مجلد ثاني من شرح مغني اللبيب لاحمد بن الملا

[illegible] ١

الملك لله دخل في خط عنه
الحاجي بشير اغاء دار السعادة
الشريف لسنة ثمان وعشرين
ومائة والف

هذه النسخة الجليلة والمجلة الجميلة من وقف حضرت مولانا صاحب الخيرات الحسان
ساحب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العناية
مفتح معاقد المراصد بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل
حائز مجامع البر الاكمل الا وهو اغا دار السعادة الحاج بشير
وفقه للخير المزيد والبر الكثير من هو على كل شيء قدير
حرره الفقير اليه سبحانه وتعالى محمد امين المفتش
باوقاف الحرمين المحترمين
عفى له

٦٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حرف الميم

ما تاتي على وجهين اسمية وحرفية وكل منهما ثلاثة اقسام فاما اوجه
الاسمية لا سنبه ان ما الاسميه كما صرح به في الكشاف عام في كل شيء فيصح
اطلاقه على ذي العقل وغيره عند الابهام سواء كان للاستفهام او غيره واذا اعلم
ان الشيء من ذوي العقل والعلم فرق بمن او ما فخص من بذوي العلم وما بغيرهم
وبهذا الاعتبار يقال ما الخير العقلاء الا ترى الى الاطبا فانهم على القول بان من لما يعقل
لغيره يجوز في ذلك حتى لو قيل من لمن يعقل كان لغوا بمنزلة ان يقال الذي يعقل
فان قيل البين يجب الفرق عند العلم فلم لم يفرق فيما ذكرت قلت هنا
انما يحصل بعد اعتبار الصلة فالموصول لنفسه يجب ان يوخذ مبهما مرادا به
شيء ما ليصح تفسيره بالنسبة الى من لا يعلم مدلول من وليقع وصفه بالصلة
مقيدا كذا في حواشي الكشاف للمولى التفتازاني وان شئت بسطا في هذا المقام
فاعلم ان من لا يقع على ما لا يعلم الا منزلا منزلته وذلك اذا انسب اليه ما لا ينسب
اثباتا او نفيا الا الى العقلاء سواء كان ذلك من المتكلم او المخاطب او غيرهما
نحو قوله اسرب القطا هل من يعير جناحها وقوله تعالى ومن اضل ممن
يدعو من دون الله من لا يستجيب له او مجامعا له في شمول نحو الم تر ان الله
يسبح له من في السموات والارض فمن لفظ عام شامل العاقل وغيره وان من
شيء الا يسبح بحمده ومثله ومنهم من يمشي على رجلين فانه شامل للانسان
والطاير او اقتران والمراد ان لفظة من يطلق على ما لا يعقل لاقترانها باخرى
اجتمع فيها العاقل وغير العاقل مثل ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي
على رجلين ومنهم من يمشي على اربع وهذا الاقتران في تفصيل كل دابة
الشامل للنوعين وفي التحقيق التغليب ههنا انما هو في الضمير ثم بني عليه
التفصيل وخالف قطرب فجوز اطلاق من على غير العاقل مطلقا كقوله تعالى
ومن لستم له برازقين وكانه حمله على البهايم ولا دليل فيه لجواز ان يحمل
على الرقيق والبهايم لان الجميع خلق للمنافع وان ما في الغالب لما لا يعلم وجه
وقليلا للعلم نحو قولهم سبحان من سبح الرعد بحمده والسماء وما بناها والارض
وما طحاها ونفس وما سواها ولمنعهم من اطلاق لفظ العاقل عليه تعالى
عدلنا الى ما لا يعلم ولمن يعلم مختلطا بغيره نحو ولله يسجد ما في السموات
وما في الارض ولصفات العالم نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء قال التفتازاني
استعملت كلمة ما في النساء مع غلبتها في غير ذوي العقول لان هذه التفرقة
انما هي حيث يراد الذات واما اذا اريد الوصف فالمستعمل بحكم الوضع

كلمة

كلمة ما تقول ما زيد اي افاضل ام كريم وفي الاية المراد انكحوا الموصوفة
باي صفة اردتم من البكر والثيب والشابة والمسنة وهذا هو المراد
من قول الكشاف وقيل المراد ما طاب ذهابا الى الوصف وقد خفي
هذا المعنى على بعضهم فذهب الى ان المراد الوصف الماخوذ من المذكور
بعدها اي انكحوا الطيب وانت خبير بان هذا لا يسقط به السؤال وللمجهول
ماهيته والمبهم امره كما اذا رايت شبحا من بعيد ولم تتبين حقيقته فانك
تقول ما ذاك ويجوز ان يكون سبحان ما سخركن لنا من هذا القبيل لانه تعالى
غير معلوم الحقيقة فاحدها ان تكون معرفة بنفسها او بصلتها على
القول بان تعريف الموصول بصلته وهي نوعان ناقصة لا تتم الا
بضميمة وهي الموصولة نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق اي الذي
عندكم يفنى ويذهب لانه جزء من الدنيا الفانية والذي عند الله باق فان
ما عند الباقي باق وتامة غير مفتقرة الى شيء تتم به من صلة او غيرها
وهي ايضا نوعان عامة مقدرة حالة تفسيرها بقولك الشيء وهي التي
لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو ان تبدوا
الصدقات فنعما هي اي فنعم الشيء هي اي الصدقات والاصل فنعم الشيء
ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات فالمخصوص بالمدح هو لا هي
ثم حذف المضاف الذي هو ابداؤها واقيم عند المضاف اليه اي ضمير
الصدقات فانفصل ما يتصل به وارتفع لوقوعه موقع المرفوع وخاصة
وهي التي تقدمها ذلك اي اسم تكون هي وعاملها صفة له وتقدر حالة
التفسير من لفظ ذلك الاسم المتقدم نحو غسلته غسلا نعما ودققته
دقا نعما اي نعم الغسل ونعم الدق ولا يشكل كون الموصوف نكرة وهي
معرفة لانها نفسها لم تقع صفة وانما الصفة الجملة والجملة في حكم
النكرات واكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفة تامة بنوعيها ويحملها فيما ذكر
موصولة مفتقرة الى الصلة وعايد او نكرة مميزة لفاعل نعم المضمر واثبته
جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه وضم اليه في التسهيل الكسائي
والثاني من اوجه الاسمية ان تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف وهي
ايضا نوعان ناقصة وتامة فالناقصة هي الموصوفة ونقصها لافتقارها
الى الصفة وتقدر اذا فسرت بقولك شيء كقولهم مررت بما معجب لك
اي بشيء معجب لك وقوله لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه
الدهر ساعيا هو من الضرب الثاني من الطويل ولم يسم قائله اي لشيء نافع
يسعى العاقل ذو اللب وقوله فلا تكن لشيء بعيد نفعه قاض بان ما منا بمعنى

سبحي لحسن المقابلة وبعيد بالجر صفة جرت على غير من هي له والدهر منصوب
على الظرف فيه لساعيا وقوله «ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال» هو من اول الخفيف وفيه تنصيف الادماج وقايله
امية ابن ابي الصلت عند الشارحين تبعا للثعلبي في تفسيره وقبله

«يا قليل العزاء في الاهوال» «وكثير الهموم والاوجال»
«صبر النفس عند كل ملم» «ان في الصبر حيلة المحتال»
«لا تضيقن بالامور فقد» «يكشف غماؤها بغير احتيال»

ونسبه عمر بن سبه الى حنيف بن عمير اليشكري شاعر مخضرم من ابيات
قالها لما قتل محكم ابن الطفيل يوم اليمامه ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في
الاصابة وكذا هو عند صاحب الحماسة البصرية والعزاء بالمد الصبر
او حسنه تقول عزى كرضي فهو عز وعزاه تعزية والاهوال جمع
هول وهو المخافة من الامر لا يدري ما يهجم عليه منه وكذا الاوجال
جمع وجل بالتحريك وهو الخوف والهموم الاحزان واصبر امر من اصبر
وهو حبس النفس والملم النازل صفة محذوف اي عند كل خطب نازل
والغماء بتشديد الميم والمد كالغم والغمة بالضم الكرب ويروى تجزع بدل
تكره من الجزع بالتحريك نقيض الصبر والفرجة بالفتح النقض من الامر والخروج
وبالضم في الحايط بالضم العقال بكسر العين الحبل الذي يعقل به البعير اي
يشد به يداه فيمنع من القيام ووجه التشبيه هو السهولة وسرعة الحصول
حكى ابو عمرو بن العلا قال كان لي غلام ماهر فوشي به الحجاج ليشتريه مني
فلما دخلت عليه وكلمني في ذلك قلت انه مدبر فلما خرجت قالوا والواشي كذب
فهربت الى اليمن مخافة من شره فكنت هناك وانا امام الحج في المسابل عشر
سنين فخرجت ذات يوم الى ظاهر الصحرا فرايت اعرابيا يقول لآخر الا ابشرك
قال بلى قال مات الحجاج فانشد ربما تكره البيت الشاهد الفا من فرجة
قال ابو عمرو فلم ادر بايهما افرح اموت الحجاج ام بقوله فرجة بفتح
الفاء لاني كنت اطلب شاهد الاختيار القراء في سورة البقرة
الا من اغترف غرفة اي رب شي تكرهه النفوس فحذف العايد من
الصفة الى الموصوف وحذف العايد المنصوب شايع كثير ويجوز ان
تكون ما كافه مهيئة لرب للدخول على الجمل الفعلية فتكون حرفا لا اسما
والمفعول المحذوف اسما ظاهرا لا ضميرا كما في الاول للاستغنا عن تقدير
العايد اي قد تكره النفوس من الامر شيئا اي وصفا فيه اي في ذلك
الامر او الاصل من الامور امرا و في هذا الوجه انابة المفرد

وحيح وفي القاموس الفرجة مثلثة النقض من الامر وفرجة الحايط صح

عن الجميع لانه انابة الصفة عن الامور فقال من الامر وفيه ايضا وفي الاول
انابة الصفة غير المفرده معنى جملة له عن الموصوف اذ الجملة بعده
صفة له وقد حذف وابقيت هي وهذا هو معنى الانابة وليس المراد
الجار والمجرور واعني قوله من الامر لان اطلاق لفظ الجملة لا يتبادر منه
ذلك ولانه قدر الموصوف المحذوف بعد الجار والمجرور فانه قال ان
النحاة اختاروا كون ما موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف
واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا
بالشرط المذكور في باب الصفة وقد اختار الرضي ما عليه المصنف
فانه قال ولقايل ان يقول من متعلقة بنكرة وهي للتبعيض كما في اخذت
من الدراهم اي من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه يكره من الاشيا وقوله
له في صفة الامر لان اللام غير مقصود فتصح ويجوز ايضا تضمين
تكره معنى تشمئز وينقبض وقد قيل في ان الله نعما يعظكم به ان المعنى
نعم هو شيئا يعظكم به فما نكرة تامه كذا هو في النسخ وصوابه ناقصة
لان البحث فيها ولانه جعل الجملة صفة لها والموصوفة ناقصة لا تامة
تمييز فهي في محل نصب والجملة صفة لها والفاعل مستتر في نعم
وقيل ما معرفة موصولة فاعل ولا ضمير في نعم والجملة صلة وضعفه
الرضي بقلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبيس بل قال ابن مالك انه
اذ المبرد سماع والقياس المنع وبلزم حذف الصلة باجمعها في قولهم نعما
هي لان هي المخصوص وقيل غير ذلك قال صاحب الجنى الداني واذا جا
بعدما الواقعة بعد نعم فعل ففيه عشرة مذاهب وذكر هذين القولين
وثمانية اخر وقال سيبويه في هذا ما لدي عتيد المراد شي لدي عتيد
اي معد لجهنم باغوايي اياه اي معد لجهنم وهياته لها باضلالي
له وهذا على ان المراد بالقرين شيطانه الذي قيض له وعليه فالاشارة
بهذا الى الشخص المغوي ويأتي ما عليه او المراد حاضر اي هذا ما هو مكتوب
عندي حاضر لدي وهذا على ان المراد بالقرين الملك الموكل عليه ولا يتجه
عليه الاشكال والتفسير الاول راي الزمخشري وفيه ان ما حينئذ
للشخص العاقل لان الاشارة كما عرفت تكون للشخص الكافر فما عبارة عنه
وليس ذلك من محلها وقال الشارح قرينه كاتب الشمال والاشاره
تحتمل رجوعها الى كتاب السيات او الى الشخص نفسه قيل ان كاتب
السيات هو سايقه وقيل قرينه من زبانية جهنم الموكل بادخاله اياها
وتعقيبه فيها والاشارة حينئذ الى ما اعد له من العذاب فاطلاق

ما في هذا الوجه وفي احد الاحتمالين الواقعين في القول الثاني على بابها من
استعمالها فيما لا يعقل فان قدرت ما موصولة فعجيب بدل منها ولابهام
ما جاز ابدال النكرة منها غير موصوفة او خبر ثان لهذا وما خبر اول او خبر
لمحذوف او هذا مبتدا اول وما مبتدا ثان وعجيب خبره والجملة خبر هذا
والتامه وهي النوع الثاني من نوعي ما النكرة الاسمية المجردة عن معنى
الحرف تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب اي بابه والتعجب انفعال يعرض
للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب
ولا يجوز التعجب عليه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء نحو ما احسن زيدا
المعنى شيء حسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين بل وجماعة من الكوفيين
الا الاخفش يجوزه وعلى قولهم فما مبتدا وابتدي بها مع نكارتها لما فيها من
معنى التعجب والجملة بعدها خبر والعائد ضمير مستتر هو فاعل والمنصوب مفعول له
هذا هو مذهب سيبويه والخليل منهم قال الرضي وهو ضعيف من وجه
فان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك
مبتدا وذهب الفرا وابن درستويه الى انها استفهامية مشوبة بمعنى التعجب
وما بعدها خبرها قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل
سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما
ادريك ما يوم الدين وضعف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب
والنقل من انشا الى انشا لم يثبت وجوز ايضا ان تكون معرفة موصولة
والجملة بعدها صلة لا محل لها من الاعراب وان تكون نكرة موصوفة
والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليهما فالخبر او المبتدا محذوف
وجوبا تقديره شيء عظيم ونحوه ورد بان فيه التزام حذف الخبر
وجوبا من غير ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام
اللائق بالتعجب كما كان في مذهب سيبويه فان قيل ليس قد جاء حذف
الخبر من غير ما سد في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم فان
تقديره لا يخفون علينا قلنا يحسن هنا ولا يحسن في باب لان المقصود
في الاية تبيين المبتدا وابهام الخبر لتهويله وفي باب التعجب المقصود ابهام
السبب الذي هو المبتدا لتعظيم في النفس وتبيين الخبر لتعلم السامع
على ان الكلام في وجوب الحذف فتدبر الثاني في باب نعم وبيس
فان حق نعم وبيس ان يقع بعدهما ظاهر معرف بالالف واللام او مضاف
الى المعرف بهما بلا واسطة او بها وقد يخلف ذا الالف واللام ما نحو
غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اي نعم شيئا فالنصب على التمييز

عند

عند كثير من المتاخرين منهم الزمخشري وهو احدى قولي الفارسي فما
في محل نصب على التمييز من فاعل نعم المضمر واعترضه ابن مالك بان ما
مساوية للمضمر في الابهام فلا تميزه لان التمييز لبيان جنس المميز ويجيب
بمنع كون ما مساوية للمضمر لان المراد به شيء عظيم والمضمر ليس كذلك
وظاهر كلام سيبويه انها معرفة تامة كما مر والثالث قولهم اذا ارادوا
المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة مثلا اذا ارادوا
ان يخبروا بذلك على وجه المبالغة قالوا ان زيدا مما ان يكتب اي
انه من امر كتابة اي انه مخلوق من امر ذلك الامر هو الكتابة
فان المخلوق شيء لا يخلو عنه فما نكرة بمعنى شيء وان وصلتها بعد تاويلها
بالمصدر في موضع خفض بدل منها والمعنى هنا بمنزلته اي بمنزلة
المعنى ومناسبته في خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته وقلة ثباته
كانه خلق منها ومثله خلق زيد من الكرم جعل ما طبع عليه بمنزلة
المطبوع هو منه مبالغة في لزومه ولذلك قيل ان الاية على القلب قال ابن
عباس خلقت العجلة من الانسان وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن
مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء او الامر وان وصلتها
مبتدا والظرف خبره فالجملة خبر لان ولا يتحصل للكلام معنى طائل على
هذا التقدير ووافقهم على ذلك ابو حيان الا انه جعل ما نكرة غير موصوفة
وقال التقدير في قولهم اني مما افعل كذا اني من امر فعلي فالنا اسم ان وان
افعل في موضع المبتدا اي فعلي وما في موضع خبره والجملة في موضع خبر
ان والتقدير اني فعلي من والثالث من اوجه ما الاسمية ان تكون نكرة
متضمنة معنى الحرف وهي نوعان احدهما الاستفهامية ومعناها
اي شيء وجعل الاستفهامية نكرة هو ما عليه الجمهور وذهب ابن كيسان
الى ان ما ومن الاستفهاميتين معرفتان بدليل ان جوابهما يقع
معرفة والجواب مطابق للسؤال تقول من عندك فيقال زيد وما جاء بك
فيقال لقاؤك ورد بان المطابقة بما ذكرت ليست لازمة لصحة الجواب
في الاول بنحو رجل شانه كذا وفي الثاني بنحو امر مهم ولتحرير هذا المقام
لا بد ان نقول واعلم ان علماء المعاني على ان ادوات الاستفهام على
الاستفهام على ثلاثة اقسام ما لطلب التصديق او التصور كالهمزة
وما لطلب التصديق فقط كهل وما لطلب التصور فقط كبقيتها فيسال
بما عن شرح الاسم تارة كقولك ما العنقا طالب شرح هذا الاسم وبيان
موضوعه والجواب بايراد لفظ اشهر او عن ماهية المسمى وحقيقته

نحو ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ والجواب بايراد ذاتياته من الجنس
والفصل وعن العارض المشخص لذي العلم كقولك من في الدار والجواب
زيد ونحوه مما يفيد تشخصا او حلي شانه كذا او كذا حيث يفهم منه التشخص
لانحصار تلك الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت الاشخاص بحسب
مفهومها كليات وقال السكاكي يسال بما عن الجنس تقول ما عندك اي
اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب او نحوه ويدخل في ذلك السؤال
عن الماهية والحقيقة سواء كانت حقيقة او اصطلاحية نحو اذا قيل ما
الانسان سؤالا عن تحديد ماهيته الحقيقية بعد العلم بمدلوله الوضعي
وما الكلمة طلبا لحدها الاسمي الذي يفصل مدلولها الاصطلاحي بعد معرفة
خصوصيته اجمالا ليجاب بنحو حيوان ناطق ولفظ وضع لمعنى مفرد
فهو بالعلوم انسب اذ يطلب فيها تفاصيل الحقائق الموجودة والمفهومات
الاصطلاحية واما اهل اللغة والعرف فانهم يقنعون بالمعرفة
الاجمالية او يسال بها عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم
ونحوه ومنه الحديث سبق المفردون قيل وما المفردون
يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسال باي عما
يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير وبكم عن العدد
وبكيف عن الحال وباين عن المكان وعن الزمان مطلقا وبايان عن المستقبل
وانى تارة بانى بمعنى كيف واخرى بمعنى من اين نحو ما هي ما لونها
وما تلك بيمينك قال موسى ما جئتم به اي اي شيء جئتم به وذلك
اي وكونها استفهامية على قراءة ابي عمرو السحر بمد الالف وهي قراءة مجاهد
واصحابه وابن القعقاع فما مبتدأ والجملة بعدها اي جملة جئتم
به خبر والسحر بالمد اما بدل من ما ولهذا قرن بالاستفهام كما هو شان
البدل من اسم الاستفهام وكانه قيل السحر جئتم به واما بتقدير اهو السحر
فيكون خبر مبتدأ محذوف او السحر هو فيكون مبتدأ خبر محذوف وجوز
ابو حيان في بحره في هذه القراءة ان تكون ما موصولة مبتدأ وجملة الاستفهام
على التقدير بن خبر والرابط الضمير المحذوف كما تقول الذي جاءك ازيد هو
وان تكون استفهامية منصوبة على الاشتغال والسحر خبر مبتدأ محذوف
واما من قرا السحر بهمزة الوصل على الخبر اي على ان الكلام خبر وهم الباقون
فما موصولة مبتدأ والجملة بعدها صلتها والسحر خبرها ويقويه قراءة
عبد الله هو ابن مسعود والاعمش وما جئتم به سحر ظاهر كلامه كما قيل انه
على هذه القراءة يتعين كون ما موصولة مبتدأ والسحر خبرها وليس كذلك بل يجوز

ان تكون ما استفهامية مبتدأ وجئتم به هو الخبر وهو استفهام على
سبيل التحقير لما جاوا به والسحر خبر مبتدأ محذوف اي هو السحر
والجملة بيان لوجه التحقير ولا دليل له فيما اعتضد به لقيام
الاحتمال فيه بعينه واجيب بانه بعد تسليم ان ذلك ظاهر
كلامه انما قال ذلك بناء على ما هو الظاهر من بقاء الكلام على ظاهره
وعدم تقدير شيء فيه ويجوز على تقدير استفهامية ما ان يكون نصبا
على الاشتغال كما عرفت وجوز ابو البقا في قراءة الباقين بلفظ الخبر
ان يكون المعنى على الاستفهام وذلك ان همزته حذفت للعلم بها
ويجب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت بحرف الجر وبدونه
عنرجا بن لانها ثنائية الوضع فاذا اتصل بها حرف الجر صارت معه كالشيء
الواحد فزالت ثنائيتها فسهل حذف الفها ولا تحذف بدونه
لئلا يبقى على حرف واحد وابدلوا من الف ما الاستفهامية هاء في الوقف
فقالوا مه والتقدير ما الامر ولا يكون ذلك الا في واقعة عظيمة كان
السائل يستعجل الجواب فيحذف ما بعدها وقيل الهاء للسكت لا بدل من
الالف اذ لو كانت بدلا منها لبقيت الهاء في كل موضع تبقى فيه الالف
لكنها انما تبقى في الوقف فقط وهذا القول ساقط لانا اذا قيدنا
الابدال بحالة الوقف بطلت الكلية المعتبرة في تالي الشرطية
المذكورة وابقاء الفتحة التي قبل الالف دليل عليها نحو فيم والام
وعلام بفتح الميم في الكل وقال الشاعر فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم
فحتام حتام العناء المطول هو من ثاني الطويل من قصيدة للكميت
هي احدى السبع الهاشميات اولها * اهل عمر في راية متامل * وهل مدبر بعد الاساءة مقبل
ومن ابيا لهم * وعطلت الاحكام حتى كانها * على ملة غير التي تنتحل
* كلام النبيين الهداة كلامنا * وافعال اهل الجاهلية نفعل *
الولاة جمع وال كالقضاة جمع قاض وهم الامراء والعمال ونحو
اشباههم والمكث بتثليث الميم واسكان الكاف اللبث والجملة
الفعلية حال من الولاة والعامل فيها ما في اسم الاشارة من معنى الفعل
الفعل على حد هذا بعلي شيخا وخبر بعد خبر او تلك مبتدأ وما بعده
بدل منه وهي الخبر والفاء من فحتام فصيحة اي اذا كان الامر كذلك
فحتام والعناء بفتح المهملة وبالمد المشقة والتعب وربما
تبعت الفتحة الالف في الحذف فيسكن الميم وهو مخصوص
بالشعر فلا يقع في نثر الكلام كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني

لهموم طارقات وذكر هو من ثالث الرمل الا ان ضربه ذو حذف بالحبر
ولم يسم قايله وخلفتني معناه احزنتني والطارقات جمع طارقة و
الطارق الاتي ليلا وجعل الهموم طارقات لان الهم اكثر ما يعتري
الانسان ليلا حيث يجتمع فكره ويخلو باله فيتذكر ما اتيه من
الاحوال الموجبة والمصايب المولمة والذكر بكسر المعجمة وفتح الكاف
جمع ذكرى نقيض النسيان او جمع ذكرة كرفقة بمعنى ذكرى وهو على
الاول محفوظ وعلى الثاني مقيس واللام من لهموم متعلقة بخلفتني
وعلة حذف الالف مع الحرف الجار الفرق بين الاستفهام والخبر
فلهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون
لم تقولون ما لا تفعلون لان ما فيها استفهامية والمعنى في اي شي انت
وباي شي يرجع ولاي شي تقولون وثبتت في لمسكم فيما افضتم فيه
عذاب عظيم يؤمنون بما انزل اليك ما منعك ان تسجد لما خلقت
بيدي لان ما فيها موصول وانما عبر في الاخيرة بما والمراد ادم عليه السلام
لانتفاء الرتكيز للمتكلم التفات الا الى الشي من حيث هو بجعله متعلق
الحكم من غير ان يعتبر وصفا زايدا على ذلك باتي بما فالزمر لهذا انما
كان على مخالفة الامر بالسجود لا لها مع كون المسجود له عاقلا وقد
احسن المص في سياقه الامثلة القرانية هنا وان كان فيه حذف
العاطف في اربعة مواضع وهذا يتفق له كثيرا فاورد للاستفهامية
ثلاثة امثلة اولها مجرور بفي وثانيها بالبا وثالثها باللام ثم
للخبرية كذلك فقابل كل نظير بمثله وكما لا يحذف الالف في
الخبر لا تثبت في الاستفهام تحقيقا للفرق من كل وجه وانما ذكر هذا
الحكم وان كان مفهوما مما قبله ليفرع عليه قوله واما قراة عكرمة و
عيسى عما يتسالون باثبات الف ما وهي استفهامية فنادر
اي فشي نادر والنادر لا حكم له وقيل لغة لبعض العرب وعكرمة
بكسر المهملة وبالرا ابو عبد الله البربري ثم المدني مولى عبد الله بن
عباس احد العلما الربانيين مروي عن مولاه وعايشة وعلي وابي هريرة
وافتى في حياة مولاه وقد اختلف في امره جرحا وتعديلا توفي سنة خمس
او ست ومايه والعكرمة الانثى من الحمام فكان هذا الاسم منقول منه
وعيسى هذا عند الشارح عيسى بن عمر الاسدي الكوفي المقري صاحب
الحروف ويعرف بالهمداني لا عيسى بن عمر النحوي البصري ويعرف
بالثقفي خرج له الترمذي والنسائي وقال ابن حنبل لا باس به مات سنة

نيف وخمسين ومايه وعند المحشي هو عيسى بن عمر الثقفي النحوي وحكم بان ذلك
هو الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لدليل قال لانه هو الذي كان له اختيارات
في القراة تفارق قراة العامة ويستنكرها الناس وكان ذا تقعر في كلامه
واستعمال للغريب فيه وفي قراته ولا شك في غرابة هذه القراة وقد
عده الداني في طبقات القرا والله اعلم واما قول حسان هو ابن ثابت الانصاري
شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم علام قام يشتمني لئيم
كخنزير تمرغ في دمان فضرورة وهو من الضرب الاول من الوافر قاله هاجيا
لشخص من بني عابد بن عمرو بن مخزوم ونسب الى جرير وابن جني ان قام هنا
زايدة وليس كذلك لانها تقتضي النهوض بالشتم والتشمير فيه ويشتمني
بسبني وفي عينه الضم والكسر واللئيم خلاف الكريم والخنزير بكسر اوله
للحيوان المحرم الاكل المعروف ونونه زايدة وفي التشبيه به تعريض
بكفره او قبح منظره ومخبره لانه قبيح مشوه اكل للقذر وتمرغ تمعك
والدمان كالرماد وزنا ومعنى ويروى في رماد فلذلك يجئ على
تفسير التبريزي له بالسرجين وهو كالسرقين بالقاف الزبل وكلاهما معرب سركين
بالفتح وجملة تمعك في دمان تتميم للذم ومثله قول الاخر انا قتلنا
بقتلانا سراتكم اهل اللواء ففيما يكثر القتل من ثاني البسيط ولم يسم
قايله والسراة بفتح المهملة السادة جمع سار وهل هو جمع سري او اسم جمع
له فيه خلاف تقدم واهل اللواء بدل منه واللواء بالمد مع كسر اللام العلم
وهنا بحثان افادهما الشارح احدهما ان البيت المذكور كما عرفت
من الضرب الثاني للبسيط وهو مقطوع ووزنه فعلن باسكان العين واصل
فاعلن والحذف ساكن الوتد المجموع واسكان متحركه فقد ذهب منه زنة
متحرك وما كان كذلك وجب عند العروضيين ان يكون مردوفا اي يوتى
في قافيته قبل حرف الروي بحرف لين لكن هذا البيت ضربه غير مردف
فهو مخالف للقاعدة قال الموصلي في شرح القسطاس وانما لزم الردف
لان الضرب الثاني مقطوع الوتد اصله فاعلن فسقطت النون وسكنت
اللام فبقي فاعل فنقل الى فعلن فسقط منه حرف متحرك فعوض منه الردف
وقد يجي غير مردف كما جاء في شعر ابي نواس دع ذكر ليلى ولا تطرب
الى هند واشرب على الورد من حمراء كالورد وهو معيب عليه فلا
يلتفت وعلى ذكر الردف وانه حرف لين يكون قبل الروي ولين
يكون الا ساكنا خطر لي ما انشدنيه شيخنا الرضي المحشي رحمه الله تعالى
من لفظه لنفسه في مليح ناظم يا شاذنا بنظم القوافي احبتني الهوى بحبك

ثانيهما ان دعوى المص الضرورة فهذا البيت والذي قبله انما يتمشى على
تفسير الضرورة بما اتى به الشاعر مخالفا للقواعد وان كان له عنه
مندوحة اما لو فسرت بما لا مندوحة للشاعر عنه ولا ضرورة فيه
لامكان حذف الف ما فيهما مع استقامة الوزن غايته ما هناك انه يكون
فى بيت حسان العقل وهو اسقاط الخامس بعد اسكانه وفى بيت الحنبلي
وهو اسقاط الثاني الساكن وهما زحاف مغتفر ولو ساعدت الرواية
فى البيت الثاني وقيل انها بلفظ ففيما يكثر القيل بكسر القاف فمثناة تحتية
ساكنة لسقطت البحث الاول ولا يجوز حمل القراة المتواترة اي حمل
ما تواتر من القراة باثبات الف ما على ذلك اي على ان ما فيها استفهامية
تثبت الفها كما نقل عن الفرا لضعفه فلهذا رد الكسائي قول المفسرين
فى بما غفر لي ربي انها استفهامية وانما هي مصدرية والتقدير بمغفرة
ربي اي ليت قومي يعلمون بمغفرة ربي لي لانه يحسن التمني علمهم بمغفرة
ربه لذنوبه وجعله من المكرمين ليحملهم على اكتساب مثلها بالتوبة
عن الكفر والدخول فى الايمان والطاعة على داب الاوليا فى كظم الغيظ
والترحم على الاعدا وليعلموا انهم كانوا على خطا عظيم فى امره وانه كان على
حق والعجب من الزمخشري وتبعه قاضي المفسرين اذ جوز كونها استفهامية
جئ بها على الاصل وصلة غفر اي باي شئ غفره يريد به المهاجرة عن دينهم
والمصابرة على اذيتهم ولا مانع من جعلها صلة يعلمون ايضا مع رده على
من قال بما اغويتني ان المعنى باي شئ اغويتني بان اثبات الالف
من ما الاستفهامية بعد الجار قليل شاذ فلا يخرج التنزيل عليه واجاز
هو وغيره ان يكون ما فى بما غفر لي بمعنى الذي وهو بعيد لان الذي
غفر له هو الذنوب ويبعد ارادة الاطلاع عليها وانه غفرت هذا
الاعتراض سبقه اليه ابو حيان فقال الظاهر ان ما فى قوله بما غفر لي
مصدرية وجوزوا ان تكون بمعنى الذي والعائد محذوف تقديره
بالذي غفر لي ربي من الذنوب وليس هذا بجيد اذ يؤول الى تمنى
علمهم بالذنوب المغفورة والذي يحسن تمنى علمهم بمغفرة ذنوبهم
وجعله من المكرمين وقد ناقش الشارح فى ذلك فقال لا نسلم
ان ما بتقدير كونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هي عبارة عن
الغفران والمعنى ياليت قومي يعلمون بالغفران الذي غفر لي ربي
فاذن لا تفاوت فى حاصل المعنى بين المصدرية والموصولة سلمنا
انها عبارة عن الذنوب لكن لا نسلم انه يبعد ارادة الاطلاع عليها

مطلقا

مطلقا بل يجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى
ووفور كرمه وسعة رحمته فلا يبعد حينئذ ارادة الاطلاع بل ذلك هو اللائق
على هذا التقدير فانه اوقع فى النفس من ذكر المغفرة مجردة عن المغفور
لاحتمال حقارته والحق ان بعد ارادة الاطلاع على الذنوب المغفورة
ممنوع كيف وانه بصدد تهييج قومه الى الايمان وتحريكهم على
الطاعة فارادة اطلاعهم على ذنوبه المكفرة بالايمان باعيانها على كثرتها
وعظمها فى نفسها امر مطلوب فى هذا المقام اذ عظم المغفرة بعظم متعلقها
فسقط قول المحشي وانت خبير بان عدم تسليم بعد ارادة الاطلاع على الذنوب
مكابرة وان كون الغرض تعظيم مغفرة الله تعالى لا يلايم المقام بل رده
بهذا الاسلوب اولى بان يكون مكابرة ودعواه ان كون الغرض تعظيم
المغفرة لا يلايم المقام مردودة عند ذوي الافهام نعم ما جوزه الشارح
على تقدير الموصولية من كون ما عبارة عن الغفران لا الذنوب لغرض
التطبيق بين وجهي المصدرية والموصولية لا يخلو عن حزازة لاستدعائه اعتبار
موصوف للموصول مستغنى عنه بتقدير المصدرية وايهامه ان يكون الغفران مغفورا
وان كان الضمير المقدر مفعولا مطلقا فتامل وقال جماعة منهم الامام فخر الدين
الرازي فى فبما رحمة من الله انها للاستفهام بمعنى التعجب اي فباي رحمة والجار
والمجرور متعلق بلنت لهم قال الامام فى تفسيره قال المحققون دخول اللفظ المهمل
الوضع فى كلام احكم الحاكمين غير جائز وههنا يجوز ان يكون ما استفهاما للتعجب
تقديره فباي رحمة فهذا اشتمل على امرين احدهما امتناع وقوع اللفظ
المهمل فى كلام الله وثانيهما كون ما استفهاما للتعجب والاول مسلم لكن كون
ما اذا كانت زائدة من هذا القبيل ممنوع لان الزائد للتاكيد ليس من قبيل
مهمل الوضع والثاني اشار المص الى رده بقوله ويرده امران ثبوت الالف
من ما ولو كانت استفهامية لم تثبت وان خفض رحمة حينئذ لا يتجه
لانها لا تكون بدلا من ما اذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه
بهمزة الاستفهام نحو ما صنعت اخيرا ام شرا اي ولا اقتران بها ههنا
ولان ما النكرة الواقعة فى غير الاستفهام والشرط لا تستغنى عن
الوصف بخلاف النكرة الواقعة فيهما الا فى بابي التعجب ونعم وبئس وفى
نحو قولهم اني مما ان افعل على خلاف فيهن قدمر قريبا اي وههنا لم
توصف قيل هذا التعليل عطف على قوله اذ المبدل والمجموع علة لكون رحمة
ليست بدلا من ما وحاصل كلامه ان رحمة لو كانت بدلا من ما فان كانت ما
استفهاما وجب اقترانها بهمزته وان كانت غير استفهام وجب وصفها

وكلاهما مفقود ههنا فسقط ما في الشرح من ان هذا لا مدخل له في الاعتراض اصلا
فان مدعي الامام ان ما للاستفهام التعجبي فلا يرد عليه كون ما اذا لم تقع
استفهامية ولا شرطية يجب وصفها الا في الابواب الثلاثة فان قلت
يحتمل ان يكون مراده في غير الاستفهام الحقيقي فيتجه الاعتراض قلت لو اراد
ذلك لا ينتقض بصورة كثيرة كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى ونحوه فان
الاستفهام فيه غير حقيقي ولم يوصف ما فيه بشيء والحق ان ما في الشرح
غير ساقط لانه بحث مع الامام وهو لم يدع بدليه رحمة من ما مطلقا
ليتجه الترديد المذكور فيه وانما مدعاه كون ما للاستفهام التعجبي فقط
وظاهر انه لا مدخل لاعتبارها غير استفهامية في الرد على دعوى استفهاميتها
الا ان يحمل على توسيع الدائرة فيسهل الامر شيئا ما على ان جعل المجموع علة
تنافيه ادخال لام التعليل على الثانية فانه مشعر بالاستقلال بالعلية
هذا وقد نقل السفاقسي في اعرابه عن الزجاج القول بان ما هذه صلة
فيها معنى التاكيد باجماع النحاة ثم استشكل دعوى الاجماع مع ما نقله ابو البقاء
عن الاخفش وغيره انها نكرة بمعنى شيء وما قاله الرازي وقد نقله الغزنوي
عن ابن كيسان ثم انه ما نقل عن الاخفش فهو معترض بما ذكره المص ههنا
**ولا عطف بيان لهذا ولان ما الاستفهامية لا توصف وما لا يوصف
كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان** لما تقرر عندهم من ان عطف البيان
في الجوامد كالنعت في المشتقات وقد جعل المحشي قوله ولان الى اخره
عطفا على قوله ولهذا والمجموع علة لكون رحمة ليست عطف بيان لما وجعل
الاشارة بهذا الى ما تقدم من كون النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط
لا يستغني عن الوصف ثم قال وتقرير كلامه لو كانت رحمة عطف بيان من ما
فان كانت غير استفهام وجب وصفها ولم يوصف وان كانت استفهاما
في الاستفهامية لا توصف وما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان وانت
تعلم ان التقرير هنا من جنس الاول فنقول ان الثاني اذا كان معطوفا على الاول
فاعادة اللام المشعرة باستقلال مدخولها بالعلية ما ان جعل المجموع علة
واحدة وبتقدير تسليم ذلك فاي مدخل لبيان انها اذا كانت غير استفهامية
وجب وصفها في نفي ان رحمة ليست عطف بيان من ما المقدر استفهاميتها
واذا قدر انها غير استفهامية ومعلوم انها ليست شرطية فغير الاستفهامية
والشرطية توصف وما يوصف يعطف عليه عطف بيان فالحق ان كلام
المص برمته مضطرب والعجب من الشارح مع انه مولع بالمناقشة للمص
اذ اخل ههنا بالاعتراض بجد ومد خلية هذا في الاعتراض مع ادخاله الاعتراض

به ههنا بالنسبة الى ما تقدم لما عرفت من جواز ان يكون ذلك من باب توسيع
الدائرة فتامل **ولا مضافا اليه لكلمة ما لان الاستفهام واسماء الشرط
والموصولات لا يضاف منها غير اي باتفاق وكم في الاستفهام عند
الزجاج في نحو بكم درهم اشتريت والصحيح انه مجرور** اي جر درهم من بكم
درهم **بمن محذوفة** لكثرة دخول من على مميز كم الاستفهامية لا بالاضافة
واذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم يحذف الفها عند دخول الجار
عليها **نحو لماذا جئت لان الفها قد صارت حشوا** بالتركيب لصيرورة
الكلمتين به بمثابة الكلمة الواحدة لكن وقع في صحيح مسلم في حديث كعب
ابن مالك احد الثلاثة الذين خلفوا ما لفظه فلما بلغني انه توجه قافلا حضرني
همي فطفقت اتذكر الكذب واقول بماذا اخرج من سخطه هكذا ورد بحذف
الالف من ما مع كونها مركبة مع ذا قال الشارح فيعد هذا من قبيل الشاذ
وفي كتب السير وغيرها من كتب الحديث رواية اللفظ باثبات الف ما
على الاصل **وهذا فصل عقدته لماذا** اي للكلام عليها معنى واعرابا
اعلم انها تاتي في العربية اي في اللغة العربية او الصناعة لاطلاقهم
العربية على علم الاعراب **على اوجه احدها ان تكون ما استفهاما وذا
اشارة نحو ماذا التواني ماذا الوقوف** قال الشاعر * ماذا الوقوف
على نار وقد خمدت * يا طالما اوقدت في الحرب نيرانه * اي اي شيء هذا الوقوف
الثاني ان تكون ما استفهاما كما في الاول وذا موصولة بمعنى الذي **كقول
لبيد * الا تسالان المرء ماذا يحاول * انحب فيقضى ام ضلال وباطل ***
تقدم في الكلام على كلا ان هذا البيت مطلع قصيدة من ثاني الطويل والمرء
الانسان ويجوز ان يراد به شخص معين كما قال صاحب الاقليد او غير معين
كما قاله صاحب المقاليد ويحاول الامر يحاوله محاولة وحوالا رامه
واراده والنحب بفتح النون وسكون المهملة يكون كما في القاموس بمعنى
الموت والاجل والنفس والنذر وفعله كنصر والسير السريع والخفيف و
الطول والمدة والوقت لكن الانسب هنا ان يكون بمعنى النذر فيكون قد حض
صاحبيه ان يسالا الانسان ماذا يريد باجتهاده في الدنيا وسعيه
في تحصيلها انذر عليه بر بان يقضيه ويفي به كانه اوجب على نفسه
ان لا ينفك عن طلبها ام سعيه هذا صادر على غير بصيرة فهو ضلال
وباطل واما النحب في قوله تعالى فمنهم من قضى نحبه فهو بمعنى الاجل او المدة
او الوقت **فما مبتدا** مرفوع المحل **بدليل ابداله المرفوع منها** بمعنى نحب
وما عطف عليه واسم استفهام بدليل اقتران البدل منه بهمزته **وذا موصول**

مبحث هذا فصل عقدته ل

بدليل افتقاره للجملة يعني صلته بعده وهي جملة يحاول ويفتقر الى عايد منها اليه وهو محذوف هنا تقديره يحاوله وقد اختار المص هنا مذهب سيبويه اذ جعل ما مع تنكيرها مبتدا وذا مع تعريفها خبرا وذهب غيره الى ان ما خبر مقدم وذا مبتدا موخر واورد عليه انه لا يتعين ما ذكر لاحتمال ان يكون ما كله اسما واحدا مرفوعا على انه مبتدا ويحاول خبره ومثله في الشعر جايز ونحب بدل من المبتدا او منصوبا على انه مفعول يحاول ولا حذف للضمير ونحب مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف واما بحث الرضي زيادة ذا وجعل ما موصولة فانا بنيتم على القول بزيادة الاسما قال والذي حملهم على ادعا كون ذا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولم يجاز ان يدعي في الجواب انه غير مطابق للسوال ولو على قلة لم يجز دعوى عدم تطابق البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لا خبر لما لان المحذف من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر وانما قل مجي الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها الما الاستفهاميه او من اذ من او يكون موصولة الا بعد احدهما فكان الثقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدا في صلة انهم في السعة دون صلة غيرها لثقلها بالمضاف اليه واذا تاملت كلامه هذا ظهر لك وجه تعين ما عليه المص ههنا فتدبر وهو اي هذا الوجه الثاني ارجح الوجهين في قوله ويسالونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو وهو ابو عمرو اي الذي ينفقونه العفو اذ الاصل ان يجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية ليحصل المطابقة بين السوال والجواب والوجه الاخر هو كون ماذا كله استفهاما منصوبا بينفقون فيكون السوال جملة فعلية فلا يطابقه الجواب بالاسمية وعلى هذين الوجهين فلا تركيب في ماذا الثالث ان يكون ماذا كله استفهاما على التركيب كقولك لماذا جئت بدليل ثبوت الفها مع الجار وقوله، يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم هو صدر بيت من ثاني البسيط عجزه لا تستفقن الى الديرين تحنانا من قصيدة طويلة لجرير يهجو بها الاخطل مطلعها

ه بان الخليط ولو طوعت ما بانا ه وقطعوا من حبال الوصل اقرانا ه

ه حي المنازل اذ لا نبتغي بدلا ه بالدار دارا وبالجيران جيرانا ه

منها ه ان العيون التي في طرفها مرض ه قتلننا ثم لم يحيين قتلانا ه

ه يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به ه وهن اضعف خلق الله انسانا ه

وقيل بيت الشاهد ه قل للاخيطل لم يبلغ موازنتي ه فاجعل لامك ابر القس ميزانا ه الخليط هنا القوم الذين امرهم واحد وبان فارق والاقران جمع قرن بفتحتين وهو حبل يجمع به البعيران اي قطعوا من حبال الوصل ما كان منها جامعا بين المتحابين والمرض الذي في الطرف عبارة عن فتور في حركة اجفانه وهو من الصفات المحمودة فيه واللب العقل والحراك بكسر المهملة الحركة وهذان البيتان اغزل ما قالت العرب عند بعضهم والاخيطل تصغير الاخطل وقوله لم تبلغ موازنتي معناه انك لا تصل الى المعقد اري فلا تستطيع هجاتي والموازنة المعادلة والمقابلة ويجوز ان يكون مصدرا مضافا الى المفعول من وازنه كافاه على فعاله اي ما بلغت ان تكافيني والقس بفتح القاف رييس النصارى في العلم كالقسيس والخزر بضم المعجمة وسكون الزاي جمع اخزر افعل من الخزر بفتحتين وهو كما في الصحاح ضيق العين وصغرها ورجل اخزر بين الخزر ويقال هو ان يكون الانسان كانه ينظر بموخر عينيه وفي القاموس الخزر محركة كسر العين بصرها خلقة او ضيقها وصغرها او النظر كانه في احد الشقين او ان يفتح عينيه ويغمضها او حول احدى العينين خزر كفرح فهو اخزر انتهى وتغلب بالمثناة الفوقية كتضرب قبيلة من العرب سميت باسم ابيها تغلب بن وايل بن قاسط والنسبة اليها بفتح اللام وقولهم تغلب بن وايل ذهاب الى معنى القبيلة كقولهم تميم بنت مر والبال الحال ولا تستفقن معناه لا يكففن من قولهم فلان ما يستفيق من الشراب اي ما يكف عنه كما في القاموس او لا يصحون من قولك استفاق من سكره بمعنى افاق اي صحا منه والديرين تثنية دير وهو خان النصارى قال الجوهري اصله الواو وقال الشارح كانه في الاصل ديور من دار يدور ثم حصل قلب وادغام وتخفيف نحو هين وميت وجعله في القاموس من بنات اليا وجمعه على اديار يرشد اليه وجعله كاعياد ليس بظاهر والحنان الشوق ونصبه على انه مفعول لاجله ان كان يستفقن بمعنى يفقن او على انه تمييز عن النسبة ان جعل بمعنى يكففن والاصل لا تستفقن تحنانا لهن والى الدير متعلق بحنانا ان جوزنا تقديم معمول المصدر الظرف عليه او بمثله محذوفا ان منعنا هذا وقد قيل عليه لا يتعين هنا كون ماذا بتمامه اسما مركبا والمعنى اي شي حال نسوتكم لجواز ان يكون ما استفهاما وذا موصولا وصدر الصلة محذوف اي ما الذي هو حال نسوتكم ولا يخفى ما فيه من الركاكة مع انه لم يسمع ما الذي هو بالك وسمع ما بالك على هذا الوجه

ولا تستنفقن استئناف كأنه لما استفهم عن حالهن قدر انه قيل وما استشعرت
من حالهن حتى تستفهم عنها فقال لا تستنفقن ويجوز كونه حالا منهن والعامل
معنى الاستفهام اي استفهم عن شأنهن في هذه الحالة لما تضمن الكلام من معنى
الانكار اي انكر حالهن في هذه الحالة كما قيل وجاءت الحال من المضاف اليه لان
المضاف اليه كجزئه والمعنى اي شيء انفق لنسوتكم حال كونهن لا تستنفقن
وهو اي جعل المجموع استفهاما ارجح الوجهين في قراءة غير ابي عمرو وقل العفو
بالنصب اي تنفقون العفو اذ عليها يقدر ماذا في محل نصب بتنفقون ووجه
الارجحية ما عرفت من رجحان المطابقة بين الجواب والسؤال والمرجوح تقدير
السؤال جملة اسمية ولا مطابقة والرابع ان تكون ماذا كله اسم جنس بمعنى
شيء او موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت
سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني هو للمثقب العبدي من ابيات من اول الوافر
تقدم الكلام على بعض منها في بحث اما المشددة والتاء من علمت مضمومة اي لا اتقي
على ما علمته من اخلاقي فاني سأتقيه ولكن بالمغيب عني منها اي بما لا اعلم من ردها
علمتني لا تقته ولا اتخلق به وما عليه نجم الائمة في هذا البيت والحكم بزيادة
ذا بعد ما الموصولة فانه قال ان ذا انما تزاد بعد ما ومن الاستفهاميتين
ثم قال وقد جاءت زائدة بعد ما الموصولة وانشد البيت والجمهور على ان ماذا
كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف هو موصول
بمعنى الذي واعترض بانه يلزم ان يكون الموصول مركبا وليس في الموصولات
ما هو كذلك ولانه يؤدي الى تركيب ثلاثة اشياء ما وذا والصلة وهو غير
موجود في كلامهم وفي هذا الاخير نظر وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء
قال لان التركيب ثبت في اسماء الاجناس دون الموصولات والحمل على
ما ثبت اولى من الحمل على ما لم يثبت وقال ابن عصفور لا يكون ماذا مفعولا
لدعي لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله لكن تقدم في بحث
كي ان بعضهم ذهب الى ان ماذا لا يلزم صدريتها وان ابن مالك صرح في توضيحه
بذلك وقد وقع في تفسير سورة آل عمران من الكشاف عن ابن عباس انه سأله
رجل فقال انا نصيب في الغزو من اموال اهل الذمة الدجاجة والشاة قال
فتقولون ماذا قال فنقول ليس علينا في ذلك بأس قال هذا كما قال اهل الكتاب
ليس علينا في الاميين سبيل انهم اذا ادوا الجزية لم يحل لكم اموالهم الا بطيبة
نفوسهم وتحته التفتازاني في حواشيه فقال في قوله فتقولون ماذا الصواب
فماذا تقولون بتقديم الاستفهام الا ان مثله واقع في الكلام فيحمل على حذف
متعلق الاستفهام مؤخرا قال الشارح وهذا منه بناء على ان ماذا لا تخرج عن

النصب وقد عرفت ما فيه ولا مفعولا لعلمت لانه لم يرد ان يستفهم عن
معلومها ما هو فيه انه انما يصح ان لو كان خطابا لها لكنه ليس كذلك وانما
تاؤه مضمومة والمعنى على الخبر لا على الاستفهام لما عرفت من ان المعنى دعي
ما علمت ونبئيني بما جهلت ولا المحذوف يفسره سأتقيه لان علمت حينئذ
لا محل لها اي لا موقع لها من الكلام بل ما استفهام مبتدأ وذا موصول خبر
وعلمت صلة لا محل لها من الاعراب وعلق دعي عن العمل بالاستفهام انتهى
ونقول في البحث مع ابي الحسن اذا قدرت ماذا بمعنى الذي او بمعنى شيء
لم يمتنع كونها مفعول دعي لانتفاء المانع وقوله لم يرد ان يستفهم عن
معلومها لا يلزم له اذا جعل ماذا مبتدأ وخبرا ولم يجعله مفعولا فانه حينئذ
يكون مستفهما عن معلومها ايضا وفيه الاشكال ودعواه تعليق دعي مردودة
بانها ليست من افعال القلوب والتعليق خاص بها فان قال انما اردت
بالتعليق انه قدر الوقف على دعي فاستأنف ما بعده فانه شبيه بالتعليق
من جهة العامل السابق على العمل فيما بعده رده قول الشاعر ولكن التي معناها
الاستدراك فانها لا بد ان تخالف ما بعدها لما قبلها والمخالف هنا دعي كما يشهد
به الذوق فالمعنى كذا لكن فافعل كذا وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد
دعي لاستلزامه خلو دعي المخالف من متعلق ولهذا لا يقال من في الدار فانني
اكرمه ولكن اخبرني عن كذا وذلك لعدم مخالفة ما بعد لكن لما قبلها الخامس
ان تكون ما زائدة وذا للاشارة كقوله انورا سرع ماذا يا فروق هو صدر
بيت من اول الوافر وعجزه وحبل الوصل منتكث حذيق وقائله من قصيدة
ابو شفيق جزء بن رباح الباهلي عند الاصمعي وقال الشارحان هو ابن غنمة
بالزاي المضمومة والغين المعجمة الباهلي يجد ها موحدة وفروق كصبور اسم علم
امرأة او صفة مرخم فروقة اي خائفة وقد اجريت مجرى العلم في النداء و
والترخيم ومنتكث بالمثلثة آخره منتقض وحذيق بمهملة فمعجمة فعيل بمعنى
مفعول من الحذق بمعنى القطع يقال حذقت الحبل فهو حذيق ومحذوف
اي قطعته فهو مقطوع انورا بالنون المفتوحة والواو الساكنة اي انفارا
تقول نارت الظبية نورا ونوارا بالكسر والفتح وبقرة نوار تنفر من الفحل وسرع
اصله بضم الراء خفف بالسكون استثقالا للضمة يقال سرع ذا خروجا
اي اسرع هذا في الخروج ظاهر هذا الكلام ان سرع بمعنى اسرع وخروجا
منصوب على اسقاط الخافض ولا وجه له وذلك لان مجيء المجرد بمعنى المزيد
غير متعارف وانما المتعارف العكس وانما الوجه ما افاده الشارح من ان
خروجا نصب على التمييز من النسبة كما في تصبب زيد عرقا اي سرع خروج

ذا اللهم الا ان يكون ما ذكره المص تفسيرا معنويا لا صناعيا **قال الفارسي يجوز
كون ذا فاعل سرع وما زايدة ويجوز كون ماذا كله اسما كما في قوله دعي
ماذا علمت** لم يتعرض المص بل ولا الشارحان لبيان المراد من ماذا بتقدير
كون المجموع اسما والظاهر ان يكون بمعنى شيء كما هو مذهب الفارسي ولعدم
استقامة دعوى موصوليته لعدم ما يكون صلة ولا يخفى ركاكة المعنى عليه
وعندي انه لو قيل بان المجموع اشارة كما قيل بانه موصول في دعي ماذا
علمت لاستقام المعنى وكان وجها فان قيل ان التركيب لم يثبت في اسماء
الاشارة قلت ولا يثبت في الموصولات ايضا كما صرح به وقال الشارح والاحسن
من هذين التخريجين ان يكون قوله نورا منصوب بفعل محذوف والتقدير
انرت نورا اي انفرت نفارا وسرع فعلا ماضيا مسندا الى الضمير عايد
الى نور والجملة صفته اي انفرت نفارا سريعا وقوله ماذا مبتدأ وخبر على
ان يكون ما استفهامية وذا اسم اشارة والاستفهام تعجبي او انكاري ولا
غبار عليه **السادس ان يكون ما استفهاما وذا زايدة اجازه جماعة
منهم ابن مالك في نحو ماذا صنعت** واليه مال نجم الايمة الرضي وزعم انه
الاولى في نحو ماذا هو وجوزه في نحو قولهم ماذا الذي ان يكون ونقل ان
بعضهم قال في قوله وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك
عاشق انها زايدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر
قال وهذا يلزمهم في خبر المبتدا فان قيل انه قد جاءت حالية كقوله بل انتم
لا مرحبا بكم وزيدا اضربه والصلة ايضا جاءت لعل ومعمولها كقوله واني لراج
نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل فان قدر القول
ههنا جاز للمانع ان يقدره في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول
ان يتحدثوا لكون ان موصولا وانما التقدير ان يتحدثوا به **وعلى هذا التقدير
فينبغي وجوب حذف الالف في نحو لم ذا جئت** لدخول الجار على ما
ولا تركيب **والتحقيق ان الاسماء لا تزاد** فالقول بزيادة ذا وهي اسم لا يعول فهو
رد للوجه الاخير قال المحشي والذي قبله ولا يتم الا اذا كان القائل بزيادة
ما قايلا باسميتها مع ذلك وهو غير متعين اذ قد يثبت لما ان يكون حرفا زايدا
ولا كذلك ذا نعم زيادتها حرفا لم يتحقق في اول الكلام **النوع الثاني
الشرطية وهي نوعان غير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله
ما ننسخ من اية او ننسها نات بخير منها او مثلها وقد جزمت** الشرطية غير
الزمانية **في** ما من قوله تعالى **وما بكم من نعمة فمن الله على ان الاصل وما يكن
او استقر ثم حذف فعل الشرط** اورد عليه ان حذف فعل الشرط وحده بدون

مفسر

فمفسر وجه شاذ لا ينبغي تخريج التنزيل والمجوز على ما في البحر وتبعه الحوفي
كقوله ان العقل في اموالنا لا نضيق بها ذراعا وان صبرا فنصبر للصبر
هو من اول الطويل من قصيدة لهدبة بن خشرم العذري قالها في مواقعته
مع زيادة بن زيد وقد تقدم ذكرها في بحث اذا من حرف الالف فانه لما اتى
به الى معويه بن ابي سفيان وخاصمه اخو زيادة عبد الرحمن بن زيد وسال
معويه منه الجواب قال ان شئت اقص عليك كلاما او شعرا قال لا بل شعرا
فقال ابياتا الا يا لقومي للنوايب والدهر ٥ وللمرء يردي نفسه وهو لا يدري
٥ وللارض كم من صالح قد تلمات ٥ عليه فوارته بلماعة قفر ٥ الى ان قال
٥ وانت امير المومنين فما لنا ٥ وراءك من معدى ولا عنك من قصر ٥
ان العقل البيت فقال له معوية اراك اقررت وتمام القصة قد مضى وقد
وقعت رواية هذا البيت بلفظ فان يك في اموالنا ولا شاهد فيه ولا يخفى
ما في قوله يردي ويدري من الجناس المقلوب وتلمات بتشديد الميم
بعدها همز قال في القاموس وتلمات الارض به وعليه اشتملت واستوت
وارته والما عليه ذهب به خفية والاولى ان يفسرها هنا باشتملت
ليصح عطف وارته عليه بالفاء لا توارته كما فعل الجلال الا على قول من جوز
عطف المرادف بالفا واللماعة الفلاة يلمع فيها السراب والقفر الخالية ومعنى
وانت امير المومنين الخ انك انت الحاكم فما لنا عنك من متقدم ولا متاخر والمعدى
كالمرمى المجاوز والقصر الحبس والعقل هنا الدية ومن هنا ثم انث ضميره
باعتبارها فقال لا نضيق بها او نظر الى الافراد واللام في العقل للاستغراق
وفي مثله يجوز رعاية المعنى نص عليه في التسهيل وعلى الاصل انشد صاحب
اللباب بالتذكير واصل العقل الحبس حتى يقتل ومعنى لا نضيق بها ذرعا انا
نقدر على دايها ونتسمح [illegible] فيها قال الشارح ولما كان الذراع موضع
شدة الانسان قيل في الامر الذي لا طاقة به ضاق بهذا الامر ذراع فلان
اي حيلته بذراعه وتوسعوا في هذا حتى قلبوه فقالوا فلان رحب الذراع
اذا وصفوه باتساع القدرة والصبر الحبس ايضا **اي ان يكن العقل وان
يحبس حبسا** ظاهر هذا التفسير ان الشاهد في المصراعين والذي عليه الشارح
وهو قوي انه في المصراع الاول فقط واما قوله فان صبرا فمن قبيل ما حذفت
منه جملة الشرط لا فعله بدون الاداة كما في قوله قالت بنات العم يا سلمى وان
كان غنيا معدما قالت وان فمن ثم جزمنا قيل بانه على رواية فان يك اي الدية
في اموالنا لا شاهد فيه وانما دخلت الفا على نصبر مع صلاحيته لان يكون شرطا
لانه بتقدير مبتدا اي فنحن نصبر على حد ومن عاد فينتقم الله منه اي فهو ينتقم

فالجواب جملة اسمية والفا لازمه **والارجح في الاية** لاستغنائه عن التقدير اي تقدير
فعل الشرط وفي تصيره بالارجح شي فانه يقتضي رجحان كون ما شرطيه وهو مستلزم
بحذف فعل الشرط وهو كما قال في البحر ضعيف جدا لا يجوز حذفه الا بعد ان
وحدها في باب الاشتغال ومتلوة بلا النافيه مدلولا عليه بما قبله نحو فطلقها
فلست لها بكفو • والا يعل مفرقك الحسام • وحذفه بعد ان غير متلوة بلا
مختص بالضرورة **انها موصولة وان الفا داخلة على الخبر** اي على خبر المبتدا
الموصول **لا شرطية والفا داخلة على الجواب** اعلم ان الفا تدخل في خبر
المبتدا اذ انتضمن معنى الشرط وذلك اذا كان اسما موصولا صلته فعل او ظرف
او موصولا لموصول كذلك والغالب في الموصول ان يكون عاما وصلته مستقبله
وقد يكون خاصا وصلته ماضية نحو ما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم
عليه من خيل وقد يكون كذلك وصلته مستقبلة نحو قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم اذ ليس المراد كل موت تفرون منه يلقاكم بل المعنى
ان ماهية التي تفرون منها تلاقيكم وانما دخلت فيه لشبه الموصول بكلمة
الشرط وصلته بجملته والخبر بجزائه من جهة سببية الاول للثاني وكان
حق الخبر ان يلزمه الفا لكونه كالجزا لكنه لم يكن جزاء حقيقة جاز تجريده
منها قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم اذا عرفت ذلك فقد قيل
ان قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله دخلت الفا فيه في خبر ما الموصولة وليس
استقرار النعمة بالمخاطبين سببا لكونها من الله تعالى وانما الامر بالعكس واجاب
عنه ابن الحاجب في ايضاحه بما محصله ان سببية الثاني عن الاول تكون
تارة باعتبار مضمون الثاني وتارة باعتبار الخطاب به والاعلام به فالاول
نحو الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم فان
مضمون الخبر الذي هو ثبوت الاجر لهم مسبب عن الانفاق والثاني نحو ان
اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فان مضمون الجزا الذي هو الاكرام امس ليس
مسببا عن الاكرام في اليوم وانما الاخبار به والاعلام هو المسبب والاية من
هذا القبيل فان نعم المسبب نفس الاخبار بكون النعم من الله وسر ذلك
ان الاية جي بها لاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه
فاستقرارها بهم مجهولة او مشكوكة سبب للاخبار بكونها من الله قال نجم الايمة
الرضي ولا يلزم مع الفا ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد
الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع صور الشرط والجزا ففي قوله تعالى قل ان الموت
الذي تفرون منه الاية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة
وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة من الله لازم لحصولها

معنا

معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزا **وزمانيه** اي وشرطيه
زمانيه **اثبت ذلك الفارسي وابو البقا وابو شامه وابن بري** هو عبد الله
ابن بري بن عبد الجبار بن بري العلامه ابو محمد النحوي اللغوي ولد بمصر
في رجب سنة تسع وتسعين واربعمايه ونشا بها وقرا العربية على مشايخ
زمانه حتى انفرد بهذا الشان وكان جم الفوايد كثير الاطلاع عالما بكتاب
سيبويه وعلله قيما باللغة وشواهدها وكانت كتبه في غاية الصحة والجودة
واذا احشاها الى بكل فايدة ولما مات وابيعت كتبه حضرها الجم الغفير
وتنافسوا في قيمتها حتى اشترى الحقير منها بالكثير قال الذهبي في تاريخ
الاسلام قال الموفق عبد اللطيف كان ابن بري شيخا محققا ساذج الطباع
ابله في امور الدنيا وفيه تغفل عجيب يستحيي من سمعه ان يجتمع في رجل
متفوق للعلم فمن ذلك انه كان يلبس ثيابا فاخرة وياخذ في كمه الواسع
العنب والبيض والحطب وربما وجد منزله مغلقا فيرمي بالبيض من الطاقة
الى داخل ويقطر ماء العنب على قدمه فيرفع راسه الى السما ويقول العجب
انها تمطر مع الصحو وكان يتحدث ملحونا ولا يتكلف ويتبرم ممن يخاطبه
باعراب مات بمصر في ذي القعده سنة اثنتين وثمانين وخمسمايه **وابن مالك**
اثبته في كافيته وتسهيله **وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا**
لهم اي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم يعني كما قال الشارح ان كون ما
في هذه الاية شرطية زمانية ظاهر ونحن لا نسلم ظهوره بل هي محتملة للزمانية
وللمفعول المطلق على حد سواء فيكون التقدير اي وقت استقاموا او اي استقامة
استقاموا واما قول المحشي امارة ظهور الفا في فاستقيموا لان المصدرية الزمانيه
لا تحتاج الى الفا وقصد المص رد قول ابي حيان في البحر والظاهر ان
ما مصدرية ظرفية وليست شرطية ورد قول الحوفي انها شرطية غير زمانية
فان كان المراد به رد عدم تسليم الظهور كما هو الظاهر فهو مردود لان الشارح
انما ادعى انها مترددة بين كونها ظرفية ومفعولا مطلقا مع ادعاء شرطيتها
عليهما فظهور الفاء في جوابها لا يكون امارة على ظهور زمانيتها نعم يكون
امارة على ظهور شرطيتها بالنسبة الى مدعي المصدريه كابي حيان بقي شي
وهو ان تفسير المص للاية بقوله اي استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضي
كما قال الشارح انها مصدرية ظرفية لا شرطيه زمانية اللهم الا ان يحمل
على انه تفسير معنى لا تفسير صناعة **ويحتمل في فما استمتعتم به منهن**
فاتوهن اجورهن الا ان ما هنا مبتدا لا ظرف وخبره فعل الشرط على الصحيح
والها من به راجعة اليها وهي الرابطة في الخبر **ويجوز فيها الموصولة** اي يجوز

ان تكون اسما موصولا اي فمن تمتعتم به من المنكوحات وعبر بما عن النسا اذ ليس القصد
اليهن في ذاتهن بل من حيث صفة الاستمتاع بهن وافراد الضمير وجمعه باعتبار
اللفظ والمعنى ولا يكون ما عبارة عنهن والتقدير فما استمتعتم به منهن
من جماع او عقد عليهن وبتقدير موصوليتها فهي مبتدا **وفاتوهن الخبر**
والعايد محذوف اي لاجله هذا انما هو على الوجه الثاني في تفسيرها واما
على الاول الذي ذكرناه فلا حاجة الى تقدير العايد للاستغنا عنه بضمير اتوهن
وقال الشاعر؛ فما تك يا ابن عبد الله فينا، فلا ظلما نخاف ولا افتقارا؛
هو من الضرب الاول من الوافر ولم يسم قايله وتك مضارع مجزوم خفف
بحذف النون واصله تكن وهو مضارع كان التامه اي مهما توجد فينا
نعزنا وتغنينا وهذا البيت **استدل به ابن مالك** في شرحه على الكافيه **على**
مجيئها للزمان وليس بقاطع لاحتماله للمصدر اي للمفعول المطلق
والمعنى اي كون يكن فينا طويلا او قصيرا والحق انه ظاهر فيما استدل
به ابن مالك ظهوره في قوله فما حي لا تسام حيوه وان تمت فلا خير في الدنيا
ولا العيش اجمعا **واما وجه ما الحرفيه** وهي ثلاثة ايضا **فاحدها ان**
تكون نافية وتدخل على الجملتين **فان دخلت على الجملة الاسمية اعملها**
الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط معروفة هي تاخر
الخبر وبقا نفيه وفقدان الزايد بعدها وعدم تقدم غير ظرف او شبهه
من معمول الخبر على خلاف في الاولين وانما احتاجت في عملها الى الشروط
المذكورة لان قياس ما لا يختص ان لا يعمل لكن لما قويت مشابهتها عملت وكان عملها
ضعيفا لمخالفة القياس فاقيد باموره متى فات واحد منها انعزلت عنه **نحو**
ما هذا بشرا ما هن امهاتهم وعن عاصم انه رفع امهاتهم على التميمية
رواية المفضل عنه **وندر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بلا النافيه للجنس**
كقوله؛ وما باس لو ردت علينا تحية، قليل على من يعرف الحق عابها؛
هو من الضرب الثاني من الطويل ولم يسم قايله والباس العذاب والعاب
العيب وهو الوصمة والفعل ومنه عاب وقد جاء لازما ومتعديا وهو معيوب
عابها مبتدا قليل خبره اي عيبها قليل على راي اهل العرفان ففي الكلام حذف
مضاف ولعله اراد بقليل معنى معدوم لكنه اثر اللفظ به تادبا في باب الخضوع
وجوز المحشي ان يكون اصل عابها عيبها او عابها على انه مقلوب العين او
محذوفها وجوز الشارح كون باس فعلا ماضيا مخفف بيس بكسر الهمزة كشهد
بسكون الهاء مخفف شهد بكسرها يقال بيس الرجل اذا اصابه بوس اي شدة
ولو مصدريه هي وصلتها فاعله اي وما بيس ردها التحيه علينا والاسناد

مجاز اذ المراد انها ما بيست اي ما اصابها بوس ولا مشقة في رد التحية لكنه
اسنده الى الرد الملابس لها قال وهذا تخريج جار على القواعد ام ار من
تعرض اليه وهو خير من اثبات حكم لما لم يثبت لها ولا يخفى انه مع ما فيه
من التكلف فيه ان من اثبت مجي لو مصدرية اشترط ان يكون بعد مفهم
عن وان كان قليلا وصحة المعنى عليه اولى وقد وقع انشاد بيت الشاهد
في الارتشاف لابي حيان بلفظ قليلا على من يعرف الحق بنصب قليلا على
انه نعت تحية وعابها بالرا مرفوع على انه فاعل قليلا كذا رايته في نسخة
معتمدة يغلب على الظن صحتها **وان دخلت على الفعلية لم تعمل نحو وما**
تنفقون الا ابتغا وجه الله فاما وما تنفقوا من خير فلانفسكم وما
تنفقوا من خير يوف اليكم فانها شرطية بدليل الفا في الاولى والتقدير
فهو لانفسكم فالجواب جملة اسمية مقترنة بالفا **والجزم** في فعلي الشرط
والجزا **في الثانية** بل وفي فعل الشرط الاولى ايضا **واذا نفت المضارع تخلص**
عند الجمهور للحال بعد ان كان محتملا له وللاستقبال او صالحا للاستقبال
فهي عندهم لنفي الحال كليس وقال الرضي الحق انها لمطلق النفي **ورد عليهم**
ابن مالك بنحو قل ما يكون لي ان ابدله فان يكون قد اسند الى امر مستقبل
وهو ان ابدله فلو جعل يكون حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله
مع انه اثر **واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينه خلافه** وههنا
قد وجدت والجواب ان يكون مسند تقديرا الى القصد وهو حالي اي ما
يكون لي قصد ان ابدله **والثاني** من اوجه الحرفية **ان تكون مصدرية**
اي حرفا ماولا مع مدخولها بالمصدر ويسمى موصولا حرفيا واتفقوا على ان
صلتها تكون فعلا متصرفا ماضيا او مضارعا مثبتا نحو ولا تقولوا لما تصف
السنتكم الكذب او منفيا بلم نحو عجبني ما لم يقم ولا توصل بفعل امر اتفاقا
وفي وصلها بالجملة الاسمية خلاف للسيرافي وجماعة منهم ابن مالك
وهي نوعان زمانية اي معبر معها الزمان وهذا ما اختصت ما به من
بين الموصولات الحرفية **وغيرها فغير الزمانيه نحو عزيز عليه ما عنتم**
اي شديد عليه وشاق عنتكم ولقاوكم المكروه **وودوا ما عنتم وضاقت**
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وهو بضم الرا الاتساع اي ضاقت
عليهم مع اتساعها وهو مثل لشدة الحيرة **فذوقوا بما نسيتم لقا يومكم**
لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب ليجزيك اجر ما سقيت لنا
اي ليكافيك جزاء سقيك لنا **وليست ما هذه** اسما موصولا **بمعنى الذي**
لان الذي سقاه لهم الغنم ولا يتصور على ذات الغنم اجر لكا فاعليه فان

حاولت ان تكون بمعنى الذي مراد ابه الماء المسقي امرتات ذلك لان الماء
كان مباحا لا يسوغ الاجر عليه وانما الاجر على السقي الذي هو فعل لا على
الغنم ولا على الماء فان ذهبت تقدر اجر السقي الذي سقيته لنا فذلك
تكلف لا يحوج اليه وعنه مندوحة بما قدرنا ومنه بما كانوا يكذبون
امنوا كما امن الناس اي كايمان الناس ولا حاجة الى جعلها موصولة واقعة
على الايمان اي كالايمان الذي امن الناس والضمير المحذوف مفعول مطلق
ولمكان الفرق بين هذه الاية وما عطفت عليه وبين ما قبلهما اذ يحتمل
ان فيها تكون اسما فال ومنه او للفصل بين الامثلة وكذا حيث اقترنت
اي ما بكاف التشبيه واقعة بين فعلين متماثلين فانها مصدرية والمراد
تشبيه المصدر بالمصدر وفي هذه الايات رد لقول السهيلي ابي الحسين
ابن الربيع فانهما قالا ان الفعل بعد ما هذه لا يكون الا عاما الا خاصا
فتقول اعجبني ما تفعل وما صنعت ولا يجوز اعجبني ما يخرج ولا
ما جلست لعموم الاولين وخصوص الاخيرين والزمانية وتختص غالبا
بالدخول على فعل ماض مثبت او مضارع منفي بلم نحو ما دمت حيا
اصله مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها فقامت
مقامه كما جاز في المصدر الصريح نحو جيتك صلاة العصر واتيتك
قدوم الحاج فان الاصل جيتك وقت صلاة العصر واتيتك وقت قدوم
الحاج فحذف الظرف المضاف وخلفه المصدر المضاف اليه وليس المراد
بالصلاة ذات الاركان المخصوصة لانها ليست حدثا يوقت به وانما المراد
فعلها والاتيان ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت فاتقوا الله
ما استطعتم قيل فصل هذا منه عما تقدم لان ما فيه يحتمل ان تكون
مصدرية غير زمانية وان كان احتمالا مرجوحا اي استطاعتي و
استطاعتكم اي قدر استطاعتي وقدر استطاعتكم ويحتمل ايضا في الاية
الاولى ان تكون ما اسما موصولا اي الا الاصلاح الذي استطعته ويحتمل
ان يكون الفصل ايضا لوجود الفاصل على منوال ما عرفت وقوله اجارتنا
ان الخطوب تنوب واني مقيم ما اقام عسيب هو من ثالث الطويل
وقايله امرء القيس فقد اخرج ابن عساكر عن الزنادي قال لما احتضر امرء القيس
بانقرة نظر الى قبر فسال عنه فقالوا قبر امراة غريبة فقال وانشد البيت بعده
اجارتنا انا غريبان ههنا ﴿ وكل غريب للغريب نسيب ﴾
والخطوب جمع خطب وهو سبب الامر يقال ما خطبك اي ما سبب امرك
ثم كثر استعماله في الامر الصعب الشاق وتنوب تصيب وعسيب اسم جبل

كان

كان البر يقربه ولو كان معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان
بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كساير الاسماء الدالة
على معنى الزمان دلالة اصلية قيل هذا ظاهر في ان ما يدل نيابة على الزمان
والتحقيق انها لا تدل عليه اصلا لا اصالة ولا نيابة وانما الدال في نحو
ما ذكر المضاف المحذوف وهو مفهوم بالقرينة واجيب بانا لا نعني
بدلالة ما على الزمان بالنيابة الا انه حذف زمان مضاف يدل على
قرينة واقيمت هي مقامه والتحقيق ان القايم مقام المضاف المحذوف
المأول به وما وصلتها لا هي كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري
في قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب
هو من ثاني البسيط وقايله كما قال الشارحان تبعا للسيرافي ابو قيس بن رفاعة
زاد المحشي فيه الاوسي ونحته السيرافي فيما نقله الجلال عنه بالانصاري
يقتضي انه غير جاهلي وقال الاصبهاني هو لابي قيس ابن الاسلت الاوسي
قال بولى قومه لما هلكوا وكان السبب في هلاكهم انه كان يفرخ على دور بني
حطمة من الاوس قال بولى قومه ثم من بني معاوية ايام البر كل عام طاير
عظيم يقال له الرماح فيأكل من ذلك ولا يتعرض له احد فاذا استوفى
حاجته طار ولم يعد الى القابلة فرماه رجل منهم بسهم فقتله ثم قسم
لحمه في الجيران فما امتنع من اخذه الا رفاعة ابن نزار فلم يحل الحول على احد
ممن اصاب من ذلك شيا حتى مات وهلك بنو معاوية جميعا فقيل في المثل
اشام من الرماح وبعد البيت ﴿ ونحن نحمد نا الحادي ونطعمه لحم السنام
له هبر وترعيب ﴾ وابو قيس بن الاسلت سماه في الاستيعاب صيفيا
ونعته بالانصاري ايضا وذكر انه احد بني وايل بن زيد وانه هرب هو
واخوه وخوج الى مكة فكانا فيها مع قريش الى عام الفتح فاسلما نقل ذلك
عن ابن اسحاق ونقل عن الزبير بن بكار ان ابا القيس بن الاسلت شاعر اسمه
الحرث ويقال عبد الله قال واسم الاسلت عامر بن جشم بن وايل بن زيد
ابن قيس بن عامر بن مرة بن مالك بن الاوس قال ابو عمرو فيما ذكر ابن اسحاق
نظر لان ابا قيس ابن الاسلت يقولون لم يسلم ونقل ايضا في حرف الصاد
فيمن اسمه صيفي عن الزبير ان ابا قيس ابن الاسلت الشاعر اخا وخوج لم
يسلم والله اعلم وطر بالفتح نبت وبالضم معناه قطع والشارب ما نبت
من الشعر على الشفة العليا والعانسون جمع عانس وسياتي معناه والمرد
جمع امرد وهو الذكر الذي لا نبات بخده والشيب بالكسر جمع اشيب وهو
وابيض شعره والسنام ككتاب معروف ولحمه عند العرب موصوف

والهبر بسكون الموحدة جمع هبرة وهي بضعة من اللحم لا عظم فيها او قطعة
مجتمعة منه والترغيب بكسر المثناة الفوقية وبالراء وبالغين المعجمة جمع
ترغيبة بكسرها ايضا وهي القطعة من السنام قاله الخشي وفي القاموس رغب
السنام وغيره كمنع وطيه كرعبه فيهما والترغيب بالكسر القطعة منه
معناه حين طو فيصلها بالزمان ومقتضاه ان تجعل اسما الا ان يجعل
المعنى على حاصله قلت وزيدت ان بعدها في البيت لشبهها
في اللفظ بما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على
السن خيرا لا يزال يزيد اي كما زيدت ان بعد ما المصدرية الزمانية
في هذا البيت ايضا للشبه المذكور وقد تقدم الكلام على هذا البيت في الباب
الاول في بحث ان المكسورة الهمزة الساكنة من حرف الالف وبعد فالاولى
في البيت تقدير ما النافية لان زيادة ان بعدها حينئذ قياسية
ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة اللازم على جعلها
زمانا بمعنى حين ومن اثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا لها وهما كونها
للزمان مجردة اي عن معنى المصدرية وهذا معنى لم يثبت لها لان الزمانية على
ما عرفت انما تعتبر بقصد نايب عن ظرف الزمان وربما تسومح فقيل معناها
الزمان وكونها مضافة وهذا استعمال لم يثبت لها قط لانها لا تستعمل الا
مع صلتها مضافا اليها نحو نعم بعد حذف المضاف اليها تنوب منابها وكان
الذي صرفها عن هذا الوجه يعني تقديرها نافية مع ظهوره ان ذكر
المرد بعد ذلك لا يحسن اذ الذي لم ينبت شاربه امرد فان قلت
قد يتحقق عدم نبات الشارب مع نبات اللحية فيحسن ذكر المرد بعد ذلك
قلت الكلام مبني على ما هو الغالب المتعارف وفي القاموس والامرد الشاب
طر شاربه ولم تنبت لحيته فعليه يحسن الذكر وتتم المقابلة والبيت
عندي فاسد التقسيم بغير هذا اي كما هو فاسد التقسيم به ايضا الا
ترى ان العانسين وهم الذين لم يتزوجوا قال في القاموس وعنست الجارية
كسمع ونصر وضرب عنوسا وعناسا طال مكثها في اهلها بعد ادراكها حتى
خرجت من اعداد الابكار ولم تتزوج قط كاعنست وعنست وعنسها
اهلها تعنيسا وهي عانس ثم قال والرجل عانس ايضا لا يناسبون بقية
الاقسام قيل يمكن دفع هذا بادعا ان العانسين لم يذكروا من حيث هم
غير متزوجين بل من حيث ما يقتضيه العانس من طول المدة التي تخرج بها
كونه امردا وكونه بحداثة نبات الشارب فان قيل يصدق على الشيب
وقد جعل قسيما له قلت المعتبر معه صفة بها تتم القسمية اي والشيب

غير العانسين ونوقش بان فيه من التكلف ما لا يخفى وانه يكفي ان يقال ان
في البيت تقسيمين والمناسبة انما تطلب بين ما وقع في كل تقسيم على انفراده
وقد وجدت بين العانس والذي طر شاربه من جهة طول مدة عدم
التزوج في العانس وقصرها في الذي طر شاربه وانما العرب محميون
اي ممنوعون من الخطا في الالفاظ دون المعاني وذلك لان الاصابة
في اللفظ مقتضى جبلتهم فلا تتخلف واما المعاني فالمتصرف فيها هو العقل
وهو يصيب تارة ويخطي اخرى وفي البيت مع هذا العيب شذوذ
اطلاق العانس على المذكر وانما الاشهر استعماله في المؤنث وجمع
الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتا ولا دالة على
المفاضلة قيل عليه ان التصريح بشذوذ اطلاق العانس على المذكر
لم ير في كلام احد من اللغويين ولعل المص استند الى نقل معتمد واما
جمع الصفة بالواو والنون في غير ما ذكره فالكوفيون يجوزونه
قياسا ومثله غير شاذ على انه منتقض بنحو حصي مما يختص بالمذكر
فانه يجمع هذا الجمع وليس بقابل للتا ولا دال على المفاضلة واجيب
بان الحكم بشذوذ الاول مبني على قلة الورود بدليل قوله وانما
الاشهر الى اخره على ان عدم تصريحهم بالشذوذ لا ينافي الشذوذ في
نفس الامر وبشذوذ الثاني مبني على مذهب البصريين في المسئلة
وعن النقض بحصي بان قبول الصفة للتانيث مشروط بقصد معنى
التانيث فلا نقض بما يختص بالمذكر اذ لا يقصد به معنى التانيث
فانتفا قبول الصفة للتانيث صادق بصورتين كونه ذا مؤنث ولا يقبل
التا وكونه لا مؤنث له وفي حواشي المص على التسهيل والذي عندي
ان هذا اي قيد قصد معنى التانيث لم يخرج مخرج الشرط بل مخرج البيان
للمحل الذي لم يقبل التا قال والدليل على انه لم يرد بذلك تقييدا واحترازا
من انه لم ينبه على ذلك في شرحه وانما عدلت عن قولهم اي قول النحاة
ظرفيه الى قولي زمانية ليشمل كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان
المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا قد يقال
ان الممنوع انما هو اطلاق لفظ الظرف على غير المنصوب لا لفظ الظرفية والا
فمن البعيد خفا مثل ذلك على القوم على ان ابا حيان قد سمى هذا الوقت
المقدر ظرفا مع كونه مخفوضا فقال ما اضاء في موضع خفض بالاضافة
اذ التقدير كل اضاءة وهو على حذف مضاف ايضا معناه كل وقت اضاءة فقام
المصدر مقام الظرف كما قالوا جيتك خفوق النجم والعامل في كلما مشوا فيه لان كلا منصوب

على الظرف ومرت اليه الظرفية من اضافته لما المصدرية الظرفية لانك اذا
قلت ما صحبتني اكرمتك فالمعنى مدة صحبتك لي اكرمتك انتهى ولا تشارك
ما في النيابة عن الزمان أنْ اختها وان كانت تاول مع ما بعدها بالمصدر
كما خلافا لابن جني في اجازته ذلك وحمل عليه قوله وتالله ما ان شهلة
ام واحد باوجد مني ان يهان صغيرها هو من الضرب الثاني من الطويل
ولم يسم قائله والشهلة بالمعجمة وسكون الهاء من صفات النسا يقال امراة
شهلة اذا كانت نصفا عاقلة كذا في الصحاح وزاد في القاموس فقال والشهلة
العجوز والنصف العاقلة خاص بالنسا قال الشارح والبيت صالح لكل منهما
بل العجوز اولى به لشدة وجدها على ولدها لعدم امكان تعوضها باخر
بلى في مجرى العادة واوجد افعل تفضيل من الوجد وهو الحزن والتقدير
عند ابن جني وجدوني مدة ان يهان صغيرها وتبعه الزمخشري وحمل
عليه قوله تعالى ان اتاه الله الملك قال في الكشاف متعلق بحاج على
وجهين احدهما حاج لان اتاه الله الملك والثاني حاج وقت ان اتاه
الله الملك وقال الصفار فيما مثل به سيبويه من قولهم والله لا افعل
الا ان يفعل وفسره بقوله حتى يفعل ان هذا تفسير معنى واما في الصناعة
فهو بتقدير الا وقت ان تفعل الا ان يصدقوا اي الا حين ان تصدقوا
اتقتلون رجلا ان يقول ربي الله قال الزمخشري ولك ان تقدر مضافا
محذوفا اي وقت ان يقول والمعنى اتقتلونه ساعة سمعتم منه هذا
القول من غير روية ومعنى التعليل بتقدير اداته قبل ان في الايات
والبيت يمكن بل هو ظاهر وهو متفق عليه فلا معدل عنه وزعم
ابن خروف ان ما المصدرية حرف باتفاق ورد على من نقل فيها خلافا
والصواب خلافه وان الحق مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وابو بكر
لعله ابن السراج باسميتها ووافقهما جماعة من الكوفيين فاذا قلت يعجبني
ما صنعت فتقديره عند الجمهور صنعك ولا ضمير وعندهما الصنع الذي
صنعته وحذف الضمير ورد عليهما بقوله بما المسما اهل الخيانة والعذر
لانه لا ينافي فيه تقدير رابط واما رد ابن يعيش بنحو يعجبني ما ضربت
زيدا من حيث انه لا يقدر فيه ضمير لان الفعل فيه استوفى مفعوله
فساقط فان الضمير المقدر للربط فيه ضمير مصدر فهو مفعول مطلق
وترجيح اي يرجح القول باسمية ما ان فيه تخلصا من دعوى ٥
اشتراك لا داعي اليه وذلك بتقدير المصدرية فان ما الموصولة
الاسمية ثابتة باتفاق وهي موضوعة لما لا يعقل والاحداث

من

من جملة ما لا يعقل فاذا اطلقت ما على الحدث من حيث انه لا يعقل فهو
اطلاق باعتبار وضعها الاول لا باعتبار وضع اخر ولقائل ان يقول
لا نسلم ان الاشتراك ههنا لا داعي اليه بل الداعي اليه هو الاختصار
فان ما المصدرية اذا كانت موصولا اسميا فاذا قيل اعجبني ما قمت
قلنا التقدير اعجبني الذي قمته وهو يعطي معنى قولهم اعجبني قيامك
فلا حاجة الى جعل ما حرفا ولا مع ما بعدها بالمصدر الذي هو القيام
واعلم ان كلامهم صريح في ان الاخفش قائل بان ما المصدرية اذا كانت
اسما فهي الموصولة الاسمية وقول المحشي هنا لا يخفى ان هذا رجوع بقول
الاخفش ان المصدرية اسم الى انها الموصولة الاسمية كلام ومقتضى ما نقله
المص عن ابن الشجري وهو خلاف الظاهر يقتضي ان معنى اسميتها انها عبارة
عن المصدر الذي هو اسم فتدبر ويرد ذلك اي ما ذكر في وجه الترجيح
ان نحو جلست ما جلس زيد تريد به المكان ممتنع مع انه اي المكان
كالحدث مما لا يعقل وحاصل هذا الرد منع المسند وتقريره انا لا نسلم
ان ما الموصولة الاسمية موضوعة لما لا يعقل مطلقا بل لما لا يعقل
من الاعيان بدليل امتناع ما ذكر وانه يستلزم ان يسمع كثيرا اعجبني
ما قمته لانه عندهما الاصل وذلك غير مسموع وحاصل هذا الثاني
الزام للخصم بما هو معترف به وتقريره واضح وقوله ولا محيص لان فا م
غير متعد فالى تقديرهم ضمير مفعول وهذا خطأ بين لان الها المقدرة
مفعول مطلق لا مفعول به والمفعول المطلق ممكن مع كل فعل متعد ولازم
وقال ابن الشجري افسد النحويون تقدير الاخفش الضمير بعد ما المصدرية
لادعا اسميتها بقوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون اذا قيل
التقدير بما كانوا يكذبونه وحذف الضمير فقالوا ان كان الضمير
للنبي او القران صح المعنى وخلت الصلة من عايد الى الموصول اذ ليس
عبارة عن النبي والقران او للتكذيب لم تخل الصلة من عايد وفسد
المعنى لانهم اذا كذبوا التكذيب بالقران او النبي كانوا مؤمنين انتهى
وهذا سهو منه ومنهم اما منه فانه اقرهم على هذا القول ولم يتعقبه واما
منهم لان كذبوا ليس واقعا على التكذيب ليلزم تكذيب التكذيب ٥
المستلزم للتصديق بل هو مؤكد له لانه مفعول مطلق للتأكيد
لا مفعول به والمفعول به محذوف ايضا كما حذف المفعول المطلق نعم
يشكل عليه ان الحذف لا يناسبه حينئذ لانه ما جي للتأكيد لا يحذف
اي ما كانوا يكذبون النبي او القران تكذيبا ونظيره وكذبوا باياتنا

كذا يا ولابي البقا في هذه الاية اوهام متعددة فانه قال ما مصدرية
صلتها يكذبون ويكذبون خبر كان ولا عايد على ما ولو قيل باسميتها
اي لا عايد من الصلة على ما لانها حرف وكذا القول بانها اسم وتكون ثمرة
الخلاف ان على القول بالاسمية تكون ما نفسها ذات محل ويجوز ان يعود
عليها ضمير من صلتها وعلى القول بالحرفية لا يكون كذلك فتضمنت
مقالته الفصل بين ما الحرفيه وصلتها بكانوا وكون يكذبون في موضع
نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما سواء
جعلت موصولا حرفيا او اسميا وانما الموضع للموصول وحده ان كان اسما
وله وللصلة ان كان حرفا واستغنا الموصول الاسمي عن عايد مع اجماعهم
على انه لا بد من عايد بنحو اعتذر المص عن هذا فيما سياتي في اخر بحث الجمل
التي لا محل لها من الاعراب فقال ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما
ويكذبون لا منها ومن كان بنا على القول بان كان الناقصة لا مصدر لها
قال في التسهيل في بحث ما المصدريه وليست اسما فتفتقر الى ضمير خلافا
لابي الحسن وابن السراج وقال في شرحه ذهب سيبويه والجمهور الى ان
ما المصدريه حرف فلا تفتقر الى ضمير وذهب الاخفش وابن السراج
وجماعة من الكوفيين الى انها اسم فتفتقر الى ضمير قال المحشي وللقايل
ان يقول ان اراد بالاسمي ما هو بمعنى الذي وفروعه فلا نسلم تضمن كلام
ابي البقا استغناه عن عايد وان اراد ما هو منسبك مع صلته بمصدر
على ما هو ظاهر النقل عن الاخفش فلا نسلم امتناع استغنايه عن عايد
وهذا كلام عجيب اما اولا فلان قول ابي البقا ولا عايد على ما ولو قيل
باسميتها صريح في استغنايها عن العايد مطلقا حرفا كانت او اسما واما
ثانيا فلا نتصور ان الاخفش مع قوله بان ما هذه اسم قايل بانسباكها
مع صلتها بمصدر وهذا لم يقل به احد اذ هو رجوع الى القول بالحرفيه
من القايل بالاسمية فان الانسباك مع الصلة انما يتحقق حيث الموصول
حرف فتامل وللزمخشري غلطة عكس هذه الاخرة فانه جوز مصدرية
ما في واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انها قد عاد عليها الضمير
من فيه وعود الضمير على كلمة ينفي حرفيتها فتدل عليه ان الزمخشري
لم يتعرض الى معاد الضمير من فيه ولا صرح بكون ما موصولة او مصدرية
الا ان تقريره يقتضي انه جوز كلاهما ولفظه في الكشاف اراد
بالذين ظلموا تاركي النهي عن المنكرات ولم يهتموا بما هو ركن عظيم
من اركان الدين وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعقدوا همهم

بالشهوات واتبعوا ما عرفوا فيه التنعم والتترف من حب الرياسة
والثروة وطلب اسباب العيش الهني ورفضوا ما وراء ذلك ونبذوه
وراء ظهورهم وقرا ابو بكر وعمرو في رواية الجعفي واتبع الذين ظلموا
يعني واتبعوا جزاء ما اترفوا فيه ويجوز ان يكون المعنى في القراة
المشهورة انهم اتبعوا جزاء اترافهم وهذا معنى قوي لتقدم الانجا كانه قيل
الا قليلا ممن انجينا منهم انتهى فكلامه كما ترى ظاهر في ان اسم ما
موصول في القراتين الا انه بتقدير مضاف على الثانية واما قوله ويجوز
الى اخره فقد يقتضي ان تكون ما مصدريه حيث عبر فيه بالاتراف
وقد يكون ذلك تفسير معنى لا تفسير صناعة ولم يتعرض لمعاد الضمير
من فيه قال الشارح ولنا في الجواب عن اشكال المص ان نقول لا نسلم عود
الضمير المذكور الى ما المصدرية بل هو على تقدير مصدر بينها عايد الى الظلم
المفهوم من ظلموا وفي للمصاحبة والمعنى واتبع الذين اترافهم ظلمهم
وقد سبقه الى ذلك صاحب التقريب وندر اي قل وصلها بالفعل
الجامد اذ لا مصدر له يتجه التاويل به في قول السراميري في الامرد
بانهما بما لستما اهل الخيانة والغدر هو من الضرب الاول من الطويل
ولم يسم قايله والهمزة من الست للتقرير بما بعد النفي كما في قوله الم نشرح
او للانكار كما في اليس الله بكاف عبده والامير ذو الامرة والولاية
ويطلق على الواحد وغيره والملايكة بعد ذلك ظهير فمن ثم استقام
وقوعه خبرا عن انتما اي انكما متوليا امري كله بسبب كونكما اهل خيانة
وغدر وهو اسم ليس زيدت البا فيه لوقوعه في محل الخبر واعربه المحشي
فاعلا بامري مغنيا عن خبر ليس وعليه فالبا زايدة في غير فاعل كفى
وانما لم يجعل اميري اسم ليس وانتما الخبر وزيادة البا فيه مطردة
لبابه يتجه غير الاعرف مسند اليه مع وجود الاعرف ولان انتما ضمير رفع
فهو بوضعه متعين لان يكون مرفوعا لا يقال هو مجرور بالبا لان الزايد
في معرض الزوال والبا من بما للسببية وما موصول حرفي وقد وصل
بليس والخيانة ضد الامانة كما ان الغدر ضد الوفا وبهذا البيت رجح
القول بحرفيتها مع القول باسميتها اذ لا يتاتى هنا تقدير الضمير
لتتاتى اسميتها وتقديره متحتم على ذلك التقدير ولم يتعرض المص لوصلها
بالجملة الاسمية وهو مذهب السيرافي والاعلم وابن خروف بل ذهبوا
الى ذلك في ما مطلقا واختاره ابن مالك قال وايضا فما المصدرية تنوب
عن الزمان وهو يوصل بالجملتين مضافا اليها نحو يوم هم بارزون

يوم ينفع الصادقين صدقهم فاذا اوصلت ما الظرفية بها كان في ذلك اعطاؤها
حكم ما هي مناسبة له حتى نابت عنه واذا ثبت ذلك في الوقتية فلا يبعد
جوازه في غير الوقتية فهذا قياس يقتضي صحة الجواز لو لم يرد به السماع فكيف
وقد ورد منه في الوقتية قوله ٥ واصل خليلك ما التواصل ممكن ٥
فلانت او هو عن قريب ترحل ٥ وفي غيرها قوله ٥
٥ احلامكم لسقام الجهل شافية ٥ كما دماؤكم تشفي من الكلب ٥
وتاول الجمهور هذا البيت على انها كافة قال ابن مالك والحكم بمصدريتها
اولى لانها اذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر فلم تصرف
شيء عما هو له ثابت بخلاف الحكم بانها كافة **الوجه الثالث**
ان تكون زائدة وقد يقع في بعض النسخ الوجه الثاني وهو غلط لان الثاني
وهو قد تقدم **وهو نوعان كافة** لما قبلها عن العمل فيما بعدها **وغير**
كافة والكافة ثلاثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل
الا بثلاثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب التي يتصل
بها ما في افادة معنى التقليل والتكثير **ولا يدخلن حينئذ الا على جملة**
فعلية صرح بفعليتها كقوله ٥ قلما يبرح اللبيب الى ما ٥ يورث
المجد داعيا ومجيبا ٥ هو من الضرب الاول من الخفيف ولم يسم قائله
وقلما في معنى النفي ومن ثمة اكتفي بها مع يبرح واللبيب العاقل اي لا يبرح
العاقل على احدى هاتين الحالتين اما ان يدعو الى ما يورث المجد والكرم
او يجيب اذا دعي اليه والى متعلق بداعيا ومثلها متعلق بمجيبا محذوفا
ومن اجاز التنازع في المعمول المتقدم لم يحتج الى تقدير في مثله **فاما**
قول المرار هو بفتح الميم وتشديد الراء قال في القاموس وكشداد المرار الكلبي
وابن سعيد الفقعسي وابن منقذ التميمي وابن سلامة العجلي وابن بشر الشيباني
وابن معاذ الحريري شعراء فالبيت اذن لاحد هؤلاء والاول اشهر والله اعلم
صددت واطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم
هو من ثالث الطويل قال الزمخشري يخاطب نفسه ويلومها على طول الصدود
اي لا يطول وصال الغواني الا لمن يلازمهن ويخضع لهن واطولت كان
القياس فيه اطلت لكنه جاء مصححا على الاصل كاستحوذ وقد اورد البيت
ابن الشجري شاهدا على ذلك ونقل الشارح عن المص في بعض تعاليقه انه قال
الصواب في البيت ان يقال وداد بدل وصال وان كانت الرواية كذلك
فان تسليط النفي على دوام الوصال يقتضي وجود اصله لكنه لا وصال الا
مع الصدود طال او لم يطل وقد يقال عبر بالوصال عن ارادته وتوقعه

اوعلى حذف مضاف للقرينة فان المحب قد ييأس من الوصل بطول استمرار
الصدود واستمرار الاعراض فينقطع رجاؤه منه وتوقعه له فيكون ذلك
سببا لسلوه وعدم ارادته للوصال وكثيرا ما يقع ذلك لبعض الناس ويجيب
بانه ان اريد انه لا وصال مع الصدود في زمنه فمسلم لكن من اين ان ذلك
مراد الشاعر وان اريد انه لا وصال معه مطلقا فممنوع لجواز تقدمه على الصدود
وتاخره عنه وانت خبير ان ما نقل عن المص انما يتجه على ان الخطاب في صددت
فاطولت مع المحبوبة على صدود المحب فان قلت او يكون للمحب صدود
قلت لعله صدود تجلد لا اعراض **فقال سيبويه** هو **ضرورة**
وقد اختلف في وجهها وتوجيهها **فقيل وجه الضرورة ان حقها ان**
يليها الفعل صريحا والشاعر اولاها فعلا مقدرا فان وصال
مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور فالبيت على حد قوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك **وقيل وجهها انه قدم الفاعل** على فعله
لاقامة الوزن فهو من باب وضع الشيء في غير موضعه فالوجه الاول اسهل
في الضرورة والثاني اصح معنى وان كان ابعد في اللفظ لان قلما وضعها
على ان لا يليها الاسم **ورده ابن السيد بان البصريين لا يجيزون تقدم**
الفاعل في شعر ولا نثر فلا يحسن تخريج قول امامهم على ما ليس من مذهبهم
يقال عليه ان نص سيبويه في كتابه وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر وانشد
البيت فهو تصريح بان وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه فلم يبق
للاختلاف في توجيه كلامه وجه ولا لرد ابن السيد بان البصريين لا يجيزون
ذلك وجه ايضا بعد التصريح من هذا الامام **وقيل وجهها انه اناب**
الجملة الاسمية عن الفعلية ولا حذف ولا تقديم **كقوله فهلا**
نفس ليلى شفيعها هو بعض عجز بيت من ثاني الطويل تمامه ونبئت
ليلى ارسلت بشفاعة الي وقد تقدم الكلام عليه فالاسمية نابت هنا
عن الفعلية والاصل فهلا شفعت نفس ليلى لاختصاصها وفي التخصيص
بالانكار وكما تنوب الجملة الاسمية عن الفعلية ينوب الاسم عن الفعل بدون
ان كما في قوله لا تكثرن اني عسيت صائما الاصل اني عسيت ان اصوم
وقد جاء عكس ذلك فوضع الفعل بدل الاسم من غير ان يكون على تقدير
ان نحو ما انشده الفارسي ٥ ولا يلبث الحر الكريم اذا ارتمت ٥
به الخمر قد شدت حزونها الطفر ٥ سيكسب مالا او تفي له الغنى ٥
اذا لم تخله المنية والقدر ٥ فقوله سيكسب مالا واقع موقع
الاسم من غير تقدير لانها تجامع السين وقد ينوب الفعل عن الاسم

المصدر على تقدير ان وارادة معناها من غير ابقاء عملها كقوله * ومار اعني
الا يسير بشرطه اراد الا ان يسير فحذف ان ورفع الفعل ومنه تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه وزعم المبرد ان ما زايدة غير كافة ووصالت
فاعل لا مبتدا وبدوم نعت لاخر وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال
مصدرية لا كافة ولا زايدة وعليه فوصلها بالجملة الاسمية لا تحتاج
الى تقدير الثانية الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بان
واخواتها فلو المناسب لقوله سابقا احدها ولاحقا والثالث ان يقول
هنا الثاني لكنه راعى المعنى فقال الثانية لان هذه من انواع ما الكافة
وهي مونثة ولا ريب في كف ما هذه لما اتصلت به عن عمله وان فهم الحصر
فانما من سياق الكلام لا منها اذ لو افادت الحصر مع ان لافادته مع اخواتها
نحو انما الله اله واحد كانما يساقون الى الموت وتسمى المتلوة اي ما التي
تليت بفعل مهياة لانها هيات العامل المختص بالاسم للدخول على الفعل
وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الحروف اسم
مبهم بمنزلة ضمير الشان في التفخيم والابهام وفي ان الجملة بعده مفسرة
ومخبر بها عنه فاذا قيل انما زيد قايم وليتما عمرو منطلق فالمعنى ان
الشان زيد قايم وليت الشان عمرو منطلق ويرده انها اي ان ما هذه
لا تصلح للابتدا بها اي لان تقع مبتدا ولا لدخول ناسخ غير ان واخواتها
ولو كانت اسما مبهما بمثابة ضمير الشان لصلحت لكل ذلك ورده ابن الخباز
في شرح الايضاح بامتناع انما اين زيد مع صحة تفسير ضمير الشان
بجملة الاستفهام فلو كانت ما بمثابة هذا الضمير لصح تفسيره بها وهذا
سهو اذ لا تفسر ضمير الشان بالجمل الخبرية فلا يفسر بالانشائيات
ومنها الجملة الاستفهامية اللهم الا مع ان المخففة من الثقيلة وكان
المسوغ له ثمه عدم ظهوره فانها قد تفسر بالدعا نحو اما ان جزاك الله خيرا
كذا هو في كثير من النسخ بتانيث ضمير لها وفي بعضها فانه بالتذكير وهو ظاهر
لعوده على ضمير الشان ووجه الاول انه عايد على ان ونسبة التفسير
اليها مجاز وقراة بعض السبعة بالجر عطف على مدخول نحو وقراة نافع
والخامسة ان غضب الله عليها بان مخففة بعدها جملة فعلية
دعايية على انه لا نسلم ان المخففة يتعين كونه ضمير شان وقد فسر
بالجملة الدعايية اذ يجوز هنا ان يقدر ضمير المخاطب في الاول والغايبة
في الثاني اي في المثال الثاني والا فالمناسب في الثانية وقوله ضمير
المخاطب يجوز ان يكون منصوبا على انه مفعول ثان ليقدر والاول

نايب

نايب الفاعل ضمير مستتر في يقدر عايد على اسم ان اي يجوز ان يقدر الاسم
ضمير مخاطب في المثال وضمير غايبة في الاية وان يكون مرفوعا على انه
النايب عن الفاعل وفي الاول المفعول الثاني لتقدير اي ان يقدر ضمير
المخاطب اسما في الاول وضمير الغايبة اسما في الثاني ثم ان هذه العلاوة
من المصنف دفع به ما عسى ان يتوهم من ان اسم ان المخففة يتعين كونه
ضمير شان ومنشاه ما قدمه من ان اسم ان المخففة يكون ضمير شان ثم
مفسرا بالجملة الدعايية ووقع في عبارة المحشي عن الشارح ان هذا استدلال
على رفع هذا التوهم فاعترض بان قول القايل لا نسلم ليس استدلالا لا
وانما هو منع وطلب للدليل واجاب بانه استدلال عند النحويين
دون الجدليين او انه من تحريف النساخ وانما قال في رفع ذلك بالاستدراك
وهو رفع ما توهم من كلام سابق فان على تكون له ونحن انما وجدناه
في النسخ التي وقفنا عليها من الشرح بلفظ الاستدراك بالرا والكاف
ووقع ايضا في نسخ من المتن والغايب بدل والغايبة ووجهه انه اراد
به ما يقابل المخاطب والمتكلم وهو صادق على المونث وقد قرا
سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت ان التقدير انك قد صدقت
فجعل اسم ان المخففة المحذوف ضمير مخاطب لا ضمير شان واما قوله تعالى
ان ما توعدون لات وان ما تدعون من دونه الباطل انما عند الله
هو خير لكم ايحسبون انما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم
في الخيرات واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه فما في ذلك
كله اسم موصول بمعنى الذي باتفاق ولذا بين بمن في الايتين لا خبرتين
وما بعده من الجملة الفعلية او الظرفية صلة له والحرف الناسخ يعني
ان المكسورة بالهمزة او المفتوحة عامل لا مكفوف وما في الايات
كلها مفصولة عن ان رسما فرق بينها اسما وحرفا الا في اية الانفال
ففيها خلاف والمختار وصلها فان الرسم القرآني سنة متبعة واما
انما حرم عليكم الميتة فمن نصب الميتة وهم الجمهور فما كافة ومتصلة
بان في الرسم ومن رفعها وهو ابو رجا العطاردي فما اسم موصول مفصول
في الرسم والعايد محذوف اي ان الذي حرمه عليكم الميتة وكذلك
انما صنعوا كيد ساحر من رفع كيد وهم الجمهور فان عاملة وما
موصول لكنه محتمل للاسمي والحرفي اي ان الذي صنعوه او ان
صنعهم ومن نصب كيد ساحر وهو ابن مسعود والربيع بن خثيم
ومجاهد وحميد الطويل وزيد بن علي فما كافة وجزم النحويون بانها كافة

في انما يخشى الله من عباده العلماء قرا الجمهور بنصب الجلالة الشريفة
ورفع العلماء فالخشية على بابها وروي عن عمر بن عبد العزيز وابي حنيفة
عكس ذلك اولت على ان الخشية حينئذ مستعارة للتعظيم والاجلال
لان من خشي وهاب عظم واجل من خشيه وهابه قال ابو حيان في بحره
ولعل ذلك لا يصح عنهما وقد راينا كتبا في الشواذ ولم يذكروا هذه
القراءة وانما ذكرها الزمخشري وذكرها عن ابي حيوة ابو القاسم يوسف
ابن جبارة في كتابه الكامل والعلماء ان اعتبرت جمع عليم فقياسي
او عالم فسماعي ولا يمتنع ان تكون ما اسما بمعنى الذي وان عاملة وكان
حق العبارة بمعنى الذين لكنه جنح الى بيان موصوليتها فقط والعلماء خبر
لها ولا يضر فوات الحصر المستفاد على تقديرها كافة محصولة بطريق اخر
هو تعريف المسند لما تقرر عندهم من ان نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد
يفيد حصر الانطلاق وقصره على زيد والعائد اليها مستتر في يخشى عائد
عليها باعتبار لفظها واطلقت ما على جماعة العقلاء كما اطلقت عليهم
في قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم فانكحوا ما طاب لكم من النساء فيه بحث
لان اطلاق ما على جماعة من حيث انهن يجرين مجرى ما يجري في العروض
وساير ما يملك من البيع والشرا والهبة والرهن وغير ذلك فغلب
شبههن لما لا يعقل وكذا اطلاقها على جماعة النسا في الاية الثانية
لان المراد الوصف كما قدمنا بيانه اولان الاناث وان كن من العقلا
لنقصان عقلهن يجرين مجرى غير العقلا فلا يقاس على ذلك اطلاق
ما على العلما الذين هم اعقل العقلا وللشارح بحث وهو ان تجويز كون
موصولة في هذه الاية ياباه رسمها متصلة بان في الامام اذ هو مانع من
كونها بمعنى الذي لانهما لا يتصلان خطا الا اذا كانت ما حرفا وليس
له التمسك بان رسم المصحف سنة متبعة ولا يجري على قانون الخط
المصطلح لانه سيصرح في الباب الخامس في الثاني من امثلة الجهة الثامنة
بان حمل الرسم في المصحف على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وقد
امكن هنا بجعل ما حرفا كافا وانت خبير بانه المختار كما نص عليه الامام
الشاطبي في رايته في قوله واعلموا انما غنمتم من شيء في الانفال وقوله
انما عند الله هو خير لكم في النحل الوصل مع ان ما فيهما اسم موصول قطعا
واما قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا تقدم الكلام عليه
في او من حرف الالف لا في الامثلة كما قال المحشي فمن نصب الحمام وهو
الارجح عند النحويين في نحو ليتما زيدا قايم فما زايدة غير كافة

وهذا

وهذا اسمها والحمام عطف بيان او بدل منه ولنا الخبر قال سيبويه
وقد كان رؤبة ابن العجاج ينشده رفعا اي مرفوعا اي ينشده
برفع الحمام انتهى فعلى هذا احتمل ان تكون ما كافة وهذا مبتدا
والحمام ما عرفت ولنا خبر ويحتمل ان تكون موصولة وهذا
خبر لمحذوف هو مبتدا اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا وهو
ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير اي مع عدم طول الصلة
اي لضعف هذا الحذف وقد بان الصلة ههنا قد طالت بالوصف
وسيصرح بمثل ذلك ولا سيما يوم بالرفع ويسهل ذلك تضمين ابقاء
الاعمال فانه خير من الاهمال وزعم جماعة من الاصوليين والبيانيين
ان ما الكافة التي مع ان المشددة نافية وان ذلك سبب افادتها
الحصر وذلك حيث تراهم يقولون ان نحو انما زيد قايم ما زيد الا قايم
يفيد من الحصر ما يفيده قالوا لان ان للاثبات وما للنفي فلا يجوز
ان يتوجها معا الى شي واحد لانه تناقض ولا ان يحكم بتوجه
النفي للمذكور بعدها لانه خلاف الواقع اذ الواقع ان ما بعدها
واقع باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور
ليوافق الواقع فجا الحصر وهذا الحصر مبني على مقدمتين باطلتين
باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات كما قالوا وهذا اشارة
الى بطلان المقدمة الاولى وانما هي لتوكيد الكلام بل النسبة الواقعة
فيه اثباتا كان ذلك الكلام فان كان الحمل فيه مثل ان زيدا قايم
او نفيا بان كان الحمل بليس ونحوه نحو ان زيدا ليس بقايم و
ان الله لا يظلم الناس شيا والحق ان ان لتوكيد النسبة التي هي اسمها
وخبرها وهي لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا واعلم ان نحو
زيد ليس بقايم يسمى عند ارباب المعقول قضية موجبة سالبة المحمول
اذ ليس حرف النفي جزءا من محمولها والا لكانت معدولة نحو زيد لا قايم
وهي في قوة السالبة البسيطة فهي في معنى ليس زيد بقايم اذ محصل
الموجبة السالبة المحمول حمل السالبة البسيطة ولتساويهما في معنى
السلب معدولة الا انها تقتضي وجود الموضوع دونها على ما هو
مقرر في محله فلا اشكال في اطلاق النفي على مثل ان زيدا ليس بقايم
للمساواة المذكورة تجوزا او ان ذلك باصطلاح منطقي لا يلتفت اليه
علما العربية وليست ما للنفي وهذا اشارة الى بطلان المقدمة الثانية
بل بمنزلتها في اخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكانما وهي فيها زايدة

لبس الا وقد رد البحث بوجوه اخر منها انه متضمن للجمع بين حرفي اثبات
ونفي بلا فاصل وان ما لو كانت نافية لجاز ان تعمل فيقال انما زيد قايما ولما
ما تستحقه من الصدارة بدخول ان عليها قال صاحب الجنى الداني ولا يحتاج
في فساد هذا القول الى هذا فانه لا يخفى فساده انتهى وما اعتذر به الكرماني
في شرح الصحيح من ان المراد ان انما كلمة موضوعة للحصر وما ذكر سر الوضع
لذلك الا ان الكلمتين والحالة هذه باقيتان على اصلهما مرادتان بوضعهما
لا يوافق قول الامام في المحصول كلمة ان تقتضي الاثبات وما تقتضي النفي
فعند تركيبهما يجب ان يبقى كل واحد منهما على الاصل لان الاصل عدم التغيير
وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات
ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا في غيرها ولا قاله نحوي غيره
هذا البعض هو الشيخ شهاب الدين العراقي فانه حكى في شرح المحصول ان ابا
علي الفارسي نقل في كتابه هذا ان ما في انما للنفي قال الشيخ شهاب الدين السبكي
في شرحه على التلخيص ورايت في الشيرازيات ما لعل العراقي اخذه منه فانه
قال بعد ان ذكر ان انما للحصر ان الحصر هنا كما هو في شر اهر ذا ناب وشيء جاء
بك ثم قال والاول اسهل من هذا لان معه حرفا قد دل عندهم على النفي فصار
حذف حرف النفي فيه اسهل من هذا القيام حرف آخر مقامه وليس في المثالين
شيء من ذلك انتهى قال الشيخ بهاء الدين وليس هذا صريحا في انها باقية على
النفي لان قوله لان معه حرفا دالا على النفي اي كما دل على الاثبات ايضا وهو
انما وانما لم يقل لكن ذلك لان الاثبات مستفاد ايضا من اللفظ مجردا عن انما
ولو اراد بالحرف الدال على المعنى ما من انما لما قال فصار حذف حرف النفي فيه
اسهل اذ لو كانت باقية على النفي لما كان حرف النفي فيهما محذوفا وهذا كلامه
والشيرازيات كتاب يشتمل على مسايل املاها ابو علي الفارسي وهي اسم
قصبة ببلاد فارس بناها شيراز بن طهمورث فسميت به **وانما قال الفارسي**
في الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفي وما لا في فصل الضمير
الواقع بعدها عن معاملة بعد ان كان متصلا به **كقول الفرزدق وانما**
يدافع عن احسابهم انا او مثلي هذا بعض بيت من اول الطويل وتمامه
انا الذايد الحامي الذمار وهو من قصيدة يهجو بها الفرزدق جريرا والذايد
بمعجمة ثم مهملة من الذود وهو الطرد وفي القاموس الذود السوق والطرد
والدفع كالذياد وهو ذايد من ذود وذواد وذاده انتهى والحامي
المانع والذمار بكسر المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته وفسره التفتازاني في
شرحيه على التلخيص بالعهد قال وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم

يحمه

يحمه ليم وعنف والاحساب جمع حسب وهو ما يعده الانسان من مفاخر ابايه
قاله الجوهري زاد في القاموس او المال او الدين او الكرم او الشرف في الفعل
او الفعال الصالحة او الشرف الثابت في الاباء اذ الحسب والكرم قد يكونان
لمن لا اباء له شرفاء والشرف والمجد لا يكونان الا بهم انتهى ولكون الغرض ان
يخص الدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم
لكان المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما لو قال لا ادافع الا
عن احسابهم وليس ذلك مرادا وانما المراد انه المدافع عن احسابهم لا غيره ولا
يجوز حمل الفصل على الضرورة لامكان ان يقول وانما ادافع عن احسابهم
انا على ان انا تاكيد وجعل ما موصولة اسم ان وخبرها اي ان الذي انا يا باه
انا الذايد اذ مقتضاه الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة منه
ولا يحسن بعده ان يقال والمدافع انا على انه لا داعي الى العدول عن من الى
ما وانما اسند الفعل الغايب الى الضمير المتكلم لان الضماير المنفصلة كالاسماء
الظاهرة في ان لها حكم الغايب في اسناد الفعل اليها على انا نقول ان غيبة
الفعل وتكلمه وخطابه انما هو باعتبار حال المسند اليه وان المسند اليه
في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غايب **فهذا كقول الاخر**
قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا هو من ثاني السريع وقد
انشده الزجاجي في شرح ادب الكاتب ولم يسم قايله ونسب الى الفرزدق
والظاهر انه لعمرو بن معدي كرب الزبيدي كما جزم به الزمخشري في شرح
ابيات الكتاب ونقله شارح ابيات الايضاح البياني عن صدر الافاضل
وتعبير المص يقتضي انه للفرزدق وقبله ۝ الم تسل سلمى قبل ان تظعنا ۝
ان لسلمى عندنا ديدنا ۝ وبعده شككت بالرمح حيازيمه ۝ والخيل
تجري زيما بيننا ۝ قوله الم من الالمام وهو النزول وسلمى علم امراة
وتظعن بالظاء المعجمة تسير والديدن والديدان العادة وقطر بتشديد
الطاء المهملة القاه على احد قطريه تثنية قطر بضم القاف وسكون المهملة
وهما جانباه والفارس الشجاع وشككت بالمعجمة خرقت وانتظمت والحيازيم
بحاء مهملة وزاي جمع حيزوم وهو الصدر او وسطه كحريم فيهما وفي القاموس
والحيزوم ما استدار بالظهر والبطن وضلع الفؤاد وما اكتنف الحلقوم من
جانب الصدر وانما جمعه وليس في كل انسان الا واحد بتقدير تسمية كل جزء
منه باسم كله كما في المفارق والزيم بكسر الزاي وفتح المثناة التحتية المتفرق
قال في القاموس الزيم كعنب المتفرق من اللحم والدواب وانما خص النساء
بالعلم لتجاعنه استماعا لذلهن اليه لان من شانهن الميل الى الشجاع والفصيح

وقول ابي حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما وان الفصل في البيت
الاول ضرورة اي واقع على طريق الضرورة بعد انما وما قاله ابو حيان من امتناع
فصل الضمير منقول عن سيبويه ونقل جوازه عن الزجاج ووجوبه عند الحصر
بانما عن ابن مالك ووجه ما نقل عن سيبويه بانه لا يرى ان انما للحصر فمن ثم
منع الفصل بعدها والحق انها ترد مفيدة للحصر وحيث افادته فلا بد
من فصل الضمير قال ابن عطية انما لفظ لا يفارقه المبالغة والتاكيد
حيث وقع ويصلح مع ذلك للحصر فاذا دخل في قضية وساعد معناها على
على الانحصار صح ذلك وترتب كقوله تعالى انما الهكم اله واحد واذا كانت
القضية لا تتاتى لله انحصار بقيت انما للمبالغة فقط كقوله صلى الله عليه وسلم
انما الربوا في النسيئة واستدلاله على عدم وقوع الفصل في الضمير المحصور
بعدها بقوله تعالى قل انما اعظكم بواحدة انما اشكو بثي وحزني الى
الله وانما توفون اجوركم يوم القيمة وهم بفتح الهاء اي غلط لان الحصر
فيهن في جانب الظرف اراد به ما يعم الجار والمجرور لا الفاعل الا ترى
ان المعنى ما اعظكم الا بواحدة ولو كان الحصر في جانب الفاعل لانفصل
وكان المعنى ما يعظكم الا انا وكذا الباقي فان المعنى في الاية الثانية ما
اشكو بثي وحزني الا الى الله وفي الثالثة ما توفون اجوركم الا يوم
القيامة والثالثة الكافة عن عمل الجر وتتصل باحرف جارة وظروف
ملازمة للاضافة فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل حينئذ على
الماضي كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات تقدم الكلام
عليه مستوفى في بحث رب لان التكثير والتقليل اللذين تفيدهما رب
انما يكونان فيما عرف حده وانقضى الواقع فيه كالزمن الماضي والمستقبل
مجهول غير معلوم مقدار ما يقع فيه ومن ثم قال الرماني في ربما يود انما
جاز مع ان الفعل مستقبل لان المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي
فان نسبة علمه تعالى الى ما كان والى ما يكون على حد سوا وقيل هو على حكاية
حال ماضية مجازا مثل ونفخ في الصور اي فلاعتبار الحال اتي بالمضارع
ولاعتبار المضي اتي برب عما قاله المحشي والمعروف ان حكاية الحال الماضية
هي تنزيل ما وقع وتصويره كانه الان واقع كما ان حكاية الحال المستقبلة
تنزيل ما سيقع وتصويره كانه الان واقع وانما المراد انه كان حق التعبير
ربما ود بلفظ الماضي مجازا كما في ونفخ قضاء لحق رب فقيل ربما يود بلفظ
المضارع على الحكاية ولا تنس ما مر في بحث رب من ذكر هذا القول
وتضعيف المصنف له من ذكر ما قاله المحشي وما يرد عليه وقول المحشي هنا

ان

ان ينظر المص بالاية انما هو على تنزيل المستقبل منزلة الماضي لا في تنزيل
المستقبل منزلة الحالة الماضية وقيل التقدير ربما كان يود فقد قدمنا
ثمه ان قايل هذا هو الربعي وعزاه في المطول للكوفيين وتكون كان
هذه شانية اي مقدرا معها ضمير الشان وليس حذف كان بدون
ان ولو الشرطيتين سهلا فلا تقدم عليه مجانا ثم الخبر اي خبر كان
حينئذ اي حين اذ كان مقدرا وهو يود مخرج على حكاية الحال
الماضية او على تنزيل المضارع منزلة الماضي كما هو احد قولي البصريين
في ربما يود من غير تقدير كان وذلك لعراقة كان في المضي فهي تقتضي
مضي خبرها وان كان بلفظ المضارع فلا حاجة الى تقدير كان في دفع
هذه الحكاية لاستنادها الى الوقوع فيما مر منه واما تجويز بعضهم كون ما نكرة
موصوفة بيود ومتعلق رب محذوف والعايد من الصفة مقدرا ولو كانوا
مسلمين بدلا من ما على ان لو مصدرية اي رب شيء يوده الذين كفروا وكونهم
مسلمين ثبت وتحقق فلا يخفى ما فيه من التعسف ولا يمنع دخولها اي دخول
رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية خلافا للفارسي ونقل ان الاستاذ
ابا الحسن نص على ان ذلك مخصوص بالشعر ولهذا في قول ابي دواد ربما
الجامل المؤبل فيهم وهذا ايضا مما مضى الكلام عليه في رب ما نكرة موصوفة
بجملة حذف مبتدؤها اي رب شيء هو الجامل الثاني الكافة نحو كن كما انت
ويقوله كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقد مضى الكلام عليه وعلى
صدره ايضا في بحث الكاف قيل ومنه اجعل لنا الها كما لهم الهة
فما كافة للكاف مهيئة لها للدخول على الجملة الاسمية وقيل ما موصولة
والتقدير كالذي هو لهم الهة وقيل لا تكف الكاف بما وان ما في ذلك
مصدرية موصولة بالجملة الاسمية وهذا على مذهب من يجيز وصل
المصدرية بالجملة الاسمية وكان حق التعبير ان يقال وقيل لا تكف الكاف
بما وان ما في ذلك موصول اسمي والتقدير كذا او مصدرية صلتها جملة
اسمية الثالث الباء كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى
وانت خطيب هو من البحر الاول من الخفيف قال العيني ولم يسم
قايله وتحير بضم التا المضارعة الفوقية وبالمهملة مضارع احار يقال كلمته
فما احار الي جوابا اي ما رد ولبما قد ترى جعله العيني جواب الشرط
وقال المحشي الجواب محذوف اي لم تقدح هذه في فصاحتك والمذكور
تعليل لما سبب ذلك الجواب المحذوف وقد ترى بصيغة المجهول والبيت
في رثاء شخص مات اي ان صرت لا ترد جوابا للمتكلم لكثيرا ما ترى

وانت خطيب بلسان الحال لا بلسان المقال فان من نظر الى قبرك تذكر ما
كنت عليه وما الت الان اليه فاتعظ بذلك فجعل الشاعر ذلك خطابا منه
مجازا ولله در القايل وكانت في حياتك لي عظات وانت اليوم اوعظ منك حيا
او فكثير اما دريت حال الحياة خطيبا الا انه اراد استحضار تلك الحالة
فاتى بالمضارع هذا وفي امالي القالي ما نصه انشدنا ابو عبد الله نفطويه
انشدنا ابو العباس ثعلب لمطيع ابن اياس الكوفي يرثي يحيى بن زياد الحارثي
وينادونه وقد حجم عنهم ثم قالوا وللنسا نحيب ما الذي غال ان تجيز جوابا
ايها المصقع الخطيب الادب في مقال وما وعظت بشي مثل وعظ بالصمت اذ لا تجيب
ذكره ابن مالك وذكر ان ما الكافة احدثت مع البا معنى التعليل
هو بالقاف لا بالعين المهملة كما قد يتوهم كما احدثت في الكاف معنى التعليل
سوق الكلام يقتضي ان يقول كما احدثت مع الكاف او ان يعبر فيهما بفي في نحو
واذكروه كما هداكم حتى كان المعنى لهدايته اياكم والظاهر ان البا
والكاف للتعليل بدون ما فان معهما مصدرية ويقع في بعض النسخ
للسببية بدل التعليل ولا يناسب في اللفظ قوله وقد سلم ان كلا من
الكاف والبا تاتي للتعليل مع عدم ما ذكره لدفع ما يتوهم من ان ابن
مالك لا يقول بافادة هذين الحرفين التعليل بدون ما كقوله تعالى فبظلم
من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وي كانه لا يفلح الكافرون
وان التقدير اعجب لعدم فلاح الكافرين اي لاجل ظلمهم حرمنا فان قلت
فما بال لا يثبت معنى لهما معها اذ الكان لما قد يرى جواب الشرط
كما قال العيني فما معنى سببية البا وبماذا تتعلق قلت معناها ان
موت الانسان ناشي عن حياته فحرسه بالموت ناشي عن خطابته حيا
ومتعلق البا محذوف والتقدير لانتفاء اجارتك الجواب كاين عن هذا
السبب كذا قرره الشارح في شرح التسهيل ثم المناسب في البيت معنى
التكثير لا التعليل لانه هو المناسب لمقام رثائه والتاسف عليه الرابع
من قول ابي حية بالحاء المهملة والمثناة التحتية المشددة الهيثم ابن الربيع
ابن زرارة بن كثير بن جناب النميري شاعر مجيد ادرك الدولتين وكان
من ساكني البصرة ومع ذلك كان اهوج جبانا بخيلا كذابا دخل الى بيته ليلة
كلب فظنه لصا فوقف بنجر فخرج الكلب فقال الحمد لله الذي مسخك
كلبا وكفاني حربا وانا لمما نضرب الكبش ضربة صدر بيت من ثاني الطويل
على راسه يلقي اللسان من الفم والكبش هنا سيد القوم وقايدهم ويروى
العرق بدله وهو على فرنه ومعناه قاله ابن الشجري والظاهر ان ما

مصدرية

مصدرية وان المعنى مثله في خلق الانسان من عجل اي وانا لمن هذه
الفعل يصف نفسه بالبسالة وكمال الفتوة حتى كانه خلق من ضرب الهام
وملازمة قتل الاقران وقوله وطنت علينا والضنين من البخل
عجز بيت من اول الطويل الا اصبحت اسما حاذمة الحبل ولم يسم قايله
والحاذمة بحاء مهملة وذال معجمة بمعنى القاطعة من الحذم وهو القطع
والحبل العهد والوصال وضننت بخلت يقال ضن يضن بالفتح و
بالكسر ضنانة وضنانا بالكسر الضنين البخيل فجعل الانسان والبخيل
مخلوقين من العجل والبخل مبالغة في اتصافه بهما قال ابن الشجري في اماليه
وهذا من تنزيل الاعيان منزلة المصادر واما الظروف التي تقع
بعدها كافة فاحدها بعد كقوله اعلاقة ام الوليد بعدما
افنان راسك كالثغام المخلس هو من الضرب الاول من الكامل وقايله
المرار بن سعيد الفقعسي والعلاقة بالفتح علاقة الخصومة وعلاقة
الحب وبالكسر علاقة القوس والسوط ونحوهما كذا في الصحاح وهذا منشا
ما يقال ان الفتح في المعقولات والكسر في المحسوسات وفي القاموس والعلاقة
وتكسر الحب اللازم للقلب او بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط
ونحوه وقال السيرافي ان الرواية الصحيحة ام الوليد بالتكبير ويكون
مزاحفا اي بالوقص وهو اسقاط الحرف الثاني من متفاعلن بعد اسكانه
قال وانما جعلته الرواة بالتصغير لانه احسن في الوزن والوليد مصغر
الوليد وهو الصبي والافنان جمع فنن بفتحتين وهو الغصن واراد بها
ذوايب الشعر على سبيل الاستعارة والثغام بفتح المثلثة وبالغين المعجمة
ضرب من النبت اذا يبس ابيض يشبه به الشيب وواحده ثغامة وقول
الشارحين تبعا لما في الصحاح نبت في الجبل ياباه قول القاموس والثغم
الوادي انبته والراس صار كالثغامة بياضا بعد قوله او لا الثغام كسحاب
نبت فارسيته درمنه فتامل والمخلس بكسر اللام كملزم المختلط رطبه
بيابسه يقول اخلس النبات اذا اختلط رطبه بيابسه والخلس الكلا
اليابس نبت في اصله الرطب فيختلط كالخلس وانما وصف الثغام بالمخلس
تكميلا للتشبيه كان بياض شعر راسه لم يكن كمل وانما كان اشمط ذا
سواد وبياض والثغام اذا اخلس كان فيه بياض شي وغير بياض فان
ما يبس منه يبيض وما كان رطبا كان غير مبيض واعلم ان الشاعر
انما يخاطب نفسه كما صرح به الجوهري فالكاف من راسك مفتوحة
لا مكسورة كما قد يتوهم وام الوليد منصوب بفعل مضمر به انتصب علاقة

على المصدر اي انغلق ام الوليد وليس منادي مضافا كما قد يسبق الى بعض
الاوهام اي لتهولها والهمزة للتوبيخ وقيل ما مصدرية وصلة بالجملة
الاسمية وهو الظاهر لان فيه ابقا بعد على اصلها من الاضافة لانها
من الظروف اللازمة لما فيها من المعنى النسبي ولانها لو لم تكن مضافة
لنونت كما في قوله وساغ لي الشراب وكنت قبلا والثاني بين كقوله
بينما نحن بالاراك معا، اذ اتى راكب على جمله هو من الضرب الثالث من
الخفيف من قصيدة لجميل تقدم الكلام على مطلعها في حرف الجيم والاراك
كسحاب قال في القاموس القطعة من الارض وموضع بعرفة بقرب نمرة
وجبل بهذيل وشجر من الحمض يستاك به قال الشارح والكل في البيت
ممكن في الاخير وفي قوله اتى راكب اقامة لاسم الفاعل مقام الفاعل لانه
بتقدير شخص راكب وقيل ما زايدة وبين مضافة الى الجملة لا مكفوفة
بها عنها وقيل زايدة وبين مضافة الى زمن محذوف مضاف الى
الجملة اي بين اوقات نحن بالاراك وقدر المضاف جمعا لاقتضا بين الاضافة
الى المتعدد والاقوال الثلاثة في بينما تجي في بين مع الالف في نحو
فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف
هو من ثاني الطويل لحرقة بالحاء المهملة والرا والقاف كهمزة وبالتحريك
بنت النعمان بن المنذر او اختها هند عند ابن الشجري في اماليه وفي كتاب الجليس
للمعافى بن زكريا واخرج ابن عساكر في تاريخه انه لما قدم سعد ابن ابي وقاص
القادسية اميرا اتته حرقة بنت النعمان في جوار كلهن مثل زيها تطلب
صلته فلما وقفن بين يديه قال ايتكن حرقة قلن هذه فقال لها انت حرقة
قالت نعم فما تكرارك استفهامي ان الدنيا دار زوال وانها لا تدوم على حال
وتنتقل باهلها انتقالا وتعقبهم بعد حال حالا انا كنا ملوك هذا المصر قبلك
يجي الينا خراجه ويطيعنا اهله فلما ادبر الامر وانقضى صاح بنا صايح الدهر
فصدع عصانا ثم انشات تقول ٥ ٥

فبينا نسوس الناس والامر امرنا ٭ اذا نحن فيهم سوقة ننتصف ٭
فاف لدنيا لا يدوم سرورها ٭ تقلب تارات بنا وتصرف ٭

ليس صح

فاكرمها سعد واحسن جائزتها فلما ارادت فراقه قالت له حتى احييك
بتحية ملوكنا بعضهم لبعض لا جعل الله لك الى لئيم حاجة ولا زال لكريم
عندك حاجة ولا نزع من عبد صالح نعمة الا جعلك سببا لردها فلما خرجت من
عنده تلقاها نساء المصر فقلن لها ما صنع بك الامير قالت حاط لي ذمتي واكرم
وجهي انما يكرم الكريم الكريم وكان وقع في نسخة الشارح في نحو قوله فقال

كان

كان حقه ان يقول قولها لكنه ذكر على ارادة من قال نسوس الناس بامرهم
وننهاهم والسياسة الامر والنهي والامر امرنا اي مخصوص بنا لا يشاركنا
فيه احد تشير بذلك الى ما كان لها ولابيها من العز والسلطنة والسوقة
بضم المهملة الرعية للواحد وغيره وللمذكر والمونث وننصف بنونين
اولاهما مضمومة مضارع انصف وليس ثابتا اي لا نعامل بالانصاف واما رواية
نتنصف فهو مضارع تنصف اي خدم والمعنى بينا نحن ملوك نخدم ما غيرنا
ويدين بقولنا صرنا رعية يحكم علينا ويجار او رعية نخدم الناس ٥
والرابع والخامس كذا في كثير من النسخ وليس بصواب لعدم تقدم
ثالث يكون له رابع وفي الثالث والرابع وهو الصواب حيث واذ
ويضمنان حينئذ معنى الشرطية فيجزمان فعلين الا ان جزم اذ ما
قليل كما تقدم وغير الكافة نوعان عوض وغير عوض فالعوض يقع
في موضعين احدهما في نحو قوله اما بفتح الهمزة وتشديد الميم انت
منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص لان تقديم ما حقه التاخير
يفيد ذلك وحذف الجار وكان للاختصار وانفصل الضمير لعدم
ما يتصل به الا ان حذف الجار قبل ان المصدرية مقيس بخلاف حذف كان
وجي بما للتعويض عن كان وادغمت النون من ان في ميم ما للتقارب
والعمل عند الفارسي وابن جني لما لا لكان اي ان رفع الاسم ونصب الخبر
عندهما لما وعند الجمهور لكان المحذوفة لا لانها لما نابت عن كان عملت
عملها ولا يجمع بينهما على المذهبين لانه لا يجمع بين العوض والمعوض
وبين النايب والمنوب واجاز المبرد على ان ما زايدة لا للتعويض فيقال
اما كنت منطلقا انطلقت ورد بان هذا جرى عندهم مجرى المثل فلا يغير
المشهور في اسم كان هذه انه لا يكون الا ضمير المخاطب وقيس على الغايب
والمتكلم واجاز سيبويه ان يكون اسما ظاهرا والثاني في نحو قولهم افعل
هذا اما بكسر الهمزة لا واصله ان كنت لا تفعل غيره فحذفت كان واسمها
وعوض عنهما ما وغير العوض يقع بعد الرابع كقولك شتان ما زيد وعمرو
وقول مهلهل بكسر الهاء الثانية وقد تقدم الكلام على اسمه وقصته
لو بابانين جاء يخطبها رمل ما انف خاطب بدم هو من الضرب الاول
من المنسرح وابانان جبلان متقابلان بضم الميم والمثناة الفوقية اخره عين
مهملة وابان فهو من التغليب كالعمرين وقال المبرد في الكامل ابان جبل
وهما ابانان ابان الاسود وابان الابيض فمقتضاه ان لا تغليب ورمل
بالزاي وبلفظ المجهول غطى من التزميل وهو الاخفا واللف في الثوب

وفي حديث بدء الوحي زملوني زملوني وقيل هو بالراء من رمل الثوب لطخه بالدم
ليشيروا الى ان هذه شريفة النسب عزيزة القدر لا ينالها مثل هذا الخاطب حتى
انه لو جاء لخطبها بمهر من الجبلين العظيمين مبالغة او باهلهما على حذف
مضاف لم تخب بل اهين ونسج وجهه حتى سال دمه ورمل انفه وذلك
ان المهلهل في اخره بعد حرب البسوس نزل في جنب بن عمرو وحي من مذحج
فخطب بنته ومهرت ادما ولم يقدر على الامتناع فزوجها وانشد
انكحها فقدها الاراقم في جنب وكان الحبا من ادم لو بابانين البيت وقد
مضى البحث في قوله انورا سرع ماذا يا فروق وان النقد برا تقارا
اسرع هذا فاذا به بعد الرافع وبعد الناصب نحو ليتما زيدا قائم
فيمن اعمل ليت مع زيادة ما وبعد الجازم حرفا كان او اسما نحو واما ينزغنك
اياما تدعوا اينما تكونوا وقول الاعشى متى ما تناخي عند باب ابن هاشم
تراحي وتلقى من فواضله ندا من قصيدته التي امتدح بها رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على ابيات منها وتناخي بضم حرف المضارعة
وبخاء معجمة مضارع مبني للمجهول وهو خطاب للناقة يقول انخت الناقة
اذا ابركتها والاناخة الابراك وتنوخ الجمل الناقة ابركها للسفاد كاناخها
فاستناخت وتنوخت ولا يقال ناخت ولا اناخت وعنى بابن هاشم اشرف
الخلق وحبيب الحق سيد المرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم
ابن عبد مناف صلوات الله وسلامه عليه واسم هاشم عمرو على الصحيح وهاشم
لقب له لانه كان يهشم الثريد لقومه ايام القحط والهشم كسر الشيء اليابس
وفيه يقول الشاعر عمرو العلى هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف
وتراحي بضم التاء وبالحاء المهملة مضارع مبني للمفعول ايضا من الاراحة
ضد الاتعاب والفعلان مجزومان بحذف نون الواحدة المخاطبة والفواضل
جمع فاضلة وهي الدرجة الرفيعة من الفضل كذا في القاموس والندا بالفتح
والقصر الثراء وفسره الشارح تبعا للجوهري بالجود ومن هنا تسمعهم
يقولون في الفرق بين الفضائل والفواضل ان الفضائل هي المزايا اللازمة
والفواضل المزايا المتعدية ثم ان قوله ندا منصوب قطعا على انه
مفعول به لتلقى وهو من المقصور المنون كعصا ورحى فان قلنا انه
يعتبر في الوقف بالصحيح فيفرق بين المنصوب وغيره فيوقف على
المنصوب بقلب تنوينه الفا وعلى غيره بحذفه فالالف في نحو هذه
عصى ورحى وقفا هي البدل من لام لزوال موجب حذفها وهو
التنوين المحذوف للوقف وفي نحو هذا نحو رايت عصا ورحى وقفا

بدل من التنوين والتي هي بدل اللام محذوف لقيام البدل مقام المبدل منه
فالموجب لحذفها باق على هذا فرسم ندا في البيت بالالف وكذا ان قلنا بقول
المازني ان الالف بدل من التنوين في الحالات او قلنا براي ابي عمرو والكسائي
ان الالف بدل من لام الكلمة في الحالات كلها لان ندا من بنات الواو ونعم
ما كان من بنات الياء فانه يكتب على رايهما بالياء وتقع بعد الخافض حرفا
كان نحو فبما رحمة عما قليل مما خطيئاتهم وانما اثروا التمثيل بهذه القراءة
على قراءة خطاياهم لانها اظهر فيه المراد لظهور الاعراب عليها دون تلك
قوله وربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء تقدم الكلام
عليه في بحث رب وقوله ونصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه
وجارم وهذا ايضا تقدم الكلام عليه في بحث الكاف المفرده او اسما
كقوله تعالى ايما الاجلين وقول الشاعر

٥

نام الخلي فما احس رقادي ... والهم محتضر لدي وسادي
من غير ما سقم ولكن شفني ... هم اراه قد اصاب فؤادي

هما مطلع قصيدة من اول الكامل للاسود بن يعفر وقد تقدم الكلام على
بيت منها في حرف الكاف والخلي الخالي من الهموم وهي خلاف الشجي والمبرد
بالخلي مشدده وبالشجي مخففه وقد يشدد في الشعر وانشد نام الخليون
عن ليل الشجينا شان السلاة سوى شان المحبينا واحس بضم حرف المضارعة
من الاحساس وهو وجدان الحس والرقاد النوم مطلقا او في الليل ومحتضر
بكسر المعجمة حاضر يقال حضر الهم واحتضر وتحضر بمعنى كذا في الصحاح
والوساد مثلث الواو كالوسادة المخدة وهو خبر ثان او بدل اشتمال
من ضمير المتكلم في لدي اي والهم ملازم لي لا ينفك عني فكيف اجد المنام والسقم
بضم السين وسكون القاف والسقم بفتحهما المرض وشفني اغلني وهزلني
وقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل في رواية جر يوم اي ولا مثل يوم وقد
تقدم الكلام عليه وعلى تتمته في بحث سي وقيل ويحتمل ان يكون جر يوم
على البدل من ما وهي نكرة بمعنى شيء اي ولا مثل شيء يوم وقوله بدارة صفة
ليوم اي ولا مثل يوم كائن بدارة وخبر لا محذوف اي لنا ومن رفع يوم
فالتقدير ولا مثل الذي هو يوم فيكون ما اسما موصولا وخبر حذف
العائد مع انه مرفوع طول الصلة بصفة يوم ويحتمل ان تكون ما نكرة
والجملة بعدها صفة ثم المشهور في وجه المرفوع انه مخفوضه وخبر لا
محذوف تقديره ما عرفت وسي اسم لا ولا يقدح فيه اضافته الى ما لانه بمعنى
مثل وهو لا يتعرف بالاضافة وقال الاخفش ما خبر للذي وسي اسمها مبني معها

على الفتح ويلزمه قطع سى عن الاضافة من غير عوض مع انها من الاسما اللازمة
لها قيل ويلزمه ايضا كون جزلا معرفة بمعنى الاسم الموصول وجوابه انه
اي الاخفش قد يقدر ما نكرة موصوفة والجملة المحذوفة الصدر صفتها
فيكون الخبر نكرة او يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قايم
ان ارتفاع الخبر فيه نايب بما كان من مرتفعا به قبل دخول الناسخ لا بلا
النافيه فجاز ان يكون معرفه وفيه نظر لنصهم على ان هذا الخبر لا يكون الا
نكرة اتفاقا وان اختلفوا في عامله وفي الهيتيات للفارسي هي المسايل
التي املاها ابو علي بهيت بكسر الها بلدة بالعراق كما ان الحلبيات مسايله
التي املاها بحلب وقد تقدم له الشيرازيات ايضا قال المحشي وفي كثير
من نسخ المتن مكتوب على الهامش ههنا هي مسايل تكلم فيها الفارسي على
هيت وهات ونحوها فسميت الهيتيات فيكون ما ذكره وجها ثانيا
في تسمية تلك المسايل بالهيتيات ويأباه كسر الها اذ لو كان وجه التسمية
ما ذكر لكان المناسب ان يقال الهيتيات بفتح الها الا ان يدعى ان النسبة
الى هيت على لغة من كسر الها فيها وحينئذ يحسن الجمع بين الوجهين بان
المسايل التي سئل عنها بهيت متعلقة بتلك الكلمات اذا قيل قاموا لا سيما
زيد بالجر فلا مهمل غير عامله وسى حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في
القيام ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفرده وعدم
تكرار لا وذلك اي تكرار لا واجب مع الحال المفردة وقد تقدم في بحث
سي من حرف السين جواب الشارح عن هذين الاعتراضين وبينا ثمه
ما فيه فراجعه ان شيت واما من نصبه اي نصب يوما فهو تمييز ثم قيل
ولا مثل شي ثم جي بالتمييز ما نكره مخفوضة بالاضافه وكانه قيل ولا
مثل شي ثم جي بالتمييز لرفع ابهام وقال الفارسي ما حرف كاف لسي عن
الاضافة الى ما انتصب تمييزا فاشبهت الاضافة في على التمرة مثلها زبدا
اي اشبهت اضافة مثل الى ضمير التمرة فانها ايضا كفت مثلا عن ان تضاف
الى ما انتصب تمييزا واذا قلت لا سيما زيد فجيت بدل النكرة بالمعرفة
جاز لك الوجهان جر زيد ورفعه وامتنع نصبه اذ وجهه التمييز والمعرفة
لا تقع تمييزا وقد قيل يمكن ان ينصب يا عني مضمرا او ما نكرة بمعنى شي واجيب
بان المراد امتناع نصبه المخصوص اي نصبه على التمييز لا مطلق النصب
وزيدت قبل الخافض كما زيدت بعده فيما تقدم كما في قول بعضهم ما جا القوم
ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر قليل والكثير النصب وبعد
اداة الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن ايما تكونوا يدرككم الموت

قيل عليه هذا تكرار خال عن الفايدة فانه تقدم الكلام على زيادة ما بعد
الجازم وقد يقال اعاده ليقابله بقوله او غير جازمة نحو حتى اذا ما
جاوها شهد عليهم سمعهم ولو قال وبعد اداة شرط غير جازم لم يحدث
شي وبين المتبوع وتابعه في نحو ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما
بعوضة قال الزجاج ما حرف زايد للتوكيد عند جميع البصريين
انتهى ويؤيده سقوطها في قراة ابن مسعود فان صحة سقوط الحرف
امارة انه زايد ولا نعني بالزايد اللغو الضايع فان القران كله هدى
وبيان بل ما لم يوضع لمعنى يراد منه فاغنا وضع لان يذكر مع غيره
فيفيد له وثاقة وقوة وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه كذا قاله
قاضي المفسرين نعم قال التفتازاني ويشكل ببعض الحروف المفيدة للتاكيد
مثل ان واللام حيث لا تعد صلة وان اشترط عدم العمل انتقض بزيادة
بعض الحروف الجارة حيث عملت وقد تكون حروف الصلة لتزيين
اللفظ وزيادة فصاحته وقد تقدم منا في اوايل الكتاب في بحث ان
المكسورة الهمزة الساكنة النون ما له التفات الى هذا المقام وبعوضة بدل
من مثلا وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبعوضة عطف بيان
عليها قال الزمخشري في كشافه وما هذه ابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم
نكرة ابهمته ابهاما وزادته شياعا وعموما كقولك اعطني كتابا ما تريد
اي كتاب كان او صلة للتاكيد كالتي في قوله فيما نقضهم ميثاقهم فان قلت ان
يقال كيف جعل الابهاميه هنا قسيما الصلة وفي المفصل جعلها من حروف
الصلة حيث مثل ثمة بقوله وجيت لامر ما واعتذر عنه التفتازاني بانه هنا
مال الى القول باسميتها فمعنى مثلا ما مثلا اي مثل ويتفرع على الابهام
الحقارة مثل اعطه شيا ما والفخامة مثل لامر ما يسود من يسود اذ لم يجعل
مصدرية والنوعية مثل اضربه ضربا ما وبالجملة يؤكد ما افاده تنكير الاسم
قبلها واعلم ان لهم في انتصاب مثلا وبعوضة اقوالا منها ان مثلا مفعول
يضرب وبعوضة صفة لما اذا جعلت بدلا من مثلا وتكون ما حينئذ قد وصفت
باسم الجنس المنكر لابهامها وضعفه بان الوصف باسماء الاجناس لا ينقاس
ومنها ان مثلا مفعول وبعوضة بدل منه وهو المختار ومنها ان بعوضة
مفعول يضرب ومثلا حال عنها لانه نكرة تقدم عليها ومنها ان مثلا مفعول
اول ليضرب وبعوضة مفعول ثان له لتضمنه معنى الجعل او هما بالعكس
ومنها ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة نصب على اسقاط الجار اي ما بين
بعوضة فما فوقها ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين وانكره ابو العباس

صفة صح

وقرا روبة بضم الراء وسكون الهمزه وبالموحده وهو ابن العجاج ابن روبه ويقال له ولابيه العجاجان وهو امضغ العرب للشيح والقيصوم المشهود له بالفصاحة والشيح والقيصوم نبتان من بنات البادية والغرض من المضغ لهما تحقيق انه بدوي لا المضغ نفسه فان هذين النبتين لا يمضغهما الادميون برفع بعوضة والاكثرون على ان ما موصولة حذف صدر صلتها اي الذي هو بعوضة وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العايد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين فتل عليه اذا اعترفت البصريون بشذوذه لم يحسن تخريج القران عليه والذي ينبغي ان يقال ان الطول في الصلة هنا موجود لان فما فوقها من جملة الصلة فلا شذوذ عند البصريين ايضا والقول بان في كونه من جملة الصلة نظر لان ما في فما فوقها موصولة او موصوفة وهي معطوفة على ما الاولى على ان بعوضة منصوب صفة لها او معطوفة على بعوضة مع ان ما صفة لمثل او زايدة وان رفع بعوضة وما الاولى موصولة فالثانية معطوفة عليها وان كانت ما الاولى استفهامية فالثانية كذلك وهو من عطف الجمل قول لمن لم يدقق النظر فان وجه الاعراب الذي يستدعيه سهولة المعنى ان ما الثانيه موصوله جعلت او موصوفه عطف على بعوضة منصوبة كانت او مرفوعة فاذا جعلت ما الاولى موصولة وبعوضة بالرفع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة وكان ما فوقها عطفا على بعوضة فهو من تتمة الصلة قطعا واختار الزمخشري على وجه الرفع كون ما استفهامية مبتداة وبعوضة خبرها والمعنى اي شي البعوضة فما فوقها في الحقارة قال الزمخشري وما اظنه اي روبة ذهب في هذه القراءة الا الى هذا الوجه اي وجه الاستفهام وهو المطابق لفصاحته قيل وفيه نظر لان القاري لا يذهب الى ما يختاره بل الى ما ينقله وليس فيه اجتهاد وقد قدح السفاقسي فيما اختاره الزمخشري بان فيه غرابة وبعدا عن معنى الاستفهام وقيل في ما هذه انها زايدة وبعوضه خبر مبتدا محذوف اي هو بعوضه ولا تكلف فيه وزادها الاعشى ميمون بن قيس مرتين في قوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا ۞ انا كذلك ما نحفى وننتعل ۞ هو من الضرب الاول من البسيط من قصيدة طويلة ملحقة عند بعضهم بالسبع المعلقات مطلعها ۞ ودع هريرة ان الركب مرتحل ۞ وهل تطيق وداعا ايها الرجل ۞ قال ابو عبيده هريرة قينة كانت لرجل من ال عمرو بن مرثد اهداها الى قيس بن حسان بن ثعلبه بن عمرو

مرثد اهداها الى قيس بن حسان بن ثعلبه بن عمرو بن مرثد فولدت له خليدا والركب لا يكاد يستعمل الا لله بل والاستفهام في وهل تطيق وداعا ابطالي في معنى النفي واما ترينا اصله ان ترينا وما زايدة وزيادتها هنا هي احدى المرتين والاخرى في قوله ما نحفى لان الكلام على الايجاب فما زايد قبل الجملة الفعلية والحفاة جمع حاف كرماة والفعل منه معروفة جمعها نعال وجملة لا نعال لنا صفة كاشفة لحفاة وننتعل او مذكور وهو انا كذلك الى اخره لكن حذف منه الفا الرابطة حذفا سايغا للضرورة وفي البيت شذوذ اخر وهو ترك التاكيد بالنون فان القياس في مثله حيث زيدت ما مع ان الشرطية تاكيد فعل الشرط بها كقوله تعالى فاما ترين وزادها امية ابن ابي الصلت ثلاث مرات في قوله سلع ما ومثله عشر ما عايل ما وعالت البيقورا هو من الضرب الاول من الخفيف الا انه مزاحف بالتشعيث وسياتي من المص تفسير السلع والعشر وعايل اسم فاعل من عال الامر اذا اشتد وتفاقم والبيقور جماعة البقر فهو اسم جمع كالباقر والباقور والبقير والباقوره وهذا البيت قال عيسى بن عمر لا ادري ما معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقا في سنة الجدب بالدال المهملة اي المحل وارض مجدبة لا نبات فيها عقدوا في اذناب البقر وما وقع في الصحاح من لفظ ذنابي البقر قال ابو سهل خطا لان الذنابي واحد كالذنب وقال في القاموس وقول الجوهري علقوه بذنابي البقر غلط والصواب باذناب وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر بضم ففتح وهما ضربان من الشجر اما السلع ففي القاموس شجر مر او سم او ضرب من الصبر او بقلة خبيثة والمراد هنا الاول واما العشر ففيه ايضا شجر فيه حراق لم يقتدح الناس في اجود منه ويحشى في المخاد ويخرج من زهره وشعبه سكر معروف وفيه مراره ثم اوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبال صعدوا ورفعوا اصواتهم بالدعا وفي استعمالهم في هذا الفعل قال شاعر العرب لا در در رجال خاب سعيهم ۞ يستمطرون لدى الازمات بالعشر ۞ اجاعل انت بيقورا مسلعة ۞ ذريعة لك بين الله والمطر وهما من اول البسيط ولا در درهم اي لا زكا عملهم والازمات بسكون الزاي وقياسها الفتح لانها جمع ازمه بالسكون او بالفتح وهي الشدة قال في القاموس وسنة ازمة بالفتح وكفرحه وسلول شديدة وسلعة من التسليع وهو من امر الجاهلية فانهم كانوا اذا استسقوا علقوا السلع مع العشر بثيان الوحش وحدوها

من الجبال واشعلوا في ذلك السلع والعشر النار يستمطرون بذلك والذريعة
الوسيلة وقد حكى ذلك امية في قوله قبل بيت الكتاب • سنة ازمة تخيل
بالناس • ترى للعضاة فيها صريرا • لا على كوكب ولا ريح جنوب ولا ترى
طخرورا • ويسوقون باقر السهل للطود مهازيل خشية ان يبورا • ا
عاقدين النيران في ثكن الاذناب منها لكي تهيج البحورا • وقد عرفت
ان السنة الازمة هي المجدبة القليلة الخير وتخيل من خيلت السماء
اذا رعدت وبرقت وتهيات للمطر ولم تمطر والعضاه بالهاء جمع عضاهه
بكسر الاول اعظم الشجر او الخمط او كل ذات شوك او ما عظم منها والصرير
التصويت ورواه الجلال بلفظ الصفير وهي بمعناه والشجر اذا يبس تسمع
له عند هبوب الرياح صوتا لا سيما المعظم منه وقد يجوز جعل ما هو من
قبيل المسموع مرئيا والنوء النجم مال للغروب فكانت العرب
تضيف المطر الى الكوكب الساقط فيقولون مطرنا بنوء كذا وقد نهى
الشرع عن ذلك والطخرور بالطاء المهملة والخاء المعجمة كعصفور اللطخ من
السحاب القليل كالطخر بمهملتين وقول الشارح تبعا للجوهري ان الباقر
جماعة البقر مع رعاتها ناه واما باقر وبقر وبيقور وباقرة فاسماء الجمع
والطود الجبل والمهازيل جمع مهزول وتبور تهلك والسكن بضم ففتح
جمع ثكنة بضم المثلثة وسكون الكاف بعدها نون وهي تاتي لمعان القلادة
والراية والقبر وبيت النار وحفرة قدر ما يوارى الشيء والسرب من الحمام
والنية من ايمان وكفر وعهن يعلق في عنق الابل ومركز الاجناد و
مجتمعهم وليس ههنا ما يحسن من هذه المعاني الا القلادة لكن بعد تجريدها
من قيد التعليق في العنق اي عاقدين النيران فيما ربطوه في اذناب البقر
تشبيه بالقلائد التي تكون في العنق وكانه يشير باهاجتها للبحور الى ما عليه
الحكماء من ان السحاب ينعقد من الابخرة المتصاعدة من البحور وغيرها في كرة
الزمهرير ثم ينقاطر مطرا ومعنى عالت البيقور ان السنة اثقلت
البقر بما حملتها من السلع والعشر فالف البيقور اشباع من حركة الراء لانه
منصوبة على المفعولية وهذا فصل عقدته للتدريب في ما
التدريب التجرئة وهي اللهج بالشيء والولوع به لتحصيل المعرفة به قوله
تعالى ما اغنى عنه ماله وما كسب يحتمل ما الاولى ان تكون النافية
اي لم يغن وان تكون الاستفهامية ويكون استفهاما انكاريا
ابطاليا وماله الى النفي فيكون مفعولا مطلقا والتقدير اي اغناء اغنى
عنه ماله بنصب اي اي انه لم تغن عنه شيئا ويضعف كونه مبتدا

وما مرفوع المحل بحذف المفعول حينئذ من جره وهو قليل وقد مضى
النقل سابقا عن الرضي ان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من
الصفة وحذفه منها اكثر من حذفه من الخبر وسيأتي الكلام على ذلك في محله
ان شاء الله تعالى اذ تقديره على تقدير كون ما مبتدا اي اغناء اغناه
عنه ماله برفع اي وهو نظير قولك زيد ضربت الا ان الهاء المحذوفة
في الاية مفعول مطلق لعودها على الاغناء الذي هو المصدر وليست عائدة
على ابي لهب كما قد يتوهم وفي المثال مفعول به لعوده على زيد واما ما الثانية
فموصول اسمي فيحتاج الى تقدير عائد اوحرفي فلا يحتاج اي والذي
كسبه او وكسبه وقد يضعف هو بالتضعيف بخلاف ما قبله الاسمي
بانه اذا قدر والذي كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال فانه مكسوب
ويجاب بانه يجوز ان يراد به الولد ففي الحديث احق ما اكل الرجل
من كسبه او ان المراد بالمال راس المال وبما كسب الارباح او المال الماشية
وما كسب نسلها ومنافعها فقد كان ابو لهب ذا سائمة اي ذا نتاج او المراد
بالمال ما حصل بغير سعي كالموروث وبما كسب ما حصل بالسعي وما ذكره
المص منقول عن ابن عباس في الاية يروى ان بني ابي لهب اجتمعوا عند ابن
عباس فتنازعوا وتدافعوا فقام يحجز بينهم فدفعه احدهم فوقع على
فراشه وكان قد كف فغضب وصاح اخرجوا عني الكسب الخبيث وعن
الضحاك ما نفعه ماله وعمله الخبيث لحفظه في عداوة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعن قتادة عمله الذي ظن منه انه على شيء وهذان التفسيران
انما يلائمان كون ما مصدرية والاية حينئذ اي حين حمل ما كسب على الولد
نظير لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم واما وما يغني عنه ماله اذا
تردى ما اغني عني ماليه فانهما محتملة للاستفهامية وللنافية
ايضا ويرجحها اي يرجح النافية فيهما نصبهما في فما اغنى عنهم سمعهم
ولا ابصارهم وذلك لاعادة حرف النفي مع المعطوف في ولا ابصارهم
والارجح في وما انزل على الملكين انها موصولة عطف على السحر وقيل نافيه
عطفا على ما كفر تكذيبا لليهود في هذه القصة فالوقف على السحر وقال الشارح
لم يظهر لي ترجيح احد القولين على الاخر فتامله والحق ارجحية الموصولية
وعليها اقتصر صاحب الكشاف ومن حكى الثاني حكاه بقيل قال
ابو حيان في بحره وما انزل ظاهره ان ما موصول اسمي منصوب وانه
معطوف على السحر وظاهر العطف التغاير فلا يكون السحر انزل على الملكين
وقيل هو معطوف على ما تتلو الشياطين وقال قاضي العسكر وما انزل

على الملكين عطف على السحر والمراد بهما واحد والعطف لتغاير الاعتبار او المراد به نوع اقوى منه او على ما تتلو والملكان هما هاروت وماروت فهما عطف بيان لهما ومنع صرفهما للعجمة والعلمية ومن جعل ما نافية ابدلهما من الشياطين بدل البعض على انهما اسمان لقبيلتين منهم وما بينهما اعتراض وهما ملكان انزلا لتعليم السحر ابتلاء من الله تعالى للناس وتمييزا بينه وبين المعجزة وما روي انهما مثلا بشرين وركب فيهما الشهوة فتعرضا لامراة يقال لها الزهرة فحملتهما على المعصية والشرك ثم صعدت الى السماء بما تعلمت منهما فمسخت كوكبا وخيرا بين عذاب الدنيا والاخرة فاختارا عذاب الدنيا فهما منكسان يضربان بسياط الحديد حتى الساعة فمحكي عن اليهود ولعله كما قال القاضي من رموز الاوايل وحله لا يخفى على ذوي البصاير وقيل هما رجلان ولصلاحهما سميا ملكين ويؤيده قراءة الملكين بالكسر

والارجح في لتنذر قوما ما انذر اباؤهم النافيه اي ان يكون ما فيها نافيه وهو قول قتادة بدليل وما ارسلنا قبلك من نذير قيل لم يتضح كون هذا دليلا على ان ما ثمه نافيه فان النفي انه ليس تسلط على انذار اباءهم والمنفي هنا ارسال النذير اليهم انفسهم ولم يجر للاباء ذكر فكيف يكون هذا دليلا على ذاك وقد يقال انه دليل عليه باعتبار ان ليس المراد بقوله وما ارسلنا اليهم قبلك من نذير نفي الارسال الى الكفرة الموجودين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فقط لان ذلك معلوم بالحس بل اليهم والى اباءهم الاذنين لا نسحب الحكم عليهم ايضا واما الجواب بان ليس المراد بالدليل ههنا ما يفيد القطع واليقين كما في علم الكلام بل ما يفيد الاولوية والرجحان من مشابه او نظير ولا شك في مشابهة هذه الاية لانه ليس وما قبلها نافيه ليس الا فيترجح كون ما في انه ليس نافيه وله مساغ في نفسه ولا ينفع ههنا اذ لم يدع الشارح ان المراد بالدليل ما يفيد القطع دون الاولويه والرجحان من مشابه او نظير الا ترى انه حيث نفى الدلالة بينها بمغايرة المنفي ويحتمل الموصول الاسميه والمصدريه كما صرح به في الكشاف والاول قول عكرمة والثاني احتمال ابداه ابن عطيه فعلى الاول ما منصوبة على انها مفعول ثان لتنذر اي لتنذر قوما الذي انذره اباؤهم من العذاب كقوله انا انذرناكم عذابا قريبا وعلى الثاني ما وصلتها في تاويل مصدر منصوب على المفعول المطلق اي لتنذر قوما انذار اباءهم اي انذارا مثل انذار اباءهم وعلى الاول الارجح فهم متفرع على نفي الانذار المفهوم من وصف القوم بكون اباءهم غير منذرين اي

لتنذر قوما لم ينذر اباؤهم فهم غافلون بناء على ان سبب غفلتهم عدم انذار اباءهم وعلى الثاني فهو متفرع على انك لمن المرسلين كما يقال ارسلناك الى فلان لتنذره فانه غافل او فهو غافل فان قلت جعلها نافيه يقتضي نفي انذار الاباء فهو محمول على اباءهم وحيث اثبت فالمراد الاباء الاباعد اي القدماء من ولد اسماعيل عليه السلام فقد كانت النذارة فيهم والاظهر في ما من قوله تعالى فاصدع بما تؤمر انها مصدرية وهذا الوجه جوزه الزمخشري وقد قيل عليه ان الفعل المبني للمفعول لا يصاغ منه مصدر على الصحيح وفيه بحث لانه ان اريد انه لا يصاغ مصدر اصلا من غير تاويل فمسلم لكنه ليس بمراد او فممنوع لانه يصاغ منه مصدر يكون خبره اسم مفعول من مادة ذلك الفعل او ما يؤدي مؤداه فاذا قيل اعجبني ان ضرب زيد بالبناء ضرب للمفعول فالتقدير اعجبني ضربه اي كونه مضروبا او مضروبيته وقد نص اسحق الهادي في شرح الجمل على ان المصدر يكون من فعل الفاعل ومن فعل المفعول وليت شعري ماذا يصنع مدعي عدم الصياغة في قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى اذ لا محالة ان الحرف المصدري هنا ينسبك منه ومن مدخوله المبني للمفعول مصدر مأول باسم المفعول ليصح الاخبار ويتم الحمل فتدبر وقيل هي موصولة والصدع الجهر بالشيء من صدع بالحجة اذا تكلم بها جهارا او الفرق اي افرق به بين الحق والباطل واصله الابانة والتمييز وما ان كانت مصدرية فالتقدير فاصدع بامرك اي بسبب كونك مامورا وان كانت اسما موصولا فالتقدير فاصدع بالذي تؤمر به من الشرايع والعايد محذوف قال ابن الشجري اعجب في وجه الموصولية خمسة حروف والاصل بما تؤمر بالصدع به وذلك لان العايد المجرور انما يحذف اذا اتحد الجار ومتعلقه فحذفت الباء فصار بالصدعه فحذفت ال لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف يعني صدع كما في واسئل القرية اذ قيل التقدير باهلها فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معدي كرب الزبيدي الصحابي رضي الله عنه امرتك الخير فافعل ما امرت به تمامه فقد تركتك ذا مال وذا نسب وهو من الضرب الاول من البسيط وقيل هو العباس بن مرداس السلمي الصحابي ايضا رضي الله عنه وقيل وقيل لاعشى طرود واسمه كما قال البطليوسي في شرح الكامل اياس ابن فهم بن عمرو بن قيس ابن عيلان وقيل لخفاف ابن ندبه وقبله فقال

قول ذا راي ومقدره ٭ مجرب عاقل نزه عن الريب

الاباء وجعلها موصوله يقتضي انذارهم فبينا فيكون الوجهان متناقضين قلنا لا تناقض فانه حيث نفى الانذار

فذلت مجد الخاذ ران ندنسه　اب كريم وجد غير موتشب　وبعده
واترك خلايق قوم لا خلاق لهم　واعمد لاخلاق اهل الفضل والادب
وان دعيت لغدر او امرت به　فاهرب بنفسك عنه ايد الهرب
المقدرة ان كانت بمعنى اليسار فذلها مضمومة وانما وصفه بذلك
لان ذوي اليسار والثروة اقدر بوجوه الاحسان واحق بالدلالة
عليها وان كانت بمعنى القدرة ففي دالها الحركات الثلاث والنزه ضبط
الشارح بضم النون واسكان الزاي وفسره بالبعد وهو محوج الى التاويل
بتقدير مضاف او بانه اخبار بالمصدر مبالغة وكلام الجلال يودي
الى انه بفتح النون مخفف نزه كلتفا اي بعيد عن الريب وهي جمع ريبه
بمعنى التهمة والمجد كرم الاباء وقد يراد به نيل الشرف والكرم والتدنيس فعل
ما يشين واب كريم خبر مبتدا محذوف اي هو اب كريم والجملة مستانفة
لبيان المجد وموتشب مفتعل بفتح المثناة الفوقية والشين المعجمة غير
صريح في نسبه تقول وجد غير موتشب وجد صريح في نسبه خالص من
خلط ما لا يليق والاشابة بالضم الاخلاط وتاشبوا وانتشبوا اختلطوا
والنسب بالنون والشين المعجمة قال في الصحاح هو المال والعقار وقال في
القاموس والنشب والنشبة محركتين والمنشبة المال الاصيل من الناطق
والصامت ويروى بالمهملة والخلايق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلاق
كسحاب النصيب الوافر من الخير والاخلاق جمع خلق بضمتين وهي السجية
والطبع والمروة والايد كلبس القوي فانتصابه على الحال وتقديره
الكلام هربا قوي الهرب على المبالغة فانتصابه على المصدر فصار يومره
ثم حذفت الهاء كما حذفت في اهذا الذي بعث الله رسولا فان تقديره
بعثه الله رسولا وهذا تقرير ابن جني وقال ابو حيان موصولة بمعنى الذي
والعايد عليها محذوف تقديره بما تومره لان امر يتعدى تارة بنفسه
وتارة بحرف الجر فيدعى هنا انه مما يتعدى بنفسه ليجري على الكثير
الفصيح ولو ادعينا هنا انه مما يتعدى بحرف الجر لكان من قبيل
الشاذ لان العامل قد اختلف وحينئذ فالمفعول الاول في الاية هو ضمير
المخاطب المستكن في تومر والثاني الهاء المحذوفة العايدة على ما الموصولة
واما ما ننسخ من اية فما شرطية ولهذا جزمت ومحلها النصب بننسخ
وانتصابها اما على انها مفعول به مثل اياما تدعوا والتقدير
اي شي ننسخ اي قليلا او كثيرا وهذا المعنى مستفاد من عموم اسم
الشرط لا من اية كما زعم ابو البقا لا اي اية ننسخ لان ذلك لا يجتمع

مع من اية اي مع هذا البيان قيل عليه لا يلزم من عدم اجتماع اي اية
ننسخ مع من ايه عدم اجتماع ما بمعنى اي اية مع من ايه على ان يكون
ما البيان جنس ما واما على انها مفعول مطلق فالتقدير اي نسخ
ننسخ فانه مفعول ننسخ ومن زايدة وعلى التخريج الاول هي لبيان
الجنس او للتبعيض وانه مفرد وقع موقع الجمع اي من الايات وهذا
واقع في كلامهم كثيرا كقولهم هذا اول فارس وزيد افضل عالم فيذكر
المفرد النكرة ويراد الجمع المعرف باللام ومنه قوله ما يفتح الله للناس
من رحمة وسيجد ما في السموات وما في الارض من دابة ويرد
هذا الوجه بلزوم خلو جواب الشرط عن ضمير يعود الى اسم الشرط
لان ضميرها عايد على اية فهو كما لو قيل اي ضرب يضرب هند اضرب
احسن منها وهو غير جايز بخلاف اي ضرب تضرب زيدا اضرب مثله
وايضا زيادة من مشروطة بعدم الايجاب والشرط موجب والحذف فيه
ضعيف عند البصريين ورد هذا ابو البقا بان ما المصدرية لا تعمل
لكنها قد عملت الجزم ههنا فلا تكون المصدرية وهذا سهو منه فانه
نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه ان ما مصدر بمعنى انها مفعول
مطلق ولم ينقل عنه انها مصدرية قيل الذي في اعراب ابي البقاء وفيه
وقيل ما ههنا مصدر واية مفعول به والتقدير اي نسخ ننسخ اية
وليس فيه رد لهذا القول ولا نقل عن صاحبه ان ما هنا مصدرية
بل فيه انها مصدر ولعل المص وقف له على كلام في غير هذا الموضع
واما قوله تعالى فقليلا ما تومنون فما فيه محتملة لثلاثة اوجه
احدها الزيادة فتكون ما اما لمجرد تقوية الكلام مثلها في فبما
رحمة فتكون حرفا باتفاق لان تقوية مضمون الكلام وتاكيده من المعاني
التي حقها ان تفاد بالحروف فما افاد شيا من ذلك فهو حرف وقليلا
في معنى النفي وهو منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي ايمانا
قليلا اي ايمانا قليلا وهو ايمانهم ببعض الكتاب وجوز الزمخشري
ان تكون القلة بمعنى العدم تبعا لابن الانباري اذ قال المعنى فلا
يومنون قليلا او كثيرا قال ابو حيان وهذا لا يصح لان قليلا
انتصب بفعل مثبت فهو نظير قمت قليلا وانما القليل الذي
يراد به النفي مواضع مضبوطة نحو قولهم اقل رجل وقل رجل يقول
وقلما يقول زيد وقليل من الرجال يقول ذلك وليس هذا منها
مثله في قوله قليل بها الاصوات الا بغامها صدره انيخت فالقت

بلد فوق بلد وقد تقدم الكلام عليه في بحث الابا بالكسر والتشديد
وانما يكون مثله في كون قليل في معنى النفي على اوانه جره على انه صفة
لبلدة جرت على غير من هي له والاستثنا وما بعدها مرفوع بدل من الاصوات
اختير على النصب على الاستثنا لان الكلام غير موجب وقد ذكر المستثنى
منه واما لافادة التقليل مثلها في اكلت اكلا ما فان معناه الا قليلا
وعلى هذا فيكون تقليلا بعد تقليل مبالغة في الوصف بالقليل
ويكون التقليل على معناه لا مرادا به النفي وانما المبالغة في وصفه
وتزعم قوم ان ما هذه اي المفيدة للتقليل اسم كما قدمناه في مثلا
ما بعوضة حيث قال وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا والوجه الثاني النفي
وقليلا نعت لمصدر محذوف اي ايمانا قليلا او زمانا قليلا اجاز
ذلك بعضهم وفي جوازه عندي نظر لان قليلا اذا كان نعتا لمصدر او ظرف
كان الكلام من قبيل نفي التقييد او تقييد النفي وكلاهما فاسد اما الاول
فلفساد المعنى بمفهومه واما الثاني فلان نفي ايمانهم له معنى لتقييده
بالمصدر النوعي ولا بالظرف ويرده امران احدهما ان ما النافية لها
الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يتقدم عليها معمول ما في خبرها
ويسهل ذلك شيئا ما من السهولة على تقدير قليلا نعت للظرف لا على
تقديره نعتا للمصدر لانهم يتسعون في الظروف ما لا يتسعون في غيرها
وقد قال ونحن عن فضلك ما استغنينا فقد تقدم الكلام عليه في ثاني
فصول اذا من حرف الالف واورد عليه انه لا ينبغي عند المص ان يسهل ذلك
ولا شيئا ما لانه مصرح بان هذا الانشاد مخصوص بالضرورة والكلام في
غيرها بل في افصح كلام وحمل الكلام على ان المراد تفاوت التقدير بين
في هذا الرد اي انه سهل على تقدير دون تقدير لا يجدي بطائل حيث
لم يسغ هنا والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين في محل واحد بان
يتواردا على كلمة واحدة وهما على هذا التقدير حذف الموصوف وتقديم
ما هو واجب التاخير وكلاهما خلاف الاصل لا في كلام واحد فيسقط
بما في الشرح من ان لقائل ان يمنع ذلك والمسند احيا الارض شباب
الزمان لان فيه جمعا بين مجازين بل مجازات في كلام واحد فان ظرفيه
مجازان لغويان والثالث مجاز عقلي وهو اسناد احدهما الى الاخر وما
في الحاشية من الجواب مراده انهم لا يجمعون بين مجازين كراهيتهم
لذلك لا انهم يمنعونه كما يأتي التصريح بذلك منه في الباب السادس
ان شاء الله تعالى ومن المجاز تغيير الكلمة المستعملة في غير معناها الاصلي

وذلك

وذلك لان المجاز كما تتصف به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له او التي
نقلت عما حقها في الاعراب لحذف او زيادة تتصف به النسبة لكونها
اسنادا الى غير ما هي له او ايقاعا على غير ما حقها ان توقع عليه او اضافة
الى غير ما حقها ان تضاف اليه والاول هو اللغوي والثاني العقلي والحق
ان تقديم ما حقه التاخير ليس من المجاز المصطلح في شي نعم هو شبيه
بالمجاز اللغوي من حيث انه تجاوز موضعه الذي كان حقه ان يقع
فيه واما حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فلا ينبغي عده من مجاز
الحذف لعدم انتقال الكلمة فيه عما هو حقها من الاعراب وانما ينبغي عده
من المجاز في النسبة والتعلق كما يظهر فتدبر ان المفهوم من كلام المص انهم
لا يجمعون بين مجازين مطلقا وان كان احدهما لغويا والاخر عقليا الا ترى
قوله ولهذا لا يجيز وادخلت الامر لئلا يجمعوا بين مجاز حذف
في ومجاز تعلق الدخول باسم المعنى وانما تعلق باسم العين من الاماكن والمجاز
الاول لغوي والثاني عقلي بخلاف دخلت في الامر ودخلت الدار فانهما
جائزان لان في الاول مجاز التعلق فقط وفي الثاني مجاز الحذف فقط و
استقبحوا سير عليه طويل لئلا يجمعوا فيه بين مجازين لان فيه جمعا
بين جعل الحدث او الزمان سيرا حيث يقال سير عليه سير طويل او زمن
طويل وبين حذف الموصوف الذي هو سير او زمن بخلاف سير عليه
طويلا فانه لا قبح فيه اذ ليس فيه سوى مجاز الحذف وكذا سير عليه سير
طويل او زمن طويل لان فيه مجاز جعل الحدث او الزمان مسيرا فقط
والثالث ان يكون اي ما مصدرية وهي وصلتها فاعل بقليل
وقليلا حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى اي لعنهم الله فاخزوا
قليلا ايمانهم اجازه ابن الحاجب ورجح معنا على غيره والحق ان
هذا العامل المقدر لا دليل عليه والحالية لا تلائم المعنى وقوله تعالى
ومن قبل اي ومن قبل هذا فحذف المضاف اليه ونوى ما فرطتم في يوسف
اي قصرتم في شانه ما فيه اما زايدة فمن متعلقة بفرطتم وما مزيدة
في اول الكلام اي انكم فرطتم في يوسف قبل هذا واما مصدرية فمحل
موضعها هي وصلتها رفع بالابتدا وخبره من قبل اي تفريطكم في
يوسف كائن من قبل ورد بان الغايات وهي الظروف التي قطعت عن
الاضافة ونوى المضاف اليه معها وبنيت على الضم وهي حروف معدودة
قبل وبعد وفوق وتحت وامام وخلف وقدام ووراء واول ودون
واسفل ومن عل ولا يقاس عليها ما في معناها من نحو يمين او شمال واخر وسمت

غايات لانها لتضمنها المعنى النسبي حقها ان لا تكون غاية وانما الغاية
المنسوبة اليه لكنه لما حذف وضمنت معناه استغرب صيرورتها
غاية لمخالفة ذلك وضعها فسميت غاية للاستغراب او لصيرورتها
في النطق غاية بعد ان كانت وسطا وبنيت على الحركة اعلاما بان لها
عرقا في الاعراب وكانت الضمة جبرا لما لحقها من الوهن بحذف
بحذف المضاف اليه لانها اقوى الحركات او لتكمل لها الحركات لانها معربة
اما مجرورة بمن او منصوبة او لتخالف حركة البنا حركة الاعراب
**لا تقع اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا نص على ذلك
سيبويه وجماعة من المحققين** وذلك لنقصانها بحذف ما هو من
تتمة معناها وما ذكر لا بد وان يكون تاما فما وقع من ذلك خبرا او صلة
او حالا يجوز قطعه عن الاضافة **ويشكل عليه كيف كان عاقبة
الذين من قبله** قيل لا اشكال اذ ليس من قبل ظرفا مستقرا صلة للذين
بل هو لغو متعلق بخبر كان من قوله كان اكثرهم مشركين وكان مع معمولها
في الصلة او متعلق بكان تامة محذوفة وهي وفاعلها صلة الذين اي
عاقبة الذين كانوا من قبل واما ما وقع في بعض احاديث باب الجهاد
من الصحيح من قول انس بن النضر اذ لم يشهد بدرا فشق عليه اول مشهد
شهده رسول الله صلى الله عليه وسلم غبت عنه وان اراني الله مشهدا فيما بعد
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليرين الله ما اصنع فقد يقال ان الغاية
وقعت فيه صلة لما والجواب ايضا بجعل الظرف لغوا متعلقا بكون
خاص حذف لدلالة ما تقدم عليه اي فيما اشهده بعد **وقيل** موضعها
نصب عطفا على ان وصلتها يعني مفعول تعلموا من قوله الم تعلموا ان
اباكم قد اخذ عليكم موثقا من الله **اي الم تعلموا اخذ ابيكم الموثق
وتفريطكم** او عطفا على اسم ان والخبر في يوسف **ويلزم على هذا
الاعراب** بوجهيه بل بوجوهه **الفصل بين العاطف والمعطوف
بالظرف** وهو باطل قيل عليه ان من النحويين من لا يرى هذا البطلان
وقد صرح به في التسهيل ومثل له بعضهم بان الله يامركم ان تؤدوا
الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وقد
المص فيه في حواشيه بجواز ان التقدير اذا او تمتم وحذف ثم
عطف عليه اذا حكمتم او التقدير ويامركم اذا حكمتم وعليه فهو من
عطف الجمل وعلى منواله يقال التقدير في اية يوسف الم تعلموا من
قبل اخذ ابيكم الموثق ومن قبل تفريطكم فحذف الاول وعطف عليه

وقد

وقد اجيز في قراءة من قرا يعقوب بفتح البا من قوله تعالى فبشرناها باسحق ومن
وراء اسحاق يعقوب ان يكون مجرورا عطفا على اسحاق وضعفه الفارسي
بان فيه فصلا بين المتعاطفين بالظرف ومثله ص ورق وزعم بعضهم
ان الفصل الممتنع ما كان باجنبي واما ما كان بالمعمول فلا يمتنع وجزم
بعضهم بان فرقا بين قولك ضربت زيدا امس وعمرا اليوم وبين قولك
ضربت امس زيدا وعمرا اليوم وبين قولك ضربت امس زيدا واليوم عمرا
فان الفعل اذا كان له معمولان ظرف ومفعول به فحق المفعول به ان يتقدم
على الظرف واذا اتقدم الظرف عليه فعلى الاتساع ونية التاخير فاذا انيب
حرف العطف عن الفعل امتنع معه هذا الاتساع فلم يجز ذلك التقديم
لانحطاط الرتبة النائب عن المنوب ولان الاصل يحتمل من التصرف ما لا يحتمل الفرع
وقد ذكر ابن جني ما يدل على ان الفارسي في تقبيح ذلك اعتمد على نحو ما قررناه
**فان قيل فقد جاء وجعلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم سدا ربنا
اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة** وفيهما الفصل بين العاطف
والمعطوف بالجار والمجرور **قلنا ليس هذا من ذلك** اي مما فيه هذا الفصل
المحذور **كما توهم ابن مالك بل المعطوف** هنا **شيئان على شيئين** والعاطف
الواحد قد يعطف شيئين فاكثر على شيئين فاكثر تقول اعلمت زيدا عمرا
منطلقا وبكرا اخاه ذاهبا وتقول رايت في المسجد زيدا وفي الحجرة خالدا
وليس هذا ونحوه مما فيه الفصل بين العاطف والمعطوف بالجار والمجرور
كما ظن بعضهم فاجازه مستدلا بذلك على ضعف ما عليه الفارسي من ان
ذلك خاص بالشعر بل كل ذلك من قبيل عطف شيئين وهو محل وفاق وانما
الخلاف في نحو ضربت زيدا وفي الدار عمرا نعم قد يستدل على ضعف ما عليه
الفارسي بقوله تعالى الله الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن
ان كان من عطف المفردات ونحن فيما فرطتم احتمال ثالث ذكره الجزري
ولم يذكره المص وهو ان تكون ما موصولة اي ومن قبل هذا الذي فرطتموه
وقدمتموه من الخيانة العظيمة ومحلها على ما تقدم **وقوله تعالى لا جناح
عليكم ان طلقتم النسا ما لم تمسوهن ما** فيه **ظرفية** اي مصدرية زمانية
اي زمان عدم مسيسهن **وقيل بدل من النسا** فتكون موصولة بمعنى اللاتي
وهو بعيد لان التقدير حينئذ لا جناح عليكم ان طلقتم اللاتي لم تمسوهن
اي النسا اللاتي فيلزم جعل ما وصفا وما من الموصولات التي لا يوصف
بها بخلاف الذي والتي وفروعهما واعلم ان ما ومن الموصولتين ينعتان
ولا ينعت بهما او تكونون على انهما لا ينعتان ايضا واما الذي والتي

وقد وعيتهما فنعتّ وبنيت بهما ونقل الخفاف في تعليقه على الكتاب انهم
منعوا وصف الذي لان الصلة بعض الاسم وهي لا توصف وان جعلت الصفة
للموصول فقط فقد وصفت بعض الاسم وتقول اصنع ما صنعت فما
فيه موصول والتقدير اصنع الذي صنعته او شرطية وعلى هذا
فيحتاج لتقدير جواب حذف لدلالة اصنع المتقدم عليه فان قلت
اصنع ما تصنع امتنعت الشرطية لان شرط حذف الجواب مضي
فعل الشرط وقد جاء هنا مضارعا وتقول ما احسن ما كان زيد فما
الثانية مصدرية وكان زيد صلتها والجملة مفعول احسن استشكل
بان الجملة صلة ما المصدرية وهي وصلتها مفعول وليس ذلك جملة والجواب
ان المراد بالجملة معناها اللغوي اي جملة الالفاظ وجميعها وهو مجموع
ما كان زيد ويجوز عند من جوز اطلاق ما على احاد من يعلم ان تقدرها
بمعنى الذي وتقدر كان ناقصة رافعة لضميرها على انه اسمها
وتنصب زيدا على الخبرية اي على انه خبرها ويجوز على قوله اي قول هذا المجوز
ان يكون اي ما بمعنى الذي مع رفع زيد اسما لكان على ان يكون الخبر
ضميرها اي ضميرا عائدا الى ما ثم حذف والمعنى ما احسن الذي كانه زيد
الا ان حذف خبر كان ضعيف ومما يسال عنه قول الشاعر
في صفة فرس صافن اي ثابت في وقوفه احدى قوائمه الف الصفون
فما يزال كانه مما يقوم على الثلاث كسيرا هو من الضرب الثاني من
الكامل ولم يسم قائله قال في القاموس صفن الفرس يصفن صفونا قام على
ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة فيقال في السوال كان الظاهر رفع
كسير خبرا لكان بالتشديد اذ ليست مما ينصب الخبر والجواب انه
منصوب خبر ليزال ومعناه كاسرا اي ثابت فهو فعيل بمعنى فاعل كرحيم
وقد برلان معناه مكسور بمعنى ضد الصحيح اي ليس هو فعيلا بمعنى
مفعول كجريح وقتيل حتى يقال انه يلزم ان يكون قد حكم عليه بالكسر
وليس كذلك مع ان بعضهم اجاب عن ذلك بانه يكون التقدير يشبه كسيرا
وما مصدرية وهي وصلتها خبر كان اي الف القيام على الثلاث فلا
يزال ثابتا احدى قوائمه حتى كانه مخلوق من قيامه على الثلاث
فسقط قول من قال لو كان كسيرا خبرا ليزال لبقي كانه بلا خبر اذ ما يقوم
لا يصلح ان يكون خبرا لفوات الفائدة وقوله كانه الى اخره غير
مرتبط بشيء وقيل ما بمعنى الذي وضمير يقوم عائد لها لا باعتبار
اللفظ فقط بل والمعنى لانها عبارة عن الجنس وكسيرا حال من الضمير

وهو

وهو بمعنى مكسور اي حال كونه مكسورا اي مكسورة احدى قوائمه
ولا ادري لم لا يكون كسيرا على هذا الوجه بمعنى كاسر مع ظهور معناه
وعدم احتياجه الى التاويل فتامل فكان ومعمولاها خبر يزال او
اي كانه من الجنس الذي يقوم على الثلاث والمعنى الاول
اولى لما فيه من المبالغة وسلامته من القادح مع ما في المعنى
الثاني من السماحة التي لا تناسب مقام المدح منّ بكسر الميم
وسكون النون ويقال منا بالالف في اخرها وهي الاصل عند الكسائي

بدلنا مارن الخطي فيهم ۞ وكل مهند ذكر حسام ۞

منا ان ذر قرن الشمس حتى ۞ اغاب شريدهم قتر الظلام ۞

الخطي الرمح ومارنه ما فضل عن قصبته ودراضاء وقرن الشمس اول
ما يبدو منها طالعة والشريد الطريد وقتر الظلام شدة الظلمة وانتشارها
وخرج ابو الفتح البيت على ان منا مصدرية اذ افتقروا انه استعمل ظرفا
كخفوق النجم واعترضه المص في حواشي التسهيل بان التاويل المانع هنا
ان يكون منى بمعنى القدر بفتح القاف وسكون الدال لا بمعنى التقدير
قيل ولان اصل من منا حذفت الالف لكثرة الاستعمال وسكنت النون
اذا التي بعدها لام التعريف الساكنة حركت نونها بالفتح رجوعا الى الاصل
ورد بانه لو كان كذلك لفتحت عند كل ساكن وانما الفتح مع لام التعريف
لايثار الخفة ومع غيرها يجوز الوجهان نحو من ابنك تاتي على خمسة عشر
وجها احدها ابتداء الغاية قال نجم الائمة كثيرا ما يجيء في كلامهم ان من
لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية والغاية تستعمل بمعنى النهاية وبمعنى
المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان في المعنيين والغاية تستعمل
في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فيستعملان في الزمان فقط والمراد
بالغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية ثم قال
ويعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه وابراء اليه فالبا
ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصد مجرد كون مجرورها موضع
الانفصال لا كونه مبدا لشيء ممتد جاز ان يقع موقعها عن التي لمجرد التجاوز
نقول انفصل عنه ومنه ونهيت من كذا وعن كذا وهو الغالب عليها حتى
ادعى جماعة ان سائر معانيها اي ان معانيها الباقية راجعة اليه
حق العبارة راجع اليه لان سائرا بمعنى باق لكنه لحظ المعنى كما بيناه
وتقع لذلك في غير الزمان مكانا كان او غيره نحو من المسجد الحرام انه

من سليمان قال الكوفيون والاخفش والمبرد وابن درستويه من البصريين
و يقع له في الزمان ايضا بدليل من اول يوم وفي الحديث فمطرنا من
الجمعة الى الجمعة قال الرضي وانا لا ارى في الاية معنى الابتدا اذ المقصود
من معنى الابتدا في من ان يكون الفعل المتعدي بها شيا ممتدا كالسير
والمشي ونحوهما ويكون المجرور بها الشي الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو
سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشي الممتد نحو برئت من
فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيا ممتدا اذ يقال
خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس
حدثا ممتدا ولا اصلا للمعنى الممتد بل هو حدث واقع فيما بعد من فمن بمعنى
في كثيرا ما يكون بمعناها مع الظروف وقال النابغة تخيرن من
ازمان يوم حليمة الى اليوم وقد جربن كل التجارب هو من الضرب الثاني
من الطويل وتخيرن على البنا للمفعول من فوقك تخيرت الشي اصطفيته
وضميره عائد على السيوف في قوله في البيت قبله ولا عيب فيهم غير
ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقد تقدم الكلام عليه في بيته
من حرف البا والازمان جمع زمن وهو كالزمان اسم للوقت قليلا كان
او كثيرا ويوم حليمة يوم مشهور من ايامهم قال في القاموس وحليمة بنت
الحرث بن ابي شمر الغساني وجه ابوها جيشا الى المنذر بن ما السما فاخرجت
لهم مركنا مملوا من طيب فطيبتهم منه فقالوا ما يوم حليمة بسر يضرب لكل
امر متعالم مشهور والمركن بكسر الميم واخره نون الاجانة التي يغسل
فيها الثياب والرخاف الحمراي ما هذا اليوم بيوم تخفى امره وتمام
الخبر انهم ذهبوا الى المنذر فقالوا له اتيناك من عند صاحبنا وهو يدين
لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو واصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك
الجيش على المنذر فقتلوه ويقال انه ارتفع في ذلك اليوم من الغبار
ما غطى عين الشمس فظهرت الكواكب الشاعر حليمة الضرورة والتجارب جمع
تجربة تقول جربت الشي تجربة اذا اختبرته وعرفته وقيل التقدير
من مضي ازمان او من تاسيس اول يوم فلا يكون من لابتدا الغاية
في الزمان ورده السهيلي بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير
الزمان لان المعنى على الظرفية الزمانية قال ابن عطية ويحسن
عندي ان يستغنى في الاية عن تقدير ويكون من نحو لفظ اول لانها
بمعنى البداة كانه قال من مبتدا الايام وقال نجم الائمة والظاهر
مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى اخره

وصمت

وصمت من اول الشهر الى اخره وهو كثير الاستعمال وقد ورد في الحديث
ايضا من يعمل لي من نصف النهار الى صلاة العصر على قيراط قيراط فعملت
النصارى من نصف النهار الى صلاة العصر على قيراط قيراط ثم قال من يعمل لي
من صلاة العصر الى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين الا فانتم الذين
يعملون من صلاة العصر الى غروب الشمس فاستعملت من للابتدا في
الزمان في اربع مواضع وقيراط الثاني وكذا قيراطين مجرور بالتبعين
للاول على انه تاكيد وبيانه ان الحكم المتعلق بجماعة تارة يتعلق
بتضمن تعلقه بالمجموع وتارة بقصد تعلقه بكل فرد ولما كان القصد
تعلق الحكم بكل فرد التزم ذكر الثاني ليكون امارة على ذلك وربما
لا يلزم ابتداء ويلزم لعارض فلا يرد انه لو كان تاكيدا لجاز ان لا يذكر
الثاني التبعيض نحو منهم من كلم الله وعلامتها امكان سد بعض
مسدها كقراءة ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون بدل مما تحبون
ولا يتوهم انهما مترادفة لبعض اذ الترادف لا يكون بين مختلفي النوع قال
الرضي ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت
محذوف اي اخذت من الدراهم شيا واذا لم يذكر المفعول الصريح او
ذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلقة باخذت لا غير لانه
يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم ولو ذكرته بعد المفعول المنكر
نحو اخذت شيا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل وان
يكون صفة لشيا فيتعلق بمقدر اي شيا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم
على النكرة ان يكون حالا عنها نحو خذ من اموالهم صدقة تطهرهم بها
وتعرف من التبعيضية بان يكون هناك شي ظاهر هو بعض المجرور وزعمت
او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي شيا ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو
اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصرح
ويقول اخذت من الثلاثين عشرين ومن العشرة تسعة وقال المبرد
وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من التبعيضية ابتدا الغاية لان
الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدا للاخذ الثالث بيان
الجنس ويقال لها من البيانية ومن التبيينية وتعرف بان يكون قبلها
او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويقع اسمها عليه كما يقال
مثلا للرجس انه الاوثان والعشرين انها الدراهم وللضمير في قولك عز
من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو
على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل

لا يقع على البعض فاذا قيل عشرون من الدراهم فان كانت الاشارة بالدراهم
الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن للتبعيض او الى جنس الدراهم فللتبيين
لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين وذهب الزمخشري الى ان معنى من
التبيين راجع الى معنى الابتدا وبعده الرضى لان الدراهم هي العشرون
في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدا لنفسه وكذلك
الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبداء له ومقتضى هذا ان يكون الشيء مبدا
لنفسه ماذهب اليه الزمخشري باطلا لا بعيدا كما جزم به الشارح في
شرح التسهيل وجاز تقديم من المبينة على المبهم نحو قولك انا من حظه
في روضه ومن رغابته في حرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون
لان المبهم المفسر بمن مقدم تقديرا كانك قلت في شيء من حظه ورغابته
وعندي شيء من المال ومن الخيل وكذا نحو يعجبني من زيد كرمه وكرمت
من زيد يدا تقديره شيء من زيد وشيئا من غضنا زيد ففي جميع هذا
ما هو المعطوف عليه محذوف والذي عطف له ليحصل البيان بعد
البيان بعد الابهام وكثر اما يقع بعدما ومهما لبيان ذا ما فيهما من
الابهام وهما بها اولى لافراط ابهامهما وفرط احتياجهما الى
التبيين نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من آية
مهما تاتنا به من اية فمن في الاثنين بيان لما وفي الثالثة بيان لمهما ومهما اما رفع
على الابتدا كما هو الراجح او نصب على الاشتغال وضمير به عائد على مهما وانثه
في لتسحرنا بها نظرا الى المعنى ولا سيما وقد بينه باية وهي ومخفوضها في ذلك
اي فيما وقعت فيه بيانا بعدما ومهما في موضع نصب على الحال قيل هو ظاهر
في الاثنين وذو الحال فيهما ما لانهما منصوبة المحل على المفعولية واما الاية الاخرة
فمهما فيها مبتدا على ما هو الراجح اللهم الا ان يكون ذو الحال الضمير المجرور ومن
اية او يجعل مهما منصوبة على الاشتغال وان كان مرجوحا ورد بان مهما
وان كان الراجح كونه مبتدا لكنه مفعول في المعنى فيصح اتيان الحال منه مثله
وانما الممتنع اتيان الحال من مبتدا ليس بفاعل ولا مفعول في المعنى ومن
وقوعها بعد غيرهما اي ومن وقوع من البيانية بعد غير ما ومهما يحلون
فيها من اساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا من سندس واستبرق
الشاهد في غير الاولى اي في الثانية والثالثة فان تلك اي من الاولى
للابتدا والتقدير يحلون من اساور هي ذهب ويلبسون ثيابا خضرا
هي سندس واستبرق ولا نقل التي هي لان المبين نكرة بخلاف نحو الرجس
من الاوثان وقيل من الاولى زائدة ولضعف زيادة من في الايجاب

عبر بقيل ونحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس الذي هو الاوثان
كما يجتنب النجس من الاعيان وهذا غاية المبالغة في النهي عن الاوثان والتنفير
عن عبادتها وانكر هذا المعنى اي كون من للبيان قوم وقالوا من في الاية
الاولى للتبعيض والمعنى يحلون فيها من اساور بعض ذهب ويلبسون
ثيابا خضرا بعض سندس واستبرق وفي الثانية للابتداء والمعنى
فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها وفيه تكلف اي وفي قولهم
في الاثنين تكلف اما في الاولى فلان حمل من فيها على التبعيض يفوت النكتة
الايضاح بعد الابهام الذي يليق بفصاحة الكلام واما في الثانية فلان
المراد باجتناب الاوثان مطلقا عبادة وتعظيما وغيرهما تنزيلا لها منزلة
الانجاس المجتنبة وفي كتاب المصاحف لابن الانباري ان بعض الزنادقة
تمسك بقوله تعالى وعد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة
واجرا في الطعن على بعض الصحابة بناء على ان من في قوله منهم للتبعيض فيكون
وعد المغفرة المقطوع لبعض دون اخر فلا حصر من الطعن والحق ان من فيها اي في
الاية للتبيين لا للتبعيض كما توهمه البعض اي الذين هم هؤلاء فتكون
الاية وعد الجميعهم لا لبعضهم كما زعم لبعض فحرم الطعن فيهم جميعهم على معنى
الشمول ومثله في ان من للبيان لا للتبعيض الذين استجابوا لله والرسول
من بعد ما اصابهم القرح للذين احسنوا منهم واتقوا اجر عظيم
وكلهم محسن متق ولا سيما وقد وصفوا بالاستجابة لله وللرسول بعد
اصابة القرح وهو بفتح القاف وضمها مع سكون الراء عض السلاح ونحوه مما
يجرح بالبدن او بالفتح الاثار وبالضم الم الما فالمقصود من ذكر الوصفين
المدح والتعليل ومثله في ذلك ان لم ينتهوا عما يقولون من الشرك ولم
يوحدوا ليمسن الذين كفروا منهم اي الذين هم النصارى عذاب اليم
فالقول فيهم ذلك كلهم كفار مستحقون للوعيد وانما وضع ليمسن الذين
كفروا موضع ليمسنهم تقريرا للشهادة على كفرهم وتنبيها على ان العذاب
على من دام على الكفر ولم يقلع عنه ويجوز ان من ههنا للتبعيض على
ان المراد بالذين كفروا من بقي على كفره وهو بعض منهم ومنهم من تاب من
النصرانية ورجع الى التوحيد ولا يخفى موقع هذه الاية بعد الرد على صولة
الملحدين فان فيه مع لطافة الاقتباس الاشارة الى ان من لم ينته عن
الطعن في الصحابة ليمسنهم العذاب الرابع التعليل اي مرادفة لام
العلة نحو مما خطاياهم اغرقوا ولما كان الغرض الاستشهاد على ان من
للتعليل وهو امر معنوي لا يتوقف فهمه على ظهور الاعراب لم يبال بايراد

الاية بلفظ لا نظير معه الاعراب بخلاف الاستشهاد بها على زيادة ما ومن ثم اورد هاهناك بلفظ خطيا تم وقوله وذلك من نباء جاني صدر بيت من ثالث المتقارب الذاني عروضه زوحفت بالحذف وعجزه وخبرته عن ابي الاسود

تطاول ليلك بالاثمد … ونام الخلي ولم ترقد … وبات وباتت له ليلة … كليلة ذي العاير الارمد

وهي من قصيدة لامرء القيس بن حجر الكندي عند الاصمعي وابي عمرو الشيباني وغيرهما وقال ابن الكلبي هي لعمرو بن معدي كرب ورواها ابن دريد لامرء القيس بن عانس بالنون الصحابي فقوله تطاول ليلك كنا بدعن السهر وهو خطاب لنفسه والاصل ليلي ففيه التفات من التكلم الى الخطاب على راي السكاكي اذ مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات وصاحب الايضاح كالجمهور على ان الالتفات التعبير عن معنى بطريق من التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه منها بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ليفيد تطريته لنشاط المخاطب وايقاظا لاصغائه وقد صرح السكاكي بان في كل من الابيات الثلاثة التفاتا وهذا الاتم الا على رايه وقول الزمخشري في كشافه التفت امرء القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة ابيات صريح في موافقة السكاكي والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم وحكى في القاموس فتحها كاحمد وبينهما مثلثة ساكنة واسم موضع قال في المطول وهي بكسرها وما في القاموس ان مكسورها هو حجر الكحل والخلي الخالي من الهموم وله محال من ليلة لا متعلق بباتت واسناد باتت الى ليلة مجاز كصام نهاره والعاير بمهملة وهمزة في الصحاح هو قذى العين وما تلفظه وهو العوار بالضم والتشديد وفي الاساس في عينه عوار وعاير اي عمصة تمضي بها وقيل الرمد قال المص في شواهده والاولى ان يكون اسبق للجمع بينهما والنبا قال الراغب خبر ذو فايدة عظيمة يحصل به علم او غلبة ظن ولا يقال للخبر نبا حتى يتضمن ما ذكر فهو اخص من الخبر مطلقا وقول الفرزدق يغضي حياء ويغضى من مهابته هو صدر بيت من اول البسيط عجزه فما يكلم الا حين يبتسم وهو من قصيدته التي امتدح بها زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب اخرج ابن عساكر من طرق ان هشام بن عبد الملك حج في زمن ابيه او اخيه الوليد فطاف بالبيت وجهد ان يصل الى الحجر ويستلمه فلم يقدر عليه فنصب له منبر وجلس عليه ينظر الى الناس ومعه اهل الشام اذ اقبل علي بن الحسين بن علي وكان من احسن الناس وجها واطيبهم ارجا فطاف

بالبيت فكلما بلغ الى الحجر تنحى له الناس حتى يستلمه فقال رجل من اهل الشام من هذا الذي قد هابه الناس هذه الهيبة فقال هشام لا اعرفه مخافة ان يرغب فيه اهل الشام وكان الفرزدق حاضرا فقال لكني اعرفه

وانشد هج

هذا الذي تعرف البطحاء وطاته … والبيت يعرفه والحل والحرم

هذا علي رسول الله والده … امست بنور هداه تهتدي الامم

هذا ابن خير عباد الله كلهم … هذا النقي التقي الطاهر العلم

اذا راته قريش قال قائلها … الى مكارم هذا ينتهي الكرم

ينمي الى ذروة العز التي قصرت … عن نيلها عرب الاسلام والعجم

يكاد يمسكه عرفان راحته … ركن الحطيم اذا ما جاء يستلم

في كفه خيزران ريحه عبق … من كف اروع في عرنينه شمم

يغضي حياء البيت وذكر القصيدة بطولها وهي معدودة من محاسنه فغضب هشام وامر بحبس الفرزدق فحبس بعسفان بين مكة والمدينة وبلغ ذلك علي بن الحسين فبعث الى الفرزدق باثني عشر الف درهم وقال اعذر ابا فراس فلو كان عندنا اكثر من هذا لوصلناك فردها وقال يا ابن رسول الله ما قلت الذي قلت الا غضبا لله ولرسوله وما كنت لارزاء عليه شيا وجعل يهجو هشاما وهو في الحبس فكان من قوله فيه

ايحبسني بين المدينة والتي … اليها قلوب الناس يهوى منيبها

يقلب راسا لم يكن راس سيد … وعينا له حولاء باد عيوبها

فبعث اليه واخرجه وفي الموفقيات للزبير بن بكار عن مصعب بن عبيد الله ان عبد الملك بن مروان حج فقال له ابوه سياتيك بالمدينة الحزين الشاعر وهو ذرب اللسان فاياك ان تحتجب عنه وارضه فلما قدم المدينة اتاه فلما دخل عليه وراى جماله وفي يده قضيب خيزران وقف ساكتا فامهله عبد الله حتى ظن انه قد اراح قال له السلام عليك ورحمة الله تعالى وعليك السلام ايها الامير اصلحك الله اني قد كنت مدحتك بشعر فلما دخلت عليك ورايت جمالك ونهاك هيبتك فانسيت ما قلت وقد قلت في معناهما هذا البيتين فقال ما هما

في كفه خيزران ريحه عبق … من كف اروع في عرنينه شمم

يغضي حياء ويغضى من مهابته … فما يكلم الا حين يبتسم

والحزين هذا هو عمرو بن عبيد الله وهب ابن مالك شاعر حجازي من شعراء الدولة الاموية يكنى ابا يكم وعلى ثبوت ما في الموفقيات يكون الشاعران توارد على البيتين وهو من النوادر وذروة العز اعلاه

وعرفان رائحته يروى بالنصب مفعولا له فيفاعل يمسكه ركن الحطيم
اي يكاد الركن يمسكه لما عرف مسماحة راحته وبالرفع فاعلا يمسكه
وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل ركن الحطيم اي يكاد يمسكه عرفان
الركن راحته وسماحتها والحطيم قال في القاموس حجر الكعبة او جداره
او ما بين الركن وزمزم والمقام وزاد بعضهم الحجر او من المقام الى الباب
او ما بين الركن الاسود الى المقام حيث تحطم الناس للدعا وكانت الجاهلية
تتحالف هناك والخيزران بضم الزاي كالخيزور شجر هندي وهو عروق
ممتدة في الارض والعبق ككتف صفة مشبهة من العبق بفتحتين مصدر
عبق به الطيب بالكسر لزق والاروع من الرجال من يعجبك بحسنه و
العرنين بكسر المهملة اول الانف والشمم ارتفاع قصبة الانف وهو من
صفاته المحمودة واختار الظاهر وان كان الضمير هو الظاهر ليتمكن من اجراء
الصفات عليه والاغضاء ادنا الجفون والمهابة الهيبة واول الفعلين
مبني للفاعل والثاني للمفعول وقد استشهد المص في التوضيح بهذا البيت
على اقامة ضمير المصدر مقام الفاعل اي ويغضي هو اي الاغضاء وليس الجار
والمجرور نايب الفاعل بل هما للتعليل كما ان حيا ايضا مفعول له والمراد
وصفه بزيادة الحيا والمهابة وان احد المهابته لا يجترا عليه بالكلام
الا اذا شاهد منه تبسما وانبساطا الخامس البدل وبحرف كما ذكر
الرضي بصحة قيام لفظ بدل مقامها نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا
من الاخرة اي بدل الاخرة لجعلنا منكم اي بدلكم ملائكة في الارض
يخلفون لان الملائكة لا تكون من الانس لاختلاف الجنس فلا تكون
للتبعيض لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيا اي بدل
طاعة الله او بدل رحمة الله وتقدير احد هذين المضافين لصحة المعنى
ويجوز ان يكون التقدير شيا كاينا من الله ولا بد لبد ولا ينفع ذا الجد
منك الجد المشهور فيه فتح الجيم وهو الغنى وقيل الحظ ويروى بكسرها
وهو الاجتهاد وانكر ابو عبيد هذه الرواية وقال ان الله تعالى قد امر بالجد
والعمل فكيف لا ينفع واجيب بان العبد وان عمل واجتهد في عمله فدخول
الجنة ليس الا بفضل الله تعالى وفي الزاهر لابن الانباري قال ابو عبيد الجد
بالكسر الانكماش والله تعالى امر بالانكماش على طاعته ولا يجوز ان يامرهم
به ثم يقول لا ينفعهم فلا اظن الذين رووه بالكسر ذهبوا الى هذا المعنى
الذي انكره ابو عبيد ولكنهم ارادوا ولا ينفع ذا الانكماش والحرص
على الدنيا انكماشه وحرصه عليها انما ينفعه العمل للاخرة اي لا ينفع

ذا الحظ حظه من الدنيا بذلك اي بدل طاعتك او بدل حظك
اي بدل حظه منك وقال الجوهري اي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه
وانما ينفعه العمل بطاعتك ومن بمعنى عند وقيل ضمن ينفع معنى يمنع
فمن ابتدائية والحظان واحد وهو الحظ الدنيوي اي لا يمنع ذا الحظ
منك ومن عذابك حظه وانما يمنعه وينفعه التوفيق واللطف ومتى
علقت من بالجد انعكس المعنى وتكون من ابتدائية ايضا وذلك
لصيرورة المعنى ولا ينفع ذا الجد الكاين منك جده وهذا الجد هو الحظ
الاخروي لانه المتبادر من اطلاقه ونسبته اليه سبحانه وهو النافع
وهذا ظاهر لا كما قال الشارح انه غير ظاهر اذ المراد بالجد الحظ الدنيوي
والغنى ولا شك انه غيرنا فع اذا كان بدلا عن الطاعة سواء تعلق الجار
والمجرور بالجد او بينفع على انا نمنع ان من اذا تعلقت باحدهما كانت
بمعنى البدل بل تكون كهي في قولهم لفلان حظ من الله فتدبر وقال
التفتازاني قد يتوهم ان فاعل ينفع مضمر ومنك الجد مبتدا وخبر
اي لا ينفع ذا الجد جده وانما يكون منك وليس بذلك واما فليس من الله
في شيء فليس من هذا خلافا لبعضهم في جعله منه بل من للبيان او
للابتدا والمعنى ليس في شيء من ولاية الله وقيل ان هذه الدعوى لم
يقم دليل على صحتها وان المعنى صحيح اذا كان التقدير ليس في شيء نافع
معتد به بدل ولاية الله ولو قيل بان كلام المص انما هو على ظاهر اللفظ
لا على هذا التاويل وقد وافق المص السفاقسي في اعرابه الا انه جعل
من للتبعيض وللجار والمجرور نصب على الحال ولو تاخر لكان صفة وقال
ابن مالك في قول ابي نخيله بضم النون وبالخاء المعجمة تصغير نخله
كني بذلك لان امه ولدته الى جنب نخلة واسمه يعمر بن حزام بن زايدة
شاعر محسن ولم تذق من البقول الفستقا المراد بدل البقول وهذا
عجز بيت من تام الرجز صدره جارية لم تاكل المرققا او هما بيتان من
مشطوره والمرقق الرغيف الواسع الرقيق والبقول بالموحدة جمع
بقل بالفتح فالسكون وهو ما نبت في بزره لا في ارومة ثابتة واحدته
بقلة والفستق بضم المثناة الفوقية وفتحها والفا مضمومة معرب
بسته معروف نافع للكبد وفم المعدة والمغص والكهنة وليس من البقول
بل من الثمار فمن ثم لزم القول بان من هنا للبدل لا للتبعيض وقال غيره
توهم اي الشاعر ان الفستق من البقول اي فاتى بمن التبعيضيه
وقال الجوهري ان الرواية النقول بالنون اي هو جمع نقل بفتح

النون وسكون القاف وقد يضم او هو خطا ما ينتقل به على الشراب وقال
الشارح الذي رايته في الصحاح في مادة نقل بالموحدة ما نصه ظن هذا
الاعرابي ان الفستق من البقل وهكذا يروى بالبا وانا اظنه بالنون لان
الفستق من النقل وليس من البقل انتهى فهو جازم بان الرواية بالموحدة
وظان ان الكلمة بالنون وهذا ليس فيه جزم بان الرواية فيه بالنون
كما حكاه المص في نقل بالموحدة ولا في نقل بالنون وكان النسخ في ذلك
مختلفة وفي الكلام على الشواهد لبعضهم قال الجوهري واظنه النقول
بالنون وهو نظير ما في الشرح انتهى قلت وقد وقع لي نسخة بخط
مغربي فاضل كانت للفاضل المحب ابي الفضل ابن الشحنة وعليها خطه
مورخة اتمامها بالمحرم سنة ثمان وتسعين وستمائة فيها ما نقله الشارح
بحروفه ومن عليهما اي على قول غير ابن مالك وقول الجوهري للتبعيض
كما مر نقله والمعنى على قول الجوهري انها تاكل النقول الا الفستق
قيل عليه من اين جاء هذا الحصر الذي حمل كلام الجوهري عليه واجيب
بان منشاه تخصيص الفستق الذي هو بعض البقل بذكره انها لم تذقه
فانه يشعر بان ما عداه من البقل واقع فيه مما لا يخفى وانما المراد انها
لا تاكل الا البقول بالموحدة لانها بدوية ليس من شانها اكل الثمار بل
ذلك شان الحضريات وقد وقفت في نسختي من الصحاح المذكورة على
رواية بيت منسوبة الى ابي الفتح والتشديد بدل جارية وقال
الاخر يصف عاملي الزكاة بالجور اخذوا المخاض من الفصيل غلبة
ويكتب للامير افيلا اي بدل الفصيل البيت من الضرب الثاني من الكامل
وهو من قصيدة للراعي الشاعر امتدح بها عبد الملك بن مروان وتعرض
فيها للشكاية من السعاة وقبله

اولي امر الله انا معشر ۞ حنفا نسجد بكرة واصيلا
عرب نرى لله في اموالنا ۞ حق الزكاة منزلا تنزيلا
ان السعاة عصوك حين بعثتهم ۞ واتوا دواهي لو علمت وغولا
ان الذين امرتهم ان يعدلوا ۞ لم يفعلوا مما امرت فتيلا

اخذوا البيت والسعاة جمع ساع وهم عمال الزكوة الساعون
في قبضها والدواهي جمع داهية والغول الداهية ايضا والمراد
انهم اتوا امرا شنيعا والفتيل بالمثناه الفوقيه السحاة التي في شق
النواة وما فتلته بين اصابعك من الوسخ كالفتيلة وما اغنى عنك
فتيلا ولا افتيلا والمخاض النوق الحوامل واحدتها خلفة ولا واحد لها

من

من لفظها والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها وهو اذا استكمل الحول
ودخل في السنة الثانية ابن مخاض والانثى ابنة مخاض وغلبة بالمعجمة
واللام المضمومتين وتشديد البا مصدر سماعي لغلب وانتصابه بمحذوف
اي غلبوا غلبة او باخذوا على تضمينه معنى الغلبة وظلما مفعول لاجله
او هما حالان من فاعل اخذوا اي غالبين ظالمين ويروى من العشار
بدل من الفصيل غير بيانه والعشار ككتاب قال في القاموس اسم يقع
على النوق حين ينتج بعضها وينتظر نتاج بعضها وقال الجوهري العشار بالكسر
جمع عشرا وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر
وزال عنها اسم المخاض ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع وقال ابن يعون
في رواية من الفصيل يجوز ان لا يكون من بدلية بل متعلقة باخذوا
اي انتزعوا امه منه لا انتزعوه من امه كما قال الجلال وا لا افيل الصغير
اي الفصيل الصغير لانه يافل بين الابل اي يغيب وانتصاب افيلا
على الحكاية لانه نايب فاعل يكتب لانهم يكتبون ادى فلان افيلا
قيل انما يتم هذا على تقدير الاطلاع على ان كاتب الصدقة كتب هكذا وهو
بعيد ولعله يكتب الماخوذ من فلان افيل ونحوه مما يكون فيه افيل
مرفوعا وكان المص لم يجد في نفسه للنصب مساغا سوى الحكاية وقد
توجه بان يكون مفعولا ليكتب ونايب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع
الى الماخوذ اي يكتب الماخوذ افيلا بمعنى انه نصب بالكتابة افيلا
على التضمين واجيب بان ما ذكره المص اقرب من هذا كما لا يخفى على انه
لا يشترط الاطلاع على تلك الكتابة في دعوى الحكاية بل يكفي طيها
وجعل الجلال نصبه باخذوا مقدرا وكان حقه حيث جعل النصب
بمقدر ان يقدر بلفظ اخذنا وقد روي يكتب بالبناء للفاعل واخذ
بالافراد فالضمير للواحد وانكر قوم مجيء من للبدل فقال التقدير
ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها
المحذوف اي لفظ بدلا دون معنى من واما هي فللابتدا وكذلك
القول في الباقي ولا يخفى ان هذا من باب حذف المتعلق الخاص فهو
يحتاج الى قرينة ظاهرة معينة السادس مرادفة عن نحو فويل
للقاسية قلوبهم من ذكر الله اي عن ذكر الله قد كنا في غفلة من هذا
اي عن هذا او لم نعلم انه الحق واذا قصدت بمن مجرد كونه موضعا انفصل
عند الشيء وخرج منه لا كونه مبتدا الشيء منه جاز ان يقع موقعه عن
لانها لمجرد التجاوز كما تقول انفصلت عنه ومنه ونهيت من كذا وعن كذا

وقيل هي هنا يعني من في الاية الثانية للابتدا لتفيد ان ما بعد ذلك
اشد وكان هذا القايل اي القايل بان من في الاية للابتدا يعلق معناها
بويل من قوله تعالى يا ويلنا وهو معمول لقول محذوف اي يقولون يا ويلنا
واقع موقع الحال من الموصول مثل فويل للذين كفروا من النار وهو مثله
في تعلق من بويل فقط اذ ليس بعد الخلود في النار شي اشد ولا يصح كونه
تعلقا صناعيا للفصل بين المتعلقين باجنبي المانع من صحة التعلق
صناعة لضعف المتعلق به وقيل هي فيهما اي في الايتين السابقتين للابتدا
والمتعلق في الاولى القاسيه وفي الثانية غفلة ولا اشكال في الاولى
بتقدير التعلق بويل لعدم الفصل فيها باجنبي اوهي في الاولى للتعليل
اي من اجل ذكر الله لانه لمزيد كفرهم اذا ذكر قست قلوبهم قال قاضي
المفسرين وهو ابلغ من ان يكون عن مكان من لان القاسيه من اجل الشي
اشد تابيا من قبوله من القاسي عنه بسبب اخر وزعم ابن مالك قاله في شرح
التسهيل ان من في نحو زيد افضل من عمرو اي ان من الواقعة صلة لافعل
التفضيل للمجاوزة فهو بمعنى عن وكانه قيل جاوز زيد عمرا في الفضل
قال وهو اولى من قول سيبويه وغيره انها لابتداء الارتفاع في نحو
افضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه اذ لا يقع بعدها الى
انتهى وقد يجاب بان المتكلم قد لا يكون له غرض في الانتها لكونه مبالغا
في المدح وذكر الانتهاء يفوت المبالغة او لكون الانتها مجهولا او لعدم
ارادة الاخبار به كما في قوله خرجت من البصرة وقد اشار سيبويه الى ان
ابتداء الغاية قد يقصد دون ارادة منتهى فتقول ما رايته مذ يومين
كما تقول اخذته من ذلك المكان فجعلت من غاية ولم ترد منتهى قال
ابو حيان والصحيح ان من في نحو اخذته من ذلك المكان لتصدق على
استجاب الماخوذ اخذ كما يصدق على استجاب المحمول لحمل وقد اشار
سيبويه ايضا الى ان من المصاحبة لافعل يفهم منها التبعيض فقال هو
افضل من زيد فضله على بعض ولم يعم ورد عليه ابن مالك بامرين
عدم صلاحية بعض مكانها وصلاحية كون مجرورها عاما نحو الله
اعظم من كل عظيم قال واذا ابطل كون من هذه لابتداء الغاية وللتبعيض
تعين كونها للمجاوزة انتهى قال ابو حيان وما رد به على سيبويه لا يلزم
لانه لم يدع في نحو افضل من عمرو انها للتبعيض فقط انما قال انها
لابتدا الغاية ولا تخلو من التبعيض يعني حيث يمكن التبعيض واما عدم
صلاحية بعض مكانها فلانها ليست للتبعيض فقط قال ابن عصفور ره

الصحيح عندي ان التبعيض ليس مفهوما في افعل من من وانما فهم ذلك
من جهة انك اذا دخلت من التي للابتدا على ما ابتدى منه التفضيل
علم انك لم ترد التعميم في التفضيل وانما اردت ان تذكر الموضع الذي ابتدات
منه التفضيل وليست كذلك طريقة من التبعيضية وانما طريقها ان تدخل
على اسم ما تريد بعضه ويحصل ما ذكر سيبويه ان ما دخلت عليه من ليس
بعام ومتى اردت العموم حسن فيها فدخولها بعضا لا انها دلت على التبعيض
فيما دخلت عليه فالتبعيض لفظ مشترك يراد به ان ما دخلت عليه يكون
بعضا من عام ويراد ان ما دخلت عليه يكون عاما فيفيد تسليط العام
على بعضه وقد يقال في رد هذا المعنى الذي ذهب اليه ابن مالك
ولو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن اي لكن لا يصح ان يقال زيد افضل
عن عمرو وقد يقال في جواب هذه المعارضة ان من التفضيلية وان كانت
بمعنى عن لا تقع عن مكانها لانها حازت علما في التفضيل السابع مرادفة
البا في معنى الاستعانة نحو ينظرون من طرف خفي قال يونس والظاهر
انها للابتدا والحق انهما معنيان موكولان الى الارادة ولا معنى للحكم بظهور
احدهما لانه ان لوحظ كون الطرف الة للنظر فمن بمعنى البا كما قاله يونس
وان لوحظ كونه مبدا للنظر وان ابتدا النظر وقع منه فمن لابتداء الغاية
كما قال المص وكان عليه ان لا يطلق مجي من بمعنى البا بل يقيد بالاستعانة
كما فعلنا الثامن مرادفة في نحو قوله اروني ماذا خلقوا من الارض
اي اي شي خلقوا فيها اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة اي في يومها
والظاهر في الاولى انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من اية فهي بيان لماذا
الاستفهامية كما ان تلك بيان لما الشرطية وقال المولى حافظ الدين في تفسير
الثانية اي اية الجمعة هي بيان لاذا وتفسير له التاسع موافقة
عند عبرعنها بالموافقة لان الحرف لا يرادف الاسم نعم قد يتوافق معناهما
نحو قوله تعالى لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيا اي عند الله
شيا قاله ابو عبيدة وقد مضى القول بانها في ذلك للبدل وان التقدير
بدل طاعة او رحمته العاشر مرادفة ربما فتفيد التكثير او التقليل
حسبما يقتضيه المقام وذلك اذا اتصلت بما كقوله وانا لمما نضرب
الكبش ضربة على راسه يلقي اللسان من الفم وقد مر الكلام على هذا البيت
في فصل ما قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وعليه خرجوا
قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون كذا اي ربما يحذفونه والظاهر
ان من فيهما اي في البيت وقول سيبويه وادعى الزمخشري عدم ظهوره في قول

سيبويه ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب
والحذف لكثرة ما يضربون وما يحذفون مثل خلق الانسان من عجل كان ذلك
بقصد المبالغة وافادة معنى التكثير كما هو المناسب الحادي عشر مرادفة
على فتكون المعنى الاستعلا قاله الاخفش نحو ونصرناه من القوم اي عليهم
وقيل على التضمين اي هو محمول على تضمين النصر معنى المنع اي منعناه منهم
بالنصر اي منعناه بالاعانة من القوم الذين كذبوا فهي لمعنى الابتدا الثاني
عشر الفصل والتمييز وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله يعلم
المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب والداخلة على ثاني
المتباينين نحو عرفت زيدا من عمرو قاله ابن مالك وفيه نظر لان الفصل
مستفاد من العامل اي من متعلق من فلا حاجة الى اعتبار استفادته منها
فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم ايضا صفة توجب التمييز اي توجب
تمييزا في متعلقها لا يحتمل النقيض وكذا المعرفة فانها تقتضي تمييزا وفصلا والحاصل
ان ابن مالك حيث مثل للمسئلة لم يمثل الا بعامل دال بوصفه او بلازمه
على الفصل فالاول نحو ليميز الله والثاني نحو والله يعلم والظاهر ان من
في الايتين للابتدا فان تمييز احد الشيئين من الاخر انما يكون بعد اختلاطهما
فاذا قلت ميزت الردي من الجيد فابتداء التمييز الذي هو الفصل بين
الشيئين حصل من الجيد وان شئت جعلته حاصلا من الردي فتدخل من
عليه قال ابو حيان في الاية الاولى من متعلقة بيعلم على تضمين ما يتعدى
بمن والمعنى والله يميز بعلمه المفسد من المصلح او هي بمعنى عن هذا المعنى
ظاهر في الاية الثانية لان التمييز والفصل يستعملان بعن واما في الاية
الاولى فغير ظاهر الا ان يدعي تضمين العلم معنى التمييز كما نقلنا عن ابي حيان
الثالث عشر الغاية اي انتهاء الغاية كالى وهو قول الكوفيين واختاره
ابن مالك واستدلوا بقوله أأزمعت من آل ليلى ابتكارا وشطت على ذي
هوى ان تزارا فان المعنى أأزمعت الى آل ليلى وبقولهم تقربت من زيد فانه
كقولك تقربت اليه وعليه فمن من الكلم الموضوعة للضدين قال سيبويه
وتقول رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك اي محلا للابتدا
والانتها قال الشارح هذا ما حمل عليه المغاربة كلام سيبويه وغيرهم قال بخلاف
ذلك فقد قال ابن السراج وحقيقة هذه المسئلة انك اذا قلت رايت الهلال
من موضعي فمن لك واذا قلت رايت الهلال من خلل السحاب فمن للهلال فالهلال
غاية لرؤيتك فلهذا جعل سيبويه من غاية في قولك رايته من ذلك الموضع
انتهى وتوضيحه ان رؤيتك الهلال لم تبتدا من خلل السحاب وكذا اذا قلت

شممت الريحان من الطريق فان الشم لم يبتدئ من الطريق وانما الريحان والشم
ابتدا من غيرهما وانتهاء اليهما ويتبين ذلك بانك اذا قلت رايت الهلال
من داري من خلل السحاب وشممت الريحان من داري من الطريق فمن الاولى
للابتدا والثانية للانتها وانما تعين ذلك لاستحالة دعوى البدلية لمغايرة
معنى المجرور الثاني لمعنى المجرور الاول ونوقش بان من في الموضعين للابتدا
ففي الاولى لابتدا الغاية في الفاعل وفي الثاني لابتدائها في المفعول الا ترى
ان ابتدا رؤيتك الهلال من الفاعل انما كان في داره وابتدا وقوعها عليه
انما كان في خلل السحاب ويلزم على هذا ان يتعلق حرفا جر بمعنى واحد
بشي واحد وزعم بعضهم ان من خلل السحاب ومن الطريق متعلقان بحال
محذوفة اي لايحا وفايحا ورد بان المحذوف الذي يقوم الجار والمجرور
مقامه لا يكون من الاكوان الخاصة اذ لا دلالة للمجاز عليها قال اي سيبويه
وكذا اخذته من زيد فزيد محل ابتداء الاخذ وانتهائه معا وقد نوزع
ابن مالك في دعواه ان سيبويه اشار الى ان من معاني من الانتها فان
معنى قوله فجعلته غاية لرؤيتك انك جعلته محلا لابتداء الفعل وانتهائه
معا كما قال المص ويحصل منه ان من تكون لابتدا الغاية وانتهائها معا
اما ان تكون لانتهائها فقط فلا وقال ابن مالك انها في هذا اي في قولهم
اخذته من زيد للمجاوزة والمعنى اخذته عنه والظاهر عندي انها
للابتداء اي ان من في المثال لابتدا الغاية لان الاخذ ابتدا من عنده
وانتهى اليك الرابع عشر من وجوه من التنصيص على
العموم اي جعل العموم نصا بعدما كان محتملا وهي الزائدة في نحو ما جاني
من رجل فانه قبل اي فان نحو المثال المذكور قبل دخول كان يحتمل
نفي الجنس على سبيل التعميم ونفي الوحدة اي نفي الواحد من لان رجلا يعني
الجنس والوحدة فجاز ان يراد نفي احدهما ولهذا يصح ان يقال بل رجلان
اذا اردت نفي الوحدة كما يصح ان تقول بل امراة اذا اردت نفي الجنس
ويمتنع ذلك بعد دخول من لصيرورته نصا في نفي الجنس وارادة
النفي العام واعلم ان ابا العباس اعترض عد من هذه زائدة فقال في
ما جاني من رجل لا ينبغي ان يقال فيها زائدة لان الزائد لا يفيد معنى
ومن هنا تفيد استغراق الجنس فانك اذا حذفتها احتمل الكلام وجوها
ولم يكن نصا على استغراق الجنس واذا قلت ما جاني من احد فهي زائدة
لانك اذا حذفتها لم تخل بمعنى قال ابن هشام اي الخضراوي وهذا الذي
ذكره صحيح الا انها لما كان العامل يطلب موضعها ولم تكن معدية جعلها

سيبويه لهذا الاعتبار زايدة الخامس عشر توكيد العموم وهي الزايدة
في نحو ما جاني من احد او من ديار وهو بمعنى احد الا انه لا يستعمل الا في النفي
فان احدا وديارا صيغتا عموم في مقام النفي فاذا زيدت من عليهما كانتا
لتاكيده وشرط زيادتها في النوعين التنصيص والتاكيد ثلاثة امور احدها
ان يكون الكلام غير موجب بان يكون ثمه تقدم نفي او نهي او استفهام بهل
فانه الذي يراد به معنى النفي ولذا اختص بذلك نحو وما تسقط من ورقة
الا يعلمها ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت اي اختلاف وعدم تناسب
من الفوت لان كلا من المتفاوتين فات عند في الاخر ومن في الاية الاولى
زايدة مع الفاعل وفي الثانية مع المفعول فارجع البصر هل ترى من فطور
اي شقوق والمراد الخلل من فطره اذا شقه اي لا ترى خللا اصلا وهذه
الجملة متعلقة بما قبلها على معنى السبب ولذا عطف بالفا اي قد نظرت
اليها مرارا فانظر مرة اخرى متاملا فيها لتعاين ما اخبرت به من تناسبها
واستقامتها واستجماع ما ينبغي لها فكانه لم يظفر بشاهد قراني لزيادة
من بعد النهي فقال وتقول لا يقم من احد وزاد الفارسي الشرط اي تقدمه
كقوله ومهما تكن عند امرء من خليقة ٭ وان خالها تخفى على الناس تعلم
هو من الضرب الثاني من الطويل وقايله زهير بن ابي سلمى من معلقته المشهورة
وقد مر ذكره وذكر ابيات منها ويكن اما بالمثناه التحتيه على ان فيه
ضميرا مذكرا يعود على مهما نظرا الى لفظها او بالمثناة الفوقية على ان الضمير
مونث عاد عليها نظرا الى معناها لبيانها بالخليفة في الكلام على قوله تعالى
وقالوا مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها من الكشاف والضميران في به وبها
راجعان الى مهما الا ان احدهما ذكر على اللفظ والثاني انث على المعنى لانه
في معنى الاية ونحوه قول زهير وانشد البيت قال التمنى فانه ذكر الضمير
في يكن حملا على لفظ مهما وانث الباقي حملا على معناه لانه في معنى الخليفة
هذا والفارسي وان كان قايلا بان من زايده وليست للبيان يجوز الوجهين
في يكن لان المسند اليه ليس مونثا حقيقيا لاسيما وقد حصل الفصل
بالظرف نعم الراجح عدم التانيث ولخليقة الخلق وخالها حسبها وظنها
وسياتي في فصل مهما والثاني تنكير مجرورها فلا تزاد مع المعرفة
والثالث كونه اي المجرور فاعلا ويدخل فيه اسم كان واخواتها لان حكمه
حكم الفاعل بل يسماه بعضهم فاعلا وان شيت ادخلته في المبتدا لان اصله
او مفعولا به ويدخل فيه نايب الفاعل والاول والثاني من باب اعطى
والاول من باب اعلم او مبتدا ويدخل فيه الاول من باب ظن والثاني من باب

اعلم انهما مبتدان في الاصل لا يقال البساد اخلاين في المفعول به لانا نقول لا يصح
دخولها فيه حقيقة لانه في الحقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافا الى الاول
فان المظنون في نحو ظننت زيدا قايما قيام زيد تنبيهات احدها
قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى ما اتخذ الله
من ولد وما كان معه من اله وكلك تقدير كان تامه تستقل بمرفوعها
كلاما اي وما استقر ووجد لان مرفوعها فاعل حقيقة وناقصة
لان مرفوعها شبيه بالفاعل واصله المبتدا الثاني تقييد المفعول
بقولنا به هي عبارة ابن مالك واطلق غيره ولوفق بان التقييد فعل
المعتبر القايم به والعبارة هي الملفوظ الذي هو متعلق اللفظ فكيف
يصح الحمل بينهما واجيب بحمل العبارة على التعبير ولا اشكال في الحمل فخرج
بقية المفاعيل حتى المفعول المطلق فلا تزاد من في شي منها وكان وجه
منع زيادتها في المفعول معه والمفعول فيه انهما في المعنى حتى العبارة
انها في المعنى بمنزلة المجرور بمع التي هي اسم لمكان الاجتماع او زمانه فلا
اشكال بما حكاه سيبويه من قولهم ذهبت من معه ولا بقراة من قرا هذا
ذكر من معي بتنوين ذكر وكسر ميم من لان من جامعت فيها التي بمعنى عند
وباللام وبفي ولا يخفى ما في هذا التعبير من اللف والنشر ولا تجامعهن
حقه تجامعها اي تجامع هذه الحروف من ولكن لا يظهر المنع في المفعول
المطلق وجه اذ ليس مقيدا بحرف جر ليقال انه لا يجامع من نعم قال ابو حيان
ويدخل على المسح فيه من ظرف ومصدر نحو ما ضربته من ضرب شديد وما
سير من مثل وما صيم من يوم واعترض بانهما اخلان في المفعول به اذ كل
منهما اعتبر مفعولا به على الاتساع ولذا اقيما مقام الفاعل وقد خرج عليه
اي على المفعول المطلق اي على زيادة منه ابو البقا ما فرطنا في الكتاب من
شي فقال من زايده وشي في موضع المصدر اي تفريطا لان شيا من التفريط
تفريط مثل لا يضركم كيدهم شيا والمعنى تفريطا وضيرا قال ولا يكون
مفعولا به لان فرط انما يتعدى اليه بفي للتي ومه قال تعالى يا حسرتا على
ما فرطت في جنب الله وقد عدي بها الى الكتاب فاستوفي مفعوليه قال
وعلى هذا فلا حجة في الاية لمن ظن ان الكتاب يعني القران المجيد يحتوي
على ذكر كل شي صريحا كيف ذلك والمصدر المنكر اذا اسلط عليه النفي كان نفيه
على سبيل العموم لاسيما وقد اكد بزيادة من فيشمل كل نوع من انواع التفريط
وذلك يقتضي احتواء الكتاب على ذكر كل شي اذ لو فات شي لثبت تفريط
ما والفرض خلافه قلت وكذا لا حجة فيها لو كان شيا مفعولا به على

او اغفلنا ص

تضمين فرطنا معنى تركنا اي ما تركنا شيا او ما اغفلنا شيا لان المراد بالكتاب
اللوح المحفوظ لا المنزل كما في قوله تعا ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين
قال قاضي المفسرين يعني اللوح المحفوظ فانه مشتمل على ما يجري في العالم
من جليل ودقيق لم يهمل فيه امر حيوان ولا جماد وهو راي الزمخشري
والسياق يقتضيه وهو قوله تعا وما من دابة في الارض ولا طاير يطير
بجناحيه الا امم امثالكم اي في حفظ احوالها وتقدير ارزاقها واجالها
والمقصود من ذلك الدلالة على كمال القدرة وشمول العلم وسعة التدبير
ليكون كالدليل على انه قادر على تنزيل اية الثالث القياس انها
لا تزاد في ثاني مفعولي ظن ولا ثالث مفعولات اعلم لانهما في الاصل
خبر وهي لا تزاد في الخبر وشذت قراة بعضهم هو جماعة منهم ابو الدردا
وزيد بن ثابت وابو رجا وزيد بن علي واخوه محمد الباقر ومكحول ما كان
ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اوليا ببناء نتخذ للمفعول اعلم
ان اتخذ قد يتعدى الى واحد كقوله ام اتخذوا الهة من الارض وعليه قراة
الجمهور بالبنا للفاعل وقد يتعدى الى اثنين كقوله افرايت من اتخذ الهه
هواه وهذه القراة منه فالاول الضمير المستتر في نتخذ النايب عن الفاعل
والثاني من اوليا ومن زايدة فيه شذوذا وقال الزمخشري هي للتبعيض
اي لا نتخذ بعض اوليا وحملها ابن مالك تبعا لابي الفتح على شذوذ
زيادة من في الحال كما يقول ما اتخذت زيدا من وكيل على ان الفعل
مما يتعدى الى واحد ويظهر لي فساده في المعنى لانك اذا قلت ما كان
لك ان تتخذ زيدا في حاله كونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه
ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم ان الملايكة اثبتوا لانفسهم الولايه
اذ يكون المعنى ما يصح ان نتخذ ونا حال كوننا اوليا فيكونون مثبتين
الولاية لانفسهم ناهين عن اتخاذهم وانما اعتبروا ناهين لان النفي التوبيخي
ماله الى النهي وقد وقع في هامش بعض نسخ المتن مكتوبا ههنا ما نصه
وفيه نظر نعم هو محتمل فان اجتماع الحال مع عامله منتف وكل من الحال
والعامل بانفراده يحتمل الثبوت والنفي قال المحشي هذا في النفي المحض
واما ما كان بمعنى التوبيخ والتنديم كما في المثال فان الفعل والحال منفيان
على ما لا يخفى والاية للنفي المحض لان المعنى على هذه القراة ما يصح لنا
ان نتولى احدا دونك فكيف يصح لنا ان نحمل غيرنا على ان يتولانا دونك
ثم الجمهور على ان القايلين ذلك هم المعبودون العقلا الذين لم يامرهم
بعبادتهم كالملايكه وعيسى وقال الضحاك وعكرمة الاصنام ينطقها الله

على

على هذه المقالة وقال الكلبي يحييها الله لتكذيب عابديها الرابع
الكثر هم اهل الشرط الثالث فيلزمهم زيادتها في نحو ما زيد قايما
والتمييز في نحو ما طاب زيد نفسا والحال في نحو ما جا احد راكبا
وهم لا يجيزون ذلك اتفاقا ومن ثم منع لكن ويقال لعن الاصبهاني
ان من في قول الهذلي فما العمران من رجلي عدي وما العمران من رجلي فيام
زايدة وادعى ان البيت محول وليس من شعر الهذلي اذ لو كانت زايدة
لكانت اما في خبر ان كانت ما تميمية او في خبرها ان كانت حجازية وهي
لا تزاد في الخبر ورده ابو حيان بان ما ذكر مبني على ان ما نافية وانما هي
استفهامية لان قصد الشاعر المدح لا الهجو والنفي يود اليه ومعنى
الاستفهام التعجب والتعظيم والتفخيم للشان في نحو قولك عبد الله وما
عبد الله تريد اي رجل وكذلك اراد الشاعر اي رجلي عدي واي رجلي
فيام العمران ومن هنا مثلها في قوله يا سيدا ما انت من سيد موطا الرحل
رحيب الذراع فهي داخلة على التمييز واما قول ابي البقا في ما ننسخ من
اية انه يجوز كون اية حالا ومن زايدة كما جات اية حالا في هذه
ناقة الله لكم اية والمعنى اي شي ننسخ قليلا او كثيرا ففيه امور
تخريج التنزيل وهو في اعلى درجات البلاغة على شي ان ثبت فهو
شاذ اعني زيادة من في الحال لما علمت في عدم جوازها وتقدير
ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا يعني اية
وانتصاب قوله على انه مفعول ثان للقدير لانه بمعنى الجعل قيل عليه ان
وصفي الاشتقاق والانتقال ليسا بلازمين للحال بل هما غالبان
فلا يكون انتفاوهما مبطلا دعوى الحالية مع امكان التاويل بمشتق
واما عدم ظهور معنى الحال فيه فممنوع واجيب بان الحال وان لم
يلزم اشتقاقها وانتقالها لا تقع جامدة الا في مواضع معدودة ان تدل
على تشبيه نحو كثر زيد اسدا ومفاعلة نحو بعته يدا بيد وترتيب
نحو ادخلوا الاول فالاول او تكون موصوفة نحو قرانا عربيا
او دالة على سعر نحو بعته هذا بذاك او عدد نحو فتم ميقات
ربه اربعين ليلة او على طور واقع فيه تفضيل نحو هذا بسرا
اطيب منه رطبا او يكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا او فرعا
له نحو هذا خاتمك حديدا وما نحن فيه ليس واحدا من هذه ولو سلم
فالاعتراض انما هو بمجموع ما ذكروا وامما منع كونه لا يظهر فيه معنى
الحال فمكابرة لا تسمع والتنظير بما لا يناسب فان اية في هذه

ناقة الله لكواية بمعنى علامة لا واحدة اي كما في ما ننسخ من اية قيل قد يكون
مرادة التنظير في كون لفظ اية وقع منكرا حالا في الموضعين لا في اتحاد
المعنيين وتفسير اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلا او كثيرا وانما
ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من اية وقد يقال وايه تفيد العموم
ايضا لوقوعها في سياق الشرط وهي حال من العام فتعم ولم يشترط الاخفش
واحدا من الشرطين الاولين اي تقدم النفي واخويه وكون المجرور نكرة
واستدل بنحو ولقد جاءك من نبإ المرسلين فمن زايدة مع فقد الشرطين
معا يغفر لكم من ذنوبكم قيل عليه ان فيه حذف المفعول وليس من
المحال التي يجوز فيها وخرجها سيبويه على ان من فيها للتبعيض اي يغفر
لكم بعض ذنوبكم واعترض بانه مناقض لقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا
واجيب بان الخطاب بغفران بعض الذنوب لقوم نوح عليه السلام
وغفران الجميع وارد في شان امة محمد صلى الله عليه وسلم بل لو كانا واردين
في امة واحدة لم يتناقضا لان الموجبة الجزئية لا تناقض الموجبة الكلية
وانما يناقضها السالبة الجزئية اي عدم غفران البعض وذلك لان نقيض
كل شي رفعه فنقيض الايجاب الكلي هو رفعه الصادق بالسلب الكلي
وبالسلب الجزئي اللازم له واعتبر السلب الجزئي نقيضا لتحققه
على كل تقدير يحلون فيها من اساور هنا انما فقد الشرط الاول نكفر
عنكم من سياتكم تلاوة الاية ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان
تخفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سياتكم قرانا فع
والكوفيان بالنون والجزم وقرا ابن عامر وحفص بالياء والرفع والباقون
بالنون والرفع والواو ثابتة فيها بالاجماع وقد حذفها المص كما حذف
الفا في فصل مامن ايه الاعراف فبما اغويتني قال الشارح وهل مثل ذلك
سايغ او لا وهذه مسئلة مهمة اطنب فيها الشيخ بها الدين السبكي
في شرح المختصر الحاجبي ثم اورد كلامه برمته على اطنابه لما اشتمل عليه
من الفوايد ونحن نورده ملخصا ليلا يفوت شي من فوايده الشرح بعون
الله تعالى فنقول ان مثل ذلك لا يخلو ان يكون في غير كلام الله تعالى
وحديث نبيه صلى الله عليه وسلم او فيهما فان كان من غيرهما فالذي يظهر الابتدا
بالجملة من غير عطف مثل ان تقول زيد قام عمرو وقعد بكر فتقول
قال زيد وقعد بكر ويعجبني قول زيد قعد بكر ولا يتنع ان تقول قال
زيد قعد بكر وقعد يعجبني قوله وقعد بكر لان حرف العطف منزل
منزلة الجزء من المعطوف ولذلك يسكن له لام الامر وها الضمير الا ان حكايتها

بدونه

بدونه احسن اذ هو لمراعاة ما بين الجملتين من كمال الاتصال وقد يقصد
الحاكي مجرد هذا القول من غير مراعاة لما قبله اذ لا يتعين عليه مراعاة
كل ما عند المتكلم الا ان يكون ثمه معنى يقتضي مراعاة الجملة لما قبله
اذ لا يتعين عليه المعطوف عليها بالحكاية فلا باس بهذا عند نطق
المتكلم بالجملتين فان كانت المعطوفة عليها محذوفة فيه مثل ان
يقول بل عمرو في جواب من قال قام زيد فهل ياتي بالحرف في حكايته ذلك
عندا اولا ووقع في الكتاب العزيز ما يدل على جواز الامرين قال تعالى
حكاية عن موسى عليه السلام قال بل القوا وقال تعالى قال لهم موسى
القوا وان كان في كلام الله تعالى فالذي شهدت به السنة جواز كل من
الامرين اما الحذف ففي الصحيح حين سئل عن الحمر ما انزل الله علي فيها
شيا الا هذه الاية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره من غير
فاء وفي الصحيحين من نسي صلاة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها لا كفارة
لها الا ذلك وتلا اقم الصلاة لذكري بدون واو واما الاثبات ففي حديث
اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على
قلب بشر اقروا ان شيتم فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة اعين وقول
عايشة في قصة الافك ما اجد لي ولكم مثلا الا كما قال العبد الصالح فصبر
جميل والله المستعان على ما تصفون وقول ابي بكر حين خطب الناس بعد
وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وما محمد الا رسول الاية والحديث المتفق عليه
كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو الى جانبه في الصلوة حتى
نزلت وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام وكيف
وكثير من الايات المعطوفة نزلت متراخية عن نزول المعطوف عليها
كاية ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا فان مقتضى الحديث
ان نزولها متراخ عما قبلها وهذا وحده برهان قاطع على الجواز واذا
علم جواز الامرين في كلام الله تعالى علم جواز مثله في كلام البشر نعم
اذا لم يكن غرض في ذكر الجملة المعطوف عليها في كلامهم كان ذكر العاطف
في الحكاية ساقط الاعتبار فان ذكره في المعطوف لا فايدة فيه لانه انما
جعل وصلة بين المتعاطفين ولا متعاطفان ومع الجملة المعطوف عليها
هو غير مذكور وذكره وحده غير سايغ فلا محالة يكون ملغى في الحكاية
بخلاف القران الكريم فانه كله كالسورة الواحدة بل كالاية الواحدة
بل كالكلمة الواحدة ونظمه مراعى لما فيه من الاعجاز والتعبد به
وبجميع الفاظه ولا يمكن الفاء حرف العطف ولا الوقف عليه فيختم

ورنه في التلاوة بالجملة المعطوفة لانها بها اولى لما ان الوصلة بينهما
اتم فقد تبين جواز الامرين بالنسبة الى الكتاب وان الغالب الابتدا
بالحرف وجواز الابتدا من غير حرف في غير القران والتوقف في جواز
الابتدا بحرف العطف اذا كان المعطوف عليه ملفوظا ولم يرد في
حكايته ثم قال ومن هنا نشات لطيفة هي ان المتكلمين على الوقف
والابتدا قسموا الوقف على تام وكاف وقبيح وقالوا كلما قبح الوقف قبح الابتدا
بما بعده قبيح ان اوهم خلاف المراد وغير مستحب ان لم يوهم وقد فهم
مما سبق ان من الابتدا ما لا يقبح ولا هو خلاف الاولى فان الوقف بين
العاطف والمعطوف قبيح والابتدا بالمعطوف غير قبيح ولا خلاف الاولى
ويلتحق بما ذكرنا فوائد احدها ان ما سبق من جواز الابتدا بدون العاطف
هو مذهب امامنا الشافعي لصحة الحديث به ولصنيعه في رسالته ان قلنا
يقلد المجتهد في افعاله كاقواله وان لم ينص على الجواز الثانية اذا جاز ذلك
فقد يقال به على الاطلاق سواء كان ذلك للاستدلال ام لمجرد التلاوة
فيجب الابتدا بالحرف والفرق ان العاطف لا مدخل له في الاستدلال
وقاصد التلاوة قاصد الثواب وفي كل حرف ثوابه الثالثة حيث قلنا
بالجواز في القران فانما نعني به الجواز الشرعي وحيث قلنا بالجواز
والامتناع في كلام البشر فانما نعني بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من التكلم بما
لا يجوز لغة الاثم شرعا فان من نصب الفاعل ورفع المفعول في غير كتاب الله
وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم لا نقول انه اثم شرعا اذ لا ياثم المتكلم بشيء
من اللحن الا ان يقصد ايقاع السامع في غلط يودي الى نوع من الضرر والافساد
فعليه اثم بهذا الفعل المحرم الرابعة اذا ادى الابتدا الى قطع همزة الوصل
فهل نقول بجوازه ايضا كما في قوله والمطلقات يتربصن فيه نظر واحتمال فقد
يقال بجوازه فان همزة الوصل من شانها ذلك وقد يقال بامتناعه حتى يقوم
عليه دليل وقد يقال ان حرف العطف لما كان حرف العطف مقتضيا لوصل
الهمزة اشتد اتصاله بها فلا يلزم من جواز ذلك حيث لا يودي الى النطق بما
لا يكون منطوقا به عند العطف جوازه اذا ادى الى النطق به ولا يبعد جواز
الابتدا بغير ذلك من همزات الوصل لانه اذا ثبت جواز الابتدا احتجنا اليها
وسيلة الى النطق بالساكن الخامسة اذا جاز اسقاط العاطف فلو ان
المتكلم حكى الجملتين فهل يتعين ذكر العاطف او يجوز تركه والذي يتبادر
امتناع ذلك لايهامه انه كذلك في كلام المحكي عنه السادسة هل يجوز عطف
جملة من كلام الله تعالى على اخرى من كلام البشر ورد في الحديث ما يشهد بجوازه

وهو

وهو كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل ففيه فان توليت فعليك اثم الاريسيين
ويا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الاية واحتمال عدم قصد
التلاوة ساقط بالاستدلال لهم بالحديث على جواز كتابة اية واثنين الى ارض
العدو وهذا ما قصدنا تلخيصه مما اورده الشارح وعليك بمراجعته تفصيله
ولم يشترط الكوفيون الاول وهو كون الكلام غير موجب فجوزوا الزيادة
في الايجاب واشترطوا الثاني اعني تنكير المجرور **واستدلوا بقولهم**
قد كان من مطر اي قد كان مطر **وبقول عمر بن ابي ربيعة وينمي لها**
حبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر هو من ثالث المتقارب من قصيدة
اولها اصحا القلب عن ذكر ام البنين ٭ بعد الذي قد مضى في العصر ٭
واصبح طاوع عذاله ٭ واقصر بعد الاباء المصر ٭
اخيرا وقد راعه لائح ٭ من الشيب من مثله يزدجر ٭
والعصر بضمتين جمع عصر وينمي كيرمي مضارع نمى يقال نمى ينمي نميا ونمية
ونما ينمو نموا بالتشديد بمعنى زاد والكاشح بالمعجمة والمهملة من يضمر
لك العداوة ويضر بكسر المعجمة وتخفيف الراء واصله يضير مضارع
ضار ضيرا بمعنى ضر بتشديد الراء وقيل واستدلالهم هذا لا يتجه على
الفارسي لجواز ان تكون ما شرطية وتقدم فعل الشرط مسوغ عنده للزيادة
كتقدم النفي واخويه **وخرج الكسائي على زيادتها** اي زيادة من مع
فقد الشرطين الاولين قوله صلى الله عليه وسلم **ان من اشد الناس عذابا**
يوم القيامة المصورون وابن جني قراءة بعضهم وهو سعيد بن جبير
والحسن **لما اتيناكم من كتاب وحكمة بتشديد لما وقال اصله لمن ما ثم**
ادغم نون من في ميم ما **ثم حذفت ميم من** للاستثقال باجتماع الميمات
وهذا تخريج في غاية البعد وينزه كلام العرب ان ياتي فيه مثله فكيف كلام
الله وقال ابن عطية يظهر ان لما هذه هي الظرفية اي لما كنتم بهذه الحالة رؤساء
الناس اخذ عليكم الميثاق قال ابو حيان وهو مخالف لمذهب سيبويه فان
لما المقتضية للجواب عنده حرف وجوب لوجوب وليست ظرفا بمعنى حين
ولا غيره وانما ذهب لظرفيتها ابو علي **وجوز الزمخشري في وما انزلنا**
على قومه الاية كون المعنى ومن الذي كنا منزلين فجوز زيادتها مع المعرفة
التي هي ما الموصولة بجعلها عطفا على جند المزيد معه من اي وما انزلنا من
جند ومن الذي كنا منزلين على من قبلهم من حجارة وريح وامطار شديدة
وقد اعترض الشارح ذلك بانه لم يرد هذا في الكشاف في تفسير سورة
يس وانما فيه ما يقتضي ان ما من وما كنا منزلين نافية فانه قال المعنى والله

كفى فى تفسير سورة يس وانما فيه ما يقتضى ان ما من امرهم بصيحة ملك واحد
ينزل لاهلاكهم جندا من جنود السما كما فعل يوم بدر والخندق فان قلت
وما معنى قوله وما كنا منزلين قلت معناه وما كان يصح فى حكمتنا ان ننزل
فى اهلاك قوم حبيب جندا من السما وذلك لان الله تعالى اجرى هلاك
كل قوم على بعض الوجوه دون البعض وما ذلك الا بنا على ما اقتضته
الحكمة واوجبته المصلحة الا ترى الى قوله فمنهم من ارسلنا عليه حاصبا ومنهم
من خسفنا به الارض ومنهم من اغرقنا فان قلت فلم انزل الجنود يوم
بدر والخندق من السما قال فارسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها بالف
من الملايكة مردفين بثلاثة الاف من الملايكة منزلين بخمسة الاف من الملايكة
قلت انما كان يكفى ملك واحد فقد اهلكت مداين لوط بريشة واحدة
من جناح جبريل عليه السلام وبلاد ثمود وقوم صالح بصيحة منه ولكن الله
فضل محمدا صلى الله عليه وسلم بكل شي على كبار الانبيا واولى العزم من الرسل فضلا
عن حبيب النجار واولاه من اسباب الكرامة والاعزاز ما لم يوله احدا فمن
ذلك انه انزل جنودا من السما وكانه اشار بقوله وما انزلنا وما كنا منزلين
الى ان انزال الجنود من عظايم الامور التى لا يوهل لها الا مثلك وما كنا
نفعله بغيرك هذا كلامه وانت تراه خاليا عما نقله المص ولعله وقف على
ذلك فى موضع اخر قال فى البحر وقالت فرقة ما فى وما كنا منزلين اسم معطوف
على جند قال ابن عطيه اي من جند ومن الذي كنا منزلين على الامم مثلهم
وهذا التقدير لا يصح لان من فى جند زايدة ومذهب البصريين يشترط
لزيادتها ان يكون المجرور بها نكرة واذا كان كذلك فلا يجوز ان يعطف
على النكرة معرفة وهو قدر المعطوف بالذي قال المحشى ويجاب عن ابن عطية
بانه بنى هذا التقدير على انه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع
وقال الفارسى فى وننزل من السما من جبال فيها من برد يجوز كون من
ومن الاخيرتين زايدتين لجواز الزيادة فى الايجاب وغيره على ان من
الاولى لابتدا الغاية والثانية بدل منها والثالثة بيان للجبال والمفعول
محذوف اي ننزل مبتديا من السما من جبال اي قطع عظام تشبه الجبال
فى العظم هى برد بردا ويجوز ان تكون من الثانية او الثالثة للتبعيض واقعة
موقع المفعول والمراد بالسما اما الغمام فان كل ما علاك او المظلة وفيها
جبال من برد كما فى الارض جبال من حجر فانه ليس فى العقل قاطع يمنعه وقيل
المراد بذكر الجبال الكثرة كما يقال فلان يملك جبالا من ذهب وقال
المخالفون المعتبرون للشروط المذكورة التقدير قد كان هو اي كاين

من

من جنس المطر ومن للبيان والظرف مستقر نصب على الحال من الضمير المفسر
بكاين لا رفع صفة لكاين على ما قد يتوهم من ظاهر هذا التقدير واجيب
ايضا بانه جاز ان يكون على سبيل الحكاية كانه قيل هل كان من مطر
فقيل قد كان من مطر فزيد فى الموجب لزيادتها فى غيره واما تقدير
ابن الحاجب شي من مطر وقوله من للتبعيض او للتبيين ففيه نظر لان
حذف الموصوف واقامة صفته بالجملة او الظرف مقامه بلا شرط
قليل ولا سيما والموصوف فاعل والفاعل لا يحذف ولان الجار والمجرور
لا يقع فاعلا للمبنى للفاعل الا اذا كان الجار زايدا لان حرف الجر موصل
للقاصر الى ما يقصر عنه ولا فعل يقصر عن فاعله كذا قال الرضى وقد قال
هو اي قايل من جنس الكاشح فى كل من كان وقال ضمير عايد على الكاين
والقايل المفهومين من الفعلين على منوال قوله اعدلوا هو اقرب للتقوى
فان هو عايد على المصدر المفهوم من الفعل اي العدل اقرب ومجي
الفاعل فاعلا لفعله شايع فى الكلام قال تعالى سال سايل بعذاب واقع
وقال الشاعر وان العذر قد علمت معد بناه فى بنى ذبيان بان وانه
من اشد الناس اي ان الشان ثم حذف ضمير الشان ولقد جاءك
هو اي جاء من الخبر وهو القران كاينا من نبإ المرسلين ويظهر من كلام
الرضى عن الوجه الذي نقله عند المحشى ان يكون الضمير للقران وحينئذ
لتقدير المص وتبيه بتقدير متعلق الجار منصوبا على انه حال او التقدير
ولقد جاءك من نبإ المرسلين ثم حذف الموصوف واقيمت صفته
الجار والمجرور مقامه وهذا ضعيف فى العربية لان الصفة غير
مفردة فلا يحسن تخريج التنزيل عليه ومن حذفه مع افراد الصفة
قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه ومنهم سابق بالخيرات اي فريق ظالم وفريق
سابق واختلف فى من الداخلة على قبل وبعد فقال الجمهور هي لابتدا
الغاية ورد بانها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر وقد مر ما فيه
واجيب بانهما غير متاصلين فى الظرفيه لانهما قد يكونان فى الاشخاص
وانما هما صفتان للزمان وتقعان صفة للمكان ايضا نحو داري من
قبل دارك او بعدها اذ معنى جيت قبلك جيت زمنا قبل مجي زمنك
زمن مجيك ثم حذف الموصوف والمضافان اتساعا فلهذا سهل ذلك
اي دخول من فيهما وزعم ابن مالك انها زايدة وذلك مبني على قول الاخفش
فى عدم الاشتراط لزيادتها وردت الزيادة ايضا بانها لو كانت ثابتة
لما افترق المعنى بين وجودها وعدمها وليس كذلك فانك اذا قلت جيت

من قبل زيد دلت من على ان ابتدا المجي من اول زمان السبق واذا قلت
جيت قبل زيد دل الكلام على مطلق السبق واحتمل مجي زيد ان يكون عقبك
او بعدك بمهلة قليلة او كثيرة وكذا اذا قلت جئت من بعد عمرو كان ابتدا
مجيئك من الزمان الذي يعقب زمان مجي عمرو واذا قلت جيت بعد عمرو
احتمل ان يتعقب وبتاخر بمهلة قليلة او كثيرة **مسئلة كلما ارادوا
ان يخرجوا منها من غم** اعيدوا فيها **من الاولى للابتدا** ومتعلقها يخرجوا
قطعا **والثانية للتعليل وتعلقها باراد وا او يخرجوا** اى كلما اراد الغم
الخروج منها او كلما ارادوا الخروج منها الغمهم اعيدوا فيها اي كلما ارادوا الخروج
من اماكنهم المقدرة لتعذيبهم فى النار اعيدوا فيها بضرب الزبانية لهم
بالمقامع لان الاعادة بعد الخروج وهم لم يتسوا بخارجين منها ابدا **او للابتدا
كالاولى فالغم بدل اشتمال** من ضمير منها **واعيد الخافض** وهو من معه
وحذف الضمير الرابط **اي من غم فيها مسئلة مما تنبت الارض
من بقلها من الاولى للابتدا** وتعلقها بيخرج اي يظهر لنا ويوجد وجزمه
على جواب الامر واسناد الانبات الى الارض مجاز من اقامة القابل مقام
الفاعل وما موصولة او موصوفة والعايد محذوف عليهما ويجوز ان تكون
من للتبعيض قاله قاضي المفسرين ونص عليها ابو حيان ومفعول يخرج محذوف
اي ماكولا بعض ما ينبت **والثانية اما كذلك** اي للابتدا **فالمجرور
بدل بعض واعيد الجار** معه قال المحشي ولا بد على هذا الوجه من تقدير
ضمير يعود على تنبت لان بدل البعض كبدل الاشتمال لا بد فيه من ضمير
لفظا او تقديرا يعود على المبدل منه ولعل المص اكتفى بذكر حذفه في الاشتمال
لظهور ان حكم البدلين واحد **واما لبيان الجنس فالظرف حال والمبتدا**
اي ضميره **محذوف اي ما تنبته كائنا من هذا الجنس** اي جنس البقل
وهو ما انبتت الارض من الخضر والمراد اطايبه التي توكل **مسئلة ومن
اظلم ممن كتم شهادة عنده من الله من الاولى مثلها في زيد افضل من
عمرو** اي وهي التفضيلية وقد مضى تفصيل القول فيها **ومن الثانية للابتدا**
كما في قوله براءة من الله **على انها متعلقة باستقرار مقدرا او بالاستقرار
الذي تعلقت به عنده** اي شهادة حاصلة عنده مما اخبر الله به
يعني شهادة الله لابراهيم عليه السلام بالحنيفية والبراءة عن اليهودية
والنصرانية فان قلت او هل من فرق بين الاستقرارين قلت نعم
بالاطلاق والتقييد عنده **قيل ويجوز ان يكون على انها متعلقة بكتم على جعل
كتمانه عن الاداء الذي اوجبه الله** عليه بسبب ادا تلك الشهادة

كتمانه

كتمانه عن الله ولو قال كتمانا عن الله لكان اخصر واظهر فكتمانه الاول
مجرور باضافة جعل اليه **وسياتي ان كتم لا يتعدى بمن** وان جعلت
بمعنى عن قال الشارح وكان ينبغي ان يفي بوعده فانه لم يذكر بعد هذا في موضع
من مواضع الكتاب ان كتم لا يتعدى بمن وفي بعض النسخ بل في اكثرها عند
المحشي وقد مر ان كتم لا يتعدى قال المحشي ولم يدر اين مر ذلك وقد
جوز ابو حيان تعلق من بكتم على تقدير مضاف اي من عباد الله وفيه
ما قال المص فان الحق ان كتم لا يتعدى بمن قال تعالى ولا يكتمون الله حديثا

وقال الشاعر

كتمتك ليلى بالجمومين ساهرا ۝ وهمين هما مستترا وظاهرا
احاديث نفس تشتكي ما يريبها ۝ وورد هموم لم يجدن مصادرا

اي كتمتك حديث ليلى فحذف المضاف وهو مفعول ثان لكتمت وليس
ليلى ظرفا لانه لا يريد كتمتك في ليل واحاديث نفس بدل من الجمومين
وساهرا قيل حالان الاول من المفعول والثاني من الفاعل وهمين معطوف
والثاني من الفاعل وهمين معطوف على احاديث متقدم عليه واحاديث
بدل من المفعول الثاني لكتمتك والاول الكاف وفيه تكلف وانما الظاهر
ان بالجمومين وهمين عطف على ليلى اذ هو بتقدير مضاف على ما عرفت
اي كتمتك حديث ليلى كائنا بالجمومين وهمين اخرين او منصوب باضمار اعني
او منصوب باضمار اعني او هو مرفوع خبر مبتدا محذوف ولما ذكر صاحب
التلخيص البياني ان تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قد يكون لان في
التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مومن من آل فرعون يكتم ايمانه
فانه لو اخر من آل فرعون لتوهم انه من صلة يكتم اعترض عليهما السبكي في شرحه
بان ذلك غير صحيح فان التوهم انما يصح ان لو كان كتم يتعدى بمن وليس كذلك
قال وما يقع في كلام الناس من تعديته كتم بمن فالظاهر انه لا اصل له
وانت خبير ان كلام التلخيص ليس فيه تصريح بان كتم يتعدى بمن انما
فيه ان على تقدير التاخير يتوهم ان من صلة يكتم على احتمال ان تكون تعليلية
وهذا لا يمكن دفعه وهو مخل بالغرض من بيان انه لنفسه من آل فرعون
**مسئلة انا توت الرجال شهوة من دون النساء من للابتدا والظرف
صفة لشهوة اي شهوة مبتدئة من دونهن** شهوة منصوب على انه مفعول
له او هو مصدر في موقع الحال وفي التقييد به وصفهم بالبهيمية الصرفة
في هذا الفعل وتنبيه على ان العاقل ينبغي ان يكون الداعي له الى هذه المباشرة
طلب الولد وبقاء النوع لا مجرد قضاء الوطر **قيل او للمقابلة كخذ هذا
من دون هذا اي اجعله عوضا منه وهذا يرجع الى معنى البدل**

الذي تقدم اي ان معنى المقابلة المراد هنا هو معنى البدل الذي مر ذكره ويرد
انه لا يصح التصريح به اي لفظ البدل ولا بالعوض مكانها هنا اي مكان
من وهي شرطية فيه مسئلة ما يود الذين كفروا من اهل الكتاب الاية
فيها من ثلاث مرات فان تلاوته ما يود الذين كفروا من اهل الكتاب ولا
المشركين ان ينزل عليكم من خير من ربكم والود محبة الشي مع تمنيه ولذلك
يستعمل في كل منهما والاية نزلت تكذيبا لجمع من اليهود كانوا يظهرون
مودة المومنين ويزعمون انهم يودون لهم الخير فمن الاولى للبيان
لان الكافرين نوعان كتابيون ومشركون والثانية زائدة في خبر
مفعول المنفي للاستغراق وقد فسر الخير بالوحي اي انهم يحسدونكم به
وما يحبون ان ينزل عليكم منه شي وبالعلم وبالنصرة ولعل المراد به ما يعم
ذلك والثالثة لابتداء الغاية اي لابتداء غاية الانزال مسئلة
لآكلون من شجر من زقوم ويوم نحشر من كل امة فوجا ممن يكذب من الاولى
فيهما للابتداء والثانية للتبيين وقيل الاولى في من الاولى ان تكون للتبعيض
مسئلة نودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة متصل
بالشاطئ من الشجرة من فيهما للابتداء اي لابتداء غاية النداء وصلة لنودي
ومجرور الثانية بدل من مجرور الاولى بدل اشتمال وقد اعيد العامل
لان الشجرة كانت ثابتة بالشاطئ قيل فلا بد من تقدير ضمير معه يعود
على المبدل منه كما قدمنا ومن قال ان تكرار من يغني عن تقديره يقال له
فهلا اغنى عن تقديره في كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم مع انه هناك
مع تصريحه باعادة الخافض صرح بالتقدير من بفتح الميم اسم
على اربعة اوجه وفي كثير من النسخ على خمسة اوجه بعد النفي المفهوم من
قوله واذا قيل الى وجها خامسا والوجه انها اربعة كما هو مقتضى تفصيله
ورده من التي فيها معنى النفي الى الاستفهام وظاهر قوله في التنبيه الاول
يحتمل من الاوجه الاربعة شرطية نحو من يعمل سوءا يجز به وهي جازمة
للفعلين كما ترى واستفهامية نحو من بعثنا من مرقدنا فمن ربكما يا موسى
وقد عرفت انه من يسال بها عن العارض المشخص لذي العلم ولذا لما استحال
ذلك في حقه تعالى قال موسى في جوابه ربنا الذي اعطى كل شي خلقه ثم هدى
فعدل الى تعيينه بما له من الوصف واذا قيل من يفعل هذا الا زيد
برفع المستثنى على ما هو المختار في نحو ما جاء القوم الا زيد فهي من
الاستفهامية اشربت معنى النفي وضمنته فصارت نافية ومنه
ومن يغفر الذنوب الا الله اي ما يغفرها الا هو وفي هذه الاية

اشعار

الاشعار لسعة الرحمة وعموم المغفرة وحث على الاستغفار ووعد بقبول
التوبة ولا يتقيد جواز ذلك اي جواز اشراب من الاستفهامية معنى
النفي بان يتقدمها الواو كما في الاية السابقة خلافا لابن مالك اذ قيد
جوازه بذلك بدليل من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه ما في تسهيل
ابن مالك نصه ويكثر من مقرونة بالواو مقام النافي فيجاء غالبا بالا
قصدا للايجاب وهذا لا يقتضي ان للواو دخلا في ارادة هذا المعنى حتى
لا يجوز نحو من يغلب الاسد الا زيد لعدم الواو وانما التقييد بذلك
لكثرة قيامها مقام النافي لا لجوازه فلا وجه لدعوى الخلاف عليه اللهم
الا ان يكون لابن مالك كلام في غيره يقتضي ذلك واعلم ان قيام من مقام
النافي اعم من ان يبقى اللفظ على حاله كما في ومن يغفر الذنوب وان
لا يبقى كما في من ذا الذي يشفع فانه بمعنى لا يشفع وانه لا خصوصية
للفظ الا في قصد الايجاب بل غير كذلك اذ لا مانع في القياس ان يقال
ومن يضرب زيدا غير عمرو وكذا حينئذ الرفع على البدل من الضمير وهو
المختار والنصب على الاستثناء واذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدا وهو
اسم استفهام وذا خبر وهو موصول صلته لقيته والعائد ضمير
محذوف اي من الشخص الذي لقيته ويجوز على قول الكوفيين في زيادة
الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا ولا حذف لكنه سيصرح في الباب
الخامس في باب الموصول من الجهة الخامسة بان الاكثر في نحو ذلك كون ذا
للاشارة خبرا ولقيت جملة حالية قال ونقل كون ذا موصولة ولقيت صلة
وبعضهم لا يجيزه فظاهر كلام جماعة انه يجوز في من ذا لقيت ان يكون
من وذا مركبتين والمجموع اسم استفهام كما في قولك ماذا صنعت ومنع
ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه وثعلب في اماليه وغيرهما وخصوا
جواز ذلك بماذا لان ما اكثر ابهاما من من لوقوعها على ما لا يعقل دونها
فحسن ان يجعل مع غيرها كشي واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها
واوضح لابهامها ولان التركيب خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل
وانما دل عليه الدليل مع ما دون من فبقيت على الاصل من عدم التركيب
وهو قولهم لماذا جئت باثبات الالف مع دخول الجار عليها لوقوعها
وسط الكلمة بالتركيب ولانسلاخ معنى الاستفهام عنها وحدها وصيرورة
المجموع اسم استفهام وموصولة وتختص بذوي العلم بل هي مختصة
بها في وجوهها الاربعة فتدبر نحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات
ومن في الارض اي الذي فيهما اي يتسخر لقدرته ولا يتابى عن تدبيره

اويدل بدله على عظمة مدبره وهو مبني على تعميم من لمن يعقل وغيره على التغليب كما اختاره قاضي المفسرين فجعل عطف والشمس والقمر الاية من افرادها بالذكر لشهرتها واستبعاد ذلك منها ونكرة موصوفة بالجملة نحو ومن رزقناه منا رزقا حسنا اي وحر رزقناه بقرينة قوله عبدا ولهذا دخلت عليها رب فانها مختصة بالدخول على النكرات في نحو قوله رب من انضجت غيظا قلبه قد تمنى لي موتا لم يطع هو من الضرب الثالث من الرمل وقايله سويد بن كاهل اليشكري من ابيات اولها

بسطت رابعة الحبل لنا • فوصلنا الحبل منها ما اتسع •
حرة تجلو شتيبا واضحا • لشعاع الشمس في الغيم سطع •
و تراني كالشجا في حلقه • عسرا مخرجه ما ينتزع •
ويحييني اذا لاقيته • واذا اسكن من لحمي رتع •

وبعده بيت الشاهد

وكان الاصمعي يفضل هذه القصيدة ويقول كانت العرب تقدمها وتعدها من حكمها وعن عيسى بن عمران العرب في الجاهلية كانت تسمي هذه القصيدة اليتيمة قال الصلاح الصفدي وسويد شاعر مخضرم وسماه بعضهم عنطقا عاش دهرا في الجاهلية وعمر في الاسلام حتى ادرك الحجاج ورابعة علم امراة وهو بغير تنوين والمراد ببسط الحبل اي حبل الود اجمال المودة اي اجملت فاجملنا ودنا ما امكن والحرة بضم المهملة الكريمة وتجلو تكشف وتوضح والمصدر الجلاء وشتيبا فعيل من الشتت بمثناه فوقيه مشدده بعد معجمة الثغر المفلج ويجوز ان يكون بالنون والموحدة يقال ثغر شنيب ذو شنب بالتحريك ومجرور رب مرفوع المحل على الابتدا وخبره اما قد تمنى ولم يطع خبر ثان وانضجت بالنون والضاد المعجمة والجيم من انضاج اللحم جعله بالطبخ مستويا يحسن اكله وغيظا نصب اما على انه مفعول له اي انضجت قلبه لاجل غيظي اياه او على انه تمييز عن النسبة اي انضج غيظي اياه قلبه والغيظ بالمعجمات غضب كامن للعجز يقال غاظه اذا اغضبه فهو مغيظ قال ابن السكيت ولا يقال اغاظه كذا في الصحاح وفي القاموس يقال غاظه وغيظه واغاظه وقوله انضجت غيظا قلبه اما كناية عن نهاية الكمد الحاصل للقلب او استعارة تشبيه تحسر القلب واكماده بانضاج اللحم الذي يوكل والشجا بالمعجمة والجيم مع القصر ما اعترض في الحلق من عظم ونحوه وكنى بالرتع من لحمه عن غيبته اي واذا امكنته الغيبة اغتابني ولا يخفى ما في تعبيره من نحو انما اللحم ماكول من الاستعارة الى عد المغتاب

من

من البهايم وموصوفة بالنكرة في قولهم مررت بمن معجب لك اي برجل ونحوه وقول حسان هو ابن ثابت الانصاري فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وقد تقدم الكلام عليه حرف البا الموحدة وسياتي قريبا انشاد صدره والاستشهاد به هنا انما هو على رواية جر غيرنا وبه روي بن فتح غير ايضا فيحتمل ان من على حالها من كونها نكرة موصوفة وتحتمل الموصولية وعليها فالتقدير من هو غيرنا بحذف الضمير المبتدا والجملة صفة لمن ان قدرت نكرة او صلة لها ان قدرت معرفة وقول الفرزدق هو بالجر ايضا عطف على قولهم اني واياك اذ حلت بارحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور هو من قصيدة منها ثاني البسيط من قصيدة يمتدح بها يزيد بن عبد الملك بن مروان الملقب بالناقص وبعده • في عينيك سيف الله قد نصرت • على العدو ورزق غير محظور • وحلت معناه نزلت يقال حل المكان وبه يحل كسرا وضما اذا انزل والارحل بالمهملة جمع رحل مسكن الرجل ومن اسم نكرة موصوف بممطور اي كشخص ممطور بواديه اي وقع المطر بواديه والظرفان اي بواديه بعد المحل يتعلقان به والمحل ضد الخصب والظاهر ان ضمير نصرت يعود على سيف الله المنصور والرزق غير المحظور وقال الزمخشري جعل من اسما نكرة موصوفا بممطور واياك خطاب ليزيد وحلت اي الابل ترحلت بارحلنا عندك اراد اني اذا حططت رحالي اليك كرجل كان واديه مجدبا فمطر والباقي بواديه متصلة بممطور وليس في البيت ما يعود الى اياك ونظيره فاني وجروة لا تحود ولا تعار فاخبر عن جروة ولم يخبر عن نفسه وتقديره في مثل هذا ما يعود الى الاسم الى الاخر كانه قال لانسان امطرت سحابه حذره وزعم الكسائي انها لا تكون نكرة الا في موضع يخص النكرات كما اذا كانت مجرورة برب مثلا ورد بهذين البيتين اي ببيتي حسان والفرزدق فان من وقعت فيهما نكرة في غيرها استثنى فخرجهما على الزيادة اي على انها من زايدة وذلك شي لم يثبت كما سياتي قريبا قبل ويمكن تخريج بيت الفرزدق على ان من فيه موصولة حذف صدر صلتها اي كالذي هو ممطور بواديه بعد المحل فممطور خبر مرفوع الا انه خفض لمجاورته المخفوض قال تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله فجزم جماعة منهم ابو البقاء في اعرابه بانها موصوفة قال ابو البقا من نكرة موصوفة مرفوعة بالابتدا والخبر الجار والمجرور المتقدم ويقول صفة وكانه قيل ومن الناس ناس يقولون كذا كقوله من المومنين رجال صدقوا وهو بعيد لقلة استعمالها اي استعمال من موصوفة وما كان

ويحل صح

قليل الاستعمال لا يحسن تخريج التنزيل عليه وآخرون بانها موصولة وضعفه
ابو البقاء لانها اذا كانت بمعنى الذين فهو يتناول قوما باعيانهم والمعنى ههنا
على الابهام ورد بانا لا نسلم انه على الابهام وانما نزلت في ناس باعيانهم
كعبد الله بن ابي وامثاله من المنافقين قال ابو حيان والذي نختاره ان
يكون من موصولة لانه الراجح من حيث المعنى ومن حيث التركيب الفصيح
لان جعل من نكرة موصوفة انما يكون اذا وقعت في مكان يختص بالنكرة
في اكثر كلام العرب وهذا الموضع ليس منه وقال الزمخشري مفصلا ان
قدرت ال في الناس للعهد فموصولة مثل ومنهم الذين يؤذون النبي
لارادة فريق باعيانهم او للجنس فموصوفة مثل من المؤمنين رجال ونحا
هذا التفصيل الكامل فانه خصص الموصولية بكون اللام للعهد والموصوفية
بكونها للجنس مع جواز كونها للعهد ومن موصوفة وللجنس ومن موصولة
وفي تفسير ابن المنير يحتمل ان يكون رأى ان العهد بالموصولة اشد لان
تعريف الموصول عهدي واما اذا كانت للجنس فلا عهد ولا تعريف فناسب
ذلك كونها موصوفة لانها نكرة ولا معنى يحصل المنكور بعض المعهود وفي
حواشي السعد التفتازاني فان قيل ما وجه هذا التخصيص ولم لا يجوز ان
تكون موصولة على تقدير الجنس وموصوفة على تقدير العهد قلنا مبناه
على المناسبة والاستعمال اما المناسبة فلان الجنس لابهامه يناسب الموصوفة
لتنكرها والعهد لتعينه يناسب الموصولة لتعريفها وهذا قريب مما قاله ابن
المنير واما الاستعمال فلان الشائع في هذا المقام هو النكرة الموصوفة
اذا جعلت بعضا من الجنس قال تعالى من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا
الله عليه والموصول مع صلته اذا جعل بعضا من المعهود قال تعالى ومنهم
الذين يؤذون النبي والقرآن يفسر بعضه بعضا وقد يقال العلم بالجنس
لا يستلزم العلم بابعاضه فالمعبر به عن البعض نكرة موصوفة وعهد الكل
يستلزم عهد ابعاضه فتكون موصولة قال وهذا بعد تسليمه انما يتم بما ذكرنا
من وجه المناسبة والا فلا امتناع في ان يعبر عن المعبر بلفظ النكرة
لعدم القصد الى تعيينه وفي ان يتعين بعض من الجنس الشائع فيعبر
عنه بلفظ المعرفة تنبيهان الاول تقول من يكرمني اكرمه
من هذا القول فتحتمل من الاوجه الاربعة المار بيانها وتختلف حال
الفعل بعدها فان قدرتها شرطية جزمت الفعلين شرطا وجزاء او
موصولة او موصوفة رفعتهما لفقد عامل الجزم الذي هو التجرد ويكون
ثمة جملتان اولاهما صلة او صفة او استفهامية رفعت الاول

وجزمت الثاني لانه جواب بغير الفاء فيجزم بتقدير شرط في الكلام ومن
فيهن في الوجوه الاربعة في محل رفع على انه مبتدأ وخبر الاستفهامية
منهما الجملة الاولى لان الثانية جواب كما عرفت وخبر الموصولة و
الموصوفة الجملة الثانية والاولى صلة لا محل لها او صفة ذات محل
لموصوفها وخبر الشرطية الاولى او الثانية على خلاف في ذلك والمختار
ان الخبر الاولى وتوقف الكلام على الثانية من حيث انها جواب لا خبر
وقيل خبرها الشرط والجواب معا وسيأتي تحقيق ذلك وتقول من زارني
زرته فلا تحسن الاستفهامية لان الفعل ماض قد وقع فلا معنى
لتعليقه على ما سيقع ويحسن ما عداها من الوجوه الثلاثة الثاني نريد
في انقسام من قسمان آخران احدهما ان تكون تامة نكرة تامة غير
محتاجة الى الجملة بعدها وذلك عند ابي علي قاله في قوله ونعم من هو في
سر واعلان هو عجز بيت صدره فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ويروى
طابت سريرته وهو من ثاني البسيط وقبله ٥
٥ وكيف ارهب امرا او اراع له ٥ وقد زكأت الى بشر بن مروان ٥
وان الرهب الخوف وارهب اخاف واراع بالبناء للمجهول من الروع
وهو الفزع كالارتياع والتروع وزكأ بزاي اوله وهمزة آخره لجأ
والمزكأ الملجأ مفعل منه وبشر هو ابن مروان بن الحكم بن ابي العاص بن امية
القرشي العبشمي الاموي كان سمحا جوادا ممدحا وولي امرة العراقين لاخيه
عبد الملك وهو اول امير مات بالبصرة وذلك سنة خمس وسبعين عن
نيف واربعين سنة وسيعود المص الى انشاده في الباب الثالث فزعم
ان الفاعل ضمير مستتر في نعم ومن تمييز منصوب المحل اي فنعم هو
شخصا ورد بان التمييز لا يكون الا نكرة تقبل ال ومن ليست كذلك
وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدأ اخبر عنه بما قبله او خبر لمبتدأ محذوف
والتقدير هو هو وقال غيره من موصول فاعل لنعم وهذا على مذهب من
قال بجواز وقوع من فاعلا بنعم واختاره ابن الحاجب ومالك وقوله
هو مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله وشعري شعري هو بعض
بيت من مشطور الرجز وتتمته انا ابو النجم وشعري شعري اي وشعري
الكامل او الثابت فان المبتدأ اذا اعيد بعينه وجعل خبرا فلا بد من تأويل
ليفيد والظرف يعني قوله في سر واعلان متعلق بالمحذوف يعني هو لانه
في معنى الفعل وان كان هو جامدا وقد عرفت ما فيه فيصح التعلق به لان
الظرف يكتفي برائحة من الفعل اي ونعم من هو الثابت في حالتي السر

والعلانية قلت ويحتاج هذا النقدير الى تقدير وهو ثالث بكونت
مخصوصا بالمدح بل والى تقدير هو رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدا
محذوف فان قيل كلمة هو اي ديوبها لفظها فهي علم فكيف وصفت بقوله ثالث
وهو نكرة قلت العلم قد ينكر كما في قولهم مررت بزيد وزيد اخر اي ورجل
اخر يسمى زيدا وقيل بل انكرت كلمة هو لتعددها بحسب تعدد مواقعها الا انها
علم على نفسها وتكرت لم يراد اذا اريد بكلمة لفظها لكونها علما على نفسها اسم
بنات بهذا الاعتبار تنكرها العدم تعدد هذا المعنى العلمي بخلاف زيد وغيره
من الاعلام التي معانيها غير نفسها فان تنكيره منات في تلك المعاني لتعددها
الثاني التوكيد وذلك فيما زعم الكسائي انها ترد زايدة كما اي كما ترد
ما زايدة وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في ان الاسما تزاد والشاهد
عليه فكفى بنا فضلا على من غيرنا فيمن خفض غيرا وقد تقدم القول بامكان
انها على هذه الرواية موصوفة وقوله يا شاة من قنص لمن حلت له
فيمن رواه بمن دون ما وهو خلاف المشهور وهذا صدر بيت من اول
الكامل عجزه حرمت علي وليتها لم تحرم وقايله عنترة العبسي والشاة
كناية عن المراة والمعنى على التعجب من حسنها وجمالها فيل اراد بها زوجة
ابيه يقول لحرم علي تزوجها لانها زوجة ابي وليتها لم تحرم اي ليت ابي لم
يتزوجها فتخل لي وقيل اراد انها حرمت عليه باشتباك الحرب بين قبيلتها
وقبيلته فتمنى الصلح وعدم الحرب بين القبيلتين ليتاتى له تزوجها
ويتخذ المثاني لان اهل الجاهلية كانوا لا يستنكفون من ذلك ولذا قال تعالى
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النسا الا ما قد سلف وقد اورد الشارح هنا ابياتا
ضمن بها بيت الشاهد للقاضي ابي حفص عمر بن عمر الفاسي وقد اهديت
اليه جارية فوجدها ابنة سريته كان قد تسراها فردها وكتب الى مهديها

• يا مهدي الرشا الذي الحاظه • تركت فؤادي نصب تلك الاسهم •
• ريحانة كل المنى في شمها • لولا المهيمن واجتناب المحرم •
• ما عن قلبي صرفت الكاس وانما • صيد الغزالة لم يبح للمحرم •
• ان الغزال قد علما بنزها • قبل المهاة وليتنا لم نعلم •
• يا ونح عنترة يقول وشفه • ما شفني فشدا ولم يتكلم •
• يا شاة من قنص لمن حلت له • حرمت علي وليتها لم تحرم •

وفي شرح المفصل للاندلسي ان الكسائي انشده على زيادة وقال اراد
يا شاة قنص وانكر ذلك سيبويه وجميع اهل البصره واولوها بانها
في البيت موصوفة بالمصدر وهو قنص على انه بمعنى اسم الفاعل اي قانص

على حذف مضاف اي ذي قنص او على جعله نفس القنص مبالغة ورواه
البصريون يا شاة ما قنص فتعارضت الروايتان وبقي الاصل مع البصريين
والى رواتيهم هذه اشار الملم بقوله وهو خلاف المشهور وقوله ال الزبير
سنام المجد قد علمت ذاك القبايل والاثرون من عدد هو من اول
البسيط ولم يسم قايله والزبير هو ابن العوام بن خويلد الاسدي حواري رسول
الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته صفية بنت عبد المطلب وابن اخي خديجة احد
العشرة البررة واول من سل سيفا في سبيل الله وقد تقدم ذكره وفاته وسنام
المجد اعلاه مستعار من سنام البعير وعلمت بمعنى عرفت فلذا اكتفت بمفعول
واحد والقبايل جمع قبيله وهي بنو اب واحد والاثرون بالمثلثة كاهلون
عطف على سنام المجد وهو جمع اثرى كافعل من الثروه وهي كثرة العدد
من الناس والمال قال الاندلسي وترويه البصريون ما عددا ولنا معشر
المانعين زيادة من في سند المنع لهذا الدليل والاخفا ذكره لبس حيلا ولا
بصدد الاستدلال انها في الاوليين نكرة موصوفة اي على قوم غيرنا
ويا شاه انسان قنص وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة فهو على حد
قولهم رجل عدل وقد عرفت جوازنا وبله باسم الفاعل او جعلته بتقدير ذي
وعددا اما صفة لمن على انه اي عددا اسم ويقع موضع المصدر وهو العد
اي والاثرون عددا عدا اي ذوي عد اي قوما معدودين فانتصاب
من على التمييز لان الثروة كما تكون في المال تكون بالرجال واما مفعول لبعد
محذوف فاصلة او صلة لمن ومن بدل من الاثرون اي علمت ذلك القبايل
والذين يعدون عدا او هم قوم يعدون عدا مهما اسم يعود
الضمير اليها وعود الضمير من خصايص الاسما في مهما تاتنا به من اية لتسحرنا
بها وقال الزمخشري وغيره عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على
اللفظ وعلى المعنى انتهى فالضمير المذكر عايد على مهما باعتبار اللفظ وضمير
بها عايد عليها باعتبار المعنى لبيانها باية وقال ابو حيان الضمير عايد على
معنى مهما لان المراد اية آية كما عادت على ما في ما ننسخ من اية او ننسها
وقول قاضي المفسرين والضمير في به وبها لما ذكره قبل التبيين باعتبار
اللفظ وانث بعده باعتبار المعنى اراد ما من مهما بنا على تركيبها كما سياتي
والاولى ان يعود ضمير بها لاية قد يناقش في كون ذلك اولى لان عود
الضمير الى المبين اولى من عوده الى البيان وزعم السهيلي انها تاتي
حرفا فلا ضمير عايد اليها بدليل قول زهير ابن ابي سلمى ومهما تكن عند
امرء من خليقة • وان خالها تخفى على الناس تعلم تقدم الكلام عليه

مستوفى في بحث من الجارة الزايدة قال فهي هنا حرف بمنزلتان لا اسم
متضمن معناها بدليل انها لا محل لها ولو كانت اسما لكان لها محل وانه لم
يعد عليها ضمير ولو كانت اسما لعاد وتبعه ابن يسعون واستدل بقوله
قد اوبيت كل ماء فهي صاوية مهما تصب افقا من بارق تشم هو من اول
البسيط من قصيدة لساعدة بن جوية واوبيت بهمزة مضمومة فواو ساكنة
فموحدة مكسورة فمثناة مفتوحة فتاء تانيث ماض مبني للمجهول من باب الافعال
تقول ابيته الماء بالمد اذا امنعته شربه والصاوية بالضاد المعجمة الخفيفة
ويروى بالطاء المهملة من الطي والبارق ذو برق وتشم تنظر اليه ابن مطر
قال اذ لو تكون اي مهما مبتدا لعدم رابط من الخبر وهو اي ذلك الخبر الخالي
من الرابط فعل الشرط والرابط شرط في الخبر الجملة ولا مفعولا لفعل الشرط
لاستيفاء فعل الشرط مفعوله وهو بارق على ان من زايدة فيه لوقوعه
في سياق الشرط وافقا ظرف او الاصل بارقا من افق من لابتداء الغاية فقلب
ولا سبيل الى غيرها فتعين انها لا موضع فتكون حرفا والجواب انها في
البيت الاول ذات محل لانها اما خبر يكن فهي منصوبة المحل وخليقة
اسمها ومن زايدة فيه لان الشرط غير موجب عند ابي علي فلا يمتنع الزيادة
في سياقه واما مبتدا فهي مرفوعة المحل واسم يكن ضمير راجع اليها الى مهما
والظرف اي عند امرء خبر وانث ضميرها لانها الخليقة في المعنى
وما ذكرنا اعتبار لفظ مهما ومثله ما جاءت حاجتك فانه انث ضمير ما
لانه كناية عن الحاجة ونصب حاجتك بتقدير اعني ومن خليقة تفسير
للضمير في يكن كقوله لما نسجتها من جنوب وشمال عجز بيت من ثاني
الطويل لامرء القيس من معلقته وصدره فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها
وتوضح بضم المثناة الفوقية وكسر المعجمة اسم موضع منقول من المضارع و
المقراة بكسر الميم وبالقاف اسم موضع ايضا وفي غير هذا ما جمع فيه الماء يقال
قريت الماء اذا جمعته ولم يعف لم يمح والرسم ما لصق بالارض من اثار
الدار والضمير عائد على الاماكن توضح والمقراة والدخول والدخول وحومل
المذكورين في البيت قبله والجنوب بفتح الجيم ريح تخالف الشمال مهبها
من مطلع سهيل الى مطلع الثريا والشمال بفتح الشين وكسرها بعدها الف لينة
ريح تهب ما بين مطلع الشمس وبنات نعش الى مسقط النسر الطاير ولا تكاد تهب
ليلا ويقال فيها شمال بميم ساكنة فهمزة مفتوحة كما في البيت ونسج الريحين
الذي اختلاف فيما عليها فاحداها تستر الاثار بالتراب والاخرى تزيله
عنها فلا يضمحل اثرها وقيل ان سبب محوها لم ينحصر في نسج الريح بل الاسباب

اخر من مر السنين وترادف الامطار وقيل المعنى لم يعف رسم جهاها من قبلي
وان نسجتها الريحان وفي البيت تانيث الضمير ان العايد الى ما لتفسيره بالمونث
من الجنوب والشمال وانه مهما في البيت الثاني مفعول تصب وافقا
ظرف ومن بارق تفسير لها او يتعلق بتصب فمعناها اي معنى من
التبعيض ويجوز ان تكون لابتداء الغاية والمعنى اي شيء تصب في افق من
البوارق تشم وقد استشهد المغاربي بهذا البيت على جواز توسط المعمول
بين العاملين في باب التنازع فزعم ان من زايدة وان بارق يطلبه تشم
وتصب فاعمل تشم وقدم عليه وجعل ضميره في تصب وافقا ظرف والتقدير
مهما تصبه في افق تشم بارقا والجمهور يمنعون التوسط والتقدم لضعف
الثاني بتقديم المعمول عليه في التوسط وضعفهما معا في التقدم وقال
بعضهم مهما ظرف لا مفعول والمعنى اي وقت تصب بارقا من افق
فقلب الكلام بان ادخل من على بارق وتصب افقا او التقدير في افق
بارقا فزاد من واستعمل افقا ظرفا اي نصبه على الظرفية انتهى وبيانه
ان مهما لا تستعمل ظرفا وهي اي مهما بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية
ولا من ما الشرطية وما الزايدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا
للتكرار ولو بحسب الصورة خلافا للزاعمي ذلك اعلم ان القول بالبساطة
هو مذهب الجمهور وعليه فمهما كلمة براسها موضوعة لزيادة التعميم فانها
اعم من ما لما قيل من ان الزيادة في البنا للزيادة في المعنى ووزنها فعلى
والفها للالحاق او للتانيث وقيل وزنها مفعل وذهب فريق الى تركيبها
واختلفوا فقيل مركبة من مه بمعنى اكفف وما الشرطية والمعنى اكفف عن
كل شيء ما تفعل افعل فتفيد انه ما من شيء تفعله الا افعله عموما فوق الامر
بالكف عن كل شيء قال الشارح وهذا القول منكور ولا اعرف قايله وعزاه
بعضهم الى سيبويه والجعبري في شرح الشاطبية الى الاخفش وقيل ما الشرطية
وما الزايدة اتصلت بها لزيادة التعميم كما في بينما وايما الا ان الف ما الاولى
ابدلت هاء تحسينا للفظ بدفع التكرار وهذا مذهب الخليل وينبني على
هذا الخلاف خلاف في رسمها فمن قال بالبساطة كتبها بالياء ومن قال بالتركيب
كتبها بالالف واذا سمي بها مذكر فمن قال بالتركيب حكى ومن قال بالبساطة
كتبها منع الصرف ان قلنا ان وزنها فعلى والفها للتانيث وصرف ان قلنا
للالحاق او ان وزنها مفعل فان نكرت بعد التسمية فمن قال بالتركيب حكى
ايضا ومن قال بالبساطة وان الفه للالحاق او وزنه مفعل نون ومن قال
للتانيث لم ينون لان ما فيه الف التانيث لا ينصرف لا معرفة ولا نكرة لفظا مهما

مقام علينا ولها ثلاثة معان احدها ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى
الشرط من المجازاة ومع العموم فاذا قيل مهما تفعل افعل فالمعنى اي فعل تفعل
افعل ومنه الاية معنى قوله مهما تاتنا به ولهذا عادت فيها بقوله تعالى
من اية فالاية من قبيل ما لا يعقل غير الزمان وهي فيها اما مبتدا فهي
في محل رفع او منصوب على الاشتغال فيقدر لها عامل متعد كما في زيدا
مررت به فان تقديره جاوزت زيدا فان من مر بالشي فقد جاوزه متاخر
عنها لان لها الصدر لكونها متضمنة لمعنى الشرط وهو كالاستفهام في
ان لما دل عليه الصدارة ليدل اول الكلام على نوعه اي مهما تحضرنا
تاتنا به فان معنى احضار الشي الاتيان به الى الحضرة الثاني الزمان
والشرط معا فتكون ظرفا لفعل الشرط وذكره ابن مالك وزعم ان
النحويين اهملوه وانشد لحاتم، وانك مهما تعط بطنك سوله
وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا، هو من الضرب الثاني من الطويل وحاتم
هذا هو ابو عدي حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي الجواد المشهور
والد عدي الصحابي وقبله، ابيت هضيم الكشح مضطمر الحشى
من الجوع اخشى الذم ان اتضلعا، واني لاستحيي رفيقي ان يرى
مكان يدي من جانب الزاد اقرعا، هضيم الكشح مهموز والكشح بالمعجمة
فالمهملة ما بين الخاصرة الى الضلع الخلف وهما كشحان وطوى كشحه على
الامر اضمره وستره وعنى قطعني والكاشح مضمر العداوة ومضطمر
الحشا مشتمله وتضلع امتلا شبعا وريا حتى بلغ اضلاعه ومن في قوله
من الجوع تعليلية واخشى الذم اخافه والسول بضم المهملة وسكون
الهمزة وتخفف ما يساله الانسان واجمعا تاكيد للذم فهو مجرور
فاف التبريزي وهو احوج الى التاكيد من قوله منتهى لانه مثنا ول
للجنس والعموم وما يفيده في الجنس وفي يقول اني ابى ليبلني صغر البطن
ضامر الجنب مع مساعدة الشهوة فلا اتضلع شبعا حذرا من ذم يلحق
او عار يلزم ثم وصف حسن ادبه في مواكلة رفيقه وانه لا يستاثر بما يعجب
من الزاد دونه ولا يظهر منه نهمة وحرص فهو يستحيي ان يرى ما يلي جدفه
من الزاد خالي المكان لا يقال ليس الانقباض يودي الى انقباض اكيله وهو مذموم
كما ان الانبساط محمود لانا نقول هو لم يرد ابقاء ما يليه من الزاد ضنا به
وشحا على اكيله ليكون موذيا اكيله وانما اراد ايثاره المواكل وانه ليس على ما جرت
به عادة كثير من الناس واصل القرع بفتحتين ذهاب شعر الراس من داء
وبيت الشاهد من الحكم لان الانسان متى ما ل مع بطنه فاناله كل ما يشتهيه

من

من المطاعم والمشارب وقع في محن وفي المحرمات وكذا اما مال مع فرجه فاناله
كل ما يشتهيه وقع في محذور المنكرات فاستحق الذم شرعا وانشد على
ذلك ايضا ايا تاخذ ولادة ليلى في ذلك لجواز كونها اي كون مهما فيما
انشده للمصدر اي واقعة عليه اي اعطاء كثيرا كان او قليلا فتكون
مهما على وضعها من انها لما لا يعقل غير الزمان وهذه المقالة سبق
اليها ابن مالك غيره من النحاة وشدد الزمخشري الانكار على من قال
بها فقال هذه الكلمة يعني مهما داخلة في عداد الكلمات التي يحرفها
من لا يدري له في علم العربية فهو لا يصل الى اسرارها فيضعها غير موضعها
اللائق بها ويظنها بمعنى متى وانها ظرف زمان فيه معنى الشرط
ويقول مهما جئتني اعطيتك على معنى متى جئتني اي في وقت جئتني
وهذا من وضعه الكاين من تلقاء نفسه وليس من كلام واضع اللغة
العربية ثم ذهب يفسرها الاية يعني اية مهما تاتنا به من اية فيلحد
اي يميل ويماري ويجادل في ايات الله والقول بذلك في الاية
اي تفسير مهما فيها بمتى ممتنع ولو صح ثبوته في غيرها لتفسيرها وبيانها
بمن اية ولا بيان بعد بيانه تعالى وهو مانع من حملها على الظرفية الزمانية
الثالث الاستفهام ذكره جماعة منهم ابن مالك واستدلوا
عليه بقوله مهما لي الليلة مهما ليه اودي بنعلي وسر باليه وقدم
الكلام عليه مستوفى في حرف الباء فزعموا ان مهما مبتدا ولي الخبر والليلة
ظرف اي اي شي حصل لي الليلة واعيدت الجملة توكيدا للاول والهاء
في ليه للسكت كما في سرباليه واودى بمعنى هلك ونعلاي فاعل
والباء زائدة مثلها في كفى بالله شهيدا ولا دليل في البيت لاحتمال ان
التقدير مه اسم فعل بمعنى اكفف ثم استانف استفهاما بما وحدها
وعليه فينبغي كتابة مه مفصولة عنها تنبيه من المشكل قول
ابي القاسم الشاطبي ومهما تصلها او بدات براءة هو صدر بيت
من منظومته في القراءات السبع المسماة بحرز الاماني وعجزه لتنزيلها
بالسيف لست مبسملا وجواب الشرط قوله لست مبسملا وحذفت
فاؤه ضرورة وهو نفي في معنى النهي اي فلا تبسمل ونفي الجعبري الضرورة
فقال اذا كان الجواب ماضيا لفظا بلا قد امتنعت الفاء فلا ضرورة ولتنزيلها
تعليل له لان عدم الاتيان بالبسملة في معنى تركها وبالسيف ظرف مستقر في محل
النصب على انه حال من المضاف اليه في تنزيلها والباء للملابسة وهذا البيت
مشير الى ما روي ان ابن عباس سال عليا لم لم تكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم

فقال لان البسملة امان وبرآه ليس فيها امان نزلت بالسيف ويقول فيه
اي في بيان اشكاله لا يجوز في مهما ان تكون مفعولا به ليصل لاستيفا
مفعوله وهو انما يتعدى لواحد ولا مبتدا لعدم الرابط في الجملة الصالحة
للخبرية فان قيل قدرهما واقعة على براة بان تكون هي المراد منهما
ليكون ضمير تصلها راجعا الى براه لكن اثبات التنوين في لفظ براه على
الحكاية بحركة الفتحة وفتحة الاعراب مقدرة وليك تركه لا مع صلاحيتها فتكون
الفتحة الملفوظة حركة اعرابيه علامة للجر اذ قد اريد باللفظ فهو علم
فيه تا التانيث فيمتنع من الصرف واما تنوينه في البيت فللضرورة قطعا
وحينئذ فمهما مبتدا او مفعول المحذوف يفسره تصل اي اذا جعل
مهما مرادا بها براة صح كون منصوب تصلها مع كونه مفسرا ببراة عايدا على مهما
فتكون اما مبتدا او مفعولا المحذوف يفسره تصل قلنا اسم الشرط تمام وبرآة
اسم خاص لانها اسم سورة مخصوصة فضميرها كذلك خاص اذ عموم الضمير
وخصوصه بحسب مرجعه فلا يرجع الى اسم الشرط العام قيل ان اسم الشرط
وان كان عاما وضعا لكنه اريد به خاص وهو براة فيصح رجوع ضميرها اليه
لهذا الاعتبار ولو سلم فجاز ان يعود الضمير الخاص على العام لا باعتبار عمومه
بل باعتبار تناوله لذلك الخاص كضمير المطلقات طلاقا رجعيا في قوله تعالى
وبعولتهن احق بردهن فانه عايد على المطلقات الاعم من الرجعيات وغيرهن
لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار صدقه على الرجعيات منهن وبالوجه
الذي بطل به ابتدائيتهما يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير
اي بدعوى ان لا رابط في الجملة التي تلاحظ خبرا عن جملة تصلها يبطل
كون مهما قد اشتغل عنها العامل بعدها بضميرها لان كلا من المبتدا المخبر
عنه بجملة والمنصوب على شريطة التفسير يقتضي عود ضمير اليه مما بعده
وليس الضمير الذي اشتغل به العامل ههنا ضميرهما لما عرفت وهذه خلافها
في قوله ومهما تصلها مع اواخر سورة وهذا صدر بيت من المنظومة
ايضا تمامه فلا تقفن الدهر فيها فتثقلا والاواخر جمع اخر وهو في التقدير
صفة محذوف اي مع كلمات اواخر وقد اوقع الجمع موقع المفرد
لظهور ان اخر كل سورة كلمة واحدة اي مع اخر سورة وقوله فلا تقفن نهي
اجيب به الشرط فتثقلا منصوب في جوابه بان مضمرة بعد الفا اي فتستثقل
وتتبرم بك يعني اذا وصلت البسملة باخر السورة فلا تقف عليها وتبتدى
بالسورة الاخرى لان البسملة لاوايل السور لا لاواخرها وفي شرح الفاسي
ان القاري مخير في قراته بالفصل بالبسملة بين ثلاثة وجوه احدها

الوقف على اخر السورة ثم وصل البسملة باول السورة وهو المختار لاشعاره
بانها من المستانفة واما عكسه وهو من وصل البسملة باخر السورة والوقف
عليها ثم الابتدا بالسورة فغير جايز فانما هناك اي في البيت ولو قال فيه
لكان اقرب واقعة على البسملة التي في اول كل سورة فهي عامة وان
كان عمومها نسبيا فيصح فيها الابتدا والنصب بفعل يفسره تصل اي
واي بسملة تصل تصلها ويصح فيها الظرفية ايضا بمعنى واي وقت
تصل البسملة على القول بجواز ظرفيتها واما هنا اي في البيت الاول
فان قلت ما وجه الاشارة الى البيت الثاني هناك وهو للبعيد مع انه
عقب انشاده وبهنا الى البيت الاول وهو القريب مع تقدمه قلت
لعله راعى قرب الاول من حيث انه المبحوث عنه وبعد الثاني لانه ذكر
تنظيرا فيتعين كونها ظرفا لتصل بتقدير واي وقت تصل براه
وان كانت الظرفيه ضعيفه او مفعولا به حذف عامله لكن لا على
شريطة التفسير اي ومهما تفعل ويكون تصل وبدات بدل تفصيل
من ذلك الفعل المحذوف قيل ولا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون مهما
عبارة عن المصدر فيكون في محل نصب بتصل على انها مفعول مطلق اي
اي وصل تصل سواء كان باخر سورة او باخر اية من اي سورة او بدات بها
فان ترك البسملة في براة مطلوبة وقول بعض شارحي الشاطبية ان المراد
وصلها باخر الانفال قصور وان كان مقصورا على الغالب واما ضمير
تصلها فلك ان تعيده على اسم مظهر قبله محذوفا كذا هو في نسختي
بالنصب على الحالية مع ان الوجه جره على الوصفيه اي ومهما في براة
تصلها او بدات بها كما حذف مرجعه ولما خفي المعنى بحذف مرجع
الضمير اراد ضمير تصلها ذكر براه تبيانا له وتفسيرا له اما على انه بدل
منه اي من الضمير او على اضمار اعني وهذا ما عليه الفاسي ولك
ان تعيده على ما بعده فلا مفسر قبله وهو براة الملفوظ اما على
انه بدل منه اي على ان براه الملفوظ بدل من الضمير مثل رايته زيدا
واللهم صل عليه الروف الرحيم فمفعول بدات محذوف كما هو محذوف
في ذلك الوجه فتامل او على ان الفعلين تصل وبدات تنازعاها ه
واعمل الثاني على المختار ممتنعا فيه باسقاط البا ، ووصل الفعل
لان المراد البداة بالشي لا بداته وهذا ما عليه الجعبري واضمر
الفضله في الاول وان كان الفصيح في مثله الحذف على حد قوله
اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود

من الضرب الثاني من الطويل وبعده والغ احاديث الوشاة فقلما يحاول
واش غير افساد ذي عهد ولم يسم قايلهما ووجدت بخط العز الحاضري
ثانيهما بلفظ غير هجران ذي ود وروايتنا اسلم من التكرار وان لم يعدوا
مثله ايطا لاختلافهما تعريفا وتنكيرا والوشاة جمع واش فوقهم وسعى به
الى السلطان وشيا ووشاية نم وسعى والغا احاديث الوشاة
عبارة عن عدم استماع كلامهم وجها راما لكم معناه عيانا والود المحبة
وقد استشهد بالبيت على جواز اضمار الفضلة المستغنى عنها مع اول
العاملين نحو ضربته وضربني زيد وهو دليل ظاهر والجمهور في مثله
يوجبون الحذف كما في قوله تعالى اتوني افرغ عليه قطرا لما يلزم من
الاضمار قبل الذكر في غير العمد ولم يوجبه ابن مالك بل قال الحذف
اولى والاثبات قليل **مع** فيها ثلاثة اقوال اسم مطلقا حرف مطلقا
اسم اذا تحركت عينها وحرف اذا اسكنت والمختار انها **اسم بدليل**
التنوين في قولك معا فان لحوقه علامة الاسمية **ودخول الجار في**
حكاية سيبويه ذهبت من معه وفي قراءة بعضهم هو يحيى بن يعمر والجحدري
هذا ذكر من مع بتنوين ذكر وكسر ميم من فانه من علاماتها ايضا **وتسكين**
عينه لغة غنم وربيعة لا ضرورة اما غنم كحقل فابو حي من تغلب ابن
وايل واما ربيعة فربيعة الفرس بن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيله
وفي عقيل ربيعتان ربيعة ابن عقيل وربيعة ابن عامر وفي تميم ربيعتان
الكبرى وهي ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم وتلقب بربيعة
الجوع وربيعة الصغرى وربيعة ايضا ابو حي من هوازن وهو ربيعة
ابن عامر بن صعصعه وهم بنو مجد نسبه الى امهم واقتصر في التسهيل
على نسبة هذه اللغة الى ربيعة نعم حكى صاحب المحكم انها لغة
غنم والمص جمع بينهما **خلافا لسيبويه** فانه لم يحفظ السكون
فيها لغة فجعله ضرورة فقال وقد جعلها الشاعر كهل حين اضطر
فقال فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما اي غبا
حينا بعد حين والريش بكسر الراء اللباس الفاخر وقيل المال والخصب
والمعاش ثم اذا كانت العين ساكنة فهي مبنى واذا كانت مفتوحة
فقيل الفتحة بنائيه وقيل اعرابيه وهو الصحيح لاختلافها بالعامل
واسميتها حينئذ اي حين اذ تسكن العين **باقية** وتانيث الضمير
باعتبار انها لفظة او كلمة **وقول النحاس انها ح حرف بالاجماع**
مردود لثبوت القول باسميتها وقد فات للص التعرض الى ان عينها

تسكن

تسكن قبل الحركة وتكسر قبل السكون **وتستعمل مضافة فتكون ظرفا صالحا**
للزمان والمكان **فلها حينئذ ثلاثة معان احدها موضع الاجتماع**
ولهذا يخبر بها عن الذوات اذ ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الذات
نحو والله معكم والثاني زمانه اي زمان الاجتماع **نحو جيتك مع العصر**
والثالث مرادفة عند وعليه القراءة اي قراءة ذكر من معي بتنوين
وكسر الميم اي هذا كاين من عندي **وحكاية سيبويه** ذهبت من معه
اي من عنده **السابقان** قيل وقد يكون بمعنى رابع وهو معنى بعد نحو ان
مع العسر يسرا الا ان اليسر لا يصاحب العسر وانما يكون بعده واجيب بان
مع على بابها من المصاحبة والكلام محمول على المبالغة في قرب
اليسر لليسر واتصاله به حتى كانه اتصال المتقارنين **ومفرده** عن الاضافة
فتنوين وتكون حالا بمعنى مجتمعين نحو جاء زيد وعمرو معا وقد
اختلف في حركتها اذا فقال الخليل وسيبويه هي اعرابيه واللفظ ثنائي
كما كان حالة الاضافة والالف بدل التنوين في الوقف حالة النصب
وقال يونس والاخفش هي كفتحة الصاد من عصا فليست باعراب انما
الاعراب يقدر في الالف فهي مقصورة ثلاثية اللفظ رد اليها في الوقف
لامها المحذوفة قال ابن مالك وهو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون
معا فيوقعون معا في موضع رفع كما توقع الاسما المقصورة فيقال
هم عدى ولو كان منقوصا لقيل هم مع كما يقال هم يد واعترض بان مع
ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قلت **وقد جات ظرفا مخبرا به**
في نحو قوله افيقوا بني حرب واهوانا معا هو صدر بيت من ابيات
الحماسة عجزه وارحامنا موصولة لم تقضب وهو من ثاني الطويل
وقايله عند التبريزي حنظل بن عمرو والافاقة الرجوع الى الحالة التي
كان عليها يقال افاق من مرضه اذا رجع الى الصحة ومن نومه استيقظ
ومن سكره اذا صحا فقوله افيقوا امر بترك ما هم عليه من الغفلة وعدم
الاستعداد شبه حالهم بالسكر او النوم وترك ذلك بالصحو او
التيقظ والعمل الافاقه والذي راه في نسخ المتن والشروح حرب بالرا
والموحده علم حرب بن اميه بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي
وفي نسخ الحماسه وشرحها للامام المرزوقي حرز بالزاي والنون
والاهوا بالمد جمع هوي بالقصر وهو هوى النفس والواو للحال
اي والحال ان اهوانا متفقة غير متفرقة اي افيقوا في حال اجتماع
اهوانا قبل ان يتفرق فيتمكن العدو والارحام جمع رحم بمعنى القرابة

وموصولة من صلة الرحم ولم تقضب لم تقطع والقضب القطع ومنه للسيف
مقضب وقضيب والمعنى كنا نعمّا انتم عليه من اسباب التقاطع والتدابر
قبل تفاقم الخطب واستفحال الشان وقيل هي اي معا حال والخبر
محذوف وذو الحال الضمير المستكن في ذلك الخبر اي واهوانا كائنة
مجتمعة قال الشارح وعلى هذا فتتعلق معا بمحذوف ايضا اي واهوانا
كائنة في حال كونها معا وهذا تكلف لا داعي له وقيل ان تقدير كائنة الخبر
يغني عن تقدير آخر يتعلق بها معا اذ لا فرق بينهما الا في الخبرية والحالية
والحال خبر في المعنى وانت خبير ان الظرف اذا وقع حالا كان مستقرا
كما اذا وقع خبرا فكيف لا يستدعي تقدير متعلق اخر سوى ما قدر
خبرا ولو قدر متعلق معا حالا كائنة الخبر لم يصلح حينئذ للحالية
لان الظرف لغو ولو قدر مستقرا بانتقال الضمير من كائنة الخبر اليه
لم تبق كائنة حينئذ صالحة للخبرية لخلوها وهي من المشتقات عن
ضمير المبتدا فتامل وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك فاذا
قلت جاءا معا لم يشترط اتحاد الوقت وهو خلاف قول ثعلب فانه
فرق بينهما فقال اذا قلت الزيدان جاءا جميعا احتمل ان فعلهما
في وقت او في وقتين فلا يشترط في جميعا اتحاد الوقت فاذا قلت
جاءا معا فالوقت واحد ويوجد في بعض النسخ وعليها المحشي بعد قوله
انتهى وفيه نظر اي في قول ثعلب بالفرق نظر فانا لا نسلم ذلك بل معا و
جميعا سوا واسند هذا المنع الذي هو وجه النظر بقوله وقد عادل بينهما
فاتي بهما في قرن من قال كنت ويحيى كيدي واحد نرمي جميعا وترامي معا
هو من ثاني السريع وبعده * يسرني الدهر اذا اسره * وان اسينا بالاذى اوجعا
حتى اذا ما الشيب في مفرقي * لاح وفي عارضه اسرعا *
وشى وشاة طبن بيننا * فكاد حبل الوصل ان يقطعا *
فلم يقم يحيى على وصله * ولم اقل خان ولا ضيعا *
وقد اورد القالي لهذه الابيات خبرا فقال نشأ في قرن ناشئان
رجل من بني مخزوم ورجل من بني جمح فبلغا في الوداد ما لم يبلغ بالغ
كان اذا رؤي احدهما فكان قد رؤيا جميعا ثم دخلت بينهما وحشة
من غير شئ يعرفانه فتغيرا فلما كانت ليلة من الليالي استيقظ المخزومي
فتفكر فيما شجر بينهما وكان يقال له محمد وللجمحي يحيى فنزل من سطحه وخرج
حتى دق على الجمحي بابه فاستخرجه فقال ما جاء بك في هذه الساعة فقال
جيتك لهذا الذي حدث بيننا ما اصله فقال لا والله ما هو والله ما اعرف

اصلا

اصلا له فبكيا حتى كادا يصبحان ثم عاد كل واحد منهما الى منزله فقال
المخزومي هذه الابيات وقوله كنت ويحيى ينبغي ان يكون الواو واو
مع لئلا يعطف على الضمير المتصل بغير فاصل ويروى تثنية يد واراد
كيدي شخص واحد وترامي بضم الميم من المراماة وهي تعاطي الرمي من
الرمي من الطرفين واسينا بضم اوله مضارع مجهول وكذا اوجعا
اي وان اساني الدهر اوجعه لحالانا واحد لان من سرني سره وغيره
حزن لحزني عمر سرني ورع والطبن بضم المهملة وتشديد الموحدة جمع
طابن بمعنى الفطن وشى بيننا ذو بطانة وخبرة في افساد ذات البين
قال الشارح ان قصد بانشاد هذا البيت بيان وجه النظر الذي اشار
اليه في قول ثعلب فانه لا ينهض ردا عليه اصلا فتامل ويستعمل معا
للجماعة فيقال جاء القوم معا كما يستعمل للاثنين لانهما يفترقان في التفسير
في الاول بما يدل على معنى الجماعة وفي الثاني بما يدل على الاثنينية قال
اذا حنت الاولى سجعن لها معا هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره
يذكرن ذا البث الحزين ببثه وقبله وما وجد اظار ثلاث روائم رأين مجرا
من حوار ومصرعا وقائلهما متمم بن نويرة اليربوعي من قصيدة يرثي بها
اخاه مالكا وقد تقدم الكلام على بيت منها في حرف اللام والاظار جمع ظئر
وقد استشهد الفارسي على ان الظئر مونث بقوله ثلث حيث ترك التاء
وعلى ان الظئر قد يكون من الابل لانه يصف في البيت نوقا فقدت اولادها
صغارا فاقبلت على الحنين وقال المبرد في الكامل الاظار جمع ظئر وهي
النوق تعطف على الحوار فتالفه والروائم جمع رائم من رامت الناقة
الحوار ترامه اذا تشممته والحوار ولد الناقة الصغير والبث بالموحدة
وتشديد المثلثة الحزن قال تعالى انما اشكو بثي وحزني الى الله وقول
الشارحين ان الاولى صفة لمحذوف اي الحمامة الاولى ومعنى حنت
صوتت وسجعن هادرن جميعا التصويت يقتضي ان البيت قيل ليس في
وصف النوق وهو خلاف ما نقلناه عن الفارسي فان قلت على قول
الفارسي ما تصنع بسجعن فان السجع للحمام قلت يكون معناه ح
تقابلت اصواتهن على طريقة واحدة وتناسب كما هو سجع الحمام فتدبر
وقالت الخنساء وافنى رجالي فبادوا معا * فاصبح قلبي بهم مستفزا
هو من اول المتقارب من قصيدة قد تقدم الكلام على ابيات منها في فصل
اذ من حرف الالف وضمير افنى الدهر او الموت وبادوا معا هلكوا جميعا
فلم يبق منهم احد فاستعملت معا في جمع المذكر كما استعملها ذاك في جمع

الموت ومستفزا ضبطه الشارح بفتح الفا وبالزاي اسم مفعول من استفز
الخوف اذا استخفه وضبطه غيره بكسر الفاء على انه اسم فاعل وفسره بغير مطمين
قال المحشي وفيه نظر لان عدم الاطمينان انما هو معنى الاستنفاز وما في
البيت هو الاستفزاز قال في الصحاح واستفزه الخوف اي استخفه وقعد مستوفزا
اي غير مطمين واما ما في بعض النسخ من انه بالقاف المكسورة والرا اسم فاعل
من استقر اي اصبح قلبي بسبب هلاكهم مستقرا لاني كنت اخشى عليهم ولا
اخشى على غيرهم فوقع ما خشيت ولم يبق لي اضطراب فانه لا يلايم حسن المعنى
لا يلايم روى ابيات القصيدة والاصل ان لا يكون عد الفا **متى**
على خمسة اوجه اسم استفهام للسوال عن الزمان **نحو متى نصر الله**
ولا يختص بالمستقبل بل تستعمل مع الماضي **واسم شرط** وهو ظرف
زمان عام **كقوله متى اضع العمامة تعرفوني** عجز بيت لسحيم صدره
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع وقد تقدم الكلام عليه في بحث غير
وسيعيد انشاد هذا الصدر في الباب الخامس في تزاحم الحروف وبعد
هذا البيت فان مكاننا من حميري مكان الليث من وسط العرين
والبا المشدده من حميري زايدة كما في احمري ودواري اي ان مكاننا
من حمير وهي قبيلة من اليمن منها كانت الملوك في العصر الاول ويحتمل يا
النسب بتقدير نسب اي فان مكاننا من نسب حميري والليث الاسد والعرين
ماواه الذي يالف اليه **واسم مرادف للوسط وحرف بمعنى من او في و**
ذلك لغة هذيل يقولون اخرجها متى كمه اي منه وقال ساعدة اخيل
برقا متى حاب له زجل صدر بيت من اول البسيط عجزه اذا يفتر من توماضه
حلجا واخيل بضم الهمزة مضارع اخلت يقال اخلنا على الاصل واخلنا
اي شمنا سحابة مخيلة للمطر وفي الصحاح واخلت فيه خالا من الخير وتخولت
فيه خالا اي رايت فيه مخيلته وحاب بالحا قال في الصحاح معناه دان
وفسره المص بقوله **اي من سحاب حاب اي ثقيل المشي له تصويت** قال
الشارح ولم اقف عليه ولعل المص تلمح انه اسم فاعل من حبا الرجل مشى على يديه
وبطنه فان الحابي لهذا المعنى ثقيل المشي ثم فسره به والزجل بزاي
وجيم مفتوحتين الصوت وسحاب زجل ككتف ذو رعد وهو معنى قول
المص له تصويت **واختلف في قول بعضهم وضعته متى كمي فقال ابن**
سيده بمعنى في اي في كمي **وقال غيره بمعنى وسط** اي وسط كمي **وكذلك**
اختلفوا في قول ابي ذويب يصف السحاب شربن بما البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج قد تقدم الكلام على هذا البيت في حرف البا

العرين كامير
قاموس

الموحده

الموحده فراجعه موفقا ان شيت وقد زعم بعضهم ان السحاب في بعض
الاماكن يدنو من البحر الملح فيمتد منه خراطيم عظيمة تشرب من مايه
فيكون له صوت شديد مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك
وتعذب باذن الله في زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث شا الله
وقد تلمح ذلك من قال معتذرا عن هدية ارسلها الى مخدوم له كالبحر
يمطره السحاب وما له فضل عليه لانه من مايه **فقيل** متى فيه **بمعنى**
من وقال ابن سيده بمعنى وسط منذ بضم الميم والذال
المعجمة بينهما نون ساكنة ويقال منذ بكسر الميم **ومذ** بضم الميم وسكون
الذال ويقال مذ بضمها ومذ بكسر الميم وضم الذال **لهما ثلاث حالات**
احداها ان يليهما اسم مجرور فقيل هما اسمان مضافان فيكونان
ظرفين وهو قول لبعض البصريين وبنا وهما عندهم لتضمنهما معنى الحرف
لان معنى مذ يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف فضمنا
معنى من **والصحيح** الذي عليه الجمهور **انهما حرفا جر بمعنى من ان كان**
الزمان ماضيا بان كان ظرفا معمولا لفعل والكون محققا دالا على
وقت معلوم **وبمعنى في ان كان الزمان حاضرا** ولا يكون الا معرفة
قال الاندلسي وهذا تقريب والا فمذ يقتضي ابتدا الغاية ولا تقتضيه
في **وبمعنى من والى جميعا ان كان الزمان معدودا** ولا يكون حينئذ
الا نكرة **نحو ما رايته مذ يوم الخميس او مذ يومنا او منذ عامنا**
او منذ ثلاثة ايام واكثر العرب وعامتهم **على وجوب جرهما للحاضر**
اي اذا دخل مذ ومنذ الزمان الحاضر فالاكثر على جره **وعلى ترجيح**
جر منذ للماضي على رفعه فيما اذا كان المجرور ماضيا وعزا ابو حيان
في ارتشاف الجر بها الراجح الى عامر والرفع الى هوازن وسليم **وعلى ترجيح**
رفع مذ للماضي على جره والرفع لتميم واسد والجر لمزيد وغطفان وعامر
ابن صعصعة ومن جاورهم من قيس كذا في الارتشاف ايضا ولا يخفى ما في قوله
رفع مذ الماضي من التجوز اذ لا دخل لمذ في رفع ما بعدها وسياتيك بيان
اعرابه ان شا الله تعالى **ومن الكثير في منذ** الذي هو الجر بها مع الماضي
وربع عفت اثاره منذ ازمان هو عجز بيت مصرع لامرئ القيس
صدره قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان من قصيدة طولى من الضرب
الاول من الطويل وقفا من خطاب الواحد بصيغة الاثنين مراد به
التاكيد كانه قيل قف قف وقيل الالف فيه بدل من نون التاكيد
الخفيفة واصله قفن اجرى الوصل مجرى الوقف وعرفان بكسر المهملة

قال الجلال مصدر بمعنى المرتفع وقال الشارح لم اقف فيه على غير صاحب
القاموس وعرفان كعثمان مغني مشهور ومراده انه لم يقف في
معناه على غير اسم حدث الا على هذا القول والربع المنزل وعفت درست
والآثار بالمد جمع اثر ويروى ورسم عفت آيا تداعى علاما تجمع آية
ووزنها فعلة بالتحريك وهي في الاصل وعند سيبويه قال لان باب
طويت اكثر من باب حييت وقال الفراء وزنها فاعلة وحذفت لامها
تخفيفا والزمان جمع زمن بفتحتين ومن القليل في مذ وهو الجر بها مع
قوله اقوين مذ حجج ومذ دهر هذا عجز بيت مصرع من خامس الكامل
وصدره لمن الديار بقنة الحجر وهو مطلع قصيدة لزهير ابن ابي سلمى
يمدح بها هرم ابن سنان وبعده ٥

لعب الزمان وغيرها ۝ بعدي سوافي المور والقطر

قفرا بمندفع النحائت من ۝ ضفوى اولات الضال والسدر

دع ذا وعد القول في هرم ۝ خير البداة وسيد الحضر

وهي طويلة ذكر الجاحظ في كتاب البيان ان المهدي قال لرجل من ولد
عبد الرحمن بن سمرة انشدني قصيدة ابن زهير التي اولها لمن الديار
بقنة الحجر فانشده فقال المهدي ذهب والله من يقول مثل هذا فقال
السمري وذهب والله من يقال فيه مثل هذا وفي الغرب لوكيع حدث
ابو الحسن المدائني دخلت بنت لزهير بن ابي سلمى على عائشة وعندها
بنت لهرم بن سنان فقالت بنت هرم لبنت زهير من انت قالت بنت زهير
من انت قال اوما اعطى ابي اباك ما اغناكم قالت ان اباك اعطى ابي
ما فني وان ابي اعطى اباك ما بقي وانشدت بنت زهير ٥

وانك ان اعطيتني ثمن الغنى ۝ حمدت الذي اعطيك من ثمن الشكر

وان يفن ما تعطيه في اليوم او غد ۝ فان الذي اعطيك يبقى على الدهر

ونقل البطليوسي وغيره ان هذا البيت والبيتين بعده ليس لزهير
وروي ان الرشيد قال للمفضل كيف بدا بقوله دع ذا وعد القول
في هرم ولم يتقدم قبل ذلك شي ينصرف عنه فقال المفضل قد جرت عادة
الشعراء ان يقدموا قبل المدح تشبيبا ووصفا بلد وركوب فلوات ونحو
ذلك وكان زهير اهم بذلك ثم قال لنفسه دع هذا الذي هممت به
مما جرت به العادة واصرف القول الى مدح هرم فهو اولى فاستحسن
الرشيد قوله وكان حماد الراوية حاضرا فقال يا امير المؤمنين ليس هذا
اول الشعر ولكن قبله لمن الديار بقنة الحجر وذكر الابيات الثلاثة

فالتفت

فالتفت الرشيد الى المفضل وقال الم تقل ان دع ذا اول الشعر فقال ما سمعت
هذه الزيادة الا اليوم ويوشك ان تكون مصنوعة فقال الرشيد لحماد
اصدقني فقال يا امير المؤمنين انا زدت هذه الابيات فقال الرشيد
الثقة والرواية الصحيحة فعليه بالمفضل ومن اراد الاستكثار والتوسع
فعليه بحماد وفي بعض شروح ابيات الجمل للمفضل زعم بعض النقلة
ان هذا البيت اي بيت المطلع ليس لزهير لانه لم يعرف في بلاد العرب
موضع يقال له الحجر بالالف واللام وانما هو حجر وهي قصبة اليمامة
اسم علم لا يدخله الالف واللام وهو يريد سقوطها على حد قوله يا ليت
ام العمر وكانت صاحبي والقنة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل
والحجر بكسر الحاء وسكون الجيم منازل ثمود بناحية الشام عند وادي
القرى واقوين خلون من سكانها وحجج جمع حجة بكسر الاول منهما وهي
السنين والسوافي بالسين المهملة وبالفاء جمع سافية وهي الريح من سفت
الرياح التراب تسفوه ذرته او حملته والمور بضم الميم واخره راء قال في
القاموس الغبار المتردد والتراب تثيره الريح والقطر المطر والمندفع حيث
يندفع الماء والنحائت بالنون والحاء المهملة بعدها الف ممدودة ثم مثناة
فوقية موضع وضفوى بالضاد المعجمة والفاء كسكرى موضع بارض
غطفان والضال بالمعجمة وتخفيف اللام السدر البري فعطف السدر
عليه من عطف العام على الخاص والبداة بضم الموحدة اهل البادية
والحضر بفتح المهملة وسكون المعجمة اهل الحاضرة والحالة الثانية ان
يليهما اسم مرفوع نحو ما رأيته مذ يوم الخميس ومذ يومان فقال
المبرد وابن السراج والفارسي هما مبتدآن وما بعدهما خبر واختار
ذلك ابن الحاجب في كافيته وصرح في غيره بانه مذهب المحققين وعزاه
الرضي لجمهور البصريين وقد استشكل الشارح هذا الاختيار مع عده لمذ
ومنذ في الظروف اذ كونهما مبتدأين ينافي كونهما ظرفين قال ولم اعثر
له على جواب مع شدة البحث عنه واجيب بان لا منافاة لجواز كونهما
ظرفين متصرفين فيقعان مبتدأين والقول بتصرفهما مبنيين في النفس
منه شي وقد استشكل الابتداء ايضا بانه الموجب لتقديم هذا
المبتدأ وهلا جاز يومان مذ كما تقول يومان امد ذلك واجيب بان عدم
تجردها رافعة مجراها خافضة في لزوم دخولها على اسم الزمان وفي
جعلها الرافعة تجوز ظاهر ومعناها الامد ان كان الزمان
حاضرا او معدودا او اول المدة ان كان ماضيا فمعنى ما رأيته مذ يومنا

او مذ يومان امد انتفاء رويتي اياه يومنا او يومان ومعنى ما رايته مذ يوم الخميس اول مدة انتفاء الروية يوم الخميس **وقال الاخفش والزجاج والزجاجي** هما **ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا خفاء بما فيه من التعسف** اما من جهة المعنى فظاهر لانهما اذا اعتبرا ظرفين مخبرا بهما ومعناهما ما عرفت فهناك اخبار عن يومين او عن يوم الخميس بانهما مدة عام اللقي او ابتداء اولها ثم ابن يناحي ان معناهما بين وبين مضافين والحق ان ما ذكروه من المعنى متات على انه حاصل المعنى فيما اذا كان الزمان معدودا او حاضرا اما اذا كان ماضيا ففيه نظر كما يشهد به الذوق السليم واما من جهة اللفظ فلان يومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم الابتداء بها وتقديم الخبر الظرف عليها لا يكون مصححا لانه ليس ظرفا للمبتدا والا لكان زائدا عليه كما في قولهم في رمضان جمعات لكن جميع المدة ليس زايدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة انتفاء اللقي يومان بل المراد انه اذا قيل ما رايته مذ يومان او مذ يوم الخميس فالكلام عند الفريقين جملتان لا محل لهما من الاعراب اما الاولى فلظهور انها مستانفة واما الثانية فلانها اخرجت مخرج الجواب لسوال تقديره عند من قال ما امد او ما اوله مدته وعند من قال نخبر بهما ما بينك وبين لقائه وقال الرضي قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا اصرحت بتفسيرها كما تقول ما رايته وامد ذلك يومان ولان الثانية صارت مرتبطة بالاولى ممتزجة معها اتيه لتبيينها فصارتا كالجملة الواحدة وقال السيرافي هي في موضع نصب على الحال اي ما رايته متقدما قال المص وليس بشيء لعدم الرابط قال الشارح في شرح التسهيل بل هو شيء لان المعنى بيني وبين لقائه يومان فالرابط موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا **وقال اكثر الكوفيين** هما **ظرفان مضافان لجملة** فعليه **فعلية حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان يومان** ومذ كان يوم الخميس **واختاره السهيلي وابن مالك** فالكلام على رايهم واحد مشتمل على جملتين وانما اختار ابن مالك هذا الوجه على ما قبله لانه حمل لهما على ما ثبت من استعمالهما ظرفين في قولهم ما رايته مذ خلقه الله والحمل على ما ثبت استعماله اولى لانه رجوع بالمختلف فيه الى المتفق عليه ولان الظاهر كون الجملة واحدة لا جملتين **وقال بعض الكوفيين** الاسم المرفوع الذي يليهما **خبر لمحذوف اي ما رايت من**

الزمان الذي هو يومان او من الزمان الذي هو يوم الخميس **بناء على ان منذ مركب من كلمتين من** الجاره **وذو الطائيه** وكانهم ابدلوا كسرة من ضمة لتسهل الانتقال منها الى الذال المضمومة مع كون الجار غير حصين وحذفوا واو ذو تخفيفا كما حذفوا الذلك نون منذ يومان فقالوا امذ وهذا القول عزاه الرضي الى الفرا قال وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعضهم منذ مركب من من الجار في ابتدا الغاية واذ الذي هو للزمان الماضي لانهم ارادوا ابتدا غاية للزمان خاصة وقد وجدنا معنى الابتدا والوقت الماضي في جميع مواقع منذ فغلب على الظن تركيبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما ثم حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقي منذ بنون وذال ساكنين وحركوا الذال لدفع محذور التقاء الساكنين وجعلوا الحركة ضمة تشبيها لها بالغايات المتمكنة في الاصل بعد التصرف فيه ثم ضموا الميم اتباعا وجوزوا تخفيفه بحذف النون منه ايضا فعاد سكون الدال الاصلي لفوات موجب التحريك فالمرفوع بعده على هذا القول فاعل فعل محذوف تقديره في منذ يوم الجمعة منذ مضى يوم الجمعة اي اذ مضى اي من وقت مضى يوم الجمعة قال الرضي واثر التكليف على هذين المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغي ان لا يكون منذ الجاره عند هولاء مركبا اذ يتعذر التاويلين المذكورين في الجاره بل يكون حرفا موافقا اللفظ لفظ هذا المركب وكان الملجي الى دعوى هذا التركيب انهم راوا ان كلمة منذ تفيد تحديد زمان مذكور وتعيينه وتحديد الزمان يحصل بذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو مذ يومان ومذ سنتنا ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم او بذكر اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو منذ يوم الجمعه ومذ يوم لزمت فيه ومذ يوم قام زيد فانك تريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام **الحالة الثالثة ان يليهما الجمل الفعلية او الاسمية** فالفعلية ان كان فعلها ماضيا فهما لاول المدة وان كان مضارعا فان كان حالا فهما لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهما لاول المدة ايضا ولا يكون مستقبلا لشبهة التركيب من اذ المختصة بالتركيب

بالماضي وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازين كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف قال الرضي والاصل جوازه لان يقوم كما قلنا حال او حكاية حال واما الاسمية فان كانت اسمية الجزئين فالمعنى فيها جميع المدة قال الرضي ولا اعلمها بهذا القيد تستعمل اول المدة وان كان جزؤها الثاني فعلا فحكمها حكم الفعلية **مازال منذ عقدت يداه ازاره** صدر بيت من ثاني الكامل الا ان ضربه زوحف بالاضمار وتمامه قسما فادرك خمسة الاشبار وهو من ابيات للفرزدق قالها في يزيد بن المهلب بن ابي صفرة امير العراق ثم خراسان وبعده

يدني خوافق من خوافق تلتقي ۞ في ظل معتبط الغبار مثار

ويروى

يدني كتائب من كتائب تلتقي ۞ في ظل معترك العجاج مثار

كذا انشد المصراع الثاني المحشي وانشد الجلال بلفظ للطعن يوم تجاول وعوار والازار يذكر ويؤنث كالملحفة وسما ارتفع وادرك لحق وخبر مازال قوله يدني في البيت بعده نفسه عيب التضمين اي يقرب بعضها من بعض والخوافق الرايات تخفق وتضطرب وتلتقي تجتمع ومعتبط بالعين والطاء المهملتين على صيغة اسم المفعول للموضع الذي لم يقاتل عليه ولا اثير فيه غبار قبل من قولك اعتبطت الارض اذا حفرت فيها حفرا ولم تحفر قبل وهو صفة محذوف اي مكان والمثار المرتفع يقال ثار الغبار ارتفع واثاره رفعه والكتائب بالمثناة الفوقية جمع كتيبة الجيش يقال كتب فلان الكتائب اي عباها كتيبة كتيبة وتكتب بنو فلان اذا تجمعوا ومنه كثيب الرمل للمجتمع منه والكثاب لما اجتمعت من السنابل وغيرها والمعترك موضع المعركة والعجاج الغبار ومثار صفة له على زيادة ال والتجاول بالجيم لان الفئتين في القتال والعوار العادر يصف يزيد بانه مازال من حين عقدت يداه ازاره اي من حين استقل بنفسه وبلغ مبلغ الرجال اميرا يقود الجيش ويقاتل في الامكنة التي لم يقاتل فيها احد قبله ولا اثار فيها غبارا حتى اثاره هو قوله فادرك خمسة الاشبار فهو مثل قال بعض شراح ابيات الجمل يقال للرجل الكامل الذي قد بلغ الغاية في الفضائل ادرك خمسة الاشبار فهو مثل كانهم قالوا الكامل ذلك لانه اذا بلغ خمسة الاشبار تخيلوا فيه الخير او الشر وقال الاعلم هذا باطل لا يعرف وانما اراد الشاعر انه منذ ترعرع وانتهى قدره الى خمسة اشبار وهي ثلث قامة الرجل توسم فيه الخير وتبين فيه التجربة والفضل ولذا قال منذ عقدت يداه

ازاره فسما لان الطفل الصغير جدا لا يأتزر ولا يحسن عقد ازاره ان كان له فسما معناه نما جسمه واشتد وقال ابن يسعون في شرح الشواهد لا يصح الازار هنا قيل على حقيقته اي لم يزل من حين بلغ من السن الى حسان عقد الازار امير كتائب وحامل عوامل وقواضب وقيل كنى بعقد الازار عن شده لما يحتوي عليه من كسب المجد قال والاول اصح وقيل اراد بخمسة الاشبار طول السيف لانه منتهى طوله في الاكثر وقيل اراد به السيف نفسه لانه الاغلب في السيوف الموصوفة بالكمال ومعنى ادراكه السيف باهله للمجالدة به وقال البطليوسي معنى سما ارتفع وشب ومعنى ادرك خمسة الاشبار اسبع وتجاوز حد الصبي لان الفلاسفة زعموا ان المولود اذا ولد لتمام مدة الحمل ولم تعترية آفة في الرحم كان قدره ثمانية اشبار من شبر نفسه فاذا تجاوز الصبي اربعة اشبار فقد اخذ في الترقي الى الغاية الكمالية وقال ابن دريد غلام خماسي اي قد ايفع وقيل اراد الخنجر لانه التي كان للخلفاء يحبسونها بايديهم وقيل هي عبارة عن خلال المجد الخمسة العقل والعفة والعدل والشجاعة والوفاء وكانت معروفة عندهم بهذا العدد وزعم كثير ان معنى البيت لم يزل منذ نشأ مهيبا فائزا بالاماني حتى مات فاقبر في لحد هو خمسة اشبار وهو كما قال الجلال بعيد من المعنى المقصود وقد استشهد المص بجزء في توضيحه على جواز الثلاثة الاثواب والخمسة الغلمان بالاضافة على ما ذهب اليه الكوفيون والمختار ان العدد اذا اضيف الى ما فيه جرد المضاف منها **وقوله ومازلت ابغي المال مذ انا يافع** هو صدر بيت الاعشى ميمون وعجزه وليدا وكهلا حين شبت وامردا وهو من ثاني الطويل واليافع الغلام راهق العشرين يقال يفع الغلام وايفع فهو يافع لا موفع كذا في القاموس ولم يحك الجوهري يفع بدون الف وانما قال ايفع الغلام ارتفع فهو يافع ولا يقال فهو موفع وهذا من النوادر ومثله احب الغلام فهو محبوب وقال الجلال اليافع الغلام الذي قارب الحلم والوليد الصبي والكهل من وخطه الشيب ورايت محاله او من جاوز الثلثين او اربعا وثلاثين الى احدى وخمسين والامرد من ليس في وجهه شعر من تمريد الغصن وهو تجريده من ورقه وانتصاب وليدا وما عطف على الحال من فاعل ابغي وحذف حرف العطف من حين شبت ضرورة وحسن عطفه على الحال لكونها في حكم الظرف والمعنى ومازلت طالبا المال في اطواري التي تقلبت عليها **والمشهور انهما حينئذ ظرفان مضافان فقيل الى الجملة** نفسها وهو مذهب سيبويه

والفارسي والسيرافي وقيل الجزء من مضاف الى الجملة وهو مختار ابن الحاجب
في كافيته وكذلك الكلام اذا وقع بعدهما المصدر او ان ومعمولاها فيقدر زمان
مضاف اليهما وقيل مبتدان لا ظرفان فهذا القول مقابل المشهور وليس معطوفا
على قيل قبله كما قد يتوهم وهذا ما ذهب اليه ابو الحسن واختاره ابن السراج
وابن عصفور فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر اذ لا يخبر
بمضمون الجملة عن الزمان واصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى الضم
ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا
كما هو الاصل في التقاء الساكنين وفي الرجوع اليه رجوع الى الاصل وفي شرح
الحاجبية لنجم الايمة ان تحريك دال مذ بالضم في نحو مذ اليوم وان كان
اكثر من الكسر استثقالا من الضم وان ارتكبوه حينا ما ولان بعضهم يقول
مذ من طويل فيضم مع عدم الساكن قال نجم الايمة وضم ذال مذ سوا
كان بعده ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم
خفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى اصله ويحتمل ان يكون
الضم للاتباع كما عرفت لا لانه فرع منذ وقال ابن الدهان مذ ثلاثية
الاصل والمحذوف منها اللام وهي اما واو او يا فلو صغرته او كسرته بعد التسمية
به لقلت مديّ او مداء واصلهما مديو ومدي وامداو وامداي ه
وقال ابن ملكون هو شيخ الشلوبين واحد نحاة الاندلس قال القفطي
قريب من زماننا اخذ عنه ائمة هذا الشان الموجودون في وقتنا هذا وكان
نحويا فاضلا خبيرا بهذا الشان هما اصلان مستقلان لانه لا يتصرف
في الحرف ولا شبهه من الاسماء الغير المتمكنة ويرده تخفيفهم ان
وكان ولكن ورب وهي حروف وقط وهي من شبه الحرف وقد يقال
ان ثقل التضعيف هو الحامل على ذلك فالقياس عليه قياس مع الفارق
وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ لان الاسماء تتصرف
فيها او حرف فهي اصل لما عرفت حرف
النون المفردة تاتي على اربعة اوجه احدها نون
التوكيد وهي خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة الا بعد الف الاثنين
والف الفصل فمكسورة تشبيها لها بنون المضارع في التثنية قيل لا ياتي
هذا التقسيم هنا لان المقسم النون المفردة ولا يصدق على الثقيلة
اللهم الا ان يقال اراد المفردة خطا وقول المحشي بل اراد المفردة عن غيرها
من باقي الحروف وهي بهذا المعنى متناولة لهما يقتضي انه قول غير ما صدر
باللهم وليس الا عينه فتامل وجهه وقد اجتمعا اي الخفيفة والثقيلة

لخروج البدء

في قوله

في قوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين وهما اصلان عند البصريين
لما تقدم من الحرف لا يتصرف فيه وقال الكوفيون الثقيلة اصل للخفيفة
لان مضعف قد يتصرف فيه بالتخفيف ورد بان للخفيفة احكاما تخصها
كقلبها الفا وغيره فلا يكون فرعا وفيه نظر ومعناها التوكيد قال
الخليل والتوكيد بالثقيلة ابلغ ولهذا اكد بها ليسجنن لكونه احب اليها
من كونه صاغرا اذ من شان العاشق ان لا يهوى صغار معشوقه الا
لمصلحة وكانه مبني على ان كثرة المباني تدل على كثرة المعاني والقضية
اكثرية لا كلية ويختصان بالفعل فلا يوكد بهما الاسم واما قوله
اقائلن احضروا الشهود فضرورة سوغها وسهلها شبه الوصف
بمعنى اسم الفاعل بالفعل يعني المضارع وقد وقع بعد اداة الاستفهام
وهذا كما شبه به ايضا في لحوق نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا
ابن حمال والبيت من مجزو الرجز وقبله اريت ان جاءت به املودا
مرجلا ويلبس البرودا وقائله عند المحشي تبعا للعيني روبة بن العجاج
وعزاه السكري لرجل من هذيل لكن اورده بلفظ اقائلون ولا شاهد
فيه واريت اصله ارايت فحذف منه الهمزة تخفيفا كما في قول صاح
هل اريت او سمعت براع رد في الضرع ما قري في الحلاب والاملود
بضم الهمزة الناعم اللين والمرجل بالراي والجيم المفتوحة الذي شعره
بين الجعودة والسبوطة وقيل معناه المزين من رجلت شعره سرحته
وقيل هو بالحاء المهملة والمعنى اخبرني ان جاءت هذه المراة بشاب
يتزوجها رجل الشعر حسن اللباس كالغصن الناعم اتامر باحضار
الشهود لعقد نكاحها تنكر عليه ذلك قيل لا نسلم ان في قوله اقائلن
توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقائلن انا فحذفت همزة انا
اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا نعم لا ياتي هذا الاحتمال
في قوله اشاهرن بعدنا السيوفا ثم ان ههنا بحثا وهو ان اسم الفاعل
اذا اتصلت به هذه النون فهل هو مبني لشبهه بفعل الامر فانه تعقد
الافعال بهذه النون بلا شرط بخلاف المضارع فانه يشترط قال الشارح
هذا مما لم ار فيه نصا ولكن سمعت شيوخنا ينشدون البيت الذي اورده
المص بضم اللام من اقائلن ولم اقف عليه مضبوطا كذلك في كتاب معتمد
فان ثبتت الرواية فيه على هذا الوجه علم ان العرب لا تبنيه عند لحاق
هذه النون به لكن يسال حينئذ لم اعرب مع قيام المقتضي وقال
المحشي انما دخل النون لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل في الاسما

الاعراب فيبقى على اصله مع انه لاضرورة الى بنايه بل في لحاق النون
به واختلف في المضارع اذا اتصلت به النونان وقيل هو معرب
واعرابه تقديري وقيل مبني الا اذا اسند الى الضماير البارزة فمعرب
لانها وان حذفت فهي ثابتة تقديرا فالفصل محقق معها فينتفي
التركيب فينتفي البنا ولا يؤكد بها اي بنون التوكيد مطلقا جوازا صيغ
الامر مطلقا ولو كان دعا بالقوله فانزلن سكينة علينا هو
من مشطور الرجز وقايله عبد الله بن رواحة الانصاري الصحابي وقد
تقدم في فصل اذا الكلام على بيت اخر من رجزه هذا والسكينة بفتح المهملة
والكاف مخففه وبالكسر مع التشديد بها الطمانينه وقد قري بهما الا
صيغة افعل في التعجب فانه لا يؤكد بها لان معناه كمعنى الفعل
الماضي فاحسن بزيد في معنى ما احسن زيدا فهو خال من الطلب معنى
وشذ قوله فاحر به بطول فقر واحريا هو عجز بيت من ثاني الطويل
صدره ومستبدل من بعد غضبى صريمة ولم يسم قايله فر وابن الصحاح
ومستخلف بدل مستبدل وغضبى كسكرى قال الجوهري اسم
للماية من الابل وهي معرفة لا تنون ولا يدخلها الالف واللام وحكم
صاحب بان ذلك تصحيف منه وان الصواب غضيى بالمثناة التحتيه
وان عضيى اي بالموحدة كسكرى اسم فرس لحنبر بن الحصين والصريمة
مصغر صرمه بكسر الصاد المهملة القطعة من الابل ما بين العشرين الى
الثلاثين او الى الخمسين او الاربعين او ما بين العشر الى الاربعين او ما بين
عشرة الى بضع عشرة كذا في القاموس واحر به بحاء مهملة وراء قال في
القاموس والحرا الخليق ومنه بالحرا ان يكون ذاك وانه حري بذاك
وحري كغني والاول لا يثنى ولا يجمع وانه لحري ان يفعل ولحراه و
احر به وما احراه ما احدره وقال في الصحاح ويحدث الرجل الرجل
فيقول بالحرى ان يكون كذا وهذا الامر محراه اي متضمن مثل مخاه
وما احراه مثل ما اخاه واحر به مثل اخج به وعلى ذلك فاحريا بمثناة
تحتية بعدها الف هي بدل عن نون التوكيد الخفيفة ورواه صاحب المحكم
وابن السكيت في اصلاحه واحربا بالموحدة فيكون كما قال السيرافي تعجبا
من قولهم حرب الرجل اذا ذهب ماله واذا فعل المصدر ولم يذكر في
الصحاح حرب بالكسر الا بمعنى اشتد غضبه واما حرب بمعنى اخذ ماله
فبالفتح والذي في القاموس وحربه حربا كطلبه طلبا سلب ماله فهو
محروب وحريب لكن مثله لا يبنى منه فعل التعجب الا شذوذا وذا

والمفهوم

والمفهوم من كلام المصنف ان من رواه عضيى بالموحدة روى حريا بالمثناة
التحتية ومن رواه غضيا بالمثناة التحتية روى احربا بالموحدة ولا يؤكد
بها الماضي اي في حالة من الحالات وشذ قوله دامن سعدك
لو رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا هو من اول الكامل
ولا يعرف قايله وكاف الخطاب فيه مكسورة والمتيم من ذلك
الحب وعبده لمحبوبه والصبابه بالفتح رقة الشوق وحرارته والجانح
المايل من جنح يجنح اذا مال قال تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها
وفي البيت شاهدتان على ايلاء لولا ضمير الجر واخر على حذف نون
يكن لاجتماع شروطه والذي سهله انه بمعنى افعل اي سهل توكيده
ما فيه من معنى الطلب لانه دعاء فهو مثل حاملة الامر وكان الاولى
ان يقول بمعنى النفعل لينحدد ام الظاهر ولعله لم يرد خصوص صيغة
افعل فكانه قال بمعنى الامر واما المضارع فان كان حالا لم يؤكد بها
لعدم معنى الطلب فيه كالماضي لان الطلب انما يتعلق بما لم يوجد وان كان
مستقبلا اكد بها وجوبا في نحو وتالله لاكيدن اصنامكم اي فيما
اذا كان المقسم مستقبلا مثبتا غير مقدم ولا مفصولا من لامه فان
قلت قد لا يكون في المقسم عليه طلب ولا للمقسم فيه غرض ومع ذلك
يدخل النون نحو قولك من الحي كبيرة والله ليعاقبن قلت هو محمول
على ما فيه طلب وهو الغالب او لان المقسم عليه مطلوب من جهة
ان المقسم لاجله وقريبا من الوجوب بعد اما المركبة من ان الشرطية
وما الزايدة في نحو واما تخافن واما ينزغنك وكلامه يقتضي انه
لا يؤكد بها بعد حيثما واذ ما وكلام سيبويه بخلافه وفي شرح الحاجبية
للرضي انها تلحق بعد كل اداة شرط جاء بعدها ما الزايدة سواء جاز
حذفها كما في اما تفعلن ومتى ما تفعلن وايا ما تفعلن واينما تكونن او كانت
لازمة لها كاذما وحيثما فان قلت ما ذا اراد بالقرب من الوجوب
قلت استعماله كثيرا بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا وذهب الزجاج
وشيخه ابو العباس الى وجوب التاكيد ثمة قال الشارح في شرح التسهيل
ويرده كثرة السماع بذلك اي بترك التاكيد فقد سمع به امثلة
منها قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان
من شيمي وقوله فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وحملا
على ذلك على الضرورة ودعواه كثرة السماع بذلك ينافيها تصريح
القوم بان المعثور على ترك التاكيد ههنا نادر وذكر ابن جني انه

قرئ فاما ترين بيآء ساكنه بعدها نون الرفع وهي قراة طلحة
وابي جعفر وشيبه وقرا الجمهور فاما ترين بنون مفتوحه قبلها يا
مكسورة **على حد قوله لم يوفون بالجار** في اهمال الجازم وهذا بعض
بيت تقدم انشاده تمامه في الكلام على لم من حرف اللام ومر الكلام
عليه **فقيهما شذوذ ان ترك نون التاكيد واثبات نون الرفع
مع الجازم** الا ان الثاني ادخل في الشذوذ من الاول **واكدبها جوازا
كثيرا بعد** ما كان طلبا او دخلته اداه **الطلب** سوا كان طلبا
لوجود الفعل كالامر والعرض والتحضيض والتمني والترجي او عدمه
كالنهي **نحو ولا تحسبن الله غافلا** ام كان سوالا عن حصول الفعل
كما في الاستفهام ولا يختص بالهمزة وهل بل جميع ادواته سواء اسمية
كانت او فعلية او حرفية خلافا لمن خصه بالحرفيه **وجوازا قليلا
في مواضع كقولهم** في المثل **ومن عضة ما ينبتن شكيرها** هو عجز
بيت من ثاني الطويل صدره اذا مات منهم ميت سرق ابنه ولم يسم
قايله ولا منافاة بين كونه مثلا وكونه عجز بيت والعضه بكسر المهملة
واحدة العضاة وهي شجرة عظيمة لها شوك والشكير بالشين المعجمة
قال ابن يعيش ما ينبت حول الشجرة من اصلها وقال في القاموس ما ينبت
في اصول الشجر الكبار ومعنى المثل ان من كان له اصل في شي كان امارة
على حصوله واراد بقوله كقولهم كل فعل مضارع وقع بعد ما الزايده
التي ليست مسبوقة برب نحو قولهم بعين ما ارينك يقال لمن يخفي عليه امرا
او حيلة وانت تنظر ذلك والمعنى اني اراك بعين بصيرتي وقولهم بجهد
ما يبلغن لمن يطلب امرا لا يناله الا بمشقة قال ابن مالك وانما كان لهذا
التوكيد شيوع من قبل ان ما لما لازمت هذه المواضع اشبهت عندهم لام القسم
فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام ولا يخفى ان ما هذه جايزة الحذف
من حيث ذاتها وانما لزمت لعارض المثلية فيقال هي جايزة الحذف في واما تخافن
مع انها لازمة في التنزيل فان تقدمها رب لم يوكد الفعل بعدها الا نادرا كقوله
ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات لان رب يصير الفعل بعدها ماضي
المعنى وقال سيبويه زعم يونس انهم يقولون ربما تقولن ذلك ثم قال ان ترك
النون اكثر واجود وهو يقتضي ان اثباتها كثير جيد وقالوا اكثر ما تفعلن
حملا على قليلا ما تفعلن حمل الضد على الضد قال الشاعر قليلا به
ما يحمدنك وارث وقول الشارح ولا ادري الوجه الذي عين كون ما زايدة
اذ يحتمل ان تكون نافية في ما ينبتن شكيرها ومصدرية في ما يحمدنك

اي

اي قليلا يحمدك الوارث اياك قيل عليه الوجه انه مثل لم يستعمل الا بمعنى
الاثبات دون النفي والامثال لا تجري فيها التغيير وقول المص كقولهم دون
كقوله اشارة الى ذلك وان ما في يحمدنك لو كانت مصدرية لم تقع قليلا
على الخبرية اذ لا يصح نصبه بيحمدنك لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول
ولما دخلت النون في موضع لا تدخل فيه الا في الندرة وقد نبه على المص بان
ما هو اقل من القليل وهو لحوقها بعد لم واداة شرط مجردة من ما كقوله
يحسبه الجاهل ما لم يعلما وقوله من يثقفن منهم فليس باب ابدا وقتل
بني قتيلة شاف وقد يلحق اختيارا جواب الشرط اذا كان الشرط مما يجوز
دخولها فيه نحو قوله فمهما تشا منهم فزاره تعطكم ومهما تشا فزاره تمنعا لكنه
اقل من دخولها في الشرط وربما تلحق المضارع خاليا من كل ما ذكر قال سيبويه
يجوز في الضرورة انت تفعلن قال ليت شعري واشعرن اذا ما قربوها منشو
ودعيت واما لحوقها المضارع المنفي بلا متصلة فقد صحح ابن مالك انه جايز كالنهي
وهو قياس عند ابن جني وجماعة وعليه حملوا قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن
الذين ظلموا منكم خاصة والجمهور يخصون ذلك بالندور والضرورة وتاولوا
الاية بما عرفت في بحث لا الناهيه وقد يلحق المنفي بلا منفصلة كما في قوله
فلا الجارة الدنيا بها تلحينها **الثاني** من اوجه النون المفرده **التنوين**
وهو في مصدر نونت وفي الاصطلاح ما اشار اليه بقوله **وهو نون زايدة**
على اصل الكلمة **ساكنة تلحق الاخر لغير توكيد** اي حركته ولو مقدرة زاد
الحديثي ولا تكون جزء غيرها احترازا عن نحو حمن انطلق ولا حاجة الى ذلك
لان المراد بلحوقها الاخر تبعيتها له اما بمعنى انها لازمة لاخر حركته اي حركة
اخره او بمعنى عدم امكان التلفظ بها بدونها والنون فيما ذكر ليست كذلك
فهي لم تدخل لتخرج بقيد وقد استفيد من ذلك ان التنوين بعد الحركة
ولذلك لم يحصل له صورة في الرسم في حالتي الرفع والجر لان الرسم مبني على اللفظ
بدءا في الوقف والتنوين يسقط فيه فيهما لسقوط الحركة ورسم في حالة النصب
بالالف لانه ينقلب الفا فيها **فخرج نون حسن لانها اصل** والتنوين لا يكون
الا زايدا **ونون ضيفن لانها متحركة** وان كانت زايدة والتنوين لا يكون الا
ساكنا وقد يحرك لعارض والضيفن من يجي مع الضيف وفي القاموس من يجي
معه متطفلا ووزنه فعلن لا فيعل **ونون منكسر وانكسر لانها غير اخر**
وان كانت زايدة ساكنة وكان ينبغي ان يقول لانها لم تلحق الاخر لان القيد
المحترز به هو لحوق الاخر **ونون يخو لنسفعا** اي ونون التاكيد الخفيفة
لانها للتوكيد وان كانت ساكنة زايدة تلحق الاخر **واقسامه** اي اقسام

التنوين خمسة تنوين التمكن في التسمية ومعناه كون الاسم معربا وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف اعلاما ببقائه على اصله من الاعراب والصرف وانه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع الصرف وهذا هو مذهب سيبويه وقيل ان زيادة هذا التنوين للفرق بين المنصرف وغيره وقيل للفرق بين المفرد والمضاف وقيل بين الاسم والفعل ويسمى تنوين الامكنية ايضا لدلالته على امكنية الكلمة اي كونها لم تشبه الحرف ولا الفعل والامكنية نسبة الى الامكن وهو افعل تفضيل من التمكن وبناؤه منه شاذ قال شارح التسهيل تبعا للشيخ ابي حيان وناقشه الشارح بانه قد سمع من كلامهم مكان مكين فالبناء قياسي جار على القاعدة ولا شذوذ فيه وتنوين الصرف ايضا لانه ملازم وذلك كزيد ورجل ورجال اي كالتنوين في هذه الاسماء وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما كان منونا منها فنكرة وما لا فمعرفة فهو اللاحق لها حالة تنكيرها ولذلك سمي تنوين التنكير ويقع في باب اسم الفعل كصه ومه وايه فمعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما وصه بغير تنوين اسكت السكوت المعهود وعلى ذلك وفي العلم المختوم بويه قياسا نحو جاءني سيبويه بغير تنوين اي الرجل المعهود المسمى بسيبويه وسيبويه اخر بالتنوين واما تنوين رجل ونحوه من المعربات النكرة فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا يجامع التعريف فانك لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير بالعلمية وهذا ماخوذ من كلام ابن الحاجب بل هو عينه قال في الايضاح وليس التنوين في رجل تنوين تنكير وان كان الاسم نكرة الا ترى انه لو جعل علما لم يترك منه تنوينه ولو كان تنوين تنكير لوجب زواله عند زوال التنكير ولما زواله عند مجي لام التعريف فليس للتنكير بل لما ذكرناه وانما ذلك لتضاد بينه وبين اللام الا ترى انك لو سميت رجلا بحسن فتنوينه ليس للتنكير من غير ريبة ولو ادخلت اللام عليه مع بقائه علما لزال اجماعا فكذلك رجال انتهى وقد قيل عليه لا نسلم ان التنوين في رجل علما هو التنوين فيه نكرة ولم لا يجوز ان يكون قبل العلمية للتنكير وبعدها للتمكين وايضا يرد بخصوصه منونا اذا سمي به وحكي فان التنوين مثبت فيه مع كونه علما وقد كان في الاصل للتنكير او نقول لا منافاة بين التنكير والتمكين فلم لا يقال التنوين في رجل قبل العلمية للتنكير والتمكين معا لانه اسم منصرف وضع لشي لا بعينه فاذا سمي به ثبت المانع من اعتبار التنكير وتمحض كونه تنوين تمكين واجيب

عن الاول بان الحينية هي الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لدليل وجواز كونه غيره لا ينافي ظهور كونه عينه فان ظهور شي لا ينافي جواز غيره وعن الثاني بان الثابت في صه بعد العلمية حكاية تنوين التنكير لا نفسه مرادا به معناه والذي لم يثبت بعدها نفسه لا حكايته وفي شرح الرضي واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فربما حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت به تمحض للتمكن وعليه فتنوين التنكير المختص بما كان صوتا واسم فعل هو المتمحض للدلالة على التنكير وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعل في مقابلة النون في مسلمين فانه ليس تنوين تنكير بدليل ثبوته في الاعلام ولا تنوين تمكين لثبوته في نحو من عرفات وهو غير منصرف ومن البين انه ليس للعوض ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هو في جمع المونث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا امحى مناسب الا ترى الى النصب جعلهم نصب هذا الجمع محمولا على جره كما في جمع المذكر وقيل النون في جمع المذكر قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين وهو كونه علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شي من معاني اقسام التنوين فكذلك التنوين الذي في جمع المونث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيه شي من تلك المعاني لكنهم حطوه عن النون بسقوطه مع الالف واللام وفي الوقف دون النون لكونها اجلد واقوى بسبب حركتها وقيل هو عوض من الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر لانتفاء العوضية فيهما ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فاهذا العوض الثاني وحكى الرضي ان بعضهم ذهب الى انه عوض من منع الفتحة فقيل لبعضهم انه هذا لا يرد مع اعتراض المص الثاني لانه هذا القائل يرى ان الكسرة عوض عن الفتحة والتنوين عوض من منعها فهو مردود لان منع الفتحة امر ملازم لهذه الكلمة فلو كان التنوين عوضا عنه لاجتمع العوض والمعوض عنه على انه لا معنى لجعل الحرف عوضا من المنع المذكور وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات علما على المكان المشهور الذي هو محل الوقوف احد اركان الحج ويقال فيه عرفة بالافراد ومنه حديث الحج عرفة كما بقي نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين المانعتين من الصرف وهما هنا العلمية والتانيث ولهذا سمي تمسلة

وعرفة زال تنوينهما لما عرفت من عدم المجامعة فكان تنوينهما تنوين تمكين
وتنوين جمعهما تنوين مقابلة وزعم الزمخشري تبعا للربعي ان عرفات
مع كونه علما مصروف وان تنوينه للصرف وكذلك تنوين مسلمات لـه
لان تاءه ليست للتانيث وانما هي والالف علامة للجمع فلا يكون
سببا لمنع الصرف ولم يبق فيه الا العلمية فقط واما تاؤه التي كانت
للتانيث فقد سقطت ولا يصح ان يقدر فيه تاء عوضها بسند التانيث
اليها لان هذه التا لاختصاصها بجمع المونث تابى ذلك اي هي مانعة
من تقديرها اخرى له كما لا يقدر التاء في بنت لكون علامة التانيث
لان التانيث لا بد له من علامة ملفوظة او مقدرة مع ان التا المذكورة
مبدلة من الواو على الصحيح بدليل سكون ما قبلها فهي ليست للتانيث
لكونها بدلا عن حرف اصلي والتانيث انما يكون بحرف زايد على الكلمة
لكنها قامت مقام تا التانيث ولكن اختصاصها اي اختصاص هذه
الكلمة بالمونث يابى ذلك فلا يقدر معها علامة تانيث فهي لا متمحضة
للتانيث كما كان اختصاص الوصف بالمونث مانعا من لحوق علامة
التانيث كما في نحو طالق وطامث قال الرضي وفيما قاله اعني الزمخشري
نظر لان عرفات مونث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة
للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا تقول هذه
عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ولا
ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل
البقعة ونوقش بانه لا مانع في مصر من تقدير التاء فيكون مونثا
باعتبار ذلك التقدير وفي عرفات ما عرفت من المانع واما تانيث
الضمير العايد فيكفي فيه وجود التا التي لجمع المونث ولا يكفي في ذلك
في منع الصرف لضعفه ثم قال والاولى ان يقال ان التنوين الصرف
والتمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسرة في السقوط
وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع
فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف الضرورة لم يحذف لمانع وقال ابن
مالك اعتبار تاء نحو عرفات ومسلمات في منع الصرف اولى من اعتبار
تاء نحو عرفة ومسلمة مفردتين لانها للتانيث مع الجمعية وتلك
للتانيث فقط ولا مانع من كون الحرف الواحد مفيدا لفايدتين كما عرفت
ولانها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف بخلاف تلك تتغير وقفا
اذ تقلب هاء نحو طى تبدل من تا الجمع المذكور في الوقف ها فقد حكي

انهم

انهم يقولون كيف الاخوه والاخوات وكيف البنون والبنات
وتنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا من حرف
اصلي او زايد او عوضا من مضاف اليه مفرد او جملة فالاول
اللاحق عوضا عن الاصلي كجوار وغواش في حالتي الرفع والجر فانه
اي ان التنوين فيهما عوض من الياء المحذوفة وفاقا لسيبويه
والجمهور فان اصلهما عندهم جواري وغواشي بياء متحركة بالضمة
او الكسرة على وزن فواعل والاسم باق على عدم انصرافه لكونه على صيغة
منتهى الجموع ولو تقديرا ولما كان حق كل اسم ان يلحقه تنوين التمكن الا
ما اشبه الحرف او الفعل قدر ان اصل جواري جواري بالتنوين فاجتمع
مقتضى الاعلال والمنع من الصرف فقيل الاعلال مقدم اذ لو قدم منع
الصرف عليه لوجب الفتح في حالة الجر فيقال مررت بجواري كما في لغة
رديه لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين فيتبعه الكسر في السقوط
فيتعين الفتح فنقول استثقلت الضمة او الكسرة على اليا فحذفت ثم اليا
لالتقاء الساكنين هي والتنوين ثم لوحظ ان صيغة الجمع الاقصى حاصلة
ولو تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت فحذف تنوين الصرف ثم خيف
رجوع اليا لزوال فعوض التنوين عنها وقيل منع الصرف مقدم على الاعلال
فحذف التنوين له ثم قيل جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف
اليا لاستثقال اليا متطرفة مكسورا ما قبلها في غير المنصرف الثقيل
بسبب الفرعية ثم عوض التنوين من اليا لينقطع التنوين الحاصل طمع اليا الساقط
في الرجوع لا عوض من ضمة اليا وفتحتها النايبة عن الكسرة قد احسن المص
في التعبير بنيابة الفتحة عن الكسر لان فيه اشارة الى الجواب عمن قال كيف تستثقل
الفتحة على اليا مع انها اخف الحركات والجواب ان اخفتها بالنسبة
الى نفسها وثقلها هنا بالنظر الى كونها نايبة عن الكسرة المستثقلة على اليا
اعطا النايب حكم المنوب خلافا للمبرد والزجاج اذ لو صح تعويض التنوين
عن الحركة مع انها حروف قال لم يوجد التنوين عوضا عن الحركة في شي من كلامهم
لعوض اي لوقع التنوين عوضا عن حركات نحو حبلى وقد منعت هذه
الملازمة بابداء هذا الفرق بان التعويض في نحو جوار انما هو عن حركة
يمكن التلفظ بها وانما حذفت للاستثقال واما الحركة في نحو حبلى
لتعذره لا سبيل الى النطق بها وقد يقال كان حبلى حينئذ احق بالتعويض
من جوار لامتناع التلفظ بحركته مطلقا وتحرير الفرق ان حركة جوار لما كانت
ممكنة التلفظ بحركته كان لها حظ من الوجود فتركت من غير عوض والتي

بتقديرها نعم يرد على مذهب سيبويه والمبرد ان التنوين لو كان عوضا
من الحرف او الحركة لبقي مع الالف واللام كما يبقى المعوض منه ويجاب بان التنوين
مطلقا لا يجامعهما بحال على انه وجه لبقائه عند القايل بانه عوض من
اليا معهما والعوض لا يبقى مع المعوض ولا هو تنوين التمكين والاسم
منصرف وذلك لان الاعلال كما عرفت مقدم على منع الصرف لان سببه
قوي وهو للاستثقال المحسوس في الكلمة وسبب منع الصرف معنوي
ضعيف وهو المشابهة للفعل في فرعيته والاسم بعد الاعلال ساقط عن
الوزن الاقصى الذي هو الشرط فيصير منصرفا واعترض عليه بمنع السقوط
عن الوزن المخصوص لان اليا الساقطة في حكم الثابت بدليل كسر الرا في
حالتي جوار والكسر حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر
تحكم والحق ان كل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الثابت كعم
وشج وما لا فلا كيد ودم ومن ثم صرف نحو جند لمقصور جنادل وجير
فرع اخير فتدبر خلافا للاخفش وعزاه الرضي للزجاج وقوله اي
الاخفش لما حذفت اليا التحق الجمع باوزان الاحاد ولم يبق على
وزن الجموع فضلا عن منتهاها كسلام وكلام فصرف مردود لان
حذفها عارض للتخفيف فهو لموجب التخفيف وهي منوية ثابتة تقديرا
بدليل ان الحرف الذي بقي اخيرا لم يحرك بحسب العوامل اي لم تجر
الحركات الاعرابية بتمامها عليه فدل على ان ثم حرفا سواه يجري عليه
فانهم قالوا هذا قاض بكسر الحرف الاخير حالة الرفع والجر فلولا ان
المحذوف بحكم الاعلال موجود تقديرا والحركة الاعرابية مقدرة عليه
لكانت جارية على الحرف الاخير منه لفظا ووجب ان يقال هذا قاض
برفع الضاد والعجب من خلاف الاخفش في هذه المسئلة وقد وافق على
انه لو سمي بكتف بكسر التا امراة فكان ممنوعا من الصرف للعلمية
والتانيث المعنوي ثم سكن تخفيفا كما هو حكم كل مكسور العين او مضمومها
لم يجز صرفه كما جاز صرف هند لان شرط ختم تاثير التانيث المعنوي
احد امور ثلاثة تحرك الوسط والزيادة على الثلاثة والعجمة وانه
اذا قيل في جيال هو بجيم فمثناة تحتية ساكنة فهمزة مفتوحة علم على
جنس الضبع كاسامة لجنس الاسد وممنوع من الصرف للعلمية والتانيث
فان الضبع بضم البا وسكونها مونثة والذكر ضبعان بالكسر في القاموس
وجيال وجيالة ممنوعين وجيل بلا همز والجيال كلها الضبع واذا سمي به
مذكر فهو باق على منع الصرف لما فيه من الزيادة على الثلاث كسعاد وزينب

اذا سمي بها هذا وللمذكر لقيام الزايد مقام حرف التانيث هو المعنى بقوله
علما لرجل جيل بالتخفيف بالنقل اي بنقل حركة الهمزة الى اليا وحذفها
تخفيفا لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل فان قدما علما لمونث غير منصرف
حتما للعلمية والتانيث مع تحرك الوسط واذا جعل علما على مذكر انصرف
لضعف امر التانيث في الاصل لكون علامته مقدرة فتنزيل التذكير
الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف ولم يسد مسدها حرف والحركة
القايمة مقامه اولا لانتفائها ومع انتفائها فبقي الاسم على علة واحدة وهي غير
موثرة وانما لم ينصرف لان حركة كتف علم امراة وهمزة جيال علم
رجل اذا خففا بالحذف منويا الثبوت لما ان حذفهما لعارض ولهذا اي
ولكون همزة جيال منوية الثبوت لم يقلب يا جيل المخفف الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها لعروض حركة اليا وثبوت الهمزة تقديرا والثاني
اللاحق عوضا عن حرف زايد كجندل اي كتنوين جندل بجيم ونون
مفتوحتين فدال مكسورة فان تنوينه عوض من الف جنادل قاله ابن مالك
فهو باق على عدم الصرف وفي القاموس الجندل كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة
وبكسر الدال وكعلبط الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة والذي يظهر
خلافه وانه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة لكن قرئ شاذا من اسور
من ذهب بحذف الالف ومنع الصرف وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية
الموثرة في المنع من الصرف كذهاب اليا من نحو جوار وغواش لبقا معظم صيغة
الجمع في الثاني دون الاول ومن ثم كان ذهاب اليا غير موثرة في الجمعية فصح
جعل التنوين عوضا منها ولا يكون تنوين صرف والثالث اللاحق عوضا
عن مضاف اليه مفرد تنوين كل وبعض اذا قطعا عن الاضافة لفظا نحو
وكلا ضربنا له الامثال فضلنا بعضهم على بعض لان الاصل فيهما ان يستعملا
مضافين فلما قطعا عن الاضافة لفظا نونا تنوين العوض ليستدركا بعض
حقهما وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه
ولا تجامعه ومن هنا تلمح من قال كاني تنوين وانت اضافة فحيث تراني
لا تحل مكانيا والرابع اللاحق عوضا عن مضاف اليه جملة وهو اللاحق
لاذ في مثل وانشقت السما فهي يومئذ واهية الاصل فهي يوم اذ
انشقت واهية ثم حذفت الجملة المضاف اليها للعلم بها وجي بالتنوين
عوضا وكسرت الدال من اذ للساكنين اي دفعا لالتقائهما وقد ياتي
تنوين العوض مع وهي غير مركبة مع نحو يوم كقوله نهيتك عن طلابك
ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح اي وانت اذ نهيتك صحيح فحذفت

الجمله وعوض عنها التنوين وتقرير المص كما ترى يقتضي جواز الجمع بين اذ والظرف
والمضاف اليها عند اظهار الجملة المعوض عنها بالتنوين لكن جزم بعض من كتب
على الكتاب بعدم الجمع بينهما ومن خطه نقلت فقال واعلم انك اذا اظهرت
الجملة المعوض منها التنوين فلا يجمع بين اذ والظرف المركب معه فلا تقل جيتك
حينئذ كان كذا بل تاتي باحدهما فتقول جيتك حين كان كذا او جيتك اذ
كان كذا **وقال الاخفش التنوين تنوين التمكين والكسرة اعراب المضاف
اليه** لم ار الشارحين تعرضا لهذا القول مطلقا ولعله لم يكن في نسخهم
والاخفية بحث فان سوق العبارة يقتضي ان الاخفش قال التنوين في نحو
يومئذ للتمكين والحركة اعرابية ويابى ذلك ان تنوين هو ما لحق الاسم
المعرب المنصرف واذ اسم مبني وان الحركة لو كانت اعرابية لم يبق مع حذف
المضاف اليه كما في قوله وانت اذ صحيح اذ لا يبقى المسبب بعد السبب وقول
بعضهم له ان يقول ان الاصل حينئذ فحذف المضاف وبقي اثره كقراءة والله
يريد الاخرة بالجر اي ثواب الاخرة انما يتم لو كان اذ هما تعتبر بالحركات
الاعرابية لفظا وليس كذلك اللهم الا ان يكون الاخفش قايلا باشتراط
الاعراب في التمكين **وتنوين الترنم** وهو الخامس **وهو اللاحق
للقوافي المطلقه** وكذا الاخر الصدور المقفاة او المصرعة وقد مضى لك الفرق
بين التقفيه والتصريع فلا تكن من الغافلين والقافيه على المختار من اخر
ساكن في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك قبله وقيل مع حركته
والمطلقه ما كان رويها متحركا وهو الحرف ينبني عليه القصيدة وينسب اليه
بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف الواقعة بعد الروي بلا فصل **والواو
واليا** سواء كانت اصلية او ناشية من اشباع الحركة الروي المسماة بالمجرى
والاطلاق لا يكون الا وصلا واما الوصل فيكون اطلاقا وغير اطلاق **وذلك
في انشاد بني تميم وظاهر قولهم** واطلاقهم تنوين الترنم **انه تنوين يحصل
للترنم** الذي هو تطريب الصوت ومده **وقد صرح بذلك ابن يعيش
كما سياتي والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين** ومنهم
ابن السراج في اصوله **انه** انما سمي تنوين الترنم لانه **جي به لقطع الترنم**
فالاضافة على وجه النفي دون الاثبات فهي لادنى ملابسة قال ابن عقيل
فهو كقولهم داود القياسي وفي الحديث ان القدرية مجوس هذه
الامة وداود ينفي القياس والقدرية ينفون القدر ويقولون الامر
انف قال المص في حواشي التسهيل وليس يتني لانهم اثبتوا القدر لانفسهم
واما داود القياسي فلا نعلمهم يقولونه والتحقيق ان القدرية لقب

طايفتين الاولى ينكرون ان الله تعالى قدر الاشيا في الازل وقد انقرضت
وهي اقبح الطايفتين والثانيه وهم المعتزلة اسندوا افعال العباد
الاختيارية الى انفسهم واثبتوا القدر لهم فيها فكلام ابن عقيل مبني على
الاول والمص على الثاني وفي شرح مسلم للنووي ان مذهب اهل الحق اثبات
القدر ومعناه ان الله تعالى قدر الاشيا في القدم وعلم انها ستقع في اوقات
مخصوصة فهي لا تقع الا كذلك وانكرت القدرية ذلك وزعموا انه
لم يقدرها ولم يتقدم علمه وانما يعلمها بعد وقوعها فسميتهم قدريه
لانكارهم القدر قال محققوا المتكلمين وقد انقرضت القدريه القايلة
بهذا القول الشنيع وصارت القدرية اخرا يعتقدون اثبات القدر ويقولون
الخير من الله والشر من غيره تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **فان الترنم
وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها** كيف وانها
حروف مد ولين **فاذا انشدوا ولم يترنموا** اي ولم يقصدوا الترنم **جاوا
بالنون في مكانها** قال الرضي واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم
لانه انما يوتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك
ان الالف والواو واليا في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد فتبدل منها
التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لانه انما يوتى به
اشعارا بترك الترنم لخلو التنوين من المد **ولا يختص هذا التنوين بالاسم**
اذا كان بدلا مما عرفت فيلحق الفعل والحرف ايضا **بدليل قوله وقولي
ان اصبت لقد اصابن** هو عجز بيت مفتتح صدره اقلي اللوم عاذل والعتابن
وهو من قصيدة من اول الوافر لجرير وبعده احدك لا تذكر عهد نجد
وحي طال ما انتظروا الايابا روى ابن سلام في طبقاته ان الراعي الشاعر
كان يسال عن جرير والفرزدق فيقول الفرزدق اكرم واشعر فلقيه
جرير فاستعذره من نفسه وطلب ان لا يدخل بينهما وقال انا كنت اولى
بعوتك الى لامد حكم وهو يهجوكم قال اجل ولست لسانك بعايد ثم
بلغ جريرا انه عاد الى تفضيل الفرزدق فلقيه بالبصرة وجرير على بغلة له
فقال له استعذرتك فزعمت انك غيره اخل بيننا فقال والراعي يعتذر
اليه فبينماهما يتحاوران اذ اقبل ابنه جندل وكان فيه خطل وعجب
فقال لابيه لا اراك تعتذر الى ابن الاتان نعم والله لنعصان عليك فلنزيدن
عليك هجاك ولنهجونك من تلقاء انفسنا وضرب بغلته وقال الفرزدق انت
كلب بني كليب اراد حياض دجلة ثم هابها فانصرف جرير مغضبا وكان
نازلا يومئذ بالبصرة على امراة من بني كليب قومه في علية لها وهي في السفل

قال المراه بات ليلته لا ينام يردد البيت حتى ظننت انه قد عرض له
حتى فتح له اقلي اللوم عاذل البيت وهي مطلع قصيدة تنوف على مائة
وعشرين بيتا ومنها اذا غضبت عليك بنو تميم حسبت الناس كلهم غضابا
ثم اصبح في المربد فقال يا بني تميم قيدوا وقيدوا اي اكتبوا فلم يجب الراعي
ولم يجد جرير بعدها فقال بعض رواة قيس وعلمائهم كان الراعي فحل مضر
فضغمه الليث يعني جرير ابعدها فقال بعض رواته واقلي امر من الاقلال
وهو افعال من القلة واللوم بفتح اللام وسكون الواو والعذل بالذال
المعجمة وعاذل منادي مرخم عاذله وفيه المذهبان والعتاب الملامه
كالمعاتبه والعتب الموجدة وان اصبت وجد في غير هذا التصنيف بخط
المص مضبوطا بكسر المثناه على خطاب العاذلة مكتوبا عليه صح اي ان
قصدت الاصابة ولقد اصاب من معقول القول ومثله في تنوين الفعل
قوله داينت اروى والديون تقضى واروى اسم امراه واجدك
لا تفعل لا يقال الا مضافا واذا كسر استحلفه بحقيقته واذا فتح استحلفه
بجده واذا قلت بالواو فتحت كاف واجدك على خطاب المذكر بقرينة
قوله لا يذكر فكانه اولا خاطب عاذلته ثم خاطب عاذله ونهاه
والاياب بكسر الهمزه الرجوع وهي في بيت الكتاب شاهد اخر على مجامعة
الالف واللام لتنوين الترنم ويرسم هذا التنوين بصورة النون لانه
يوقف عليه كذلك لما انه بدل عن حرف الوقف وان كان المبدل عنه
قد يكون له صورة رسمية **وقوله لما تزل برحالنا وكان قدن**
هو عجز بيت صدره افد الترحل غير ان ركابنا وقد تقدم الكلام عليه
في قد من حرف القاف وهو شاهد على لحوق تنوين الترنم الحرف
وما قبله شاهد الفعل قال الرضي ولم يسمع دخوله الحرف ولا يمتنع
ذلك في القياس نحو نعمن في القافيه **وزاد الاخفش والعروضيون**
تنوينا سادسا سموه الغالي وهو قسم من تنوين الترنم عند الرضي
يلحق الروي المقيد تشبيها بالمطلق وحملا له عليه **وهو اللاحق للقوافي**
المقيدة اي الساكن رويها فينفتح ما قبله تشبيها له بالمطلق وحملا له عليه
وهو اللاحق للقوافي المقيدة بالنون الخفيفة او بكسر الساكنين **كقوله**
روبه وقاتم الاعماق خاوي المخترقن هو من ارجوزة من مشطور
الرجز وبعده مشتبه الاعلام لماع الخفقن يصف مكانا قفرا خاليا
من الانيس في مفازة بعيدة الاطراف والواو من وقاتم واو رب اي بالجر
والنون للخفيفة والمراد المغبر والقتام الغبار قال في الصحاح ومكان قاتم

واو رب والقاتم بالقاف والمثناة الفوقية الشديد السواد وقال ابن السكيت يقال اسود قاتم صح

الاعماق مغبر النواحي والاعماق بالمهملة جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد
من اطراف المفازة والخاوي بالمعجمة الخالي والمخترق بضم الميم وفتح الرا المحل
الذي يخترقه الريح وتهب فيه وتمر ومعنى كونه خاويا انه لا شي فيه يمنع
الريح من المرور به فهو خالي الجوف تهب فيه الريح بسهوله وتمر من غير
عارض والاعلام جمع علم بفتحتين الجبال وكل ما يهتدى به والمعنى ان
اعلام شرعتها يشبه بعضها بعضا فلا يحصل بها للسالك الاهتداء والخفق
بفتح الفا اللمع وقيل فانه مصدر خفق البرق خفقا وخفقانا اضطرب فهو
ساكن الفا والمراد انه يلمع فيه السراب ويضطرب **وسمي غاليا لتجاوزه**
حد الوزن فان الشعر يخرج به عن حد الوزن فهو لا يدخل في التقطيع
العروضي كما لا يدخل الزحاف المسمى بالخزم بالزاي فيه **وتسمي الاخفش**
الحركة التي قبله غلوا فتحة كانت او كسرة **وفائدته الفرق بين الوقف والوصل**
فانه لو بقي على اصله وقيل المخترق بسكون القاف لم يدر ان المنشد واقف
او واصل وتسكين الاخر انما يشعر بالوقف في غير الشعر واما فيه فلا لانه
تسكين يتقاضاه الوزن وليس للوقف بدليل انشادك الابيات الساكنه
الاخر موصولا بعضها ببعض من غير وقف مع المحافظة على سكون اواخرها ولولا
ان هذا السكون للوزن دون الوقف لم يجز فيجي هذا التنوين مؤذنا بالوقف
ويحصل الفرق بعد حالته وحالة الوصل فتدبر **وجعله ابن يعيش**
من نوع تنوين الترنم لا نوعا غيره وقد سبق النقل عن الرضي بذا عن الغالي
قسما من الترنم **زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن**
اي ذو غنه **قال وانما سمي المغني مغنيا لانه يغن صوته اي يجعل فيه**
غنه بالضم وهي على ما في الصحاح صوت في الخيشوم وعلى ما في القاموس جريان
الكلام في اللهاة وظبي اغن يخرج صوته من خياشيمه قال في القاموس وقول
الجوهري طير اغن غلط واغن الوادي كثر شجره فهو اغن ومن وضع غنا
كثير العشب **والاصل عنده مغنن بثلاث نونات فابدلت الاخيره**
ياء تخفيفا لثقل اجتماع الامثال كما قالوا في تقضي البازي ان اصله
تقضض واعلم ان الرضي وان وافق ابن يعيش على كون الغالي قسما من تنوين
الترنم فهما مختلفان من جهة ان اطلاق الترنم على تنوينه عند الرضي لدلالته
على تركه وعند ابن يعيش لدلالته على تحصيله وكان تحقق الرضي ان لا يجعل
الغالي قسما من الترنم اذ لا ترنم في القافية المقيدة تركه ولهذا حمل لحوقه
المقيدة على التشبه باختها **وانكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين**
البتة لانه يكسر الوزن وتخرجه عن حده **وقالا لعل الشاعر كان**

يزيدان في آخر كل كلمة وضعف صوته بالهمزة حتى سمعت النون دونها فتوهم السامع ان النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك وهذا كما ترى رد للرواية بمجرد الاحتمال وعدول الى ما هو اغرب وفرار من كسر وزن الى مثله بل ازيد والحق ثبوته وانه ليس بتنوين لمخالفته له في احكامه وزعم ابو الحجاج ابن معزوزان ظاهر كلام سيبويه في المسمى بتنوين الترنم انه نون عوضت من المد وليس بتنوين لمخالفتها له في احكامه وزعم ابن مالك في التحفة ان تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينا مجاز وانما هو نون اخرى زايدة ولهذا لا تختص بالاسم وتدخل الفعل والحرف وتجامع الالف واللام وتثبت في الوقف وكل منهما ينافي كونه تنوينا وكلام ابن مالك في تسهيله مخالف لما في تحفته فان فيه جعله تنوينا حقيقة ودعوى التنوينية في الوقف يخالفها قول الزمخشري في احاجيه تنوين الترنم هو التنوين الواقع في انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف وزاد بعضهم تنوينا سابعا وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف في ضرورة الشعر كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة صدر بيت من ثاني الطويل من معلقة امرئ القيس فقالت لك الويلات انك مرجلي والخدر بكسر المعجمة وسكون المهملة ستر يمد للجارية في ناحية البيت كالاخدور وكل ما واراك من بيت ونحوه وخشبات تنصب فوق قتب البعير مستورة بثوب كذا في القاموس والمراد به ههنا الخشبات المذكورة المسماة بالهودج وقال بعض شارحي المعلقات الخدر الهودج ويستعار للستر والحجلة وغيرها ومنه جارية مخدرة اي مقصورة في خدرها لا تبرز منه وعنيزة تصغير عنزة علم على امراة وهي ابنة عمه وقيل اسمها فاطمة وعنيزة لقب وقيل فاطمة غيرها وفي شرح ابن النحاس عن بعضهم انها اسم هضبة وهي الجبل الصغير ولا ينا سبه اضافة الخدر اليه والويلات جمع ويلة شدة العذاب وليس مرادها الدعا عليه وانما ذلك من قبيل قاتله الله ما اشعره صرفا لعين الكمال عن المدعو له ومرجلي معناه مصيري راجلة اي ماشية لعقرك بعيري يقال رجله اذا احوجه ان يمشي راجلا فرجل يرجل واللاحق للمنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها تمامه وليس عليك يا مطر السلام وهو من اول الوافر من قصيدة للاحوص وقبله ۵ كانك من تذكر ام حفص ۵ وحبل في وصالها خلق رمام ۵ صريع مدامة غلبت عليه ۵ تموت لها المفاصل والعظام ۵

وابي

۵ وابي من بلادك ام حفص ۵ سقى بلدا تحل به الغمام ۵ وبعده
۵ فان يكن النكاح احل شيء ۵ فان نكاحها مطر حرام ۵
۵ فطلقها فلست لها بكفوء ۵ والا يعل مفرقك الحسام ۵
۵ فلا غفر الاله لمنكحيها ۵ ذنوبهم وان صلوا وصاموا ۵

وام حفص اخت زوجة الاحوص واسمها سلمى وكانت من احسن النسا صورة وزوجها مطر سلف الاحوص من اقبح الناس صورة وكان الاحوص جميلا وكان يحبها فلما تزوجت بمطر غلب عليه حبها فباح به والاحوص هو ابو عاصم ويقال ابو عثمان عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم ابن ثابت بن ابي الافلح الانصاري الاوسي شاعر مجيد من شعرا الدولة الاموية من اهل المدينة ذكره الجمحي في الطبقة السادسة من شعرا الاسلام وجده عاصم الصحابي حمي الدبر وكان احوص العينين والحوص بالفتح ضيق في موخر العين وذكره الذهبي في تاريخ الاسلام وذكر ان عمر بن عبد العزيز نفاه الى دهلك لكثرة هجايه ويقال ان النافي له سليمان بن عبد الملك بسبب تغزله بعاتكة بنت يزيد بن معوية وفيها يقول

۵ يا بنت عاتكة التي اتغزل ۵ حذر العدى وبه الفواد موكل ۵
۵ اني لامنحك الصدود وانني ۵ قسما اليك مع الصدود لاميل ۵

وفي كلام ابن عساكر ما يقتضي ان وفاته بدمشق وحبل الوصل استعارة كجناح الذل والخلق بفتحتين البالي للمذكر والمونث والجمع خلقان وملحفة خليق كربيب صغروه بلاها لان الهاء لا تلحق تصغير الصفات كنصيف في امراة نصف وثوب اخلاق اذا كانت الخلوقة فيه كله كذا في القاموس ورمام ككتاب بال ايضا والملامه والمدام الخمر قال ابن مالك والخمر من اسمائها المدام لانها في الدن تستدام والمفاصل المفصل كمنبر مفاصل الاعضاء جمع مفصل كمنزل واما المفصل كمنبر فاللسان وقوله يا مطر يروى بالضم منونا وهو محل وبالنصب منكرا ولا شاهد فيه وقوله فطلقها البيت سيورده المص في حذف جملة الشرط من خاتمة الباب الخامس وكذا قوله فان نكاحها مطر اسيا في الباب السابع وياتي الكلام عليها ان شا الله تعالى وبقوله اي بقول هذا البعض وهو قول الزيادة اقول في الثاني اي في اللاحق للمنادى المضموم دون الاول اللاحق لغير المنصرف لان الاول تنوين التمكين فلا حاجة الى جعله قسما اخر لان الضرورة اباحت الصرف وردت اللفظ الى اصله قيل فيه نظر لان وجود العلتين فيه مناف لصرفه وانما حمل على ذلك قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال ما ذكرناه فيحمل

على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة بادخال التنوين عليه
ولا يكون تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين فهو تنوين الضرورة وتحصيله
ان اثر العلتين يختلف لاجل الضرورة فالتحقيق ان يقال فيه منصرف للضرورة
وانما يقال منون للضرورة ورد بان وجود العلتين ليس منافيا للصرف
منافاة حقيقية حتى لا يمكن اجتماعهما معه في نفس الامر وانما هو
مناف له منافاة اعتبارية وقد اعتبروا الاسم منصرفا للضرورة مع
العلتين وتنوين الصرف هو تنوين التمكين واما الثاني فليس تنوين
تمكين لان الاسم مبني على الضم قد يعارض هناك بان الضرورة هنا
كما اباحت الصرف مع قيام موجب المنع وعود تنوين التمكين اليه اباحت
هنا عود تنوين التمكين مع قيام موجب البنا و تنوينا ثامنا وهو
التنوين الشاذ كقول بعضهم هولاء بالتنوين مع البناء على الكسر
قومك حكاه ابو زيد وفايدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في الف
قبعثرى فانها ليست للتانيث ولا للالحاق وانما هي مزيدة لتكثير اللفظ
ولذا اذا جمع قيل فيه قباعث والقبعثرى الجمل العظيم والفصيل
المهزول ودابة تكون في البحر والعظيم الشديد وقال ابن مالك ره
الصحيح ان هذا نون زيدت في اخر الاسم كنون ضيفن وليس
تنوينا وفيما قاله نظر لان الذي حكاه يعني ابا زيد سماه تنوينا
فهذا دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف ونون ضيفن
ليست كذلك لانها مسموعة وصلا ووقفا قال الشارح واذا كان هذا
النظر صحيحا امكن ان يورد مثله على ابن مالك اي في دعواه في التحفة
ان يقال له تنوين الترنم ليس تنوينا حقيقة وانما هو نون اخرى زائدة
فيقال ان سيبويه سمى ما هو للترنم تنوينا فهو دليل على انه سمعه في
الوصل دون الوقف ويترجح بذلك ما حكيناه عن الزمخشري آنفا
وتعقب بان ابن مالك استدل بثلاثة امور احدها الثبوت في الوقف
فلا يلزم من نفسه نفي ما استدل عليه وذكر ابن الخباز في شرح
الجزولية ان اقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين المنادى و
تنوين صرف ما لا ينصرف قسما براسه اي قسما مستقلا لانهما نوعا
تنوين واحد مسمى بتنوين الضرورة فصارت الاقسام تسعة ثم قال
والعاشر تنوين الحكاية مثل ان يسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك
تحكي اللفظ المسمى به على ما كان عليه قبل التسمية من التنوين وان حقه ان لا ينون
لانه غير منصرف للعلمية والتانيث وهذا اعتراف منه بان تنوين

الصرف متعلق بمقدر على انه ظرف مستقر وقع صفة ثانية للمصدر
اي وهذا اعتراف كاين منه ملتبس بان تنوين الصرف ولا يجوز
تعلقه بالمصدر لانه قد وصف بمنه فامتنع عمله لان التنوين الذي
كان قبل التسمية حكي بعدها فانه يجعل قسما اخر ونوقش بادعا
ان ما في الحكاية ليس تنوين صرف لمجامعته العلتين وان كان اصله
في المحكي تنوين صرف الا ترى انك اذا قلت من زيدا بالنصب حكيا للمنصوب
في قولك رايت زيدا فالحركة في الاصل اعرابية وفي الحكاية ليست اعرابية
وانما حكيت بصورتها والا لزم نصب خبر المبتدا بلا ناسخ واما انه مقتضيه
العامل من رفع الخبر فمقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية
ولا تنس ما قدمنا من ان منافاة وجود العلتين لتنوين الصرف انما هي
امر اعتباري وضعي لا ذاتي فاذا وجد ما يدل على المجامعة اعتبر كما في
الحكاية هنا الثالث نون الاناث هي اسم في نحو النسوة
يذهبن لانه ضمير جمع الاناث خلافا للمازني اذ قال بانها حرف علامة
عليهن والضمير مستتر كما هو الحكم في صيغتي التثنية والجمع والواحد
حملا للمضارع على اسم الفاعل واستكراها لوقوع الفاعل بين الكلمة و
اعرابها في نحو يضربون وتضربين ويضربان وحمل نحو يضربن عليه طردا
للباب وحرفا في نحو يذهبن النسوة في لغة من قال اكلوني البراغيث
والفاعل الاسم المرفوع وهي علامة الجمع خلافا لمن زعم انها اسم وما
بعدها بدل منها بدل ظاهر من مضمر او مبتدا مؤخر والجملة قبله
خبره الرابع نون الوقاية وسميت بذلك لانها وقت الفعل
من الكسر وذلك لوجوب كسر ما قبل يا المتكلم وهم قد منعوا الفعل الجر
والكسر اصل علامته فكرهوا ان يوجد في الفعل مبالغة في الفرار
منه فاذا اتصلت يا المتكلم ادخلوا نون الوقاية لتكلف الكسر ويتوفر
على كل من الفعل واليا حقه وادخلوها ايضا مع نون الاعراب ونون التاكيد
والضمير المرفوع البارز مطلقا اونونا لتنزل المذكورات منزلة الجزء من
الفعل ولذا لم يبالوا بكسر الفعل من الكسر قبل يا الواحدة لانه بمثابة
كسر ما قبل ياء هي من نفس الكلمة ككسر الميم من يرمي فان قيل لم لا يحفظوا
الفعل من الكسر الذي للساكنين قلنا العروض سببه وكونه في معرض الزوال ولله در

وحاجة نون الوقاية ما وقت ... على شرطها فعل الجفون من الكسر

واعلم ان ابن الحاجب في اماليه صرح بان نون الوقاية كحرف المضارعة
ليست بكلمة وانما هي كالف ضارب وميم مخرج والف سكرى واطال الكلام

فيه وعليه فلا ينبغي عدها في اقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة ونوقش
بان جزء الكلمة له دخل في الدلالة على معناها ولا كذلك نون الوقاية فانه
لا دخل لها في دلالة ما لحقته على معناها فلا تكون جزءا له **وتسمى نون**
العماد ايضا لانها عمدت الفعل اي اصلحته لوقوع اليا بعده وهذه
التسمية للكوفيين كما ان الاولى للبصريين **ويلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة**
فلا يلحق قبل المرتفعة **بواحد من ثلاثة احدها الفعل متصرفا نحو اكرمني**
ويكرمني وحسبني ويحسبني **او جامدا نحو عساني وقاموا ما**
خلاني وما عداني وحاشاني ان قدرت اي حاشى **فعلا** لا ان
قدرت حرفا ولا يرد ان اواخر هذه الافعال لا يدخلها الكسر فلا معنى لوقايتها
عنه بالنون لانهم ارادوا اجراء باب الفعل مجرى واحدا وانهم حملوا الفرع
على الاصل فان صحيح اللام اصل المعتل واما افعل في التعجب فالبصريون على
وجوب لحوق النون به وحكى الكوفيون ما احيلي وما احسنى قال العراقي
لست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما افعل زيدا لانه
اسم عندهم في الاصل **واما قوله اذا ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة**
جواب عما يقال ان النون لم تلحق ليس وهي فعل جامد والجواب انه ضرورة
وقد تقدم الكلام على هذا البيت في فصل قد **ونحو تامروني** اراد به ما كان
من الافعال الخمسة المختومة بنون الاعراب وهذا بيان لما لا يلزم فيه
نون الوقاية **يجوز فيه الفك والادغام** للمثلين **والنطق بنون**
واحدة وحذف الاخرى تخفيفا **وقد قرى بهن في السبع** فقرا ابن
عامر بفكهما ونافع بنون واحدة والباقون بالادغام **وعلى القراءة**
الاخيرة وهي النطق بواحدة **فقيل النون الباقية نون الرفع والمحذوفة**
نون الوقاية وهو راي الجزولي لان الثقل الناشي من اجتماع المثلين
جاء من جهتها فكانت جديرة بالحذف **وقيل نون الوقاية** والمحذوفة
نون الاعراب **وهو الصحيح** ومذهب سيبويه ووجهه ان نون
الاعراب معرضة للحذف بالجازم والناصب في السعة فهي قد الفت ذلك
بخلاف نون الوقاية فكانت احق بالحذف وسيعرض المص لذلك ان شاء
الله تعالى في الباب الخامس وقد فهم مما قررناه ان نون الوقاية لا تحذف
مع نون الضمير ولا مع نون التاكيد وان كان اجتماع المثلين حاصلا
اكتفاء بما حذف من نون الاعراب لان نون الوقاية كنون الاعراب من حيث
ان كلا منهما جيء به لغرض لفظي فان اعراب الفعل ليس لمعنى عند البصريين
فاذا حذف احدهما قام الاخر مقامه واما قوله تراه كالثغام يعل مسكا

بسوء

بسوء الغاليات اذا فليني قض ورق ولا يجوز ان يكون المحذوف نون
الضمير لانها فاعل والفاعل لا يحذف **الثاني اسم الفعل نحو دراكني**
وتراكني وعليكني بمعنى ادركني واتركني والزمني حملا لها على
مسمياتها وقد يقال ان ظاهر قوله هذا وجوب النون فيه لكن قال
الرضي ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لاداءها معنى الفعل ويجوز تركها
ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى الفرا مكانكني
الثالث الحرف نحو انني وليس اللحوق به واجبا لانه لشبهه بالفعل
كان دونه **وهي** اي نون الوقاية **جائزة الحذف** لثقل اجتماع
الامثال **مع ان وان ولكن وكان** جائزة الثبوت **وغالبة الحذف**
قليلة الثبوت **مع لعل** نحو لعلي اتيكم لعلي ابلغ الاسباب وذلك لاجتماع
اللامات فيها وهي قريبة من النون في المخرج ولان من لغاتها لعن بنون
مشددة ومن الاثبات القليل قوله فقلت اعيروني القدوم لعلني
اخط بها قبرا لابيض ماجد **وقليلته** اي قليلة الحذف كثيرة
الثبوت **مع ليت** فمن القليل قوله كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه
وافقد بعض مالي والمشهور امتناع الحذف مع ليت الا في الضرورة
وهو نص سيبويه وقول غيره وظاهر ما في المفصل وقال الفرا ليتي
وليتني جائز وظاهره انه جائز في الاختيار **ويلحق ايضا** نون
الوقاية **قبل اليا المخفوضة بمن وعن** محافظة على سكون اخرها
اللازم **الا في الضرورة** كقوله ايها السايل عنهم وعني لست من قيس ولا
قيس مني بتخفيف النون من عني ومني وقال الجزولي الاثبات فيهما
هو الاشهر **وقبل اليا المضاف اليها لدن او قد او قط** بالتخفيف
للمحافظة على سكون اواخرها **الا في قليل من الكلام** فمن هذا القليل
ما قرا به نافع وابو بكر قد بلغت من لدني عذرا بتخفيف النون والباقون
لدني بتشديدها على ما هو الكثير وقد جمع بين الكثير والقليل من قال
قدني من نصر الخبيبين قدي قال ابن مالك وزعم سيبويه ان عدم
لحاق نون الوقاية بلدن من الضرورات وليس كذلك للقراءة الثابتة
في السبع وليس الاسم لدا والنون للوقاية لان ذاك متحرك الاخر بالضم
والنون انما الحق بها ليصون الاخر من الحركة وانما يقال في لد مضافا
الى اليا الذي نص عليه سيبويه فان قلت هلا حافظوا على
الضم فيه كما حافظوا على سكون لدن فزادوا النون قلت لان ذا
السكون ونحوه من الحروف والاسماء المبنية لما شابهت مع انه لازم

الفعل الذي هو الاصل في لحاق هذه النون نحو خذ ومر وبعدت من الاسما
المتمكنة بلزومها السكون الذي لا يكون فيها اجريت مجراه في اللحاق هذا وقد قسم
ابن النحوبر نون الوقاية بالنظر الى الوجوب والجواز اربعة اقسام ما يكون فيه
واجبة وذلك في الماضي العاري عن نون الاناث والمضارع العاري عن نون
الاعراب والامر وما يكون فيه جايزة على قوة وذلك في الماضي مع نون الاناث
وفي ليت ومن وعن وقد وقط وما يكون فيه جايزة على ضعف وذلك فيما
عدا ذلك وما يكون فيه جايزة على السوا وذلك في المضارع مع نون
الاعراب وفي لدن وفي ان وان ولكن وكان **وقد تلحق** نون الوقاية
في غير ذلك المذكور **شذوذا كقولهم بجلني وعلني حسبي** فان المشهور
بجلي بغير نون وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة لزم ساكنة قبل
النون تعسر النطق بها واما عليّ وعنيّ يكفي لحقه ان يستعمل بالنون كبقية
اسماء الافعال مع ان عدم اللحاق اعرف ايضا **وقوله امسلمني الى قومي
شراحي يريد شراحيل** فرخم الاسم في غير الندا اختصارا وهذا هو المسمى
عند متاخري البديعيين بالاكتفا بالبعض وجعلوه نوعا من المحسنات
فاتفقا على تسميه الذي هو الاكتفا بالكلمة وهو عجز بيت من اول الوافر
قايله يزيد بن محرم الحارثي صدره فما ادري وظني كل ظن ابنا ابيه معترض
بالواو والواو واو مع وكل ظني تاكيد لظني قاله الجلال وجملة امسلمني
الى قومي شراحي محلق عنها فعل الدراية بالاستفهام وسعيد المصنف
انشاد هذا البيت في الباب الخامس ونجيد الكلام عليه ان شا الله تعا
وقيل الرواية ايسلمني ولا شاهد **وزعم هشام ان الذي في مسلمي
ونحوه تنوين لا نون** هي **الوقاية وبنى على ذلك قوله في ضاربن ان
اليا منصوبة** فتكون اليا في مسلمي في محل نصب اي امسلم اياي اذ لا يمكن
ادعاء جرها لان التنوين موذن بالانفصال وهي بالاتصال فلا يجتمعان
وقول القايل كاني تنوين وانت اضافه فحيث تراني لا تحل مكانيا انما
اراد حيث تراني لا نجتمع معنى في المكان والا فاحدهما يحل مكان الاخر
على البدل ولا تعجب ان ابن كيسان خالف النحاة فقال كاين اذا ذ
استعملت بدون من ان جر الاسم باضافتها اليه حملا على كم الخبرية التي
بمعناها ونونها تنوين فاثبت التنوين مع الاضافة وغيره على ان
الجر بمن مقدرة على تنوينها الغالب والى ما عليه ابن كيسان اشار الشارح في تولد

٥ اتدرون من فيه الى الكيس نسبة ٥ ومنه زكت بين النحاة منابت ٥
٥ يقول بان اسما يضاف حقيقة ٥ وتنوينه عند الاضافة ثابت ٥

ويرده

ويرده قول الشاعر وليس الموافيني ليرفد خايبا هو صدر بيت
من ثاني الطويل لم يسم قايله وتمامه وان له اضعاف ما كان املا وقد
اعاده المص في الباب الخامس في ترجمة حذف التنوين والموافي الجاني اسم
فاعل من وافى للقوم اياهم ويرفد بالبنا للمفعول اي يعطى ويعان والرفد
العطا والخايب من لم ينل مطلوبه والخيبة عدم حصول المطلوب **وفي
الحديث غير الدجال اخوفني عليكم** استشكل هذا الحديث من وجوه
احدها ان اخوف اسم تفضيل والاصل فيه ان يبنى من الثلاثي المجرد للمبني
للفاعل فيقتضي ان غير الدجال خايف والمراد ان غير الدجال يخاف الثاني
ان افعل التفضيل انما يضاف الى ما هو بعضه واليا ليست بعضا الثالث
لحوق النون واجيب عن هذا الاخير بان افعل التفضيل شبيه بفعل
التعجب فلحقته النون حملا عليه وعن الاول بان فعله اما خاف او خيف
او اخاف والكل ممكن اما خاف فعلى ان يكون من وصف المعاني بما يوصف
به الذوات مجازا كقولهم شعر شاعر وعجب عاجب والاصل خوف غير
الدجال اخوف خوفي فحذف الخوفان وخلفهما غير واليا واما خيف
فعلى ان الاصل اخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف وهذا اوفق للمعنى
وتكون اشغل من ذات النحيين واما اخاف فعلى ان الاصل غير اخوف
مخيفاتي ثم حذف المضاف ايضا وقد تضمن الجواب الاول والثالث الجواب
عن السوال الثاني وتبين انه لا بد من تقدير مضاف على الوجوه كلها بل
على الاول لا بد من تقدير مضافين **والتنوين لا يجامع الالف واللام
ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف** فثبت انه نون وقاية لا تنوين
وفي الصحاح انه يقال بجلي ولا يقال بجلني وليس كذلك لفظ الصحاح
وبجل بمعنى حسب قال الاخفش هي ساكنة ابدا يقولون بجلك كما يقولون
قطك الا انهم لا يقولون بجلني كما يقولون قطني ولكنهم يقولون بجلي
وبجلي اي حسبي قال الشارح وهو محتمل لان يكون عدم قولهم
بجلني بالنون من مقول الاخفش **نعم بفتح العين** اراد
العين المجانسة لا النص بعينه اي عين الكلمة لان ذلك انما يقال فيما
يدخله التصريف من الكلمات ونعم هذه حرف لا حظ لها في التصريف
وكنانة تكسرها اي تكسر العين للتمييز بين نعم الحرفية والاسمية واثروا
اشرف اللفظين باخف الحركتين فقالوا في واحد الانعام نعم بالفتح قال
المص في حواشيه على التسهيل وقد جمع بين اللغتين من قال دعاني عبيد الله
نفسي فداوه فيالك من داع دعا فنعم نعم الرواية بفتح عين الاولى

وكرعين الثانية وبها اي بلغة الكسر قرا الكسائي هذا الحرف حيث
جاء في القرآن ووقع فيه في اربعة مواضع وبعضهم يبدلها اي العين
حاء مهملة لقربها في المخرج كما ابدل الحاء عينا من قرا فعتى حتى مطلع الفجر
عتى وبها قرا ابن مسعود وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين
حكى ذلك في حواشي عن ابي حيان ثم قال وانا اراه اصلا لا اتباعا لان
الحرف لا يليق به التصريف الا ترى انه لا يجوز في ثم العاطفة ما جاز
في ثند ومد من اللغات الثلاث ولو صح الاتباع لصح نعم ونعم اي لصح
اسكان ثانيه مع فتح الاول وكسره لان ما صح اتباع اوله لثانيه من الثلاثي
صح تخفيفه باسكان ثانيه قبل الاتباع وبعده لاسيما والعين حرف
حلق وقد يمنع هنا السكون لما يودي اليه من التقاء الساكنين ونعم حرف
تصديق ووعد واعلام فالاول بعد الخبر مثبتا كان او منفيا كقام
زيد او ما زيد والثاني بعد افعل ولا تفعل نحو قم ولا تقم وما في معناهما
مما فيه طلب الفعل او طلب الترك نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل والثالث بعد
الاستفهام نحو هل تعطيني ويحتمل ان تفسر اي الاستفهام في هذا
التركيب بالمعنى فيكون بمعنى افعل فيدخل في قوله وما في معناهما فلا يكون
قسما مستقلا وفي بعض النسخ وصف المعنى بالثالث فيكون المعنى
ويحتمل ان تفسر نعم بعد الاستفهام نحو هل تعطيني بالمعنى الثالث الذي
هو الاعلام فيكون من الثالث والثالث المعنيين هكذا هو في غالب
النسخ بتعريف المضافين وتوجيهها ان ثالثا اسم فاعل من العدد اضيف
الى ما دون اصله لافادة معنى التصيير اي تصيير المعنيين السابقين
ثلاثة وادخلت ال على المضاف اضافة لفظية كدخولها على المضاف اليه
نحو الجعد الشعر والثلاثة الاثواب ويقع في بعضها والثالث بدون
المعنيين بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد ونحو فهل وجدتم
ما وعد ربكم حقا ائن لنا لاجرا وقول صاحب المقرب وهو ابو
الحسن ابن عصفور انها بعد الاستفهام مطلقا للوعد غير مطرد لما بيناه
من انها في بعضه للاعلام كالايتين السابقتين والمثال العدم محل الوعد
فيها قيل وتاتي للتوكيد اي لتوكيد الكلام وتقويته لا لشيء من المعاني
الثلاثة اذا وقعت صدرا في الكلام غير مسبوق بكلام يستدعي جوابا
نعم هذه اطلالهم اي هذه اطلال لهم بلا شك والاطلال جمع طلل وهو
الشاخص من آثار الدار وقيل هي فيه للتذكر كان المتكلم انتبه او لا ثم
ليتذكر ما يقول فيما هو بصدده والحق انها في ذلك حرف اعلام وانها

جواب

جواب لسؤال مقدر كانه قدر ان سائلا قال اهذه اطلالهم فاجابه
بقوله نعم ولم يذكر سيبويه معنى الاعلام البتة بل قال واما نعم
فعدة وتصديق واما بلى فيوجب بها بعد النفي ولعل هذا قول
صاحب المغرب حيث جعلها بعد الاستفهام للوعد وكان ندر اي اذا
قيل هل قام زيد فقيل نعم فهي لتصديق ما بعد الاستفهام لكن بعنوان
كونه غير مستفهم عنه لانها انما تكون للتصديق بعد الخبر والاولى
ما ذكرناه من انها حينئذ للاعلام اذ لا يصح ان يقول لقائل
ذلك صدقت لانه انشاء لا خبر والتصديق والتكذيب من خواص الخبر
واعلم انه اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع
دخول بلى بعده ووقوعها جوابا له لعدم النفي في الكلام واذا قيل
ما قام زيد فتصديقه نعم ايضا وتكذيبه بلى لا لا فيختص لا بتكذيب
الايجاب مع اختصاص بلى بتكذيب النفي ومنه زعم الذين كفروا
ان لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن تكذيبا لهم في دعواهم انهم لا يبعثون
يوم ويمتنع دخول لا بعد النفي لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي
واذا قيل اقام زيد بالاستفهام فهو مثل ما لو قيل قام زيد بدون
الاستفهام اعني انك تقول في جوابه ان اثبتت القيام واردت
الاعلام نعم وان نفيته واردت الاعلام بنفيه ويمتنع دخول
بلى لفوات شرطها واذا قيل الم يقم زيد بالاستفهام فهو مثل
قولك لم يقم زيد بدون استفهام ايضا فتقول في جوابه ان
اثبت القيام اي اردت اثباته بلى لانها لنفي النفي وهو ايجاب ويمتنع
دخول لا لانها لنفي الايجاب والسابق نفي وان نفيت قلت نعم
كما لو قلت نعم في جواب ما قام زيد قال الله تعالى الم ياتكم نذير
قالوا بلى وهذا لبعض اية هي واذ اخذ ربك من بني آدم من ظهورهم
ذرياتهم واشهدهم على انفسهم الست بربكم قالوا بلى شهدنا فجملة
شهدنا تقرير للجواب وتاكيد له وقد ورد في الحديث ان الله
تعالى اخرج من ظهر ادم ذريته كالذر واحياهم وجعل لهم
العقل والنطق واخذ عليهم العهد والميثاق بانه ربهم ولا اله
لهم غيره فاقروا بذلك والتزموه لكنه اختلف في كيفية الاخراج
وهيئته والمخرج والزمان والمكان ولا يخفى ما بين ظاهر الاية وظاهر
الحديث من التنافي وقد تكلف جماعة في الجمع بينهما واحسن ما قيل
انها من باب التمثيل اي انه تعالى اخرج من اصلاب بني آدم نسلهم

على ما يتوالدون قرنا بعد قرن ونصب لهم دلايل ربوبيته وركب في عقولهم
ما يدعوهم الى الاقرار بها حتى صاروا بمنزلة من قيل لهم الست بربكم قالوا بلى
فنزل تمكينهم من العلم وتمكنهم منه منزلة الاشهاد والاعتراف وباب التمثيل
واسع في الكلام ومنه انما قولنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون ومعلوم
انه لا قول ثم وانما هو تمثيل وتصوير للمعنى واما قوله تعالى بعد ان تقولوا
وما عطف عليه فمفعول به للاخذ اي فعلنا ذلك من نصب الادلة الصادقة
كراهة ان تقولوا يوم القيامة انا كنا غافلين عن ذلك لم ننبه عليه او كراهة
ان تقولوا انما اشرك اباونا من قبلنا وكنا ذرية من بعدهم فاقتدينا بهم لان
تلك الادلة المنصوبة قايمة معهم ايضا فلا عذر لهم في التقليد كما لا عذر
لابايهم في الشرك والمراد ببني ادم اسلاف اليهود الذين اشركوا بالله تعالى
اذ قالوا عزير ابن الله وبذرياتهم من كان في العهد المصطفوي من
اخلافهم المقتدين بهم بقرينة السياق والسباق وقرا المدني والعربيان
ابو عمرو وابن عامر ويعقوب ذرياتهم بالجمع ومن ظهورهم بدل بعض من بني
ادم وذرياتهم مفعول اخذ وانما كان اخذ الذرية من بني ادم والاشهاد
عليهم لان بني ادم لصلبه لم يكن فيهم مشرك او لم تؤمن قال بلى وعن ابن
عباس انه لو قالوا نعم في جواب الست بربكم كان كفرا لما علمت انها لتصديق
ما سبقها من نفي او اثبات خبرية او انشائية والحاصل ان بلى لا تاتي الا
بعد نفي لانها لايجابه وان لا لا تاتي الا بعد ايجاب لانها لنفيه وان نعم
تاتي بعدهما لانها تكون للتصديق وهو تاتي مع النفي والايجاب وانما
جاز بلى قد جاءتك اياتي مع انه لم يتقدم في الكلام اداة نفي وكان حقه
ان لا يجوز لانه قوله لو ان الله هداني السابق عليه يدل على نفي هدايته
كما هو مقتضى لو لا الامتناعية فهو ان لم يتقدم نفي لفظا فقد تقدم معنى ومعنى
الجواب حينيذ بلى قد هديتك بمجي الايات اي قد ارشدتك بذلك مثل
واما ثمود فهديناهم يعني ان الهداية هنا بمعنى الارشاد والدلالة على ما يوصل
لا بمعنى الدلالة الموصلة فهو رد من الله تعالى لما تضمنه قول ذلك الكافر
لو ان الله هداني من معنى النفي وفصله عنه لان تقديمه يفرق القراين
وتاخيره المردود يخل بالنظم المطابق للوجود لانه يتحسر بالتفريط ثم
يتعلل بفقد الهداية ثم يتمنى الرجعة وقال سيبويه في باب النعت في
مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين فيقال له الست تقول كذا
فانه لا يجد بدا من ان يقول نعم فيقال له افلست تفعل كذا فانه قايل نعم
فجاء بنعم بعد الاستفهام الداخل على النفي مع ان الموضع موضع بلى فزعم ابن الطراوة

ان ذلك لحن من سيبويه قال الشارح هذا جراة من ابن الطراوة المذكور على منصب
امام ائمة العربية بين الطايفتين المقتدى به فان حسب ابن الطراوة ومن
هو لجل ان نفهم ظواهر كلام هذا الامام لا جرم ان جراة هذا المعترض اوجبت
اطراح الناس له فقلما يرى احد يعبا بكلامه او يلتفت اليه ولم يتحل الانسان
باحسن من الاعتراف بالفضل لاهله ولقد حضرت يوما مجلس شيخنا قاضي
القضاة ولي الدين بن خلدون وكان شديد التغالي في الثناء على مصنف
هذا الكتاب يعني ابن هشام ذاهبا في تفضيله وتفضيل كتابه كل مذهب
وفي ذلك المجلس الشيخ محب الدين ولد المصنف فقال له لو عاش سيبويه لم
يمكنه الا التلمذ لوالدك والقراءة عليه فتمعر وجه الشيخ محب الدين وقال
يا سيدي اذا افهم الوالد بعض كلام سيبويه كفاه ذلك شرفا وقد اذكرتني
هذه الحكاية بيتين انشدنيهما الشريف شمس الدين محمد نقيب اشراف حلب
الملقب بالتوبره قال انشدنا شيخنا العلامة الموصلي نزيل حلب ولا ادري اقال النفسه

وما عبر الانسان عن فضل نفسه ۞ بمثل اعتقاد الفضل في كل فاضل ۞
وان اخس النقص ان يرمي الفتى ۞ قذى النقص عنه بانتقاص الافاضل ۞

وقال جماعة من المتقدمين والمتاخرين منهم اي من المتاخرين الشلوبين
اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته غير مراد به التقرير
فجوابه بلى كجواب النفي المجرد عن الاستفهام لانه استفهام عن النفي
وان كان مراد ابه التقرير فالاكثر ان يجاب بما يجاب به النفي ايضا
وان لم يكن المعنى عليه رعيا للفظ ومحافظة على صورته ومنه اية الست
بربكم ويجوز بعده دخول احد التي ليست بمعنى واحد فانها المختصة
بالوقوع في حيز النفي ولا الاستثنا المفرغ اي ولا التفريغ لا يقال
اليس احد في الدار ولا اليس في الدار الا زيد لكون المعنى فيهما على
الايجاب ودخول احد والتفريغ يستدعيان النفي ولو نظر الى صورة
النفي فقط لجاز وعلى ذلك من رعاية المعنى دون اللفظ جا قول الانصار
للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قال لهم الستم ترون لهم ذلك اي نعم نرى لهم
ذلك وذلك حين شكت الانصار فقرهم وقلتهم وعجزهم عن مكافاة اهل الخير
من اهل الهجرة فقال صلى الله عليه وسلم الستم ترون لاهل الهجرة ذلك اشارة
الى احسانهم اليهم وانعامهم عليهم فقالوا نحن نرى ذلك ونعرفه لهم ولا
ننكره فقال ذلك شكرهم ومكافاتهم ولو اجابوا باعتبار اللفظ لقالوا بلى والمال
واحد وقال جحدر بفتح الجيم كجعفر وتقدم الكلام عليه وعلى قصيدته
التي هي منها هذان البيتان في حرف الراء اليس الليل يجمع ام عمرو

وايانا وذاك بنا نذان نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار كما علاني قيل هذان البيتان ابرد ما قيل في باب القناعة من لقا الاحباب ولا يظهر لي في الاتيان بضمير المتكلم مع الغير مكان ضمير المتكلم وحده في قوله وايانا نكتة اذ ليس المقام مقام تفخيم وذاك اشارة الى جمع الليل اياها والتداني التقارب والهلال قال في القاموس غرة القمر الى ليلتين اوالى ثلث او الى سبع وللبيلتين من اخر الشهر ست وعشرين وسبع وفي غير ذلك قمر والنهار ضيا ما بين طلوع الفجر الى الغروب او من طلوع الشمس الى غروبها وعلى ذلك ايضا جرى كلام سيبويه والمخطى له مخطى وسيبويه هو المصيب وصاحب البيت ادرى بالذى فيه وقال ابن عصفور اجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض فاوقعوا في جوابه ما يقع في جواب ذاك وان كان ايجابا في المعنى وحقه ان يجاب بما يجاب به الايجاب فاذا قيل الم اعطك في تصديقه نعم كما قيل لم اعطك بدون استفهام وفي تكذيبه بلى وذلك لان المقرر اي المطلوب اقراره قد يوافقك فيما تدعيه وتطلب اقراره به وقد يخالفك فاذا قال في جوابه نعم التبس الامر ولم يعلم هل اراد نعم لم يعطني على اللفظ بلى التي شانها تكذيب النفي وهي محصلة للمعنى المراد ولم يلتفتوا الى المعنى لظهور جانب اللفظ واما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو او هو جواب لقوله وترى الهلال البيت وقدمه عليه وفيه نظر لان قوله وترى الهلال عطف على ما قبله فهو داخل تحت التقرير الا ان يدعى استينافه قلت او هو جواب لقوله وذاك بنا تدان وهو احسن لانه جملة خبرية اعترضت بين المتعاطفين وليست داخلة تحت التقرير وتقدمت على نعم لفظا ومعنى وهذا الاحتمال منقول عن ابي حيان ولعل المص لم يطلع عليه فمن ثم صدره بقوله قلت تتمة حكى الشارح قال اخبرت ان قاضى القضاة كمال الدين ابا الفضل النويرى الشافعي سال المص الشيخ جمال الدين بن هشام عما جرى به العرف في هذه الازمنة من ان الانسان اذا طرق باب صاحبه يقول له نعم نعم مريدا للاعلام بحضوره هل لهذا اصل في لسان العرب فقال نعم وذكرت ذلك في كتابي معنى البيت قال الحنبلي لم اظفر بذلك في المغني وسالت عنه جماعة فما حصل لي جواب فتلت له في موضعين من كتابه احدهما قوله قبل هذا ان نعم تقع جوابا للسوال المقدر والثاني هذا وهو في قول ابن عصفور ان نعم في بيت جحدر جواب لغير

مذكور وما قدره الشاعر في اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو فكذلك قول الطارق نعم نعم جواب لما قدره في اعتقاده من ان الليل يجمعه صاحب المنزل لشدة احتفاله به واسما تاليه بسال هل حضر فلان قال اي ابن عصفور واما قول الانصار رضي الله عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قال الستم ترون ذلك نعم فجاز لزوال اللبس لانه قد علم انهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد النفي انتهى ويتخرج على هذا انه لو اجيب الست بربكم بنعم نظرا الى جانب المعنى بادعاء انه لا لبس حينئذ لم يكف في الاقرار لان الله سبحانه اوجب في الاقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر والجواب بنعم يحتمل غيره كما لا يخفى ولهذا الايجاب لا يدخل الاسلام من يرده بقوله لا اله الا الله برفع اله لاحتماله لنفي الوحدة وانما القول الذي يدخل به فيه ما افاد نفي جنس الاله الا ما استثنى ولعل ابن عباس انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا اي فنقل عنه من نقل بالمعنى ووهم فيه ورد بان هذا الكلام لا وجه له فان معارضته للنقل الثابت المشهور بمجرد احتمال عدمه من غير تثبت وجوز الشلوبين ان يكون مراده فيما نقل عنه انهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الافصح انها لتصديق ما قبلها من اثبات او نفي لكان كفرا اذ الاصل يطابق الجواب والسوال لفظا وفيه نظر لان التكفير اي الجزم بالكفر لا يكون بالاحتمال فان يقين الايمان انما يرتفع بيقين الكفر لا باحتماله

حرف الهاء الهاء المفردة على خمسة اوجه احدها ان تكون اسما ضميرا للغايب وتسميها القراء هاء الكناية وتستعمل في موضعي الجر والنصب ولا يستعمل في موضع الرفع نحو قال له صاحبه وهو يحاوره فالضمير الهاء وحدها والواو مقوية للحركة بخلاف ضمير الغايب المرفوع نحو هو فانه الهاء والواو وقال الزجاج المجموع هو الضمير واورد مثالين للمجرور لان الجر اما بالحرف او بالاضافة ثم ان هذه الهاء ان وقعت بعد متحرك اشبعت حركتها كما في الاية وان وقعت بعد ساكن هو حرف علة نحو فيه وعليه فالمختار اختلاس حركتها اتفاقا ويجوز اشباعها وبه قرا ابن كثير او ساكن صحيح نحو منه وعنه فالصحيح اختيار الاختلاس ايضا وفاقا للمبرد ويجوز الاشباع وبه قرا ابن كثير ايضا والثاني ان تكون حرفا للغيبة وهي الهاء في اياه فالتحقيق انها حرف لمجرد الغيبة وان الضمير ايا وحدها

كالكاف في اياك فقد تقدم ان الصحيح فيها انها حرف خطاب والضمير ايا
وهذا هو مذهب جمهور البصريين لانا ايا وحده لو لم يكن ضميرا ما لزم النصب
اذ ليس في الاسما الظاهرة ما يلزم النصب الا اسما معدودة كالظروف
والمصادر غير المتمكنة وذهب الخليل والاخفش والمازني الى ان ايا ضمير
وما بعده ضمير ايضا والكوفيون وابن كيسان الى ان اللواحق هي الضماير
وابا عماد والزجاج الى ان ايا اسم ظاهر خص بالاضافة الى الضمير وبعض
الكوفيين الى ان المجموع هو الضمير وابن درستويه الى ان ايا لا ظاهر ولا ضمير
وهذا اثبات للواسطة والثالث ها السكت وهي اللاحقة لبيان حركة
اراد بها ما ليست اعرابا ولا شبيهه فلا يلحق بنحو زيد من مررت بزيد
لان حركته اعراب ولا بنحو رجل وزيد من لا رجل ويا زيد لشبه حركتهما
بالاعرابية من حيث العروض وكذا المبني لقطعه عن الاضافة او حرف
اراد به الالف التي في اخر الاسم العريق في البنا والالف التي في اخر
الاسم المندوب وذلك لخفا الالف نحو ماهيه وهياه وازيداه واصلها
ان يوقف عليها وان تثبت وقفا وتحذف وصلا وربما وصلت بنية
الوقف فتثبت وصلا ولا تكون هذه الهاء الا ساكنة ولو وصلا واجاز
الفرا اثباتها مع الف الندبة في الوصل متحركة بالضمة او الكسرة
والرابع الهاء المبدلة من همزة الاستفهام كقوله واتى صواحبها
فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا هو من ثاني الكامل ولم
يسم قايله قال السخاوي انشده ابو الحسين وقال يزيد أذا الذي اي
فابدل من همزة الاستفهام هاء لقرب المخرج وصواحبها يجوز رفعه
على انه فاعل اتى ونصبه على انه مفعوله والفاعل ضمير يعود على المحدث
عنه بهذه القصة ومنح اعطى ومضارعه يمنح بالفتح والكسر والمودة
مفعوله الثاني قدم على الاول للاهتمام بذكره وجفانا هجرنا وتركت
مودتنا وهو واوي اللام من الجفوة فلا يقال جفيته قال الجوهري
واما قول الراجز فلست بالجافي ولا المجفي فانما بناه على جفا المبني
للمجهول وانقلبت واوه يا والتحقيق ان لا تعد هذه الهاء المبدلة
من الهمزة من اوجه الها المفردة وان كانت حرف معنى لانها
ليست باصل اي ليست حرفا اصليا بل منقلبة عنه وما اورد
عليه من انه ذكر في حرف الالف مجي ال للاستفهام وهمزتها بدل
من الهاء الاصلية فقد اجيب عنه بانه انما لم يعد ال التي اصلها ها
والحق من اقسام ال وانما قال بعد ذكر اقسام ال مسئلة ومن الغريب

ان ال تاتي للاستفهام والحق انه وان لم يعدها من اقسامها فقد لزم كونها
منها بما ذكر من المسئلة وانما الجواب ان عدم الاصالة في ال انما تحقق
في بعض الكلمة لا في تمامها كما هنا على ان بعضهم زعم ان الاصل هذا
اي اصل هذا من غيرنا في البيت هذا بالف بين الهاء والدال و
الكلام خبر لا استفهام فحذفت الالف وقصر اللفظ للضرورة
فلا شاهد في البيت والخامس هاء التانيث نحو رحمه المبدله
من تائه في الوقف وهو قول الكوفيين وزعموا انها الاصل وان
التاء المثناه الفوقية في الوصل بدل منها فاذا وقف عليها رجع الى
الاصل وعكس ذلك البصريون فجعلوا التا اصلا والها بدل منها
في الوقف وهذا المذهب ارجح فان مدارهم على اعتبار حال الوصل الذي
هو اصل بالنسبة الى الوقف على انهم عليها من غير ابدال ايضا ففي
التسهيل ابدال الها من تاء التانيث المتحرك ما قبلها لفظا او تقديرا
في اخر الاسم اعرف من سلامتها وقد قرى بهما في السبعة والتحقيق
ان لا تعد هذه من اوجه الها ولو قلنا بقول الكوفيين انها اصل للتاء
لانها جزء كلمة وكلامنا في هذا الباب على ما هو من قبيل الكلم لكن نص
الرضي على ان هاء التانيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصار الشدة
الامتزاج ككلمة واحده وعلى قول البصريين نظرا الى ما سبق ينبغي ان
لا تعد هذه ايضا لانها ليست اصلا عندهم فتدبر ها بالفتح
على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسما لفعل وهو خذ ولا يختلف
لفظه من المذكر والمونث والمثنى والمجموع فتقول ها يا زيد ويا
هند وها يا زيدان ويا زيدون ويا هندان ويجوز مد الفها
بالحاق همزة مفتوحة بعد الالف ويستعملان اي المقصورة و
الممدودة بكاف الخطاب فيختلف حال لفظها باختلاف حال
المخاطب تذكيرا وتانيثا افرادا وتثنية وجمعا وبدونها و لا
يختلف لفظا المقصورة ويجوز في الممدودة اذا اريد تصريفها
ان يستغني عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف فيلحق
بها ما يلحق بالكاف من علامة تانيث تثنية وجمع وهي اللغة الفصحى
فيقال ها للمذكر بالفتح اي بفتح الهمزة وكان الاولى تقديم قوله
بالفتح على قوله للمذكر لانه قيد لها فيه وكذا تقديم قوله بالكسر
على قوله للمونث في قوله وها للمونث بالكسر اي بكسر الهمزة
وهاؤما بضم الهمزة قبل ميم التثنية في تثنية المذكر والمونث

وهاؤن في جمع المؤنث **وهاؤم** في جمع المذكر **ومنه هاؤم اقرؤا كتابيه**
تنازع فيه هاؤم واقرؤا واعمل الثاني وحذف مفعول الاول ولو كان
الامر بالعكس لقيل اقرؤه اذ الاولى اضماره حيث امكن والهاء فيه للسكت وقد
قرئ باثباتها في الوصل لثبوتها في الامام **الثاني ان يكون ضمير المؤنث فتستعمل**
مجرورة الموضع بالاضافة اليها او بالحرف **ومنصوبة نحو فالهمها فجورها**
وتقواها وفي الكلام مع التمثيل بالآية لف ونشر غير مرتب **والثالث**
ان تكون للتنبيه فتدخل على اربعة حكى الزمخشري في مفصله انه يقال ها
ان زيدا منطلق وها افعل كذا وليس واحد منهما من الاربعة التي ذكرها
المص لكن قال الرضي لم اعثر لذلك على شاهد قال الشارح وهو عجيب
فان الزمخشري انشد في المفصل قول النابغة ها ان تا عذرة ان لم
تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد وهذا شاهد على دخولها على
الجملة الاسمية مثل ها ان زيدا منطلق الا ان المسند اليه في البيت اشارة
فلعل الرضي يقول لا يصلح هذا شاهدا لدخولها على الاسمية الخالية من اسم
الاشارة فتامله وتعقبه المحشي بان ها زيدا منطلق وها افعل كذا قليل
والمص انما ذكر ما يدخل عليه ها التنبيه كثيرا ثم ان عبارة الرضي واما ها
فتدخل في جميع المفردات على اسما الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها وتفصل
كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا واما بالضمير
المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما قليلا نحو ها ان تا عذرة وقوله
فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا الى ان قال وما حكى الزمخشري من قولهم
ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر به على شاهد فالاولى ان
يقول ان ها التنبيه تختص باسم الاشارة وقد تنفصل منه كما مر ولم يثبت
دخوله في غيره من الجمل والمفردات قال المحشي فانت تراه كيف صرح
بان قوله ها ان تا عذرة مما فصل فيه بين ها التنبيه واسم الاشارة
بفاصل غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل وان الذي لم يعثر له على
شاهد هو دخولها على غير اسماء الاشارة وعلى غير فاصل بينها وبين اسماء
الاشارة وحينئذ فتعجب من تعجب الشارح **احدها الاشارة غير**
المختص بالبعد اي ما يشار به اشارة غير مختصة بالبعيد **نحو هذا**
فانه يشار به الى القريب وغيره **بخلاف ثم** بفتح المثلثة وتشديد الميم
وهنا بالتشديد وهنالك بالتخفيف فانها مختصة بالبعيد فلا تدخلها
ها **والثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم الاشارة** ويقع في بعض النسخ باسم
الاشارة بالتعريف **نحو ها انتم اولاء** تحبونهم ولا يحبونكم قال الرضي

واعلم

واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان يعرف المخاطب نفسك وتعلمه
انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت تقول وها هو ذا
يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب
او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول او يضربك زيد انت هذا الذي
ارى لا من كنا نتوقع منه ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم بينت
بقولك تقول وفي قولك يضربك زيد الذي استغربته ولم تتوقعه قال تعالى
ها انتم اولاء تحبونهم ولا يحبونكم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال
المستغربة ولا محل لها اذ هي مستانفة وقال البصريون هي في محل النصب على
الحال اي ها انت ذا قائلا قالوا والحال هاهنا لازمة لان الفائدة منوطة
بها والعامل فيها حرف التنبيه او اسم الاشارة قال ولا ارى للحال فيه معنى
اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك كذا **وقيل انما كانت داخلة على**
الاشارة او لا **فقدمت** ووسط الضمير بينهما **فرد بنحو ها انتم توكيدا**
اذ لو كانت كما قيل لما جامعت هؤلاء **فاجيب بانها اعيدت توكيدا** وقال
الرضي ويجوز ان يعتذر للخليل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا
تحسبنهم لبعد قوله ولا تحسبن الذين يفرحون وايضا قوله ثم انتم هؤلاء
تقتلون دليل على ان المقدم في ها انتم اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة
ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة ها انت زيد **ن**
والثالث نعت اي في النداء نحو يا ايها الرجل وهي في هذا واجبة
فلا يقتصر على اي **للتنبيه على** اي على ان ذلك النعت هو **المقصود بالنداء**
دون منعوته **قيل وللتعويض عما يضاف اليه اي** فانها من الاسماء اللازمة
للاضافة واعلم ان للرضي في هذا المقام كلاما مفيدا لا باس بايراده ملخصا
فنقول اذا نودي المعرف باللام فاما ان يبنى وهو بعيد لان اللام عاقبت
للتنوين فهي كالتنوين ومن ثم قل البناء معها كنحو خمسة عشر والان فاستكره
اطراد البناء معها في النداء واما ان تعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء
من الوقوع موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقيل انما لم يجمعوا
بين النداء وال كراهة اجتماع حرفي تعريف ورد بان اجتماع حرفين في
احدهما من الفائدة ما في الاخر من زيادة لا يستنكر ولا يتحد ورضي اجتماع
تعريفين متغايرين لقولهم يا هذا ويا عبد الله ويا ابت انما الممتنع اجتماع
اداتي تعريف للاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام تنكر ثم تعرف
بحرف النداء وهذا لا يتم في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسماء الاشارة
تنكر ثم تجبر بحرف النداء ما فات من الاشارة ومن ثم لا يحذف معها حرف

الندا ولاحاجة الى ما ارتكبنا فانه لا يمنع من كون الشي المعين مواجها مقصودا
بالندا واي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين ثم لما قصدوا الفصل
بين حرف الندا واللام بشي طلبوا اسما مبهما لا يدل وضعا على ماهية معينة
بل يحتاج في الدلالة عليها الى شي آخر يقع الندا ظاهرا عليه لشدة احتياجه
الى مخصصه وهي اللام اذ لا ندا الا لمتميز الماهية وان لم يكن معلوم الذات
واما يا شي ويا موجود فانما يضمحل الذكي بهما عن ان المخاطب ليس فيه شي
مما يكون في العقلا الا انه يقع عليه اسم الشي والموجود وذلك الاسم المبهم
هو اي المقطوع عن الاضافة واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة
ابهامهما بشي اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او الوصف واما اي فباضافته
الى اسم اخر بعدها وانما قطع اي المتوصل به الى ندا ذي اللام عن الاضافة لقصد
الابهام وليلا يجب نصبه فلا يمكن التنبيه على كونه مقصودا بالندا فان ذاك
انما هو بلزوم الرفع وترك النصب وابدلها التنبيه من المضاف اليه لانه لا يمكن
خلوه من مضاف اليه او من تنوين قايم مقامه وليس موضع تنوين وايضا التنوين
من مضاف اليه معلوم مقدر والقصد ههنا الابهام مع ما في هاء التنبيه من
مناسبة الندا اذ هو تنبيه ايضا **ويجوز في ما هذه في لغة بني اسد ان
يحذف الفها وان يضم هاؤها اتباعا** للضمة اي **وعليه قراءة
ابن عامر ايه الثقلان بضم الهاء في الوصل** وسكونها في الوقف هذا
اذا لم يكن مع اي اسم اشارة اما اذا كان فلا بد من اثبات الالف نحو
يا ايهذا الرجل **والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف**
اي حرف القسم **يقال ها الله بقطع الهمزة** من الاسم الشريف **ووصلها وكلاهما
مع اثبات الف ها وحذفها** ففيه اربعة اوجه **هل** وربما ابدلت
هاؤها همزة فيقال ال فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب عن ابي عبيدة
عن العرب وهو من ابدال الخفيف ثقيلا فانه اضعف وبلغ الغاية في الندور
حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي اي لطلب الحكم بان النسبة واقعة
اي لطلب وقوع النسبة اي الاذعان لان النسبة واقعة وهذا ما عليه
متقدموا المنطقيين من ان التصديق هو الحكم والتصورات الثلاث شرط له
والمتاخرون على انه مجموع التصورات الثلاث اعني تصور الموضوع وتصور
المحمول وتصور النسبة الحكمية والحكم **دون طلب التصور** اي الادراك
الخالي عن الحكم وهو المسمى بالتصور الساذج **ودون التصديق السلبي**
اي الحكم بان النسبة ليست بواقعة فلا تكون هل لواحد منهما **فيمتنع
نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم** وايلاءه حرف الاستفهام **يشعر**

بحصول

بحصول التصديق بنفس الفعل وفي كثير من النسخ بنفس النسبة اي فيكون
هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وما صرح به المص بامتناعه صرح صاحب
التلخيص بقبحه وقال التفتازاني في شرحه وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون
زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربته لكنه
يقبح لعدم اشتغال المفسر عنه وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم
لمجرد الاهتمام دون التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ للقبح سوى
ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحسن
المبني على قصد الاهتمام ولا قايل به **وكذا يمتنع نحو هل زيد قام ام عمرو
واذا اريد بام المتصلة** لانها لتعيين احد الامرين كاي وهو لا يكون
الا بعد حصول التصديق باصل الحكم فهي لطلب التصور فلا يجاء لها بما
هو لطلب التصديق للمنافاة بين حصول التصديق وطلبه ولا اشكال
في طلب التصور بعد حصول التصديق وان كان التصديق يستدعي سبق
التصور لان التصديق الحاصل هو العلم بالنسبة الى احد الامرين والمطلوب
تصور احدهما بعينه والتصور السابق هو ما كان بوجه ما وتقييد ام
بالمتصلة يقتضي جواز ان يراد بها في المثال المنقطعة وكلام السعد
يؤيده حيث علل امتناع المثال المذكور باتصال ام بدليل وقوع المفرد
بعدها قال وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت
اصل الحكم فهي لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس
الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع نعم يصح مقابلة
هل بام المنقطعة لانها اضراب عن حكم الى اخر فلا ينافي باهل الطالبة
للتصديق وهذا كما ترى على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد
تقدم في اوايل بحث الهمزة عن ابن مالك تجويز مجي هل بمعنى الهمزة ومعادلة
ام المتصلة لها وفي شرح الحاجبية للرضي وربما تجي هل قبل المتصلة
على الشذوذ **وهل لم يقم زيد** لان تصديقه سلبي وانما جاز هل
زيد غير قايم لانه تصديق ايجابي والسلب جزء من محموله لان القضية
معدولة المحمول **ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعة**
قيل هذا صريح في ان ام المنقطعة من ادوات الاستفهام وانها تشارك
هل في الاختصاص بطلب التصديق فيرد عليه انه قال في بحث الهمزة
وهل مختصة بطلب التصديق وبقية الادوات مختصة بطلب التصور
ولا شك ان مبناه على رايه ام المنقطعة وهي للتصديق كما قرره هنا وقد
مضى منا هناك ما ان تكن على ذكر منك نفعك ان شاء الله تعالى **وعكسها**

اي عكس هل **ام المتصلة وجميع اسمآ الاستفهام فانهن لطلب التصور لا غير** فهي مختصة به ولا تنس ما اسلفه المص في حرف الغين المعجمة في بحث غير ان قولهم لا غير لحن **واعم من الجميع الهمزة فانها مشتركة بين الطلبين** طلب التصور وطلب التصديق والحاصل ان الاستفهام اما عن تصور محض وهو ما كان عن حقيقة مفردة او عن تصديق محض وهو ما كان عن نسبة تامة بين امرين وقد يكون محتملا للامرين ثم انقسمت ادواته الى ما يختص بطلب التصور وهو ما عدا الهمزة وهل وام المنقطعة عند المص والى ما يختص بطلب التصديق وهو هل وام المنقطعة والى ما يجوز معه الامران وهو الهمزة فانك اذا قلت اقام زيد احتمل ان يكون استفهاما عن النسبة صادرا ممن متردد بين وقوعها ولا وقوعها والمعنى اقام ام لم يقم فيكون استفهاما عن التصديق وان يكون استفهاما عن تصور المسند صادرا ممن جازم بوقوع فعل من زيد لكنه متردد في انه قيام او غيره وعليه فالمعنى اقام ام قعد مثلا ويحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون استفهاما عن تصور المسند اليه صادرا من جازم بوقوع القيام لكنه متردد في انه من زيد او غيره والمعنى عليه اقام زيد ام عمرو **ويفترق هل من الهمزة** وان شاركتها في طلب التصديق **من عشرة اوجه احدها اختصاصها** اي اختصاص هل **بالتصديق** اي بطلبه والهمزة للطلبين كما عرفت **والثاني اختصاصها بالايجاب** اي لا يطلب بها الا ما كان تصديقا ثبوتيا فلا يطلب بها التصديق السلبي **تقول هل قام ويمتنع هل لم يقم بخلاف الهمزة** فانها تعم الايجاب والسلب **الم نشرح لك الن يكفيكم اليس الله بكاف عبده** والغالب ان يكون حينئذ لمحض التقرير اعني حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه قال الرضي وهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات **وقال الاظعان الاوهبان عادية** صدر بيت عجزه صدره الا اختشو كم حول التنانير وقد تقدم الكلام عليه في حرف الهمزة في بحث الا المخففة **والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال** اذا دخلت **نحو هل تسافر** وذلك بحكم الوضع كالسين وسوف قال الشارح وقل من تعرض لهذا من النحاة **بخلاف الهمزة نحو اتظنه قائما** فان المعنى معها على الحال كما في هذا المثال ومن اجل هذا التخصيص لا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك لانها لما فيها من التخصيص بالاستقبال لا تصلح لانكار الفعل الواقع اذ المعنى لا ينبغي لك ذلك وهذا حيث

دلت القرينة على ارادة انكار الفعل الواقع اذ المعنى لا ينبغي لك وليس امتناعه من جهة ان الفعل المستقبل لا يفيد الحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنته الحال لوقوع فعلها وانتفا وها هنا ممنوع الا ترى صحة سيجي زيد راكبا وقال تعالى سيدخلون جهنم داخرين **واما قول ابن سيدة في شرح الجمل لا يكون الفعل المستفهم عنه** مطلقا **الا مستقبلا فسهو** لانه قد يكون ماضيا وان كان الاستفهام بهل كما كان حالا في المثال السابق **قال تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا وقال زهير فمن مبلغ الاحلاف عني رسالة وذبيان هل اقسمتم كل مقسم** البيت من معلقة زهير بن ابي سلمى وهو من ثاني الطويل والاحلاف بالمهملة جمع حليف كالاشهاد جمع شهيد وهم القوم يتحالفون على التعاضد والتناصر واراد بهم كما قال الجوهري اسد وغطفان وذبيان بذال معجمة مضمومة وتكسر فموحدة ساكنة فمثناة تحتية ومقسم مصدر ميمي من المزيد بمعنى اقسام **الرابع والخامس والسادس انها لا تدخل على الشرط** اي اداته **ولا على ان** التاكيدية **ولا على اسم بعده فعل في الاختيار** كل ذلك بحكم الاستقرا ومن اجل انها لا تدخل على اسم بعده فعل حكم في باب الاشتغال على النصب في نحو هل زيدا ضربته بانه احسن القبيحين كما تقرر في محله **بخلاف الهمزة** فانها تدخل على ذلك كله **بدليل افائن مت فهم الخالدون ائنك لانت يوسف ابشرا منا واحدا نتبعه** وذلك لعراقة الهمزة في باب الاستفهام **والسابع والثامن انها تقع بعد العاطف لا قبله** بخلاف الهمزة فانها تقع قبله لا بعده **وبعد ام** والهمزة لا تقع بعدها **نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع** عقيل بفتح المهملة هو ابن ابي طالب اخو علي وكان اسن من جعفر بعشر سنين وطالب المكنى به ابوه اسن منه بعشر منهما وكان علي اصغرهم بل قيل انه كان اصغر من جعفر بعشر سنين وكلهم اسلم الا طالبا قال ابن عبد البر قدم عقيل المدينة مهاجرا قبل الحديبية وقال هشام اسلم سنة ثمان وتوفي في سنة خمسين و لكونه اسرع الناس جوابا نسب الى الحمق وكان من انسب قريش وكان قد ورث اقاربه الذين هاجروا وتركوا اموالهم وديارهم والى هذا اشير بما في الحديث حكى ابن عساكر ان عقيلا دخل على معاوية بعد ما ذهب بصره فاقعده على سريره وقال انتم يا بني هاشم تصابون في ابصاركم فقال عقيل وانتم يا بني امية تصابون في بصايركم وكان عنده مرة فقال معاوية لجلسائه اتدرون من قال الله فيه تبت يدا ابي لهب هو عم هذا واشار الى عقيل فقال عقيل

اتدرون امراته حمالة الحطب من هي هي عمة هذا واشار الى معاويه ونقل
هشام ان عقيلا قدم على اخيه علي بالعراق فسأله فقال ما اعطيك شيئا فقال
اني محتاج فقال اصبر حتى يخرج عطائي من المسلمين واعطيك فقال لاذهبن
الى رجل هو اوصل لي منك يعني معاويه فقال انت وذاك فذهب الى معاويه
فاعطاه مائة الف درهم وقال اصعد المنبر واذكر ما اولاك علي وما اوليتك
فصعد المنبر وقال ايها الناس اني اردت عليا على دينه فاختاره علي واردت
معاويه على ديني فاختارني فقال معاويه هذا الذي تزعم قريش انه احمق وانا
اعقل منه والرباع بكسر الراء جمع ربع بفتحها وسكون الموحدة وهو الدار وقال
شعري هل ثم هل اتينهم هو صدر بيت من اول الخفيف عجزه او يحولن دون
ذاك حمام ولم يسم قايله ولا دقع في شرح الشواهد والشاهد في هل الثانية
والاولى داخلة على مثل ما دخلت الثانية حذف لدلالة ما بعده عليه والتكرار
هنا كهو في قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين الا انه ثمه
للتهويل وهنا التاسف والتندم واتينهم بهمزة ممدودة فمثناه فوقية مكسوره
فتحتية مفتوحة فنون ساكنة مضارع اتى للمتكلم وحده موكدا بالنون الخفيفة
كما ان يحولن مضارع موكد بالنون الثقيلة لوقوعه في سياق الاستفهام والحمام
بكسر المهملة الموت وقال هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات
والنور فوقعت هل بعد ام وجوز ابن مالك في تسهيله ان لا تقع هل بعد ام
لشبهها بالهمزة في الحرفية فتعطى حكمها وان تقع لشبهها ببقية الادوات
في عدم الاصالة في باب الاستفهام والحاصل ان بين هل والهمزة تاخيا
في الحرفية وبينها وبين تاخيا في الفرعية عن الهمزة فجازت مراعاة كل منهما
وتلخص من ذلك ان الوقوع بعد ام ممتنع مع الهمزة واوجب في غيرها وعز في هل
وجايز في هل التاسع انها يراد بالاستفهام بها النفي فيكون المعنى النفي
قيل ان كلا هذا يشعر بان ثم استفهاما بهل لكنه مجازي لا حقيقي وقوله
بعد في جواب فان قلت ان ما مر انها للانكار على مدعي ذلك ويلزم منه
الانتفاء لا انها للنفي ابتداء يقتضي انها موضوعة للنفي حيث يراد بالاستفهام
بها النفي لا انها للاستفهام وقد يجوز فيه بارادة النفي منه فيتدافع كلاماه
وانت تعلم فيما مر انما هو في الهمزة فهي التي كانت للانكار ولزم منه الانتفاء
ولم يكن للنفي ابتدا كما كانت هل له فالنفي في الهمزة لازم معناها لا انه معناها
ابتداء وان اطلق عليه معناها فبالواسطة بخلاف هل فانه معناها حيث
يراد ابتداء من غير واسطة وهذا لا ينافي ان يكون معنى مجازيا غير موضوع
اللفظ فان كل معنى مجازي يراد من اللفظ ابتدا اي من غير واسطة دون

الحقيقي

الحقيقي وان كان المعنى المجازي لا يتحقق بدون المعنى الحقيقي وبالجملة فرق
بين المعنى المراد ولازم المعنى المراد وان كان مرادا ولا حاجة الى الجواب
بان البا في قوله يراد بالاستفهام للبدل اي يراد بدل الاستفهام بهل النفي
وهو لا يشعر بان ثم استفهاما يجوز به على انه لو كان المعنى على ذلك لكان
المناسب عد النفي بهل معنى ثانيا لها لا مما يفترق به هل عن الهمزة المشاركة
لها في معنى الاستفهام فتامل وفي شرح الحاجبية للرضي الهمزة تستعمل في الاثبات
للاستفهام وللانكار ايضا ولا تستعمل في الانكار واذا دخلت الهمزة على النافي
فلمحض التقرير واما هل فلا تدخل على النافي اصلا ثم قال وتختص هل دون
الهمزة بكونها للتقرير في الاثبات نحو هل ثوب الكفار اي الم يثوبوا وبافادتها
فايدة النافي حتى جاز ان يجي بعدها الا المتصل للايجاب ولذلك اي ولارادة
النفي بها دخلت على الخبر اي خبر المبتدا الواقع بعدها الا الاستثنائية
في نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان التفريغ لا يكون في الايجاب
والباء الزايدة في الخبر في قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدايم هو عجز بيت
من ثاني الطويل تقول اذا اقلولي عليها واقردت وقبله وليس كلبي اذا جن
ليلة اذا الم يذق طعم الاذان نايم وقايلهما الفرزدق كما قال اللخمي يهجو
جريرا ويرميه وقومه كليبا باتيان الاتن كما ان بني فزاره يرمون باتيان
الابل قال الشاعر • لا تامنن فزاريا خلوت به • على قلوصك واكتبها باسيار
وجن الليل ستر وجنه ستره والاتان بفتح الهمزة والمثناة الفوقية
والحدة الانثى من الحمارة والاتانة قليلة كذا في القاموس واذا الثانية
بدل من الاولى واقلولي بالقاف قال في الصحاح وقد اقلولي اي ارتفع
والمقلولي المتجافي المستوفز المعلق ويقال اقلولى الرجل في امره اذا انكمش
وفي القاموس وقلولي رحل وحمق وتجافى وانكمش وفي الجبل صعد اعلاه
فاشرف والطاير وقع على اعلا الشجر واقردت بالقاف قال في القاموس
واقرد سكت وسكن وذل وتماوت والظاهر من ايراد هذا البيت كما قال
الشارح انه لو اراد النفي المراد بهل لم ترد البا في الخبر وعليه فلا تزاد البا
في نحو هل زيد بقايم اذا اريد الاستفهام الحقيقي وفيه نظر فان المصنف
قد صرح بان زيادتها في الخبر الغير الموجب قياسي والاستفهام عندهم
من قبيل غير الموجب ونقل المحشي في جوابه بان الاستفهام عندهم ليس من
قبيل غير الموجب في كل موضع بل في مواضع صرح فيها بذلك ولم يصرحوا
ههنا بشي والاصل انه ليس منه الا بدليل نعم يخدش هذا انهم قد صرحوا في بحث
زيادة من انها لا تزاد الا بشرطين احدهما كون الكلام غير موجب وفسروا

ذلك بان ينقدمه نفي او نهي او استفهام بهل واي دليل على النص تحح اقوى من هذا ولذلك ايضا صح العطف في قوله وان شفاي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول البيت من الضرب الثاني من الطويل من معلقة امرئ القيس الكندي وسينشده المص ثانيا في بحث عطف الخبر على الانشا وبالعكس من الباب الرابع ان شا الله تعالى ورواه سيبويه في كتابه بلفظ وان شفا واحتج به على ان النكرة يخبر بها عن النكرة وكذا انفع روايته هنا في بعض نسخ هذا الكتاب والشفاء البرء من المرض والتخلص منه والعبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الدمع وجمعه عبرات وحكى ثعلب عبر وعبر كبدرة وبدر ومهراقة بضم الميم وفتح الهاء مصبوبة من اهراقه واصل مراقة من اراقه والهاء مزيدة على غير قياس والرسم الاثر ورسم الدار ما كان لاصقا بالارض من اثارها والدارس المنمحي والمعول بتشديد الواو المفتوحة اما مصدر ميمي من عول الرجل اذا بكى رافعا صوته او اسم مكان منه او اسم مفعول من عولت على فلان اي اعتمدت عليه الا ان صلته حذفت كما في قولهم الاسم المشترك ونحوه او اسم مكان منه نص عليه ابن النحاس او مصدر ميمي منه اي الى تخلص وتخلي مما ابتليت به دمع اصببته ثم قال سكرا وهند عندهم محو بكا وموضع بكا او احد معتمد عليه او مكان كذلك او اعتماد في دفع المصيبة اي انه لا فايدة في صب الدمع اصلا والحالة هذه اذ لا يعطف الانشا على الخبر ولا الخبر على الانشا والحاصل ان المص استدل على كون هل للنفي بثلاثة امور احدها دخول اداة الاستثنا على الخبر بعدها فلولا انها بمعنى ما النافية ما دخلت الثاني زيادة البا في الخبر ايضا بعدها كذلك الثالث عطف جملة مصدرة بها على انها جملة خبرية قبلها فلو انها باقية على استفهامها لكانت جملتها انشايية ولا امتنع عطفها على الخبرية قبلها لما ذكر فان قلت قد مر لك في صدر الكتاب ان الهمزة تاتي لمثل ذلك فانه ذكر ثمه انها تاتي للانكار الابطالي وهو يقتضي ان ما بعدها غير واقع فهي مقدرة لنفيه مثل افاصفاكم ربكم بالبنين اي اثركم وخصكم بهم الا ترى ان الواقع انه سبحانه لم يصفهم اي لم يوثرهم وهو بضم المثناه التحتية وسكون الصاد المهملة وكسر الفاء بذلك قلت انما هي انما للانكار على مدعي ذلك اي الاصفاء وبيان انه كاذب في مدعاه ويلزم من ذلك الانكار الانتفاء اي انتفاء الاصفا وانه غير واقع لا انها للنفي ابتداء اي لا ان معناها النفي ابتدا كما ان معنى هل ذلك فالنفي في همزة الانكار لازم المعنى وفي هل الانكار نفس المعنى ولهذا لا يجوز

اقام الا زيد وان كان المعنى على الانكار الابطالي كما يجوز هل قام الا زيد لان النقض يجي انما يقع بعد ما يفيد النفي ابتداء لا ذلك وما قال تعالى فهل على الرسل الا البلاغ ولا يخفى لطافة ما يتلمح من هذه الاية في هذا المقام هل ينظرون الا الا ترى ان المعنى ابتداما على الرسل الا البلاغ وما ينظرون الا الساعة وقد يكون الانكار مقتضيا لوقوع الفعل وهو المسمى بالانكار التوبيخي على العكس من هذا الانكار المسمى بالابطال وقد عرفتهما فيما تقدم وذلك اذا كان الانكار بمعنى ما ينبغي لك ان تفعل اذ لا تخاطب بمثله الا من كان متلبسا بالفعل نحو اتضرب زيدا وهو اخوك لمن صدر منه الضرب وتلخص من هذا التقرير ان الانكار على ثلاثة اوجه انكار على من ادعى وقوع الشي فان المخاطب بقوله افاصفاكم ربكم بالبنين من اعتقد ان الملايكة بنات الله وان البنين لهم خاصة ويلزم من هذا النفي وانكار على من اوقع الشيء والاول هو الابطالي والثاني التوبيخي وكلاهما يختصان بالهمزة فلا تشاركها هل فيهما وانكار لوقوع الشي وهذا هو معنى النفي وهو الذي ينفرد به هل عن الهمزة فلا تشاركها الهمزة فيه العاشر انها تاتي بمعنى قد فتخرج عن معنى الاستفهام وذلك مع الفعل لاختصاص قد بالافعال وبذلك فسر قوله تعالى هل اتى على الانسان جماعة منهم ابن عباس ترجمان القران رضي الله عنه والكساي والفرا والمبرد قال في مقتضبه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد ويكون بمنزلة قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان انتهى اي قد اتى على الانسان وبالغ الزمخشري فزعم انها ابدا بمعنى قد وان الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة معها قال في الكشاف هل بمعنى قد في الاستفهام خاصة والاصل اهل ونقله في المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف لانها لا تقع الا في الاستفهام فصار للزوم وقوعها فيه مغنيا عن ظهور اداته معها وقد جاء دخولها عليها في قوله سايل فوارس يربوع بشدتنا اهل راونا بسفح القاع ذي الاكم انتهى والبيت من اول البسيط وقايله زيد الخيل من ابيات قالها في اغارة اغارها على بني يربوع فاصاب منهم وقتل وسبى وسايل امر من المسايلة وفوارس جمع فارس وهو من شاذ الجمع عند سيبويه لان فاعل انما يكون جمع فاعلة في صفات من يعقل دون فاعل وقد استدرك عليه هوالك ونواكس في قوله

واذ الرجال ، وابويزيد رايتهم • خضع الرقاب نواكس الابصار • قال ابن الحاجب في ايضاحه واما فوارس فالذي حسن منه انتفا اللبس بينه وبين المونث فانهم لا يقولون امراة فارسة اي فبعد بذلك عن الصفة فان الفرق بين المذكر والمونث بالتا من خواص الصفات فكان كالاسم واما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس واما نواكس فللضرورة فلا اعتداد به نعم فواعل قياس في فاعل اذا كان صفة لما لا يعقل وذلك لان الجمع فيما لا يعقل من المذكر اجري مجرى المونث ممن يعقل ويربوع ابن حنظلة بن مالك ابو حي من تميم منهم متمم بن نويره والواو زايدة فهو فعلول اذ ليس فعلول بفتح الفا في كلامهم الا ما شذ من صعفوق والشدخ بفتح المعجمة الحملة الواحدة في الحرب وبكسرها القوة والبا بمعنى عن وسفح الجبل اسفله حيث تسفح فيه الما والمقام المستوي من الارض والاكم بفتحتين واحدها اكمة وقد تقدم الكلام عليها في بحث رب **ولو كان كما ذكر** من ان هل بمعنى قد **لم تدخل الا على الفعل كقد** المختصة بالدخول عليه لكنها قد دخلت على الاسم ايضا قال تعالى فهل انتم مسلمون **ولم ار في كتاب سيبويه ما نقله الزمخشري انما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك** قيل عليه لا يلزم من عدم رويته هو لذلك عدمه في نفس الامر والاولى به تحسين الظن بالزمخشري فانه امام في هذا الفن ثبت في النقل على انه ما نقله عنه مسطور في كتابه ففي باب ايان لم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف ما نصه يقول ام من تقول ام هل تقول ولا تقول ام اتقول وذلك لان ام بمنزلة الالف وليست اي ومن وما ومتى بمنزلة الالف انما هي اسما بمنزلة هذا وذلك الا انهم تركوا الف الاستفهام اذا كان هذا النحو من الكلام لا يقع الا في المسالة فلما علموا انه لا يكون الا كذلك استغنوا عن الالف فكذلك هل انما تكون بمنزلة قد لكنهم تركوا الالف اذ كانت لا تقع الا في الاستفهام وفي اوايل الكتاب في مباحث الاشتغال في باب ما يختار فيه النصب وليس كذلك قبله منصوب يبنى على الفعل وهو باب الاستفهام ما نصه واما الالف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جايز كما جاز ذلك في هلا لانها حرف الاستفهام الذي لا يزول الى غيره وليس للاستفهام في الاصل غيره وانما تركوا الالف في من وهل ونحوهما حيث امنوا الالتباس الا ترى انك تدخلها على من اذا تمت بصلتها نحو افمن يلقى في النار خير ام من ياتي امنا وتقول ام هل فانها بمنزلة قد ولكنهم تركوا الالف استغنا اذ كان هذا الكلام لا يقع الا

في الاستفهام

في الاستفهام فهذان نصان موافقان لما نقله الزمخشري عن الكتاب وقد وقع في بعض نسخ المغني بل في كثير منها عند المحشي بدل قوله ولم ار الى اخره ما نصه وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه ذكره في باب ام المتصلة ولكن فيه ما قد يخالفه فانه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم الى اخر ما قال ولا يخفى ان الضمير المستتر في نقله للزمخشري والمجرور بعن والمستتر في ذكره لسيبويه والبارز في نقله وفي ذكره وفي يخالفه لما الاولى والمجرور بفي للكتاب قال الشارح وما اخال هذه النسخة وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه قال المحشي ولجيب بان معناه ان سيبويه لم يقل انها بمعنى قد دايما ثم قال الشارح فان قلت فما تصنع في دفع المعارضة التي اشار اليها وهي مخالفة قول سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم لقوله في غيره ان هل انما تكون بمنزلة قد قلت احمل على انها للاستفهام باعتبار رتبتها مقام الهمزة المحذوفة المعدة للاستفهام لا انها موضوعة للاستفهام بنفسها جمعا بين كلاميه **وقال الزمخشري في كشافه** هو نقل لما في الكشاف بالمعنى وبعض اللفظ **هل اتى اي قد اتى على التقرير والتقريب جميعا** فالتقرير مفاد الهمزة المقدرة والتقريب مفاد قد التي عبر عنها بهل **اي اتى على الانسان قبل زمان قريب طايفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيا مذكورا بل كان شيا منسيا** غير مذكور بالانسانية **نطفة في الاصلاب** او عنصرا من العناصر وقد فهم من هذا ان التقرير ههنا بمعنى الحكم بالثبوت من قولك قررت هذا الامر اي اثبته والكلام خبر محض وان الحين الذي لم يكن فيه شيا مذكورا مدة كونه نطفة في الاصلاب وقيل هو مدة لبثه في بطن امه **والمراد بالانسان الجنس** اي جنس بني ادم **بدليل انا خلقنا الانسان من نطفة انتهى** فان المعرفة اذا اعيدت معرفة فالظاهر ان الثاني عين الاول وقيل المراد بالانسان الاول ادم وبالثاني بنوه **وفسرها غيره بقد خاصة** ولم يقدر معها همزة استفهام **ولم يحملوا قد فيها على معنى التقريب بل على معنى التحقيق** وجمع الضمير في لم يحملوا باعتبار المعنى **وقال بعضهم معناها التوقع وكانه قيل لقوم يتوقعون الخبر** اي فانه بقي جسدا من حما اربعين سنة تمر به الملايكة فيفزعون منه **وفي تسهيل ابن مالك انه يتعين مرادفة هل لقد اذا دخلت عليها الهمزة يعني كما في البيت** اي بيت اهل رءونا **ومفهومه انها لا تتعين لذلك اذا لم تدخل الهمزة عليها بل قد تاتي لذلك كما في الاية وقد لا تاتي له** كما في نحو هل قام الا زيد

وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا ان هل لا تاتي بمعنى قد اصلا
وهذا هو الصواب عندي اذ لا متمسك لمن اثبت ذلك اي اثبت
ان هل بمعنى قد الا احد ثلاثة امور احدها تفسير ابن عباس هل اتى
بقد اتى ولعله انما اراد ان الاستفهام للتقرير وليس باستفهام اي
ان معناه طلب اقرار المخاطب واعترافه بامر قد استقر عنده ثبوته
او نفيه فالكلام استفهام دخله معنى التقرير فان قلت اذا كان اللفظ
موضوعا لمعنى ودخل عليه معنى اخر كما في هل هنا انتفى المعنى الاول لصحة الثاني
او يتجرد منه قلت الذي يظهر من كلام المحققين بقاؤه فقد قالوا في
لعل انها تكون للاستفهام مع بقاء معنى الترجي وفي قوله تعالى الحاقة
ما الحاقة ليس استفهاما محضا بل خالطه معنى التهويل وفي قوله ما لي لا ارى
الهدهد ان الاستفهام دخله معنى التعجب وعليك بتتبع امثال ذلك
فتدبره وفي شرح التسهيل لابي حيان وما ذكر المص وغيره من ان هل ترادف
قد لم يقم على ذلك دليل واضح انما هو شيء قاله المفسرون في قوله تعالى
هل اتى على الانسان حين من الدهر ان معناه قد اتى وهذا تفسير معنى
لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا انما يرجع في ذلك الى ايمة النحو
واللغة لا الى المفسرين وقد يناقش بان من المفسرين من عرفت من ايمة
النحو المتصدرين لتقرير هذا الفن كالفرا والمبرد والزجاج بل قد نقل القول
بذلك عن طائفة من النحاة منهم الكسائي والمبرد والزجاج وناهيك بامام
الجماعة سيبويه فقد ثبت النقل عنه وكل منهم امام عارف بهذا الشان
قد خالط العرب الفصحا وسمع كلامهم وفهم مقاصدهم ورعا وقع في بعض
نسخ التسهيل فيترجح بذلك القول فيتعين بل قال ابو حيان انها ثبتت في نسخة
عليها خط المص قال وكنا نلحس بما ذكرناه فعدل الى ذلك قال وليس ذلك
بمترجح ايضا لان الرجحان انما يكون اذا كان ثم دليل واضح يدل على ان هل
ترادف قد قلت وعرفت الدليل فلا نخرج الى التطويل وقد صرح بذلك
اي بكون الاستفهام في الاية للتقرير جماعة من المفسرين فقال بعضهم
هل هنا للاستفهام التقريري والمقرر به من انكر البعث والحشر
بعد الموت وقد علم انهم يقولون نعم قد مضى دهر طويل لا انسان
فيه ويعترون بذلك فيقال لهم فالذي احدث الناس بعد ان لم
يكونوا واوجدهم بعد عدمهم كيف يمتنع عليه احياوهم بعد موتهم
واعادتهم بعد فنائهم وهو دون الحالة الاولى وهو معنى قوله تعالى
ولقد علمتم النشاة الاولى والخلق الاولى فلولا تذكرون اي فهلا

تذكرون فتعلمون ان من انشا شيا بعد ان لم يكن قادر على اعادته
بعد عدمه انتهى بل هو اهون عليه كما قال تعالى وقال اخر اي بعض اخر من
المفسرين مثل ذلك الا انه فسر الحين في الاية بزمن التطوير في الرحم
اي بزمن انقلابه من طور الى طور بعد ثم فقال المعنى الم يات على الانسان
حين من الدهر كانوا كان حق العبارة لكنه جمع الضمير باعتبار الافراد
فيه نطفا ثم علقا ثم مضغا الى ان صاروا شيا مذكورا بالانسانية
وصفاتها وما يتعلق بها وكذا قال الزجاج الا انه حمل الانسان على
آدم عليه السلام فاراد الافراد فقال المعنى الم يات على الانسان
اي على ذلك الشخص الذي هو ادم حين من الدهر كان فيه ترابا وطينا
فلم يكن شيا مذكورا الى ان نفخ فيه الروح انتهى وقال بعضهم لا يكون
هل للاستفهام التقريري اصلا وانما ذلك من خصايص الهمزة
وليس كذلك اي وليس من خصايصها كما قال بل تشاركها هل فيه وذكر
جماعة من النحويين ان هل تكون بمنزلة ان في افادة التوكيد والتحقيق
ومقتضى هذا التقرير انه محتاط هو الحكم بالثبوت او لا لانتفا الا
انه للحمل على الاقرار باحدهما ولعل القايل بانه من خصايص الهمزة
اراد التقرير بمعنى الحمل على وحملوا على ذلك قوله تعالى هل في ذلك
قسم لذي حجر وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد فهو التقرير على عظم
الاقسام التي ذكرت قبل اي انه في المقسم والمقسم به قسم اي حلف
او محلوف به لذي عقل يعتبر ويوكد به ما يريد تحقيقه والمقسم عليه
محذوف وهو ليعذبن دل عليه قوله الم تر كيف فعل ربك بعاد قاله
الزمخشري او مذكور وهو ان ربك لبالمرصاد قاله ابن الانباري وفي البحر
لابي حيان الذي يظهر ان الجواب محذوف دل عليه ما قبله من اخر
سورة الغاشية وهو قوله ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم و
التقدير لايابهم الينا وحسابهم علينا وقول مقاتل هل هنا في موضع
ان اي ان في ذلك قسما لذي حجر فهو في محل جواب القسم قول لم يصدر
عن تامل لان المقسم عليه على هذا التقدير لم يذكر فيبقى قسم
بلا مقسم عليه لان ما قدره من ان المعنى ان في ذلك قسما لذي حجر
لا يصح كونه مقسما عليه والدليل الثاني قول سيبويه الذي شافه
العرب في القاموس شافهه ادنى شفته من شفته والبلد والامر داناه
فمشافهة العرب باللفظ عبارة عن التلقي من افواههم وفهم مقاصدهم
وكفى بذلك دليلا ومستندا وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك ومضى

لئن انه قاله على ان ما مضى لم انما هو القول بانه لم يرهذا النقل في كتاب سيبويه
ولا يلزم منه انه لم ينقله والثالث دخول الهمزة عليها في البيت والحرف
لا يدخل على مثله في المعنى وان خالفه في اللفظ وقد رايت عن السيرافي
ان الرواية الصحيحة ام هل وام هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل
وقد مضى في بحث ام انها اذا كانت منقطعة فهي بمعنى بل مجردة تارة عن
الاستفهام وغير مجردة اخرى وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت
شاذ لا يقاس عليه اذ مثله لم يكثر كثرة توجب القياس وانما جاء منه هذا
البيت او بيت اخر ومع كونه شاذا فيمكن تخريجه على انه من الجمع بين
حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله ولا للما بهم ابدا دواء
وهو عجز بيت فلا والله لا يلفى لما بي وقد مضى الكلام عليه في حرف الكاف بل
الذي في البيت استهل منه لاختلاف اللفظين فيه واتحادهما ثمه وكون
احدهما على حرفين فيه والاخر على حرف وهما هناك على حرف واحد وكون الحرفين
فيه غير عاملين وعندهما عاملان فهو كقوله فاصبح لا يسالنه عن ما به
صدر بيت عجزه اصعد في علو الهوى ام تصوبا وهو من الضرب الثاني من الطويل
قال العيني لم يسم قايله وعزاه المحشي للاسود ابن يعفر جاهلي يكنى ابا الجراح
ويروى فاصبحن وصعد في الجبل وعليه تصعيدا رقي فيه وعلا وعلو
الدار بضم العين واللام وتشديد الواو وبكسر العين وسكون اللام وتخفيف
الواو وكذا هنا نقيض سفلها بضم السين وكسرها مع السكون والتخفيف وتصوب
معناه نزل وبقي مما يفترق به هل من الهمزة احدهما انه لا يجوز حذفها
للعلم بها بخلاف الهمزة والثاني ان المستفهم بهل لا يترجح عنده احد الامرين
من الاثبات او النفي بخلاف الهمزة فانه لا يستفهم بها الا من هجس في نفسه
امر ما من الاثبات كن افتل هو وفروعه من هي وهما وهم وهن تكون اسما
وهو الغالب وحرفا نحو زيد هو الفاضل والزيدان هما الفاضلان اذا
اعرب فصلا وقلنا لا موضع له من الاعراب فان الموضعية من الاعراب
من لوازم الاسمية فاذا انتفت الاسمية وقيل هو منقول عن الخليل
هي مع القول بذلك اي بكونها فصلا لا موضع لها اسما كما قال الاخفش في
نحو صه ونزال اسما لا محل لها لانها غير معمول لشيء وذهب غيره الى ان لها
موضعا فقيل هو الرفع بالابتدا وضميرها المستتر فيها فاعل سد مسد الخبر
كما في راغب ولا يقدح استتار الفاعل هنا وظهوره هناك اذ لا فرق في الحكم
بالجملة بين ان يكون الفاعل ظاهرا او مستترا وقيل هو في نحو رويد زيدا
نصب على المصدر والمعنى ارود رودا ارود زيدا والاول اظهر لانها اسماء

مجردة

مجردة عن العوامل اللفظية فوجب الحكم عليها بالابتدا وكما في الالف
واللام في نحو الضارب اذا اقترناها اسما موصولا كما عليه الجمهور
ويكون مجموع الالف واللام كلمة واحدة فان قدرناها حرف
الواو الواو المفردة انتهى مجموع ما ذكر من اقسامها الاحد عشر قسما
قال الشارح اتفقت النسخ التي رايتها على ذلك وهو مشكل فانه ذكر خمسة
عشر قسما وابطل منها سبعة وهي واو الصرف وواو رب وواو الثمانية والواو
الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكر والواو المبدلة من
همزة الاستفهام فاما ان يقصد عد ما قيل من الاقسام في الجملة وان كان
بعضها ليس بصحيح عنده واما ان يكون غرضه عد ما هو صحيح عنده فان كان
الاول فليقل الخمسة عشر وان كان الثاني فليقل الى ثمانية وتعقبه المحشي
فقال ان غرضه عد غير الواو التي ينتصب المضارع بعدها لانه قال ان
الحق انها واو العطف وغير الواو التي للانكار والواو التي للتذكر والواو
المبدلة من همزة الاستفهام لانه قال الصواب ان لا تعد هذه الثلاثة
من اقسام الواو وما عدا هذه الاربعة هو احد عشر فلا اشكال وهذا مع
كونه دفعا بالعناية يرد عليه انه قال ايضا في واو رب والصحيح انها
واو العطف فهلا قال الى عشرة وربما يقع في بعض النسخ لفظ خمسة عشر
ولا اشكال الاولى العاطفة ومعناها مطلق الجمع اي جمع الامرين
وتشريكهما في الثبوت مثل قام زيد وقعد عمرو وفي الحكم نحو قام زيد وعمرو او
في ذات نحو صلى وصام زيد يعني باطلاق الجمع انه يحتمل فيما ذكر ان يكون
الحصول من كليهما في زمان واحد وان يكون كل منهما في زمان واما معنى الجمع
وحده فيشاركها فيه الفاء وثم وحتى اذ المراد بان لا يكون لاحد الشيئين
او الاشياء كما كانت او واعلم ان المعنى من كونها للجمع والتشريك في الثبوت
انها للجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول وان كان مضمون
احدهما سلبا نحو قام زيد وما قعد عمرو وما يتخيل من انه لا فايدة في
الاتيان بالواو في الجمل لانها لو لم تجئ لعلم حصول مضمون الجملتين مندفع
بان فايدة الواو في مثله النص على حصول الامرين معا وبدونها انما يكون
حصولهما ظاهرا مع احتمال حصول احدهما او الثاني وحده بان يكون
الاول غلطا وان كان كل من هذين الاحتمالين مرجوحا فبالواو يصير
حصولهما نصا كما يصير حصول احدهما بالاو نصا فيعطف الشيء على مصاحبه
في الزمان نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه اي السابق
عليه في الوجود نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم لظهور ان نوحا عليه الصلاة والسلام

كان سابقا على ابراهيم عليه السلام بزمان كثير وعلى لاحقه فيد المتاخر
عنه نحو وكذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك فان زمانه صلى
الله عليه وسلم متاخر عن زمان الانبيا الذين قبله وقد عطفوا عليه وشورك
بينهم في الايحا كما شورك بين نوح وابراهيم في الارسال وبين نوح واصحاب
سفينته في الانجا وقد اجتمع هذان النوعان يعني العطف اللاحق
والعطف على السابق في قوله تعالى منك ومن نوح وابراهيم وموسى
وعيسى نحو هذا اذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان ان
يكون القيام حصل منهما في زمن واحد وان يكون حصوله من زيد سابقا
وان يكون حصوله من عمرو سابقا وهذه الاحتمالات الثلاثة عقلية
ولا دليل في الواو على واحد منها بخصوصه قال ابن مالك وكونها للمعية
اي بين متعاطفيها راجح والترتيب بينهما كثير والعكسه اي عكس الترتيب
قليل انتهى وهذا التفصيل لا يعرف لغير ابن مالك وانما المعروف ما تقدم
ويجوز ان يكون بين متعاطفيها تقارب في الزمان او تراخ فيه كذا في
بعض النسخ العطف باو ويقع في بعضها وتراخ بالعطف بالواو وهو بمعنى
الاول لان المراد جواز كونها بين المتعاطفين لا على سبيل الاجتماع نحو انا
رادوه اليك وجاعلوه من المرسلين فان الرد بعد القائه في اليم
بيان لوقت المعطوف عليه ليعلم تراخي المعطوف عن المعطوف ولا شك ان
ذلك كان في مبدا عمر موسى عليه السلام والارسال على راس اربعين سنة
مضت من عمره حين بلوغ الاشد وقال بعضهم ان معناها الجمع
المطلق غير سديد لتقييده بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد ولو
كان التقييد هو الاطلاق واجيب بان ذكر المطلق ههنا ليس للتقييد بل
لبيان الاطلاق وكثيرا ما يطلق اللفظ ويراد به ذلك لقول المتكلمين
الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط حيث يكون المراد بيان الاطلاق لا
التقييد وفي مختصر الحاجبي للبها السبكي ما يقتضي ان مودى قولهم
مطلق الجمع والجمع المطلق واحد لان المطلق هو الحقيقة بلا قيد فالجمع هو
الجمع لا بقيد وذلك موجود في جميع من الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه
ضرورة وجود الاعم في الاخص والجمع لا بقيد اعم منه بقيد فيلزم وجود
الاول في الثاني ثم ان كان قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فان كان
الجمع المطلق على التوصيف يقتضي تقييد الجمع فمطلق الجمع كذلك فان
التقييد بالاضافة والصفة سواء فكيف يتعقل فرق بين مطلق الجمع
والجمع المطلق وانما جا الالتباس من توهم ان الشي المطلق هو الحقيقة

شرح صح

بقيد لا وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد ومنشا وهمهما في نفوسهم
من الفرق بين الما المطلق ومطلق الما وليس مما نحن فيه فان المطلق في
قولنا الما المطلق ليس هو المطلق المسمى في الاصطلاح الاصولي بل هو اصطلاح
شرعي المطلق على بعض افراد الما فهما متغايران بخلاف ما نحن فيه فقد مر
وقول السيرافي ان النحويين واللغويين اجمعوا على انها لا تفيد الترتيب
مردود بل قال بافادتها اياه قطرب والربعي والفرا وثعلب وابو عمر
الزاهد المعروف بغلام ثعلب وهشام والشافعي نقل ذلك عن طوائف
قال الشيخ بها الدين السبكي وانما اخذوه من قوله بالترتيب في الوضوء
وليس باخذ صحيح وفي المناقب للامام الرازي انه قال الواو للترتيب
بل الواو عنده للجمع المطلق والفا للتعقيب وثم للترتيب مع الفصل وانما
اوجب الترتيب في الوضوء لوجوه مستنبطة من الاية ليس محل التطويل
بذكرها وكما نقل قول الترتيب في الواو عن الشافعي نقله جماعة عن
ابي حنيفة ايضا قيل وهو ماخوذ من قوله اذا قال لغير المدخول بها ان
دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق تقع واحدة وعند صاحبيه
تقع الثلاث وليس باخذ صحيح ايضا لان الواحدة انما وقعت عنده
فقط لانها بانت قبل نطقه بالمعطوف فلم يبق محلا للاطلاق فان تعلق
الاخر به بالشرط عنده على سبيل التعاقب لا الاجتماع فوقوعها كذلك
فان المعلق بالشرط كالمنجز عند وجوده وفي المنجز تبين بالاولى فلا
تصادف الثانية والثالثة المحل اتفاقا وعندهما يقع الكل دفعة لان
زمان الوقوع هو زمان وجود الشرط والترتيب انما هو في زمن التعليق
لا في زمن التطليق كما هو مبسوط في محله وفي التمهيد لابن عبد البر ان بعض
اصحاب الشافعي حكى في كتاب الاصول ان الكسائي والفرا يقولان
بان الواو للترتيب قال القرافي في المشهور عنه انها للترتيب حيث يستحيل
الجمع وظاهره انها عنده للمعية الا لمانع فيكون للترتيب واما حكاية
الاجماع عن السيرافي فقد نقلها ابو حيان عنه وعن الفارسي والسهيلي
ثم قال وهو قول غير صحيح لوجود الخلاف في المسئلة وقال ابو جعفر
ابن الزبير ولم يذكر ابن الفرس في كتابه خلافا وكذا ابن بابشاد وكثيرا
ما يورد الخلاف وابن الفرس هذا هو القاضي ابو محمد عبد المنعم بن محمد
ابن عبد الكريم الخزرجي الغرناطي صنف كتابا في مسائل الخلاف في النحو
وله كتاب احكام القران وهو كتاب جليل وقد ناقش الشيخ بها الدين
السبكي في شرح المختصر الحاجبي ابا حيان في تغليطه مدعي الاجماع

مع ان الخلاف منقول بان قول القايل هولاء اجمعوا وقول الاخر هولاء
اختلفوا مطلقا ولا يتناقضان فيجوز ان يكون ثم خلاف سابق انعقد
الاجماع بعده فيقع الخلاف في ان الاجماع بعد الخلاف حجة اولا والمذهب
انه ليس بحجة وان يكون خلاف لاحق عرض بعد الاجماع فلا اثر له وحينئذ
فلا وجه للتغليط وبان ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع كالنافي
فينبغي التوقف فيه ثم قال والذي يظهر ان يقال انما يتفرع على ان
الاجماع السكوتي حجة اولا ان قلنا بحجيته فينبغي ان يقدم ناقل
الخلاف لانه اعتمد الصريح وناقل الاجماع يجوز ان اعتمد على مجرد
الانتشار مع السكوت وان قلنا بعدم حجيته فقد يقال يتعارضان
لانهما مثبتان وقد يقال يترجح ناقل الخلاف لانه نص في نسبته ذلك
الى قايله وناقل الاجماع كالناطق بالعام الذي لا يدل على الشخص المخالف
الا ضمنا وقد يقال يترجح ناقل الاجماع لان الخلاف يرتفع بالاجماع من
غير عكس فيمكن صحة كل منهما في وقت واذا قلنا بان هذا الخلاف محقق
مستمر فهولاء المخالفون قليلون فينبغي ان يتخرج ذلك على ان ذلك
النادر المخالف هل يقدح في الاجماع اولا ثم قال ولا يخفى ان ذلك كله مبني
على ان الاجماع في الاوضاع اللغوية هل هو حجة اولا **ونقل الامام** هو
امام الحرمين ابو المعالي عبد الملك بن ابي محمد عبد الله بن يوسف الفقيه
الشافعي ضياء الدين احد الايمة الاعلام تفقه على ابيه وجاور بمكة
والمدينة اربع سنين يفتي ويدرس ويجمع طرق المذهب فقيل له
امام الحرمين ثم عاد الى نيسابور فبنى له نظام الملك الوزير المدرسة النظامية
بها وكان احد اوعية العلم ولد سنة تسع عشرة واربعمائة ومات سنة ثمان
وسبعين وتلامذته نحو من اربعمائة تلميذ منهم حجة الاسلام الغزالي
والكيا الهراسي وقيل في رثائه ٥ قلوب العالمين على المعالي ٥
٥ وايام الورى شبه الليالي ٥ ايثمر غصن اهل العلم يوما ٥
٥ وقد مات الامام ابو المعالي ٥ **في كتابه البرهان عن بعض الحنفية
انها للمعية** وعبارته اشتهر من مذهب الشافعي انها للترتيب
وعند بعض الحنفية انها للمعية وقد زل الفريقان **وتنفرد
الواو عن سائر** اي بقية **احرف العطف بخمسة عشر حكما** فلا يشاركها
في واحد منها عاطف **احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة
السابقة** لما عرفت من ان معناها مطلق الجمع الصادق بكل منها
فيل عليه ان حتى تشاركها في ذلك وان افترقا من وجوه تقدم مضى

قول

قول المص انها تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه
تم بيانها وقد تقدمت وهي لا تقدح في مشاركتها للواو في احتمال المعاني
الثلاثة السابقة وليس المراد انفرادها بمجموع الخمسة عشر حكما بل انفرادها
بكل واحد منها لقوله في الثاني عشر منها ولولا هذا التقييد لورد اشتراط ترتيبه
بدرجهم فصاعدا وتعقب بان هذا الحكم يختص بالواو وعند غير الجمهور ولا
تشاركها حتى فيه وعليه بنى المص كلامه هنا ومن كلامه في حتى على قول الجمهور
قال ابن مالك في تسهيله في حتى ولا تقتضي ترتيبا وفي شرحه فهي كالواو
عند الجمهور وصرح ابن الحاجب بان حتى مثل ثم فتقتضي الترتيب والمهلة
قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي
لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة وفي شرح الحاجبية للرضي والذي ارى
ان حتى العاطفة لا مهلة فيها بل ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة
او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف
عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر نحو توفي كل اب
لي حتى ادم وقد يكون تعلقه اثناء تعلقه بها نحو مات الناس حتى الانبيا
وبالجملة فالترتيب الخارجي لا يعتبر فيها كما لا يعتبر فيها المهلة وانما المعتبر
فيها ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او من الاقوى الى
الاضعف نحو قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا
والثاني اقترانها باما وغيرها من ادوات العطف لا تقترن بها **نحو
اما شاكرا واما كفورا والثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم
يقصد المعية** اي صدور الفعل من المتعاطفين معا لا غير **نحو ما قام
زيد ولا عمرو ليفيد** ذلك الاقتران **ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع
والافتراق ومنه وما اموالكم ولا اولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى**
وايضاح ذلك انك اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو فقلت ما جاءني زيد
وعمرو فهو نفي المركب اعني المجيئين والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه
معا ينتفي ايضا بانتفاء احدهما فقط فهو يحتمل ان يكون معناه انتفى
المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفى احد المجيئين فاذا قصدت
التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت
ما جاء زيد ولا عمرو وما قيل من ان زيادة لا لدفع وهم ان المنفي هو المجيئان
المقيدان بقيد الاجتماع في وقت فليس بشيء لان نفي الشيء لدفع وهم ان
المنفي هو المجيئان بقيد الاجتماع في وقت مطلقا وارادة نفيه مقيدا
خلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه

زيد مع

والعطف حينئذ اي حين اقترانهما بلا للفايدة المذكوره من عطف
الجمل عند بعضهم على اضمار العامل فيكون من باب تكرير العامل وقد
ذهب سيبويه الى ان نحو ما جاني زيد ولا جاني زيد ولا خاني عمرو للنجيين
المنقطع احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجي كل واحد منهما
لكن منقطعا عن الاخر ففتح لهذا الكلام وجهه وعند المازني هو نفي للاحتمالات
الثلاث كما كان من دون تكرير العامل قال الرضي وهذا القول اقرب
وتكون فايدة تكرير الفعل المنفي كفايدة زيادة لا بعد الواو والاكثر والمشهور
انه من عطف المفردات ولا حاجة الى الاضمار واذا فقد احد الشرطين
بان لم تسبق بنفي او قصدت المعية امتنع دخولها اي دخول لا فلا
يجوز قام زيد ولا عمرو لعدم سبق النفي وانما جاز عطف ولا الضالين
على غير المغضوب لان في غير معنى النفي وانما جاء في قوله فاذهب فاي فتى
في الناس احرزه من حتفه ظلم دعج ولا جبل هو من اولها ولم يتم قايله
واحرزه بمهملة فزاي جعله في حرز بكسر المهملة وسكون الراء يمتنع من الوصول
اليه والحرز الموضع الحصين والحتف بمثناة فوقية ساكنة بعدها
حا مهملة الموت والظلم بكسر ففتح جمع ظلمة والدعج جمع دعجا وهي
الشديدة السواد وهي الليلة الثامنة والعشرون من الشهر والعرب تسمي
اول المحاق الدعجا والثانية السرار والثالثة وهي ليلة الثلاثين الغلتة
والجبل بالجيم وبالموحدة واحد الجبال ويروى بالمهملة المكسورة و
المثناة التحتية المفتوحة جمع حيلة لان المعنى لا فتى احرزه لان
اي فتى استفهام انكاري في معنى النفي مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون
ولا يلزم مما ذكره المص هنا مشاركة غيرها من غير ادوات الاستفهام
اعنى ايا لهل في كونها للنفي فتعارضه ما قدمه في هل لان اختصاص هل بهذا
الحكم انما ورد هناك بالنسبة الى الهمزة لا الى كل ادوات الاستفهام ولا يجوز
ما اختصم زيد ولا عمرو لانه اي لان باب الافتعال للمعية لا غير
فلا يراد معه ما يفيد معنى التعميم واما وما يستوي الاعمى والبصير
اي الكافر والمومن ولا الظلمات ولا النور اي الباطل والحق ولا الظل ولا الحرور
اي ولا الثواب والعقاب والحرور فعول من الحر عطف على السموم وقيل
السموم ما يهب نهارا والحرور ما يهب ليلا وما يستوي الاحيا ولا الاموات
تمثيل اخر للمومنين والكافرين ابلغ من الاول ولذا كرر معه الفعل وقيل
للعلما والجهال فلا الثانيه والرابعة والخامسه زوايد لامن اللبس
واما الاولى فلتاكيد نفي الاستوا كالاختصام تطلب بما والثالثة تكرير

لها المزيد التاكيد وهذا منه جواب سوال مقدر تقدير السوال ان الاستوا
كالاختصام يطلب فيه المعية بين متعاطفيه وقد دخلت لا وتقرير
الجواب انا لا نسلم ان لا في الاية نافية للفعل عن المتعاطفين في حال الاجتماع
والافتراق كما هي كذلك في المثال وانما هي كذلك لتاكيد المنافاة بين
المتعاطفات ومن ثم زيدت حيث المنافاة المفهومة من نفي الاستوا
اتم وذلك حيث كانت المخالفة بحسب الحقيقة دون الوصف فتدبر
وقال ابن عطية دخول لا انما هو على نية التكرار كانه قيل ولا الظلمات
والنور ولا النور والظلمات واستغنى بذكر الاوايل عن الثواني ودل
مذكور الكلام على متروكه قال ابو حيان وما ذكره غير محتاج الى تقديره
لانه اذا نفي استوا الظلمات والنور فاي فايدة في نفي استوايهما ثانيا
وادعا محذوف فيه ولا تقترن غيرهما بها نحو والرابع اقترانها بلكن
ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند
الاحتياج الى الربط كمررت برجل قايم زيد واخوه فان النعت لا بد
فيه من ضمير يربطه بالمنعوت وهو متحقق مع السببي ونحو زيد
قام عمرو وغلامه ونحو ذلك في باب الاشتغال زيدا ضربت عمروا
واخاه لاحتياج كل من الخبر الجملة والتفسير الى رابط على ما سياتي تحقيق
ذلك كله والسادس عطف العقد من العدد وهو ما كان من مرتبة العشرات
والمئين او الالوف على النيف بتشديد المثناة التحتيه وهو فيعل واوي
العين من ناف ينوف وقد تخفف ياوه وتكسر نونه وهو ما كان من مرتبة
الاحاد ففي الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد
الثاني نحو احد وعشرون وهذا الحكم المذكور انما هو حيث يراد تعلق
العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة او غير دفعة مع انتفاء قصد
الترتيب والا حيث يقصد الترتيب بلا مهلة او بها فلا مانع من ان يقال
قبضت منه ثلاثة فعشرين او ثم عشرين فيفي اطلاق المص انفراد الواو
بهذا العطف نظر السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع
منعوتها كقوله بكيت وما بكا رجل حزين على ربعين مسلوب وبال
هو من اول الوافر من قصيدة لابن ميادة وقبله امن طلل بمرفع ذي ظلال
امح جديده قدم الليالي انطلق تكرر الكلام عليه في هذا الشرح وذو ظلال
قال الزمخشري واد وامح بالتضعيف ابلي والبكا بالقصر مصدر ولم
يجي على فعال من المصادر سواه وسوى هدى وسرى قال الجاربردي
وقد جاء في مصدر بلي المد اذ لا يخلو البكا في الغالب من الصراخ فاجروه

بجراه والغص يحصل لمن له كالحزن اذ قد يخلو عن الصراخ وفي الصحاح البكا
يمد ويقصر اذا مددت اردت الصوت الذي يكون مع البكا واذا قصرت
اردت الدموع وخروجها وانشد في بيت حسان * بكت عيني وحق لها
بكاها * ولا يغني البكا ولا العويل * شاهدا على ذلك قيل ولا يظهر كونه شاهدا
عليه فان العويل رفع الصوت بالبكا فلو حمل البكا على الصوت الذي
يكون عند خروج الدمع لم يفد فائدة جديدة والذي يظهر انه اراد وما
يغني البكا اي سكب الدمع من ولا العويل اي رفع الصوت به ويشهد لهذا
الظاهر اعادة النافي مع المعطوف كما لا يخفى والمطلوب الذاهب بالكلية
بحيث لا عين ولا اثر والبالي ما بقي شيء من اثاره **الثامن عطف ما حقه
التثنية والجمع** قيل في هذا اشارة الى ان مثل ذلك خروج عن حقه وانه مما لا
ينبغي وفيه نظر ففي التسهيل ان العطف شايع دون شذوذ مع قصد التكثير
او فصل ظاهر او مقدر فالاول كقوله يجدى بنا نجب افنى عرايكها خمس وخمس
وتاويب وتاويب يجدى تسرع والنجب بضمتين جمع نجيب الابل الكريمة
وافنى عرايكها اي اذهب طبايعها وجلدها على السير والخمس بكسر المعجمة من
اظماء الابل ان ترعى ثلاثة ايام وترد الرابع والتاويب سيرها راجع ونزول
الليل اذ ليس المراد خمسين فقط ولانا وبين بل المراد التكثير والثاني كقولك
مررت بزيد الكريم وزيد البخيل ولو ثنيت واتيت بالصفتين مفترقتين
جاز والثالث كقول الحجاج وقد نعي اليه ابنه محمد ومحمد اخوه سبحان الله
محمد ومحمد بيوم محمد ابني ومحمد اخي وانت تعلم ان ما خرج عن حقه واصله لا يستلزم
ان يكون شاذا ولا ينافي ان يكون ثابتا **من قول الفرزدق ان الرزية
لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد** هو من الضرب من الكامل قال المبرد
في كامله كان الحجاج راى في منامه ان عينيه قلعتا فطلق الهندين هند
بنت المهلب وهند بنت اسماء بن خارجة فلم يلبث ان جاءه نعي اخيه محمد بن يوسف
من اليمن في اليوم الذي مات فيه ابنه محمد فقال والله هذا تاويل رؤياي ثم
قال انا لله وانا اليه راجعون محمد ومحمد في يوم واحد ثم قال من يقول
شعرا يسليني به فقال الفرزدق وانشد البيت وبعده ۝

ملكان قد خلت المنابر منهما * اخذ الحمام عليهما بالمرصد * فقال لو زدتني فقال
اني لباك على ابني يوسف جزعا * ومثل فقدهما للدين يبكيني *
ما سد حي ولا ميت مسدهما * الا الخلايف من بعد النبيين *

والرزية بالهمز المصيبة ويخفف بقلب الهمزة ياء وادغام الاولى فيها
وقد عرفت ان احد المحمدين ابن الحجاج بن يوسف الثقفي والثاني اخ له

سبحان الله موت

والحمام

والحمام بالكسر الموت **وقول ابي نواس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا
ويوما له يوم الترحل خامس** هو من ثاني الطويل ذكر الشريف ابو القاسم
محمد السبتي قاضي الجماعة بغرناطة في شرح المقصورة الحازمية ان ابا نواس
مر بالمداين فعدل الى ساباط فقال بعض اصحابه فدخلنا ايوان كسرى
فراينا اثارا في مكان حسن يدل على اجتماع كان لقوم قبلنا فاقمنا خمسة ايام
نشرب هنالك وسالنا ابا نواس صفة الحال فقال ۝

ودار ندامى عطلوها وادلجوا * بها اثر منهم جديد ودارس
مساحب من جر الزقاق على الثرى * واضغاث ريحان جني ويابس
حبست بها صحبي فجددت عهدهم * واني على امثال تلك لحابس
اقمنا بها يوما ويوما وثالثا * ويوما له يوم الترحل خامس
تدار علينا الراح في عسجدية * حبتها بانواع التصاوير فارس
قرارتها كسرى وفي جنباتها * مها تدريها بالقسي الفوارس
فللراح ما زرت عليه جيوبها * وللماء ما دارت عليه القلانس

قال الشارح في هذه الحكاية تصريح بان ايام الاقامة خمسة وعليه فينبغي
ان يكون الضمير من قوله له يوم الترحل خامس عايدا الى المجموع الاربعة المتقدمة
باعتبار المذكور لا الى يوم الرابع يعني ان يوم الترحل خامس لتلك الايام وجعل
يوم الترحل من ايام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة في بعضه انتهى والندامى
كسكارى جمع ندمان قال في القاموس والنديم والنديمة المنادم والجمع ندمان
كالندمان والجمع ندامى وندام ونادمه منادمة وندماما جالسه على
الشراب وصاحب الصحاح على ان الندامى جمع ندمان والندام جمع نديم
وادلج القوم ساروا من اول الليل وادلجوا بالتشديد ساروا من اخره
ومساحب بدل من اثر بعد نعته بجديد ودارس والزقاق بالزاي
المكسورة والقافين جمع كثرة للزق وهو السقا وجمع قلته ازقاق والثرى
بالمثلثة التراب واضغاث بالمعجمتين واخره مثلثة جمع ضغث بكسر اوله
قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس والجني المجني والساباط سقيفة
بين دارين تحتها طريق وموضع بالمداين لكسرى وهو المراد هنا وفي المثل
افرغ من حجام ساباط لانه حجم كسرى مرة في سفره فاغناه فلم يعد للحجامة
والسباسب جمع سبسب بموحدتين ومهملتين وهو القفر الخالي والعسجدية
الكاس نسبة الى العسجد وهو الذهب وفارس الفرس وهو الجيل المعروف
والمها جمع مهاة البقرة الوحشية وتدريها بالدال المهملة مشددة تستتر
منها والجيوب جمع جيب وجيب القميص طوقه والقلانس جمع قلنسوة

شئ يلبس في الراس ومعنى البيت الاجزانهم كانوا يصبون الراح في الكاس
الى ان تصل الى جيوب تلك التصاوير ويصبون الما على الراح الى ان يصل الى
روسها والغرض الاشارة الى كثرة الراح وقلة المزاج وهذا البيت يتسائل
اهل الادب عنه اي يسال بعضهم بعضا عنه فيقولون كم اقاموا والجواب
ثمانية ايام لان يوما الاخر رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له
وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة الى اول يوم قيل
عليه الصواب ان ايام الاقامة سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع
يوم ترحل لا يوم اقامة والاعتذار عنه بانه جعل يوم الترحل من ايام
الاقامة باعتبار وقوع الاقامة في موضعه معظمه ممنوع الا اذا ثبت ان
الترحل وقع في نصفه الاخير حتى يكون معظمه من وقت الاقامة نعم
قد يعتذر عنه بانه جعل يوم الترحل من ايام الاقامة بالتغليب التاسع
عطف ما لا يستغنى عنه على مثله كاختصم زيد وعمرو واشترك
زيد وعمرو فان كلا من الاختصام والاشتراك انما يصدر من متعدد وهذا
من اقوى الادلة على عدم افادتها الترتيب لاستحالته فيما ذكر ومن ذلك
جلست بين زيد وعمرو لاستدعاء بين الاضافة الى متعدد ايضا ولهذا
كان الاصمعي يقول الصواب في انشاد قول امرئ القيس بين الدخول
وحومل لا فحومل اي الصواب في انشاده ان يكون بالواو دون الفا وهذا
بعض بيت من مطلع معلقته وتمامه قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل واكثر اهل اللغة على ان قوله قفا من خطاب الواحد
بلفظ الاثنين وذهب المبرد الى ان الواحد اذا خوطب بخطاب الاثنين وقع
الاشكال وانما هو على سبيل التوكيد كانه قال قف قف وان منه القيا
في جهنم والسقط بكسر اوله ما تساقط من الرمل واللوى منقطع الرمل
حيث يرق والدخول وحومل ~~فهو كقولك جلست~~ موضعان واجيب
بان التقدير بين نواحي الدخول واماكنه فنواحي حومل فهو كقولك
جلست بين الزيدين والعمرين او ان الدخول مشتمل على اماكن في
فهو متعدد تقديرا ويشاركها في هذا الحكم ام المتصلة في نحو سواء علي
اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه ايضا يقال عليه
اذا ثبتت هذه المشاركة فكيف يتاتى دعوى انفراد الواو بهذا الحكم
وما اجيب عنه بان ما قاله اولا مبني على ما قال غيره من النحاة وهذا
اعتراض منه عليهم فبعيد جدا والعاشر والحادي عشر عطف العام
على الخاص وبالعكس اي عطف الخاص على العام فالاول رب اغفر لي ولوالدي

ولمن دخل بيتي مومنا وللمومنين والمومنات فان المومنين والمومنات
اعم ممن دخل بيته مومنا كما ان من دخل بيته مومنا اعم من والديه
والثاني نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الاية
اذ المعنى واذ اخذنا من كل نبي ميثاقه ومنك ومن نوح فهو صلى الله عليه وسلم
اخص من كل نبي وكذا الحكم في عطف من نوح وما بعده ولذا قال الاية
اذ قلنا ان العطف في مثل ذلك على ما عطف عليه الاول ويشاركها في هذا
الاخير اي في عطف الخاص على العام حتى كمات الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة فانها في المثالين عاطفة خاصا على عام وقد اورد
عليه مثل ما اورد قبل من لزوم عدم انفراد الواو بهذا الحكم واجيب
عنه بنحو ما اجيب ثمة وقد عرفت بعده ولا مساغ الى جعل الانفراد بمجموع
الامرين وحتى لا يعطف العام على الخاص لان المص اعتبر كل حكم على حده
وادعى انفراد الواو به ثم جزم بمشاركة حتى الواو في الحكم الاخير فاشكل
والثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل اخر لم يحذف
يجمعهما معنى واحد جملة منصوبة المحل على الحالية من معمولي عطف
المصدر وهما عامل الجر وهو الاضافة وعامل الجر وهو على وانما امتنعت
الوصفية لهما لاختلاف عامليهما لفظا ومعنى كقوله وزججن الحواجب
والعيونا اي وكحلن العيونا هو عجز بيت صدره اذا ما الغانيات
برزن يوما من قصيدة للراعي من اول الوافر والغانيات جمع غانية وهي
الغنية بحسنها عن الحلي وبرزت ظهرن وزججن بزاي وجيمين دققن
وطولن والزجج بفتحتين دقة الحاجبين يقال رجل ازج وامراة زجا
اذا كان حاجبها طويلا مدققا والجامع بينهما الذي حسن العطف
التحسين ولولا هذا التقييد باذ يجمعهما معنى واحد لورد اشتريته
بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا او فزاد الثمن صاعدا
اذ يقال ان الفا في هذا المثال عطفت عاملا حذف وبقي معموله اعني
صاعدا على عامل اخر وهو اشتريت لكن لم يجمع بين المتعاطفين فيه
معنى واحد بخلاف الترجيج والتكحيل فانه يجمع بينهما التحسين
وانما لم يجز العطف بالواو في هذا المثال لان المعنى المراد لا يفهم منه
وهو كون الدرهم ادنى الثمن وانتصاب صاعدا على الحال من عامل محذوف
وجوبا وقيل على المصدر اي فصعد صعودا فانه فاعلا قد يجي من ابنية
المصادر كما في قوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة وقد اختلف في فهم هذا
الكلام فمنهم من جعله جوابا لمن قال بكم اشتريت هذا الشئ فاخبر انه ادنى

الثمن درهم وان حالفي ازديا د ونسب الى سيبويه وقال ابن خروف المعنى
انه لما اشتراه زاد ثمنه فاشترى باكثر من ذلك الثمن ثم زاد فاشترى منه
باكثر فاخبر بادنى الثمن معنا ولم يخبر باعلاه كذلك وقال الشلوبين هذا
كلام من اشترى ثوبا باثمان مختلفة ادناها درهم ثم ترقى فالترتيب انما
هو في الاثمان والثالث عشر عطف الشيء على مرادفه وهو قد يكون اطنابا
مقبولا ان كان اللفظ زايدا على اصل المراد لفايدة وقد يكون تطويلا
غير مقبول ان كان زايدا لا لفايدة وكان الزايد غير متعين وقد اعترض
بان ذكر الشيء مرتين فيه فايدة التاكيد وقد قال النحاة ان الشيء يعطف
على نفسه تاكيدا وعدم تعين الزيادة لا يدفعها والفايدة التاكيد به
معتبرة في الاطناب فتدبر نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله ونحو اوليك
عليهم صلوات من ربهم ورحمة اذ الحزن مرادف البث والرحمة مرادفة
الصلوة ونحو لا ترى فيها عوجا ولا امتا العوج كعنب اسم الاعوجاج
والامت الانخفاض والارتفاع وفسر بالنتو اليسير يقال مد حبله حتى ما فيه
امت كذا في الكشاف فالظاهر انهما غير مترادفين ولا سيما ان قلنا العوج
بالكسر يخص المعاني وبالفتح يخص الاعيان وانما استعمل في الاية فيما هو
من الاعيان على وجه الابلغية في نفي الاعوجاج عن الارض فان الارض
وان بولغ في تسويتها اذا اعرضت على المقاييس الهندسية عثر على
اعوجاج ما فيها نحو لا يدرك بالبصر بل بالقياس الهندسي فالحق بالمعاني
وقيل فيها عوج بالكسر وقوله عليه الصلاة والسلام ليلني منكم
ذوو الاحلام والنهى الولي الدنو والقرب والاحلام جمع حلم بالكسر
فالسكون الاناة والعقل والنهى بضم النون جمع نهية بالضم ايضا العقول
الناهية عن اتباع الباطل وارتكاب القبايح وقول الشاعر والفى
قولها كذبا ومينا هو عجز بيت من اول الوافر وصدره فقددت الاديم
لراهشيه وقايله عدي بن زيد من قصيدة يذكر فيها غدر الزبا بجذيمة
الابرش والتقدير التقطيع والاديم الجلد او احمره او مدبوغه والراهشان
عرقان في باطن الذراعين وضمير راهشيه لجذيمة كما ان ضمير قددت
للزبا والفى وجد اي وجد جذيمة قول الزبا كذبا وزعم بعضهم ان
الرواية كذبا مينا بلا عطف ولا تاكيد هي كذلك في رواية
المفصل وفيها السلامة من عيب السناد قال الشيخ بهاء الدين السبكي
وهو الاوفق لبقية القصيدة لان ابياتها كلها مكسورة فيما قبل
السا بخلاف ما رواه الجمهور والظاهر انه وهم وفي شرح الجلال ان

الرواية هي الاولى ونحو ان تعتبر الاحلام في الحديث جمع حلم بضمتين
اسم الاحتلام فالمعنى ليليني البالغون والعقلاء فيكون من عطف
المتباينين وزعم ابن مالك ان ذلك اي عطف الشيء على مراد فه قد
ياتي في او فلا يختص به الواو واذ منه ومن يكسب خطيئة او اثما
والاكثر على حمل الخطيئة على ما كان عن غير عمد والرابع عشر عطف
المقدم في اللفظ على متبوعه المتاخر فيه للضرورة كقوله الا يا نخلة
من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام هو من اول الوافر قال
البطليوسي لا اعلم قايله ونسبه قوم للاحوص والنخلة هنا كناية
عن المراة كما كنى عنها الاخر بالسرحة كما في قوله ابى الله الا ان سرحة
مالك وذات عرق موضع بالحجاز وسوف ينشد المص عجز هذا البيت
في الباب السادس فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه وحكى
ثمة ان ابا الفتح قال الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم
المعطوف عليه فانه اعترض بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف
مع عدم الفصل ونوقش بمنع ان مثل هذا العطف ضرورة لقولهم
مررت برجل سوا والعدم وقوله قلت اذ اقبلت وزهر تهادى وقوله
ما لم يكن واب له لينالا اذا كان من الممكن نصب زهر واب
واجيب بان العطف الذي ادعى المص انه ضرورة هو العطف
على ضمير الظرف لا العطف على الضمير المستتر مطلقا من غير فصل وما
اورد ليس من ذلك ويؤيده ان منهم من ذهب الى ان الظرف لا يتحمل الضمير
مطلقا وقيل لا يتحمله مع التقديم ثم ان كلام المص يقتضي ان الواو
تنفرد بهذا الحكم عن اخواتها لكن في شرح المفتاح البياني للمولى
سعد الدين التفتازاني ان تقديم المعطوف جايز بشرط الضرورة
وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد الخمسة اعني الواو
والفا وثم واو ولا وصرح به المحققون والخامس عشر عطف المخفوض
على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم فيمن خفض الارجل
وهم ابن كثير وابو عمرو وحمزة وابن عياش والباقون نصبوها وفيه
بحث ساتي في اخر الكتاب حيث يقول ان المحققين على ان خفض
الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق
لان العاطف يمنع التجاوز وقد زيد على هذه الوجوه وجهان اخران
احدهما جواز حذفها من بين اخواتها وبقاء المعطوف وذلك عند امن
اللبس كقوله صلى الله عليه وسلم تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره

من صاع تمره ومنه قول القايل كيف اصبحت كيف امسيت مما يزرع الود
في فواد الكريم الثاني جواز الفصل بينها وبين المعطوف بظرف او مجرور كقوله
تعالى وجعلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم سدا وقوله ان تودوا الامانات
الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وقوله خلق سبع سموات
ومن الارض مثلهن وقد منع ذلك الفارسي الا في الشعر والايات حجة عليه
تنبيه زعم قوم ان الواو قد تخرج عن افادة مطلق الجمع الذي
هو حقيقة معناها وترد لغيره مجازا وذلك على ثلاثة اوجه احدها
ان تستعمل في التقسيم بمعنى او التي تكون لاحد الشيئين او الاشيا وذلك
على ثلاثة اوجه ايضا احدها ان تستعمل في التقسيم اي تقسيم الكلي
الى جزئياته كقوله الكلمة اسم وفعل وحرف اي هي منقسمة الى هذه الاقسام
وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم وهو عجز بيت صدره وننصر
مولانا ونعلم انه وقد تقدم الكلام عليه في فصل او وممن ذكر ذلك ابن مالك
في التحفة والصواب انها في ذلك على معناها الاصلي من كونها لمطلق الجمع
اذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس فان الجنس كلي مقول على حقايق
مختلفة في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كل حقيقة منها نوع والنوع
كلي مقول على حقايق متفقة في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كل
حقيقة منها شخص على ما هو مقرر في محله ولو كانت او هي الاصل في التقسيم
دون الواو لكان استعمالها فيه اكثر من استعمال الواو ولكن من اثبت التقسيم
في او صرح بان استعمال او فيه قليل والثاني ان تكون بمعناها في
الاباحة قاله الزمخشري في تفسير قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج
وسبعة اذا رجعتم وزعم انه يقال جالس الحسن وابن سيرين اي احدهما
وعبارة الكشاف الواو قد تجي للاباحة في نحو قولك جالس الحسن وابن سيرين
الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وانه لهذا قيل
في الاية تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة
الاباحة قد نوقش الزمخشري بان الاباحة لا تتوهم هنا لان السياق
سياق الايجاب فتنافي الاباحة والمعروف من كلام النحويين انه لو قال
جالس الحسن وابن سيرين كان امرا بمجالسة كل منهما اجتماعا وانفرادا
وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف باو وقد تقدم البحث
في ذلك في فصل او وان المص رجع في بعض كتبه عن هذا القول وفي كتاب
سيبويه تقول هذه بما عزا وهان اي خذه بهذا وهذا اي لا يفوتك
حال ومن العرب من يقول خذه بما عز وهان اي خذه بالعزيز والهين

وكل

وكل واحدة تجزي عن اختها والثالث ان تكون بمعناها في التخيير قاله
بعضهم في قوله وقالوا نات فاختر لها الصبر والبكا فقلت البكا اشفى
اذن لغليلي هو من ثالث الطويل من قصيدة لكثير عزة ونات بنون
وهمزة مفتوحتين معناه بعدت والغليل بالمعجمة حرارة العطش والمراد
به هنا مطلق الحرارة فهو من استعمال المقيد في المطلق مجازا قاله الشارحان
وفي القاموس الغل والغلة بضمها والغليل حرارة وكامر العطش او شدته او حرارة
الحزن ثم قال والغليل الحقد كالغل بالكسر والضغن وقد غل صدره والنوى
يخلط بالقت للناقة وحرارة الحب والحزن وعليه فلا حاجة الى دعوى
المجاز قال معناه او البكا فاوقع الواو موقع او اذ لا يجتمع مع الصبر
فان البكا انما نشا من الجزع لاسيما وقد امره بالاختيار فهو قد خيره بين امرين
لا يجتمعان ومعنى لها لاجل نايها وتقول يحتمل ان الاصل فاختر من الصبر
والبكا اي اختر احدهما ثم حذف من كما في واختار موسى قومه فان
الاصل من قومه حذف من ويويده ان ابا علي القالي رواه بمن مكان لها
فان التقدير على هذه الرواية فاختر من الصبر والبكا احدهما ايضا وههنا
وجه آخر وهو ان يكون البكا مفعولا لفعل محذوف تقديره فقد اترك البكا
ويدل عليه السباق والسياق فان الامر باختيار الصبر في المعنى امر بترك
البكا وقوله البكا اشفى لغليلي يشير اليه مع ما يتضمنه من لذة المخالفة للعواذل
في ما يشيرون به ولا تنافي انه اختار الصبر على البكا من قال ما صرت اختار
البكى لفرقتهم لانهم زعموا ان البكا فرج وقال الشاطبي في باب البسملة
من منظومته حرز الاماني وصل واسكتن هذا عجز بيت تمامه ووصلك
بين السورتين فصاحة وصل واسكتا كل جلاياه حصلا فوصلك مصدر
مبتدا وبين ظرفه او مفعوله وفصاحة الخبر اي وصلك بين السورتين
من باب الفصاحة لما فيه من بيان الاعراب وبيان همزة الوصل وهمزة
القطع واشار بالفا من فصاحة التي هي رمز حمزة باصطلاحه الى ان حمزة
يصل بين السورتين ولا يفصل بينهما بالبسملة حتى كان القران عنده كالسورة
الواحدة وقوله وصل واسكتا معناه صل السورتين او اسكت عليهما واشار
بالكاف من كل والجيم من جلاياه وبالحا من حصلا وهي رموز ابن عامر وحفص
وورش وابي عمرو الى انهم خيروا بين الوصل والسكوت فقال شارحوا
كلامه ومنهم المحقق الجعبري المراد التخيير ثم قال محققوهم ليس ذلك
من قبل الواو بل من جهة ان المعنى وصل ان شئت واسكت ان شئت
قال شارحها ابن القاصح وهو من المتاخرين وبهذا التقدير دخل الكلام

معنى التخيير والا فليست الواو موضوعة له وقال ابو شامة وزعم بعضهم
ان الواو تاتي للتخيير مجازا وفي شرح الجعبري الواو بمعنى او كمثنى وثلاث
اي من قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع والثاني من
الوجوه التي خرجت الواو فيها عن معناها ان تكون بمعنى با الجر كقولهم انت
اعلم ومالك وبعت الشاء شاة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر لان المعنى
عليه وهو خلوه من الحذف والتقدير قاله المحشي والشارح على ان هذا المستظهر
غير ظاهر وتفصيل الكلام في قولهم انت اعلم ومالك انه لا يجوز فيه النصب على
ان الواو واو المفعول معه لانه لا يقصد به مصاحبة المخاطب في العلم
لماله وانما التقدير الاصلي انت اعلم بحال مالك وانت ومالك ثم خفف
بحذف مفعول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه لقيام القرينة عليهما
ويقرب من ذلك كما قال الرضي حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء
الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث ثلاثة عشر على ما في
باب العدد ويكون فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك
مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك باصلاحه
فانت اعلم بما يصلحه ومثله انت اعلم وربك مما يقال في التهديد اي انت اعلم
بربك فلعل اجترائك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجرمين فانت وربك
اي انتما مقترنان فلا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه يحسبك ولا يخفى
ان هذا ابلغ في التهديد ويوئل الشيخ عبد القاهر معناه انت اعلم وربك
مجازيك فهو على حذف خبر المبتدا في الجملة الثانية وليس بذاك وقول بعضهم
تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما ابعد منه لعدم فهم هذا المعنى
وقال ابو القاسم ابن ابي القاسم لا يصح عطف ومالك على انت لان اعلم لا يصح
خبرا عنه ولا على اعلم لانه لا يصح الاخبار به عن انت ولا على ضمير اعلم لانه
مع استلزامه لنسبة علم الى غير عالم ممنوعه ان العطف على الضمير المستتر
من غير تاكيد ولا فصل ممنوع ويلزم منه رفع افعل التفضيل للظاهر وليس من
مسائله وانما الوجه ما قاله الجرمي من انه معطوف على انت لفظا لا معنى
فلا يشتركان في الخبر الذي هو اعلم ليلزم ما تقدم وانما هو خبر في المعنى
وان كان معطوفا في اللفظ ووجب كونه خبرا في المعنى ان الواو نابت مناب
البا والتقدير انت اعلم بمالك فهو متعلق اعلم الذي هو الخبر ومتعلق الخبر
من جملة الخبر وقال ابو بكر بن طاهر هو معطوف على اعلم عطفا لفظيا لا معنويا
ليلزم منه ان يكون خبرا عن انت فيلزم ما تقدم بل هو متعلق به على
الواو نابية مناب الباء والتقدير انت اعلم بمالك وهو كما ترى راجع الى

تقدير الجرمي في المعنى وانما الاختلاف في تقدير المعطوف عليه وسياتي
في الباب الخامس في الخاتمة التي عقدت للحذف ما نقرر ذلك ان شا الله
تعالى واما بعت الشاء شاة ودرهما ففي تعليق الشارح انه يمكن ان على حذف
عامل في شاة وعامل في درهما اي بعت شاة واخذت درهما وحذفنا الناصب
في الموضعين لقيام الدليل وقال في الشرح معناه بعت كل شاة واخذت
درهما عوضها فحذف المضاف والناصب في الموضعين والثالث ان تكون
بمعنى لام التعليل قاله الخارزنجي هو بخا معجمة فالف فرا فزاي مفتوحتين
قاله الشارح وقال المحشي فرا ساكنة فزاي مفتوحة فنون ساكنة فجيم فياء
نسبة قال في القاموس وخارزنج بلد منه احمد بن محمد البستي الخارزنجي
مصنف تكملة العين وحمل عليه الواوات الداخلة على الافعال المنصوبة
في قوله تعالى او يوبقهن بما كسبوا اي يهلكهن بارسال الريح العاصفة
المغرقة والضمير للجواري والمراد اهلها ويعف عن كثير ويعلم الذين
يجادلون في اياتنا بنصب يعلم وهي قراة الكوفيين وابن كثير وابي عمرو
وقرا نافع وابن عامر بالرفع على الاستيناف وقرى بالجزم عطفا على يعف
فيكون المعنى او يجمع بين اهلاك قوم وانجاء قوم وتحذير اخرين ام حسبتم
ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
بنصب يعلم ايضا وقري بالرفع على ان الواو للحال يا ليتنا نرد ولا نكذب
بايات ربنا ونكون من المومنين قرا حمزة وحفص بنصب الفعلين المعطوفين
ووافقهما ابن عامر على نصب الاخير والباقون بالرفع على انه كلام
مستانف على حد قوله دعني ولا اعود اي انا لا اعود وعطف على نرد اي يا ليتنا نرد ونوفق للتصديق
والايمان فيه خلاف في حكم التمني او حال من الضمير في نرد اي نرد مصدقين
مومنين فيه خلاف في حكم التمني والصواب ان الواو فيهن للمعية كما ستاتي
في اخر اقسام العطف من الباب الرابع ان شا الله تعالى الثاني والثالث من اقسام
الواو واوان يرتفع ما بعدهما من فعل واسم احدهما واو الاستيناف
نحو لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء برفع نقر ونحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن فيمن رفع تشرب ونحو من يضلل الله فلا هادي له
ويذرهم فيمن رفع ايضا اي رفع يذرهم ونحو واتقوا الله ويعلمكم
الله اذ لو كانت واو العطف لانتصب نقر لعطفه على لنبين المنصوب
بان مضمرة بعد لام العلة ولانتصب او انجزم تشرب اما الانتصاب
فبان مضمرة في جواب النهي واما الانجزام فبالعطف على تاكل المجزوم بلا الناهية

ويجزم يذر بالعطف على محل لا هادي له **كما قرأ الاخرون ولزم عطف**
الخبر على الامر يعني في قوله واتقوا الله ويعلمكم الله قيل يمكن منع هذه
الملازمة في الكل اما في نغفر فلاحتمال ان يكون معطوفا على ما تعلق به لنبين
لكم اي نفعل ذلك لبيان القدرة ونغفر واما في ويذرهم فلاحتمال ان يكون
المعتمد بالعطف عليه مجموع جملتي الشرط والجزا لا جملة الجزا وحدها واما
في البقية فبناء على جواز تخالف الجملتين المتعاطفتين خبرا وانشاء
كما هو مذهب بعضهم **وقال على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان**
لا يجور ويقصد هو من ثاني الطويل من ابيات نسبها ابن الحاجب الى
ابن الحكام الثعلبي وانشد قبله ٥

عمرت واكثرت التذكر خاليا ۝ وسالت حتى كاد عمري ينفد
فاضحت امور الناس يغشين عالما ۝ بما يتقى منها وما يتعمد
جديرا بان لا استكين ولا ارى ۝ اذا حل امر ساحتي اتبلد

وعمرت بكسر الميم معناه عشت عمرا طويلا الا ان مصدره العمر بفتح
العين وضمها وسكون الميم والقياس فتحها مع فتح العين كفرح فرحا
وسالت بالمد فاعلت من السوال اي اكثرت السوال والعمر بالضم
فالسكون مدة الحيوة وينفد بالمهملة يفنى قال الله تعالى ما عندكم
ينفد وما عند الله باق ويغشين يأتين وعنى بعالما نفسه لكثرة
تجاربه وما يتقى بالبنا للمجهول ما يحترز منه ويجتنب وما يتعمد ايضا
ما يقصد اليه وحذف عايد الصلة المجرور لدلالة السياق عليه وجديرا
منصوب حالا او بناصب مقدر اي حقيق خليق واستكين اخضع واذل ولا ارى
بصيغة المجهول ايضا اي لا يبصرني احد والساحة فناء الدار واتبلد
بتشديد اللام اتردد متحيرا والتبلد ايضا تكلف البلادة ضد
الذكا والمعنى الاول انسب والحكم بفتحتين منفذ الحكم وفي المثل
في بيته يؤتى الحكم والمأتي معناه المأتي اليه فهو على الحذف والايصال
لقولهم المشترك والقصد الاستقامة **وهذا متعين للاستيناف**
لان العطف يجعله شريكا في النفي فيلزم التناقض بين مؤدى
المتعاطفين قال ابن الحاجب العطف على يجور غير مستقيم لان غرضه
ان ينفي الجور ويثبت القصد ليحصل المدح واذا اشرك بينه وبين
الجور دخل في النفي فيصير نافيا للجور ونافيا للعدل فلا يحصل مدح بل
يتنافى فوجب ان يحمل على مستانف ليكون مثبتا فيكون الجور منفيا
والقصد مثبتا فيحصل المقصود ويرتفع التناقض قال الشارح ويحتمل

ان

ان يكون يقصد منصوبا في الاصل باضمار ان والمعنى عليه ان لا يجور وعليه ان
يقصد اي يعدل ثم حذفت ان وارتفع الفعل كما في تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه وفي الصحاح قال الاخفش اراد وينبغي ان يقصد فلما حذفه
واوقع يقصد موقع ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع وقال الفرا
رفعه للمخالفة لان معناه يخالف ما قبله فخولف بينهما في الاعراب
وتامل ما بين قول الاخفش والاحتمال الذي ابداه الشارح والخبير
بان تعين الاستيناف هنا انما هو بنا على الظاهر وعدم التقدير **وكذلك**
قولهم دعني ولا اعود يتعين فيه الاستيناف **لانه لو نصب كان**
المعنى ليجتمع تركك لعقوبتي لان معنى دعني دع عقوبتي **وتركي**
لما نهيتني عنه وهذا معنى لا اعود بالنصب اذ المراد ولا اعود
لما نهيتني عنه **وهذا باطل لان طلبه لترك العقوبة انما هو في**
الحال فاذا تقيد ترك المنهي بالحال لم يحصل غرض المودب من زجر
المنهي في الحال لان ترك المنهي عنه في المستقبل ويستمر على الترك يعني
انه اذا كان الطلب في الحال والمقصود اجتماع الامرين لزم ان يتقيد
ترك المنهي عنه بالحال ليجتمع مع طلب ترك العقوبة والا فلو كان
مستقبلا لم يجتمع معه اذ الفرض انه حالي وقيل هب ان الطلب واقع
في الحال لانه انشاء لكن المطلوب مستقبل اذ لو كان حاصلا لا
لزم تحصيل الحاصل والمعنى ان اطلب الان اجتماع كفك عن العقوبة
وكفي عن العود الى المنهي عنه في المستقبل ونوقش بانه بعد تسليم
ان قوله في الحال متعلق بطلبه لا بالترك المطلوب ههنا اريد تحصيله
في الحال ايضا اما على القول بان الامر يقتضي الفور فظاهر واما على
القول بانه لا يقتضيه فلان هذا الكلام لا يقوله الموثق اريد معاقبته
وهو انما يريد الترك في الحال لا في الاستقبال ولا يخفاك انه ادعى كون
الطلب حاليا لانشائيته والمطلوب مستقبلا واورد على مقتضى المفهوم
من الكلام وانما يمكن تحصيل المطلوب في الحال الذي هو زمان التكلم
بالامر اذ لو كان حاصلا فيه استحال تعلق الطلب به والموثق المراد
معاقبته انما يريد في الحال ان لا يعاقب فالطلب حال والمطلوب
استقبالي نعم المعاقب بالفعل ربما يريد ترك العقوبة في الحال وفرق
بين الارادة والطلب فافهم **ولو جزم فاما** ان يكون جزمه **بالعطف**
ولم يتقدم جازم يسوغ العطف على مجزومه **او لا فعلى ان يقدر ناهيه**
ويرده اي يرد تقدير لا ناهية **ان المقتضي لترك التاديب انما هو**

الخبر اي الاخبار عن نفي العود لان العود مقتضى التاديب لا نهيه نفسه
عن العود اذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود ليصلح النهي
عن العود مقتضيا لترك التاديب بخلاف العود والاخبار بعدمه فانهما
متناقضان يوضحه انك تقول انا انهاه عن الفعل وهو يفعل فيجامع
النهي عن الشي فعل الشي ولا تقول انا لا افعل وانا افعل معا اذ الاخبار
بعدم الفعل يناقضه الاخبار بالفعل قطعا والثانية واو الحال وهي
الداخلة على الجملة الاسمية المنصوبة المحل على الحال لربطها بما هي حال
عنه وذلك لاستقلال الجملة من حيث هي فاذا وقعت حالا والحال
فضلة بعد تمام الكلام احتاجت الى رابط والواو التي اصلها الجمع اقوى
رابط لا يؤذن من اول الامر بان تلك الجملة لم تبق على استقلالها
نحو جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتدا لمجاورتها المبتدا
وهذا كما قالوا الجملة المصدرة بالابتدا ابتدائية لوقوع المبتدا صدرها و
يقدرها سيبويه والاقدمون باذ لانها لا تدخل على الجملة الاسمية
وذهب صدر الافاضل الى ان هذه الواو بمعنى مع ولا يجوز ان يسمى
واو الحال لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول وانت اذا قلت
تقلدت السيف والشمس طالعة لم يبين هيئة متقلد ولا متقلد واجيب
بان تقدير الكلام في نحو ذلك موافقا لطلوع الشمس فيتم البيان
ووهم ابو البقا في قوله في اعراب قوله تعالى وطائفة قد اهمتهم
انفسهم فقال الواو للحال وقيل بمعنى اذ حيث جعل كونها بمعنى اذ
قسيما لكونها للحال وقد عرفت ان المراد واحد وسبقه الى ذلك اي الى
هذا الوهم مكي وزاد عليه فقال الواو للابتدا وقيل للحال وقيل
بمعنى اذ والثلاثة بمعنى واحد فان اراد بالابتدا الاستيناف
فقولهما سوا اي ان كان مكي اي ان اراد بالابتدا معنى الاستيناف
وان الجملة مستانفة لا محل لها من الاعراب لا واو الحال المجاورة للمبتدا
كان قوله مساويا في الوهم لقول ابي البقا لا زيد منه فيه ومن امثلتها
داخلة على الجملة الفعلية كلام استطرادي لانه بصدد ذكر واو الحال
الداخلة على الجملة الاسمية كما لا يخفى قوله بايدي رجال لم يشيموا
سيوفهم ولم يكثر القتلى بها حين سلت هو من ثاني الطويل
وقائله الفرزدق على ما سياتي في الباب الثاني حيث يعيد انشاده المص ويشيموا بفتح
حرف المضارعة مضارع شام السيف بكسر المعجمة اغمدته ويقال شمته ايضا بمعنى
سللته قال في القاموس شام شيمه كشيمه غمده واستله ضد ولو قدرت اي الواو

للعطف لا ينقلب المدح ذما وفسد المعنى لان المراد انما هو مدحهم
ووصفهم بالشجاعة والاكثار من قتل الاعادي فاذا اقترنت الواو للعطف
كان المعنى انهم لم يغمدوا اسيوفهم وان القتلى بها لم تكثر وهذا ذم لهم
بالتقصير في الاقدام على القتل بخلاف ما اذا كانت للحال وكانت
الجملة حالية فانها تكون قيدا لعاملها ويتسلط النفي على ذلك القيد
ويثبت اصل المعنى ويكون من نفي القيد فيحصل الغرض من المدح وذلك
لان المعنى حينئذ انهم لم يغمدوا اسيوفهم حال عدم كثرة القتلى
بها مطلقا ومفهومه انهم اغمدوها في تلك الحالة وهذا مدح لهم بالشجاعة
وحصول المراد من نكاية الاعدا وما قيل لقائل ان يمنع الفساد
بنا على انه لم يخبر بعدم كثرة القتلى بها مطلقا بل مقيدا بحين السل
ومن البين انها في حالة اخراجها من الاغماد لا يتيح القتل بها وانما
يتيح بعد ذلك فيحمل الكلام على مقارنة اي لم يكثر القتل بها بقرب
سلها ويكون اشارة الى ابات اصحابها وعدم تهورهم وانهم
لا يقدمون على القتل عقب السل بحيث يقتلون كل من عرض لهم
لان العرض قبل الالقا ومن يفتخر بقتله ولمن يكون ذلك الاتيان
فان قيل اذا كانت جملة لم يكثر القتلى عطفا على جملة لم يشيموا الواقع
صفة لرجال فاين الرابط في المعطوف عليه قلنا موجود تقديرا
ان جعل التقدير ولم يكثر القتلى منهم او نيابة ان جعل التقدير قتلاهم
فحذف الضمير ونابت ال عنه على حد فان الجنة هي الماوى فقد
قيل ان في بنا منعه للفساد تكلفا وبعدا وان الاحسن ان يمنع الفساد
بنا على انهم لا يقتلون الا اكفاهم وهم قليل ولا يخفى ان هذا مع ما فيه
من الخفا والتكلف ايضا متبادر منه خلاف المراد فاين الاحسنية
حينئذ واذا اسبقت بجملة حالية احتملت عند من يجيز تعدد
الحال ولو جملة كما يتعدد الخبر والصفة ان تكون العاطفة لجملة حالية
على مثلها وان تكون الابتدائية اي واو الحال نحو اهبطوا بعضكم
لبعض عدو ولكم في الارض مستقر الرابع والخامس واوان
ينتصب ما بعدهما من اسم او فعل مضارع وهما واو المفعول معه
كسرت والنيل وهي الواو التي تفيد النص على المصاحبة وان الفعل من
المتصاحبين وقع في زمان واحد ولا يشترط ان يكون معمول الفعل
المصاحب فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان ما بعد الواو في ضربت
زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لقولهم حسبك وزيدا درهم فان الكاف في المعنى

مفعول اذ المعنى يكفيك وتعين عمرا في المثال للعطف انما هو بنا
على اصالة الواو فيه وحملها على انها واو المفعول معه انما هو حيث يتعين
النصب على المصاحبة وذلك حيث يختلف اعراب ما بعدها على وجهيها
وليس النصب بها خلافا للجرجاني للجمهور على ان ناصب المفعول معه
الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وان اصلها واو العطف
وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا واحالة العمل
على اللفظي اولى وقال الزجاج منصوب بفعل مضمر بعد الواو كانك قلت
جاء البرد ولابس او صاحب الطيالسة والاضمار خلاف الظاهر وقال
الشيخ عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصلها في كونها
غير عاملة وقال الاخفش نصبه نصب الظروف لان الواو لما كانت قائمة
مقام مع المنصوب على الظرفية وكانت حرفا لا تحمل الاعراب اعطي ما بعدها
عارية ولو اتجه ما قاله لجاز النصب في كل رجل وضيعته **ولم تات**
واو المفعول معه **في التنزيل بيقين** قيد للمنفي لا للنفي **واما قوله فاجمعوا**
امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة من الاجماع
وهو العزم على الشيء يقال اجمعت الامر وعليه **وشركاءكم بالنصب**
فتحتمل الواو فيه ذلك اي ان تكون واو المفعول معه **وان تكون**
عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم او جملة
على جملة بتقدير فعل وفاعل **اي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة**
على انه امر من الجمع في القاموس وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم
اي وادعوا شركاءكم لانه لا يقال اجمعوا شركاءكم اي بقطع الهمزة
وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات
بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا ونقل ابن سيده في المحكم
يقال جمع الشيء عن تفرقه وجمعه واجمعه وذكر استعمال اجمع في
المعاني فقيل يمكن حينئذ ان يكون العطف في فاجمعوا امركم
وشركاءكم من عطف المفرد ولا موجب للتقدير لثبوت استعمال اجمع
في الذوات غاية ما هناك ان يكون اجمع مشتركا فاذا جعلت
الواو عاطفة مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك في معنييه معا
وفيه ما هو مبين في الاصول وجاز ان لا يكون مشتركا بان يكون
موضوعا للقدر المشترك بين الذوات والمعاني **بخلاف جمع فانه**
مشترك بين الذوات والمعاني **بدليل فجمع كيده الذي جمع مالا**
وعدده ويقرا فاجمعوا بالوصل فلا اشكال في العطف لما عرفت

من

من اشتراك الجمع **ويقرا برفع الشركاء عطفا على الواو** وجاز من غير تاكيد
للفصل بالمفعول من اشتراكهم الجمع ويكون التقدير وليجمع شركاؤكم لان
العطف على الفاعل **والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على**
اسم صريح او ماول قيل عليه ان جزمه بان هذه الواو للعطف مع قوله بعد
والحق ان هذه واو العطف فيه تناف فان قوله والحق الى اخره مشعر بان
الواو التي المتكلم فيها ليست كذلك وقد جزم اولا بانها للعطف نعم لو قال
اولا هي واو الصرف لا العطف ثم قال والحق انها واو العطف لتم الكلام
واتسق النظام والجواب بان العطف الاول بالمعنى اللغوي والثاني
بالمعنى الاصطلاحي فلا تنافي ولو سلم ان الاول بالمعنى الاصطلاحي وانما
ذكر لينبه من اول الامر على ما هو الحق ساقط لان العطف بالمعنى اللغوي
لا يصح ارادته في هذا المقام لانه الميل والاستفاق ولو كان الغرض التنبيه
المذكور لكان حق العبارة ان يقول وما ذكرناه من انها للعطف هو الحق لا
ما قاله **فالاول** الصريح **كقوله** اي كقول من قال والاخفة كقولها لان
البيت لميسون زوج معاوية بن ابي سفيان **ولبس عباءة وتقر عيني**
احب الي من لبس الشفوف وقد تقدم الكلام عليه في فصل لو **والثاني**
للاول **شرطه ان يتقدم الواو نفي او طلب** بانواعه **ويسمي الكوفيون**
هذه اي الواو المسبوقة بما ذكر **واو الصرف** لانها صرفت ما بعدها عن ان يكون
معطوفا على ما قبلها من الفعل **وليس النصب بها** اي بالواو بل بان مضمرة
بعدها **خلافا لهم ومثالها** بعد النفي **ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم**
ويعلم الصابرين وقوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله هو من صدر بيت
من ثاني الكامل عجزه عار عليك اذا فعلت عظيم من قصيدة لابي الاسود الدولي
وقد تقدم الاستشهاد ببعضها وبعده ابدا بنفسك فانهها عن غيها
فاذا انتهت عنه فانت حكيم ❊ فهناك يسمع ما تقول ويقتدى ❊ بالراي منك
وينفع التعليم ❊ وقد وقع بيت الشاهد لابي جهمة المتوكل بن عبد الله الليثي
فعزاه بعضهم اليه فاما ان يكون من توارد الخواطر او سرقه منه لانه متاخر
عن ابي الاسود وكان في عصر يزيد بن معوية وفي تاريخ ابن عساكر انه للطرماح
وفي شرح شواهد الكتاب للزمخشري انه لحسان وقيل للاخطل ونسبه
الحاتمي لسابق البربري وبه جزم الامدي في المؤتلف والمختلف قال شارح
ابيات الايضاح والصحيح عندي كونه لابي الاسود والمتوكل والخلق بضمتين
وبضمة فسكون السجية والطبع واراد به ما يستشنع من الفعل غير المحمود
اختيارا اليه متعلقا بالنهي والاتيان وعار خبر مبتدا محذوف اي ذلك

عار وعليك بحث عار وعظيم بحث اخر والعامل في اذا اما متعلق الجار او عظيم
ومعنى البيت ناظر الى قوله تعالى اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم
الا انه في جانب النهي والاية في جانب الامر **والحق ان هذه واو العطف**
كما سياتي في اقسام العطف من الباب الرابع وبكونها عاطفة جزم صاحب
المغني الداني قال انها في الاول عاطفة لمصدر مقدر على مصدر صريح وفي الثاني
عاطفة لمصدر مقدر لكنه على مصدر متوهم واضمار ان بعدها في الاول جايز
وفي الثاني واجب وكلام الرضي مخالف لهذا المحق فانه قال لما قصدوا
في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها لسكون الصرف عن سنن
الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر الى انها ليست للعطف فهي اذن اما واو
الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا
محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي قم في حال ثبوت
قيامي واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فقصدوا هنا مصاحبة
الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامي كما قصدوا في
المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو
عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك
قيام وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع والاولى قصد النصوصية
في شيء على معنى اذ تجمعا على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه
السادس والسابع واوان يجر ما بعدهما وهما واو القسم ولا تدخل الا
على مظهر فلا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك **ولا تتعلق الا بمحذوف**
بخلاف البا التي هي اصلها فانها تتعلق بمحذوف وبمذكور وذلك لكثرة
استعمال واو القسم فروعي فيها التخفيف فلم يجمعوا بينها وبين فعل القسم
ولا تستعمل في القسم السوال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني
نحو والقران الحكيم فان تلتها واو نحو والتين والزيتون فالتالية
واو العطف والمقسم به متعدد ولا تعدد للقسم **والا** اي وان لا تكن التالية
واو العطف بان كانت واو القسم **لاحتاج كل من الاسمين** للقسم بكل منهما
الى جواب وواو رب كقوله اي قول امرء القيس من معلقته **وليل كموج**
البحر ارخى سدوله على بانواع الهموم ليبتلي والموج اضطراب مياه البحر
والسدول بضم السين المهملة جمع سدل كعدل وهو الستر شبه ليله في
هوله وصعوبته ونكارة امره وكثافة ظلمته بموج البحر واستعار له سدولا
ما يحول بين البصر وادراكه وعلى متعلق بارخى والبا من بانواع الهموم
للمصاحبة وليبتلي يختبر اي ورب ليل يشبه الصفة رخى علي ستور ظلامه

مع ما انا فيه من انواع الهموم ليختبر هل اصبر على الشدايد ام اجزع **ولا**
تدخل الا على منكر كرب **وواو تتعلق** ايضا **الا بموخر** لما لها من الصدارة
والصحيح فيها **انها واو العطف** وجزم به سيبويه **وان الجر برب**
محذوفة مقدرة بعدها لا بها نفسها **خلافا للكوفيين والمبرد**
من البصريين اعلم ان حرف الجر قد يحذف قياسا ويبقى عمله اذا كان رب
بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد
الواو والفاء او بل فلا خلاف بينهم ان الجر بعدهما ليس بهما بل برب
المقدرة لان بل حرف عطف عطف بها ما بعدها على ما قبلها والفا جواب
الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه ومن تبعه وليست
جارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز فالعطف ظاهر وان كانت في
اولهما قدر لها معطوف عليه وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف
ثم صارت قايمة مقام رب فهي جارة بنفسها لصيرورتها بمعناها فلا
يقدرون في نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه كما نقل رب هول كما جاز
بعد الفا وبل **وحجتهم** اي حجة القايلين بان الجر بالواو لا برب مقدرة
افتتاح القصايد بها وكذا الاراجيز اي والعاطف لا يقع في مفتتح
الكلام والقصايد جمع قصيدة واحدة القصيد وهو ما تم شطر اباياته
وليس الا ثلث ابيات فصاعدا او ستة عشر فصاعدا كذا في القاموس
اي وما دون الستة يسمى مقطوعا والاراجيز جمع ارجوزة بضم الهمزة
وهي كالقصيدة الا انها خاصة بما كان من الملحق به الرجز والسريع
وعامة لما تم شطر اباياته وما لم يتم **كقول روبة وقاتم الاعماق خاوي**
المخترق وقد تقدم الكلام عليه في فصل النون **واجيب بجواز**
تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ويجوز الراوي ابياتا من اوايل
تلك القصايد يكون العطف على مجرورتها **وتوضح كونها عاطفة ان**
واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم قد يقال انما امتنع
دخول واو العطف على واو رب دون واو القسم لان واو رب كانت
عاطفة في الاصل ولا كذلك واو القسم **كقوله والله لولا تمره ما حببته**
هو صدر بيت انشده الجوهري ولا كان ادنى من عبيد ومشرق والنشيد
قبله احب ابا مروان من اجل تمره واعلم ان الرفق بالمرء ارفق وفيهما
كما ترى عيب الاقوا لاختلاف حركة الروي فيهما بالضم والكسر وقايلهما
غيلان بن شجاع النهشلي وروى المبرد بغير اقوا فروى عجز البيت
الثاني بلفظ وكان عياض منه ادنى ومشرق وكذا رواه الاخفش وقال

الأم

عياض ومشرق رجلان ومشرق بضم الميم وكسر الرا بوزن اسم الفاعل وقال
السخاوي انشده ابن الاعرابي بلفظ واقسم لولا تمره **والثامن واو دخولها
في الكلام كخروجها وهي الزائدة اثبتها الكوفيون والاخفش وجماعة**
واختار هذا القول الفرا **وحمل على ذلك حتى اذا جاوها وفتحت ابوابها
بدليل الاية الاخرى** التي قبلها فانها خالية من الواو وانما حكم عليها بالزيادة
لان الواو لا تقع في صدر جواب الشرط **وقيل هي عاطفة** على فعل الشرط
فالزائدة الواو في وقال لهم خزنتها وهو الجواب **وقيل هما عاطفتان و
الجواب محذوف اي كان كيت وكيت** قال الزمخشري وانما حذف لانه
في صفة ثواب اهل الجنة فدل بحذفه على انه شي لا يحيط به الوصف وحق
موقعه ما بعد خالدين **وكذا البحث في فلما اسلما وتله للجبين وناديناه**
الواو **الاولى او الثانية زائدة على القول الاول** والاخرى عاطفة على
الجواب او الشرط **او هما عاطفتان** على الشرط احدهما والاخرى على الجواب
والجواب محذوف على القول الثاني ومحل تقديره بعد وتله للجبين
اي اجزلنا اجرهما او هما عاطفتان على الشرط والتقدير فلما اسلما اي استسلما
و انقادا وخضعا لامر الله وتله للجبين اي صرعه على شقه فوقع جبينه
على الارض وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرويا بالعزم والاتيان
بالمقدمات كان ما كان ما ينطق به الحال ولا يحيط به المقال من استبشارهما
وشكرهما لله تعالى على ما انعم به عليهما من دفع البلا بعد حلوله والتوفيق
لما لم يوفق غيرهما لمثله واظهار فضلهما به على العالمين مع احراز الثواب
العظيم الى غير ذلك **والزيادة ظاهرة في قوله فما بال من اسعى لاجبر عظمه
حفاظا وينوي من سفاهته كسري** هو من اول الطويل وقايله فيما نقله
ثعلب في اماليه عن عثمان بن حفص الثقفي ان خلفا الاحمر اخبره عن مروان
ابن ابي حفصة ابن الدخشد الثقفي وان بعده

أعود على ذي الجهل منهم ۞ بحلمي ولو عاقبت غرقهم بحري

في ابيات اخر ونسبه ابو القاسم الامدي في كتابه المؤتلف والمختلف
لابي الحرث الجرمي شاعر جاهلي جبر العظم اصلاحه من الكسر وحفاظا
بكسر المهملة مفعول لاجله مصدر حافظ بمعنى راقب وعكس جعل
الواو عاطفة وبعد ما معطوفة عليه اي يهمل امري وينوي كسري
اي ما بال من اراقب اصلاح امره يجاملني بضد ما اعامله به **وقوله
ولقد رمقتك في المجالس كلها فاذا وانت تعين من يبغيني** هو من
ثاني الكامل الذي ضربه مزاحف بالحذف ولم يسم قايله والرمق النظر الى

البي

الشئ تقول رمقته ارمقه رمقا كقبلته اقبله قبلا وتعين بضم حرف
المضارعة من الاعانة وهي النصر ويبغيني اصله يبغي علي يقال بغى عليه
اي تعدى واستطال قال تعالى ومن بغي عليه لينصرنه الله فهو اما على حذف
الجار توسعا وايصال الفعل الى المفعول او على جعله كظلم في التعدي
بنفسه لانه بمعناه او اراد بيبغيني معنى يقصدني بسوء **والتاسع
واو الثمانية ذكرها جماعة من الادبا كالحريري ومن النحويين
الضعفا كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي** اقتصر في تمثيله للجماعة
من الفرق الثلاث على الواحد منها ومراده هو ومن قال بقوله اما لانه
اول قايل بذلك او اشهره والا فليس الواحد جماعة كما لا يخفى **وزعموا
ان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية** فياتون بالواو
مع الثمانية دون ما تقدمها من العدد **ايذانا بان السبعة عدد
تام وان ما بعده عدد مستانف** هكذا في نسختي وهي نسخة العز
الحاضري احد محققي الكتاب بتذكير ضمير بعده باعتبار العدد والا
فالظاهر التانيث وقد ايد الشارح هذا الزعم بما نقله من تفسير
العماد الكندي عن الاستاذ النحوي عبد الله المالقي من انها لغة
فصيحة لبعض العرب وان من شانهم ان يقولوا واحد اثنان ثلاثة
اربعة خمسة ستة سبعة وثمانية تسعة عشرة ومتى جاء في كلامهم
لفظ الثمانية ادخلوا الواو وان بعضهم نظم ابياتا في كون السبعة منتهى

العدد وهي صح

يا سايلي عن سر كون العدد ۞ غايته في سبعة لم تردد
ما سره الا انحصار قسمه ۞ في واحد فرد وشي مسند
وذلك الشي الذي يسنده ۞ منحصر في واحد او ازيد
فالفرد والفرد اذا ما اجتمعا ۞ زوج مع الفرد الذي لم يسند
واثنان واثنان اذا ما اجتمعت ۞ اربعة تضم مع ما في اليد
فتلك سبعة اذا تكاملت ۞ اربعة واثنان مع منفرد
وما اتى من بعد هذا فهو تكرار له لا زايد في العدد
ثلاثة مع مثلها فرد وفرد ۞ قد مضى وما مضى لا تعدد
وهكذا اربعة مع مثلها ۞ زوج وزوج قد مضى لا تزد

**واستدلوا على ذلك بايات احدها قوله تعالى سيقولون ثلاثة
رابعهم كلبهم الى قوله سبعة وثامنهم كلبهم** الى سيقول السوفها
في قصة اهل الكهف في العهد النبوي من اهل الكتاب والمومنين
هم ثلاثة رجال رابعهم كلبهم بانضمامه اليهم قيل هو قول اليهود

وقيل قول السيد من نصارى نجران وكان يعقوبيا وقيل خمسة سادسهم كلبهم قالته النصارى والعاقب من اوليك وكان نسطوريا رجما بالغيب يرمون رميا بالخبر الخفي الذي لا مطلع لهم عليه اوظنا بالغيب من قولهم رجم بالظن اذا ظن ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم وهو قول المسلمين باخبار الرسول صلى الله عليه وسلم لهم عن جبريل ولهذا اتبعه بقوله قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل واتبع الاولين بقوله رجما بالغيب فاثبت العلم بهم لطايفة بعد ما حصر الاقوال في الثلاثة فان عدم ايراد قول رابع في نحوه دليل العدم لاسيما والاصل ينفيه ورد قول الاولين فكان الثالث هو الحق وقيل هو في ذلك لعطف جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع اي العطف والمعطوف عليه كلامهم فيكونون قد اخبروا اولا بانهم سبعة جزما وثانيا بان ثامنهم كلبهم بخلاف القولين الاولين فان كلا منهما فيه جملة واحدة وصف الحدث عنه فيها بصفة ولا ريب ان كونهما جملتين عطفت احدهما على الاخرى موذن بالتثبت في الاخبار بخلاف ما تقدم فانه اخبار بشي موصوف بشي ولذا ساغ القدح بقوله رجما بالغيب فيه وقيل العطف من كلام الله تعالى فالمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وان هذا من الله سبحانه تصديق لهذه المقالة كما ان رجما بالغيب تكذيب لتلك المقالة نفسيهما وتويده قول ابن عباس حين جات الواو انقطعت العدة اي لم تبق عدة عاد يلتفت اليها اذ ليس بعد تصديق اصدق القايلين محتمل فان قلت اذا كان المراد بهذا العطف التصديق اي تصديق هذه المقالة فما وجه مجي قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل فانه قول اشتمل على جملتي اثبات ونفي قلت وجه الجملة الاولى يعني جملة الاثبات توكيد صحة التصديق باثبات علم المصدق بل باثبات اعلميته فان تصديق العالم بالعدة اقوى من غيره فما ظنك بتصديق الاعلم ووجه الثانية اي جملة النفي الاشارة الى ان القايلين تلك المقالة الصادقة قليل او الذي قالها منهم عن يقين قليل او لما كان التصديق في الاية خفيا لا يستخرجه الا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا كان يقول اي ابن عباس انا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم ولا نتوهم ان بين الجملتين تعارضا فان المثبت في حق الله تعالى هو الاعلمية وفي حق القليل العالمية وقيل هو واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدا اسم اشارة لا ضميرا اي هولا سبعة ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ولو انه عامل معنوي ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا

اذا كان معنويا ممتنع لان المعنوي لضعفه لا يعمل مقدرا وقد يتوقف بانه اذا جعل التقدير هولاء سبعة لم يكن عامل الحال حينئذ من قبيل المعنوي هو الذي لا يفهم من لفظ خاص به كالابتدا واما التنبيه والاشارة والندا والظرف فليس من قبيل المعنوي لان كل واحد منها يفهم من لفظ خاص به نعم اذا كان التقدير ما ذكر كان عاملا لفظيا ضعيفا فلا يحذف لضعفه لا لكونه معنويا على انه يجوز ان يكون التقدير هولا سبعة معدودون في حال ان ثامنهم كلبهم ويمكن الجواب بانه لم يرد بالمعنوي ما يقابل اللفظي بل ما كان معنى عامل لفظي اذ يقال في نحو اسم الاشارة انه عامل معنوي لانه يعطي معنى اشير العامل اللفظي وعليه فقس وبهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف اي واذ ما في الوجود بشر مماثلهم وقد مضى الكلام على بيت الفرزدق في فصل من حرف الالف وان تمامه فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر الثامنة ابن الزمر اذ قيل فتحت في اية النار بدون واو ولان ابوابها سبعة وفتحت بواو في اية الجنة اذ ابوابها ثمانية واقول لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الاية منها اذ ليس فيها ذكر عدد البتة اي واو الثمانية عند من اثبتها اعتبروها داخلة على العدد وانما فيها ذكر الابواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه اي على ذلك الجمع اي ولو قلنا بدلالته على عدد خاص اذ هو من جموع القلة فيحتمل ان يراد به ذلك العدد المعين بل هي داخلة على جملة هو فيها وقد مر ان الواو في وفتحت مقحمة عند قوم وعاطفة عند اخرين فلم تكن الاية دليلا لمن اثبت واو الثمانية وقيل هي واو الحال على اضمار قد بعدها اي جاوها مفتحة ابوابها كما صرح بمفتحة حالا في جنات عدن مفتحة لهم الابواب فان ابواب منازل الاكرام تكون مفتحة لانتظار من يجي اليها بخلاف ابواب السجون فانها لا تزال مغلقة حتى ياتي اصحاب الجرايم فيفتح لهم ثم يغلق عليهم وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة قيل وانما فتحت لهم قبل مجيهم اكراما لهم عن ان يقفوا حتى يفتح لهم قيل يقدح في هذا التاويل ما ورد في الحديث من ان النبي صلى الله عليه وسلم اول من يقرع باب الجنة فيفتح له فان قضية ذلك انها لا تفتح لاحد قبله ولو كان الفتح قبل المجي للاكرام لكان عليه الصلاة والسلام اولى بذلك واحرى به وقد يقال ان الابواب التي تفتح قبل المجي هي ابواب المنازل من الجنان

والباب الذي لا يفتح لاحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما كان في المحيط
الذي يفضي منه الى المنازل فلا اشكال **الثالثة والناهون عن المنكر**
فانه الوصف الثامن فالواو المقترن به واو الثمانية **والظاهر انها**
واو العطف و**ان العطف في الوصف بخصوصيته** في القاموس خصه
بالشيء خصا وخصوصا وخصوصية ويفتح وخصصي ويمد فضله
اي على غيره به وميزه عنه وقول الصحاح في لفظ خصوصيته والفتح
افصح يخالف تعبير القاموس كما ترى **انما كان من جهة الامر والنهي من**
حيث هما امر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات فانه لا تقابل
بينها قيل عليه ان التقابل ليس شرطا لصحة العطف ولا لحسنه حتى يتم
هذا التوجيه ويكفي في العطف التغاير ولو في اللفظ واجيب بان
المص لم يدع ان التقابل شرط لصحة العطف او لحسنه ليمنع كل منهما وانما
اراد ان هذين الوصفين لما امتازا من بين ساير الاوصاف بالتقابل امتازا
بالعطف اظهارا لامتيازهما عن بقية الاوصاف ويرد عليه انه قال بعد ذلك
والحافظون لحدود الله فعطف وصف الحفظ بالواو وليس بينه وبين
ما قبله تقابل **او لان الامر بالمعروف ناه عن المنكر وهو** اي المنكر
ترك المعروف والناهي عن المنكر امر بالمعروف لقاعدة ان الامر بالشيء
نهي عن ضده وبالعكس **فاشير** بعطف احدهما على الاخر لاشعاره بانتقال
كل منهما **الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن**
الاخر فان قيل لا نسلم ان العطف هو المقتضي للاعتداد المذكور بل لو ذكر
امر غير عطف كان الاعتداد حاصلا قلنا ذكر متعاطفين لا محالة يقتضي
للاعتداد المذكور فكان هو المشار اليه بالعطف وعكس قاضي المفسرين
فاعتبر نكتة العطف هنا جعل الوصفين وصفا واحدا فقال والعاطف
فيه للدلالة على انه بما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كانه قال الجامعون
الوصفين وفي قوله تعالى والحافظون لحدود الله اي فيما بينه وعينه
الحقايق والشرايع للتنبيه على ان ما قبله مفصل الفضايل وهذا مجملها
هذا كلامه وقال ابن المنير ان الله تعالى لما اراد تفخيم شان الامر
بالمعروف عدد اوصافه وان كان احد الوصفين يتضمن الاخر تفخيما
له وتنويها بقدره فدخلت الواو في الوصف الثامن للتغاير الذي بين
الوصفين في اللفظ **وذهب ابو البقا على امامته في الادبية مذهب**
الضعفا وقال انما دخلت الواو في الصفة الثامنة ايذانا بان السبعة
عند هم عدد تام ولذلك قالوا سبعة وثمانية اي سبعة ادرج في ثمانية

اشار

اشار وانما دلت الواو على ذلك لان وضعها على مغايرة ما بعدها
لما قبلها الرابعة وابكارا في اية التحريم ذكرها القاضي الفاضل
هو ابو علي عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن احمد بن المفرج بن احمد اللخمي البيساني
الاصل العسقلاني المولد المصري الدار محيي الدين صاحب ديوان الانشا
وشيخ البلاغة وامام البراعة ولد بعسقلان في خامس عشر جمادى الاخرة
سنة تسع وعشرين وخمسماية ثم تنقلت به الاحوال حتى صار صاحب
ديوان الانشا ووزير السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف ابن
ايوب وبقي كذلك عند ولده العزيز ثم عند الافضل نور الدين وتوفي
في اول دولة العادل ليلة الاربعا سابع شهر ربيع الاول سنة ست
وتسعين بمصر فجاة فكان من محاسن الدهر لاصحاب الفضايل عنده
نفاق قيل ان مسوداته بلغت ماية مجلدة وكتبه ماية الف كتاب
وبلغ نظمه مايتان وخمسين الف بيت ومن جملة ما حكاه الصاحب كمال
ابن العديم ان ابن المنجم الشاعر دخل عليه يوما والقى في دواته بيتين يهجوه

مررت على عبد الرحيم مسلما … فما رد تسليمي علي ولا اهتدى
وما ذاك الا انني كنت ابيضا … فانكرني اذ ليتني كنت اسودا

وهو لا يعلم فدخل الفاضل على الناصر فنظر الى الاوراق التي في دواته
فراى البيتين فتغير وساله عن ذلك فقال لا اعلم قال من دخل اليك اليوم
قال ابن المنجم فعلم انهما من فعله فامر في الحال بقطع لسانه الا بالاحسان
اليه ثم شفع فيه واطلقه ونقل الصاحب ايضا ان القاضي بها الدين
ابن شداد قال دخلت على الفاضل اول دخولي ومعي العماد الكاتب فلما خرجنا
قال لي العماد كيف رايت فقلت رايت رجلا اتاه الله اسباب السعادة
وهي توعوا الناس الى الميل اليه فقال لي كيف فقلت قد اتاه الله العلم
لا يجتمع به صاحب علم الا ويخوض معه في علمه واتاه الدين وانه كان من
اكثر الناس ورعا ودينا وتخاذلا يخلي وقته من تلاوة او تسبيح فات
اتفق من تكلمه في حاجة كلمه ثم عاد الى ما كان عليه واتاه الجاه كان من
اوفر الناس جاها عند صلاح الدين واقربهم منزلة واتاه المال كان يدخل
اليه من مغله ورزقه في كل سنة خمسون الف دينار ومن رقيق نظمه

بزار الصباح فكيف حالك يا دجا … ثم فاستدم بفرعدا وفاالتجا
زارت الغصون فقواه فتاودت … والروض ابصر نشره فتارجا
بازائري من بعد ياس ربما … ثم المنى من بعد ارجا الرجا
ازني الهلال ركبت منه زورقا … اولا فكيف قطعت بحر دجا

وهام

فاحضروه وخرج الفاضل فقال لو تفعلوا ان السلطان ما امركم بتقطيع لسانه صح مو

اورثني ومن النجوم ركايب ❁ فاري ثريا ها بوبني هودجا ❁
وتبجح باستخراجها اي فرح به من البجح بالتحريك وتقديم الجيم على الحا
يقال بجح به كفرح ومنع ضعيف وبجحته تبجيجا اذا فرحته فتفرح
وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي فلا وجه لتبجح اللهم الا ان يقال هو لم
يطلع على قول الثعلبي والصواب ان هذه الواو عاطفة وقعت بين
صفتين هما القسيم لمن اشتمل على جميع الصفات فلا يصح اسقاطها
اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة لتنافيهما بخلاف الصفات السابقة
ولانهما في حكم صفة واحدة اذ المعنى مشتملات على الثيبات والابكار فهذه
وواو الثمانية عند القايل بها صالحة للسقوط وما ذكره المصنف
سبق اليه ففي الانتصاف لابن المنير عن شيخه الامام ابي عمرو بن الحاجب
ان الفاضل كان يعتقد ان الواو في الاية واو الثمانية وكان يتبجح باستخراجها
زايدة على المواضع الثلاثة الى ان ذكر ذلك يوما بحضرة ابي الجود النحوي
المقري فبين له انه واهم في ذلك واحال البيان على ما في الكشاف من دعاء
الضرورة الى الاتيان بالواو لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف وواو
الثمانية ان ثبتت انما ترد حيث لا حاجة اليها الا الاشعار بتمام العدد
الذي هو السبعة فانصفه الفاضل واستحسن ذلك منه وقال ارشدتنا
يا ابا الجود واما قول الثعلبي ان منها اي من واو الثمانية الواو في قوله
تعالى سبع ليال وثمانية ايام حسوما فسهو بين وانما هذه واو
العطف وهي واجبة الذكر لان المراد باليوم ههنا مقابل الليلة ثم ابكارا
المقترن بواو الثمانية على زعم صفة تاسعة لا ثامنة اذ اول الصفات
لقوله ازواجا قوله خيرا منكن لا مسلمات فان اجاب بان مسلمات
وما بعده تفصيل لخيرا منكن فلهذا لم تعد قسيمة لها وعليه فابكارا
صفة ثامنة قلنا وكذلك ثيبات وابكارا تفصيل للصفات السابقة
فلا تعدهن معهن فان المعنى ان الازواج المتصفة بتلك الصفات
منهن الثيبات والابكار والعاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوف
بها التاكيد لصوقها بموصوفها لان الجملة من حيث هي جملة شانها
الاستقلال والانقطاع عما عداها فاذا ربطت بشيء احتاجت لما يوكد
ربطها به وافادة ان اتصافه بها امر ثابت وهذه الواو اثبتها
الزمخشري ومن قلده وقد اعترضه ابن مالك وحكم بفساد مذهبه
في ذلك قال لانه لا يعرف له من البصريين ولا من الكوفيين معول عليه ومثله
لا يلتفت اليه ومع ذلك فقد علله بما لا يناسب فان الواو تدل على

الجمع بين متعاطفيها وهو مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد ولا
يصح القول بان العاطف موكد وايضا الواو مع فصلها بين المتعاطفين الا ان
يقال اكدت اللصوق ولو صلحت لهذا التاكيد لكان اولى المواضع بها ما لا يصلح
للحال نحو ان رجلا رايه سديد فجملة رايه سديد نعت ولا يجوز اقترانه بالواو
لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة يصلح في موضعها
الحال لانها بعد نفي وانتصر النجم السعيدي في شرح الحاجبية لجار الله فاجاب
عن الوجه الاول بان جار الله اعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان
بالمعول عليه عدم المعول عليه وعن الثاني بان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما
والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو اكدت الالتصاق باعتبار
انها كانت في الاصل للجمع المناسب للالصاق وان لم تبق عاطفة وعن الثالث
بان ليس المراد بالالتصاق اللفظي كما فهمه بل المعنوي وبالواو تاكد الثاني
دون الاول نعم قدح الشارح في الاول قوله اعرف باللغة مجرد دعوى
ولو سلمت لم تصلح للمراد ان هذا المذهب غير معروف للنحوي وانما وجه الرد
ان يقال هو معروف وتبيين من قال به من النحاة وحملوا على ذلك مواضع
الواو فيها كلها واو الحال نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم الاية
سبعة وثامنهم كلبهم او كالذي مر على قرية وهي خاوية وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم فالجمل في هذه الايات واقعة موقع الحال والواو فيها واو
الحال وهذا راي الجمهور بل هو كالمجمع عليه وخالفهم الزمخشري وتبعه ابو البقا
فقال بوصفيتها لكون صاحبها النكرة والمسوغ لمجي الحال من النكرة في هذه
الايات امران احدهما خاص بها وهو تقدم النفي كما تقدم مسوغ لوقوع النكرة
مبتدا وذلك لصيرورة النكرة بتقدم النفي مستغرقة فلا يبقى فيها ابهام والثاني
عام مطرد فيها وفي بقية الايات وهو امتناع الوصفية اذ الحال متى
امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها
لامتناع الوصفية حينئذ اذ يمتنع تقدم الصفة على الموصوف نحو في الدار
قايما رجل وعند جمودها اي جمود الحال فان حق الصفة ان تكون مشتقة
نحو هذا خاتم حديد او مررت بماء قعدة رجل اي مقدار جلسة رجل وقيل
في هذا نصبه على التمييز ومانع الوصفية في هذه امران احدهما خاص بها
وهو اقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ في الصفات اذ لا تقول ما مررت
باحد الا قايم بجر قايم نص على ذلك ابو علي وغيره واذا ورد نحو ما جاءني
رجل الا راكب فهو محمول على حذف الموصوف اي ولا رجل راكب على ان الحذف
بدل لانه فيه قبح بجعل الصفة كالاسم في ايلائها العامل وانما لم يجز ذلك لان

لا وما بعدها حكم الاستقلال وهذا الامر كالجمع عليه ولم يخرقه سوى الجزري
وابي البقا وسيكرر المص هذا الكلام في اواخر الباب الثاني وقد اعرب المولى
سعد الدين التفتازاني في شرحه على المفتاح اذ نفى الخلاف في جريان التفريع
على الصفات فقال ما نصه الثاني ان ايقاع الحال عن النكرة التي في حكم الموصوفة
لوقوعها في سياق النفي كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم اولى بالجواز لان فيه مع دفع الالتباس زيادة صلوح النكرة لذي
الحالية كما في المبتدا واما بيان جهة الاولوية بان فيه الا الذي لا يتوسط
بين الموصوف والصفة كالواو ففيه سهو ظاهر اذ لا خلاف في جريان الاستثناء
المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل الا كريم ولا يخفى ان هذا منه سهو ظاهر
بالنسبة الى نفي الخلاف في المسئلة **والثاني عام في بقية الابيات** وفيها
وهو اقترانها بالواو والصفة لا تنفصل من موصوفها بالواو واذا كانت مفردة
فكذا اذا كانت جملة **الحادي عشر واو ضمير الذكور** ويختص بالعقلاء **نحو الرجال**
قاموا وهي اسم صورة الحرف كالالف والياء من اضربا واضربي **وقال الاخفش**
والمازني حرف والفاعل مستتر وهي علامة على انه ضمير جمع وتقديره في المثال
هم **وقد تستعمل لغير العقلاء** مجازا **اذا انزلوا منزلتهم** بان ينسب اليهم ما من شانه
ان ينسب الى العقلاء **نحو قوله تعالى يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك**
لتوجيه الخطاب اليهم فان الخطاب انما يوجه الى العاقل **وشذ قوله شربت بها**
والديك يدعو صباحه اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا وهو من
الضرب الثاني من الطويل من قصيدة للنابغة الجعدي وقبله وصهبا لا يخفى
القذى وهو دونه تصفق في راووقها وتقطب وقال ابن البرهان في
الغرة هو لجرير وانشده في الصحاح بلفظ تمزيزها بدل راووقها والتمزيز
بين عقص الشراب قليلا قليلا والصهبا الخمر او المعصورة من عنب
ابيض اسم لها كالعلم ومعنى انها لا تخفى القذى لا تستره لصفائها والمراد بقوله
وهو دونه ان القذا اذا حصل في اسفل الانا كانت الخمر اقرب الى الرائي بل
كانت ما بين الرائي والقذى وذلك لشدة صفائها ولطافة جرمها وتصفق
تصفى وتدار من اناء الى اناء قاله الجلال وصباحه نصب على الظرف اي يدعو
في صباحه وبنو نعش بنات نعش وهي كبرى وصغرى قال في القاموس وبنات
نعش الكبرى سبعة كواكب اربعة منها نعش وثلاث بنات وكذا الصغرى تصرف
نكرة لا علما فالواحد ابن نعش ولهذا جاء في الشعر بنو نعش ونقل في الصحاح
اتفاق سيبويه والفرا على ترك صرف نعش للمعرفة والتانيث فقال الشارح الظاهر
ان المراد ترك الصرف جوازا لا وجوبا لانه ثلاثي ساكن الاوسط كهند فيجوز فيه

الامران والدنو القرب والتصوب النزول الى جهة الغروب **والذي**
جراه على ذلك اي جرا الشاعر على استعمال ضمير العقلاء فيما لا يعقل **قوله**
بنو او بنات اي جمعه ابن نعش على بني نعش والقياس بنات نعش كقولهم
بنات عرس وبنات اوى وبنات لبون في جمع ابن عرس وابن اوى وابن لبون
والذي سوغ ذلك اي اطلاق لفظ بنو على ما لا يعقل مع ان الجمع بالواو
والنون مختص بمن يعقل **ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير**
الذي تغير فيه بنا الواحد وبعده عن التصحيح اي عن جمعه الذي يصح فيه
او عن كونه جمعا مصححا وقد يتجه في بعض النسخ والذي سوغ ذلك ما فيه
الخ بدون ان وعليه فجملة شبهه في محل نصب على الحالية لا خبر
عما فيه والجملة خبر عن الذي لعدم الرابط **فسهل مجيئه لغير**
العاقل ولهذا جاز تانيث فعله المسند اليه **نحو الا الذي امنت به**
بنو اسرائيل مع امتناع قامت الزيدون هذا ما عليه البصريون اعتبارا
للفظ المفرد وذهب الكوفيون وابن بابشاذ الى الجواز والسماع على خلافه
الثاني عشر واو علامة المذكرين في لغة طي او ازد شنوءة او بلحارث
ويعرف هذه اللغة بلغة اكلوني البراغيث وانما نسبوها لهذا القول دون غيره
لتعين كونه من هذه اللغة اذ لا يصح كون الواو فاعلا والبراغيث بدلا لان
الواو انما تكون ضميرا في العقلاء فتعينت فيه ان تكون علامة تجمع فيه
بخلاف غيره **ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة**
بالنهار وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي وكلهم الوم هذا البيت
من ثالث المتقارب فان جعلت آخر صدره لام النخيل فعروضه مقبوضة
وزنها فعول والجزء الاول من عجزه اثلم وزنه فعلن بسكون العين وان جعلت
آخره يا النخيل واول العجز لامه فاثلم ومحذوف كالضرب واول العجز
سالم وقائله قال العيني لم اقف على اسمه وعزاه السخاوي في شرح المفصل
الى احيحة ابن الجلاح ورده وابلغط وكلهم يعذلوا ويروى في اشتراي
النخيل بيا ساكنة بعد المصدري هي الفاعل والنخيل بالنصب مفعوله
الا انها حذفت لفظا بالتقاء الساكنين ومن لم يروه بها خفض النخيل
على الاضافة وكذا يروى بدل قومي اهلي والنخيل النخل واحده نخلة والوم
افعل تفضيل مما جاء للمفعول اي وكلهم اكثر ملوما واعلم ان الحديث
يتعين كونه منه لان الواو لا تعود على الملائكة لانه لفظ مؤنث واما البيت
ففيه نظر لصحة عود الواو على القوم نظرا الى المعنى اذ هو اسم جمع مختص

بالذكور قال تعالى يا قومنا اجيبوا داعي الله الاية فيجوز بدليته قوم منها وان
يكون مبتدا ما قبله خبر فهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما ان التاء في
قامت حرف دال على التانيث وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل
ما بعده بدل منها بدل كل من كل وقيل مبتدا موخر والجملة خبر مقدم قال بعض
الفضلا وهذا التخريج وان كان ممكنا الا ان فيه هدما للغة منقولة عن
العرب قد صححها اهل اللغة ونسبوها لقوم من العرب وكذا الخلاف في قاما
اخواك وقمن نسوتك اي فالالف والنون اما علامتا تثنية وجمع اناث
وما بعدهما بدل او ضميران وما بعدهما بدل او مبتدا موخر وقد تستعمل لغير
العقلا اذا انزلوا منزلتهم قال ابو سعيد نحو اكلوني البراغيث اذا وصفت
بالاكل لا بالقرص اي لما نسب اليها ما نسب الى العقلاء قيل انها نزلت منزلتهم
فاستعمل فيها ما يختص صفته بالعقلا وهذا سهو منه فان الاكل من
صفات الحيوان عاقلة وغير عاقلة فلا يصلح نكرة لما ذكر وقال ابن الشجري
عندي ان الاكل هنا اي في المثال المشهور بمعنى العدوان والظلم فهو من
صفات العاقلين كقوله اكلت بنيك اكل الضب حتى وجدت مرارة
الكلا الوبيل اي ظلمتهم من الضرب الاول من الوافر وقائله ارطاه بن سهيه
ففي الاغاني عن ابي عبيدة ان عقيل ابن علفة طرد بنيه فتفرقوا عنه وبقي
وحده ثم ان رجلا من بني ضرية يقال له نجيل كان كثير المال والماشية
حطم بيوت عقيل بماشيته ولم يكن قبل ذلك احد يقرب منها الا لقي شرا
فطردت امة له الماشية فضربها نجيل بعصا فشجها فخرج اليه عقيل
وحده وكان قد هرم فضربه نجيل واخنقه فجعل عقيل يصيح يا علفة يا عملس
باسما اولاده فانشد ارطاه البيت وبعده ولو كان الاولى غابوا شهودا منعت
فنا بيتك من نجيل فبلغ الخبر ابنه عملسا وكان بالشام فضربه ضربا
مبرحا وعقر عدة من ابله واوثقه وجا به الى ابيه فالقاه بين يديه
ثم ركب راحلته وعاد من حيث اتى ولم يطعم لابيه طعاما ولا شرب له شرابا
الضب حيوان بري معروف والكلا بغير مد العشب والوبيل الذي يستوخم
ولا يوافق المزاج وشبه الاكل المعنوي اي الظلم والتعدي بالحقيقي
فاستعار له اسمه كما استعار للبنين المظلومين اسم الكلا من حيث كانت
المظلوم بمثابة الماكول في الاستيصال ثم لما كان ذلك مستقبحا وخيم
العاقبة جعله وبيلا وشبه ما ينشا عنه من الفساد الذي ينفر عنه الطبايع
السليمة بمرارة العشب المر الذي يرعى والاحسن في الضب في البيت ان
لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل اي مثل اكلك الضب بان يكون

المصدر

المصدر مضافا الى مفعوله بنا على ان يكون التشبيه في مجرد الاستيصال
والاستهلاك بل في موضع رفع على حذف المفعول واضافة المصدر
الى فاعله اي مثل اكل الضب اولاده لان ذلك ادخل في التشبيه اذ
المراد اثبات ظلمه لاولاده وتعديه عليهم تشبيه حاله معهم بحال الضب مع
اولاده قال ابن الشجري لان الضبات تاكل اولادها الا القليل فجعل تعديه
على بنيه وظلمه لهم كاكل الضب ولده مبالغة في وصف بالبغي عليهم والظلم
لهم وعلى هذا فيحتمل الاكل الثاني ان يكون معنويا عبارة عن الظلم
المعنا كما يحتمل الحقيقي لان الضب ظالم لاولاده باكله اياهم وفي المثل
اعق من ضب وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ثم عموا وصموا كثير منهم
واسروا النجوى الذين ظلموا وحملها على غير هذه اللغة اولى لضعفها
هكذا وقع في بعض النسخ تثنية الضمير المضاف اليه حمل ووقع في بعض نسخ
اخر بافراده وتانيثه وما هنا اظهر وقد جوز في الذين ظلموا ان يكون
بدلا من الواو في واسروا فانها ضمير الفاعل او مبتدا خبره واسروا او قيل
محذوف عامل في جملة الاستفهام اي يقولون هل هذا فجملة الاستفهام
في محل نصب على الحكاية بخلاف ما اذا لم يقدر القول فانها تكون [illegible]
بيان للنجوى وان يكون خبر محذوف اي هم الذين او فاعلا باسروا والواو
علامة كما قدمنا او فاعلا بيقول محذوفا وهو من حذف المفرد او بدلا
من واو استمعوه على بعد وهو في هذه الوجوه كلها مرفوع وان يكون
منصوبا على البدل من مفعول يأتيهم او على اضمار اذم فيكون منصوبا على
الذم او اعني فيكون منصوبا على الاختصاص وان يكون مجرورا على البدل
من الناس في اقترب للناس حسابهم او من الهاء والميم اي من الضمير المضاف
اليه اي هم في لاهية قلوبهم فهذه احد عشر وجها هو مرفوع في سبعة منها
ومنصوب في وجهين بجعل النصب على الذم والاختصاص وجها واحدا ولولا ذلك
لكانت الوجوه اثنا عشر وجها ومجرور في وجهين واما الاية الاولى فاية ثم
عموا وصموا كثير منهم فاذا افترقت الواوان فيها علامتين فالعاملان قد
تنازعا الظاهر الذي هو كثير ووجب حينئذ اي حين اذ تنازعاه وجب
اعمال احدهما فانه ان تقدر انت في اخرهما الذي هو كثير لم يعمل في الظاهر
ضميرا مستترا راجعا اليه يطابقه وهذا من غرائب العربية اعني وجوب
استتار الضمير في فعل الغائبين وانما يجب استتار الضمير في مواضع ليس
هو منها نعم فعل الغائب منها كما هو مقرر في المتون ويجوز كون كثير مبتدا
وما قبله خبرا عنه وفي لفظ كثير الخفض على الاصل والرفع الحكاية وكونه بدلا

من الواو الاولى اي واو ثم عموا مثل اللهم صل عليه الروف الرحيم وهو مثله في مجرد ابدال اسم بدل كل من ضمير غايب فالواو الثانيه يعني واو وصموا ثم حينئذ تعود على مقدم رتبة وان كان متاخرا لفظا وهو كثير لان رتبة التابع بعد المتبوع ولا يجوز العكس بان يجعل بدلا من الواو الثانية لان الاولى لا مفسر لها اي للزوم خلو الاولى عن مفسر اذ لا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة الا في صور مخصوصة ومنع ابو حيان ان يقال على هذه اللغة من جاك الا بناء الرسيع الادمع لفظة جمع ومثل هذه اللغة لشذوذها عن القياس يقتصر فيها على مورد السماع واقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الاتي جمع كان لحاقها هنا اي فيما منعه ابو حيان اولى لان الجمعية خفيه اذ هي بحسب المعنى فيكون اولى بالبيان ومحصله انه قياس في اللغة ولا تسقط كما قال المحشي قول الشارح لا يرد ما قاله اي للمص فان ابا حيان منع واستند الى عدم سماع هذا التركيب ولا يقدح فيه هذا القياس لقيام الفارق فان الجمع يراعى لفظه فلا يوتى معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند اليه واما من فانا ذا دتها للجمع باعتبار المعنى واعتباره فيها قليل ولا يلزم الموئى مراعاته وقد اوجب الجميع علامة التانيث في قامت هند كما اوجبوها في قامت امراة نظرا الى ان سبب دخول تا التانيث في الفعل بيان معنى تانيث فاعله دون لفظه والفاعل متى كان تانيثه حقيقيا وجبت التاء في فعله وان لم يكن تانيث في اللفظ واجازوها حيث التانيث غير حقيقي سواء كان لفظيا او غير لفظي كما في غلت القدر وانكسرت القوس فان قلت لو كانت القوس مونثة لما قيل في تصغيرها قويس ولظهرت التا كما في نويره تصغير نار قلت كانهم لحظوا فيها معنى العود لانه اصلها على انه سمع فيها التصغير بالتا على الاصل ومن ذكر القوس فلا اشكال لديه وكفاك شاهدا على تانيثها قولهم اعط القوس باريها كما اجازوها في طلعت الشمس ونفعت الموعظه وجوز الزمخشري في لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ كون من فاعلا والواو علامة مع عدم المطابقة لفظا بين العلامة وصاحبها قيل عليه ان هذا التجويز لا ينهض ردا على ابي حيان ولا يصلح مستندا للمص على انه مفترق نصعف هذه اللغه فلا ينبغي حمل التنزيل عليها واذا كانت الواو في لا يملكون ضميرا فهو عايد الى الخلق الدال عليهم ذكر المتقين والمجرمين اذ هم قسماه والاستثنا متصل ومن بدل من الضمير او نصب على الاستثنا واذا قيل جاوا زيد وعمرو وبكر او جاوا زيد

وزيد

جاوني صح

وزيد وزيد لم يجز عند هشام ان يكون من هذه اللغة وكذا التقول في جاآ زيد وعمرو وجاء زيد وزيد عند عمرو وذلك لاشتراط هشام في هذه اللغة ان يبقى الجمع في التثنية على لفظها وقول غيره المجوزين اولى لما بينا من ان المراد بيان المعنى ولعل مستند هشام في ذلك السماع ايضا وقد رد عليه بقوله وقد اسلماه مبعد وحميم هو عجز بيت من ثالث الطويل صدره تولى قتال المارقين وقبله لقد اورث المصرين حزنا وذلة قتيل بدير الجاثليق مقيم والبيتان لعبد الله بن قيس افتات في رثاء مصعب ابن الزبير بن العوام امير العراق من قبل اخيه عبد الله ابن الزبير واراد بالمصرين البصرة والكوفه ودير الجاثليق بجيم ومثلثة مفتوحة ولام مكسورة فتحتية ساكنه فقاف موضع على شاطي نهر دجيل بالعراق اصيب به مصعب سنة اثنتين وسبعين كما في تاريخ الاسلام للذهبي لا سنة احدى وسبعين كما قال الجلال وكان من قصته انه سار الى قتال عبد الملك بن مروان ومن معه من اهل الشام فجرت بينهما وقعة هايلة بدير الجاثليق وسكن بالقرب من واما وكان عبد الملك قد كاتب جماعة من اشراف اهل العراق ومناهم فمالوا اليه و غدروا بمصعب كما هو عادتهم من ولاة العدل وكان مصعب لا يامر احدا من امرائه بالتقدم الى الزحف الا تاخر ولا يطيعه وتفرق عنه جنده وشد عليه زايدة بن قدامه الثقفي وطعنه وقال يا لثارات المختار وقتل معه ولداه عيسى وعروه وابراهيم ابن الاشتر واراد بالمارقين اهل الشام الخارجين عن طاعة الامام الحق عبد الله ابن الزبير فانه احق بالامامة من عبد الملك من قولهم مرق السهم من الرمية اذا خرج والمبعد بصيغة اسم المفعول عند الشارح اريد به من ابعد عن نسب هذا المسلم وفي بعض النسخ الصحيحة بصيغة اسم الفاعل بمعنى البعيد عن نسب هذا المسلم قاله المحشي وبناسبه الحميم فانه القريب الذي يهتم بامره يعني ان هذا الرجل تبرا منه البعيد منه والقريب اليه واسلماه لما يراد منه ولم يعوما باعانته ونصره وليس هذا الرد بشي لانه يمنع التخريج لا التركيب فله ان يقول ان قوله مبعد وحميم مبتدا وما عطف عليه وما قبلهما خبر فالتركيب صحيح عنده وانما الممنوع كونه من هذه اللغة ويجب القطع بامتناعها في نحو قام زيدا وعمرو اي فيما العطف فيه باو التي لاحد الشيئين لان القايم واحد بخلاف قام اخواك او غلاماك لانهما اثنان فيجوز الاتيان بعلامة التثنية مع الفعل

نعم يمتنع فيه الاتيان بعلامة الجمع ولو كان العطف بالواو لجاز وكذلك
يمتنع في قام اخواك وزيد الاتيان بعلامة التثنية لان المعطوف بالواو مفرد
واما قوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فمن غلط
اي من زعم ان الالف علامة تثنية لا ضمير واحدهما فاعل عطف عليه
كلاهما باو فقد غلط لان من شرط الفعل الذي تلحقه هذه العلامة
ان يكون مسندا للمثنى او للمتعاطفين بالواو واحدهما ليس كالمثنى ولا
عطف عليه بالواو بل الالف ضمير الوالدين في وبالوالدين احسانا
واحدهما او كلاهما مرفوعان على الفاعلية بتقدير يبلغه احدهما
او كلاهما وقد حذف الفعل وحده واحدهما بدل بعض من ضمير الوالدين
وما بعدهما باضمار فعل او يبلغه كلاهما ويكون من عطف جملة على جملة
وهذا ما اختاره ابو حيان ولا يكون اي ما بعده معطوفا على احدهما
البدل عطف مفرد على مفرد لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض
اي لان كلاهما اذا كان معطوفا على احدهما البدل يكون بدلا ايضا
لكنه بتقدير البدلية يكون بدل كل فلا يعطف على ما هو بدل بعض
لا تقول اعجبني زيد وجهه واخوك على ان الاخ هو زيد لتكون
بدلا لانك لا تعطف المبين على المخصص هما بصيغة اسم الفاعل
فان بدل الكل مبين للمبدل لانه نفسه وبدل البعض مخصص له لانه
بعضه وانما لم يعطف المبين على المخصص لتغايرهما وعطف المبين
على المخصص يوهم انه مخصص مثله وليس كذلك واعلم ان ما في الكشاف
صريح في ان كلاهما صالح في قراءة الاخوين عطف على احدهما وتبعه على ذلك
قاضي المفسرين وعبارة الكشاف واحدهما فاعل يبلغن وهو فيمن قرا يبلغان
بدل من الف الضمير الراجع الى الوالدين وكلاهما عطف على احدهما فاعلا
وبدلا فان قلت لو قيل اما يبلغان كلاهما كان كلاهما توكيدا لا بدلا
فما لك زعمت انه بدل قلت لانه معطوف على ما لا يصح ان يكون
توكيدا للاثنين فانتظم في حكمه فوجب ان يكون مثله فان قلت
ما ضرك لو جعلته تاكيدا مع كون المعطوف عليه بدلا وعطفت
التوكيد على البدل قلت لو اريد توكيد التثنية لقيل كلاهما فحسب
فلما قيل احدهما او كلاهما علم ان التوكيد غير مراد فكان بدلا مثل الاول
انتهت نعم يرد على ان كلاهما بدل ان المستفاد من كلاهما هو المستفاد
من ضمير التثنية فلم يفد البدل زيادة على المبدل منه والبدل لا بد ان
يكون فيه زيادة تقرير وايضاح فان قلت قام اخواك وزيد

جاز

جاز قاموا بالواو وان قدرته من عطف المفردات وقاما بالالف
ان قدرته من عطف الجمل بان كان ما بعد العاطف فاعلا لفعل محذوف
تقديره وقام زيد كما قال السهيلي في لا تاخذه سنة ولا نوم ان التقدير
ولا ياخذه نوم لان النوم مذكر يستدعي ان يسند اليه فعل مذكر
فلا يعطف على ما انث فعله لتانيث فاعله فيقدر له فعل مذكر ويكون
من عطف جملة على مثلها الثالث عشر واو الانكار نحو الرجلوه
بعد قول القائل قام الرجل وقد تقدم الكلام على مدة الانكار وما
يلحقها في فصل ان المكسورة الخفيفة من حرف الالف فراجعه ان لم يكن
على ذكر منك والصواب ان لا تعد هذه الواو من حروف المعاني لانها
اشباع للحركة ومتولدة منها وليست بحرف اصلي بدليل الرجلاه في النصب
والرجليه في الجر اي فيما اذا انكرت المنصوب او المجرور فانك تشبع
حركتهما فيتولد منهما الالف والياء فلو عدت الواو المتولدة من حركة المضموم
لعدتا ايضا ونظيرها في التولد من اشباع الحركة الواو في منو في الحكاية
فانك اذا كنيت بمن عن مذكور عاقل وقفا جاز لك حكاية اعراب ذلك
المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من فتشبع
الحركات في نونها حال الافراد وتسكن قبل تاء التانيث حال التثنية
فيقال منان ومنين وقد تسكن في الافراد وتحرك في التثنية واذا
سكنت في الافراد تسلم الياء والمرجح تحريك النون وقلب الياء هاء في الرفع
ومنى ومنان في الجر كذا الواو في انظور من قوله من حوثما سلكوا ادنو
فانظور هو عجز بيت من ثاني البسيط صدره وانني حيثما يثني الهوى
بصري ولم يسم قائله وفي سر الصناعة لابن جني انشدني ابو علي

الله يعلم انا في تلفتنا ۞ يوم الفراق الى احبابنا صور
وانني حيثما يثني الهوى بصري ۞ من حوثما سلكوا ادنو فانظور

يريد فانظر فاشبع ضمة الظاء فنشات عنها واو والصور جمع صور
وهي بالضم الشكل يقال صورة وصور اي اننا يوم الفراق اذا تلفتنا
الى الاحباب عند رحيلهم اشكال واشباح ليس فينا نفوس ولا ارواح
وحيث الاولى متعلقة بادنو ومن حيث تثنى زعم المحشي ان من متعلقة
بادنو وفي البيت شاهد على انه يقال حوث بالواو كما يقال بالياء وقد انشده
في الجنى الداني بالياء في الجر ايضا ولا شاهد فيه وواو القوافي هي
الواو التي تحدث في اخر القافية المطلقة اذا كان حركة رويها الضمة
والقوافي جمع قافية وهي على المختار من آخر ساكن في البيت الى اول

ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن وقيل مع ذلك المتحرك وسميت قافية لانها تتبع وتقفو صدر البيت كقوله سقيت الغيث ايتها الخيام هو عجز بيت من اول الوافر صدره متى كان الخيام بذي طلوح وقايله جرير والخيام جمع خيمة وهي كما في الصحاح بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر وقال في القاموس كل بيت مستدير او ثلاثة اعواد او اربعة تلقى عليها الثمام ويستظل بها في الحر او كل بيت يبنى من عيدان الشجر والطلوح جمع طلح وهو شجر له شوك اي متى الخيام بمكان ذي طلوح وانما اثرنا رسم هذه الواو تبعا للرسم العروضي لانا بصدد اثباتها قسما من اقسام الواو الرابع عشر واو التذكر كقول من اراد ان يقول يقوم زيد فنسي زيد فاراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقوموا المناسب لهذا التعليل ان يقال لهذه الواو واو التذكر الا ان يقال ان المتذكر مذكر نفسه والصواب ان هذه كالتي قبلها فانها ناشية من اشباع الحركة فلا ينبغي عدها ايضا الخامس عشر الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل واليه النشور وامنتم قال فرعون وامنتم وذلك حال الدرج لرفع ثقل الهمزة بعد الضمة الثقيلة ولدى الهمزة التي بعد هذه الواو المبدلة من الهمزة للتسهيل واذا ابتدا حقق الاولى وسهل الثانية لان امال الاولى واوا للضمة قبلها لم تبدل في قالت امنتم به بل قراه في طه باسقاط الاولى وتحقيق الثانية على لفظ الخبر و في الشعر بتحقيق الاولى وتسهيل الثانية والصواب ان لا تعد هذه ايضا لانها مبدلة من حرف اخر وليست اصلية ولو صح عدها من حروف المعاني لصح عد الواو من احرف الاستفهام وا على وجهين احدهما ان يكون حرف ندا مختصا بباب الندبة فلا ينادى به الا المندوب سواء كان متوجعا عليه او متوجعا منه نحو وازيداه واجاز بعضهم وهو ابن عصفور استعماله في الندا الحقيقي وانشد وافقعسا واي مني فقعس وفي شرح الكافية للرضي وقيل وقد يستعمل وا في الندا المحض وهو قليل قيل ومن مجيئها للندا قول عمر رضي الله عنه لعمرو بن العاص واعجبا لك يا ابن العاصي والثاني ان يكون اسما لاعجب على صفة المضارع للمتكلم وحده لا على صيغة الامر وفي اثبات اسم الفعل لمثله خلاف مشهور وهو مبني على ان بناء اسماء الافعال لمشابهتها مبني الاصل وهو الماضي والامر او لكونها اسماء ما اصله البنا وهو مطلق الفعل سوا بقي على اصله كالماضي والامر او خرج

عنه كالمضارع وابابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب هما بيتان من مشطور الرجز وبعدهما او زنجبيل وهو عندي اطيب وقايلها بعض بني تميم والاشنب ذو الشنب وهو على ما في الصحاح حدة في الاسنان ويقال برد وعذوبة وفي القاموس الشنب محركة ماء ورقة وبرد وعذوبة في الاسنان او نقط بيض فيها او حدة الانياب وذر بالبنا للمجهول معناه فرق من الذر بفتح المعجمة وتشديد الراء تفريق الحب والملح كالذرو والزرنب كجعفر طيب او شجر طيب الرايحة والزنجبيل بفتح الزاي وسكون النون بعدها جيم مفتوحة عروق تسري في الارض ونباته كالقصب والبردي له قوة مسخنة يسيرا باهية مذكية كذا في القاموس وضمير هو عايد على فوك اي وفوك اطيب منهما ولا يخفى ان التعجب في البيت كلا استحسان وقد يقال واها كقوله واها لسلمى ثم واها واها هو مشطور السريع قال الجوهري اذا تعجبت من طيب الشي قلت واها له ما اطيبه قال ابو النجم ٭ واها لريا ثم واها واها ٭ يا ليت عينيها لنا وفاها ٭ بثمن يرضي به اباها ٭ ووي وفيه معنى التندم كقوله وي كان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر البيت من الضرب الاول من الخفيف وفيه تنصيف للادماج فاخر صدره الخامس يحبب وهو من قصيدة لسعيد ابن زيد بن عمرو بن نفيل الصحابي احد العشرة المشهود لهم بالجنة وفي شرح ابيات الكتاب للزمخشري انه ينسب لابنه زيد ونسبها صاحب الاغاني لنبيه ابن الحجاج بن عامر السهمي من وجوه قريش قتل يوم بدر كافرا وقبل البيت تلك عرساي تنطقان على عمد الى اليوم قول زور وهتر سالتاني الطلاق ان رأتا مالي قليلا قد جئتماني بنكر والعرساني تثنية عرس وهو بكسر المهملة وسكون الرا امراة الرجل وكان حقه ان يقول تلكما عرساي والهتر بسكون المثناة الفوقية مزق العرض ان كان بفتح الهاء والكذب ان كان بكسرها وقول الزور الباطل وسالتاني بالف لينة بعد السين اصله بهمزة مفتوحة بعدها خففت بالقلب الى مجانس حركتها وان رأتا تقديره لان رأتا والنكر بضم النون وسكون الكاف المنكر ووي قال الزمخشري كلمة تقال عند استعظام الشي والتعجب منه وكان مخففه من تثقيل والنشب بالمعجمات المال وما قاله المصنف في وي انها اسم فعل بمعنى اعجب ومضارعا هو المعروف وقال ابن الحاجب وي يحتمل ان يقال هي اسم فعل معناها معنى عجبت وانما بنيت

لوقوعها موقع المبني وهي موضوعة للتعجب كما ان هيهات موضوعة للبعد ويجوز ان يقال اسم صوت لان المتعجب يقوله عند التعجب ولا يقصد اخبارا بانه تعجب بل كما يقول المتالم آه ولذلك تقولها المتعجب منفردا ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلم الا مخاطبا وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب قال الشارح في شرح التسهيل بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا وهذا يشعر بان القايل بانها اسم فعل يقول بانها اسم لاعجب امرا والمصحح لها انها للفعل المضارع وكان استشعر ذلك من قوله ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلم الا مخاطبا لكن صرح قول ابن الحاجب اولا هي اسم فعل معناه عجبت تقتضي انها للماضي فيحمل المخاطب في كلامه اخر على التخيير واختار صاحب وصف المباني كما في الجنى الداني لابن قاسم انها حرف معناه التنبيه على الزجر كما ان ها حرف معناه التنبيه على الحض فيقال للرجوع عن المكروه والمحذور كما اذا وجد رجلا يسب احدا او نوقعه في مكروه او ياخذ ماله او يتلفه او نحو ذلك فيقال له وي اي تنبه وازدجر عن فعلك بل جزم بان ذلك هو الصحيح وقد يلحق لفظ وي هذا كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسي وابرا سقمها قيل الفوارس ويك عنتر اقدم هو من الضرب الاول من الكامل من قصيدة لعنترة بن شداد العبسي ويروى قول الفوارس يقال يقول قولا وقيلا وقالا وعنتر منادى مرخم من عنترة اي يا عنترة وفي مثله الوجهان واقدم امر من الاقدام ضد الاحجام يريد ان قول اصحابه عليه والتجاهم في ذلك المقام اليه ينبي عليل نفسه وازال سقمها وقال الكسائي اصل ويك ويلك فالكاف ضمير مجرور لا حرف خطاب واما ويك ان الله فقال ابو الحسن وي اسم فعل والكاف حرف خطاب وان على اضمار اللام قبلها والمعنى اعجب لان فاللام لبيان القول لاجله هذا القول وقال الخليل وي وحدها اي هي مفصولة عن الكاف والكاف متصلة بان كما قال وي كان من يكن له نشب ففصل وي عن الكاف ومعنى وي عدم فلاح الكافرين امر محقق وكان للتحقيق كما قال كانني حين امسي لا تكلمني متيم يشتهي ما ليس موجودا اي انني امسي على هذه الحالة ليس انا حين امسي البيت من ثاني البسيط وقايله على ما في الاغاني عمر ابن ابي ربيعة المخزومي فانه روي عن عوانة بن الحكم ان الوليد بن يزيد ابن عبد الملك قال لاصحابه ذات ليلة اي بيت قالته العرب اغزل فقال بعضهم قول جميل

معنى صح

يموت

يموت الهوى مني اذا ما لقيتها ويحيى اذا فارقتها فيعود

وقال اخر قول عمر بن ابي ربيعة وانشد البيت فقال الوليد حسبك والله لهذا وهو من قصيدة اولها

امسي باسما هذا القلب معمودا اذا اقول صحا من عيد عيدا
اجرى على موعد منها فتخلفني فما امل ولا توفي المواعيدا

ثم قال صاحب الاغاني في موضع اخر القصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي ومن الناس من ينسبها الى عمر ابن ابي ربيعة وهو خطاء ثم اخرج بسنده عن المرامي قال دعا الحجاج بن الحكم الثقفي فولاه كورة فارس ودفع اليه عهده بها فلما دخل عليه ليودعه قال له الحجاج انشدني بعض شعرك واراد ان ينشده مديحا فانشده قصيدة يفخر بها منها

واني الذي يسلب كسرى رايه بيضا تخفق كالعقاب الطاير

فلما سمع الحجاج فخره نهض مغضبا وخرج يزيد من غير ان يودعه فقال الحجاج لحاجبه ارتجع منه العهد فاذا رده فقل له ايهما خير لك ما ورثك ابوك ام هذا فرد على الحاجب العهد وقال قل له ورثت جدي مجده وفعاله وورثت جدك اعنزا بالطايف ولحق مغضبا فلحق بسليمان بن عبد الملك وقال هذه القصيدة يمدحه وفيها يقول

سميت باسم امرء اشبهت شيمته عدلا وفضلا سليمان بن داود

يقال عمد الحب اذا اضناه وكنى بصحو القلب عن الهوى اي اذا افاق من سكرة الحب يرجع اليه واوقع الفعل المبني للمجهول موقع المعلوم للاشارة الى ان هذا العود ليس صادرا عن اختياره فلم يكن في حقه ان يسند اليه الا انه حذف صلته فان التقدير عند السمع كونها القايم مقام الفاعل ضرورة وتكلمني بالمثناة الفوقية كتخلفني والمتيم المذلل من تيمه الحب اذا عبده وذلله وانما كان فيه للتحقيق لانه ليس غرضه تشبيه نفسه بمتيم شانه ما ذكر وانما غرضه الاخبار بانه في حال امسايه غير مكلم لها متيم يشتهي امرا غير موجود وهو كلامها

حرف الالف والمراد به هنا الحرف الهاوي الممتنع الابتدا به لكونه لا يقبل الحركة ومن ضرورة الحرف المبتدا به في النطق ان يكون متحركا والهاوي هو حرف المد الواقع بعد الفتحة وينسب الى الجوف فيقال الف الجوف لانه مخرجه قال ابن الجزري في ارجوزته والف الجوف واختاها وهي حروف مد للهواء تنتهي والمراد جوف الفم كما جزم هو به في تمهيده وهو خلاوه وعبر عنه الجعبري بجوف

الفم حيث قال الواو واليا المديان والالف عند الخليل والمحققين من
جوف الفم خلافا لمن جعل جوف الحلق والفم والجو في اصل اللغة ما بين
السما والارض اطلق على الخلا المذكور مجازا وجعل ابن الحاجب في شافيته
مخرجها الحلق حيث عد احرفه سبعة ومخارجه ثلاثة قال الجاربردي
فاقصاها من اسفله الى ما يلي الصدر مخرج الهمزة ولذلك يثقل اخراجها
لتباعدها وبعدها الها والالف هكذا قال سيبويه وزعم ابو الحسن ان مخرج
الالف هو مخرج الها لا قبله ولا بعده ولا بينا في هذا القول القول بان لا حيز
لها محقق فتامل وهذا الحرف كاخوته ينتهي بانتها الهوى اي الصوت
لا عند انتهائه ويميز الالف عن الصوت تصعدها كما يميز اليا المديه تسفلها
والواو المديه اعتراضها فاما حرف الالف الذي يراد به الهمزة فقد
مر في صدر الكتاب وابن جني يرى ان هذه الحرف الذي لا يراد به الهمزة
اسمها لا وانه الحرف الذي يذكر قبل اليا عند عد الحروف الهجائية
وانه لما لم يمكن ان يلفظ به في اول اسمه لانه حرف ملازم للسكون كما
فعل في اخواته من اسما الحروف اذ قيل صاد جيم فلفظ بالحرف المسمى
في اول الاسم توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ اي التلفظ والنطق
بلام التعريف الساكنة بالالف حين قيل في الابتدا الغلام ليتعارضا
قيل عليه ان الموصل الى النطق بلام التعريف هو الهمزة لا الحرف الهاوي
والموصل الى النطق به باللام هو الهاوي لا الهمزة فاين التعارض وقد
يجاب بانه يكفي في تحقق التعارض ان كلا من الهمزة والحرف يطلق
عليه اسم الالف فهما متحدان في التسمية بل وفي المخرج ايضا عند
بعضهم كما عرفت ويرى ان قول المعلمين لام الف خطا لان كلا
من اللام والالف قد مضى ذكره عند عد السارد اسما هذه الحروف
اذا وصل الى اسم هذا الحرف وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف
بل سرد اسما الحروف البسايط قيل عليه بل الظاهر انه ليس خطا من الوجه
الذي ذكره لان الماضي لام مفرده والف يراد بها الهمزة ولام الف حرف
مركب من اللام والالف الهاوي وهو لم يمض ذكره واما ما يقال من ان
المراد سرد اسما الحروف البسيطة لا المركبة فعندي انه ليس بوارد
اذ ليس المراد بلا ما كان حرفا مركبا بل انما هو اسم لهذا الحرف لان الغرض
من هذه الاسما النطق بمسمياتها في اوايلها ولما استحال النطق بهذا الحرف
في اول مسماه لعدم تحمله الحركة في اخره جعل ثم اعترض ابن جني على
نفسه بقول ابي النجم اقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاي

تخط رجلاي بخط مختلف يكتبان في الطريق لام الف هذه الابيات
من مشطور الرجز والخرف ككتف صفة مشبهة من خرف كفرح وكرم ونصر
فسد عقله واخرفه افسده ويكتبان بالتضعيف مضارع من كتب للمبالغة
في كتب ووصل همزة الف للضرورة واجاب بانه لعله تلقاه من افواه
العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة قيل عليه ان نسبة العربي
الفصيح المعتد بلفظه المحتج بقوله الى انه اعتمد في النطق بهذا اللفظ
على العامة امر بعيد لا يلتفت اليه واما قوله لان الخط لا تعلق له
بالفصاحة فساقط لان ما صدر عنه لفظ لا خط وتكلف بعضهم
للجواب عن هذا الاخير بان تعليله هذا اشارة الى جواب ما عسى ان يقال
كيف يصح تلقي العربي الفصيح الالفاظ من العامة بان هذه الالفاظ
تتعلق بالخط والعربي الفصيح جاز ان لا يكون عارفا بالخط ولا بالالفاظ
المتعلقة لان الخط لا تعلق له بالفصاحة الا ترى ان العرب الاولى
فصحاء ولا خط لهم فان اول من خط العربي على الصحيح مرار ابن مرة
من اهل الانبار روى الكلبي والهيثم بن عدي وقيل لابي سفيان
من اين اخذ ابوك هذه الكتابة فقال من اسلم ابن مدرة قال سالت
ممن اخذت هذه الكتابة فقال من واضعها مرار بن مرة فحدوث هذه
الكتابة كان قبل الاسلام بقليل والحيرة بكسر المهملة مدينة بقرب
الكوفة وكذلك الانبار واجاب عن الاول بنفي بعد هذه النسبة
بنا على شهرة هذا اللفظ على الالسنة لاسيما وابو النجم ممن خالط
العامة في المحاضرة وانت خبير بان ذلك كله لا يجدي نفعا وقد تكلف
الشارح ايضا في توجيه قول ابي النجم فقال لعل مراده انهما يكتبان
لاما والفا اي حرفين لا حرفا مركبا يقصد به لا فحذف التنوين والعاطف
ووصل همزة القطع للضرورة ووقف على المنصوب بدون الف كما هو
لغة ربيعة ومراده انه تارة يمشي مستقيما فتخط رجلاه خطا مستقيما
شبيها بالالف وتارة يمشي معوجا فتخط رجلاه خطا معوجا شبيها
باللام قال فهذا يمكن حمل قول هذا العربي عليه وما فيه وقد ذكر
للالف تسعة اوجه احدها ان يكون للانكار نحو اعمراه جواب
لمن قال لقيت عمرا الثاني ان تكون للتذكر كرايت الرجلا متذكرا
صفة له او حالا او نحو ذلك وقد مضى ان التحقيق ان لا يعد هذان
الوجهان ذكر ذلك في اواخر الواو المفردة وعلله بان الحرف في نحوه متولد
من اشباع الحركة الثالث ان تكون ضمير الاثنين نحو الزيدان

قاما فالالف من قاما ضمير تثنية واما الف الزيدان فهي علامة مذكون
الاسم مثنى وقال المازني هي حرف دال على تثنية الفاعل والضمير
مستتر الرابع ان تكون علامة الاثنين كقوله الفيتا عيناك
عند القفا ضربت من ثاني السريع وحدته وتلاوتيته تداركته
واولى افعل من الولي وهو القرب والثاني توكيد للاول قال الجوهري
تقول العرب اولى لك تهديد ووعيد اي الهلاك اقرب لك فهو دعاء
معترض بين الحال اعني ذا وصاحبها اعني الكاف من عيناك وقيل هو
فعل واصله اولاك الله ما تكرهه او قاربك ما تكرهه اي نزل بك قاله
الاصمعي واللام مزيدة كما في ردف لكم وقيل هو افعل من الويل بعد القلب
كادني من دون او فعلى من ال يول اي عقباك كذا او وافته مصدر
على زنة اسم الفاعل تخوفا لهم من باقيه اي هو لكثرة التفاتي الى ورائي
عندهم وتوجهت عيناه عند قفاه وقوله وقد اسلماه مبعد
وحميم وقد تقدم الكلام عليه قريبا وعليه قول المتنبي ورمى وما
رمتا يداه فصابني سهم يعذب والسهام تريح يقال صاب السهم
الغرض يصيبه صيبا كاصابه يصيبه اصابة وفي المثل مع الخواطي
سهم صايب يضرب لمن يكثر ويصيب احيانا والمعنى ان هذا الحبيب
رمى بطرفه سهما فاصاب فواده ولم ترمه يداه مع ان هذا السهم
الصايب لم يجر على عادة السهام المرشوقة بالايدي فان شانها ان
تقتل وتريح من نصب الحياة وهذا شانه ان يعذب بما هيج من لوعة
الغرام وزاد من لاعج العشق واضرم من نار الهيام وقد اولع الشعرا
بجعل لحظات المحبوب سهاما كالاعد والعوامه رمحا وادعوا في هذا
التشبيه نظاما ومن ذلك قول ابن الرومي ٥

نظرت فاقصدت الفواد بسهمها ❊ ثم انثنت عنه فكاد يهيم

ويلاه ان نظرت وان هي اعرضت ❊ وقع السهام ونزعهن اليم

والخامس الالف الكافة لما هي في اخره عن الاضافة كقوله فبينا
نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف وقد
مر انشاده في الكلام عليه في بحث ما من حرف الميم وقيل الالف
بعض ما الكافة والاصل فبينما وقيل اشباع من فتحة بين وبين مضافة
الى الجملة بخلافها في الوجهين السابقين ويوبدها انها اضيفت الى المفرد
مع وجود هذه الالف في قوله بينا تعانقه الكماة وروغه يوما اتيح
له جري سلفع هو اول الكامل من قصيدة لابي ذويب رثا بها اولاده

وتر

وقد تقدم الكلام على بعضها والتعانق جعل كل من الشخصين يده على
عنق الاخر والفعل منه لازم يقال عانقته واعتنقه فتعانقا نص على ذلك
ابن السيد وغيره وقول الجلال التعانق ان يتخاطف الفارسان من اعلى
سرجهما ويسقطان الى الارض وهو اخر مراتب الحرب بيان لنوع منه
وهو التعانق الحربي والكماة كرماة جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه
المستتر فيه لانه كمى نفسه اي سترها بالدرع والبيضة قال الجوهري
والروع بالمعجمة مصدر راغ اليه يروغ مال اليه يسيرا وراغ عليه مال
عليه قال تعالى فراغ عليهم ضربا باليمين وراغ عنه حاد عنه واتيح
بالمثناة الفوقية والحا المهملة مبنيا للمجهول قدر والجري بالهمز في
اخره والجيم في اوله فعيل من الجراة وهي الاقدام على الشي والسلفع
بسين مهملة فلام ففاء فعين الجسور من الرجال والجريئة من النساء والسريع
من النوق وسينشد المص هذا البيت في اواخر الباب الرابع ويأتي ما فيه
من الكلام ان شا الله تعالى السادس ان تكون فاصلة بين الهمزتين
نحو اأنذرتهم قراه بعضهم دفعا للثقل الحاصل باجتماعهما ودخولها
جايز لا واجب والفرق في جواز الفصل بها بين كون الهمزة الثانية
الناشي عنها الثقل محققة او مسهلة بين بين السابع ان تكون فاصلة
بين نون النسوة ونون التاكيد وعنى بها المشددة في نحو اضربنان
يا نسوة وهذه واجبة اي واجب دخولها للفصل بين النونات
هربا من ثقل اجتماع الامثال واجاز يونس دخولها مع نون التوكيد
الخفيفة وان لزم التقا الساكنين على غير حده ويكون المشدده معها
مكسورة تشبيها لها بالف التثنية الثامن ان تكون لمد الصوت بالمنادى
المستغاث به وهذه الالف عوض عن لام الاستغاثة ولهذا لا تجتمعان
وتلحقها هاء السكت نحو يا زيداه او المتعجب منه او المندوب
لاقتضاء مقام كل منها ذلك كقوله وهو امثال المنادى المستغاث
يا يزيدا لامل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان هو من اول الخفيف
ولم يسم قايله والامل بالمد الراجي من امل يامل كنصر ينصر واللام فيه
مكسورة لانها لام المستغاث له والفاقة بقاف بعد فا الفقر والهوان
الذل والصغار وقوله وهو مثال المتعجب منه يا عجبا لهذه الفليقه
هل تذهبن القوبا الريقه وهما بيتان من مشطور السريع
من ضربه المكشوف وقد زوحف ضرب الاول منها بالخبن وجعلهما
من السريع اولى من جعلهما من مشطور الرجز تعليلا لاعتبار الزحاف

ولا جايز ان يكونا واحدا من تام الرجز من المقطوع ضربه اذ لو كان منه
لكان اما مقفى او مصرعا لكن شرط كل منهما ان يكون عروضه كالضرب
في الوزن والروي وهنا زنة العروض مخالفة لزنة الضرب اذ زنتها
فعولن وزنته مفعولن والغليقة على زنة فعيلة بغاء وقاف
الداهية قاله ابن السكيت وقال التبريزي العجب والمنكر والعقوباء
بضم القاف وفتح الواو وبالمد وقد يسكن واوه تخفيفا قال في القاموس
وليس فعلاء اي بضم الفا ساكن العين غيرها وقال في الصحاح وهي مونثة
لا تنصرف وجمعها قوب فان سكنتها ذكرتها وصرفتها والباء فيه للالحاق
بقرطاس والهمزة منقلبة منها وهي دا معروف ينتشر في الجسد ويتسع
يعالج بالريق والرقية واحرة ريق الانسان فانهم ذكروا ان القوبا
اذا اجعل عليها الريق في كل صباح ابراها والمعنى كما قال ابن السيد ان البيت
لاعرابي اصابته القوبا فقيل له اجعل عليها شيا من ريقك وتعهدها
بذلك فانها تذهب فتعجب من ذلك ويروى هل تغلبن بنصب القوبا
ورفعها فمن نصب فالمعنى كما قال السيرافي تعجب هذا الشاعر من نقل
الناس على القوباء ورقيتها لتذهب وقال كيف يغلب الريق القوباء
ومن رفع فهو على القلب عند التبريزي او على معنى ان الاعرابي كان
يعتقد ان الرقية لا تبريها فانكر ذلك قاله المحشي تبعا لابن السيد
وفيه نظر لاقتضائه ان تكون المنكر المتعجب منه انه لا يبرى ولذا قال
السيرافي من رفع فقد افسد المعنى وقال الدميري هو على جهة
المفاعلة كان القوبا والرقية يتغالبان وكل من غالب شيا فقد غالبه
ذلك الشي فكل واحد منهما فاعل ومفعول في المعنى واعلم ان التعجب
قد ياتي على صورة على الاستغاثة بجامع ان الحامل عليهما امر معظم
في النفس فيقول يا للدواهي ويا للما وهذا لا يكون الا عند كثرة الشي
فيناديه على معنى هذا اوانك فاقبل ولا تتاخر ثم التعجب في هذا الباب
ياتي على وجهين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه نحو ان
ما كثيرا فيقول يا للما فيناديه نداء المستغاث على جهة التعجب من كثرته
الثاني ان يرى ما يستعظمه فينادي من له نسبة اليه كالمستغيث به
متعجبا من وقوعه نحو ان يرى جهالا اخذوا مناصب العلما فيقول
يا للعلما يناديهم مستغيثا بهم متعجبا من هذا الامر وقوله وهذا
مثال المندوب حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه
بامر الله يا عمرا هو من اول البسيط وقايله جرير وهو من ثاني ثلاثة

ابيات

ابيات رثى بها جرير الخليفة العادل امير المومنين عمر بن عبد العزيز
ابن مروان الاموي خامس الخلفا الراشدين ولي الخلافة بعهد من ابن عمه
سليمان بن عبد الملك في صفر سنة تسع وتسعين فقدمت اليه مراكب
الخلافة فلم يركبها وركب فرسه ومنع من سب علي اخر الخطبة وجعل
مكانه ان الله يامر بالعدل والاحسان الاية ومناقبه رضي الله عنه
كثيرة مات بدير سمعان سنة احدى ومايه وهو المجدد لهذه الامة
على راس المايه الاولى امر دينهم وقبله نعى النعاة امير المومنين لنا
يا خير من حج بيت الله واعتمرا فالشمس طالعة ليست بكاسفة
تبكي عليك نجوم الليل والقمرا والنعي الاخبار بالموت والنعاة
بضم النون جمع ناع ويا خير الى اخره منصوب بتقدير قايلين
واراد بالامر العظيم على حمله على البنا للمجهول امر الخلافة واصطلعت
به قويت عليه يقال هو مضطلع بهذا الامر ومطلع اي قوي عليه
واعلم انه روي البيت الثالث بنصب النجوم والقمرا فاختار الجوهري
ان نصبهما بتبكي على المغالبة والفاعل ضمير الشمس وقياس المغالبة
ان مبنى الفعل فيها على فعل بفتح العين يفعل بضمها تقول ضاربني
فضربته اضربه الا اذا كان الفعل معتل العين او اللام فان مضارعه
على يفعل بكسر العين نحو باعني فبعته ابيعه وراماني فرميته ارميه
وباكيته فبكيته ابكيه ومعنى البيت ان الشمس غلبت نجوم الليل
والقمر في البكا وقيل انتصابهما على الظرفية اي تبكي عليك الشهر والدهر
وقيل اراد الشمس تبكي والنجوم على ان الواو بمعنى مع ثم حذفها
من والنجوم قال المحشي وهذا بعيد واما تجويز رفع النجوم على انها
فاعل تبكي ونصب القمر على انه مفعول معه فانه وان صح معناه لكنه
يودي الى عدم ارتباط المصراع الثاني بالاول وان لا يكون للمصراع
الاول معنى يناسب المقام الاعلى روايته فالشمس كاسفة ليست
بطالعة فتدبر التاسع ان تكون بدلا من نون ساكنة وهي اما نون
التوكيد الخفيفة او تنوين المنصوب وكل ذلك في الوقف فالاول
نحو لنسفعا وليكونا وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره وذا النصب المنصوب لا تنسكنه اي لا تنسكن
لهذا النصب المنصوب اي لا تذبح نسيكة تتقرب بها اليه وقايله الاعشى من
قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وقبله فاياك والميتات لا تقربنها ولا تاخذن سهما المقصد
ليشير بجز هذا البيت الى انه كان العرب تفعله في الجاهلية ومن المجاعة

من فصد عرق في البعير او الناقة ثم يوخذ الدم المجتمع من ذلك الدم المجتمع فيجعل في شي ثم يشوى ويطعم الضيف وفي الكتاب العزيز حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة و ٣ المتردية والنطيحة وما اكل السبع وما ذبح على النصب ويحتمل هذا الاخير ان يكون من باب يا حرسي اضربا عنقه وصوابا على خطاب الواحد بلفظ الاثنين او على ان الاصل اضرب اضرب على التكرير للتاكيد فان الضمير الفاعل كالجزء من الفعل فكان تثنيته نائبة عن تكرير الفعل والقولان في الفنا اذ اقلنا الخطاب لمالك وحده والحرسي بياء النسب واحد الحرس كانه منسوب اليه حيث صار اسم جنس له ويجوز نسبته الى الجمع شذوذ او الحرس خدام السلطان المرتبون لحفظه وحراسته وهذا قول قاله في حق عمر بن صالح لما دخل عليه بالكوفة وقصته مشهورة تطلب من محلها والثاني كرايت زيدا في لغة غير ربيعة واما هم فيقفون باسقاط التنوين كما في المرفوع والمجرور وثمة لغة ثالثة لازد السراة وهي ابدال التنوين حرفا مجانسا للحركة التي قبله في الاحوال الثلاث ولا يجوز ان تعد الالف المبدلة من نون اذن وذلك حالة الوقف ايضا ولا الف التكثير اي المزيدة لتكثير البنية كقبعثرى اي كالف قبعثري وهو الجمل العظيم والرجل الشديد ولا الف التانيث كالف حبلى ولا الف الالحاق كالف ارطى وهو كما في القاموس شجر نوره كنور الخلاف وثمره كالعناب وعروق وقد جمر الواحدة ارطاة والفه للالحاق بجعفر والفه اصلية فنون دائما ووزنه افعل وبابه المعتل ولا الف الاطلاق كالالف في قوله من طلل كالاتحمي انهجا هو من مشطور الرجز لا مجزو بيت كما قال المحشي وقائله العجاج من ارجوزة مطلعها ما هاج احزانا وشجوا قد شجا هاج يتعدى ولا يتعدى تقول هاج الحزن وهاجه التذكار وما استفهام مبتدا والجملة بعده خبره وهو من تجاهل العارف والشجو بالشين المعجمة والجيم الحزن كالشجو ويروى اشجانا بدل احزانا وهي وزنا ومعنى والطلل ما شخص من اثار الدار ومن في من طلل للبيان والاتحمي بهمزة مفتوحة ومثناة فوقية ساكنة وحاء مهملة مفتوحة بعدها ميم فياء نسبة ضرب من البرود وقال الجلال برد يمني شبه به الاطلال من اجل الخطوط التي فيه وانهج بالنون والجيم فعل ماض معناه خلق وبلي ولا الف التثنية كالزيدان ولا الف الاشباع الواقعة في الحكاية نحو منا او في غيرها في الضرورة اي ولا الالف الاشباع الواقعة في الضرورة فالجار والمجرور بدل من الجار والمجرور كقوله اعوذ بالله من العقراب هو بيت من مشطور السريع

المكشوف

السابلات عقد الاذناب ولم يسم قائلهما والعقرب حيوان معروف ووصفها مع افرادها بالجمع لان المعنى على الاستغراق والافراد مراده فيجوز رعاية المعنى كما في قولهم الدينار الحمر والدرهم البيض اجازه جماعة منهم ابن مالك ومنعه اخرون ولا الالف التي تبين بها الحركة في الوقف وهي الف انا عند البصريين القائلين بان الضمير الهمزة والنون وعند الكوفيين هي من اصل الكلمة لا زائدة للبيان ولا الف التصغير اي الالف المزيدة في تصغير اسم الاشارة والاسم الموصول نحو الف في ذيا واللذيا مصغري ذا والذي لما قدمنا في حرف الهاء من ان التحقيق ان لا تعد هاء التانيث في نحو رحمه وقفا من ادوات المعاني لانها جزء كلمة لا كلمة فاللام من قوله لما قدمنا متعلق بقوله لا يجوز تعليلا له لانها ابعاض كلمات لا كلمات مستقلة ولو قال لما ياتي لكان احسن لانه يصرح بذلك قريبا كما ترى لكنه اعتمد على ما قدمه وان بعد لتقرره في الذهن

حرف الياء

المثناة من تحت الياء المفردة على ثلاثة اوجه وذلك انها تكون ضمير المونث اي للواحدة في المضارع والامر نحو تقومين وقومي وقال الاخفش والمازني على قاعدتهما في نحو ذلك هي حرف تانيث دال على تانيث الفاعل كالتاء في ضربت هند والفاعل مستتر وحرف انكار نحو ازيدنيه لمن قال لك مررت بزيد وحرف تذكار نحو قدي وقد تقدم البحث فيهما اي في حرف الانكار والتذكار لكن لا بعنوان كونهما ياء فى الكلام شي والصواب ان لا تعد اي هذه الياء انه كما لا يعد ياء التصغير وياء المضارعة وياء الاطلاق وياء الاشباع ونحوهن لانها اجزاء الكلمات لا كلمات اي لانها حروف مبان لا حروف معان ونحن بصدد الكلام على معاني الكلمات ولا يقدح في بعضية بعضها كونه دالا على معنى خاص ياحرف موضوع لنداء البعيد حقيقة او حكما كالقريب اذا كان غافلا مثلا وقد ينادى بها القريب توكيدا هو راي الاخفش الزمخشري قال في كشافه يا حرف وضع في اصله لنداء البعيد واما نداء القريب فله اي والهمزة ثم استعمل في مناداة من سها وغفل وان قرب تنزيلا له منزلة من بعد فاذا نودي بها القريب الباطن فذاك للتاكيد المؤذن بان الخطاب الذي يتلوه معنى به جدا واختار ذلك ابن المنير فقال واصله صوت يهتف به لمن كان بعيدا منك ثم استعمل في كل نداء وان قرب المنادى كانك تقدر المنادى ساهيا عنك وكنى بالغفلة بعدا فيوقظه بذلك الصوت من سنة السهو ثم لا يشترط في استعماله ان يكون المخاطب ساهيا ولا بد كانك تؤذن بخطابك وان كان

مصعا بالامر الذي بعده مهم عندك وكانت في غفلة عنه فتريده
يقظة الى يقظته بالتصويب فقد ظهر لك معنى التوكيد المراد منهما
في نداء القريب فان قيل اليس الداعي يقول يارب ويا الله وهو اقرب اليه
من حبل الوريد مع ان الغفلة والسهو لا يجوزان عليه سبحانه قلنا اليس
قد تقرر انهما بالاتساع فيهما صارت موذنة باهتمام المتكلم بالمقصود
الذي ياتي بعدها وان لم يكن السامع بعيدا او غافلا او ساهيا واظهار
الاهتمام بالحاجة من قبيل التضرع والالحاح المطلوب في الدعا قال الزمخشري
وقول الداعي في جواره يارب ويا الله استبصار منه لنفسه واستبعاد
لها من مظان الزلفى مع فرط التهالك على استجابة دعوته وتحقيبه
في الانتصاف اقناعي فان الداعي يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد
يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين هذا الكلام من الانتصاب في مقام
البعد واجيب بانه لا منافاة بين هذا الكلام والانتصاف في المذكور
فتامل فتاطل **وقيل مشتركة هي بين القريب والبعيد** هو راي ابن
الحاجب وما ذكره اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السوا ودعوى
المجاز في احدهما خلاف الاصل وهذا الاشتراك معنوي لا لفظي **وقيل
بينهما وبين المتوسط وهي اكثر احرف الندا استعمالا ولهذا لا يقدر
عند الحذف سواها** من بقية حروف الندا **نحو يوسف اعرض عن هذا
ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وايها وايتها** نحو يا ايها
الناس يا ايتها النفس المطمئنة **الا بها** وفي جعله اي وانه من قبيل المنادى
تسامح او تجاهل منه اصطلاحا **ولا ينادى الاسم المندوب الا بها او بوا** وقد
يتعين وا في الندبة عند خوف اللبس كما اذا اردت ان تندب من اسمه
زيد وبالحضرة من هو مسمى به ولم تزد الف ندبة فانه يتعين ان يقول
وازيد **وليس نصب المنادى بها وباخواتها احرفا لسدها مسد
الفعل** كما قال به المبرد كما قال الرضي وليس ببعيد لان حرف الندا يمال اما لتقدم
الفعل وعليه فحرف الندا سد مسد احد جزئي الجملة اعني الفعل والفاعل
مقدر ولا منع من سده مسدهما **وال بين اسما الافعال متحملة لضمير الفاعل**
كما قال ابو علي ورد عليه بان اسما الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة
منها على حرف واحد ويمكن ان يقال انها خالفت اخواتها لكثرة استعمال
الندا المجاز في ادائه ما لا يجوز في غيرها ورد ايضا بان الضمير فيها لا يجوز
ان يكون للغايب اذ لا مرجع ولا للمتكلم فان اسم الفعل لا يتضمن ضمير
المتكلم واجيب بان اسم كل فعل يجري مجرى فعله الا انه لا يبرز معه

ضمير مطلقا فهو على ما قيل في اف واوه انهما بمعنى اتضجر واتوجع ضمير
متكلم وقيل لو كانت اسما افعال لتمت كلاما بدون المنادى واجيب
بانه قد تعرض للجملة ما لا تستقل به كلاما كالقسمية والشرطية والندا
لا بد له من منادى **خلافا لزاعمي ذلك** وقد عرفتهم **بل** هو منصوب
بادعو محذوفا لزوما لكثرة الاستعمال ودلالة حرف الندا عليه
وافادته فايدته وهذا مذهب سيبويه وهو المختار **وقول ابن الطراوة
الندا انشا وادعو خبر** اي فانى يقدر عاملا في المنادى **سهو بل ادعو
المقدر انشا كبعت واقسمت** نعم الاولى ان يقدر باللفظ الماضي
لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها باللفظ الماضي كما مثل **واذا
ولي يا ما ليس بمنادى** اي ما لا يصلح للندا **كالفعل في الا يا اسجدوا
وقوله الا يا اسقياني قبل غارة سنجال** هو صدر بيت مصرع من اول
الطويل عجزه وقبل منايا قد حضرن واجال وبعده وقبل اختلاف
القوم من بين سالب واخر مسلوب هوى بين ابطال وهما للشماخ نشين
وخا معجمتين بينهما ميم مشددة فالف واورده في المفصل بلفظ الا
يا اصبحاني من الاصباح وهو سقي الصبوح كالاصطباح وسنجال
بمهملة مكسورة فنون ساكنة اسم موضع بنا حية اذربيجان وقيل اسم رجل
والمراد اسقياني قبل ان اقتل كما قتل هذا الرجل ولم يرد اسقياني قبل
مقتله وكان حق التعبير حضرت لا حضرن لعود الضمير على المنايا وهي
جمع منية وهي الموت ويروى وقبل حروف عاديات وهي نوايب
الدهر وحوادثه جمع حرف ككلب ويصح في عين عاديات الاعجام
والاهمال ولعل الرواية بالاعجام وهو يسقط **والحرف في نحو يا ليتني
كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة والجملة الاسمية
كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار**
هو من ثاني البسيط من ابيات الكتاب ولم يسم قايله ويروى و
الصالحون فهو اما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
والتقدير ولعنة الصالحين او على العطف على محل اسم الله اذ هو
مرفوع لانه فاعل المصدر في المعنى وسمعان قال الشارح بكسر السين
اسم رجل وفي الشرح الجلالي نقلا عن ابن يعيش تجويز فتح السين وكسرها
قال والفتح اكثر وكلاهما قياس فمن كسر فهو كعمران وحطان ومن فتح
فهو كحطان ومروان ومن جاز تمييز وهو على ما قال الشارح تبعا لما اختاره
ابن الحاجب في نحو لله دره فارسا من ان نصب فارسا على التمييز

لا على الحال اذ لو كان حالا لم يدخله من لكن ابن الحاجب قال في اماليه
في قول من جار للبيان متعلق بمحذوف تقديره على سمعا ان الحاصل
بين الجران او حاصله **فقيل هي للندا والمنادى محذوف** فيقدر
في كل مقام ما يليق به **وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف**
بحذف الجملة كلها لان الندا قد حذف اولا فعله فلو حذف المنادى
لتتابع الحذف وليس حرف الندا كحرف الجواب ليسوغ فيه ذلك بل ما جا
مما اوهم ذلك فهو من قبيل ما فيه التنبيه وقد تجامع يا هذه الا
التنبيهيه على سبيل التاكيد كما في قوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلا
وقال ابن مالك ان وليها دعا كهذا البيت او امر نحو الا يا اسجدوا
فهي للندا لكثرة وقوع الندا قبلهما نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط
ونحو يا مالك ليقض علينا في التمثيل اللف والنشر غير المرتب لان الايتين
الاولين مثال وقوع الامر بعد الندا والاخيرة مثال وقوع الدعا بعده
ويقع في بعض النسخ بدل قبلهما بعدهما وهو سهو من النساخ قال المحشي
والا فهي للتنبيه كما اذا وقع بعدها ليت او رب او حبذا قال
ابن مالك فان المنادى لم تستعمله العرب قبلها فادعاه وباطل
لخلوه من دليل فتعين كون يا الواقعة قبلها لمجرد التنبيه ومن امثلة الوقوع
قبل حبذا قوله يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا

الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة

وذكر اقسامها واحكامها جوز ان يكون من الكتاب خبر الباب الثاني
وفي تفسير الجملة خبرا بعد خبر او خبر مبتدا محذوف وان يكون الباب
الثاني خبر مبتدا محذوف ومن الكتاب حال منه وفي تفسير الجملة خبر
مبتدا محذوف وقال الشارح الباب مبتدا والثاني صفة له وفي تفسير
الجملة خبر ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضرها تقديم
الحال على عاملها المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه واما حال
من المبتدا على حدها اجازه سيبويه وقوله لمية موحشا طلل اذ صاحب الحال
عنده هو النكرة وهو مرفوع بالابتدا وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون
والناصب للحال الاستقرار المتعلق به الظرف وغاية ما لزم ان يكون العامل
في الحال غير العامل في صاحبها وليس بمحذور عنده واما صفة موكدة للمبتدا
بتقدير متعلقة معرفة اي الباب الثاني الكائن من الكتاب على القول
بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد ذلك كثير من متاخري
الاعاجم في تاليفهم ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الثاني وان

كان

كان اسم فاعل من ثني يثني لان اسم الفاعل من اسم العدد انما يتحمل الضمير
اذا كان مشتقا لمعنى التصيير فحسب وهو بهذا المعنى غير مراد وقد
نوقش في دعوى عدم اشتقاق اسم الفاعل العددي حيث ليس لمعنى
التصيير بانهم قالوا في باب العدد يصاغ من اثنين فصاعدا الى عشرة
زنة فاعل مجردا من اليا في التذكير ومتصلا بها في التانيث ويستعمل مفردا
كذلك ومركبا مع ما اشتق منه نحو ثاني اثنين ومع ما يليه ومع ما يليه
ما اشتق منه نحو ثالث اثنين وهذا الاخير هو ما فيه معنى التصيير ولا معنى
للصوغ الا الاشتقاق على ان الشارح قد جعل المعاني وصفا للباب وجمهور
النحاة على اشتراط الاشتقاق فيه قال الرضي ولذلك استضعف سيبويه
مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف مررت بزيد اسدا حالا فكانه
لا يشترطه في الحال والنحاة يشترطونه فيهما وابن الحاجب لا يشترطه
فيهما ويكتفي في الوصف بكونه دالا على معنى في متبوعه وفي الحال بكونه
هيئة للفاعل او المفعول مشتقين كانا او لا واقسام الجملة مثل الاسمية
والفعلية والصغرى والكبرى مشارع وذي الاعراب لمحلها ولزوم خبريتها
صفة او صلة وانشائيتها جوابا قسم استعطافي وجواز الامرين خبرا
لان المفتوحة المخففة ونحو ذلك **شرح الجملة وبيان ان الكلام اخص**
منها مطلقا لا مرادف لها الكلام قال في القاموس القول او ما كان
مكتفيا بنفسه وفسر القول بانه الكلام او كل لفظ يدل به اللسان تاما
او ناقصا وفي شرح التسهيل لابن قاسم ان الكلام يطلق لغة على الخط والاشارة
وما فهم من حال الشي مجازا وعلى التكلم وقيل اطلاقه على هذا حقيقة
وعلى المعاني النفسية التي يعبر عنها بالالفاظ وعلى المركب من اللفظ وان لم
يفد وصرح سيبويه بان الكلام هو الجمل وهذا مذهب ابن جني وعليه فهو مجاز
في النفس وقيل حقيقة في النفس مجاز فيما يعبر عنه وقيل حقيقة فيهما
ومختار المص انه **هو القول المفيد بالقصد** قيل اثر القول على اللفظ
لاطلاقه على المهمل دونه فكان جنسا قريبا للكلام بالنسبة الى اللفظ
وقد يعارض بان القول يطلق على الراي والاعتقاد اطلاقا متعارفا
حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض في اللفظ ونوقش بان
استعمال اللفظ المشترك في التعريف انما يكون تنافيه حيث لا قرينة
تدل على تعيين المراد واما حيث وجدت فلا وبخلاف وضع الجنس البعيد
موضع القريب فانه نقص على كل حال فما ذكر في معرض المعارضة لا يصلح لها
واحترز بقيد القصد في الافادة عن نحو حديث النائم فانه عار عن القصد

قال ابن الصايغ ولا يحتاج اليه لان الصادر من النايم غير مفيد بوجه وما
وافق قوله فاتفاق والفايدة حصلت فيه بالمشاهدة دون الاخبار وانت
خبير ان قول ابن الصايغ مبني على ان مفيد بمعنى محصل الفايدة اي في قول
سيبويه لكن المص يقول **والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت
عليه** وقول النايم كذلك وقيد القصد يخرجه ومعنى انه يحسن السكوت
عليه انه لا يحتاج الى ضم لفظ اخر وهذا اعم من ان يكون حاصلا في نفس
السامع اولا لا يقال لا يكون كلاما حتى يحصل عند السامع لانا نقول
يكفي ان يكون ذلك عند المتكلم او في نفس الامر فيكفي في ظن المتكلم انه غير
حاصل عند السامع وان كان حاصلا عنده في نفس الامر وعلى هذا لا يكون
هذا القيد مخرجا لما يجهل معناه نحو النار حارة فان كونه معلوما لكل احد
لا ينافي كونه مفيدا اذ لا يلزم انتقاش الذهن بالضروري دايما فيجوز نسي
ظن المتكلم ان هذا الضروري غير حاصل عند السامع وايضا نحو هذا الضروري
مما هو عايد الى المحسوس باحد الحواس الظاهرة فيفيد الاخبار بشي منها
لفاقد ذلك الحس فيكون كلاما اذ ليس من ضرورة الكلام ان يفيد كل احد
بل ما يفيد بعضا دون بعض كلام قطعا ولقايل ان يقول كل خبر استوى
علم الناس به كالضروريات لا يصح الاخبار به لانه غير مفيد اذ لا تحصل به
فايدة الخبر ولا لازمها لان المتكلم لا يعلم ان المخاطب لا يعلم ذلك ليحصل
له فايدة الخبر ولا المخاطب يعتقد ان المتكلم لا يعلم ذلك فاذا اخبر
علم انه عالم بذلك ليحصل له لازم الفايدة وقد نقل ابن مالك ان سيبويه
صرح وغيره من ايمة العربية بان الكلام لا يطلق حقيقة الا على الجمل
المفيدة قال سيبويه وقد مثل لهذا عبد الله معروفا فهذا اسم مبتدا
مبني عليه ما بعده وهو عبد الله ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى
عليه او يبنى على ما قبله اي حتى يحصل بينهما اسناد وهو اعم من
ان يكون مفيدا او غير مفيد ثم قال وكان بعض من عاصرناه يقول
العجب لهولاء النحاة يجيبونه الى اصدق القضايا فيجعلونها ليست
بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان
وقد يرتفعان والكل اكثر من الجزء والواحد نصف الاثنين ويلزمهم
لما شرحوا المفيد بانه الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم ان
الكلام اذا طرق سمع الانسان فاستفاد منه شيا ثم طرقه ثانيا وهو
قد علم مضمونه اولا فانه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية لانه لم يفده
علم ما لم يكن يعلم فيكون للشي الواحد كلاما وغير كلام بحسب افادة

السامع ولا افادته وهذا خلف انتهى وزاد بعضهم قيد كونه من ناطق واحد
احترازا من ان يصطلح شخصان على ان يذكر احدهما مبتدا او فعلا والاخر
خبرا او فاعلا واجيب بانه لا حاجة الى ذلك لان اتحاد الناطق غير معتبر
في كون اللفظ كلاما كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا ولان كل
واحد منهما متكلم بكلام وانما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر
بالاخرى واورد على الاول ان فيه تسليم صدور الكلام الواحد من اثنين
وهو غير متصور البتة ضرورة فان كل كلام فيه نسبة اضطر فيه الى الاخر
وهو امر نفساني لا يتجزى ولا يقوم بمحلين **والجملة عبارة عن الفعل
وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قايم** اي ما تضمن اسنادا وان
كان غير مقصود لذاته لتدخل جملة الصلة والصفة **وما كان بمنزلة
احدهما** من فعل وفاعل او مبتدا وخبر **نحو ضرب اللص** وهذا مثال لما كان
بمنزلة الفعل والفاعل لان المرفوع فيه نايب عن الفاعل وقال الزمخشري
هو فاعل وعليه لا يصلح ما ذكره مثالا **واقايم الزيدان وكان زيد
قايما** يحتمل ان يكون اولهما مثالا لما نزل منزلة المبتدا والخبر لان الوصف
فيه وان كان مبتدا فمرفوعه ليس خبرا عنه بل هو بمنزلته لانه فاعل به
وثانيهما لما نزل منزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل
اصطلاحا ويحتمل ان يكونا معا مثالين لما نزل منزلة الفعل ومنزلة
المبتدا والخبر اما كون اقايم الزيدان بمنزلة الفعل والفاعل فلعدم الفعل
واما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلعدم الخبر واما كون كان زيد قايما
بمنزلة الفعل فلعدم الفاعل وانما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلان معمولي
كان كانا مبتدا وخبرا في الاصل نعم كلام المص الاتي في انقسام الجملة
الى اسمية وفعلية مصرح في ان نحو اقايم زيد اسمية فهو كالتصريح بانه
بمنزلة المبتدا والخبر ومصرح في ان نحو كان زيد قايما فعلية فهو ايضا
كالتصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل واما المثال الرابع اعني قوله
وظننته قايما فقد قيل في ايراده مثالا لاحدهما اشكال لانه على التحقيق
جملة منتظمة من فعل وفاعل اصطلاحا فلا يكون مما نزل منزلة الفعل
والفاعل ولا منزلة المبتدا والخبر وذلك واضح فان قيل لعله ذكر
باعتبار ان منصوبيه كانا مبتدا وخبرا في الاصل فهما بعد دخول
الناسخ بمنزلتهما قلنا يلزم اذن كونهما جملة اسمية وانما هو بعد الناسخ
مفرد اذ تسلط العامل على كل منهما فكان المجموع جملة فعلية اتفاقا ولقايل
ان يقول لا نسلم هذا اللزوم وانما اللازم انهما بمنزلة الجملة الاسمية

على ان كلام البدر ابن مالك يقتضي انهما بعد تسلط الناسخ عليهما جملة
اسمية لقوله في باب ظن ومن الافعال افعال واقعة معانيها على مضمون الجملة
فتدخل على المبتدا والخبر بعد اخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين وبهذا
ظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس القول بالترادف
ثابت عن كثير من النحاة بل ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل انه راى
الجميع لقوله الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وهو ظاهر كلام ابن
الحاجب ايضا في مختصره الاصلي حيث عرف الجملة بتعريف الكلام فقال الجملة
ما وضع لافادة نسبة قال الشارح ومثل هذا لا يعد وهما اي من قبيله
كما زعم المص فانه اصطلاح عمل به هولاء القوم وتواطوا عليه وما قاله
المص اصطلاح آخر لقوم آخرين وليس توهيم اوليك بناء على اعتبار اصطلاحه
باولى من توهيمه هو بناء على اعتبار ذاك المصطلح ولا مشاحة في
الاصطلاح ونوقش بان ذلك من باب الاختلاف في نقل الاصطلاح
دون الاختلاف فيه فينافي المشاحة فيه ويسوغ التوهيم وهو اي
ترادفهما ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام
قال ويسمى جملة قيل عليه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما
ليتاتى ترادفهما فمن اين الظهور واجيب بالتزامه فان قوله ويسمى جملة
ظاهر في ان لفظ الجملة وضع لما وضع له لفظ الكلام لان ذلك هو معنى
التسمية فيكونان مترادفين لان المترادفين اللفظان الموضوعان لمعنى
واحد وانما ادعى الظهور لاحتمال ان تكون هذه التسمية من باب تسمية
الخاص بالعام وقد اجاز ابن الحاجب في قول الزمخشري ويسمى جملة ان يكون
يسمى بالياء التحتية والتاء الفوقية وضابطه ان كل كلمتين وصفتا
لذات واحدة احداهما مونثة والاخرى وتوسطهما ضمير جاز تانيثه
وتذكيره والتانيث احسن لان الجملة مونثة وهي خبر عنه في الاصل
وان كانت الان مفعولا ثانيا لان اصل التركيب الكلام ثم قيل الفصل
فصل ويسمى فالتانيث باعتبارها احسن لان اعتبار الخبر الذي هو
محط الاولى وذلك لان الذوات مطلوبة في الاغلب وانما تطلب صفاتها
واحوالها والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها فانه
لا يشترط في الجملة الافادة وما لا اشتراط فيه اعم مما فيه الاشتراط ولا
يخفى ما في تعبيره بالصواب في هذا القول من الاشارة الى حال مقابله
وانا لا ادري ذلك صوابا لقوة الماخذ من الطرفين ولهذا تسمعهم يقولون
جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فانه يحسن

السكوت

السكوت عليها فليس كلاما لما ان الكلام ما افاد ذلك وبهذا التقرير يتضح
لك وجه قول ابن مالك في قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة
حتى عفوا وقالوا قد مس اباءنا الضراء والسراء فاخذناهم بغتة
وهم لا يشعرون ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم
بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون
افامن اهل القرى ان ياتيهم باسنا بياتا وهم نايمون ان الزمخشري
هو بكسر ان لانه مقول ابن مالك حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل
اذ زعم ان افامن معطوف على فاخذناهم وما بينهما من الجمل اعتراض
ولا يتاتى العدة المذكورة الا بتقدير ان الجملة اعم من الكلام ورد عليه
من ظن ان الجملة والكلام مترادفان وهو ابو حيان فقال بناء على
ترادفهما انما اعترض باربع جمل وزعم ان من عنده ولو ان الى والارض
جملة واحدة لان الفايدة انما تتم بمجموعه وما قبله من وهم لا يشعرون
جملة وما بعده جملتان وبعد ففي القولين نظر اي واقول بعد تنبيه
ففي القولين نظر وقدموا الكلام على اعراب مثل هذا التركيب في بحث
الفاء فراجعه ان لم يكن على ذكر منك اما قول ابن مالك فلانه كان
من حقه ان يعدها ثماني جمل قيل عليه بل على هذا المساق كان حقه
ان يعدها تسعا والتاسعة يكسبون لا يقال هو لم يعدها لانها اخبر كان
فهي من تمام الثامنة لانا نقول فما باله عد اساوا جملة وهي خبر ان على انه
ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يقتضي عد وهم لا يشعرون
من جمل الاعتراض فلفظ الكشاف المعطوف عليه فاخذناهم بغتة
وقوله ولو ان اهل القرى الى يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف
والمعطوف عليه ولفظ ابن مالك في باب الحال من شرح التسهيل
قال الزمخشري في الكشاف ان ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا
عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا
يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فاخذناهم
وافامن اهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى فترى
كيف صرح الزمخشري بمبدا الاعتراض وغايته وهم لا يشعرون ليس
منه فيكون من تمام المعطوف عليه غاية ما هناك انه اقتصر على ذكر
بعض المعطوف عليه لظهور المقصود وكيف تلاه ابن مالك فنقل
كلامه ولم يتعرض لمخالفته وهم لا يشعرون في الاعتراض احدها وهم
لا يشعرون وقد عرفت ما فيه واربعة في حيز لو وهي امنوا واتقوا

ولفتحنا والرابعة المركبة من ان وصلتها مع بثبت مقدرا او مع ثابت
على الخلاف في انها فعلية او اسمية فبذكر الخلاف هنا عن ظاهر لانه
بصدد مالزم على كلام الزمخشري وهو انما يرى هذه الجملة فعلية فالمقدر
عنده ثبت ليس الا والسادسة ولكن كذبوا والسابعة فاخذناهم
والثامنة بما كانوا يكسبون حق العبارة والثامنة كانوا يكسبون بدون بما اذ
هو بخارج عن الجملة ان قدرت ما مصدرية او جملة وصفة ان قدرت
موصولة فان قلت لعله بنى ذلك نعد جمل الاعتراض سبعا على ما اختاره
ونقله عن سيبويه من كون ان وصلتها مبتدا لا خبر له وذلك لطوله بوجود
الاسناد في ضمنه فتعود الجمل حينئذ سبعا قلت انما مراده ان يبين ما لزم
على اعراب الزمخشري وهو انما يكون بما يراه من وجوه الاعراب والزمخشري
يرى ان وصلتها هنا فاعلا لثبت هكذا هو في النسخ بنصب فاعلا فمعنى لا
ثانيا ليرى والاولى ان وصلتها لان المراد اللفظ وقد يتجه في بعضها من نصب
فاعلا ما لفظه ترى انه ان وصلتها ولا وجه لنصب فاعلا وحينئذ لا نزاع في
الاولى واما قول المعترض فالذي كان من حقه ان يعدها ثماني جمل لا
اربعا وذلك لانه لا يعدو هم لا يشعرون جملة لانها حال مرتبطة
بعاملها وليست جملة مستقلة برأسها فلا يصح لها الاعتراض عنه
ويعد لو وما في حيزها الى الاعراض جملة واحدة اولى فعلية اذ قدر
ولو ثبت ان اهل القرى آمنوا واتقوا او اسمية ان قدر ولو ايمانهم
وتقواهم ثابتان وبعد ولكن كذبوا جملة ثانية وفاخذناهم
بما كانوا يكسبون كله جملة ثالثة وهذا المذكور من عدم عد وهم
لا يشعرون جملة وعد جمل الاعتراض ثلثا هو التحقيق قيل عليه ليس
التحقيق الا ان بعد الاعتراض جملة واحدة لان الاعتراض انما يكون
بكلام تام والتام هنا المجموع المرتبط بعضه ببعض اما بعاطف او بغيره
وان اشتمل على جمل نحو منه ما قد يعد كلاما في نفسه لكن بعد الفا
ما جيء به لغرض وهو مراحل عن التحقيق ورد عليه بمنع ان الاعتراض
لا يكون الا كلاما تاما فسياتي في جملة بحث الجملة الاعتراضية
ان وان شطت نواها قوله لعلي وان شطت نواها ازورها جملة
معترضة فليست كلاما تاما وانت خبير لان الجملة المذكورة انما هي
مع جوابها المقدر اعتراض وهي معه كلام تام فلا اعتراض فلا علينا في
تحقيقنا ما قدمناه في تفسير الجملة من انها عبارة عما ذكرت ذكر
لان الكلام هنا اي في مقام التحقيق ليس في مطلق الجملة ذات التفسير

بل في الجملة المقيد كونها جملة اعتراض اي ليس في الكلام المطلق بل في
المقيد ونوقش بان هذا القول يودي الى انه من قال الاعتراض هنا بسبع
جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده من مطلق الجملة وتلك
الجملة المعينة لا تكون الا كلاما تاما وهذا تمام الشان في التفسير
ثم شرع في الانقسام فقال انقسام الجملة الى اسمية
وفعلية وظرفية الجملة تنقسم باعتبار حالها في نفسها الى ما ذكر
وباعتبار حالها بالنسبة الى غيرها الى ما سياتي من كونها صغرى وكبرى
وما يتفرع عنه وقدم الانقسام بحسب النفس لظهور ان ما بالذات مقدم
على ما بالغير فالجملة الاسمية التي صدرها اسم ولو كان عجزها
فعلا كزيد قائم وزيد قام وهيهات العقيق لان صدرها اسم فعل
مرفوع المحل على انه مبتدا ومرفوعه سد مسد الخبر وقائم الزيدان عند
من جوزه من غير اعتماد وهم الاخفش من البصريين والكوفيون ومنعه
البصريون لان ارتفاع ما بعد اسم الفاعل فيه اما بالفاعلية والابتدا
وعدم اعتماده فوت الاول وعدم التطابق بين الخبر والمخبر عنه فوت
الثاني والفعلية التي صدرها فعل ولو ناقصا كقام زيد وضرب
اللص وهذان مثالان لما صدره فعل ماض الا ان الاول مبني للمعلوم
والثاني للمجهول وكان زيد قائما وهذا مثال لما صدره فعل ناقص وقد
اقتضى كلامه ان كان مسندة الى اسمها وفي حواشي الكشاف للتفتازاني
عند قول الزمخشري في قوله تعالى ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله
خالصة من دون الناس ان خالصة نصب على الحال من الدار الاخرة
ما نصه ومن لم يجوز الحال عن اسم كان بناء على انه ليس بفاعل جعلها
حالا من الضمير المستكن في لكم لكن اللائق بالنظر النحوي انه فاعل اسند
اليه الفعل على طريقة القيام به وان لم يكن قائما به ولذا لم يعدوه
في الملحقات بالفاعل وقد صرح بفاعليته من قال الافعال الناقصة
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لان الافعال الناقصة افعال عند
ولا بد من الفعل من الفاعل انتهى وهذا مخالف لما بينا من تعلق لهم اذ نحو
كان تقيد للخبر فمعنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول
في الزمان الماضي والاسناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها وهذا
واضح على رأي من قال انها مسلوبة عن الدلالة على الحدث وان كان غير
صحيح واما على قول الجمهور بان لها حدثا وزمانا فمشكل اذ ليس لنا

فعل غير زائد ولا موكد ولا يكون مسندا ولا يضر في اسنادها الى اسمها
اسناد خبرها اليه ايضا فقد يسند الى اسم شيآن كما في جاء زيد ضاحكا
على ان لبعضهم بحثا في جواز جعل القائم من زيد القائم خبر مبتدا بالنسبة
الى ما بعده خبرا بالنسبة الى ما قبلها وان لم يقولوا به فان الشان في تمام
دليل يمنع منه وظننته قائما ويقوم زيد وقم وهذه امثلة لما
لما صدره فعل ناسخ والاخيران لما هو غير ماض من مضارع وامر والظرفية
الجملة المصدرة بظرف ولا يكون بحسب الاستقرار الا ظرفا مكانا او مجرور
وجاره نحو اعندك زيد او في الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا
بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدا مخبرا
عنه بهما ففي المسئلة ثلاثة اقوال وذلك انهم اختلفوا في الظرف
والمجرور هل ينزلان منزلة الوصف فيرفعان الظاهر ويتحملان
الضمير لما فيه من معنى الاستقرار فذهب البصريون الى ذلك بشرط
الاعتماد كما في الوصف وذهب الكوفيون والاخفش اليه لا بشرط شئ
او لا ينزلان فما بعدهما مرفوع اما على انه فاعل الاستقرار المحذوف
واليه ذهب ابن كيسان والسيرافي وابن مالك او هما منصوبا المحل
على الحالية من فاعل الاستقرار ولا ضمير فيهما او على انه مبتدا وبه قال
السهيلي وعليه هما مرفوعا المحل على الخبرية وحكى ابن خروف مذهبا
رابعا عن الفراء وسيبويه وهو الفرق بين تقديمهما وتاخيرهما فان تاخرا
تحملا الضمير ورفعا الظاهر وان تقدما لم يتحملا ضميرا وقد لا يرفعان
الظاهر ومثل الزمخشري ذلك اي الجملة الظرفية بفي الدار من قولك
زيد في الدار وهو مبني على ان الاستقرار المقدر فعل لا اسم حتى
يكون الخبر جملة وعلى انه حذف الفعل وحده وانتقل الضمير
الى الظرف بعد ان عمل ذلك الظرف فيه حتى شاع استتاره فيه
لان الضمير لا يستتر في غير عامله وقد قيل عليه ان عمل الظرف في الضمير
ان لم يكن بعد انتقاله اليه فليس قبله فلا معنى للحكم بان الانتقال
بعد العمل الا ان يكون المعنى على تضمين الارادة ودعوى ان الضمير
في الفعل المقدر له للظرف ممنوع عنه لانها تودي الى سلخ الكلام عن المعنى
المراد الى ما هو معلوم الحصول قبل ذلك حمل التعدية على انها بحسب
الرتبة فلا تنافي المعية بحسب الزمان فان التحقيق ان عمل الظرف
في الضمير انما هو عند انتقاله لا قبل ذلك ولا بعده وزاد الزمخشري

وغيره

وغيره في اقسام الجملة الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية
لما سياتي في هذا التنبيه تنبيه مرادنا بصدر الجملة التي تكون
التسمية بحسبه المسند او المسند اليه فقط فلا عبرة بما تقدم
عليهما من الحروف في التسمية تعليلا للاقسام فالجملة في اقائم الزيدان
وازيد اخوك ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اسمية اعتبارا بما
صدرت به من مسند او مسند اليه ومن نحو اقام زيد وان قام زيد
وقد قام زيد وهلا قمت فعلية اعتبارا بما صدرت به من المسند
والمعتبر ايضا ما هو صدر في الاصل وان لم يتقدم صدارته فالجملة
من نحو كيف جاء زيد ومن نحو فاي آيات الله تنكرون ومن نحو
ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وخشعا ابصارهم يخرجون فعلية
لان هذه الاسماء في نية التاخير فجعلتها لكونها مصدرة بمسند
هو فعل وان تاخر لعارض فهو مقدر التقديم وكذا الجملة من نحو يا عبد الله
وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها والليل اذا يغشى
فعلية لان صدورها في الاصل افعال وقد حذفت لعارض فهي ثابتة
تقديرا والتقدير ادعو زيدا هكذا هو في النسخ وهو سبق قلم ظاهر
والصواب ادعو عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم
بالليل باب ما يجب على المسئول عنه ان يفصل
فيه اي في جوابه ومتى اطلق الجواب فقد اخطا وذلك لاحتماله
اي لاحتمال ما سئل عنه له سمية والفعلية لاختلاف التقدير
بالاتفاق او لاختلاف النحويين في التقدير فضمير عنه وفيه ولاحتماله
لما يجب واللام الاولى للتعليل وجوب التفصيل والثانية للاحتمال
والثالثة للتعليل وله ذلك امثلة احدها ان يكون صدر الكلام من نحو
اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل
اذا فان قلنا جوابها اي ما فيه من فعل او شبهه واطلاقه
هنا للاعتماد على ما بينته هناك فصدر الكلام جملة اسمية لان اذا
ومدخولها حينئذ قيد للجواب واذا مقدمة من تاخير وما بعد
اذا متمم لها لانه مضاف اليه لاذا والمضاف اليه من تتمة المضاف
ونظير ذلك في كون صدر الكلام اسمية تقدم عليه ظرف قولك
يوم يسافر زيد انا مسافر فيوم مضاف الى ما يليه وليس معمولا لشئ
منه وانما هو مقدم من تاخير معمول لما في حيز ما بعد ما يليه وعليه
قوله فبينما نحن نرقبه اتانا هو صدر بيت اوله الو افـ

عجزه معلق وفضة وزناد راع قال الزمخشري هو لجابر بن قيس عيلان وفي
شرح المفصل للاندلسي انه لنصيب ونرقبه ننتظره ونرصده والوفضة
بفتح الواو وسكون الفاء وبالضاد المعجمة قال في الصحاح هي كالجعبة من ادم ليس
فيها خشب والجمع الوفاض وقال الجلال خريطة تكون مع الرعاة للزاد قال
وعلى ذلك استشهد به سيبويه وفي القاموس الوفضة خريطة الراعي
لزاده واداته والجعبة من ادم والزناد جمع زند وهو العود الذي يقدح
به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهي الانثى واذا اجتمعا
قيل زندان ولم يقل زندتان والجمع زناد وازند وازناد كذا في الصحاح
وفي بعض التعاليق على ابيات المفصل ان قوله معلق معلق من وفضة
من اضافة الصفة الى معمولها كانه قال معلقا وفضة من نصب زناد
وراع والعطف على محل وفضتان جوزنا العطف والا فبتقدير اي وعلق
ولعل من حفظه عطفا على اللفظ كما هو الظاهر **اذا اقترنت الف بينا
زايدة وبين مضافا للجملة الاسمية** والعامل فيه نرقبه وقد اورد صاحب
المفصل هذا البيت شاهدا على استعمال بينا بدون اذ قال ابن يعيش وهو
الافصح **وان قلنا العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضاف فصدر
الكلام جملة فعلية قدم ظرفها كما في قولك حتى نعم فانا اقوم** فان متى
فيه ظرف زمان والعامل فيه نعم اذ لا خلاف فيما عدا اذا من اسماء الشرط
ان العامل فيه فعل الشرط **الثاني في الدار زيد وعندك عمرو فانا
قدرنا المرفوع مبتدا** ما قبله خبره **او مرفوعا بمبتدا محذوف تقديره
كاين او مستقر** والظرف لا ضمير فيه على هذا دون الاول **والجملة اسمية
ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغنى على الخبر في الثانية** وهذا
ما عليه كثير من النحاة والمحققين كما قال الشارح انه مبتدا لا خبر له اصلا
ولا يتصور ان يكون مخبرا عنه وكيف وهو في نفسه مسند الى مرفوعه
فهو في المعنى خبر ومنشا الغلط تسميته مبتدا وهي امر اصطلاحي فليس كل
مبتدا مخبرا عنه **وان قدرناه فاعلا باستقر** مثلا **فعلية او بالظرف**
النايب عن الفعل **فظرفية الثالث نحو يومان نحو ما رايته مذ يومان**
ومنذ يومان فيقال عليه ان يومان على كل تقدير مفرد مبتدا او خبرا او فاعل
فاني يكون جملة اسمية او فعلية وظاهر ان مراد المصنف يومان مع ضميمة
لا هو بمفرده الا ترى قوله بعد وعليهما فالجملة اسمية فتدبر **فان تقديره
عند الاخفش والزجاج** والزجاجي **بيني وبين لقائه يومان وعند
ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة** اي جملة

مذ يومان **اسمية لا محل لها** لانها خرجت مخرج الجواب فهي مستانفة
ومذ خبر على الاول لانه ظرف بمعنى بين **ومبتدا على الثاني** لانه اسم بمعنى
الغاية والمنتهى **وقال الكسائي وجماعة المعنى مذ كان يومان
فمذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية حذف فعلها** الذي هو
كان **وهي في محل خفض** باضافة مذ اليها ويومان فاعل بكان المقدرة
لانها تامة **وقال اخرون المعنى من الزمن الذي هو يومان ومنذ
مركبة من حرف الابتدا** الذي هو من الا انه تصرف فيه بعد التركيب بضم
ميمه وحذف نونه تخفيفا حيث يقال مذ **وذو الطائية** التي هي اسم
موصول بعد التصرف فيها ايضا بحذف واوها **واقعة على الزمن وما
بعدها جملة اسمية حذف مبتدوها** الذي هو هو **ولا محل لها
لانها صلة الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما
ما الذي صنعته** على انه ما من ماذا استفهامية وذا موصولة **فالجملة
اسمية قدم خبرها عند الاخفش** والمازني **ومبتداها عند سيبويه**
والعايد الى الموصول محذوف **والثاني اي شي صنعت** على ان المجموع
المركب اسم استفهام ولا حذف في الكلام **فهي فعلية قدم مفعولها**
لما له من الصدارة **فان قلت ماذا صنعته** وابرزت الضمير **فعلى
التقدير الاول الجملة على حالها** اي من كونها اسمية **وعلى الثاني تحتمل
وجهين الاسمية بان تقدر ماذا مبتدا** وما بعده خبرا عنه **والفعلية
بان تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره
بعد ماذا لان الاستفهام** ما يقتضي خروج ماذا من بين ادوات الصدارة
عنها فراجعه **الخامس نحو ابشر يهدوننا فالارجح** وهو قول سيبويه
والاخفش **تقدير بشر فاعلا بيهدي محذوفا** على شريطة التفسير
والجملة فعلية لان الاستفهام اولى بالفعل **ويجوز تقديره مبتدا**
قاله الجرمي فالجملة اسمية واعلم ان الاكثرين في نحو ذلك على تقدير الجملة
فعلية سواء كان الفعل من باب ظن نحو زيدا ظننته قايما ام من غيره
وسواء كان الاستفهام عن الاسم نحو ازيدا اكرمته ام عمرا ام عن الفعل
نحو ازيدا اكرمته ام اهنته واختار القرا الاسمية اذا كان الفعل من
باب الظن قال لان العرب اعتادت الغاء الظن اذا اتصل به ضمير
الاسم السابق وفرق ابن الطراوة بين كون الاستفهام عن الاسم فالجملة
اسمية وبين كونه عن الفعل فعلية ويرد عليه انه سمع ازيدا
ضربته ام عمرا والاستفهام فيه عن الاسم **وتقدير الاسمية في انتم**

تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها للاسمية وهي ام نحن
الخالقون قد مر في فصل ام من حرف الالف ان التقديرين في ا انتم تخلقونه
متساويان فان غلبة ايلاء الفعل للهمزة مرجح الفعلية ومناسبة
المعادل مرجح للاسمية ولا يعارضه ما هنا من ان تقدير الاسمية في انتم
تخلقونه ارجح لان هذه الارجحية بالنسبة الى ما مر خاص وهو قوله تعالى
ابشر يهدوننا وتقدير الفعلية في قوله فقلت اهي سرت ام عادني
حلم صدره فقمت للطيف مرتاعا وارقني وقد تقدم الكلام عليه في فصل
ام اكثر رجحانا من تقديرها في ابشر يهدوننا وان كان ارجح في
نفسه من تقدير الاسمية فيه لعادلتها للفعلية السادس نحو
قاما اخواك فان الالف من قاما ان قدرت حرف تثنية بان
جعلت علامة على تثنية الفاعل كما ان التا حرف تانيث في قامت
هند يدل على تانيث الفاعل او قدرت اسما ضمير تثنية واخواك
بدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما فقط وما بعدها مبتدا
فالجملة اسمية قدم خبرها السابع نعم الرجل زيد فان قدر
نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية كما في زيد نعم الرجل وهذا مذهب
سيبويه والجمهور واستدلوا عليه بدخول النواسخ عليه حيث يقال
نعم الرجل كان زيد فانها لا تدخل الا على المبتدا وكان حقه التقديم الا ان
باب نعم عندها جار مجرى الامثال فلا يغير وان جاء على خلاف الاصل وخرج
كما قال المص الجملة قبله وهو الصحيح وان كانت انشائية وقيل خبره محذوف
والتقدير نعم الرجل زيد الممدوح ورد بان الكلام لا يتوقف فهم المراد
منه على هذا المقدر وان قدر زيد خبر المحذوف تقديره هو كما ذهب اليه
جماعة منهم السيرافي فجملتان فعلية واسمية وهذه الاسمية لا محل لها
ايضا لانها خرجت مخرج الجواب وهنا قول ثالث لابن كيسان هو انه
بدل من فاعل فالجملة واحدة فعلية وقد رد بان شان البدل ان يحل محل
المبدل منه ولو قلت نعم زيد لم يجز الثامن جملة البسملة فان قدر
المحذوف منها ابتدائي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين ورجح
ببقاء احد جزئي الاسناد او قدر ابتدا باسم الله ففعلية وهو قول
الكوفيين ويرجح اصالة الفعل في العمل فهو اولى بالتقدير وهو المشهور
في التفاسير والاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره اي غير هذا المذهب
الكوفي في كشافه الا انه يقدر الفعل موخرا ليفيد تقديم معموله
الاختصاص وذلك لانهم كانوا يبدون باسماء الهتهم فيقولون

باسم

باسم اللات والعزى فوجب ان يقصد الموحد معنى الاختصاص بالابتدا
باسم الله تعالى بتقديم ما حقه التاخير ردا عليهم وليكون على وفق الوجود
فان اسمه تعالى مقدم على القراءة ويقدره فعلا مناسبا لما جعلت
التسمية مبدا له وذلك لان حرف الجر يستدعي متعلقا وليس بمذكور
هنا فهو محذوف وقرينته تعيينه ما يتلوه في الوجود ويتحقق بعده
لا يقال هلا قدر ابتدي فانه لعمومه اولى بالتقدير كما يقدر في الظرف
المستقر الحصول ونحوه لانا نقول انما اثر تقدير المناسب لما فيه
من الدلالة على تلبس الفعل كله باسم الله تعالى بخلاف تقدير
ابتدي والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما حيث
لا يوجد قرينة الخصوص قال التفتازاني في حواشي الكشاف على ان
لقائل ان يمنع عموم ابتدي عموم الاستقرار والكون والحصول بل
هو فعل خاص وان عم بحسب متعلقاته فيقدر في ابتداء القراءة
باسم الله اقرا وفي ابتداء الحلول والارتحال باسم الله احل باسم
الله ارتحل حيث يقول ذلك وقد شرع في الحلول والارتحال باسمك
ربي وضعت جنبي لمن اراد النوم التاسع قولهم ما جاءت
حاجتك اول من قال ذلك الخوارج من اهل النهروان قالوه لابن
عباس رضي الله عنهما حين جاء رسولا اليهم من علي رضي الله عنهم فانه يروى
برفع حاجتك وعليه فالجملة فعلية وبنصبها وعليه فالجملة
اسمية وذلك لان جاء هنا رفعت الحاجة او نصبتها بمعنى صار
فعلى الاول اي على تقدير الرفع ما خبرها فهي منصوبة المحل وحاجتك
المرفوعة اسمها والمعنى اية شي صارت حاجتك وقدم الخبر لتضمنه
ماله الصدر وعلى الثاني اي تقدير نصب الحاجة ما مبتدا فهو
في محل رفع والجملة بعده الخبر وجاءت كما عرفت بمعنى صارت
واسمها المستتر فيها ضمير ما وانث هذا الضمير حملا على معنى ما
لان المراد بها الحاجة وحاجتك بالنصب خبرها وقد استشكل
الشارح عد هذا المثال مما ينبغي ان نفصل في الجواب عنه لوجود
الاحتمال فيه فانه ليس مع الرفع فيه الا الفعلية وليس مع النصب
الا الاسمية والاعراب ظاهر لا لبس معه ولا احتمال والمحشي على انه
مما ينبغي التفصيل في جوابه لكن على القول باطراد استعمال جا بمعنى
صار ووقوع الاسم بعدها غير ظاهر فيه الاعراب وقد حكى طرد ذلك
الاندلسي وابن الحاجب عن بعضهم قال الاندلسي بهذين اعني جاء

فيما جاءت حاجتك وقعد في قعدت كانها جزيته الموضع الذي
استعملها فيه العرب وطرد ذلك بعضهم ونظيرها هذه في احتمال
الوجهين ما في قولك ما انت وموسى فانها ايضا تحتمل الرفع والنصب
الا ان الرفع على الابتدائية او على الخبرية على خلاف سيبويه والاخفش
وسياتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى وذلك اذا قدرت مفعولا معه
اذ لا بد من تقدير فعل موسى عطفا على انت قال ابو حيان والاحسن وان
النصب على الخبرية اي المقدر يستدعي اسما وخبرا او المفعولية اي المقدر
يستدعي مفعولا وذلك اذا قدرته مفعولا معه اذ لا بد من تقدير
فعل حينئذ ليكون المفعول معه منصوبا به اي ما تكون او ما تصنع
فلما حذف الفعل وحده انفصل ضميره المستتر فيه وهو اسم كان وفاعل
تصنع فان قدرت كان فما خبر وان قدرت تصنع فمفعول به والجملة
على تقدير الواو للعطف اسمية وعلى تقدير معنى فعلية ونظيرها هذه
في الوجهين على اختلاف التقديرين ايضا كيف في نحو كيف تصنع
انت وموسى الا انها لا تكون على تقدير الرفع مبتدأ وعلى تقدير
النصب مفعولا به لانها لا تقع على الذات فليس للرفع الا توجيه
واحد وهو الخبرية واما النصب فيجوز كونه على الخبرية وعلى تقدير
الفعل تكون او الحالية وهذا على تقدير تصنع العاشر الجملة
المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام والارجح الفعلية لا رجح
اعتبارها جملة فعلية بجعل مرفوعها فاعلا لفعل محذوف على شريطة التفسير
للتناسب بين المعطوف والمعطوف عليه وذلك لازم عند من يوجب
توافق الجملتين المتعاطفتين وهم اهل البيان ثم لا يخفى ان اللزوم في
المذكور استحساني وكذا الوجوب الا ترى قول سيد المحققين في قوله
المفتاح واعلم ان الوصل من محسناته ان تكون الجملتان متناسبتين يريد
ان التوسط بين كمالي الاتصال والانقطاع يصحح العطف بين الجملتين
في فن البلاغة كما مر وان التناسب يورث حسنا زائدا على ما تقتضيه
اصل البلاغة ومما يترجح فيه الفعلية نحو موسى اكرمه ونحو زيد
ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم فيه في الاخر لظهوران لا مع الرفع نافيه
فلا تترجح الفعلية فيهما وانما يترجح الفعلية فيما ذكر لان وقوع الجملة
الطلبية خبرا قليل وبتقدير الاسمية من وقوعها خبرا واما نحو زيد
قام فالجملة فيه اسمية لا غير حقه على ما تقدم منه ان يقول ليس غير
لتحسينه لا غير وذلك لعدم ما يطلب الفعل عاملا فيه هنا اي القول

باسمية هذه الجملة قول الجمهور وجوز المبرد وابن العريف بالمهملة كشريف
وهو ابو القاسم حسين ابن ايوب النحوي وابن مالك فعليتها على الاضمار
والتفسير والكوفيون جوزوه على التقديم والتاخير فان قلت
زيد قام وعمرو قعد عنده فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية
محتملة لهما على السواء عند الجميع انقسام الجملة الى الصغرى
والكبرى الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام ابوه
في الفعلية وزيد ابوه قائم في الاسمية قدم الصغرى على الكبرى في
الترجمة وبدأ بعد الكبرى لشرفها بالاسمية والصغرى هي المبنية
على المبتدا ولو بحسب الاصل كالجملة المخبر بها في المثالين فهما مثلا
زمان بحسب الوجود وقد تكون الجملة ذات وجهين كبرى وصغرى
باعتبارين اي تكون كبرى باعتبار وصغرى باعتبار نحو زيد ابوه
غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير لانها اسمية خبرها
جملة وغلامه منطلق وحده صغرى لا غير لانها خبر عن المبتدا ولا يخفى
ما في قوله لا غير فيهما وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار ما اشتمل
عليه من قوله غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام اذ هي
باعتباره جملة بنيت على مبتدا ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل
فيه بدليل قراءة ابي وابن مسعود والحسن لكن انا هو الله ربي وحيث
الاصل لكن انا هو الله ربي ففيها ايضا ثلاث مبتدآت اذا لم يقدر
هو ضمير الله سبحانه ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان عليه
كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير شان وهو الظاهر ولك فيه
حينئذ وجهان احدهما ما يقوله المص والثاني ان يكون ثم قول محذوف
اي لكن انا اقول هو الله ربي ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا
وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت همزة انا ثم
ادغمت نون لكن في نون انا وقد تقدم في بحث ان المكسورة
المخففة رد ثاني هذين القولين بان ما حذف لعلة بمنزلة الثابت
بدليل قولهم قاض بالتنكير رفعا لان اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين
مقدرة الثبوت وحينئذ يمتنع الادغام في الاية لفصل الهمزة
تقديرا تنبيهان الاول ما فسرت به الجملة الكبرى
من انها الاسمية ذات الخبر الجملة هو مقتضى كلامهم وقد يقال
كما تكون مصدرة بالمبتدا تكون مصدرة بالفعل فيكون من الجملة
الكبرى ما هي فعليه نحو ظننت زيدا يقوم ابوه الا ان الظاهر

ان هذا الفصل لا يكون الا ناسخا فترجع الجملة المصدرة به الى كونها اسمية مصدرة بالمبتدا باعتبار الاصل فتدبر **المثال الثاني انما قلت صغرى وكبرى** بدون ال فيهما **موافقة لهم** في التعبير بذلك **وانما الوجه استعمال فعلى افعل بال او بالاضافة** تقول هذه الفضلى او فضلى النسا **ولذلك لحن** اي نسب الى اللحن بمعنى خطا الاعراب **من قال كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب** البيت من الضرب الاول من البسيط وقايله ابو نواس الحسن ابن هاني الحكمي الشاعر المشهور والفواقع الفقاقيع جمع فاقعة وهي النفاخة التي تعلو الما كالقارورة والحصباء بالمد الحصى حكي ان المامون ليلة زفت اليه بوران بنت الحسن بن سهل وهو على بساط منسوج من الذهب وقد نثرت عليه نساء دار الخلافة اللولو فنظر اليه منثورا على ذلك البساط فاستحسن ذلك وقال لله در ابي نواس كانه ابصر هذا حيث يقول كان صغرى وكبرى البيت **وقول بعضهم** في توجيهه **ان من زايدة وانهما مضافان** الى ما بعدهما الا انه حذف المضاف اليه من الثاني لدلالة المذكور عليه لانه اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وكونه ثانيا فكونه ثانيا اولى وان لزم من الحذف المذكور هو خلاف الظاهر الفصل بين المضافين وفي شرح المفصل للخوارزمي الاسفندري فيما نقله الشارح ان تقديره كان صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الاول مضافا اليه لدلالة الثاني عليه ومن لا ينضم لهما للبيان نحو خاتم حديد وخاتم من حديد وهما بمعنى وفي شرح سر الصناعة في قوله ولا يك موقف منك الوداعا اي موقفك اي ان ذاك هو الاصل ثم جي بمن التي لابتدا الغاية بين المضافين قال المحشي ومقتضى الاول ان كبرى مضافة الى فواقعها من غير زيادة من فانها بيانية وفي ذلك نظر وجعل المعنى واحدا بمن وبدونها لا يفيد لان المانع صناعي لا معنوي واما قوله ولا يك موقف منك الوداعا فقد قيل انه على القلب وان الداعي لاعتباره امر لفظي وهو وقوع النكرة موقع ما هو مبتدا والمعرفة موقع ما هو خبر وان الاصل ولا يك موقف الوداع موقفا منك **على حد قوله** اي قول الفرزدق **بين دراعي وجبهة الاسد** هو عجز بيت من اول المنسرح صدره يا من راى عارضا اسر به والعارض السحاب المعترض من الافق واسر مضارع مجهول للمتكلم وحده من السرور وبين ذراعي وجبهة الاسد اصله بين ذراعي الاسد وجبهة

الاسد وذراعا الاسد كوكبان والان على المطر وكذا جبهة الاسد وهما من منازل القمر فحذف المضاف اليه من الثاني لدلالة الاول عليه ووسط المضاف الثاني بين المضافين وسياتي هذا البيت في الباب الخامس **برده** هو خبر المبتدا الذي هو قوله ان **الصحيح** الذي عليه جمهور البصريين **ان من لا تخفر** وتزاد **في الايجاب ولا مع تعريف المجرور** وان البيت من قبيل الايجاب ومجرور من فيه معرفة **ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة** حتى صار وزانه وزان اسم الفاعل **مطابقا مع كونه مجردا** من ال والاضافة واعلم ان صيغة افعل اذا لم تقصد بها المفاضلة وصارت بمعنى اسم الفاعل للعرب فيها لحظان الاول لحظ الاصل فيلزم الافراد والتذكير كيف ما كان ما قبله نحو قوله ربنا هو اعلم بما يقولون وهذا هو الكثير الثاني لحظ عدم الاصل فيلزم المطابقة افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا **قال اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الايم لئام** البيت من الضرب الثاني من الطويل وقايله الفرزدق وبعده تحدث ركبان الحجيج بلومكم وتقري بالغيظ اللقاح العواتم واسود العين اسم جبل وما من ما اقام مصدرية زمانية وضمير اقام لاسود العين وتعليق كونهم كراما على غيبوبة هذا الجبل من باب التعليق على المحال مبالغة في نفي الكرم عنهم لظهور انه ليس المراد غيبوبته عن راي العين لقرينة مقابلة كما ان توقيت كونهم لياما باقامته المحققة للمبالغة في وصفهم باللوم والايم جمع الايم بمعنى لئيم لتجرده عن معنى التفضيل فان افعل يجمع على فاعل دون فعيل واللقاح العواتم التي اخر حلبها الى العتمة حتى يجتمع لبنها واسناد القرى الى اللقاح مجاز ويظهر لي ومنه استعتموا نعمكم حتى تعتق اي اخروا حلبها الى وقت العتمة حتى يجتمع لبنها واسناد القرى الى اللقاح مجاز ونظير لي ان جعل يحدث الواقع في صدر المصراع الاول من البيت الثاني مضارعا حذفت احدى تاييه اولى من جعله ماضيا لمناسبته يقري الواقع في صدر مصراعه الثاني فتدبر قال الغالي في اماليه ومعنى البيت ان اهل الاندية منشاغلون بذكر لومكم عن حلب لقاحهم حتى يعتموا فاذا طرقهم ضيف صادف الالبان محالها فنال حاجته فكان لومكم قرى للاضياف وظاهر ان ما ذكر معنى ثاني مصراعي البيت الثاني **فعلى ذلك يتخرج البيت** اي بيت ابي نواس **وقول النحويين وكذلك قول العروضيين** في تسمية اجزاما يتركب منه الشعر **فاصلة صغرى** وهي ثلاث متحركات

وهي وقت العشاء

بعدها ساكن نحو فعلن وفاصلة كبرى وهي اربع متحركات بعدها ساكن
نحو فعلتن فتحتمل الكلام للكبرى وغيرها لم يرد بتغاير الكبرى الصغرى
اذ ليس في الامثلة التي اوردها ما يحتمل ذلك كما ترى تنبيه هذا النوع امثلة
احدها نحو انا اتيك به اذ يحتمل اتيك ان يكون فعلا مضارعا
للمتكلم وحده وقد استتر فيه فاعله ومفعولا هو ضمير الخطاب في المعنى
انا اجيئك به فيكون خبر المبتدا جملة وان يكون اسم فاعل هو آت
ومضافا اليه هو ضمير الخطاب اي ان يكون اسم فاعل اضيف الى
مفعوله فيكون خبر المبتدا مفردا مثل وانهم اتيهم عذاب وكلهم اتيه
يوم القيمة فردا فلا تتحقق الكبرى ويويده اي ويويد الاحتمال الثاني
ان اصل الخبر الافراد واسم الفاعل مع معموله في نحو ذلك مفرد وان
حمزة يميل الالف من اتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من همزة
واذا كان اتيك فعلا كانت الفه منقلبة من همزة لانه مضارع من الاتيان
واصله ااتيك بهمزتين اولاهما للمتكلم وحده والثانية فاء الكلمة فخففت
بقلبها الفا وما كان كذلك لا يمال الثاني نحو زيد في الدار اذ يحتمل
تقدير استقر او نحوه فيكون الكلام كبرى وتقدير مستقر او نحوه فلا
يكون الثالث نحو انما انت سيرا اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير
سائر ويختلف بذلك التقدير وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي
في المسئلة قبلها اي مسئلة وقوع الظرف خبرا وهو ان ما كان كذلك
هل عامله الفعل لانه الاصل في العمل واطراد تقديره وهو قول الفارسي
والزمخشري وصححه ابن مالك فرجح اليه عند الاحتمال واسم الفاعل لانه
مفرد والاصل في الخبر الافراد فعند التردد تقديره ما هو الاصل وهذا مذهب
الاخفش صريحا وسيبويه ايماء وهذا الخلاف مشهور عندهم ولم
يذكره المص في المسئلة السابقة وكانت محل ذكره احالة على الشهرة
اشار اليه بقوله اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر وفي قوله
هنا وينبغي الى آخره اشعار بانهم لم يصرحوا باجراء هذا الخلاف في عامل
المصدر من نحو ما ذكر وهو مثل مسئلة الظرف من غير فرق الرابع
زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدا وقائم خبره وقد
قدم عليه والجملة خبر لزيد فيكون المجموع كبرى وان يقدر فاعلا بقائم
لاعتماده على المبتدا فخبر المبتدا مفرد تنبيه يتعين في
قولك الا عمر ولى مستطاع رجوعه تمامه فيراب ما اثات يد
الغفلات وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بحث الا بالفتح والتخفيف

من

من حرف الالف واسلف المص هناك غالب ما ذكره في هذا التنبيه تقدير
رجوعه مبتدا موخرا ومستطاع خبره وقد تقدم والجملة في محل نصب
على انها صفة للعمر المتمنى بعد وصفه بالتولي لا في محل رفع على انها
خبر لان الا التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا وذلك ظاهر
ولا تقديرا قيل ولم يسمع من العرب الا بمعنى التمني الا وهي دون خبر
وما ذكر انه هو والخليل والجرمي ذهبوا الى ان الا التمنية تبقى على عملها
عمل ان في الاسم خاصة ولا تحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر ولا تتبع اسمها
على الموضع لان التمني يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول
فان قلت لم لم يغن التمني كذلك في ليت فلا يحتاج الى خبر قلت
لان ليت لتمني الامور ذوات النسبة وهي تستدعي طرفين قطعا فاذا
قيل الا ماء كان ذلك كلاما مولفا من حرف واسم على حد ما قيل في يا عبد الله
وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو اتمنى ماء وكذلك يمتنع
تقدير مستطاع خبرا عن اسم الا ورجوعه فاعلا له لما ذكرنا من انه
لا خبر لاسم الا هذه ويمتنع ايضا تقدير مستطاع وحده صفة على المحل
اي محل اسم لا او تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على
انها صفة على المحل اجرا لا مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها
وهذا ايضا مذهب سيبويه وقد نقلناه آنفا وخالفه في المسئلتين
المازني والمبرد فانهما والزجاجي ذهبوا الى ان حكم الا هذه حكم المجردة
من الهمزة فتحتاج الى خبر ظاهر او مقدر وتتبع اسمها على الموضع واختاره
ابن الحاجب والجزولي فالتمني على الاول واقع على الاسم والذات وعلى الثاني
على الخبر والمعنى انقسام الكبرى الى ذات وجه ككونها
اسمية الصدر والعجز او فعليتهما وذات وجهين ككونها مختلفتهما
ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه كذا
قالوا وينبغي ان يراد عكس ذلك يعني فعلية الصدر اسمية العجز نحو ظننت
زيدا ابوه قائم بناء على ما قدمناه في اول التنبيهين السابقين
من قوله وقد يقال الخ وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم فانها اسمية الصدر
والعجز ومثله على ما قدمنا نحو ظننت زيدا يقوم ابوه فانها فعليتهما
وقد آن الشروع في بيان احكام الجمل وما تنقسم اليه باعتبارها
الجمل التي لا محل لها من الاعراب وحكمها انه لا محل لها وهي
سبع بحسب الاستقرا وبدانا بها لانها لم تحل محل المفرد فمن ثم لم تستحق
اعرابه وهي سابقة على الجملية وذلك هو الاصل في الجمل التي نحن بصدد

بيانهما وبيان اقسامها واحكامها فالاولى الابتدائية اي الجملة التي ابتدي
بها الكلام وتسمى ايضا المستانفة وهو اوضح من التسمية بالابتدائية
لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل
من الاعراب فالابتدائية بهذا المعنى اعم منها بذلك المعنى ثم الجمل المستانفة
نوعان احدهما الجملة المفتتح بها النطق اي الواقعة في اول النطق
كقولك ابتداء من غير سبق كلام زيد قائم ومنه الجمل المفتتح بها
السور فانها واقعة في اول النطق بتلك السور الثاني الجملة المنقطعة
عما قبلها اي التي قطع تعلقها بما قبلها لفظا ومعنى وذلك ان الجملة
الثانية اذا لم يقصد تشريكها للاولى في حكم اعرابها فصلت عنها وكذا اذا
لم يكن للاولى محل سواء قصد ربط الثانية بها على معنى عاطف او لم يقصد
وكذا اذا كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه الثانية لئلا يلزم من الوصل
التشريك في ذلك الحكم نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل سأتلوا
عليكم منه ذكرا انا مكنا له في الارض ولا يخفى ان هذين المثالين مما
القطع فيه بحسب اللفظ دون المعنى اذ لا يخفى تعلق الدعا بالرحمة بما
قبله معنى والاخبار بالتمكين في الارض بالوعد بتلاوة الذكر عليهم
معنى لا رابط في اللفظ واما ما القطع فيه بحسب المعنى دون اللفظ
فقوله تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوي
فيه مفقود فيقول المص ان اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها
والرابط اللفظي موجود وهو العاطف وقد اورد الشارح هنا ما عول عليه
بعض فضلاء العصر حيث اورد عليه ان ما في قوله تعالى امنوا كما امن الناس
احرى ان تكون كافة ويشكل لامرين احدهما ان الكاف متسلطة في المعنى
على ما بعدها اذ المعنى امنوا ايمانا كايمان الناس فاني تكون ممنوعة
من العمل فيه مع قيام المقتضي والثاني ان ما بعد ما الكافة لا تدخل في
شي من اقسام ما لا محل له من الاعراب ثم سهل الجواب عنهما فاجاب عن
الاول بان تعلق الحرف من جهة المعنى بلفظ لا يقتضي عمله فيه والا
لزم عمل نحو لام الابتدا وسين الاستقبال بل لكان كل حرف عاملا
لدلالته على معنى في غيره وذلك ظاهر البطلان فلا يستبعد ان لا يعمل
حرف الكاف فيما بعد ما الكافة مع التسلط بحسب المعنى ومما يتخيل
من ان حرف الجر لا يعلق عن العمل كما قيل وقد علق هنا فليس بشي لان
معنى التعليق ابطال العمل لفظا وابقاؤه محلا وهنا قد منع راسا وعن
الثاني بالتزام انها من ثاني نوعي المستانفة لانها منقطعة عما قبلها

لعدم

لعدم عامل يقتضيها وتعلق التشبيه بها معنوي وهو لا يضر في كون
الجملة غير ذات محل الا ترى ان جملة الصلة متعلقة بالموصول ولا محل
لها وجملة جواب القسم تتعلق بالقسم معنى ولا محل لها الى غير ذلك ومنه
اي من النوع الثاني وافرده بالذكر لدقة فيه فتامل جملة العامل
الملغى لتاخره عن معموله نحو زيد قائم اظن فاما العامل الملغى لتوسطه
بين معموليه ايضا نحو زيد اظن قائم فجملته ايضا لا محل لها الا انها
من باب جمل الاعتراض فهي من نوع الجملة الثانية المعترضة الاتي ذكرها
ويخص البيانيون اي اهل البلاغة علما المعاني والبيان الاستيناف
بما قطع عما قبله وكان جوابا لسؤال مقدر كما يسمى الفصل لذلك
استينافا ايضا وهذا النوع هو المسمى بالاستيناف البياني وذلك ان
الجملة الاولى اذا اقتضت سؤالا نزلت منزلته فتفصلت الثانية عنها كما يفصل
الجواب عن السوال لما بينهما من كمال الاتصال وهو ثلاثة انواع لان السؤال
اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل
كانه قيل ما سبب علتك فقال سهر دائم اذ العادة قاضية بان السوال في نحوه
عن السبب المطلق دون السبب الخاص كما اشعر بذلك ترك التاكيد واما عن سببه
الخاص نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة
فقيل انها امارة فالتاكيد دليل على ان السوال عن السبب الخاص فان الجواب
عن مطلق السبب لا يؤكد واما عن غير السببين نحو قوله تعالى هل اتاك
حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام
فان جملة القول الثانية جواب لسؤال تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت
عن الاولى فلم تعطف عليها لما بينهما من شبه كمال الاتصال ولا يخفى ان تحيته
صلى الله عليه وسلم لكونها بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اذ التقدير سلام
عليكم احسن من تحيتهم لكونها بالفعلية الدالة على التجدد والحدوث اذ
تقديرها نسلم سلاما وفي قوله تعالى سلام قوم منكرون جملتان حذف
خبر الاولى ومبتدا الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون فتعادل
المحذوفان وتعادلا ومثله في استيناف جملة القول الثانية استينافا
بيانيا قوله تعالى ونبئهم عن ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما
قال انا منكم وجلون اذ تقدير الكلام فماذا قال لهم وقد استوفيت كذلك
والقصة واحدة جملة القول في قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابراهيم
بالبشرى قالوا سلاما قال سلام اذ التقدير ماذا قالوا حين جاءوه وماذا قال
لهم حين سلموا عليه ومن الاستيناف البياني ايضا وهو من قبيل ما السوال

فيه عن السبب مطلقا **قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي** البيت من اول الكامل ولم اقف على تسمية قايله والزعم مثلثة الزاي قال في القاموس القول الحق والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال فيما يشك فيه وفي شرح التلخيص البياني للبهاء السبكي ان الزعم لم يستعمل في القران العظيم الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح ومنه قول هرقل لابي سفين زعمت وهو كثير لكن اذا تاملته تجده يستعمل حيث المتكلم شاك فهو كقول لم يقم دليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر وقال الشارح وهذا البيت مما يدل على ان الزعم يستعمل في القول الصحيح وهل الزعم هو كل قول قام الدليل على بطلانه او كل قول لم يقم الدليل على صحته قولان والعواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله صدقوا فان اطلاق مثله على المذكرين جايز لقول هولاء الرجال جماعة عاذلة اي زعم الجماعات العواذل وفيه تلويح بكثرة عذاله والغمرة الشدة ولا تنجلي لا تنكشف ولما كان صدر البيت مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شان اكثر الغمرات وغالب الشدايد صدر عجز الكلام باداة الاستدراك **فان قوله صدقوا جواب لسوال مقدر تقديره اصدقوا** في هذا الزعم **ام كذبوا** فقيل صدقوا وهذا البيت وان كان من قبيل ما السوال فيه عن غير السبب مطلقا الا انه اشتمل على خصوصية فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السوال عن تعيينه بخلاف نحو قالوا سلاما قال سلام فتدبر **ومثله** في كونه استينافا بيانيا ايضا **يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيمن فتح با يسبح** وهو ابو عمرو وعاصم على اسناد الفعل لاحد الظروف الثلاثة ورفع رجال بما يدل عليه **تنبيهات الاول من الاستيناف ما قد يخفى** كونه استينافا **فاوله امثلة كثيرة احدها لا يسمعون من قوله تعا وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملاء الاعلى** وانتصاب حفظا وجوه انه بتقدير فعله او بالعطف على زينة مقدرا باعتبار المعنى كانه قيل انا خلقنا الكواكب زينة للسماء الدنيا وحفظا او هو مفعول له على زيادة الواو او على تقدير معلله موخرا اي وحفظا زيناها والمارد الخارج عن الطاعة والضمير في لا يسمعون لكل باعتبار المعنى وتعدية السماع بالى لتضمنه معنى الاصغا مبالغة في نفيه وتهويلا لما يمنعهم عنه يدل عليه قراءة حمزة والكسايي وحفص بالتشديد من التسمع وهو تطلب السماع والملاء الاعلا الملايكة لان محلهم السماء او اشرافهم **فان الذهن يتبادر الى انه صفة لكل شيطان** لكونه جملة وقعت بعد نكرة **او حال منه**

لان كل شيطان وان كان نكرة فقد تخصصت بالوصف بما رد فساغ مجي الحال منه **وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع** وهو لازم على كل من التقديرين فاذ تعليل لبطلان الامرين وهذا الكلام ماخوذ من كلام الزمخشري في كشافه وقد عارضه ابن المنير فقال يصح في لا يسمعون ان يكون وصفا وان يكون حالا واجاب عن اشكال الزمخشري من انه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع بان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا منه هي كونه لا يسمع فاحدى الحالتين لازمة للاخرى فلا مانع من اجتماع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة نعم لو كان عدم السماع ثابتا قبل الحفظ لامتنع ذلك وانما هو معه وبسببه واعترضه اليمني بان الصفة هنا كاشفة ولا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه بها والا لم تكن كاشفة هذا الاصل والسابق الى الفهم واما تسمية الشي باسم ما يول اليه فمجاز والاصل الحقيقة وعورض بان الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه وظاهر ان جملة يسمعون ليست كذلك **وانما هي استيناف نحوي** اي كلام مقتطع عما قبله مبتدا اقتضا بالما عليه حال المسترقة للسمع وانهم لا يقدرون ان يسمعوا او يتسمعوا وهم يقذفون بالشهب مبعدون من ذلك قيل عليه انه قد وقع فيما فر منه من انه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع في نفس الامر كما اخبر عنهم لا يقال التقدير انهم لا يسمعون بعد الحفظ لانا نقول هذا التقدير يصح معه جعل الجملة صفة فتخصيص التقدير بحالة الاستيناف تحكم وحسم مادة الاشكال انه اذا جعلناه استينافا نحويا نجعله اخبارا عن هو لا الشياطين بانهم لا يسمعون لا بوصف كونهم محفوظا منهم **ولا يكون استينافا بيانيا** بجعله جوابا عن سوال مقدر حتى كان سايلا قال لم حفظت من الشياطين فقيل لا يسمعون **لفساد المعنى ايضا** قيل انما يفسد المعنى اذا كان جوابا عن السوال عن العلة لان عدم السماع لا يكون علة للحفظ اما لو جعل جوابا عن السوال عن حال هولا بعد الحفظ منهم لا عن السبب المقتضي منهم لاستقام المعنى فاطلاق المص القول امتناع الاستيناف البياني لفساد المعنى غير ظاهر **وقد يحتمل ان الاصل لئلا يسمعوا** على ان يكون عدم السماع علة غايية للحفظ **ثم حذفت اللام كما في جيتك ان تكرمني ثم حذفت ان** واهدرت **فارتفع الفعل كما في قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى فيمن رفع احضر** وتمام البيت وان اشهد اللذات هل انت مخلدي وهو من الضرب الثاني من الطويل وقايله طرفة بالعمتنات ابن العبد

ابن سفين بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبه ابو عمرو احد
شعراء الجاهلية وكان يلقب بابن العشرين فانه قتل وسنه عشرون
سنه او نضع وعشرون سنة ونقل عن ابي عمرو بن العلا قال لم نجد احدا
من الشعرا انجل في حداثة السن الا طرفة فانه قال الشعر حدثا وروى
القالي في اماليه بسنده الى بلال بن جرير قال سمعت ابي جريرا يقول دخلت
بعض خلفاء بني امية فقال الا تخبرني عن الشعرا قلت بلى قال فمن اشعر
الناس قلت ابن العشرين يعني طرفه قال فما تقول في ابن ابي سلمى والنابغه
قلت كانا سيران الشعر ونسديانه قال فما تقول في امرى القيس بن حجر
قلت اخذ الشعر نعلين يطا وهما كيف يشا قال فما تقول في ذي الرمه
قلت قدر من الشعر على ما لم يقدر عليه احد قال فما تقول في الاخطل قلت
فما باح بما في صدره من الشعر حتى مات قال فما تقول في الفرزدق قلت
بيده نبعة من الشعر قابض عليها قال فما ابقيت لنفسك شيا قلت بلى والله
يا امير المومنين انا مدينة الشعر التي يخرج منها ويعود اليها ولانا سبحت
الشعر تسبيحا ما سبحه احد قبله قال وما التسبيح قلت نسبت فاظرفت
وهجوت فارديت اي اسقطت ومدحت فاثنيت ورملت فاغزرت
ورجزت فابحرت وانا قلت ضروبا من الشعر لم يقلها احد قبلي والبيت في
معلقه طرفه المشهورة التي اولها لخولة اطلال ببرقة ثهمد ظللت بها
ابكي وابكي الى الغد وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجلد
خولة امراة من كلب والاطلال جمع طلل وهو ما شخص من اثار الدار والبرقه
بضم الموحده كالابرق والبرقا غلظ من الارض فيه حجاره ورمل وطين
يختلط وجمعها برق بضمتين وبرق تنوف علم ما يد قال المبرد من قال ابرق
ذهب الى المكان ومن قال برقا او برق ذهب الى البقعه ونظير هذا قولهم
امعز ومعزا للارض الكثيرة الحصبا وقولهم انبطح وبطحا للمكان المنبطح
وثهمد بالمثلثة اسم موضع وظللت فعلته نهارا ويقال فيها في الكلام ظلت
بالفتح وظلت بالكسر وبحذف احدى اللامين تخفيفا وكسرت الظاء في
التانيث لتدل على حركة اللام المحذوفه وبروى بدلها وقفت بها ويروى
يلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد اي يبين ويقال لاح يلوح اذا ظهر وبدا
والاح اذا المع والوشم غرز الابر في البدن وذر الملح عليه كذا في القاموس
وفي شرح المعلقات ان تغرز الجسم ثم يحمل عليه النور وهو دخان الشحم
وقال الاصمعي هو حجر يشبه الاثمد ووقوفا نصب على المصدر او الحال على
جمع واقف كجلوس وجالس والعامل فيها ظللت او تلوح والمطي جمع

مطيه

مطيه وهي الراحلة سميت بذلك لانها تركب مطاها وهو ظهرها واوهي
بالقصر الحزن وتجلد معناه كن جليدا واعلم ان هذا البيت مما توارد
فيه طرفه وامرء القيس فانه قال في معلقته ايضا وقوفا بها صحبي
على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل وكان ابو هلال العسكري صاحب
الصناعتين ينكر المواردة حتى ورد غيره في قوله سفرن بدورا
وانتقبن اهله ومسن غصونا والتفتن جاذرا فاعترف بها وقال
المتنبي الشعر ميدان والشعرا فرسان فربما اتفق توارد الخاطر كما يقع
الحافر على الحافر والزاجري اي الذي يزجرني ويلومني واحضر صلة
عن ان احضر فحذف الجار والوغى الصوت والجلبه واراد به الحرب
ومعنى هل انت مخلدي هل انت باق فتخلدني تقول ايهذا اللائمي
في حضور الحرب مخافة ان اقتل وفي انفاق مالي لنيل اللذات مخافة
ان افتقر ولا ينفعني لومك دعني وشاني من الحضور والانفاق
فان حياتي ليست في يدك ورزقي ليس عليك **فيمن رفع احضر**
فان الاصل كما عرفت ان احضر بدليل عطف وانه اشهد عليه واما من
نصب احضر فالامر ظاهر **واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين**
حذف الجار وحذف ان مع ما ينضم اليه من عود الفعل مرفوعا بعد
ما كان منصوبا وقد اعترضه ابن المنير بان اجتماع الحذفين سايغ في
كلامهم قال تعالى يبين الله لكم ان تضلوا لان الاصل لئلا تضلوا فحذف الجار
وحرف النفي قال اليمني وهذا لا يرد على الزمخشري لانه انما قدر كراهة ان
تضلوا قاله المحشي ولو ذكره لا يرد عليه لان ما استضعفه هو حذف اللام
وان ورفع الفعل وما اورده ابن المنير عليه ليس كذلك ولا يخفى ان كل ذلك
كلام على المثال والرد كما قال الشارح بامر كلي وهو ان استضعاف الجمع
بين حذفين متجه لانه سايغ ولا معنى لاستضعاف مثله **فان قلت اجعلها**
مقدرة اي حالا دخلها معنى التقدير **اي وحفظا من كل شيطان مارد**
مقدرا حالا عدم سماعه اي بعد الحفظ فصارت الحال لهذا التقدير
مقارنة للفعل **قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها**
كالممرور به في قولك مررت برجل معه صقر صايدا به غدا اي مقدرا
ذكر الرجل **حال الممرور به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون**
عدم السماع ولا يريدونه فلا يصح جعلها حالا مقدرة ايضا وقد ضعف
مستند هذا المنع بانا لا نسلم ان تقدير وجود معنى الحال صاحبها ولم لا يكون
غيره واو بتل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به

هذا على ان مقدرا بصيغة اسم مفعول لصح سوآ كان المقدر هو ام غيره
وبتقدير التسليم لا يمتنع ان تكون الشياطين مقدرين عدم السماع بعد
الحفظ لما داروه من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق على ان قوله
ولا بد منه لا مدخل له في كون الحال مقدرة لانها تقع حينئذ لا يكون صاحبها
مريدا لها كقول الامير لمظلوم ادخل السجن خالدا فيه غدا بدا وانما لم يمثل بقوله
تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لما يقال من انهم غدوا مريدين لما
ارتكبوه من جريمة الكفر ونوقش بالتزام ان المقدر لوجود معنى الحال
صاحبها بل لان في الحال ضميرا يعود الى صاحبها فيجب ان يكون كذلك في تقدير
او يمتنع كون الشياطين مقدرين عدم السماع بعد الحفظ لان عدم سماعهم
لازم للحفظ منهم المقارن لوجود الكواكب فلو كانوا مقدرين عدم السماع
بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم السماع في حال عدم السماع لانه عدم واحد
مستمر ويلزم اتصافهم بالحال المقدرة وقت التقدير وهي لا يتصف بها
صاحبها الا بعد التقدير واما قوله ولا بد منه فهو نفي لتقديرها لحال
مريدا كما ان قوله لا يقدرون نفي لتقديرها مقدرا اذ لك تقديرهما بابهما
اردت على ان المص جزم في بحث اذا بان التقدير مريدا او منع واما المقطة
عدم بيان معنى المثال فلا يخفى انها من طغيان العلم الثاني انا نعلم ما
يسرون وما يعلنون بعد ولا يحزنك قولهم فانه ربما تبادر الذهن
الى انه محكي القول لا سيما وقد اشتهر ان كلمة ان تكسر همزتها بعد القول نعم
قد يقال انما يتبادر هذا الى ذهن من لا يتامل ولا يتثبت في فهم المعنى
ومثله لا عبرة به ولا يلتفت اليه وليس كذلك لان ذلك ليس مقولا لهم
بل هو مقول لله تعالى جي به تسلية للنبي صلى الله عليه وسلم الثالث ان
العزة لله جميعا بعد ولا يحزنك قولهم هكذا ثبت في نسخ هذا الكتاب
ولا بالفاء وهو سهو وانما التلاوة بالواو وهي كالتي قبلها في توهم ان
الجملة المستانفة محكية بالقول وليس كذلك وفي كتاب جمال القرا
للسخاوي ان الوقف على قولهم في الايتين واجب والصواب
انه ليس في جميع القران وقف واجب وهذا ما جزم به الامام
اثير الدين الجزري فقال في ارجوزته التجويدية وليس في القران من وقف
وجب ولا حرام غير ما له سبب اي في القران وقف واجب يأثم
القاري بتركه ولا حرام يأثم بفعله لان الوقف والوصل لا يدلان على معنى
يختل بذهابهما فلا يكون الوقف واجبا ولا حراما الا ان يكون له سبب
يستدعي تحريمه فحرام كان يقصد الوقف على من اله واني كفرت من غير

ضرورة

ضرورة فان لم يقصد ذلك لم يحرم نعم عدم القصد الاحسن ان يجتنب
الوقف على مثله بالتيقظ وعدم الغفلة دفعا للايهام انه وقف على مثل
ذلك قصدا كذا اقره شيخنا في شرح الارجوزة المذكورة هنا وقد قيل
انه يمكن التوفيق بين هذا الصواب وكلام السخاوي بان مراد النافي
الواجب عند الفقها ومراد المثبت الواجب عند القرا الرابع ثم
يعيده بعد اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق لان اعادة الخلق
لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها اي فكيف يقررون برؤيتها فلا
يسوغ العطف فيتعين الاستيناف لانه معطوف على مستانف هو اولم
يروا فيكون اخبارا بالاعادة بعد الموت نعم يجوز تاويل الاعادة بان
ينشي في كل سنة مثل ما كان في السنة السابقة من النبات والثمار ونحوها
فيصح العطف حينئذ كما قرره قاضي المفسرين وكذا اذا حملت الرؤية
على العلمية فينبغي عد الاية من النوع دون الاول فتدبر ويؤيد
لعله الثاني صح
الاستيناف فيه قوله تعالى عقب ذلك قل سيروا في الارض
فانظروا كيف بدا الخلق على اختلاف اجناسهم وتبدل احوالهم
ثم الله ينشئ النشاة الاخرة بعد النشاة الاولى التي هي الابدا فانه
والاعادة نشاتان من حيث ان كلا اختراع من العدم ولا اشتهر ان جملة
ثم الله ينشي النشاة الاخرة مستانفة لعدم عطفها على ما قبلها والافصاح
باسم الله تعالى مع ايقاعه مبتدا بعد اضماره في بدا والقياس الاقتصار
عليه للدلالة على ان المقصود بيان الاعادة وان من عرف بالقدرة على بدء
الخلق ينبغي ان يحكم له بالقدرة على الاعادة لانها اهون الخامس زعم
ابو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني الجشمي النحوي اللغوي المقري نزيل
البصرة وعالمها قرا كتاب سيبويه على الاخفش مرتين واكثر الرواية
عن ابي زيد وابي عبيدة والاصمعي وكان عالما باللغة حسن العلم بالعروض
واخراج المعمى اماما في القراات جماعة للكتب ابيعت كتبه بعد موته
باربعة عشر الف دينار وله شعر جيد ومصنفات كثيرة وعليه اعتمد
ابن دريد في اكثر اللغة توفي سنة خمس وخمسين ومائتين بالبصرة في رجب
وقيل في المحرم ان من ذلك اي من مطلق الاستيناف لا من الاستيناف
الذي قد يخفى لان تبين الخفا انما هو قول المص تثير الارض فقال
الوقف على ذلول جيد ثم يبتدى تثير الارض على الاستيناف
وعليه فتثير فعل مثبت لفظا ومعنى وما في الكشاف ان لا ذلول صفة
لبقرة بمعنى بقرة غير ذلول يعني لم تذلل الكراب واثارة الارض ولا هي

من المواضع التي يسقى عليها السقي الحرث ولا الاولى للنفي والثانية مزيدة
لتاكيدها لان المعنى لا ذلول تثير صفة لذلول وهي صفة داخلة في حيز
النفي والمقصود نفي اثارتها الارض اي لا تثير فتذل ولا تسقي الحرث
نفي معاد العقوله لا ذلول والجملة صفة لصفة ان من حيث المعنى متوافقتان
في الفعلية لان تثير منفي من حيث المعنى ومعنى الكلام انها لم تذلل
بالعمل في حرث ولا في سقي قال الحسن كانت البقرة وحشية ومن ثم وصفت
بانها لا تثير الارض ولا تسقي عليها وقيل ان المعنى انها تثير الارض بطرا
فان من عادة البقر اذا انظرت ان تضرب بقرونها واظلافها فتثير التراب
وينعقد عليها الغبار وقيل تثير الارض في موضع الحال من الضمير المستكن
في ذلول اي لا تذل في حال اثارتها **ورده ابو البقا بان ولا انما يعطف
على النفي** فيه ان العاطف هو الواو فقط لا مجموع ولا وللمصنف شغفه
بتعقب ابي البقا ترك مناقشته بذلك على ان عبارة ابي البقا ليس فيها
انه ولا يعطف ونصها تثير في موضع نصب على الحال حالا من الضمير
في ذلول تقديره لا تذل في حال اثارتها ويجوز ان يكون اتباعا لذلول
وقيل هو مستانف اي هي تثير وهذا قول من قال ان البقرة كانت تثير
الارض ولم يكن تسقي الزرع وهو قول بعيد الصحيح لوجهين احدهما
انه عطف عليه قوله ولا تسقي الحرث فنفي المعطوف فيجب ان يكون
المعطوف عليه كذلك لانه في المعنى واحد الا ترى انك لا تقول مررت
برجل قائم ولا قاعد بل تقول لا قاعد بغير واو وكذلك يجب ان يكون هنا
والثاني انها لو اثارت الارض لكانت ذلولا وقد نفي ذلك وهذا الثاني
هو ما صرح به المص بقوله **وبانها لو اثارت كانت ذلولا** لكنها وصفت
بلا ذلول **ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت**
واجيب عنه بمنع ان الواو هنا ولا يلتفت للعطف بل هي واو الحال
ولو سلم فليس المنفي هنا بمعنى المعطوف عليه وكلام ابي البقا على ما نقلناه
عنه ظاهر فيما كان معناه والتحقيق ان المضارع اذا كان منفيا ووقع
حالا او لا يدخله الواو ولا يقال جاء زيد ولا يضحك ونحو قوله تعالى في قراءة
غير نافع ولا تسال عن اصحاب الجحيم محمول على حذف المبتدا اي وانت
لا تسال وان المضارع المنفي معطوفا فلا يلزم تقدم النفي كما في مثال المص
و اعتراضه **الثاني ان ابا حاتم زعم ان ذلك من عجائب هذه
البقرة** فان مقتضى كونها غير ذلول ان لا تثير الارض فيكون اثارتها
مع ذلك من عجائبها **وانما وجه الرد ان الخبر لو ثبت بان ذلك**

من

من عجائبها قيل عليه لا يلزم من عدم اثبات الخبر بان ذلك من عجائبها
ان لا يكون منها بل جاز ان يكون من عجائبها وقد اخبر تعالى به **وبانهم
انما كلفوا بامر موجود** ممكن الحصول **لا بامر خارق للعادة** لا يحصل
اذ لا تكليف بما ليس في الوسع **وبانه كان يجب تكرار لا في لا ذلول
اذ لا يقال مررت برجل لا شاعر حتى تقول ولا كاتب** واجيب
عن هذا باحتمال ان ابا حاتم ذهب الى ان لا اسم بمعنى غير كما ذهب
اليه الكوفيون وصرح به جماعة في مثل جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء
ولكونها في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كالا التي بمعنى غير
وحينئذ فلا حاجة الى التكرار **لا يقال قد تكررت بقوله تعالى
ولا تسقي لان ذلك واقع بعد الاستيناف على زعمه** اي ليس من جملة
لا ذلول ليكون تكريرا لنفيه بل هو من جملة اخرى **الثاني** من التنبيهات
قد يحتمل اللفظ الاستيناف اي ان يكون مستانفا **وغيره وهو
نوعان احدهما ما اذا حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير
جزء يكون معه** المذكور **كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد**
قيل عليه ان زيد ليس يحتمل الاستيناف لانه مفرد لا جملة واجيب
بانه يحتمله باعتبار ما ينضم اليه ويقدر معه كلاما **تكون جملة
تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم** اي لا تتخذوا وليجة
وهو الذي يعرفه الرجل اسراره ثقة به شبه ببطانة الثوب **لا يالونكم
خبالا** اي لا يقصرون لكم في الفساد والالو التقصير واصله ان يتعدى
بحرف الجر وعدي بنفسه الى مفعولين كما في الوك نصحا لتضمنه معنى المنع
او النقص **ودوا ما عنتم** اي تمنوا عنتكم وهو شدة الضرر والمشقة
فما مصدرية **قد بدت البغضاء من افواههم** اي في كلامهم لانهم
لا يملكون انفسهم لفرط بغضهم **وما تخفي صدورهم اكبر** مما بدا منهم
لان بدوه ليس عن روية واختيار **قال الزمخشري الاحسن والابلغ
ان يكون** هذه الجمل والاولى ان يكون لضمير الاناث **مستانفات على وجه
التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين** اي تكون
كل جملة منها مستانفة على وجه التعليل وقد ترك تعاطفها تنبيها
على الاستدلال لا بمجموعها على واحد لذلك او يكن مستانفات
للتعليل مرتبة بان يكون اللاحق علة السابق الى ان يكون الاولى
علة للنهي ويتم التعاليل بالمجموع اي لا تتخذوا منهم بطانة لانهم

لايالونكم خبالا لانهم يودون عنتكم بدليل انه قد تبدو البغضاء من افواههم
وان كانوا يخفون الكفر كذا افاده السعد في حواشي الكشاف ويجوز ان
يكون لا يالونكم وقد بدت صفتين اي بطانة غير مانعتكم فسادا
بادية بغضاؤهم وانما جوز الوصف في جملتين منها لظهور ان جملة وما
تخفي صدورهم اكبر حال وان جملة ودوا ما عنتم بيان وتوكيد لقوله لا يالونكم
خبالا وقيل هو صفة ايضا لوقوعه بين الصفتين وعليه قاضي المفسرين
حيث جوز الوصف في الجمل الثلاث وانما كان وجه الاستيناف احسن
وابلغ لما فيه من الفوائد ولما في التوصيف من خلاف المقصود وهو
تقييد النهي بكون البطانة على هذه الصفات فانه يوهم جواز الاتخاذ
عند انتفائها ومنع الواحدي هذا الوجه اي وجه الوصفية لعدم
حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحبا
يوذيك احب مفارقتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير
عاطف وان كانت جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق
الانسان علمه البيان وبعضهم اوجب العطف بين الجمل الوصفية
اذا كانت فعلية نحو مررت برجل يقوم ويقعد وحصل للامام
فخر الدين الرازي في تفسير هذه الاية سهو فانه سال ما الحكمة
في تقديم من دونكم على بطانة واجاب بان محط النهي هو من دونكم
لا بطانة فقدم الاهم وليست التلاوة كما ذكر بل هي بالعكس فسهو
الامام ظاهر الا انه لم يورد السوال على الوجه الذي حكاه المص عنه
وذلك انه بعدما تلا الاية على ما انزلت وذكر ان في دونكم
مسايل قال المسالة الثانية في قوله من دونكم احتمالان احدهما
ان يكون متعلقا بقوله لا تتخذوا من دونكم بطانة والثاني ان يجعل
وصفا البطانة والتقدير بطانة كائنة من دونكم فان قيل ما الفرق
بين قوله لا تتخذوا من دونكم بطانة وبين قوله لا تتخذوا بطانة
من دونكم قال سيبويه انهم يقدمون الاهم والذي هم بشانه اعلى
وههنا ليس المقصود اتخاذ البطانة انما المقصود ان لا تتخذوا منهم
بطانة فكان قوله لا تتخذوا من دونكم بطانة اقوى في افادة المقصود
فانت ترى كيف جوز في قوله من دونكم ان يكون صفة لبطانة وذلك
لا يتم الا بتقديره كونه موخرا وقال في جواب السوال وهو لا يتجه
الا بتقديره كونه موخرا ونظير هذا السهو ان ابا حيان في بحره
فسر في سورة الانبياء كلمة زبرا بعد قوله تعالى فتقطعوا امرهم

بينهم

بينهم وليست تلك الكلمة فيها وانما هي في سورة المومنين ففسر الكلمة
حيث لم تذكر وترك تفسيرها هناك اي حيث ذكرت سهوا منه
وتبعه على هذا السهو رجلان لخصا من تفسيره اعرابا وهما
السفاقسي والشهاب ابن السمين الحلبي فان كلا منهما لخص اعرابا
وليس المراد انهما معا اجتمعا على تلخيص اعراب كما قد توهمه عبارة التنبيه
الثالث من الجمل ما جرى فيه خلاف استئناف ام لا وله
امثلة احدها نحو اقوم من قولك ان قام زيد اقوم اذا كان
الجزا مضارعا والشرط ماضيا ففي المضارع وجهان الرفع والجزم والثاني
اكثر واوجب الكوفيون الرفع لان جزم الجواب عندهم للجوار فاذا لم
يجزم الجواب وعند البصريين رفعه لاحد وجهين وذلك لان
المبرد يرى انه على اضمار الفاء فهو خبر مبتدا محذوف اي فانا
اقوم ويكون ذا الجملة محل قطعا وسيبويه يرى انه موخر من تقديم
وان الاصل اقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف يفسره
المذكور فلا محل له قال الرضي وفيه نظر لان هذين الوجهين يختصا
بالضرورة فلا يحملان في حال السعة والاولى ان يقال لما لم يعمل
ان وضعت في هذه الصورة عن جزم الجواب بحيلولة الماضي بينها
وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزا فتكون
الاداة جازمة لشي واحد وهو الشرط تقديرا كما هو فعل سائر
الجوازم ويويده اي ويويد هذا الراي التزامهم في مثل ذلك
كون الشرط ماضيا فيه لما تقرر عندهم من ان الجواب متى حذف
لزم مجي الشرط بصيغة الماضي او المضارع المقرون بلم الا في الضرورة
او لما قرره الرضي من ضعف اداة الشرط بصيغة الماضي او المضارع
حينئذ عن العمل فيما هو الجواب بحسب الظاهر بحيلولة الماضي بينها
وبينه غير معمول فيه فيتاتى فيه دعوى الاستيناف بنية التقديم
بخلاف ما اذا كان الشرط مضارعا فان الاداة لم تضعف عن العمل
لعملها في الشرط فلا يتاتى الاستيناف وانبنى على هذا اي على هذا
الخلاف مسالتان احدهما انه هل يجوز زيدا ان اتاني اكرمه
بنصب زيدا اي هل يجوز النصب بناء على الاشتغال فسيبويه يجيزه
كما يجوز زيدا اكرمه ان اتاني لان اكرمه حينئذ يكون موخرا عن
تقديم فهو منقطع عن الشرط غير واقع في سياق اداته فيجوز ان يعمل
فيما تقدم على الشرط فيفسر عاملا والقياس ان المبرد يمنعه لانه

في سياق اداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط لما له من الصدارة ٢
فلا يفسر عاملا فيه والثانية انه اذا جي بعد هذا الفعل المرفوع بفعل
متعلق بجيئ معطوف عليه هل يجزم ام لا وحق العبارة فهل يجزم او لا
لان الظاهر انه جواب اذا ومثله يلزم مه الفاء الاضرورة ولان ام المتصلة
لا تقع بعد هل والمنقطعة لا محل لها فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم
لان العطف عنده على ما لا محل له وعلى قول المبرد ينبغي انه يجوز الرفع
بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما
بعدها والعبارة المحررة على محل ما بعد الفا المقدرة لما يأتي من عد الجملة
الواقعة بعد الفا جواب الشرط جازم من ذوات المحال والفا رابطة وليس المحل
للمجموع على ما يتبادر من العبارة لا تقتضا يران لا محل للجملة المذكورة
فان بعض ما له محل لا محل له وان صح ان له محلا مع عزم الثاني منذ ومنذ
وما بعدهما في نحو ما رايته منذ يومان ومنذ يومان فقال السيرافي
في موضع نصب على الحال اي ما رايته متقدما وليس بشي لعدم الرابط
وما عد حالا والجملة اذا وقعت حالا فلا بد فيها من الرابط ولا عبرة في
نحو ذلك بالرابط المعنوي وان اعتد به الشارح وقال الجمهور مستانفة
لا محل لها من الاعراب جواب السوال تقديره عند من قدر منذ مبتدا وهو
ابن السراج والفارسي فانهما قالا منذ مبتدأ ويومان خبره ما امد ذلك
ويكون تقدير الجواب امده يومان وعند من قدرها خبرا وهو الاخفش
والزجاج فانهما قالا منذ ظرف في موضع الخبر ما بينك وبين لقائه
وتقدير الجواب بيني وبين لقائه يومان الثالث جملة افعال
الاستثنا ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا نحو قام القوم
ليس ولا يكون منهم وخلا وعدا وحاشا فقال السيرافي حال فيكون
في محل النصب ورد بانها لو كانت في موضع الحال لجي بالواو اذ المعنى
قام القوم خالين عن زيد وجوز مع ذلك الاستيناف فيها
واوجبه ابن عصفور ومنع الحال هذا اذا كان خلا وعدا وحاشا
منها بغير ما وان كانت ما هي المصدرية وهي مع صلتها مؤولة بمصدر
منصوب واقع موقع الحال وقال ابن الصائغ الاقرب عندي ان تكون
ما مصدرية زمانية والتقدير قام القوم وقت مجاوزتهم زيدا وهذا
من المص تذكير لما مضى فان قلت جاني رجال ليسوا زيدا فالجملة
صفة لوقوعها بعد نكرة غير موصوفة ولا يمتنع عندي ان يقال
جاوني ليسوا زيدا على الحال الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله حتى

ماء دجلة اشكل هو بعض بيت تمامه فما زالت القتلى تمج دماها بدجلة
حتى ما دجلة اشكل وقد مضى الكلام عليه في الحالة المهملة في بحث حتى
فقال الجمهور مستانفة لا موضع لها وعن الزجاج وابن درستويه
انها في موضع جر بحتى وقد تقدم ذلك في بحثها فتلخص اذا فرض الكلام
في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة بعدها فان القائل بان
الجملة بعد حتى في محل جر لا يراها ابتدائية والقائل بالاستيناف يراها
ابتدائية فمع بت القول بانها ابتدائية كيف يتاتى الخلاف لكن صرح
كلام المص هنا وفي بحث حتى فيما نقله عن هذين الامامين انهما يريان
الجملة بعد حتى الابتدائية ذات محل ويفرق بينها وبين الجارة بان تلك
لا يقع بعدها الا المفرد وهذه لا يقع بعدها الا الجملة الجملة الثانية
من الجمل التي لا محل من الاعراب لها الجملة المعترضة بين شيئين متداعيين
سواء كانا مفردين في جملة ام كانا جملتين متصلتين معنى وسواء كانت
المعترضة جملة واحدة ام اكثر لافادة الكلام تقوية لمضمونه او تسديدا
او تحسينا للفظه وقد وقعت في مواضع احدها بين الفعل
ومرفوعه كقوله شجاك اظن ربع الظاعنينا صدر بيت من اول
الوافر عجزه فلم تعبا بعذل العاذلينا ولم يسم قايله وشجاك احزنك
والشجو الحزن والربع الدار نفسها او المحلة والظاعن بالظا المشالة
مع الاعجام من ظعن اذا سار ولم تعبا لم تلتفت يقال ما اعبا بفلان
اي ما ابالي به اعلم ان الغاء ما بين الفعل ومرفوعه من الفعل القلبي
نحو قام ظننت زيد جائز عند البصريين وواجب عند الكوفيين وقوى
ابو حيان تبعا لابن هشام الخضراوي مذهبهم بانه انما ينتصب بظننت
ما كان مبتدا قبل مجيئها ولا يبتدا بالاسم اذا تقدمه فعل وتمسك البصريون
بمثل هذا البيت فانه يروى برفع الربع ويروى بنصب الربع على
انه مفعول اول لاظن وشجاك مفعولا ثانيا وفيه ضمير راجع
اليه اي الى الربع هو فاعله وقد اعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل
ومفعول بل مضاف ومضاف اليه فعلى تقدير رفع الربع فشجاك مبتدا
وخبره وفعليه متوسطة بينهما المعنى فعلها القلبي جواز التوسط
بين المعمولين وعلى تقدير النصب فشجاك منصوب بفتحة مقدرة على اخره
وهو مفعول اول مقدم وربع الظاعنينا مابيه واظن عامل غير ملغى
والمعنى احزنك ربع الاحباب الراحلين بما سره رويتك اياه خاليا
منهم من لوعة الفراق والمرتذكر اوقات التلاق وكذلك المعنى عند

من براه فحلا فالاسناد مجاز لانه السبب وقوله وقد ادركتني والحوادث
جمة اسنة قوم لاضعاف ولا عزل من الضرب الاول من الطويل وقبله
وقايلة ما باله لا يزورنا وقد كنت عن تلك الزيارة في شغل قال ابن الاعرابي
في نوادره هما من ابيات لرجل من بني الحكم دارم اسرته بنو عجل انشدهم
اباها فاطلقوه وقال ابن حبيب اسر حنظله بن عمار العجلي جويرية ابن
زيد اخا بني عبد الله بن دارم والحوادث نوازل الدهر ونوايبه التي وجدت
بعد ان لم تكن والجمة بفتح الجيم وتشديد الميم الكثيرة والاسنة
جمع سنان وهو الحديد المستدق الذي يجعل في طرف الرمح والضعاف
جمع ضعيف والعزل على زنه فعل جمع اعزل من الاسلاح والمتعاطفان
مجروران على تبعية قوم والاعتراض هنا بجملة اسمية والظاهر ان الواو
المقترنة بها واو الاستيناف لانها كانت موخرة في الاصل عما هي معترضة
بين اجزايه وكانت للاستيناف ثم قدمت وبقيت بحالها ايذانا عما
كانت عليه وهو اي الاعتراض بين الفعل ومرفوعه الظاهر في قولك
الم ياتيك والانبا تنمي بما لاقت لبون بني زيادي على ان اليا
زايدة في الفاعل ويحتمل ان ياتي وتنمي تنازعا ما فاعمل الثاني
واضمر الفاعل في الاول فلا اعتراض ولا زيادة ولكن المعنى على
الاول اوجه اذ الانباء من شانها ان تنمى اي تنقل وتبلغ يقال نمى الخبر
اذا شاع والانباء جمع نباء وهو الخبر واللبون هنا جماعة الابل ذات
اللبن وبنو زياد ربيع بن زياد واخوته وذكر بعضهم ان فاعل ياتيك
ضمير يعود الى الانباء لدلالة الانباء عليه او انه عايد الى لبون على
حذف مضاف اي الم ياتيك خبر لبون بني زياد الثاني بينه وبين
مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا
والشمال في الصحاح الهيف مثل الهوف ريح حارة تاتي من قبل اليمن
وهي النكبا التي تجري بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل
والصبا ريح مهبها لمستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار
والشمال بفتح الشين والميم وقد دخلت البا هنا على المتروك وهو
الاستعمال المشهور والثالث بين المبتدا وخبره كقوله وفيهن
والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه ونوايح هذا البيت
لمعن ابن اوس وقبله رايت رجالا يكرهون نساهم وفيهن لا يكذبن
نساء صوالح وضمير يمللنه عايد الى النادب المفهوم من نوادب
ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد اظن قايم وبجملة

الاختصاص

الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبيا
لا نورث في المطول ان جملة الاختصاص في محل نصب على الحال وكذا قال
الرضي ايضا فلا تكون اعتراضية فاي في انا افعل كذا ايها الرجل مضموم والرجل
مرفوع كما في الندا والمجموع في محل نصب على الحال وتقديره متخصصا
من بين الرجال وقد يقوم مقام اي منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب
اقرا الناس للضيف او مضاف نحن معاشر الانبيا لا نورث وربما يكون
علما نحو بنا تميما تكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا
عن الندا لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا
والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه
مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص وفي شرح الالفية
لولد مصنفها ما يقتضي ان الاختصاص جملة اعتراضية كما قال المص
وذلك انه قال الاختصاص خبر يستعمل بلفظ الندا كقولهم اللهم
اغفر لنا ايتها العصابة ونحن نفعل كذا ايها القوم وانا افعل كذا ايها
الرجل يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى متخصصين
من بين العصايب ونحن نفعل مخصوصين من بين الاقوام وانا افعل
كذا مخصوصا من بين الرجال وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم
الاضمار غير مقيد بمحل اعراب انتهى ويمكن التوفيق بين كلام المص
والرضي بان من قال انها جملة اعتراضية اراد بحسب الحقيقة ومن قال
انها جملة حالية اراد بحسب المعنى وهو وجه التوفيق بين قول
ولد المصنف اولا على معنى متخصصين ومخصوصين ومخصوصا حيث
يقتضي انها حالية وبين كلامه اخرا وقول الشاعر نحن بنات
طارق نمشي على النمارق هذا البيت لهند بنت عتبة زوجة
ابي سفيان ابن حرب قالته قبل اسلامها في يوم احد تحرض به المشركين
على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده المسك في المفارق والدر
في المخانق ان تقبلوا نعانق ونفرش النمارق او تدبروا نفارق
فراق غير وامق والمراد بطارق هنا النجم وقيل هو لهند بنت
بياضة بن رياح بن طارق الايادي قالته حين لقيت اياد جيش
الفرس بالجزيرة وكان رايس اياد بياضه وقيل غير ذلك وفي الشرح
قولها ونفرش النمارق يقتضي ان يكون الروي ساكنا في الكل وهذه
الابيات من منهوك الرجز الا انه دخله القطع والخبن شذوذا واما
الاعتراض بكان الزايدة في نحو قوله او نبي كان موسى فالصحيح

انها لا فاعل لها فلا جملة والرابع بين ما اصلهما المبتدا والخبر
كقوله واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها
شطت بعدت والنوى جهة القصد من السفر وذلك على تقدير ازورها
خبر لعلي وتقدير الصلة محذوفة اختير لكم ما يأتي في الثامن
من ازورها صلة وتقدير خبر لعل محذوفا اي التي اقول لعلي وقوله
لعلك والموعود حق لقاؤه، بدا لك في تلك القلوص بداء القلوص
بفتح القاف الشابة من الابل والبداء انتقال الراي من شي الى شي وقوله
يا ليت شعري والمنى لا تنفع، هل اغدون يوما وامري مجمع المنى
جمع منية وهي التمني وغدا هنا تامة والجملة بعده في محل نصب على الحال
وقد ذكر المص في الكلام على ام ان معنى علمت ازيد قائم علمت جواب
ازيد قائم فكذلك المعنى هنا جواب هل اغدون يوما وامري مجمع
اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر اي عن اسم ليت شعري على تاويل
شعري بمشعوري لتكون الجملة نفس المبتدا فلا تحتاج الى رابط
واذا قيل ان الخبر محذوف اي موجود فلا اعتراض اما اذا قلنا يتاتى
على وجه آخر وهو او ان ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتني اشعر
فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وقول
الحماسي ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان وفي
الصحاح ويقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر ومنه الترجمان
ولك ان تضم التاء لضمة الجيم وفي القاموس ان فيه فتح التاء والجيم
كزعفران وقول ابن هرمة ان سليمى والله يكلؤها ضنت
بشي ما كان يرزؤها هَرْمَة بفتح الهاء وسكون الراء ويكلؤها
يحفظها وضنت بخلت ويرزؤها ينقصها وهذا بيت واحد من
مقتضب المنسرح وقول رؤبة اني واسطار سطرن سطرا قايل
يا نصر نصر نصرا هذان بيتان من مشطور السريع ونصرا الثالث
بمعنى العطاء ونصر الاول منادى والثاني تاكيد له على اللفظ هذا
مذهب ابن مالك لانه مرفوع والثالث منصوب فلا يجوز فيهما ان يكونا
بدلين لانه لا يجوز يا نصر بالرفع ولا يا نصرا بالنصب وقيل وانما
نصر الاول عطف بيان على اللفظ والثاني على المحل واستشكل بان
الشي لا يبين نفسه قال في الصحاح والنصر العطاء قال رؤبة وانشد
البيت الا انه انشده بنصب الثاني والثالث وفي العباب ان الصغاني
قال انشد سيبويه هذا البيت لرؤبة وليس لرؤبة وهو مع ذلك

تصحيف

تصحيف والرواية يا نضر نضر بالضاد المعجمة ونضر هذا صاحب نصر
ابن يسار والاسطار جمع سطر بفتح الطاء المهملة وهو الخط مثل سبب
واسباب وسيتكلم المص على هذا البيت في الباب الرابع فيما افترق
فيه عطف البيان والبدل وقول كثير اني وتهيامي بعزة بعدما
تخليت مما بيننا وتخلت لكالمرتجي ظل الغمامة كلما تبوأ منها
للمقيل اضمحلت التهيام بمعنى الهيام وهو شبه جنون من العشق
وتخلت بالخاء المعجمة تنحت وتبوأ اتخذ متبوأ اي منزلا قال ابو علي
تهيامي بعزة جملة معترضة بين اسم ان وخبرها فعلى هذا الاعتراض
بجملة اسمية خبرية وقال ابو الفتح يجوز ان تكون الواو للقسم
كقولك اني وحبك لضنين بك فتكون الباء متعلقة بالتهيام
لا بخبر محذوف فعليه الاعتراض بجملة فعلية قسمية والخامس
بين الشرط وجوابه نحو واذا بدلنا آية مكان آية والله اعلم
بما ينزل قالوا انما انت مفتر ونحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
فاتقوا النار ونحو ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا تتبعوا
الهوى قال جماعة منهم ابن مالك والظاهر ان الجواب فالله اولى
بهما يعني انه جواب بحسب اللفظ قايم مقام الجواب بحسب الحقيقة
لانه قال في الباب الخامس في الخاتمة الذي ذكر فيها المحذوف ان
التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله اي فليبادر
العمل فان اجل الله لآت وذلك انه لا بد من كون الجواب مسببا عن
الشرط وايتان اجل الله ليس مسببا عن رجا لقاء الله تعالى ولكن كل هنا
اولوية الله بهما ليست مسببة عن الكون غنيا او فقيرا وهذا الذي
استظهره المص هو قول الاخفش ان او بمعنى الواو والمعنى فالله
اولى بالغني والفقير حيث شرع الشهادة عليهما وهو انظر لهما منكم
ولولا ان الشهادة عليهما مصلحة لما شرعها وقال ابو حيان الجواب
محذوف تقديره فليشهد عليهما ولا يراعى الغني لغناه ولا الفقير لفقره
وليس فالله اولى بهما هو الجواب بل لما جرى ذكر الغني والفقير عاد الضمير
على ما دل عليه كانه قيل فالله اولى بجنس الغني والفقير اي بالاغنياء
والفقراء وفي قراءة ابي فالله اولى بهم ما يشهد بارادة الجنس وقال
السفاقسي الجواب فالله اولى بهما والضمير عايد على الغني والفقير
المدلول عليهما بقوله تعالى غنيا او فقيرا والمشهور عليه داخل جزما
كما تقول ان يكن هذا الرجل زيدا او عمرا فاني احبهما اي احب زيدا

اوعمرا فيكون الرجل داخل ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا
لان او هنا للتنويع اي لا للتقسيم وحكمها حكم الواو في جواب
المطابقة نص عليه الابدي الابدي في الشرح هو بهمزة مضمومة
وباء موحدة مسكنة ودال مهملة مفتوحة وذال معجمة منسوب ابده بلد
من بلاد الاندلس كذا عن الشيخ برهان الدين الاندلسي وهو اعرف
ببلده وفي القاموس في باب الدال المهملة وابده كعنترة بلد بالاندلس
واخبرني فاضل منهم انهم لا يقولونها الا بالمهملة وانها بيد الفرنج
الان وهم يقولونها بالمعجمة مع تحريف في لفظها وهو الحق واما قول
ابن عصفور ان تثنية الضمير في الاية شاذ فباطل يعني لما تقدم
من ان او في الاية للتنويع وان حكمها وجوب المطابقة لبطلان
قوله في مثل ذلك في افراد الضمير في والله ورسوله احق ان يرضوه
وفيه اي افراد الضمير ثلاثة اوجه احدها ان احق خبر عنهما
في الكشاف وحاشيته عند قوله تعالى يخادعون الله والذين امنوا
والله ورسوله احق ان يرضوه وحد الضمير فيه دلالة على ان المقصود
ارضا الرسول وانما ذكر الله تعالى لافادة قوة اختصاص الرسول
به وكونه منه بمكان وكذا يوذون الله ورسوله فانهم لا يوذون
حقيقة الا الرسول وحده وسهل افراد الضمير ان معنوبي
وهو ان ارضاء الله سبحانه ارضاء رسوله عليه الصلاة والسلام
وبالعكس ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله ولفظي وهو
تقدم افراد احق ووجه ذلك ان اسم التفضيل المجرد من ال و
الاضافة واجب الافراد نحو ليوسف واخوه احب قل ان
كان اباوكم وابناوكم واخوانكم الى قوله احب اليكم والثاني
ان احق خبر عن اسم الله سبحانه وحذف مثله خبر عن اسمه عليه
الصلاة والسلام او بالعكس في تفسير ابن عطية وتقديره عند سيبويه
والله احق ان يرضوه كقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك راض
والراي مختلف ومذهب المبرد ان في الكلام تقديما وتاخيرا وتقديره
والله احق ان يرضوه ورسوله وقيل الضمير عايد على المذكور والثالث
ان ان يرضوه ليس في موضع جر او نصب بتقدير بان يرضوه بل في
موضع رفع بدلا من احد الاسمين وحذف من الاخر مثل ذلك في
الشرح يلزم عليه حذف البدل وهو محل نظر فينبغي تحرير النقل فيه انتهى
واعلم ان المص لم يترجم لحذف البدل في الخاتمة الذي ذكرها وقضية

هذا

هذا انه لا يحذف ولا جاز حذفه في هذه الاية وفي الخاتمة في حذف الحال
في قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء حيث قال ان التقدير يقولون
ما نعبدهم وان هذا المقدر يحتمل ان يكون بدلا من الصلة اذ الا ان خبر الذين
ان الله يحكم بينهم والمعنى فارضا الله وارضاء رسوله احق من ارضاء
غيرهما والسادس بين القسم وجوابه لعمري وما عمري على دهين لقد
نطقت بطلا على الاقارع في الصحاح عمر الرجل بالكسر يعمر عمرا وعمرا
على غير قياس لان قياس مصدره التحريك اي عاش زمانا طويلا ومنه قولهم
اطال الله عمرك وعمرك وهما وان كانا مصدرين بمعنى الا انه استعمل في
القسم احدهما وهو المفتوح والبطل مصدر بطل الشي يبطل بطلا اذ الا ان غير
حق وهو صفة لمحذوف اي نطقا بطلا والاقارع بالقاف جمع اقرع
وقوله تعالى فالحق والحق اقول لاملان جهنم الاصل اقسم بالحق لاملان
واقول الحق فانتصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض باقسم محذوفا
والحق الثاني باقول واعترض بجملة اقول الحق وقدم معموله
للاختصاص وقد يرفعهما بتقدير فالحق قسمي والحق اقول وجرهما
على تقدير واو القسم في الاول وتقدير الثاني توكيدا كقولك والله
والله لافعلن وقال الزمخشري جر الثاني على ان المعنى واقول والحق
اي هذا اللفظ فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل
الحكاية الذي في الكشاف بنصبه والحق اقول اي ولا اقول الا الحق
على حكاية لفظ المقسم به قال وهو وجه حسن دقيق جايز في الرفع
والنصب انتهى وقرى برفع الاول ونصب الثاني وهي قراءة عاصم
وحمزة وخلف في اختياره قيل اي فالحق قسمي او فالحق مني او فالحق
انا هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها والحق يميني والصواب والاول لان
معنى يميني قسمي فكيف يعطف عليه باو ثم لا يخفى ان الحق مقابل للباطل
ان كان التقدير مني واسم من اسمايه تعالى ان كان التقدير انا ومحتمل لهما
ان كان التقدير قسمي والاول اي تقدير قسمي اولى ومن ذلك قوله تعالى
فلا اقسم بمواقع النجوم الاية فان تمامها وانه لقسم لو تعلمون عظيم والسابع
بين الموصوف وصفته كالاية وهي قوله فلا اقسم بمواقع النجوم فان فيها
اعتراضين اعتراضا بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة
لو تعلمون واعتراضا بين اقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو انه لقران
كريم بالكلام الذي بينهما واما قول ابن عطية ليس فيها الا اعتراض
واحد وهو لو تعلمون لان وانه لقسم عظيم توكيد لا اعتراض فمردود

لان التوكيد والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى ذلك في حد جملة
الاعتراض والثامن بين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وابيك
يعرف مالكا ويحتمل قوله والى لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها
ازورها وذلك هو ان تقدير الصلة ازورها وتقدير خبر لعل
محذوفا اي لعلي افعل ذلك والتاسع بين اجزاء الصلة الظاهر
ان يقول بين جملتين غير مستقلتين بان تكون الاولى صلة والثانية عطف
عليها لان ترهقهم ذلة اذا كان معطوفا على الصلة يكون صلة لا جزء
صلة والصلة جملة غير مستقلة نحو والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة
بمثلها وترهقهم ذلة الايات فان جملة ترهقهم ذلة معطوفة على
كسبوا السيئات فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم
وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر قاله ابن عصفور وهو بعيد لان الظاهر
ان ترهقهم لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته بل جيء به للاعلام
بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ثم انه اي كون جملة ما لهم من الله من
عاصم خبرا عن الذين كسبوا السيئات ليس متعينا لجواز ان يكون الخبر
جزاء سيئة بمثلها بان يقدر فيها رابط يربطها بالمبتدا اعني لهم كما يشير
اليه بقوله فلا يكون في الاية اعتراض ويجوز ان يكون الخبر جملة النفي
كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وان يكون الخبر كانما اغشيت
فالاعتراض بثلاث جمل او اولئك اصحاب النار فالاعتراض باربع وقد
يحتمل ان الذين وهو الاظهر في الجر واجاز ابن عطية ان يكون الذين في موضع
جر عطفا على قوله للذين احسنوا ويكون جزء وقوله والذين على اسقاط حرف
الجر اي وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها فيعادل التقسيم كما تقول
في الدار زيد والقصر عمرو اي وفي القصر عمرو انتهى وهذا هو الاحتمال الذي
ذكره المص الان تقدير ابن عطية ظاهر في انه على قول سيبويه في قولهم
في الدار زيد والحجرة عمرو وتقدير المص ظاهر في انه على قول الاخفش ولا
حاجة الى تكلف حمله على قول سيبويه لان المص يجيز قول الاخفش
لانه قال في الباب الرابع في اخر العطف على معمولي عاملين وبعد فالحق
جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين فلذلك قال ليس مبتدا بل
معطوف على الذين الاولى اي للذين احسنوا الحسنى وزيادة
والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها فمثلها هنا في مقابلة
الزيادة هناك فنظيرها في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله
خير منها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيئات الا ما كانوا

يعملون وفي اللفظ قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وذلك من العطف على
معمولي عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه
والمحققين الاشارة بذلك الى قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وقوله على اضمار
الجار عطف على من العطف ومما يرجح هذا الوجه ان الظاهر ان الباء في
مثلها متعلقة بالجزاء فاذا كان جزاء سيئة مبتدا احتيج الى تقدير
الخبر اي واقع قاله ابو البقاء او لهم قاله الحوفي وهو احسن لاغنائه
عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدائها وهو الذين وعلى ما اخترناه
يكون جزاء عطفا على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير اخر واما قول ابي الحسن
وابن كيسان ان مثلها هو الخبر وان الباء زيدت في الخبر كما زيدت في
المبتدا في بحسبك درهم فمردود عند الجمهور وقد يوسر في لهما بقوله تعالى
وجزاء سيئة سيئة مثلها والعاشر بين المتضايفين كقولهم هذا غلام
والله زيد ولا اخاف محله لزيد قال الرضي وجا على قلة لكن لا الى حد
الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من الاسماء الستة اذا
وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع واثبات
الالف في الاب والاخ حتى يكون مضافا واللام زائدة فتكون معها نحو
مذهب الخليل وجمهور النحاة انه مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم
اللام تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر واجابوا بان اللام هنا
ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لها وقال ابن الحاجب الوجه ان يقال
انه شابه المضاف فاعطي حكمه في اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون
في غلامي ومسلمي وقيل الاخ هو الاسم والظرف الخبر وان الاخ جا على
لغة القصر كقولهم مكره اخاك اصل هذا ان شخصا روي في موقف حرب
فقيل له في ذلك فقال مكره اخاك لا بطل فهو كقولهم لا عصا لك الحادي
عشر بين الجار والمجرور واشتريت بارى الف درهم الثاني عشر بين الحرف
الناسخ وما دخل عليه كقوله كان وقد اتى حول كميل اثافيها حمامات
مثول الحول السنة والكميل الكامل والاثافي بالمثلثة جمع اثفية بضم الهمزة
وكسرها مع تشديد المثناة التحتية وهو الحجر يوضع عليه القدر وتشدد
الياء في الجمع وتخفف المثول من الاضداد يطلق على المنتصبات وعلى الملتصقات
بالارض كذا قال قوم ويمكن ان تكون هذه الجملة حالية تقدمت على
صاحبها هذا مبني على جواز تقدم الحال المصدرة بالواو وقد منعه بعضهم
وهو اسم كان على حد قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها
العناب والحشف البالي هو من اول الطويل وقائله امرؤ القيس يصف

يصف العقاب وهي من كواسر الطير معروفة بانها لا تاكل الطير وشبه الرطب
منها بالعناب لحمرته واليابس بالحشف البالي وهو اردى التمر اليابس
وصح جعل رطبا ويابسا حالين من المفعول على معنى قسمها رطبا وقسما
يابسا لظهور ان ليس المراد بالرطب واليابس الفرد من كل وقال المحشي
تبعا للتفتازاني على معنى رطبا بعضها ويابسا بعضها فان اراد ما قلناه
فلا اشكال لكن ظاهر التعبير لا يساعده والا لزم حذف الفاعل مع بقاء
رافعه ولا يخفى منعه عند الجمهور ولله در الكمال ابن نباته حيث يقول
وقد دنا من امراة مخضوبة البنان فلم ينعظ ٥

دنوت اليها وهو كالفرخ مطرق * فوا خجلي لما دنوت واذلالي
فغلت لمعكيه بلا انا ما فالتقى * لدى وكرها العناب والحشف البالي

الثالث عشر بين الحرف وتوكيده كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت
ليت شبابا بوع فاشتريت بيتان من مشطور السريع او بيت
مصرع من تام الرجز الا ان عروضه وضربه زحفا وقائلهما رؤبة
ابن العجاج قاله العيني وليت الاولى والثانية حرفان اكد ثانيهما اولهما
والثالثة اسم لان المراد بها لفظها وهي فاعل ينفع وقد حسن هذا
التاكيد الفصل بالاعتراض وبوع لغة في بيع المبني للمجهول الرابع عشر
بين حرف التنفيس والفعل كقوله وما ادري وسوف اخال ادري
اقوم آل حصن ام نساء وقد تقدم الكلام على هذا البيت في بحث ام من
حرف الالف من الباب الاول وهذا الاعتراض في اثناء اعتراض آخر
فان سوف وما بعدها اعتراض بين ادري وجملة الاستفهام المعلق
عنها فعل الدراية الخامس عشر بين قد والفعل كقوله اخالد قد والله
اوطات عشوة هذا صدر بيت تمامه عند الشارحين وما قائل المعروف
فينا بعنف وقد تقدم الكلام عليه وعلى ما فيه في بحث قد من حرف القاف
من الباب الاول السادس عشر بين حرف النفي كقوله ولا اراها تزال ظالمة
هو صدر بيت من اول المنسرح عجزه تحدث لي نكبة وتنكؤها وهو من قصيدة
لابراهيم ابن هرمة سنان انشد مطلعها قريبا وجملة اراها معترضة
بين لا النافية والفعل اعني تزال ولا يذهب عليك ان النفي يصح
تسلطه على جملة اراها لان تزال فعل ناقص وما لازمه النافي له امر لازم
له فلو كان هناك نفي الرؤية لم يصح ومعنى تنكؤها تقشرها يقال نكأت
القرحة انكأها نكاء اذا قشرتها اي انها تحدث لي جراحة وتقشرها
باخرى وقوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة هو صدر بيت من ثاني الطويل

عجزه

عجزه على قومها ما فتل الزند قادح قاله ابن الدهان في الغرة انشده الفراء
عن بعضهم والاعتراض بالقسم بين النافي والمنفي هنا ظاهر ويجوز
ان يكون لا رد او حرف النفي محذوف وفا وله اعتراض وما من قبيل توقيته
السابع عشر بين جملتين مستقلتين نحو فاتوهن من حيث امركم الله
اي المكان الذي امركم الله به وحلله لكم ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين المتنزهين عن الفواحش والاقذار كمجامعة
الحائض والاتيان في غير المأتي نساؤكم حرث لكم اي مواضع حرث
لكم تشبيها لما يلقى في ارحامهن من النطف بالبذور فان قوله تعالى
نساؤكم حرث لكم تفسير وبيان لقوله تعالى من حيث امركم الله
اي ان المأتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث دلالة على ان الغرض
الاصلي في الاتيان طلب النسل محافظة على بقاء هذا النوع الانساني
لا محض الشهوة فانها حاصلة بالتبع وقد تضمنت هذه الاية الاعتراض
باكثر من جملة تبع في ذلك صاحب التلخيص البياني واعترضه البهاء
السبكي في شرحه بان المراد بقولنا اكثر من جملة ان لا تكون احديهما
معمولة للاخرى والاخرى في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين
خبران وقوله يحب المتطهرين معطوف عليه فلا يكونان مع ما قبله
جملتين معترضتين وقد نوقش بان الجملة الاولى هنا ليست عاملة
في الثانية وانما العامل شيء وقع فيها اللهم الا ان يكون المراد ان لا تكون
معمولة لعامل الاخرى بتقدير مضاف وحذفه لظهور المراد وبان
الثانية لا يتعين عطفها على الاولى الخبر لاحتمال ان تكون خبر مبتدا
محذوف والجملة عطف على المجموع المستانف ويكون التمثيل وقع على
هذا الوجه المحتمل وان كان الاول اولى والاية مثال لا دليل وقيل
وفي هذا نظر لانه لو كان التمثيل على الوجه المحتمل لبينوا انه عليه
ولم يطلقوا بل الجواب منع ان المراد ان لا يكون احدهما معمولة للاخرى
وفائدة هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا
عنه ولعل ذكر التواب دون التائب لاستلزام محبة التواب محبة
التائب من غير عكس ومثلها في توكيد ذلك اي وقوع الاعتراض
باكثر من جملة قوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه
وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فان قوله
تعالى ان اشكر لي ولوالديك بيان للوصيه وما بينهما اعتراض وهو
اكثر من جملة وقوله رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت

وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فيمن قرا بسكون تا وضعت اي في قراة من قرا على انها حرف تانيث وهو من عدا ابن عامر وابي بكر عن عاصم ويعقوب وهم قروا وضعت بضم التاء على التكلم اذ الجملتان المصدرتان باني من قولها وما بينهما اعتراض وليس من قولها والمعنى وليس الذكر كالانثى التي وهبت لها فاللام فيها للعهد ويجوز ان يكون مع ذلك من قولها بمعنى وليس الذكر والانثى سيين فيما نذرت فاللام للجنس وعلى قراة ضم التاء فهو اعتراض وان كان من كلامها قالته تسلية لنفسها اي ولعل الله فيه سرا قال الزمخشري هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم وفي التنظير لما هنا باية الواقعة نظر لان الذي في الاية الثانية اعتراض كل منهما جملة الا انهما متداخلتان لا اعتراض واحد بجملتين وقد اجيب عنه بالتزام ان في الاية الثانية اعتراضا واحدا بجملتين لان مجموع جملتي وانه لقسم عظيم ولو تعلمون اعتراض بين قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وقوله انه لقرآن كريم غاية ما هناك انه احدى الجملتين وقعت اعتراضا بين خبر الاخرى ونعته وذلك لا يخرج المجموع عن كونه اعتراضا واحدا بجملتين ولا يخفى ما فيه وانما الجواب ان الزمخشري انما قصد التنظير على تعدد جمل الاعتراض مع قطع النظر عن كونه اعتراضا او اعتراضين فتامل وقد يعترض باكثر من جملتين كقوله تعالى الم تر الى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب خطابا لسيدنا محمد عليه السلام والرؤية

هي من رؤية البصر ضمنت معنى الانتهاء فعديت بالى صح

لما ان المراد اخبار يهود يشترون الضلالة يختارونها على الهدى ويستبدلونها به بعد تمكنهم منه او حصوله لهم ويريدون ان تضلوا السبيل والله اعلم باعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون الكلم ان فيه من الذين هادوا بيانا للذين اوتوا وتخصيصا لهم اذ كان اللفظ يعني لفظ الذين عاما في اليهود والنصارى والمراد اليهود او بيانا لاعدائكم وهو يحتمل اليهود وغيرهم والمعترض به على هذا التقدير اي تقدير بيان الاعداء جملتان وعلى التقدير الاول اي تقدير بيان الذين ثلث وهي والله اعلم باعدائكم وكفى بالله مرتين واما يشترون ويريدون فجملتا تفسير لمقدر هو متعلق الرؤية حقيقة وان حولت برؤية وليست من الاعتراض في اذ المعنى الم تر الى قصة الذين اوتوا وشانهم وان علقت من بنصيرا على ونصرناه من القوم

في تعلق

في تعلق من بنصرناه على ان المعنى يحفظكم منهم او بخبر محذوف اي قوم يحرفون ويميلون الكلم عن مواضعها التي وضعها الله فيها بازالتها عنها واثبات غيرها او يؤولونها على ما يشتهون فيميلونها عما انزل الله فيه ثم ان ذلك المبتدا حذف واقيمت صفته وهي جملة مقامه كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق فلا اعتراض البتة واجاز الفرا ان يكون المحذوف موصولا اي منهم من يحرفون فالجملة صلة وقد مر ان الزمخشري اجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك ومر ايضا ان ابن مالك لم يذكر ذلك على هذا الوجه وانما فهمه المص فهما منازعا فيه وزعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة وذلك لانه قال في قول الشاعر اراني ولا كفران لله اية لنفسي قد طالبت غير منيل من الضرب الثالث من الطويل وقايله عقل والكفران مصدر كالغفران ومنيل بضم الميم اسم فاعل من انال اذا اعطى ان اية بتشديد المثناة التحتية وهي مصدر اويت له اذا رحمته ورققت له لا ينتصب باويت محذوفة على انه مفعول مطلق لئلا يلزم الاعتراض بجملتين وهما لا كفران لله واويت اية فانهما حينئذ جملتان معترضتان بين مفعولي وقد قيل عليه ان ظاهر كلامه ان اسناد القول بامتناع الاعتراض باكثر من جملة الى ابي علي اخذ من كلامه هذا وفيه انه ليس فيه ما يقتضي منع ذلك لجواز ان الباعث في البيت على منعه ما يلزم عليه من تكثير خلاف فانه على خلاف الاصل والحذف كذلك وهو لا يستلزم المنع مطلقا والحق ان قول ابي علي لئلا يلزم الاعتراض بجملتين ظاهر في المنع منه وكذلك ابن مالك فاعترضه كما يحكيه المص وقد نوقش ايضا بانه لا يلزم من تقدير مصدرية اية لاويت الاعتراض بجملتين لاحتمال ان تكون جملة اويت مفعولا ثانيا لاراني وقد طالبت غير منيل حالا من الفاعل او المفعول الاول قال ابو علي وانما انتصابه باسم لا اي ولا اكفران الله رحمة مني لنفسي فهو مفعول لاجله ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول بالمعمول وهو واجب التنوين وهو اي ترك تنوين مثله قول البغداديين من الكوفيين اجازوا لا طالعا جبلا بفتح طالع ونصب جبلا اجروه في ذلك اي في ترك التنوين مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب فاعرب بعد ان كان مبنيا وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت بترك التنوين في اسم لا قيل

عليه بل يتخرج على قول البصريين ايضا بجعل لام لما متعلقة بمثل الاسم
جبرا للامحذوف فان قلنا تتعلق لام التقوية ومانع اسم لا بني معها
على الفتح اي لا مانع مانع لما اعطيت وكذا اما عطف عليه وجوز الحذف
في ذكر مثل المحذوف وحسنه دفع التكرار وان تقديم المعمول من قوله
وعلى تقليهم يتخرج الحديث بقيد الحصر اي على قول البغداديين دون
غيرهم لكن ينافيه ما ياتي في المثال الثالث من الجهة الثانية من الباب
الخامس من ان جماعة علقوا الظرف من لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم
اليوم ومن لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم لا وذلك باطل عند
البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق بمحذوف
فانه تخريج الحديث على وجه جائز عند البصريين واجيب عن هذا الاخير
بانه بعد تسليم ان تقديم هذا المعمول لافادة الحصر لا يريد بقوله يتخرج الحديث
تخريجه مطلقا اعتمادا على ما ياتي منه وانما يريد تخريجه بقيد تعلق
اللام باسم لا وذلك انما ياتي على قول البغداديين **واما على قول البصريين
فيجب تنوينه** فيه ان التنوين على راي البصريين ممتنع لا واجب وقال
ابو حيان فذهب الجمهور الى انه معرب منون ان كان منصوبا نحو لا طالعا
جبلا وذهب ابن كيسان الى انه يجوز حذف تنوينه ويبنى كما يبنى الاسم
المفرد فيقول لا ضارب زيدا عندك بفتح ضارب وبقوله قال
البغداديون وحملوا عليه الحديث ويظهر من ابن مالك قول ثالث
وهو ان المطول من حيث شبهه بالمضاف يحذف تنوينه ويبقى
معربا فيقول لا طالع جبلا كما يقول لا طالع جبل والذي ذهب اليه
الجمهور هو الصواب وما جاء مما يوهم حذف التنوين فهو مؤول **ولكن
الرواية في الحديث انما جاءت بغير تنوين** فيجب تاويلها على قول
البصريين وقد عرفته قيل لعل السر في العدول عن التنوين اراده دلالة
التنصيص على الاستغراق وبه يكون ظاهر الانضاء وقولهم ان لا عند العمل
نص في الاستغراق ومع التنوين تكون عاملة لعله فيه ان بعضهم يخص
الاستغراق بحالة بنا الاسم من جهة تضمن من الاستغراقيه وعلى تقديره
فلا يتعين في مانع كونه معمولا للا لاحتمال النصب بفعل محذوف اي لا نجد
او لا نرى والبنا لا احتمال معه فعدل اليه **وقد اعترض ابن مالك على
قول ابي علي** هذا يعني قوله انه لا يعترض باكثر من جملة **بقوله تعالى وما
ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
بالبينات والزبر** فانه تيدا اعتراضا بجملتين هما فاسئلوا وان كنتم

وتجويز الزمخشري وغيره الاعتراض بسبع جمل في قوله تعالى ولمن خاف مقام
ربه جنتان الى متكئين على فرش بنا على ان متكئين حال من المستتر في من خاف
لكونه في معنى الخائفين ان كان ذواتا افنان خبر مبتدا محذوف وليس
ان لم يكن لا يرد على ابي علي لتجويزهم فيه ان يكون منصوبا على المدح
ايضا اذ له منع الحالة **وبقول زهير لعمري والخطوب مغيرات وفي طول
المعاشرة التقالي لقد باليت مظعن ام اوفى ولكن ام اوفى لا تبالي**
البيتان من اول الوافر قالهما زهير بن ابي سلمى حين طلق زوجته ام اوفى
وبعدهما فاما اذ نايت فلا تقولي لذي صهر اذلت ولم تذالي اصبت
بني منك ونلت مني من اللذات والحلل الغوالي الخطوب جمع وهو الامر
الصعب اي الشدائد اسباب مغيرة للانسان عما يعهد منه والتقالي
التباغض فان طول المعاشرة ودوام الاختلاط مود الى ملل المتعاشرين
وسامتهما وهو مظنة وقوع البغضا بينهما وباليت عددت وهو متعد
بنفسه كما في البيت وان كان بمعنى اكترثت به المتعدي بالبا ونطق كبير
به متعديا بالبا وقد وقع في استعمال المص في اول الكتاب حيث مثل لهمزة
التسوية نحو ما ابالي اقمت ام تعدت وقد رمع بما ابالي بقيامك وقعودك
والمظعن بفتح الميم مصدر ميمي يقول ظعن اذا سار والمصدر المظعن باسكان
العين وفتحها ونايت بعدت واذلت واذ لته بضم الهمزة على البنا للمفعول
معناه اهنت قال في القاموس اهنته ولم احسن القيام عليه والبيت
الاخير ناظر الى ان غالب وطر الرجال في النكاح طلب النسل ووطر النسا نيل
المستلذات اي انا حصلت على الغرض منك وحصلت على الغرض مني فلم تقبح
المفارقة ولما كان الاعتراض باكثر من جملة في قول زهير ظاهر التحتم وتوجيه
قوله لقد باليت جوابا للقسم المتقدم وبينهما اسميتان لا محل لهما من الاعراب
سكت عن المناقشة فيه واما الاية فقال **وقد يجاب عن الاية بان
جملة الامر** يعني جملة فاسئلوا **دليل الجواب عند الاكثرين** لامتناع
تقدم الجواب **ونفسه عند قوم فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة**
فلم يكن اعتراض باكثر من جملة واحدة **وبانه يجب ان يقدر للبا متعلق
محذوف اي ارسلناهم بالبينات** قيل عليه كيف يجب ذلك والمقام
يحتمل وجوها من التقدير فقد قال الزمخشري اما ان تتعلق بما ارسلنا
داخلا تحت حكم الاستثنا مع رجالا اي ما ارسلنا الا رجالا بالبينات
كقولك ما ضربت الا زيدا بالسوط او رجالا صفة له اي رجالا ملتبسين
بالبينات وبارسلنا مقدرا كانما قيل بم ارسلوا فقيل بالبينات

فهو على كلامين والاول على كلام واحد او يوحي اي يوحي اليهم بالبينات او
بلا يعلمون على ان الشرط للتبكيت والالزام كقول الاجير ان كنت عملت لك فاعطني
حقي وهو وان ابطل بعض هذه المحتملات فاحتمال البعض الاخر باقٍ ثابت ن
ووجوب التعلق بمحذوف منتف **لانه لا يستثنى باداة واحدة شيئا[ن]**
كان عليه ان يقول باداة واحدة من غير عطف فان نحو ما قام الا زيد وعمرو
جائز اتفاقا وانما الخلاف حيث لا عطف والاكثر على المنع ومنهم ابن مالك
وجوزه جماعة منهم الزمخشري ومشى عليه في هذه الاية وفي قوله تعالى لا تدخلوا
بيوت النبي الاية فقال ان المستثنى الظرف والحال معا وان الحصر في كل منهما
مقصود اي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا
الوقت على هذه الحالة واجيب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان صورة
لم يستثن فيها باداة واحدة شيئان وانما استثني شيء واحد واتبع بالعطف
عليه اخر **ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان ما بعد الا مستثنى**
نحو ما قام الا زيد سواء كان الاستثناء مفرغا كما مثل او غير مفرغ نحو
ما قام احد الا زيد **او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد**
او تابعا له اي للمستثنى منه **نحو ما قام احد الا زيدا فاضل** قيل
يلزم على اجازة هذا التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته
بالا وهو ممتنع بتصريح المص نقله عن الاخفش وارتضاه وسياتي وجوابه
ان ذلك حيث الصفة في مركزها الاصلي كما اذا وقع التفريغ في النعت
نحو ما مررت باحد الا كريم بالجر فيمتنع واما اذا زحزحت عن مركزها
الاصلي فلا لان اصالة المحل يحدوها الى التقدم واللصوق بالموصوف
فكان لا فصل في التحقيق نظرا الى الاصل والصفة في مثال المص كذلك لان
محلها اللصوق باحد الموصوف وانما عرض الفصل العرضي فلم يكترث به
ونوقش بان هذا الفصل العارض لغرض انكان هو الفصل بالا فينبغي
ان لا يمنع التفريغ في النعت وحده ايضا لتحققه بها ثمه وان كان ذ[لك]
بالمستثنى فعدم الاكتراث بهذا العارض انما يودي الى لصوقها بالا
لا الى لصوقها بالموصوف فينبغي منع كلا الصورتين ولعل ما ذكره المص
مذهب لغير الاخفش وما يقال من ان البدل في غير الموجب حيث المستثنى
منه مذكور هو الراجح فالمختار في مثال المص فيما بعد الا الرفع فما باله عدل
فيه الى النصب فجوابه ان المستثنى منه في المثال ليس مجرد احد بل
هو احد بالنظر الى صفته فالمستثنى منه المجموع وقد اخر بعضه عن
المستثنى فكان النصب محتما **مسئلة كثيرا ما تشتبه المعترضة**

بالحالية ولا سيما اذا اقترنت المعترضة بالواو فقد يتوهم انها واو الحال
وان الجملة حالية **ويميز منها امور احدها ان تكون غير خبرية** فان الحالية
لا تكون الا خبرية **كالامرية في ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم** اي لا تقروا
عن تصديق قلب الا لاهل دينكم ولا تظهروا ايمانكم وجه النهار الا لمن كان
على دينكم فان رجوعهم ارجى واهم **قل ان الهدى هدى الله** يهدي من يشاء
الى الايمان او يثبته عليه **ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم متعلق بتؤمنوا**
على ان التقدير بان يؤتى **وان المعنى ولا تظهروا تصديقكم بان احدا**
يؤتى من كتب الله مثل ما اوتيتم وبان ذلك لا احد يحاجونكم
عند الله يوم القيمة بالحق فيغلبونكم فيه اشارة الى ان او يحاجوكم
عطف على يؤتى وقد رعى لفظ الاحد تارة فافرد ضميره من يؤتى ومعناه
اخرى فجمع من يحاجونكم فان احدا لوقوعه في سياق النفي في معنى الجميع
وانما اتى بالواو في تفسيره هذا بدلا عن او لان لا النافية اذا دخلت
على متعاطفين باو عم النفي كلا منهما لان امتناع احد الامرين منهما
لا يتصور الا بامتناعهما **الا لاهل دينكم** واشياعكم دون المسلمين
والمشركين **لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان**
ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى
الاسلام وما بين ولا تؤمنوا المتعلق وان يؤتى المتعلق اعتراض يدل
على ان كيدهم لا يجدي بطائل والى هذا اشار بقوله **ومعنى الاعتراض**
حينئذ ان الهدى بيد الله فاذا قدره لاحد لم يضره مكركم وقد
جوز ايضا ان يكون ان يؤتى خبرا عن ان الهدى بدلا من اسم ان واو على
هذا بمعنى حتى وان مضمرة بعدها اي حتى يحاجوكم عند ربكم فيدحضوا
حجتكم لانكم تعلمون صحة دين الاسلام واحد عليه ليس بمعنى الجمع لوقوعه
حينئذ في سياق الاثبات وان يكون منصوبا بفعل مضمر اي قل ان الهدى
هدى الله فلا تنكروا ان يؤتى احد **والاية محتملة لغير ذلك وهو ان**
يكون الكلام عند الاستثناء ويكون الوقف عليه تاما **والمراد ولا تظهروا**
الايمان الكاذب الذي توقعونه وجه النهار اي في اوله **وتنقضونه**
اخره الا لمن كان منكم ثم اسلم فمعنى من تبع دينكم من كان تابعا له **وذلك**
ان اسلامهم كان اغيظ لهم ورجوعهم بعد الاسلام **كان عندهم**
اقرب وارجى وعلى هذا فان يؤتى من كلام الله بخلافه على ما تقدم
من كلامهم حكاه عنهم **وهو متعلق بمحذوف مؤخر اي لكراهة ان**
يؤتى احد دبرتم هذا الكيد انما قدر مؤخرا لافادة الاهتمام والحصر

ولم يعتبرهما قاضي المفسرين فقال متعلق بمحذوف اي دبرتم ذلك وقلتم
لان يوتى احد والمعنى ان الحسد حملكم على ذلك ويحاجوكم معطوف
على يوتى واو للتنويع وهذا الوجه ارجح من الثاني لوجهين
احدهما انه الموافق لقراة ابن كثير ان يوتى بهمزتين على الاستفهام
ومعناه الانكار التوبيخي اي الكراهية ان يوتى قلتم ذلك ودبرتموه
والثاني ان في الوجه الاول لعمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس
من المسايل الثلاث المذكوره انفا قيل عليه ان المدعى اولا ان
الوجهين صحيحان وان ثانيهما ارجح لكن مقتضى هذا التعليل بطلان
الاول لاشتماله على المحذور المذكور ونوقش بان المص لم يدع صحة
الوجهين ولم يتعرض لذلك وكون الثاني ارجح من الاول لا ينافي اشتمال
الاول على محذور او مكروه ليس في الثاني والحق ان دعوى ارجحية
الثاني على الاول يستلزم رجحانه في نفسه فكيف لا يستلزم الصحة
ويتجه الاعتراض نعم قد يقال ان ترجيحه الثاني على الاول ليس بالنسبة
الى من يمنع العمل المذكور الا فيما استثنى لان الاول بهذه النسبة ليس
بصحيح عنده بل بالنسبة الى من يجيزه والحاصل ان الثاني ارجح من
الاول لخلوه عما قيل انه ممتنع دون الاول وكالدعائية في قوله
ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان وقوله
ان سليمى والله يكلوها ضنت بشيء ما كان يرزوها وكالقسم
في قوله اني واسطار كان حقه ان يقول البيتين لان الجزء الثاني
من الجزئين المعترض بينهما في البيت الثاني فقد مضى النص على ان قوله
اني واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر نصر نصرا بيتان من مشطور
السريع ومكشوفه لا بيت واحد من تام الرجز كما يتوهم وقد ناقش
الشارح في ذلك الا انه قال وكان ينبغي ان يقول البيتين ليشير
الى الجملتين اللتين اعترضت بينهما الجملة القسمية فوهم لان الاعتراض
ههنا بين مفردين هما اسم ان وخبرها لا بين جملتين وقد تقدم الكلام
منا على هذه الابيات وكالتنزيهية اي وكالجملة التي افادت انشاء
التنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات فان خزاعة وكنانة
كانت تقول الملايكة بنات الله سبحانه تنزيه له من قولهم هذا وتعجب
منه ولهم ما يشتهون يعني البنين كما مثل بعضهم وكالاستفهامية
في قوله تعالى فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم
يصروا كذا مثل ابن مالك فاما الاية الاولى فلا دليل فيها اذ اقدر

لهم خبرا مقدما وما مبتدا موخرا والواو للاستيناف عاطفة جملة
على جملة وان كانت الثانية اسمية والاولى فعلية وقدر الكلام المستانف
تهديدا اي وارد على معنى التهديد كقولك لعبدك المخالف لك عندي
ما تختار تريد بذلك ايعاده او التهكم به على ان الكلام تهديد كقولك
لعبدك اصنع ما شيت تهديدا له على المخالفة بل اذا اقدر لهم معطوفا
عليه وما معطوفة على البنات اي بل انما تنزل والدليل فيها اذا لو
قدر فالظرف متعلق بمحذوف وذلك ممتنع في الظاهر اي في ظاهر الحال
اذ لا يتعدى الضمير المتصل الى ضميره المنفصل الا في باب ظن
وفي فقد وعدم اي لا يجوز ان يكون ضميرا الرفع والنصب لشي واحد
الا فيما ذكر نحو فلا تحسبنهم بمفازة فيمن ضم البا وهو ابن كثير
وابو عمرو وكان عليه ان يقول وقرابيا الغيبة اي فلا يحسبون
انفسهم احترازا عن ضم الموحدة وقرا بالمثناة الفوقية على انه خطاب
للمومنين فان هذه القراة ليست من تعدي فعل الضمير المتصل الى ضميره
المنفصل فكانه اغفل ذلك لان مراده فيمن ضم البا من السبعة وهذه
ليست منها ونحو ان راه استغنى ولا يجوز مثل زيد ضربه تريد
ضرب نفسه لانه ليس واحدا مما ذكر فانما يصح في الاية العطف المذكور
اذا قدر ان الاصل ولانفسهم ثم حذف المضاف وذلك تكلف
مستغنى عنه فالفاء من قوله فانما يصح فصيحة وثم شرط مقدر اي اذا
تقرر ذلك فانه يصح الى اخره ومن العجب ان الفرا والزمخشري
والحوفي قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف
ولا يصح العطف الا به لكن المفهوم من كلام قاضي المفسرين ان هذا
العطف من غير تقدير ولانه افضى الى ان يكون ضميرا الفاعل والمفعول
لشي واحد لا يبعد تجويزه في المعطوف واما الثانية فنص هو اي ابن
مالك وغيره على ان الاستفهام فيها بمعنى النفي بقرينة وقوع الاستثنا
بعده فالجملة خبرية وان كانت في صورة الاستفهامية وقد فهم بما اوردته
من ان المعترضة تقع طلبية لان الحالية لا تكون الا خبرية ولذا كان
وقوع المعترضة طلبية مميزا لها عن الحالية قيل عليه من اين فهم من كون
المعترضة تقع طلبية ان الحال لا تكون الا خبرية وانما فهم انها لا تقع
طلبية وهذا اعم من كونها لا تقع الا خبرية ولا دلالة للاعم على
الاخص باحدى الدلالات الثلاث ولك ان تقول اراد بالطلبية
هنا الجملة التي ليست خبرية فانه صدر المسيلة بان المعترضة

تتميز عن الحالية بكونها غير خبرية فدل على انها تنفرد عن الحالية بغير الخبرية وتشترك معها فيها وذلك مستلزم لكون الحالية لا تكون الا خبرية **وذلك** اي كون الحالية لا تكون الا خبرية امر ثابت **بالاجماع** وجهه الحديثي بان الحال وان كانت كخبر المبتدا في المعنى الا انها حكم جزئي لانها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع المقيد ولا انشا لا خارج له وانما يحصل باللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيدية ولذا لم يقع شرطا ولا صفة الا انشا اذ انهم من جوز وقوع الانشا خبرا او صفة بالتاويل له ان يجوز حاليته به في حواشي المطول لسيد المحققين التصريح بان الانشائية لا تقع حالا الا غير مؤولة بالقول كما في حيث الليالي ابطي او اسرعي قال والتحقيق ان الحال ثمه هو القول المقدر والجملة الانشائية مقولة فلا تكون حالا وما هنا كتجويز كونه معمولا للحال **واما قول بعضهم** هو امين الدين المحلي المعروف **في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب** صدر بيت من ثاني السريع تمامه فافة الطالب ان تضجرا وبعده اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصما قد اثرا **ان الواو للحال وان لا ناهية فخطا** لما عرفت من وجوب كون الحالية خبرية وكون لا ناهية مستلزم انشائية الجملة **وانما هي عاطفة** تعطف اما مفردا **مصدرا ينسبك من ان والفعل** على ان الاصل وان لا تضجر **على مصدر متوهم** تصيد **من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول** اي على انه عطف مفرد على مفرد **فتحة تضجر اعراب** لانها اثر الناصب المقدر **ولا نافية والعطف** هنا **مثله في قولك ايتني ولا اجفوك بالنصب** اي ليكن منك اتيان وعدم جفوة مني **وقوله فقلت ادعي وادعوان اندى لصوت ان ينادي داعيان** هو من الضرب الاول من الوافر واختلف في قائله فقال ابن يعيش هو الحطيئة وقال السخاوي الاعشى وقال بعضهم ربيعة بن جشم وقال الزمخشري وابن بري دثار ابن سنان النمري والخطاب بقوله ادعي لحليلته وادعو منصوب بان مضمرة بعد الواو المجمع في جواب الامر اي ليكن منك دعا ومني دعا والنصب متعين لان غرضه الاجتماع على الندا بدليل ان ينادي داعيان وانه من افعل تفضيل من الندى بفتح النون والقصر وهو بعد ذهاب الصوت يقال فلان اندى صوتا كذا في الصحاح والصوت بكسر اللام وان

ينادي بكسر الدال ونصب اخره خبران **وعلى الثاني** اي على انه عطف جملة على جملة **فالفتح** فتحة بنا **للتركيب والاصل ولا يضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة** وبقيت الفتحة قبلها دليلا عليها **ولا ناهية والعطف** فيه عطف جملة نهي على جملة امر **مثل قوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا** وحاصله ان لا ان كانت نافية فعطف مصدر منسبك على مصدر متوهم وان كانت ناهية فعطف جملة على اخرى **الثاني** من مميزات الاعتراضية عن الحالية **انه يجوز تصديرها** اي المعترضة **بدليل استقبال** بخلاف الحالية قال المولى سعد الدين في مطوله يشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف استقبال لان هذه الحال والحال المقابل للاستقبال وان تباينا حقيقة لانه يركب من جاز بي يركب حال بهذا المعنى وغير حال بالمعنى المقابل لانه ليس واقعا في زمان التكلم الا انهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة قال سيد المحققين وهذا التوجيه مع كونه ماخوذا من كلام الرضي مستبشع في نفسه جدا وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة سواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر الا في اطلاق اللفظ على كل منهما بطريق الاشتراك اللفظي وهو لا يقتضي استبشاع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة الثلاثة كان استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ما هي قيد له لا بالقياس الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها **كالتنفيس في قوله وسوف اخال ادري** هو بعض بيت تقدم الكلام عليه مستوفى وتمامه وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نسا **واما قول الحوفي في اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة** اي جملة سيهدين **حالية فمردود** بما عرفت من عدم جواز اقتران الحالية بسين الاستقبال **وكلن** فان ادوات النصب كلها تخلص المضارع الى الاستقبال **في ولن تفعلوا وكالشرط في فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا وقال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال ان لا تقاتلوا ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان تضعوا**

اسلحتكم اني اخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم فكيف تتقون
ان كفرتم يوما فلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها قال الامام
المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جا زيد ان
يسال يعط فان اردت صحة ذلك فاجعل الشرطية خبرا من الحال له
كقولك جا زيد وهو ان يسال يعط ويكون الجملة الاسمية هي الحال
قال في المطول وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر
الكلام لا تكاد ترتبط بشي قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد
اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن
الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادني صلوح لذلك وكذلك
النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي
كانهما شي واحد بخلاف الحال فانها فضلة ينقطع عن صاحبها وانما
جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال
جواب سوال مقدر تقديره ان يقال لم لم يجب تجرد الجملة الحالية في هذا
المثال عن كلمة الشرط فاجاب بانه انما جاز ذلك لان معنى الشرط غير مراد
من ان لتجردها هنا عن معناها وصيرورة المعنى لاضربنه كاينا على كل
حال اذ لا يصح ان يشترط وجود الشي وعدمه لشي واحد
لما انه يودي الى المحال ضرورة ان الشرط يجب تحققه مع المشروط
فهذا تعليل للتعليل ولك جعل اللام من قوله لان المعنى في اخره
بمعنى مع ويكون قوله اذ لا يصح الى اخره تعليلا لما يفهم من الكلام من
تجرد كلمة الشرط عن معناها ومن هنا ساغ للزمخشري في قوله تعالى
كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث جعل الجملة الشرطية
حالا لما ان معنى الشرط غير مراد فكانه قيل كمثل الكلب ذليلا دايم
الدلالة لاهثا في الحالتين ونظير هذا قولك احسن الى زيد وان اسا
اليك فتجعل وان اسا حالا مع وجود ان لانسلاخ الشرط هنا عنها
وهي التي تسمونها بان الوصلية والمتصلة والثالث من المميزات
انه يجوز اقترانها اي اقتران المعترضة بالفا ولا يجوز في الحالية
كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا هو من الضرب
الثاني من السريع الا ان عروضه زوحفت بالخبن ان كانت الرواية
بتشديد الدال من قدره الله تقديرا ومن الضرب الرابع منه ولا
زحاف في العروض لانها كمن بها ان كانت بالتخفيف ولم يسم قايله
ووجه كون هذه الجملة المصدره بالفا اعتراضية مفيدة للتاكيد

ان الاخبار بان علم المرء ينفعه فيه باعث ويقويه على امتثال الامر في قوله
واعلم وان بالفتح والتخفيف المخففة من الثقيلة واسمها محذوف ضمير
شان لا ضمير المامور لعدم عايد من الخبر والمراد ان المقدرات والمقدورات
قطعا وان تاخر الى حين وفيه تسلية للنفس وتسهيل للامور الشاقة وكجملة
فالله اولى بهما في قوله لابن مالك وغيره وقد مضى قريبا وما فيه وكجملة
فباي الا ربكما تكذبان الفاصلة بين فاذا انشقت السماء فكانت
وردة كالدهان اعني جملة الشرط وما عطف عليها بالفا وبين الجواب وهو
فيومئذ لا يسئل والفاصلة بين ومن دونهما جنتان وبين فيهن خيرات
حسان اي خيرات خففت لان خيرا بمعنى اخير لجمع وبين صفتيهما اي صفة
كل منهما وهي مدهامتان في الاولى اي خضروان يضربان الى السواد من شدة
الخضرة حور مقصورات في الخيام في الثانية اي قصرن في خدورهن وحبسن
فيها يقال امراة قصيرة وقصورة ومقصورة اي مخدرة او مقصورات
الطرف على ازواجهن لا ينظرن الى غيرهم ويحتمل ان تقدر مبتدا هو هما
في الاولى وهن في الثانية فالمذكور حينئذ خبر فتكون الجملة اما صفة
ايضا والاعتراض على حاله واما مستانفة فلا اعتراض الرابع من
المميزات انه يجوز اقترانها اي المعترضة بالواو مع تصدرها بالمضارع
المثبت ولا كذلك الحالية وانما لم يجز ذلك فيها لان المضارع المثبت موازن
لاسم الفاعل لفظا ومعنى فوجب ربطه بصاحبه ربط اسم الفاعل وهو
بالضمير فقط واما قمت واصك وجهه فقد قيل التقدير وانا اصك
فالجملة اسمية او الواو للعطف دون الحال والمضارع بمعنى الماضي على الحكاية
كقول المتنبي يا حاديي عيسها واحسبني اوجد ميتا قبيل افقدها
قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها والبيتان من قصيدة
من اول المنسرح والحاديان بالحاء تثنية حاد اسم فاعل من حدا يحدو وبمهملتين
حدوا وحدا ساق الابل وغنى لها ويقال للشمال حدوا لانها
تحدو السحاب وتسوقه والعيس بالكسر الابل التي تحمل الميرة وازودها
على بنا المجهول اي ازود منها قوله افقدها بكسر القاف على اضمار
ان لان قبيل يتعلق لا تضاف الى الجمل الا انه لما حذف الناصب لفظا
ارتفع الفعل على حد الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وقوله اقل يروى
بالرفع والنصب على ان لا لنفي المفرد والجنس تنبيه للناس
في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين فان منهم
من يقول هو ان يوتى في اثنا كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر

لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى رفع الابهام ومنهم من يقول هو ان يوتى في
اثنا كلام او في اخره او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين بجملة
او اكثر ولا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت رفع الابهام او غيره
ومنهم من يقول هو ان يوتى في اثناء كلام او بين كلامين منفصلين معنى
بجملة او غيرها لنكتة ما وليس المراد الكلام المسند اليه والمسند فقط بل مع
جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان
يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه **والزمخشري يستعمل بعضها**
اي بعض تلك الاصطلاحات البيانية واذ كان من اعيان النحاة **كقوله**
في ونحن له مسلمون يجوز ان يكون حالا من فاعل نعبد او من مفعوله
لاشتمالها على ضميرهما اي ضمير فاعل نعبد ومفعوله **وان تكون معطوفة**
على نعبد وان اختلفا اسمية وفعلية لما ان القصد الى تشريك الثانية في
حكم مع وجود الجامع الذي هو الاتحاد في المسند اليه والتناسب في المسند
فيهما ولم يذكر قاضي خاتمة المفسرين هذا الاحتمال **وان تكون اعتراضية مؤكدة**
اي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد مذعنون **ويرد عليه مثل ذلك**
من لا يعرف هذا العلم يعني البيان **كابي حيان توهما منه ان الاعتراض**
الا ما يقوله النحوي ويسميه اعتراضا **وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين**
ومن قواعد الجدل ليبين ان الاصطلاح لا يدفع باصطلاح اخر **الجملة**
الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب **التفسيرية وهي الفضلة**
الكاشفة لحقيقة ما تليه يجوز في لفظ ما اتصل به الضمير ان يكون
بالمثناة الفوقية وان يكون بالمثناة التحتية وقد اورد على هذا التعريف
انه غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في نحو اسررت الى زيد النجوى وهي ما
خيرا والاحسان الا الاحسان فانها فضلة كاشفة لحقيقة ما يليه
من النجوى فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل واجيب بانه
بعد تسليم ان مثل هذه الجملة حال المراد المص بالفضلة الجملة التي لا محل لها
من الاعراب فلا ترد هذه الجملة لان لها محلا منه ونحو ذلك انه قال عنه
التام من مواضع المفسرة انه احترز بالفضلة عن المفسرة التي لها محل وهي
المفسرة لضمير الشان وعن المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون
ذات محل وليس بشيء اذ لا يبعد في كلامهم اطلاق الفضلة الا على ما ليس بعمدة
مع قطع النظر عن اعتبار المحل ولا اعتبار نعم قد يقال انه لما كان بصدد
تعداد الجمل التي لا محل لها من الاعراب كان هذا الوصف معتبرا ايضا في
التعريف فلا تصدق على ما كان فضلة ذات محل منه **وساذكر لها امثلة**

توضحها

توضحها احدها واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة
الاستفهام مفسرة للنجوى كاشفة عن حقيقتها **وهل هنا للنفي** اي
للاستفهام الابطالي الذي هو بمعنى النفي وذلك لاجل الاستثناء المفرغ
لا لان كونها تفسيرية اوجب ذلك وسيصرح به **ويجوز ان تكون بدلا منها**
اي من النجوى **ان قلنا ان ما فيه معنى القول** وهو اسروا لان الاسرار
قول في خفاء **يعمل في الجمل** كما يعمل فيها صريحه **وهو قول الكوفيين وان تكون**
معمولة لقول محذوف هو حال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب
سلام عليكم اي قائلين ذلك فجملة الاستفهام عليهما في محل نصب وقال ابو
حيان قوله هل هذا الا بشر مثلكم افتاتون السحر هاتان الجملتان الاستفهاميتان
الظاهر انهما متعلقتان بقوله واسروا النجوى لانه في معنى القول الخفي فهما
في موضع نصب على المفعول بالنجوى وقال الزمخشري هذا الكلام كله في محل
النصب بدلا من النجوى اي واسروا هذا الحديث ويجوز ان يتعلق بقالوا
مضمرا والنجوى اسم من التناجي وهو لا يكون الا خفية فمعنى اسروا النجوى
حينئذ المبالغة في اخفائها او جعلوها بحيث لا يفطن لتناجيهم ولا
يعلم انهم متناجون **الثاني ان مثل عيسى** اي ان شانه وصفته **عند الله**
اي عند من يعلم حقيقة امره وكيف هو **كمثل ادم خلقه من تراب** بيان
لاصل نشاة ادم اي صوره شكلا من تراب **ثم قال له كن فيكون** اي كن
بشرا سويا ذا روح وعقل فهو يكون كذلك وهذه كناية عن سرعة الايجاد
على وفق المراد نزل قابلية الشيء لما اراده الله منه منزلة الموجود المامور
القابل لامتثال الامر **فخلقه وما بعده تفسير لمثل ادم لا باعتبار**
ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة اي جملة خلقه من تراب وما عطف عليه
من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى اي ان شان
عيسى كشان ادم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين ابوين
قيل عليه ان خلقه وما بعده اذا جعل تفسيرا للمثل كان تفسيره له باعتبار
ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى تفي بتفسير قاضي المفسرين انه جملة
مفسرة للتمثيل مبينة لما له الشبه وهو انه خلق بلا اب كما خلق ادم
من التراب بلا اب وام شبه حاله بما هو اغرب الحاسما للخصم وقطعا
لمواد الشبه والمعنى خلق قالبه من التراب ثم قال له كن اي انشاه
بشرا كقوله ثم انشاناه خلقا اخر وقدر تكوينه من التراب ثم كونه
ويجوز ان يكون ثم لتراخي الخبر لا المخبر وكان المص اراد نقل كلام الكشاف
فلم يوف بمقصوده ولفظه ولفظه خلقه من تراب جملة مفسرة لما له

شبه عيسى بادم اي خلق آدم من تراب ولم يكن ثم اب ولا ام فكذلك حال
عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد ادم
بغير اب وام قلت هو مثيله فى احد الطرفين فلا يمنع اختصاصه
دونه بالطرف الاخر من تشبيهه به لان المماثله مشاركة فى بعض الاوصاف
ولانه شبه به فى انه وجود اخارجا عن العادة المستمرة وهما فى ذلك
نظيران ولان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود
من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم انتهى وكان
المص لما راى الزمخشري جعلها تفسير الوجه الشبه لا للمشبه به احتاج
الى ان قال ان وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه
ظاهر لفظها من تقدير ادم جسدا من طين ثم تكوينه فانه ليس مشتركا
بين آدم وعيسى وانما وجه الشبه المشترك بينهما ما يعطيه معنى الجملة
من الخروج عن مستمر العادة من التولد بين ابوين فلم يهتد الى ان المراد
من التقدير والتكوين المذكور من خلقه بلا ابوين فتدبر والثالث
هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله
وتجاهدون فى سبيل الله باموالكم وانفسكم فجملة تؤمنون ومتعلقها
وما عطف عليها تفسير للتجارة وقيل مستانفة معناها الطلب
اى امنوا هو ما عليه صاحب الكشاف وقاضى المفسرين وهذا الاستيناف
بيانى كانه لما قال هل ادلكم على تجارة قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون
وكونه خبرا بمعنى الامر منقول عن سيبويه ويدل عليه قراة عبد الله ابن
مسعود امنوا وجاهدوا وانما جي بهما على لفظ الخبر للايذان بوجوب
الامتثال وكانه امتثل فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين وقال
القاضي ايذانا بان ذلك مما لا يترك ونظيره قول الداعي غفر الله ويغفر
الله لك جعلت المغفرة لقوة الرجا كانها كانت ووجدت وانما جعل
المعنى على الطلب بدليل يغفر بالجزم فى جوابه كقولهم اتقى الله
امرء وفعل خيرا يثب عليه اى ليتق وليفعل يثب بجزم الجواب
حيث لا جازم دليل على التقدير المذكور واما قراة زيد بن على بالتا
وحذف النون من تؤمنون وتجاهدون فعلى اضمار لام الامر وعلى الاول
وهو قول الفرا فالجزم فى جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو
الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال جواب عن استشكال الزجاج
قول الفرا فانه قال وقد غلط بعض النحويين فى قوله يغفر لكم جواب
هل ادلكم لانه ليس اذا دلهم على ما ينفعهم غفر لهم وتخليص الجواب

ان هذا من باب اقامة السبب اعنى الدلالة مقام المسبب اعنى الامتثال
وان المعنى هل تمتثلون ما ادلكم عليه من الايمان والجهاد فانكم
ان امتثلتم يغفر لكم وقول صاحب الانتصاف ان هذا التاويل لا يحتاج
اليه فانه يلتحق بقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة وامثاله
وقد تقدم الكلام فيه وان المؤمن الراسخ فى الايمان لما كان مظنة لحصول
الايمان والامتثال كالمحقق فيه ذلك لا يخلو عن تامل فتامل الرابع
ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم الباساء والضراء وزلزلوا
فجملة مستهم وما عطف عليها تفسير للمثل وفى الكشاف انها بيان للمثل
على الاستيناف فانه قال مثل الذين خلوا حالهم التي هي مثل فى الشدة
ومستهم بيان للمثل وهو استيناف كان قايلا قال كيف كان ذلك المثل
فقيل مستهم الباساء وانما فسر المثل بما قال لما تقرر من ان لفظة مستعار
للحال والقصة العجيبة الشان قال التفتازانى ولا يخفى ان يصيبهم
مثل حالهم وشبيه لا نفسه ففى الكلام حذف فاراد ان معنى ياتكم
يصيبكم وان المص مثل حاله الماضين لا نفسها فلا تقدير مثل وجوز
ابو البقا كونها حالية على اضمار قد والحال لا ياتى من المضاف
اليه ومثل هذا فان الحال انما ياتى من المضاف اليه اذا كان المضاف
جابر العمل فى الحال نحو يعجبنى ضرب اللص مكتوفا او كان جزءا من
المضاف اليه نحو ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا او كالجزء
منه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا وليس المثل الواقع مضافا هنا
واحدا مما ذكر فيمتنع الحالية فان قيل السن الزمخشري جعل الشرطيه
من قوله فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث حالا من الكلب تنزيلا له
الحال السئ منزلة جزئه فهلا يستقيم مثله قلنا اشتراط كون المضاف
جزءا او كالجزء انما هو ليحسن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه فكان
الحال واقعة من غير مضاف اليه وما ذكره الزمخشري من هذا القبيل
اذ لو قيل فمثله كالكلب الى اخره لحسن ولا يحسن ذلك فى الاية
فتامل نعم فى التعليق ان الحالية متجهة من الضمير فى خلوا الخامس
حتى اذا جاءوك يجادلونك يقول الذين كفروا ان قدرت اذا ظرفية
غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك تفسير جملة لجملة
والا اي وان قدرتها شرطيه فهى جواب اذا اذ لا بد للشرط
من جواب وعليهما فيجادلونك حال من فاعل جاءوك تنبيه
المفسرة ثلاثة اقسام وفى التحقيق هى قسمان مجردة من حرف التفسير

غير مقرونة به كما في الامثلة السابقة ومقرونة باي كقوله وترميتني
بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي وقد تقدم الكلام
عليه في بحث اي وسياتي انشاده قريبا ايضا ومقرونة بان التفسيرية
نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل ان لم
يقدر الباء قبل ان فان قدرت كانت مصدرية لا تفسيرية لوجوب كون
مدخولها مفردا السادس ثم بدا لهم اي ظهر للعزيز واهله من بعد ما راوا
الايات اي الشواهد الدالة على براءة يوسف عليه السلام ونزاهته
من شهادة الصبي وقد القميص وقطع النساء ايديهن واستعصامه
عنهن ليسجننه فجملة ليسجننه قيل مفسرة للضمير في بدا وهو فاعله
الراجع الى البداء المفهوم منه اذ كل فعل دال على حدثه والتحقيق انها جواب
لقسم مقدر بشهادة اللام والنون المشددة وان المفسر مجموع الجملتين
معنى جملتي القسم وجوابه ولا يمنع من ذلك اي كون المجموع تفسيرا كون
القسم انشاء لان المفسر هنا حقيقة انما هو المعنى المتحصل من الجواب
قيل هذا الكلام فيه تدافع لانه اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين
فكيف يقال ان المفسر انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو يقتضي ان
لا تكون للجملة الاولى مدخل في التفسير فلا يكون التحقيق ان المجموع هو
المفسر وانما قول من قال في معرض الجواب عنه ان العمدة من الكلام القسمي هو الجواب
والقسم تاكيد له فلذا قال المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب فانما يليق بان
يكون التحقيق ان المفسر هو الجواب لا انه المجموع كما لا يخفى والحاصل ان جواب
القسم لعدم استقلاله بدون القسم لا يحكم عليه وحده بانه المفسر وان كانت
المفسر باعتبار ما يحصل منه وهو جزئي فلا يلزم التفسير بالانشاء وذلك
المعنى المتحصل من الجواب هو سجنه عليه السلام فهذا هو البداء والراي
الذي بدا لهم ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجمل الانشائية مفسرة
بنفسها بدون ان يتوسط بينها وبين المفسر حرف تفسير كما قد يتوهم
من دعوى ان القسم انشائي فلا يقع مفسرا بل يجوز ان تكون المفسرة
انشائية ويقع ذلك في موضعين احدهما ان تكون الجملة المفسرة
بصيغة اسم المفعول انشاء ايضا فيفسر الانشاء بمثله نحو احسن الى زيد
اعطه الف دينار فان الاحسان مجمل وقد فسر باعطاء الالف والثاني
ان يكون المفسر بالفتح مفردا مؤديا عن جملة فيفسر بجملة انشائية نحو
واسروا النجوى الذين ظلموا فان التناجي يقتضي كلاما قطعا وهو مبهم
فسر بقوله هل هذا الا بشر مثلكم فقيل عليه ان قوله هذا لا يتعين ان يكون

جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون في محل نصب على
انها بدل من المفعول به الذي هو النجوى ولا يرد ان هذا المحل ليس مما تقع
الجملة فيه مفعولا اذ المراد بها هنا لفظها فهي في حكم المفرد فكانه قيل
واسروا هذا الحديث وقد تقدم ان المص قد جوز في هذه الجملة بعد القول
بانها مفسرة ان تكون بدلا من المفعول به وان تكون معمول قول محذوف
ولم يدع المعين للتفسير وقصارى ما ذكر هنا انها مثال لتفسير المفرد
المودي عن الجملة والتمثيل بها لا يستلزم التعيين وقد قيل لا حاجة الى الجواب
بان الجملة مراد بها لفظها لانها على تقدير البدلية ليست مفعولا به وانما هي
تابعة للمفعول به ويغتفر في التوابع والثواني ما لا يغتفر في المتبوعات
والاوائل ويوبده قولهم رب شاة وسخلتها لكن قد يقال ان المبدل منه
في حكم الطرح فيسلط العامل على البدل وان كان من التوابع اقوى من تسلطه
على بقية التوابع فما لا يعمل في الشي استقلالا لا يعمل فيه بدلا وانما قلنا فيما
مضى ان الاستفهام في هل هذا الا بشر مثلكم يراد به النفي لتفسير المثبت
اقتضاه المعنى واوجبته الصناعة بكسر الصاد وهي الاصطلاح
وما قيل من الصناعة بالفتح تستعمل في المحسوسات تستعمل في المعاني ردده
شيخنا في حواشي شرح التفتازاني على التصريف الزنجاني بان الفتح لم يثبت
وهي في اللغة الحرفة اي ما اكتسب به ولم الترد د والمباشرة قال في القاموس
الصناعة ككتابة حرفة الصانع وعمله الصنعة وفي الاصطلاح كلام متعارف
بين طائفة مخصوصة وهذا القول مصنف جواب عما يرد على المفهوم من قوله
والثاني الخ اذ مقتضاه كون جملة هل هذا الا بشر مثلكم مفسرة مع كونها
انشاء وتقرير السوال انه قد مضى منه قريبا ان الاستفهام فيها بمعنى النفي وان
الجملة خبرية وجزم اولا في بحث هل انه يراد بالاستفهام بها النفي ولذا دخلت
الا على الخبر بعدها وتدخل فيه الباء وصح العطف في نحو قوله وان شفائي عبرة
مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وذلك يعارض هذا وتقرير الجواب
ان ما قلنا انفا انما هو لامر اقتضاه المعنى واوجبته صناعة النحو لاجل
الاستثناء المفرغ فانه لا يكون الا بعد النفي لان التفسير اوجب
ذلك فهذه الجملة خبرية بحسب المعنى وعليه مدار الاستثناء وما ذكر
معه وانشائية بحسب اللفظ وعليه مدار التفسير ونحو بلغني عن زيد
كلام والله لا فعلن كذا ويجوز فيه جعل جملة القسم وجوابه بدلا
من كلام الفاعل بتقدير ارادة اللفظ فيكون كالمفرد والمعنى بلغني هذا
اللفظ وهو كذا ولا يخفى ان هذا ليس من باب الحكاية في شي ليقال ان

البصريين يأتون حكاية الجمل بما ليس فيه احرف القول وان اجازه الكوفيون
فيجاب بان تقديره قول مضاف الى الجملة ثم حذف واقيمت مقامه
والاصل يبلغني عن زيد قول والله لافعلن **ويجوز ان يكون ليسجننه
جوابا لبدا** فانه من افعال القلوب يقال بدا له في هذا الامر بداء اي
نشأ له فيه رأي **لان افعال القلوب لافادتها التحقيق يجاب بما
يجاب به القسم قال ولقد علمت لتأتين منيتي** هو صدر بيت من اول
الكامل وتمامه ان المنية لا تطيش سهامها ويروى ان المنايا بلفظ الجمع
قال المص في شواهده هذا البيت نسب الى لبيد ولم اجده في ديوانه
وتعقبه الجلال بان معلقة لبيد على هذا الروي والوزن فلعله منها
في بعض الروايات وعلمت محتملة لوجهين احدهما ان تكون معلقة
واللام جواب قسم مقدر وجملة القسم والجواب في موضع نصب بالفعل
المعلق والثاني ان تكون اجريت لافادتها تحقيق الشيء وتوكيده مجرى
القسم فيخرج حينئذ عن طلب المفعولين ويتلقى بما يتلقى به القسم
وعلى هذا فلا قسم مقدر والجملة لا محل لها كسائر الجمل التي يجاب بها القسم
كذا في شواهد المص وفي الشرح اختلف في الجملة الواقعة بعد الفعل الذي
ضمن معنى القسم فقيل في محل نصب بذلك الفعل وقيل لا لان القسم لا يعمل
في جوابه واما ما زعم ابن خروف من ان علم لا يستعمل في القسم الامع اسم الله
تعالى فرد ودبهذا البيت وطاش السهم اذا عدل عن الرمية يعني ان القسم
ان سهم المنية لا يخطئ من حضر اجله قال تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون
ساعة ولا يستقدمون **وقال الكوفيون الجملة فاعل** اي ليسجننه فاعل
بدا على زعمهم في تجويز وقوع الفاعل جملة **ثم قال هشام وثعلب وجماعة**
منهم **يجوز ذلك** مطلقا **في كل جملة نحو يعجبني تقوم** وههنا
تحقيق للشارح ملخصه انه لا نزاع لاحد في ان من خصائص الاسم كونه
مسندا اليه فيحمل تجويزهم وقوع الجملة فاعلا على معنى ان المصدر المفهوم
من الجملة هو الفاعل المسند اليه فمعنى يعجبني يقوم زيد يعجبني قيام زيد
فلم يكن المسند اليه الا اسما غاية ما هنا ان التاويل وقع بدون حرف مصدري
وهذا كما قالوا في نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم من ان الجملة مضاف
اليه مع ان الاضافة كالاسناد اليه من خصائص الاسم والجملة هنا مؤولة بمفرد
من دون سابك قال ولا بدع في هذا لانه وجد مطردا في الاضافة في باب
التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك وفي نحو لا
تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن فحينئذ

وثعلب ومن قال بقولهما الحقوا مثل يعجبني يقوم زيد بسلك الابواب
والبصريون منعوا منه **وقال الفراء وجماعة جائز مشروط بامرين
بكون المسند اليها** اي بكون الفعل المسند الى الجملة **قلبيا** اي فعلا من
افعال القلوب **وباقترانها باداة معلقة** لذلك الفعل عن العمل
**نحو ظهر لي اقام زيد وعلم هل قعد عمرو وفيه نظر لان اداة التعليق
بان تكون مانعة** من وقوع الجملة فاعلا وبالفعل **اشبه من ان تكون
مجوزة** له فان من شانها كف العامل عن العمل ولو لفظا فكيف يعتبر شرطا
في عمله **وكيف يعلق الفعل عما هو منه كالجزء** معنى الفاعل وللقائل
ان يقول كيف يعقل معنى التعليق في المعمول اذا كان جملة والجملة لا تنافي
ظهور عمل عامل في لفظها بوجه من الوجوه وانما التعليق ابطال العمل
لفظا واثباته محلا فتامل **وبعد فعندي** اي واقول بعد ما تقدم تنبيه
فعندي **ان المسئلة** اي مسئلة التجويز بالاشتراط **صحيحة** وقد مضى
الكلام في حرف من الباب الاول على نظير هذا التركيب تمهيد **ولكن مع
الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات** اي باقيها **وبناء على
ان الاسناد في الحقيقة الى المضاف محذوف لا الى الجملة** كما في الظاهر
وقد يقال لعل مراد الفراء ومن معه على ما ذكره المص من كون الاسناد الى المضاف
محذوف حذف واقيمت الجملة مقامه وجعل الاسناد اليها تجوزا وتقديره
مع الاستفهام ما ذكر ومع غيره نحو ظهر لي ما قام زيد ظهر لي مضمون
ذلك اي ظهر لي انتفاء قيام زيد فانه هو المضمون فان حمل كلامهم على ذلك
خير من حمله على ما يؤدي الى خرق قاعدة مقررة هي ان المسند اليه لا يكون الا اسما
او ما في تاويله **الا ترى ان المعنى ظهر لي جواب اقام زيد اي جواب
قول القائل ذلك وكذا القول في اقعد عمرو** اي ان المعنى علم جواب
اقعد عمرو **وذلك لا بد من تقديره دفعا للتناقض** بين صدر الكلام
وعجزه **اذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام** عنه **المقتضي
للجهل به** قيل هذا رأي ابي علي الشلوبين وقال غيره الاستفهام ههنا ليس
على حقيقته بل الصورة صورة الاستفهام والمعنى على الخبر ليلا يلزم التنافي
كما قال المص وبدليل ان الاستفهام في باب التعليق لا يستدعي جوابا بخلافه
في غيره فاذا قلت ايهم في الدار استدعى جوابا بخلاف قولك علمت ازيد
عندك ام عمرو لان قائل ذلك علم الذي عندك منهما وانما اراد ان لا يعينه
المخاطب اخفاء بلفظ الاستفهام **فان قلت ليس هذا مما يصح فيه الاضافة
الى الجمل** فكيف يصح تقدير هذا المضاف **قلت قد مضى لنا عن قريب**

علم

وسياتي عن قريب ايضا ان الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات
فالاضافة معها الى جملة صورة ومفرد معنى السابع واذا قيل لهم
لا تفسدوا زعم ابن عصفور ان البصريين يقدرون نايب الفاعل
ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك المصدر لا محل لها من الاعراب
ورجحه ابو حيان واذا قيل هو اي قول سديد فيكون مرجع هذا الضمير
مصدرا نوعيا بدليل تفسيره بامر خاص ولا يكون تاكيديا لعدم صحة
سابيته عن الفاعل وقيل الظرف نايب الفاعل فالجملة في محل نصب
على مفعولية القول ويرد بانه لا تتم الفايدة بالظرف وما يقوم مقام
الفاعل لا بد ان تتم الفايدة كما يتم بالفاعل ويرده عطف على بانه
اي ويرد هذا القول ايضا بعدم الظرف في واذا قيل ان وعد الله حق
فلو كان الظرف هو النايب دون الضمير او الجملة على الصواب الاتي للزم
الاقتصار في الاية على احدى ركني الاسناد وقيل هذا لا يرد عليهم لانهم
لم يلتزموا نيابة الظرف دايما وانما قالوا به في محل خاص لقيام المقتضي
لذلك عندهم واجيب بان قايل ذلك انما قال فرارا من جعل الجملة نايبة
عن الفاعل ومنعا له فكيف لا يرد عليه ما لا ظرف فيه مع الجملة وفيه
انه لا يتعين ذلك الا اذا امتنعت نيابة الضمير ايضا والصواب ان
النايب هو الجملة وهو مختار الزمخشري لانها كانت قبل حذف
الفاعل وبنا المفعول منصوبة بالقول على انها مفعول به على الصحيح
فكيف انقلبت مفسرة لا محل لها بعد بناء الفعل للمجهول والمفعول به
متعين للنيابة من بين المفاعيل حيث وجد وقولهم الجملة لا تكون
فاعلا ولا نايبا عنه جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها
بحكم المفردات فيكون فاعلا ونايبا والجملة هنا من ذلك كانه قيل
واذا قيل لهم هذا القول وهذا الجواب ماخوذ من كلام الكشاف وزيفه
ابو حيان بانه متى امكن الاسناد المعنوي فلا يعدل الى الاسناد اللفظي
وقد امكن هنا بجعل النايب عن الفاعل ضمير المصدر ولهذا تقع الجملة
المراد بها لفظها مبتدا وهو لا يكون الا مفردا او في حكمه نحو لا حول
ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة اذ المعنى هذا القول او اللفظ
وفي المثل زعموا مطية الكذب اي هذا اللفظ قال ابن جني التكذيب
في قوله قال زعموا كذا حتى اذا ظهر خلافه لم يفتضح فكان لفظة زعموا
كالمطية التي تركب لحصول المراد فهو قد شبه ما تقدم امام كلامه
ويتوصل به الى مرامه من قوله زعموا بالمطية التي يتوصل بها الراكب

لى

الى حاجته اذا كانت نازحة عنه وقد يقع في بعض النسخ مظنة بكسر
الظا المعجمة بعدها نون مشددة وهو تصحيف ومن هنا اي ومن اجل
ان الجملة التي يراد بها لفظها لها حكم المفرد لم يحتج الخبر الى رابط
بربطه بالمبتدا مع كونه جملة في نحو قولي لا اله الا الله كما لا يحتاج
اليه الخبر المفرد الجامد واما احتياج الخبر المفرد المشتق اليه فليس من
جهة كونه خبرا مفردا كما لا يخفى الثامن وعد الله الذين امنوا وعملوا
الصالحات لهم مغفرة واجر عظيم لان وعد يتعدى الى اثنين
تقول وعدت زيدا مالا وليس الثاني هنا لهم مغفرة لان ثاني
مفعولي باب كسا لا يكون جملة لان ذلك خاص بافعال القلوب وما
في معناها بل هو محذوف والجملة مفسرة له تقديره اجرا عظيما
والجنة وتفسير الخبر العظيم بحصول المغفرة لهم ظاهر واما على
الثاني ففيه خفا فوجه التفسير فيه اقامة السبب مقام المسبب
اذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والاجر وجوز الزمخشري في
هذه الجملة وجوها اخر سيها في تفسيره وملخص القول انه كان مقتضى
الظاهر نصب مغفرة وما عطف عليه على انه ثاني مفعولي وعد كما في اخر
الفتح لكنه جيء به جملة اسمية اعني لهم مغفرة وليس وعد مما ينصب الجمل
فاحتيج الى بيان وتقرير فبين بوجوه احدها ان ثاني مفعولي وعد
متروك ووعد الله الذين امنوا كلام تام معناه قدم لهم وعدا ولهم
مغفرة استيناف في موقع البيان للموعود كانه قيل اي شي الموعود
الثاني انه بتقدير القول اي وعدهم قايلا لهم مغفرة الثالث انه
مفعول وعد لكونه في معنى قال فانه نوع من القول الرابع انه
مفعول الوعد لا بهذا الاعتبار بل باعتبار الحكاية على معنى وعدهم
هذا الكلام على طريقة قوله وتركنا عليهم في الاخرين سلام على نوح
في العالمين فانه اذا وعدهم من لا يخلف الميعاد هذا القول فمعنى
وعدهم تضمنه من المغفرة والاجر العظيم لانه يلزم موجب عدم اخلاف
الميعاد ان يقول لهم ذلك البتة واذا قال لهم ذلك وفي حقهم
كان اخبارا لهم ووعدا لهم بثبوت المغفرة والاجر فصح انه وعدهم
مضمون القول لكن بالواسطة وهذا القول يقال لهم ويتلقون به
عند الموت فيسرون وتهون عليهم السكرات ويوم القيمة فيستروحون
اليه ويهون عليهم الاحوال التي تكون قبل الوصول الى الثواب من
الموقف والصراط والحساب كذا قدره التفتازاني في حواشي الكشاف

خبرا صح

وقولي في الضابط الجملة المفسرة الفضلة احترزت به عن الجملة
لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ذلك الضمير
لكنها عمدة ولها موضع ومحل من الاعراب بالاجماع لانها خبر في الحال
او في الاصل فكل جملة تكون خبرا فذات محل وعن الجملة المفسرة في باب
الاشتغال عند بعضهم فقد قيل انها تكون ذات محل كما سياتي نقله
قريبا عن الشلوبين واورد عليه ان هذا القيد لا يخرج الجملة المفسرة
في مثل قولنا قام زيد عمرا نصره لانها فيه مفسرة للحال فهي فضلة
واجيب بان مراده بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب وما
اورد عليه له محل وتقدم ما فيه وهذا القيد اي قيد الفضلة
اهملوه فلم يذكروه في تعريف التفسيرية ولا بد منه لاخراج ما عرفت
مسئلة قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها دائما خالف
فيه الشلوبين فزعم انها بحسب ما تفسره ان كان ذا محل فهي
ذات محل والا فلا فهي في نحو زيد ضربته لا محل لها لان ما
فسرته مستانفة لا محل له وفي نحو انا كل شيء بنصب كل خلقناه
بقدر اي انقدر برسابق اوانا خلقنا كل شيء مقدرا مرتبا على مقتضى
الحكمة او مقدرا مكتوبا في اللوح قبل وقوعه وقرى كل شيء بالرفع
على الابتدا وعليه فالاولى جعلنا خلقناه خبرا لا نعتا ليطابق المشهور
في الدلالة على ان كل شيء مخلوق بقدر واختيار النصب مع الاضمار
لانه نص في المقصود واما قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فيتعين
فيه ان تكون الجملة نعتا لا خبرا وانما الخبر في الزبر اي دواوين الحفظة
والمعنى وكل شيء مفعول لهم كائن في الزبر مسطر فيها اذ لو كانت خبرا
وفي الزبر ظرف لفعلوه لزم ان تكون الزبر ظرفا لوقوع افعالهم ومحلا
ومن ثم لم يصح النصب هنا ونحو زيد الخبز ياكله بنصب الخبز على
الاشتغال في محل رفع لان ما فسرته جملة وقعت خبرا عن المبتدا
او عما هو اصله ولهذا يظهر الرفع اذا قلت اكله فاوقعت المفرد
موقعها ومن قال فمن نحن نؤمنه يبت وهو امن هو صدر بيت
من ثاني الطويل وعجزه ومن لا نجره يمس منا مفزعا ولم يسم قائله والنون
بفتح الزاي المشددة المروع والتضعيف فيه للتكثير فظهر الجزم
في الفعل المفسر وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل
فمن ثم اثبت لها محلا من الاعراب حيث كانت المفسرة ذات محل ولم
يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة اما البيان فمسلم واما البدل

فقد

فقد يمنع فانهم اجازوا في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين ان تكون جملة امدكم الثانية بدلا من الاولى وفي قول
الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ان تكون جملة النهي بدلا من جملة الامر
ولم ينتقد عليهم ذلك بانه خلاف مذهب الجمهور وقيل المثبتون للبدل
في الاية والبيت هم البيانيون اثبتوا في الاية بدل البعض وفي البيت
بدل الاشتمال وهم بالنسبة الى باقي النحاة خلاف الجمهور وعندي
في هذا القول نظر فان المص اثبت البدل في الجمل ذوات المحل سواء كانت
تابعة لجملة ام لمفرد ونقل الاول ابن قاسم في شرح الخلاصة عن كثير من النحويين
وان نقل عن الجمهور انشاف ما استدلوا به لا يقوم حجة ونقل الثاني عن ابن
جني والزمخشري وابن مالك وجعل ما افترق فيه عطف البيان والبدل
ان البيان لا يكون جملة ولا تابعا لجملة بخلاف البدل فيهما وذكر المعولات
والجمل في بعض وساق مسايل ولم يتعرض لهذه المسئلة مع انها جديرة
بالتعرض لها لمته نعم وقع في حاشية الكشاف للسعد التفتازاني
عند قول الكشاف ان انما نحن مستهزؤن بدل من انا معكم ما نصه ثم
الظاهر انه بمنزلة بدل الكل وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل
التي لا محل لها ويعنون بما لا محل له ما لا يكون خبرا وصفة او حالا له
وان في موقع المفعول المقول انتهى ويقال له فما بال السكاكي وهو
من اجلهم ومن جاء بعده في اسباب الفصل والوصل عد من اسباب
كمال الاتصال المقتضي للفصل كون الثانية بدلا من الاولى لانها
غير وافية بتمام المراد او لغير الوافية بخلاف الثانية والمقام
يقتضي اعتناء لشان المراد ومثلوا له بامثلة منها قوله اقول له ارحل
لا تقيمن عندنا وان حكموا بان البدل في البيت بمنزلة بدل الاشتمال
لان المراد بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته وقوله لا تقيمن
عندنا اوفى بتاديته لدلالته على المطابقة مع التاكيد فوزانه
وزان حسنها في اعجبني الجارية حسنها لان عدم الاقامة مغاير
للارتحال وغير داخل فيه وفيهما ملابسة وقد بينت ان جملة
الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة
وان حصل فيها تفسير بالمعنى اللغوي قيل هذا اعتراض على الشلوبين
محصله انه اطلق المفسر بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحي على جملة
الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح واجيب عنه بان الشلوبين
اراد المفسر بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحي وهو متناول لجملة

الاشتغال ولا يخفى ضعفه اذ الحمل على اللغوى فى مقام اثبات الحكم
لامر اصطلاحى خلاف الظاهر ولم يثبت جواز حذف المعطوف
عليه عطف البيان وان ثبت فى عطف النسق وهذا متفق عليه
هنا واختلف فى جواز حذف المبدل منه وسيأتى بيان ذلك فى المحذوف
ان شاء الله تعالى وفى البغداديات لابى على ان الجزم فى ذلك اى فى
بيت فمن نحن نؤمنه باداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان
الفعل المحذوف والفعل المذكور فى نحو قوله لا تجزعى ان منفسا
اهلكته تمامه واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى وقد تقدم الكلام
عليه فى حرف الفا مجزومان فى التقدير وان انجزام الثانى ليس
على البدلية اى بدلية المذكور من المحذوف اذ لم يثبت جواز حذف
المبدل منه بل انجزامه على تكرير ان وتقديرها مع الثانى اى ان
اهلكت منفسا ان اهلكته ويكون فى الكلام تعارض فان المحذوف
فى الاوائل مجزوم وفى الثوانى جازم وساغ اضمار ان اى فى هذا
البيت ونحوه وان لم يجز اضمار لام الامر الا فى ضرورة اى الا فى
ضرورة الشعر مع اشتراكهما فى الجازمية والمجزومية لاتساعهم
فيها اى فى ان ما لم يتسعوا فى لام الامر بدليل ايلائهم اياها الاسم
دون لام الامر ولان تقدمها مقو للدلالة عليها عطف على لاتساعهم
فهو تعليل بان للتفرقة بين ان واللام وهو بالنظر الى المحل الصالح
لهما بخلاف الاول فانه بالنظر الى انفسهما ولهذا اجاز سيبويه
بمن تمرر امرر بحذف صلة امرر لتقدم ذكر نظيرها ومنع من تضرب
انزل لعدم تقدم ذكر نظيرها لصلة انزل حتى تقول عليه فتاتى
بالصلة وقال عطف على اجاز مشارك له فى الترتيب على ان التقدم مقو
للدلالة فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض
فيهما انه اسهل من اضمار رب بعد الواو وذلك لان اضمار رب
بعد الواو اضمار لما لم يتقدم نظيره واضمار خافض صالح فطالح اضمار
ما تقدم لان التقدير الا امر بصالح فقد مررت بطالح
ورب شئ يكون ضعيفا فى نفسه ثم يحسن للضرورة وللحاجة
لا للاضطرار وضرورة الشعر لا ندبا به قوله كما فى ضرب غلامه
زيدا لما فيه من عود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة وهو الممتنع
بالاضمار قبل الذكر وحسن فى ضربونى وضربت قومك اى فى
باب تنازع العاملين وقد اعمل الثانى والاول يقتضى الفاعلية

للحاجة

للحاجة اليه لئلا يلزم المحذور كما هو مقرر فى محله واستغنى عطف
على مدخول بل فى قوله بل تكرير ان بجواب الاولى عن جواب
الثانية كما استغنى فى نحو زيد ظننته قائما ثانى مفعولى
ظننت المقدر اعنى قائما عن ثانى مفعولى ظننت المذكورة
قيل لا يتعين كون قائما المذكور ثانى مفعولى المذكور لم لا يجوز
ان يكون ثانى مفعولى المقدر بل هو الاولى لان المقدر هو المقصود
بالذات والمذكور انما جئ به لضرورة التفسير فينبغى ان يقتصر
به على قدر الضرورة وانما تدعو الحاجة الى ذكر الفاعل ليعلم
به صاحب الفعل المحذوف والى ذكر المفعول الاول المضمر ليحصل
الربط ويتحقق الاشتغال واما المفعول الثانى فلا ضرورة تبعث
على ذكره من حيث التفسير فينبغى حيث ذكر فينبغى ان يكون المقدر
هى المقصودة بالذات وقد يرد على من اعرب ليس له ولد حالا من
ضمير هلك فى قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد بان المسند اليه
حقيقة هو الاسم الظاهر المعمول للفعل المحذوف وهو الجدير
بالتقييد فتجعل الجملة صفة له لا حالا من ضمير الفعل الواقع فى جملة
التفسير واجيب بان الظاهر ان قائما ثانى مفعولى ظننت
المذكور وكلام المص عليه الجملة الرابعة من غير ذوات
المحل الجملة المجاب بها القسم نحو والقرآن الحكيم انك لمن
المرسلين فالجملة المؤكدة بان واللام جواب القسم ونحو وتالله
لاكيدن اصنامكم ومنه لينبذن فى الحطمة اى والله لينبذن
فى النار التى من شانها ان تحطم كل ما يطرح فيها ولقد كانوا عاهدوا
الله القدر لذلك ولما اشبه القسم كما قدرناه فى الاية الاولى
ولكون القسم هنا مقدرا بخلاف الاثنين السابقتين قال ومنه
ومما يحتمل جواب القسم وغيره قوله تعالى وان منكم الا واردها
وذلك بان تقدر الواو عاطفة على ثم لنحن اعلم فانه وما قبله
اجوبة لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم ويحتمل الاستيناف وهذا
مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو تقتضيه اى هو جواب
قسم والواو هى المحصلة لذلك لانها عطفت على الجواب والمعطوف
على الجواب جواب وتوهم ابو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة
فضلا عن مثل ابن عطية وهو ان الواو حرف قسم فرد عليه بانه
يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كونه

الجواب منفيا بان وعبارة ابي حيان الواو للعطف وقال ابن عطيه
وان منكم الا واردها قسم والواو تقتضيه وتفسيره قوله صلى
الله عليه وسلم من مات له ثلاثة من الولد لم تمسه النار الا تحلة
القسم وذهل عن قول النحويين انه لا يستغنى عن القسم بالجواب
اذا كان الجواب باللام او بان والجواب هنا على زعمه بان النافيه
فلا يجوز حذف القسم وقوله والواو تقتضيه يدل على انها عنده
واو القسم ولا يذهب نحوي الى ان مثل هذه الواو واو القسم لانه يلزم
من ذلك حذف المجرور وابقاء الجار ولا يجوز ذلك الا ان وقع
في شعر او نادر كلام بشرط ان يقوم صفة المحذوف مقامه وهذه
الاية ليست منه وقد نوقش ابو حيان في اول اعتراضه بجواز
حذف القسم مع كون الجواب منفيا بان قال تعالى ولئن زالتا
ان امسكهما من احد من بعده **تنبيه من امثلة جواب القسم**
ما يخفى كونه جوابا منه قوله تعالى **ام لكم ايمان** اي عهود موكده
بالايمان وفي الكشاف لفلان على يمين بكذا اذا ضمنته منه وحلفت
له على الوفاء به يعني باذ ضمنا منكم واقسمنا لكم بايمان **علينا بالغة**
متناهية في التوكيد **الى يوم القيمة** متعلق بالمقدر في لكم اي
ثابتة لكم علينا الى يوم القيمة لا نخرج عن عهدتها حتى نحكمكم في ذلك
اليوم او ببالغة اي ايمان تبلغ ذلك اليوم **ان لكم لما تحكمون** قال
الزمخشري اي جواب القسم لان معنى ام لكم ايمان علينا ام قسمنا
لكم وقوله تعالى **واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون**
الا الله واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم وذلك لان اخذ
الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج قال ابو حيان
كل ما كان فيه واذا اخذ فهو قسم غير صريح وضابطه كل ما لا يفهم
من النطق ان المتكلم مقسم بل من القراين نحو نشهد انك لرسول الله
فنشهد لا يفهم منه القسم الا بقرينة قوله اتخذوا ايمانهم جنة
ونحو علم الله لافعلن ويعلم الله لافعلن قال الله يعلم ما تركت قتالهم
حتى علوا فرسي باشقر مزبد ومنه عند ابن عصفور افعال القلوب
فانه قال ويجوز ان يضمن افعال القلوب كلها معنى القسم فيتلقى
اذ ذاك بما يتلقى به القسم **ويوضحه** اي يوضح كون اخذ الميثاق
في معنى القسم **واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه**
للناس فانه تلقى باللام ونون التاكيد كما يتلقى صريح القسم بهما

وقال

وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما ان التقدير بان لا تعبدوا الا الله
بان لا تسفكوا ثم حذف الجار ثم ان فارتفع الفعل على حد الا ايهذا الزاجري
احضر الوغى ويعضده قراءة ان لا تعبدوا ويكون لا تعبدون ولا تسفكون
معمولين لاخذ الميثاق بتقدير الجار ويحتمل ان يكونا بدلين من الميثاق ولا
جار مقدرا **وجوز الفراء ان يكون الاصل النهي ثم اخرج مخرج الخبر** فلا يكون
جوابا بل بيانا لاخذ الميثاق وهو احسنها رفاضي المفسرين قال وهو ابلغ من
صريح النهي لما فيه من ايهام المنهي مسارع الى الانتهاء فهو مخبر عنه **ويؤيده**
ان بعده وقولوا واقيموا واتوا ووجه التأييد ان قوله لا تعبدون الا
الله اذا جعلناه نهيا بحسب الاصل كان انشاء في المعنى فيحسن عطف الجمل
الامرية عليه اذ يكون قد عطف ما هو انشاء لفظا ومعنى على ما هو انشاء معنى
بخلاف ما اذا كان خبرا لفظا ومعنى ويعضده ايضا قراءة ابي لا تعبدوا
ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق تعش فان عاهدتني لا تخونني
نكن مثل من يا ذئب يصطحبان هو من ثالث الطويل وقبله فقلت له لما
تكشر ضاحكا وقائم سيفي من يدي بمكان وبعده وانت امرؤ يا ذئب والغدر
كنتما اخيين كانا ارضعا بلبان بعض ديبا اتاه في القفر واطعمه مما
كان يا كل منه ثم قال له ان اقسمت على عدم الخيانة كنت انا وانت بمثابة
رفيقين مصطحبين ثم استدرك فقال وكنت اطلب منك او اتوقع ما هو تكسب
والغدر سجية لك وطبيعة فيك وسيد القايل اذا كان الطباع طباع سوء
فلا ابن يفيد ولا حليب ومن هنا قيل اذا كان الغدر سجية فالثقة
بكل احد عجز وضمير له عايد على الذئب وتكشر بالشين المعجمة مشددة من
الكشر وهو التكشف عن الناب وقال ابن السكيت الكشر التبسم يقال كشر
الرجل وانكل وافتر وابتسم كل ذلك تبدو منه الاسنان كذا في الصحاح
وقال في القاموس كشر عن اسنانه يكشر كشرا ابدى يكون في الضحك وغيره
وقد وقع انشاد هذا البيت في المفصل بلفظ يقال بدل تعش وهو بلام
مفتوحة للواحد وللواحد تعالى بفتحها ايضا وحكى الزمخشري فيها
كسر اللام عن اهل مكة والوجه فتح اللام لانها عين الفعل من التعالي وهو
الارتفاع فهي كالعين ولام الفعل التي كان حقها ان تكسر
سقطت اذ الاصل تعاليي فعل فيه ما هو مقرر مثله والالف من يصطحبان
عايد على من باعتبار المعنى وفي هذا البيت شاهد ايضا على الفصل بالنداء
بين الموصول وصلته وفيه خلاف قال ابن مالك ان ولي النداء خطاب
فالفصل به جايز نحو قوله وانت الذي يا سعد ابت بمشهد كريم وان لم يل الخطاب

لو يجز الا ضرورة كهذا البيت وقال ابو حيان لا فرق في الندا بين ان يوتى
بعد بخطاب اولا وذهب ابو علي الى انه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول
بغير القسم وانت امرؤ شاهد على اطلاق هذا اللفظ كلفظ المرء بغير همزة
وضع على الانسان او الرجل لكن المفهوم من الصحاح والقاموس اختصاص
ذلك بالذئب وفيه ثلاث لغات فتح الراء على كل حال واعرابها على كل حال
فتقول هذا امرؤ ورايت امرأ ومررت بامرئ معربا من مكانين والحق
ان ما على الهمزة حركة اعراب وما على الراء اتباع ولا جمع له من لفظه وهذه
امراة مفتوحة الراء دائما وقالوا في الرجل مرء ايضا بفتح الميم وربما ضمت
وحكى صاحب القاموس بالكسر ايضا ولا جمع له من لفظه وربما سمع مرؤون
وفيها امراة ومرة بفتح الراء بدون همزة واخيين مثنى اخي تصغير
اخ والاصل اخيو **جملة النفي** يعني قوله لا تخونني **اما جواب**
لعاهدتني لان المعاهدة جواب القسم **كما قال ارى محرزا عاهدته**
ليوافقن فكان كمن اغريته بخلاف هو من الضرب الثالث من الطويل
وهو للفرزدق ايضا ومحرز اسم رجل واغريته بخلاف معناه حملته عليه
كانك الصقته به كما يلصق الشيء بالغراء ونون ليوافقن هي نون التاكيد
الخفيفة ويروى ليوافقن والمعنى قريب **فلا محل لها** وهذا هو الظاهر
او حال الفاعل او المفعول او كليهما لاشتماله على ضمير لهما **فمحلها**
النصب على الحالية من كل منهما او منهما **والمعنى شاهد للجوابية** لان
الغرض المعاهدة والحلف على ترك الخيانة لا المعاهدة والحلف في هذه
الحالة على شيء اخر **وقد يرجح الحالية بقوله ايضا** اي بقول الفرزدق
بشهادة قوله ايضا **الم ترني عاهدت ربي وانني لبين رتاج قائم**
ومقام على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من فيّ زور كلام
هما من ثالث الطويل ايضا قال الزمخشري هما للفرزدق بعد ان حلف
ان لا يقول الشعر واقبل على قراءة القران ثم رجع والرتاج براء
مكسورة فمثناة فوقية فالف فجيم كالمرتج بفتحتين الباب العظيم
والمراد هنا كما في كامل المبرد باب الكعبة المشرفة كما ان المراد بالمقام
مقام ابراهيم عليه السلام ويقال الرتاج الباب المغلق وعليه باب
صغير كذا في الصحاح **وذلك** اي ووجه الاحتجاج **انه عطف خارج**
وهو حال **على محل جملة لا اشتم** فيكون حالا ايضا **فكانه قال حلفت**
غير شاتم ولا خارجا وهذا راي عيسى بن عمر كما قاله المبرد في كامله
قال لما تاب عن الهجا وقذف المحصنات عاهد الله في هاتين الحالتين

وقد تعجب الشارح من هذا الاحتجاج وقال كيف يكون اللفظ الواقع
حالا في تركيب خاص حجة على ان لفظا اخر وقع في تركيب خاص مباين
لذلك التركيب حال هذا مما لا سبيل الى القول به اصلا واعتذر
المحشي بانه لما كان كل من الجملتين في البيتين نظير الاخرى في انها فعلية
مضارعية منفية بلا محتملة للجواب والحالية وقامت القرينة في احدهما
على الحالية يرجح حمل الاخرى على الحالية لعدم الفارق بينهما فيما ذكرنا
مع عدم المانع من الحالية انما يصح لو تم مدعاه من كون الجملة الثانية
مضارعية وليس كذلك لان القائل بالحالية لا يجعل تقدير الحالة
الثانية ولا يخرج خارجا انما ذلك تقدير من يجعل الجملة جوابا نعم
قول المحشي بعد ولا يخفى ان هذا الاحتجاج ليس للمص وانما ذكره ليرده
بقوله والذي عليه المحققون كلام لا غبار عليه وقد عرفت انه
قول عيسى بن عمر **والذي عليه المحققون** وجزم به ابن يعيش وقال
هو مذهب سيبويه **ان خارجا مفعول مطلق** وهو على صيغة اسم
الفاعل واقع موقع الفعل **والاصل ولا يخرج** من في زور كلام **خروجا**
ثم حذف الفعل واناب الوصف عن المصدر لان خارجا اسم فاعل
كما عكس في ان اصبح ماؤكم غورا فانيب غورا المصدر عن غائر
الوصف والاصل ان اصبح ماؤكم غائرا وانما قدرنا الاصل في البيت
ذلك **لان المراد انه حلف بين باب الكعبة وبين مقام ابراهيم**
انه لا يشتم في المستقبل ولا يتكلم فيه **بزور** اي المراد انه
حلف وعين المحلوف عليه **لا انه حلف في حال اتصافه بهذين**
الوصفين على شيء اخر ولم يعينه كما هو المعنى على الحالية **مسألة**
قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا اي لا يقع الخبر جملة قسمية **فقيل**
في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فاذا بني على مبتدا وجعل خبرا
عنه **فقيل زيد ليفعلن صار له موضع** فالتعليل موضوعه **وليس بشيء**
لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية وهي مجموع القسم وجوابه
لا جملة هي جواب القسم حتى يلزم المحذور المذكور **ومراده** اي مراد
ثعلب من قوله ذلك **ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا ينفك**
احدهما عن الاخرى فجاز ان يراد المجموع من لفظ جملة القسم
فهو تعليل لصحة ارادة المجموع منه **وجملتا القسم والجواب يمكن**
ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن فان محلهما النصب
بحكاية القول وهذا رد للتعليل السابق لقول ثعلب تقريره ان قولنا

لامحل للقسم وجوابه معناه نفي المحل عنهما دون امكانه فهي قضية مطلقة وقولنا
لهما محل لو وقعتا خبرا مثلا مطلقة اخرى فلا تنافي بينهما فان قلت ان من الجمل
ما لا محل له فاذا ابتني على مبتدأ مثلا صار ذا محل كالجملة المخبر بها عن ضمير الشان
فانك تقول زيد قايم ولا محل لهذه الجملة ثم تقول هو زيد قايم فتصير في محل
رفع قلت الممنوع صيرورة ما لا محل له مع قيام موجب ذا محل والجملة
في مسألة الضمير ليست كذلك فتامل وانما المانع عنده احد امرين اما
كون جملة القسم لا ضمير فيها يربطهما بما هي خبر عنه فلا يكون خبرا لعدم
الرابط فلا يكونان معا خبرا بل يكون الخبر احدهما اي الجواب ويلزم
المحذور وبهذا ظهر ان هذا المانع مانع لكون القسم وجوابه لا يكونان
خبرا الا لظاهر ما نقل المص عن ثعلب انه لا يكون جملة القسم وحدها
خبرا كما يتوهم كذا قيل وقد يقال هو انما قرر ذلك بعدما نص على ان مراد ثعلب
بجملة القسم مجموع الجملتين او ان معنى قوله فلا يكون خبرا الا اي لا وحدها
وذلك ظاهر ولا مع الجواب لان الجملتين هنا اي جملتي القسم وجوابه
ليستا كجملتي الشرط والجزا في كونهما في حكم جملة واحدة فيكتفى بالضمير
في ثانيتهما في الربط لان الجملة الثانية هنا ليست معمولة لشيء من الجملة
الاولى بخلاف الجزا فانه معمول لاداة الشرط وهي من الاولى ولهذا منع
بعضهم التشابه وقوعهما اي وقوع القسمية صلة لعدم الرابط
فيها واما كون جملة القسم انشائية غير محتملة للصدق والكذب
والجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع
قوم من الكوفيين منهم ابن الانباري وكذا ابن السراج من البصريين ان يقال
زيد اضربه وزيد هل جاءك وهذا وهم دخل عليهم من ايهام لفظ خبر
فانه لا يراد بخبر المبتدا ما يحتمل الصدق والكذب كما لا يراد بالفاعل
من فعل شيئا قال الرضي ويدل على جواز كونها طلبية قوله بل انتم لا مرحبا
بكم واتفاقهم على جواز زيد اضربه ونوقش في الاخير بان الاتفاق غير مسلم
نعم ابن هشام وانفاقهم وغيرهم ممنوع الا ترى الى ما حكاه من المنع عن ابن
الانباري ومن معه وعندي ان كلا من هذين التعليلين للمنع
ملغى اما التعليل الاول فلان الجملتين يعني جملة القسم وجوابه مرتبطتان
ارتباطا صارتا به كالجملة الواحدة وان لم يكن بينهما عمل اذ ليس من
ضرورة الارتباط ان يكون بالعمل فلم لا يكفي وجود الرابط في ثانيتهما
وزعم ابن عصفور ان السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية
وجوابها اي بمجموعهما صلة للموصول فهذا الزعم مسوق لتقوية كون

الجملتين

الجملتين لما بينهما من الارتباط بمنزلة جملة واحدة فان جملة الصلة كجملة الخبر
في وجوب الرابط وعدم زعما وان وافق غرضه لما انه يستضعف دليله
وذلك قوله وان كلا لما ليوفينهم قال فما موصولة اي اسم موصول وهو خبر
عن اسم ان واللام الداخلة عليها لام الابتدا لا زايدة والا لزم دخول اللام
على اللام الاولى لام الابتدا والثانية لام القسم وفيه ادخال اللام في جواب
ان الشرطية وقد مضى منه غيره ويابى كذلك انتهى وليس بشي لان امتناع
دخول اللام على اللام انما هو لامر لفظي وهو ثقل التكرار والفاصل يزيله
وان كان زايدا فلا يتعين كون ما موصولة صلتها جملتا القسم والجواب
ولهذا اي ولكون ثقل التكرار يندفع باي فاصل كان اكتفي بالالف
فاصلة بين النونات في اذهبنان وبين الهمزتين في ءاانذرتهم وان
كانت الالف زايدة وكان المجيز لابن عصفور ان يستدل بقوله تعالى
وان منكم لمن ليبطئن فان قوله ليبطئن جواب قسم محذوف قطعا وهو
وجوابه صلة لمن اي وان منكم للذي والله ليبطئن فان قيل يحتمل من
ان تكون الموصوفة اي لفريق ليبطئن فلا يتم التقريب قلنا وكذا
ما في الاية يحتمل الموصوفة اي لقوم ليوفينهم فهو مشترك الالزام فلا يكون
واردا ثم انه لا يتبع صفة الا ما يتبع صلة فالاستدلال ثابت
وان قدرت صفة ومحصله انه جواب تسليمي بعد المعارضة اي سلمنا ان
من موصوفة وما كذلك موصولة لكن حكم الصفة والصلة واحد فما ثبت لاحدهما
فهو ثابت للاخر فان قيل فما وجه اي وجه وقوع الجملة القسمية
وجوابها خبرا او صلة او صفة والجملة الاولى انشائية فان جملة
القسم اسمية كانت نحو لعمر الله او فعلية نحو واقسموا بالله لفظها لفظ
الخبر ومعناها الانشا قلت جاز لانها غير مقصودة لذاتها وانما المقصود
جملة الجواب وهي خبرية وهذا كقول البيانيين ان جملة الشرط غير مقصودة
وانما المقصود جملة الجزاء والشرط قيد له وان خبرية الكلام الشرطي
وانشائيته بحسب الجزاء ان انشاء فانشاء وان خبرا فخبر واما جملة
الشرط فانشاء ليس الا ولو اتت بجملة القسم لمجرد التوكيد لا للتاسيس
فيه العطف بلا بعد الحصر فالتفي والا وقد سبق نظيره والكلام عليه واما
التعليل الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب
الخبر الذي هو قسيم الانشا وهو احد قسمي الكلام وذلك حيث يقال
الكلام اما ان يكون لنسبته خارج يطابقه او لا يطابقه وهو الخبر
او لا يكون وهو الانشا لا خبر المبتدا فانه ليس شرطه ذلك لا اتفاق

بيننا وبينهم على ان اصله الافراد اي على ان الاصل فيه ان يكون مفردا
والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب فالاشتراط فيه ولا يشترط في فرعه
وهو الجملة قال الرضي قالوا وانما كان اصله الافراد لان القول المقتضي
لنسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيا واحدا كالمنسوب اليه والا
كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد والتقدير
في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب
قد يكون شيا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نعترض بالمفرد
فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة
واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام دون المفرد
و للاتفاق على جواز ابن زيد وكيف عمرو مع ان الخبر متضمن معنى
الانشا ثم لا يخفى ان ذلك القول غلط نشا من اشتراك لفظ الخبر بين
ما يقابل الانشا وبين خبر المبتدا ولم يرد النحاة بقولهم ان خبر المبتدا
يجب ان يكون ثابتا للمبتدا انه يجب ان يكون نسبته اليه موقعة موجبة
ليقال ان هذا الوجوب يختص بالكلام الخبري والقضية الموجبة
بل يجب ان يعتبر نسبته اليه سواء كانت موقعة او منتزعة او مشكوكا
فيها واعتبار النسبة بالثبوت فيهما كما لا ينبغي ان ينازع فيه فان التحقيق
ما حرره بعضهم من ان المبتدا ما ذكر الا لينسب اليه بطريق ما حال من
احواله ويربط به بوجه ما حكم من احكامه وبهذا فرق بين ضربت
زيدا وزيد ضربته فيتعين زيد في الاول لكونه مفعولا به وفي الثاني
لكونه مبتدا مع ان فعل الفاعل وقع عليه في الصورتين معا فانه ذكر
اولا بيانا لما وقع عليه من الفعل وثانيا ليسند اليه حال من احواله
ولذا حكموا بان معنى زيد ابوه منطلق زيد منطلق الاب اذا عرفت ذلك
فنقول معنى الجملة الانشائية طلبا كان او عزما وان كان حاصلا معهما
قايم بالطالب والمنشي فاذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب قايم بك
وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه
واستحقاق ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذه
الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك لا على
معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه مستفاد من لفظ
اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدا معنى اخر لا يستفاد من قولك
اضرب زيدا وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الاول
لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى وزعم ابن مالك ان السماع ورد بما

منعه

منعه ثعلب من وقوع القسمية خبرا عن المبتدا وهو قوله تعالى والذين
امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا وعملوا
الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم فان الموصول
في الايات المذكورة مبتدا خبره القسم المقدر وجوابه الملفوظ وقوله
جشات فقلت اللذ خشيت ليأتين انتهى هو صدر بيت من ثاني الكامل
عجزه واذا اتاك فلات حين مناص فاعل جشات ضمير مستكن يعود
الى النفس يقال جشات النفس تجيء نشين مهموز فيهمزه جشوا اذا انهضت
اليك وجاشت اي ارتفعت من حزن او فزع كذا في الصحاح واللذ بسكون
الذال المعجمة اسم موصول بمعنى الذي والمناص التاخر والفرار وعندي
لما استدل به اي ابن مالك تاويل لطيف وهو ان المبتدا ذلك كله
اسم موصول صلته جملة فعلية وقد ضمن معنى الشرط فخبره منزل
منزلة الجواب ولذا اقترن بالفاء في قولهم الذي ياتيني فله درهم فاذا
قدر قبله قسم كان الجواب له لقاعدة انه اذا اجتمع قسم وشرط وتقدم
القسم ولو تقديرا كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه بالرفع صفة
خبر المبتدا لجواب الشرط محذوفا للاستغنا عنه بجواب القسم
المقدر صفة للقسم لا للجواب قبله ونظيره في الاستغنا بجواب القسم
المقدر قبل الشرط الصريح عن جواب الشرط المجرد من لام التوطئة قوله
تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن والتقدير والله ليمسن لان لم ينتهوا
يمس هكذا يتضح في النسخ بابراز اللام قبل ان في التقدير وهو سهو تنبيه
وفي لكي والي البقاء وهم بفتح الهاء اي غلط بالسكون ذهاب القوة
الواهمة الى شي والمراد خلافه في جملة الجواب القسمي فاعربا اعرابا
يقتضي ان لها موضعا فاما مكي فقال في قوله تعالى كتب على نفسه
الرحمة ليجمعنكم بدل من الرحمة بدل بعض فان المراد بالرحمة ما يعم
الدارين ولا شك ان البعث وما يترتب عليه رحمة منه تعالى والمراد
بكتابتها على نفسه التزامها تفضلا واحسانا والصواب ان الجملة مستانفة
والقسم للوعيد على اسرافهم واغفالهم النظر اي ليجمعنكم في قبوركم مبعوثين
الى يوم القيمة على سركم او الى بمعنى في وقد سبقه الى هذا الاعراب
اي اعراب ليجمعنكم بدلا من الرحمة غيره ولكنه اي ولكن ذلك الغير
زعم ان اللام من ليجمعنكم بمعنى ان المصدرية التي تؤول مع مدخولها
بالمصدر فتخرج المسئلة عما نحن بصدده و زعم ايضا ان من ذلك اي
من مجي اللام حرفا مصدريا مؤولا مع ما بعده بالمصدر قوله تعالى ثم بدا لهم

من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه اي ان يسجن فان مع صلتها في تأويل
مصدر هو فاعل بدا وزعم المحشي ان المشار في وان من ذلك الى كون اللام
بمعنى المصدرية وكونها مع صلتها بدلا قال فان ليسجننه بدل من المستتر
في بدا وهو ضمير مصدره او ضمير السجن كما اختاره ابو حيان ولم يثبت
مجي اللام مصدرية وعلى القايل بالمصدرية يوجب دخول نون التاكيد
فان الكلام حينئذ لا طلب فيه وخلط مكي فاجاز البدلية مع قوله
ان اللام لام جواب القسم والصواب انها لام الجواب لا انها مصدرية
وانها منقطعة عما قبلها مستانفة لا متصلة على البدلية ان قدر في
الكلام قسم وهذا الحكم شامل لآيتي ليجمعنكم وليسجننه او متصلة
به اي بما قبلها اتصال الجواب بالقسم ان اجري بدا مجرى اقسم وهذا
يختص بآية يوسف كما اجري علم مجرى اقسم فاجيب بما يجاب به القسم
في قوله ولقد علمت لتاتين منيتي هو صدر بيت ان المنايا لا تطيش
سهامها وقد تقدم الكلام عليه واما ابو البقا فانه قال في لما اتيتكم
من كتاب وحكمة الاية من فتح اللام وهم من عدا حمزة فيها وجهان
احدهما انها موصولة مبتدا والخبر اما من كتاب اي للذي اتيتكموه
من الكتاب واللام في لما لام الابتدا او هو لتؤمنن به واللام منه
جواب القسم اي لام جوابه لان اخذ الميثاق قسم وجاكم عطف
على اتيتكم سواء كان الخبر من كتاب ام لتؤمنن والمتصل ثم جاكم به
اي بمثله فحذف عايد ما مع انه مجرور او الاصل مصدق له
فحذف الضمير ثم ناب الظاهر يعني ما معكم عن المضمر او العايد ضمير
استقر الذي تعلقت به مع من قوله لما معكم اي للذي استقر معكم
والثاني انها شرطية واللام الداخلة عليها موطيه وموضع ما
نصب بآتيت على المفعولية والمفعول الثاني ضمير المخاطب
ومن كتاب مثل من اية في ما ننسخ من اية انتهى ملخصا فمن للبيان
والجار والمجرور في موضع نصب على التمييز والمميز واما قول قاضي
المفسرين تبعا للزمخشري في وجه الشرطية اي لتؤمنن ساد مسد جواب
القسم وهو دال عليه ففيه ان اعتباره جوابا لها يودي الى جعل الشي
الواحد ذا محل من الاعراب وغير ذي محل لان الشرط يقتضيه
على جهة العمل به فيكون في موضع جزم والقسم يطلبه على جهة التعليق
المعنوي من غير عمل فيه فلا يكون ذا موضع منه وسياتي من المص
مثله قال ابو حيان ولا بد من تقدير مضاف في قوله واذ اخذ الله

ميثاق

ميثاق النبيين اي ميثاق اتباع النبيين بدليل ثم جاكم رسول وهو محمد
صلى الله عليه وسلم اذ لم يكن في زمانه حين جاء نبيون وفيه امور احدها
ان اجازته كون من كتاب خبرا عن ما فيه الاخبار عن الموصول
قبل كمال الصلة بالعطف عليها لان ثم جاكم عطف على الصلة قيل هذا
كمال بالتابع ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره فالاخبار عن الموصول
قبل كمال صلته بغير التابع لا يغتفر وقبل كمالها به يغتفر الثاني
ان تجويزه كون لتؤمنن خبرا مع تقديره اياه جوابا لاخذ الميثاق
يقتضي ان له موضعا وانه لا موضع له ومحلا من الاعراب وهذا
بالنظر الى كونه جوابا واما القدح في هذا بالفرق بين جواب نفس القسم
وجواب ما هو بمعناه ومن ان جواب نفس القسم لا يقع في محل كما ان القسم
كذلك وجواب ما هو بمعنى القسم يقع في محل كما ان ما هو بمعنى القسم كذلك
فتحكم والمقيس عليه ممنوع وايضا كان حقه ان يقدره جوابا لقسم
محذوف ويقدر الجملتين جملتي القسم وجوابه خبرا فيكون الموضع
للمجموع وعدم الموضع للجواب فقط وقد يقال انما اراد بقوله اللام
اي لتؤمنن جواب القسم لان اخذ الميثاق قسم ان اخذ الميثاق
دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين الخبر وانما سمي لتؤمنن
وحده خبرا وانما هو جزء الخبر لانه الدال على المعنى المقصود بالاصالة
لما عرفت من ان جملة القسم انما جي بها للتاكيد لا للتاسيس لا انه وحده
بدون جملة القسم هو الخبر بالحقيقة وفي نفس الامر وانه لا قسم مقدر
وفي بعض النسخ وانه لا قسم مقدر بل اخذ الله ميثاق النبيين
هو جملة القسم وقد يقال يرد لقوله وقد يقال لو اراد هذا الذي
ذكرته لم يحصر الدليل فيما ذكر من ان اخذ الميثاق قسم قد يقال هو لم
يحصر الدليل فيه وانما اقتصر عليه فكانه قال لو اراد هذا لما اقتصر على
ما ذكر من الدليل مع وجود ما هو اقوى منه فتسامح في العبارة
للاتفاق على ان وجود المضارع مفتتحا بلام مفتوحة مختتما
بنون موكدة ثقيلة او خفيفة دليل قاطع على القسم اي على ان في الكلام
قسما ولو مقدرا وان لم يذكر معه اخذ الميثاق ونحوه ودليل
ذلك الاستقرا والثالث ان تجويزه كون العايد ضمير استقر
يقتضي عود ضمير مفرد الى شيئين معا فانه عايد الى الموصول
الذي هو ما من قوله لما معكم قطعا فلو جعل عايدا الى ما من لما اتيتكم ايضا
لزم المحذور المذكور والرابع انه جوز حذف العايد المجرور حيث

حصل الاصل ثم جاكم به مع ان الموصول غير مجرور بمثل ما جربه العايد
فان قيل اكتفى بكلمة به الثانية من قوله تعالى لتؤمنن به اي عن تعديه
به الاولى فيكون كقوله ولو ان ما عالجت لين فوادها فقسا استلين
به للان الجندل البيت مجهول قايله وهو من الضرب الاول من الكامل
ولذلك تحتم ان يكون واو لو مفتوحة بنقل حركة همزة ان اليها وحذف
الهمزة لا بد وان استقام الوزن بتسكينها الا ان يختلف الصدر والعجز
اذ يكون الصدر من الطويل والعجز من الكامل وهو غير جايز ولو حاولت
مع تسكين واو لو جعل الواو قبلها حزما بالزاي ليكون البيت بتمامه
من الكامل كنت مرتكبا للامر قبيح وهو الاتيان بزيادة لا يعتد بها
في الوزن مع وجود المندوحة عنها وما يكتب منفصلة عن ان لانها
اسمها وهي موصول صلته عالجت والعايد محذوف اي به وجملة
استلين به خبر ان ونايب فاعل الجندل وهو الحجارة وللان جواب
لو وفاعله ضمير الجندل اي ولو ان الذي عالجت به لين فوادها
فقسا علي وما لان طلب لين الجندل به للان فحذفت به الاولى صلة
عالجت اكتفاء به الثانية صلة استلين وفقسا عطف على الصلة بالفا
وهو خال عن الرابط لان ضميره عايد الى الفواد لا الى الموصول ولما
في الفا من معنى السببية اكتفى من الجملتين المتعاطفتين بضمير واحد
وهو المجرور المحذوف فهو على منوال قولهم الذي يطير فيغضب زيد
الذباب قلنا فتجوز على هذا الوجه عود به المذكورة الى الرسول
لا الى ما مع ان به المحذوفة عايدة الى ما قطعا اي فلا يكتفى باحدهما
لاختلاف مرجع الضميرين بخلاف البيت فتدبر والخامس انه سمي
ضميرا تتكلم مفعولا ثانيا وانما هو مفعول اول والثاني هو ما
الشرطية مسئلة زعم الاخفش في قوله اذا اقربي قلت بايه
حلفة لتغني غنى ذا انابك اجمعا تقدم الكلام عليه في حرف اللام
من الباب الاول الا ان المصنف انشده هناك بلفظ اذ اقلت باسناد
فعل القول الى الضمير المتكلم وهنا مسندا الى ضمير الغايب عايد الى المضيف
الطاعم وضمير قالت الثانية عايد الى المضيف المطعم ان لتغني جواب
القسم وكذا قال في قوله تعالى ولتصغى اليه افئدة الذين لا يؤمنون
بالاخرة لان قبله وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا الاية وليس فيه
اي في هذه الجمل ما يكون ولتصغى معطوفا عليه اي ليس فيه ما يصح
عطفه عليه وكان حق التعبير ان يقول وليس فيه ما يكون لتصغى معطوفا

عليه والصواب خلاف قوله فيهما لانه مود الى جواز كون جواب القسم
مفردا وهذا باطل لان الجواب لا يكون الا جملة ولام كي وما بعدها
من الفعل المنصوب بان مضمرة في تاويل المفرد وهو لا يصلح جوابا
واما ما استدل به فليس هذا على ما ينبغي لانه لم يسبق كلام الاخفش
على وجه الاستدلال بالبيت والاية يعني وانما خرج الاخفش الاية والبيت
على ذلك اي على ان اللام المكسورة التي هي لام كي تلقى بها القسم لكن
الشارح ذكر في بحث اللام ان مذهب الاخفش ذلك عند انشاد
البيت فمتعلق اللام فيه محذوف وذلك المتعلق هو الجواب اي
لتشربن لتغني عني وفعلنا ذلك لتصغى فقدر المتعلق فيهما مقدما وهو
في البيت ظاهر لمنع لام القسم من تقديره متاخرا ولا يعمل ما بعدها فيما
قبلها وكون المعمول ظرفا فيغتفر فيه لتوسعهم في الظروف لا يجري نفعا
حيث العامل محذوف والقياس على الملفوظ قياس مع الفارق اذ مع الحذف
مضاعف الضعف واما في الاية فلا مانع من تقديره موخرا بل تقديره
كذلك هو المعهود في مثله لاشعار الحذف بزيادة الاهتمام بالمعمول وقد
بحث بحثي وهو ان جوابه عن الاية بما ذكره موذن بتسليم قول الاخفش انه ليس
في الاية ما يكون لتصغى عطفا عليه لكن ابا حيان وغيره جوزوا ان يكون
عطفا على غرورا بحسب المعنى اي ليغروه ولتصغى وما بينهما اعتراض الخامسة
من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا
اي سواء اقترن بالفا او باذا الفجائية ام لم تقترن او جازم ولم تقترن
ذلك الجواب بالفا ولا باذا الفجائية قيل عليه الحق ان جملة جواب الشرط
لا محل لها مطلقا لان كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها وجملة الجواب كذلك
فلا محل لها وسياتي الكلام عليه وافيا ان شا الله تعالى في الجملة الخامسة
من ذوات المحل فالاول جواب لو ولولا ولما وكيف كون لما للشرط انما هو
على مذهب القايلين بانها حرف وجود لوجود ومذهب القايل بانها ظرف بمعنى اذ
فيه معنى الشرط لا على راي القايل بانها ظرف بمعنى حين وقد تقدم الخلاف
في ذلك واما لولا فلا اعرف قايلا بمجيئها للشرط وانما تاتي للربط ولا يلزم من الربط
الشرط الا ترى انه حينا يربط الجملتين فنقول حين قام زيد قام عمرو وليست للشرط
اتفاقا والثاني نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم
في لفظ الفعل فلم يبق ضرورة الى اعتبار محل اصلا واما الثاني فلان المحكوم
لموضعه بالجزم في لفظ الفعل كلم يبق ضرورة الى اعتبار محل اصلا وحتى
لو توقعه موقع ما يظهر فيه الاعراب لا للجملة باسرها فالجملة فيهما غير ذات محل

الجملة السادسة من عدد ذوات المحل **الواقعة صلة لاسم او حرف**
فالاول نحو جا الذي قام ابوه فالذي في موضع رفع بالفاعلية فهو ذو
المحل **والصلة لا محل لها** لانها بمثابة الجزء من الاسم الموصول وبجزء ما له محل
لا محل له ولانها ليست واقعة موقع المفرد ليكون لها اعرابه وههنا بحث
الشارح وهو انهم اطلقوا القول بان الجملة الصلة لا محل من الاعراب وينبغي
استثنا الجملة التي تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا المفرد
مطلقا كما يقول الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان
كانت فعلية فعلها مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة
الصلة حينئذ تكون ذات محل لوقوعها موقع المفرد وربما يمنع
ان كل جملة واقعة موقع المفرد اصالة والموقع بعد ال الموصوله ليس
للمفرد كذلك وانما هو للجمله كباقي الموصولات الاسمية الا ترى قولهم
صلة ال فعل في صورة الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى الماضي ولو لم
فاغاد ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال
لا محل له واعرابه عارية من ال لكونها في صورة الحرف كما في الا الصفه و في
حواشي الكشاف للتفتازاني والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات
اسم موضع براسه الزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر
لعرابه فيه فهو في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم **وبلغني
عن بعضهم** قيل هو الشيخ ابو حيان **انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا
ان الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بانهما ككلمة واحده** فيجعل
المحل لهما وهذا كما يقولون الجار والمجرور في محل كذا **والحق ما قدمت
لك** والحق ان الموضع للموصول والصلة لا محل لها **بدليل ظهور الاعراب
في نفس الموصول** حيث كان معربا **في نحو ليقم ايهم في الدار** برفع ايهم
ولاكرمن ايهم عندك بنصب ايهم **وامرر بايهم هو افضل** بخفض
ايهم **وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا وقرى** شذوذا **ايهم اشد
بالنصب** والقراه المشهوره ايهم بالضم **وروى قول الشاعر فسلم
على ايهم افضل بالخفض** وهذا بعض بيت وتمامه اذا ما لقيت بني مالك
وقد مضى الكلام عليه في بحث اي والروايه المشهوره على ايهم **وقول الطائي
فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا** عجز بيت من ثاني الطويل وصدره
فاما كرام موسرون لقيتهم ويروي اتيتهم وهو من ابيات لمنظور بن سحيم
الفقعسي وهو شاعر اسلامي وقبله ولست بهاج في القرى اهل منزل على
زادهم ابكي وابكي البواكيا واما كرام موسرون عذرتهم واما اللئام فادخرت

حبايا

حبايا وعرضي ابقى ما ادخرت ذخيرة وبطني اطويه كطي ردائيا
يصف نفسه بالتعفف عن المطامع الدنيه والمطاعم الدميمه وانكفت
عن اعراض الناس فهو يقول لا اهجو بسبب القرى بكسر القاف وهو ما يقدم
الى الضيف وكلا في سببه ولا اشكو احدا ان نزلت عليهم فابكي على
ما يفوتني من زادهم وابكي غيري معي فقوله ابكي وابكي البواكيا ليس
على ظاهره اذ لا بكا ثمه وانما اراد تعظيم التاسف فهو يريد لا اسف
لما اري من الحرمان اسف من يبكي ويبكي غيره تمثلا على ما لزمه وتوجعا
لشدة تممته واما بكسر الهمزة وتشديد الميم هي التفصيليه والفا الداخله
عليها للتعليل وفي الكلام مبتدا محذوف اي فهم اي اهل المنزل اما او اما
او التقدير فقصدي لقرينة اتيتهم والفا من قوله فحسبي عاطفه
اسميه على مثلها لمجرد الترتيب ويجوز ان تكون اما ان الشرطية وما
المزيده للتاكيد وكرام بتقدير ان يقصد كرام ففعل الشرط محذوف
كما في وان احد من المشركين استجارك والفا من فحسبي للجزا وهو
مبتداه خبره ما كفاني وهذا ما عليه المرزوقي في شرح الحماسه الا انه
قال وقوله فاما كرام فصل بين حرفي الجزا والفعل بقوله كرام الى اخره
فسمي حرف الشرط حرف الجزا ووقع في شرح شواهد العيني انه جعل اما
للتفصيل وكرام مرفوعا بفعل مضمر تقديره واما يقصد كرام وحسبي
مبتدا وما كفاني خبره والجمله جواب الشرط وهذا تخليط منه فان
قلت حسبي معناه كافي فكيف يخبر عنه بما كفاني وهو معناه
قلت معناه حسبي ما كفاني حاجتي اي لا ابتغي منهم زيادة على الحاجة
ومن ذي عندهم يروى بالواو فهو ذو الطائيه مبنيه بمعنى الذي وبالياء
معربة في لغة وعندهم صلة الموصول ويروى من ذي عندهم بحر عنده
ايضا وقال المرزوقي من ذي عندهم اراد من عندهم والعرب تقول
هذا ذو زيد يريدون هذا زيد وهذا من اضافة المسمى الى الاسم
قال الكميت اليكم ذوي ال النبي تطلعت يريد يا اصحاب ذا الاسم
ومامن قوله ابقى ما ادخرت نكره في محل الجر اي ان عرضي ابقى شي ادخره
من الادخار افتعال من الدخر بالذال المعجمه وفي فعله ومصدره الوجهان
الاعجام والاهمال وذخيره نصب على الحال الموكده ومعنى الابيات
انني اقصد وانزل به لا يخلو من وجوه اما ان يكونوا قوما يرجعون
الى كرم ويسار فيتوقرون على حسب ما تقتضيه كرمهم واكتفي بما عندهم
بما يكفيني واما ان يكونوا كراما يصيفون اثر الدهر فيهم فما عندهم بخبرهم

لاصدقائهم وعلى مجالسهم واما ان يكونوا قوما لياما في اخلاقهم دناءة وفي اعراقهم نذالة فتذكرت حياى وصيانتي لنفسي فلم ابذل لهم وجهي ولم اسفل بنقاصتهم ومطالبتهم جاهي ثم انه اخذ في بيان ما ياخذ به نفسه من الصيانة والقناعة وسلوك طريق الانقباض عما يشين من الانبساط الى الاثام فكانه قال انني على عرضي لاند اعز الذخاير لي واطوي بطني على الماكل المودية كما اطوي رداي وقال العقيلي هو بضم المهملة وفتح القاف رجل جاهلي اسمه ابو حرب الاعلم قال ابو زيد وابن الاعرابي وقيل قاله روبة وقال الصغاني قالته ليلى الاخيلية واورده بلفظ اللذون نحن اللذون صبحوا الصباحا وهو من بيت من ارجوزة من مشطور السريع وبعده يوم النخيل غارة ملحاحا قال ابن مالك في شرحه على تسهيله اعراب اللذين في لغة طي مشهور يقولون نصروا واللذون امنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا ونقلها بعضهم عن عقيل وافاد الشارح انه يكتب بلامين على لغة الاعراب وبلام واحدة على لغة من التزمه اليا في جميع الحالات قال والسر فيه انه في حال بنائه تشبيه بالحرف واللام للتعريف على قول وشبيهة بها ان قلنا تعريف الموصول بالعهد الذي في صلته فاثروا عدم ظهورها خطا حالة البنا واظهروها حالة الاعراب لانتفاء شبه الحرف حينئذ وصبحوا بالتشديد اتوا في الصباح وليس تشديده للتكثير ومفعوله محذوف اي صبحوهم ويروى صباحا بالتنكير على انه مصدر محذوف الزوايد نحو كلمته كلاما لا ظرف كما في جيتك صباحا لان الظرف لا يوكد به ويروى بالتعريف اي في الصباح الذي اشتهر والنخيل بضم النون وفتح الخا المعجمة اسم موضع بالشام قال العصم وكثير يقولونه بفتح النون وكسر الخا وهو تحريف وغارة بالنصب وهي اسم الاغارة على العدو ومفعول لاجله او حال اي مغيرين والملحاح بكسر الميم الكثير الالحاح من لح السحاب دام مطره ولح السايل اذا الحف والصفة على مفعال لا تونث فلذا جرت على غارة بدون تانيث والمراد غارة شديدة لازمة وقال الهذلي هم اللاون فكوا الغل عني هو من اول الوافر والى الان لم اقف له على تتمة فلا ادري اهو صدر بيت ام عجزه والغل بضم المعجمة واحد الاغلال يقال في رقبته غل من حديد والثاني وهو ما وقع صلة للحرف نحو عجبني ان قمت او ما قمت اذا قلنا بحرفية ما المصدرية لعدم الضمير العايد عليها ولا ضرورة لتقديره وفي هذا النوع اعني الموصول الحرفي يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول فيه حرف فلا اعراب له لا لفظا ولا محلا اذ لاحظ

للحرف في شي من الاعراب على ان هذا القول بحسب الظاهر والتحقيق ان الاعراب للمصدر المنسبك من الموصول وصلته وهذا كما يقولون الجار والمجرور في موضع كذا والتحقيق ان الاعراب للمصدر حق المجرور فقط واما قول ابي البقا في بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون والتقدير بتكذيبهم وحكمه ذلك بان يكذبون في موضع نصب خبر الكان فظاهره متناقض لان القول بان يكذبون صلة ما يقتضي انه لا موضع له كما هو شان صلة كل موصول فهو مناقض ان موضعه النصب على الخبرية ثم زعم ان ما موصول اي اسمي موصولا اظهر اي من كونها مصدرية لان الها المقدرة عايدة الى الذي دون المصدر وتعقبه ابو حيان بانه لا يلزم ان يكون ثم ها مقدرة بل من قرا يكذبون بالتخفيف فالفعل غير متعد ومن قرا بالتشديد فالمفعول محذوف لفهم المعنى تقديره بكونهم يكذبون الله في اخباره والرسول فيما جاء به ويحتمل ان يكون المشدد في معنى المخفف كما قالوا صدق وصدق وبان وبين وقلص وقلص واختار انها مصدرية اي بكونهم يكذبون ولا ضمير يعود عليها لانها حرف ثم قال ومن اجاز ان يكون موصولا بمعنى الذي فالعايد عنده محذوف لا مقدر كما زعم ابو البقا ولعل مراده ان المصدر الذي يؤول به الموصول الحرفي وصلته انما ينسبك من ما ويكذبون لا منها ومن كان يعني جاز انه لا يريد بقوله وصلتها يكذبون ان يكذبون صلة ما حتى يتناقض كلامه وانما يريد به ان يكذبون هو الذي ينسبك منه ومن ما المصدر واما الصلة فجملة كانوا يكذبون فلا تناقض ويجوز انه اطلق الصلة على يكذبون وحده وانما الموضع الصلة اطلاقا لاسم الكل على الجزء مجازا لانه العمدة منها ومحط الفايدة فيها فلا يستشكل بان سياق الكلام يقتضي انه ذكر في معرض الاعتراض على ابي البقا بما يدفع ايراد التناقض ولا اعتذار بل قد كاد ان يكون توجيها لوروده لان جملة يكذبون اذا كانت صلة كانت غير ذات محل وهي عنده خبر لكان فتكون ذات محل وهذا غير التناقض وجوابه ما عرفت وانما كان هذا مراد الابي البقا بنا على قول ابي العباس المبرد وابي بكر بن السراج وابي علي الفارسي وابي الفتح بن جني واخرين ان كانت الناقصة لا مصدر لها فيعتبر مصدر خبرها في الانسباك مع الجملة التابعة التابعة لما لا محل له فان حكم التابع حكم المتبوع اورد عليه ان الثاني هو التابع

باعراب سابقه من جملة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب
واجيب بان المراد التبعية اللغوية دون الاصطلاحية ونوقش
بانه مع كونه تجوزا خارجا عن التكلم لا يجدي نفعا في مثل قولهم في قوله تعالى
واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام ان الجملة الثانية لا محل لها
لكونها بدلا من الصلة وفي قولهم في نحو جاء زيد وذهب عمرو ان الثانية
لا محل لها لكونها معطوفة على المستانفة فاستعملوا اللفظ الموضوع
للتابع المصطلح عليه وقد يقال ان اطلاق التابع هنا مجاز العلاقة
المشابهة نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة لا واو
الحال اما اذا قدرتها واو الحال فالجملة حالية ذات محل قطعا واعلم
ان العطف بالواو في الجملة التي لا محل لها لافادة ثبوت مضمون الجملتين
وذلك لاحتمال ضرب زيدا اكرم عمرو بدون عطف للاضراب والرجوع
عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص عليه الشيخ عبد القاهر الجمل
التي لها محل من الاعراب وهي ايضا سبع كالتي لا محل لها الجملة الاولى
الواقعة خبرا عن المبتدا حالا او في الاصل وموضعها رفع في بابي
المبتدا وان ونصب في بابي كان وكاد واختلف في محل الجملة من نحو
زيدا اضربه وعمرو هل جاءك اي في محل الجملة الانشائية المبنية على المبتدا
فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا في المثالين المذكورين رفع على الخبرية
وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر قيل عليه اضمار
القول لا يعين النصب اذ يجوز ان يكون التقدير مقول فيه كذا فيكون
المحكي في محل رفع على انه نائب الفاعل وان يكون التقدير اقول فيه
فيكون في محل نصب لا يقال نائب الفاعل كان منصوبا في الاصل لان
المراد الحالة الراهنة وهو باعتبارها مرفوع قطعا بناء على ان
الجملة الانشائية لا تكون خبرا عن المبتدا وقد مر ابطاله في الكلام
على الجملة الرابعة المجاب بها القسم فراجعه ان لم يكن على ذكر منك
الجملة الثانية من الجمل ذوات المحل الجملة الواقعة حالا
وموضعها نصب دائما نحو ولا تمنن تستكثر في قراءة من رفع
الفعل ونحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى قالوا انؤمن لك
واتبعك الارذلون ومنه ما ياتيهم من ذكر فهمهم عن سنة الغفلة
والجهالة وهو المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم شيئا بعد شيء من ربهم
صفة لذكر او صلة ليا تيهم محدث تنزيله ليكرر التنبيه على اسماعهم
كي يتعظوا الا استمعوه وهم يلعبون يستهزؤن به ويسخرون منه

بحث الجمل التي لها محل من الاعراب

لتناهي

لتناهي غفلتهم وفرط اعراضهم عن النظر في الامور والتفكر في العواقب
ومن فسر الذكر بمحمد صلى الله عليه وسلم نفسه جعل تقديره استمعوا منه
الجملة استمعوه حال من مفعول ياتيهم او من فاعله يعني من ذكر
لكونه نكرة في سياق النفي ولذلك زيدت فيه من وقرئ محدثا
بالنصب على الحالية وهي قراءة زيد بن علي لان الذكر وان كان منكرا
فانه مختص بصفته وهي من ربهم فيصح وقوع الحال منه مع انه
قد سيق بالنفي وهو وحده كاف في تصحيح الحالية وقرئ محدث
بالرفع على انه صفة ذكر على المحل فالحالان يعني محدثا واستمعوه
على الاول اي على كون استمعوه حالا من مفعول ياتيهم مثلهما في قولك
ما لقيت الزيدين عمرو مصعدا الا منحدرين وعلى الثاني مثلهما في
قولك ما لقيت الزيدين عمرو راكبا الا ضاحكا في كونهما حالين من الفاعل
وثانيهما وقع التفريغ فيه واما وهم يلعبون فحال ايضا ولكن
من فاعل استمعوه فالحالان يعني استمعوه وهم يلعبون متداخلتان
لان صاحب الحال الثانية من حال الاخرى ولاهية قلوبهم حال
من فاعل يلعبون وهذا من التداخل ايضا او من فاعل استمعوه
فيكون من التعدد ويطلقون عليه الترادف ايضا اي فيكون لاهية
مع وهم يلعبون من تعدد الحال اذ هما حالان من شيء واحد اي استمعوه
جامعين بين الاستهزاء به والتلهي والذهول عن التفكر فيه لا من
التداخل وان كان لاهية مع استمعوه من تداخلها ومن مثل
الحالية ايضا قوله صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد والجملة الاسمية حالية وقد سدت مسد خبر المبتدا
ولذا وجب حذفه وهل يجب اقتران هذه الحال والحالة هذه بالواو
وذهب غير الكسائي الى ذلك لانها فضلة وقعت موقع العمدة فيجب
معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وهو من اقوى
الادلة على انتصاب قائما في ضربي زيدا قائما على الحال لا على انه
خبر لكان محذوفة فتقدير الكلام ضربي زيدا اذا كان قائما فاذا
خبر المبتدا والاصل حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كالحذف
متعلقات الظروف الغالب نحو زيد عندك فبقي اذا كان قائما
ثم حذف اذا مع مدخولها العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان فيه معنى الظرفية والتقدير في الحديث اقرب ما يكون العبد من
ربه اذا هو ساجد ولا سبيل الى جعل كان في المثال ناقصة

والمنصوب جزءها ليلا يلزم فى الحديث ان تكون الجملة خبرا لكان مع
اقترانها بالواو اذ لا تقترن الخبر بالواو وحكى الرضى وقوع اقتران
خبر الافعال الناقصة بالواو لكنه قليل ومنه قوله وكيف وما بينهم من
الوعد وايضا لو كان المنصوب خبرا لكان لاحال الا لجاز تعريفه وتسمع
مع كثرة الاستقرا و من مثلها ايضا قولك ما تكلم فلان الا قال خيرا
وكما تقول ما تكلم الا قال بالاخرى قيل الحالية فى هذا المثال ظاهرة وانما
النظر فى امثاله من نحو ما النعت عليه الا شكر والمراد تعقب مضمون ما بعد الا
لما قبلها كما فى الشرط والجزا وجعل ما بعد الا حالا لا يفيد ذلك وخرج ذلك على
المعنى ما النعت عليه الا مقدرا شكره بعد ذلك بلفظ اسم المفعول على ان المراد
التقدير من الله تعالى فيلزم وقوع متعلقه اذ كل ما قدره تعالى فوقوعه وقع
ولما كان الغرض الاخبار بان الشكر لا يتخلف عن الانعام لزم ان يكون الانعام
واقعا فى حال تقدير الله تعالى الشكر والا لم يقع الشكر ولو حاولت جعل
الحال مقدرة ومقدرا بلفظ اسم الفاعل على معنى ما انعمت على زيد الا في حال كونه
مقدر الشكر اي او فى حال كونه مقدرا الشكر اياي لم يلزم حصول ذلك المعنى
المراد لجواز تخلف المراد عن الارادة الحادثة وهو استثنا مفرغ من احوال
عامة محذوفة فحق التعبير ان يقول من حال عامة اي شاملة لهذا المفرغ وغيره
ومنها ايضا قول الفرزدق بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى
بها حين سلت هو من ثانى الطويل وقد تقدم الكلام عليه فى بحث الواو من الباب
الاول لان تقدير العطف مفسد للمعنى اذ به ينقلب المدح ذما ويصير
المعنى ان هولاء الرجال موصوفون بامرين احدهما عدم اغماد السيوف والاخر
عدم كثرة القتلى بها مع سلها ولا خفا ان ذلك غير ممدوح عند الشجعان
وقول كعب رضى الله عنه صاف بابطح اضحى وهو مشمول هو عجز بيت من
ثانى البسيط وصدره شجت بذي شبم من ماء محنية وهو من القصيدة التي
امتدح بها النبى صلى الله عليه وسلم وقد تقدم فى بحث كل بيان السبب قول كعب
لها وقبله تجلو عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت كانه منهل بالراح معلول تجلو
تكشف والعوارض جمع عارض وهو الاسنان التى فى عرض الفم والظلم
بفتح المعجمة وسكون اللام ما الاسنان وبريقها وذي ظلم صفة محذوف اي
عوارض فم ذى ظلم والمنهل اسم مفعول من انهله اذا اسقاه السقى الاول
والمعلول من عله اذا اسقاه السقى الثانى والاول النهل والثانى العلل بالتحريك
فيهما والراح الخمر وشجت كسر سورتها من اعلاها لان الشج لا يكون الا فى الرأس
وضميرها للراح اي مزجت وبذي متعلق به موصوف محذوف اي بماء ذي

شيم بمعجمة فموحدة مفتوحتين بارد وقال فى الصحاح الشبم بالتحريك البرد
يقال غداة ذات شبم وقد شبم الما بالكسر فهو شبم والمحنية بفتح الميم
واسكان الحا المهملة وكسر النون بعدها مثناة تحتية خفيفة منعطف
الوادى والجمع المحاني والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى ويجمع على
بطاح على غير قياس واباطح على القياس لانه صار اسما فالحق بنحو افكل وافا
كل وفى ابطح وجهان عدم الصرف للوصف المتاصل والوزن الغالب كما
فى البيت والصرف اعتدادا بعارض الاسمية والمشمول ما تضربه ريح الشمال
حتى برد والمعنى انها تظهر عند ابتسامها اسنانا ذات لمعان وبريق من
ثم كانه خمر ممزوجة بما بارد خالطت ريقه واضحى تامة معناها دخل
فى وقت الضحى فالجملة بعدها حال والواو واو الحال وليست ناقصة معناها
ثبوت الخبر للمخبر عنه فى هذا الوقت لان خبر الافعال الناقصة لا تقترن
بالواو وكما قال المص الا قليلا على ما حكى الرضى واجاز جماعة منهم ابن مالك
دخول الواو والجملة الخبرية تشبيها لها بالحالية لكن بشرط عامل الخبر ليس او كان
بعد نفي والخبر موجب بالا كقوله ليس شي الا وفيه اذا ما قابلته عين البصير
اعتبار وكقوله ما كان من بشر الا ومنيته محتومة لكن لاجال تختلف
واجاز ذلك الاخفش مطلقا الجملة الثالثة من الجمل ذوات المحل
الجملة الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل فان نابت
عنه فمحلها الرفع قيل عليه انما الكلام فى جملة لا يراد بها لفظها فان التى يراد
بها لفظ فى حكم المفرد وليس الكلام فيه فلا معنى لقيد عدم النيابة عن الفاعل
لان ما اتى على حكم الجملة لا ينوب عنه واجيب بالمنع وان الكلام فى مطلق
الجملة سوا اريد بها لفظها ام لم يرد وهذه النيابة اي نيابة الجملة عن الفاعل
مختصة بباب القول لا تتجاوزه نحو ثم يقال هذا الذي كنتم به
تكذبون لما قدمنا من ان الجملة التى يراد بها لفظها تنزل منزلة
الاسما المفردة فيصح وقوعها نائبة كما يجب كونه اسما مفردا فقيل
وتتجاوز اي هذه النيابة فى الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقام زيد
فالجملة المصدرة باداة الاستفهام فى محل رفع بالنيابة عن فاعل علم وسياتى
قريبا ما يفهم منه ان نحو ذلك على تقدير مضاف هو النائب واجاز
هولاء القايلون بنيابة المقرونة بالمعلق وقوع هذه الجملة فاعلا
وحملوا عليه وتبين لكم كيف فعلنا بهم اولم يهد لهم كم اهلكنا
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه والصواب خلاف
ذلك وهو ان يكون الفاعل فيهما ضميرا مستترا عايدا الى المصدر هنا الافعال

وانما امتنع وقوع الفاعل فيهما ضميرا ونايبه جملة لانهما من قبيل المسند
اليه وهو لا يكون الا اسما او ما هو بمنزلته لكون الاسناد اليه من خصايص
الاسم وعلى قول هولاء فيزاد في الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة
الواقعة فاعلا فيصير الجمل المحلية ثمانية فان قلت وينبغي زيادتها
ايضا على ما قدمت اختياره من جواز ذلك اي وقوع الجملة فاعلا
مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو ظهر لي اقام زيد
قلت انما اجزت ذلك على ان المسند اليه مضاف محذوف لا
الجملة تنبيه وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة ابواب احدها
باب الحكاية بالقول او مرادفه ومعنى حكاية الجملة بالقول كما قال
البدر بن مالك ان يحكى ومعها القول لان الجملة اذا احكيت بالقول
فقد حكيت هي نفسها مع صاحبة القول واورد عليه ان المحكي بالقول
مراد بها لفظها فحكمها حكم المفرد ويجاب بما علمت من ان الكلام في
الجملة مطلقا واعلم ان القول وفروعه مما يتعدى الى مفعول واحد
وتكون اما جملة او مفردا مودياً معناها فان كان مفردا انتصب نحو قلت
شعرا وخطبة وان كان جملة حكيت به نحو قلت زيد قايم ولم يعمل فيها
القول عمل الظن لاقتضا الظن اياها من حيث المعنى فجرا لها معه كمفعولي
باب اعطيت فصح له ان ينصبهما وانما يقتضيها القول من حيث
اللفظ فلو ينصب جزيها مفعولين لانه لم يقتضيهما من حيث المعنى لسمها
مفعولي باب اعطيت فالاول اي باب الحكاية بالقول نحو قال اني
عبد الله وهل هي اي الجملة بعد القول مفعول به للقول او مفعول
مطلق نوعي له كالقرفصا بضم القاف وسكون الرا وفتح الفا بعدها
صاد مهملة فالف ممدودة في قعد القرفصا فانه مفعول مطلق للنوع
اذ هي اي تلك الجملة دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان
ثانيهما وهو ان الجملة المحكية مفعول مطلق نوعي اختيار ابن الحاجب
قال موبدا اختياره والذي غر الاكثرين فقالوا ان الجملة بعد القول
مفعول به انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في
علمت لزيد منطلق وليس كذلك اي وليس الامر كما ظنوا ولا ذاك
التعلق كهذا التعلق لان تعلق العلم بالجملة من حيث مضمونها وتعلق القول
بها من حيث لفظها لان الجملة نفس القول فصح اعتبارها مفعولا
مطلقا نوعيا له وكان تعلقها به كتعلق ضربا شديدا بالضرب والعلم
غير المعلوم فلا يصح فيه ذلك وانما تعلق المعلوم بالعلم كتعلق المضروب

بالضرب

بالضرب فافترقا ولم يصح قياس احدهما على الاخر انتهى والصواب قول
الجمهور وهو المذهب الاول وهو ان الجملة المحكية بالقول به ففي حواشي
الكشاف للمولى سعد الدين في الكلام على القول تعالى واذا قيل لهم
امنوا ما نصه الصحيح ان القول متعد وان المحكي بعده مفعول به لانه
مقول وتحقق القول موقوف عليه واطلاق القول عليه من قبيل ضرب
الامير اي مضروبه والغلط انما نشا من هذا اذ يصح ان يخبر عن
الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب
فيكون مفعولا به اذ ذاك شان ما وقع عليه فعل الفاعل من المفاعيل
بخلاف القرفصا في المثال يعني قعدت القرفصا فلا يصح ان
يخبر عنها بانها مقعودة ليجعل مفعولا به لقعدت لانها نفس
القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا
بيان لمنشا غلط من قال ان الجملة مفعول مطلق اي ان هذه مجازية
كهذه التسمية وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ فهو من باب الدرهم
ضرب الامير اي مضروبه وقد اسلفنا مثله عن التفتازاني والثاني
وهو باب الحكاية بمرادف القول نوعان الاول ما معه حرف التفسير
قيل عليه ان مورد التقسيم لابد ان يكون مشتركا بين اقسامه ومن
البين ان المصنف قسم الجملة الواقعة مفعولا به الى ثلاثة ابواب فيجب
وجودها كذلك في كل باب منها وقد جعل احد نوعي الثاني من الباب
الاول ما معه حرف التفسير وحكم ان الجملة فيه من غير ذات محل
فلا تكون الجملة فيه مفعولا بالضرورة فلزم ان يكون ما ليس مفعولا
ولا محل له قسما مما هو مفعول وله محل واجيب بمنع انه قسم الجملة
الواقعة مفعولا الى ثلاثة ابواب وانما قال تقع الجملة مفعولا
في ثلاثة ابواب ووقوعها كذلك يصدق بوقوعها في كل باب في نوع
منه فهي تقع في باب الحكاية بالقول او مرادفه لكن في بعض انواع
مرادفه وانما قسم الحكاية بالمرادف ليعلم النوع الذي تقع فيه كقوله
وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي
وقد تقدم الكلام على هذا البيت فراجعه ان شيت من محله وقولك
كتبت اليه ان افعل اذا لم يقدر باء الجر قبل لفظة ان فان قدرت
كانت ان مصدرية ولم يكن حرف تفسير والجملة في هذا النوع اي
نوع ما معه حرف التفسير مفسرة للفعل وقد تقدم في الكلام على ان
التفسيرية من حرف الالف ان الرضي جوز ان تكون مفسرة لمفعول مقدر

وقد تقرر مفعولا ظاهرا فلا موضع لها والثاني ما ليس معه حرف التفسير نحو ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين التوصيه التقدم الى الغير بفعل فيه صلاح وقربة واصلها من الوصلة يقال وصاه مخففا اذا وصله واذا فصله كان الموصي يصل فعله بفعل الوصي ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا وقراة بعضهم فدعا ربه اني مغلوب بكسر الهمزة والقراة الشهيرة بفتحها وقوله رجلان من مكة اخبرانا انا راينا رجلا عريانا روي بكسر ان اي ولو روي لكان حرف الجر مقدرا قبلها ولم يكن مما نحن فيه وهما من مشطور السريع ورجلان بسكون الجيم تثنية رجل مخفف رجل كما يقال في عضد بالضم عضد بالسكون وقد يقع في بعض الروايات من ضبه بدل من مكة فهذه الجملة في محل نصب اتفاقا قيل انظر هذا الاتفاق مع ما يذكره بعد عن الزمخشري في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين من ان الجملة الاولى اجمال والثانية تفصيل لها فهي مفسرة لا محل لها ثم قال وهو الظاهر ثم قال البصريون النصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور لانه نوع من القول ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني انما اتى بالفاء مع قال في الاية الاولى دون الثانية لان النداء في الاولى بمعنى ارادته فكانه قيل اراد وفي الثانية على معناه فجعل القول مفسرا له ولم يعطف عليه وقول ابي البقا مبتدا في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين اي يعد كل ذكر بانثيين عند اجتماع الصنفين فيضعف نصيبه وتخصيص الذكر بالتنصيص على حظه لان القصد الى بيان فضله والتنبيه على ان التضعيف كاف في التفضيل فلا يحرمن بالكليه وقد اشتركا في الجهة والمعنى للذكر منهم فحذف للعلم به ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال لان المعنى يفرض لكم او يشرع لكم في امر اولادكم وشان ميراثهم انما يصح على قول الكوفيين خبر ذلك المبتدا فانهم القايلون بان النصب بالفعل المذكور وقال الزمخشري وتبعه قاضي المفسرين ان الجملة الاولى يعني جملة يوصيكم الله في اولادكم اجمال والثانية يعني جملة للذكر مثل حظ الانثيين تفصيل لها اي للاولى وبيان للمراد منها وهذا يقتضي انها اي الثانية

عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر قيل هذا الوجه يجري في جميع الجمل التي تقع بعد معنى القول ولم تقترن بحرف تفسير فيستوي النوعان في عدم المحلية ويلزم عليه استدراك ذكر الحكاية بمرادف القول واجيب بعد تسليم ما ذكر بان المص انما اورد ذلك على قول المعربين من ان لها محلا لا على ما اقتضاه كلام الزمخشري واستظهره هو

تنبيهات الاول من الجمل المحكية بالقول او ما فيه معناه وهو المعنى بمرادف القول ما قد يخفى فيحتاج للتنبيه عليه فمن ذلك في المحكية بعد القول فحق علينا قول ربنا انا لذائقون فجملة انا لذائقون محكية بالقول والاصل انكم لذائقون عذابي لان ذلك ربهم لهم ثم عدل عن الخطاب الى التكلم وهذا من الالتفات عند السكاكي دون صاحب التلخيص لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال الفرزدق اني يوم جو سويقه بكيت فنادتني هنيدة ما ليا والاصل ما لك لان ذلك حق خطابها له لكنه عدل الى التكلم وحكى قولها بالمعنى ويحتمل ان مرادها استفهامه عن حال نفسها اي ما وقع لي حين بكيت فيخرج عما نحن فيه والبيت من ثاني الطويل وقايله الفرزدق وهو مطلع قصيدة له يهجو بها جريرا قيل وهي اول قصيدة هجاه بها وبعده ۞ فقلت لها ان البكا لراحة ۞ به يشتفي ان ظن ان لا تلاقيا ۞ قفي ودعينا يا هنيد فانني ۞ ارى الحي قد شاموا العقيق اليمانيا ۞ والجو بواو مشدده وجيم مفتوحة قال في القاموس الهوا او ما انخفض من الارض وداخل البيت و اليمامه وثلاثة عشر موضعا غيرها وسويقه كجهينه قال فيه ايضا موضع وهضبة وجبل بين ينبع والمدينه وموضع بالساله وموضع ببطن مكه وبنواحي المدينه يسكنه ال علي ابن ابي طالب وموضع بعرو وبلد بالمغرب وتسعة مواضع بنجد اوشاموا بالمعجمة نظروا والعقيق كامير قال في القاموس خرز احمر يكون باليمن ثم قال وكل مسيل شقه ما السيل وموضع بالمدينه وباليمامه وبالطايف وبتهامه وبنجد وستة مواضع اخر ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول ام لكم كتاب فيه تدرسون تقرؤون ان لكم فيه لما تخيرون اي ان لكم ما تختارونه وتشتهونه يقال تخير الشي واختاره اخذ خيره اي تدرسون فيه هذا اللفظ واصل ان لكم بالفتح لانه المدروس فلما جي باللام كسرت او تدرسون

قولنا هذا الكلام فيكون حكاية للمدروس وقد ناقش في هذا
الوجه صاحب التقريب بان كلمة في لا تساعده وذلك اما ان
يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم اذ في زعمهم ان لهم
ما يتخيرون ولا التفات في الكلام او الاصل ان لهم لما تخيرون
ثم عدل عن الغيبة الى الخطاب عند مواجهتهم وقد تقدم ان
السكاكي يعد ذلك من الالتفات وفي تفسير القاضي تجويز ان
يكون جملة ان لكم فيه لما تخيرون مستانفة فلا تكون ذات
محل وقد قيل قبل القايل الاخفش في قوله تعالى يدعو لمن ضره
اي بكونه معبودا له لانه يوجب القتل في الدنيا والعذاب
في الاخرة اقرب من نفعه المتوقع منه بكونه شفيعا متوسلا
به الى الله تعالى في زعمه ان يدعو في معنى يقول اي ان الكافر
يقول ذلك بدعا وصراخ حين يرى استضراره بما كان يعبد
من جماد لا يضر بنفسه ولا ينفع والجملة الواقعة بعده محكية به
وقد استشكل في هذه الاية ان قوله تعالى او لا يدعو من دون الله
ما لا يضره اي ان لم يعبده ولا ينفعه اي ان عبده ذلك الفعل
الذي هو الدعا المخصوص هو الضلال البعيد عن القصد والصواب
مستعار من ضل في التيه ضلالا يتضمن نفي الضر والنفع عما يعبد
من دون الله تعالى ثم قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه
يقتضي ثبوت ان له ضرا ونفعا فيتنافيان والجواب ان التنافي
انما يتحقق لو كان الدعا فيهما بمعنى واحد لكنه في الثانية بمعنى
القول لانهما اخبار عن الكافر انه يقول هذا الكلام حين يرى
استضراره بالاصنام ولا يرى اثر شفاعتها التي كان يرجوها
مثلها في قول عنترة ابن شداد العبسي من معلقته المشهورة
وقد مضى الكلام على ابيات منها انشدت في محالها يدعون
عنتر والرماح كانها اشطان بير في لبان الادهم
وهو من اول الكامل والاشطان جمع شطن بفتحتين وهو الحبل
وقال الخليل الحبل الطويل واللبان بفتح اللام وبنون في اخره
ما جرى عليه اللبب من الصدر واللبب ما يشد على صدر الدابة
ليمنع الرحل من الاستيخار فمن روى عنتر بالضم على الندا
على لغة من لا ينوى المحذوف ويجعل الباقي من المنادى المرخم
اسما مستقلا براسه اي يقولون عنتر ويروى بالفتح على لغة

من ينوي المحذوف او على انه غير منادى ورخم للضرورة وعليه
فلا حكاية والدعا على بابه وعنتر مفعول له وان من مبتدا
بكسر الهمزة عطفا على ان يدعو من ضره مبتدا وليس المولى خبره
وما بينهما يعني ضره اقرب من نفعه جملة اسمية صلة لمن
وجملة من وخبرها محكية بيدعوا فهي في محل نصب بيدعوا اي
ان الكافر يقول ذلك في القيمة حيث تنكشف الحقايق ويتبين
الرابح من الخاسر وقيل من مبتدا حذف خبره والجملة الاسمية
صلة اي الاهه ومعبوده وان ذلك حكاية ما يقوله اي
الكافر في الدنيا وعلى هذا فالاصل يقول الكافر الوثن الاهه
ثم عبر عن الوثن بمن ضره اقرب من نفعه تشنيعا على الكافر
وتوبيخا به ويكون قوله لبيس المولى ولبيس العشير مستانفا
لانه لا يصح دخوله في الحكاية لان الكفار لا يقولون عن اصنامهم
ذلك وفي البحر لابي حيان ان المعربين تكلفوا في الاية وجوها
فقالوا ان يدعوا اما ان يكون متعلقا بلمن ضره اقرب من نفعه
او لا فان يكن له تعلق فقيل هو توكيد لفظي ليدعو الاول ولا معمول
له والجملة بعده مستانفة وقيل بل هو عامل في ذلك من قوله
ذلك هو الضلال البعيد على ان ذلك اسم موصول بمعنى الذي
تقدم على عامله وعلى هذا على راي الكوفيين في تجويزهم وقوع اسم
الاشارة موصولا وقيل هو واقع موقع الحال وذلك مبتدا
وهو ضمير فصل والضلال البعيد خبره وقد حذف الضمير
الرابط من يدعوا اي يدعوه اي داعيا اياه وان كان له تعلق
بقوله لمن ضره فقال الاخفش يدعو بمعنى يقول ومن مبتدا
موصول صلته الجملة التي بعده اي ضره اقرب من نفعه وخبر
المبتدا محذوف تقديره الهي والجملة منصوبة المحل على الحكاية
بيدعوا الذي بمعنى يقول وفيه نظر لان الكافر لم يعتقد قط
ان الاصنام ضرها اكبر من نفعها وفي كلام المصنف ما يدفع هذا
النظر فتامله وقيل يدعو بمعنى يسمى ومن ضره مفعول اول واللام
زايدة والمفعول الثاني محذوف اي الها وقيل يدعو مشبه
بافعال القلوب لان الدعا لا يصدر الا عن اعتقاد والاخفش ان يكون
ضمن معنى يزعم واللام معلقة له وقال الفرا دخلت اللام
في غير موضعها والاصل يدعو من ضره اقرب ورد بان ما كان من

حيز صلة الموصول لا ينقدم عليه وقيل اللام زايد ومن مفعول
بدعو ورد ايضا بان هذا ليس من مواضع زيادة اللام **الثاني**
من التنبيهات **قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية** به **وغيرها**
نحو انقول موسى فى الدار فيمكن ان تقدر موسى مفعولا اول وفى الدار
مفعولا ثانيا على اجرا القول مجرى الظن لاجرا القول مجرى الظن شروط
فى غير لغة سليم لم يتعرض المص لبيانها وتفصيل القول فى ذلك ان سليما
يلحقه بالظن فى العمل مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع المخاطب مفردا
او غيره مذكرا او غيره وهل يشترط كون المضارع حاليا اولا قولان
ويشترط ان يكون بعد استفهام بالهمزة او بغيرها متصل او منفصل
بظرف او جار ومجرور او احد المفعولين وهذه الشروط شروط لجواز
الاجرا لا لوجوبه فلك مع توفرها اعمال القول عمل الظن ولك الحكاية
فان فقد واحد منها وجبت الحكاية الا عند سليم وهل معنى هذا القول
حينئذ الظن بخصوصه او الاعتقاد مطلقا حكى الاول عن سيبويه وقال
الاندلسى انه قد يستعمل بمعنى العلم يقال لك كنت تقول زيدا قايما فنقول
اعلمه قايما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا **ولك**
ان تقدرهما مبتدا وخبرا على الحكاية اى على انهما محكية بالقول **كما فى قوله**
ام يقولون ان ابراهيم واسماعيل واسحاق الاية اى على قراءة من قرا
يقولون بتاء الخطاب بقرينة قوله **الا ترى ان القول استوفى بشروط**
اجرائه مجرى الظن وقد عرفتها **ومع هذا جي بالجملة بعده محكية**
لما عرفت من ان تلك الشروط شروط للجواز دون الوجوب **الثالث**
منها **قد تقع بعد القول جملة محكية** فى نفسها **ولا عمل للقول فيها**
فلا تكون محكية به **وذلك نحو اول قولى انى احمد الله اذا كسرت ان**
لان المعنى اول قولى هذا اللفظ بعينه فيكون قد اخبر بحمد الله بهذا
اللفظ بعينه لا بلفظ اخر فيه معنى الحمد **فالجملة** المصدرة بان المكسورة
خبر عن اول **لا منصوب** لقولى **خلافا لابى على زعم انها فى موضع**
نصب بالقول فبقى المبتدا بلا خبر فى اللفظ **فقدر ان الخبر موجود**
او ثابت وهذا المقدر مستغنى عنه بذلك التقدير فلا حاجة الى تقديره
بل تقديره مفسد لمعنى الكلام **لان اول انى احمد باعتبار**
الكلمات ان وباعتبار الحروف الهمزة من ان **فيفسد الكلام على**
تقديره اى تقدير ذلك الخبر الذى هو موجودا وثابت **الاخبار**
بان ذلك الاول باحد الاعتبارين **ثابت ويقتضى مفهومه**

ان

ان بقية الكلام غير ثابت وذلك فاسد **اللهم الا ان يقدر اول زايدا**
فلا يبقى مفهومه **والبصريون لا يجوزونه** لمنعهم من زيادة الاسماء **وتبع**
الزمخشرى فى مفصله **ابا على فى التقدير المذكور** فقال فيه ومن المواضع
ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه ايقاع ايهما شئت نحو قولك اول ما اقول
انى احمد الله ان جعلتها خبرا للمبتدا فتحت كانك قلت اول مقولى حمدا
لله وان قدرت الخبر محذوفا كسرت حاكيا **فالصواب خلاف قولهما**
لما تقرر وسر ذلك ان كل محكى بالقول فهو عين المقول فنحو اعجبنى
قول زيد ان عمرا منطلق المعجب لك هو نفس المقول الذى هو ان عمرا
منطلق المعجب لك فيكون تقدير قولنا اول ما قولى انى احمد الله اول كل
احمد الله لوجوب كون القول فى المعنى متعلقه واول افعل تفضيل فلا
يضاف الا الى ما هو بعضه فيكون الاخبار بثابت او موجود عن اول
انى احمد الله باحد الاعتبارين المذكورين وليس هذا الغرض من هذا المجاز
وانما الغرض ان يخبر بان اول اقواله حمد الله فالوجه الوجيه ان يقال
القول عام يقع على الحمد وغيره وقد اضيف اليه لفظ اول والمعنى
الاخبار بان اول قول العام هذا القول الخاص وهو انى احمد الله
فلا حاجة الى تقدير خبر لوجود ما يصلح للخبرية ووجب ان يكون
جملة لانه اخبر به عما معناه جملة كذا قرره ابن الحاجب فى ايضاحه
فان فتحت الهمزة من ان **فالمعنى حمد الله يعنى باى عبارة كان**
الحمد فلا يكون لفظ الحمد على هذا التقدير واعلم ان ضابط
ما يجوز فيه الكسر والفتح من هذا النوع ان تقع ان خبر قول
ويكون خبرها من القول نحو المثال المذكور فان ان فيه وقعت خبرا
القول لان اول الفعل قول ووقع خبرها من جنس القول وهو الحمد
واذا كان خبر ان غير قول تعين الكسر قولا واحدا نحو اول قولى
ان زيدا ذاهب **الرابع** من التنبيهات **قد تقع الجملة بعدها**
القول غير محكية به **وهى نوعان محكية لقول اخر محذوف**
كقوله تعالى فماذا تامرون بعد قال الملا من قوم فرعون
ان هذا لساحر عليم لان قولهم لم ينته عند سحره هكذا وقع فى
بعض النسخ وهى نسخة الشارح وهو سهو لان الاية التى فيها
قال الملا من قوم فرعون اية الاعراف وليس فيها بسحره وانما
التلاوة قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم يريد ان
يخرجكم من ارضكم فماذا تامرون والتى فيها لفظ بسحره اية الشعرا

ولفظها قال للملا حوله ان هذا لساحر عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم
وهي نسخة المحشي ثم التقدير فقال فرعون ماذا تامرون فهو مقول
لقال فرعون المقدر لا لقال الملا من قوم فرعون بدليل قالوا
ارجه واخاه فانه يستدعي سبق قول منه لهم وقول الشاعر
اي وكقوله قالت له وهو بعيش ضنك لا تكثري لومي وخلي
عنك جعلهما الشارح بيتين من مشطور السريع المكشوف ولم
يجعلهما بيتا مصرعا من ثاني الرجز ولا بيتين من مشطوره لزوحف
ضربا هما بالقطع لانه لا يجوز مفعولن في قافية الرجز الا بحرف لين
والضنك الضيق في كل شي للمذكر والمونث لانه مصدر وصف به
قال تعالى فان له معيشة ضنكا وقرئ ضنكى كسكرى يقال ضنك
ككرم ضناكة وضناكا وضنوكا ضاق كذا في القاموس التقدير قالت
له اتذكر قولك لي اذ الومك في الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي
فحذف الجملة المحكية بالمذكور اي بالقول المذكور يعني جملة اتذكر
قولك الى اخرها وقد تسامح في هذا القول لان المحذوف بعض المحكي
بالمذكور لان المحكية بالمذكور من اتذكر الى عنك وبعضها غير محذوف
كما ترى واثبت المحكية بالمحذوف اي بالقول المحذوف يعني جملة
لا تكثري الى اخرها وغير محكية بقول لا محذوف ولا مذكور وهي
ايضا نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو في حاتم
اتظنون حاتما بخيلا فحذف القول المحكي بقال المذكور وهو
بخيل مدلول عليه بجملة الانكار التي هي من كلامك دونه اي
دون كلامه اي التي هي من كلامك ولست من كلامه وليس من ذلك
اي مما نحن فيه وهو وقوع الجملة بعد القول غير محكية قوله تعالى
قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اسحر هذا وان كان الاصل
والله اعلم اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر على الاخبار ثم حذفت
مقالتهم هذه مدلولا عليها بجملة الانكار يعني جملة اسحر هذا
لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول يعني بقال موسى وان لم
تكن محكية بالثاني لان المحكية به محذوفة كما عرفت فخرجت
لا بمما نحن فيه لانه فيما اذا كانت الجملة غير محكية وهذه الجملة
محكية كما ترى وسيعود الى الكلام على هذه الاية حيث يذكرها
المص فيما ياتي في تراجم المحذوف من الباب الخامس ان شاء الله تعالى
وغير دالة عليه حق العباره عليها او يقال هناك دال على المحكي

واه

ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وقد مر البحث فيها وقد يقع
في بعض النسخ دون بعض الخامس من التنبيهات قد توصل بالحكاية
بالقول غير محكي وهو الذي يسميه المحدثون مدرجا المدرج
بالفتح في اصطلاح المحدثين انواع منها ان يصل الراوي بمتن الحديث
النبوي كلاما لنفسه او لغيره فيتوهم انه من الحديث ومنها ان
يكون عند الراوي متنان باسنادين فيرويهما باحدهما ومنها ان
يكون عنده حديث من جماعة مختلفين في اسناده او متنه فيرويه
عنهم باتفاق وكل ذلك حرام وقد افرد ذلك بالتاليف ومنه قوله
تعالى وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها ان الملوك اذا دخلوا
قرية افسدوها وجعلوا اعزة اهلها اذلة ولا يكون من قولها
وان اوهم ذلك صدر البيت وهذه الجملة ونحوها مستانفة لا محل
لها من الاعراب لا يقدر لها قول تكون به ذات محل وما جزم
به المص من الاستيناف هو القول الذي حكاه الزمخشري بلفظ
قيل ونص الكشاف ثم قلت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم
المستمرة الثابتة التي لا تتغير وقيل هو تصديق من الله تعالى لقولها
ومقتضى كلام الزمخشري عند الشارح ان جملة وكذلك يفعلون
محكية لقولها فتكون في محل نصب لا مستانفة وعندي ان قوله
ثم قالت وكذلك يفعلون لا يستلزم ان تكون هذه الجملة في
الاية ذات محل في كلام الزمخشري الحاكي لهذه الجملة لبيان المراد
منها فان من قال زيد قائم فالجملة في قوله هذا مستانفة لا محل لها
فاذا حكيت وقيل قال عمرو زيد قائم صارت منصوبة المحل في هذا
القول فتدبروا الجملة فجملة وكذلك يفعلون لا محل لها ان كانت
من قولها اذ لم تكن اما على الاول فلانها بعض المحكي واما على الثاني
فلاستينافها

الباب الثاني من الابواب

التي تقع فيها الجملة مفعوله باب ظن واعلم اي باب افعال القلوب
ما يتعدى منها لاثنين او ثلاثة فانها اي الجملة تقع مفعولا
ثانيا لظن واخواته وثالثا لاعلم وذلك لان اصلهما اي المفعول
الثاني والثالث الخبر ووقوعه جملة سائغ شايع مستمر كما مر
وقد اجتمع وقوع خبري كان وان والثاني من مفعولي باب
ظن جملة في قول ابي ذويب فان تزعميني كنت اجهل فيكم
فاني شريت الحلم بعدك بالجهل هو من الضرب الاول من الطويل

وبعده وقال صحابي قد غنيت وخلتني غنيت فما ادري اشكلهم شكلي
زعم يرد بمعنى ظن فينصب مفعولين كسائر افعال القلوب ولان اصلهما
المبتدا والخبر جاز وقوع الثاني منهما مفردا كما في قوله زعمتني شيخا و
لست بشيخ وجملة كما في بيت المتن وهو كنت اجهل والمفعول الاول
ياء المتكلم من تزعميني والنون المكسورة للوقاية ونون الاعراب
المفتوحة محذوفة للجازم واجهل مضارع مرفوع وليس منصوبا على
انه افعل تفضيل وقد حذف المفضل عليه منه اني اجهل الناس كما
توهم بعضهم قال التفتازاني في حواشي الكشاف ولا يكون زعمت
الا من افعال القلوب او بمعنى كفلت ومصدره الزعامة او بمعنى
تكذب ويطمع انتهى وشريت هنا بمعنى اشتريت لا بمعنى بعت والمعنى
ان كنت تظنين اني اشافه على الناس فيما بينكم واخذ وجهل في
ابتاعي هواك فاني تركت ذلك كله وتعوضت عن الجهل بالحلم وانما
قالوا انت مغبون في بيعة الجهل بالحلم لانهم كانوا معه على الجهل
فقال بل الغابن ولا ادري اهم على ما انا عليه ام لا فحذف معادل الهمزة

الباب الثالث من الابواب باب التعليق

وهو ابطال عمل العامل لفظا وابقاؤه محلا **وذلك** اي التعليق
غير مختص بباب ظن اي بما ينصب ما اصله المبتدا والخبر
بل هو جائز في كل فعل قلبي وان لم ينصب المفعولين والحق من
تقييده بكونه متصرفا كما في التسهيل لاخراج نحو تعلم وهب وتفصيل
المقام ان يونس ذهب الى جواز تعليق كل فعل من افعال القلوب
ومن غيرها فاجاز اضرب ايهم افضل برفع ايهم على انه مبتدا
والضمة فيه اعراب وافضل فيه خبره واضرب معلق عن العمل
في ايهم وذهب ابن مالك الى انه لا تعلق الا ما كان من افعال القلوب
ناصبا للمفعولين او غير ناصب لهما وذهب ابن السراج والفارسي
الى انه لا تعلق الا ما كان من افعال القلوب متعديا من افعال القلوب
الى اثنين علما كان او ظنا قيل وهو الصحيح لان الفعل اذا كان متعديا
الى اثنين وعلق بقي الكلام منتظما من مبتدا وخبر وذهب ابن
كيسان والمبرد وثعلب انه لا يعلق منها الا ما كان علما وقيل تعليق
العلم حسن وتعليق الظن قبيح واذا عرفت ان التعليق ابطال
العمل في اللفظ دون المحل فالاسم المعلق عنه يبقى على اعرابه من رفع
او نصب او خفض **ولهذا** اي ولجوازه في كل فعل قلبي **انقسمت**

هذه

١٦١

هذه الجملة المعلق عنها **الى ثلاثة اقسام احدها ان تكون في
موضع مفعول مقيد بالجار نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من
جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسئلون ايان يوم الدين لانه
يقال فكرت فيه وسالت عنه ونظرت فيه ولكنها** اي ولكن
هذه الافعال الثلاثة **علقت هنا** اي في الايات الثلاث **بالاستفهام
عن الوصول في اللفظ الى المفعول** قيل الاستفهام ظاهر في ايها ازكى
وفي ايان يوم الدين واما ما بصاحبهم من جنة فالظاهر ان ما فيه للنفي
اي اولم يتفكروا في انتفاء الجنة عن محمد صلى الله عليه وسلم فان اثباتها لا يصح
ان يتصف به من كان ارجح قريش عقلا واثبتهم ذهنا واحدهم فوادا
ومن ظهر على يديه هذا الكتاب المعجز فهم يعلمون بالفكر الصحيح ان نسبته
الى الجنون لا يمكن ولا يذهب اليها عاقل وان من نسبه اليه فهو مفتر
كاذب ثم ان من ادعى الاستفهام فهو لا يريد به حقيقته بل يؤول معناه
الى النفي اي شيء بصاحبهم من الجنون اي ليس به شيء من ذلك **وهي من
حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف** استشكل الشارح ذلك
وان المصنف تبع فيه ابن مالك وغيره لان هذه الجمل التي يطلبها العامل معنى
اما ان تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد سقوط الجار تعدى
اليها بنفسه او تجعل في محل جر باعتبار ارادة ذلك الجار وكلاهما غير
متات اما الاول فلان هذا تركيب مقيد ونصب الفعل للمفعول المقيد
بعد اسقاط الجار ليس بمقيس واما الثاني فلاستلزامه تعليق حرف الجر وهو
لا يعلق واجيب بان هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع
المفعول المقيد بالجار مع قيده وعدم تقدير الحرف مع الجملة الواقعة في
موضعه لا ينافي كون الفعل المعلق طالبا لذلك المفعول على معنى ذلك
الحرف ومحصله اختيار الشق الاول ومنع ما يرد على هذا الوجه من باب
تخريج المقيس على غير المقيس ولم يدع المنافاة بين كون تلك الجملة منصوبة
المحل وكونها واقعة موقع المفعول المقيد ليكون الجواب بمنع المنافاة
ثم قال الشارح والاظهر ان يجعل المعلق فعلا قلبيا محذوفا يدل على
المذكور فتكون الجملة منصوبة المحل به والتقدير اولم يتفكروا ليعلموا
ما بصاحبهم من جنة فلينظر ليعلم ايها ازكى طعاما يسالون ليعلموا
ايان يوم الدين **وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن
ولو كان قلبيا حتى يضمن معناهما** اي معنى علم وظن **وعلى هذا فتكون
هذه الجملة** المعلق عنها ذلك الفعل المضمن **سادة مسد مفعولين** لاقتضائه

ذلك الفعل بواسطه التضمين ايا هما ولعل الحامل لابن عصفور على دعوى
هذا التضمين ما استشكله الشارح لكن يرد عليه ان التضمين غير
مقيس كما هو مقرر فالحذف لدليل كما عليه الشارح فهو اولى فتقدير
ولختلف في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم فقيل
التقدير ينظرون ايهم يكفل مريم وقيل التقدير **يعرفون وقيل**
يقولون فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه اي مما الجملة فيه واقعة
موقع المفعول المقيد لان النظر فعل قلبي يتعدى الى المفعول بحرف الجر
واما نظر المتعدي بنفسه فمن افعال الجوارح **وعلى الثاني في موضع**
المفعول به المسرح على صيغة اسم المفعول **اي غير مقيد بالجار** تفسير
للمسرح اي هو الذي لم يتقيد بحرف الجر وكان حق التعبير اي غير
المقيد بالتعريف فتامل **وعلى الثالث ليست من باب التعلق البتة**
بل من باب الحكاية **والثاني ان تكون في موضع المفعول المسرح**
وربما عبر عنه بالمفعول به الصريح **نحو عرفت من ابوك وذلك**
لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من ابوك اذا اردت علم الشي
بمعنى عرف وهي المتعدية الى مفعول واحد اي لما كانت لادراك
الشي في نفسه وان اردت علم التي هي اخت ظن وهي ما كانت لادراك
الشي على صفة ومن ثم تعدت الى مفعولين كانت الجملة من القسم الثالث
ومنه قول بعضهم اما ترى اي برق ههنا اي اما تبصر حكاه سيبويه
فالجملة الاستفهامية في موضع مفعول ترى وهذا مذهب المازني
واما شراح الكتاب فحملوا ما حكاه سيبويه على ان ترى فيه بمعنى تعلم
قال ابن عصفور واذا امكن حمله على العلمية كان اولى **لان راى البصرية**
وسائر افعال الحواس اي وباقي افعال الجوارح الظاهرة **انما تتعدى**
لواحد بلا خلاف الا سمع منها **المعلقة باسم عين نحو سمعت**
زيدا يقرا فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وهذا ما جوزه
ابو علي لكن بشرط كون الثاني مما يسمع وكونه يودي الى العلم بما
قبله كما في المثال المذكور فان القراة مما تسمع والشخص يعلم بصوته
فزيدا مفعول اول والجملة في موضع المفعول الثاني وانما ساغ ذلك
لاجرا سمع مجرى علم لان السماع سبب للعلم كالروية فاجري السبب
مجرى المسبب فان انخرم الشرطان او احدهما لم يتعد الا الى واحد
وكانت الجملة حالا نحو سمعت زيدا يتوضا لان الوضو لا يسمع ولا يودي
الى العلم بالمتوضي فتكون جملة يتوضا حالا وزيدا مفعولا لسمع ولكن

على

على تقدير مضاف اي سمعت حركة زيد حال كونه يتوضا حالا وزيدا
مفعولا لسمع لامتناع تعلق السماع باسم العين من غير اعتبار تقدير
الا ترى ان قولك سمعت زيدا مقتصرا على ذكر زيدا بتقدير سمعت
كلامه قطعا وهذا مثال انخرام الشرطين ومثال انخرام احدهما
قولك سمعت زيدا يمشي فان المشي مما يسمع الا انه لا يودي العلم به
الى الماشي فيمشي حال والتقدير سمعت حركته شيا نشيا اللهم الا ان
يكون له مشية خاصة يعرف بها **وقيل متعدية الى واحد والجملة**
حال وهذا ما عليه المحققون وجزم المحشي بانه الصحيح وذلك
الواحد اذ الكلام من شانه ان يكون غير مسموع كان كان ذاتا فلابد
من تقدير مضاف ثم بين هذا المحذوف بالحال المذكورة فهي حال
مبينة ولا يجوز حذفها وجوز التفتازاني ان يكون بدلا او بيانا
بتاويل المصدر اي سمعت قول زيد قائلا كذا او قوله كذا ورده
الشارح بانه يلزم عليهما حذف ان الناصبة ورفع الفعل بعد
الحذف او جعل الفعل بمعنى المصدر من غير حرف سابك فهما ليس من
الابواب المعروفة ومثله ليس بمقيس عند المحققين **فان علقت**
بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة
وليس من الباب اي من باب التعليق **ثم لننزعن من كل شيعة**
ايهم اشد خلافا ليونس القائل بانه منه لعدم اشتراطه في الفعل
المعلق ان يكون قلبيا واشتراطهم فيه ذلك كما يفصح عنه قوله **لان**
ننزع ليس بفعل قلبي حتى يتاتى تعليقه **بل اي موصولة لا استفهامية**
وهي المفعول اي لننزع **وضمتها بنا لا اعراب** خلافا ليونس فانها عنده
ضمة اعراب **واشد خبر لهو محذوفا** والتقدير ايهم هو اشد **والجملة**
صلة لذي لا محل لها من الاعراب وعلى قول يونس هي ذات محل هو النصب
والثالث ان تكون في موضع المفعولين سادة مسدهما **نحو ولتعلمن**
اينا اشد عذابا لنعلم اي الحزبين احصى ومنه وسيعلم الذين
ظلموا اي منقلب ينقلبون وافرده بالذكر **لان ايا مفعول مطلق**
لينقلبون لان لها حكم ما تضاف اليه وهو هنا مصدر ميمي **لا مفعول**
به للعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله لما له من الصدارة
وانما مجموع الجملة المعلقة في محل نصب بفعل العلم فقد سوى بين
الاستفهام الواقع في اثناء الجملة والداخل عليها في التعليق **ومما يوهمون**
كيغلطون وزنا ومعنى وماضيا ووهم بكسر الهاء كغلط ومصدره الوهم

بالفتح اهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وانت تريد غيره اي ومما يغلطون
في انشاده واعرابه قول الشاعر ستعلم ليلى اي دين تداينت واي
غريم للتقاضي غريمها فينشده وينصب برفع اي الاولى ويعربونها مبتدأ
والبيت من الضرب الثاني من الطويل ولعله لمجنون ليلى والصواب في
انشادا واعرابا نصب اي الاولى على حد انتصابها في اي منقلب الا
انها في البيت مفعول به لا مفعول مطلق كما في الاية والمراد من كون
نصبها على حد انتصاب تلك كونها منصوبة بالفعل الذي بعدها وجوز
الشارح ان يكون الدين مصدر المحذوف الزوايد والاصل اي تداين
فيكون مفعولا مطلقا ويكون انتصابه حينئذ على ذلك الحد من كل وجه
واما على انه مفعول به فهو اسم لما يوجد في الذمة وانما لم يجعل المص
على وجه المصدر به لابتنائه على الحذف الذي هو خلاف الاصل
ورفع اي الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين
المتعاطفتين الفعلية والاسمية الا انه عن الفعلية عما في حيزها
وعن الاسمية بما صدرت به واختلف في نحو عرفت زيدا من هو وعرفت
زيدا ابو من هو فقيل جملة الاستفهام حال قاله المبرد والاعلم وابن
خروف ورد بان الجملة الانشائية لا تكون حالا ومنها جملة الاستفهام
وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم حكاه ابن جني عن الفارسي
وعليه فلا يتعين نصب زيدا على انه مفعول وجملة الاستفهام مفعول
ثاني بل يكون اولى من رفعه لان عامل النصب تسلط عليه ولا مانع له من العمل
وهو المختار ورفعه جائز على الصحيح لكن على قلة وهو مذهب سيبويه
ووجهه ان الاسم المذكور مستفهم عنه في المعنى لان المعنى علمت من هو
زيد وابو من هو زيد فعومل معاملة ذي الاستفهام لفظا وما ذهب
اليه ابن كيسان من عدم جواز الرفع مردود بقول الشاعر فوالله
ما ادري غريم الويته اشتيء ان قاضاك ام يتضرع فانه يروى برفع
غريم وزعم ابن عصفور ان التعليق اولى قال لان الاعتناء بالمعاني
اولى من الاعتناء بالالفاظ واجيب بالمنع اذا لم يخل رعاية اللفظ بجهة
المعنى كما في مسئلتنا بل رعاية اللفظ حينئذ احق ورد بان التضمين
لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ولا يخرج مقيس على ما ليس مقيسا
وقيل الجملة بدل من المنصوب وسياتي من المص ما انما افترق فيه البدل
وعطف البيان انه الاصح ثم اختلف فقيل بدل اشتمال واختاره
ابن الصايغ مثل عرفت زيدا جرمه وقيل بدل كل من كل وربما قيل بدل شيء

من شيء والاصل عرفت شان زيد قاله ابن عصفور وعلى القول بان
عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق بالنسبة الى تلك الجملة
ام لا وقال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه قايم او ما ابوه
قايم فالعامل معلق عن الجملة لمكان لام الابتداء وما النافية وهو عامل
في محلها النصب على انها مفعول ثان وبه صرح ابن مالك في تسهيله وخالف
في ذلك بعضهم فمنع التعليق لان الجملة المذكورة حكمها في مثل هذا
ان يكون في موضع نصب لوقوعها موقع المفعول الثاني وان لا يؤثر
العامل في لفظها لوجوب حكاية لفظها وانما يؤثر في محلها وان لم
يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قايم فكذلك حيث ما وجد المعلق
كما في مسئلتنا واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى
ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود وانما جاز تعليق البلوى لان في
نفسه فعلا قلبيا لما في الاختبار من معنى العلم فان البلاء الاختبار
يكون بالخير والشر يقال بلاه الله وابلاه ابلاء حسنا وابتلاه اي اختبره
لانه طريق اليه فهو ملابس له فجاز ان يقوم مقامه ويعطى حكمه كما تقول
انظر ايهم احسن وجها واستمع ايهم احسن صوتا فتعلق فعلا النظر
والاستماع وليسا من افعال القلوب لان النظر والاستماع من طرق
العلم انتهى ولم اقف على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته
واما النظر القلبي فانظري ماذا تامرين فلا كلام في تعليقه لكن ما ادعاه
ابن الحصر فيه نظر لان الاستاذ ابا جعفر بن الزبير نقل ان احدا لم
يذهب الى تعليق النظر يعني البصرية سوى ابن خروف وتبعه ابو الحسن
يعني ابن عصفور وقد ذكر سيبويه تعليق النظر لكن حمل الناس ذلك
على النظر بمعنى التفكر ويرد عليهم افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت
فان ينظرون فيه معلق وهو من النظر بمعنى الابصار بدليل فتامل وقال
العلامة الرضي ان الاستفهام يقع بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت
وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتفكرت واستخبرت
وبلوت واستفهمت وجميع افعال الحواس كلمست وابصرت ونظرت وسمعت
وشممت وذقت فتعلقه وقال في تفسير الاية في سورة الملك
فان قلت من اين تعلق قوله ايكم احسن عملا واذا قلت اعلمته ازيد احسن
عملا ام هو كانت هذه الجملة واقعة موقع الثاني من مفعوليه كما تقول
علمته هو احسن عملا ثم سال ان ذلك هل يسمى تعليقا فقال ولا يسمى
هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل اي القلبي وما في حكمه

ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت ايهما عمرو وعلمت ازيد منطلق اي
وههنا انما سدت جملة الاستفهام مسد احد المنصوبين فقط **الا ترى
انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجي ماله الصدر
وغيره** بل يكون الحال مع ماله الصدارة كهي بدونها **ولو كان تعليقا
لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق** هذا ما قاله
الزمخشري ومخايل الاضطراب عليه لائحة كما قال المص وقد اشار اليه
الطيبي حاكيا له عن صاحب التقريب وحكى عنه استشكال وقوع الجملة
الاستفهامية مفعولا ثانيا وانما تقع موقع المفعولين معا لان
المعنى علمت جواب هذا الاستفهام ولا يصلح مثله للتقدير في نحو علمت
ايهم قام اذ لا معنى لقولك علمت جواب هذا الاستفهام وضعفه
ثانيها اذا وقعت مفعولا اول في قوله تعالى لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد اي لننزعن الفريق الذي يقال في حقهم ايهم اشد كما هو مذهب
الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولا ثانيا بالتاويل اي ليعلمكم الفريق
الذين يقال في حقهم ايهم احسن عملا قال الطيبي وقد انصف صاحب
الانتصاف حيث قال التعليق عن حيث احد المفعولين فيه خلاف
والاصح هو الذي اختاره الزمخشري قال الشارح وقد كنت اجيب عن
هذا الاضطراب بانه يحتمل ان يكون مراده بالتعليق الذي اثبته ليس
المصطلح عليه اي الاهمال محلا المانع من الاعمال لفظا وانما المراد به تسلط
فعل البلوى على الجملة الاستفهامية بحسب المعنى بحيث يكون بينهما ارتباط
واتصال معنوي قال ثم رايت في شرح اليمني على الكشاف ما نصه ههنا
اثبت التعليق المعنوي ولم يثبت التعليق الاصطلاحي اكتفاء بذلك
في سورة الملك كونه تعليقا اصطلاحيا فمعنى قوله اكتفاء بذكره اي اكتفاء
بذكر نفي انه من التعليق الاصطلاحي وقد اعترض على ما في شرح اليمني
بان فيه بعدا من وجهين احدهما حمل التعليق في سورة هود على غير المصطلح
عليه وثانيهما الاكتفاء بالذكر في الاواخر عن الاول وهو خلاف عادة
المفسرين من الاكتفاء بالذكر في الاوايل عن الاواخر ولا يخفى ضعفهما وقد
حاول الطيبي ايضا رفع هذا الاضطراب بما حاصله ان الفعل المعلق
في سورة هود محذوف اي ليبلوكم فيعلم ايكم احسن عملا ويكون معنى قوله
تعليق فعل البلوى تعليق ما هو سبب عنه وهو العلم فاكتفى بتعليق السبب
عن تعليق المسبب واما في سورة الملك فلا حذف بل ضمن فعل البلوى
معنى العلم كانه قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا فامتنع التعليق لانه انما يكون

حيث

حيث يتجه بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين معا وهنا سبق المفعول الاول
فقد اختار الزمخشري هنا القول بالتضمين وهو باب واسع صحيح
من حيث العربية واليه الاشارة بقوله من حيث يضمن معنى العلم
وحاصله ان اية هود حذف فعل العلم منها فبقي السؤال عن وجه
التخصيص بقي شي وهو انه اذا تقرر ان ههنا رايين فالراجح منهما
راي من قال بالتعليق بدليل قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم
من اية الا ترى ان سال التي يراد بها طلب العلم انما تتعدى الى المفعول
الثاني بحرف الجر فلو كان وصول سل الى كم كوصول ظن الى الجملة
في نحو ظننت زيد ابوه قائم لزم تعديه الى مفعوليه بنفسه وذلك
ممتنع واذا اثبت انه علق عن الثاني بدليل عدم وجود الجار لم يكن
كون الفعل ناصبا لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن
الاخر **تنبيه فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب
ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من اموره**
بنصب غير عطفا على المحل من زيد **واستدل ابن عصفور بقول كثير**
بلفظ التصغير وبالمثلثة الى صخر بن عبد الرحمن بن ابي جمعة الخزاعي
احد عشاق العرب المشهورين وكان قصيرا شديد القصر وكان اذا
دخل على عبد العزيز بن مروان قال له طاطئ راسك لئلا يؤذيك السقف
يمازحه بذلك وكان شديد التعصب لابي طالب توفي سنة خمس
ومائة في اليوم الذي مات فيه عكرمة مولى ابن عباس فقال الناس
مات افقه واشعر الناس وصلي عليهما معا **وما كنت ادري قبل عزة
ما البكى ولا موجعات القلب حتى تولت** هو من ثاني الطويل من قصيدة
تقدم الكلام على شيء من ابياتها وعزة بفتح المهملة وتشديد الزاي
بنت جميل بن حفص صاحبة كثير ولها معه حكايات مشهورة
في الطريق قد اقتبست نارا في روثة فتافف كثير في وجهها فقالت
من انت قال كثير قالت الست القائل فما روضة زهرا طيبة الثرى
يمج الندى جثجاثها وعرارها باطيب من اردان عزة موهنا
اذا اوقدت بالمندل الرطب نارها فقال نعم فقالت لو وضع
المندل على هذه الروثة لطيب ريحها هلا قلت كما قال امرؤ القيس
الم ترياني كلما جئت زائرا وجدت بها طيبا وان لم تطيب فقالها
المطرف وقال لها اشترى على هذا الجثجاث بجيمين ومثلثتين
نبت طيب الرائحة وكذلك العرار كسحاب والاردان جمع ردن

حكى صاحب الاغاني ان كثيرا
خرج مرة من عند عبد الملك
وعليه مطرف فاعترضته عجوز
صح

لخدن اصل الكم واراد بالمندل عود البخور بنصب موجعات عطفا
على محل الجملة الاستفهامية اعني ما البكا المعلق عنها العامل فدل ذلك
على ان المعطوف عليه في محل نصب اذ اعراب التابع تابع لاعراب متبوعه
وذلك انه تدعى ان البكا مفعول لادري وان ما زايدة اي لفظ زايد
وان الاصل ولادري موجعات فيكون نصب موجعات بلا ادري
المقدر لا بلا ادري الملفوظ فتكون من عطف الجمل لا من عطف مفرد
على محل جملة او ان الواو من ولا موجعات القلب للحال وموجعات
اسم لا العاملة عمل ان المشددة اي وما كنت ادري قبل عزه والحالة
انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا ولا يخفى ان ما ذكره المص
من باب النزاع في تعين الشاهد لمسئلة العطف على محل الجملة المعلقة
وان كلام ابن عصفور متضمن القول بصحة التعليق لفعل الدراية وان
المص لم يرد ذلك قال الشارح وقد وقع في المختصر المعروف بالوافي
يقتضي ان درى لا يعلق فانه بعد سوقه لافعال القلوب وخصايصها
ذكر ان من الافعال ما يشبهها في نصب الجزين فقط وعدّ منها درى
فاقتضى ان لا يثبت لها شي من خصايص افعال القلوب التي منها التعليق
والغا شبهها لها في نصب الجزين خاصة ودراج ذلك على مستشكل الواضحات
فاستشكل قول العرب لهم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها من حيث
ان يدري فيه معلق وقد قال صاحب الوافي لا تعلق ولا اغفل عن قوله
تعالى وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وان ادري لعله فتنة
لكم وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا قل ان ادري اقريب ما توعدون
وما يدريك لعله يزكى وما ادريك ما يوم الدين وما ادريك ما القارعة
وما ادريك ما هيه وما ادريك ما الحطمة وفي الحديث وما يدريك
لعل الله اطلع على اهل بدر ولا اغفل عن قول زهير وما ادري وسوف
اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقول ابن ابي ربيعة فو الله
ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان والشواهد من هذا
القبيل اكثر من ان تحصى وقد نص في التسهيل وغيره على تعليق
فعل الدراية ومضى النقل عن الرضي بان الاستفهام يقع بعد كل فعل
يفيد معنى العلم وعد من ذلك دريت فمتعلقة فلا معنى للجمود على
ما في هذا المختصر واطراح قول الايمة المتضلعين مع اعتضادهم وايمانهم
بافصح الكلام وفصيحه ورايت بخط الامام بها الدين بن النحاس
ما نصه الممتحن اقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق

عنها بالنصب ثم رايته منصوصا عليه انتهى قال المص وممن نص عليه
ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه اي في جواز العطف على المحل هنا
مع قولهم ان المعلق عامل في المحل اي محل المعطوف عليه الجملة
الرابعة من الجمل ذوات المحل الجملة المضاف اليها ومحلها الجر قيل
لا ينبغي عد هذه في ذوات المحل اذ المراد ضرورة ما يكون جملا حقيقة
لا في معنى المفرد وان كانت في حكمه لوقوعها موقعه وللمضاف اليه لا تكون
الا اسما او في تاويله لانه في المعنى محكوم عليه لانه منسوب اليه اولا ان
غلام زيد في معنى زيد له غلام او مالك غلام قاله ابن الحاجب واجيب
بمنع ان تكون المراد من الجمل ذوات المحل ما لا يكون منها في معنى
المفرد بل ما هو اعم من ذلك ودعوى الضرورة ليست بصحيحة
هنا وفي الخصايص لابن جني في قول طرفة بجفان تعتري نادينا
من سديف حين هاج الصنبر الجفان بالكسر جمع جفنة بالفتح
وهي كالقصعة وتعتري نادينا يا تيه وتغشاه والنادي المجلس
والسديف سنام البعير او الناقة والصنبر بكسر المهملة وتشديد
النون المفتوحة فموحدة ساكنة فرا البرد لكن الشاعر كسر
الموحدة وسكن الرا على قاعدة النقل في الوقف وكان حق هذه
الحركة ان تكون ضمة لكنه كما قال ابن جني قدر الاضافة اي اضافة
حين الى الفعل يعني المصدر وكانه قيل حين هيج الصنبر ثم نقل
الكسرة وقفا الى البا الساكنة فبقي الساكن متحركا والمتحرك ساكنا وهذا
كما قال الشارح من الغرايب فان الصنبر لا شك في كونه فاعلا
بهاج وقد اعرب بالكسر نظرا الى ما قررناه وعلى ذلك ينزل
لغز الشارح حيث قال

ايا علما الهند اني سايل ۝ فمنوا بتحقيق به يظهر السر
اري فاعلا بالفعل اعرب لفظه ۝ بجر وما حرف يكون به الجر
وليس بمحكي ولا بمجاور ۝ لذي الخفض والانسان للبحث يضطر
فهل من جواب منكم استفيده ۝ فمن بحركم ما زال يستخرج الدر

ثم قال وقد استشهد به الجوهري على ان الصنبر بكسر البا شدة
البرد فحمل الكسرة اصلية لا منقولة وجوزان يكون البا ساكنة
حركت للضرورة وعليه فلا يتنزل اللغز ولا يضاف الى الجملة
الا ثمانية احدها اسما الزمان ظروفا كانت اي منصوبة
على الظرفية او اسما غير منصوبة عليها نحو والسلام على يوم ولدت

نحو وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو ولتنذر يوم التلاق يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون واليوم مضاف الى هذه الجملة ففي الاولين الى الجملة فعلية فعلها ماض في اولاهما ومضارع في الثانية وفي الثالثة الى جملة اسمية وفي الرابعة الى فعليه فعلها مضارع الا انه مصدر بحرف النفي الا ترى ان اليوم ظرف في الاولى اي منصوب على الظرفية ومفعول ثان لفعل الانذار في الثانية والاول الناس والمراد انذارهم ذلك اليوم وتحذيرهم اياه لا الانذار فيه لعدم فايدته وبدل منه اي من المفعول الثاني في الثالثة واما المفعول الاول فمحذوف فيها والتقدير لتنذرهم يوم التلاق وخبر للمبتدا اعني هذا مرفوع في الرابعة ويمكن في الثالثة كما ذكر ابن عطية ان يكون ظرفا ليخفى في قوله تعالى لا يخفى على الله منهم شي وقد قدم عليه ومن اسماء الزمان ثلاثة اضافتها الى الجملة واجبة فلا تضاف الى المفرد اذ باتفاق واذا عند الجمهور القايلين بان العامل في اذا ما في جوابها من فعل او شبهه واما من قال العامل فيها شرطها فلا محال لدعوى اضافتها حينئذ لامتناع عمل المضاف اليه في المضاف ولما عند من قال باسميتها وانها ظرف بمعنى حين وزعم سيبويه ان اسم الزمان المبهم وهو ما دل على قدر من الزمان غير محصور كوقت وحين وزمان وساعة ان كان مستقبلا فهو كاذا في اختصاصه بالجمل الفعلية اي بالاضافة اليها ولا يضاف الى الاسمية وان كان ماضيا فهو كاذ في الاضافة الى الجملتين الفعلية والاسمية فتقول اتيك زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم بالاضافة الى الجملة الاسمية لان الزمن المستقبل لانه ظرف للاتيان المستقبل وتقول اتيتك ومن قدم الحاج وزمن الحاج قادم بالاضافة الى الجملتين لان الزمن ماض بقرينة قوله اتيتك الماضي ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل من الظرف بالفعلية اي بالاضافة اليها بقوله تعالى يوم هم بارزون سواء جعل مفعولا لينذر او ظرفا ليخفى فانه مع استقباله قد اضيف الى الجملة الاسمية وبقول الشاعر وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد ابن قارب هو من ثاني الطويل وقايله سواد ابن قارب الدوسي عند ابن الكلبي والدوسي عند ابن ابي خيثمة قال في الاستيعاب قال ابو حاتم له صحبة وكان يتكهن في الجاهلية وكان شاعرا ثم اسلم وقد روى ان عمر بن الخطاب قال له وهو خليفة كيف كهانتك اليوم فغضب وقال يا امير المومنين ما قالها احد قبلك فاستحيا

عمر ثم قال ايه يا سواد الذي كنا عليه من الكفر اعظم من كهانتك ثم ساله عن حديثه في بدء الاسلام وما اتاه به رئيه من ظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره انه اتاه ثلاث ليال متواليات هو فيها كلها بين النايم واليقظان وقال له قم يا سواد واسمع مقالي واعقل ان كنت تعقل قد بعث رسول من لوي بن غالب يدعوا الى الله الى عبادته وانشده في كل ليلة من الليالي الثلاث ثلاثة ابيات متحدة المعنى مختلفة القافيه فالتي انشدها في الليلة الاولى هذه الابيات

عجبت للجن وتطلابها ، وشدها العيس باقتابها
تهوى الى مكة تبغي الهدى ، ما صادق الجن ككذابها

والتي انشدها في الليلة الثانية

عجبت للجن وتخبارها ، وشدها العيس باكوارها
تهوى الى مكة تبغي الهدى ، ما مومن الجن ككفارها
فارحل الى الصفوة من هاشم ، بين روابيها واحجارها

والتي انشدها في الليلة الثالثة

عجبت للجن وتحساسها ، وشدها العير باحلاسها
تهوى الى مكة تبغي الهدى ، ما خير الجن كانجاسها
فارحل الى الصفوة من هاشم ، واسم بعينيك الى راسها

قال فرحلت ناقتي واتيت النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة واصحابه حوله فانشدته

اتاني نجيي بين هدو ورقدة ، ولم اك فيما قد بلوت بكاذب
ثلاث ليال قوله كل ليلة ، اتاك رسول من لوي بن غالب
فشمرت عن ذيلي الازار ووسطت ، بي الزعلب الوجنا بين السباسب
فاشهد ان الله لا رب غيره ، وانك مامون على كل غايب
وانك ادنى المرسلين وسيلة ، من الله يا ابن الاكرمين الاطايب
ومرنا بما ياتيك من وحي ربنا ، وان كان فيما جيت شيب الذوايب
وكن لي شفيعا البيت

والنجي والرئي والرئي بفتح الراء وكسر الهمزة بوزن فعيل الذي ياتي الكاهن من الجن والهدو السكون والزعلب بمعجمة مكسورة ثم مهملة ساكنة فلام مكسورة فموحدة الناقة السريعة والوجنا الشديدة وقيل العظيمة الوجنتين قال في الوجين العارض من الارض يرتفع قليلا وهو غليظ ومنه الوجنا وهي الناقة الشديدة شبهت به في صلابتها والسباسب جمع سبسب بمهملتين وموحدتين المفازة

فارحل الى الصفوة من هاشم ، ليس قداماها كاذنابها

والفتيل بفتح الفا وكسر المثناه الفوقية ما يكون مثل الخيط الرقيق في شق
النواه وقيل ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ والمراد به الشي القليل
جدا ونصبه على انه مفعول مطلق اي يغني اغناء ما وقوله يغني سواد
ابن قارب من باب وضع الظاهر موضع المضمر والاصل لمغن عني **واجاب**
ابن عصفور عن الاية بان انما يشترط على صيغة المبني للفاعل وضميره
المستتر عايد على سيبويه اي انه انما يشترط **حمل الزمان المستقبل**
على اذا اذا كان ذلك الزمان **ظرفا** اي منصوبا على الظرفيه **وهو**
في الاية بدل من المفعول به لا ظرف والاولى كما قيل ان تقول انما
يجوز لان ما ذهب اليه سيبويه هو جواز اضافة اسم الزمان المستقبل
المبهم الى ما يضاف اليه اذا وجوبا **ولا يتاتى هذا الجواب في البيت**
وان تاتى في الاية لظهور كونه ظرفا فيه نعم قد تقدم من المص في
الاية بتعالابن عطيه احتمال ان يكون اليوم ظرفا ليجزي وعليه فلا ينافي
فيها ايضا ويجوز في البيت وجه اخر وهو ان يكون ذو شفاعة اسما
ليكون بحذف وفيه اي في يوم لا يكون ذو شفاعة بمغن فتكون الاضافة
الى جملة فعليه والبا زايدة في خبر كان على حد لم اكن باعجلهم **والجواب**
الشامل لهما اي للاية والبيت **ان يوم القيمة لما كان محقق**
الوقوع جعل على استقباله **كالماضي فحمل على اذ** في تجويز الاضافة
الى الجملتين **لا على اذا** ليختص بالفعليه وهذا الحمل **على حد ونفخ في**
الصور اي على تنزيل المستقبل الواقع منزلة الماضي بجامع ان كلا
منهما محقق الوقوع **الثاني حيث ويختص بذلك** اي بالاضافة الى
الجمل **عن سايرها** اي بقية **اسماء المكان** فلا يضاف شي منها الى الجملة
الا حيث **واضافتها الى الجملة لازمة** عند البصريين وجوز الكوفيون
اضافتها الى المفرد وقد مضى ذلك في بحث حيث **ولا يشترط لذلك**
كونها ظرفا بل تضاف الى الجملة مطلقا ظرفا كانت او غيره لقوله
ان حيث استقر من انت راعيه البيت **وزعم المهدوي** نسبة الى
المهدية على غير القياس وهي بلد من بلاد المغرب من انشا المهدي جد
بني عبيد **شارح** القصيده **الدريديه** وهي المقصوره المنسوبه
الى امام الادب في عصره ابي بكر محمد بن الحسن بن دريد مولف كتاب
الجمهره والاشتقاق وتوفي سنة احدى وعشرين وثلثمايه **وليس**
بالمهدوي المفسر المقري الذي هو ابو العباس بن احمد بن عمار
صاحب التفسير كان مقدما في القراات والعربيه والف كتبا مفيده

وروى

وروى عن ابي الحسن القابسي واخذ عنه ابو محمد غانم بن الوليد المالقي
مات في حدود سنة ثلاث واربعمايه **ان حيث في قوله ثمت**
راح في الملبين الى حيث يحي المازمان ومنى هو من ابيات المقصوره
التي اولها اما ترى راسي حاكى لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى ومن
هي تام الرجز وسميت مقصوره لان رويها الالف المقصوره وفي
نوعها وبالخلاف وثم هي العاطفه لحقتها تاء التانيث في اللفظ
وتختص حينئذ بعطف الجمل والملبين جمع ملب وهو قايل لبيك
الى احرم في حج او عمره ويحي بتشديد الجيم اقام والمازمان بميم مفتوحة
فهمزة ساكنة فزاي مكسورة مكان ضيق بين مزدلفه وعرفه قال
في الصحاح والمازم كل طريق ضيق بين جبلين وموضع الحرب ايضا
ومنه سمي الموضع الذي بين المشعر وبين عرفه مازمين ومنى بكسر
الميم والقصر موضع بمكه وهو مذكر منصرف وقال الشارح قرية بمكه
وتصرف سميت بذلك لما يمنى بها من الدما **لما خرجت عن الظرفيه**
بدخول الى عليها خرجت عن الاضافة الى الجمل وصارت الجملة
بعدها صفة لها تتبعها في اعرابها **وتكلف** في الجملة لتصحيح موصوفيتها
تقدير رابط لها يربطها بموصوفها **وهو فيه** اي الى مكان اقام فيه
المازمان **وليس بشي لما قلنا** وفي بعض النسخ لما قدمناه **في اسما الزمان**
من انها مطلقا تضاف الى الجمل ولو خرجت عن الظرفيه وقد قيل عليه
انه لا يلزم من ثبوت هذا الحكم لاسما الزمان ثبوته لاسما المكان ايضا
الا ترى ان اسماء المكان لا يضاف منها الى الجمل الا حيث بخلاف اسما
الزمان فانها باسرها تضاف نعم يتجه السوال عن وجه ما حمله على
راي المهدوي لانها بمعنى مكان وليست مضافة عنده واما الجواب
بان المص لم يرد اللزوم وانما اراد ان ذلك يلزمهم في اسما الزمان
لاستوايهما في مطلق الظرفيه فلا معول **الثالث ايه بمعنى علامه**
فانها تضاف جوازا الى الجمل الفعلية المتصرف فعلها مثبتا او منفيا
بما ووجهه كما قيل ان الاية بمعنى العلامة مشابهة الوقت فانك
اذا قلت اتيتك طلوع الشمس فقد اعتبرت وقت الطلوع اية وعلامة
على الاتيان فعومل لفظ ايه معاملة اسما الاوقات في جواز الاضافة
الى الجملة واما اشتراط الفعليه وتصرف الفعل واثباته او نفيه بما فموكول
الى السماع وعن ابن الخباز انه لم يسمع اضافتها الا الى الفعل المضارع وقال
ابو حيان انشد الفرا بيتا فيه اضافة ايه الى الجملة الاسمية وهو باية

الحال منهما عند بروقهما **كقوله بآية تقدمون الخيل شعثا** هو صدر بيت من
اول الوافر عجزه كان على سنابكها مداما وهو من ابيات ليزيد بن عمرو بن
الصعق نص عليه ابن يعيش ومنها البيت الآتي قريبا وضمير تقدمون
جزم الشارح بانه ضمير غيبة يعود على بني تميم المذكورين في بيت قبله
وهو ما سنذكره المص قريبا ونازعه المحشي في ذلك بان ما رآه في نسخ المغني
تقدمون بالمثناه الفوقية وكذا يحبون في البيت الآتي وقول المص ناقلا
عن ابي الفتح اي باية اقدامكم يدل على ذلك قال وكان الذي حمل الشارح
على ما قاله انه جعل الابيات علامة للمبلغ على المبلغ اليه وليس كذلك
لان الشاعر مهد المبلغ اليه ما نعته ونقطع احتمال غيره وهو قوم مهما
وانما هما ما يقوله المبلغ لهم بخلاف بيت باية ما كانوا ضعافا فان الاية
فيه علامة على المرسل اليه لذكره ما يقوله الرسول وهو السلام في صدر البيت
ولم يعين قومه له فكانت الاية المذكورة علامة لدعلهم والشعث جمع
شعث وهو متغير الراس والسنابك جمع سنبك بضم المهملة والموحدة
طرف مقدم الحافر والمدام الخمر قال ابن مالك والخمر من اسمايها المدام لانها
في الدن تستدام يعني ان اطراف حوافرها دامية كانها صبغت بخمر
يريد ان ذلك لما كان عادة وامرا لازما لهم صار علامة عليهم **وقوله**
باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هو عجز بيت صدره الكني الى قوم
السلام رسالة وهو من اول الطويل وقايله عمرو بن شاس بن عبيد
ابن ثعلبة الاسدي والكني بفتح الهمزة وكسر اللام وسكون الكاف قال المص
في شواهده الكني فعل امر من الالوك بليك معناه بلغ عني واشتقاقه
من الالوك بمعنى الرسالة وعليه فيكون الكني على حذف الجار اي الكني
عني والسلام مفعول به ورسالة بدل منه وقول المص في شواهده
ورسالة مفعول به لا يخلو عن تسامح والاية العلامة والضعاف جمع
ضعيف والعزل بضم المهملة وسكون الزاي جمع اعزل من لا سلاح لهم
هذا اي القول بجواز اضافة اية بمعنى علامة الى الجملة **قول سيبويه**
وزعم ابو الفتح انها انما تضاف للمفرد نحو ان اية ملكه ان
ياتيكم التابوت وقال في البيت الاول **الاصل باية ما تقدمون اي**
باية اقدامكم كما قال باية ما يحبون الطعاما فانه بتقدير باية حبكم
وهذا عجز البيت الموعود ببيانه وصدره الا من مبلغ عني تميما
طلب من يبلغ عنه رسالته لبني تميم فتخيل ان قايلا يقول باي علامة
يعرفون فقال بعلامة حبهم للطعام وبنو تميم يعيرون بشدة الشره

في الاكل والمحبة للطعام والحرص عليه ومن ثم يقال لهم اسرى الدخان
قاله الشارح **انتهى وفيه** اي وفيما ادعى انه الاصل **حذف موصول**
حرفي غير ان وبقا صلته وهو في حيز المنع مع احتمال ان لا يكون
في قوله باية ما يحبون مصدريه بل زايدة والاضافة الى الجملة لا الى
المفرد **ثم هو** اي هذا التاويل **غير متات في قوله باية ما كانوا**
ضعافا ولا عزلا لان تقدير ما المصدرية قبل ما النافية غير جايز
نعم هو متات بتقدير ما الملفوظ مصدرية وتقدير لا النافية محذوفة
لدلالة ما بعدها عليها اي باية كونهم لا ضعافا ولا عزلا لولا انه احتمال
بعيد ياباه ظاهر الكلام **الرابع ذو في قولهم اذهب**
بذي تسلم والبا في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف
وقد اجريت هذه الصفة مجرى موصوفها في الاضافة الى الجملة **ثم قال**
الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة لان الصفة نكرة
اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت هو مظنة
السلامة فمعنى كون الوقت صاحب سلامة انه مظنتها **وقيل هي**
اسم موصول **بمعنى الذي** فيخرج عما نحن فيه اذ لا تكون مضافة
ولا للجملة بعدها في محل خفض **فالموصوف معرفة** لان الصفة معرفة
والجملة بعدها **صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي**
تسلم فيه ثم توسع بحذف الجار وايصال الضمير بالفعل ثم بحذفه
ويضعفه امور احدها **ان استعمال ذي موصولة مختص بطي** ومن ثم
يقال ذو الطائية **ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم** اي استعمال
هذا التركيب بطي بل هو واقع في كلام غيرهم من العرب **و** ثانيها **ان**
الغالب عليها اي على ذي الموصولة **في لغتهم** اي لغة طي **البنا ولم يسمع**
هنا الا الاعراب فانى يتاتى هذا التخريج على لغتهم **و** ثالثها **ان حذف**
العايد المجرور والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد
المتعلق اي متعلق ذلك الحرف الجار للعايد والجار الموصول بان يكون
متعلقاهما من مادة واحدة **نحو ويشرب مما تشربون** اي منه **والمتعلق**
هنا مختلف لاختلاف الذهاب والسلامة وقد قدمنا انفا ما يمكن
انهم الجواب منه عن هذا فتامل **و** رابعها **ان هذا العايد** المحذوف **لم**
يذكر في وقت وليس من واجب الحذف **وبهذا الامر الاخير**
يضعف ايضا **قول الاخفش في يا ايها الناس ان ايا موصولة**
لا وصلة لنداء المعرف باللام **والناس خبر لمحذوف والجملة** من المبتدا

المقدر وخبره صلة وعايد اي يا من هم الناس فانه يلزم على هذا تقدير
ضمير عايد لم يذكر في وقت على انه قد حذف العايد حذفا لازما
في نحو ولا سيما يوم فيمن رفع يوم اي لا مثل الذي هو يوم ولم
يسمع في نظايره ذكر العايد فكان من تقدير ضمير عايد لم يذكر
في وقت ولكنه نادر فلا تحسن الحمل عليه والخامس لدن وقد
امتازت بذلك عن عند ولدي وريث فانهما ايضا فان جوازا
الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه
مع ايه كانه يكون منفيا بما كان كما تقدم فاما لدن فهي اسم لمبتدا
الغاية مطلقا زمانية كانت او مكانية فيما هاهنا فمبدا الغاية
اي اولها من الزمان او المكان ولذا كانت اسماء واما من فلابتداء
الغاية فيما هاهنا نفس الابتدا وهو معنى غير مستقل بالمفهومية لاحتياجه
الى متعلق فكانت حرفا وفي لدن لغات المشهور منها فتح اللام وضم
الدال وسكون النون وقد يقال بفتح اللام والدال كجمل وبكسر الدال
ككتف وبسكون الدال وكسر النون كجير وبضم اللام واسكان الدال
وفتح النون كظن ولدن بسكون النون فيهما كمهل وقم وعد بحذف
النون تخفيفا والحركة مبالغة فيه ومن شواهدها اي شواهد
اضافة لدن الى الجملة الفعلية قوله لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم
فلا يك منكم للخلاف جنوح هو من ثالث الطويل ولم يسم قايله
وسالم من المسالمة وهي ترك الحرب والجنوح بالضم الميل ويك
مخفف يكن مخفف يكون وهي اما تامة فمنكم متعلق بها وجنوح
فاعلها وللخلاف متعلق به واما ناقصة فجنوح اسمها ومنكم خبرها
وللخلاف متعلق به او بجنوح وتقديم المعمول فيها على المصدر على
على التوسع في الظروف وقد يقع في بعض النسخ سالمتونا على
ان الجزء الثاني ذوحف بالقبض فيكون وفاقكم مفعولا ثانيا
لفعل السوال لا مفعولا كما يلزم على تلك النسخ ومفعول لزمنا
محذوف لدلالته عليه واما ريث فهي مصدر راث اذا ابطا
يقال ما راثك اي ما ابطاك وعوملت معاملة اسما الزمان
في الاضافة الى الجملة كما عوملت المصادر معاملة اسما الزمان
في التوقيت فنابت مناب لفظ الوقت كقولك جيتك صلاة
العصر قال ابو حيان انما اضيفت ريث الى الفعل لان المصدر
يقوم مقام الزمان الا ترى انك تقول اتيتك طلوع الشمس وانت

والسادس صح

تريد وقت طلوعها فاذا قلت ريث قام زيد فالمعنى قدر بطي قيام زيد
قال الخليلي فقاريث اقضي لبانه من العرصات المذكرات عهودا
هو من ثالث الطويل ولا اعرف قايله واللبانة بضم اللام الحاجة والعرصات
جمع عرصه بالسكون وهي كل بقعة من الدار واسعة ليس فيها بناء وتجمع
على عراص ايضا والعهود جمع عهد وهو المنزل الذي اذا ذهبوا عنه
رجعوا اليه وكذلك المعهد وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها
ان الفعل بعدهما على اضمار ان المصدرية فالاضافة انما هي للمصدر
المؤول من ان والفعل لا الى الجملة والاول اي اول الوجهين وهو انهما
مضافان الى الجملة وقد يقع في بعض النسخ والاول هو الصواب قوله
في التسهيل وشرحه قال في التسهيل ويجر ما يليهما اي ما يلي لدن بالاضافة
لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وقد تقدر في ريث حيث
حمل ما بعدها على اضمار ان لانها ليس زمانا فيضاف الى الجمل كما يضاف الزمان
بخلاف لدن فانها اسم زمان وقد يجاب بانها لما كانت لمبداء الغايات
مطلقا اي زمانية كانت او مكانية لم تخلص للوقت فلم تستحق ما هو
من خصايصه وفي الغرة لابن الدهان ان سيبويه لا يرى بجواز اضافة
الى الجملة اي لا يقول به ولهذا قال في قوله من لد شولا هذا بعض بيت
من مشطور الرجز انشده سيبويه وتمامه فالى اتلايها والشول بفتح المعجمة
وسكون الواو النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها
سبعة اشهر او ثمانية والواحد شايلة وهو اسم جمع او جمع على خلاف
القياس وقيل هو مصدر شالت الناقة بذنبها اي رفعته للضراب
فهي شايل بغير تا والجمع شول كراكع وركع والتقدير من لدن شالت
شالت شولا فهو من حذف عامل المصدر المؤكد وقد يرجح الاول برواية
الجرمي من لد شولا بغير تنوين على ان اصله شولاء بالمد نقص للضرورة
لكنها تقتضي ان المحدث عنه ناقة واحدة لا نوق والثاني بانه يروى
من لد شول بالجر ولا يقال من لدن نوق فالى اتلايها الا ان يكون
التقدير من لدن شولان شول او زمان شول كذا في شرح شواهد المصنف
والاتلاء بكسر الهمزة وسكون المثناة من فوق وبالمد مصدر اتلت الناقة
او اتلاها بكسر ولدها فهو متلوة والولد تلو بالكسر والسكون والانثى
تلوة والجمع اتلاء بفتح الهمزة ان تقديره من لدان كانت شولا
لم يقدر من لد كانت اي ولم يجعل التقدير ذلك بل جعله مقرونا
بان لتمتنع الاضافة الى الجملة والمعنى من زمن كونها شولا الى زمن كونها

اتلاه وقيل سنو لا نصب على التمييز او التشبيه بالمفعول كانتصاب عدوه
بعدها ولا تعتد بوني البيت وورد باختصاص هذا الحكم بعدوه اتفاقا
وبان النوق **والسابع والثالث من قول وقايل** وبضا فان الى الجملة
مطلقا **كقوله قول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا**
هو من الضرب الاول من الخفيف الا انه مشعث الضرب والتشعيث
اسقاط احد متحركي الوتد المجموع كاسقاط احد متحركي فاعلاتن فيبقى
فاعاتن او فالاتن فينتقل الى مفعولن ولا يقبح التشعيث الا زحافا ولم
يسم قايله وينهض بفتح وزنا ومعنى يقال نهض نهوضا اي قام قياما
وانهضه اقامه والكهول جمع كهل وهو على ما في الصحاح من الرجال
من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب وعلى ما في القاموس من وخطه الشيب
او من جاوز الثلاثين او اربعا وثلاثين الى احدى وخمسين والشان
كالشباب جمع شاب وهو الفتى من الانسان قال الشارح وقد كنت
في زمن الشبيبة وقفت على فصل لبعض اللغويين ذكر فيه صفات الانسان
التي تختص باطلاقها عليه بحسب الازمنة المختلفة فقلت ناظما لها

اصح لصفات الادمي وضبطها … لتلفظ در اتقنته بديعا
جنين اذا ما كان في بطن امه … ومن بعد يدعى بالصبي رضيعا
فان فطموه فالغلام لسبعة … كذا يافع للعشر فاه مطيعا
الى خمس عشر بالحزور سمه … لتحسن فيما تحتيه صنيعا
فذا الى خمس وعشرين فتية … بذاك دعاه الفاضلون جميعا
ومن بعد يدعى بالمطلخم لانتها … ثلاثين فاحفظ لا تكن مضيعا
فكهل الى الاربعين وبعده … بكهل الى الخمسين فادع سميعا
وشيخا الى حد الثمانين فادعه … بها تم هذا النظمات سريعا

وقوله واجبت قايل كيف انت بصالح حتى مللت وملني عوادي
هو من ثاني الكامل ولم يسم قايله وصالح يحتمل الرفع على الحكاية اي بانا
صالح اي بهذا القول والجر لما عليها اي بلفظ صالح او النقدير بقولي صالح
وجواب حسن ومللت كعلمت سئمت والملل والملالة السامة والسامه
والعواد جمع عايد من العياده وهي زيارة المريض هذا وقد قيل لا ينبغي
عد هذين البيتين من قبيل الكلام بصدده لان الجملة المضاف فيها
اريد بها لفظها فهي في حكم المفرد وليس الكلام فيه واجيب بان
لا نسلم ان الكلام ليس فيه بل الكلام فيما هو اعم منه **الجملة**
الخامسة من الجمل ذوات المحل الجملة **الواقعة بعد الفاء او اذا**

جوابا

جوابا الشرط جازم اي لاداته **لانها لم تصدر بمفرد** اي بفعل مضارع
يقبل الجزم لفظا كما في قولك ان تقم اقم او بفعل ماض يقبل الجزم
محلا كما في قولك ان جيتني اكرمتك اذ لو صدرت بالاول لكان
الاعراب لفظيا او بالثاني لكان محليا لكن المجزوم حينئذ مفرد
لا جملة فلم يبق للعامل تاثير الا في محل الجملة باسرها **مثال المقرونة**
بالفا قوله تعالى **من يضلل الله فلا هادي ويذرهم ولهذا** ولان
المقرونه بالفا في محل جزم **قرئ بجزم يذر عطفا على المحل** اي محل
لا هادي له **مثال المقرونه باذا** قوله تعالى **وان تصبهم سيئة**
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ذهب الشارح الى ان جملة الجزا
لا محل لها من الاعراب مطلقا اي سوا كانت جواب الشرط جازم ام
غير جازم وسوا اقترنت بالفا او باذا ام لم تقترن وعلل ذلك بان الجملة
انما تكون ذات محل اذا صح حلول المفرد محلها والجزا لا يكون الا جملة
ابدا ضرورة ان اداة الشرط تدخل على جملتين لانعقاد السببية او اللزوم
بينهما بان يكون مضمون اولاهما سببا في وقوع مضمون الثانية او في الاخبار
بها او ان يكون مضمون الثانية لازما لمضمون الاولى على ما ذهب
اليه بعضهم قال وكان الداعي الى جعل جملة الجواب فيما ذكر ذات محل
المحافظة على توفير مقتضى الاداة من الجزم اما لفظا او محلا وجوابه
ان توفير ذلك انما يصح فيما يقبله والجملة هنا ليست قابلة لذلك
لا بحسب اللفظ وهو ظاهر ولا بحسب المحل لانها لم تقع موقع المفرد
ثم ان كلام المص هنا يقتضي ان المحل محكوم به للجملة بعد الفا او اذا
وحدها لكن كلام الجماعة ظاهر في ان المحل انما هو لمجموع الفا وما بعدها
وقد صرح المص به قبل هذا في ثالث التنبيهات التي ذكرها عقب
الكلام على الجملة الابتدائية من الجمل التي لا محل لها فحكى عن المبرد في نحو
ان قمت اقوم انه على اضمار الفاء قال وعلى قوله ينبغي جواز الرفع بالعطف
على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها ويصرح
به قريبا بل سياتي التصريح منه في اقسام العطف من الباب الرابع
بانه قول الجميع وحاول المحشي التوفيق بين كلامه ما هنا على
ما صرح به في تلك المواضع بان يكون مراده بالجملة الواقعة بعد الفا
او اذا مجموع الجملة والفاء او اذا ويبعده ذلك لفظة بعد ثم قال
الشارح وما ذكره الجماعة ربما يتخيل على ما فيه لان الفاء وما بعدها
لو وقع موقعهما ما صدره مضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه

في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض بان المضارع المجزوم لم يقع
وحده موقع الفا وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها
ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما
يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها بانها ذات محل نظرا
الى هذا المعنى الا ترى ان جواب الشرط غير الجازم لا محل له اجماعا
مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع ان امكان ان يصدر بمضارع مرفوع
فلو اعتبر ما تقدم لزم ان تكون هذه الجملة ذات محل وهو باطل
ورده المحشي بانه اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي
يقتضيه العامل السابق غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على
كثير من الجمل التي لا محل لها بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى لم يرد
عليه ذلك ثم قال واما ما قاله المص من ان الجزم محكوم به لما بعد الفا
فلا وجه له فان الجزم لا محل له في هذا الموضع وكيف وحده الفا مانعة
من جزم ما بعدها وتوجيه المحشي ذلك بانا بينا ان مراده ان الجزم
محكوم به لما بعد الفاء مع الفاء ووقع في الكشاف في قوله تعالى ان
تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقرا فهو خير لكم
ونكفر عنكم من سياتكم ان نكفر قرئ بالنون مرفوعا عطفا على محل ما بعد
الفاء وعلى انه خبر مبتدا محذوف ونحن نكفر او على انه جملة من فعل وفاعل
مبتدوه ومجزوما عطفا على محل الفا وما بعدها لانه جواب الشرط
فجعل المحل في حالة الجزم محكوم به للمجموع وفيه ما مر واما جعل ما بعد
الفا في محل رفع ففيه ان الجمل المرفوعة المحل انما تكون خبرا او تابعة
لمرفوع او مبتدا او فاعلا على خلاف فيهما ولا يمكن اعتبار شي من ذلك
هنا واحتمال كون الجملة خبر مبتدا محذوف والتقدير فاحياؤكم هو خير
لكم ياباه جعل الضمير من فهو خير لكم عايدا الى الاحيا المفهوم من الفعل
اذا قدر فهو خير لكم لقوله والاخفاء خير لكم متعين عليه وهذا ظاهر
في انه لم يعتبر شيا محذوفا ولم يسلم ان هذه الجملة خبر للاخفا المحذوف
لم يصح عطف نكفر عليه لعدم الرابط وتقديره تكلف لا داعي اليه
وقد حاول بعض معاصري الشارح الجواب عما استشكله الشارح من كون
الجملة الجزائية ذات محل مع انها لم تحل محل المفرد فقال كان هذا نشا
من ان معنى قولهم ان الجملة ذات المحل هي ما حلت محل المفرد انه لو اتى
بمفرد موضع تلك الجملة بقي التركيب على حاله صحيحا كقولك جاء زيد
يضحك وضاحكا وليس كذلك والا تخلف في الحكاية بالقول والمعلق

عنها

عنها العامل وانما المراد حلول المفرد محلها مع تغيير ما للتركيب او بدونه
اي لا يشترط بقا الكلام على حاله وهي هنا كذلك فان قولك ان جاء
زيد فهو مكرم معناه اكرام زيد مرتب على مجيئه فيما ياتي ورده
الشارح بان ظنه ان منشا الاشكال ما ذكر ليس صادقا بل منشاوه
تصريحهم بان كل جملة ذات محل يصح حلول المفرد محلها وكذلك جملة
الخبر والحال والنعت وغير ذلك من غير نظر الى خصوصية التركيب
وصحة بقائه على حاله فظهر ان قولهم لا تخلف في الحكاية بالقول
والمعلق عنها العامل وانما المراد حلول المفرد محلها مبني على ما ظنه وفيه
ما عرفت واما على ما قررناه من انه لا بد من وقوع المفرد موقع الجملة ذات
المحل فلا تخلف والمعلق عنها لان كلا منهما مفعول به وهو يقع مفردا
قطعا قلت كلاما وعرفت زيدا وما يكتب به من تقرير كلامهم على ما فهمه
مفض الى كونه كل من جملتي الشرط والجزا ذات محل من الاعراب دايما وهو
باطل بل هو مفض الى جعل محل كل منهما الرفع ولا ريب في اختلاله فان قيل
فما وجه الجزم في ويذرهم على ما اختاره الشارح من ان جملة الجزا لا محل لها
قلنا يحتمل بانه مجزوم بحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما قبله عليه اي
وان يفعل ذلك يذرهم وان تفعلوا ذلك نكفر عنكم والعطف فجملتان معا
لا نفعل الجزا وحده ليضطر الى العطف على المحل فتامل والفا المقدرة في جواب
الشرط كالموجودة اي كالملفوظة في ان جملة الجواب معها في محل جزم كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها فان التقدير فالله يشكرها وهذا صدر
بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان وقد تكرر من المص انشاد هذا البيت
وتكلمنا عليه فيما تقدم وسيتكرر ايضا ومنه اي من قبيل ما فيه فا مقدرة
هي كالموجودة عند المبرد نحو ان قمت اقوم فان التقدير عنده ان قمت
فانا اقوم اي فانا اقوم وقول زهير هو بالرفع عطفا على نحو المضاف لا بالجر
عطفا على المضاف اليه وجوز الوجهين الشارح وجزم بثانيهما المحشي
وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم هو من الضرب
من البسيط من قصيدة لزهير بن ابي سلمى يمتدح بها هرم ابن سنان
مطلعها قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم
وقبل البيت • ان البخيل ملوم حيث كان • ولكن الجواد على علاته هرم •
هو الجواد الذي يعطيك نائله • عفوا ويظلم احيانا فيظطلم • لم يعفها
لم يدرسها والقدم كعنب ضد الحدوث والارواح جمع ريح والديم جمع
ديمة بكسر الدال المهملة المطر الدايم واستشهد المبرد بهذا البيت الطلع

على المنوع المسمى بالرجوع والعلات بكسر المهملة المطر الدائم وتشديد اللام
جمع علة وهي الحدث يشغل صاحبه عن وجهه ومنه لا تعدم حرقا علة يقال
لكل معتذر ومتعذر وقوله على علاته اي على كل حال كذا في القاموس وهرم
هو ابن سنان بن ابي حارثة المري من بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان وقد
استشهد علما البديع بهذا البيت على حسن التخلص والنائل العطا وعفوا
سهلا بلا مطل ولا تعب وقوله ويظلم بالبنا للمجهول ويضطلم من ابنية
المطاوعة اي يحتمل الظلم فهو يفتعل من الظلم والطا المهملة بدل من التا
لمجاورتها الطا المعجمة وقد اورده الصوفيون شاهدا على ذلك وبعضهم
يبدل المعجمة مهملة ويدغم وبعضهم يعكس فيبدل المهملة معجمة ويدغم
فيها المعجمة وقد روي البيت بالوجوه الثلاثة قال ابن قتيبة في ابيات
المعاني معنى ويظلم احيانا فيظطلم يطلب منه في غير موضع فيحتمل
ذلك منهم واصل الظلم وضع الشي في غير موضعه ومنه من اشبه اباه
فما ظلم والخليل الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق لان الاولى
امدح فهو من الخلة بفتح المعجمة وهي الحاجة لا من الخلة بضمها بمعنى الصداقة
والذي يظهر انه فعيل بمعنى اسم الفاعل من المزيد والمسئلة السوال
مصدر ميمي وانشده الجوهري بلفظ سغبة وهي المجاعة والحرم كالكنف
مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدا حذف خبره اي ولا لذي
حرمان ويحتمل العطف على غايب بتاويله باسم المفعول او على حذف
مضاف اي لا مال غايب ولا محروم او ولا ذو حرمان وقول الجلال وحرم
بفتح الحا وكسر الرا ممنوع ظاهره انه وصف وليس كذلك ولعله من
باب بيان حاصل المعنى ويحتمل جعله خبر مبتدا محذوف وهو ضمير يعود
على ماله على احد التاويلين ولا يجوز تقديره على كونه خبرا او عطفا عليه
ابقاوه على معنى المصدرية مرادا به المبالغة كما في فانما هي اقبال وادبار
لاباء المقام عن ذلك اذ هو مقام مدح ولا يلزم من نفي الحرمان البليغ
نفي مطلق الحرمان المطلوب وهو اي جعل مثل الجملة المذكورة جوابا
مقرونا بالفاء مقدرة احد الوجهين عند سيبويه وقد سكت المصنف
عن عزوه الى سيبويه فيما تقدم حيث تعرض الى هذه المسئلة في ثالث
التنبيهات المعقود لما جرى فيه خلاف استئنافا ام لا والوجه
الاخر عنده انه على التقديم والتاخير وان اصل التركيب اقوم ان قمت
فيكون ما يتخيل جوابا دليل الجواب لا عينه ولا حاجة الى تقدير
الفاء وتكون جملة مستانفة لا محل لها من الاعراب وحينئذ فلا

يجزم

يجزم ما عطف عليه لان الفعل مرفوع لفظا والجملة لا محل لها والفا من
قوله فلا يجزم هي الداخلة على جواب الشرط لا جوابا الظاهر وقد يجري الشرط
كما ذكر سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه صرح به الرضي وغيره
لا يقال الجملة فعلية تصلح للشرط فتمتنع الفا لانا نقول لا نسلم بل هي خبر
مبتدا محذوف فهو لا يجزم فالجواب اسمية فتدخل الفا على حد ومن
عاد فينتقم الله منه ويجوز عنده عطف على لا يجزم اذ تفسير ناصبا لما
قبل الاداة نحو زيدا ان اتاني اكرمه بالنصب فيجوز اذا الجزم مع ان هذا
الفعل المرفوع ليس في موضعه الاصلي فانتفى المانع من التفسير وهو حلول
ما بعد اداة الشرط فيما قبلها اذ المفسر واقع قبل الاداة تقديرا
ومنع المبرد تقدير التقديم في نحو ذلك محتجا بان الشي اذا
حل في موضعه لا ينوي به غيره والا جاز ضرب غلامه زيدا
بنية التقديم والتاخير وهذا اللازم باطل عند سيبويه والجمهور وبيان
الملازمة ان عدم الجواز مبني على ان الفاعل في هذا التركيب واقع
موقعه متقدما على المفعول وقد اتصل به ضمير يعود على المفعول المتاخر
عنه قطعا فجوازه ملزوم بجواز عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وهو
باطل فلو جاز فيما وقع في موضعه ان ينوي به غير ذلك الموضع لامكن
انتفاء المانع المذكور بان ينوي بالفاعل تاخيره عن المفعول فلا يكون
ثمة عود ضمير على متاخر لفظا ورتبة قال الشارح وهذا في الحقيقة
غير وارد على سيبويه لانه انما ادعى كون اقوم من ان قمت اقوم واقعا
موضعه اذ لو كان كذلك لجزم وتقدير الفا المانع من الجزم على
خلاف الاصل لا سيما وتقديرها يوجب تقدير مبتدا يكون اقوم خبرا
عنه لتكون الجملة اسمية حتى تفتقر الى تقدير الفا فان قلت وتاخير
الشي عن محله على خلاف الاصل فهو مشترك الالزام قلت لكن يترجح
مذهب سيبويه بالتزام العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضيا
وهو انما يكون الجواب محذوفا انتهى وهل هذا الاختلاف في توجيه
هذه المسئلة ثابت مع جوازها في السعة وصرح اخرون باختصاصها
بالضرورة وذهب جماعة منهم ابن الحاجب الى جواز المسئلة على ان المرفوع
على نية التاخير من تقديم ولا على اضمار الفاء بل على ان الشرط اذا كان
ماضيا والجزاء مضارع فلك فيه الوجهان الرفع والجزم والثاني اكثر فلان
الاداة لما لم تؤثر في لفظ الشرط مع قربه يضعف عملها ما ضعفت عن جزم
الجواب لبعده وحيلولة التلاشي بينهما وبينه غير معمول في لفظه وهذا

ما اختاره الرضي وقال انه الاولى والعجب من الشارح فانه قرر جواز
المسئلة لا على ان المرفوع موخر من تقديم ولا على اضمار للتا وبل على جواز
الوجهين الجزم والرفع في الجواب المضارع اذا كان شرطه ماضيا
ثم وجه الرفع نقلا عن الرضي باحد الوجهين اللذين بني بناء جواز
المسئلة عليهما نعم قال الرضي ان هذين الوجهين مختصان بالضرورة
وكلامنا في حال السعة وعلى المختار في توجيه الرفع فتكون الاداة
جازمة لشي واحد وهو الشرط تقديرا كما تجزم ساير الجوازم شيا واحدا
قال الشارح وهو بما يونسك ويكسر سورة تلمركب لما قدمناه من ان الجملة
الجواب لا محل لها اصلا اذ غايته ما يلزم عليه في بعض الصور كون حرف
الشرط انما عمل في شي واحد وهو فعل الشرط وليس بمستنكر لما تقدم
هذا واما الكوفيون فليس عندهم في هذه المسئلة الا وجوب الرفع وجها
واحدا لان الجزم في الجواب عندهم فاذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب
قاله الرضي وكانهم لم يبالوا بالجزم المحلي في الشرط لعتبر جوازه ويلزمهم
في عخوان قت ثت ان لا يكون الجواب مجزوم المحل كالشرط ايضا والا فما
الفرق **واذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفا واذا نحو**
ان قام زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل خاصة ولان الجوا
قد صدر بمفرد يقبل الجزم محلا **لا للجملة وكذا القول في الشرط** يعني
ان المحل فيه محكوم به للفعل وحده لا للجملة لان المفرد متاصل في الاعراب
فحيث ياتي اعتبار المحل له لا يعدل عنه الى غيره **ولهذا** اي ولان حكم
الشرط كذلك **جاز ان قام ويقعد اخواك** قد يقع في بعض النسخ
ويقعد اخوك بافراد الضمير والصواب بتثنية لان الكلام **على اعمال**
الاول واهمال الثاني فيجب اضمار الفاعل معه وهو هنا مثنى **ولو كان**
محل الجزم في الشرط للجملة باسرها لزم العطف على الجملة قبل ان تكمل
بفاعلها وهذا اللازم باطل لانه لا يعطف على الشي الا بعد تمامه قبل الاتيان
بالعاطف وقد انتقده الشارح من وجهين احدهما انا نمنع بطلان هذا
اللازم في باب التنازع ودليله منه والثاني ان مقتضى استدلاله
ان لا يكون هذا من عطف الجمل بل من عطف المفردات وحينئذ يكون
المجزوم لفظا عطفا على المجزوم محلا وفاعل الثاني عطفا على فاعل الاول
وهو واقع بعد فافر منه وقع فيه قال وكان المص لم يرتض هذا الدليل
لما ذكرنا ولغيره فاورده على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض وفي
هذا الثاني نظر لانه اذا كان من عطف المفردات فيكفي في كونه منه ان

الفعل

الفعل الثاني معطوف على الاول وهو لا يستلزم عطف الفاعل على الفاعل
حتى يقع هذا القايل فيما فرمنه والا كان اعراب فاعل الفعل الثاني لا بالاصالة
بالتبعية كما هو شان كل تابع ولو يتصف اعراب الفاعل بالتبعية اصلا
على ان ما فرمنه هو العطف على الجملة قبل التمام وما وقع فيه هنا بتقدير
هذا اللزوم هو عطف المتقدم على المتاخر واين هذا من ذاك فتامل
تنبيه قرا غير ابي عمرو من القرا قوله تعالى **لولا اخرتني**
الى اجل قريب فاصدق واكن بالجزم في الفعل المعطوف وقرا
ابو عمرو بنصبه عطفا على اصدق المنصوب وقرى برفعه ايضا على
تقدير وانا اكون فيكون وعدا بالصلاح ولا يقدح في قراة ابي عمرو ما نقل
ان المصاحف اتفقت على رسم هذا الحرف بدون واو لجواز انها حذفت
اختصارا كما وقع في كثير من الحروف وان كان غير مصطلح اهل الرسم
وحيث النقل الصحيح بهذه القراة فلا تضره هذه المعارضة **فقيل**
في توجيه قراتهم هو **عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفا وجزم**
اصدق ويسمى العطف على المعنى لان كون المعطوف عليه جوابا
انما هو بالنظر الى المعنى دون اللفظ لوجود الفا المانعة من الجزم ثم
فلاحظ اسقاطها وجزم الفعل بعدها على انه جواب التحضيض منظورا
فيه الى المعنى **ويقال له في غير القران العطف على التوهم** اي توهم
ما هو موجود ليس موجودا او توهم ما ليس بموجود موجودا والاداري
لم اقتصر الشارح على الاول وانما اجتنب هذه العبارة في القران
رعاية للادب وتحفظا للاتيان بما يوهم ما ليس لايقا **وقيل** قايله
السيرافي والفارسي هو **هو عطف على محل الفا وما بعدها** قد يقع
في بعض النسخ بعد قوله هذا ما لفظه وهو اصدق ومحله الجزم لانه جواب
التحضيض وجزم بان مقدر اي ويكون المعنى ان اخرتني اصدق
وهذا قول الاكثرين وذهب الخليل وسيبويه الى ان جزمه بنفس
الطلب لتضمنه معنى ان الشرطية كما في اسماء الشرط فان جزمها لذلك
وذهب السيرافي والفارسي الى انه به لنيابته مناب الجازم
وهو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في ضربا زيدا لنيابته عن اضرب
لا لتضمنه معناه **وانه** اي ان هذا العطف **كالعطف في من يضلل**
الله فماله من هاد ويذرهم بالجزم فانه بالاتفاق معطوف على
محل الفا وما بعدها **وعلى هذا** اي وعلى هذا القول ينبغي ان لا يقتصر
على قولنا لو لم الواقعة بعد الفاء او اذا جوابا لشرط جازم **فيضاف**

الى الضابط المذكور ان يقال او جواب طلب ليشمل نحو هذه الصورة
ولا تتقيد هذه المسئلة بالفاء يعني ان مسئلة جواز الطلب لا يتقيد بالفا
الداخلة على المضارع المنصوب بان مضمرة بعدها **ولذلك انشدوا على**
ذلك فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم واستدرج نويا وهذا البيت
ليس فيه مضارع منصوب بعد الفا وهو من اول الوافر وقايله على ما في
تفسير الثعلبي ابو داود الهذلي وكذا اعزاه اليه المعافى بن زكريا
في كتاب الجليس وابلوني بقطع الهمزة معناه اعطوني من قولهم
ابليته معروفا اي اعطيته والبلية الناقة التي كانت تعقل في
الجاهلية عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت او يحفر لها
حفرة وتترك فيها الى ان تموت واستدرج معناه ادنى على التدريج
شيا فشيا والاستدراج الادنا على سبيل التدريج ونوى على تشديد
المثناه من تحت وفتح الواو واصله نواي قلبت الفه ياء وادغمت
في ياء الضمير على لغة هذيل والنوى الجهة التي ينويها المسافر فتقول
اعطوني ناقتكم هذه لعلي اصالحكم باعطاي اياها وادني جهة سفري
التي اقصدها بركوبي اياها وسينشد المص هذا البيت في اقسام العطف
ولكن **قالوا عطف استدرج على محل الفا الداخلة في التقدير**
على لعل وما بعدها وعليه فيتقيد بالفاء لكن لا يتقيد بالدخول على
المضارع المنصوب نعم ان الحكم المذكور وهو العطف على محل الفاء
وما بعدها ثابت مطلقا سواء دخلت الفا على مضارع منصوب كما في الاية
او على غيره كما في البيت فانها دخلت فيه مقدرة على جملة اسمية وقد
ناقش الشارح في ادعاء هذا التقدير بان الطلب لا يلزم ان يجاب
دايما حتى يتحمل في الاسمية الواقعة بعده في البيت انها جواب وان
الفا مقدرة لجواز ان تكون هذه الاسمية مستانفة استينافا بيانيا
جواب لسوال نشا من قوله ابلوني ابليتكم كانه قيل لم يطلب ذلك
فقال لعلي اصالحكم لكن يبقى اشكال جزم استدرج اذ لا مجزوم
قبله لفظا او تقديرا يعطف عليه ويجاب بمنع كونه مجزوما
وانما هو مرفوع والجملة معطوفة على خبر لعل وقد سكن للتخفيف
كما في قراءة ابي عمرو وما يشعركم بسكون الرا **قلت فكان هذا**
يمنع من يجعل الحسنات الله يشكرها في باب الشرط من جهة
ان ههنا ايضا اعتبر تقدير فاء في الجواب الواقع اسمية كما اعتبر ثمة
وبعد فالتحقيق قد سبق للمص نظير هذا التعبير وتقدم الكلام عليه

اي

اي واقول بعد ذلك بسبب فالتحقيق **ان العطف في الباب** اي فيما نحن
فيه **من قبيل العطف على المعنى** وذلك **ان المنصوب بعد الفا**
في تاويل الاسم لانه منصوب بان المقدرة وهي وصلتها في تاويل
مصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل السابق في جملة
الطلب على منوال الطلب ولا تطغ من مطلب اي لولا يكون تاخر منك
فتصدق مني ولا يخفى ما في قوله لان المنصوب بعد الفا في تاويل الاسم
من التسامح لان الماول بالاسم مجموع الناصب والمنصوب واذا كان
كذلك **فكيف يكون هو والفا في محل الجزم** وقد علمت انه
لا مجزوم على هذا التقدير اصلا لا لفظا ولا محلا **وسا وضح ذلك**
في اقسام العطف ان شا الله تعالى لكن سبق في حرف الفا من الباب
الاول ان هذا الاسم الاول مرفوع بالابتدا والخبر محذوف على ما حققه
الرضي فليس للفاء والاسم المفرد في محل جزم كما توهمه حتى يستشكله
وانما الجزم محكوم به لمحل الفا وما بعدها وهو جملة فهذا كما لو وقع في
جواب الشرط الجازم على راي الجماعة وفيه ما فيه **الجملة**
السادسة من الجمل ذوات المحل الجملة **التابعة لمفرد وهي**
ثلاثة انواع احدها المنعوت بها فهي في موضع رفع في
نحو من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه و في موضع **نصب في نحو**
واتقوا يوما ترجعون فيه و في موضع **جر في نحو ربنا انك جامع**
الناس ليوم لا ريب فيه فهذه الجمل في الايات الثلاث تابعة
للمفرد قبلها في اعرابه بتعاطيها امتعينا ومن ثم ساقها مساقا واحدا
ولما كان لنا ما هو محتمل التبعية ولغيرها فصله بما لا احتمال فيه
وغير الاسلوب فقال **ومن مثل المنصوبة المحل** على التبعية قوله تعالى
ربنا انزل علينا مايدة هي الخوان عليه طعام فاذا لم يكن عليه طعام
فخوان فقط **من السماء تكون لنا عيدا** اي يكون يوم نزولها عيدا
نعظمه اي يوم سرور وقيل هو يوم الاحد ومن ثم اتخذه النصارى
عيدا ويحتمل ان يراد بالعيد السرور العايد ولهذا يقال يوم عيد اي
بالاضافة فالمعنى يكون لنا سرورا وفرحا ويكون الضمير من يكون
عايدا على المايدة من غير احتياج الى ذلك التقدير جعلت كانها
تجسمت من الفرح والسرور وقوله **خذ من اموالهم صدقة**
تطهرهم الاية اي تطهرهم عن الذنوب او حب المال وتزكيهم
اي تنمي بها حسناتهم وترفعهم الى منازل المخلصين **فجملة تكون**

لنا عبدا صفة لما يرق وجملة نطهرهم وتزكيهم بها صفة صدقة
وهما منصوبات على المفعولية ويحتمل ان الاولى حال من ضمير
ما يرق المستتر في من السماء على تقديره صفة لها فانه على
هذا التقدير ظرف مستقر متحمل للضمير لا على تقديره متعلقا
بانزل لخلوه من الضمير حينئذ ومن ثم قيل لمثله ظرف لغو او من ما يرق
على هذا التقدير اي تقدير وصفها من السما فلا يكون الحال من النكرة
المحضة لانها قد وصفت وان الثانية حال من ضمير خذ اي خذها
من اموالهم حال كونك مطهرا لهم بها ومنها خوفت لي من لدنك
فان مثله لا يرجى الا من فضلك وكمال قدرتك والا فانا وامرأتي لا
تصلح لذلك يرثني من صلبي اي وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث
وهم من رفع عدا ابا عمرو والكسائي فانه على قرائتهم هذه يحتمل ان
تكون جملة يرثني صفة لوليا فيكون قد طلب وليا هذه صفته
وان تكون مستانفة استينافا بيانيا لبيان سبب الطلب ومن
ثمه نظمها المص في سلك المحتمل الا انه سكت عن ثاني المحتملين
لظهوره والمراد بالوراثة وراثة النبوة والعلم اي الصلاحية لهما لا وراثة
المال في الحديث نحن معاشر الانبيا لا نورث وقيل يرثني الحبورة
فان زكريا عليه السلام كان حبرا ويرث من ال يعقوب الملك وهو
يعقوب ابن اسحاق عليهما السلام يقال ورثه وورث منه ولا حاجة
الى دعوى ان من للتبعيض لا للتعدية لان ال يعقوب لم يكونوا كلهم
انبيا ولا علما فان الوراثة من قوم لا تستلزم الوراثة من كل فرد منهم
وكان حق هذا القايل ان يقول لان ال يعقوب لم يكن كلهم لنفسوهم
الوراثة من ال يعقوب بوراثة الملك وقيل يعقوب بن ماثان اخو
زكريا وقيل اخو عمران بن مريم من نسل سليمان بن داود عليهما السلام
واما من جزمه وهو ابو عمرو والكسائي فهو جواب الدعا اي انك
ان تهبه في يرث فان قيل اي القرائتين اولى قلنا جزم ابو البقا
في اعرابه باولوية الرفع على الصفة قال لانه سال وليا هذه صفته
والجزم لا يحتمل هذا المعنى وقيل الجزم اولى والرفع محمول على الاستيناف
لا على الصفة ليلا يلزم انه لم توهب له ما طلبه بموت يحيى في حيوة
زكريا عليهما السلام ولا يخفى ما فيه اذ الوراثة هنا ليس المراد بها
حقيقتها اعني انتقال الملك بالموت ليلزم ما ذكر فتامل ومثل ذلك
ارسله معي ردا يصدقني قرئ برفع يصدق وجزمه فالرفع قراة

عاصم وحمزة على انه صفة لردا اي معينا مصدقا والرد في الاصل
ما يعان به كالدف او حال من الضمير الغايب اي ارسله مصدقا فيتعدد
ا ذ ردا حال ايضا من غير عاطف الا ان احدهما مفردة والاخرى جملة
ويحتمل الاستيناف والجزم قراة الباقين من السبعة على انه جواب
ارسله ووهم الشارح وتبعه المحشي في نسبة قراة الجزم الى عاصم
وحمزة والرفع الى الباقين وانما الصواب العكس كما قررنا والمراد بتصديق
هرون لموسى عليهما السلام ان يكون معينا له بتلخيص الحق وتقرير
الحجة وتزييف الشبهة ان احتاج لا ان يقول له صدقت لان
هذا التصديق لا يحتاج الى فضل فصاحة والثاني المعطوفة
بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة
على الخبر فتكون الجملة المعطوفة مرفوعة المحل على الخبرية وان
قدرت العطف على الجملة فلا موضع للمعطوف حينئذ لان العطف
على مستانفة او قدرت الواو واو الحال فلا تبعية للجملة والمحل
لها نصب على الحال وقال ابو البقا في قوله تعالى الم تر ان الله
انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة قال في الكشاف فان قلت
هلا قيل فاصبحت ولم صرف الى لفظ المضارع قلت لنكتة فيه
وهي افادة بقاء اثر المطر زمانا بعد زمان كما تقول انعم على فلان
فاروح واغدو شاكرا له ولو قلت فرحت وغدوت لم يقع ذلك
الموقع فان قلت فما له رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام قلت
لو نصب لاعطى عكس ما هو الغرض لان معناه اثبات الاخضرار فينقلب
بالنصب الى نفي الاخضرار مثاله ان تقول لصاحبك الم تر اني انعمت
عليك فتشكر ان نصبت فانت ناف لشكره شاك تفريطه فيه وان
رفعت فانت مثبت للشكر ومحصل الخ في ان المعنى على اثبات
الاخضرار والرفع هو المودي اليه وقال ابو البقا انما رفع الفعل
هنا وان كان قبله لفظ الاستفهام لامرين احدهما انه استفهام
بمعنى الخبر اي قد رايت فلا يكون له جواب والثاني ان ما بعد
الفا ينتصب اذا كان المستفهم عنه سببا له ورويته لانزال
الما لا يوجب اخضرار الارض وانما يجب عن انزال وقال ابو حيان
انما امتنع النصب جوابا للاستفهام هنا لان النفي اذا دخل عليه
الاستفهام ربما عامله معاملة النفي في الجواب الا ترى الى قوله الست
بربكم قالوا بلى وكذلك في الجواب بالفاء اذا اجبت النفي كان على

معنيين في كل منهما بنفي الجواب فاذا قلت ما تأتينا فتحدثنا بالنصب فالمعنى
ما تأتينا محدثا انما تاتي ولا تحدث ويجوز ان يكون المعنى انك لا تاتي فكيف
تحدث فالحديث منتف في الحالتين والتقرير باداة الاستفهام كالنفي المحض
في الجواب فاذا دخلت الهمزة يثبت وينتفي الجواب فيلزم من هذا الذي قررناه
اثبات الروية وانتفاء الاخضرار **الاصل فهي تصبح والضمير للقصة**
وانما قدر ضمير مونث لان المختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام
مونث غير فضلة نحو فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا انه
راجع الى ذلك المونث **وتصبح خبره او تصبح بمعنى اصبحت وهو
معطوف على انزل فلا محل له اذن انتهى** فجعل ابو البقا جملة تصبح
الارض مخضرة محتملة لان تكون ذات محل من الاعراب وان لا تكون
كذلك على التقديرين المذكورين وسيأتيك ما فيه **وفيه اشكالان
احدهما انه لا مخرج في الظاهر لتقدير ضمير القصة** اي وقد قدره
والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له اي
والحال ان محله الرفع لانه معطوف على الجملة الواقعة خبرا لان
والمعطوف على ماله محل ذو محل وقد اعرب الشارح قوله لا محل لها
من الفعل اي تقديره الفعل خاليا من المحل والاولى كما جزم المحشي بظهور
انه مفعوله ثان للتقدير لا حال من الفعل ولا يخلو كلام المص عن
تجوز لان المعطوف وكذا المعطوف عليه ليس هو الفعل فقط وانما
الجملة لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزء **وجواب الاول انه قدر
الكلام مستانفا** لا معطوفا **والنحويون يقدرون في مثل ذلك
مبتدا كما قالوا وتشرب اللبن** من قولهم لا تاكل السمك وتشرب
فيمن رفع تشرب **ان التقدير وانت تشرب وذلك** التقدير اما
لقصدهم ايضاح الاستيناف للسامع والتقريب عليه لا لان
تقدير المبتدا شرط للاستيناف **اولانه لا يستانف الا على هذا
التقدير** فيكون شرطا له **والا للزم العطف الذي هو مقتضى
الظاهر** فانه مع عدم التقدير يمكن بان يجعل تشرب مجزوما عطفا
على تاكل المجزوم وقد اورد الشارح على هذا الكلام اشياء منها
ادخال اللام في جواب ان وقد سلف له مرارا ومنها تسليم لابي
البقا تقدير ضمير القصة مرفوعا ولا نعلم ان احدا اجازه ومقتضى
المنع جائز وهو عدم الدليل لو حذف اذ الخبر مشتغل ليس فيه
رابط وانما حذفه منصوبا في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما

فلصيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو
ان الناسخ له يدخل على اداة مجازاة ولا يخفى ان كلام الشارح هذا مبني
على ان الحذف من البيت ليس ضرورة كما هو المتبادر من كلام المص في ان
المكسورة المشددة من حرف الالف وهو خلاف ما عليه الرضي لانه
حال ولا يجوز تقدير ضمير الشان الا بعد ان المخففة قياسا وان
واخواتها واما تجويزه في قول الشاعر فدا فدا هجون حول بيوتهم
بما كان اياهم عطية عودا ان اسم كان ضمير شان والتقدير بما كان
هو اي الشان فليس من باب تجويز انه محذوف بل انه مستتر مقدر
ومنها تجويزه ان يكون مراد النحاة ان الاستيناف لا يكون الا على
تقدير مبتدا وفيه نظر لاطلاقهم القول بان نحو تشرب مستانف وعلى
هذا التقدير لا يكون مستانفا والحمل على انه بالمستانف بعض الكلام
المستانف بعيد ونوقش بان مرادهم انه مستانف مع ما هو خبر عنه ولا
بعد فيه نعم يرد ان فيه تقدير ما لا حاجة اليه ومنها استدلاله
على ان مرادهم ذلك بانه لو لم يقدر مبتدا لزم العطف الذي هو مقتضى
الظاهر وهذا غير ظاهر لان لزوم العطف انما هو عند قصد
التشارك كما اذا قصد ان الشرب منهي عنه كالاكل في المثال واما عند
انتفاء هذا القصد بان كان الغرض من الثاني افادة معناه على
طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول مع كون العطف
مخلا بالغرض المطلوب وقد يقال ان وجود ما يصلح اداة للعطف
يقوي جانب قصد التشارك على ان كون لزوم العطف في تشرب
انما هو قصد مشاركة الشرب للاكل في انه منهي عنه صحيح اذا كان
المراد العطف على المنهي عنه وانما المراد العطف على الناهي والمنهي
عنه ثم قال الشارح وليت شعري ماذا يصنع المص بمثل قوله تعالى
واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا ونقله هو عنهم في الباب الاول
في حرف الواو ان يعلمكم مستانف فيمكن ان يقال هنا لو لم يقدر
مبتدا اي وانتم يعلمكم الله لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر
وجواب الثاني ان الفا نزلت الجملتين المرتبطتين **منزلة
الجملة الواحدة ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد** حيث يقعان في حيز
ما يحتاج الى رابط **وحينئذ فالخبر** ذو المحل **مجموعهما كما في جملتي
الشرط والجزاء الواقعتين خبرا** نحو زيد ان قام قام ابوه فان
مجموع جملتي الشرط والجزاء فيه خبر عن زيد والرابط قد يكون

فيهما كما في هذه الصورة وقد يكون في الشرط وحده نحو زيد ان قام
قام عمرو وقد يكون في الجزاء وحده نحو زيد ان قام عمرو قام
وكذا حكم صلة الموصول اذا كانت جملة شرطية وشرط بعض النحاة
في وقوعها صلة وجود الموصول في كل من جزئيها والمحل لذلك
المجموع واما كل منهما فجزء للخبر فلا محل له فافهمه فانه بديع
ويجب على هذا اي على ما قرر من ان الفا نزلت الجملتين منزلة
الجملة الواحدة ان يجعل ان الفا في ذلك وفي نظايره من نحو
زيد يطير الذباب فيغضب قد اخلصت لمعنى السببية
كما نص عليه ابن الحاجب لتصير الجملتان في حكم الجملة الواحدة
واخرجت عن العطف لئلا يخرج المعطوف عن قاعدة انه في حكم
المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله وهو محذور كما ان الفا كذلك اخلصت
لمعنى السببية في جواب الشرط ولم يبق لمعنى العطف اذ لا يعطف
الجواب على الشرط وكذلك في نحو احسن اليك فلان فاحسن اليه
خرجت الفاء فيه عن معنى العطف لمعنى السببية لئلا يلزم عطف
الانشا على الخبر ويكون هو اما مرفوع على الاستيناف او منصوب
عطفا على ما تقدم ويجب على هذا ان يكون ذكر ابي البقا للعطف
تجوزا بان اطلق على فاء السببية كونها عاطفة للتشبه الصوري
بينهما او سهوا بان كان غرضه ذكر السببية فيها فذكر العطف قال
الشارح واقول كل ذلك لم يكن بنا على ما قاله الرضي من ان الجملة
التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت عليها
اخرى متعلقة بها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى بتراخ
او بدونه او بغير ذلك جاز تجريد احدى الجملتين عن الرابط
اكتفاء بما في اختها التي هي تجريهما سواء كان مضمون الاولى سببا
لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب ام لا كما تقول الذي جاء فغربت
الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول
الذي يزول الجبال ولا تزول انا اذ المعنى الذي يقترن عدم زواله
بزوال الجبال انا فههنا تساوى الواو والفاء وثم من جهة
التعلق المعنوي وهو الاقتران المعلوم من قرينة الحال بخلاف
قولك الذي قام وقعدت هند انا فانه لا يجوز لعدم التعلق
المعنوي وهو الاقتران اذ لا دليل عليه ولو دل عليه
دليل لجاز انتهى ومنه يخرج الجواب عن الاشكال الثاني من غير

احتياج

احتياج الى القول بان ذكر العطف تجوز او سهو اذ المعنى الم تر ان الله
تعقب انزاله من السماء ماء احتياج الارض مخضرة نعم ناقش الشارح
الرضي في قصر التعلق المعنوي في مسئلة العطف بالواو على الاقتران
بالواو اذ لا مانع من اقتران قرينة تدل على التعقيب او التراخي
فيكون التعلق المعنوي فيهما من هذه الجهة كما في الفا وثم فتامل
ومما يلتحق بهذا انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو
مقيم ليست الجملة الاولى في محل نصب بالقول والثانية تابعة
لها بل الجملتان معا في موضع نصب به ولا محل لواحدة منهما
لان المقول مجموعهما وهو ذو المحل وكل منهما جزء للمقول فلا
محل له كما ان جزئي الجملة الواحدة المحكية بالقول لا محل لواحد
منهما باعتبار القول وان كان له محل باعتبار غيره وانما المحل
للمجموع باعتباره فتامله وهذا مبني على ان الواو من كلام المحكي عنه
والتحقيق اذا وجدنا جملتين متعاطفتين بعد القول لم يثبت
القول بانهما معا في محل نصب بناء على ان مجموعهما المقول الا اذا
قام دليل على ذلك لاحتمال ان يكون المحكي عنه قال عبد الله منطلق
مرة وقال عمرو مقيم اخرى من غير توسيط حرف عطف بينهما
وانت حكيت عنه القولين فتكون الواو من كلام الحاكي وتقدير
عامل اخر تحكي به الثانية فيكون كل من الجملتين حينئذ في محل
نصب وقد اورد على صاحب التلخيص اذ مثل لكمال الانقطاع بين
الجملتين باختلافهما خبرا وانشا لفظا ومعنى مع ان الاولى
لا محل لها بقوله وقال قائلهم ارسوا نزاولها فقيل عليه كيف
ينافي كون الاولى لا محل لها وهي مقول قال والجواب اما علمت
من ان المقول ذا المحل هو المجموع وجزؤه ليس بذي محل ولا حاجة
فيه الى دعوى ان نفي المحل عنها باعتبار ما كانت عليه في كلام المحكي
عنه اذ هي فيه استينافية ومن هنا وقع التمثيل لان كلا من الجملتين
على الانفراد لا محل له اما في كلام الحاكي فلانه جزء المحكي وذو المحل
المجموع لا جزؤه واما في كلام المحكي عنه فظاهر فيصح التمثيل بكل
اعتبار الثالث المبدل لقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد
قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم
فان وما عملت فيه من اسمها وخبرها بدل من ما وصلتها وهل
هذا البدل بدل كل او بعض لم ار من نص على احدهما وكلاهما محتمل

والثاني اوجه وجاز وفي بعض النسخ وجاء بالهمزة وهو انسب
بما ياتي اسناده فقال الجملة لانها نابت عن الفاعل كما جاز اذا
قيل ان وعد الله حق يعني ان الجملة ههنا قد اريد بها لفظها فكان لها
حكم المفرد وقد قيل عليه ان الكلام في الجملة التي بقيت على جمليتها لا التي
هي في حكم المفرد ولا ما هو اعم فلا يستقيم ادخال هذا النوع فيما نحن
فيه وتقدم التنبيه على مثله ومر ايضا ما فيه هذا كله اذا كان
المعنى ما يقول الله لك الا ما قيل اي ان كان القايل هو الله تعالى
فاما ان كان القايل الكفار فان المعنى ما يقول لك كفار قومك
من الكلمات المؤذية الا مثل ما قال الكافرون الماضون لانبيائهم
وهذا الوجه الذي بدا به الزمخشري فاشعر ترجيحه على الاول
فالجملة استيناف ولا محل لها فانه تعالى لما اخبر ان هؤلاء الكفار
ما يقولون لمحمد صلى الله عليه وسلم الا مثل ما قاله للرسل المتقدمين كفار
قومهم من المطاعن والكلمات المؤذية صار مظنة ان يتاسف ويحزن
فقدر ان قيل له لا تاسف ولا تحزن وانه قال لم لا اسف ولا احزن
فقيل ان ربك لذو مغفرة للانبياء وذو عقاب اليم لاعدائهم ففيه
من الوعد له والوعيد لمن يؤذيه ما يكون مسليا له مقتضيا لعدم
تاسفه وحزنه فظهر ان الجملة استيناف بياني وقعت جوابا عن
سوال علة النهي المقدر ويحتمل الاستيناف ايضا على الاول بان يكون
المعنى ما يقول الله لك وبوحيه اليك في امر الشرايع او في عاقبة المكذبين
الا مثل ما قال واوحى للرسل قبلك ويكون الحصر صحيحا وعلى جعل الجملة
بدلا فالحصر فيه اضافي لانهما القول والوحي في شان اوليك ولا بعد
فيه وان كان تعالى قال واوحى اليه والهم اشيا كثيرة ومن ذلك و
اسروا النجوى الذين ظلموا ثم قال الله تعالى هل هذا الا بشر
مثلكم افتاتون السحر قال الزمخشري هذا في موضع نصب بدلا من
النجوى اي هذا الكلام كله في محل النصب بدلا من النجوى اي واسروا
هذا الحديث ويجوز نصبه بقالوا مضمرا اعتقدوا ان الرسول لا يكون
الا ملكا وبنوا عليه ان ما جاء من الخوارق كالقران سحر فانكروا حضوره
ويحتمل الجملة المذكورة التفسير اي تكون تفسيرية فلا تكون
ذات محل وقال ابن جني في قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة
وبالشام اخرى كيف يلتقيان هو من ثالث الطويل وقد مر انشاده
والكلام عليه في الباب في كيف من حرف الكاف جملة الاستفهام بدل

من

من حاجة واخرى اي الى الله اشكو حاجتين تعذر التقاؤهما
وعليه فهو بدل اشتمال ويحتمل الاستيناف الجملة ن
السابعة من ذوات المحل الجملة التابعة لجملة لها محل ويقع
ذلك في بابي النسق والبدل خاصة لان الجملة لا تنعت وعطف
البيان ولا تؤكد الا توكيدا لفظيا وهو عبارة عن تكرير اللفظ الاول
وقد ابطل الشارح الحصر المذكور بالتاكيد اللفظي للجملة نحو زيد قام
ابوه قال فان الثانية في محل رفع على انها تاكيد لجملة الخبر فهي
تابعة لجملة ذات محل وليست من احد البابين واجيب بانا لا نسلم
ان نحو ذلك من تاكيد الجمل ولم لا يكون من تاكيد المفردات ولين
سلم فلا نسلم ان الثانية في محل رفع وانما هي مجرد تكرير لفظ الاولى
وفيه نظر لان جعل ذلك من قبيل تاكيد المفردات يؤدي الى الفصل
بين البدل والمبدل منه باجنبي ولان الثانية مجرد تكرير لفظ
الاولى وفيه نظر لان جعل ذلك اولى باعتبار ذات محل كالاولى
والا فعليك بيان انهما من اي نوع من انواع ما لا محل له اللهم الا ان
تقول ان الثانية استونفت لتاكيد الاولى فالاولى نحو زيد قام
ابوه وقعد اخوه اذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت العطف
على الجملة الكبرى بان جعلته على الصغرى اعني جملة الخبر فان قدرت
الواو للحال كانت الجملة منصوبة المحل او قدرت العطف على الكبرى
ثبتت التبعية وانتفى المحل لان الكبرى مستانفة وانتفت التبعية
والثاني شرطه كون الثانية اي جملة البدل اوفى من الاولى بتادية
المعنى المراد فيكون فيها زيادة فايدة نحو واتقوا الذي امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان دلالة
الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الاولى فان دلالتها عليها مجملة
والتفصيل اوفى من الاجمال بتادية المراد وقد اورد عليه ان الكلام
في الجملة التابعة لذات المحل والاية ليست من ذلك لان الجملة الاولى
المبدل منها لا محل لها لكونها صلة الموصول فلا محل لما ابدل منها ايضا
واعتذر عنه بان التمثيل بالاية لكون الثانية اي جملة البدل او
في بتادية المراد من الاولى المبدل لا لكون الثانية تابعة لما له محل
وملخصه ان التمثيل لما وجد فيه الشرط لا للمشروط وقوله اقول
له ارحل لا تقيمن عندنا هو صدر بيت من الضرب الثاني من الطويل
مجزو والا فكن في السر والجهر مسلما قال العيني ولم يسم قايله وسيجي المص

في الباب الرابع فيما افترق فيه البيان والبدل **فان دلالة الثانية**
على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة التي هي دلالة اللفظ
على تمام المعنى من حيث الوضع **بخلاف الاولى** فانها بالالتزام الذي هو
عبارة عن دلالة اللفظ على الخارج اللازم من حيث هو وذلك لان قوله
ارحل مدلوله المطابقي طلب الرحيل الرحيل الذي هو عبارة عن عدم الاقامة
وهو يستلزم اظهار كراهية اقامته وقد اورد عليه ان مدلول
بالمطابقة انما هو طلب الكف عن الاقامة فانه موضوع النهي واما
اظهار كراهية المنهي عنه فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه انما
تكون بالالتزام دون المطابقة واجيب بان قولك لا تقيمن عندي
صار بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهية الاقامة والحضور حتى انه
كثيرا ما يقال لا تقيمن عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار
كراهية الاقامة وحضوره فظهرت مخالفة لا تقيمن لارحل لان الاول
ثبت فيه عرف اقتضى كونه حقيقة في اظهار كراهة الاقامة دون
الثاني لا سيما وقد اكد بالنون الثقيلة الدالة على كمال المطلوب وبقي
ههنا بحث وهو ان قوله ارحل لا تقيمن جملتان حكيتا بالقول
فالمحكي ذو المحل مجموعهما وكل منهما جزء المقول فلا يكون ذا محل على نحو
ما تقدم من قوله قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فكيف يسوغ الحكم
ان لا تقيمن عندنا جملة ذات محل من الاعراب والقول بانه اراد ايضا
التمثيل بكون الثانية اوفى بتادية المعنى المراد لا بكون الثانية ذات
محل مردود الى صرف الامثلة باسرها الى غير المسئلة المقصودة بالكلام عليها
فيكون قد مثل للشرط بمثالين واغفل المشروط راسا وذلك بعيد جدا
والاعتذار بان المص لم يمثل بالبيت على ما قاله في المثال بل يقع في التمثيل
به على المعاني فانهم مثلوا به بناء على ان الاولى محكية والثانية تابعة
لها لا تخلو عن شيء فتدبر **قيل ومن ذلك قوله ذكرتك والخطي يخطر بيننا**
وقد نهلت منا المثقفة السمر هو من الضرب الاول من الطويل من ابيات
قالها ابو عطاء السندي افلح بن يسار مولى بني اسد من شعراء الحماسة
نشأ بالكوفة وهو من مخضرمي الدولتين وبعده

فوالله ما ادري واني لصادق ۞ اداء عراني من حبابك ام سحر
فان كان سحرا فاعذريني على الهوى ۞ وان كان داء غيره فلك العذر

ذكرتك من الذكر بضم المعجمة وهو ما كان بالقلب وما كان باللسان
فهو الذكر بكسرها والخطي بفتح الخاء المعجمة الرمح وهو في الاصل رمح منسوب

الى الخط خط هجر واليه تنسب القنا ايضا وهو موضع باليمامة تحمل
اليه الرماح من الهند فتقوم به وقال في القاموس الخط سيف البحرين
او كل سيف وموضع باليمامة وهو في السفن بالبحرين واليه تنسب الرماح
لانه تباع به لا انه منبتها ويخطر بكسر الطاء المهملة مضارع خطر بفتحها
اي يهتز والمصدر الخطر والخطران ورمح خطار ذو اهتزاز ويقال
خطران الرمح ارتفاعه وانخفاضه للطعن ورجل خطار بالرمح طعان
كذا في الرمح واما الخطور فمصدر خطر يخطر بالفتح فالضم وهو الذكر
بعد نسيان وقد نهلت منا اي رويت من دمائنا والمنهل من الاضداد
يقع على الري والعطش قال التبريزي وكان حقيقته اول السقي
والاكتفاء به قد يقع وقد لا يقع فلذلك استعمل في الري والعطش
ويقال للكل من الريان والعطشان ناهل والمثقفة السمر التي سويت
بالثقاف والسمر جمع اسمر من صفة الرمح ينبه بهذا الكلام على قلة
مبالاته بالجواب وان نفسه تاقت والرمح يختلف بالطعن بينهم
اليها حتى كانت همه وشغله فقال والخطر بك في قلبي والرماح تضطرب
في الحرب بيننا وقد رويت من دمائنا واشار الى قوة نفسه وكمالها
في صفتي المحبة والشجاعة ولا يخفى ما في وضع المظهر موضع المضمر
في قوله وقد نهلت منا المثقفة السمر وان كان قد اتى بالمظهر جمعا
فانه انما اراد بالخطي الرماح الخطية لا الجنس ولا فردا منه كما يقتضي
المقام من نكتة تهويل مقام الذكر ثم اقسم بالله على استوا علمه بالحالتين
اللتين ذكرهما ولذا سمى الهمزة الواقعة في نحو هذا السياق همزة التسوية
وعراني اصابني يقال عراه واعتراه يعتريه بمعنى والحباب بضم
اوله الحب وعلى هذا المعنى اورده شاهد الجوهري في صحاحه
كانه مصدر حببته وقد يكون مصدر حاببته ويكون من اثنين
ويكون جمع الحب وكانه جمعه على اختلاف احواله كما يجمع الشمس
على مواقعها واما الحباب بالكسر فالمحابة والموادة ويروى جنابك
بالجيم فالنون اي ناحيتك واني لصادق واني لبار في حلفي واما
حمله على الصدق في الخبر فليس فيه كبير امر والسحر والتمويه
يجريان مجرى واحدا ولذلك قال تعالى سحروا اعين الناس اي
اخرجوه على وجه في مرأى العين وحقيقته على خلافه والمعنى ان كان
ما بي سحرا فان لي عذرا في هواك اذ لا اختيار لي فيه وان كان داء
غير السحر فالعذر لك لاني قد وقعت فيه بتعرضي لك وفكري

في محاسنك والدليل على ان فاعذريني في موضع فلي عذر ما قابله
به من قوله فلك العذر وسقط بما قررناه سوال السايل كيف قال
اعذريني ولا ذنب له وانما يحتاج الى بسط العذر من له ذنب او تقصير
لصورته قال المرزوقي ويجوز ان يكون توهم ان تلك الصورة تصير
المذنب فيما اظهره من عشقه فقال لها انت فتنتيني واوقعتني
في حبالك لما عرضت علي من محاسنك فلي عذر حين افتتنت لان
مثل محاسنك تزل الحصيف وتنقل عن طبعه الحليم وان كنت
المتعرض لك والجالب على نفسي ما شقيت به فالعذر لك فانه ابدل
قوله وقد نهلت من قوله والخطي يخطر بيننا بدل اشتمال انتهى
ويكون ايضا منصوب المحل على الحالية وجاز ابداله منه لما في الثاني
من البيان الزايد على ما في الاول الا ترى انه قد يخطر الخطي بينهم
ثم لا يكون ذلك ناهلا بان يكون بينهم تجاول من غير تطاعن وانما
جاز على ما ذكر ابن جني في تنبيهه على شكل الحماسة ان يبدل
وقد نهلت وهو جملة فعلية من قوله والخطي يخطر بيننا وهو جملة
اسمية من حيث كانت قد تقرب الماضي من الحاضر والحاضر كالاسم
قال الشارح وكلامه مقتضى لان الفعلية انما تبدل عند وجود المقرب
ولم اقف عليه لغيره انتهى ولا يقدح في البدل ليته توسط الواو لانها
من اجزاء البدل فتامل وليس متعينا اي ولم نجعله من باب البدل
متعينا لجواز كونه من باب النسق على ان تقدر الواو من قوله
وقد نهلت للعطف اي لعطف حال على حال ويجوز ان تقدر
الواو واو الحال وتكون الجملة حالا من فاعل ذكرتك على المذهب
الصحيح في جواز ترادف الاحوال وان لم تتعاطف واما من فاعل
يخطر فتكون الحالان متداخلين تكون صاحب الحال الثانية
من جملة الحال الاولى والرابط على هذا الواو واعادة صاحب الحال
بمعناه فان المثقف السمر هي الرماح واما الرابط على ذلك فضمير
منا وجوز ابن جني ان يكون حالا من الضمير المجرور في بيننا وفي مجي
الحال من المضاف اليه نظر ومن غريب هذا الباب قلت لهم قوموا
اولكم واخركم زعم ابن مالك ان التقدير ليقم اولكم واخركم فحذف
فعل الامر الغايب وبقي فاعله وانه من بدل الجملة من الجملة لا
المفرد من المفرد بان يكون اول وما عطف عليه بدلا من ضمير
قوموا وقد اورد المص هذه الجملة بعين القول ليتاتى دعوى

بتعيد

بتعيد الثانية جملة ذات محل وغفل عن دعوى ان المقول
هو المجموع والمحل له لا لشي من اجزائه كما قال في العطف في نحو
اسكن انت وزوجك الجنة ولا تخلف نحن ولا انت ولا تضار
والدة بولدها ولا مولود له بولده وانما قال ابن مالك بذلك في
هذه الصور لانه شرط في عطف المفرد على مثله ان يكون المعطوف
بنفسه او بما في معناه صالحا لمباشرة العامل فالاول كقام زيد
وعمرو والثاني كقام زيد وانت اذ لا تصلح قام لمباشرة المعطوف
الذي هو انت نعم تصلح لمباشرة ما هو بمعناه كقمت فمن ثم
اضطر الى جعل المعطوف في هذه الصور من عطف الجمل دون المفردات
اذ لا يصلح فعل امر الحاضر والمتكلم مع الغير لمباشرة الظاهر ولا يسند
الفعل المونث الى المذكر تنبيـــه هذا الذي ذكرته من
انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا هذا التنبيه
جميعه يقع في بعض النسخ على النحو الذي يرد عليك ان شا الله تعالى
ويقع في بعضها على غيره مما هو بمعناه فاعرفه والحق انها تسع والذي
اهملوه جملتان الجملة المستثناة واعرابها اعراب المستثنى
فان كانت منقطعة فاعرابها النصب لسرايته وان كانت متصلة
فان لم يج فعلى حسب العامل والا فان كان الكلام موجبا فالنصب
على الاستثنا والا فالمختار البدل والجملة المسند اليها اما الاولى
فنحو لست عليهم بمسيطر اي متسلط والمسيطر المحاسب والمواخذ
وهو على لفظ المصغر مشتق من السطر وهو الكتابة الا من تولى
وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر
ودخلته الفا لتضمن مبتدا بمعنى الشرط والجملة في موضع نصب
على الاستثنا المنقطع نظرا الى انه راجع الى قوله لست بمسيطر
اي متسلط والمسيطر المحاسب والمواخذ وهو على لفظ المصغر مشتق
من السطر وهو الكتابة الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف
من مبتدا ويعذبه الله الخبر ودخلته الفا لتضمن مبتدا بمعنى
الشرط والجملة في موضع نصب على الاستثنا المنقطع نظرا الى
انه راجع الى قوله لست بمسيطر اي لست عليهم بمتسلط لكن من تولى
منهم وكفر استحق العذاب الاكبر ويجوز ان لا يكون من تولى مبتدا بل
مستثنى منصوب المحل راجعا الى ما تقدم ثم يحتمل الانقطاع كالاول
اي لست عليهم بمتسلط لكن من تولى منهم فان لله الولاية والقهر فهو يعذبه

العذاب الاكبر الذي هو عذاب سقر والاتصال اي لست عليهم بمتسلط
الا من تولى منهم فانت مسلط عليه بالجهاد والقتل وقيل هو استثنا
من فذكر اي من مفعوله اي فذكر الا من انقطع طمعك في ايمانه وتولى
فاستحق العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض والظاهر ان هذا الاستثنا
متصل قال الشارح لكن يلزم عليه وقوع التفريغ في الايجاب ولا
محذور فيه هنا لاستقامة المعنى وقال الفرا في قراة بعضهم هو
عبد الله بن مسعود وابي بن كعب والاعمش فشربوا منه الا قليل منهم
بالرفع والقراة المشهورة الا قليلا منهم بالنصب ان قليل مبتدا حذف
خبره اي لم يشربوا والمستثنى هو الجملة وقال جماعة في الا امراتك
بالرفع وهو قراة ابي عمرو وابن كثير انه مبتدا والجملة بعده خبر
اي جملة انه مصيبها ما اصابهم والاستثنا من جملة فاسر باهلك
في قراة النصب والرفع فهو اولى من جعل المنصوب من اهلك والمرفوع
من احد وفي التوضيح والتصحيح لابن مالك حق المستثنى بالا من كلام
تام موجب ان ينتصب مفردا كان او مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى
انا لمنجوهم اجمعين الا امراته قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف اكثر
المتاخرين من البصريين في هذا الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا
بالابتدا ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول ابي قتادة احرموا كلهم
الا ابو قتادة لم يحرم اي لكن ابو قتادة لم يحرم وفي الحديث ما للشياطين
من سلاح ابلغ في الصالحين من النسا الا المتزوجون اولئك المطهرون
المبرون من الخنا ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم ولا تدري نفس باي
ارض تموت الا الله اي لكن الله يعلم وقوله كل امتي معافى الا المجاهرون
اي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون وليس من ذلك اي من قبيل
ما الجملة فيه ذات محل لكونها مستثناة قولك ما مررت باحد الا
زيد خير منه لان الجملة هنا حال من احد باتفاق او صفة له عند
الاخفش ويقع في بعض النسخ زيادة على ما هنا لان الاستثنا مفرغ
والجملة هنا حال وقد اورد انه سياتي اخر هذا الباب ان الاخفش
قايل بان الا لا تفصل بين الموصوف وصفته فكيف يقول هنا بان
الجملة بعد الا صفة لاحد واجيب بان الضمير من قوله صفة له ليس
عايدا الى احد المذكور وانما هو عايد الى نظيره كما في قوله عندي درهم ونصفه
اي نصف درهم اخر فجعل الجملة التي هي زيد خير منه صفة لاحد محذوفا
وهو بدل من احد المذكور فلم يفصل الا بين الصفة والموصوف

بل

بل بين البدل والمبدل منه وهو جايز عند الكل نعم يلزمه حذف الموصوف
في السعة وصفته جملة وليس موصوفها بعضا من متقدم مجرور بمن او في
وكل منهما اي من الحال والصفة قد مضى ذكره وكذلك الجملة في الا
انهم لياكلون الطعام ليست مما نحن فيه فانها حال وفي نحو ما علمت
زيدا الا يفعل الخير فانها مفعول ثان لعلمت وكذلك قد ذكروا
ما الثانية من الجملتين المهملتين فهي الجملة المسند اليها ومحلها الرفع
ليس الا ويقع ذلك في باب المبتدا في نحو سوا عليهم اانذرتهم
الاية اذا اعرب سوا خبرا وانذرتهم وما عطف عليه مبتدا وفي نحو
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع فحذفت
ان الناصبة وارتفع الفعل اذ لو قدر كذلك كان المسند اليه مفردا بل قدر
تسمع قايما مقام السماع من غير تقدير سابك كما ان الجملة بعد الظرف في
نحو ويوم تسير الجبال وفي نحو اانذرتهم في تاويل المصدر وقايمة مقامه
وان لم يكن معها حرف سابك واختلف في الفاعل ونايبه هل يكونان
جملة ام لا حق التعبير ايكونان ام لا او هل يكونان او لا لان ام انما تعادل
الهمزة وفي جعل ام هنا منقطعة نظر وان قدرت لمحض الاضراب وقد تقدم
من المص في ثالث الجمل التي لا محل لها من الاعراب ذكر هذه المسئلة وما فيها
من الاقوال واورد بعضها في الجملة الثالثة من ذوات المحل وسيعلم ايضا في
الباب الخامس بذكر ذلك في النوع السادس من الجهة السادسة فالمشهور
المنع مطلقا اي سواء كان الفعل قلبيا معلقا ام لا واجازه هشام و
ثعلب مطلقا وفصل الفرا وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا ان كان
الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا
لكن نقل ابو حيان عن الفرا ومن تبعه ان الفعل اذا كان من افعال القلوب
يجوز ان يكون فاعله فعلا من غير حرف مصدري فتقول ظهر لي اقام زيد
ام عمرو ولا تقول سرني يخرج عبد الله ولم يشترط التعليق فلينظر
نعم اورد المثال مشتملا على حرف التعليق وايراده كذلك لا يستلزم
اشتراطه وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه
ومنعوا يعجبني يقوم زيد ظاهر السياق ان حمل الاية ومنع المثال
لما ان الاية من قبيل ما كان الفعل فيه قلبيا ووجد المعلق ولا كذلك
المثال لكن الثاني مسلم والاول بتمامه ممنوع لان بدا وان كان قلبيا
لا معلق معه اذ لم يعد القسم من المعلقات واجازها هشام وثعلب
اي اجازا ما اجازه الفرا وهو ما اذا لم يكن الفعل كذلك وانما اعاد ذكر اجازة هشام

وثعلب لبني عليه قوله **واحتجوا بقوله** وما راعني **الا لسير بشرطه** هو صدر بيت من ثالث الطويل عجزه وعهدي به قينا يسير بكير قال العيني ولم يسم قايله وراعني اخافني والشرطة كغرفة واحد الشرط كالغرف وهم طائفة اعوان الولاة ويقال للواحد ايضا شرطي كجهني سموا بذلك لانهم اعلموا انفسهم بعلامات يعرفون بها قال في القاموس والقين بالقاف الحداد ويجمع على قيون ونصبه على الحال والكير بكسر الكاف كير الحداد وهو زق او جلد غليظ ذو حافات واما المبني من الطين فهو الكور والمعنى على ما في شرح الجلال انتهى منه وقد كان حدادا اتبع بالكير واليوم رايته والي الشرطة واليا من قوله يسير بشرطه وبسير بكير بمعنى مع وهي داخلة على التابع عكس قولهم سار الجند مع الامير ويروى نفخ بكير من فش الكير نفسه اذا اخرج ما فيه من الريح والرواية الاولى اولى انسب لتناسب اطرافها **ومنع الاكثرون ذلك واولوا ما ورد مما يوهمه** اي يوهم انه منه **فقالوا في يزيد ضمير المبتدا وبسمع وبسير على اضمار ان** واحسن ما يقال على تاويل البيت ان الفعل مسند للذي هو راعني والاستثنا مفرغ اي ما راعني هو في حالة من الاحوال الا في حالة يسيره هذا وخرج ايضا على تقدير متعلق اي الا لسير بشرطه على حد قوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب اي ملاك الشيم **واما قوله واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الاسناد الى الجملة لما بينا في غير هذا الموضع والله اعلم** وذلك لان الجملة فيها مراد بها لفظها فهي في حكم المفرد كما علمت ذلك غير مره

حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف

يقول المعربون قولا **على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال** والقول على التحقيق هو ما افاده بقوله **وشرح المسئلة مستوفاة ان يقال ان الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها** فكانت صالحة للاستغنا عنها **ان كانت مرتبطة** لها تعلق بخصوص **بنكرة محضة** خالصة من شايبة التعريف او القرب منه **فهي صفة لها** اي لتلك النكرة **او بمعرفة محضة** لم يشبها شايبه تنكير ولا هي قريبة من النكرة **فهي حال عنها او بغير المحض منهما** بان كانت مرتبطة بنكرة قريبة من المعرفة او بمعرفة قريبة من النكرة **فهي** اي تلك

الجملة المرتبطة باحدهما **محتملة لهما** اي محتملة للوصفية باعتبار ما هناك من شايبة التنكير وللحال باعتبار ما معها من شايبة التعريف **وكل ذلك بشرط وجود المقتضى** للوصفية والحالية **وانتفا المانع** عنها فقد تبين لك ان الانواع اربعة **مثال النوع الاول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات** قوله تعالى ولن نؤمن لرقيك **حتى تنزل علينا كتابا نقروه** وقوله تعالى وقالت امة منهم **لم تعظون قوما الله مهلكهم** وقوله تعالى **من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه** فالجمل في هذه الايات صفات لتمحض تنكير ما قبلها **ومنه حتى اذا اتيا اهل قرية استطعما اهلها وانما اعيد ذكر الاهل** وكان مقتضى الظاهر الاتيان بضمير الاهل لتقدم ذكره **لانه لو قيل استطعماهم مع ان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف** وهو غير جائز لامتناع خلو الصفة من رابط **ولو قيل** لئلا يلزم الخلو المذكور **استطعماها كان مجازا** لان حقيقة الاستطعام من الاهل لا من القرية **ولهذا كان هذا الوجه** اي وجه جعل جملة استطعما اهلها صفة للقرية **اولى من ان يقدر الجملة جوابا لاذا لان تكرار الظاهر** والعدول عن لفظ الضمير **يعرى حينئذ عن هذا المعنى** فلا يبقى له نكتة ولا يكون ظاهرا **وايضا فلان الجواب** اي جواب الشرط الذي هو اذا **في قصة الغلام قال** اي جملة **اقتلت** والفاء في قوله فلان الجواب زايدة كما يظهر او هي رابطه لجواب شرط محذوف اي وايضا ان ادعينا الاولويه فلان كذا وانما لم يكن فقتله هو الجواب في قصة الغلام **لان الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابا** للشرط المستقبل وهذا ظاهر ونقع في بعض نسخ المتن بدل المقرون بالفاء المقرون بقد ووجهه ان المقرون بالفا يقتضي تقدير قد كما في قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وتقديرها يوجب تحقيق مضي ما دخلت عليه فلا يصلح ايضا ان يكون جوابا للشرط مستقبل فليكن قال في هذه ايضا جوابا ويبقى الكلام كله على نسق واحد واعلم ان هذا الكلام برمته ماخوذ من امالي ابن الحاجب فانه قال انما اعاد بلفظ الظاهر لاحد امرين احدهما ان استطعما صفة لقريه ولا بد من ضمير يعود من الصفة الجملية اليها ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها ولو قيل استطعماها لكان على التجوز اذ القرية لا تستطعم حقيقة فلما لم يكن بد من ذكر

الضمير العايد على القرية ولايمكن ذكره وهو مضاف اليه الا بذكر المضاف
ولايمكن ذكره مضمرا لتعذر اضافة المضمر فتعين ذكره ظاهرا ولايرد
عليه ان عليه ان استطعما جواب لاذا لا صفة لقرية لانا نقول
الظاهر انه صفة لقرية وان قال هو جواب اذا لقوله في القصة
الاخرى حتى اذا لقيا غلاما فقتله قال فقال ههنا جواب لاذا
متعين ولا يستقيم ان يكون فقتله جوابه اذا الماضي الواقع في جواب
اذا لا يكون بالفا فتعين قال للجوابية واذا كان كذلك فالظاهر
ان القصة الاخرى كذلك في ان ما في نفسها هو الجواب لانهما سيقا
سياقا واحدا الثاني ان الاهل لو اضمر لكان مدلوله مدلول الاول
ومعلوم ان مدلول الاول جميع اهل القرية الا ترى انك لو قلت اتيت
اهل كذا انما تعني وصلت اليهم بالاخصوصية لبعضهم دون بعض
والاستطعام في العادة انما يكون لمن يلي النازل بهم منهم وهو بعضهم
فوجب ان يقال استطعما اهلها ليادنهم انهما استطعما جميع الاهل
وليس كذلك هذا كلامه وقد ناقشه الشارح في كل من شقي الترديد
الواقع الاول اما على الاول وهو لزوم عدم ارتباط الصفة بالموصوف
لخلوها من الضمير المنصوب الراجع الى الاهل مطلقا بل الى الاهل المقيد
باضافته الى القرية المتقدمة المذكور فحصل الربط بهذا الاعتبار ورد
عليه انهم لم يعتبروا في ربط الصفة بموصوفها الا الضمير لا الربط
بهذا الاعتبار ورد عليه انهم لم يعتبروا في ربط الصفة بموصوفها
الا الضمير لا الربط المعنوي ولا الربط باسم غير الضمير قال الرضي
عند قول ابن الحاجب في كافيته وتوصف النكرة بالجملة الخبرية
ويلزم الضمير في الصفة والصلة ليحصل الربط بين الموصوف وصفته
والموصول وصلته ليحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصوف
والموصوف بمضمون الصفة والصلة فيحصل لهما بهذا الاتصاف
تخصيص وتعريف ولو سلم صحة اعتبار الربط المعنوي في الصفة
لا نسلم صحة اعتباره في هذه الاية الا ترى انه لو قيل استطعما هم
كانت هذه الجملة صفة لاهل والضمير رابطها لا صفة لقريه
والرابط المعنى اذ لا دليل على ذلك واما على الثاني وهو لزوم التجوز
فان لو احدا ان يلتزمه ولا محذور فان قصارى ان يكون مثل واسال
القرية والقران العزيز مشحون بالمجاز على انه ابلغ من الحقيقة باتفاق
ولعل مراد ابن الحاجب بقوله ولو قيل استطعماها لكان على التجوز

ان

ان ذلك خلاف الاصل فيكون مرجوحا وان كان فصيحا واقعا في
القران على الصحيح وقال ابو حيان في بحره انما كرر لفظ الاهل لانهما
حين اتيا اهل القرية لم ياتيا جميع اهل القرية انما اتيا بعضهم
فلما قال استطعما احتمل انهما لم يستطعما الا ذلك البعض الذي اتياه
فجي بلفظ الاهل ليعم جميعهم وانهم يتبعونهم واحدا واحدا بالاستطعام
وهذا كما ترى مخالف لكلام ابن الحاجب في الوجه الثاني وقد كتب
شيخ الادب صلاح الدين الصفدي لشيخ تقي الدين السبكي يسال عن هذه

اسيدنا قاضي القضاة ومن اذا ... بدا لك استحيا له القمران
ومن كفه يوم الندى ويراعه ... على طرسه بحران يلتقيان
ومن ان وحت في الشكل مسائل ... جلاها بفكر دائم اللمعان
رايت كتاب الله افضل معجز ... لافضل من يهدى به الثقلان
ومن جملة الاعجاز كون اختصاره ... بايجاز الفاظ وبسط معاني
ولكنني في الكهف ابصرت اية ... بها الفكر في طول الزمان عناني
وما هي الا استطعما اهلها فقد ... نرى استطعماهم مثله ببيان
فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر ... مكان ضمير ان ذاك لشان
فارشد على عادات فضلك حيرتي ... فما لي بها عند البيان يدان

ولا علينا ان نورد ما اجاب به وان طال فنقول قوله تعالى
استطعما اهلها يتعين ولا يجوز مكانه استطعماهم لانه صفة
لقرية جرت على غير من هي له كقولك اتيت قرية مستطعما
اهلها فانك لو حذفت لفظ اهلها واتيت عوضه بالضمير
لم يجز فكذلك هذا ولا يجوز من جهة العربية شي غير ذلك وجعله
في محل خفض صفة لقرية عربي سايغ لا ترده صناعة ولا يا باه
معنى اما ان الصناعة لا ترده فلانه ليس فيه الا وصف نكرة بجملة
كما يوصف سائر النكرات والجمل بالتركيب يحتمل ثلاثة اعاريب
احدها هذا والثاني ان تكون الجملة في محل نصب صفة لاهل
والثالث ان يكون جواب اذا ولا رابع لها وعلى الاخيرين يصح ان
يقال استطعماهم دون الاول فمن لم يتامل ظن ان الظاهر وقع
موقع المضمر وغاب عنه المقصود ونحن بحمد الله لحنا لمعنى الاعراب
الاول من جهة معنى الاية ومقصودها وان الثاني والثالث وان
احتملهما التركيب لعين ان معناها اما الثالث وهو كون استطعما
جوابا لاذا فلانه تصير الجملة الشرطية معناها الاخبار باستطعامها

الابيه فقال صح

عند اتيانهما وان ذلك هو تمام معنى الكلام ومحل مقام موسى والخضر عليهما السلام
عن تجريد قصدهما لذلك او ان يكون مخطر طلب طعمة او شئ من الامور الدنيوية
وانما القصد ما اراد ربك من بلوغ اليتيمين اشدهما واستخراجهما كنزهما وانما
الجواب قال واما الثاني وهو كونه صفة لاهل في محل نصب فلانه يصير المعنى
الى شرح حال الاهل من حيث هم ولا يكون للقرية مباشرة في ذلك ويخرج عن نقيت الكلام
مشيرا الى القرية نفسها الاترى الى قوله فوجدا فيها دون عندهم وان الجدار
الذي قصدا اصلاحه وحفظ ما تحته جزء من قرية مذمومة مذموم اهلها
وقد تقدم منهم ما وقع من الاباء عن حق الضيف مع طلبه وللبقاع تاثير
في الطباع وكانت هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة فلو ملت بالاصلاح
لمجرد الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مواخذة بفعل الاهل الذين هم بين
غاد ورائح فلذلك قلت ان الجملة تتعين من جهة المعنى ان يكون صفة
لقرية وحينئذ يجب معها الاظهار دون الاضمار وينضاف الى ذلك من الفوائد
ان الاهل الثاني يحتمل ان يكونوا هم الاهل الاول او غيرهم او منهم ومن غيرهم
والغالب ان من اتى قرية لا يجد جملة اهلها دفعة بل يقع بصره اولا على بعضهم
ثم قد يستقريهم فلعل هذين العبدين الصالحين لما اتياها قدر الله لهما
لما يظهر من حسن صنعه استقراء جميع اهلها على التدريج ليتبين بذلك كمال
رحمته وعدم مواخذته بصنيع عباده فلو اعاد الضمير فقال استطعماهم
تعين ان يكون المراد الاولين لا غير فاتى بالظاهر اشعارا بتاكيد العموم فيه
وانهما لم يتركا احدا من اهلها حتى استطعماه ولا يخفى ايضا ما في هذا من مخالفة
كلام ابن الحاجب في الوجه الثاني ولعل ما نقلناه من كلام ابي حيان ماخوذ
من هنا **ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لا غير** فيه التعبير بلا
غير والقياس ليس غير **لوقوعه بعد المعارف المحضة** قوله تعالى **ولا تمنن
تستكثر** في قراءة من رفع اي لا تعط مستكثرا نهى عن الاستكثار وهو
ان يهب شيئا طامعا في عوض اكثر ولا تمنن على الله بعبادتك مستكثرا اياها
او على الناس بالتبليغ مستكثرا به الاجر او مستكثرا اياه وقوله تعالى **لا تقربوا
الصلاة وانتم سكارى** قيل قد ينتقض عليه دعوى ان الواقع بعد
المعرفة المحضة حال لا غير بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلا يا حليما
لا يعجل ويا جوادا لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد المنادى المذكور صفة
له قطعا مع ان هذا المنادى معرفة محضة لانه معين مقصود نص عليه ابن
السيد في اجوبة المسائل وانما وجب ان تنصب المنادى هذا النوع وان كان غير
منكور لان اللفظ الاول لما كان محتاجا الى اللفظ الثاني لانه الذي يتمم

معناه

معناه ويخصصه اشبه المنادى المضاف الذي لا يتم الا بالمضاف اليه
فانتصب كانتصابه وصار بمنزلة قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا
ولذلك يسمي النحويون هذا النوع بالمنادى الشبيه بالمضاف قال الرضي يعني
بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شئ من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا
جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق
على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين
لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب
لفظه ثم قال واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل و
يا جوادا لا يبخل وقال الشاعر الا يا نخلة من ذات عرق فكل هذا مضارع
للمضاف سواء جعلت علما اولا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد
كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا
وجهه طريفا ويا ثلاثة وثلاثين ظرفا ويا عبدا في سعيي عربيا وفي المعرفة
يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلاثة وثلاثين الظرفا وكان القياس في الموصوف
بالجملة والظرف ايضا ان يجوز يا حليما لا يعجل القدوس ويا دارا بحزوى
الدارسة لكنهم كرهوا وصف الشئ المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة
فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك
الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب هذا
كلامه ومنه يوخذ الجواب عن النقض المذكور فان لقائل ان يقول
لا نسلم ان نحو يا حليما لا يعجل من باب وصف المنادى وانما هو من باب
المنادى الموصوف **ومثال النوع الثالث وهو المحتمل لهما** اي
للوصفية والحالية بعد النكرة محضة **وهذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان
تقدر الجملة** يعني جملة انزلناه **صفة للنكرة** اي لذكر **وهو الظاهر**
لسلامته مما ياتي فيما ضعف به وجه الحال ويكون ثم صفتان مفردة
وجملة **ولك ان تقدرها حالا منها** اي ولك تقديرجملة انزلناه حالا
عن ذكر وان كان نكرة **لانها قد تخصصت بالوصف** المفرد وهو مبارك
وذلك يقربها من المعرفة لتعليل اشتراكها **حتى ان ابا الحسن اجاز و
صفها بالمعرفة** اي وصف النكرة المخصصة بالوصف **فقال في قوله
تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان
ان الاوليان** مع ظهور كونه معرفة **صفة لآخران** النكرة **لوصفه
بيقومان** وقيل الاوليان خبر مبتدا محذوف اي هما الاوليان او خبر
آخران وجاز لتخصيصه بالوصف او مبتدا خبره آخران او بدل منه

او من الضمير في يقوما ن وعلى كل فلا دليل للاخفش في الاية على وصف النكرة
المخصصة بالمعرفة والذي عليه الجمهور لزوم مطابقة الوصف للموصوف
تنكيرا وتعريفا وذهب بعض الكوفيين الى تجويز نعت النكرة بالمعرفة
اذا كان لمدح او ذم مستدلا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع
مالا وعدده فجعل الموصول نعتا مع تعريفه لهمزة النكرة لان المراد
بالنعت الذم ولا دليل فيه لجواز البدلية او القطع على الذم ونقل الشيخ
ابو حيان ان الاستاذ ابا جعفر نقل ان ابن الطراوة جوز وصف
المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بالموصوف واستدل بقوله فبت
كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع زاعما ان ناقع نكرة
وصف بها السم وهو معرفة لان الوصف خاص بالموصوف ولا دليل فيه
لاحتمال ان يكون ناقع خبرا ثانيا واختار ابو حيان مذهب الجمهور الا
اذا قطع النعت فانه لا يلزم فيه التساوي **ويمكن ان تقدرها** اي جملة
انزلناه **حالا من المعرفة وهو الضمير في مبارك الا انه قد يضعف
من حيث المعنى وجها الحال اما الاول** اي اما ضعف الحال على النحو
الاول **فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة
الى النقل في حالة الشيخوخة في هذا بعلي شيخا** لكن مقتضى حالية انزلناه
من ذكر مبارك ان يكون وقوع الاشارة اليه في حالة **واما الثاني** اي
واما ضعفها على الوجه الثاني **فلانه يقتضي تقييد البركة بحالة الانزال**
فان الحال قيد لعاملها وهي اذا كانت حالا عن الضمير كان العامل فيها
العامل فيه **وتقول ما فيها احد يقرا فيجوز** في جملة يقرا **الوجهان ايضا**
اما وجه الوصفية فظاهر واما وجه الحالية فلتخصص النكرة بعمومها لوقوعها
في سياق النفي عامة وهذا معنى قوله **لزوال الابهام عن النكرة بعمومها**
فان النكرة متى عمت اختصت وزال شيوعها **ومثال النوع الرابع
وهو المحتمل لهما بعد المعرفة** كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي
وهو ما كانت اللام فيه اشارة الى الجنس والحقيقة **يقرب في المعنى
من النكرة** لما ان الفرق بينهما كما عرفت في صدر الكتاب بالتقييد
والاطلاق لان ذا اللام والالف يدل على الحقيقة بقيد حضورها
في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد
فيصح تقدير يحمل حالا نظرا الى الصورة الحمار **او وصفا** نظرا الى معناه
قيل عليه قد يتوهم ان تجويز المص الحالية من المضاف اليه لمثل معارض
لرده على ابي البقا تجويز الحالية مستنيم اباينا والضراء من الموصول

الواقع مضافا اليه لمثل في قوله ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم بان الحال
لا ياتي من المضاف اليه في نحو ذلك والمضاف في الايتين ما منع فيهما وجوده
واحد والجواب ان صلاحية المضاف للسقوط في اية الجمعة سوغ الحالية
اذ الحالية حينئذ كانها من غير مضاف اليه وعدم الصلاحية منع منها
في اية البقرة **ومثله واية لهم الليل نسلخ منه النهار** ذهب ابو حيان
الى ان جملة نسلخ حال وابن مالك الى انها صفة ويمكن وجه ثالث وهو ان
تكون الجملة تفسيرية لا محل لها من الاعراب كانها تفسير لما ابهم من وجه
كون الليل اية **وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني** تمامه فمضيت ثمة
قلت لا يعنيني وقد تقدم الكلام عليه في حرف البا من الباب الاول وتقدم
ان وجه الحالية لا يخلو عن شي بحسب المعنى فراجعه **وقد اشتمل الضابط
المذكور** في شرح المسئلة **على قيود لا بد منها احدها كون الجملة خبرية
لا انشائية واحترزت بذلك من نحو هذا عبد بعتكه** وانت **تريد
بالجملة الانشاء** اي انشاء البيع دون الاخبار وهذا عبدي بعتكه
كذلك **فان الجملتين** الانشائيتين الواقعتين بعد النكرة والمعرفة
مستانفتان لان الانشا لا يكون نعتا ولا حالا اما ان الانشا لا يقع
حالا فقد مر بيانه في اخر الكلام على الجملة المعترضة واما انه لا يقع
نعتا فقد قال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها
خبرية لانك انما تجي بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف
والموصول المبهمين بما كان يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول
من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة
والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر
تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت
وطلقت وانت حر او طلبية كالامر والنهي واخواتهما وكل ذلك لا يعرف
مضمونه الا بعد ذكره **ويجوز ان يكونا** اي الجملتان الانشائيتان **خبرين
اخرين الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا** اي سواء تعدد مختلفا
بالافراد والجملة وههنا قد تعدد **وهو** اي منع التعدد **اختيار
ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة**
وههنا مختلف كذلك **وهو** اي هذا المانع **ابو علي وعند من منع
وقوع الانشا خبرا** وههنا الخبر الجملة انشا **وهو طائفة من الكوفيين**
وابن السراج من البصريين **ومن الجمل ما يحتمل الانشائية والخبرية**
لتساوي القرائن **فيختلف الحكم باختلاف التقدير** كما يختلف المسبب

بالخلاف السبب ولذا مثّل منها بقوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون انعم الله عليهما فان جملة انعم الله عليهما تحتمل الدعا وهو انشا فتكون معترضة بين معمولي القول والاخبار فتكون صفة ثانية لفاعل قال والاولى للجار والمجرور ويضعف من حيث المعنى ان تكون حالا من فاعل قال لما ان الحال قيد لعاملها وليس الغرض تقييد القول بحالة الانعام ولا تضعف في الصناعة والاصطلاح لوصفها بالظرف وهو مسوغ لمجي الحال ومنه قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي ضاقت واصل الحصر ان يكون في المكان ثم اتسع فيه وجملة جاؤكم عطف على صلة الذين من قوله الا الذين يصلون وهو استثنا من الضمير المنصوب في قوله فخذوهم واقتلوهم لا من مفعول ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا وان كان اقرب لان اتخاذ الولي منهم ممنوع مطلقا بخلاف الكف عن اخذهم وقتلهم فانه قد يجوز لعارض او هو عطف على صفة قوم وهي بينكم وبينهم ميثاق اي الا الكفار الذين يصلون الى قوم معاهدين او يصلون الى قوم جاؤكم غير مقاتليكم ولا مقاتلين قومهم وقد جوز العطفين الزمخشري وابن عطية قال الزمخشري والوجه العطف على الصلة لقوله فان اعتزلوكم ولم يقاتلوكم الاية بعد قوله فخذوهم واقتلوهم فقرر ان كفهم عن القتال احد سببي استحقاقهم لترك التعرض لهم وترك الايقاع بهم قال ابن عطية وهذا ايضا حكم قبل استحكام امر الاسلام وكان المشرك اذا جاء الى دار الاسلام مسالما كارها لقتال قومه مع المسلمين ولقتال المسلمين مع قومه لا سبيل عليه وقد نسخت بما في براءة فذهب الجمهور الى ان حصرت صدورهم جملة خبرية لا انشائية دعائية ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال من فاعل جاء على اضمار قد هذا النقل عن الاخفش يخالفه ما مر في الباب الاول في فصل قد من حرف القاف من وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا اما ظاهرة او مقدرة ثم قال وخالفهم الكوفيون والاخفش فقالوا لا يحتاج الى ذلك لكثرة وقوعها حالا بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله وكذا يخالفه ما في شرح العلامة بها الدين السبكي للتلخيص نقلا عن شيخه ابي حيان ان الاخفش والجمهور على ان الماضي الواقع حالا لا يقترن معه قد بل يجوز ان يخلو منها لفظا وتقديرا قال ابو حيان وهذا هو الصحيح

ويؤيده

ويؤيده قراءة الحسن حصرةً صدورهم بنصب هذه على الحال وهي قراءة قتادة ايضا فكان على المص ان ينسبها الى غير الحسن فانها شاذة من طريق فقد قراها يعقوب ايضا بنصب التاء منونة قال ابن الجزري في الشرح وهو على اصله في الوقف عليه بالهاء كما تقدم في باب الوقف على المرسوم وهي عن عاصم في رواية حفص وقرا الحسن ايضا حصرات بلفظ الجمع وقرئ حصرةٌ بالرفع على انه خبر مقدم وصدورهم مبتدا مؤخر والجملة في موضع الحال وقال الاخرون هي صفة فلا تحتاج الى اضمار قد اي ان لو جعلت حالا وهذا لا ينبني على ان الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد ظاهرة او مقدرة وقد عرفت ما فيه ثم اختلفوا فقيل الموصوف منصوب محذوف اي قوما حصرت صدورهم ورد بان اضمار الاسم اسهل من اضمار حرف المعنى الذي هو قد لتصحيح الحالية قال ابو البقا وهذا المنصوب المحذوف حال موطئة وقيل مخفوض مذكور وهو قوم المتقدم ذكرهم في قوله تعالى الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق فلا اضمار البتة لا لاسم موصوف ولا لغيره وما بينهما اعتراض ليس على ما ينبغي لشموله جملة بينكم وبينهم ميثاق وهي صفة لا اعتراض وانما الاعتراض على هذا جملة او جاؤكم فقط ويؤيده انه قرئ باسقاط او وهو كذلك في مصحف ابي وقراءته وعلى ذلك اي وعلى اسقاط او تكون جملة جاؤكم صفة لقوم بعد وصفه بجملة بينكم وبينهم ميثاق وتكون حصرت صفة ثانية هي صفة ثانية باعتبار جاؤكم والا فهي ثالثة باعتبار بينكم وبينهم ميثاق قال في الكشاف بعد ذكر ان ابيا قرا بدون او ووجهه ان تكون جاؤكم بيانا ليصلون او بدلا او استينافا او صفة بعد صفة لقوم قال ابو حيان وهذه وجوه محتملة وفي بعضها ضعف وهو البيان والبدل لان البيان لا يكون في الافعال والبدل لا يتاتى لكونه ليس اياه ولا بعضا ولا مشتملا وفي حواشي الكشاف للتفتازاني وكون جاؤكم بيانا او بدلا ليصلون لان الانتهاء الى المعاهدين والاتصال بهم حاصله الكف عن قتال المسلمين فصح ان يجعل مجيئهم الى المسلمين بهذه الصفة بيانا لاتصالهم بالمعاهدين او بدلا منه كلا او بعضا او اشتمالا على ما قيل واما الاستيناف فعلى انه جواب كيف وصلوا الى المعاهدين ومن اين علم ذلك وقيل بدل اشتمال من جاؤكم فيكون بدل فعل من فعل لان المجي مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين لا من صفة المجي فكيف يشتمل احدهما على الاخر قيل هذا لا ينفي الملابسة بينه وبين المجي فيمكن بدل الاشتمال لان مجي الجائين ملابس لحصر صدورهم

بغير الجزئية والكلية واجيب بان ليس كل ملابس لشي يعد بغير الجزئية والكلية
يصح ان يكون بدل اشتمال فان بدل الاشتمال على ما قال المحققون هو البدل
الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ولا يكون المبدل منه مشتملا عليه
لاكاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا
له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة
له فيجي هو مبينا لما اجمل اولا ومعلوم ان حصر صدورهم ليس بالنسبة
الى مجيئهم كذلك غايته انه صفة قايمة بهم كما ان مجيئهم كذلك فيكونان
صفتين لموصوف واحد **وقال ابو العباس المبرد الجملة** اي جملة
حصرت صدورهم **الثانية معناها الدعا مثل غلت ايديهم فهي مستانفة**
ورد بان الدعا عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه
اما الدعا عليهم بضيق قلوبهم عن قتال المومنين فيتجه ظاهر لان قلوبهم
كانت منشرحة لقتال المومنين واما الدعا بضيق قلوبهم عن قتال الكافرين
فكيف يتجه وقلوبهم لم تكن منشرحة لقتال قومهم او ان قومهم كانوا
كفارا قتالهم مطلوب فكيف يناسب الدعا عليهم بضيق قلوبهم عن
قتال الكفار وهذا مبني كما قال الشارح على ان قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا
قومهم متعلق بحصرت اي حصرت صدورهم عن قتالكم او قتال قومهم اي
كراهية الدخول في القتال مطلقا فهم لا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم
فهم لا معكم ولا عليكم وما بينهما اعتراض مضمونه الدعا عليهم بحرج الصدور
وضيقها وسياتي في الباب الخامس في التاسع عشر من الجهة الاولى من الجهات
التي تدخل على المعرب الاعتراض من جهتها ان هذا الراد هو الفارسي وانه
يمكن الجواب بان المراد الدعا عليهم بان يسلبوا اهلية القتال فلا
يستطيعوا ان يقاتلوا احدا وفي البحر لابي حيان رد الفارسي على المبرد
في انه دعا عليهم بانا امرنا بقول اللهم اوقع بين الكفار العداوة فيكون
في قوله او يقاتلوا قومهم نفي ما اقتضاه دعا المسلمين عليهم قال ابن عطية
ويخرج قول المبرد على ان الدعا عليهم بان لا يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم
والدعا عليهم بان لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم اي هم اقل واحقر ويستغنى
عنهم كما تقول اذا اردت هذا المعنى لا جعل الله فلانا علي ولا معي بمعنى
استغني عنه واستقل دونه وقال غيره او يكون سوالا لموتهم على ان
قوله قومهم قد يعبر عن ليس منهم بل عن معاديهم **ومن ذلك قوله تعالى**
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز تقدير
لا ناهية ونافية ويختلف التخريج **وعلى الاول فهي** اي جملة لا تصيبن

بتقدير ان لا ناهية **معمولة لقول محذوف هو الصفة** حقيقة **اي**
فتنة مقولا فيها ذلك فحذف مقولا الصفة واقيم معموله مقامه وهذا
التقدير لتصحيح وقوع الانشا صفة **ويرجحه ان توكيد الفعل بالنون**
بعد لا الناهية قياس نحو ولا تحسبن الله غافلا فان تاكيد
الطلب معقول متجه وان خدشه التقدير **وعلى الثاني فهي صفة**
لفتنة اي من غير تقدير **ويرجحه سلامته من تقدير** القول ويصحح
الوصفية وان خدشه عدم قياسية التاكيد بالنون حينئذ فان قلت
اي المرجحين اقوى قلت الاول لاستناده الى القياس القوى والثاني
مدارهم على الحمل على ان المقدر هنا من قبيل حديث البحر **القيد الثاني** مما
اشتمل الضابط **صلاحيتها** اي الجملة **للاستغنا عنها** وقد عبر عن هذا
القيد بعدم الاستلزام **وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة**
المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها اما الاوليان فلان اصل الكلام
لا يتم بدونها واما الثالثة فانها وان كانت هي في نفسها فضلة غير عمدة
يتم اصل الكلام بدونها لعدم الاستغنا عنها بمعنى **ان معقولية القول**
متوقفة عليها واشباه ذلك لان القول انما يتعقل بما هو واقع عليه
اي بمقوله **القيد الثالث** من قيود الضابط **وجود المقتضى**
لكل من وجهي الوصفية والحالية **واحترزت بذلك عن نحو فعلوه**
من قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فانه صفة لكل بجر اللام من غير
تنوين على الحكاية اي لهذا اللفظ اي فانه صفة المضاف **او لشي** الذي
هو مضاف اليه ومن ثم تعين رفع كل لان الصفة لا تعمل فيما قبلها
كالصلة **وفي الزبر خبر لكل** فالمعنى كل شي مفعول لهم ثابت في الزبر
اي في دواوين الحفظة **ولا يصح ان يكون حالا من كل** لتخصصه
بالاضافة **مع جواز الوجهين** اي وجهي الوصفية والحالية في نحو
اكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال اذ ليس هناك الا المبتدا
وهو لا يعمل فيها حال **ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شي** اورد
عليه انما يتجه ان لو لم يكن في الزبر صفة لكل شي اما اذا جعل
صفة له حتى كان المعنى وكل شي مثبت في صحايف اعمالهم فعلوه
فيستقيم المعنى ورد بوجهين اما لفظا فلزوم الفصل بين الصفة
والموصوف بالاجنبي وهو الخبر واما المعنى فلان المراد بهذه الاية
ما اريد بقوله وكل صغير وكبير مستطر اي مستطر في اللوح المحفوظ
بقرينة عطفه عليها فيتعين حينئذ كون فعلوه صفة لكل شي

اقول الصواب برفع اللام من غير تنوين على الحكاية [illegible] رحمه الله

ويأتي الزبير خبير عنه اي كلما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث
لا يغادر صغيرة ولا كبيرة ونظيره في تعيين الوصفية وامتناع الحالية
قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق فانه يتعين كون سبق صفة
ثانية لكتاب والاولى من الله لا حال من الكتاب المعهود وابو التعبير بالكتاب
للاشارة الى ان تخصيصه منكرا بالوصف اعني الجار والمجرور جعله في حكم
المعرفة لان الابتدا لا يعمل في الحال لانه عامل معنوي ضعيف ولا حال
من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وجوبا لان ابا الحسن حكى ان الحال
لا تذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر بعدها لما ان الحال خبر في المعنى وقد نقل
المص ذلك في الباب الاول في لولا من حرف اللام عن ابي الحسن ايضا ولا يكون
سبق خبرا عن المبتدا الواقع بعد لولا لما اشرنا اليه من ان الخبر لا يذكر
بعد لولا ولا ينقض الاول اي عدم ذكر الحال بعد لولا لانه اول بالنسبة
الى عدم ذكر الخبر بعدها بقولهم لولا راسك مدهونا والثاني اي عدم
ذكر الخبر بعد لولا وفي بعض النسخ ولا ينقض الثاني بمثل ولا الثالث بكذا
فيكون عدم عدم ذكر الحال بعد لولا ثانيا بالنسبة الى عدم عدم عمل الابتدا
في الحال اولا بقول الزبير هو الزبير بن العوام الاسدي ابن عمة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وحواريه واحد العشرة المبشرة والستة الشورى رضي الله عنه
ولولا بنوها حولها لخبطتها صدر بيت من ثاني الطويل وتمامه كخبطة
عصفور ولم اتلعثم وبه عرف ان صواب الرواية في البيت لخبطتها
بتقديم الموحدة بعد الخا المعجمة على الطا المهملة من الخبط وهو الضرب
الشديد كما في القاموس وخبطت الشجرة ضربتها بالعصى ليسقط ورقها
وقد يقع في بعض نسخ هذا الكتاب كما وقع في شرح الالفية لابن المص لخطبتها
لخطبتها بتقديم الطا على البا من الخطبة بالكسر وهو تحريف ووهم
لان قوله في المصراع الثاني كخبطة عصفور يعين ما هو الصواب اذ
لا معنى التشبيه على الرواية الثانية ولم اتلعثم معناه ولم اتأن
ولم امكث من قولهم تلعثم في الامر اذا مكث وتوقف وتأنى او نكص
عنه وتبصر فيه وتلعثم في الكلام توقف فيه والضمير في بنوها لاسما
بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنهما وكانت زوجته وكان الزبير
رضي الله عنه ضرابا للنسا وكان اولادها يحولون بينه وبين
ضربها وانما لم يتوجه النقض بهما لندورهما واما قول ابن الشجري
في ولولا فضل الله عليكم ان عليكم جار خبر فمردود بما عرفت من ان
الخبر لا يذكر بعد لولا بل هو متعلق بالمبتدا الذي هو فضل لانه

مصدر

مصدر والخبر محذوف وقد ذكر المص قول ابن الشجري هذا في فصل
لولا من حرف اللام ولم يصرح برده لكنه قال بعد حكايته والحالية
اولاحدهما والمانع اربعة انواع احدها مانع حالية
كانت متعينة لولا وجوده اي وجود ذلك المانع عن الحالية
ويتعين حينئذ الاستيناف لان الوصفية ايضا قد امتنعت
لعدم وجود المقتضي نحو زارني زيد سأكافيه او لن انسى له ذلك
قيل عليه قد يمنع تعين الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال
المانع لقيام احتمال الحالية والاستيناف على ذلك التقدير واجيب
بانه لا احتمال على تقدير زوال المانع للاستيناف لان المعنى
على تقييد المتقدم كما سيصرح به المص في النوع الثاني فان الجملة
بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن منعاه من الحالية
باتفاق لان الحالية اي الجملة التي تقع حالا لا تصدر بدليل
استقبال لئلا يجتمع متنافيان بحسب الظاهر وهما الحال
والاستقبال في محل واحد واما قول بعضهم وهو الحوفي وقال
اني ذاهب الى ربي سيهدين حال مع انه جملة صدرت
بعلم الاستقبال كما تقول سأذهب مهديا ففيه من وجهين
جعل الجملة المصدرة بدليل الاستقبال حالا وقد عرفت ان الحالية
لا تصدر به وجعله سأذهب مهديا مقيسا عليه مع ان الاستقبال
لم يجامع الحال لتنافيهما فكان قياسا مع الفارق على ان التنفيس
في الاية ثابت للهداية والذهاب حالي والمثال على العكس وقد يجاب
عنه بان مهديا لما وقع قيد الذهاب الذي فيه تنفيس لزم ان
يكون فيه تنفيس كالقيد ضرورة وجوب اقتران الحال بزمان
عاملها والثاني من انواع المانع ما يمنع وصفية كانت متعينة
لولا وجود المانع منها ويمنع منه الاستيناف ايضا لان المعنى
على تقييد المتقدم بالمتاخر والاستيناف يقتضي قطع الثاني
عن الاول فيتعين الحالية حينئذ تحقيقا للتقييد بعد ان كانت
ممتنعة لعدم المقتضي لان صاحب نكرة وذلك نحو وعسى
ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر
لكم او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها وقوله
مضى زمن والناس يستشفعون بي هو صدر بيت من ثالث
الطويل وتمامه فهل لي الى ليلى الغداة شفيع وهو لقيس بن ذريح

من قصيدة اولها سقى طلل الدار التي انتم بها حنا ثم منها صيف
وربيع والحناتم سحايب سود واحدها حنتم واراد بالصيف
بتشديد اخر الحروف مطر الصيف وبالربيع مطر الربيع ويروى
بدل ليلى لبنى ولا يخفى ان تعين الوصفيه في هذا البيت على تقدير
ان لاو لو يحوج الى تعدد الروابط منها اي يستشفعون لى فيه
والمعارض فيهن للوصفيه المانع منها في هذه الصور كلها الواو
فانها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشري ومن
وافقه على جواز هذا الاعتراض والثالث ما يمنعهما معا اي
يمنع الحالية والوصفية جميعا نحو وحفظا من كل شيطان مارد
لا يسمعون فتعين الاستيناف حينئذ وقد مضى البحث
فيها اي في ذين الامرين الممنوعين معا اشار بذلك الى ما مر في اول
التنبيهات التي ساقها اثر الكلام على الجملة الاولى من الجمل التي لا محل
لها وفي بعض النسخ فيها بلفظ المفرد المونث وهو عايد على الايه والرابع
ما يمنع احدهما دون الاخر ولولا المانع من احدهما لكانا
جايزين معا وذلك نحو ما جاني احد الا قال خيرا فان جملة
القول كانت قبل وجود الا محتملة للوصفية لوقوعها بعد
النكره وللحالية لكون تلك النكره مخصصة بعمومها لوقوعها
في سياق النفي فلما جاءت الا امتنعت الوصفية لان الا
لا تفصل بين الموصوف وصفته فتعينت الحالية وقال ابو حيان
يجوز الفصل بين الموصوف وصفته بالاستثناء ومثله بنحو
ما جاني احد الا زيد خير منك فخير منك صفة لاحد وقد فصل
بينهما بالاستثنا والتقدير ما جاني احد خير منك الا زيد ولا يخفى
ان الممنوع الذي خالف فيه الزمخشري هو التفريغ في الصفة
ومسئلة ابي حيان ليست من هذا القبيل ومثله وما اهلكنا
من قرية الا لها منذرون واما وما اهلكنا من قرية الا
ولها كتاب معلوم فللوصفيه فيها مانعان الواو والا ولم
ير الزمخشري وابو البقا واحد منهما مانعا فجوز القول
بالوصفية معهما وكلام النحويين بخلاف ذلك لاطباقهم
على عدم جواز الوصفية مع احدهما قال الاخفش لا يفصل
بين الموصوف وصفته فلا تفريغ في الصفات اصلا بل قال
ابن مالك الفصل بين الموصوف وصفته مذهب لم يعرف

لبصري ولا كوفي فلا يلتفت اليه وقد مضى ذكر هذه المسئلة
في الكلام على حرف الواو من الباب الاول فان قلت ما جاني
رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة
لبدل محذوف اقيمت صفته مقامه فالتفريغ في الموصوف
لا في الصفة قال وفيه قبح بجعلك الصفة التابعة كالاسم
المتبوع يعني في ايلايك اياها العامل واقامتك اياها
مقام موصوفها وقال ابو علي الفارسي لا يجوز ما مررت
باحد الا قايم بالجر على الوصفيه لما عرفت فان قلت الا
قايما بالنصب جاز لانه منصوب على الاستثنا ومثل ذلك
في امتناع الوصفية لمانع وتعين الحالية ولولا المانع
لجازا قوله وقايلة تخشى علي اظنه سيودي به ترحاله
وجعايله هو من ثاني الطويل ولم يسم قايله ويودي به بالدال
المهمله يذهب به ويهلكه والترحال بفتح التا مصدر رحل
للمبالغة والتكثير اي لكثرة رحيله وانتقاله والجعايل جمع
جعاله بكسر الجيم او جعيله كصحيفه وكلاهما بمعنى الجعل وهو
ما تقرر للانسان من شي على امر تفعله فان جملة تخشى علي
حال من الضمير في قايلة وجملة سيودي به ترحاله وجعايله
معمول قايله ولا يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل
لا يوصف قبل العمل بل لا يتبع بتابع مطلقا قبله لان الاتباع
باخر التوابع يرجح جانب الفعل الذي به العمل وسياتي في
النوع العاشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ذلك
ولا يخفى ان التمثيل بالبيت مبني على ان سيودي به الى اخره
معمول قايلة وليس بمتعين كما قال الشارح لجواز ان يكون محكيا
بقول مقدر اي تقول سيودي فلا تمنع الوصفيه لارتفاع المانع
لكن كلام المص كما قال المحشي مبني على الظاهر وعلى عدم الحذف

الباب الثالث من الكتاب في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور

ذكر حكمهما في التعلق لا بد من تعلقهما بالفعل وما يشبهه من صفة وغيرها وما اول بما يشبهه اي يشبه الفعل او ما يشير الى معناه من اسم او حرف وهذا على من اجازه فان لم يكن شي من هذه الاربعة موجودا قدر كما سياتي وزعم

الكوفيون وابناطاهر وخروف من البصريين انه لا تقدير لهما متعلق في نحو
زيد عندك وعمرو في الدار اي فيما اذا وقعا خبرا عن المبتدا ثم اختلفوا
فقال ابناطاهر وخروف الناصب لهما المبتدا نفسه وزعما انه
يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره
نحو زيد عندك وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب
امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال الرضي يعنون ان الخبر لما
كان هو المبتدا في نحو زيد قايم او كانه هو في نحو ازواجه امهاتهم ارتفع
ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة او حكما فلا
يقال في زيد عندك هو هو خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم
معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم
الى تقدير شي يتعلق به الخبر ولا معول على هذين المذهبين وانما
المعول على الثالث الذي هو مذهب الجمهور من ان الناصب لا استقرار
المحذوف من فعل او شبهه مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قال ابن جني اسند النعم اليه بطريق
الخطاب تقربا واعرض عن ذلك الى الغيبة في ذكر الغضب تادبا
قال التفتازاني في حواشي الكشاف وهذا كلام حسن ومعنى الغيبة ترك
الخطاب وقول ابن دريد في مقصورته واشتعل المبيض في مسوده
مثل اشتعال النار في جزل الغضا يصف انتشار الشيب في شعر
راسه المسود فضمير مسوده عايد على الراس في قوله قبله اما ترى
راسي حاكى لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى والجزل بجيم فزاي
الحطب اليابس والغليظ العظيم منه والغضا شجر معلوم من شجر
البادية ولحده غضاة وقد تقدم كلمة في الاولى متعلقة بالمبيض
لا باشتعل الفعل فيكون تعلق الجارين بالاسم ويكون تعلق الجار
الثاني بالاشتعال يرجح تعلق الجار الاول بفعله لانه اتم لمعنى
التشبيه او يكون وجه الشبه فيه منتزعا من وجوه متساوية
متناسقة في الطرفين بخلافه على ذلك التقدير فتامل وقد
يجوز تعلق في الثاني بكون محذوف حالا من النار والاولى اعتبار
هذا التعلق حيث اعتبر ذلك في الاولى ليكون ثمه تشبيه اشتعال شي
مقيد باشتعال شي مقيد وبعده ان الاصل عدم الحذف فيترجح
التعلق بالمذكور ومثال التعلق بما اول بشبه الفعل وهو الذي
في السما اله اي وهو الذي هو اله في السماء ففي متعلقة باله وهو اسم

للمعبود

للمعبود بحق غير صفة وان كان على وزن فعال بكسر الفا كلباس
بدليل انه يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به لا يقال
شي اله وقرا ثلاثة عشر من الصحابة والتابعين منهم عمر وعلي وابي
عمر ابن عبد العزيز وهو الذي في السما الله وفي الارض اي وهو الذي
هو الله في السما وهو الله في الارض وعلى هذه القراة ففي السماء وفي
الارض متعلق بالله على تاويله بالمعبود كما اول اله بمعنى معبود
الا ان التاويل في الثاني اقبس منه في الاول لانه حق العلم ان لا ينصرف
فيه ونظير ذلك قوله اذا اقصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى
اعدائنا فنضارب فتعلق الى اعدائنا بخطانا وهو جمع خطوه وهي اسم
لما بين القدمين من المشي فليست من الاسما الجارية على الفعل لكنه يتوهم
فيها معنى التخطي وانما صح التعلق به وهو ما عرفت لتناوله معبود
اذا كان اسما لمن يستحق العبادة واما اطلاق الالهة على الاصنام ونحوها
فبالنظر الى اعتقاد معظمها واله خبر لهو محذوفا وهو عايد الموصول
وتحسن حذفه مع كونه مرفوعا طول الصلة بالعطف عليها كما حسنه
في قولهم ما انا بالذي قايل لك شيا طولها بالمعمول ولا يجوز تقديرا
له مبتدا مخبرا عنه بالظرف لكنه اخر عن محله او فاعلا بالظرف
لاعتماده على الموصول فهو واقع في محله لان الصلة حينئذ خالية
من العايد اي لا يجوز من ذلك شي للزوم خلو الصلة من عايد الى الموصول
اما على الثاني فظاهر اذ لا ضمير مقدر اصلا واما على الاول فلان الضمير
الذي في الظرف يكون عايدا على المبتدا ولا يعود ضمير واحد الى شيين
ولا يحسن تقدير الظرف صلة فيكون ظرفا مستقرا واله بدلا من
الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض اله معطوفا عليه
كذلك اي على وجه يكون الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر
فيه وهذا رد لما جوزه ابو حيان من كون الصلة الجار والمجرور
والمعنى انه فيهما بالوهيته وربوبيته لاستحالة معنى الاستقرار
في حقه تعالى وقوله لتضمنه الابدال من ضمير العايد مرتين علة
للا يحسن اي لا يحسن التقدير المذكور لتضمنه الابدال من الضمير العايد
مرة في المعطوف عليه واخرى في المعطوف وكان حق المص ان يعبر
كما عبرنا بتعريف الضمير ووصله لان الضمير هو العايد لا شي مضاف
اليه وقد ذكر المص في بحث اذ من حرف الالف انه لا يعرف تكرر
البدل الا في بدل الاضراب واعترض عليه ابن الصايغ بان تكرره في غيره

الاضراب معروف اذ يقال مامررت بهم الا المعنى الا العلي فان المختار
في الاول البدل والثاني بدل واجيب بان المراد انه لا يعرف تكرر
والمبدل منه واحد وفي المثال تعدد المبدل منه فان المعنى بدل
من الضمير والعلا بدل من المعنى كما نص عليه المص في توضيحه **وفيه**
اي وفي الابدال من الضمير العايد مرتين **بعد حتى قيل بامتناعه**
اي بامتناع هذا الابدال **ولان الحمل** علة ثانية لعدم حسن التقدير
المذكور وقد يقع في بعض النسخ لان الحمل بدون واو والصواب
ما في اكثرها وهو الموجود في خط المص **على الوجه البعيد** الذي هو
الابدال المذكور **ينبغي ان يكون سببه التخلص به** من الوقوع في
محذور فاما ان يكون هو اي ذلك الحمل المخصوص **موقعا فيما يحوج**
الى تاويلين وهو وقوع في محذور على محذور **فلا** فان قلت ما هذان
التاويلان المحتاج اليهما على هذا الوجه قلت قال الشارح لعل مراده
بهما ان المبدل منه في حكم المطروح فتصير الصلة خالية من عايد فيقال
هو وان طرح تقديرا موجود هنا فلا يضر نية طرحه مع وجوده لفظا
فهذا تاويل ويحتاج الى مثله في الجملة المعطوفة فيجي التاويلان
ونوقش بان التاويل حمل الكلام على خلاف ظاهره لادلة الاعتراض عليه وجوابه
فان المعادة لتسمية مثل ذلك بحثا لا تاويلا فالوجه ان احد التاويلين
نفس الابدال من الضمير المستتر في الظرف الاول والتاويل الاخر نفس الابدال
من الضمير المستتر في الثاني **ولا يجوز على هذا الوجه** الذي هو تقدير
الظرف صلة فاله بدل من الضمير العايد **ان يكون وفي الارض اله**
مبتدا وخبرا فلا يكون هناك الا ابدال واحد من الضمير فلا يلزم ذلك
المحذور **لئلا يلزم فساد المعنى ان استونف** لما تقرر من قاعدة
ان النكرة اذا اعيدت كان الثاني عين الاول ولا يرد ذلك حيث
لا يقصد الاستيناف لظهور ارادة التكرار والقصد اليه بالعطف
قاله الطيبي انما يكون الثاني غير الاول اذا لم يقصد التكرير وهذه الاية
قصد بها التكرير بدليل تكرار الرب فيما قبلها اي في قوله سبحان رب
السموات والارض رب العرش عما يصفون **وخلو الصلة من عايد ان**
عطف مثل هذا مشكل لان فساد المعنى بتقدير الاستيناف لا خصوصية
له بهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو قلنا بالوجه المختار في الجملة الاولى
وجعلنا وفي الارض اله استينافا لفسد المعنى ايضا ورد بانه لا اشكال
لانه لم يفرع على هذا الوجه فساد المعنى بتقدير الاستيناف فقط

بل

بل بتقديره وتقدير خلو الصلة من عايد ان عطف وهذا المجموع له
خصوصية بالوجه الذي فرع عليه قطعا وقال قاضي القضاة بن نجم الدين
وجها اخر وهو ان يكون الظرف صلة وتقديره اله مبتدا محذوف وفي
يكون به جملة مبينة للصلة دالة على ان كونه في السماء بمعنى الالوهية
دون الاستقرار **ومن ذلك قوله وان لساني شهدة يشتفى بها وهو**
على من صبه الله علقم هو من ثاني الطويل ولم يسم قايله ولذا اورده
الفارسي في تذكرته عن قطرب والبغداديين والشهد بفتح المعجمة وتضم
العسل كذا في القاموس وقيده في الصحاح في شمعه والشهدة اخص والجمع
شهاد وقول الشارح تحتج حكاية تما في الصحاح وشين الشهد مفتوحة
وحكى صاحب القاموس ضمها يقتضي ان الضم لم يحكه صاحب الصحاح
والذي رايته في نسخة معتمدة من الصحاح حكاية بتثنو وفي قوله يشتفى بها
اشارة الى ما في قوله تعالى فيه شفاء للناس وتشديد واو الضمير من هو لغة
همدان بسكون الميم كتشديد ياء هي والعلقم قال في الصحاح شجر مر ويقال
للحنظل ولكل مر علقم **اصله علقم عليه فعلى الحذف وفي متعلقة بصب**
وضميرها المجرور المحذوف فيهما عايد من **وعلى المذكورة متعلقة**
بعلقم لتاوله بصعب او شاق او شديد ومع ذلك قدم عليه **ومن**
هنا كان الحذف لهذا الضمير العايد المجرور **شاذا** وان كان الموصول
مجرورا ما جر العايد به **لاختلاف متعلق جار الموصول وجار العايد**
ففي البيت اربع شواهد كما نص عليه المص في شواهده تشديد الواو
وتعلق الجار بالجامد لتاوله بالمشتق وجواز تقديم معمول الاول لكونه
جارا ومجرورا وحذف العايد المجرور مع اختلاف المتعلق **ومثال**
التعلق بما فيه رايحته اي رايحة الفعل **قوله انا ابو المنهال بعض**
الاحيان هو من مشطور السريع الموقوف ولم ار من عزاه الى احد **وقوله**
انا ابن ماوية اذ جد النقر وهذا من مشطور الرجز وقد نسب في
الايضاح لبعض السعديين وقال في الحماسة قايله فدكي وعبد المنقري
وكذا هو في القاموس وقال الجوهري هو لعبد الله بن ماوية الطاوي وبعده
وجات الخيل اثابي زمر وماوية بتشديد المثناة التحتية علم امراة منقول
ويحتمل ان يكون لقبا للنسبة على نقاء عرضها وكرم اصلها لان الماوية
المراة الصافية والنقر بفتح النون وضم القاف والاصل النقر بالفتح
فالسكون لكن الفتحت حركة الراء على القاف للوقف اذ كان ما قبل الاخر
ساكنا صحيحا ليعلم السامع انها حركة الحرف في الوصل تقول هذا بكر

ومررت ببكر ولا يكون ذلك في النصب والنقر كما في القاموس بان تلزق طرف لسانك بحنكك ثم تصوت اوهو اضطراب اللسان اوهو صوت يزعج به الفرس وهذا النقر معناه اشتد الامر وتحقق كان بحكم ذلك التصويت انما يحتاج اليه عند المضايقة وان كان النقر نقر الخيل بمعنى صوت الخيل بحوافرها والمعنى عليه ظاهر فتعلق بعض **واذ بالاسمين العلمين** هما ابو المنهال وابن ماوية لانهما من قبيل الكنية التي هي احد اقسام العلم **لتاولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من رائحة الفعل اذ يستفهم منهما معنى قولك الشجاع او الجواد** قيل ولو قال التعليق باعتبار تاولهما باسم يشبه الفعل لم يلزم محذور اصلا ورد بان علميتهما المرادة منهما مانعة من تاويلهما بذلك فتدبر **وقول حاتم تقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود** وفي التبريزيات لابي علي في الكلام على بيت انا ابو المنهال المتقدم الى وجه عمل ابي المنهال في الظرف احد امرين لانه اما ان تكون كنية ابيه او احد قراباته ولا يكون كنية الراجز فيدخله معنى التشبيه فيكون ذلك العامل في الظرف او يكون ابو المنهال جوادا او ممتنعا على من يريده وقد اشتهر بذلك حتى اذا ذكر عرف بذكره ذلك المعنى كما انه اذا ذكر ابو حنيفة فقد ذكر الفقه وعلى هذا الثاني اقتصر المص **ومن هنا** اي ومن جهة ان الظرف يتعلق بما فيه رائحة الفعل **رد على الكسائي في استدلاله على اعمال اسم الفاعل المصغر** والجمهور على عدم اعماله لضعف جانب شبه الفعل بالتصغير واعماله مذهب كوفي وقد وافق عليه ابو جعفر النحاس من البصريين قال وليس تصغيره باعظم من تكسيره اي وهو يعمل مكسرا فكيف لا يعمل مصغرا بل هو احرى ان يعمل اذا كان مصغرا لان التصغير قد يوجد في ضرب من الافعال والتكسير لا يوجد فيها واجيب بان التكسير انما وقع بعد استقرار جملة العمل فلم يؤثر في منعه **بقول بعضهم اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا** فسويرا التصغير سائرا وقد نصب فرسخا **ورد على سيبويه في استدلاله على اعمال فعيل** بمعنى فاعل عمله وهو الصحيح لورود السماع به والكوفيون وتبعهم اكثر البصريين ومنهم المازني والريادي والمبرد على المنع لانه لما حول الى معنى المبالغة زاد معنى على الفعل فبعد الشبه فلم يعمل بقوله **حتى شآها كليل موهنا عمل** هو صدر بيت من اول البسيط عجزه باتت طرابا وبات الليل لم ينم وقائله ساعدة بن جؤية

يضعف

برقا وشآها بشين معجمة فهمزة بعدها الف سبقها من الشأو وهو السبق والضمير للسحاب والكليل من اتصف بالكلال اي الاعياء والتعب والموهن بفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل او بعد ساعة منه كالوهن والعمل ككتف المطبوع على العمل والطراب بكسر المهملة ذوات الطرب **وذلك** بيان للرد على الامامين **ان فرسخا ظرف مكان** فانه عبارة عن ثلاثة اميال هاشمية او اثنى عشرة الف ذراع او عشرة الاف كذا في القاموس واما الجوهري فقال الفرسخ واحد الفراسخ وهو فارسي معرب ولم يزد على ذلك **وموهنا ظرف زمان** فانه اسم لوقت مخصوص هو ما عرفت **والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول** فانتصاب الظرفين بما في الوصفين من رائحة الفعل **ويوضح كون الموهن ليس مفعولا به** بل هو مفعول فيه **ان كليلا من كل وفعله لا يتعدي** فانى ينصب مفعولا به **واعتذر عن سيبويه** فيما ادعاه من الاعمال مع لزوم الفعل بان كليلا **بمعنى مكل** اي متعب فهو بمعنى اسم فاعل متعد **وكان البرق يكل الوقت** ويتعبه بدوامه **كما يقال** لمن داوم على عمل ما يوما **اتعبت يومك** او بانه **انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فعيل** ويحول اليه **للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا** الاعتذار الثاني **اقرب فان في الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة** من جهة ان الكلال لا يصح ايقاعه على الوقت حقيقة قاله الشارح واعترض بان المجاز لازم سواء جعل كليل بمعنى مكل للوقت او جعل من كل مسندا الى البرق اذ الكلال الذي هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة واجيب بان المجاز المتحقق فيهما هو المجاز العقلي اي ما كان في الاسناد وليس بمراد انما المراد المجاز اللغوي وهو متحقق في الاول دون الثاني اذ فيه استعمال ما هو من المجرد في المزيد وفيه كون المراد بالمجاز في كلام المص هذا نظر اذ لو كان هذا المجاز مرادا لم يقل فان في الاول حمل الكلام على المجاز وانما حق التعبير فان في الاول حمل اللفظ على المجاز فتدبر **وقال ابن مالك** وابن الحاجب **في قول الشاعر ونعم من هو في سر واعلان** هو عجز بيت من ثاني البسيط صدره ونعم مزكا من ضاقت مذاهبه ويروى من طابت سريرته وقد مر الكلام عليه في حرف من من حرف الميم **يجوز كون من موصولة فاعلة بنعم** اختلفوا هل يقع الاسم الموصول فاعلا لنعم وبئس فذهب جماعة من البصريين الى انه لا يقع سواء كان بلفظ الذي ام بغيره لعدم السماع وذهب الاخفش والفراء الى جوازه اذا كان بغير لفظ من وما ولحظ فيه الجنس نحو

نحو نعم الذي بعث بالرسالة محمد ومنعا نحو نعم من عندك زيد وذهبا
ابن الحاجب ومالك الى جوازه مطلقا واستدلا بهذا البيت **وهو من قوله**
من هو في سر منبذا خبره هو اخرى مقدرة اي ونعم من هو هو **وفي**
متعلقة بالمقدر اي بهو المقدر خبرا **لان فيها معنى الفعل** لما تقرر
من ان المبتدا اذا اعيد بعينه وجعل خبرا فلابد من تاويله بان يلاحظ
فيه معنى يصح الحمل كما في قوله انا ابو النجم وشعري شعري **اي الذي هو**
مشهور انتهى وهذا المعنى يصح تعلق في به **والاولى ان يكون المعنى**
اي معنى هو المقدر في البيت **الذي هو ملازم لحالة واحدة في سر**
واعلان كما تقول صديقك ظاهرا وباطنا اي الملازم
لحالة واحدة **وقدر ابو علي من هذه تمييزا** على انها تامة **والفاعل مستتر**
عائد على من الاولى في نعم وهو مخصوص بالمدح وهذا على مذهب من اجاز
وقوع الضمير فاعلا في هذا الباب وعليه الجمهور وذهب الكسائي
والفراء الى عدم جوازه فاذا قيل نعم رجلا زيد يرتفع بين المخصوص بالمدح هو
محذوف للعلم اي نعم الرجل رجلا زيد **وقد اجيز في قوله تعالى وهو الله**
في السموات وفي الارض تعلقه اي الظرف **باسم الله تعالى وان كانت**
علما على معنى وهو المعبود فيهن وفيها **او** على معنى وهو **المسمى بهذا**
الاسم فيها واصل هذا القول للزجاج الا انه قال متعلق بما تضمنه اسم الله تعالى
من المعاني قال ابن عطية وهذا عندي افضل الاقوال واكثرها احرازا لفصاحة
اللفظ لانه اراد ان ينبه على قدرته واحاطته واستيلائه ونحوهما فجمع
ذلك كله في قوله وهو الله اي الذي له هذه الصفات كلها في السموات
وفي الارض قال ابو حيان وهذا صحيح من حيث المعنى لكن صناعة النحو
لا تساعد عليه لان تلك المعاني لجميعها لا تعمل في لفظ في السموات ولو صرح
بها بل العمل فيه من حيث اللفظ الواحد منها وان كان من حيث المعنى
لجميعها فالاولى ان يتعلق المجرور بما تضمنه لفظ الله من معنى الالوهية
وان كان علما وقد قال الزمخشري نحوا من هذا حيث قال في السموات متعلق
باسم الله كانه قيل هو المعبود فيها ومنه قوله تعالى وهو الذي في السماء اله
وفي الارض اله وهو المعروف بالالهية او هو المتوحد بها فيها او هو الذي
يقال له الله فيها وفي حواشي التفتازاني لا خلاف انه لا يجوز التعلق بلفظ
الله لكونه اسما لا صفة وكذا في قوله وفي السماء اله وفي الارض اله لان الاله
اسم وان كان بمعنى المعبود كالكتاب بمعنى المكتوب بل هو متعلق
بالمعنى الوصفي الذي تضمنه اسم الله وذلك المعنى يجوز ان يكون ماخوذا

من

من اصل اشتقاق الاسم اعني المعبودية او ما اشتهر به الاسم من الالوهية
وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل انا ابو النجم اي المعروف بذلك
او ما يدل عليه التركيب الحصري من التوحيد والتفرد بالالهية وما
تقرر عند الكل من معنى هذا الاسم عليه خاصة ومعنى كونه فيهما انه عالم
بما فيهما على التشبيه والتمثيل شبهت حالة علمه بهما بحاله كونه فيهما
لان العالم اذا كان في مكان كان عالما به وبما فيه بحيث لا يخفى عليه
شيء ويجوز ان يكون كناية فيمن لم يشترط جواز المعنى الاصلي ولا بد من الحمل
على احدهما والله اعلم بحقيقة شيء وهو ان قول المحشي لا يخفى ان كون العلم على معنى
المعبود او المسمى لا يقتضي تاوله به كما ان كون ابن ماوية وابي المنهال
على معنى الشجاع او الجواد لم يقتض تاولهما به لان كون الاسم على معنى
اسم قد يكون على معنى تاوله به وقد لا يكون يقتضي ان المصنف قائل
بان كون العلم على معنى احدهما يقتضي تاوله به ومن اين له ذلك **واجيز**
تعلقه اي تعلق الظرف **بيعلم** اجازه ابو علي فانه قال هو [illegible]
اين له ضمير الشان والله مبتدا خبره يعلم والجملة مفسرة لضمير الشان
وانما التزم كون الضمير للشان ولم يقل بعوده على ما عادت عليه الضمائر
قبله وهو الله كما قال ابو حيان لان عوده الى الله يصير التقدير والله
والله فينعقد مبتدا وخبر من اسمين متحدين لفظا ومعنى لا نسبة
اسنادية بينهما وهو غير جائز **ويسركم وجهركم** والجملة خبر ثان او هي
الخبر والله بدل ويكفي لصحة الظرفية كون المعلوم فيها كقولك رميت الصيد
في الحرم اذا كنت خارجه والصيد فيه وجوز قاضي المفسرين ان يكون
الظرف مستقرا وقع خبرا بمعنى انه تعالى لكمال علمه بما فيهما كانه فيهما
ويعلم سركم وجهركم بيان وتقرير له **وبخبر محذوف قدره الزمخشري**
بعالم قال في الكشاف ويجوز ان يكون الله في السموات خبرا بعد خبر
على معنى انه الله وانه في السموات والارض بمعنى انه عالم بما فيهما لا يخفى عليه
منه شيء كان ذاته فيهما انتهى فانظر موقع عالم في كلامه هل ذكره على انه متعلق
الظرف او بيان المعنى كونه فيهما ومتعلق الظرف كون عام ولم يتعرض
البيضاوي لهذا الوجه **ورد الثاني** يعني التعلق بسركم وجهركم
سماه ثانيا لانه ثاني قوله واجيز تعلقه **بان فيه تقديم معمول المصدر**
عليه **وتنازع عاملين في معمول متقدم** وعلى اولهما اقتصر قاضي
المفسرين في نفي هذا الوجه وليس متعلقا بالمصدر لان صلته لا تتقدم
وليس هذا الرد **بشيء لان المصدر هنا** بمعنى المفعول و**ليس مقدرا**

بحرف مصدري وصلته لم يمتنع معه التقديم وملخص القول ان المصدر
اما ان يكون بدلا من التلفظ بالفعل كما في نحو ضربا زيدا وعمرو البعرد
والمبدل منه اما على الثاني فظاهر وكذا على الاول فان قيل بالمشهور
من انه مفعول مطلق ناب مناب عامله وان قلنا التقدير الزم ضربا
زيدا كما حكاه صاحب الافصاح عن سيبويه فالعمل للمصدر قطعا ولم يمتنع
التقديم وان لم يكن بدلا من التلفظ بالفعل فالغالب ان يكون مقيدا
بحرف مصدري وصلته وتمتنع حينئذ تقديم معموله عليه لان ما في
حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وقد لا يقدر بذلك كالواقع مبتدا
وقد سدت الحال مسد خبره نحو ضربي زيدا وما وقع اسما للا التبرئة
اولان التاكيد به نحو لا بر عند عمار عنت فيه ونحو قول بعضهم اللهم
ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للوم وان تركي الاستغفار مع علمي
بسعة عفوك لعجز واما حمل السر والجهر على النفوس الانسانية المفارقة
للابدان الكائنة في السموات والنفوس المفارقة للابدان الكائنة في الارض
فخروج عن الظاهر هذا وقد قيل لم لا يجوز ان يكون التقدير يعلم ما يسرون
وما يجهرون واجيب بان السر ههنا ليس بمصدر ففي الصحاح السر
الذي يكتم والجمع الاسرار والسريرة مثله والجمع السرائر واذا انتفت
مصدريته انتفى تقديره بما ذكر واما الجهر فمصدر الا انه اريد به ههنا
ما يقابل السر وهو ما لا يكتم لا معناه المصدري فلا ينقدر ايضا وقول
المعترض التقدير يعلم ما يسرون ليس على ما ينبغي لان مصدر ما يسرون هو
الاسرار وما في الاية السر اللهم الا ان يدعي تجريده من الزوائد ولانه
قد جاء نحو بالمومنين رؤف رحيم والظرف مع تقدمه متعلق باحد الوصفين
قطعا فكذا ههنا هو متعلق باحد المصدرين ورد ابو حيان الثالث
المعزو للزمخشري بان في لا تدل على عالم ونحوه من الاكوان الخاصة
فلا يصلح حذف شيء منهما معها بدون قرينة وكذلك رد على تقديرهم في
فطلقوهن لعدتهن حيث قالوا التقدير مستقبلات لعدتهن بان اللام
لا تدل على كون الاستقبال وليس بشيء لان الدليل على هذا المقدر الخاص
ما جرى في الكلام من ذكر العلم فان بعده يعلم سركم وجهركم وليس الدليل
حرف الجر ليقال انه يدل على الكون الخاص ويقال له اي لابي حيان
بحثا معه اذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد
مسده اي مسد المحذوف فكيف تمنعه مع وجود ما يسد مسده
وانما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه اي حيث

كان

كان الحذف واجبا والاية من قبيل ما الحذف فيه جائز فلا ضرورة لتقدير
الكون المطلق ومثال التعلق بالمحذوف والى ثمود اخاهم
صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي
المرسل والمرسل اليهم يدل على ذلك اي على ان التقدير وارسلنا
ومثله في تسع ايات الى فرعون فهي والى متعلقان باذهب محذوف
والجملة مستانفة وبالوالدين احسانا اي واحسنوا بالوالدين
احسانا فيكون متعلق الجار والمجرور احسنوا واحسانا مفعول
مطلق للتاكيد مثل وقد احسن بي او التقدير ووصيناهم بالوالدين
احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه باء
البسملة فان متعلقها محذوف يقدر بحسب ما يقتضيه المقام هل
يتعلقان بالفعل الناقص وهو ما لا يتم بمرفوعه كلاما بل لا بد
من المنصوب بخلاف الفعل التام فانه يتم بمرفوعه كلاما من زعم انه
اي الفعل الناقص لا يدل على الحدث منع من ذلك اي من التعلق
وهذا هو السبب في تسمية الفعل ناقصا عندهم حيث دل على الزمان
دون الحدث فنقص عن سائر الافعال التي من شانها الدلالة على الحدث
والزمان معا وهم المبرد والفارسي وابن جني فالجرجاني
الظاهر انه الامام عبد القاهر فابن برهان ثم الشلوبين
وعطفه بثم لتاخر زمانه عما قبله وعطف الباقي بالفاء لتقارب
ازمانهم وتعاقبها فان تعقب كل شيء بحسبه والمنع ظاهر قول
سيبويه وقد شنع المص على الشلوبين فقال ذهب الى هذا مع انه
ملا تعاليقه من تقدير مصادرها الا ترى انه يقول في نحو يعجبني
ان زيدا تقديره تعجبني كون زيد اخاك والصحيح وعبر في التسهيل
بالاصح انها كلها دالة عليه الا ليس قال الرضي فكان في نحو
كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره
يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا
بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت
حصل شيء ثم حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم
تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة
اخرى وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام لم
يحصل هاتان الفائدتان فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده
في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده

في كان نكن دلالة على الحدث المطلق اي الكون وصفته ودلالة
الخبر على الزمان المطلق عقليه واما سائر الافعال الناقصة نحو
صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح ومثله اخواته
ومادام الدال على معنى الكون ومازال الدال على الاستمرار وكذا اخواته
وليس الدال على الانتفاء فلانها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية
الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه هذا كلامه
وهو نص في مخالفة المص في استثناء ليس ودعوى انها لا دلالة على
الحدث واستدل ابن مالك على دلالة ما عدا ليس من هذه الافعال الناقصة
على الحدث بعشرة امور احدها استعمال امرها نحو كونوا قوامين بالقسط
وصيغة افعل موضوعة لطلب تحصيل الحدث دون الزمان الثاني
استعمال اسماء فاعلها نحو زيد كائن اخاك واسم الفاعل دال على ذات
باعتبار ما قام بها من الحدث الثالث وقوعها صلة لموصول حرفي
نحو الا ان يكونا ملكين وذلك لازم في دام الرابع مجيء المصدر
نحو قوله ببذل وعلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير
وفيه رد على من قال المنصوب بعد الكون حال لكن قال المرادي يحتمل
ان الاصل وكونك تفعله اي المذكور من بذل وحلم ثم حذف الفعل
فانفصل الضمير الخامس ان منها ما شرطه النفي كما ذكر فلو لم يكن
معناها ابوك غنيا فنفي الانفكاك لم يبق فرق بينه وبين ما زيد
غنيا والواقع خلافه فان ذاك اثبات وهذا نفي السادس انها
كلها متساوية في افادة الزمان ومعانيها متباينة قطعا فان معنى
كان زيد غنيا مخالف لمعنى صار زيد غنيا ومابه الافتراق غير مابه
الاتفاق ولا مدلول للفعل غير الزمان الا الحدث فاذا كان ما به الاتفاق
هو الزمان تعين ان يكون ما به الافتراق هو الحدث السابع دلالة
الفعل على الحدث اقوى من دلالته على الزمان لان تلك بالمادة وهذه
بالصيغة فكيف يجرد عن الاقوى ويترك الاضعف الثامن ان من شان
الفعل الدلالة عليهما معا اذ ما دل على الحدث وحده مصدر وما دل على
الزمان وحده اسم زمان وقد منع هذه الدلالة في مطلق الفعل
ويلتزم في التام منه التاسع ان الاصل في كل فعل الدلالة على الامرين
معا والاخراج عن الاصل لا يقبل الا بدليل العاشر لو اختصت دلالتها
على الزمان لانعقدت جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد
منه ومن اسم الزمان **واستدل للمثبتين التعلق** بالفعل الناقص

بقوله

في للناس

بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا فان في اللام
لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر فلو تعلقت به لزم محذور التقديم
عليه والاستفهام فيه للانكار والمعنى على انكار التعجب من بعثة الرسل وعجبا
خبر كان وان اوحينا اسمها وقرئ عجب ان اوحينا فخرجه الزمخشري
على انه اسم وخبر وابن عطية على ان كان تامه وعجب فاعلها والمعنى احدث
للناس عجب لان اوحينا **ولا تتعلق باوحينا لفساد المعنى** اذ يصير
التقدير اكان عجبا ايحاؤنا ان انذر الناس ومنع الفساد بتقدير جعل
الى رجل بدلا من الناس وقد كانوا تعجبون ايضا من كون الرسول بشرا
ولانه صلة لان فلا يتقدم عليها **وقد مضى عن قريب** في الرد على من منع
تعلق الظرف وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم **ان المصدر**
الذي ليس في تقدير حرف موصول وصلة لا يمتنع التقديم عليه اي وعجبا
من هذا القبيل ففي اعراب ابي البقاء قيل عجب هنا بمعنى معجب والمصدر
اذا وقع موقع اسم مفعول او فاعل جاز ان يتقدم معموله عليه ويؤيد
التعلق بعجبا ما روي عن ابن جريج انه قال عجبت قريش ان بعث رجل منهم
فنزلت هذه الاية وهذا الكلام اعتراض من المص على القول بعدم التعلق
بعجبا لانه مصدر مؤخر وقد جاء في كثير من النسخ بلفظ ليس في التقدير حرف
موصول وصلته قال الشارح وتواردت النسخ فيما رايته على رفع قوله
حرف موصول والصواب نصبه لانه خبر ليس ولا يجوز ان يكون قوله
في التقدير حرف موصول مبتدأ وخبرا والجملة خبر ليس واسمها ضمير شان
مستتر فيها لئلا تخلو الصلة من رابط والضمير المجرور من قوله لا يمتنع التقديم
عليه انما يعود على اسم ان المصدر لا على الموصول صفته ليحصل به الربط
ولحظ الشارح ان الاصل كان ليس في التقدير حرف موصول وصلته
فسقط الجار سهوا من قلم الناسخ والله اعلم **ويجوز ايضا ان تكون اللام**
متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا وقد كان في الاصل صفة مؤخرة
فلما تقدمت على موصوفها انتصبت حالا **على حد قوله لمية موحشا**
طلل هل يتعلقان بالفعل الجامد زعم الفارسي في قوله ونعم من طابت
سريرته ونعم من هو في سر واعلان ان **تمييز لفاعل نعم**
مستترا كما قال هو وما بعدها في نحو فنعما هي وان الظرف متعلق
بنعم وزعم ابن مالك انهما موصولة فاعل وان هو مبتدا خبره هو اخرى
مقدرة على حد شعري شعري وان الظرف متعلق بهو المحذوفة لتضمنها
معنى الفعل اي ونعم الذي هو باق على وده في سر واعلانه

وان المخصوص محذوف اي بشر ابن مروان وعندي ان تقدير المخصوص
هو لتقدم ذكره بشر في البيت قبله وهو وكيف ارهب امرا واراع له
وقد زكا ت الى بشر ابن مروان فنعم المقدرح من هو هو وبعده يلوح
كانه خلل وهو من مجزو الوافر وقد تقدم الكلام عليه فراجعه هل
يتعلقان باحرف المعاني المشهور منع ذلك مطلقا اي سواكان
ذلك الحرف نايبا عن فعل ام لا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال
ان كان ذلك الحرف نايبا عن فعل حذف واقيم مقامه جاز ذلك التعلق
وكان على سبيل النيابة عن العامل المحذوف لا الاصالة والا
اي وان لا يكن نايبا عن المحذوف فلا يجوز وهو اي هذا التفصيل
قول ابي علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة
بيا لنيابتها عن ادعو بل قالا في يا عبد الله ان النصب بيا لهذه
النيابة ايضا والا فمعاني الافعال لا تنصب المفاعيل الصريحة وهو
نظير قولهما في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر صدر بيت عجزه
فان قومي لم يأكلهم الضبع وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في ان من
الزايدة في اما انت المعوض بها عن كان المحذوفة هي الواقعة التي
لا كان المحذوفة والصواب ما عليه الجمهور من ان العمل للمحذوف واما
الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول هو ابن زهير بن ابي
سلمى وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف
مكحول البيت من ثاني البسيط من القصيدة المعروفة بانت سعاد
والغداة كما في القاموس من البكرة او ما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس
ويحتمل استعمالها في مطلق الوقت والبين هنا الفراق والرحيل
الانتقال من مكان الى مكان والاغن من صفات الظبا يقال ظبي
اغن يخرج صوته من خياشيمه وفي الصحاح يقال طير اغن وهو
غلط عند صاحب القاموس وغضيض الطرف فاتره قال في القاموس غض
طرفه غضاضا بالكسر وغضا وغضاضا وغضاضة بفتحهن خفضه
واحتمل المكروه ومنه نقص ووضع من قدره والطرف العين ولا يجمع
لانه مصدر والاصل يكون واحدا ويكون جماعة وقال تعالى لا يرتد
اليهم طرفهم قاله الجوهري وطرف مكحول وضع فيه الاثمد وهو الكحل
بالضم والكحال بالكسر غداة البين ظرف للنفي المستفاد من كلمة ما
اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن واما اذ رحلوا فبدل
من الغداة او ظرف ثان على القول بجواز تعدد الظروف مع الاتفاق

اذا كان الزمان الاول اعم من الثاني او ظرف للبين وقال ابن الحاجب
في ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم المبدل منه
اما ظرف للنفع او للنفي واما ظرف لما في لن من معنى النفي اي انتفى
في هذا اليوم النفع فالمنفي على هذا نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد
باليوم وقد مضى لك في بحث اذ من حرف الهمزة من الكلام على هذه الاية
ما فيه غنية عن التكرار فراجعه ان شئت وقال ايضا اذا قلت
ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي ضرب معلل بالتاديب فاللام
متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وهو ما كان لغرض التاديب
وللتاديب تعليل للضرب المنفي والكلام من قبيل نفي المقيد فيجوز ثبوت
وقوع ضرب لغير التاديب ولا ينتفي الضرب على كل حال وان قصدت
نفي الضرب على كل حال اي قصدت نفي الضرب مطلقا فان قولك ما ضربته
حينئذ في قوة ما وقع مني ضرب فينتفي مطلق الضرب فاللام متعلقة
بالنفي والتعليل له اي المنفي فالكلام من قبيل تقييد النفي اي ان انتفى
الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك
الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه وما
اهنت المحسن لمكافاته اي انتفى اكرامي المسيء وانتفت اهانتي المحسن
تاديبا ومكافاة اذ لو علق هنا اي في المثال المذكور بالفعل فسد
المعنى المراد فان المراد ليس نفي الاكرام المخصوص بالتاديب ولا الاهانة
المخصوصة بالمكافاة بل نفي مطلقهما وهو غير لازم من التعلق بالفعل
لان النفي ان تسلط على القيد وحده بقي اصل الفعل ومثبتا وان تسلط
على الفعل مع قيده فلا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ومن ذلك اي
ومن التعلق بحرف النفي قوله ما انت بنعمة ربك بمجنون البا الاولى
لان الثانية زايدة لا تتعلق وتلك متعلقة بالنفي اي انتفى
الجنون عنك بسبب نعمة ربك اذ لو علقت بمجنون لافاد هذا التعلق
نفي جنون خاص وكان من نفي القيد لا من تقييد النفي المراد وهو
الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وهو يستلزم امرين فاسدين
اشار الى احدهما بقوله وليس في الوجود جنون هو نعمة فان الجنون
سلب العقل الذي هو مناط التكليف نفي الذي هو سبب السعادة
الابدية فانى يكون نعمة والى الاخر بقوله ولا المراد نفي جنون
خاص وكان من نفي القيد لا من تقييد النفي انتهى ملخصا وانما المراد
انتفا مطلق الجنون وهو كلام بديع في نفسه ناشئ عن تحقيق الا ان

جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحروف باعتبار ما دلت
عليه من المعنى **فينبغي على قولهم** بعدم صحة التعلق بحروف المعاني **ان**
يقدر ان التعلق في الاية المذكورة **بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك**
بنعمة ربك وعلى ذلك نص قال في المنتخب ان المعنى انتفى عنك
الجنون بنعمة ربك قال المحشي وهو ظاهر في ان الباء متعلقة بفعل دل
عليه النافي وقد يدعى عدم هذا الظهور بل المتبادر ما ذكر في معرض
بيان ان تعلق بمعنى الحرف والا لكان الظاهر ان يقول ان التقدير انتفى
عنك الجنون بنعمة ربك فتأمل وفي البحر لابي حيان ويظهر لي ان بنعمة
ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم اي المحكوم به على سبيل
المبالغة والتوكيد في انتفاء الوصف الذميم عنه صلى الله عليه وسلم وفي
تفسير ابن عطية هو اعتراض كما تقول للانسان انت بحمد الله فاضل
وفي الكشاف الجزم بان متعلق بمجنون منفيا كما يتعلق بعاقل مثبتا في قولك
انت بنعمة ربك عاقل مستويا في ذلك الاثبات والنفي استواءهما في قولك
ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا تعمل الفعل مثبتا ومنفيا اعمالا واحدا
ومحله النصب على الحال كانه قال ما انت بمجنون منعما عليك بذلك ولم
يمنع الباء ان تعمل مجنون فيما قبله لانها زائدة لتاكيد النفي والمعنى استبعاد
ما كان ينسبه اليه كفار مكة عداوة وحسدا وانه من انعام الله عليه
بحصافة العقل والشهامة التي يقتضيها التاهيل للنبوة بمنزلة
الحصافة بمهملتين وبالفاء الاحكام وناقشه ابو حيان في جعل الظرف
حالا وزعم انه يحتاج الى تامل قال وذلك انه اذا تسلط النفي على
محكوم له معمول ففيه طريقان احدهما وهو المتبادر انه يتسلط على
المعمول خاصة فينتفي المحكوم به على حاله والاخر انه يتسلط على المحكوم
فينتفي معموله لانتفائه بيان ذلك انك تقول ما زيد بقائم مسرعا
فالمتبادر الى الذهن ان اسراعه منتف دون قيامه فيكون قد قام غير
مسرع والمعنى الاخر انه انتفى قيامه فانتفى اسراعه اي لا قيام فلا
اسراع ثم قال وهذا الذي قررناه لا يتاتى معه قول الزمخشري بوجه
بل يودي الى ما لا يجوز ان ينطق به في حق المعصوم والى هذا الاعتراض
اشار قاضي المفسرين بقوله والعامل في الحال معنى النفي وقيل مجنون والباء
لا تمنع عمله فيما قبله لانها مزيدة وفيه نظر من حيث المعنى واجاب
السفاقسي بان المتبادر الى الذهن في نحو ما زيد بقائم ضاحكا نفي القيام
في حالة الضحك ولا يلزم منه نفي الضحك في غير القيام الا ان يكون المحكوم

به

به لازما لتلك الحالة فيلزم من نفيه نفيها فقوله والثاني نفي المحكوم
به فينتفي معموله بانتفائه غير مسلم الا حيث ملازمة كما ذكرنا والجنون
هنا غير لازم لحالة النعمة والتمثيل لما ذكر غير مطابق لان القيام لازم
للاسراع فلذا لزم من نفيه نفي الاسراع غاية ما يقال لا يلزم من نفي
الجنون في حال النعمة نفيه في غيرها بل المفهوم يقتضي ثبوته في غيرها قلت
حالة النعمة لازمة له صلى الله عليه وسلم ابدا فيلزم نفي الجنون مطلقا **وقد**
ذكرت في شرحي لقصيدة كعب ابن زهير ان المختار تعلق الظرف
بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت على ان الاصل وما سعاد
الا ظبي اغن على التشبيه المعكوس وهو عبارة عن جعل المشبه مشبها به
والمشبه به مشبها نظير عكس القضية بتبديل طرفيها وانما يصار الى
ذلك **للمبالغة** في التشبيه وقوله على التشبيه المعكوس خبر مبتدا
محذوف اي هذا على كذا اي مبني عليه اي هو بدل من قوله على ان الاصل
لئلا يكون الظرف المعمول **متقدما في التقدير** اي تقدير جعل
التشبيه غير معكوس اي في الاعتبار وليس المراد بالتقدير اللفظ لان
تعلق الظرف في هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر **على اللفظ**
الحامل لمعنى التشبيه العامل في ذلك الظرف واعلم ان وجه
التشبيه هنا لا ينبغي ان يكون ما وصف به الظبي في البيت من
الصفات والا ان يكون مطلق الحسن والا لكان التقييد بالظرف حينئذ
لغوا بل هو وجه لاقتضائه انتفاء التشبيه عند انتفائه وهو منتف
لغرض المدح وانما هو النفور وحذف لاشتهار الظبي به او للاشارة
القصد اليه لان حالة البين والرحيل حالة نفور وذهاب والمعنى
ان سعاد يشبه وقت رحيلها وذهابها عن محبها الظبي النافر
عن مريد الانس به ثم عكس التشبيه للمبالغة ويكون وصف الظبي
بما ذكر للتنبيه على ما يوجب شدة الاسف والحزن على ذهابه وفوات
الظفر به لتعذر مثل ذلك في جانب سعاد وان لم يكن له مدخل في
التشبيه وما استند اليه المص في ارتكاب هذا التشبيه المعكوس
فقد يقال لا نسلم لزوم ذلك التقدم لجواز ان يكون التقدير وما حال
سعاد غداة البين الا حال ظبي اغن والتشبيه على بابه ووجه الشبه
ما قررناه من النفور والظرف متعلق بالحال اي بلفظ الحال المقدر كما في قوله
تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه
متعلقا بمحذوف اي واذكر حال مريم او قصتها اذ انتبذت وفي حواشي المطول

لسيد المحققين ان نحو القصة والنبا والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة وان لم
يرد بها معنى مصدري كقوله تعالى وهل اتاك نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل
اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر في جواز الاعمال تضمن
معانيها الحصول والكون سلمنا لزوم تقديم الظرف على الظرف الحامل لمعنى
التشبيه لكنه بمجرده لا يقتضي جواز تقديم الظرف على عاملها المعنوي نعم
ان اريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انها
مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام وبقي الاعتراض المتقدم ه
وقد اجيب عنه بانه ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي في النفور حتى
يقال ان للنفي بو وما حال سعاد الا كحال الظبي وانما المراد تشبيه نفس
سعاد بنفس الظبي في النفور وفيه نظر وهذا الوجه المختار وهو اختيار
ابن عمرون بفتح المهملة وسكون الميم والمشهور فيه الصرف والفارسي يمنعه
للعلمية وشبه العجمة فاذا جاز حرف التشبيه ان يعمل في الحال في نحو قوله
كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
هو من اول الطويل وقد تقدم الكلام عليه في بحث الجملة المعترضة من الباب
الثاني مع ان الحال شبيهة بالمفعول به من حيث ان الفعل تسلط على
نصبها من غير توسط حرف ملفوظ به ولا مقدر وشبيهة بالمفعول مطلقا
من حيث انها فضلة تجيء بعد تمام الكلام وبالتمييز من حيث انها بيان لشيء
فانها بيان للهيئة وهو للذات وبالصفة من حيث دلالتهما على معنى في
صاحبها وانما اقتصر المص على شبهها بالمفعول به ليتوصل به الى ان عمل حرف
التشبيه في الظرف اولى من عمله في الحال ولذلك قال فعمله في الظرف اجدر
ولقائل ان يقول كيف يكون اجدر وعمله في الحال انما هو لانها في معنى
الظرف فتدبر فان قلت لا يلزم من صحة المذكور كاعمال كان في هذا البيت
اعمال المقدر كالكاف في ذلك البيت لانه اضعف من المذكور وقد يجعل ذلك
ولا يجعل هذا المانع التقدير قلت قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم
جودا وقيل في المنصوب فيهما كما قيل في المنصوب في نحو انت الرجل علما او ادبا
انه حال او تمييز وهو الظاهر لان جعله حالا يؤدي الى ارتكاب وقوع المصدر
حالا وهو غير مقيس بخلاف جعله تمييزا فانه يكون محولا عن الفاعل في المعنى
اذ يكون المعنى زيد الكامل شعره والكامل جوده كما في انت الرجل علما
معناه انت الكامل علمه واياما كان فالحجة قائمة به قد يقال هو في التمييز
ممنوع لانه يعمل لضعف يسوغ ان يعمل فيه اي عامل كان حتى الجامد
المحض من غير تاويل نحو عشرين درهما فاعمل فيه لا يلزم ان يعمل في غيره وقد جاء

ابلغ

ابلغ من ذلك اي من اعمال التشبيه المقدر وهو اعماله في حالين وذلك
في قوله تعيرنا اننا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا هو من الضرب الاول من
المتقارب الا ان عروضه وضربه محذوفة فوزنها فعل باسكان اللام وتعيرنا
تنسبنا الى العار والعيب فان باب التفعيل يكون للنسبة الى اصل الفعل كفسقته
اي نسبته الى الفسق وقال الشارح ينسب الينا العار والعيب والعالة الفقراء
تقول عال الرجل يعيل عيلا وعيلة وعيولا ومعيلا افتقر فهو عائل والجمع
عالة وعيل وعال الرجل عياله عولا وعيالة كفاهم ومانهم كاعالهم وعيلهم
والصعاليك جمع صعلوك كعصفور وهو الفقير والملوك جمع ملك بالكسر
وهو السلطان ولم يرد بالملوك هنا الا ما يقابل معنى الصعاليك اذ المعنى
تعيرنا اننا فقراء اي تعيرنا بصفة الفقر ونحن في حال صعلكتنا وفقرنا
وافتقارنا مثلكم في حال ملككم وغناكم فما افادكم وصف الغنى شيئا فان
قلت قد اوجبت في بيت كعب ان يكون على عكس التشبيه لئلا تتقدم
الحال على عاملها المعنوي فان قلت ان الحال في بيت كعب قلت انما اراد
الظرف وسماه حالا للمناسبة بينهما فكثيرا ما يؤول الحال بالظرف فان قلت كيف
سمى اداة التشبيه المقدرة عاملا معنويا والعامل المعنوي ما لا يفهم من لفظ
خاص به كالابتداء قلت هو لم يرد بالمعنوي المصطلح عليه بل المعنى
اللغوي اي ما له نسبة الى المعنى ولا شك ان العامل هنا كذلك لان كاف
التشبيه لولا انها اشربت معنى الفعل لم تعمل فما الذي سوغ تقدم صعاليك
هنا عليه وهو من قبيل تقدم الحال على عاملها المعنوي قلت سوغه الذي
سوغ تقدم بسرا في مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان
معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو لكم ناصرا
فانه اضعف مما فيه من رائحة الفعل لا يعمل متأخرا وهو خشية اي والمسوغ
لاختلاف المعنى يتحقق بالتاخر اذ حينئذ لا يدري المفضل من المفضل
عليه وفي البيت لا يدري المشبه من المشبه به قال المص في حواشيه على
التسهيل وانما اغتفر من هذا بسرا اطيب منه رطبا فرقا بين المفضل والمفضل
عليه اذ لو اخر التبس فان قيل اجعل احدهما تاليا لافعل قلنا يؤدي الى محذور
اخر وهو فصل افعل عن من مجرورها وهما كالموصول والصلة واما
الفصل بالظرف والمجرور والتمييز فكلا فصل لانه جائز وهذا يكون فصلا
واجبا لازما في نوع هذا التركيب فلم يحتمل فالمصنف لم يبال بالفصل فغالط ومع
هذا كله فلا ارى باسا ان يقال وان لم يسمع زيد احسن قاعدا منه عمرو كما تقول ضرب
زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس الا ان هذا التقديم يطرد ثم اي في باب

افعل التفضيل لقوة التفضيل لانه عامل لفظي يجري مجرى الفعل ونادر
هنا لضعف حرف التشبيه وما ذكره المص هو مذهب سيبويه واختاره
الشيخان ابن مالك وابو حيان وقيل العامل في بسرا اما ها التنبيه
او ذا الاشارة بتضمن معنى انبه او اشير والعامل في رطبا اطيب وقد
اعترض المرضي القول بان عامل بسرا اسم الاشارة بان العامل في الحال
مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب
ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في قوله تعالى هذا بعلي
شيخا تقيدت ولم يتح الا حال الشيخوخة ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال
هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية وهذا الذي ذكرناه في البيت
اجود ما قيل فيه وفيه قولان آخران ليسا بذاك احدهما ذكره السخاوي
في كتاب سفر السعادة وهو ان عاله من عالني الشيء اذا اثقلني وملوكا
مفعول له اي انا نثقل الملوك بطرح كلنا وثقلنا عليهم ونحن انتم
اي مثلكم في هذا الامر الذي هو اثقال الملوك بما ذكر فالاخبار هنا
مثله في وازواجه امهاتهم اي انه من باب التشبيه البليغ قال الشارح
وصعاليك على هذا القول حال مقدمة على عاملها المعنوي فلذلك جعل
المص الاول اجود من هذا والثاني قاله الحريري وقد سئل عن البيت
وهو اي ما قاله الحريري ان التقدير انا عاله صعاليك نحن وانتم
وقد خطئ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له لا تقتضيه ان الفريقين
فقرا وليس كذلك بل هو متجه وله معنى على بعد فيه وهو ان يكون
صعاليك مفعولا لعاله اي انا نعول صعاليك ويكون نحن توكيد
الضمير عاله وانتم توكيد الضمير مستتر في صعاليك وحصل في البيت
تقديم وتاخير للضرورة والاصل انما نعول نحن صعاليك انتم ولم يتعرض
اي الحريري لقوله ملوكا وكانه عنده حال من ضمير عاله اي نعول نحن حال
كوننا ملوكا صعاليك انتم فان قيل جعل انتم على هذا جزء مسند المحذوف
اي نعول صعاليك هم انتم والجملة حينئذ حال من صعاليك قلنا يأباه
عطف الحريري في تقديره انتم على نحن الذي هو تاكيد ويقتضي انه تاكيد
وهذا هو وجه ما فيه من البعد وان ما ذكره من التوجيه يأباه ايضا عطف
احد الضميرين على الآخر في بيانه للمعنى سيما على ما ياتي في التوجيه الثاني من
ان انتم توكيد لضمير نعولكم المحذوف وهو ضمير مفعول لعنى ونحن توكيد
لضمير عاله فكيف يعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل واله ولي على
قوله ان يكون صعاليك حالا من محذوف هو ضمير منصوب اي نعولكم

صعاليك

صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما في قوله مصعدا منحدرا فانهم
نصوا على انه يكون الاول من الحالين للثاني من الضميرين الذي هو المفعول
في المثال والثاني منهما للاول منهما الذي هو فاعل فيه على اللف والنشر
الغير المرتب لان فضلاء واحدا بين الحال ومن هي عنده اسهل من فضلتين
ولو جعلت الاول للاول والثاني للثاني لزم ان يكون ثمة فضلتان ويكون
انتم توكيدا للمحذوف يعني ضمير نعولكم لا لضمير صعاليك لانه ضمير
غيبة اي وانتم ضمير خطاب فيتخالفان وانما جوزناه اولا حيث قلنا
وانتم توكيد لضمير مستتر في صعاليك لان الصعاليك هم المخاطبون
فيحتمل كونه راعى المعنى فاكد بضمير الخطاب وقد اورد على دعوى التخالف
بالحضور والغيبة المستلزم لبطلان التوكيد انها غير مسلمة لان ذا الحال
على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من نعولكم فيكون الضمير الذي يتحمله
الوصف الواقع حالا منه ضمير خطاب قطعا كما في قولك قمت انت ضاحكا
فان الضمير الذي يتحمله ضاحكا في هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك نحو
واجيب بان صعاليك اذا كان مفعول عاله يكون في المعنى صفة
لمحذوف اي اناسا صعاليك فيكون الضمير المتحمل له ضمير غيبة وكذا اذا
جعل حالا من مفعول نعولكم فان المعنى نعولكم حال كونكم اناسا صعاليك
قال الشارح والذي يظهر من كلام الحريري انه قصد صعاليك مفعول
نعاله وذلك لان الضمير المنصوب بان يراد به في الحقيقة المتكلم ومن
يشركه في التكلم والمخاطبون الا انه غلب المتكلم على المخاطب على القاعدة
عند الاجتماع فاتى بضمير التكلم وعاله خبر ان وفيه ضمير عايد على اسمها
مشارك له في الاشتمال تحت المراد على متكلمين ومخاطبين فنحن تاكيد
بان المقصود منه بذلك ايضا فقيل نحن وانتم كما يقول المتكلم المعظم
او المشارك في مخاطبته مشاركته من غير المتكلمين في الكتاب مثلا فانحن
وانتم ملوكا وملوكا حال من ضمير عاله والمعنى انكار تعيير المخاطبين
للمتكلمين مع اشتراكهم في مرتبة الشرف اي نحن شرفاء كما انكم اشراف
وذلك لان نقول نحن وانتم الصعاليك وبرفدهم فلا وجه لتعييركم
ايانا مع تساوي اقدامنا في رفعة المنزلة وعلو الرتبة لكن حصل
في البيت تقديم وتاخير وكان الواجب على الحريري ان يقول انتم ونحن
ابقاء على الواو وما يستحقه من الدخول على المعطوف لكنه ادخلها على
المعطوف عليه ولا نظير لذلك اصلا مع انه لا ضرورة تدعو الى ذلك
بخلاف تقديم حرف العطف مع المعطوف فانه قد سمع في الشعر

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر ليستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور لا يحتاج واحد منها الى متعلق احدها الحرف الزايد على اصل المعنى المراد كالبا ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله فلا تعلق لواحد منهما بعامل لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي وهو هنا طلب العامل المعمول على معنى تلك الواسطه والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسما فلم يتجه معانيها عليها بانفسها ولذلك سميت تلك الافعال قاصرة فاعينت على ذلك الوصول لما كان مرادا بحروف الجر فان من شانها ان تجر معاني الافعال الى الاسما والزايد منها انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا لمعناه ولم يدخل للربط لعدم الاحتياج اليه وقول الحوفي ان البا في اليس الله باحكم الحاكمين متعلقه وهم وغلط منه لا يعول عليه نعم يصح في اللام المقويه بضم الميم وكسر الواو المشددة وان كانت زايدة اذ يقال انها متعلقة بالعامل المقوى بالضم والفتح مع التشديد ايضا نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد ان كنتم للرويا تعبرون لان التحقيق انها ليست زايدة محضة ليمتنع القول بتعلقها بعامل لما تخيل ولوحظ في العامل من الضعف بواسطة فرعيته او تاخره الذي نزل منزلة القاصر حتى احتاج في تعلقه بالمعمول الى واسطة حرف الجر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها ولا كذلك الحرف المعدي فلها منزلة بين منزلتين الثاني لعل في لغة عقيل على صيغة التصغير فانهم يجرون بها ومع ذلك لا يعتبر لها متعلق لانها بمنزلة الحرف الزايد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتدا فهو بمثابة المجرور في قولك بحسبك درهم بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال لعل ابي المغوار منك قريب هو عجز بيت صدره فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة وقد مضى الكلام عليه مستوفى في من حرف اللام ولانها لم تدخل لتوصيل عامل اي لايصال معنى عامل الى المعمول فكيف يستدعي متعلقا بل لافادة معنى التوقع والرجا كما دخلت ليت لافادة معنى التمني ثم انهم جروا بها منبهة بالنصب على التعليل او الحال والمنبهة بفتح الميم وسكون النون وفتح الموحدة واليها مصدر بمعنى التنبيه اي تنبيها او منبهين ويجوز ان يكون على صيغة اسم الفاعل من التنبيه اي حال كونها منبهة على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص بها اي بالحروف المختصة وهذا الاعراب المختص هو الجر ولو قال المختص به ليكون

الضمير عايدا الى الاسم لكان ظاهرا الظهور وان الجر عمل مختص بالاسم اختصاص الجزم بالفعل واما الرفع والنصب فيشترك فيه القبيلان والا تعمل كل عامل مختص به كحروف الجر فانها لما اختصت بالاسم عملت الاعراب المخصوص الثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتدا فان لولا الامتناعية تستدعي جملتين تكون اولاهما اسمية والثاني فعلية كسا ير ادوات التعليق في استدعا الجملتين وزعم ابو الحسن ان لولا غير جاره وان الضمير بعدها مرفوع بالابتدا وحقه الانفصال كما هو حقها ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع والمتصل مكان المنفصل كما عكسوا في قولهم ما انا كانت فاستعاروا ضمير الرفع مكان ضمير الجر وكان القياس ان يقال ما انا كاياك وهذا القول منه كقوله في عساي فانها عنده باقية على عملها عمل كان وانما استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ويردها اي يرد قوله معا ان نيابة ضمير عن ضمير مخالف له في الاعراب انما ثبتت هكذا هو في النسخ بالتذكير وحق الكلام يثبت بالتانيث لان الضمير للنيابه فتذكير الضمير اما لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه او لان النيابة بمعنى الانابة وهو مذكر في الكلام اي مطلقا من غير شرط في الضمير المنفصل لانه عماثبت الاسم الظاهر في الاستقلال فلا يكون كالظاهر وانما جاءت النيابة في المتصل اي وانما ينوب متصل عن متصل وتوافقهما في الاعراب فلا نيابة مع التخالف فيه وكون ذلك في الضرورة بنا لي اذا ما كنت جارتنا قال العيني انشده الفرا ولم يعزه الى احد والمبالات بالشي الاكتراث واذا ظرف وما زايدة والجملة فعلية او مصدرية والجملة اسمية محذوفة الخبر ويروى علا بابدال همزة ان عينا ودياري مشدد اليا بمعنى احد وهو من الالفاظ المختصة بالوقوع في حيز النفي وتاوه الثانية بدل من الواو والشروط الثلاثة متوفرة في هذا البيت اما الاولان فلان الاصل الا اياك ضرورة انه مستثنى مقدم وان الكاف هنا ضمير نصب واما الثالث فواضح وقد نقل ان المبرد رواه بلفظ سواك بدل الاك مزاحفا وعليه فلا ضرورة ولا شاهد وعليه اي على وضع المتصل موضع المنفصل بشروطه خرج ابو ابو الفتح قوله نحن بغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف هو من الضرب الاول من المنسرح وقايله سعد القرقرة وكان جبانا

المتصل عن المنفصل ثلاثة شروط كون النوع غير منفصلاه فلا ينوب صح

فني شرح الامثال للبكري ان النعمان اتي بحمار وحش فدعى بسعد القرقره فقال احملوه على يحموم واعطوه مطردا وخلوا عن هذا الحمار حتى يطلبه سعد فيصرعه فقال سعد اني اذن اصرع عن هذا الفرس قبالي ولهذا فقال فقال النعمان والله لتحملن على اليحموم ودفع اليه المطرد وخلى عن الحمار وركض الفرس فالقى سعد المطرد وتعلق بعرفة الفرس فضحك النعمان ثم ادركه فانزلت فقال سعد في ذلك البيت وعزاه ابن عصفور الى انيس بن حطيم ونحن اعلمنا جزم وقد جمع فيه بين اضافة افعل واستعماله بمن واستشهد به على ذلك واجيب بان المضاف اليه في نية الطرح والاضافة كلا اضافة والغرس مصدر غرست الشجرة اغرسها والودي فعيل جمع ودية كغنية الغسيل وهو صغار النخل والجياد جمع جواد والسدف بفتح الدال المهملة وضبطه الشارح نقلا عن خط المص بضم اوله وفتح ثانيه وعليه فهو جمع سدفة بالفتح فالسكون او بالضم فالسكون وهي الظلمة عند تميم والضوء عند قيس فهو من الاضداد وانهما سميا باسم واحد لان كلا يأتي على الاخر وكذلك السدف بالتحريك قال في الصحاح وقال ابو عبيد وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر الى الاسفار وقد اسدف اظلم واسدفت المراة القناع اي ارسلته والسدف الليل والصبح واقباله ذكره الفرا وانشد بيت سعد هذا واسدف الصبح اي اضاء يقال اسدف اي افتح حتى يضي البيت ومعنى البيت نحن اعلم بالفلاحة منا بالغارة في هذا الوقت فادعى انه فنا من اعلمنا مرفوع موكد للضمير المستتر في اعلم وهو نائب عن نحن لتخلص بذلك من الجمع بين اضافة افعل التفضيل وكونه مستعملا بمن كما لا يجمع بين تعريفه باللام واستعماله بها وشذ قوله ولست بالاكثر منهم حصى وهذا البيت اشكل على ابي علي حتى جعله من تخابيط الاعراب بفتح الهمزة والسابع رب في نحو رب رجل صالح عندي او لقيت لان مجرورها مفعول مقدم في الثاني فهو منصوب المحل ومبتدأ مرفوعه في الاول او مفعول على حد زيدا ضربته فيكون المحل على الاشتغال ويقدر الناصب له الحذف وفعل شريطة التفسير بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر وهي تستحق الصدارة من بين حروف الجر للاشعار من اول وهلة بالمعنى المراد منها كما يراد وات النفي بر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا للتعدية بفاصل فهي لا تحتاج الى متعلق هذا قول الرماني

وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما اي في المثالين حرف جر معدى فان قالوا انما عدت العامل المذكور فخطاء لانه يتعدى بنفسه فلا يحتاج الى تعد ولا استيفا معموله في المثال الاول فهو لا يستدعي معمولا آخر وان قالوا عدت محذوفا فالتقدير حصل او نحوه من استقر او كان كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغنى عنه اذ معنى الكلام مفهوم من غير خطور معنى هذا المقدر في المثال وانما التقدير انما هو لتتميم المعنى وفيه ايضا تقدير ما لم يلفظ به في وقت الخامس كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين هو على صيغة التشبيه بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه وانما يدل على معنى التشبيه وهو لا يدل على معنى الاستقرار فكان حقه ان لا يحذف بخلاف في من نحو زيد في الدار فانها تدل على الظرفية الدالة على معنى الاستقرار وان كان اي المتعلق فعلا مناسبا للكاف في المعنى وهو اشبه مثلا فهو متعد بنفسه لا بالحرف الذي هو الكاف فانه يتعدى الى المشبه بنفسه والى المشبه به بالحرف لكن بحرف الباء لا بالكاف والحق ان جميع الحروف الجارة ما دل منها على معنى التشبيه وغيره الواقعة في موضع الخبر ونحوه يدل على الاستقرار فيتعلق به السادس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفض المستثنى فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك اي تفيد هذه التنحية وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة والمعنى ما عرفت لصح ذلك في باب الا وقد تقدم الكلام من ان تعدية الحرف في حرف الخا المعجمة في خلا من الباب الاول ما اورده الشارح على هذا الكلام من ان تعدية الحرف عبارة عن ايصال معنى الفعل الى المجرور ربطه على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وان المص قد صرح بذلك في الكلام على الاستدراك وهذه الكلمات اذا جرت اقتضت ايصال معنى الفعل المجرور ربطا تارة على وجه الثبوت كما في ما قام القوم خلا زيد وتارة على جهة النفي كما في قام القوم خلا زيد وما نوقش في هذا الايراد فراجعه ان شئت وانما خفض المستثنى ولم ينصب فالمستثنى بالا ليدل ويزول الفرق بين افعالها وحرفها لانهن ينصبن المستثنى افعالا فلو لم يجررن به احرفا لم يبق فرق بين الحالتين حكمهما اي حكم الظرف وشبهه بعد المعارف والنكرات حكمهما بعدها اي بعد هذين النوعين حكم الجمل بعدهما فهما صفتان اي فقط في نحو رايت طائرا فوق غصن او على غصن لانهما بعد نكرة محضة قيل لا يلزم من كونهما بعد نكرة محضة ان يكونا صفتين لها في

الكشاف في قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله ما نصه من مثله متعلق بسورة
صفة لها اي بسورة كائنة من مثله فالضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز
ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد والجواب ان المراد انهما اذا وقعا بعد
النكرة المحضة واعتبر تعلقهما بها فهما صفتان لها وما جوزه الزمخشري
في من مثله من التعلق بفاتوا لا ينافي ذلك حتى يتوهم اللزوم المدعى تقديرا
وههنا فائدة وهي انه قد وقع اشكال في كلام الكشاف ملخصه انه لم لا يجوز
على تقدير التعلق بفاتوا ان يكون ضمير من مثله راجعا لما نزلنا كما جاز على
تقدير كونه صفة لسورة ان يكون لعبدنا واجاب عنه العلامة
التفتازاني في حواشيه بان هذا امر تخييري باعتبار اللائق به والذوق
شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز
الى ان يؤتى منه بشيء ومثل النبي صلى الله عليه وسلم في البشرية والعربية
موجود بخلاف مثل القران في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة
للسورة فالمعجوز عنه الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل
ربما يقتضي انتفاؤه حيث تعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا ايت
من مثل الحماسة بيت يقتضي وجود المثل بخلاف قولنا ايت ببيت من
مثل الحماسة وقد يجاب بوجوه اخر الاول انه اذا تعلق بفاتوا تعين
للابتداء قطعا اذ لا سبيل الى البيان لعدم مبهم معين ولا الى التبعيض
لانه لا معنى لاتيان البعض ولا مجال لتقدير الباء مع من وقد ذكر المأتي به
صريحا وهو السورة واذا تعين الابتداء كان الضمير للعبد لانه مبدأ الاتيان
لا مثل القران وفيه ان المبدأ الذي اقتضته من الابتدائية ليس هو
الفاعل حتى يختص مبدأ الاتيان بالكلام في المتكلم على انك اذا تأملت فالمتكلم
ليس مبدأ للاتيان بالكلام منه بل الكلام نفسه بل معناه ان يتصل به
الامر الذي اعتبر ممتدا حقيقة او توهما كالبصرة للخروج والقران للاتيان
بسورة منه وبهذا تندفع ما يقال ان المعتبر من المبدأ هو الفاعل او المادي
او المعاني او جهة تتلبس بها ولا يصح شيء منها فيما نحن فيه على ان كون مثل
القران مبدأ مؤديا للاتيان بالسورة ليس ابعد من كون مثل العبد مبدأ فاعليا
له الثاني انه اذا كان الضمير لانزلنا وهي صلة فاتوا كان المعنى فاتوا من
منزل مثله بسورة فكان مماثلة ذلك المنزل لهذا المنزل هي المطلوب لا مماثلة
سورة واحدة منه لسورة من هذا وظاهر ان المقصود خلافه كما نطقت به
الاخر وفيه ان اضافة المثل الى المنزل لا تقتضي اعتبار موصوف منزل لا
الا ترى انه اذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورة من منزل مثل القران

بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن ان ياتوا من عند
انفسهم بكلام مثل القران ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود
غير ولا سيما في الثالث انهما اذا كانا صلة فاتوا كان المعنى فاتوا من عند
المثل كما يقال ائتوا من زيد بكتاب اي من عنده ولا يصح ائتوا من عند القران
بخلاف مثل العبد وهذا ايضا بين الفساد هذا اخر كلامه بتغيير ما **و** هما
حالان فقط **نحو رايت الهلال بين السحاب او في الافق** قال في القاموس
الهلال غرة القمر او لليلتين او الى ثلاث او الى سبع ولليلتين من اخر الشهر
ست وعشرين وسبع وعشرين وفي غير ذلك قمر وقال في الصحاح الهلال اول
ليلة والثانية والثالثة ثم هو قمر والسحاب جمع سحابة وهي الغيم كسحب
وسحائب وقولهم ما افعله سحابة يومي اي طوله والافق بالضم فالسكون
وبضمتين قال في القاموس الناحية والجمع آفاق او ما ظهر من نواحي الفلك
او مهب الجنوب والشمال والدبور والصبا وقال الجوهري ورجل افقي
بفتح الهمزة والفاء اذا كان من آفاق الارض حكاه ابو نصر وبعضهم يقول
افقي بضمهما وهو القياس وفي القاموس هو افقي بفتحتين وبضمتين وكشداد
يضرب في الآفاق مكتسبا واما الافق في اصطلاح الهيوئيين فيطلق على ثلاث
دوائر احديها دائرة عظيمة بالسوية تقسم الخط الواصل بين سمتي الراس والقدم
عمودا وتسمى الافق الحقيقي والثانية دائرة صغيرة ثابتة تماس الارض من
فوقها موازية للافق الحقيقي وتسمى الافق الحسي والثالثة دائرة ثابتة
ترتسم محيطها من طرف خط يخرج من البصر الى سطح الفلك الاعظم مماسا
للارض اذا ادير ذلك الخط مع ثبات طرفه الذي في البصر مماسة الارض
ويسمى الافق الحسي ايضا وهذه قد تكون عظيمة وقد تكون صغيرة اذ ربما ينطبق
على الحقيقي وربما يقع تحته او فوقه وتحت الثانية بحسب اختلاف قامات الناظر
وهي الفاصلة بين ما يرى من الفلك وما لا يرى حقيقة واما الاولى فعند
يفصل بينهما وقد لا تفصل واما الثانية فلا تفصل اصلا **لانهما بعد معرفة**
محضة ومحتملان للوصفية والحالية **في نحو يعجبني الزهر** بسكون الهاء
وبفتح النبات ونوره او الاصفر منه **في اكمامه** هو جمع كم بكسر الكاف وتشديد
الميم وعاء الطلع وغطاء النور كالكمامة بالكسر ايضا ويجمع ايضا على اكمة
وكمام **والثمر** بفتح المثلثة والميم حمل الشجر **على اغصانه** جمع غصن
بسكون المهملة ما تشعب من ساق الشجر دقاقها وغلاظها **لان المعرف الجنسي**
كالنكرة بحسب المعنى فيصح وصفه بهما **وفي نحو هذا ثمر يانع** ناضج وثمر
ينع نضج يقال ينع الثمر كمنع وضرب ينعا وينعا وينوعا بضمهما حان قطافه

كما ينبغي وانما تثبت اليا في مضارع مع كثرة العين لنعتوها باختها نص عليه في الصحاح
علي اعضانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة فيتقح الحال عنها حكم المرفوع
بعدهما اي بعد الظرف وشبهه اذا وقع بعدهما مرفوع فان تقدمهما ع
ما يعتمدان عليه وهو اما نفي او استفهام او موصوف او موصول او صاحب
خبر او حال نحو ما في الدار احد وافي الدار زيد ومررت برجل معه
صقر وجاء الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه ومررت بزيد
عليه جبة ففي المرفوع الواقع بعد الظرف وشبهه في هذه الامثلة
ثلاثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف
او المجرور وقد تقدم الجر ويجوز كونه فاعلا بهما للاعتماد وما قيل من ان
هذا يقدح في قولهم انه متى اوقع تقديم الخبر في الباس المبتدا بالفاعل
وجب تاخر الخبر نحو زيد قام فقد اجيب عنه بان قولهم ذلك انما هو في
فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو اقايم زيدان ان يكون زيد
مبتدا وان يكون فاعلا به اعني عن الخبر والثاني ان الارجح كونه فاعلا
بالظرف او المجرور مع جواز كونه مبتدا موخرا واختاره ابن مالك وتوجيهه
ان الاصل عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب كونه فاعلا
نقله ابن هشام الخضراوي عن الاكثرين وتوجيهه ما ذكرنا من ان الاصل
محذور وتعلق الظرف وشبهه عندهم بفعل فيكون كقولك قام زيد وفي مثله
يتعين كون المرفوع فاعلا وحيث اعرب فاعلا سواء كان على سبيل
الراجحية او المرجوحية كما قيل لان المرجوح مقابل الراجح دون الارجح
او الارجحية او الوجوب فعل عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور
لنيابتهما عنه نحو استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما على ما ذكرنا
فيه خلاف فيه والمذهب المختار الثاني بدليل احدها امتناع
تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع
قيل لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به تجويز تقديمها عليه
اذا اضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف والجواب عنه بان المقدر
عندهم كالملفوظ فتقديم المعمول عليه كتقديمه على الملفوظ ليس بشي لان
كونه كالملفوظ لا يستلزم ان يعطى حكمه من كل وجه حتى انه كما يصح تقديم
معموله عليه ملفوظا يصح تقديم معموله عليه مقدرا والقول بان وجوب
حذف العامل لا يقتضي ضعفه لانه لا يكون الا لقرينة تدل عليه ولفظ
يسد مسده ان اريد انه لا يقتضي ضعفه في نفسه فلا يقوى على العمل
فمسلم وليس محل البحث وان اريد انه لا يقتضي ضعفه بالنسبة

الى الملفوظ ومطلقا وظاهر البطلان نعم على تقدير كونهما عاملين
لنيابتهما عن استقر محذوفا لا يكون تقديم الحال عليهما الا تقديما على عامله
الملفوظ لظهور انهما العاملان ولو بالنيابة على ان ههنا ما يتاتى تقديم
الحال على الظرف او شبهه من غير تقديمها على الفعل المضمر بان يضمر قبل
الحال السابقة عليهما ولقوله عطف على قوله احدها امتناع بحسب
المعنى لانه في قوة قولنا لامتناع وكان حق التعبير وثانيهما كذا
عطفا على احدهما كذا فان فوادي عندك الدهر اجمع هو عجز بيت
من ثاني الطويل وصدره فان يك جثماني بارض سواكم وقايله جميل
من قصيدة مطلعها اهاجك ام لا بالمداخل مربع ودار باجراع ع
الغديرين بلقع المداخل بفتح الميم موضع والمربع بالموحدة منزل
القوم في الربيع خاصة واما المربع فالدار حيث والمحلة والمنزل
والاجراع جمع جرع بجيم وراء مفتوحة وحكى القاموس فيها سكون
الراء رملة مستوية لا تنبت شيا وكذلك الجرعا والاجرع والغديرين
تثنية غدير وهو القطعة من الماء يغادرها السيل اي تركها ويبقيها
والبلقع وبها الارض القفر تجمع على بلاقع والجثمان بضم الجيم
وسكون المثلثة الجسم والشخص كذا في القاموس قال الجلال وانما
تستعمل في بدن الانسان وفي الصحاح في مادة جثم ابو زيد الجثمان
الجسماني يقال ما احسن جثمان الرجل وجسمانه اي جسده وقال
الاصمعي الجثمان الشخص والجثمان الجسد قال بشر ابو كرمان
المعادي فوقها سنام كجثماني البنية افلعا يحيى بالبنية الكعبية
وهو شخص وليس بجسد ويقال جاءنا يتزيد مثل جثماني العظاة ع
وفي مادة جسم قال ابو زيد الجسم الجسد وكذلك الجسمان والجثمان
وقال الاصمعي الجسم والجسمان الجسد والجثمان الشخص وكل ذلك
يأتي ما عليه الجلال فتدبر وسواكم على حذف مضاف اي بارض
سوى ارضكم وان كانت الرواية باضافة ارض فلا حاجة الى
تقدير مضاف فاكد الضمير المستتر في الظرف يعني الدهر
لا عندك والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون
قوله اجمع توكيد الضمير محذوف مع الاستقرار والظرف لغو
لا ضمير فيه لان التوكيد والحذف متنافيان وسياتي في الباب
الخامس في الخاتمة المعقودة لشروط الحذف ان الخليل وسيبويه
على جواز حذف المؤكد وبقاء التوكيد وان جماعة وافقهما على ذلك

ولا يصح ايضا ان يكون توكيد **لاسم ان على محله من الرفع بالابتدا لان**
الطالب المحل قد زال بدخول الناسخ ونعني المبتدا وهذا مبني على اشتراط
المحوز الطالب للمحل كما هو راي جمهور البصريين والكوفيين وبعض اوليك
على خلافه من عدم الاشتراط بل نقل في التسهيل الاجماع على جواز الرفع
بالعطف على المحل في مثل ان زيدا قايم وعمرو ولا يذهب عليك ان الكلام
ثمه في العطف وهنا في التوكيد فقد ذهب الجرمي والزجاج الى ان حكم
التوكيد حكم النسق مطلقا اي سواء ظهر في المتبوع ام خفي ووافقهما الفرا
فيما خفي ونوادي من ذلك قال الرضي ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا اجازه
ولا اجازه والاصل الجواز اذ لا فارق **واختار ان ما لك الاول** وهو ان
العامل الفعل المحذوف **مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف** في مثل
ذلك **وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن** ويستتر الا **في عامله وان لم**
يعتمد الظرف او المجرور بان لم يتقدمهما شي مما ذكر **نحو في الدار او عندك**
زيد والجمهور يوجبون فيه الابتدا للمرفوع والظرف او شبهه الخبر
والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين كون المرفوع مبتدا وكونه فاعلا
لان الاعتماد عندهم ليس بشرط في رفع الظرف او شبهه الاسم الظاهر بعدهما
على الفاعلية **وكذا يجيزون في نحو قايم زيد** اي فيما اذا كان احد جزئي
الكلام صفة مشتقة ولم يتقدمها نفي او استفهام **ان يكون قايم مبتدا**
وان لم يعتمد **وزيد فاعلا** له **وغيرهم** وهم الجمهور **يوجب** افراد الضمير
نظرا الى لفظ غير كما جمعناه نظرا الى المعنى **كونهما على التقديم والتاخير**
لفوات شرط عمل الصفة في الظاهر وهو الاعتماد بتقدم نفي او استفهام ولخالف
الرضي حينئذ ان يكون الصفة الرافعة لفاعلها الظاهر مبتدا لاخبر له اصلا
وهي قولهم انه مبتدا حذف خبره لسد فاعله مسده قال ولو تكلفت
له تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له وانما تم بفاعله
كلاما ونقل صاحب الضوء عن سيبويه التفصيل في الاسم الواقع بعد الظرف
بين ان يكون اسم حدث او غيره فان كان الاول فارتفاعه عنده بالفاعلية
وان لم يعتمد نحو يوم الجمعة الخروج واما مكث الوقوف وفي الكتاب العزيز
ومن اياته انك ترى الارض خاشعة اي ومن اياته رويتك قال الشارح
بعد ايراده حكاية للضوء ولم اقف على نقل هذا التفصيل عن سيبويه
في غيره وهو غريب اذ ظاهر قوله فارتفاعه عنده بالفاعلية انه لا يرتفع
بالابتدا عنده ومن ذهب الى عدم اشتراط الاعتماد قاطبة لم يوجب
الفاعلية دون الابتدا بل جوز الوجهين **تنبيهات**

هو

هو بالمثناة الفوقية في اخره كما في اوله جمع تنبيه **يحتمل قول المتنبي**
بذكر دار المحبوب قال ذلك بيانا لمعاد الضمير من بها في قوله **ظلت**
بها ينطوي على كبد نضيجة فوق خلبها يدها هو من اول المنسرح وظلت
بخفف ظللت بلامين اولاهما مكسورة وقد حذفت لتعذر التخفيف
بالادغام بسكون ثاني المثلين واختصت بالحذف لانها هي التي تدغم
وقيل المحذوف الثانية لان الثقل انما حصل عندها ويجوز فتح اوله
على الاصل وكسره بنقل حركة اللام اليه وهي لغة سليم والخطاب في ظلت
لنفسه والباء في بها ظرفيه والنضيجة فعيلة من نضج اللحم اذا تكامل
طبخه والمراد بالنضج هنا شدة الحرارة وافراطها **ان تكون اليد فاعلة**
بنضيجة لاعتمادها على موصوفها فتكون صفة جرت على غير من هي
له **او فاعله بالظرف** يعني فوق خلبها لاعتماده ايضا على الموصوف
اذ تكون صفة ثانية لكبد **او بالابتدا** متعلق بمحذوف هو المعطوف
حقيقة اي او يكون مرفوعه بالابتدا والظرف الخبر **والاول ابلغ بانه**
اشد للحراره لاقتضايه ازدياد حرارة الكبد من نار الجوى حتى اثرت
في اليد التي هي من الاعضا الظاهرة فانضجها فما الظن بالباطنه **والخلب**
بكسر الخا المعجمة واسكان اللام وبالموحدة **زيادة الكبد او حجاب القلب**
او ما بين الكبد والقلب هذا تفسير المصنف وفي الصحاح الخلب بالكسر
الحجاب الذي بين القلب يقال للرجل الذي تحبه النسا انه لخلب نساء
وفي القاموس هو لحيم رقيقه يصل من الاضلاع او الكبد او زيادتها
او حجابها او شي ابيض رقيق لازق بها ولا يخفى ان تفسير الخلب بالكبد
لا يصلح هنا لما يلزم من اضافة الشي الى نفسه **واضاف اليد الى الكبد**
للملابسة بينهما لانهما وفي بعض النسخ بانهما **في الشخص** الواحد والاحسن
في تقرير الملابسة بين اليد والكبد عند الشارح القول بانها قد فرض
وضعها على خلب الكبد وقال المحشي بل الاحسن ما قاله المصنف لان خلب الكبد
الذي فوق الكبد اليد لا يتاتى الملابسة بينه وبين الكبد على التفسيرين
اللذين ذكرهما المصنف للخلب الا بانهما في الشخص فليكن اضافة اليد الى الكبد
لذلك وانت خبير بانه غير لازم ان يتحد نوع الملابسة في الاضا فتين
وان اتحد المضاف اليه على ان دعواه عدم تاتي الملابسة بين الخلب
والكبد بتفسيريه المذكورين لها الكون المخصوص ممنوعه **ولا خلاف**
في تعين الابتدا في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على موخر لفظا
ورتبة لو قلنا ان المرفوع فيه فاعل بالظرف وعوده على موخر كذلك

ممنوع وهذا هو التنبيه الثاني قيل عليه انه ينبغي جريان الخلاف فيه فان
عندنا من يجوز نحو ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى ان فيه عود الضمير
الى متاخر لفظا ورتبة قال وفيه بحث وهذا المجوز هو الاخفش ومن
تبعه اجازوا نحو ذلك لشدة اقتضاء الفعل المتعدي مفعوله اقتضاءه
الفاعل قال الرضي والاولى تجويز ما ذهب اليه الاخفش لكن على
قلة وليس للبصريين منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا ولعل هذا هو
البحث المشار اليه ثمه **فان قلت في داره قيام زيد لم يجزها** اي لم يجز
هذه المسئلة **الكوفيون البتة** اي بوجه من الوجوه **اما على الفاعلية**
اي على كون المرفوع فاعلا بالظرف **فلما قدمناه** من امتناع عود الضمير
على موخر لفظا ورتبة **واما على الابتدائية** اي على كونه مبتدا **فلان**
الضمير لم يعد على المبتدا لكونه عايدا على متقدم رتبة **بل على ما اضيف**
اليه المبتدا والمستحق للتقديم وان تاخر في اللفظ **انما هو المبتدا**
واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدا لا فاعلا لانه اذا كان
مبتدا كان مقدر التقديم وعود الضمير على ما هو كذلك جايز واذا كان
فاعلا كان محقق التاخير وعود الضمير على مثله ممتنع وما عليه المص
من نقل جواز هذه المسئلة عن البصريين على الوجه المذكور هو الحق واما
ابن مالك في تسهيله فنقله عن الاخفش فقال ويجوز في داره زيد اجماعا
وكذا في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند عند الاخفش وتخصيصه
بنقل الجواز عنه يقتضي ان غيره من البصريين قايل بالمنع وليس كذلك فالمنقول
عنهم بنص الشارح الاجازة كالاخفش على نحو ما ذكر المص وقد ظهر
لك من هذا الكلام ان الاخفش وان كان من المجوزين في المرفوع بالظرف
وان لم يعتمد الابتدائية والفاعلية لا يطرد القول بذلك في كل صورة
الا ترى كيف اوجب هنا الابتدائية لقيام المانع من الفاعلية وانما
اجاز البصريون ذلك **لقولهم في اكفانه درج الميت** اي ان السماع
شاهد بما ذهبوا اليه والدرج بفتح اوله وسكون ثانيه وفي اخره جيم
مصدر بمعنى الطي والتلفيف **وقوله بمسعاته هلك الفتى او نجا به**
هو مصراع من الطويل لم اقف له على تتمة ولا قايل والمسعاة واحدة المساعي
قال في القاموس المسعاة المكرمة والعلاة في انواع المجد وغلط الجوهري
فقال تدل في الكرم في الكلام يشير الى ما وقع في الصحاح من انها واحدة
المساعي في الكلام والجود قال المحشي والذي رايته في نسخة الصحاح
التي اراجعها وهي نسخة في مدرسة جمال الدين والمسعاة واحدة المساعي

في الكرم

في الكرم والجود قلت وكذلك هو في نسختي التي من الله علي بملكها
وهي فيما اظن نسخة معتمدة والهلك بضم الهاء بحكم وسكون اللام قال
في الصحاح هلك الشيء يهلك هلاكا وهلوكا ومهلكا مثلث العين ومهلكة
والاسم الهلك بالضم قال اليزيدي التهلكة من نوادر المصادر ليست فيما
تجري على القياس وفي القاموس هلك كضرب ومنع وعلم هلكا بالضم وتهلوكا
وهلوكا بضمهما ومهلكا ومهلكة مثلثتي اللام مات فان قيل جعل الكرم
سببا للنجاة امر معقول اما ان يكون سببا للهلاك فما وجهه اجيب
بان الانسان قد يترك المسعاة فيهلك وقد يفعلها فينجو فهلاكه
ونجاته بسببها تركا وفعلا وليت شعري لم لا يكون المسعاة مصدرا
ميميا بمعنى السعي ويكون المعنى هلك المرء او نجا بسبب سعيه
فان سعى فيما يسعده في الدار الاخرة فقد نجا او فيما يشقيه فيها فقد
هلك قال تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى **واذا كان اسم في نية التقديم**
كالمضاف في المثال المتقدم **كان ما هو من تمامه** وهو المضاف اليه فيه
كذلك اي في نية التقديم ايضا وهذا جواب عما استند اليه الكوفيون
من عدم جواز الابتدائية في نحو في داره قيام زيد وقد تقدم **والارجح تعين**
الابتدائية للمرفوع المتاخر **في نحو هل افضل منك زيد** وهذا هو جواب
التنبيه الثالث **لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثرين**
لضعف شبهه بالفعل وكذا باسم الفاعل لانه لا فعل من لفظه بمعناه
ليعمل بحمله كما في بقية المشتقات **على هذا الحد** والنمط وانما رفعه اذا كان
لشي وهو في المعنى لسببي مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار
غيره منفيا نحو ما رايت رجلا في عينه الكحل احسن منه في عين زيد لانه
يكون حينئذ بمعنى حسن فيكون له فعل من لفظه بمعناه وتسمى هذه
المسئلة مسئلة الكحل **ويجوز الفاعلية في لغة قليلة** حكاها يونس
عن ناس من العرب ونقلها سيبويه في كتابه فانهم اجازوا ان يقال مررت
برجل افضل منه ابوه بجر افضل على الاتباع ورفع ابوه على انه فاعل
بافضل لانه في معنى مررت برجل فاق ابوه في الفضل وعلى هذا يخرج
النصب ان يقال والراجح تعين الابتدائية **ومن المشكل قوله خير نحن**
عند الناس منكم هو صدر بيت من الوافر وعجزه اذا الداعي المثوب
قال يالا وقد مر الكلام عليه في حرف اللام من الباب الاول وهذا هو
التنبيه الرابع **لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم** محذوران احدهما
اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت اي ولم يقم دليل على جواز ذلك

وما استند اليه المجيز من قولهم خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي
اذا الطير مرت فيحتمل لان يكون خبير خبرا مقدما فصح الاخبار به عن
الجمع لانه فعيل يستوي فيه الواحد وغيره كما قال تعالى والملائكة بعد ذلك
ظهير **و** الثاني **عمل افعل في الظاهر** اي فيما ليس بضمير مستتر وليس المراد
به بمسئلة الكحل ما اذا سبق ما يقابل الضمير مطلقا كما هو السابق **في غير**
مسئلة الكحل وهو ضعيف وقد عرفت ان المراد بمسئلة الكحل ما اذا
سبق افعل التفضيل نفي وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه
باعتبارين وهي مسئلة طويلة الذيل وقد افردها شيخنا في مصنف
سماه كحل العيون النجل في حل مسئلة الكحل **وان قدر نحن مبتدا وما**
قبله خبرا عنه **لزم الفصل به** اي بنحن **وهو اجنبي بين افعل ومن**
صلته وهو ممنوع بخلافه لو كان فاعلا فان الفصل به لا يكون فصلا
باجنبي قال ابو حيان وعلى تقدير جعل نحن مبتدا لا يكون اجنبيا
لان الكوفيين على ان الخبر رافع للمبتدا فهو من معموله لانه نعم هو لازم
لانه لا يقول ان الخبر يعمل في المبتدا **وخرجه ابو علي وتبعه ابن خروف**
على ان الوصف خبر لنحن محذوفة والتقدير فنحن خير **وقد رد بان المذكور**
توكيد للضمير في افعل اي توكيد للضمير المستتر في خير واطلق عليه
لفظ افعل باعتبار ما كان عليه **ما يجب فيه تعلقهما**
بمحذوف وهو ثمانية احدها ان تقعا صفة نحو او كصيب
من السماء وهذا من قبيل الظرف المستقر فان الظرف ينقسم باعتبار
متعلقه الى مستقر ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما ويجب حذفه
لان الظرف نايب عنه ولا يجمع بين النايب والمنوب نحو وعنده علم
الساعة افي الله شك واللغو ما كان خاصا وجب حذفه او جاز نحو يوم
الجمعة صمت فيه وزيد معتكف في المسجد وانما سمي الاول مستقرا والثاني
لغوا لان المتعلق العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف واستقر فيه
فهو مستقر فيه ثم قيل مستقر على الحذف والايصال كما قالوا في المشترك
فيه مشترك ولا كذلك المتعلق الخاص فانه اذا حذف لا ينتقل ضميره الى
الظرف فكان لغوا لانه الغي ولم يعتبر كما اعتبر الاول وقيل سمي مستقرا
لانه يتعلق بالاستقرار فهو مستقر فيه قال الرضي قال سيبويه تقديم
الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا وكذا
كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله كقولك كان
في الدار زيدا اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف

الجار كما يقال المحصول للحصول عليه ولا يخفى كما افاده الشارح ان المناسبة
التي ذكرت اولا في وجه التسمية اولى مما ذكره الرضي اذ لا يلزم في كل ظرف
مستقر اي يكون متعلقه استقر خاصة لما تقرر ان ما دل على الكون العام من
حصول وثبوت وكون فهو صالح للتعلق به فلم اشتق له الاسم من استقر دون
غيره منها ولان الظرف اللغو فيما نحو صمت يوم الجمعة وصليت في المسجد
يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر الصوم في اليوم والصلاة في المسجد
وليس متعلقه لفظ استقر واجيب عن الاول بانه يكفي في تسميته مستقرا
تعلقه بلفظ الاستقرار وما هو بمعناه وعن الثاني بان معنى كونه مستقرا
انه يتعلق بلفظ الاستقرار او ما هو بمعناه لا انه يلزمه معنى الاستقرار لترد
تلك الصورة ولا يخلو الجواب ان عرفنا قتنة اذ المدعي ان ما قررناه في وجه
المناسبة اولى مما قيل فيه وليس المدعي ان ما اعتبرناه وجها في التسمية اولى
مما اعتبره حتى يقال يكفي ذلك في التسمية وايضا لو كان معنى مستقرا
انه يتعلق بلفظ الاستقرار فقط لم يبق للتفريع عليه بقوله فهو مستقر فيه
معنى فتامل ثم فان ذلك المجيب ثم ان المناسبة التي ذكرت اولا لا تتاتى
على ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق بخلاف التي
ذكرت ثانيا فانها تتاتى عليها بقي شيء اشار اليه المولى سعد الدين في حاشية
الكشاف وهو انه اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب على الفرس فان قدر
راكب ابتداء بخصوصه فالظرف لغو وحذف متعلقه جائز وان قدر
مستقرا ولا واريد بحسب القرينة راكب فهو مستقر والحذف واجب
واورد على الثاني ان كون الظرف مستقرا انما هو لتعلقه بمعنى الاستقرار
المطلق اما اذا اريد بمستقر بمعنى الراكب لم يكن الظرف المتعلق به الا لغوا
ولم يكن حذفه الا جائزا وانت خبير ان هذا الكلام لم يفرق بين المراد
بالشيء والمراد منه والاول انما اعتبر الثاني فتدبر **الثاني ان يقعا**
حالا نحو فخرج على قومه في زينته اي حال كونه فيها **واما قوله تعالى**
فلما راه مستقرا عنده راى بصرية ومستقرا حال من مفعوله وعنده
ظرف له **فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله**
وانه **قد ظهر** هنا **والصواب ما قاله ابو البقا وغيره من ان هذا**
الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون
خاص وملخصه ان الاستقرار في الاية لم يرد به معنى الكون المطلق الذي
هو متعلق الظرف المستقر بل معنى كون خاص وهو الحصول المخصوص بين
يديه فانه لو قيل فلما راه عنده لم يفهم منه لامكان ان يكون تحت حكمه

وهو غير حاضر لديه وان كان التقدير مستقرا عنده ولما كان المراد الحصول
في الخارج قيل مستقرا بذلك المعنى لتعيين هذا المراد وقال ابن الدهان
عنده متعلق بتراه ومستقرا حال من الهاء في تراه وهو قول حسن الثالث
ان يقع صلة لموصول اسمي نحو وله من في السموات والارض ومن عنده
لا يستكبرون الرابع ان يقع خبرا عن المبتدأ او عما اصله مبتدأ نحو
زيد عندك او في الدار وان زيدا عندك او في الدار وربما ظهر
متعلقه مما خبرا في الضرورة تنبيها على ما هو الاصل كقوله لك العز
ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن هو من ثاني
الطويل ولم يسم قائله العز بكسر المهملة مصدر عز يعز ضد هان يهون والهون
بالضم الهوان والذل يقال هان يهون هونا وهوانا ذل ومهن قال الجلال
هو بالكسر للمفعول فجعله من الاهانة للمريد ومقتضى المقابلة ان يكون
مبنيا للفاعل من الهون وبحبوحة الشي بضم الموحدتين ومهملتين وسطه
وتبحبح في المكان تبحبح تمكن والبحبحي بياء مشددة في آخره الواسع في
النفقة والمنزل وقد نوقش بانا لا نسلم بان لدى متعلق بكائن المذكور
بل بمحذوف وهو خبر كائن الذي هو فاعل من كان الناقصة سلمنا تعلقه
به لكن اسم فاعل من كان بمعنى ثبت ولم يزل فهو من الاكوان الخاصة
ولا شاهد فيه ورده المحشي بان الكون بمعنى الثبوت هو الكون العام
الذي يقدر وفيه ان الكون العام ما كان بمعنى الثبوت مطلقا و
المراد هنا ثبوت خاص وهو ما كان بمعنى عدم الانزال بقرينة
عطف لم يزل على ثبت وانما جعل جعل كائن المذكور لنفي ثبوت ان
المتعلق محذوف خبر كان الناقصة لئلا يكون ذلك لغوا ولا يجوز اعتبار
كائن المذكور اسم فاعل من كان الناقصة مع دعوى ان المتعلق لئلا
يبقى بلا خبر اذ الظرف لغو وفي حواشي الكشاف للمولى سعد الدين عند
الكلام على قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر ومما يتنبه له انه اذا
قيل في الظرف المستقر كان او كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت
والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف في موضع الخبر فيقدر
كان اخرى ويتسلسل التقديرات وفي شرح ابن يعيش الظرف الواقع
خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره هكذا وقع في نسخة المصنف وحق التعبير
اظهار متعلقه اي فلا يكون واجب الحذف عنده وان كان كونا عاما واختار
ابن يعيش في المسألة تفصيلا والتفرقة بين ما اذا بني الكلام اولا على
الحذف وما اذا ابتني على عدمه فقال وعندي انه اذا حذف المتعلق اولا

ونقل

ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره اي اظهار ذلك المتعلق بوجه
وكان واجب الحذف لانه صار اصلا مرفوضا شأنه ان لا ينطق به
اصلا ولان الظرف يتحمل ضمير المتعلق صار قائما مقامه فلا يجامعه ولخلو
هذه فاما ان ذكرته اولا وثبت كلامك على التصريح به فقلت زيد
استقر عندك فلا يمنع منه اي من ذكره مانع انتهى وهو قول غريب
انفرد به قائله الخامس ان يرفع الاسم الظاهر لوجود شرط العمل
فيه نحو افي الله شك ونحو او كصيب من السماء فيه ظلمات محل
الشاهد في الثانية الجار والمجرور الثالث لان الرافع للاسم الظاهر اعني
ظلمات لاعتماده على موصوفه وصيب وهو فيعل من الصوب وهو
النزول يقال للمطر وللسحاب فان اريد الاول فظلماته ظلمة تكاثفه
بتتابع قطراته وظلمة غمامه وظلمة الليل وان اريد الثاني فهي سحمته
وتطبيقه مع ظلمة الليل ونحو اعندك زيد وهذه المحال الخمسة المتعلق
المقدر فيها كون مطلق كما عرفت بخلاف الثلاثة الآتية فانه فيها
مقيد كما ستعرف وان كان واجب الحذف ايضا والسادس ان يستعمل
المتعلق وان كان من الاكوان الخاصة محذوفا في كلامهم في مثل او
شبهه كقولهم لمن ذكر امرا قد تقادم عهده حينئذ الآن واصله
كان ذلك حينئذ واسمع الآن وانما وجب حذف المتعلق في مثله
لان الامثال لا تغير عما وردت عليه وقولهم للمعرس اسم فاعل من اعرس
الرجل بنى باهله او اعرس بالكسر وهي امرأة الرجل بالرفاء والبنين الرفاء
بكسر الراء والمد اما ان تكون همزته اصلية من رفأ الثوب لأم خرقه وضم بعضه
الى بعض اي بالالتئام وجمع الشمل او غير اصلية من رفا الثوب يرفوه اصلحه
ورفاه سكنه من الرعب اي بالالتحام والاتفاق او السكون والطمأنينة
قالوا ذلك بالرفاء اعرست وهذا من قبيل شبه المثل والباء فيه
للمصاحبة والسابع ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة صمت فيه فان التقدير صمت فيه يوم الجمعة فان
الجمهور يوجبون نصب يوم الجمعة على انه ظرف لصمت محذوفا وجوبا
لمكان المفسر لان الاستفهام يستدعي الفعل ونحو ابزيد مررت به
بتقدير مررت بزيد عند من اجازه مستدلا بقراءة بعضهم وهو عبد الله
ابن مسعود وللظالمين اعد لهم والاكثرون لا يجيزون جر الاسم
في باب الاشتغال سواء ذكر معه حرف الجر ام لم يذكر اما الثاني فلانه
يؤدي الى حذف الجار وابقاء عمله وهو غير جائز واما الاول فلان

حرف الجر عن تلك الجر من الفعل الذي معدى سيما ان كان اليا المعاقبة لهمزة واللفظ لا يجوز اضمار بعضه دون بعض فهم يوجبون في ذلك اسقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتدا او ينصب باضمار فعل متعد بنفسه مرادف اللازم او مناسب فينصبون في نحو زيدا حبست عليه باضمار لابست وفي زيدا مررت به باضمار جاوزت او نحوه وبالوجهين اي برفع الظالمين ونصبه قرئ في الاية اي في قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما والنصب قراءة الجماعة اراد بهم القراء السبعة المشهورين ومن وافقهم من الثلاثة المزيد عليهم وغيرهم ويرجحها العطف على الجملة الفعلية قبلها لحصول التناسب بكونهما فعليتين وهو من محسنات الوصل كما تقرر في بابه وهل الاولى حينئذ ان يقدر المحذوف المفسر بفتح السين مضارعا اي ويعذب لمناسبة يدخل فتتلائم صدر الجملتين او ماضيا اي وعذب لمناسبة المفسر بكسر السين اي اعد فيه نظر اي هو محل يتردد فيه النظر لاشتمال كل من التقديرين على تحصيل مناسبة وتفويت اخرى فان التقدير الاول تحصل المناسبة بين المتعاطفين بما عرفت وتفوت المناسبة بين المفسر والمفسر والتقدير الثاني بالعكس والرفع بالابتدا وهي قراءة شاذة نقلت عن ابن الزبير وابان بن عثمان وابن ابي عبلة واما القراءة بالجر وقد عرفت انها قراءة ابن مسعود فمن قبيل توكيد الحرف وحده مع قطع النظر عن مجروره باعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه الحرف المؤكد مثل ان زيدا انه فاضل ويكون الجار المؤكد متعلقا بالفعل بالاصالة والمؤكد بالتبعية ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور اي ولا يكون المجموع توكيدا للمجموع لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى من الضمير وكذا بالعكس وسياتي ذكر هذه المسئلة ثانيا وثالثا وما يتعلق بها من البحث ان شاء الله تعالى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار فيه رد على ابي حيان حيث ابدى ذلك احتمالا في الاية على هذه القراءة بل وعلى ابن عصفور ايضا حيث صرح في توجيهها بذلك لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس وقد تبع المص ابن مالك في ذلك فانه قال في تسهيله ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما اوهم ذلك جعل توكيدا وذكر في شرحه ان ابدال المضمر من الظاهر لم يسمع فان تمثيل النحاة بنحو ذلك وقد عرفت ان ابن عصفور خرج قراءة

والظالمين

وللظالمين اعد لهم على البدلية واستشهد صاحب الصحاح على اجود بين استقلت عليها ناجي الالمحز وتغيب دره عنهم بلفظ استقلت عيشه وقد يقال ان الجار والمجرور في الموضعين تاكيد لفظي لا بدل وقال ابو حيان ابدال الظاهر من الظاهر او من ضمير الغائب جايز اتفاقا وابدال الضمير من الضمير او من الظاهر فيه خلاف وابن الحاجب في كافيته قد جوز ما منعه ابن مالك واقره على ذلك شارحها العلامة الرضي والثامن القسم نحو والضحى والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم وقوله سبحانه لا يؤخر الاجل ولو صرح بالفعل في نحو ذلك وجبت الباء هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعين الفعل للتقدير في ثاني القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين ولا شيء من الوصف ولو مع متعلقه بجملة بل هو مفرد وانما لم يقع المفرد صلة لانها لايضاح الموصول والمفرد لا ايضاح لانه لا يدل على اكثر من نفسه فان قيل ولم كان الوصف مفردا والظرف وشبهه جملة مع انه اقرب الى الفعل منهما قلنا لانهما نابا مناب الجملة وقاما مقامها في تحمل الضمير المقصود بالاسناد اليه ولا كذلك الوصف فانه وان تحمل الضمير لم يتحمله لقصد الاسناد اليه المعتبر والا لم يعامل معاملة المفرد في الاعراب قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف اي خبر لمبتدا محذوف والتقدير جاء الذي هو مستقر على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع اي رفع احسن بتقدير الذي هو احسن لقلة ذلك واطراد هذا انتهى كان الظاهر ان يقول لقلته هنا واطراد ذاك لان القليل ما كان على حد قراءة بعضهم وهو قريب كما ترى لكنه لما لم يكن مما الكلام فيه كان بعيدا قيل ينبغي تعليل المنع بان شرط الحذف من الصلة ان لا يكون الباقي صالحا لان يكون صلة ولا كذلك نحو جاء الذي في الدار فان الباقي منه صالح للوصف بحمل الجار والمجرور منه خبر محذوف فيعود الى تجويز الحذف مع الصلاحية المذكورة وكذلك يجب تقدير الفعل في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفا تجوز في نحو رجل ياتيني فله درهم وتمتنع في نحو رجل صالح فله درهم اي فيما اذا وصف المبتدا بمفرد والسر في ذلك ان الفاء انما تدخل خبر المبتدا في نحو ذلك لشبهه بجواب الشرط من حيث كانت الصفة بمثابة جملة الشرط والمبتدا بمنزلة اسم الشرط فوجب

كونها جملة عند وجود الفا ليتحقق الشبه ضرورة ان لا شبه عند الافراد اذ الافراد اذا الشرط لا يكون مفردا ويتعين في متعلق هذا الجار والمجرور ان يكون مستقبلا لمنعهم الفا حيث الشرط ماض وقد تبع المص ابن مالك في جواز دخول الفا في كل نكرة وصفة فعلية او ظرفية فان لم يضف اليها كل وفاقا للحديث وانما يصح هذا اذ صح ان النكرة الموصوفة باحدهما والحق انه لا بد من اعتبار عموم المبتدا لدخول الفا في خبره وما حق التشبيه فقد نصوا على امتناع الفاء حيث المبتدا خاص فتدبر **فاما قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي فنادر** البيت من اول الخفيف وقايله مجهول والمباعد قال المحشي بكسر العين اسم فاعل كمدان اي في كونه اسم فاعل مزيد ان اي قارب يعني كل امر مباعد من شي او متقرب منه فانه منوط ومعلق بحكمة الباري تعالى وعدله لا يقع الا بارادته يقال نطت الشي انوطه نوطا علقته والحكمة هنا العدل فانه من معانيها لغة كما في القاموس وهذا جواب عن سوال مقدر تقديره كيف دخلت الفا في خبر المبتدا الموصوف بمفرد وهو ممتنع فاجاب بانه نادر وقيل شاذ **واختلف في الخبر والصفة** في غير ما تقدم **والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل** فهو اولى بالتقدير **ومن قدر الوصف** كالاخفش من المتقدمين وابن مالك من المتاخرين **فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد** اي ان تكون مفردة ولان تقدير الوصف تقدير مطرد بخلاف تقدير الفعل اذ يتعين الوصف في نحو اما عندك فزيد وخرجت فاذا بالباب زيد لان اما واذا الفجائية لا يليهما الفعل ولان العرب حيث صرحت بالمتعلق في ذلك صرحت به وصفا **ولان الفعل في ذلك** اي فيما اذا وقع حالا او نعتا **لا بد من تقديره بالوصف** اظهار المحله من الاعراب ففي تقديره ابتداء قصر للمسافة وتنصيص على اعرابه **قالوا ولان تقليل المقدر اولى** فان الفعل مع فاعله جملة وكذلك الوصف مع فاعله فانه مفرد **وليس** ما قالوه **بشي لان الحق انا لم نحذف الضمير** من الفعل والوصف **بل نقلناه الى الظرف** هو بمعناه العام ليشمل الجار والمجرور **فالمحذوف فعل** فقط **او وصف** فقط **وكلاهما مفرد** ومحصله انهم حيث قالوا فيما اذا قدر الفعل الظرف مقدر بجملة ظن ان المقدر للفعل وفاعله وهو جملة ومقدر والوصف انما يقدرون اسم الفاعل بدون ضمير فمن ثم قالوا تقليل التقدير اولى والجواب ما عرفت

ووجه

ووجه قولهم الظرف مقدر بجملة انه يصير بتقدير الفعل جملة بخلافه بتقدير اسم الفاعل او انه من باب تسمية الجزء باسم الكل **واما في باب الاشتغال فيقدر بحسب المفسر** ان فعلا ففعل وان وصفا فوصف **فيقدر الفعل في نحو يوم الجمعة معتكف فيه وتقدير الوصف في نحو يوم الجمعة انت معتكف فيه** ولما كان القايلون بتقديره فعلا اطلقوه اطلاقا ظاهره ان الفعل راجح للتقدير في كل مقام والقايلون بتقدير الوصف اطلقوه كذلك وكلاهما غير مرضي عند المص قال **والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما** كذلك **ولا فعلا** كذلك **بل تقدر بحسب المعنى** وما يقتضيه المقام **كما سابينه** اي الحق في المسئلة التفصيل بين الابواب وملاحظة ما يستدعيه المعنى فيقدر في كل باب ما يليق به من اسم او فعل **كيفية تقديره** اي المتعلق **باعتبار المعنى** على ما هو الحق عنده وهذا ما وعد ببيانه قريبا **اما في القسم فتقديره اقسم** وما في معناه ليس الا **واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به** من فعل **نحو يوم الجمعة صمت فيه** او اسم نحو ما يوم الجمعة انت صائم فيه **واعلم انهم ذكروا في باب الاشتغال انه يجب ان لا يقدر مثل المذكور اذا حصل مانع صناعي** لتقديره **كما في زيدا مررت به او مانع معنوي كما في زيدا ضربت اخاه اذ تقدير المذكور** حق العبارة مثل المذكور الا ان يكون المراد بالمذكور مثل المذكور **تقتضي في الاول تعدي القاصر بنفسه** وهو ممنوع صناعة **وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد** بل باخيه **فيجب ان يقدر جاوزت في الاول واهنت في الثاني** لاستلزام المرور بزيد مجاوزته وضرب اخي زيد اهانة زيد **وليس المانعان** الصناعي والمعنوي بحيث يتحققان **مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي** وليس المانع الصناعي مع كل متعد بالحرف ولا المانع المعنوي مع كل سببي لكنه عدل الى ما ترى لقصد الاختصار وعدم الالباس فسقط ما قيل المانع المتقدم احد امرين صناعي او معنوي فكان ينبغي ان يقول وليس المانعان مع كل متعد بالحرف وكل سببي فان عطفه بلا مقتض لتقصور المانعين في بعض صور المتعدي بالحرف وبعض صور السببي ولا يتحقق ذلك الا في بعض صور المتعدي بالحرف نحو زيدا مررت باخيه فان فيه مانعا صناعيا وهو عدم تعدي الفعل بنفسه ومعنويا وهو ان المرور باخي زيد ليس مرورا بزيد فان قلت

مطلقاً

حينئذ في مثله قلت تقدر نحو لابست ويندفع المانع ان هذا وقد
قيل على تخصيص امكان تصورهما بالمتعدي بالحرف انه يوهم عدم امكانه
في المتعدي وليس كذلك بل هو ممكن فيه ايضا كما في هذه الصورة بعينها الا ترى
انه لا مانع مساعيا في نحو زيدا شكرت له بمعنى من تقدير مثل المذكور
لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه وكذلك مسئلة الظرف لا مانع فيها
من تقدير المثل نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى
الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر بنفسه وذلك
لان الاصل في الظرف ان يكون مجرورا بفي فالتزم مع الضمير لان الضمير مما يرد
الشيء الى اصله قد يتسع في ذلك الضمير فينتصب نصب المفعول به قال
تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وانتصاب الشهر على الظرفية اي فمن
حضر في الشهر ولم يكن مسافرا فليصم فيه والاصل فمن شهد فيه فليصم
فيه لكن وضع المظهر موضع الضمير الاول للتعظيم ونصب على الظرف
بعد حذف الجار ونصب الضمير الثاني على الاتساع وقيل على الاصل فمن شهد
منكم هلال الشهر فليصمه على انه مفعول كقولك شهدت الجمعة اي
صلاتها وكذلك لا مانع معنويا من تقدير مثل الملفوظ في نحو زيدا
اهنت اخاه فيقال التقدير اهنت زيدا لان اهانة اخيه
اهانة له بخلاف الضرب اذ ليس ضرب احد الاثنين ضربا
للاخرى فلا يصح تقدير المثل واما في باب المثل هو بفتح الميم
والمثلثة فيقدر بحسب ما يقتضيه المعنى واما البواقي وهي خمسة
الحال والوصف والخبر والصلة واما اذا رفعا الاسم الظاهر نحو زيد
في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر وقد مضى التنبيه
على ان هذا الكون المقدر حينئذ من الافعال التامة لان تقدير
الناقص يؤدي الى التسلسل في التقديرات او مضارعهما اي يكون
او يستقر ان اريد الحال او الاستقبال منها نحو الصوم اليوم او في
اليوم والجزاء غدا او في الغد فيكون المقدر اولا حاليا لان اليوم
ظرف حالي وللمقدر ثانيا استقباليا لان الغد مستقبل ويقدر كان
او استقر او وصفهما الذي بمعنى المضي ان اريد المضي ولا تنس
تعين الفعل منها للتقدير في الصلة هذا التفصيل والتقدير بحسب
ما تقتضيه معنى الكلام هو الصواب وقد اغفلوه هنا مع قولهم
في نحو ضربي زيدا قائما اذ التقدير اذ كان ان اريد المضي من الفعل
المقدر اعني كان او اذا كان ان اريد منه المستقبل ولو فرق

بين

بين ما هنا وبين ما قرره ثمه غير ان ثمه جعلوا الفرق في الظرف المقدر
وهنا في نفس الفعل المقدر فاذا جهلت المعنى بان لم تقم قرينة معينة
لزمان المقدر فقدر الوصف فانه صالح للازمنة كلها لانه لا يدل
على الزمان بهيئته ليختص وان كانت حقيقته الحال قيل عليه كيف يقدر
مع الجهل ما هو ظاهر في الحال والحال انه احد الامور المجهولة وهل هذا
الا تهافت بل عند الجهل لا يقدم على تقدير معين بل تردد الامر بين
المحتملات فيقال ان اريد كذا قدر كذا وانت خبير ان تقدير ما هو
ظاهر في شيء بحيث يصلح ان يكون لغيره وله ليس من التهافت في شيء فان
تقدير الوصف فيما نحن فيه ليس الا لصلوحه للازمنة كلها دون غيره
وقال الزمخشري في افانت تنقذ من في النار انهم جعلوا في النار
الان لتحقق الموعود به فاعتبر تقدير الماضي اي فانت تنقذ من
في النار حصل فيها تنزيلا لما هو محقق الوقوع منزلة ما وقع ولا يلزم
ما ذكره اي ولا يتعين هذا التقدير لانه لا يمتنع تقدير المستقبل
اي افانت منقذ من يحصل غدا في النار ولكن ما ذكره ابلغ واحسن
ولافادة هذه النكتة مع التهويل جيء بالظرف موضع الضمير قال
قاضي المفسرين وضع من في النار موضع الضمير للدلالة على ان من حكم
عليه بالعذاب كالواقع فيه لامتناع الخلف وان اجتهاد الرسول
صلى الله عليه وسلم في دعائهم الى الايمان سعي في انقاذهم من النار ولا يجوز
تقدير الكون الخاص كقائم وجالس اي في الاماكن الخمسة الباقية الا
بدليل يدل على الخصوص ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا
كما في الكون العام ولا ينتقل ضمير من المحذوف الى الظرف والمجرور
كما ينتقل اليهما من المحذوف العام فلا يكون الظرف حينئذ الا لغوا
وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص فاوجبوا ذكره خاصا
كما اوجبنا حذفه عاما وبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر
عند وجود الدليل على الحذف وعدم وجود معمول هو اثر من اثار المحذوف
فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو
الدليل على المحذوف ان لم يكن دليل سواه او مقويا للدليل ان كان
واشتراط النحويين الكون المطلق في المحذوف انما هو لوجوب
الحذف لا لجوازه اي ومدعانا الجواز لا الوجوب ومما يتخرج على ذلك
اي على تقدير الكون الخاص لدليل قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي به
وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن كقولك

ابيتته الليلة بعيت من المحرم اي مستقبلا لها **كذا فسره جماعة من السلف وعليه عول الزمخشري** حيث لم يذكر سواه **ورده ابو حيان توهما منه ان** المتعلق **الخاص لا يحذف** قال ابو حيان ان تعلق الظرف او المجرور بكون خاص وهو ما لا يرجع الى معنى الثبوت والاستقرار فلا يخلو اما ان يكون في الكلام دليل عليه او لا فان لم يكن فالاجماع على وجوب التصريح بالمراد لان المتعلق حينئذ لا يفهم الا به فاذا قلت زيد في الدار وانت تريد انه قائم او قاعد وجب التصريح بالمراد لان المتعلق متى حذف دون دليل لم يحمل الا على الكون العام وان كان دليل فالجمهور على وجوب اظهاره ايضا طردا للقاعدة اذ لا يحذف عندهم الا الكون العام وذهب بعض المتاخرين الى جواز حذفه واستدل بظواهر لا دليل فيها منها قوله تعالى الحر بالحر فقدره الحر مقتول بالحر الى آخرها ولا حجة فيه لاحتمال تقدير مضاف اي قتل الحر كائن بقتل الحر فلا يخرج عن القاعدة والاحتمال الجاري على القواعد مع ظهوره لا يعدل عنه الى غيره ومنها النفس بالنفس الى آخرها فقدره الزمخشري النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة بالعين ولا حجة فيه لاحتمال كونه على تقدير مضاف كما تقدم اي قتل النفس كائن بقتل النفس وفقء العين كائن بفقء العين فان قيل ما هذه المضافات المحذوفة قلنا حذف المضاف فصيح كثير في كلامهم لاسيما اذا عضده الجري على القواعد ثم نقل عن شيخه انه قال ولا تغتر بما تجده في كلام المفسرين من تقدير الكون الخاص فان ذلك تفسير معنى لا تفسير اعراب **وقال الصواب ان اللام للتوقيت** اي بمعنى عند **وان الاصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف انتهى** وعليه فاللام متعلقة بطلقوهن اي اوقعوا الطلاق لاستقبال عدتهن اي عند استقبالها قال ابو حيان وتقدير الزمخشري هنا حالا محذوفة يدل عليها المعنى متعلقا بها المجرور اي مستقبلات لعدتهن ليس بجيد لانه قدر عاملا خاصا ولا يحذف عامل الظرف والجار والمجرور اذا كان خاصا بل اذا كان كونا مطلقا **وقد بينا فساد تلك الشبهة** اي بين شبهة ان الكون الخاص لا يحذف بما ادعاه من الاتفاق على جواز الحذف لقيام الدليل على ان الحذف من باب الاشتغال واجب مع خصوص المحذوف وقد اخذ المص في تصحيح الصور التي وهم ابو حيان تخريجها على خصوص المتعلق المحذوف فقال

ومما

ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى التقدير مقتول او يقتل بصيغة المجهول **لا كائن** كما قال ابو حيان وغيره لاحتياجه الى كثرة التقدير الذي هو خلاف الاصل ولذلك قال **اللهم الا ان يقدر مع ذلك مضافان** احدهما مع المبتدا والآخر مع الخبر **اي قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه تكلف تقدير ثلث** وهي **الكون والمضافان بل تقدير خمسة لان كلا من المصدرين** المقدرين وان كانا مضافين **لا بد له من فاعل** وان كان مستترا اي وفيما اخترناه تقدير واحد او اثنين وانما لم يعتبر على قولهم فاعل كائن المقدر لانتقاله عند التقدير الى المتعلق **ومما يبعد ذلك ايضا** اي ومما يبعد تقدير المضافين مع كائن **انك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدا** اذ لا **الا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف ان يعلم المحذوف عند موضع تقديره نحو واسال القرية** فقبل موضع التقدير فيها ما يبين واسال القرية ولا نعلم المحذوف هنا الا بعد ذكر القرية وليس موضع الحذف ولجيب بان في الكلام مقدرا اي موضع محقق تقديره والبينية بين شيئين لا يتحقق الا بوجود ثانيهما فالمحذوف هنا لا يتبين الا عند ذكر القرية فهي موضع محقق تقديره وقد ذهب بعضهم الى تجويز عدم التقدير باحتمال ان يخلق الله تعالى في القرية قدرة الكلام ويكون ذلك معجزة فان قيل الاصل عدم هذا الاحتمال قلنا والاصل عدم المجاز على ان هذا كله مفرع على ان القرية اسم للابنية المجتمعة وقال في القاموس المصر الجامع فان قلنا هي مشتركة بينها وبين اهلها اشتراكا لفظيا او معنويا فالاستدلال ساقط والدليل على ان القرية حقيقة في الناس المجتمعين كثير في القرآن قال تعالى وكم من قرية كانت ظالمة وكاين من قرية امليت لها وهي ظالمة وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها قال ولان القرية مشتقة من القرء وهو الجمع ومنه قريت الماء في الحوض اي جمعته ورده الشارح باختلاف المادتين اذ معه لا يتاتى القول باشتقاق احدهما من الآخر قال لكن قال ابن سيده في المحكم يقال قريت الكتاب لغة في قرأت عن ابي زيد وحكى ثعلب صحيفة مقرية ويقال قرى الماء في الحوض قريا جمعته واقريت الناقة اجتمع الماء في رحمها فهذا يصحح الاشتقاق هذا والقول بان المراد سؤال اهل القرية هو المرتضى وقد نص عليه الشافعي في الرسالة ونقله عن اهل العلم باللسان فانه قال في قوله تعالى واسال القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها وانا لصادقون لا يختلف اهل العلم باللسان انهم انما يخاطبون اباهم

بمثل اهل القرية واهل العير لان القرية والعير لا يبينان عن صدقهم ونظير
هذه الاية قوله تعالى ان النفس بالنفس الاية اي ان النفس مقتولة
بالنفس والعين مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن
مصلومة بالاذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الاحسن لا تقدير
كائن المحوج الى تكلف تقدير المضافين كما عرفت بان يقال قتل النفس
كائن بقتل النفس وفقؤ العين كائن بفقؤ العين الخ وكذلك الارجح في
قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان ان يقدر يجريان لتعلق بحسبان
فان قدرت الكون متعلقا له قدرت مضافا في جانب المبتدا اي جريان
الشمس والقمر كائن بحسبان وقال ابن مالك في قوله قل لا يعلم من في
السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار
عبارة ابن مالك في شرح التسهيل زعم الزمخشري ان الاستثنا في قوله تعالى
قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله استثناء منقطع جا على
لغة بني تميم لان الله تعالى وان صح الاخبار عنه بانه في السموات او الارض فاغا
ذلك على المجاز لانه مقدس عن الكون في مكان بخلاف غيره فانه اذا اخبر عنه
بانه في السموات او في الارض فانه كائن فيها حقيقة ولا يصح حمل اللفظ
في حال واحد على الحقيقة والمجاز والصحيح عندي ان الاستثنا في الاية
متصل بغير استقر من الافعال المنسوبة على الحقيقة الى الله تعالى
والى المخلوقين كذكر ويذكر فكانه قيل لا يعلم من يذكر في السموات
والارض الغيب الا الله ويجوز تعلق في باستقر ذكرهم في السموات والارض
مسندا الى مضاف حذف واقيم المضاف اليه مقامه اي لا يعلم من استقر
ذكرهم في السموات والارض الغيب الا الله ثم حذف الفعل والمضاف
واستتر الضمير لكونه مرفوعا هذا على تسليم امتناع ارادة الحقيقة
والمجاز في حالة واحدة وليس عندي ممتنعا لقولهم القلم احد اللسانين
والخال احد الابوين ولقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي انتهت
بحروفها وهي كما ترى لا تقتضي المنع من التعلق بالاستقرار مطلقا كيف
وقد جوزه على وجه نعم هي تقتضي المنع من التعلق بمطلق الاستقرار لان
المتبادر منه الاستقرار الكون وهو ممتنع لاستلزامه اما الجمع بين
الحقيقة والمجاز اي استعمال اللفظ الواحد في معناه الحقيقي ومعناه
المجازي معا وهو المعني عند علماء البيان بعموم المجاز فان الظرفية المستفادة
من في حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه لان غيره فيهما حقيقة لعدم
استحالة المكان عليه ومجاز بالنسبة اليه تعالى لاستحالة المكان

واما

واما حمل قراءة السبعة مع تواترها وتعاضدها على لغة مرجوحة وهي لغة
تميم وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم
ان الاستثنا منقطع لكنه اعتذر عنه بقوله فان قلت ما الداعي الى
اختيار المذهب التميمي على المذهب الحجازي قلت نكتة سرية حيث
اخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله ليس بها انيس ليؤول
المعنى الى قولك ان كان الله ممن في السموات والارض فهم يعلمون الغيب
يعني ان علمهم بالغيب في استحالته كاستحالة ان يكون الله منهم كما ان
ما في البيت ان كانت اليعافير انيسا ففيها انيس لصاحب التقريب
وفي الكلام تعقيد يخل ببيان امرين لحدهما يوقف النكتة على اللغة
التميمية والثاني موازنة الاية بالبيت اما الاول فملخصه ان كان الله
فيهما وهو يعلم الغيب ففيهما من يعلم الغيب اي لاستحالته كاستحالته
واما الثاني فلتوقفهما على تقدير شرطية مثل ان كانت اليعافير انيسا
ففيها انيس وهذا انما يصح على المذهب التميمي وجعله من جنس الاول
على سبيل الفرض والتقدير ليصح تلك الشرطية واما على الحجازي فنصبه
على انه مستثنى منقطع اي منكور بعد الا غير مخرج قلت فليس من جنس
الاول لا حقيقة ولا فرضا والمخلص من هذين المحذورين الذين هما التعلق
بالاستقرار ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض لان المذكور
فيها يشمل الباري تعالى وغيره حقيقة فينتفي المحذور ويكون الابدال
في الاستثناء المتصل فينتفي المحذور الثاني ومن جوز اجتماع الحقيقة
والمجاز في كلمة اي ارادتهما معا من كلمة واحدة والمختار فيها وفي مسئلة
استعمال اللفظ الواحد في معنييه ومعانيه المتفرقة على تباينها حقيقة
ومجازا واحتج بقولهم القلم احد اللسانين ونحوه كالخال احد الابوين
واللبن احد اللحمين فان اطلاق اللسان والاب واللحم على القلم والخال واللبن
مجاز قطعا لم يحتج الى ذلك اي الى هذا التقدير وقدر الكون العام ولكن
في الاية وجه اخر هذا الوجه ابداه ابن مالك في شرحه احتمالا وهو ان
يقدر من مفعولا ليعلم والغيب بدل اشتمال منه فيرجع التقدير
قل لا يعلم غيب من في السموات والارض والله فاعل ليعلم والاستثنا
مفرغ اي ان الاشيا الغائبة التي تحدث في العالم لا يعلمها الا الله اي انهم
لا يستحق علمهم بها وانما الله سبحانه هو المخصوص بستحق العلم بها تعين موضع
التقدير من الكلام الاصل في متعلق الظرف وشبهه ان يقدر مقدما
عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها فانها مقدرة التقديم عليها وقد تعرض

ما يقتضي ترجيح تقديره موخرا وما يقتضي ايجابه اي ايجاب تقديره موخرا اعتدادا بالعارض فالاول المرجح نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا فيقدر كذلك وانما كان اصله ذلك واصل المبتدا التقديم لان المبتدا محكوم عليه والخبر محكوم به والمحكوم عليه لابد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ان يكون ذكره متقدما على ذكر المحكوم عليه واما وجوب تقديم الحاكم في الفعلية فمن جهة كونه عاملا ورتبة العامل متقدمة وانما اعتبر الامر اللفظي اعني العمل والغى ذلك المعنوي اعني التقديم ثمة لان العمل طاري فاعتد به وقيل التقديم هنا للايذان من اول الكلام بانها فعلية اولاحتياج الفعل الى الاسم واستغناء الاسم عنه فارادوا في المركب منهما تتميم الناقص بالكامل وقد رجع المص عما جزم به هنا من الترجيح فقال في خاتمة الباب الخامس في بيان مكان المقدر كما سياتيك ان شاء الله تعالى ما نصه وكما قدمنا في نحو في الدار ان متعلق الظرف تقديره موخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما فيما رضه اصل اخر وهو انه عامل الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول انتهى ولا يرد ان الداعي له في الرجوع عن الجزم بالترجيح الى القول بالتعارض ليس بذاك لان هذا العامل مستحق للتاخر عن المبتدا ففي تقديره متقدما تكثير لمخالفة الاصل لان الظاهر انه لامزية للتقديم على التاخير بالنظر الى مخالفة الاصل تقليلا وتكثيرا فانه اذا اقدر موخرا لزمت المخالفة مقدما لزم مخالفة الاصل من وجهين تقديم الخبر على المبتدا وتقديم معموله عليه واذا اقدر موخرا لزمت المخالفة من وجهين ايضا تقديم معمول الخبر على المبتدا وتقديم المعمول على عامله فثبت التعارض والثاني الموجب نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ومن هنا يتضح لك وجه قولهم ان ان لا يتقدم خبرها على اسمها الا اذا كان ظرفا اذ يجب تقدير متعلقه حينئذ موخرا فلا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا لئلا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية فان قيل هذا الالتباس انما يكون مع التلفظ لا مع الحذف والتقدير قلت للمقدر حكم الملفوظ فما امتنع في الملفوظ امتنع في المقدر تنبيه رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل متعلقا مطلقا بنحو قولك اذا الهم مكرم وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل اصلا لاختصاصها بالدخول على الاسمية

واما لا يقع

واما لا يقع بعدها فعل الا اذا كان مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين وهذا على ما بيناه من الاصل وما يعترض عليه غير وارد على مقدري الفعل مطلقا لان الفعل في الصورتين يقدر موخرا فلا يلزم محذور واصلا

الباب الرابع في ذكر احكام يكثر دورها بين المعربين ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها اللائق بها ولتبين على وجهها فمن ذلك ما يعرف به المبتدا من الخبر ويميز به احدهما من الاخر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين المرفوعين في ثلاث مسائل احداها ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما في التعريف نحو الله ربنا او اختلفت فيه بان كان تعريف احدهما اقوى من الاخر نحو زيد الفاضل والفاضل زيد ولابد من تمهيد مقدمة وهي ان المعارف وان استوت في اصل التعريف هي متفاوتة الاقدام فيه فاعرف انواعها الضماير واعرفها ضمير المتكلم ثم الاعلام ثم المبهمات ثم المعرف باللام ثم المضاف الى احدها معنى الا المضاف الى المضمر فانه في رتبة العلم عند بعضهم وعلى هذا المذهب يتم تمثيل المص المعرفتين المساويين بالله ربنا فان الاسم الشريف على الصحيح علم واصله الاله حذفت همزته وعوض عنها حرف التعريف ولذلك قيل في الندا يا الله بالقطع وفخمت لامه ثم جعل علما بالغلبة على المعبود بحق اعني الذات الواجب الوجود المستجمع لجميع المحامد واشتقاقه من اله كعبد وزنا ومعنى الهة والوهة والوهية ومنه تاله واستاله وقيل من اله بكسر العين تحيرا ومن اله سكن او من اله فزع اذا فزع او من اله الفصيل اذ اولع بامه او من وله اذا تحير او تخبط عقله والهمزة بدل من الواو واستثقالا للكسرة عليها استثقل الضمة في وجوه فهو كاعاء واشاح ولا يخفاك وجوه المناسبة ويرده الجمع على الهة دون اولهة وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه ليها ولاها اذا احتجب وارتفع لانه تعالى محجوب عن ادراك الابصار وكنه حقيقته محجوب عن ادراك البصاير ومرتفع على كل شي ثم دخله حرف التعريف وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخرة وادخال حرف التعريف عليه ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبادة وكل منهما كلي انحصر في الخارج في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها لان المراد بالاله في كلمة الشهادة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشي من نفسه او مطلق المعبود ولو بالباطل ويلزم الكذب في الحصر فوجب ان يكون الاله المعبود بحق والله على الفرد الموجود منه والمعنى

لا معبود بحق موجود الا هذا الفرد وهذا معنى قول الكشاف ان الاله
من اسماء الاجناس كالرجل والفرس يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب على
المعبود بحق كغلبة النجم على الثريا والكتاب على كتاب سيبويه واما الله بحذف
الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي يختص بهذا الفرد الموجود
تعالى وتقدس وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به ولانه
لا بد له من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه
ولانه لو كان وصفا لم يكن لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن
فانه لا يمنع الشركة قال قاضي المفسرين والاظهر انه وصف في اصله لكنه لما غلب
عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجري مجراه
في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال
الشركة اليه لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقي او غيره غير
معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته
المخصوصة لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى
صحيحا ولان معنى الاشتقاق وهو كون احد اللفظين مشاركا للآخر
في المعنى والتركيب حاصل بينه وبين الاصول المذكورة هذا اي القول
بان المقدم من هذين الاسمين هو المبتدأ هو المشهور وقيل يجوز تقدير
كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا اي سواء تساوت الرتبتان ام اختلفت
وسواء كان احدهما مشتقا ام غير مشتق تقدم او لم يتقدم وقيل المشتق
خبر دائما وان تقدم نحو القائم زيد واليه ذهب الامام الرازي لان
معنى المبتدأ المنسوب اليه ويسمى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه
والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد المبتدأ والمنطلق
خبره ورده صاحب التلخيص بانه اذا قيل المنطلق زيد فان معناه الشخص الذي له
الصفة صاحب الاسم بمعنى ان الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم
يجعل دالا على امر نسبي ومسندا قال لها السبكي في شرحه وقد يقال ان
الدال على الوصفية انما هو منطلق اي الوصف المنكر اما المنطلق والالف
واللام فيه موصول بمعنى الذي فهو في الجمود والدلالة على الذات كزيد
ولذلك وقع المنطلق موصوفا مباشرا للعوامل غير محتاج الى جريانه
على موصوف قبله بقي النظر فيما اذا قلنا المنطلق زيد فهل نقول المبتدأ
الالف واللام خاصة كما ان المبتدأ هو الذي دون صلته او نقول الالف
واللام وما اتصل بها فيه نظر وقد يقال بمثله في الذي الا ان اتصال
الالف واللام بصلتها اشد هذا كلامه قال الشارح وفيه بحث

والتحقيق

والتحقيق ان المبتدأ ما كان اعرف في نفس الامر واخص من الاسمين وان
تاخر كزيد في المثال اي في مثال الفاضل زيد او كان هو المعلوم عند
المخاطب يعني وان تاخر في الكلام ايضا او كان مشتقا كان يقول واحد
من القائم فتقول مجيبا له زيد القائم فان القائم معلوم عند هذا
المخاطب فهو المبتدأ وان تاخر واعلم ان بين الاعرف والمعلوم عند المخاطب
عموما وخصوصا من وجه وطريق تناولهما للاقسام بانه اخل انه
اراد بالاعرف من المعلومين او من المجهولين والاعرف المعلوم مع غير
المعلوم واراد بالمعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم في
المعلوم من المتساويين في المرتبة قال السعد التفتازاني في مطوله والضابط
في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع
اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متغايرين
في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب
بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخرى يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه
وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب
ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه
وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه
اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا
يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح
زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح فلا يصح رماحها
الغاب ولهذا قيل في بيت السقط خوض بحر نقعه ماؤه ان
الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان له ماء وانما يطلب تعيينه فان علمهما
معا وجهل النسبة بينهما فالمقدم المبتدأ وفي هذا الكلام اشارة
الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين للسامع لا ينافي كون الكلام مفيدا له
فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من المتكلم فائدة الخبر اعني انتساب
الخبر الى المبتدأ او لازمها اعني كون المتكلم عالما بمضمون الخبر ونفس المفهومين
لا يوجب العلم بالنسبة بينهما الثانية ان يكونا نكرتين صالحتين
للابتداء بهما لوجود المخصص مع كل منهما نحو افضل منك افضل مني
وهذه النكرة قريبة من المعرفة لعدم قبولها الالف واللام وهذا
النوع من قبيل ما التخصيص فيه بالعمل والثالثة ان يكونا مختلفين
تعريفا وتنكيرا والاول المقدم هو المعرفة كزيد قائم فالمقدم في هذه
الصور المبتدأ واما ان كان اي المقدم هو النكرة فان لم يكن له

ما يسوغ الابتداء به وجب فهو خبر اتفاقا وان تقدم نحو خز ثوبك
وذهب خاتمك والمعرفة مبتدأ اتفاقا وان تاخرت وان كان لم يسوغ
يسوغ الابتداء به فكذلك عند الجمهور هو خبر وان تقدم والمعرفة المبتدأ
واما سيبويه فيجعله المبتدأ نظرا الى المسوغ نحو كم مالك وخير
منك زيد وظاهر كلام ابن مالك تخصيص ذلك بما اذا كان المبتدأ اسم
استفهام او اسم تفضيل وحسبنا الله قال المص في توضيحه حسب
استعمالان احدهما ان يكون بمعنى كاف فيستعمل استعمال الصفات
المنكرة فيكون نعتا للنكرة نحو مررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك
عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء
نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله والثاني ان يكون بمنزلة لا غير
في المعنى فتستعمل مفردة وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند قطعها
عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى وملازمتها للوصفية او الحالية
او الابتداء وبناؤها على الضم كرأيت رجلا حسب ورأيت زيدا حسب انتهى
ووجهه اي وجه جعل سيبويه الاول مبتدأ فيما ذكر ان الاصل
عدم التقديم والتاخير ويكون كل من المبتدأ والخبر واقعا موقعه وانهما
شبيهان بمعرفتين تاخر الاخص منهما تعريفا نحو الفاضل انت ويتجه
عندي جواز الوجهين فيما اذا كان الاسمان مختلفين تعريفا وتنكيرا وللنكرة
مسوغ اعمالا للدليلين قد قيل عليه ان اعمال الدليلين المذكورين
مناف لما قدمه من التحقيق الذي قرره اولا وذلك لان احد الدليلين هو
شبه المرفوعين في المثال بمعرفتين تاخر الاخص منهما وهو مقتض للحكم
بابتدائية الاخص جزما وان تاخر على مقتضى تحقيقه المتقدم وقد ذكر
ههنا توجيها للحكم بابتداء غير الاخص لتقدمه واجيب بان لا منافاة
لان التحقيق المذكور ناظر الى المختار عنده وهذا الاتجاه بالنظر الى دليل قول
سيبويه ودليل قولهم دون اختياره ولا يخفى ان مراد المص بالدليلين
دليل قول الجمهور وان كان فيه نظر لظهوره ودليل قول سيبويه اما المذكور
في توجيه قول سيبويه كما يفهمه كلام الشارح لان مجموع ما ذكره في توجيه
قول سيبويه دليل واحد مركب من شيئين لا دليلان فتدبر ويشهد لابتدائية
النكرة مع وجود المسوغ قوله تعالى فان حسبك الله فان حسبا تخصص
بالاضافة الى الضمير المخاطب ولم يتعرف لانهم يلحظون فيه معنى الاسم الفاعل
فجعلوا اضافته للتخفيف كاضافة اسم الفاعل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
فانها اضافة لفظية لقصد التخفيف فلا تؤثر الا في لفظ المضاف دون

معناه

معناه والاضافة مطلقا من مسوغات الابتداء بالنكرة سواء كانت اضافة
محضة الى نكرة كقوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله او غير محضة
الى معرفة والمضاف فيها لا يقبل التعريف نحو مثلك فاضل وانما اشترطوا
في هذه ان تضاف الى معرفة ليسوغ الابتداء بالنكرة لتقوى بالاضافة
الى المعرفة وان كانت غير محضة ويزول شدة ابهامها بخلاف ما لو كان
المضاف اليه نكرة فانه لا يرتفع شيء من الابهام فلا يسوغ الابتداء ان
اول بيت وضع للناس للذي ببكة فان لام الابتداء اذا دخلت على خبر اسم
ان وجب تقديم الاسم وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم ان حسبك
زيد والباء لا تدخل زائدة في الخبر في الايجاب فيتعين ان يكون زائدة
في المبتدأ ويشهد لخبريتها قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع فحاجتك
اي اي شيء صارت حاجتك والاصل ما حاجتك على الاستفهام فدخل
الناسخ اعني جاء الملحق بكان بعد تقدير المعرفة مبتدأ واسم الاستفهام
النكرة خبرا ولولا هذا التقدير اي تقدير المعرفة مبتدأ دون اسم الاستفهام
النكرة لم يدخل لان شان الناسخ ان يدخل على المبتدأ لما انه ناسخ لابتدائه
فلو قدرنا اسم الاستفهام النكرة مبتدأ امتنع دخول الناسخ عليه اذ لا يعمل
في الاستفهام ما قبله والالفات ما يستحقه التصدير واما من نصب
حاجتك فالاصل ما هي حاجتك بمعنى اي حاجة هي حاجتك ثم
دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه قال الرضي من الملحقات بكان
جاء في ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير
الراجع اليه لكون الخبر عنه مونثا كما في من كانت امك ويروى برفع حاجتك
على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج لابن عباس حين جاء
اليهم رسولا من علي ونظيره في دخول الناسخ على الضمير واستتاره فيه
ان تقول زيد هو الفاضل وتقدر هو مبتدأ ثانيا لا فصلا وعمادا ولا
تابعا بدلا لان الضمير لا حظ له من التبعية الا في البدلية اذ لو قدرته
واحدا منها لم يكن صالحا لدخول الناسخ عليه ولا للاستتار فيجوز لك ان
تدخل عليه كان الناسخة فتستتر فتقول زيد كان الفاضل بنصب الفاضل
ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو ابو حنيفة ابو يوسف علما وبنونا
بنو ابنائنا رعيا للمعنى وذلك لان مساق الكلام انما هو لتشبيه ابي
يوسف بابي حنيفة وبني ابنائنا بالابناء ومن البين ان الخبر محط الفائدة
فما يكون حاملا لمعنى التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله هو الخبر فالقرينة
المعنوية دلت على تعيين المبتدأ وانه هو المؤخر في المثالين المذكورين

وان الاصل ابو يوسف كابي حنيفة وبنو ابنائنا كبنينا وقوله وبنونا بنو
ابنائنا هو بعض بيت من ثاني الطويل وهو بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن
ابناء الرجال الاباعد واصله بنو ابنائنا مثل بنينا فقدم واخر وقد امن
اللبس لقيام القرينة المعنوية على المراد ولايهام عكس التشبيه المراد مبالغة
وترك اداة التشبيه للعلم بقصد التشبيه اي ان ابناء ابنائنا بمثابة ابنائنا
واما بنو بناتنا فليسوا بمثابة بنينا انما هم ابناء اناس اخرين قال العيني
هذا البيت استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر والبيانيون على التشبيه
والفقهاء والفرضيون على دخول ابناء الابناء في الميراث والوصية والوقف
وعلى ان الانتساب الى الاباء ولم ار احدا منهم عزاه الى قائله ويضعف ان
تقدر الاول مبتدا والثاني خبرا المتحمل لمعنى التشبيه بناء على انه من التشبيه
المعكوس للمبالغة وهو ما جعل الناقص فيه في وجه الشبه مشبها به والكامل
فيه مشبها وما يسمى التشبيه المقلوب ايضا كقوله لعابه الافاعي القاتلات
لعابه فانه قصد ايهام ان لعابه في اعاديه اتم من لعاب الافاعي في سرعة
الاهلاك لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول فالحمل عليه ليس بالقوي
الا لاصم الا ان يقتضي المقام المبالغة فيجب الحمل عليها واذا حمل بيت
بنونا بنو ابنائنا عليه لمعنى المبالغة فيه كان التنبيه على ان الانتساب
انما هو بالاباء دون الامهات وان ابن الابن وان سفل ابن ما يعرف به الاسم
للناسخ وهو ما كان مبتدا في الاصل من الخبر اعلم ان لهما ثلاث حالات
كما كانت للمبتدا والخبر احدها ان يكونا معرفتين متساويتين او غير
متساويتين فان كان المخاطب يعلم احدهما دون الاخر فالمعلوم
الاسم والمجهول الخبر لان الاسم محكوم عليه حقه المعلومية والخبر محكوم
به حقه المجهولية فيقال كان زيد اخا عمرو لمن علم زيدا وجهل اخوته
لعمرو اي كونه اخاه ويقال كان اخو عمرو زيدا لمن يعلم اخا عمرو ويجهل
ان اسمه زيد اي يعلم الذات ويجهل الاسم وان كان يعلمهما ويجهل
انتساب احدهما الى الاخر بان كان قد علم امرين وجوز ان يكونا متعددين
في الخارج فانه يستفيد من الكلام الملقى اليه انهما متحدان في الوجود الخارجي
بحسب الذات فان كان احدهما اعرف فالمختار جعله الاسم لمناسبة الاعرف
للاسمية فتقول كان زيد القائم لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم
هو معنى القائم لان تعريفه جنسي فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان احدهما
هو الاخر ولقد اجاد في التعبير عن ادراك ذات المعرفتين بالمعرفة لان ذلك
من باب التصور وعن ادراك ان النسبة بينهما واقعة بالعلم لانه من باب التصديق

يجوز قليلا كان القائم زيدا فيجعل الاعرف خبرا وغيره اسما عكس الاول
نحو كان زيد اخا عمرو وكان اخو عمرو زيدا وهذه الطريقة التي ذكرها
المص من طريقة المتاخرين وثمة طريقة اخرى لم يذكرها هنا وانما اشار اليها
فيما تقدم وهي انك بالخيار في جعل ايهما شئت الاسم والاخر الخبر ذهب
اليه الشلوبين وابن عصفور وغيرهما قالوا وهو ظاهر كلام سيبويه قال ابن
خروف وعلى هذا كلام العرب لان الفائدة حاصلة على كل حال ويستثنى
من مختلفي الرتبة تعريفا وهذا الاستثناء في هذا الباب وفي باب المبتدا
نحو هذا اي نحو هذا اللفظ واراد به كل اسم اشارة اتصل به التنبيه فانه
يتعين للاسمية وان كان الخبر اعرف منه اذ هو يستدعي الصدارة فيقال
كان هذا اخاك وكان هذا زيدا الا مع الضمير استثناء مفرغ من ظرف
عام مقدر والتقدير ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا مع كل معرفة الا مع
الضمير قاله المحشي فان قلت اين النفي حتى يكون التفريغ قلت هو مستفاد
من قوله يستثنى فانه في معنى وليس التخيير ثابتا في نحو هذا مع كل معرفة
الا مع الضمير فان الافصح في باب المبتدا ان تجعله المبتدا اي ان تجعل
الضمير مبتدا وتدخل التنبيه عليه فتقول ها انا ذا ولا ياتي ذلك
اي دخول التنبيه على الضمير في باب الناسخ لان الضمير في هذا الباب
متصل بالعامل بل مستتر في بعضه فلا ياتي دخول التنبيه عليه على انه
سمع قليلا في باب المبتدا هذا انا اي بالاخبار بالضمير عن اسم الاشارة
مقرونا بالتنبيه ففي الارتشاف وقال الفراء اذا وصلت المكنى عنهم وجعلت
الخبر عنه بالفعل فالعرب في ذلك تدخل حرف التنبيه على المكنى دون المبهم
نحو ها انا ذا اقوم ولا يكادون يقولون انا هذا وقد يقولون ها انا
هذا واعلم انهم حكموا لان المشددة المفتوحة وان المخففة منها
او الخفيفة المقدرتين بمصدر معرف قد يقال ليس قيدا احترازيا بل هو
شان المصدر المأول به الحرف المصدري مع صلته لتبقى الاشارة الى ما تضمن
صلته من الاسناد وليس كذلك بل كما يكون التقدير بالمصدر المعرف كما اذا
كان المسند اليه في الصلة معرفة يكون بالنكرة اذا كان نكرة ثم ان تعريفه
بالاضافة اما الى الضمير او غيره بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك
اورد عليه امور احدها ان كونه لا يوصف لا يقتضي منزلة الضمير فكم من الاسماء
ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير واجيب بانه جاز ان يكون
في تلك الاسماء مانع من جعلها بتلك المثابة فان عدم المانع ليس جزءا من
المقتضي لاشتراطه في وجوده الثاني من الحكم على هذا المصدر المسبوك

من الموصول وصلته المعرف بالاضافة مطلقا بحكم الضمير مما يقتضي ان المضاف
الى ذي الاداة مثلا بمثابة الضمير ولم يقل به احد واجيب بانه لا يقتضي
مطلقا وانما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة اذا كان هذا المصدر فهو
بمثابة الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم القول بالثاني فان قيل
هو انما اراد المصدر المذكور قلنا فحينئذ لا يلزم من عدم العلم بالقول عدم
ومن علم حجة على من لم يعلم الثالث تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم
دون باقي الحروف المصدرية غير ظاهر وسياتي في النوع الثاني من الجهة
السادسة في الباب الخامس القول بان الحرف المصدري وصلته في نحو ذلك
معرفة فلا تقع صفة للنكرة ولم يخصه بان وان واجيب بان الحق التعميم
والتنصيص على حكم هذين الحرفين لا ينافيه الرابع ان قوله المقدرتين بمصدر
معرف يقتضي انهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير
فيجوز الوصف كقولك اعجبني ما صنع رجل حسن على ان الصفة المصدر
المسبوك اي اعجبني صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فتامله واجيب بانه
لا يلزم من عدم ثبوت حكم الضمير جواز الوصف لان امتناع الوصف اعم من حكم
الضمير كما فهمت مما تقدم **فلهذا** اي فلاجل حكمهم المذكور **قرات الائمة
السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا فما كان جواب قومه الا ان قالوا**
بنصب حجتهم وجواب قومه على الخبرية ورفع ما بعد الا على انه الاسم **والرفع
ضعيف** اي رفع ما قرئ منصوبا على انه هو الاسم وما بعد الا الخبر لادائه
الى الاخبار عما دونه في التعريف مما هو في مرتبة الضمير الاعرف ضعيف **كضعف
الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف مثل زيد انا** والفصيح انا زيد
**الحالة الثانية ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للاخبار
عنها فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر** لاشتراكهما
في وجود المسوغ **فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو او تعكس** فتقول
كان شر من عمرو خيرا من زيد **وان كان المسوغ لاحدهما** اي لاحدى النكرتين
فقط دون الاخرى **جعلتها** اي جعلت النكرة ذات المسوغ **الاسم**
والاخرى العارية منه الخبر **نحو كان خير من زيد امراة** ولا يجوز العكس وان لم
يكن لهما مسوغ لم تصح المسالة لا يقال كان رجلا حليما ويجوز ذلك في باب ان
لان اسمها منصوب والفائدة في الخبر وهو مرفوع فاشبه العمدة فكان بمنزلة
المخبر عنه فساغ وقوعه نكرة كقوله وان شفاء عبرة مهراقة فيمن رواه عبرتي
مضافا الى ياء المتكلم بخلاف باب كان فان الاسم فيه مرفوع وهو العمدة فتعين
ان لا يكون نكرة **الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين** احدهما معرفة

والاخر

والاخر نكرة **فاجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر** قال الشارح اطلق المص ولم يفصل
في النكرة بين ان يكون لها مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ
فالاحسن ان تجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا ولك ان تجعلها الاسم
فتقول كان رجل صالح عبد الله وان لم يكن لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم
الا في الضرورة وتعقب بان مراد المص انما هو النكرة التي لا مسوغ لها بدليل
قوله بعد في الاعتذار للزجاج ان النكرة قد تخصصت باسم **ولا يعكس** بان
تجعل النكرة اسما والمعرفة خبرا **الا في الضرورة** واما ابن مالك فانه سوغه
في السعة قياسا على الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وخبرها لكن بشرط ان لا تكون
النكرة صفة محضة فلا يجوز عنده كان قائم زيدا بخلاف كان فرسي زيدا
وادعى ان لا ضرورة في الابيات الوارده على ما اختاره في تفسير الضرورة
من انها ما لا مندوحة للشاعر عن ارتكابه وقد تقدم البحث فيه **ولا يك
موقف منك الوداعا** هو عجز بيت من اول الوافر وصدره قفي قبل التفرق
يا ضباعا وهو من قصيدة للقطامي عمير بن شييم التغلبي وبعده قفي فادي اسيرك
ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتماعا ضباع مرخم ضباعة بضم المعجمة وهي
بنت زفر بن الحارث الكلابي التي اشارت على ابيها بتخلية القطامي والمن
عليه وكان اسيرا له فخلاه واعطاه مائة ناقة فانشد هذه القصيدة واشار
فيها الى ذلك بقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا
وقد استشهد المص به في اوضح المسالك على اعمال اسم المصدر عمل المصدر فان
العطاء اسم للاعطاء وقد اضيف الى الفاعل ونصب المفعول والوداع بالفتح
اسم للتوديع قال في القاموس وهو تخلف المسافر الناس خافضين وهم
يودعونه اذا سافر تفاؤلا بالدعة التي يصير اليها اذا قفل اي يتركونه وسفره
وداري امر من المداراة لا نبي واخفض جناحك قال في الصحاح ومداراة
الناس تهمز ولا تهمز والمداراة المداجاة والملاينة واسيرك محبك الذي
اسرته محبتك ويحتمل انه على تقدير مضاف اي اسير احسانك فقد عرفت
انه كان اسيرا عنده وقوله ولا يك موقف الى اخره قال الزمخشري هو دعاء
بان لا يكون الوداع في موقف لك الخ قال الزمخشري هو دعاء بان لا يكون
الوداع في موقف كانه قال قفي ودعينا ان عزمت على فرقتنا فلا كان منك
الوداع لنا في موقف ولا يك موقفي بالاضافة وعليها فلا شاهد فيه وقال
بعض شراح ابيات المفصل يجوز ان تجعل كان تامة وموقف فاعلها
والوداع منصوب بموقف لانه مصدر اي قفي انت ولا تقفي الوداع ولا تجعله
وخبر كان لحذف ودلالة المذكور عليه اي ولا يك هو موقف منك وداعا

وقيل منصوب بانزكي مضمرا وقيل ان نصبه على انه مفعول له وناصبه قفي اولا يكن
موقف وقيل هو على القلب في الكلام والقلب على ما في المطول ضربان احدهما
ما يكون الداعي اليه من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى
تابعا كما اذا اوقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة
كقوله وانشد البيت اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ما يكون
الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت
الناقة على الحوض **وقوله يكون مزاجها عسل وماء** هو عجز بيت من اول
الوافر ايضا صدره كان سبية من بيت راس من قصيدة لحسان بن ثابت الانصاري
شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتدحه بها ويهجو ابا سفيان بن الحارث
قبل اسلامه مطلعها عفت ذات الاصابع فالجواء الى عذراء منزلها خلاء
ذات الاصابع والجواء وعذراء اسم امكنة وعذراء بالمد قرية على بريد من دمشق
والخلاء الخالي من الناس والسبية بالهمز فعيلة من سبات الخمر سبا ومسباء
اذا اشتريتها اشربها ولا يقال ذلك الا في الخمر خاصة والاسم السبا على فعال
بكسر الفاء ومنه سميت الخمر سبية ويسمون الخمار السبا فاما اذا اشتريتها
لتحملها الى بلد اخر قلت سبيت بلا همز كذا في الصحاح وفي القاموس سبا الخمر
كجعل سبا وسباء ومسبا شراها كاستباها وبياعها السبا والسبا ككتان
والسبيه ككريمة الخمر ثم قال في مادة سبا من فصل المعتل سبا العدو سبيا
وسباء اسره كاستباه والخمر سبيا وسباء وهم الجوهري حملها من بلد الى بلد
فهي سبيه ويروى سلافة بدل سبية والسلافة والسلاف بضم المهملة
ما سال من عصير العنب قبل العصر ويسمى الخمر سلافا وسلافة وقيل هي
خلاصة الخمر او اول ما يسيل منها وبيت اسم قرية بالشام من ناحية
الاردن كانت تباع فيها الخمور واشتهرت بجودتها وقيل الراس ههنا
اريد به رئيس الخمارين ووصفت الخمرة بكونها من بيت لان خمره في الغالب
اطيب الخمور والمزاج ككتاب ما يمزج به الشراب ومزاج البدن ما ركب
عليه من الطبايع واما مزاج الشراب فخلطه بغيره قال الزمخشري في شرح شواهد
الكتاب وانما جاز جعل خبر يكون معرفة واسمها نكرة لان العسل والماء
من الاجناس التي تؤدي نكرتها عن معرفتها اذ لا فرق بين شربت ماء وشربت
الماء فكانه قال يكون العسل والماء مزاجها قال وكان ابو عثمان ينشد
يكون مزاجها عسل وماء برفع مزاجها على ان في يكون ضمير القصه وما
بعده جملة في موضع الخبر ويجوز ان يكون في يكون ضمير السلافة وما
بعده جملة في موضع الخبر او يكون فيه ضمير السلافة وما بعده جملة الخبر

ومن

ومن بيت راس خبره والجملة التي هي مزاجها عسل وماء صفة السلافة
انتهى ومقتضى هذا ان تكون الرواية بالمثناة الفوقية ثم ان بيت الشاهد
فيه العيب المسمى بالتضمين اذ لا يتم معناه الا بالبيت الذي بعده لاشتماله
على كان المشددة واسمها وكون خبرها في البيت الثاني وهو قوله على انيابها
اوطعم غض من التفاح هصره اجتناء فان قوله على انيابها هو الخبر والانياب
ما كان على يمين الثنايا ويسارها من الاسنان والغض بمعجمتين الطري
وهصره بتشديد المهملة امال اغصانه للقطف ففي الكلام حذف مضاف
او هو من الهصر بمعنى الكسر فلا تقدير للمضاف ففي القاموس الهصر الجذب والامالة
والكسر والدفع والادناء وعطف شيء رطب كغصن ونحوه وكسره من غير بينونة
او عطف اي شيء كان ومحصل البيتين انه شبه ريق محبوبته بخمر مزجت
بعسل وماء او بطعم تفاح طري كسره اجتناؤه من الشجر بكمال نضجه ولطافته
واما قراءة ابن عامر اولم تكن لهم اية ان يعلمه علماء بتانيث تكن ورفع
اية فان قدرت تكن تامة فاللام من لهم **متعلقة بها واية فاعلها**
ولهذا انث الفعل لتانيثه **وان يعلمه بدل من اية** بدل كل لان الاية هي علم
علماء بني اسرايل بالقران اي معرفتهم اياه بنعته المذكور في كتابهم
او هو **خبر لمحذوف اي هي ان يعلمه** والجملة مستانفة للبيان **وان**
قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدا واية خبره فان
قلت وما شان لهم على هذا قلت اما يتعلق بتكن على الصحيح من ان لها تعلقا على
الحدث او هو صفة في الاصل لاية قدم عليها فصار حالا **والجملة خبر كان** فيه
تساهل فانها خبر تكن **او اية اسمها ولهم خبرها فرده لما ذكرنا** من انه متى
اختلف الاسمان تعريفا وتنكيرا كان الاسم المعرفة والخبر النكرة للخبر **واعتذر**
له بان النكرة تخصصت بلهم اي وما ذكرتم انما هو في النكرة المتمحضة
ما يعرف به الفاعل من المفعول ويميز احدهما من الاخر **واكثر ما يشتبه**
ذلك حيث يخفى الاعراب كما **اذا كان احدهما اسما ناقصا** اراد به الموصول
لانه لا يتم الا بصلته **والاخر اسما تاما** وظهور الاعراب فيه لا يعين اعراب
اخيه **وطريق معرفة ذلك ان يجعل في موضع** الاسم **التام ان كان**
مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره اي المتكلم
المنصوب وتبدل من الناقصة اسما يتبين فيه الاعراب يكون
بمعناه في الفعل وعدمه اي بمعنى الاسم الناقص في ان مسماه ممن يعقل او
مما لا يعقل **فان صحت المسئلة بعد ذلك** اي بعد هذا الابدال **فهي صحيحة**
قبله والا اي وان لا تصح قبله بعده **فهي فاسدة** قبله **فلا يجوز اعجب**

زيد ما كره عمرو اي لا يجوز رفع الاسم التام على الفاعلية ونصب الناقص على
المفعولية في المثال المذكور ان اوقعت ما على افراد ما لا يعقل واردت
فردا منها مثلا لانه لا يجوز اعجبت الثوب لان المعجب بالفتح لا يكون الا عاقلا
ويجوز النصب اي في الاسم التام والرفع في الناقص بان يقال اعجب
زيدا ما كره عمرو لانه يجوز اعنى الثوب قيل عليه ينبغي ان يقول ويجب
النصب اي نصب زيد في المثال لان اعرابه لما ذكر بين النصب والرفع
وامتنع الرفع لعدم جوازه وجب النصب واشتهر ان الحكم اذا دار
بين امرين وقيل لا يجوز احدهما بمعنى يمتنع كان جواز الاخر دالا على معنى
الوجوب وانما عدل عن يجب النصب الى يجوز لجيله ثم تعليله فانه يجوز
فان اوقعت ما على انواع من يعقل جاز عطف على ان اوقعت ما على
ما لا يعقل وفاعل جاز ضمير عايد على فاعل فلا يجوز وهو المثال اعجب
زيد ما كره عمرو السابق اعنى وانما جاز لانه يجوز اعجبت النسا فيكون
وجها الرفع والنصب جايزين حينئذ وان كان الاسم الناقص من
او الذي جاز الوجهان ايضا في المثال المذكور وسره ان من والذي
لمن يعقل وهو يصح ان يقع تعجبا ومعجبا بخلاف ما لا يعقل فانه انما يقع
معجبا على صيغة اسم الفاعل ولا يصح وقوعه معجبا على صيغة اسم المفعول
فروع تقول امكن المسافر السفر بنصب المسافر ورفع السفر
لانك تقول امكنني السفر برفع السفر فاعلا ولا تقول امكنت
السفر على المفعولية فيمتنع امكن المسافر السفر برفع المسافر وتقول
ما دعا زيدا الى الخروج وما كره زيد من الخروج بنصب زيد في المسألة
الاولى مفعولا لدعا والفاعل ضمير ما مستتر في دعا وترفعه
اي زيدا في المسألة الثانية فاعلا لكره والمفعول ضمير ما العائد
اليها محذوفا وذلك لانك تقول ما دعاني الى الخروج وما كرهت
منه ويمتنع العكس الممكن وهو رفع زيد في المثال ونصبه في المثال
الثاني لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره اي الثوب من الخروج
قيل والاولى ان تقول وكرهني الثوب من الخروج لانه لما كان قصده الى
بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعا على الثوب في الاول واسناد
الكراهة الى الثوب في الثاني اقتصر على ذلك وتقول زيد في رزقه عمرو
عشرون دينارا برفع العشرين لا غير لانه المتعين للنيابة عن الفاعل
فان قدمت عمرا فقلت زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين
ونصبه فالرفع على النيابة والنصب على المفعولية والنايب عنه وعلى

الرفع

الرفع فالفعل خال من الضمير لانه مسند الى نايب الفاعل الظاهر فيجب
توحيده مع المثنى والمجموع اذ لا يختلف اخر الفعل المسند الى الظاهر
ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدا لربط الجملة
الواقعة خبرا عنه به وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في المثنى
والجمع فتقول الزيدان زيدا في رزقهما عشرين والزيدون زيدوا في
رزقهم عشرين ويستتر في المفرد نحو زيد زيد في رزقه عشرين ولا
يجب ذكر الجار والمجرور لان ذكرهما لاجل الضمير الرابط والربط قد
حصل بالضمير المتحمل للفعل فانت مخير بين ذكرهما وعدمه ما افترق
فيه عطف البيان والبدل فيمتاز به احدهما عن الاخر اما عطف
البيان فهو تابع يوضح متبوعه غير صفة فيخرج بقيد الايضاح التوكيد وعطف
النسق والبدل اذ لا ايضاح فيها اما النسق فظاهر واما التوكيد فانه انما
يفيد تحقيق اصل النسبة الى المؤكد او شمولها لاجزائه ولا تعرض فيه
لايضاح المؤكد واما البدل فلان المبدل منه معه في حكم المطروح فلا
يقصد بالبدل ايضاحه وبقيد غير الصفة خرجت الصفة اذ لم
يبق من التوابع غيرها واما البدل فتابع مقصود بالحكم بلا واسطة
فبالفصل الاول خرج النعت وعطف البيان والتوكيد فانها من مكملات
المقصود بالحكم واحد انواع النسق وهو ما ليس مقصودا بالحكم كجا زيد
لا عمرو وبالفصل الثاني خرج النوعان الباقيان من النسق وهما ما هو
مقصود بالحكم دون ما قبله كالمعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وما هو
مقصود بالحكم هو وما قبله وهو عامة باب النسق فان قلت قد
يظهر وجه التسمية في البدل فما هو في عطف البيان قلت قد قيل
انما سمي عطفا لان فيه تكرار الاول بزيادة بيان فكانك رجعت على
نفسك وقيل اصله العطف فاذا قلت جا اخوك زيد فالاصل جاء
اخوك وهو زيد فحذف حرف العطف والضمير واقيم زيد مقامهما ولذلك
لهذا لا يكون الا في الاسماء الظاهرة اذا عرفت ذلك فاعلم ان الرضي علي
ان عطف البيان هو احد اقسام البدل المسمى بدل الكل من الكل فانه قال
وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان
بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم
يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل
عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو
اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ثم

مطلب عطف ما افترق فيه البيان والبدل

قال قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه واما
عطف البيان فبيان وهو فرع المبين ولولاه لم يوت به فيكون متبوعه
المقصود واجيب بمنع ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني
فقط وكذا في ساير الابدال الا الغلط لظهور ان القصد فيه الى الثاني فقط
وكذا في سائر الابدال الا الغلط وذلك لان كون الاول منسوبا اليه
في الظاهر امر ظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فايدة قطعا صونا للكلام الفصيح
عن اللغو سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه
غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على
فايدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر انتهى قال السيد
المحققين فيما علقه عليه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة
اصلا بل المراد وانه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني
اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له
وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني
وجئت بالاولى توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ
يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطية فالفرق ظاهر كما حققه المتاخرون وبالجملة فبين
عطف البيان والبدل عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في
مواضع وينفرد عطف البيان عن البدل في مواضع وينفرد البدل
عنه في مواضع يجتمعان في كونهما غير مشتقين وفي ان عطف البيان
عبارة عن المتبوع كبدل البدل وفي انه يكون اعرف من متبوعه
كالبدل قاله ابن عصفور وخالفه ابن مالك فجوز ان يكون اعرف منه
ومساويا له ودونه فان سيبويه اعرب ذا الجمة من قولهم يا ذا الجمة
عطف بيان ومعلوم ان ما اضيف الى ذي اللام دون اسم الاشارة
في التعريف وينفرد عن البدل عن عطف البيان من حيث يكون الثاني
مخالفا للاول في تعريفه وتنكيره وفي افراده او تثنيته وجمعه فان عطف
البيان يتبع الافراد وضديه قولا واحدا واما في التعريف والتنكير
ففيه خلاف ذهب البصريون الى انه لا يكون الا معرفة لمعرفة
وذهب الكوفيون الى جواز تنكيرها وبه قال الفارسي والزمخشري
فاعرب ابو علي قوله تعالى زيتونة عطف بيان من شجرة وكذا اقال
في ثوب خز وباب ساج واجاز الزمخشري تخالفهما في التعريف والتنكير
كما يذكره المص واما المواضع التي ينفرد فيها عطف البيان عن البدل

فقد ذكرها المص وبين عددها بقوله وذلك ثمانية امور احدها ان
العطف اي المعطوف عليه عطف بيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر
لانه اي عطف البيان في الجوامد نظير النعت في المشتق حق العبارة
بمقتضى المقابلة ان يجمع فيقال في المشتقات او يفرد ولا فيقال في
الجامد اي والضمير لا ينعت ولا ينعت به فكذا ما هو نظير واما اجازة
في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني به
فقد مضى رده يعني في الباب الاول في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون
من حرف الالف فراجعه ان شئت نعم اجاز الكسائي ان ينعت الضمير
نعت مدح او ذم او ترحم نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو قل ان
ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم صلى الله عليه الرؤف
الرحيم فالرحمن الرحيم نعتان لهو وعلام الغيوب نعت للضمير المستتر
في يقذف سوغه الفصل بالجار والمجرور والرؤف الرحيم نعتان للضمير
عليه المجرور والثاني نحو مررت به الخبيث فان الخبيث نعت
للضمير المجرور يفيد الذم والثالث نحو قوله فلا تلمه ان ينام البايسا
هو عجز بيت من تام الرجز صدره فاصبحت بقرقرى كوانسا او بيت
تام من مشطور الرجز وذلك بيت قبله وهو من ابيات الكتاب ولم يسم
قايله وقرقرى بقافين على فعلى بالفتح موضع والكوانس جمع كانس
وهو الظبي يدخل كناسه وموضعه في الشجر فيكمن فيه ويستتر والجواري
الكنس هي الخنس لانها تكنس في المغيب والبايسا صفة الضمير المنصوب
بتلم وهو اسم فاعل من بيس الرجل بكسر الهمزة يباس بوسا اشتدت
حاجته فهو بايس ولا حجة للكسائي في ذلك كله لاحتمال ان علام الغيوب
خبر ثان لان وما اعرب نعتا فيما عداه جاز ان يكون بدلا من الضمير
وقال الزمخشري في جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف
بيان على جهة المدح لاشعاره بانها ممنوعة عن كل متعد كما في الصفة
المادحة كما هو شان عطف البيان فعلى هذا اي فعلى قول الزمخشري
ان عطف البيان في الاية للمدح كالصفة لا يمتنع مثل ذلك اي مثل ما ذكره
الكسائي في عطف البيان بناء على قول الكسائي فيجوز ان يكون عطف
البيان على الضمير للمدح او الذم او الترحم بناء على قوله ان الضمير ينعت
كذلك واما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو وترثه ما يقول
وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره فان ما يقول وان اذكره بدلا من
هاء نرثه وانسانيه وانما امتنع الزمخشري من تجويز ان اعبدوا الله

بدلا من الهاء في به توهما منه ان ذلك اي تجويز الابدال من الضمير يخل بعائد الموصول حيث يجعله في حكم المطروح مع انه لا عبرة بهذا التوهم مع الحس بوجوده وقد مضى رده في بحث ان التفسير يفتقر الى عائد ان لم يكن على ذكر منك وقد اشرنا الى وجهه وقال ابو حيان لا يلزم في كل بدل ان يحل محل المبدل منه الا ترى الى تجويز النحويين زيد مررت به ابي عبد الله ولو قلت زيد مررت بابي عبد الله لم يجز عندهم الا على راي الاخفش وقد اعترض على قول المص توهما منه ان ذلك فيه اعمال المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ قوله ان ذلك معمول توهما وقد وصف بمنه وقد اجيب بمنع انه معمول للتوهم بل للظرف المستقر والجار محذوف والاصل توهما صدر منه بان ذلك او في ان ذلك واجاز النحويون ان يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر كرايته اياه او الظاهر كرايت زيدا اياه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثاني اي ابدال المضمر لم يسمع وان الصواب في الاول قول الكوفيين انه توكيد لفظي كما في قمت انت انت واعلم انه اذا وقع ضمير منفصل بعد ضمير بارز وكان موافقا له في الاعراب فان كانا مرفوعين نحو قمت انا وقمت انت جاز التاكيد والبدل وان كانا منصوبين نحو ضربتك اياك فالبصريون يجعلونه بدلا والكوفيون تاكيدا واختاره ابن مالك وان كان مخالفا له في الاعراب تعين التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت الثاني ان البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره فلا يبين معرفة الا بمعرفة ولا نكرة الا بنكرة واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم المعرفة عطف اي عطف بيان على ايات بينات النكرة من قوله تعالى فيه ايات بينات مقام ابراهيم فسهو لما بينهما من التخالف تعريفا وتنكيرا وكذا قال في انما اعظكم بواحدة ان تقوموا مع انه معرفة بعد التاويل عطف على واحدة النكرة عطف بيان وهو سهو منه ايضا وسيعود المص الى ذكر هذه المسئلة في النوع من الجهة السادسة من الباب الخامس ويعتذر عن الزمخشري هناك بانه قد يكون مراده البدل لكنه عبر عنه بعطف البيان لتاخيهما فقد قال في تفسير اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له ومن تبعيضية حذف مبعضها اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقون انتهى وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا مع البدل وهذا امام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة ولا يختلفون في جواز ذلك اي التخالف تعريفا وتنكيرا في البدل نحو الصراط مستقيم صراط الله

ونحو

ونحو بالناصية ناصية كاذبة ففي الاية الاولى ابدلت المعرفة من النكرة وفي الثانيه بالعكس الثالث انه اي عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البدل فانه يكون جملة نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فجملة ان واسمها وخبرها وما عطف عليه بدل مما قد قيل ولذا كسرت ان لوقوعها صدر المقول ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام بدل من النجوى لان في اسروا معنى القول كما تقدم وهو اي القول بان الجملة بدل اصح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو فالجملة المشتملة على الاستفهام بدل كل من زيد ان كان التقدير عرفت قصة زيد مثلا والا فبدل اشتمال وقيل حال اي عرفت زيدا مكنيا وقيل مفعول ثان على تضمين عرفت معنى علمت وقال لقد اذهلتني ام عمرو بكلمة اتصبر يوم البين ام لست تصبر هو من الضرب الثاني من الطويل ولم يسم قايله ومعنى اذهلتني شغلتني عن النظر في امري بما القيته الي من قولها ذلك لاشعاره بوقوع الفرقة وتشتت الشمل ولم في الظاهر كلام من لم يعتقد من محبته صدق دعواه اذ هو يقتضي صدق الصبر والتسليم والانقياد وسمى الكلام الاستفهامي كلمة لاطلاق الكلمة على الكلام مطلقا ومنه قولهم كلمة الشهادة وفي الحديث اصدق كلمة قالها الشاعر الا كل شيء ما خلا الله باطل وقد ناقش الش ره بانه لا ينبغي عد هذا مما هو بصدده لان جملة البدل هنا اريد بها لفظها فهي بمنزلة المفرد اي لقد اذهلتني بهذا اللفظ بدليل ان العامل هنا حرف جر وهو انما يدخل على الاسم او ما هو في معناه ليلا يلزم تعليقه وهو باطل واجيب بانه قد سبق مرارا ان الكلام في مطلق الجملة سواء كانت بمنزلة المفرد ام لا والرابع انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل فانه جملة تابعة لاخرى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا تمامه والا فكن في السر والجهر مسلما وقد تقدم الكلام عليه في الجملة السابعة التي لا محل لها من الاعراب من الباب الثاني وقد تب عليه انه صرح بتبعية الجملة الثانية لله ولي في الابيتين مع ان الاولى فيها لا محل لها وكل تابع فذو محل اما لفظي او تقديري او محلي فما هذه التبعية ولا اعراب اصلا اللهم الا ان يراد الامر اللغوي دون الاصطلاحي فان قلت كون الجملة الاولى من الاية الثانية لا محل لها ظاهر لانها صلة الموصول اما الاولى من الاولى ومن البيت فكيف لا يكونان ذوي محل وهما مقولا القول قلت

المقول لمجموع الجملتين فالمحل له واما كل من الجملتين فجزء المقول ذي المحل فلا
محل له وانظر كيف صرح هنا بوقوع البدل جملة وقال فيما تقدم ان الجمهور
لم يثبتوا وقوعه جملة واجيب بان المراد التابع اللغوي وبانا لا نسلم
ان المقول في البيت هو المجموع فان احدا لم يجعله كذلك واما ما تقدم من
الشارح من ان المحل للمجموع فمن باب الزام المص بما قاله هناك من ان الجملة
الاولى من نحو قال زيد عبد الله مقيم وعمرو منطلق ليست في محل نصب والثانية
تابعة لها بل الجملتان معا في محل نصب ولا محل لواحدة منهما ولو سلم فكلامه
في البيت انما هو على قول الجمهور وما قاله هنا من وقوع البدل جملة فعلى قول
غيرهم ولا يخفى ان كل دفع بالعناية **الخامس انه لا يكون** اي عطف البيان
فعلا تابعا لفعل اي لا يكون ثاني الفعلين عطف بيان لاولهما **بخلاف**
البدل فانه يكون ثاني الفعلين **نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما**
يضاعف له العذاب فيضاعف بدل من يلق ولذا جزم **السادس انه**
اي عطف البيان **لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط**
ان يكون مع الثاني زيادة بيان بيان على الاول **كقراءة يعقوب وترى**
كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية على انها بدل
من الاولى بدل نكرة موصوفة من نكرة **فانه قد اتصل بها ذكر سبب**
الجثو يعني الدعاء الى الكتاب والباقون بالرفع على انه مبتدأ والجملة خبره
وقول الحماسي هو وداك بتشديد المهملة بن عثيل بالمثلثة المازني
وقال البرقي وداك بن سنان بن عثيل **رويد بني شيبان بعض وعيدكم •**
تلاقوا غدا خيلي على سفوان • تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى •
اذا ما غدت في المازق المتداني • تلاقوهم فلتعرفوا كيف صبرهم •
على ما جنت فيهم يد الحدثان • الابيات من الضرب الثالث من الطويل
وبعدها مقاديم وصالون خطوهم • بكل رقيق الشفرتين يمان • اذا
استنجدوا لم يسالوا من دعاهم • لاية حرب ام باي مكان •
رويد بفتح الراء اسم فعل اي ارفقوا وكان حقه البنا على السكون لكنه حرك
لالتقاء الساكنين واختير الفتح لخفته ويلحقه حينئذ كاف الخطاب
فيقال رويدك زيدا اي امهله ويروى رويدا بالتنوين قال التبريزي وهو حينئذ
فهو تصغير ترخيم لارواد مصدر ارودت فلانا اذا رفقت به وامهلته
وانتصابه بفعل مضمر دل عليه لفظه قال المرزوقي واكثر ما يجيء تصغير
الترخيم في الاعلام وبني شيبان منادى محذوف الاداة وبعض وعيدكم
منصوب بفعل محذوف دل عليه رويدا لان مع استعمال الرفق كفا عن

بعض

بعض الوعيد فالتقدير كفوا بعض وعيدكم وهذا على طريق التهكم بالقوم
وتلاقوا مجزوم في جواب الامر المدلول عليه برويد وغدا لم يرد به اليوم
الذي يلي يومه وانما دل به على تقريب الامر كانه قال تلاقوا خيلي قريبا سفوان
بالتحريك اسم ماء على اميال من البصرة وجر بالكسر للضرورة والجياد جمع
جواد يقال فرس جواد اي عتيق وخيل جياد عتاق وفي غير هذا المكان يكون
جمع جيد قاله المرزوقي ولا تحيد لا تميل والوغى بالمعجمة مع القصر
اصله الجلبة والصوت وكذا الوعا بالمهملة واراد به الحرب ونبه بالوصف
المذكور على ان المراد بالخيل الفرسان ولذا قال بعد تلاقوهم فلتعرفوا
كيف صبرهم ويجوز ان يكون المراد الخيل انفسها ووصفها بذلك
لممارستها القتال وتعودها النزال ثم اخبر عن اربابها بعد ذلك والمازق
بهمزة ساكنة وزاي مكسورة فقاف المضيق واصله من الازق
وهو الضيق في الحرب فهو مفعل منه والمتداني المتقارب يقال ارفقوا
تلاقوا فرسانا ناكرة لا تمل الحروب ولا تعدل عنها اذا اشكرت في مضيق
منها يزدحم فيه الفرسان ويتدانى فيه الشجعان وانما قال ذلك لان مع
التداني لا يكون الا المجالدة وعنده تثكل الامهات وقوله على ما جنت
اما ظرف لغو يتعلق بالصبر او مستقر في محل نصب على الحال من المضاف
اليه والعامل فيه تعرفوا اي تعرفوا كيف صبروا مع تحامل الزمان عليهم
وسوء تاثير الزمان فيهم واصل الصبر الحبس ومنه قتل فلان صبرا وجنت
اثرت المكروه والحدثان ما يكون من نوائب الدهر ونوازله وكذا حدثان
الدهر وحوادثه واثبات اليد للحدثان استعارة والمقاديم جمع مقدام
بكسر الميم وهو الذي يبادر الى الدخول في الامر الشديد من غير خائف
وصالون بتشديد اللام جمع صال والروع الخوف وفي هذا البيت
قلب فان حق التعبير ان يقال وصالون كل رقيق الشفرتين بخطوهم
على حد قوله اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب
وقال الاخر نصل السيوف اذا قصرن بخطونا ومعنى قوله انا لا نطلب
العلل على المستنجد توصلا الى دفعه او مطله ولكنا نجيب دعوته على كل
حال وقال الاخر لا يسالون اخاهم حين يندبهم في النائبات على ما قال
برهانا والاستنجاد الاستصراخ ورجل منجاد معوان وقد انجدني وهو نجد
من انجاد **وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوة من ان**
عطف البيان لا يكون بلفظ الاول وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه
بدر الدين في شرح الفية ابيه ومن شرط عطف البيان مغايرته المعطوف

عليه فى اللفظ لكن يحصل بانضمامه مع الاول زيادة وضوح **وحجتهم ان الشئ**
لا يبين بنفسه قال ابن مالك فى شرح كافيته عطف البيان حقه ان يكون
للاول به زيادة وتكرير اللفظ لا يتوصل به الى ذلك فلا يكون عطفا **وفيه**
نظر من اوجه احدها انه يقتضى ان البدل ليس مبينا للمبدل منه
وليس كذلك بل هو مبين له **ولهذا** اى ولان فى البدل بيانا للمبدل منه
منع سيبويه نحو المسكين ربك المسكين دون به المسكين اما
منعه فى الاولين فلان البدل فيهما انقص تعريفا من المبدل منه لكون ضميرى
المتكلم والخطاب اعرف المعارف فيكون انقص فابدى فلا يصلح للمبدلية
لان مدلول البدل فى بدل الكل مدلول المبدل منه واما عدم منعه فى
الثالث فلان ضمير الغيبة صالح لكل احد فهو تبيين بالبدل اى بدل كان
وانما فارق البدل عطف البيان فى انه يعتبر له جملة استونفت
للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض والثانى ان اللفظ المكرر
اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمنا اتجه كون الثانى بيانا
لما فيه من زيادة الفائدة قيل عليه انه اذا اتصل بالثانى ما لم يتصل
بالاول خرج عما الكلام فيه فان الثانى من حيث وجود هذا المتصل به غير
الاول من حيث فقد ذلك ولا تظن بالوليك انهم يمنعون البيان حيث
وجوده اتصل بالثانى ما لم يتصل بالاول وقد يدعى ان فى احتجاجهم
بان الشئ لا يبين نفسه اشارة الى ذلك **وعلى ذلك اجازوا الوجهين**
البدلية وعطف البيان **فى نحو قولك يا زيد زيد اليعملات ويا تيم**
تيم عدى اشار بقوله فى نحو قولك الى انه لم يرد بهما مثل به ما وقع
فى قوله يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل وما وقع
فى قول الاخر يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر بل كلاما نحوه
واذا انجر بنا الكلام الى ذكر البيتين فلننقل البيت الاول لعبد الله بن
رواحة الانصارى يخاطب زيد ابن ارقم الصحابيان رضى الله عنهما فقد
اخرج ابن عساكر من طريق ابن اسحاق قال سار عبد الله رواحة غازيا الى موته
وكان زيد ابن ارقم يتيما فى حجره فحمله على حقيبته رحله فكان يحدوا
برجز له بذلك واليعملات جمع يعملة بفتح الميم الناقة المطبوعة
على العمل وقيل القوية المحمولة والجمل يعمل قال فى القاموس ولا يوصف بهما
انما هما اسمان والذبل بضم الذال المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابل
بمعنى ضامر من ذبل الفرس اذا ضمر وذكر فى المفصل وتبعه ابن يعيش
فى شرحه ان هذا البيت لبعض ولد جرير والصحيح ما قدمناه ونقله

السخاوي

السخاوي فى شرحه عن المبرد وغيره واما البيت الثانى فهو لجرير يخاطب
تيم بن عبد مناف بن اد وهم قوم عمر بن لجا التيمى الخارجى وانما اضاف
تيما الى عدى مع انه اخوه فان تيما وعديا ابنا عبد مناة بن اد بن
طابخة بن الياس بن مضر ليفرق بين هذه القبيلة وبين تيم مرة فى قريش
وتيم غالب بن فهر فيهم ايضا وتيم غالب قيس بن ثعلبة وتيم شيبان
وتيم نضبه وقوله لا ابا لكم كلمة تستعمل عند الغلظة فى الخطاب ويراد
بها الحث على الشئ والاغراء على اخذ الحق وحكى ابو الحسن الاخفش ان
العرب كانت تستحسن لا ابا لك وتستقبح لا ام لك وفى الصحاح يقال
لا اب لك ولا ابا لك وهو مدح وعن الازهرى انه اذا قال لا ابا لك
لم يترك من الشتيمة شيئا اى لا يعرف له اب لانه ولد زنا واذا ارید
الاكرام قيل لا ابا لشانئك واذا قال لا ام لك فمعناه لا ام حرة لك
وهو شتم ايضا لان بنى الاماء ليسوا بمرضيين ولا لاحقين ببنى الحرائر
ولا يلقينكم بالقاف ونون التاكيد المشددة من الالقاء ويروى لا يوقعنكم
والسوءة الفعلة القبيحة كانه يقول اثنوه عن شتمى ولا يدعوه يوقعكم
فى سوءة من هجائى اياكم وقيد بقوله **اذا ضمت المنادى فيهما** لانك
اذا فتحت فيهما فهما على مذهب سيبويه منادى مضاف الى محذوف
دل عليه المذكور قاله المحشى وفيه نظر فانه سيأتى تصريح المصنف بانه اذا
دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا ان مذهب سيبويه فى ذلك
هو الحذف من الثانى فتامل وههنا تفصيل حسن لا يحسن الاخلال به
وذلك ان المنادى المكرر لا يخلو اما ان يكون اسم جنس او صفة او علما فان
كان اسم جنس نحو يا رجل رجل القوم والثانى منصوب لا غير والاول لا يتفق
على ضمه واختلفوا فى جواز نصبه فاجازه البصريون ومنعه الكوفيون
وان صفة نحو يا صاحب صاحبنا فقد اتفقوا فى الاول على جواز الضم والنصب
الا انهم اختلفوا فى كيفية النصب فالبصريون ينصبونه من غير تنوين والكوفيون
ينونونه وان كان علما نحو يا تيم تيم عدى ويا زيد زيد اليعملات فيجوز
فى الاول الضم والنصب فان ضممت الاول فهو منادى مفرد معرفة
وحينئذ يجوز فى نصب الثانى وجوه ان يكون منادى مستانفا على
حذف حرف النداء ومنصوبا بتقدير اعنى او عطف بيان او بدلا زاد ابن
مالك او تاكيدا واجاز السيرافى ان يكون نعتا على تاويله بالمشتق
وان نصب الاول ففيه مذاهب الاول لسيبويه ان يكون مضافا
الى الثالث والثانى مقحم بينهما وكان الاصل يا تيم عدى تيم باضافة

بتيم الثاني الى ضمير عدي ثم حذف هذا الضمير واقحم تيم الثاني بين المضاف
والمضاف اليه ويعرب حينئذ تاكيدا لتيم الاول ويكون قد وقع الفصل
بين المضافين بالتاكيد ولا يفرق بينهما في فصيح الكلام الا في هذه المسئلة
ونقل الرضي عن سيبويه ان اللفظ الثاني مقحم بين المضاف والمضاف
وانه تاكيد لفظي للاول قال وقد مر في توابع المنادى المبني ان التاكيد
اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكان
الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه
سيبويه باللام المقحم بين المضاف والمضاف اليه في لا اباك لتاكيد اللام
المقدرة واعاجى بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد
المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض
منه ولا بنا على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في
الاغلب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركه بلا تغيير صار كان الثاني هو
الاول وكانه لا فصل هناك ولا يعرب بدلا ولا عطف بيان لانهما لا يكونان
للاسم الابعد كماله الثاني للمبرد ان يكون الاول مضافا الى مثل ما اضيف
الثاني ثم حذف للعلم به والتقدير يا تيم عدي تيم عدي او يكون الثاني
بدلا او عطفا او تاكيدا او منادى مستانفا الثالث للاعلم وهو الحسين
ركبا تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى ما بعدهما كما يقال يا حضرموت
زيد وقال الفرا الاسما معا مضافان الى الثالث من غير تركيب اي فالتركيب
تركيب اضافة ويلزمه توارد عاملين على معمول واحد مع اتحاد الجهة
والثالث ان البيان يتصور مع كون المكرر مجردا عن شي يتصل به
وذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا اقلته وعرضت اثنان اسم
كل منهما زيد فانك لما تذكر الاول اي حين تذكر لفظ زيد الاول يتوهم
كل منهما انه المقصود بالندا فاذا كررته تكرر خطابك وفي نسخة
يكون خطابك لاحدهما واقبالك عليه وظهر المراد فتبين ان هذا
كالاول فانه قد فرض ان الثاني قد انضم اليه ما لم يكن في الاول
وهو تكرير الخطاب وليس الكلام في مثله وانما الكلام فيما اذا كان مجرد
تكرار الاول من غير ملاحظة امر زايد ينضم اليه وعلى هذا يتخرج قول
النحويين في قول ذوبه لقايل يا نصر نصر نصرا ان الثاني والثالث
عطفان على اللفظ وعلى المحل فنصر الاول منادى مبني على الضم وهو نصر
ابن سيار امير خراسان والثاني يروى بالضم والرفع والنصب

والضم

والضم على انه بدل من المنادى والرفع على انه عطف بيان على اللفظ
والنصب على المحل والثالث منصوب ليس الا فهو عطف بيان للاول
على المحل ويكون ذلك ممن تكثر عطف البيان وقد تقدم الكلام مستوفى
على هذا البيت فليكن على ذكر منك وخرجه هولاء اي القايلون بان
عطف البيان لا يكون بلفظ الاول على التوكيد اللفظي فيهما اي في الثاني
والثالث فالثاني على اللفظ والثالث على المحل او في الاول اي الاول
من الثاني والثالث وهو الثاني فقط فالثاني منهما الذي هو الثالث
اما مصدر دعائي مثل سقيا لك اي انصر نصرا او مفعول به منصوب
على الاغرا بتقدير عليك على ان المراد اغرا نصر من سيار بحاجب له
اسمه نصر فيكون قد وافق مولاه في اسمه على ما نقل ابو عبيدة وقيل
لو قدر احدهما توكيد الضما بغير تنوين كالموكد فان التوكيد لا يخالف لفظه
لفظ الموكد وايضا لو جاز التاكيد مع التنوين لاختلفت جهة تعريف
كل منهما لان تعريف الموكد بالاقبال عليه وتعريف الموكد بالعلمية ٥
متغايران فلا يكون الثاني تكريرا للاول ولهذا لم يجيزوا في نحو
جاء الغلام غلام زيد ان يكون الثاني تاكيدا للاول لاختلافهما في
موجب التعريف واعلم انه قد وقع لفظ الضما بخط المص مسندا الى
ضمير الاثنين كما ترى وهو غير ظاهر لظهور ان ضميرا عايدا على احدهما
في قوله لو قدر احدهما فكان حقه الافراد نعم قد يقع في بعض النسخ ولو
قدر توكيد الضما وهو ظاهر وقول الشارح ولو حذف قوله كالموكد
لاستقام لان ان تضمير الاثنين غير ظاهر ايضا اذ هو مشعر ان
بتقدير حذف كالموكد يكون ضميرضما للاحد والموكد وليس كذلك بل
السابع انه اي عطف البيان ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف
البدل فانه في نية احلاله محل الاول ولهذا امتنع البدل وتعين
البيان في نحو يا زيد الحارث اذ لو جاز البدل في هذه الصورة وهو في
تلك النية لزم مباشرة حرف الندا المعرف باللام وهو لا يباشره وتعين
البيان ايضا في نحو يا سعيد كرز بالرفع عطفا على اللفظ او كرزا بالنصب
عطفا على المحل لامتناع كل منهما بتقدير البدلية اذ بتقديرها يكون البدل
لحلوله محل المبدل منه مباشرا لحرف الندا ومع المباشرة يتعين
البنا على الضم كما اشار الى ذلك بقوله بخلاف يا سعيد كرز بالضم
فانه بالعكس اي يتعين ايضا في نحو زيد افضل الناس الرجال والنسا
او النسا والرجال لامتناع البدلية فيه اذ لو نوى احلال الرجال محل الناس

لوجب ذلك في النسا المعطوف عليه وكان التقدير زيد افضل النساء وهو
فاسد لوجوب كون افعل التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه
بعضا ممن اضيف اليه اذ الشيء لا يفضل على غير جنسه بالاضافة اليه
ومن ثم حكموا بغلط من قال انا اشعر الجن والانس و يتعين في نحو يا ايها
الرجل غلام زيد برفع التابع او نصبه على انه عطف بيان على اللفظ و
المحل لا بدل اذ لو كان بدلا وهو في نية حلوله محل المبدل لكان التقدير
يا ايها غلام زيد وانت تعلم ان ما بعد اي قد اعرب صفة وان ما ليس
معرفا بالالف واللام لا يقع صفة لاي و يتعين ايضا في نحو اي الرجلين
زيد وعمرو جاءك فان جعل زيد وعمرو بدلا من الرجلين يودي الى اضافة
اي الى المفرد وهي ممتنعة الا اذا كان مع تقدير متعدد مضاف اليه
حقيقة نحو اي زيد احسن اذ التقدير اي اجزائه او عطف على
اي مثلهما نحو اي وانك فارس الاحزاب و يتعين ايضا نحو جاءني كلا
اخويك زيد وعمرو ويمتنع البدل لانه بتقديره يلزم اضافة كلا
الى ما يدل على الاثنين لا بلفظ واحد وهي انما تضاف الى ما يدل عليهما
بلفظ واحد واما قوله كلا اخي وخليلي واجد عضدي في النايبات و
الملمات فمن نوادر الضرورات قاله المحشي الثامن انه اي عطف البيان
ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل فانه لما كان في نية تكرار
العامل كان في التقدير من جملة اخرى ولهذا امتنع البدل وتعين
البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها فانه لو قدر اخوها بدلا
لتعين ان يكون من جملة اخرى لما عرفت فلزم خلو الجملة التي هي خبر المبتدا
من ضمير رابط و تعين البيان ايضا في نحو مررت برجل قام عمرو اخوه
لان جعل الثاني بدلا يودي الى خلو جملة الصفة من عايد الى الموصوف
تعين ما قررناه و تعين البيان ايضا في نحو زيد ضربت عمرا اخاه فان جعل
اخاه بدلا من عمرا والبدل يتعين فيه ما عرفت يودي الى ان لا تكون
هذه الصورة من باب الاشتغال

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة

مطلب ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة

اما اسم الفاعل فهو ما اشتق لشيء قام
به بمعنى الحدوث واما الصفة المشبهة فهي ما اشتق من مصدر لازم لشيء
قام به لمعنى الثبوت والاستمرار واختار الرضي ان الصفة المشبهة
كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت قال لان الحدوث
والاستمرار قيدان في الصفة ولا دلالة فيها على واحد منهما فليس معنى
حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميعها ولا دليل

في اللفظ

في اللفظ على احدهما فهي للقدر المشترك اي الاتصاف بالحسن لكن لما
اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة
للحكم بثبوته ولا بد من وقوعه في زمن كان الظاهر ثبوته في جميع
الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان هذا حسنا
ويصير حسنا وهو الان حسن فاذن ظهور الصفة في الاستمرار ليس امرا
بالوضع انتهى قال الشارح وفيه بحث ولعل وجهه ان ما ذكره في الصفة
بعينه جار في اسم الفاعل مع الاتفاق على انه دال على معنى الحدوث
دون الاستمرار ولم يذكر المص ما اجتمع فيه اسم الفاعل والصفة
كما ذكر في الحال والتمييز كما يأتي وذكر ابن قاسم انه ثلاثة امور احدها
ان كلا منهما يدل على حدث صاحبه الثاني انه يثنى ويجمع الثالث انه يذكر
ويؤنث وذلك احد عشر امرا احدها انه اي اسم الفاعل يصاغ من
المتعدي والقاصر مجردين كانا او مزيدين كضارب وقائم ومستخرج
ومستكبر وهي اي الصفة لا تصاغ الا من القاصر المجرد غالبا كحسن وجميل
وذلك للزومها من قامت به وتعديها الى الغير لا يقال هي قد صيغت من
المتعدي نحو رحمن ورحيم فان رحيم متعد لانا نقول الصفة اذا صيغت
من المتعدي فانما تصاغ منه بعد تنزيله منزلة القاصر ونقله الى رحم
بالكسر الى رحم المضموم كما بين في محله الثاني انه يكون للازمنة الثلاثة
الماضي والحال والاستقبال وهي لا تكون الا للحاضر اي الماضي المتصل
بالحاضر هذا ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك انه نقل ان السيرافي
قال في الصفة المشبهة انها ابدا للماضي وان ابن السراج قال انها للحال
واليه ذهب الشلوبين وابن مالك قال ابو حيان فجمع بعض اصحابنا بين
هذين القولين فقال لا يريد السيرافي بكونها للماضي ان الصفة انقطعت
وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقته ولا يريد ابن
السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين الثالث
انه لا يكون الا مجاريا للمضارع اي موافقا له في حركاته وسكونه
كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه اي ومن المجاري للمضارع
يقوم وقائم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا
ضمة الواو لاستثقالها الى القاف فقائم مجار ليقوم باعتبار اصله
الذي كان عليه واما توافق اعيان الحركات فغير معتبر فلا يضر
التخالف في عين الحركة بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل وانما المعتبر
التوافق في جنس الحركة دون شخصها ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن

عروضي لاتصريفي فان الوزن العروضي يكتفى فيه بالتوافق بين الموزون
والزنة في جنس الحركة دون شخصها حتى يصح ان يقال ان وزن طويلن
فعولن مع عدم الاتحاد في شخص الحركة وهي اي الصفة تكون
مجارية له وهي ما كان منها على زنة اسم الفاعل كمنطلق اللسان
ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب زاد في
التوضيح في المبنية من الثلاثي نحو ظريف وجميل وقول جماعة انها
لاتكون الا غير مجارية منهم صاحب المفصل فانه قال فيه الصفة
المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها في انها
تذكر وتونث وتثنى وتجمع قيل وهو ظاهر كلام ابي علي في الايضاح وهذا
مردود باتفاقهم على ان منها اي من الصفة المشبهة قوله من صديق
اواخي ثقة اوعدو شاحط دارا هو من الضرب الاول السادس من المديد
وقائله عدي ابن زيد بن حارث التميمي شاعر جاهلي وقبله انني مرت الخطوب فتي
فوجدت العيش اطوارا ليس يغني عيشه احد لايلاقي فيه امعارا يريد
ان الناس لابد ان يلاقوا في اعمارهم الشدة ومعنى مرت الخطوب البست ظلمت
معرفة احوال الزمان فوجدت العيش اطوارا واحوالا مختلفة والامعار
الافتقار ففي القاموس وامعر افتقر وفي زاده كمعر تمعيرا وشاحط
بشين معجمة وحاء وطاء مهملتين معناه بعيد وهو بالاتفاق صفة مشبهة
ومع ذلك هو مجاز للمضارع وموازن له قال ابن مالك في تسهيله وموازنتها
المضارع قليل ان كانت من الثلاثي ولازمة ان كانت من غيره انتهى والاول
نحو طاهر العرض وطاهر الفاقة وحائل اللون وخامل الذكر وساهم الوجه
اي متغيره وشاحط الدار والثاني نحو مطمئن القلب ومعتدل القامة
ومن يك مخل العزائم تابعا هواه فان الرشد منه بعيد وانتصاب دارا
في البيت على التمييز الرابع ان منصوبه اي منصوب اسم الفاعل يجوز ان
يتقدم عليه لقوة شبهه بالمضارع فيعمل متاخرا نحو زيد عمرا ضاربا
ولا يجوز زيد وجهه حسن بنصب وجهه لان معمولها المنصوب اما تمييز
اوشبه بالمفعول وكل واحد منهما لايتقدم على العامل بخلاف منصوب اسم
الفاعل فانه مفعول صريح فيجوز فيه التقديم الخامس ان معموله المنصوب
يكون سببيا يتصل به ضمير موصوفه واجنبيا نحو زيد ضارب غلامه
وعمرا ولا يكون معمولها الا سببيا تقول زيد حسن وجهه اوالوجه
اي منه نص عليه المص في توضيحه وقيل ال خلف عن الضمير المضاف اليه وما
اورد ابن الناظم على ذلك من جواز زيد بك فرح فان معمول الصفة فيه غير

سبي

سبي ومع ذلك فقد تقدم ايضا غير وارد بمعمول الصفة ما عملها فيه
بحق الشبه واما عملها في الظرف فانما هو لما فيها من رايحة الفعل ومعناه
ويمتنع زيد حسن عمرا لكون المعمول اجنبيا السادس انه لا يخالف
فعله في العمل فان كان فعله لازما رفع الفاعل فقط وان كان متعديا
نصب المفعول ايضا وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها تقول
زيد حسن وجهه بالنصب ويمتنع زيد حسن على انه فعل ماض
وجهه بالنصب وانما تعين رفعه على الفاعلية خلافا لبعضهم في تجويز
ذلك فاما الحديث ان امراة كانت تهراق الدما فالدما تمييز على زيادة
ال اعلم ان تهراق بالبنا للمفعول مضارع هراق الذي اصله اراق فقلبت
همزته هاء ولم تحذف منه كما هو شان الباب لانتفاء علة الحذف اعني
اجتماع همزتين حيث حرف المضارعة همزة وكان الاصل تهراق دماها
ثم اسند الفعل الى ضمير المراة مبالغة وجئ بالدما تمييزا بنية التجريد
من ال ثم اعلم ان المصنف لم يذكر هذا الحديث لانه مما نحن فيه لظهور ان
لا صفة مشبهة في نظم الحديث وانما ذكره استطرادا للنوع شبه له بما
نحن فيه فان يهراق فيه نصب ما لا ينصبه المبني للفاعل كما ان الصفة
المشبهة نصبت ما لم ينصبه فعلها وهي فرع عنه اوانه قصد به دفع
سوال يرد على قوله ويمتنع زيد حسن وجهه بان يقال كيف يمتنع ذلك
وقد ثبت نظيره فان تهراق فعل قاصر عن المفعول الثاني وقد بني هنا
للمفعول واسند الى ذي السببي ونصب سببيه كما ان حسن اسند الى ذي
السببي ونصب سببيه فسقط ما نقل عن ابن السبكي من الحكم بان هذا
عجب فان يهراق فعل مضارع لا اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما
نحن فيه هنا وقد قيل ان ذكر المص من تخريج في الحديث غير متعين
فقد قال ابن الحاجب في اماليه يجوز ان يكون الدما منصوبا بفعل مقدر
اي يهريق الدماء وان يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به كما في زيد
حسن الوجه وعليهما فليست ال زايدة وان يكون منصوبا على توهم
التعدي الى مفعول ثان لان الهمزة دخلت على الهاء التي هي عوض عن
الهمزة التي في اراق فعداه بها الى مفعول اخر كان المعنى جعلها غيرها
يهريقه الدما قال ويجوز رفع الدما على البدل من الضمير في يهراق كانه
قيل يهراق دمها فجعل الفعل اولا لها ثم ابدل منه كما في اعجبتني الجارية
وجهها وحذف الضمير للعلم وقد ناقش المص الشارح في تخريجه نصب
الدما على التشبيه بالمفعول بانه مختلف فيه وكثير من النحاة يابون النصب

على التشبيه لا يكون في الانكار و في تخريجه ايضا على توهم التعدي الى مفعول نظر بان ذلك ضعيف فلا يحسن التخريج عليه قال ابن مالك اوالدما مفعول على ان الاصل يهريق اي بالبنا للفاعل ثم قلبت الكسرة فتحة لاستثقال اليا بعد الكسرة والياء الفا للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبله كقولهم جاراة وناصاة وبقا وهي لغة طي وهذا مردود لان شرط ذلك القلب تحرك اليا الواقعة بعد الكسرة كجارية وناصية وبقي لكن اليا فيما ذكر ساكنة وقد نوقش بان ابن مالك لم يشترط في التسهيل ذلك بل شرط كون اليا لاما فلو قال المص وهذه ليست لاما وهو قد اشترط كونها لاما لكان احسن للمص جري على ما هو المشهور في المسئلة عند اهل هذه اللغة السابع انه يجوز حذفه اي حذف اسم الفاعل وبقاء معموله ولهذا اجازوا انا زيدا ضاربه اي انا ضارب زيدا ضاربه وهذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف منون اي ويضرب عمرا واما العطف على محل المخفوض اي فاما اعتبار ان النصب بالعطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز اسم فاعل من احرز وراء مهملتين فزاي وهو الطالب لذلك المحل كما سياتي قريبا في اقسام العطف ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة المضافة الى الضمير لانها لا تعمل محذوفة فامتنع المثال الاول اذ لو جاز انتصاب الفعل فيه بصفة مقدرة ويلزم المحذور ولان معمولها لا يتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا فامتنع المثال الثاني لان جوازه يفضي الى كون وجهه منصوبا بصفة محذوفة على شريطة التفسير لكن الصفة المذكورة لا تصلح للتفسير لما انها لا يتقدم معمولها فهي لا تعمل فيما تقدم عليها فلا تفسر عاملا فقد بان ان في الكلام لفا ونشرا مرتبا الثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره اي ضمير الموصوف نحو مررت بقاتل ابيه اي برجل قاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه باضافة الصفة المحذوف موصوفها الى المضاف الى ضميره قيل عليه وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان يقال برجل قاتل ابيه اي ان يذكر الموصوف ويقبح في الصفة ان يقال مررت برجل حسن وجهه فليست المسئلة مقيدة بحذف الموصوف كما يوهمه عبارة المص التاسع انه يفصل بصيغة المبني للمفعول مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا وزيد ضارب ابوه في الدار عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت

الوجه على الفاعلية او نصبت الوجه على التشبيه بالمفعول وذلك لقوته في العمل بالنسبة اليها العاشر انه يجوز اتباع معموله اي معمول اسم الفاعل بجميع التوابع ما كان منها صفة وغير صفة ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتاخر والمغاربة ومستندهم في ذلك عدم السماع فلا يقال زيد حسن الوجه المشرق بخفض المشرق على انه صفة الوجه وعلل المنع بان معمول الصفة لما كان سببيا غير اجنبي اشبه الضمير لكونه ابدا محالا على الاول وراجعا اليه والضمير لا ينعت وكذا ما اشبهه ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى فان ظاهره ان اليمنى صفة عينه وهي معمول الصفة وخرجه بعضهم على انه منصوب بتقدير اعني الحادي عشر انه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز اي وجود الطالب للمحل ويحتمل ان يكون منه جاعل الليل سكنا والشمس بخفض الليل ونصب الشمس عطفا على محل الليل اي وجاعل الشمس ويحتمل ان لا يكون منه بتقدير فعل ناصب ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن عطفا على المحل ولا يتعين النصب اعرابا للمعطوف عليه لجواز الرفع فيه ايضا خلافا للفرا اجاز هو قوي الرجل واليد برفع المعطوف مع خفض المعطوف عليه واجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور في البابين اي باب اسم الفاعل والصفة المشبهة كقوله فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل هو من ثاني الطويل وقائله امرؤ القيس من معلقته المشهورة وقبله فعادى عداء بين ثور ونعجة دراكا ولم ينضح بماء فيغسل عادى عداء اي والى موالاة بين صيدين وفاعله ضمير عائد على الفرس بين ثور ونعجة من بقر الوحش في طلق واحد ودراكا مصدر دارك بمعنى ادرك وهو في موضع الحال وفي شرح المعلقات لابي جعفر ابن النحاس قال ابو الحسن بن كيسان قال بعضهم لم يرد ثورا ونعجة فقط انما اراد التكثير والدليل على هذا قوله دراكا ولو اراد ثورا ونعجة فقط لاستغنى بقوله فعادى ومعنى قوله لم ينضح بماء فيغسل انه لم يعرق عرقا مفرطا اي ادركهما دون معاناة ومقاساة شدة والفاء من فيغسل للعطف لا للجواب اي لم ينضح ولم يغسل والطهاة الطباخون جمع طاه كذا في الصحاح وفي بعض شروح المعلقات الطهو الانضاج وهو مشتمل على طبخ اللحم وشيه ونوبه ان في القاموس طها اللحم يطهوه طهوا وطهوا وطهيا وطهاية عالجه بالطبخ او الشي والطاهي الطباخ والشواء والخباز

وكل معالج لطعام الجمع طهاة وطهي والطهو العمل والصفيف اللحم المصفوف
على الحجارة لينضج وهو شوا الاعراب وهو الكباب والتقدير شبه المصفف
يريد ان الصيد كثر عليهم فطبخوا واشتووا و وصفوا القدير بكونه
معجلا لانهم كانوا يستحبون تعجيل ما كان من الصيد ويستطرفونه
قاله الاعلم وقد استشهد بالبيت المذكور ايضا على ان او فيه بمعنى الواو
لان بين يقتضي متعاطفين بالواو ويريد **القدير المطبوخ في القدور**
وهو عندهم عطف على صفيف مع انه مخفوض والمعطوف عليه منصوب
وخرج على ان الاصل او طابخ قدير باضافة طابخ الى قدير ويكون البينية
في معمول اسم الفاعل حينئذ في الطهاة وانهم منقسمون الى هذين القسمين
ويرد هذا التقدير يلتزم ان يكون البينية في معمول اسم الفاعل اي من
بين منضج هذين النوعين **ثم حذف المضاف** الذي هو طابخ **وابقي جر**
المضاف اليه على حاله **كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالخفض** اي خفض
الحرف بتقدير عمل الاخرة قيل عليه لا حاجة بنا الى هذا التخريج الشاذ
بل نقول حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة
والعجب من خفاء هذا الوجه على المص مع ظهوره وحسنه وفي توضيح
المص ان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه اي المضاف اليه
في اعرابه وقد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المحذوف
معطوفا على مضاف بمعناه كقوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا اي وكل نار ومن غير الغالب والله يريد الاخرة اي عمل الاخرة
هذا كلامه ولا يخفى ان المراد من خلفيه المضاف اليه المضاف قيامه
مقامه في الاعراب وذلك حيث يختلفان الاعرابان اما اذا توافقا
كما فيما نحن فيه فلا معنى لقيامه مقامه بالمعنى الذي عرفت كذا قيل
نعم كان على المص ان يمثل ببيت اكل امرئ لان المحذوف فيما نحن فيه
معطوف على مضاف بمعناه اذ الطابخ بمعنى المنضج واما التمثيل بالاية
فليس على ما ينبغي **او انه عطف على صفيف** وحقه النصب **ولكن خفض**
على الجوار اذ هو مجاور لشواء المجرور **او على توهم ان الصفيف مجرور**
بالاضافة اي على توهم ان منضجا مضاف الى صفيف شواء قال ابن
الخباز وهو قول اكثر اهل اللغة قال وشرحه انك اذا عطفت اسما على
اسم وكان يجوز لك في الاول اعرابان فاعربته باحدهما ثم عطفت عليه
الثاني جاز لك ان تعربه باعراب الاول وان تعربه بما كان يجوز في الاول
فتقول هذا ضارب زيد وعمرو وان شئت قلت هذا ضارب زيد وعمرا

لانه

لانه قد كان يجوز لك ان تقول هذا ضارب زيدا وعمرا وان شئت وكذلك
هذا ضارب زيد او عمرا **كما قال ولا سابق شيئا** هو بعض بيت وتمامه
بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فعطف سابق
بالجر على مدرك المنصوب لتوهم جره بالباء التي يكثر زيادتها في خبر ليس وسيأتي
الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى واعلم انه بقي على المص من وجوه الافتراق
بين اسم الفاعل والصفة امران احدهما انه اذا وقع في الصفة ومعمولها
اللام ولا الف كان الاصل فيها الجر قال في الجزولية قال صاحبها الاندلسي
يعني اذا انصب الوجه مثلا في قولك مررت بالرجل الحسن الوجه فاصله
ان يكون مجرورا بخلاف الضارب الرجل فان الاصل فيه النصب وتوجيه
بالاصل الاستعمال الاكثر ثانيهما استحسان اضافة الصفة الى فاعلها في المعنى
كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض بخلاف اسم الفاعل نحو كاتب الاب
فانه وان كان غير ممتنع لكنه قبيح وذلك لان الصفة لا تضاف الى مرفوعها
الا اذا قدر تحويل الاسناد الى موصوفها لئلا يضاف الشي الى نفسه ولانهم
يؤنثون الصفة في نحو هند حسنة الوجه ولانه يحسن ان يقال حسن الوجه
لان من حسن وجهه حسن اسناد الحسن الى جملته مجازا ويقبح اذ يقال كاتب الاب
لان من كتب ابوه لا يحسن اسناد الكتابة الى جملته اسناد الكتابة اليه الا مجاز بعيد
ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه اعلم انهما اجتمعا
في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه الاتفاق انهما اسمان
نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام اما جعل كونهما
اسمين من اوجه الاتفاق مع ان الحال يكون اسما وغيره كما نص عليه
في احد وجوه الافتراق عليه فنفي النفس منه لشيء الا ان يقيد الحال
بكونها مفردة واما اتفاقهما في التنكير فبالنظر الى ما هو الاصل والغالب
والا فقد ترد الحال معرفة **واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال**
يكون جملة كجاء زيد يضحك وجاء زيد وهو ضاحك **وظرفا نحو**
رايت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه
في زينته اي خرج عليهم متزينا **والتمييز لا يكون الا اسما** يعني غير
ظرف حتى يكون قسيما للجملة والظرف اللذين يجوز كون الحال عليهما اذ لو لم
يكن ذلك لم تتات المقابلة فان كونه لا يكون الا اسما لا يدفع وقوعه
ظرفا لان الظرف اسم او هو بالمعنى الخاص دون العام الشامل للجار والمجرور
لوقوعه قسيما له **والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها**

مطلب ما افترق فيه الحال و التمييز وما اجتمعا

اي المعنى المراد من الكلام عليها فلا ينافي ذلك كونهما فضلة يتم اصل الكلام
بدونهما كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا لا تقربوا الصلاة وانتم
سكارى الاية لان المراد نهيه عن المشي في الارض بقيد كونه ذا مرح و
اختيال ونهيهم عن قربان الصلاة بقيد كونهم سكارى لا النهي عن
المشي في الارض مطلقا وعن قربان الصلاة كذلك وقوله انما الميت من
يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجا هو من اول الخفيف من قصيدة
لعدي بن الرعلاء الغساني وقبله ليس من مات فاستراح بميت
انما الميت ميت الاحياء مخفف ميت من قام به الموت والميت بالتشديد
من يقوم به قال تعالى انك ميت وانهم ميتون والكئيب السيئ الحال المنكسر
من الحزن قال في الصحاح الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد
كئب الرجل يكئب كآبة وكأبة وكآبة فهو كئيب وامراة
كئيبة وكأباء وكاسف البال سيئ الحال ايضا والبال يطلق على القلب
وعلى الحال وعلى رخاء النفس والرخاء بالفتح والمد سعة الحال كذا
قال الشارح وتعقبه المحشي بان هذا التفسير يقتضي انه بالخاء المعجمة
والموجود في غالب النسخ ضبطه بالجيم واقول يؤيد ما عليه ان الجوهري
بعد ما ذكر ان البال رخاء النفس قال فلان رخي البال ولو انه بالجيم
لم يحسن ذلك نعم الذي في القاموس ان البال رخاء العيش بالعين المهملة
والشين المعجمة بينهما مثناة تحتية ولله در القائل في تضمين ما قبل بيت
الكتاب في مليح طلعت لحيته يا قتيلا باللحية السوداء افنه المرد
في خروج اللحاء شاهدي في ادعاء موتك بيت قاله شاعر من الشعراء
ليس من مات فاستراح بميت انما الميت ميت الاحياء بخلاف
التمييز فان معنى الكلام لا يتوقف عليه وقد اعترض عليه بان من
التمييز ما يتوقف معنى الكلام نحو ما طاب زيد الا نفسا بل قد يلتزم
ذلك في التمييز المحول فتدبر والثالث ان الحال مبينة للهيئات
والتمييز مبين للذوات المراد بالهيئة على ما قاله المصنف في حواشي
التسهيل الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وخرج
بخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة
فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج عنه مثل جاءني زيد والشمس
طالعة وجاء عمرو جالسا واجاب عن هذا الشارح بالحالين المذكورتين
في معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فحسب هذا التاويل الا خرجا

لانهما

لانهما حينئذ مبينان للصفة وفي شرح الحاجبية الكبير للسيد ركن الدين
انك اذا قلت اتيتك وزيد قائم فان الحال هنا ليست هيئة الفاعل ولا
المفعول وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم الفاعل والمفعول وقد
اشتهر التعبير عن الملزوم باللازم فكانه بيان لهما والرابع ان الحال
تتعدد بدون عاطف كقوله علي اذا ما زرت ليلى بخفية زيارة
بيت الله رجلان حافيا هو من ثاني الطويل ولم يسم قائله والرجلان
الماشي والحافي غير المتنعل ورجلان حافيا حالان من فاعل زيارة المحذوف
لانه مصدر مضاف الى مفعوله اي على زيارتي بيت الله او من الضمير
المجرور في على فيكون من تعدد الحال ويحتمل ان يكون من الحال المتداخلة
بان يكون حافيا حالا من الضمير المستكن في رجلان قال المصنف في حواشي
التسهيل حرف هذا البيت اعجمي فقراه رجلاي مكان رجلان واعربه
فاعلا بزيارة وحافيا حالا منه على حد قوله بها العينان تنهل وذكر
على حد قول ولا ارض ابقل ابقالها فقيل له يقال زارت البيت
ولا يقال زارت رجلاي البيت وفي شرح المفتاح للسيد المحققين
وقد صحف جماعة رجلان برجلاي وبنوا عليه خرافات حتى قال
قائلهم رجلاي فاعل زيارة بيت الله وحافيا حال من ضمير المتكلم
في رجلاي لانه في معنى زيارتي بيت الله حافيا وانت خبير بان
نسبة زيارة بيت الله الى الرجلين ركيكة جدا وبان الحافي اذا لم
يكن راجلا لم يكن له مشقة عظيمة بخلاف التمييز فانه لا يتعدد
ولذلك اي ولعدم تعدد التمييز كان خطاء قول بعضهم في قول
ابي القاسم الشاطبي في مطلع منظومته في القراءة بدات ببسم الله
في النظم اولا تبارك رحمانا رحيما وموئلا انهما تمييزان تبارك
تفاعل من البركة وهي كثرة الخير واصله للمشاركة وقد يكون للواحد
كتعاظم وتبارك اي تكاثر خيره او تزايد على كل شيء وتعالى عنه
في صفاته وافعاله فان البركة تتضمن معنى الزيادة وقيل هو جامد وفاعله
ضمير الجلالة والموئل الملجأ والمنجا مفعل من وال اليه يئل والا خلص
ونجا كذا في القاموس وقال في الصحاح الموئل الملجأ وكذلك المولد مثل المهلكة
وقد وال يئل والا ووؤلا على فعول اي لجا والصواب ان رحمانا
منصوب على الاختصاص او المدح فهو باضمار اخص او امدح ورحيما
حال منه لا نعت له لانه نكرة وذاك معرفة لان الحق قول الاعلم وابن
مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم الجمهور على ان الرحمن كالرحيم صفتان

مشتقا من الرحمة التي هي لغة رقة القلب وانعطاف يقتضي التفضل
والاحسان واسماء الله تعالى انما توخذ باعتبار الغايات التي هي افعال
دون المبادي التي تكون انفعالات وهو ابلغ من الرحيم لان زيادة
المباني تدل على زيادة المعاني سواء كانت باعتبار الكمية او باعتبار
الكيفية وعلى الاول قيل رحمن الدنيا لانه يعم المومن والكافر ورحيم الاخرة
لانه يخص المومن وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا لان
النعم الاخروية كلها جسام واما النعم الدنيوية فجليل وحقير وهو مع
كونه صفة مختص بالله تعالى لا تستعمل في غيره وقولهم في مسيلمة رحمن
اليمامة من تعنتهم في كفرهم وقيل المختص ذو اللام وذهب الاعلم ومن تبعه
الى انه علم وان كان مشتقا لكنه ليس نعتا بل الرحيم ولا الراحم وانما هو
مثل الدبران فانه وان كان مشتقا من الدبر صيغ للعلمية فجاء على بناء
لا يكون للمنعوت وقد ابدل الشارح ما عليه الجمهور وجزم بان ظهور
الوصف فيه يمنع علميته ولهذا ايضا يبطل كونه تمييزا او قول قوم
انه حال لان العلم لا يتجه تمييزا ولا حالا الا بحال واما قول الزمخشري اذا
قلت الله رحمان اتصرفه ام لا فيدخله الجر والتنوين ام لا وقول ابن الحاجب
انه اختلف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين بينهما بقوله
لانه لا يستعمل صفة ولا مجردا من ال وانما حذفت في البيت للضرورة
قال ابو حيان اذا قلت الله رحمن ففي صرفه قولان يستند احدهما الى اصل
عام وهو ان اصل الاسم الصرف والاخر الى اصل خاص وهو ان اصل فعلان
المنع لغلبته وقال قاضي العسكرين والاظهر انه غير مصروف وان حظر الاختصاص
بالله تعالى ان يكون له مونث على فعلى او فعلانة الحاقا له بالاغلب في بابه
ويبتني على علميته انه في البسملة ونحوها بدل من الاسم الشريف لا نعت
له وقال ابو زيد السهيلي وهو من القائلين بالوصفية البدل فيه عندي
ممتنع وكذلك عطف البيان لان الاسم الاول لا يفتقر الى تبيين لانه
اعرف الاعلام كلها وابينها الا ترى انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما
الله وان الرحيم بعده نعت له اي للرحمن لا نعت لاسم الله سبحانه اذ
لا يتقدم البدل على النعت فان القاعدة انه اذا اجتمعت التوابع قدم
النعت ثم عطف البيان ثم التاكيد ثم البدل ثم يجاء بعطف النسق مثاله
مررت باخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل اخر وقيل التاكيد
يقدم على النعت وان السوال الذي ساله الزمخشري وغيره لم قدم
الرحمن اي على الرحيم مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كذا في بعض النسخ

وهو الصواب الموافق لما في الكشاف من ان القياس الترقي من الادنى الى الاعلى
ولا يتجه في بعضها بدون لفظ غير وليس بصواب كما يشهد بذلك قوله كقولهم
عالم نحرير وجواد فياض فان المقدم فيها غير الابلغ والنحرير بكسر النون العالم
المتقن من نحر العلم اذا اتقنه غير متجه انما كان غير متجه لابتنائه على ان
الرحمن صفة والقائل بالوصفية يقول انما قدم الرحمن على الرحيم والقياس
العكس لتقدم رحمة الدنيا ولانه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره
تعالى او لان الرحمن لما دل على جلائل النعم واصولها اردف بالرحيم ليتناول
ما خرج منها مما دق ولطف فكان كالتتمة والرديف له او للمحافظة على
رؤوس الاي وقيل دلالتهما واحدة نحو ندمان ونديم والحق ان معناهما
مختلف كما عرفت قال ابو حيان في بحره والذي يظهر ان جهة المبالغة
مختلفة فلذلك جمع بينهما فبالغة فعلان من حيث الامتلاء والغلبة
ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع فلذلك لا يتعدى فعلان
ويتعدى فعيل وحكى ابن سيده عن العرب فلان حفيظ علمك وعلم
غيرك كما تقول حافظ علمك وعلم غيرك ومن راى انهما بمعنى واحد ولم
يذهب الى توكيد احدهما بالاخر احتاج ان يخص كل واحد بشيء وان
اتحدا في اصل الموضوع فرارا من التاكيد فقال مجاهد رحمن الدنيا ورحيم
الاخرة وعكس العراقي وقال ثعلب الرحمن امدح والرحيم الطف وقيل
الرحمن الطف مما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم المنعم بما يتصور منهم
ومما يوضح لك انه علم غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن
علم القران قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا
للرحمن قالوا وما الرحمن استضعف ذلك الشارح واستدل عليه بان
المشتقات الكائنة بال يجوز ذلك فيها نحو القائم زيد ولا يخرج به عن
الوصفية وعلمية الغلبة يردها ان الرحمن لم يستعمل الا له تعالى فلا يتحقق
الغلبة واجيب عن الثاني بان عدم استعمال لفظ الرحمن في غيره انما
يمنع الغلبة التحقيقية لا التقديرية والقائل بانه علم بالغلبة يدعي انه
علم بالغلبة التقديرية وفيه نظر والخامس ان الحال تتقدم على عاملها
اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه هذا كما نص عليه ابو حيان
في ارتشافه مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقدم الحال على عاملها
المتصرف والا الاخفش فانه منع تقدمها في نحو راكبا زيد جاء وفصل الكوفيون
فقالوا ان كانت الحال من مرفوع ظاهر امتنع التقديم او من مرفوع مضمر
جاز فلا يجوز راكبا جاء زيد ويجوز راكبا جئت وفي البسيط منع التقديم

عن الكسائي والفرا مطلقا وكذا حكم الحال من المنصوب والمجرور فلا يجوز ضاحكا لقيت هندا ولا ضاحكة مررت بهند ويجوز ضاحكا لقيتني هند وضاحكا مررت بي هند هذا اذا لم يكن العامل صلة حرف مصدري او صلة لال ولا مقترنا بلام الابتدا متصلا بها او بلام قسم كذلك وان كان واحدا مما ذكر نحو يعجبني ان يقوم زيد مسرعا ولاصبرن محتسبا ولاقومن طايعا امتنع التقديم نعم اذا كانت لام الابتدا في خبر ان وبعدها الحال جاز التقديم نحو ان زيدا مسرعا لذاهب وكذا يمتنع التقديم عند اصحابنا في الحال المصدرة بالواو نحو جاء زيد والشمس طالعة واجاز ذلك الكسائي والفرا وهشام وذكر ابن مالك ان العامل اذا كان نعتا لا يجوز تقديم عليه نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها واطلق ابو حيان ولا يعلم خلافا في جواز مررت برجل ضاحكا مسرع وانت تريد مسرع ضاحكا وجواز مررت برجل مسرجا يركب الفرس وانما امتنع ذلك في تمثيله من جهة عود الضمير متقدما على ما يفسره اذ يصير التركيب مررت برجل مسرجا يركب الفرس مكسورا سرجها ذاهبة فرسه لا من جهة كون العامل نحو خاشعا ابصارهم يخرجون هذا مثال تقدم الحال على عاملها الذي هو فعل متصرف قال الشارح لكنه غير متعين لجواز كون خاشعا صفة مفعول محذوف اي يوم يدعو الداعي الى شي نكر قوما خاشعا ابصارهم فقد صرح بجوازه جمع من المعربين وقرا ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم خشعا وانما حسن ذلك ولا يحسن مررت برجال قايمين غلمانهم لانه ليس على صيغة تشبه الفعل وقال العكبري في اعرابه خشعا حال وفي العامل فيه وجهان احدهما يدعو اي يدعوهم الداعي وصاحب الحال المحذوف وابصارهم مرفوع بخشعا وجاز ان يعمل الجمع لانه مكسر والثاني يخرجون ويقرى خاشعا ولم يونث لان تانيث الفاعل تانيث الجمع وليس بحقيقي ويجوز ان ينصب خاشعا بيدعو على انه مفعول ويخرجون على هذا حال من اصحاب الابصار وكانهم حال من ضمير يخرجون ومهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد لانه فيه للجراد وانما هو حال من فاعل يخرجون ويقول حال من الضمير في مهطعين وقوله نجوت وهذا تحملين طليق هو عجز بيت من ثالث الطويل صدره عدس ما لعباد عليك امارة وقايله يزيد بن زياد بن ربيعة بن مفرغ بالفاء والغين المعجمة الحميري البصري حليف الخالد بن اسيد بن ابي العاص ذكره الجمحي في الطبقة السابعة من شعراء الاسلام ولقبه جده مفرغا لانه راهن على شرب متعالين فشربه حتى فرغ وكان يزيد هجا بني عباد

ابن زياد ابن ابي عبيد الثقفي وملاء البلاد من هجوه حتى كتب هجوه على الحيطان فظفر به فسجنه فكلموا فيه معاوية فوجه بمزيد فاخرجه وقدمت له بغلة ليركبها فنفرت فقال البيت وبعده ابيات اخر وعدس بمهملات مفتوح الاولين ساكن الاخير صوت يصوت به للبغل لاستحثاثه وزجره عن الانطاق قال في الصحاح وربما سموا البغل عدس بزجره وعن الخليل ان عدس رجل كان يعنف على البغال ايام سليمان وانها كانت اذا سمعت باسمه طارت فرقا منه قال ابن سيده وهذا لا يعرف في اللغة وتانيث الضمير في البيت اما لكون المزجور انثى كما يدل عليه القصة او على ارادة معنى الدابة والامارة بكسر الهمزة كالامرة الولاية العامة وطليق مطلق من الحبس اي وهذا طليق نحو ذلك فتحملين حال تقدمت على عاملها وهو مما يشبه الفعل هذا ما عليه البصريون وذهب الكوفيون الى ان ذا من هذا اسم موصول وتحملين صلته والعايد محذوف اي الذي تحملينه طليق واستدلوا به على ان اسما الاشارة تكون موصولة سواء وقعت بعد ما الاستفهامية ام لم تقع ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح قال في الارتشاف اختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرف الذي تمييزه مفعول فذهب سيبويه والفرا واكثر البصريين والكوفيين الى منعه وبه قال ابو علي في شرح الابيات واكثر متاخري اصحابنا وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد الى جواز ذلك وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياسا على الفضلات قال ابن مالك في شرح كافيته اذا كان عامل التمييز فعلا متصرفا فمذهب سيبويه منع التقديم عليه نظرا الى انه في الاصل فاعل وقد وهن بزوال رفعه والحاقه لفظا بالفضلات فلا يزاد وهنا بتقديمه على الفعل ومذهب المازني والمبرد والكسائي جواز تقديمه لان الفعل عامل قوي في التصرف فمنع تقديم معموله وليس فاعلا في اللفظ لا موجب له ولو كانت الفاعلية الاصلية موجبة للتاخر مانعة من التقدم لعمل بمقتضى ذلك في نحو اذهبت زيدا فكان لا يجوز ان يقال زيدا اذهبت لان الاصل ذهب زيد ولا خلاف في ان ذلك جايز فلذلك ينبغي ان يحكم بجواز نحو صدرا ضاق زيد فان كان الفعل غير متصرف لم يجز تقديمه عليه وكذا ان كان متصرفا والتمييز غير منقول باجماع واما التقديم على الوصف فقياس من اجاز نفسا طاب زيد ان يجيز ما نفسا طيب زيد واما في افعل التفضيل فلا يجوز التقديم واتفقوا على ان التمييز اذا كان عن تمام الاسم لا يجوز

تقديمه عليه فلا يجوز عندي زيتا رطل على غنم خالف الفرا فيما اذا انتصب التمييز الكائن بعد اسم شبه به الاول لا بلفظ مثل وكان المشبه به نحو زيد القمر حسنا فاجاز فيه التقديم على المشبه به **فاما استدلال ابن مالك على الجواز** اي جواز تقدم التمييز على عامله بالشرط المتقدم **بقوله مورت بمثل السيد لقد مقلص كميش اذا عطفاه ماء تحلبا** هو من قصيدة من ثاني الطويل لربيعة بن مقروم بن قيس الضبي ادرك الجاهلية والاسلام واسلم مطلعها تذكرت والذكرى تهيجك زينبا واصبح باقي وصلها قد تقضبا وقبل بيت الشاهد وواردة كانها عصب القطا تثير عجاجا بالسنابك اصهبا تذكرت ان كان بفتح التا فهو من التجريد اي انجرد من نفسه شخصا فخاطبه او بكسر التا فمن خطاب المرء لنفسه وزينبا مفعول وما بينهما اعتراض وتقضب بتشديد الضاد المعجمة تقطع واراد بالواردة الجماعة من الخيل وهي مجرورة بواو رب وعصب القطا بمهملتين مضمومة ففتوحة جمع عصبة بالضم والسكون وهي من الرجال والخيل والطير ما بين العشرة الى الاربعين كالعصابة شبه الخيل في تجمعها وسرعتها بالقطا في ذلك وتثير بالمثلثة بعد المثناة الفوقية المضمومة من اثار الغبار يثور ثورا وثورانا انتشر وسطع واثاره غيره والعجاج الغبار والعجاجة اخص منه والسنابك جمع سنبك بضم المهملة طرف مقدم الحافر والاصهب من الصهبة قال في القاموس الصهب محركة حمرة او شقرة في الشعر كالصهبة بالضم والصهوبة والاصهب بعير ليس بشديد البياض او عمل السيد معناه بفرس مثل السيد وهو بكسر المهملة بعدها تحتية الذيب اي كم ردت عن نفسي جماعة الخيل بفرس مثل الذيب والنهد الفرس الحسن الجسم اللحيم المشرف والمقلص بكسر اللام المشددة المشرف المشمر الطويل القوائم والكميش بالشين المعجمة صغير الجردان وهو بالضم قضيب الفرس وغيره وفرس الجلال بالحاء في عدوه المسرع فيه وعطفاه جانباه واراد بالماء العرق وتحلب سال **وقوله اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذمما** هو من ثاني الطويل ايضا ولم ار من سمى قايله يقال قرت عينه اي سكنت فلم تطمح بالنظر الى من هو فوقه لما يقال من ان دمعة الحزن حارة ودمعة المسرة باردة وهو كناية عن السرور كما ان ذلك كناية عن الحزن الخاطر ومثريا من اثرى الرجل كثر ماله وثراؤه فاستغنى ولم يعن بالبنا للمجهول

لم

لم يهتم والمذمم ضد الممدوح **فسهو** اي استدلال ابن مالك بالبيتين سهو **لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور** على حد قوله اذا السماء انشقت **والناصب للتمييز انما هو المحذوف** فلا تقدم للتمييز قال الشارح وما قاله من ان ذلك سهو كلام ظاهر لا شك فيه ومثل ابن مالك على امامته وجلالة قدره لا يخفى عنه مثل هذا الامر الواضح وانما يحمل ذلك منه على السهو **واما قوله وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا** فهو عجز بيت من اول البسيط صدره ضيعت حزمي في ابعادي الامل ولم يسم قايله والحزم اخذ الامور بالاتقان وفي القاموس تبعا للصحاح ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة والارعوا الرجوع عن فعل القبيح واشتعل الشيب واضطرم واشتعال شيب الراس عبارة عن انتشار الشيب في الشعر ونشوه فيه واخذه منه كل ما اخذ باشتعاله **وقوله انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا** هو من الضرب الاول من المتقارب الا ان عروضه مزاحفة بالحذف وهذا الحذف نص على جوازه فيها الخليل وهو الصحيح لكثرة شواهده وان منعه الكثير ولا اعلم قايله والنيل الحصول والمنى بضم الميم جمع منية بضمها ايضا المراد والمقصود والمنون بفتح الميم الموت **فضرورتان** قيل لا معنى لدعوى الضرورة في هذين البيتين مع امكان جعلهما مما حذف منه ناصب التمييز على شريطة التفسير على البيتين السابقين ويكون التقدير واشتعل شيبا راسي واتطيب نفسا تطيب لا يقال هذا ظاهر في البيت الثاني غير ظاهر في الاول اذ ليس المعنى على العطف وانما هو على الحالية اي وما ارعويت في حال اشتعال راسي شيبا فاذن الواو حالية والجملة اسمية وليس لك ان تقول في نحو زيد قام ان مرفوعه فاعل فعل محذوف يفسره المذكور فتعين ان تقديم التمييز ثمة ضرورة لانا نقول نسلم ان المعنى على الحالية فيما ذكرت لكنه لا يعين اسمية الجملة لجواز فعليتها بالتقدير المذكور وما استند اليه في ذلك هو ما عليه الجمهور لكن المبرد وابن العريف وابن مالك جوزوا الفعلية على الاضمار والتفسير فيتجه ما قلناه ثم هو بحث مع ابن مالك على مقتضى مذهبه ولا يرد ان دعوى الفعلية يلزم معها حذف قد مع حذف الفعل المفسر ومثله لا يحسن وان حسن اضمارها فقط لان ابن مالك ممن لا يوجب الاضمار في ذلك **والسادس ان حق الحال الاشتقاق** لانها صفة في المعنى والصفة مشتقة او في معنى المشتق **وحق التمييز الجمود** اي ان لا يكون مشتقا لعدم مقتضى

الاشتقاق فيه وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا وتنحتون من الجبال بيوتا هذا وقع في بعض نسختي وهي معتمدة وتلاوة
الاية بلفظ من الجبال وكذا هو في بعض النسخ بنص المحشي وهذه اية الشعراء
ويقع في الكثير وتنحتون الجبال بيوتا بدون من كما هو اية الاعراف
لكن التمثيل كما قال المحشي باية الشعراء لا ينبغي لاشتمالها على منصوب واحد
هو مفعول تنحتون بخلاف اية الاعراف فانها مشتملة على منصوبتين
احدهما المفعول والاخر التمييز فيه جعلت من اهل التمييز ويقع التمييز
مشتقا نحو لله دره فارسا لا يخلو ضمير دره ان يكون معلوما بمعلومية
مرجعه او مجهولا لمجهولته فان كان معلوما فالتمييز حينئذ عن النسبة
كما لو كان الدر مضافا الى الظاهر وان كان مجهولا فعن المفرد قال الرضي
والحق ان التمييز في نحو لله در زيد فارسا عن نسبة في شبه جملة لان فيه
معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا واعلم ان قوما ذهبوا الى ان فارسا
والصحيح انه تمييز كما قال المص والحالية ضعيفة لما في امالي المفصل
لابن الحاجب من انه لا يخلو اما ان يكون حالا مقيدة او موكدة ولا سبيل
الى الاول لان قائله لم يرد المدح حال الفروسية بل مدحه مطلقا بدليل
انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب ولله دره عالما ولا الى الثاني
لان شرط المؤكدة ان يكون مضمونها مفهوما من الجملة قبلها وانت لو قلت
لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها واذ ابطل نوعا الحال ثبت
التمييز وقال الرضي وانا لا ادري فرقا بينهما لانه معنى التمييز
عنده ما احسن فروسيته واما معنى لله دره او درك كما قال ايضا
فالدر في الاصل ما يندر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر
وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه
تعالى قصد التعجب منه لان الله هو منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون
التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت
ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله وقولك كرم زيد ضيفا
اذا اردت الثناء على ضيف زيد بالكرم حتى كان الاصل كرم
ضيف زيد فان كان هو اي زيد الضيف احتمل الحال والتمييز
والمعنى على الحال كرم زيد في حال كونه ضيفا وعلى التمييز كرم من جهة
المضيفية والاحسن في الصورة الثانية عند قصد التمييز ليظهر
التمييز عن المفرد تقديرا وكذا ان كان عن نسبته وكان التمييز
نفس ما انتصب عنه بدليل نص بحاتم بها في نحو ما لك من ليل وعن من قال

وقائله

وقاتله الله من شاعر فالضمير في هذه المواضع هو ما انتصب عنه التمييز
قال الرضي وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة
نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واختلف في المنصوب بعد حبذا
فقال الاخفش والفارسي والربعي حال مطلقا اي مشتقا كان او جامدا
وعامله حب وقال ابو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا اي كذلك وقيل
الجامد تمييز والمشتق حال مطلقا تقييد المدح بها او لم يرد وهو في لـ
ابن عصفور نعماه بما هو الحق فيهما وقيل الجامد تمييز والمشتق ان اريد
تقييد المدح به كقوله يا حبذا المال مبذولا بلا سرف هو صدر
بيت من ثاني البسيط وعجزه في اوجه البر اسرارا واعلانا وقائله مجهول
وحبذا من افعال المدح واصل حب حبب ككرم صار حبيبا ثم ادغم
والزم منع التصرف للصورته كالحرف الذي جيء به لمعنى في غيره اذ
اصله انه لا يدل على مدح ولا ذم وايلاء كلمة ذا ابا له جامع فاعلا في افراد
وتذكير وغيرهما وانما لم يعتبر مطابقته للمخصوص لانه جرى مجرى
المثل فلزم طريقة واحدة وقال ابو علي ذا احسن شايع فلا يختلف وليس
هذا التركيب مزيلا لفعلية حب فيكون مع ذا مبتدأ والمخصوص خبره
خلافا للمبرد وابن السراج ولا اسمية ذا فيكون مع حب فعلا فاعله
المخصوص خلافا لقوم منهم الاخفش وخطاب قال ابن مالك وهو قول في
غاية الضعف لانه مع كونه مبنيا على دعوى مجردة عن الدليل فيه ما فيه
من تغليب اضعف الجزئين وادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير
ذلك والمال هو المخصوص بالمدح وهو مبتدأ اخبر عنه بالجملة قبله او خبر
مبتدأ لا يظهر ولا يعمل فيه النواسخ ولا يتقدم مبتدأ ولا حالا وهو محل الشاهد
والباء من بلا سرف للمصاحبة والسرف محركة ضد القصد والقصد حالة
متوسطة بين الاسراف والتقتير يقال فلان مقتصد في النفقة قال تعالى
فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات وفي اوجه البر
طرقه وانواعه واسرارا واعلانا منصوبان بنزع الخافض اي في اسرار
واعلان ولله در القائل لا خير في السرف ولا سرف في الخير فحال اي فهو
اي فهو حال اذ ليس المراد مدح المال مطلقا بل مقيدا بحالة بذله من
غير سرف والا اي وان لم يرد بالمشتق تقييد المدح به فتمييز
نحو حبذا راكبا زيد وهذا التفصيل مختار ابي حيان فانه قال ان
كان مشتقا فللمتكلم قصدان ان اراد تقييد المبالغة في المدح بوصف
كان ذلك المنصوب حالا وان اراد عدم التقييد بل تبيين جنس المبالغ

فى ترجحه كان ذلك المنصوب تمييزا والسابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها كما سيأتى فى بيان اقسامها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا فى الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك اي موكدا لعامله بل انما يقع مبينا لما هو عنه فاما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهرا فشهرا موكد لما فهم من ان عدة الشهور واما هو بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين فاذن تاكيده ليس بالنسبة الى عامله فتدل عليه لا نسلم ان شهرا موكدا لما فهم من ان عدة الشهور عند الله ولا مبين لاثنا عشر اما الاول فواضح واما الثانى فلا نه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثنا عشر ان الاثنى عشر شهور فيكون التمييز الواقع فى هذه الصورة بعد العدد والذى علم نوعه موكدا لا مبينا كما فى قولك الرجال الذى عندي عشرون رجلا ولو فسر بان الاول ليس بواضح لان عدة الشهور يفهم منه الشهر قطعا فكيف لا يكون شهرا موكدا لما فهم من ان عدة الشهور وبان العامل فى التمييز المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز وان كان بالنظر الى الاخبار المذكور موكدا واما اجازة المبرد واختاره ذلك ابن مالك ومن وافقه من ابن السراج والفارسي نعم الرجل رجلا زيد فمردود وقد يقع فى غالب النسخ فمردود وهو مردود يعنى ان اوليك اجازوا الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز واستدل عليه ابن مالك بالقياس والسماع اما القياس فهو ان التمييز قد ورد موكدا لا لرفع الابهام مع الفاعل المضمر كقولك ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر وروده كذلك واما السماع فقد استند الى شواهد من كلام العرب اوردها منها البيت الاتى ووجه الرد عليهم ان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز والجمهور على منع الجمع بينهما وهو مذهب سيبويه وقيل ان افترن بالتمييز زيادة معنى لانهم من الفاعل جاز نحو نعم الرجل رجلا صالحا زيد لان معنى الصلاح غير مفهوم من الفاعل والا لم يجز واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا هو من اول الوافر وقايله جرير من قصيدة يمتدح بها عمر بن عبد العزيز وقد تقدم الكلام على ابيات منها فى حرف الالف وهذا البيت مما استدل به ابن مالك على مذهب المبرد فالصحيح ان زادا ليس تمييزا بل هو معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او جعل مصدرا بحذف الزوايد او مفعول به ان اريد الشئ

الذى

الذي تتزوده اي تتخذه لك زادا من افعال البر قال تعالى وتزودوا فان خير الزاد التقوى وخرجه ابو حيان على ان فى نعم ضميرا وزادا تمييزا اخر عن المخصوص وزاد ابيك بدل منه قال وهذا تاويل اقرب من غيره وعلى مثل زاد ابيك نعت له اي لزادا معموله تزود فقدم عليه فصار حالا واما قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او باعاءة هو من ثانى البسيط ولم يسم قايله وقد استعمل هند غير مصروفه للعلمية والتانيث وان كان لا يتحتم فيها ذلك لعدم تحرك الاوسط والزيادة على الثلاث والعجمة وانتصاب نطقا عند العينى على التمييز والصواب انه على نزع الخافض بقرينة التصريح به فى جانب المعطوف وجوز ان يكون نصبه على الحال او المصدر النوعي لبذلت ففتاة حال موكدة لا تمييز موكد اقسام الحال

الحال تنقسم باعتبارات اربعة الى اربعة اقسام وفى هذا الكلام اشارة الى ان هذه الانقسامات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة فتدبر الاول انقسامها باعتبار معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب فيها وهي ما كانت جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحديث الذي فى ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراهما وملازمه لا ينتقل معناها وذلك واجب فى ثلاثة مسائل احدها الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا وهذه جبتك خزا فالذهبية والخزية وصفان لازمان للمشار اليه فى المثالين لا ينتقلان عنه وهذا من قبيل ما الحال فيه اصل لصاحبه ومثله ما يكون فرعا له نحو تعجبنى الفضة خاتما والحديد سيفا وما يكون نوعا نحو يعجبنى الحلي خاتما والعلم نحوا بخلاف نحو بعته يدا بيد فانه ليس من الحال الملازمة فانه بمعنى متقابضين وهو اي التقابض وصف ينتقل ومن هذا النوع نحو علمته الحخو بابا بابا وجاء القوم رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلين هذا التفصيل المعين وضابطه ان ياتى التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان تاتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو ادخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة اي مترتبين هذا الترتيب المعين وقال المرادي فى شرح التسهيل ومثال الترتيب ادخلوا رجلا رجلا اي مترتبين او علمته الحساب بابا اي مفصلا او مصنفا وقد اختلف فى نصب الجزء الثانى فذهب الزجاج الى انه على التاكيد والاول يعني قريبا والتزم ذكر الثانى مع كونه موكدا لتكون امارة على المعنى الذي قصد بالاول ورب شي لا يلزم ابتداء ويلزم لعارض وقد رد عليه بانه لو كان

انتقال صح

توكيد لا دي ما ادى الاول وذهب ابن جني الى انه صفة للاول بتقدير مضاف
نفصل هو وقيل اي بابا قبل باب وهذا لا يشمل الباب وقيل بعد اي بابا بعد باب
وهذا لا يشمل الاول والمفصول بشمول الابواب وقيل مقدر بمضاف اي بابا
مفارقا باب اي منفصلا غير مختلط عنده غير مختلط به كل حدة وعليه تحقق التمول
وقدر المحشي ذا باب وذهب الفارسي الى ان نصبه بالاول لانه لما وقع موقع
الحال جاز ان يعمل والمختار وتبعا المحشي انه وما قبله منصوبان بالعامل
لان مجموعهما هو الحال ونظير ذلك في الخبر هذا حلو حامض قال ولو ذهب ذاهب
الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفا فان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا
حسنا وزعم ابو الحسن انه لا يجوز دخول حرف العطف في شي من هذه المكررات
وانما لم يؤول في الاول لانها مستعملة في معناها الوصفي اذ لم يرد بزجبا
وجزا في المثالين الا ما وضعا له بخلافها في الثاني حيث اريد بيا بيا معنى
متفا بضين وهو معنى لم يوضع له اللفظ ابتداء وكثر يتوهم ان الحال
الجامدة لا تكون الا مؤولة بالمشتق وليس كذلك لان الحال ما بين الهيئة
فكل ما دل على هيئة صح وقوعه حالا من غير تكلف تاويله بالمشتق واعلم ان
القول في الحال ومن لا فلا نعم الاغلب فيها الاشتقاق نحو الثانية المؤكدة
نحو ولى مدبرا لظهور ان مضمون تلزم للمؤكد قالوا ومنه وهو الحق
مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا
ومكذبا وغيرهما قال الشارح الذي يظهر انهم ارادوا الحق المذكور في هذه
الاية والمراد به ما حكم التوريه وهو مصدق لها البته لا مكذب ولا مصدق
ولا مكذب اي المراد هذا الحق المخصوص وهو مصدق فقط لا مطلق الحق ليكون
ويكون قال ابو حيان في بحره حال مؤكدة اذ تصديق القران لازم لما معهم
من التورية والانجيل لانهما نزلا على بني اسرايل وكلاهما غير مخالف للقران
وفيه رد عليهم لان من لم يصدق بما وافق التورية لم يصدق بها وقال
ابو البقا في اعرابه ومصدقا حال مؤكدة والعامل فيها ما في الحق من معنى الفعل
اذ المعنى وهو ثابت مصدقا وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم
وعند اخرين صاحبه ضمير دل عليه الكلام لان الحق مصدر لا يتحمل الضمير تحمل اسم
الفاعل نعم اذا ناب المصدر عن الفعل تحمل الضمير عند بعضهم وقال البدر
ابن مالك عامل الحال في هذا النوع مضمون جملة مضمرة بعد الخبر تقديرها
احقه واعرفه ان كان المبتدا غير انا وان كان انا فالتقدير احق واعرف
او اعرفني وقال الزجاج العامل الخبر لتاوله بمسمى وقال ابن خروف المبتدا
لتضمنه تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز

تقديم

تقديم الحال على الخبر وانه ممتنع واذا كان العامل مضمرا فهو لازم الاضمار
لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كما التزم اضمار عامل
الحال في غير ذلك نعم اذا قيل هو الحق صادقا فهي مؤكدة اذ الحق لا يكون
صادقا وكاذبا والثالثة التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو
وخلق الانسان ضعيفا فان تعلق الخلق الذي هو الايجاد والحدوث
بالانسان يدل على انه كان بعد ان لم يكن ولا شبهة ان الضعف وصف
ملازم للانسان لا ينفك عنه بعدم الصبر على الشهوات وعدم تحمل مشاق
الطاعات ونحو خلق الله الزرافة هو بفتح الزاي وضمها وتخفيف الراي
دابة حسنة الخلق طويلة اليدين قصيرة الرجلين راسها كراس الجمل
وقرنها كقرن البقر وجلدها كجلد النمر واظلافها كاظلاف البقر
وذنبها كذنب الظبي ليس لها ركب في رجليها انما ركبتاها في يديها
واذا مشت قدمت الرجل اليسرى واليد اليمنى بخلاف ذوات القوايم
الاربع فانها تقدم اليد اليمنى والرجل اليسرى يديها اطول من رجليها
وذلك لما علم الله ان قوتها من الشجر جعل يديها اطول من رجليها لتستعين
بذلك على الرعي بسهوله الحال اطول ويديها بدل بعض من الزرافة
اي خلق الله يدي الزرافة حال كونها اطول من رجليها قال ابن مالك بدر
الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو
منه لان الكتاب قديم وهو صاحب الحال فلا يدل العامل على تجدده
فليس منه قلنا اللازم الدلالة على التجدد وهي لا تستلزم التجدد في نفس
الامر ليقال هو قديم وقد قام القاطع على القدم فوجب صرف هذه
الدلالة عن ظاهرها وانما دل الانزال على تجدد متعلقه لانه نقله
وحركة من علو الى سفل وهي ممتنعة على القديم قلت القديم
الذي يمتنع عليه ذلك هو الكلام النفسي القايم بذاته لا العبارة والالفاظ
الدال عليه وهذا هو المتصف بالنزول لا ذاك ويقع الحال الملازمة
بكسر الزاي في غير ذلك اي في غير المسايل الثلاث بالسماع ومنه قايما
بالقسط اذا اعرب حالا من فاعل شهد او من الضمير المرفوع الواقع بعد
الا وعلى الاول انما افرد بالحال دون المعطوفين عليه وان لم يجز نحو جاء
زيد وعمرو راكبا لعدم الالباس فيه كما في ووهبنا له اسحاق ويعقوب
نافلة حال من يعقوب وكذا لو قلت جاء زيد وهند راكبا لم يمتنع كما قرره
وقد اعرب ايضا منصوبا على المدح ولا يقدح فيه انه نكرة والمنتصب على
المدح حقه التعريف كما في انا معشر الانبيا لا نورث فقي الكشاف انه

جاء نكرة ايضا انشد سيبويه ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى
نعم جواز ذلك والمنتصب عند معرفة كما في الاية يحتاج الى بيان وليس البيت
من هذا القبيل والقياس المنع لانه بمنزلة الوصف وصفة لاسم لا اي نفي
لا اله قايما بالقسط الا هو ولا يضر الفصل بين الصفة والموصوف بالا هو
لانه اما خبر او بدل فليس باجنبي واما بالمعطوفين فمن باب اتساعهم
في اللغة ويجوز نصره في بعض المواضع ما يمتنع في القياس ويقل في الاستعمال
لاغراض تتعلق بذلك كالدلالة على علو رتبتها وقرب منزلتها وفيه ان
اتساع هذا الاتساع بحيث يفضي الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء
الكلمة الواحدة اعني الصلة ولو ثبت انه في غاية البعد واما استبعاد
هذا الوجه من جهة ان نفي المعبود القايم بالقسط لا يوجب نفي المعبود
مطلقا فلا يتم التوحيد بل ربما توهم على قاعدة مفهوم المخالفة رجوع
النفي الى القيد اثبات معبود آخر غير قايم بالقسط فيدفع بان هذا
الوصف مساو للموصوف اذ كل معبود بحق قايم بالقسط ضرورة فنفيه
نفيه نعم يتوجه المطالبة بفايدة هذا الوصف ولا وجه للمدح في مقام
النفي ويجاب بانها للتعديل بعد التوحيد وانسحاب الشهادة على الامرين
وقول جماعة منهم الزمخشري انها حال موكدة من فاعل شهد وهم منهم
لان معناها غير مستفاد من ما قبلها اي والموكدة ما كان معناها
مستفادا مما قبلها قيل عليه بل هي كذلك فان ذا الحال المذكورة هو
الاله الحق الواجب الوجود الجامع لصفات الكمال ومنها القيام
بالقسط واجيب بان المراد من كون معنى الحال مستفادا مما قبلها
ان يكون لما قبلها دلالة عليه بحسب الوضع نحو ولى مدبرا وما نحن فيه
ليس كذلك وفي الكشاف فان قلت قد جعلته حالا من فاعل شهد فهل
يصح ان ينتصب حالا من هو في لا اله الا هو قلت نعم لانها حال موكدة
والحال الموكدة لا تستدعي ان يكون في الجملة التي هي زيادة في فايدتها
عامل فيها كقولك انا عبد الله شجاعا وكذلك لو قلت لا رجل الا عبد الله
شجاعا وهو اوجه من انتصابه عن فاعل شهد وكذلك انتصابه على المدح
الثاني من الاعتبارات انقسامها بحسب قصدها اي انقسام الحال
بحسب القصد اليها لذاتها لا لعرض وللتوطية بها الى قسمين حال مقصودة
لذاتها وهي الغالب واخرى موطية لغيرها وهي الجامدة الموصوفة
نحو فتمثل لها بشرا فانما ذكر بشرا توطية لذكر سويا فبشرا حال موطيه
لذكر صفته وكانهم نبهوا في صورة الحال الموطية على ما هو الاصل المرفوض

في باب

في باب الحال فان معنى راكبا في جاء زيد راكبا جاء زيد رجلا راكبا كذا قيل
ويقول جاءني زيد رجلا محسنا فتذكر رجلا توطية وتمهيدا لذكر
محسنا الثالث من الاعتبارات انقسامها بحسب الزمان الى ثلاثة
اي ثلاثة اقسام مقارنة وهي التي قارن زمانها زمان العامل بان
كان زمان وقوعه واحدا وسماها ابن قاسم مستصحبة وهو اي
القسم المقارن الغالب في باب الحال نحو وهذا بعلي شيخا لظهور ان
وقت الاشارة اليه والتنبيه عليه والشيخوخة واحد لانه
زمن ممتد ومقدرة بفتح الدال وهي مستقبلة اي ذات الزمان
المستقبل بالنسبة الى زمان العامل فتقدر حينئذ ما يكون زمانه
مقارنا ويكون هو الحال في التقدير وهو لفظ مقدر على صيغة اسم الفاعل
ويكون مضمون الحال الملفوظة متعلقه كمررت برجل معه صقر صايدا
به غدا اي مقدرا ذلك اي الصيد به غدا ومنه ادخلوها خالدين
اي مقدرين الخلود ضرورة ان الخلود هو البقاء الابدي غير مقارن
للدخول وتقديره مقارنا وقد يقع في بعض النسخ كما هنا ادخلوها
بدون فاء وفي بعضها فادخلوها بها لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله
امنين محلقين روسكم ومقصرين اي مقدرين ذلك قيل عليه ان
التحليق والتقصير حالان مقدرتان قطعا لان وقوعها بعد الدخول
اما كون آمنين كذلك ففيه بحث اذ الامن جاز ان يقارن الدخول
فالحاجة الى جعله حالا مقدرة واجيب بان ليس في الكلام المصنف
ما يدل على ان امنين حال مقدرة وتمثيله بالاية للحال المقدرة يصدق
باعتبار محلقين ومقصرين ولا يخفى ان الظاهر ان التمثيل بها للحال
المقدرة في الجميع وان المراد بالامن ما كان ناشيا عن الحلول وهو غير
مقارن للدخول قطعا وعليه فقوله تعالى ومن دخله كان امنا اي عن حلوله
ومحكية وهي الماضية اي الحال التي تقدمت في الزمان على العامل
نحو جاء زيد امس راكبا قيل عليه اي داع الى ارتكاب كون الحال
في هذا المثال محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد
بزمنه المضي المقارن لزمن عامله واجيب بان الداعي اليه ايضاح
المسئلة بذكر جزئي من جزئياتها ويكفي في المثال الحكم بامكانه فيه وصحته
على ان ظاهر كلام المص ان الحال المقارنة هي التي معناها مقارن للتكلم
والمقدرة معناها مستقبل عنه والمحكية معناها ماض وعلى هذا فلا
اشكال في كون امنين حالا مقدرة ولا في كون راكبا من جاء امس راكبا

محكية هنا وانت خبير انه متى اعتبر فى الحال المقارنة مقارنة زمنها الزمن التكلم والاخبار لم يكن جاء زيد ضاحكا من الحال المقارنة فى شئ اذا كنت مخبرا بذلك لان الضحك انما كان مقارنا الزمن المجئ لا لزمن الاخبار **والرابع انقسامها بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهى الغالب** لانها بينت معنى لم يفهم مما قبلها **وتسمى مؤسسة ايضا** لان المعنى المستفاد منها لم يستفد مما قبلها فهو معنى جديد **ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها** فاذا ذكرت كانت توكيدا وقد اثبتها الجمهور وانكرها الفراء والمبرد والسهيلى حتى زعموا ان المؤكدة ليست من كلامهم قال الفراء الحال لابد من تجدد فائدة عند ذكرها كقولهم عبد الله عبدك قائما لانه ليس فى عبدك ما يدل على قيام فان كان ما قبله يدل عليه نحو زيد على الفرس راكبا وعمرو فى الحمام عريانا فهو منصوب على القطع ورد بالنصب على القطع لم يثبت والحال المؤكدة ثابتة **وهى ثلثة مؤكدة لعاملها** وهى التى يتقدمها عامل من معناها **نحو ولى مدبرا** لان فى التولى معنى الادبار **ومؤكدة لصاحبها** المنتصب عنه **نحو جاء القوم طرا ونحو لامن من فى الارض كلهم جميعا** فطرا وجميعا اكد القوم ومن **ومؤكدة لمضمون الجملة** ولن تكون الا اسمية سماعا **نحو زيد ابوك عطوفا** ويجب ان يكون جزءاها معرفتين جامدين ومجئ هذه الحال اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيدا وللاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما نحو انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا قال انا ابن دارة مشهورا بها نسبى او تعظيم نحو انت الرجل كاملا او نضا عز نحو انا عبد الله اكلا كما تاكل العبيد او تصغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدما او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم اية وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فقولك اكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا وقولك كاملا وسفاكا للدما وبينا وقوله اية لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمى الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم الذى للاستدلال مؤكدا اذ ليس فى كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا لان مضمون الحال لازم فى الاغلب لمضمون الجملة فاذن التصديق لازم لحقية القران فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة فى الاغلب للمسكنة واختلف فى عامل الحال هذه فقال سيبويه مقدر بعد الجملة والاصل زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت اي تحققته وعرفته احقه

اي اتحققه واثبته وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته فى حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج لتاوله بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشئ لان تاوله بما ذكره احال عن قصد قائله ولانه غير مطرد فى نحو هذه ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا مما ليس للخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان حمل المضمر والعلم نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظره فى شئ من كلامهم قال نجم الائمة الرضى بعد نقل ما سبق بتمامه والاولى عندى ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا فى المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزءاها جامدين جمودا محضا لاشك انه يحصل من اسناد احدهما الى الاخر معنى من معانى الفعل الا ترى ان معنى زيد انا كاين زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزئى الجملة ولا على احدهما لضعفها فى العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها انتهى كلامه **واهمل النحويون المؤكدة لصاحبها** واقتصروا على تينك المؤكدتين **ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة** التى هى ولى مدبرا وجاء القوم طرا ولامن من فى الارض كلهم جميعا **للمؤكدة لعاملها وهو سهو** لان المثالين الاخيرين منها ليسا من توكيد عامل الحال بل من توكيد صاحبها **ومما يشكل قولهم فى نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية** المصدرة بالواو **حال من انها لا تنحل الى المفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هى مؤكدة** اي لكن الحال ما يبين هيئته احدهما او يجئ مؤكدا **فقال ابن جنى جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعنى فهى كالحال والنعت السببيين كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه** ويفهم من كلامه هذا انه لا يكتفى عنده فى الاسمية بربط الواو بل لابد من تقدير الضمير **وقال ابن عمرون هى مؤولة بقولك مبكرا ونحوه** فهى فى معنى الحال المفردة ومبنا بها **وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشرى انما الجملة مفعول معه** فالواو معها واو المفعول معه **واثبت مجى المفعول معه جملة** وينبغى ان يكون حالا قال لانك اذا قلت تقلدت السيف والشمس طالعة فالشمس طالعة ليس بيانا للمتقلد ولا للمتقلد قلنا هو بيان بالتاويل كما عرفت

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر في قراءة من رفع البحر وهي قراءة غير البصريين ابي عمرو ويعقوب واما هما فقرآ بالنصب عطفا على اسم ان هو كقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها هو صدر بيت من معلقة امرء القيس تمامه بمنجرد قيد الاوابد هيكل اغتدي اي اذهب غدوة الوكنات بضم الواو والكاف او بفتح الكاف جمع وكنة كغرفة بالضم قال ابو عمرو الوكنة والاكنة بالضم مواقع الطير حيثما وقعت والجمع وكنات ووكنات ووكنات ووكن نقله الجوهري في صحاحه وقال ابن النحاس في شرح المعلقات الوكنات واحدها وكنة جمع وقد قيل لا واحد لها فمن قال في واحدها وكنة جمع وكنة على وكنات كما تقول غرفة وغرفات فهذا القياس ليفرق بين الاسم والنعت فتقول في النعت حلوة وحلوات اي بالسكون وفي الاسم الذي ليس بنعت ركنة وركنات وان شئت ابدلت من الضمة فتحة قلت ركنات ووكنات وان شئت اسكنت لثقل الضمة فقلت وكنات وغرفات وان شئت ابدلت من الواو همزة فقلت أكنات والوكن كالصعب عش الطائر في جبل او جدار وقال الاصمعي الوكن مأوى الطائر في غير عش والوكر بالراء ما كان في عش ويروى البيت في وكراتها ايضا وقال ابن النحاس الوكر حيث يسقط الطائر للمبيت والوكن ايضا موضع العش وفي القاموس الوكر عش الطائر وان لم يكن فيه وفي الحديث أقروا الطير في وكناتها قاله صلى الله عليه وسلم للنهي عما كان عليه اهل الجاهلية من تنفير الطير للتيامن والتفاؤل بميامنها والتشاؤم والتطير بمياسرها والمعنى انه يبكر والطير ساكنة لم تطر بعد والمنجرد القصير اسم فاعل من انجرد في سيره مضى فيه اي ابكر بفرس منجرد فاقام الصفة مقام الموصوف وقيل المنجرد القصير الشعر والاوابد الوحوش لانها لا تموت حتف انفها ويقال للفرس الجواد قيد الاوابد لانه يمنع الوحش من الفوات لسرعته قال ابن النحاس وقيد الاوابد تقديره في العربية ذي تقييد الاوابد ثم حذف ذي والمعنى ان هذا الفرس من سرعته يلحق الاوابد فيصير لها بمنزلة القيد والهيكل قال في القاموس الضخم من كل شيء والفرس الطويل وحيث والجيش مصطف ونحوها من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال ولم يفتقر اليه كما لم يفتقر اليه الظرف حيث يقال جئتك اليوم او امس وبالجملة لما كان القصد من المجيء بالحال

تخصيص

تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمونها فمعنى جاء زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون جاء واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون راكبا قيل ان الحال يشبه الظرف معنى وليس مراد الزمخشري جعل الجملة الحالية من قبيل الظروف الواقعة حالا ليرد عليه ما تعقبه ابو حيان من ان قوله من الاحوال التي حكمها حكم الظروف ليس بجيد لان الظرف اذا وقع حالا ففي العامل فيه ضمير ينتقل الى الظرف والجملة الاسمية اذا كانت حالا بالواو فليس فيها ضمير منتقل بل مراده تشبيهها بالظرف نفسه من حيث المعنى وهو لا ضمير فيه فتامل ويجوز ان يقدر وبحرها اي وبحر الارض فالالف واللام عوض عن الضمير ولا يذهب عليك ان هذا الضمير الذي تكلف تقديره على هذا الوجه ليس عائدا الى ذي الحال الذي هو ما من قوله ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واعتذر الشمني بقوله يريد به ان عود الضمير الى الارض بمنزلة عوده الى ذي الحال في به وهو ما في الارض لا يخلو عن جزائه ثم لا يخفى ان ظاهر كلامه ان الحال المذكور لا يحتاج الى ضمير اصلا من حيث شبهها بالظرف الذي لا ضمير فيه نحو حيث وقت اصطفاف الجيش للقتال وقت استقرار الطير في وكناتها لكن الشمني حمله على خلاف ذلك فقال وتحقيقه انه اذا رجع الى معنى الظرف يكون متضمنا للضمير اي حيث كائنا في حال اصطفاف الجيش قال الشارح وفيه نظر للزوم كون ظرف الزمان حالا عن الجثة والحال كالخبر فلا يصح كون امس من قولك جاء زيد امس حالا كما لا يصح كونه خبرا في قولك زيد امس ثم لا يخفى ايضا ان توجيه الزمخشري انما يتم على المذهب الكوفي من تجويز نيابة ال عن الضمير

اعراب اسماء الشرط والاستفهام ونحوها

هو كم الخبرية اعلم انها ان دخل عليها حرف جار او مضاف فمحلها الجر نحو عم يتساءلون ونحو صبيحة اي يوم سفرك وغلام من جاءك اطلاق المحل على نحو ما ومن صحيح لانهما مبنيان اما على اي وهي معربة فلانه محمول على التغليب والا اي وان لم يدخل عليها ما ذكر فان وقعت على زمان وذلك بان فسرت به نحو ايان يبعثون او مكان نحو فاين تذهبون او حدث نحو اي منقلب ينقلبون فهي في الجميع منصوبة مفعولا فيه في الاولين ومفعولا مطلقا في الاخير والا اي وان لم يكن شيء من ذلك ولا من هذا فان وقع بعدها اسم نكرة نحو من اب لك فهي مبتداة والنكرة بعدها خبر ليس الا او اسم معرفة نحو من زيد

فهي خبر او مبتداء على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان في اسماء
الشرط لا يقع بعدها اسم مطلقا لاختصاصها بالافعال والا اي وان لم يكن
شيء مما ذكر فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتداة مخبر عنها بذلك
الفعل القاصر نحو من قام في الاستفهام ونحو من يقم اقم معه في الشرط
والاصح ان الخبر عن اسم الشرط فعل الشرط لا فعل الجواب وسياتي في
التنبيه انه الصحيح وان وقع بعدها فعل متعد فان كان واقعا عليها
وطالبا لها طلب العامل للمعمول فهي منصوبة على انها مفعول به نحو
فاي ايات الله تنكرون ونحو اياما ما تدعوا ونحو ومن يضلل الله فلا
هادي له وان كان واقعا على ضميرها نحو من رايته او متعلقها المنسوب
اليها نحو من رايت اخاه فهي مبتداة مرفوعة او منصوبة على المفعولية
بمحذوف هو من لفظ المذكور او بمعناه مقدر بعدها لما قبلها لما لها من
الصدارة يفسره المذكور المشتغل بالضمير او المتعلق تنبيه اذا
وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره فعل الشرط وحده اي بدون فعل
الجواب واراد بفعل الشرط فعل الشرط مع فاعله ولم يرد به الفعل فقط
بقرينة قوله لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره معنى ان خبره
جملة الشرط وكثيرا ما يطلق لفظ الفعل ويراد به الفعل مع فاعله المضمر
لان الفاعل كالجزء من الفعل سيما ما كان ضميرا مستترا كما يطلق حرف
الجر ويراد مع مجروره فمن الاول قول الحاجبي في باب المبتدا من كافيته
او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام والخبر انما هو الفعل مع الضمير
المستتر فيه ومن الثاني قول المالكي في الفيته واخبروا بظرف او بحرف
جر والخبر انما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده وعلى القول الثاني
جملة الجواب لا فعل الجواب وحده فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى
الشرط من التعليق المقتضي للجملتين بمنزلة قولك كل من الناس يقوم
او خبره فعل الجواب اي مع فاعله كما عرفت يعني جملة الجواب
لان الفايدة به تمت كما تتم بالخبر في نحو زيد قايم ورد لالتزامهم
عود ضمير منه اي من فعل الجواب اليه اي الى اسم
الشرط على الاصح كما يلتزم ذلك في خبر المبتدا اذا كان جملة نحو زيد
قام ابوه ولا لتزامهم عود ضمير منه نظره في سياق الكلام هو الخبر
في قولك الذي ياتيني فله درهم ثم ان هذا القول ياتي في نحو
من يقم فله درهم ان تكون جملة الجواب في محل جزم بالفاء في جواب
شرط جازم وفي محل رفع لانها خبر المبتدا عند هذا القايل فيكون لها

محلان باعتبارين واذا قلت من يكرمني اكرمه كان لها محل واحد وهو الرفع
على الخبرية لفوات محل الجزم بظهوره في لفظ الفعل او مجموعهما اي مجموع
فعلي الشرط والجواب لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك
كل من الناس ان يقم اقم معه والجملة الشرطية باسرها ههنا خبر
عن المبتدا فليكن ذلك المجموع ثمة خبرا الصحيح وعبر عنه فيما تقدم
بالاصح الاول اي القول بانه فعل الشرط وحده وانما توقفت
الفايدة وحصولها من هذا الكلام على الجواب من حيث التعليق فقط
المستفاد من اداة الشرط لا من حيث الخبرية اي لا من حيث كونه خبرا
مسوغات الابتدا بالنكرة الاصل في المبتدا ان يكون
معرفة او مخصصا بوجه ما لانه محكوم عليه اجيب بانه مخصص بالحكم
المتقدم عليه ورد بانه لو كان كذلك لكان غير مخصص بغير الحكم
فكيف ياتي الحكم عليه وهو لا يكون الا بعد معرفته لم يعول المتقدمون
في ضابط ذلك الا على حصول الفايدة للمخاطب يعني انهم لم يعينوا
بتعديد الاماكن التي يسوغ فيها الابتدا بالنكرة وانما ذكروا ضابطا كليا
معه وهو حصول الفايدة بالاخبار اعم من ان تكون فايدة الخبر او لازمها
بل حصول الفايدة شرط صحة الاخبار سواء كان جزاء الكلام معرفتين
ام نكرتين ام مختلفتين وما احسن قول ابن الدهان اذا حصلت الفايدة
فاخبر عن اي نكرة شيت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب
فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا ورأى
المتاخرون انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفايدة فتتبعوها
ورأوا حصرها في عدد مخصوص فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصلح
او معدد لامور متداخلة بمعنى ان المتتبعين لتلك الاماكن لم تخل عن
قدح اما من جهة الاخلال او من جهة الاملال بايراد ما لا يصلح او تعديد
امور يدخل بعضها في بعض فلا يحصل الامتياز المطلوب وقوله فمن مقل
خبر مبتدا محذوف ومن للتبعيض ومقل مخل صفتان لمحذوف والتقدير
فمنهم بعض فريق مقل مخل وبعض فريق مكثر موردا او معددا ويجوز ان تكون
من بمعنى في او الى او عن والمتعلق محذوف والتقدير فانحصروا او فانقسموا
او فتخرجوا والذي يظهر لي انها تنحصر في عشرة امور احدها ان تكون
اي النكرة الواقعة مبتدا موصوفة لفظا او تقديرا او معنى فالاول
نحو واجل مسمى عنده فتخصص النكرة بالوصف سوغ وقوعها مبتدا
لكن وقع في الكشاف ان تقديمها واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده

تعظيما لشان الساعه فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم وظاهر
ان التعظيم مستفاد من معنى الاستفهام والمعتبر فى مثل هذا المنكر
كاندلعر ابته وعظم رتبته مما يسال ويستفهم عن حاله والاستفهام
يقتضى الصدر ولذا لم يجب التقديم فى قوله تعالى ولدينا كتاب ينطق
بالحق مع ان المبتدا فيه نكرة موصوفة ايضا لما لم يكن القصد فيه الى
هذا التعظيم وان كان الكتاب معظما فى نفسه **ولعبد مومن خير من
مشرك** جرى على ما هو المشهور من ان مسوغ الابتدا بالنكرة هنا الوصف
وخالف ابن الحاجب فذهب الى ان المسوغ فيها العموم مثل تمرة خير
من جرادة دون الوصف وبين ذلك بان الصفة انما تكون مصححة
للابتدا بالنكرة حيث تقصد بها واحد متميز فيجى الصفة لتحصل
لذلك الواحد تخصيصا فتجعل المراد بها واحدا من ذلك الجنس الموصوف
وهو مع ذلك قليل فى الاستعمال لما فيه من بقاء شائبة التنكير لان
الصفة لا تخرج الموصوف عن مدلوله بل هى اما لتخصيص فى الاحاد او فى
الاجناس ورب نكرة غير موصوفة اخص من نكرة موصوفة ووجه
ضعفه انه اذا صح جسم حى فى الدار لتخصصه بالصفة فلان يصح
رجل فى الدار اولى لانه اخص من ذلك المخصوص بدرجات واما اذا
حصل ما ذكرناه من التعميم فقد حصل ما فى معنى التعريف قبل الصفة
فساغ اعتبار الصفة وصار الكلام موازيا لقولك كل رجل عالم عندنا
اذ ليس لقايل ان يقول المصحح الصفة فان التعميم حاصل قبل مجيئها
ومغن عنها وانما جى بها لغرض التخصيص لا لتصحيح الابتدا بالنكرة فان قلت
كيف لا تكون الصفة فى ولعبد مومن مصححة للابتدا ولولاها لم يستقم
الكلام قلنا فرق بين مصحح الكلام ومصحح الابتدا بالنكرة والصفة
هنا من قبيل الاول دون الثانى الا ترى انك تحكم على الكلام بصحة
اعرابه او لا ثم تحكم بكونه صدقا او كذبا كقولك العالم قديم فان
اعرابه مستقيم وان كان كذبا وكذلك ما نحن فيه فان الصفة فيه
مصححة لصدق الكلام وان لم تكن مصححة الاعراب موصوفها مبتدا فتدبر
وقولك رجل صالح جاءنى ومن ذلك قولهم فى المثل يضرب لضعيف
استعان بضعيف لا نصرة له **ضعيف عاذ بقرملة** عاذ بالذال
المعجمة التجا ولاذ والقرملة واحد القرمل جمع شجر ضعيف لا شوك له ينفضح
بالوطى ولفظ المثل فى القاموس تبعا للصحاح ذليل عاذ والمعنى ضعيف
التجا الى مثله **اذ الاصل رجل ضعيف فالمبتدا فى الحقيقة المحذوف**

وان

وان كان نكرة **وهو موصوف** وانما قال ومن ذلك لان الموصوف فى المثل
محذوف بخلافه فى الامثلة السابقة **والنحويون يقولون يبتدا
بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف** بان كان صفة
حذف موصوفها واقيمت مقامه وهذا يقتضى ان المبتدا هنا ما كان صفة
والصواب ما بينت من النكرة الموصوفة لفظا الواقعة مبتدا هى
ما حذفت وبقيت صفتها **وليست كل صفة تحصل الفايدة** حتى
اذا وصفت النكرة بها صح وقوعها مبتدا **فلو قلت رجل من الناس
جاءنى لم يجز** اذ الصفة فيه لم تفد تخصيص موصوفها والفايدة
المعتبرة هنا التخصيص وانما لم تفده لظهور ان كل رجل فهو من الناس
نعم ان اريد بالناس قوم مخصوصون كالكرام او الاشراف مجازا جاز
وصح الابتدا لحصول الفايدة من الوصف حينئذ **والثانى** وهو ما كان
الوصف فيه مقدرا **نحو قولهم السمن منوان منه بدرهم** فالجار
والمجرور صفة لمنوان مقدرة وهو مبتدا ثان وبدرهم خبره والجملة
خبر المبتدا الاول والعايد ضمير منه المحذوف **وقولهم شر اهر
ذا ناب** هذا مثل يضرب اذا ظهرت مخايل الشر وامارته واهره
حمله على الهرير وهو صوت دون النباح وذو الناب الكلب **وقد احلك
ذا المجاز** هو بعض صدر بيت من ثانى الكامل وتمامه وقد راى واني
مالك ذو المجاز بدار ولم نسم قايله قال المص فى شواهده هذا هو المعروف
من رواية البيت وقد انشده بعضهم ذو النخيل قال الجلال وانشده
ثعلب فى اماليه كذلك فى الموضعين والقدر بفتحتين القضاء
والحكم واحلك صيرك حالا من الحلول بمعنى النزول وذو المجاز
سوق كانت للعرب على فرسخ من عرفة بناحية كبكب والواو من واني
للقسم واني بيا مشددة اما لانه مما ردت لامه عند الاضافة الى
يا المتكلم كما يقول المبرد او لانه جمع صحيح لاب مضاف الى ياء المتكلم
كما يقول غيره وما من مالك نافية وذلك جار ومجرور كان صفة لدار فقدمت
فصارت حالا **اذ المعنى شر اى شر** اي عظيم فظيع **وقدر لا يغالب**
فالمسوغ فيهما للابتدا بالنكرة هذه الصفة المقدرة وما اختاره
المص هو مذهب جماعة من النحاة وذهب ابن الحاجب فى اخرين
وهو المفهوم من تقرير سيبويه الى ان المسوغ فيه كونه فى معنى
الفاعل وما عليه ابن مالك من ان المسوغ كون ايجابه مقدرا بعد
نفى راجع الى ما ذكرنا لم نشرك اليه قول ابن الحاجب فى اماليه فتدبر تحته

ان يكون الخبر جملة فعلية فى معنى نفي عموم من نسب اليه الفعل واثباته لذلك المبتدا كقولك شر اهرذا ناب بمعنى ما اهرذا ناب الا شر وامر اقعده عن الخروج اي ما اقعده عن الخروج الا امر وانما جاز كونه مبتدا وهو نكرة لانه فى معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون منكرا وان كان فى المعنى محكوما عليه لما فيه من التخصيص فكذا ههنا ووجه التخصيص فى الفاعل ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا بد نكرا لا بعد تقرر الحكم فى الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة فى كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر الا تقدم العلم بها دونه فمن ثم جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا وكان هذا المبتدا فى معنى الفاعل فجاز كونه نكرة ولم يرتض الرضي لهذا التعليل لان محصله حصول التخصيص للفاعل بالحكم المتقدم عليه فكذا ما هو في حكمه وهو مآله الى اختصاص المحكوم عليه بالحكم عينه فيلزم الحكم على غير المختص واعلم ان الحكم اذا بني على منكر فقد صرح الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز بانه يفيد تخصيص الجنس او الواحد به نحو رجل جاءني اي لا امراة او لا رجلان ووافقه السكاكي على ذلك الا انه اشترط فيه جواز تقديره كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط نحو انا قمت وتقديره قمت انا ولما كان مقتضى ذلك ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لعدم جواز تقدير كونه موخرا على فاعل معنى فقط للزوم كونه حينئذ فاعلا لفظا لزم استثناؤه بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا على انه بدل من الفاعل فيقدر الاصل جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير الفاعل في جاءني لا فاعل له لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له سواه بخلاف المعرف لكنه اشترط فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما عرفت دون قولهم شر اهرذا ناب فان فيه ما نعا من التخصيص اما تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا واما تخصيص الفرد فلنبوه عن مظان الاستعمال وقد صرح الايمة بتخصيصه حيث تاولوا بما اهرذا ناب الا شر فالوجه في الجمع بين قولهم بالتخصيص فيه والقول بوجود المانع منه تعظيم شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير فيه للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهرذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم ما اهرذا ناب الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا فيتأتى التوفيق بين الكلامين

بهذا

بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لانهم صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوا بما عرفت والثالث وهي الموصوفة معنى نحو رجيل جاءني لانه في معنى رجل صغير وقولهم في باب التعجب ما احسن زيدا فان ما مع تنكيرها وقعت مبتدا لتخصيصها بالوصف معنى لانه في معنى شيء عظيم حسن زيدا اي صيره ذا حسن وجعل ابن مالك المسوغ معنى التعجب فانه يخصص العموم الذي في النكرة اذ لا يتعجب من كل شيء وليس في هذين النوعين اي نوعي التصغير والتعجب صفة مقدرة في الكلام فيكونا نصب في جواب النفي اي فلا يكونان من القسم الثاني وهو ما كانت الصفة فيه مقدرة والثاني من الامور العشرة ان تكون تلك النكرة الواقعة مبتدا عاملة اما رفعا نحو قايم الزيدان عند من اجازه وهم الاخفش والكوفيون قيل عليه الصواب التمثيل لهذه المسئلة نحو ضرب الزيدان حسن لان قايم الزيدان ليس مما نحن فيه اذ الكلام انما هو في احد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه لانه المحتاج الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ حق المحكوم عليه ان يكون متعينا فالتنكير لا يناسبه فمتى جاء نكرة فلا بد فيه من اعتبار ما يدانيه من المعرفة ليحكم واما القسم الاخر وهو المحكوم به فلان تكون النكرة فلا حاجة في وقوعه مبتدا الى تخصيصه بالعمل واجيب بمنع ان يكون الكلام في القسم المحكوم عليه بل هو في كليهما كما يظهر لك من تقريره في سابع المسوغات وفيه ما ياتي او نصبا ولو في المحل نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاءني اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف واورد المثال الثاني بناء على ما ذهب اليه النحويون من انه يجوز الابتدا بالنكرة اذا كانت خلفا عن الموصوف لان افضل منك بتقدير موصوف محذوف كما لا يخفى والانسب وقد صوب في نحو ذلك ان المبتدا هو الموصوف المحذوف او جرا نحو غلام امراة جاءني وخمس صلوات كتبهن الله ولا يخفى ان هذا على القول بان العامل في المضاف اليه المضاف لنفسه وهو الاولى بحزم الرضي وشرط هذه اي النكرة العاملة للجر الواقعة مبتدا ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود واما ما عدا ذلك فان المضاف فيه معرفة لا نكرة لتعرفه بالاضافة قيل عليه لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فنحن في غنية عن اعتباره وهل هذا الا بمثابة قولك يشترط في الابتدا بالنكرة العاملة جرا ان يكون

لا معرفة فيكون قد جعل صورة المسئلة شرطا لها وهو قد انتقد على ابي
حيان فيما ياتي ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه
لفظ وموضع فقال جعل صورة المسئلة شرطا لها واجيب بالفرق بين
ما هنا وقول ابي حيان فان قوله ظاهر فيما ادعاه المعترض بخلاف
ما هنا فان المسئلة هي كون عمل المبتدا الجر مسوغا للابتدا بالنكرة
وشرطها ان يكون المضاف اليه نكرة او معرفة والمضاف مما لا يتعرف
بالاضافة ولا شك ان الشرط غير المسئلة وبعد ففيه نظر **والثالث
العطف** مطلقا اعم من كونه معطوفا او معطوفا عليه **بشرط كون
المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتدا به** بان يكون معرفة
او نكرة مخصصة فالاول **نحو طاعة وقول معروف اي امثل من غيرهما**
قيل اذا امتنع نحو رجل قايم فاي اثر لعطفه على ما يجوز الابتدا ابدا و
عطف ذلك عليه في تجويز ما كان ممتنعا مع قيام المانع والاية غير متعينة
لذلك لجواز ان يكون طاعة خبر مبتدا محذوف تقديره المطلوب منكم
كما سيصرح به المص في اماكن الحذف وبتقدير انه مبتدا لم لا يكون
المسوغ فيه قصد التعميم كما في تمرة خير من جرادة اي كل طاعة وقول
معروف امثل وقد يعتذر عن الاول بان حرف العطف لما كان مشركا
بين المعطوفين في الحكم وجاعلا اياهما كشئ واحد اكتفى بوجود المسوغ
للابتدا في احدهما على انا نقول الممتنع نحو رجل قايم وحده لعدم المسوغ راسا
وانت في صورة العطف لا يعطف هذا الممتنع ولا يعطف عليه ففي الكلام
شبه مغلطه فتامل **والثاني نحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة
يتبعها اذى** قال صاحب الكشاف قول معروف رد جميل ومغفرة وعفو
عن السايل اذا وجد منه ما يثقل على المسئول او نيل مغفرة من الله بسبب
الرد الجميل او عفو من جهة السايل لانه اذا رده ردا جميلا عذره خير
من صدقة يتبعها اذى وصح الاخبار عن المبتدا النكرة لاختصاصه
بالصفة قال التفتازاني اما في المبتدا فظاهر واما في المعطوف فلما اشار
اليه بان المعنى عفو عن السايل او مغفرة من الله او السايل على انه ليس
في القواعد احتياج المعطوف على المبتدا الى التعريف او التخصيص انتهى
وقد يشكل على ذلك ان القاعدة ان المعطوف على الفاعل فاعل وعلى المفعول
مفعول وعلى المبتدا مبتدا فيثبت له حكمه على ما هو القياس وانت خبير
ان الزمخشري مخالف للمص في هذه الاية فانه مصرح بان مسوغ الابتدا
فيها الاختصاص بالوصف **وكثير منهم اطلق العطف** في تعداد المسوغات

واهمل

واهمل الشرط المذكور **منهم ابن مالك** في تسهيله وشرحه **وكانه استند
الى ما انشده من قوله** وقد يقع في بعض النسخ ما لفظه وليس من امثلة
المسئلة ما انشده من قوله **عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي
فهل باعجب من هذا امرؤ سمعا** هو من اول البسيط ولم يسم قايله والصبر
حبس النفس عن الجزع والاصطبار ابلغ فلذا اختاره الشاعر وشكوى
الانسان غيره اخباره بسوء فعله وسمع قال الشارح مفسر لعامل
الجار والمجرور والمرفوع اي فهل سمع باعجب من هذا امرؤ والحامل على
دعوى التفسير جعل الجملة فعلية لمكان هل يريد ان اصطبار المظلوم
وعدم تشكيه وشكوى الظالم امر غريب ينبغي التعجب منه **والظاهر
ان الواو هنا** من قوله وشكوى عند قاتلتي التي توهم انها عاطفة **للحال
وسياتي ان ذلك** اي وقوع النكرة بعد واو الحال **مسوغ** للابتدا
بها **وان سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام** فهي
المسوغة له **اي وشكوى عظيمة على انا لا نحتاج الى شي من هذا الكلام**
في الابتدا بالنكرة هنا **فان الخبر هنا ظرف مختص وهذه بمجرده
مسوغ كما قدمنا** فهو كاف في صحة الابتدا **وكانه توهم ان التسويغ**
بالظرف المختص **مشروط بتقدمه على النكرة** وههنا لم يتقدم فلا يكون
مسوغا **وقد اسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة**
الحق ان قوله اولا كما قدمنا وثانيا وقد اسلفنا الى اخره سهو من المص
كما قال الشارح لانه لم يتقدم شي مما ذكر ولا اسلف في موضع من هذا الكتاب
وانما ذكره بعد في المسوغ الرابع كما تراه قريبا **وانما لم يجب** التقديم **هنا
لحصول الاختصاص** للنكرة **بدونه وهو ما قدمناه من الصفة
المقدرة او الوقوع بعد واو الحال** فان كلا منهما محصل للغرض **فلذلك
جاز تاخر الظرف كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده** لكون النكرة المبتدا
موصوفا **فان قلت لعل الواو للعطف ولا صفة مقدرة** لان التقدير
خلاف الاصل **ويكون العطف هو المسوغ** كما اعتبره ابن مالك **قلت
لا يسوغ ذلك** اي لا يجوز **لان المسوغ** في مثله **عطف النكرة** وحدها
والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة وحدها ومحصله ان العطف
المسوغ للابتدا بالنكرة هو عطف المفردات لا عطف الجمل وما في
البيت من قبيل الثاني دون الاول **فان قيل يحتمل ان الواو عطفت
اسما وظرفا على مثلهما** اي على اسم وظرف وذلك بان عطفت الاسم
على الاسم والظرف على الظرف **فيكون** العطف بها حينئذ **من عطف**

المفردات فيصلح لان يكون مسوغا قلنا يلزم محذور آخر وهو العطف
على معمولي عاملين مختلفين اذ الاصطار مختلفين معمول للابتدا
على الصحيح وان قوي الرضي مذهب الرافع والظرف معمول للاستقرار
المقدر الذي هو الخبر حقيقة وكذا ان قلنا بقول الكسايي والفرا ان
المبتدا والخبر يترافعان فان قيل قدر لكل من الظرفين استقرارا
واجعل التعاطف بين الاستقرارين الذين هما الخبر حقيقة
لا بين الظرفين قلنا الاستقرار الاول خبر وهو معمول للمبتدا نفسه
عند سيبويه ويحكى عن ابي علي وابي الفتح واختاره ابن مالك وعليه الجمهور
فرجع الامر الى العطف على معمولي عاملين نعم ان قال الرافع للمبتدا والخبر
معا الابتدا لان طلبه اياهما على حد سوا كما اختاره ابن الحاجب وجماعة
من المتاخرين ولم تمتنع المسئلة والرابع من المسوغات ان يكون خبرها
ظرفا او مجرورا فيه تسامح على المتعارف اذ الخبر عليه مجموع الجار والمجرور
وفي بعض النسخ ان يكون خبرها عند سيبويه وعليه فيشكل العطف
في قوله قال ابن مالك او جملة اذ مقتضاه ان سيبويه قايل بما عليه
ابن مالك وليس كذلك فان ابن مالك لم ينقل ذلك نقلا عن سيبويه ولا
نقله عنه احد وانما هو راي استبد به قاله ابو حيان ولا ارى اجرى
هذه الجملة مجرى الظرف والجار والمجرور الا هذا المص يعني ابن مالك
فحمل كلام المص على ما ذكر يقتضي ان يكون التقدير الرابع ان يكون
خبرها عند سيبويه ظرفا ومجرورا او جملة القول اعتراض لتعيين
الناقل وفيه ما عرفت ووجه بان قوله جملة ليس عطفا على ما ذكر
بل على محذوف والتقدير قال ابن مالك ان يكون خبرها ظرفا ومجرورا
كما قال سيبويه او جملة ولو صدر القول بالواو فقال وقال لكان اظهر
في المراد نحو لدينا مزيد ولكل اجل كتاب وقصدك غلامه رجل
هذا نشر على ترتيب اللف المتقدم وشرط الخبر فيهن اي شرط هذا
الخبر الذي هو ظرف او مجرور او جملة الاختصاص قيل يلزم عليه
اجازة عند رجل مال اذ الظرف مختص لقولهم ان الاضافة الى النكرة
تفيد كون المجرور وما اضيف اليه الظرف والمسند اليه في الجملة صالحا
للاخبار عنه فيخرج المثال ونحوه ولك ان تقول المراد بالاختصاص
هنا الكون المخصوص فلو قيل في دار رجل لم يجز لفوات الاختصاص
فيه لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فايدة
في الاخبار بذلك فهو بمثابة قولك السما فوقنا والارض تحتنا قالوا

والتقديم

والتقديم اي شرط الخبر فيهن التقديم ايضا لان في تقديمه تشويقا للمخاطب
الى المخبر عنه فاذا اتيت به ولو نكرة سايغا اقتنع فلا يجوز رجل في
الدار لفوات التشوق المذكور فيه لان المخاطب اذا سمع النكرة
اولا لم يتشوق للاخبار عنها اذ لا يتشوق احد الى الاخبار عن مجهول
واقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة اي توهم ان
ما بعد النكرة صفة لها وهو خبر فلو لم يقدم لالتبس بالصفة واشترا
ط
هنا توهم ان له مدخلا في التخصيص المسوغ للابتدا بالنكرة اي انما
وجب التقديم في رجل في الدار لما يتوهم من كون الظرف صفة للنكرة
لا خبرا عنها وهو يندفع بالتقديم فوجب واشتراط تقديمه في باب
المسوغات يوقع في خلل اذ هو موهم لان للتقديم مدخلا في التخصيص
المسوغ وليس كذلك وقد نص ابن مالك على جواز التاخير في نحو
رجل عندي اذا كان جوابا لمن قال من عندك فانك تقول رجل
والتقدير رجل عندي ولا تقل عندي رجل لئلا يخالف الجواب
السوال كما تقرر اي ان توهم الوصفية مندفع بقرينة السوال
فلم يجب التقديم ونوقش بان المخالفة قد جاءت في التنزيل قال تعالى
تسقولون الله على انا نقول انما جاز رجل عندي جوابا ولم يجز
ابتدا لانه اذا وقع جوابا علم ان مراد المتكلم الابهام اي رجل لا اسمه
خالي لان السايل استدعى التعيين ولم يعين له واما اذا قيل ابتدا
ولا يعلم هل المتكلم مريد لكتمان بيان عينه اولا وعلى الثاني لا يحصل
منه فايدة وجزم المحشي بان الاشارة الاولى الى كون خبر النكرة
ظرفا او مجرورا او جملة والثانية الى التسويغ الابتدا بالنكرة وقال
يعني وجوب التقديم في هذه الثلاثة انما هو لدفع توهم انها صفة
واشتراط تقديمها في مسوغ الابتدا بالنكرة يوهم ان تقديمها له مدخل
في التسويغ وليس كذلك وقد ذكروا المسئلة اي مسئلة كون الخبر
احد الثلاثة والمبتدا نكرة فيما وجب فيه تقديم الخبر وذاك
موضعها حيث عدوا ما يجب فيه تقديم الخبر على المبتدا كون التقديم
مصححا للابتدا الخامس من المسوغات ان تكون النكرة عامة
عموما شموليا او عموما بدليا اما بذاتها كان كانت من صيغ العموم كاسما
الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها كوقوعها في حيز النفي او الاستفهام
نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار واله مع الله قيل عليه اما الاول
والثالث فلا خفاء في كون النكرة فيهما عامة لوقوعها في سياق النفي

وما هو بمعناه وهو الاستفهام الانكاري الابطالي اذ هو تقتضي انتفاء
مدخوله فيجي العموم واما الثاني ففيه نظر لان النكرة فيه انما وقعت
في سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام عليها موجبا لعمومها لانه
حقيقي واعترض ايضا بان عد التعميم في مخصصات النكرة التي يسوغ
الابتدا بها مشكل لان العموم ضد الخصوص فكيف يقال حصل بالتعميم
تخصيص مسوغ للابتدا واجيب بان هذا انما يرد على القايل بان
النكرة لا يبتدا بها الا اذا تخصصت بوجه ما والمص لم يقله وانما عد هذا
في مسوغات الابتدا بالنكرة فليس وجه التسويغ تخصيص النكرة حتى
يرد وانما الوجه ان النكرة بسبب عمومها اشبهت عمومها من حيث
صلوحها المتعدد على البدل فساغ الابتداء بها ونوقش في دعوى
الورود على ذلك القايل بانا لا نريد بالتخصيص ضد التعميم بل حصول
المسوغ ثم ان النكرة في الاثبات قد تفيد التعميم نحو تمرة خير
من جرادة على ما ذهب اليه ابن الحاجب ويمكن تقرير العموم في نحو
هل رجل في الدار بانه لما استفهم عن الحكم على واحد من الجنس من غير
خصوصية فرد على فرد حصل الشياع **وفي شرح منظومة ابن
الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو في الدار الهمزة
المعادلة** بفتح الدال **بام** اي هو الاستفهام المستفاد منها في العبارة
تسامح **نحو ارجل هو ام امراة كما مثل به في الكافية** وصرح به في اماليها
وليس كما قال بل مطلق الاستفهام مسوغ لا يقال انما اشترط ذلك
لان النكرة حينئذ تكون مخصصة عند المتكلم لعلمه بكون احدهما
في الدار وهو انما يطلب التعيين لانا نقول لو كفى ما عند المتكلم من
الاختصاص في جواز تنكير المبتدا لصح الابتدا باي نكرة كانت مخصوصة
عند المتكلم وانما المطلوب الاختصاص في جواز تنكيره عند المخاطب
على ما ذكروا بل قال الرضي لو كان المجوز للتنكير في نحو ارجل في الدار
ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما للزم امتناع ارجل في الدار
وهل رجل في الدار وارجل في الدار او امراة لعدم لفظة ام الدالة
على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شي آخر تخصص به المبتدا قال
الشارح وقد صرح اي الرضي قبل هذه بيسير ان المسوغ في هذه
الامثلة وقوع النكرة بعد اداة الاستفهام وحكم هنا بانه لا شي
آخر تخصص به المبتدا فعلم انه لا عموم في شي من ذلك وهو خلاف
ما ادعاه المص من العموم في نحو هل رجل في الدار ولا ادري من اين جاء

هذا

هذا العموم ويؤيده ما قال ان العموم اما عموم شمول او عموم بدل ولا
يصح شي منهما في المثال المذكور **السادس ان يكون مرادا بها صاحب
الحقيقة** لا ادري لم زاد لفظة صاحب والمعنى ظاهر بدونها
من حيث هي اي ان يكون المراد بالنكرة معنى الحقيقة فقط من
غير ملاحظة شي من الافراد **نحو رجل خير من امراة وتمرة
خير من جرادة** جعل المص المثال الثاني في حواشيه على التسهيل
ما المصحح فيه معنى العموم وسبقه ابن الحاجب الى ذلك فقال في اماليه
الظاهر انه غير مختص بتمرة متميزة فكان فيه معنى العموم كما في
لرجل افضل منك وذلك معنى كونه غير مختص من وجهين احدهما
انه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية لمفرد
منه متميز حصل الشياع ثم ان المفهوم مما نقلناه ان عموم تمرة
خير من جرادة شمولي استغراقي وخالفه ابن قاسم في شرح التسهيل
وزعم انه عموم بدل وهذا المثال من كلام عمر رضي الله عنه في الموطا
ان رجلا سال عمر عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب تعال حتى
نحكم فقال كعب درهم فقال عمر لكعب انك لتجد الدراهم تمرة خير من
جرادة **السابع ان تكون النكرة في معنى الفعل وهذا شامل لنحو
عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها** اي بتلك النكرة **التعجب ولنحو سلام
على ال ياسين وويل للمطففين وضبطوه بان يراد بها الدعا**
معنى كون النكرة في هذين النوعين في معنى الفعل انهما كانت مصدرا
منصوبا بفعله والاصل عجبت عجبا وسلم الله سلاما وهلك ويلا اي
هلاكا ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وهو مع
نصبه دال على الفعل الدال على الحدوث ولا يحسن ارادة معنى الدوام
والاستمرار معه فعدلوا لما قصدوا افادة الكلام ذلك عن النصب
الى الرفع لتكون الجملة اسمية دالة على الدوام فبقي الرفع نقص لمعيار
الحدوث وليس سلام في سلام محولا عن سلاما مصدر سلمت بمعنى قلت
سلام عليك لان ذلك ماخوذ من هذا بل هو مصدر سلمه بمعنى جعله
سالما **ولنحو قايم الزيدان عند من جوزها** اي جوز هذه الصورة وهم
الكوفيون والاخفش فانه في قوة يقوم الزيدان **وعلى هذا ففي نحو ما قايم
الزيدان مسوغان** احدهما ما قدمه من كون النكرة عاملة والثاني
ما قاله هنا من كونها بمعنى الفعل قيل بل فيها على راينا ثالث هذا ان
وكونها عامة لوقوعها في سياق النفي لا يقال ليس الوقوع في سياق النفي

هنا مسوغا للابتدا وانما هو شرط للعمل او للاكتفا بالفاعل عن الخبر كما سيصرح
به المص لانا نقول واي مانع من جواز كونه مسوغا بنفسه وشرطا لمسوغ
غيره او لامر اخر واما الاعتراض بانه لا ينبغي عد هذا في هذا الباب لان
الكلام في المبتدا المحكوم عليه لا في قسم المحكوم به ايضا والوصف المذكور
من الثاني فقد اجيب عنه بمنع ذلك وان الكلام انما هو في مطلق المبتدا
وقد اسلفنا القول بذلك والحق ان الكلام في المبتدا المحكوم عليه لانه
هو الذي حقه ان يكون معرفة او ما يقرب منها اما المحكوم به فحقه
ان يكون نكرة فالخ يطلب له ما يدنيه من المعرفة فتامل كما في قوله تعالى
وعندنا كتاب حفيظ فان فيه مسوغين الصفة وكون الخبر ظرفا
مختصا واما منع الجمهور من البصريين نحو قايم الزيدان فليس لانه
لا مسوغ فيه للابتدا لما علمت من امكان اعتبار المسوغ فيه بالوجه
المتقدم وفيه ما مر بل منعهم اما لفوات شرط العمل اي عمل الصفة
وهو الاعتماد او لفوات شرط الاكتفا بالفاعل عن الخبر وهو تقدم
النفي او الاستفهام وهذا اي التعليل الثاني اظهر لوجهين احدهما
انه لا يكفي مطلق الاعتماد في الاكتفا بالفاعل عن الخبر فلا يجوز في نحو
زيد قايم ابواه كون قايم مبتدا ثانيا وما بعده فاعل سد مسد خبره
وتكون الجملة خبرا عن زيد وان وجد الاعتماد على المخبر عنه الذي
هو المبتدا الاول والثاني ان شرط الاعتماد وكون الوصف بمعنى
الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل اي
ان اشتراط مجموع الامرين انما هو لعمل الوصف في المنصوب اما العمل
في المرفوع فيكفي فيه الاعتماد فقط بدليلين احدهما انه يصح زيد
قايم ابواه امس مع كون الوصف فيه بمعنى الماضي بقرينة التقييد
بامس ولا يصح زيد ضارب غلامه امس والثاني انهم لم يشترطوا
لصحة نحو اقايم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال
لان الوصف فيه انما عمل في المرفوع واشترطوه في صحة نحو اضارب
الزيدان عمرا والحاصل ان ههنا امرين عمل الوصف والاكتفا بمرفوعه
عن الخبر فلكل شرط فالاول ان كان النصب فيشترط له امران الاعتماد
والكون المذكور وان كان الرفع فيشترط الاعتماد فقط والثاني
شرط الاعتماد على نفي او استفهام والثامن من المسوغات ان يكون
ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت
وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك المذكور من السجود والتكلم من افراد

هذا

هذا الجنس غير معتاد حق العبارة من افراد هذين الجنسين الا ان يكون
قد اراد بالجنس جنس ما لا يعقل فيتصمهما ولم يتحاش من اطلاق الجنس
على ما هو نوع او صنف كما هو داب المتادبين في الاخبار به اي بما
وقوعه من تلك الافراد غير معتاد عنها اي عن تلك النكرة التي هي احد
تلك الافراد فايده ونحن مع الغاية بحيث حصلت صح الاخبار بخلاف
رجل مات ونحوه مما ثبوت الخبر فيه امر معتاد فانه لا فايدة في
الاخبار به عن النكرة ما لم تختص وههنا بحث فان لواحد ان يقول
ان هذا القسم داخل في بعض اقسام ما قبله اعني ما يراد به التعجب
فتدبر والتاسع منها ان تقع النكرة بعد اذا الفجايية نحو خرجت
فاذا اسد او رجل بالباب اذ لا توجب العادة ان لا تخلو الحال من
ان يفاجيك عند خروجك اسد ورجل بل يجوز ان تخلو الحال من
مفاجاة احدهما فيفيد الاخبار حينئذ وقال المحشي اي تخلو من
ذلك فيفيد الاخبار رح قال وانما فسرنا كلامه بهذا لانه اشتمل
على نافيين فيكون مثبتا لان نفي النفي اثبات وانت خبير ان محل
ذلك لو كان احد النفيين واردا على الاخر وههنا ليس كذلك فان
النفي الثاني وارد على خلو الحال والاول على وجوب هذا النفي فتامل
والعاشر ان تقع في اول جملة حالية سواء اقترنت بواو الحال ام لم
تقترن كقوله سرينا ونجم قد اضا فمذ بدا محياك اخفى ضوءه كل شارق
هو من ثاني الطويل ولم يسم قايله وسرينا من السرى وهو السير
ليلا واسرينا بمعناه وقد ورد الكتاب العزيز بهما قال المص
وربما صحف بالمعجم من السرب واضاء انار وبدا ظهر ولاح والمحيا
الوجه قال الشارح واراد بكل شارق كل كوكب طالع كانه ماخوذ
من قولهم شرقت الشمس اي طلعت ولا اذكر الان من نص على ان ذلك
يستعمل في غيرها من الكواكب وفي الشرح الجلالي والشارق النجم وكل
مضي واما صاحب القاموس فقال والشارق الشمس حين تشرق
وعلة الجواز هنا ما ذكرناه في المسيلة قبلها يعني ان الفايدة
متحققة هنا ايضا اذ لا توجب العادة ان لا يخلو المسرى من مقارنة
اضاءة نجم ما بل يجوز ان يخلو المسرى منها فيفيد الاخبار ومن ذلك
قوله الذيب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية بيدي
هو من اول البسيط وقبله تركت ضان تود الذيب راعيها وانها
لا تراني اخر الابد ولم يسم القايل والضان بالهمز جمع ضاين خلاف

المعز من الغنم والذيب بهمزة ساكنة بعد ذال معجمة مكسورة حيوان
معروف والراعي الموكل بحفظ الماشية والابد الدهر والطروق المجيء
ليلا والمدية بضم الميم وسكون المهملة كما في القاموس وفتح المثناة
التحتية الشفرة وهي السكين العظيم يعني ان الذيب ياتي ليلا هذي
الضان للافتراس ليلة واحدة في الدهر وهو اولى من قول الشارح
مرة واحدة لقرينة المقابلة فهي لا تراه الا حينا ما واما انا فاذ بحها
دايما فهي تراني كل يوم في حال كون المدية بيدي فانا شر عليها من
الذيب وهذا البيت علة للبيت قبله فان مضمون الاول انه تركت
ضانه على حالة فهي مود امرين رعي الذيب لها مع ظهور عدوه لها
وانها لا تراه ابدا فضار مظنة ان يقال ولم ذلك ومحصلهما وصف
نفسه بالكرم وانه مضياف **ولهذا البيت تعلم ان اشتراط النحويين**
ومنهم ابن مالك في تسهيله **وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم**
بل يكفي وقوعها صدر جملة ولو بغير واو كما في البيت **ونظير هذا الموضع**
قول ابن عصفور في شرح الجمل بكسر ان المشددة النون **اذا وقعت**
بعد واو الحال نحو قوله تعالى كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان
فريقا من المومنين لكارهون **وانما الضابط** اي الامر الكلي المنطبق
على جزئياته **ان تقع في اول جملة حالية** مطلقا **بدليل قوله تعالى وما**
ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون فانها بعد الا بغير واو وقد
كسرت ان فيه لوقوعها صدر هذا على رواية مدية في البيت بالرفع
ومن روى مدية في البيت المذكور **بالنصب فمفعول لحال محذوفة**
اي حاملا او ممسكا ولا يحسن ان يكون بدلا من الياء في تراني
اما بدل الكل او البعض فظاهر واما بدل الاشتمال فلما تقرر من انه
ما اشتمل عليه المبدل منه لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا متقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى
النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وليست
المدية مع ضمير المتكلم بهذه الصفة كذا قيل والحق ان المدية اذا
لوحظت مع رابطها كانت مع ضمير المتكلم بهذه الصفة كذا قيل والحق
ان المدية ومنعه مكابرة فنتيجة القول ان يكون مدية بدل
اشتمال من ضمير المتكلم في تراني والظاهر بدل من ضمير الحاضر
اذا كان بدل بعض كاعجبتني وجهك او بدل اشتمال كاعجبتني
كلامك او بدل كل للاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا

وقد وجد الرابط وهو ما في متعلق البدل من ضمير المبدل منه **ومثل**
ابن مالك للمسالة **بقوله تعالى وطايفة قد اهمتهم انفسهم وقول**
الشاعر عرضنا فسلمنا فسلم كارها علينا وتبريح من الوجد خانقه
من ثاني الطويل وقايله عبد الله ابن الدمينة الخثعمي وعرضنا اعترضنا
وتصدينا او ظهرنا على غير قصد او على سبيل العروض اي اعترضناه
وسلمنا عليه فرد سلامنا كارها لغيرتنا لما عنده من الغيرة والتبريح
الشديد والبرح الشدة والجهد يقال هو في برح من الشوق بارح
وبرح الشوق بي والوجد الحزن ومعنى خنق الحزن له انه امتلا صدره
من الغيظ فارتقى الى ما فوقه حتى كاد يخنقه وافاد الشارح
ان هذا المسلم كارها يحتمل ان يكون محبا شغله ما به من الوجد
والغرام عن الالتفات الى غير محبوبه فكره الكلام حتى تكلف رد السلام
وان يكون محبوبا فكره رد السلام اما بخلا بما فيه شفاء ما لعاشقه
في سماع كلامه الذي هو ابرد لغليله من الزلال او خشية ان يفطن
بحالهما احد من الرقبا والعذال وكان الشارح لم يقف على ما قبل
البيت وما بعده وهو من ابيات الحماسة من قسم النسيب منها وقبله
ولما لحقنا بالحمول ودونها خميص الحشا يوهي القميص عواتقه
قليل قذى العينين يعلم انه هو الموت ان لم تلو عنا بوايقه اذ هذا
المسلم كارها لما ان قيم الحمول المحامي دونهن فان قوله عرضنا جواب
اي لما لحقنا الظعاين واتفالها لغلبة الشوق وبعد تشييعنا لها
رغبة في تجديد العهد بها ادركناها ودونها رجل يرود عنها خميص
الحشى اي قليل اللحم على بدنه لطيف طي البطن مديد القامة حتى
الا عواتقه وهي النواحي من عاتق الانسان يكاد يوهي قميصه
اذ لا يقع منها على وطي والعواتق جمع عاتق وهو موضع نجاد
السيف من الكتف قال المرزوقي وهذا مما يتمدح به العرب
لان التسمية عندهم مذمومة وقوله قليل قذى العينين
يصف امتعاضه وقلة صبره على وزن العار يقال فلان
لا يغضي على قذى اذ لم يحتمل ضيما وقوله يعلم انه هو الموت
يصفه بصفة الحمية عند غضبه وانه لا يصطلي بناره اذا
غار على حرمه اي انا مع تعرضنا له عذره وغشيناه مخافة
ان يحمي لخفتنا ان شره لا يتقاوم والبوايق جمع بايقة وهي

الخصله المنكرة في سمولها يقال نافتهم بالقد وتلوعنا نطرف عنا
ويروى نلوعنا من الالقا اي لما لحقنا الحمول عرضنا وسلمنا على
قيمها المحامي عنها فاجابنا جواب كاره لما منكر لتسليمنا وقد حنقه
غيظ مبرح وبعد البيت نشا بوتر مقدار ميل وليتني بكوهي لم ادام
حيا اراقبه فان مضمونه امتطا بد صحبته في السير لما فيها من لذة
النظر الى الحمول المشتمله على من يهوى واستكراه الكون معه لما يخشاه
منه لولا غلبة الالتذاذ ومقدار ميل ظرف لمسايرته والبادين بكوهي للمصاحبة
اي مع كرهي له وهو نصب على الحال من اراقبه وما دام حيا ظرف لكرهي
ولا كبير معنى في جعله ظرفا لاراقبه **ولا دليل فيهما** قيل عليه هذا عجيب
فان ابن مالك لم يذكرهما على جهة الاستدلال بهما بل على جهة التمثيل وقول
المص ومثل ابن مالك صريح فيه فاذن لا وجه لقوله ولا دليل فيهما وقد يرد هي
ان وجهه ان المثالين المذكورين لما كانا من كلام من يستدل بكلامه ثبتت
لهما جهتا مثالية ودليلية وقد اثبت المص احديهما مع الاخرى ولما كان
فيهما مناقشة تعين ايرادها على جهة الدليلية التي هي اقوى وايضا المناقشة
في الدليل مسموعة وفي المثال لا تستمع لا ان الظاهر من ذكر مثال من
كلام من يستدل بكلامه انه للاستدلال لا لمجرد التمثيل كما قيل انه مجرد
دعوى وانما لم يكن فيهما دليل **لان النكرة موصوفة بصفة مذكورة
في البيت** وهي قوله من الوجد **ومقدرة في الابتدائي وطائفة من غيركم
يرى بل يغشى طائفة منكم** فان المقابلة تقتضي بالتقدير المذكور **ومما
ذكروا من المسوغات** ايضا شروع في ذكر مسوغات غيرها لا تخلو عن
قدح ولم يذكر منها وقوع النكرة بعد لولا وقد ذكره ابن مالك وغيره
نحو قوله لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن
للظعن لا يقال المسوغ هنا الوصف المقدر اذ التقدير لولا اصطبار
عظيم فيدخل فيما ذكر لانا نقول هذا ممكن لكن المص نحو اشي التسهيل
سلم لابن مالك ولم يتعقبه وعليه قوله لولا اصطبار مسوغات فمن
هذه المسوغات **ان تكون النكرة محصورة نحو انما في الدار رجل
او جي بها للتفصيل نحو الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته**
والدهر يومان يوم لك ويوم عليك وقال الشاعر فيوم علينا ويوم لنا
ويوم نساء ويوم نسر **وقوله فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب
نسيت وثوب اجر** هو من ثالث المتقارب من قصيدة لامرء القيس
وقد وقعت الاشارة منا الى ذلك في الكلام على بيت منها تقدم في لا من

حرف اللام قال الزمخشري يريد انه اجتهد في الوصول اليها وبسبب
في الليل الطويل وقاسى شدة من خوف رقبائها فزحف على ركبتيه حتى
وصل اليها ونسي بعض ثيابه عندها لانها ذهبت بفواده فلم يدر كيف
خرج من عندها ويروى بدل صدر البيت فلما دنوت تسديتها اي
لما قربت منها علوتها وركبتها ويروى ايضا بنصب الاسمين وهو ظاهر
وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى قال المحشي وجد بخط
المص ثرى بالتنوين وقال الشارح يوجد في بعض النسخ ترى ذو المثلثة
ومرعى مضبوطين بما يقتضي انهما منونان والصواب انه هذا ان كان
من قبيل السجع الذي هو عبارة عن تواطي فاصلتين فصاعدا من النثر
على حرف واحد تعين فيهما ترك التنوين تبعا لترى فانه فعل وذلك ان السجع
ضرورة ايضا هي ضرورة الشعر من الزيادة والنقصان والابدال وغير ذلك
كما نص عليه ابن بري في رده لمناقشات ابن الخشاب على مقامات الحريري
وما استظهر به في هذا المقام من انهم قد حركوا الساكن كما يحركونه
في الشعر في قولهم في صفة ليالي القمر ثلث درع كصرد والقياس فيه درع
كصفر لانه جمع درعاء وهي الليالي الثلث التي تلي الليالي البيض
لاسوداد اوايلها وبياض سايرها اتباعا لقولهم وثلاث غرر وثلاث
ظلم فقد نوقش فيه بان ذلك ليس من قبيل السجع في شي لعدم التواطي
فيه على ما هو بمثابة الروي في الشعر والثرى قال في الصحاح التراب
الندي وارض ثريا ذات ندى ويقال التقى الثريان وذلك ان يجي
المطر فيرسخ في الارض حتى يلتقي هو وندى الارض ثم قال الاصمعي
العرب تقول شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى اي يمطر اولا ثم تطلع
النبات فتراه ثم يطول فترعاه النعم **او واقعة بعد فاء الجزا نحو
ان مضى عير فعير في الرباط** العير تعير في الرهط فالعير يعني السيد
اي ان ذهب منا سيد ففي رهطنا سيد يقوم مقامه ويسير سيره
وفيهن اي في هذه الصور او المسايل **نظر اما الاولى فلان الابتدا
فيها بالنكرة صحيح بل مجاز انما** لوجود المسوغ فيها وهو كون خبرها
جارا ومجرورا ولك ان تقول واي مانع من ان يكون ثمه مسوغات
للابتدا بالنكرة وهو قد جوز وجود مسوغين فيها كما تقدم على ان
ما ذكر من قبيل القدح في المثال الخاص وهو لا يستلزم تطرق القدح
الى الضابط الكلي الا ترى انه صادق على نحو انما قايم زيد وما ذكره المص
من الاحتمال غير متات فيه قاله الشارح لكن لا يلزم من عدم تاتي

هذا الاحتمال انه لاينافي فيه احتمال اخر فتامل والعجب من ايراد الشارح
النقص بهذه الصورة وهو يرى انها خارجة عن الباب راسا فتدبر
واما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية والثاني عطف عليه
كقوله وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان
فشلت هو من ثاني الطويل من قصيدة لكثير عزة ورمى فيها تقديره
رمى فيها سهمه اي اصابها بسهمه فشلت بالبنا للمجهول اي اصابها
داء الشلل وقد استشهد به الكوفيون على ان النكرة اذا ابدلت
من نكرة اخرى بدل كل فلابد من توصيف الثانية والحق انه لا يشترط
ذلك قال تعالى ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا وقال الشاعر
فالقت قناعا دونه الشمس واتقت باحسن موصولين كف ومعصم
ويسمى هذا البدل بدل التفصيل قيل هذا مشكل فان البدل
انما هو مجموع المتعاطفين اذ هو من قبيل بدل الكل من الكل واقول
لا اشكال فيه ان مراده ان الاول مع ما عطف عليه البدل والقرينه
قوله ويسمى بدل التفصيل لظهور ان التفصيل انما يحصل بمجموع المتعاطفين
وقد قيل ايضا انه لم لا يجوز ان يكون بدل بعض ولا اشكال واجيب
بان بدل البعض مفتقر الى تقدير الضمير مع ان التركيب صحيح بدونه
ولم نر مع بدل التفصيل ضميرا ملفوظا في كلامهم ولا محتاج الى تقديره
فان قيل اذا كان المجموع بدلا فما العامل في كل من الجزئين على انفراده
فان الفرض انه غير بدل اجيب بانه نظير قولهم الرمان حلو حامض
فان المجموع هو الخبر وكل من الجزئين مرفوع فيحتاج الى العامل قال الشارح
ولم يتحرر لي في ذلك جواب ارتضيه والذي حرره غيره ان كل واحد
من الجزئين خبر من جهة اللفظ ولذا عد من نوع تعدد الخبر فالعامل
في كل ما يعمل في الخبر واما من جهة المعنى فالمجموع الخبر ومن ثم قيل
لا يجوز في نحوه العطف خلافا لابي علي ولا الفصل بينهما ولا تقديمهما
على المبتدا ولا تقديم احدهما وتاخير الاخر قالوا واذا اريد التعبير
عن هذا النوع فلا تعبير عنه بعد لفظ الوحدة الا مجازا فلا يقال
في حلو حامض خبران وانما يقال خبر وقال ابو علي ان الثاني من
نحو حلو حامض يحمل الضمير لان الاول بمثابة الجزء منه على انا نمنع
ان يكون نحو حلو حامض نظير بدل التفصيل وانما نظيره نحو زيد
رجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر مما تعدد فيه الخبر لتعدد
صاحبه حقيقة وهذا لا يستعمل بدون عطف بخلاف ذاك

كما

كما عليه الجمهور فلا يتعين انه ابتداء والباقي عطف عليه والتحقيق ان الخبر
في المعنى المجموع وفي اللفظ الاول اصالة والثاني والثالث بطريق
التبعية كما في نحو كن فقيه وكاتب وشاعر واختار الشارح في نحو هذا
المتعاطفان كلها هي الخبر والا لزم الاخبار عن الجمع بمفرد لفظا ومعنى
وهو باطل قال وهذا من نمط ما تقدم له في البدل وقد يقال هو اطلاق
مجازي من باب اطلاق الكل على الجزء والتقدير اشهر الارض الممطوره
شهر ذو ثرى اي ذو تراب ند فهو كقولك زيد عدل في بعض
الوجوه اذ التقدير زيد ذو عدل وشهر ثرى تنصر فيه الزرع
وشهر ذو مرعى ولاحتمال اعاد الجار تذكر الطول الفصل اي ولاجل
احتمال نسيت واجر للوصفية اي لان يكونا صفتين لثوب مصححين
لابتدا ابتدائه والخبر محذوف اي فمن اثوابي ثوب نسيته ومنها
ثوب اجره ويحتمل انهما اي ان نسيت واجر خبران وثم اي وهناك
للمبتدا الذي هو ثوب صفتان مقدرتان باعتبارهما صح الابتداء
بالنكرة اي فثوب لي نسيته وثوب لي اجره واغانني ثوب لشغل
قلبه بها اولما عاناه من رقبائها كما في لعوب تنسيني اذا قمت
سربالي عجز بيت من الضرب الاول من الطويل لم اقف على صدره
ولا اسم قايله واللعوب المراة الحسنة الدلال وبالالام من اسمائهن
والسربال بكسر المهملة القميص والدرع او كل ما لبس وانما جر الثوب الاخر
ليعفي الاثر على القافه جمع قايف وهو من يعرف الاثار يقال قفا
اثره تبعه كقفاه وقافه وهو اقوفهم ولهذا زحف على ركبتيه
كيلا يظهر له كبير اثر فيخفى حاله عليهم واما الثالثة فلان المعنى
فعبر اخر اي فهو مخصوص بهذه الصفة المقدرة ثم حذفت الصفة
ورايت في كلام محمد بن حبيب وحبيب ممنوع من الصرف لانه اسم امه
هو كذلك عند اكثر الرواة كما نص عليه القفطي في طبقاته قال وجد
بخط العلماء غير مصروف وبعضهم يصرفه بناء على انه اسم ابيه وكان
عالما بالنسب واخبار العرب مكثرا من روايه اللغة موثقا وهو صاحب
كتاب المحبر وذكر القاضي ابو طاهر انه ينسب الى امه وانه ابن ملاعنة
وكان بغداديا وقال الخطيب في تاريخه يقال ان حبيب اسم امه وقيل
بل اسم ابيه فنقل الخلاف ايضا واقتصر المص على القول بانه اسم امه
اما لانه المعتمد لانه قول الاكثر او لانه لم يطلع على غيره وتوفي لسبع بقين
من ذي الحجة سنة خمس واربعين ومايتين بسر من راى قال يونس قال وبه

المطر يشمر ثرى الى اخره وهذا دليل على انه خبر فلا بد من تقدير مضاف
قبل المبتدا المقدر ايضا كما يقال اشهر المطر كما تقدم من صنيع المصنف
لتصحيح انت الخبر عنه بالزمان اذ لا يخبر بالزمان عن غير زمان
اقسام العطف والمراد به عطف النسق لانه هو المعنى
عند الاطلاق وهي ثلاث احدها العطف على اللفظ اي على لفظ
المعطوف عليه وهو الاصل الغالب في كلامهم نحو ليس زيد بقايم ولا
قاعد بالخفض عطفا على لفظ قايم المخفوض وشرطه امكان توجه
العامل الى المعطوف امكان توجهه الى المعطوف عليه قيل عليه انه
يقتضي في قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ان لا يكون
مولود عطفا على والدة لتخلف الشرط المذكور اذ العامل هنا وهو تضار
بالتاء الفوقانية يمتنع عمله في الظاهر المذكور والجواب بانا انما اعتبرنا
امكان التوجه شرطا لذلك وهو هنا ممكن بتحوله الى الصيغة الغايب
وخصوص الصيغة المسندة اوجبه خصوص المسند اليه فلا يقدح
مثله في مثل هذه القاعدة فلا يجوز في نحو ما جاءني من امراة ولا زيد
الا الرفع في المعطوف عطفا على الموضع ويمتنع الخفض عطفا على
اللفظ لان من الزايدة لا تعمل في المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ
وعلى المحل جميعا فيتعين الاستيناف نحو ما زيد قايما لكن او بل
قاعد اي لكن او بل هو قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب
بفتح الجيم اي في الكلام الموجب وهي انما تعمل لما فيها من النفي وقد
انتقض بالاستدراك او الاضراب لان كلا منهما يقتضي ان ما بعده
مخالف لما قبله ومخالف النفي الايجاب فيتعين ما بعدهما لان يكون
ايجابا وما لا تعمل فيه وفي العطف على محل اي محل خبر ما وقد كان
مرفوعا قبل دخول ما على انه خبر المبتدا اعتبار الابتدا فانه
العامل في الخبر ايضا كما عرفته عند المحققين مع زواله وارتفاع
حكمه بدخول الناسخ وهما ممنوعان والصواب في نحوه الرفع على
اضمار مبتدا كما قدرنا ولا يكون واحد من لكن وبل عاطفا بل حرف ابتدا
والجملة بعده مستانفة ويتجه الاعتراض على صاحب التلخيص البياني ومن
قبل كلامه من شارحيه حيث جعل ما زيد شاعرا بل كاتب من قبيل القصر
بالعطف مع انه لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على المحل كما عرفت والثاني
من اقسام العطف العطف على المحل نحو ليس زيد بقايم ولا قاعدا بالنصب
عطفا على محل خبر ليس المخفوض وله اي وللعطف على المحل عند المحققين

ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح من الكلام
قيل ينتقض هذا بنحو رب امراة صالحة لقيت ورجلا صالحا فانه يجوز
كثيرا وهو عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا يحذف رب
وينتصب مدخولها بايقاع الفعل عليه وتذكر ما مر من نص
المصنف في الكلام على رب انها قد انفردت بجواز مراعاة محل مجرورها كثيرا
ونوقش بانا لا نسلم ان رب لا تحذف وينتصب ما بعدها بايقاع الفعل
عليه اذا دلت قرينة على ذلك نعم يبقى الكلام في ان هذه الصورة التي
ذكرها المناقش هل هي فصيحة اولا الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقايم وما
جاءني من امراة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا الشرط
فلا يجوز ان يقال مررت بزيد وعمرا عطفا على محل المجرور خلافا
لابن جني في تجويزه لانه يجوز في الفصيح ظهور ذلك المحل بان يقال
مررت زيدا وقد زعم الرضي ان من قرا بالنصب في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم
وارجلكم فعلى العطف على محل برؤسكم ولا اشكال عليه اذ يجوز في الفصيح
مسحت الراس قال الشارح لكنه نزع نزعة رافضية فان الواجب عند
الرافضة مسح الرجلين في الوضوء تمسكا بقراءة الجر ورد واقراءة النصب
اليها بالتاويل كما فعل الرضي والمعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم غسل
الرجلين في الوضوء وانه لم يمسح قط الا على الخفين فتعين حينئذ ان
يكون الارجل في قراءة النصب معطوفة على المغسول وتكون قراءة
الجر محمولة عليها والجر فيها اما على الجوار او غير ذلك وسياتيك في اواخر
الكتاب ما فيه مقنع واما قوله تمرون الديار ولم تعوجوا هو صدر
بيت عجزه كلامكم على اذا حرام وقد تقدم الكلام عليه في الباء المفردة
فضرورة لا يعول عليها ولا يختص مراعاة الموضع من المعطوف عليه
بان يكون العامل في اللفظ زايدا كما مثلنا بل يطرد في الزايد وغيره
بدليل قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك
العواذل هو من الضرب الثاني من الطويل من قصيدة للبيد بن ربيعة
ابن عقيل العامري الكلابي الصحابي وقبله فان انت لم ينفعك علمك
فانتسب لعلك تهديك القرون الاوايل وانت من قوله فان انت ضمير
رفع استعير مكان ضمير النصب واصله فان اياك عكس قوله اياك
نعبد بينا نعبد للمجهول في قراءة الحسن وعلى ذلك اورده ابن
قاسم في شرح الخلاصة وقيل هو باق على حكمه واصله فان ضللت فحذف
الفعل وانفصل كما تقدم في نحو احسب عليه لا بسببه ذيلا فان عدم

الانتفاع بالعمل يلزمه الضلال ولهذا التعليل والقرون جمع قرن كصعب
وهو على ما في الغريبين للهروي كل طبقة مقترنين في وقت ومنه قيل
لاهل كل مدة او طبقة بعث فيها نبي قلت السنون او كثرت قرن ومنه
الحديث خيركم قرني يعني اصحابي ثم الذين يلونهم يعني التابعين
لهم باحسان وقيل القرن ثمانون سنة وقيل اربعون وقيل مائة سنة
وجزم صاحب القاموس بانه الاصح لقوله صلى الله عليه وسلم لغلام مسح راسه
عش قرنا فعاش مائة سنة وقيل ثلاثون وقيل خمسون وقيل ستون
وقيل سبعون وقال في الصحاح القرن من الناس اهل زمان واحد
وقال في القاموس وكل امة هلكت فلم يبق منها احد وامة بعد امة
والوقت من الزمان وقرنك بالكسر من هو على سنك كالقرين وعدنان
هو ابو اد كعمر مصروفا وبضمتين ابو معد جد قريش الاعلى ووزعك
بالزاي مفتوحة بعدها عين مهملة كمنعك يقال وزعته اوزعه
وزعا اذا كففته والعواذل بالذال المعجمة اللوائم جمع امراة عاذلة او
جماعة عاذلة والثاني هو الظاهر وقال الجلال هنا حوادث الدهر
وزواجره واسناد العذل اليها مجاز والمعنى ان غاية الانسان و
قصارى امره الموت فلا ينبغي لاحد الغفلة عنه كيف وان وقوعه
امر مقرر في الاذهان فان شككت فيه فانى يكون ذلك فانظر في
انسابك ومن سبقك من ابائك وغيرهم الى هذا الوجود فان لم
تجد من دون اوليك الاباء الاقدمين احدا بل طواهم الدهر اجمعين
وذهب بهم وانت لا شك صائر مصيرهم فلتكففك العواذل
عما انت عليه من الانهماك في اللذات والاقبال عليها بغاله والاعراض
عما هو باق انتهى وقول الشارح مراد الشاعر انك ان لم تنتسب الى عدنان
فلتكفك العواذل عن الفخر بالنسب فانه لا افتخار بذلك الامر هذه
الجهة قول من لم يقف على ما قبل البيت ولم يفهم مراد قائله ودون
الثانية في البيت منصوبة بالنقل الثابت عطفا على محل الاولى
المجرورة بمن وهي غير مزيدة واجاز الفارسي في قوله تعالى واتبعوا
في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة ان يكون يوم القيمة المنصوب
عطفا على محل هذه المنصوب وان كان لها محل جر ايضا مع ظهور
ان حرف الجر من في هذه ليس زايدا وههنا بحث اورده الشارح
وهو الدنيا ان اريد بها الازمنة السابقة ليوم القيمة مثلا فلا اشكال
في عطف يوم القيمة عليها لان الكل زمان وان اريد بها هذه الدار

من حيث هي فهي ظرف مكان فكيف يصح العطف والظرفان مختلفان
وفي الكشاف ما يقتضي منعه فانه قال في تفسير قوله تعالى لقد نصركم
الله في مواطن كثيرة ويوم حنين فان قلت كيف عطف الزمان على
المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت معناه وموطن يوم حنين
او في ايام مواطن ويجوز ان يراد بالمواطن الوقت كمقتل حنين وقال ابن
المنير في الانتصاف انما نحى من عطف ظرف الزمان على المكان كعطف
احد المفعولين على الاخر فتقول ضرب زيد عمرا في المسجد ويوم الجمعة
كما تقول ضربت زيدا وعمرا مع انه لا بد من تغاير الفعلين الواقعين
بالمفعولين فانك اذا قلت اضرب زيدا اليوم وعمرا غدا لم يشك
في ان الفعلين متغايران والظرفان كذلك والفعل في الصناعة فيجوز
في الاية ان يكون كل واحد من الظرفين على حاله ويستغنى عن التقدير
وقال بعض الفضلا جوز بعضهم عطف الزمان على المكان وكلام
الزمخشري يؤذن بعدم جوازه فيحتمل ان يريد انه لا يجوز في هذه
الاية لان مواطن مجرورة بفي ويوم منصوب على الظرفية فلو عطف
يوم عليها لجر وهذا ممنوع كما قال الشارح بان العطف هنا على المحل
لا على اللفظ وان يريد انه لا يجوز مطلقا لان الفعل كما هو مقتض
لظرف الزمان مقتض لظرف المكان وهو مرتبط بهما بدون الواو فلا
يجوز جعل احدهما تابعا للاخر فلا يعطف عليه وذلك كما لا يعطف
المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على
شيء من ذلك او لان ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا وظرف
المكان يشترط الابهام فلما اختلفا في هذا المعنى لم يعطف احدهما
على الاخر او لان الاستعمال وارد على عطف المكان على الزمان ولم يرد
بعطف الزمان على المكان الا ترى انك لو قلت ضربت زيدا يوم الجمعة
وفي المسجد صح كلامك ولو قلت ضربت زيدا في المسجد ويوم
الجمعة خرجت عن قانون كلام العرب انتهى والجمهور على ان يوم القيمة
معطوف على مجموع قوله في هذه اي اتبعوا لعنة في الدنيا ولعنة
يوم القيمة الثاني من شروط العطف على المحل ان يكون الموضع
المعتبر العطف عليه ثابتا بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيد
واخيه بجر المعطوف بدعوى عطفه على محل زيدا باعتبار اضافة
اسم الفاعل اليه لان الوصف المستوفي لشروط العمل من الاعتماد
وكونه بمعنى الحال او الاستقبال الاصل اعماله لا اضافته فلا يكون

الجر فيما نحن فيه موضعا لبعد الوصف عن الاضافة وضعف الاسمية فيه
لالتحاقه بالفعل واجازه البغداديون اي اجازوا مراعاة المحل
وان لم يكن اصليا متمسكا بقراءة منضج بقوله ضعيف شواء او قدير
معجل هو بعض بيت من معلقة امرء القيس وتمامه فظل طهاة القوم ما بين
فان فيه عطف قدير بالجر على محل ضعيف شواء المنصوب بمنضج نظر
الى حالة الاضافة وقد مر الكلام عليه غير بعيد وقد مر جوابه
من ان تقدير الكلام او طابخ قدير ثم حذف المضاف وبقي المضاف
اليه على اعرابه او انه عطف على ضعيف والخفض فيه على الجوار
او على توهم ان المعطوف عليه مجرور بالاضافة على حد ولا سابق شيا
وتقدم ما في ذلك من البحث والثالث من الشروط وجود المحرز
اي الطالب لذلك المحل ويعني بالمحرز ما يكون امارة دالة على
ذلك المحل كليس في ليس زيد بقايم فالمحل نصب قايم على انه خبر ليس
والمحرز حاصل وهو ليس فيجوز العطف على هذا المحل فيقال ولا قاعدا
وابتني على هذا اي على هذا الشرط اي على اشتراطه امتناع مسايل
احدها ان زيدا وعمرو قايمان وانما جاز ان زيدا وعمرو قايم فيما حكاه
ابو جعفر بن النحاس عن سيبويه والخليل اي والخبر مفرد لان عمرو مبتدا
لا معطوف وقايم خبره وخبر ان محذوف دل عليه خبر المبتدا
المذكور والتقدير ان زيدا قايم وعمرو قايم وانما امتنعت صورة الكتاب
لان الطالب لرفع زيد هو الابتدا والابتدا على المختار هو التجرد
اي تجرد الاسم عن العامل اللفظي والتجرد قد زال بدخول ان لظهور
كونها عاملا لفظيا والثانية ان زيدا قايم وعمرو اذا قدرت ان
عمرا معطوفا على المحل اي محل اسم ان لفقد ان المحرز ايضا لا اذا قدرته
مبتدا وقدرت خبره محذوفا فانها لا يمتنع لصيرورة المسئلة
من عطف الجمل واجازهن بعض البصريين كالمبرد وابي علي ومن
تبعهما لانهم لم يشترطوا المحرز فلم يضرهم فقدانه وانما منعوا
المسئلة الاولى لمانع اخر سوى فقدان المحرز وهو توارد
عاملين مختلفين ان والابتدا على معمول واحد وهو الخبر اي وهو
ممنوع واجازها الكوفيون اي اجازوا المسئلة الاولى والثانية
لانهم لا يشترطون المحرز حتى يضرهم فقدانه ولان ان لم تعمل
عندهم في الخبر شيا بل هو مرفوع بعد دخولها بما كان مرفوعا
به قبل دخولها وهو الابتدا فلم يلزم التوارد المحذور ولكن شرط

الفرا

الفرا لصحة الرفع قبل مجي الخبر خفاء اعراب الاسم اما لبنائه نحو انك وهذا
وزيد قايمان او لكون اعرابه تقديريا نحو ان موسى وزيد قايمان اذ
الاعراب فيهما خفي لا يظهر لكونه في الاول محكوما به للمحل وفي الثانية مقدر
غير ملفوظ به لئلا يتنافر اللفظ من المعطوفين باختلافهما في شخص الاعراب
مع ان شانهما التوافق ولم يشترطه الكسائي فيجوز ذلك وان حصل
التنافر كما انه ليس بشرط بالاتفاق في ساير اي باقي مواضع العطف
على اللفظ وحجتهما اي حجة الفرا والكسائي على صحة الرفع قبل مجي الخبر
وان اختلفا في الشرط اثباتا ونفيا قوله تعالى ان الذين امنوا والذين
هادوا والصابيون الاية اي والنصارى من امن بالله واليوم الاخر
وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فقوله الاية بتقدير اقرا
الاية او تمم الاية فان قوله والصابيون عطف على محل الاسم الموصول
قبل اتيان الخبر وهو من امن الى اخره وقولهم انك وزيد ذاهبان
فزيد عطف على محل الاسم الموصول موضع الكاف من انك قبل مجي ذاهبان
وكلاهما من قبيل ما خفي اعرابه لبنائه واجيب عن الاية بامرين احدهما
ان خبر ان محذوف اي ماجورون او امنون او فرحون والصابيون
مبتدا وما بعده الخبر والجملة عطف على الجملة ويشهد له قوله خليلي هل
طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان هو من ثاني الطويل
انشده ثعلب ولم يسم قايله والطب مثلثة الطا الحاذق في عمله كالطبيب
واما الطب الذي هو احد العلوم المدونة وهو بالكسر فقط فهو مجموع
قوانين يعرف منها احوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها
لحفظ الحاصل وتحصيل غير الحاصل ما امكن او العلم بها وطب مبتدا
حذف خبره اي هل عندكما علاج لداء الهوى وباح بسره اظهره والدنف
ككتف المريض الذي لازمه المرض فهو صفة تثنى وتجمع فان فتحت
النون فهو اسم للمرض اللازم ولا يثنى ولا يجمع وتقدير الكلام فاني
دنف وانتما دنفان ويضعفه انه حذف من الاول لدلالة الثاني
عليه وانما الكثير العكس اي الحذف من الثاني لدلالة الاول عليه
والثاني ان الخبر المذكور وهو من امن الى اخره خبر لان وخبر الصابيون
محذوف اي كذلك وهذا الوجه قطع به الزمخشري في كشافه فقال
الصابيون مبتدا وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة
ان الذين امنوا الى اخره لا محل لها من الاعراب ويشهد له قوله فمن يك
امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب هو من ثالث الطويل

وقايله ضابي بضاد معجمة والف بعدها موحدة مكسورة فهمزة ابن الحرث
ابن ارطاه بن شهاب بن شراحيل التميمي البرجمي بضم الموحدة والجيم
وكان رجلا يقتنص الوحش فاستعار من بني عبد الله بن نهشل بن هود
النهشلي كلبا يصيد به فحبسه عنده فطلبوه منه فامتنع فاخذوه
غصبا فرمى امهم الرباب بنت قبط بالكلب وقال في ذلك شعرا
فاستعدوا عليه عثمان بن عفان رض فارسل اليه فاقدمه وحبسه
ثم بعد قتل عثمان افلت من الحبس واتفق ان الحجاج لما عرض جند الكوفة
ليوجههم الى المهلب ابن ابي صفرة لقتال الازارقة وحثهم على ذلك
اول مقدمه الكوفة اميرا قام اليه عمير بن ضابي هذا ليتكلم بعذره
فقال الحجاج اسمعت كلامنا بالامس قال الست الذي غزا امير المومنين
عثمان قال بلى قال فاحملك على ذلك قال حبس ابي وكان شيخا قال
اوليس الذي يقول هممت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي
حلايله انى لاحسب في قتلك صلاح المصرين قم اليه يا حرسي فاضرب عنقه
وانت ماله وقبله بيت الكتاب • دعاك الهوى والشوق لما ترنمت • هتوف
الضحى بين الغصون طروب • يجاوبها ورق الحمام لصوتها • فكل لكل مسعد
ومجيب • والترنم ترجيع الصوت وهتوف الضحى حمامة تكثر الهتف وقت
الضحى والهتف الصوت يقال هتفت الحمامة اذا صوتت وطروب كثيرة
الطرب والورق جمع ورقاء وهي حمامة في لونها بياض الى سواد والاسعاد
الاسعاف والاعانة والمدينة هي يثرب والرحل هنا علام والبيت وان
كان لفظه خبرا معناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة ومن ابيات
هذه القصيدة • ولا خير فيمن لا يوطن نفسه • على نائبات الدهر حين تنوب
وفي الشك تفريط وفي الحزم قوة • ويخطي في الحدس الفتى ويصيب •
بقي ههنا شي استشكله الشارح وهو ان اسم الشرط المرفوع بالابتدا
لابد في جوابه من ضمير يعود اليه رابطا ومن من قوله ومن يك اسم شرط
جوابه فانه لم ولا ضمير فيه يعود اليه واجاب عنه بان معنى الكلام
فمن يك بالمدينة مقيما فلست على صفته فاني وقيار بها غريبان
اذ لا تدخل اللام التي للابتدا في خبر المبتدا حتى يتقدم نحو لقائم
زيد بريد ان قوله في البيت لغريب خبر عن اسم ان وخبر المبتدا محذوف
اي وقيار غريب ولا يجوز جعله خبرا للمبتدا والمحذوف خبر اسم ان
لاستلزامه دخول لام الابتدا على خبر المبتدا من غير تقدم عليه وهو ممنوع
والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب

كانذا تر في غير ذوي العقول وبيانه انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان
يتوهم ان مزيه على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى
فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا وان
كان من غير ذوي العقول ساواهم في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب
قصدا الى التحسر كذا قال المحشي ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة باسرها
التي هي جملة الصابئون وخبره المحذوف على بعض الجملة المعطوف عليها
لتخللها في اثنائها والتابع لا يتقدم على المتبوع ولا على شي منه قال
المحشي هذا اذا قدر خبر المبتدا مقدما على خبر ان واما اذا قدر موخرا عن
خبر ان فاللازم هو تقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف
عليها وقد التزم الزمخشري ذلك وقال فائدة تقديم الصابين التنبيه
على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح
منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم واجيب عن المثال ايضا
بامرين احدهما انه عطف على توهم عدم ذكر ان فانه كما يعطف على توهم
ذكر العامل يعطف على توهم عدم ذكره والثاني انه تابع لمبتدا محذوف
اي معطوف على مبتدا محذوف اي انك انت وزيد ذاهبان وذاهبان
خبر عن المبتدا المقدر وما عطف عليه والجملة خبر ان وعليهما اي على هذين
الوجهين خرج قولهم انهم اجمعون ذاهبون فاجمعون اما تاكيد لاسم
ان على توهم عدم ذكرها او تابع لمبتدا محذوف اي انهم هم اجمعون
المسيلة الثالثة هذا ضارب زيد بالخفض وعمرا بالنصب عطفا
على محل زيد المنصوب اذ الاضافة الى المفعول المسيلة الرابعة
اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع عطفا على المحل المرفوع بتخيل الاضافة
الى الفاعل او عمرا بالنصب عطفا على المحل المنصوب بتخيل ان الاضافة
الى المفعول منعهما اي منع المسيلة الثالثة والرابعة الحذاق المهرة
بهذا العلم وهو مذهب سيبويه والجمهور لعدم وجود المحرز فيهما
وان كان اسم الفاعل في اولاهما بمعنى الحال او الاستقبال وانما نفينا
وجود المحرز فيهما لان الاسم المشبه للفعل وذلك بان يكون اصلا
للفعل او فرعا عنه لا يعمل في اللفظ حتى يكون محلى بال او منونا
او مضافا الى معمول اخر وكل من اسم الفاعل والمصدر في المسئلتين ليسا
بمعرفين ولا منونين وذلك ظاهر ولا مضافين الى معمول اخر فينتفي المحرز
وقد ناقش الشارح المص فيما علل منع المسئلتين فقال وانظر تعليل
المص للمنع بما ذكر هل معناه انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور

رفعا او نصبا لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منون ولا مضاف الى معموله
الذي هو هنا تابع فان كان هذا مراده اشكل بمثل ضرب زيد عمرا فان
المصدر عمل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول بمنع ذلك مقطوع ببطلانه
فتامل ما اذا اراد فلم يتضح لي مقصوده وتلاه المحشي فقال اتضح لنا
مقصوده وهو انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور لزم اعماله مع كونه
غير محلى بال ولا منون ولا مضاف الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه
فلا يشكل ذلك بالمثال المذكور ولا بغيره والحق انه لا اشكال بالمثال
فان المصدر انما عمل فيه لوجود شرط العمل الذي هو الاضافة الى معموله
واما امتناع مسئلتي الكتاب فانما هو لمعنى دقيق وهو فقدان
المحرز فيهما بالنسبة الى المتبوع فيسري الى التابع وان كان في الظاهر
غير بالنسبة الى التابع وتحقيق ذلك ان الوصف والمصدر لو اعملتهما
في التابع حتى جاز النصب في الاول والرفع والنصب في الثاني لكنت
معملا لهما ولا تحقق لشرط الاعمال فان **قلت** اليس كلاهما مضافا
قلت لا خفا ان العمل في التابع فرع عن العمل في المتبوع وهو منتف
فيه لفقدان المحرز الطالب له لانتفاء شرطه اذ كل من الوصف
والمصدر بالنسبة الى ما اضيفا اليه لا يسوغ عمله فيه اذ ليس محلى باللام
ولا منونا ولا مضافا الى معمول اخر والتابع غير المتبوع فغير مطرد
في البدل لانه من جملة اخرى وعطف النسق ايضا **واجازهما** اي اجاز
المسئلتين **قوم** من المتقدمين وابن مالك من المتاخرين فان المفهوم
من كلامه في تسهيله في باب المصدر جواز مراعاة محل معموله في التوابع
كلها من غير شرط قال ابن قاسم في شرحه وهو مذهب الكوفيين وجماعة
من البصريين وذهب سيبويه ومحققو اهل البصرة الى انه لا يجوز
الاتباع على المحل وفصل ابو عمرو يعني الجرمي فاجاز في العطف والبدل
ومنع في النعت والتوكيد فهذه ثلاثة مذاهب والصحيح الاول
لورود السماع به وفي شرح الكافية لنجم الائمة الرضي في باب الكلام
على المصدر ما نصه ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على
اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل
اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر ويحمل على محل المجرور ايضا خلافا
للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما
واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان
ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول

عنده

عنده وكذا في عطف النسق وقال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل
على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يوهم
الحمل على المحل اضمر له ناصب او رافع يكون اما فعلا او منونا من جنس ذلك
المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره
سيبويه هو الحق لانه انما ترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى
من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بنا كما في يا زيد الظريف
واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر وانما اجازهما المسئلتين **متمسكا**
بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس فانه قد عطف فيه
الشمس بالنصب على محل الليل ولا محرز في جانب اسم الفاعل وقول الشاعر
فلم يخل من تمهيد مجد وسوددا هو عجز بيت من ثالث الطويل وصدره
هويت ثناء مستطابا مؤبدا ولم يسم قائله وهويت بكسر الواو ومعناه
احببت والثناء الذكر الجميل وافاد بكون الثناء المهدي له مجددا
انه تولع بمعالي الامور ومحاسن الفعال وتمهيد الشي تسويته واصلاحه
والمجد الكرم او الشرف والسودد السيادة واضافة تمهيد الى
مجد من اضافة المصدر الى المفعول اي لم يخل من تمهيدك مجدا **له**
واجيب بان ذلك النصب ليس بالعطف على المحل بل هو **على**
اضمار عامل يدل عليه المذكور اي وجعل الشمس ومهدت سوددا
وليس الاضمار باعظم من اعتبار اثر لا طالب له في الكلام مع ما فيه من العدول
عن الظاهر **او يكون سوددا مفعولا معه ويشهد للتقدير في الاية**
ان الوصف فيها بمعنى الماضي وليس محكيا به الحال الماضية **والماضي**
المجرد من ال لا يعمل النصب ويجب اضافته الى ما بعده مما يكون في
المعنى مفعولا ان وجد وتكون اضافة معنوية نعم ينصب الظرف
والجار والمجرور لانه يكفيهما رائحة الفعل وذهب الكسائي وهشام
من الكوفيين وابو جعفر بن مضا من البصريين الى ان الوصف يعمل
بمعنى الماضي مطلقا كما اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال تمسكا بقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه فانه نصب المفعول به كونه بمعنى بسط
فان قلت اذا كان المختار ان الوصف الماضي المجرد من ال اذا كان
بمعنى الماضي لا ينصب فما وجه نصب سكنا قلت هو ايضا بتقدير
جعل دل عليه الوصف اي جعله سكنا كما يشهد له قراءة الكوفيين
وجعل الليل حملا على معنى المعطوف عليه اعني فالق الاصباح فانه
بمعنى فلق وقال السيرافي الاجود هنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل

المفعول الثاني ضرورة حيث لم تمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول
الاول فاكتفى في الاعمال عاني اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل
قال ولا يجوز بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد
عاملا في المفعول في موضع من المواضع مع دوره في كلامهم نعم
يرد على الاول انه يشكل بجوز زيد ظان امس كريما لان نصب الثاني اذا
كان بفعل مقدر لزم الاقتصار على احد مفعولي ظان اللهم الا ان يلتزمه
القائل بذلك هنا مع القرينة وان كان قليلا واما ما تمسكوا به من قوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه فقد اجيب عنه بانه من باب حكاية
الحال الماضية قال الاندلسي ومعناها ان يقدر بنفسك كانك موجود
في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون
بها ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما يلفظ به كما في
قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة
حينئذ لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان
الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله
من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي والحج المستغرب كانك تحضره
للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاقتله ويوضح
ذلك نصبه بجعل مقدرا او في نسخة مضيه اي كون الوصف المذكور
بمعنى الماضي قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا
فيه الاية وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل بناء
على ان اضافة جاعل الى الليل لفظيه وزعم مع ذلك ان الجعل المستفاد
من جاعل مراد به فعل مستمر في الازمنة الثلاثة لا الزمن الماضي
بخصوصيته مع نصبه في مالك يوم الدين على انه اذا حمل اي الوصف
على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضي في ان اضافته
محضة وهي المعنية بالاضافة المعنوية والحقيقية وحاصله ما ذكر
ان في كلامه تناقضا فانه اثبت ان جاعلا عاملا لتجويزه العطف
على محل معموله وزعم انه لمعنى الاستمرار فيكون اضافته محضة
لان اسم الفاعل اذا كان للماضي او للاستمرار كانت اضافته كذلك
مع انه لا يمحض للاضافة الا اذا امتنع اعماله واجيب بمنع
التنافي بين محض الاضافة والعمل فان المصدر المضاف الى الفاعل
مرادا به معنى الاستمرار الشامل للاستمرار منه فباعتبار ما فيه
من معنى الماضي كانت اضافته وباعتبار ما فيه من معنى الحال والاستقبال

كان

كان عاملا وفي حواشي الكشاف للسعد التفتازاني في الكلام على قوله تعالى
مالك يوم الدين ما نصه فان قيل قد ذكر في قوله تعالى وجاعل
الليل سكنا انه اذا اقصد باسم الفاعل زمان مستمر كانت الاضافة
لفظية قلنا الاستمرار يحتوي على الازمنة الماضية والاتية والحال
فتارة يعتبر جانب الماضي فيجعل الاضافة حقيقية وتارة جانب
الاتي والحال فتجعل لفظيه والتعويل على القراين والمقامات وقال
في الكلام على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا ونعني كونه في معنى المضي
لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز ان يكون معنى الاستمرار
ايضا ما نحن من كونها غير حقيقية على ما صرح به في مالك يوم الدين
ولذا كان بين كلاميه تدافع وفرق بينهما بان الاستمرار يتناول الماضي
والحال والاستقبال فبالنظر الى الماضي يجعل الاضافة حقيقية
كما في قوله مالك يوم الدين والى الاخيرين غير حقيقية كما في وجاعل
الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الصفية
الى البدلية وجعله سكنا منصوبا بالفعل محذوف وفي حواشي السيد المحقق
في الكلام على مالك يوم الدين اجيب بان لا منافاة بين كون المستمر
عاملا او مضافا اضافة حقيقية لانه لما احتوى على المضي ومقابليه
روعيت الجهتان معا فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة
الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الثانية وليس بشيء لان مدار كون
اضافته حقيقية او غيرها على كونه عاملا او غير عامل ويمكن ان يقال
الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل تجددي بتعاقب
افراده وكان الثاني عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه
دون الاول وفي حواشي اليمني في الكلام على وجاعل الليل سكنا
ما نصه قيل ان هذا مخالف لما ذكر في مالك يوم الدين فلنذكر نبذا
من الكلام في عمل اسم الفاعل ليندفع به التناقض اعلم ان عمله مشروط
بمشابهته للفعل معنى ووزنا لكون المفعول به اجنبيا عنه وتحصل
الشرط اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار
اذ بذلك يتحقق سبيل المضارع الصالح لهذه المعاني مع تحقق الموازنة
اما اذا كان صالحا لهما فظاهر واما اذا كان للاطلاق المفيد
للاستمرار فلان العادة جرت منه عند قصد الاستمرار بالتعبير
بلفظ المضارع لشبهه بالاسم الذي اصل وضعه للاطلاق نحو زيد
يؤمن بالله ويسخو بموجوده اي هذه عادته المستمرة فاذا كان

احدهما وعمل في الاجنبي كانت اضافته اليه لفظية لانها مبنية على العمل
واما اذا كان بمعنى الماضي فانه لا يعمل لعدم الموازنة بينهما فاذا اضيف
كانت اضافته محضة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان
ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو
ضارب زيد امس فصح ان يتخصص المضاف به كما يخصص الغلام بزيد
في غلام زيد واما الحال فبعد لم يتم حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر
فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها ويتخصص
واسم الفاعل اذا كان بمعنى الاستمرار يصح ان تكون اضافته محضة
كما يصح ان لا تكون وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار
ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعيينه او تخصيصه بدسيما معنى
الاستمرار في الفعل غير وضعي قال سيبويه تقول مررت بعبد الله
ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك
كما تقول بزيد شبهك اي المعروف لشبهك فاذا قصد هذا المعنى
لم يعمل اسم الفاعل في محل المجرور به نصبا اذا تقرر ذلك فاعلم ان
ما ذكر في مالك يوم الدين من ان اضافته بمعنى الاستمرار حقيقية
وما ذكر هنا من انها لفظية مبني على ما قررناه لانه ان نظر الى كون
اسم الفاعل مشابها للمضارع كذلك فاضافته لفظيه وان نظر الى الاستمرار
يصح تخصيصه وتعيينه وقلنا انه بمعنى المعروف بذلك فاضافته
معنوية وبعبارة اخرى اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي فقط
فاضافته حقيقية لوجود علة العمل وهي المشابهة التامة لانتفاء
المشابهة اللفظية التي هي جزء العلة في اعماله واذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال فاضافته غير حقيقية لوجود علة العمل وهي المشابهة
التامة واذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران احدهما
انها محضة باعتبار معنى المضي فيه فلا يعمل ويقع صفة للمعرفة
وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال فيعمل ويقع
صفة للنكرة انتهى ملخصا فان قلت اذا كانت اضافة اسم الفاعل
بمعنى الاستمرار محضة لما فيه من معنى المضي فما بال ال الموصولة
لا تدخل الا على ما كان بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال
دونه قلت لما ان المعتبر في الكون صلة معنى الحدوث الذي
هو اصل الفعل ولذا قيل ان نحو المنطلق والضارب فعل في صورة
الاسم كما ان ال الداخلة عليه اسم في صورة الحرف والاستمرار بعيد عن معنى

الحدوث

الحدوث فلا يقع صلة فتدبر واما قوله قد كنت داينت بها
حسانا مخافة الافلاس والليانا قال الشارح يحتمل ان يكون هذا
بيتا واحدا من وافي الرجز مصرعا وان يكون بيتين من مشطور الرجز
وحف ضرباهما بالقطع كما لو كان بيتا مصرعا من تمامه وقايله
زياد العنبري وقيل هو لرؤبة وداينت فاعلت من الدين وحسان
اسم رجل ومخافة نصب على التعليل والافلاس مصدر افلس الرجل
اذا لم يبق له مال فهو مفلس كانما صارت دراهمه فلوسا وزيوفا
كذا في الصحاح زاد في القاموس او صار بحيث يقال ليس معه فلس وذلك
كما يقال اخبث الرجل اذا صار اصحابه خبثا واذل الرجل اذا صار
الحال يذل فيها والليان بفتح اللام بعدها المثناة من تحت وفي لامه الفتح
والكسر والكسر اقيس مصدر بمعنى المطل يقال لواه بدينه يلويه
ليا وليانا مطله فيجوز ان يكون الليان مفعولا معه وان يكون
معطوفا على مخافة على حذف المضاف اي ومخافة الليان فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ومن الغريب قول ابي حيان
ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع
فجعل صورة المسئلة شرطا لها هو ظاهر ثم انه اسقط الشرط
الاول الذي ذكرناه بمعنى اشتراط امكان ظهور ذلك المحل المعطوف
عليه في فصيح الكلام ولم يعتبره ولا بد منه والثالث من اقسام العطف
العطف على التوهم ويقال له العطف على المعنى كما تقدم بعد التصريح من المصنف
والفرق بينه وبين العطف على المحل ان العامل في العطف على المعنى المحل موجود
دون اثره وفي العطف على التوهم وهما مفقودان ويشتركان في وجود اثر العامل
في التابع ومن ثم في وجه الفرق في العطف على التوهم العامل مفقود دون اثره
اي فانه موجود فانه ما اراد الا وجود الاثر في جانب المعطوف لظهور ان
لا عامل ولا اثر في جانب المعطوف عليه فيشكل عليه انه ان اراد مثله في مقابله
وهو العطف على المحل كان معنى قوله العامل وفي النصب على المحل موجود دون اثره
اي دون اثره في المعطوف وليس كذلك وانما انتفى اثره في المعطوف عليه دون
اثره وان اراد دون اثره في المعطوف عليه فانه منتف فيه لم يحسن تنسيق
الكلام وان كفى ذلك في الفرق نحو ليس زيد قايما ولا قاعد بالخفض في قاعد
المعطوف على توهم دخول البا المزيدة في الخبر وشرط جوازه صحة دخول
ذلك العامل المتوهم في جانب المعطوف عليه وقد حمل بعضهم عليه قوله فكانما
يبغون في تلك الدرع ان باشروا العيوق والدبران زوي بجر الدبران على توهم

ان تقدير الكلام مباشرة العيوق والدبران **وشرط حسنه كثرة دخوله هناك**
ولهذا احسن قول زهير وهو ابن ابي سلمى **بدا لي اني لست مدرك ما مضى**
ولا سابق شيا اذا كان جائيا الرواية بخفض سابق وقد تقدم انشاده بعض
منه وهو من الضرب الثاني من الطويل وبدا لي ظهر لي تقول بدا الامر يبدو
بدا وبدوا وبداة ظهر وابديته اظهرته وبداة الشي اول ما يبدو ومنه
وبدو باداه بالعداوة جاهره بها ومعنى البيت واضح كبقية الفاظه
وقول الاخر ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل ان لم يكن للهوى بالحق غلابا
بجر بطل وهو من ثاني البسيط ولم يسم قايله والحازم الضابط لامره الاخذ له
بالثقة والحزم ضبط الامر والاخذ له بالثقة والشهم بالمعجمة الذكي الفؤاد
المتوقد كالمشهوم الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع يقول الانسان
ان لم يحكم بالحق على نفسه بحيث يكون شديد الغلبة لهواه قاهرا له دايما
او في اكثر الاحوال لا يعد حزمه وشهامته منه شجاعة **ولم يحسن قول الاخر**
وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل هو من ثالث المتقارب
الا ان عروضه زوحفت بالحذف وقد انشده ابن الاعرابي في نوادره ولم
يسم قايله فانه يروى بجر منمش وتابعه مع انه معطوف على خبر كان بتوهم
زيادة الباء فيه وانما حسن العطف في البيتين ولم يحسن في الثالث **لقلة**
دخول الباء مزيدة **على خبر كان بخلاف خبري ليس وما** المشبهة بها فان
زيادة الباء فيهما شايعة مستفيضة **والنيرب النميمة** قال في القاموس نيرب
سعى ونم وخلط الكلام ونسج والنيرب الشر والنميمة قال ورجل نيرب وذو
نيرب شرير وهي نيربة **والمنمل بحسن الكثير النميمة** والنمال النمام والنملة
كسفينة النميمة ورجل نمل ونامل وقد نمل كنصر وعلم واغل **والمنمش** بالمعجمة
المفسد ذات البين وفي القاموس النمش بالفتح النميمة كالانماش **فكما**
وقع هذا العطف الذي على التوهم **في المجرور وقع في اخيه المجزوم** فان
الجزم في الافعال كالجر في الاسماء من حيثية الاختصاص فوجد كونه اخاله
مشاركته في نوع خاص **ووقع ايضا في المرفوع اسما وفي المنصوب اسما**
وفعلا وكل ذلك مما وقع في المفردات **و** وقع ايضا **في المركبات فاما**
المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير ابي عمرو من السبعة **لولا**
اخرتني الى اجل قريب فاصدق اي فاتصدق وكذا قرا الباقي **واكن** اي بنصب
اصدق بان مضمرة بعد الفاء في جواب لولا وجزم اكن بتخيل ان المعطوف عليه
مجزوم على انه في جواب شرط جازم وقرا ابو عمرو واكون بالنصب على ما هو الظاهر
وقرئ واكون بالرفع على تقدير وانا اكون **فان معنى لولا اخرتني فاصدق**

ومعنى

ومعنى ان اخرتني اصدق واحد قيل عليه ان التحضيضية تدل على الطلب
والشرطية لا طلب فيها فانى يتحد معناهما واجيب بان الشرطية وان لم تدل
على الطلب وضعا فقد يقتضي المقام دلالتها عليه والتصدق والصلاح لما
كانا مطلوبين وقد علقا على التاخير الذي هو بيد الفاعل المختار افهم ذلك
طلب العبد من ربه تاخيره ليأتي بهما اذ الاتيان بهما مفض الى حصول
سعادة الابد الا ترى ان قولك رب ان وفقتني عملت صالحا كيف هو
مشعر بطلب التوفيق فمن هنا كانت الشرطية المذكورة في معنى التحضيض
وقال السيرافي والفارسي وجزم به ابن عطية والزمخشري **هو عطف على**
محل فاصدق كقول الجميع في قراءة الاخوين حمزة والكسائي ويعبر عنهما بالكوفيين
ايضا **من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم** عطفا على محل جملة
الجزاء والحق ان فاصدق ليس في محل جزم ليعطف على المجزوم بخلاف فلا هادي
فانه في محل جزم لوجود من اذ لو وقع موقعه مضارع كان مجزوما فالقياس
عليه قياس مع الفارق وبالجملة انما يعطف على المحل حيث يوجد ما يقتضيه
لا حيث يتوهم **ويرده** اي ويرد هذا القول **انهما يسلمان ان الجزم**
في نحو ايتني اكرمك باضمار الشرط قيل مذهبهما ان جواب الامر مجزوم
بالامر على انه نايب مناب الشرط لا باضمار الشرط فلا يتوجه عليهما ما قاله وقيل
الجواب مجزوم بالامر لتضمنه معنى ان والفرق بين التضمن والنيابة ان عمل المتضمن
اصلي وعمل النايب فرعي **فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم** كما في
فلا هادي له وفيه مخالفة لما اختاره من ان الموضع في نحو ذلك لما بعد
الفاء يعني انهما اذا سلما ان جزم جواب بالشرط المقدر فجواب التحضيض ينبغي
ان يكون كذلك لكنه غير ممكن هنا **لان ما بعد الفاء** في جواب التحضيض
منصوب بان مضمرة كما هو راي البصريين **وان والفعل في تاويل مصدر**
معطوف على مصدر متوهم مما تقدم وبعضهم يقول متصيد لكن تعبير المص
انسب بالمقام **فكيف يكون الفاء مع ذلك** اي مع هذا المذكور من كون
ما بعد الفاء مصدرا معطوفا على اخر او فكيف يكون الفاء وما بعدها من
المصدر المسبوك **في موضع الجزم وليس بين المفردين المتعاطفين** بالفاء
شرط مقدر قيل عليه قد يجعل ان هذا المصدر معطوفا على المصدر المتوهم
ليكون من عطف المفردات فلا ياتي تقدير الشرط بل يقال ان المصدر
المسبوك مبتدا حذف خبره والجملة جواب الشرط مقدرا اي ان اخرتني
فتصدق ثابت واكن فالفاء حينئذ رابطة للجواب واكن معطوف على محل
الفاء وما بعدها كعطفهم فلا هادي له وانت خبير ان الفاء التي ينتصب المضارع

بعدها في الجواب فيها معنى السببية والعطف من جهة المعنى فانك اذا قلت قم
فاكرمك فالقيام سبب للاكرام فالفاء تعطي ان الاول سبب في الثاني والعطف
من جهة المعنى اذ المعنى ليكن منك قيام فاكرام مني وجعلها الفاء الرابطة
لفوت تمام هذا المعنى ويأتي القولان المنقول اولهما عن الخليل وسيبويه
وثانيهما عن ابي سعيد في قول الهذلي فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم
واستدرج نويا وقد تقدم الكلام عليه في الباب الثاني في خامسة الجمل
التي لا محل لها من الاعراب فيقال على القولين جزم استدرج بتوهم ان
التقدير ان تبلوني بليتكم اصالحكم وعلى ثانيهما هو عطف على محل لعلي اصالحكم
بعد الفاء الداخلة تقديره لعلي اي فلعلي ولا ينافي هنا رد المص لان الجملة
لا ساتر لها يخرجها عن محلها فتثبت لها الموضع اي نوايَ يشير الى ان
نويا اسم مقصور مضاف الى ياء المتكلم على لغة هذيل في قلب الفه ياء
وادغامها في ياء الضمير كقوله سبقوا هَوَيَّ واعنقوا لهواهم وكذلك اختلف
في نحو قام القوم غير زيد وعمرا بالنصب في المعطوف فقيل انه عطف
على الموضع والصواب انه عطف على التوهم اي على توهم النصب في زيد
لانه في معنى قام القوم الا زيدا وانه اي وان القول بالعطف على التوهم
مذهب سيبويه لقوله لان غير زيد في موضع الا زيدا وبمعناه فحملوه
بقولهم فلسنا بالجبال ولا الحديدا هو عجز بيت من اول الوافر صدره
معاوي اننا بشر فاسجح وقائله عقبة بن الحرث الاسدي يخاطب معاوية
ابن ابي سفيان وقد روي بعد بيت الشاهد ابيات مجرورة هي اكلتم
ارضنا فجردتموها ۝ فهل من قائم او من حصيد ۝ ذروا خون الخلافة و
استقيموا ۝ وتأمير الاراذل والعبيد ۝ اتطمع في الخلود اذا هلكنا ۝
فليس لنا ولكم من خلود فهبنا امة هلكت ضياعا ۝ يزيد اميرها وابو
يزيد ۝ قال الدميري في شرح ابيات الجمل وقد بان بهذه الابيات
ان الصواب رواية ولا الحديد بالجر ولكن سيبويه رواه بالنصب
فتبعه الزجاجي وقال الزمخشري هذا البيت يروى بالنصب مع ابيات
منصوبة وبالجر مع ابيات مجرورة فمن رواه بالجر روى معه اكلتم
ارضنا الابيات ومن رواه بالنصب روى معه ادبرها من جرها عليكم
ولا ترموا بها الغرض البعيدا فقوله معاوي منادى مرخم معاوية
واسجح بهمزة قطع وجيم بعد الحاء المهملة معناه سهل وارفق وجردتموها قشرتموها
كما يجرد اللحم من العظم وقوله فهل من قائم او من حصيد ناظر الى قوله تعالى
فيها قائم وحصيد يعني ان القرى التي انتهكتوها جورا باد اهلها

وبارت

وبارت فلم يبق منها ولا حصيد والمراد بالقائم ما بقيت حيطانه
وبالحصيد ما انمحى اثره والخون الخيانة والتأمير تفعيل من الامارة
بالكسر والاراذل الخساس والرذالة الخساسة وهبنا ظننا ويزيد
هو ابو خالد بن معاوية بن ابي سفيان صخر بن حرب بن امية بن عبد شمس
ولي الخلافة بعهد من ابيه وكان شديد الادمة متضخما كثير الشعر توفي
سنة اربع وستين وقد صرفه الشاعر على رواية الجر في الابيات
واما على رواية نصبها فهو على بابه مخفوض بالفتحة وقد استنبط
من ضعف فهمه من انشاده اي انشاد سيبويه هذا البيت
هنا انه يراه اي المثال عطفا على المحل ولو اراد ذلك لم يقل انهم
شبهوه به اي شبهوا المثال بالبيت لان تشبيهه به امارة انه ليس
من قبيله كما لا يخفى ويرجع القول الى المجزوم وتمام الكلام عليه وفي نسخة
وهي نسخة محشي المغني الحاضري بلفظ رجع الماضي اي عاد القول الى
تمام الكلام على المجزوم وقال به اي بالعطف على التوهم في المجزوم الفارسي
في قراءة قنبل عن ابن كثير انه من يتقي ويصبر فان الله باثبات ياء
يتقي والباقون قرؤا بحذفها من ويصبر ويصبر فزعم ان من موصولة فلهذا
ثبتت ياء يتقي وانها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء
في الخبر وانما جزم يصبر على معنى من اي على توهم انها شرطية وان
يتقي مجزوم بها والشرطية من معاني من ومن هنا قيل لهذا العطف العطف
على المعنى وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف اي قيل هو مرفوع
سكن لنية الوقف فيكون موقوفا لا مجزوما وهو مبني على ما يقال
اجري الوصل مجرى الوقف او اجري حكم الوقف في الوصل كقراءة نافع
ومحياي ومماتي بسكون يا محياي وصلا وان كان فيه التقاء الساكنين
على غير حده وقيل بل سكن يصبر لتوالي الحركات في كلمتين اجراء لهما
مجرى الكلمة الواحدة كما سكنوا في يأمركم ويشعركم قال الشارح
وهذا القول احسن الاقوال ولا حرج في تخريج القراءة عليه وما عداه من
الاقوال ليس بباطل فلا سبيل الى الاقدام على تخريج التنزيل عليه وينبغي
ان يستثنى منها قول اجراء الوصل مجرى الوقف لوقوعه في التنزيل
ايضا وقيل من شرطية جازمة والفعل بعدها مجزوم وهذه الياء
في يتقي اشباع والياء التي هي لام الفعل حذفت للجازم او هذه
الياء لام الفعل ليست او ههنا للشك ولا للتخيير بل للتنويع الاقوال
واكتفى في عمل الجازم بحذف الحركة المقدرة على الياء وزعم ابو حيان

ان هذا القول احسن الاقوال قال ولا يرجع الى قول ابي علي ان هذا مما
لا يحمل عليه لانه انما يجي في الشعر لا في الكلام لان غيره من رؤساء
النحويين قد نقلوا انه لغة واما المرفوع فقال سيبويه واعلم ان ناسا
من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد
ذاهبان فيتبعون المنصوب فيها بتابع مرفوع فان قلت قد مضى
ان مثل ذين من الصور الممتنعة قلت نعم لكن باعتبار تخريجهما على
التبعية على المحل لا مطلقا فتامل وذلك ان معناه معنى الابتدا
فيرى اي قايل ذلك انه قال هم اجمعون ذاهبون وزيد ذاهبان
كما قال لست مدرك ما مضى البيت انتهى اي فكان الشاعر تنبه الى
انه لست مدرك ما مضى ولا سابق بالجر وقد تقدم الكلام ومراده
بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه حيث ابدى
لهذا الغلط وجها ولو ضح انشاده البيت اي لو ضح انه اراد ما قلنا
انشاده البيت لان العطف فيه من هذا القبيل وتوهم ابن مالك
انه اراد بالغلط الخطا فاعترض عليه بانا متى جوزنا عليهم اي على العرب
زالت الثقة بكلامهم فلا يصلح لنا مستند وامتنع ان تثبت شيا نادرا
في كلامهم ويحكم عليه بانه مخالف للقياس او للاستعمال لامكان ان يقال
في كل نادر ان قايله غلط مع ان نوادر اللغة وشواذها لا تنكر واما
المنصوب فقد يكون اسما وقد يكون فعلا فاما المنصوب اسما فقال
الزمخشري في قوله تعالى ومن وراء اسحاق يعقوب بمعنى فتح الباء وهم
ابن عامر وحمزة وحفص كانه قيل ووهبنا له هكذا اوجدت عبارة الكتاب
له بضمير المونث لان نظم الاية فبشرناها باسحاق ومن وراء اسحاق
يعقوب والهبة في معنى البشارة لكن كان من الواجب الاتيان بالفا
على طبق الاية فيقال كانه قيل فوهبنا لها وانما اختصت البشارة بها
لان النساء اعظم سرورا من الولد لا سيما وهي لم تكن ذات ولد وكان
له صلى الله عليه وسلم ولد من هاجر وهو اسماعيل عليه السلام اي فوهبنا
لها اسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب اي ووهبنا يعقوب من ورائه
على طريقة قوله مشايم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها
انتهى والبيت من ثاني الطويل وعزاه الجلال للاحوص اليربوعي وقال
الجاحظ وابن يسعون والزمخشري هو الاحوص الرياحي وكذا قال ابو عبيدة
في كتاب ايام العرب وسماه زيد بن عمرو وقال الشارحان هو لابي الاحوص
وعزاه التبريزي في شرح ابيات الاصلاح لابي ذويب والمشايم جمع

مشؤم

مشؤم من الشؤم بالهمز ضد اليمن وعشيرة الرجل بنو ابيه الادنون او قبيلته
والجمع عشاير والمعشر كمسكن الجماعة واهل الرجل والناعب اسم فاعل
من نعب الغراب وغيره كمنع وضرب نعبا ونعيبا ونعابا ونعبانا صوت
او مد عنقه وحرك راسه في صياحه وصنيع المص يقتضي ان الزمخشري اورد
البيت بتمامه وهو انما اقتصر على قوله ليسوا مصلحين عشيره ولا ناعب
ووجه تشبيه الاية بالبيت انه قدر في الاية انه قال فوهبنا لها اسحاق
ثم عطف عليه قوله يعقوب كما ان الشاعر قدر انه قال ليسوا بمصلحين
ثم عطف عليه قوله ولا ناعب فقد قدر فيهما المعدوم موجودا قبل وانما زدت
الاية على البيت باشتمالها على تقدير الموجود معدوما ايضا يريد ان الباء الموحدة
قدر عدمها وقيل ليس عطفا على المعنى بل هو على اضمار وهبنا فيخرج عما
نحن بصدده اي ومن وراء اسحق وهبنا يعقوب ويصير من عطف الجمل
وانما قدرنا وهبنا بدليل فبشرناها لان البشارة من الله تعالى بالشي في معنى
الهبة وقيل هو مجرور بالفتحة عطفا على اسحاق فيه تسامح فان المعطوف
عليه مدخول الباء فقط او منصوب عطفا على محله واو لتنويع الاقوال
كما عرفت ورد الاول اي اول ثاني القولين انه لا يجوز الفصل بين العاطف
والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو واقتصر على رد الاول ولم
يتعرض لرد الثاني لا لانه مرتضى عنده بل لظهور رده مما فهم من تقريره
السابق ان من شرط العطف على المحل امكان ظهوره في الفصيح والمحل هنا
لا يظهر فيه وقال بعضهم في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان انه عطف
على معنى انا زينا السما الدنيا بزينة الكواكب وهو اي ويكون التقدير
والمعنى انا خلقنا الكواكب في السما الدنيا زينة للسماء وحفظا لها
من كل شيطان ويحتمل ان يكون مفعولا لاجله بالاصالة لا بالتبعية
كما في الوجه السابق او مفعولا مطلقا وعليهما فالعامل محذوف والتقدير
مؤخرا على اولهما اي وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب وجعله
مفعولا له لزينا المذكور يستلزم القول بزيادة الواو او وحفظناها
حفظا واما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا
بحذف النون علامة للنصب واثباتها الا ثبات حملا على معنى ودوا
ان تدهن بناء على ان لو مصدرية كان ولا ينس ما تقدم من ان الاخفش
جعل ما بعد الفاء منصوبا بان مضمرة والمصدر المنسبك منها ومن
الفعل معطوف على المصدر الحاصل من لو تدهن وقيل في قراءة حفص لعلي
ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب اي بنصب اطلع انه

عطف على معنى لعلي ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان خبر لعل يقترن بان كثيرا
نحو فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض لا يخفى ان التمثيل انما هو
لمجرد اقتران خبر لعل بان لا لكثرته لظهور عدم صلاحيه المثال الواحد
للكثير وهو كما قال كثير كما يقضي بذلك من تتبع ما ورد في الحديث الشريف
وكلام العرب نظما ونثرا ويحتمل انه عطف على الاسباب على حد قوله
للبس عباءة وتقر عيني هو صدر بيت من اول الوافر عجزه احب الي من
لبس الشفوف وقد تقدم الكلام عليه معنى يحتمل ان يكون اطلع منصوبا بان
مضمرة بعد فاء العطف والمصدر المسبوك منها ومن الفعل معطوفا على مفعول
ابلغ اي لعلي ابلغ الاسباب فالاطلاع فيكون على حد البيت وقد اورد المص البيت
هنا بلفظ للبس باللام والصواب انشاده بالواو كما انشده فيما تقدم ومع
هذين الاحتمالين اي احتمال العطف على المعنى واحتمال العطف على لفظ
الاسباب فيندفع قول الكوفي هكذا في النسخ التي وقفنا عليها بلفظ فيندفع
وحق العبارة اسقاط الفا ان في هذه القراة حجة على جواز النصب في جواب
الترجي حملا على التمني وسيأتي من المص تجويز ان يكون فاطلع منصوبا في جواب
الامر الذي هو ابن لي صرحا وقال بعض محشي هذا الكتاب ان الكوفيين
انما ينصبون في جواب الترجي لان لعل عندهم دخلها معنى الاستفهام
فهي بمعنى هل قالوا والصحيح ان الفعل ينصب في جواب الترجي بعد الفاء
والترجي فيه على بابه لا على معنى الاستفهام لثبوت ذلك نظما ونثرا
واما وقوع العطف على التوهم في المركبات فقد قيل في قوله تعالى ومن
اياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم من رحمته انه على تقدير ليبشركم و
ليذيقكم فحمل مبشرات وهو لفظ مفرد على معنى لفظ مركب وهو ليبشركم
ثم عطف عليه مركب آخر ويحتمل ان التقدير وليذيقكم وليكون كذا
وكذا وهو كناية عن المعطوفات الباقية في الاية ارسلها فيكون متعلق
اللام فعلا مقدرا ولا عطف على التوهم وقيل في قوله او كالذي مر على
قرية انه على معنى ارايت كالذي حاج او كالذي مر فيكون عطفا على
المعنى وكان حق التعبير ان يقال انه على معنى الم تر كالذي حاج او كالذي
مر ويجوز ان يكون هو على اضمار فعل اي او ارايت مثل الذي فحذف
لدلالة الم تر الى الذي حاج عليه لان كليهما تعجيب فلا عجب في حذف
احدهما ودلالة الاخر عليه وتخصيص الذي مر بحرف التشبيه لان المنكر
للاحيا كثير والجاهل بكيفيته اكثر بخلاف مدعي الربوبية وهذا التاويل
يعني الحمل على الاضمار هنا وفيما تقدم اولى لان اضمار الفعل لدلالة المعنى

بل

بل واللفظ عليه اسهل من العطف على المعنى فهو اجدر بالاعتبار وقيل
الكاف زائدة كما قيل بزيادتها في ليس كمثله شي اي الم تر الى الذي حاج او
الذي مر واو للتنويع المتعجب منه وقيل الكاف بمعنى اسم بمعنى مثل
هذا مذهب الاخفش وانتصر له ابو حيان وحكم بانه الاولى قال وانما
عرض لهم الاشكال من حيث اعتقاد حرفية الكاف حملا على مذهب البصريين
والصحيح ما ذهب اليه الاخفش انها تكون اسما ومرادفا لمثل وتقع مواقعه
معطوف على الذي المجرور بالى اي الم تر الى الذي حاج او الى مثل الذي مر
وما ذكرناه انفا في تخصيص المعطوف بحرف التشبيه آت في تخصيصه بكلمة
مثل على هذا الوجه والذي حاج ابراهيم صلى الله عليه وسلم نمرود والذي مر عزير
بن شرخيا او الخضر عليهما السلام او كافر بالبعث ويؤيده نظمه مع نمرود
وههنا وجه آخر ذكره قاضي العسكر بن نقال وقيل انه من كلام ابرهيم عليه السلام
ذكره جوابا لمعارضته وتقديره او ان كنت تحيي فاحيي كاحيا الله تعالى
الذي مر ثم عقب ذلك بقوله وهو عزير بن شرخيا او الخضر او كافر بالبعث
فاستشكله بعض معاصرينا بما ملخصه انه كيف يكون هذا من كلام ابرهيم
على تقدير كون المار الخضر او عزير بن شرخيا وبينهما وبين ابرهيم عليهم السلام
مدة مديدة وانت خبير ان منشا هذا التوهم ان قوله وهو عزير الى اخره من
القيل الاخير وان الضمير من قوله وهو عائد الى الموصول الواقع في ذيل هذا
القيل وليس كذلك بل قيل المعارضة انتهى بقوله كاحياء الله الذي مر وقوله
وهو عزير الى الاخر ابتدا كلام والضمير فيه عائد الى الموصول الواقع في نظم
الاية كما لا يخفى بصدد تفسير هذه الاية الشريفة وصح عطفها على ما قبلها
او لا على الخلاف فيه ثم بين الاختلاف الواقع في المار ثم الاختلاف
الواقع في القرية على ما هو حق الترتيب واتى بالضمير في بيان المار لقرب
ذكره ولو لم يكن هذا القريب المرجع وتصريح لفظ القرية في بيانها لبعد
ذكرها فان قلت اذا كان المار هو العزير او الخضر او الكافر وقلنا الاية
من كلام الخليل عليه الصلاة والسلام افلا يعود الاشكال قلت لا لتحتم
ان يكون المار على هذا القول المنكر للبعث تنبيه من العطف
على المعنى على قول البصريين لالزمنك او تقضيني حقي اذ النصب عندهم
باضمار ان بعد او وعند الكوفيين باو نفسها فان او ينتصب المضارع
بعدها بان واجبة الاضمار اذا كانت بمعنى الى التي للغاية او الا الاستثنائية
او كي التعليلية فان كان ما بعدها صالحا لان يكون غاية لما قبلها كانت
بمعنى الى نحو لاصل الصبح او تطلع الشمس او صالحا للاستثنا كانت بمعنى الا

اولان تكون علة كانت بمعنى كي وقد تتوارد هذه المعاني على محل واحد كانزماله
المصر فانه قضا الحق يصلح ان يكون غاية للزوم وزمنه مستثنى من عموم
ازمانه وعلة باعثة عليه وان تعلق والفعل في تاويل مصدر معطوف
على مصدر متوهم ولكون المعطوف عليه متوهما جاء العطف على التوهم
اي ليكونن لزوم مني لك او قضاء منك لحقي ومنه تقاتلونهم
او يسلموا في قراءة ابي بحذف النون اي الى ان يسلموا او الا ان يسلموا
او كي ان يسلموا واما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم
او على القطع والاستيناف بتقدير او هم يسلمون قال ابن الحاجب في
اماليه للرفع وجهان احدهما ان يكون مشتركا بينه وبين تقاتلون
في العطف والاخر ان يكون جملة مستقلة معطوفة على الجملة قبلها باعتبار
الجملية لا الافراد وتقاتلونهم فيه معنى الامر وانه مستقلة معطوفة
على الجملة قبلها باعتبار الجملية لا الا كان بصيغة الخبر فلا يستقيم
ارادة الاخبار لانه يودي الى انه لا ينفك الوجود عن احدهما لانه
اخبار صادق وهو ينفك عنهما ولا نقول بامتناعه لما في او من الشك
وهو في حق العالم باطل لعلمنا ان او تاتي لاحد الامرين اذا كان المخبر
عنه لا ينفك عن احدهما في التعقل او الوجود وليس ذلك عن شك بل عن
قطع انه كذلك نحو الجسم اما متحرك او ساكن مما يلزم ان يكون على احد
الامرين تعقلا او وجودا وانما يلزم الشك في الاخبار عن امر معين في الوجود
وقع تعقلا او سيقع على احد امرين فهناك قد يتوهم لزوم الشك من المخبر
كقولك زيد اما مريض او معافى واذا ثبت ان تقاتلونهم في معنى الامر
فيسلمون اما في معناه ويتضح المراد اي الواجب اما القتال منكم او الاسلام
منهم واما علم ان الاسلام عنهم بالقتال من المسلمين فمن خارج واما باق على
خبريته فيكون المعنى الاخبار بان احد الامرين لا ينفك عند الوجود اما وجوب
القتال منكم او حصول الاسلام منهم هنا كلامه مختصرا ومثله ما تاتينا
فتحدثنا بالنصب لما بعد الفاء بان مضمرة ايضا في جواب النفي اي ما يكون
منك اتيان فحديث الاولى فتحديث ومعنى هذا نفي الاتيان الذي
هو السبب فينتفي الحديث المسبب عنه اي ما تاتينا فكيف تحدثنا
وهذا المعنى هو القياس فيه كما ستنقله عن الرضي او معناه نفي الحديث
فقط والاتيان مسكوت عنه يجوز ان ينتفي وان يثبت حتى كانه قيل ما تاتينا
محدثا اي بل غير محدث وظاهر هذا التفسير يقتضي ان الاتيان
لا يحتمل وعلى المعنى الاول المستفاد منه انتفاء الاتيان والتحديث

مما جاء قوله سبحانه لا يقضى عليهم فيموتوا اي فكيف يموتون قال ابو حيان
قرا الجمهور فيموتوا بحذف النون في جواب النفي وهو على احد معنيي النصب
فان المعنى انتفى القضا عليهم فانتفى مسببه اي لا يقضى عليهم ولا يموتون
كقولك ما تاتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان فكيف يكون حديث
انتفى الاتيان فانتفى الحديث ويمتنع ان يكون على المعنى الثاني من معنيي
النصب فان المعنى لا يقضى عليهم ميتين بل غير ميتين وهذا فاسد
اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتون اذ المراد القضا عليهم بالموت ولن يتخلف
المقضي عن القضا ولنجم الائمة الرضي ههنا كلام مفيد اورده الشارح فلنورده
وعبارته ومعنى النفي في ما تاتينا فتحدثنا اي ان تاتنا تحدثنا فانتفى الحديث
لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو القياس
وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل عليه الذي هو غير موجب موجبا
ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفاء جزاء كما تقول
في قوله تعالى لا تطغوا فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فحلول الغضب حاصل
ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان
اي منك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس
في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه
انما انتصب في هذا تشبيها بفاء السببية وانما قلت ان الفاء بهذا المعنى
ليست للسببية لان قولك ما تاتيني فتحدثني مخالف في المعنى لقولك
ما تاتيني فلا تحدثني بل انما يعطي هذه الفايدة معنى العطف الفرق حدثني
مخالف في المعنى اما عاطفه للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث
على ما بايا ولون به هذا المنصوب واما عاطفه للفعل على الفعل نحو ما تاتيني
فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على
المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون المجموع وهو الاتيان المقيد بتعقيب
الحديث منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء
كل واحد منهما ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه
ويجوز ان يكون قوله تعالى لا يوذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفيك
الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لا حديث بعده ولا يجوز ان يكون
بنفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون
الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا
على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا بما
تحدث به الجاهل باحوالنا كما قال تعبرا انا لم تاتنا بيقين فنرجى ونكثر التاميلا

فاء مح

اي فنحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفا للسببية والمبتدا محذوف
فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما المرجح فيه للنصب لعدم اللبس
فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وقوله لا يوذن لهم فيعتذرون
منه اي فهم يدهنون وهم يعتذرون كانه قيل يعتذرون فيدهنوا
ويجوز رفعه اي رفع ما بعد الفاء فيكون اما عطفا على تاتينا فيكون
كل منهما اي من الاتيان والتحديث داخلا عليه حرف النفي فينتفي كل
منهما او على القطع عما قبله والاستيناف فيكون موجبا لعدم تسلط
النفي عليه وذلك واضح في نحو ما تاتينا فتجهل امرنا اي فانت تجهل
امرنا ضرورة اي من لم يات قوما لا يدري حقيقة ما هم وفي نحو لم تقرا
فتنسى اي فانت تنسى لان القراة سبب الذكر والفعلان اولهما مثناة
فوقيه لان المراد اثبات جهله ونسيانه بسبب عدم اتيانه وعدم
اقترانه لا نفيهما ولانه لو عطف في الثاني لجزم تنسى و واضح ايضا
في قوله غير انا لم تاتنا بيقين فنرجي ونكثر التاميلا البيت من الضرب الاول
من الخفيف الا انه مشعث الضرب زحافا ه قال الزمخشري وهو لبعض
الحارسيين وبيقين فيه صفة محذوف اي لم تاتنا بخبر يقين والتاميل
مصدر املته اذا رجوته اذ المعنى انه لم يات باليقين اي بالخبر المتيقن
الذي لا يحتمل النقيض فنحن نرجو خلاف ما اتى به لانتفاء اليقين
عما اتى به ولو جزمه بالعطف على مدخول لم او نصبه باضمار ان بعد الفا
في جواب النفي لفسد معناه لانه يصير منفيا على حدته اي استقلاله
كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع ويصير منفيا هو والاول معا اذا نصب
وكلمة اذا الاولى متعلقة بيصير قصدا والثانية متعلقة بمعا والمراد
بقوله على الجمع ما يقابل قوله على حدته وهو ما بيناه فسقط ما قيل ان
نفي الجمع يكون مع الواو واما الفا فيكون معها اما نفيهما او نفي الثاني وكلاهما
غير مراد وانما المراد اثباته اي اثبات الترجي واما اجازتهم ذلك
اي القطع وصيرورة ما بعد الفا موجبا في المثال السابق يعني مثال
ما تاتينا فتحدثنا فمشكلة لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان فكيف
يقال ما تاتينا فانت تحدثنا وقد يوجه قولهم بان يكون معناه ما
تاتينا في المستقبل قد يقال من اين يفهم حمل المضارع على الاستقبال وما
لنفي الحال اللهم الا ان يعتبر قرينة حالية صارفة فانت تحدثنا الان
عوضا من ذلك وقد تقدم النقل عن الرضي آنفا ان المعنى على القطع ه
ما تاتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا وللاستيناف وجه

اخر وهو ان يكون على معنى السببية فلا ينقلب التحديث موجبا
بل يبقى منفيا ويكون انتفاء الثاني لانتفاء الاول لان الاول سبب
والثاني مسبب وانتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب وهو احد وجهي
النصب بل اول معنييه كما تقدم المثبت عليه وهو قليل اي وهذا الوجه
الاخر للاستيناف قليل وعليه قوله ولقد تركت صبية مرحومة
لم تدر ما جزع عليك فتجزع هو من الضرب الاول من الكامل ولم يسم
قايله والصبية بفتح المهملة وكسر الموحدة بعدها مثناة تحتية مشددة
مونث صبي وهو من لم يفطم بعد ورايتها مضبوطة بضم المهملة وفتح الموحدة
على التصغير ومعنى كونها مرحومة انها من شانها ان ترحم وما اسم استفهام
معلق لفعل الدراية والجزع محركة نقيض الصبر اي لو عرفت الجزع لجزعت
ولكنها لم تعرفه فلم تجزع وقرا عيسى بن عمر والحسن لا يقضى عليهم
فيموتون عطفا على يقضى فهو داخل تحت نفيه اي لا يقضى عليهم فلا
يموتون اذ الموت الاعز قضاء واجاز ابن خروف فيه الاستيناف على
معنى السببية كما قدمنا في البيت فيكون المعنى لو قضى عليهم لماتوا ولكنه
لم يقض عليهم فلم يموتوا وفي السبعة ولا يوذن لهم فيعتذرون
اي فلا يعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في لا يقضى عليهم فيموتوا
في قراة الجمهور ولكن عدل عنه الى الرفع لتناسب الفواصل وهذا
ماخوذ من قول ابن عطيه ولم ينصب في جواب النفي لتشابه رؤس الاي
والوجهان جايزان واعترضه ابو حيان بان ظاهره استواء الرفع والنصب
وليس كذلك لان الرفع لا يكون متسببا بل هنا كصريح عطف والنصب يكون
متسببا وقد مر من المص ان مع الرفع ياتي معنى السببية ويكون المعنى لو
اذن لهم لاعتذروا ولكنه لم يوذن لهم فلم يعتذروا فتساوى الوجهان
وقال قاضي المفسرين فيعتذرون عطف على يوذن فيدل على نفي الاذن
والاعتذار عقيبه مطلقا ولو جعل جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم لعدم
الاذن فاوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يوذن لهم فيه والمشهور في
توجيهه اي توجيه الرفع في الاية انه لم يقصد الى معنى السببية
بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه في سلك النفي لان المراد
بلا يوذن لهم نفي الاذن في الاعتذار لان المراد نفي الاعتذار بنفي الاذن
فيه وقد نهوا عنه اي عن الاعتذار في قوله لا تعتذروا اليوم فلا
تتاتى العذر منهم بعد ذلك اي بعد نفي الاذن لهم فيه ونهيهم في
ذلك اليوم عنه اما الاول فلان الاعتذار بالكلام ولا تكلم نفس الا باذنه

واما الثاني فلان ما ينهي الصدر عند ذلك اليوم لا يقع منه فسقط ما قيل انه
لا منافاة بين نفي الاذن في الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين النهي
عن الاعتذار وبين وقوع الاعتذار واذا تبين ان العذر لا يتاتى منهم تعين
ان يكون منفيا وتعذر ان يكون موجبا بالاستيناف وزعم ابن مالك
بدر الدين انه مستانف بتقدير فهم يعتذرون وهو سايغ على مذهب
الجماعة كذا يقع في كثير من النسخ وهو غير سايغ وكان لفظة غير سقطت
من قلم الناسخ سهوا ويقع في بعضها وهو مشكل على مذهب الجماعة وهو سايغ
لا على نفي الاذن ونفي الاعتذار وقول البدر لا يوافق ذلك لاقتضايه
ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في قوله ما تؤذينا فتحبك بالرفع
اي فنحن نحبك لان مقتضاه ثبوت المحبة بتقدير انتفاء الاذى ولصحة
الاستيناف في الاية المذكورة يحمل ثبوت الاعتذار الذي هو مقتضى
الاستيناف فاللام من لصحة متعلقة بيحمل مع مجي لا تعتذروا اليوم
فانه نهي مقتضاه ان لا يثبت منهم اعتذار على اختلاف المواقف في عرصات
يوم القيمة كما جاء يومئذ لا يسال عن ذنبه انس ولا جان مع مجي وقفوهم
انهم مسؤلون وفي الكشاف فان قلت كيف التوفيق بين قوله تعالى
يوم ياتي لا تكلم نفس الا باذنه وبين قوله يوم تاتي كل نفس تجادل عن نفسها
قلت ذلك يوم طويل له مواقف ففي بعضها يجادلون عن انفسهم وفي
بعضها يكفون عن الكلام وفي بعضها يختم على افواههم وتكلم ايديهم واليه
ذهب ابن الحاجب قيل ظاهر هذا مشعر بان هذا القول مرجح ابن الحاجب
ومختاره والواقع خلافه ففي شرح المفصل المسمى بالايضاح ما نصه
ويجوز ان يكون مستانفا فيكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك في
موقف اخر لان المواقف متعددة ولكنه ضعيف فالاولى ان لا يحمل
في هذا الموضع لسياقه بعد قوله ولا يوذن لهم وان ثبت انهم معتذرون
في موضع اخر انتهى فهذا تصريح من ابن الحاجب بتضعيف هذا القول
وان لا ينبغي حمل القران عليه فكيف يدعى انه مختاره اللهم الا ان
يكون المص قد عثر على كلام اخر لابن الحاجب في غير الايضاح فانه
يبعد منه عدم وقوفه على ما فيه فيكون بمنزلة ما تاتينا فتجهل امورنا
اي فانت تجهل امورنا ويرده ان الفا غير العاطفة للسببية ولا
يتسبب الاعتذار في وقت عن نفي الاذن فيه في وقت اخر اي
لا يكون الاعتذار في وقت متسببا عن نفي الاذن في الاعتذار في وقت
اخر لان ما كان سببا يكون دايما وقد صح الاستيناف في الاية بوجه

اخر يكون الاعتذار معه منفيا وهو ما قدمناه عن ابن خروف من ان المستانف
قد يكون منفيا على معنى السببية بان يكون مسببا عن سبب منفي كالاذن
فينتفي الاعتذار لانتفايه وقد صرح به اي بهذا الوجه المخصوص هنا اي
في هذه الاية الاعلم وانه في المعنى مثل لا يقضى عليهم فيموتوا وان خالفه
في اللفظ لاشتراكهما في اعتبار السببية في الفاء ورده اي ورد هذا القياس
ابن عصفور وفرق بان الاذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل الاعتذار
لشدة هول ذلك الموقف خلاف القضا عليهم فانه يتسبب عنه الموت
حزما فكيف يقال ان الاول مثله ورد عليه اي على ابن عصفور في رده هذا
ابن الضايع بان هذا النصب على معنى السببية في ما تاتينا فتحدثنا
جايز باجماع مع انه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث فلم يحصل هنا
الاذن ولا يحصل الاعتذار فقد يتخلف المسبب عن السبب لوجود مانع
او فوات شرط والذي اقول ان مجي الرفع بهذا المعنى اي على الاستيناف
السببي قليل جدا وقد نص على قلته اولا فلا يحسن حمل التنزيل عليه وانما يحمل
التنزيل على ما كان كثيرا سايغا تنبيه قولك مثلا لا تاكل سمكا وتشرب
لبنا في تشرب ثلاثة اوجه الجزم والنصب والرفع فان جزمت فالعطف
على اللفظ والنهي عن كل منهما قيل فيه نظر فانه لا يتعين مع الجزم ان يكون
النهي عن كل منهما على كل حال ويجوز ان يكون المراد النهي عن الجمع بينهما فقد قالوا
في نحو ما جاء زيد وعمرو يحتمل ان المراد نفي مجي كل منهما على كل حال وان يراد
نفي اجتماعهما في وقت المجي ولذا اذا اجي بلا فقيل ما جاء زيد ولا عمرو صار نصا
في الاول ولا ريب في انك اذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهي بكل
منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع نعم لو قيل لا تاكل سمكا ولا تشرب
لبنا تعين الاول وانت خبير ان كلام المص لا حصر فيه فلا ياتي هذا الاحتمال
الثاني وانما مراده بيان اختلاف معاني التركيب المذكور على اختلاف
اعاريبه ووجه الجزم انما يخالف وجه النصب اذا كان بالاحتمال المذكور
فمن ثم اقتصر عليه واما دعوى الاقتصار على ظاهر الاحتمال وانه لا ينافي
الاحتمال الاخر فلا يخلو عن قصور وان نصبت فالعطف عند البصريين على
المعنى اي على مصدر منسبك من الفعل الاول والنهي عند الجميع حتى الكوفيين
عن الجمع بين المعطوفين اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن وان رفعت
فالمشهور انه نهي عن الاول واباحة للثاني وان المعنى على الرفع ولك شرب
اللبن وان رفعت فالمشهور انه نهي عن الاول واباحة للثاني وان المعنى
وتوجيهه انه مستانف منقطع عما قبله فلا يتوجه اليه حرف النهي فبقي على

ماهو الاصل من الاباحة وقال بدر الدين ان معناه كمعنى وجه النصب وهو
النهي عن الجمع ولكنه على تقدير لا تاكل السمك وانت تشرب اللبن انتهى
وكانه قدر الواو للحال ولذا رد الجملة في التقدير الى الاسمية ليتاتى دخول
الواو والحال قيد لعاملها فينصب النهي اليها ويؤول المعنى الى النهي عن
اكل السمك في وقت شرب لبن وهو مساو للنهي عن الجمع بينهما وفيه بعد لرجوعها
في اللفظ على المضارع المثبت كما في قولهم قمت واصك وجهه وان كان
التقدير وانا اصك وجهه وهو قليل ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا لكل
من اوجه الاعراب معنى مغايرا للاخر فلا يحسن جعل وجهين منها بمعنى واحد
ومن هنا يظهر لك وجه ما قلناه انفا عطف الخبر على الانشا
وبالعكس منعه البيانيون اشتهر ذلك عنهم وليس على اطلاقه وانما ذلك مقصور
على الجمل التي لا محل لها من الاعراب اما ذوات المحل فالعطف فيها جائز كما نص
عليه الزمخشري وكفاك دليلا على جوازه وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل
فان الواو فيه من الحكاية دون المحكي اي قالوا كذا وقالوا كذا ولا يذهب عليك
ان ذلك مختص بما بعد القول اذ لا يرتاب في حسن قولك زيد ابوه صالح وما
افسقه وعمرو ابوه جواد وما انجله وفي حواشي سيد المحققين على المطول
في باب الفصل والوصل انهم قالوا الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب
اولا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب
عطفت عليها كالمفرد واشترطوا في قبوله اذا كان بالواو ان يكون بين
الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فجعلوا ذوات
المحل في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا الى الاختلاف
في خبرا وانشا الظهور فايدة العطف بالواو وهي التشريك المذكور وانما اعتبروا
الاختلاف المذكور في القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب
فلو كانت تلك الاحوال اعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظايره جارية في
القسمين لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني
ضايعا فان قيل اختلاف الجملتين خبرا وانشا لفظا ومعنى فقط ان اوجب
كمال الانقطاع بينهما اوجبه مطلقا كان للاولى محل او لا قلنا ان الجمل ذوات
المحل الواقعة موقع المفردات ليست بين اجزايها مقصودة بالذات فلا
التفات الى اختلافها خبرا وانشا بل هي في حكم المفردات التي وقعت موقعها
بخلاف ما لا محل لها فانه نسبها مقصودة بالذات فيعتد باحوالها العارضة
لها وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور
في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين

بقوله

بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة بعد قوله تعالى فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين
وبشر المومنين في سورة الصف بعد قوله ذلك الفوز العظيم واخرى
تحبونها نصر من الله وفتح قريب فان قيل كيف استدل وغيره باية
البقرة مع انه لا خبر فيها وانما هناك جملتان انشائيتان فالجواب
لعل ذلك مبني على ان الانشا لا يقبل التعليق باقيا على انشائيته فاذا
وقع معلقا احتيج الى صرفه بالتاويل بما يكون به خبرا في المعنى فكان
التقدير في الاية فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فعصوكم النار مطلوب منكم
فال الامر الى كون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطفت الثانية
وهي انشائية لفظا ومعنى فجاء ما قالوه وقد يقال ان الاستدلال باية
البقرة انما هو بالنظر الى اعدت وهو جملة خبرية تقدمت على بشر
وقد حاول البهاء السبكي في شرح التلخيص البياني التوفيق بين كلام النحاة
المجوزين والبيانيين المانعين فقال لا خلاف بين الفريقين لانه عند من
جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة اي وعند من منعه يمنعه بلاغة ولا
يمنعه لغة قال ابو حيان في بحره والاصح ان يكون وبشر جملة معطوفة
على ما قبلها وان لم يتفق معاني الجمل الى ان قال واجاز سيبويه جاء
زيد وعمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف ويكون التقدير
هما العاقلان فقد جازت المسيلة مع ما فيها من عطف الانشا على الاخبار
ويؤيده قوله وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول
هو من ثاني الطويل من معلقة امرئ القيس المشهورة والشفاء البرء من المرض
والخلاص منه والعبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الدمع ويجمع على
عبرات بتحريك الموحدة وعبر كبدرة وبدر ومهراقة مصبوبة
والاصل مراقة زيدت الهاء على خلاف القياس ولعل مهراقة ابلغ من
مراقة والرسم الاثر والدارس العافي والمعول اما مصدر ميمي بمعنى
التعويل من قولك عول تعويلا اذا بكى رافعا صوته ومثله اعول
او اسم مكان منه او اسم مفعول محذوف الصلة من قولك عولت على
فلان اذا اعتمدت عليه يقول ان خلاصي من داء الغرام دمع اصبه
ثم قال منكرا وهل عند اثر منمحي بكاء او موضع بكاء او من يعتمد عليه
في دفع هذا الداء يريد ان شفاءه صب الدمع ومع ذلك يتخيل انه لا فايدة
فيه وقوله تناغي غزالا عند باب ابن عامر وكحل اماقيك الحسان باثمد
هو من ثاني الطويل ايضا من قصيدة لحسان بن ثابت الانصاري شاعر

رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله الجلال والمناغاة التكلم بما يفهم ويسر
وفي الصحاح والمرأة تناغي الصبي اي تكلمه بما يعجبه ويسره ومقتضى
ما في القاموس ان التكلم بما يفهم والغزال وكذا الظبية الى ان يقوى
ويطلع قرناه ويجمع على غزلة وغزلان كغلمة وغلمان والانثى غزالة
قاله ابن سيده وكثيرا ما يكنى به العرب ولاسيما احد بين عن الامرد الجميل
مجازا ولكن لا اجزم انه بهذا المعنى هنا والمآقي جمع موق بالهمز ويجوز
فيها الواو وهو طرف العين مما يلي الانف وهو مجرى الدمع من العين او
مقدمها او موخرها ويجمع ايضا على آماق وامآق والاثمد بكسر الهمزة
وسكون المثلثة حجر الكحل **واستدل الصفار** على مذهبه **بهذا البيت**
بريد بيت بيانه كما استدل به غيره **و** انفرد بالاستدلال **بقوله وقائلة
خولان فانكح فتاتهم** هو صدر بيت عجزه واكرومة الحيين خلو كما هيا وقد
تقدم الكلام عليه في حرف الفاء فراجعه ان لم يكن على ذكر **فان تقديره عند
سيبويه هذه خولان** وهي جملة خبرية عطف عليها انشائية بالفاء وغيره
يقول الفاء زائدة في الخبر ولا تقدير **واقول اما آية البقرة فقال الزمخشري
ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل** من امر او نهي يعطف عليه
**بل المراد عطف جملة ثواب المومنين على جملة عذاب الكافرين كقولك
زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا** اي ان المراد
عطف المجموع على المجموع لا باعتبار عطف شيء من هذا على شيء من هذا ذكره وقع
مثل هذا في عطف المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر
والباطن ان الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الاخريين على
مجموع الصفتين الاوليين واما وجه ربط الامر بالتبشير بتقدير كونه
عطفا على فاتقوا بالشرط المذكور فقد رم التفتازاني بان تبشير المومنين
ايضا مرتب على عدم معارضة الكفرة للقران والا لم يكن معجزا فلا يثبت صدق
النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكون تصديقه وسيلة الى نيل الثواب فكانه قيل ان لم
تاتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه فاتركوا العناد واتقوا النار ايها
الكافرون وبشر المومنين بالجنان ايها النبي قال ولما في الوجهين من البعد سيما
الثاني فان في ربطه بالشرط تكلفا وعطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب اخر من
غير تصريح بالنداء مما منعه النحاة ذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قل مرادا
قبل يا ايها الناس كانه قيل قل كذا او كذا وبشر المومنين ثم ان ظاهر كلام المصنف
انه ساق كلام الزمخشري في معرض الجواب عن احتجاج الخصم وفيه انه ليس فيما يحصل
منه بل ظاهره على ما فهمه التفتازاني جواز عطف الانشاء على الخبر من غير

تاويل

تاويل فانه قال في مطوله فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف
الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل بمعنى الانشاء او على العكس بان يوجد عطف
الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر
في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله تعالى وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد
بالعطف حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد
بالعطف هو جملة وصف ثواب المومنين فهو معطوف على جملة وصف عذاب
الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق
قلت هذا دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء
لا يسلم ما ذكره من المثال واعترض عليه سيد المحققين بان قوله ويوجد
عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى لا حاصل
له فانه ان اراد تاويل احدهما بحيث يتفقان خبرية او انشائية فذلك
عطف الانشاء على الخبر او بالعكس بناء على التاويل لا قسم اخر من العطف وان
اراد به انه لا تاويل هناك فهو عطف الجملة الانشائية على الخبرية او بالعكس
من غير ان يجعل احديهما بمعنى الاخرى فلا فائدة لقوله بل يوجد الى اخره ثم
ما حق كلام الزمخشري ان يفهم عليه انه لم يرد بلفظ الجملة ما يراد في الاصطلاح
بل معنى المجموع اي ان المعتمد بالعطف مجموع قصة بين فيها ثواب المومنين على
مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف ليس من باب عطف
الجملة ليطلب مناسبته الثانية مع الاولى بل من باب ضم جملة مسوقة
لغرض الى اخرى مسوقة لاخر والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة
بين الغرضين وكلما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي هذا
القسم من العطف ثم قال سيد المحققين فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب
بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق عطف جملة مسوقة لغرض
على جملة اخرى مسوقة لغرض اخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء
عطفت احديهما على الاخرى قلت اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو
على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله ليوافق ما مثل به من الاية
لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما ويفهم منه الباقي منهما فكانه
قال زيد يعاقب بالقيد والارهاق فما اسوا حاله وما اخزاه ونحو ذلك
وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما ارخاه **واتم من كلامه في
الجواب الاول ان يقال المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر** كان يقال
المراد عطف جملة الثواب او لم يعطف تلك الجملة **ويزاد عليه فيقال
والكلام منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكانه قيل والذين امنوا وعملوا**

الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك واما الجواب الثاني وهو ان العطف
على فاتقوا وهو انشا ففيه نظر لانه لا يصح ان يكون جوابا للشرط فكيف
يعطف عليه اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان
بمثل القران ولو كان عطفا عليه لكان كذلك لان الشرط قيد للجواب
فاذا قلت ان جيتني اكرمتك كان الاكرام مقيدا بالمجي وان شيت
قلت مشروطا به ولا معنى لتقييد الامر بتبشير المومنين بما لهم
من الكرامة لعجز الكافرين عن المعارضة لانهم مبشرون بذلك على كل حال
ويجاب بانه قد علم انهم غير المومنين فكانه قيل فان لم تفعلوا فبشر
غيركم بالجنات ومعنى هذا فبشر هولاء المعاندين بانه لا حظ لهم
في الجنة اي انه يفهم منه ذلك بطريق التعريض لا انه عين معناه وقال
في اية الصف ان العطف على تومنون لانه بمعنى امنوا وحينيذ يفوت
عطف الانشا على الخبر المتنازع فيه اذ الخلاف فيما لا تاويل فيه ولا يقدح
في ذلك اي في هذا العطف ان المخاطب بتومنون المومنون وببشر
النبي صلى الله عليه وسلم اي لا يقدح فيه تخالف المسند اليه ولا يقدح
فيه ايضا ان يقال في تومنون انه تفسير للتجارة فهو خبر محض لا
طلب وان يغفر لكم مجزوم على انه جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب
منزلة السبب في استلزامه المسبب كما مر في بحث الجمل المفسرة فان قلت
ما مر هناك انما هو اعتبار تنزيل السبب منزلة المسبب قلت المسبب
هو الغفران وسببه القريب هو الامتثال والبعيد الذي هو سبب سببه
الدلالة فالمسبب الذي اقيم السبب مقامه في بحث التفسير هو السبب
الذي نزل سببه منزلته هنا فتامل لان تخالف الفاعلين لا يقدح في
عطف احدى الجملتين على الاخرى تقول قوموا مخاطبا للقوم ليس فيهم زيد
واقعد يا زيد لحصول التناسب في الامرية والتضاد وقد يقال في هذا
الكلام نظر لان قوله لان تخالف الفاعلين لا يقدح تحليل لقوله ولا يقدح في ذلك
ان المخاطب الى اخره ومحصله ولا يقدح في العطف المذكور تخالف الفاعلين
فرجع الكلام الى جعل الدعوى عين الدليل وهو نوع من المصادرة على المطلوب
ولان تومنون لا يتعين للتفسير لاحتمال كونه مستانفا سلمنا تعينه
لذلك ولكن لا يلزم ان يكون باقيا على خبريته فانه يحتمل انه تفسير
مع كونه امرا اي مع كون معناه امرا كما في قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا
يثب عليه وذلك اي واحتمال تفسيريته مع امريته اما بان يكون
معنى الكلام السابق اتجروا بتجارة تنجيكم من عذاب اليم فالكلام الناسق

وان كان في صورة الاستفهام فهو في معنى الامر كما كان فهل انتم منتهون
في معنى انتهوا وانما احتيج الى ذلك لان الجملة المفسرة تكون طلبية اذا كانت
المفسر جملة طلبية او مفردا يودي معناها قال المحشي ويمكن ان يقال المراد
بالتجارة ما يودي معنى جملة او بان يكون تفسيرا في المعنى دون الصناعة
لان الامر قد يساق ويوتى به لافادة المعنى الذي يحصل من المفسرة
التي يراد تفسيرها لكون مضمونها معنى طلبيا تقول هل ادلك على سبب
نجاتك امن بالله فجملة امن الامرية تفسير لسبب النجاة كما تقول هو اي سبب
النجاة ان تومن بالله وحينئذ اي وحينيذ كان تومنون تفسيرا ومعناه
الامر فيمتنع العطف اي عطف بشر عليه وان توافقا بحسب التاويل لعدم
دخول التبشير في معنى التفسير وقال السكاكي الامران اللذان في اية
البقرة والصف معطوفان على قل مقدرا قبل يا ايها فيهما وحذف القول
كثير ولا يخفى ما في هذا من البعد لاشتمال الكلام السابق على ما لا يصلح مقولا
للنبي صلى الله عليه وسلم من قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا
الا بتكلف انه مسوق على طريقة كلام الامر بعد ما كان المقصود ذكره بعبارة
تليق به تعالى مثل ان كنتم في ريب مما نزل الله على وقال بعضهم ما في البقرة
عطف على قل مقدرة قبل فان لم تفعلوا وقيل معطوفان على امر محذوف
ليس من جنس القول تقديره في الاولى يعني اية البقرة فانذر اي فانذر
الكافرين وبشر الذين امنوا وفي الثانية يعني اية الصف فابشر اي
فابشر يا محمد وبشر المومنين كما قال الزمخشري في واهجرني مليا ان التقدير
فاحذرني واهجرني لدلالة لارجمنك على التهديد الذي يناسبه الامر بالتحذير
واما قول الشاعر وهل عند رسم دارس فهل حنة ما فيه والمعنى وليس عند
رسم دارس معول مثلها في فهل يهلك الا القوم الظالمون كذا في بعض النسخ
وهو خلاف الصواب لان نص اية الاحقاف فهل يهلك الا القوم الفاسقون
ويقع في كثير من النسخ هل يهلك الا القوم الظالمون بغير فاء ولا غبار عليها
واما هذه خولان فمعناه تنبه لخولان فيستقيم عطف فانكح عليه او الفا
لمجرد السببية من غير اعتبار عطف مثلها في جواب الشرط فانما فيه للربط
السببي واذ قد استدل بذلك المتبادر ان المشار اليه بذلك قول الشاعر
وقائلة خولان البيت فيشكل ان المستدل به انما هو الصفار وما وجه تثنية
الضمير وقيل الصواب الاشارة الى هذا البيت والى الله مطلع بناعي وان
الضمير في استدلال الصفار والمشارك له في الاستدلال ببيت بناعي
وحاصله ان المشار اليه هو المذكور بعنوان كونه مذكورا فمن ثم وحد اسم الاشارة

وثني الضمير نظرا الى انه راجع الى الصفار ومن وافقه **فلهذا استدل بقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر** فكم بين كلام يجوز على قايله الغلط والخلط وكلام يمتنع عليه ذلك **ونحو بالرفع في التنزيل كثير واما وكحل ما اقيك فيتوقف على النظر في ما قبله من الابيات** فانه يجوز ان يكون فيها ما يصلح ان يكون معطوفا عليه وقد يقع في بعض النسخ وكحل بدون واو فقيل هو معطوف على هذه خولان وهو يقتضي ان الواو من وكحل ليست العاطفة في البيت وقد قيل ان صدر البيت قناع لدى الابواب حور نواعما ولا شاهد فيه حينئذ **وقد يكون معطوفا على امر مقدر يدل عليه المعنى اي فافعل كذا وكحل كما قيل في واهجرني مليا** من انه عطف على امر تقديره كما عرفت احذرني **واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه** من اجازة جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان العاقلان خبر محذوف **فغلط عليه** اي على سيبويه **وانما قال واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت** على التبعية او القطع فقلت الرجلان الصالحان **او نصبت** على المدح كما اورده المص **لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته** والسؤال عمن يقتضي عدم العلم بالمسؤول **ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة** اي لا يجوز مساواة المجهول للمعلوم فيما علم له من الاوصاف فيمتنع في المثال وصف عبد الله بالصلاح مع السوال عن ذاته **وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت** اي لما كان النعت قاضيا بفساد المسئلة مانعا من جوازها **علم ان زوال النعت يصححها** فانه متى زال المانع عمل المقتضي **فتصرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه** فانه حمل النعت في كلام الصفار على النعت الاصطلاحي واعتقد تصحيح المسئلة بزواله فقال اذا كان العاقلان خبر مبتدا محذوف جازت المسئلة لفقد النعت الصناعي وهذا ظاهر الغلط فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة حتى مع الوصف المقطوع وانما مراد الصفار انه اذا زال النعت المقطوع البتة والعرض تعذر النعت الصناعي كان يقال من عبد الله وهذا زيد ويقتصر على ذلك كان التركيب صحيحا جايز القعد ما بنى سيبويه المنع عليه فجاز عطف الخبر على الانشاء وجوابه ما اشار اليه بقوله **ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشي مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام** فان قلت المدعي غلط ابي حيان على سيبويه والذي افاده البيان الوهم في التصرف في كلام الصفار قلت وهمه هنا هو الحامل لابي حيان على الغلط على سيبويه ووجب هذا

عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس

الغلط ان كلام سيبويه ظاهر في ان الفساد جا من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه ممتنع في المثال ضرورة اختلاف العاملين وانما مراده الوصف المقطوع بوجهه **عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس فيه ثلاثة اقوال احدها الجواز مطلقا** اي سواء كان بالواو فقط ام بغيرها **وهذا هو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمرا اكرمته اذ نصب عمرا رجح** من رفعه على الابتدا **لان تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما** اذ المفهوم رجحان النصب وبتقديره تكون الجملة اسمية معطوفة على فعلية **والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن جني في قوله عاضها الله غلاما بعد ما شابت الاصداغ والضرس نقد** من الضرب الثالث من الرمل الا انه زوحف بالخبن ولم يسم قايله وعاضها عوضها والاصداغ جمع صدغ كقفل وهو ما بين العين والاذن والشعر المتدلي على هذا الموضع ونقد كفرح من النقد بالتحريك ياكل في الاسنان اي والضرس تاكل **ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور** اي نقد ضرسه والجملة فعليه فيحسن عطفها على ما قبلها **وليس مبتدا** ما بعده خبره لئلا تكون اسميه فيمتنع عطفها وهذا القول حكاه عبد اللطيف البغدادي حكاه شارح مقدمة ابن بابشاد نقله اليها السبكي في شرح التلخيص وفي بعض النسخ حكي عن ابن جني وانه قال باثبات الواو ولعل من اسقط حاول ان يكون في الكلام بنية على ما اخذ هذا القول يعني هو مستنبط من كلام ابن جني على هذا البيت وقد اورد عليه انه يجوز ان يكون معنى ما ذكره ابن جني من الضرس فاعل لا مبتدا ان ذلك هو الاولى نظرا الى رعاية التناسب لا انه ممنوع والجواب بان الظاهر من قول ابن جني انه فاعل ولا مبتدا ان ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الاولويه غير ظاهر اذ لا قرينة في الكلام تعين الوجوب ولا غيره بل الحمل على الاولوية اولى وقول المحشي والنقد بكسر القاف المتاكل اسم فاعل من نقدت السن بالكسر اذا تاكلت وتكسرت ان كان كلاما على ما في البيت فغير مناسب لان ما في البيت فعل كفرح اذ لو كان وصفا لخبر لم يتات في البيت احتمال الفعلية وفات المقصود ومعنى البيت عند الشارحين ان هذه المراة عوضها الله غلاما بر وجته بعد ما وصلت في الكبر الى هذه الحالة وفي شرح الابيات للجلال قال ابن السيرافي عوضها الله عمن مات من اولادها غلاما بعد ما اسنت وشاب راسها وتكسرت اسنانها فاحبته اشد محبة لانها قد يبست ان تلد غيره **ويلزمه ايجاب النصب في مسئلة الاشتغال السابقة** اي حيث كان ابن جني

يقول بامتناع عطف الاسمية على الفعلية يلزمه ان يوجب النصب في نحو
قام زيد وعمرا اكرمته ولا يجوز الرفع بحال **الا ان قال اقدر الواو للاستئناف**
ولا اجعلها عاطفة فيجوز الرفع حينئذ لانتفاء المحذور **والثالث** وهو
القول المفصل **لابي علي انه يجوز في الواو فقط** ويمتنع في بقية احرف
العطف قيل لاصالة الواو في العطف **نقله عنه ابو الفتح في** كتابه **سر
الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء في خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة**
يعني ان الداخلة على اذا المفاجاة ليست عاطفة لئلا يلزم عطف الاسمية
على الفعلية بغير الواو وانما هي زائدة لازمة كما عرفت في محله **واضعف**
الاقوال **الثلاثة القول الثاني** منها وهو المانع مطلقا لمجيء العطف
المذكور في كلامهم كما يشهد بذلك تتبع تراكيبهم وفي التنزيل سواء عليكم
ادعوتموهم ام انتم صامتون قيل ومنه واما ثمود فهديناهم على قراءة
النصب شذوذا فانه عطف على فاما عاد فاستكبروا عطف فعلية على
اسمية واما قالوا اجئتنا بالحق ام انت من اللاعبين فيحتمل ام فيه ان
تكون المنقطعة وهي ليست بعاطفة على الصحيح قاله الشارح **وقد لهج به**
اي بمنع هذا العطف مطلقا **الرازي في تفسيره** اي واظب عليه واكثر منه
يقال لهج بكذا بكسر الهاء يلهج لهجا اذا اغرى وثابر عليه كذا في الصحاح
**وذكر في كتابه في مناقب الشافعي انه مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية
وانهم زعموا ان قول الشافعي يحل اكل متروك التسمية** مطلقا عمدا
كان المتروك او غيره **مردود بقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم
الله وانه لفسق** فانه نص صريح في المنع من حل اكله وهذه المسئلة خلافية
فذهب الشافعي الى حل اكله وهو قول ابي هريرة وابن عباس في رواية
وجماعة من التابعين كالحسن وطاوس وعكرمة واليه ذهب مالك
ايضا في رواية عنه وذهب ابو حنيفة والثوري الى ان التارك ان كان
عمدا لا يوكل وان كان نسيانا يوكل وهو قول جماعة وفي رواية عن مالك
لان الناسي لا يسمى فاسقا وقد فسر الحسن الفسق بالكفر وهو محمول على ان
يكون مع الاستحلال كما قاله الكرماني وقال غيره هو المعصية والضمير
في انه عائد على الاكل وجوز الحوفي على ان يعود على ما وابن عطية ان يعود
الى المصدر المفهوم من لم يذكر اي ترك الذكر **قال فقلت لهم** الاية **لا دليل
فيها** لكم **بل هي حجة للشافعي** وهذا هو النوع المسمى بالقلب عند المناظرين
وذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية
وهو مانع من العطف **ولا للاستئناف** فيكون ما بعدها منقطعا عما

قبلها **لان اصل الواو ان تربط ما بعدها بما قبلها** اي الاصل فيها ذلك
وجوز ابو حيان الاستئناف فقال في البحر وهذه الجملة لا موضع لها من الاعراب
وتضمنت معنى التعليل كانه قيل لفسقه والذي نقله السراج الهندي في
شرح البديع عن الامام ورايناه في المناقب انه قال وجه الاستدلال ان
الواو هنا يجب ان تكون اما للعطف او للحال تقليلا للاشتراك الذي هو
خلاف الاصل ثم لا يجوز ان تكون للعطف لان قوله وانه لفسق اسمية موكدة
بان وما قبلها فعلية وعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية قبيح لا يصار
اليه الا للضرورة كما في اية القذف والاصل عدمها **فبقي ان تكون للحال
تكون جملة الحال مفيدة للنهي** واعترض كما في حواشي التفتازاني بان
التاكيد بان واللام ينفي كون الجملة حالية لانه انما يحسن فيما قصد الاعلام
بتحققه البتة والرد على منكره تحقيقا او تقديرا والحال من الامر والنهي مبناها
على التقدير كانه قيل لا تاكلوا منه ان كان فسقا فلا يحسن وانه لفسق وانما
يحسن وهو فسق واجيب بانه لما كان المراد بالفسق ههنا الاهلال
لغير الله والمشركون منكرون لكونه فسقا ناسب تاكيده كانه قيل لا تاكلوا
منه اذا كان هذا النوع من الفسق الذي الحكم به يتحقق ثم قيل وعلى
تقدير تسليم كونها حالية لا نسلم انها قيد للنهي على معنى انه منهي عن
اكله في هذه الحالة دون غيرها بل تكون اشارة الى ما يوجب النهي عنه
كما يقال لا تهن زيدا وهو اخوك ولا توذ فلانا وهو محسن اليك ولا تشرب
الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيدا للنهي لانه حينئذ لا يكون له
فايدة لان كونه منهيا عنه حال كونه فسقا امر معلوم لا حاجة الى بيانه
**والمعنى لا تاكلوا منه في حالة كونه فسقا ومفهومه جواز الاكل اذا لم
يكن فسقا والفسق قد فسره الله تعالى بقوله تعالى او فسقا اهل لغير الله به**
قال الامام لان المراد من كونه فسقا غير مذكور فكان مجملا محتاجا الى البيان
وقد خص في اية اخرى هي قوله تعالى او فسقا اهل لغير الله به واعترض
بانه كيف يكون الفسق مجملا ومعناه مفهوم في الشرع يفهمه كل احد وهو
الخروج عن الطاعة سلمنا اجماله لكن لا نسلم ان بيانه ما ذكرت من الاية
بل لا بد لذلك من دليل **فالمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي عليه غير الله ومفهومه
اذا لم يسم عليه غير الله ومفهومه كلوا منه اذا لم انتهى ملخصا موضحا**
قيل عليه ان ما قرره اخص مما لم يذكر اسم الله لانقسامه الى ما اهل به لغير
الله والى ما لم يهل به لاحد بان لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام
على اعم المحملين اولى لانه اعم فايدة فيحرم متروك التسمية عمدا بعموم هذا ولا يخص

كلوا منه صح

التحريم بما اهل لغير الله به واجيب بان ما قدرتم وان كان اخص من مطلق
ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه مساو له بقيد فسقا اهل به لغير الله هو
المراد وقيل ايضا التحريم انما كان للاعراض عن تسمية الخالق الرازق والاخلال
بتعظيمه لانه المناسب وهو معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا والمهل
به لغير الله وهذا اولى من جعل المناسب تسمية غير الله لانهما كالاشتراك
اذ هذا مناسب خاص ببعض الصور والاول عام مشترك بين الصور فكانت
اضافة الحكم اليه اولى من اضافته الى المناسب الخاص ولعل اعتبار المناسب
خاصا انسب بالحكم الذي هو التحريم وادعى له من اعتبار كونه عاما اذ يكفي
فيه الكراهة على ان دعوى عمومه لمتروك التسمية عمدا ممنوعة اذ
لا اخلال فيه بالتعظيم والحرم كل ما لم يسم عليه اسمه تعالى وبالجملة
ليس كل تارك للتسمية معرضا عنها مخلا بالتعظيم فتامل **ولو ابطل** اي
الامام الرازي **العطف بتخالف الجملتين بالانشا والخبر لكان صوابا**
وانت خبير ان المسئلة خلافيه وان للخصم ان يلتزم جواز العطف مع
التخالف مصيرا الى قول من اجاز **العطف على معمولي عاملين**
وبعضهم يقول مختلفين ولا حاجة اليه **وقولهم** في الترجمة العطف على
عاملين فيه تجوز بحذف المضاف قال نجم الائمة معنى قولهم العطف على
عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين في الاعراب او
متفقين فيه على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا قام غلامه وبكرا
اخوه في المختلفين وان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا في المتفقين
فنحو ذلك لم يعطف المعمولين على العاملين بل على معموليهما فهذا القول
منهم على حذف مضاف واعلم ان مدار هذه المسئلة على جواز نيابة
حرف العطف عن العامل وهي تشتمل على مسئلتين اتفاقيتين ومسئلة
خلافية اما الاتفاقيتان فالاولى اتفاقهم على جواز النيابة عن عامل
واحد اتحد عمله او اختلف فيعطف على معموله واحدا كان او اكثر
نحو قام زيد وعمرو وضرب زيد عمرا وبكر خالدا واعطى زيد عمرا
درهما وبكر خالدا دينارا فحرف العطف ناب عن العامل وعطف كلا
على مناسبه وانما كان جواز هذه محل اتفاق لان موضوع حرف
العطف ربط ما بعده بما قبله على معنى العامل فيه والحرف من حيث
هو ضعيف فلا يربط اكثر من عامل واحد والثانية اتفاقهم
على عدم نيابة حرف العطف عن اكثر من عاملين فلا يجوز ان يقول
ان زيدا في البيت على فراشه والقصر نطع عمرا على معنى وان في القصر

على

العطف على معمولي عاملين

على نطع عمرا فينوب الواو عن ان وعلى وذلك لضعف الحرف فهو لا يقوى ان يربط
معنى ثلث عوامل واما الخلافيه فهي مسئلة الكتاب اعني نيابة حرف العطف
عن عاملين وذلك بان يتقدم عاملان فيعطف على معموليهما من غير اعادة العامل
استغناء بنيابة العطف عنهما نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فنابت الواو
عن في وان والاصل وان في الحجرة عمرا وهذه المسئلة فيها خمسة اقوال الاول
الجواز مطلقا سواء كان احد العاملين حرف جر ام لم يكن سواء كانا لفظيين ام
كان احدهما لفظيا والاخر معنويا الثاني المنع مطلقا الثالث الفرق بين
ان يكون احد العاملين حرف جر وتقدم المعطوف المجرور فيجوز وان لا يكون
احدهما حرف جر او يكون ولم يتقدم المعطوف المجرور فلا يجوز الرابع الفرق
بين ان يكون احد العاملين حرف جر وتقدم المجرور ان المعطوف والمعطوف
عليه فيجوز وبين ان يكون احد العاملين غير حرف جر او يكون حرف
جر الا انه لم يتقدم المجرور راي فلا يجوز الخامس الفرق بين ان يكون العاملان
لفظيين موثرين لفظا ومعنى فيمتنع العطف وبين ان يكون احد العاملين
معنويا ولفظيا موثرا في اللفظ دون المعنى فيجوز اذا انتقش ذلك على صحيفة
الخاطر فلك تفصيلا من المص لما ذكرناه ومزيد تحقيق وهو قوله **اجمعوا على
جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا
جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو
بكر خالدا سعيدا منطلقا** وبنظمها المسئلة الاولى من الوفاقيتين وهذا
العطف من قبيل عطف المفردات كما لا يخفى في شرح المفتاح لسيد المحققين
وفي عطف مفردي جملة على مفردي جملة اخرى كما في كان زيد قائما وعمرو
قاعدا دقة فليتامل قيل يمكن ان يكون وجه الدقة انه يدفع الاشكال
الوارد على ذلك وهو ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله
فاذا كان المعطوف عليه خبر مبتدا كان المعطوف خبرا لذلك المبتدا
حتى يشترط في الثاني ما يشترط في الاول من رابط وغيره فكيف يتجه
مع ذلك ان يعطف خبر عمرو على خبر زيد وجوابه ان محل الاشتراط
حيث يتحد ما قبل المعطوف عليه كما في زيد يقوم ويقعد اما اذا تعدد
كما في زيد يقوم وعمرو يقعد فالشرط الاتحاد في عموم الجهة لا في خصوصها
فيعطف خبر عمرو على خبر زيد لاتحادهما باعتبار عموم الجهة اذ كل منهما
خبر ولا يلتفت الى خصوصية المخبر عنه وذلك لان خبر الشيء في الحقيقة
صفته وحاله ولا معنى لعطف عمرو وحاله على صفة زيد وحاله نعم
يعطف خبر احدهما على الاخر لتحقق الاشتراك في مطلق الخبرية وعندي ان

وجه الدقة ما يقال ان العطف في المثال المذكور ان اعتبر من غير تقدير
شي بعد حرفه فلا خفا في تحقق في عطف المفردين على مثلهما لكن لا يكون حينئذ
مثالا للمسئلة اذ ليس فيه الا جملة واحدة عطف بعض مفرداتها على بعض
لا جملتان عطف مفرد احدىهما على مفردي الاخرى وان اعتبر مع تقدير
عامل بعد حرف العطف كان من عطف جملة على اخرى الا ترى السعد
التفتازاني لما مثل بحذف المسند بقولك زيد منطلق وعمرو قال يجوز
بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجمل وان يكون من عطف المفردات
وهذا مبني على ان العامل في المبتدا والخبر الابتدا ومذهب سيبويه ان
عامل المبتدا فقط الابتدا وعامل الخبر المبتدا فلا يتاتى عليه في المثال
ان يكون من عطف المفردات لما يلزم عليه من العطف على معمولي عاملين
وجوز في الكشاف في قوله تعالى براءة من الله ورسوله كون براءة مبتدا
لتخصصها بالصفة والخبر الى الذين عاهدتم وكونها خبر مبتدا محذوف
اي هذه براءة ومن لابتداء الغاية والمتعلق محذوف اي هذه براءة ح
واصلة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم ثم قال واذا ان ارتفاعه
كارتفاع براءة على الوجهين ثم الجملة معطوفة على مثلها ولا وجه لقول
من قال انه معطوف على براءة كما لا يقال عمرو معطوف على زيد من قولك
زيد قايم وعمرو قاعد قال ذلك وهو من يرى الابتدا في الجزئين معا
فانظر وجه ذلك وقال صاحب الكشف اراد الزمخشري عطف اذان على
براءة من غير تعرض لعطف الخبر على الخبر كما في نحو ان يضرب زيد
عمرا وبهند بكر خالدا فليس العطف الا في الفعلين دون معموليهما فهذا هو
الذي تبعه الزمخشري قال الشارح وفيه بعد فتامل واجمعوا ايضا على
منع العطف على معمول اكثر من عاملين افرد المعمول هنا على ارادة الجنس
نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر بنصب اخاك ورفع
غلامه وجر بكر وهذه ثالث الوفاقيتين واما الخلافية فاشار اليها بقوله
واما معمولي عاملين فيه تسامح وحق التعبير واما العطف على معمولي
عاملين فان لم يكن احدهما اي احد العاملين جارا فقال ابن مالك
هو ممتنع اجماعا اي لا يجوز العطف حال نحو كان اكلا طعامك عمرو ح
وتمرك بكر وليس كذلك اي وليس ما ادعاه من الاجماع على الامتناع مسلما
بل نقل الفارسي الجواز مطلقا اي جواز هذه المسئلة من غير تقييد عن
جماعة وقيل ان منهم الاخفش وابا الحجاج الاعلم وان كان احدهما جارا
فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة

برفع

برفع عمرو فيهما وجر الحجرة كذلك فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا كالتي
قبلها عند ابن مالك وليس كذلك ايضا بل هو جائز عند من ذكرنا من الجماعة
وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه
المنع ايضا وبه قال المبرد وابن السراج وهشام والمشهور عن الاخفش
الاجازة وبه قال الكسائي والفرا والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا
ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز العطف لانه كذا سمع ولا يتجاوز
بالمسموع ما سمع عليه ولان فيه تعادل المتعاطفات قيل عليه ان في
عبارته تساهلا لان الذي فيه ليس بتعادل المتعاطفات وانما هو تناسبها
ولانه لا يقال للمعطوف مع المعطوف عليه متعاطفان لان وضع التفاعل
على نسبة الفعل للمشتركين فيه ولا شركة للمعطوف عليه مع المعطوف في
نسبة فعل العطف وقد يقال يعني بالتعادل فيه ان يكون الاول معطوفا
على الاول والثاني على الثاني وهو حاصل فيه بخلاف ما لو كان الاول معطوفا
على الثاني والثاني على الاول فانه لا تعادل فيه والا اي بل المخفوض العاطف
امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة برفع عمرو وخفض الحجرة وقد جاءت
مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه لظهور العطف فيها على
معمولي عاملين كقوله تعالى ان في السموات والارض لايات للمؤمنين
يجعل البنا على ظاهره وان يكون بتقدير ان في خلق السموات بدليل وفي
خلقكم وما يبث من دابة لا يحسن عطفها على الضمير المضاف اليه بل
هو معطوف على المضاف اليه فانه بثه وتنوعه واستجماعه لما يتم به ح
معاشه الى غير ذلك دلايل على وجود الصانع المختار ايات لقوم يوقنون
واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من رزق من مطر وسماه رزقا
لانه سببه فاحيا به الارض بعد موتها اي بسببها وتصريف الرياح
باختلاف جهاتها واحوالها ايات لقوم يعقلون ايات الاولى منصوبة
اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قراها الاخوان حمزة والكسائي
ويعقوب ايضا بالنصب والباقون بالرفع وقد استدل بالقراءتين في
ايات الثالثة على المسئلة واما الثانية فلا دليل فيها للتصريح باحد
العاملين فما هنالك الا العطف على معمولي عامل واحد وقال المحشي في الثالثة
لان الثانية لا دليل في قراءتها اما النصب فلكونها يعطف على ايات على اسم
ان وعطف في خلقكم على خبرها وهو من عطف جملة على جملة فلا يكون مما نحن
فيه وان جاز ان يكون ايات عطفا على محل اسم ان الاولى وفي خلقكم
عطف على خبرها فيكون العامل في ايات الابتدا وفي خلقكم ان ويكون مما

من السماء ح

نحن فيه اما الرفع فى ايات اي والجر فى اختلاف فعلى نيابة الواو مناب
الابتدا لان العطف على محل ان واسمها وهو مرفوع بالابتدا وفي واما النصب
فيها والجر فيه فعلى نيابتها مناب ان وفي قيل هو مبني على ان العاطف
عامل في المعطوف نيابة عن عامل المعطوف عليه وهو غير المختار وقال في
الكشاف واما ايات لقوم يعقلون فمن العطف على عاملين سوا نصبت
او رفعت فالعاملان اذا نصبت هما ان وفي اقيمت الواو مقامهما فعملت
الرفع فى ايات والجر في واختلاف واعترضه ابو حيان بان نسبة العمل
الى الواو ليس بصحيح لان الصحيح ان حرف العطف لا يعمل وانما العمل للعامل
في المعطوف عليه وفي عبارة الكشاف تسامحان بالزيادة في موضعين
والنقصان في موضع فتامل واجيب بثلاثة اجوبه احدها
ان في مقدر فالعمل لها اي فيكون الجر بها لا بالعطف على ما تقدم ويويده
ان في حرف عبد الله هو ابن مسعود وحرفه قرانه التصريح بفي وعلى
هذا الواو نائبة مناب عامل واحد لا عاملين وهو الابتدا ان رفعنا
او ان نصبنا والثاني ان انتصاب ايات على التوكيد للاولى و لا
كلام في بعده لطول ما بينهما من الفصل ولان ايات الثانية لا خفا في تبعيتها
للاولى بطريق العطف فكذا ينبغي ان تكون تبعية الثالثة ورفعها على
تقدير مبتدا اي هي ايات وعليها فليست في مقدره وانما الجر في اختلاف
بالعطف والثالث يخص قراة النصب وهو انه على اضمار ان وفي و
التقدير وان في اختلاف ايات ذكره الشاطبي وغيره واضمار ان الناسخة
بعيد بالنسبة الى اضمار في ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله هون
عليك فان الامور بكف الاله مقادرها فليس باتيك منهيها ولا قاصر
عنك مامورها وقد تقدم الكلام عليها مستوفى في اخر بحث على من حرف
العين من الباب الاول لان قاصر بالجر على الحكاية عطف على مجرور
البا اي ولا بقاصر فان كان مامورها عطف على مرفوع ليس لزم
العطف على معمولي عاملين ويكون الواو قد نابت مناب ليس والبا
وسيبويه يمنع ذلك وان كان فاعلا بقاصر ويكون قد نفي امرين
اتيان منهي الامور وقصور المامور لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه
اذ التقدير فليس منهيها بقاصر عنك مامورها ومقتضى الارتباط
ان يقول ماموره واجيب بان التزام عود الضمير المونث الى المخبر
عنه وانثه باعتبار ان منهي الامور امور لكن يرد عليه انه كيف
يصح ان يكون من المنهيات ما هو مامور وقد اجيب بالثاني

اي

اي انا نلتزم التقدير الثاني وانه لما كان الضمير في مامورها عايدا على
الامور كان كالعايد على المنهيات لدخولها في الامور ومحصله انه اكتفي
بعموم مرجع الضمير للمخبر عنه في ربط الخبر به ولا يخفى بعد ذلك واعلم
ان الزمخشري ضمن منع العطف المذكور يعني العطف على معمولي عاملين
ولهذا اتجه له ان سال في قوله تعالى والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها
الايات فقال ان قلت نصب اذا معضل على وزن اسم الفاعل من
اعضل الامر اذا اشتد واشكل وداء عضال بمعنى غالب لانك لو جعلت
الواوات عاطفة اراد بالواوات ما عدا الاولى لظهور انها ليست للعطف
وقعت في العطف على عاملين اي على شي قبلها واشار الى بيان ذلك
بقوله يعني ان اذا اي الثانية والثالثة عطف على اذا المنصوبة باقسم
وهي اذا الاولى والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم
فنابت الواو عن عاملين فعل القسم وواوه اي وهو ممنوع قال وان جعلتهن
للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعني انهما
استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم الى جواب يخصه اذ هناك اقسام
متعددة يجاب كل منها بجواب على حدة بخلاف وجه العطف فان القسم
فيه واحد غايته ما هناك ان المقسم به متعدد فيكفيه جواب واحد وتوضيح
ذلك انه اذا تكررت الواو بعد واو القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار
اذا تجلى وما خلق الذكر والانثى ان سعيكم لشتى فمذهب سيبويه والخليل
ان المتكررة واو العطف وقيل هي واو القسم والاول اقوى اذ لو كانت للقسم
لكانت بدلا من البا ولم يفد العطف وربط الثاني وما بعده بالاول وكان
التقدير اقسم بكذا اقسم بكذا فهذه ثلاثة ايمان كل منها مستقل
يستدعي جوابا يستدعي جوابا يستدعي ثلاثة اجوبه فان قلنا حذف
جوابان اعتمادا على المذكور كان خلاف الاصل وجعل ذلك الواحد جوابا
المجموع مع استقلال كل منها بطلبه جوابا خلاف الاصل ايضا فمن ثم
استكره الامامان جعل المتكررة للقسم وتعينت ان تكون عاطفة
فالقسم واحد والمقسم به ثلاثة والقسم الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه
جواب واحد وكانه قيل اقسم بالليل والنهار وما خلق الله ان سعيكم لمتفرق
ثم اجاب جار الله بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم ولا مع
التاء المنقلبة عنها بخلاف الباء الوحدة فانه يجامعها صارت كانها
هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل واحد قال ابن الحاجب
وهذه قوة منه اي الجواب بما ذكره من الزمخشري وتانيث اسم الاشارة

باعتبار تانيث الخبر واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض عليه بقوله تعالى
فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان
الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة
الخافضة انتهى وقد اجاب عن هذا النجم الرضي على تقدير التزام القول بمنع
العطف على معمولي عاملين مطلقا بان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل
في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فالواو قايمة
مقام العظمة وهي عامل واحد خافض ناصب والتقدير وعظمة الليل
وقت عسعسه وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين لا مطلقا
بل مقيدا بتقدم الجار وولي المجرور العاطف كما في نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو ولا اشكال حينئذ في الاية لانها تكون من هذا القبيل
وقوله وبعد فالحق تركيب مر نظيره ومر الكلام عليه واخذ ابن الخباز نحو ا
الزمخشري هذا فجعله قوله مستقلا وانما هو توجيه للقول بالعطف
المذكور كما عرفت فقال في كتابه النهاية وقيل اذا كان احد العاملين
محذوفا كفعل القسم في مثالنا فهو كالمعدوم ولهذا اجاز العطف في نحو
والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى لانه في صورة العطف على معمولي عامل
واحد وما اظنه وقف في ذلك على كلام عن الزمخشري لتعد قولا مستقلا
واما كلام الزمخشري فقد عرفت انه توجيه للقول بالعطف على عاملين وايضا
فينبغي له ان يقيد الحذف بالوجوب لان المحذوف وجوبا هو الذي يعد
كالمعدوم لامتناع ذكره المواضع التي يعود الضمير فيها على
ما تاخر لفظا ورتبة الاصل في الضمير ان يعود على متقدم لفظا ورتبة
لان الواضع معرفة لا بنفسه بل بما يعود اليه فلو ذكر ولم يتقدمه مفسر
بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد منه ويعني بهذا الضمير ضمير الغايب وقد
يعود على متاخر لفظا متقدم رتبة وعلى متقدم لفظا متاخر رتبة وهذه
الثلاثة جايزة اتفاقا واما العود على متاخر لفظا ورتبة فالاصل فيه
المنع لما ذكرنا لكنه استثني من ذلك صور ورد السماع بها وانما خولف
فيها وضع الضمير بتاخير مفسره عند قصد التفخيم والتعظيم فانه اذا ذكر
شي مبهم اولا تشوقت نفس السامع الى استعلام ما هو فاذا فسر كان اوقع
فيها فكان اكمل لذكره مرتين اجمالا وتفصيلا بقي ان هذا الضمير هل هو
على وضعه من كونه معرفة او هو نكرة لعدم تعريفه بتقدم المفسر
مذهب الجمهور انه معرفة لكن تعريفه انقص مما اذا تقدم عليه مفسره
بسبب ما فيه من الابهام قبل الوصول الى المفسر ولم يحكموا بسلبه التعريف

المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تاخر لفظا ورتبة

لانه

لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل واختار الرضي انه
نكرة فراجع ما قال وهي سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبيس
وهو واجب الاستتار فيهما ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد
وبيس رجلا عمرو ففي نعم وبيس ضميران مرفوعان بهما يعودان على المفسر
المذكور ورجلا نصب على التمييز وزيد المخصوص بالمدح في الاول وعمرو
المخصوص بالذم في الثاني ويجب تاخير هذا التمييز عن نعم وبيس واما عن
المخصوص ففيه خلاف ذهب سيبويه والبصريون الى منع تاخيره فلا يقال
عندهم نعم زيد رجلا وجوزه الكوفيون واستفتح الفرا منهم ويلتحق بهما
فعل مضموم العين الذي يراد به المدح والذم سواء كان اصالة او محولا
الى الضم من كسر او فتح ومعنى الحاقه بهما ثبوت احكامهما له نحو ساء مثلا
القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجلا زيد واصل ساء سوا على تقليب
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وعن الفرا والكسائي ان المخصوص هو
الفاعل ولا ضمير في الفعل ثم اختلفا في النكرة المنصوبة فقال الكسائي
هي حال وقال الفرا تمييز منقول وبرده قولهم نعم رجلا كان زيد ولا يدخل
الناسخ على الفاعل لا يقال كان زايدة لا ناسخة لان الاصل عدم الزيادة
وانه قد يحذف هذا المخصوص ولو كان فاعلا لم يحذف نحو بيس للظالمين
بدلا اي جهنم وذهب جماعة من الكوفيين الى انه لا فاعل هنا لا ملفوظا ولا
مقدرا لان الكلام في معنى ما لا يحتاج الى فاعل لان المعنى زيد الممدوح
او المذموم وعن ابن الطراوة ان الفاعل محذوف والتقدير في نعم رجلا زيد
نعم الرجل رجلا زيد والثاني ان يكون اي الضمير مرفوعا باول العاملين
المتنازعين لعمل ثانيهما كما هو راي البصريين نحو قوله جفوني ولم اجف
الاخلا انني لغير جميل من خليلي مهمل هو من ثاني الطويل ولم يسم قايله
والجفا خلاف الصلة تقول جفوته اجفوه ولا تقل جفيته اجفيه والاخلاء
افعلا جمع خليل كنصيب وانصبا والجميل الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال
وهو الترك تقول اهملت الشي اذا خليت بينه وبين نفسه ولغير جميل
متعلق به وهو خبر ان ومن خليلي صفة لغير جميل اي غير جميل كاين من
خليلي ففي البيت تنازع فعلا الجفا المثبت والمنفي مفعولا واعمل الثاني
المنفي حيث نصبه واتى بفاعل الاول ضميرا عايدا الى متاخر لفظا ورتبة
والكوفيون يمنعون ذلك لما يلزم عليه من تاخر المفسر لفظا ومعنى
ولا مسوغ له من قصد تفخيم المفسر مع الاتيان بالمفسر لمجرد التفسير
كما في نعم رجلا زيد بل وقف التفخيم مع ايصال المفسر كما في ضمير الشان

فقال الكسائي يحذف الفاعل شروع في الاضمار قبل الذكر ولم يدع حذفه في غير
هذا الموضع واجرى العمدة مجرى الفضلة فوقع في اقبح مما فر منه لان حذف
الفاعل الذي هو احد ركني الكلام اقبح من اضماره قبل الذكر لانه قد فسر في
الجملة بما ذكر بعده قال المحشي وهذا الذي ذكره المص عن الكسائي هو المشهور
عنه وفي شرح الايضاح ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا
من الكوفيين قال وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجيز حذف الفاعل
في قولك ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل
مفرد في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى وهذا قول يكاد يخرق الاجماع
لان بطون كتب النحو مملوءة بنقل حذف الفاعل في باب التنازع عن الكسائي
والتزم كونه ضميرا مفردا في الاحوال كلها والفعل غير جامد قبيح جدا **وقال
الفراء الضمير** اي يؤتى به ضميرا ولا يحذف لان الفاعل يمتنع حذفه **ويؤخر
عن المفسر** حتى لا يعود الى متاخر لفظا ومعنى فيكون ضميرا منفصلا
لتعذر الاتصال مطابقا وقد تبع المص ابن مالك في نقل هذا عن الفراء وقال
ابن النحاس ولم اقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام صاحبنا جمال الدين
ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل قال ابن قاسم وقد نقل ذلك ايضا بعض متاخري
المغاربة والمشهور عن الفراء في هذه المسئلة ونقله ابن الحاجب عنه وجوب
اعمال الاول ومنع اعمال الثاني **فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان
العطف بالواو ونحو قام وقعد اخواك فهو عنده فاعل بهما** قال نجم الائمة
والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب الفاعلية ايضا نحو ضرب
واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا ٥
للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده
في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان يأتي
بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو وجب بالمنفصل
لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر **والثالث ان يكون مخبرا عنه
فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير
لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه** فتاليه مفسره **واصله** على هذا **ان الحيوة
الا حيوتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها**
فلا يبقى في الضمير ابهام **قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت** الظاهر نصف بيت
من المتقارب ولم اقف له على تتمة تقضي بانه مصراع اول او ثاني ولا قائل
ولا بالي بكونه منظوما لاطلاق اسم المثال عليه فيما يأتي **وهي العرب تقول
ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس**

**وهي العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين من الضمير
ويحمل وتقول خبرين** عنه ويكون تعين الضمير بالبدل لا بالخبر **وفي الكلام
ابن مالك ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره** فنقل عن ظاهر
كلام الزمخشري ان حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعين فيكفي القادح
فيه ابدا ويحتمل اخر كما صنع ابن مالك ولا يلزمه ابداء المحتملات كلها
حيث ان الغرض القدح في دعوى التعين واجيب بان عبارة الزمخشري
على ما نقله المص صريحة في ان المثالين من قبيل الاية في كون المفسر هو الخبر
ولا يخفى ان مراده بذلك الظهور دون القطع ولا يرد عليه احتمال افراد ٢
ظهور الشيء لا ينافي احتمال غيره ولا نسلم ان الغرض ابطال دعوى التعيين
في المثالين بل اظهار وصوره نظرا فيها **وهو كون هي فيهما ضمير القصة فان
اراد الزمخشري ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لا انه متعين فيهما
فالضعف في كلام ابن مالك وحده** حيث ضعف كلام الزمخشري لحمله
على ارادة تعين ما ابداه وليس بمتعين فان قيل صرح المص بان ضمير
الشان والقصة لا ينبغي الحمل عليهما اذا امكن غيرهما فكيف يتاتى له تضعيف
كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين محتمل لان يكون ضمير القصة وقد
وافق على امكان غيره فالجواب ان المراد ان هذا الضمير لا ينبغي الحمل عليه
اذا امكن غيره مما لا يخالف القياس لما ستعرفه من مخالفته من وجوه اما
اذا كانت المحتملات باسرها خارجة عن القياس وهي متساوية الاقدام
في الحمل فلا يختص به بعض دون بعض فكل من جعل الضمير مفسرا بالجملة او بالبدل
دون حمله على انه ضمير القصة كون ضميرها مخالفا للقياس من عدة وجوه ٢
وما حملاه عليه انما مخالفته له من وجه واحد فكان اولى بالاعتبار
وقد يقال ان الزام المص لابن مالك انما هو بامكان كون الضمير للشان
لا باولوية الحمل عليه وكلامه الاتي محصلة اولوية الحمل على غيره اذا امكن
فلا اشكال **والرابع ضمير الشان والقصة** وهو كل ضمير مفرد غائب تصدر
به الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه فمن لا يكون
مضمون تلك الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه
لمن لا يكون مضمون تلك الجمل الا شيئا عظيما يعتني به اما مذكر وهو الاغلب
او مؤنث ويختار تانيثه عبارة عن القصة اذا كان في الجملة المفسرة
مؤنث غير فضلة لقصد المطابقة لا انه راجع الى ذلك المؤنث وتانيثه
وان لم تشتمل الجملة على مؤنث قياس لكنه لم يسمع **نحو قل هو الله احد
ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا** فهي ضمير القصة وشاخصة

خبر مقدم مبتدا وه ابصار الذين كفروا وليس شاخصة خبرا وما بعده فاعل
به لان ضمير القصه انما يخبر به عن الجمل والكوفي تسميه ضمير المجهول لان
ذلك الشان او القصه مجهول لكونه مبهما الى ان يفسر بالجملة فالتسمية
الاولى للبصريين وهذا الضمير مخالف القياس من خمسة اوجه احدها
عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم هي او شي
منها عليه لان رتبة المفسر متاخرة عن رتبة المفسر بالفتح وقد غلط يوسف
ابن السيرافي اذ قال في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما
بجو الشام ام متساكر هو من ثاني الطويل وقائله الفرزدق واراد بابن
المراغة جريرا والمراغة اسم مكان التمرغ وهو التمعك وهي هنا لقب لام
جرير لقبها به كما في الصحاح الاخطل اي متمرغ عليها الرجل والهجو الشتم
بالشعر والجو فيضي واصغري هو ما اتسع من الاودية وفي القاموس الجو
الهواء وما انخفض من الارض والتساكر المظهر للسكر وليس بسكران فيمن
رفع سكران وابن المراغة ان كان شانية وابن المراغة سكران مبتدا وخبر
والجملة خبر كان ووجه غلطه ما يلزمه من تقدم شي من الجملة المفسرة
لضمير الشان عليه والصواب على هذه الرواية ان كان زائدة ولا ضمير
فيها والاشهر في انشاده نصب سكران على انه خبر كان قدم عليها وهي
غير زائدة ورفع ابن على انه اسمها وارتفاع متساكر حينئذ على انه خبر هو
محذوفا وام على هذا منقطعة وعلى تلك الرواية متصلة كما لا يخفى ويروى
بالعكس اي برفع سكران ونصب ابن المراغة فاسم كان ضمير مستتر
فيها عايد على سكران وخبرها ابن المراغة والجملة خبر عن سكران وصحت
الابتدائية مع نكارته لوقوعه في حيز الاستفهام وام متساكر عطف عليه
والثاني انه مفسر لا يكون الا جملة اسمية فاذا دخله الناسخ جاز كونها
فعلية ولن تكون الاخبرية بحكم الاستقرا واجاز ابن الخباز كونها انشائية
فيقال هو هل زيد قائم ولا يعود اليه ضمير منها ولا يشارك في هذا الحكم
ضمير فان قلت كثيرا ما تراهم يقولون في قوله تعالى هو اقرب للتقوى الضمير
عائد على اعدلوا وهو جملة فهذا ضمير مفسر بجملة قلت هذا قول على
التجوز والتحقيق ان الضمير انما يرجع الى المصدر المشتمل عليه اعدلوا
اعني العدل فهو لم يفسر بجملة واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره
بمفرد له مرفوع جملة مجرورة المحل صفة لمفرد نحو كان قائما زيد فكان
شانية وقائما خبرها وزيد مرفوع به وظننته اي ظننت الشان قائما
عمرو وذلك لشبه المفرد المذكور بالجملة في جريان الاسناد بين طرفيه

وهذا

وهذا اي ما اجازوه ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدا او اسم كان
المستتر فيها وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم ولا
يخفى ما في التعبير بان الشرطية من الاشارة الى عدم ثبوت سماعه ويجوز
كون المرفوع بعد كان اسما لها وان تاخر عن المنصوب والمنصوب المتقدم
عليه خبرا لها واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب والضمير ان ضمير شان
على حذف المرفوع فيهما من فاعل او نائب فاعل والتفسير بالفعل وحده
مبنيا للفاعل في الاول او للمفعول في الثاني قيل كلامه هذا يقتضي ان الكوفيين
قاطبة يجوزون حذف الفاعل وليس ذلك بالمعروف والمنقول ان
الكسائي منهم هو الذي يجيز حذفه وقد نقلوا ان الفرا منهم لا يجيز حذف
الفاعل في نحو ضربني واكرمت زيدا بل ياتي به ضميرا منفصلا بعد المتنازع
فيه والجواب بان المراد بالكوفيين معظمهم ليس بشي لان المدعى نقله
عن امامهم فقط اللهم الا ان يحمل المعظم على المعظم او يكون بصيغة اسم
المفعول من التعظيم لكن بقي ان ابن ابي الربيع في شرح الايضاح صرح بان
الكسائي لم يبح حذف الفاعل في غير باب التنازع وما نقله المصنف
هنا عن الكوفيين ليس من باب التنازع في شي نعم في ارتشاف الضرب لابي حيان
ما نصه وذهب الكسائي الى جواز حذف الفاعل وحده دون عامله وذلك
مشهور عنه في باب الاعمال في نحو ضربني وضربت الزيدين وفي غير هذا
الباب نحو قوله فان كان لا يرضيك حتى تردني اي فان كان لا يرضيك الزيدون
ولا يرضيك بني وفيه اي فيما اجازه الكوفيون فساد ان التفسير
بالمفرد الذي هو الفعل وحده وحذف مرفوع الفعل من فاعله
والثالث انه لا يتبع بتابع اصلا فلا يوكد لان نداسبهما من النكرات
وهي لا توكد ولا يعطف عليه مطلقا عطف بيان او نسق اما انه
لا يعطف عليه عطف بيان فلئلا يزول الابهام المقصود منه واما
انه لا يعطف عليه عطف نسق فقد قال الشارح انظر ما وجهه ووجهه
المحشي بان الجملة التي هي خبر ضمير الشان لا تحتاج الى رابط لكونها نفسه
فلو عطف عليه عطف نسق لما ذكر المعطوف في الاخبار عنه بتلك الجمله
الخالية من الرابط فلزم خلو خبر المخبر عنه الجملة من رابط وهو ممنوع فتامل
ولا يبدل منه لان في البدل ايضا حالا يليق بما المطلوب ابهامه وانما
لم يذكر النعت لان عدم اتناعه به ظاهر لان الضماير مطلقا لا تنعت
وزعم ابن عطيه في قوله تعالى وهو محرم عليكم اخراجهم ان يكون ضمير شان
واخراجهم بدل منه وهو مردود عليه لما قررنا والرابع انه لا يعمل فيه

اي في ضمير الشان الا الابتدا، او احدى نواسخه فاذا عمل فيه الابتدا ووقع
اسم ما الحجازية فهو مرفوع منفصل واذا عمل فيه ان او احدى اخواتها
او ظن او احدى اخواتها متصلا منصوبا بارزا او كان او كاد او احدى
اخواتها كان متصلا مرفوعا مستترا والخامس انه ملازم للافراد لانه
ضمير لفضع مضمون الجملة ومضمونها شي مفرد وهو نسبة المحكوم به للمحكوم عليه
فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين او احاديث وكذا يلزمه الغيبة لانه
راجع في الحقيقة الى المسول عنه بسوال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل بتخيل
ان انسانا سمع جلبة فاستبهم الامر فسال ما الشان او ما القصة فقلت
هو الامير مقبل اي الشان هذا او القصة واذا تقرر هذا فاعلم انه لا ينبغي
الحمل عليه اي على ضمير الشان اذا امكن غيره يريد ان الاولى الحمل على غيره
حيث امكن كما يصرح به فلا يصار اليه الا اذا تعين ومن ثم ضعف قول
الزمخشري في انه يراكم اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان
وقد وقع في مثل ما شنع به على الزمخشري فانه ذكر في النوع السادس من الجهة
السادسة من الباب الخامس في قوله تعالى ومن يكتمها فانه اثم قلبه ان الضمير
من انه يجوز تقديره ضمير شان وتقديره راجعا الى الاسم الشرط ولعله ما نقله
عن الزمخشري قاله في غير تفسيره ويويده اي ويويد هذا الاولى انه قرى
وقبيله بالنصب وهي قراة اليزيدي وضمير الشان لا يعطف عليه ولا
يتعين تخريج النصب على ما ذكر لجواز كون الواو واو المفعول معه وان رجح
العطف ولعل المص لرجحيته هذا الوجه لم يعول عليه وقبيل ابليس جنوده
اي بنوه وذريته وهم عندنا اجرام الطايف سريرة لها قدرة التشكل بصور
الاجسام الكثيفة وزعم الزمخشري ان في الاية دلالة على عدم روية الجن
وانهم لا يظهرون للانس وان ذلك في استطاعتهم وان زعم من يدعي الروية
زور ومخرقة ورد عليه بمنع دلالة الاية على ما ادعاه لانه تعالى ابثت انهم
يرونا من جهة لا نراهم فيها وهي الجهة التي يكونون فيها على اصل خلقهم ولو ان المراد
نفي رويتنا لهم لقيل انه يراكم هو وقبيله وانتم لا ترونهم وروية بعض البشر
لهم معلومة في الشريعة ومنعها مكابرة وقول كثير اي وضعف ايضا قول
كثير من النحويين ان اسم ان المفتوحة الهمزة المخففة النون ضمير شان
دايما والاولى ان يعاد على غيره اي ان يحمل على غير الشان اذا امكن
ويويده قول سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرويا ان تقديره
انك فجعل اسمها ضمير المخاطب كما صرح به في قوله بانك ربيع وغيث
مريع وانك هناك يكون الثمالا وفي كتبت اليه ان لا يفعل انه

يجزم

يجزم على النهي اي جزم الفعل على ان لا ناهيه وعليه فان تفسيريه وينصب
على معنى لئلا فلا نافيه وان الناصبه ويرفع على ان التقدير انك فان
المخففه من الثقيله ولا نافيه ايضا فيجوز كون اسمها غير ضمير شان
الخامس من المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تاخر لفظا ورتبة ان يجر
اي الضمير برب وحكمه حكم ضمير نعم وبيس في وجوب كون مفسره تمييزا
وكونه مفردا اي وكون ذلك الضمير مفردا وان ميز بغيره قال
ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دايبا فاجابوا هو من البحر الاول
من الخفيف ولم يسم قايله والفتية جمع فتى وهو السخي الكريم يقال هو فتى
بين الفتوة وقد تفتى وتفانى والجمع فتيان وفتية وفتو كعتو وفتي كعصي
ويورث معناه يكسب على طريق الاستعارة والمجد الشرف ودايبا مستمرا
دايما ولكنه يلزم ايضا التذكير وان كان مميزه مونثا فيقال ربه امراة
لا ربها فلا تطابق ويقال نعمت امراة هند فيطابق واجاز الكوفيون
مطابقته للتمييز في التانيث والتثنية والجمع فيقال ربها امراه
وربهما رجلين وربهم وليس بمسموع منهم وعندي ان الزمخشري يجيز
الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورب وذلك انه قال في فسواهن سبع
سموات الضمير في فسواهن مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه
رجلا وقيل راجع الى السما على تفسيرها بالاجرام العلويه والسما في معنى
الجنس اي الجنس الجمعي فلا اشكال في عود ضمير الجمع اليها وقيل جمع سماه
وعليه فسبع سموات حال او بدل وهو مختار قاضي المفسرين وقيل مفعول به
والتقدير فسوى منهن سبع سموات وقيل مفعول ثان لسوى على انه بمعنى صير
والوجه العربي هو الاول انتهى والمراد بتسويتهن تعديلهن وخلقهن
مصونة من العوج والفطور وتاول اي الوجه الاول من وجهي الزمخشري
الذي سماه عربيا على ان مراده سبع سموات بدل من ضمير سواهن العايد
الى ما قبله وظاهر تشبيهه بربه رجلا ياباه للجزم بان رجلا فيه تمييز
ويدفع هذا التاويل ايضا ما صرح به الزمخشري في سورة فصلت في قوله تعالى
فقضاهن سبع سموات فقال يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السما على المعنى
كما قال طايعين ونحوه اعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا
لسبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال والثاني على التمييز
السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن
عصفور اجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جايز
باجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه

الرؤوف الرحيم بجرهما على البدلية من الضمير المجرور وقال الكسائي هو نعت
والجاعديا بون نعت الضمير لان وضعه مخالف لوضع الظاهر والنعت
والمنعوت كالشي الواحد والشي الواحد لا يختلف وضعه وقوله بالرفع عطف
على قولهم وجزم المحشي انه بالنصب فكان ما في نسخته وخرجوا لا وبما خرجوا
وكذا جزم بنصب قولهم الاتي فلو تلم ان ينام البايسا وقبله قد اصبحت
بقرقرى كوانسا وقد تقدم الكلام عليه فيما افترق فيه عطف البيان والبدل
فالبايس بالنصب بدل من ضمير فلا تلمه اي لا تلم المحتاج الشديد الحاجة
وقال سيبويه هو البايس منصوب باضمار ارحم قيل عليه البايس من اشتدت
حاجته وهذه الصفة تستدعي ترحما لا ذما فالمناسب ان يكون التقدير ارحم
لا اذم واجيب بان شدة الحاجة ايضا في نفسها ذم فلعل سيبويه لحظ
ذلك فقدر اذم وقولهم اي من ذلك قولهم فاما اخواك وقاموا اخوتك
وقمن نسوتك فالاسم الظاهر مبدل في الكل من الضمير وقيل هو على التقديم
والتاخير فالضمير عايد على متقدم رتبة وقيل الالف والواو والنون
احرف وعلامات تدل على حال الفاعل كالتاء من قامت هند فانها حرف
وعلامة على التانيث وهو المختار وقد رد البدر بن مالك في شرح الفية
والده قولي الابدال والتقديم والتاخير بان ائمة اللغة اتفقوا على ان قوما
من العرب يجعلون الالف والواو والنون علامات للتثنية والجمع
كانهم بنوا ذلك على ان من العرب من يلتزم مع تاخير الاسم الظاهر الالف
في فعل الاثنين والواو والنون في فعل جمع المذكر والمونث فلزم كونها
حروفا دالة على التثنية والجمع كما يلزم التاء دالة على التانيث السابع
ان يكون اي الضمير متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول موخر كضرب
غلامه زيدا اجازه الاخفش وابو الفتح من البصريين وابو عبد الله
الطوال بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو ومبالغة في الطويل من الكوفيين
وانما اجازوه لشدة اقتضاء الفعل المتعدي للمفعول كالفاعل ومن
شواهده اي شواهد هذا النوع قول حسان هو ابن ثابت الانصاري ولو
ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما هو من ثاني
الطويل والمجد الشرف ومطعم على زنة اسم الفاعل من اطعم اسم رجل وعني
به المطعم بن عدي بن الخيار والد جبير بن مطعم مات ولم يسلم ورثاه
حسان مكافاة على ما فعل مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة فانه اجاره
حين قدم من الطايف بعد ما دعا ثقيفا الى الاسلام فابوا عليه وكان
احد من قام في نقض الصحيفة التي كتبتها قريش على بني هاشم وبني المطلب

وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في
ذرى المجد هو من الضرب الاول من الطويل ولم يسم قايله والحلم بكسر المهملة
وسكون اللام الاناة والسودد السيادة ورقى بتشديد القاف وهو الصعود
والارتفاع والندى بالقصر الجود والذرى بضم المعجمة جمع ذروة بكسرها
وضمها وهي اعلى الشي والمجد الشرف اي ان حلم الحليم كساه اثواب السيادة
وندى الجواد رفعه الى اعلى مراتب الشرف والجمهور يوجبون في ذلك
كله في النثر تقديم المفعول نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه واما في
النظم فما امكن فيه التاويل اول وما لا فهو محمول على الضرورة والشذوذ
ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل
ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول وذلك لان
من اجاز المسئلة اعتبر قيدين احدهما اتصال الضمير بالفاعل والاخر عوده
على المفعول الموخر نفسه فمن ثم امتنع المثالان المذكوران اما الاول
فلفوات القيد الاول واما الثاني فلفوات الثاني لان ما اتصل به
الضمير وصاحبه اذا كانا متشاركين في العامل اشعر العامل بهما اذ هو
متعد فهو مقتض للمفعول اقتضاءه للفاعل فاذا جيء بفعل متعد وليه
فاعل مضاف الى ضمير اشعر بان صاحب الضمير مفعول فجاز وحيث لا يشاركه
في العامل لم يكن قبله ما يشعر فيمتنع والواجب فيها تقديم الخبر والمفعول
ليعود الضمير على متقدم ولو لفظا ولا خلاف في جواز نحو ضرب غلامه
زيد وان عاد الضمير الى متاخر لفظا لانه متقدم رتبة وقال الزمخشري
في نحو ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا الاية في قراءة ابي عمرو وابن
كثير فلا يحسبنهم بالغيبة وضم اخر الفعل وكذا قرا يحسبن الاول بالياء
وفتح اخر الفعل واما الباقون فابن عباس ونافع وافقا على القراءة بالغيبة
في يحسبن الاول وقرا الثاني بتاء الخطاب وفتح اخر الفعل وقرا الكوفيون
بتاء الخطاب وفتح الباء في الفعلين والخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم
وقرئ بالخطاب وضم الباء فيهما على انه له ولغيره واما السين من يحسب
فكل على اصله فيها ففتحها ابن عامر وحمزة وكسرها الباقون ان الفعل وهو
يحسبن الاول مسند للذين يفرحون واقعا على ضميرهم محذوفا وهو
المفعول الاول والاصل لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة اي
كاينين بمفازة وهذا هو المفعول اي لا يحسبن انفسهم الذين يفرحون
فايزين ولا اشكال في وقوع الفعل المسند الى شيء على ضمير ذلك الشيء
اذا كان من افعال القلوب كما هو مقرر عندهم وقوله ثانيا فلا يحسبنهم

توكيد للجملة الاولى اي مع معموله الثاني وهو قوله بمفازة من العذاب والفاء زايدة فيه وحسن تكرار الفعل لطول الفصل واعربه ابن عطية بدلا ويعكر عليه وجود الفاء زايدة فيه وحسن تكرار الفعل لطول الفصل ولعله يرى ان زيادتها لا تمنع البدلية كما لا تمنع التوكيد وقد حذف من الجملة الاولى معمولها كما ترى مدلولا عليهما بمعمولي المؤكد او المفعول الاول منها محذوف وقوله فلا تحسبنهم تاكيد للفعل وفاعله ومفعوله الاول وبمفازة المذكور هو المفعول الثاني للفعل الاول وعليه ظاهر تقرير المص فتدبر وكذا قال الزمخشري في قراءة هشام ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بالغيبة ان التقدير ولا يحسبنهم والذين فاعل اي لا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله انفسهم امواتا فهذا على حذف المفعول الاول لانه في الاصل مبتدا جايز الحذف عند القرينة ويجوز ان يكون فاعل يحسبن ضميرا عايدا الى الرسول صلى الله عليه وسلم وينطبق على قراءة الخطاب او الى من يحسب ورده ابو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر لصيرورة التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا وهم مفسر بالذين قتلوا عايد عليه مع تاخره قال في البحر وما ذهب اليه من ان التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا امواتا لا يجوز لان فيه تقديم المضمر على مفسره وهو محصور في اماكن وهي باب رب بلا خلاف وباب نعم وبيس نحو نعم رجلا زيد على مذهب البصريين وباب التنازع على مذهب سيبويه وضمير الامر والشان وباب البدل على خلاف فيه بين البصريين نحو مررت به زيد وزاد بعض اصحابنا ان يكون الظاهر المفسر خبرا للضمير وهذا الذي قدره الزمخشري ليس واحدا من هذه الامور المذكوره وهذا اي رد ابي حيان على الزمخشري غريب جدا فان هذا المؤخر الذي عاد عليه الضمير مقدم الرتبة لانه فاعل والضمير العايد مفعول ووقع له اي لابي حيان نظير هذا في قول القايل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لان فيه تقديم الضمير على مفسره فيستلزم عود الضمير الى المؤخر ولا شك انه لو قدم هذا الضمير لكان كقولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو جايز اتفاقا فانظر الى ان المفسر وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة وهذا اعتراض على ابي حيان تقريره انه لو امتنع ما ذكره لامتنع قولك غلامه ضرب زيدا لكنه غير ممتنع بيان الملازمة ان هذه الصوره كالتي ذكرها في ان عود الضمير على

المتاخر

المتاخر والجواب ايضا ما عرفت وحمل المحشي تقديم الضمير على مفسره في الصورتين على انه تقديم بحسب اللفظ والرتبة ثم قال في الصورة الاولى فاما لفظا فظاهر واما رتبة فلان فاعل الصفة حينئذ وهو ذو سهم رتبته التاخير عنها وقد تقدم الضمير المفسر به على الصفة فعاد الضمير على متاخر في الرتبة لكن بالنظر الى نفس الضمير وما عاد بل بالنظر الى كون ما عاد عليه الضمير فاعلا للصفة التي تقدم عليها الضمير وفاعل الصفة يجب تاخره وقال في الصورة الثانية انها كالصورة التي ذكرها في عود الضمير فيها الى متاخر لفظا ورتبة لكن بالنظر الى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد اليه فاعلا للفعل الذي تقدم الضمير عليه وفاعل الفعل يجب تاخره عنه ولا يخفى ما في هذا الحمل من التمحل قال وقد يفرق بينهما بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل بخلاف الحال ووقع لابن مالك سهو في هذا المثال لمن وجد عنه هذا وهو انه منع من التقديم اي من تقديم الحال على عاملها في المثال المذكور لكون العامل فيه صفة والاختلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف فتقول مررت برجل غلامه ضارب بنصب غلامه وجر ضارب ومن الغريب ان ابا حيان صاحب هذه المقالة وقع له ان منع عود الضمير على ما تقدم لفظا لا رتبة واجاز عوده الى ما تاخر لفظا ورتبة اما الاول اي منع العود على متقدم لفظا فانه منع في قوله تعالى وما عملت من سوء تود كون ما من ما عملت شرطية لان تود حينئذ تكون دليل الجواب لا جوابا للشرط لكونه مرفوعا وفيه نظر لان ارتفاع المضارع اذا وقع جوابا للشرط وكان الشرط ماضيا كقوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم جايز فصيح بلا نزاع فكيف لا يكون تود جوابا نعم جعل الجملة اسمية ينقدح موصولية ما اوقع في المعنى لانه حكاية الكاين في ذلك اليوم فيكون قرينة التقديم لما انه دليل الجواب فيكون حينئذ الضمير في بينه عايدا على ما تاخر لفظا ورتبة وهذا عجيب فان الضمير الان عايد على متقدم لفظا وان كان متاخرا رتبة وذلك كاف في صحة العود باتفاق ولو قدم تود بالفعل لغير التركيب وحدث تركيب آخر غير الاول والحاصل ان الواقع في التركيب الان انما هو تاخير تود ويستلزم كون الضمير عايدا على متقدم لفظا فقط اما تقديمه وتاخره فهو يستلزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وهو ممتنع لكن يكون تركيب آخر غير الاول ولا يستلزم امتناع هذا امتناع ذلك

ويلزمه ان يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا في نية التاخير وما اتصل
به الضمير في نية التقديم فيكون الضمير عايدا على ما تاخر لفظا ورتبة لكنه
جايز باتفاق ونوقش بان القايل ان يمنع كون زيد في المثال المذكور
في نية التاخير بل هو في محله غايته انه محل باعتبار نسبتها الى الفاعل
واخر باعتبار نسبة بعضها الى بعض فزيدا المفعول في المثال المذكور وان
وا[قع] في محله بالنظر الى ضرب لان رتبة العامل متاخرة عن رتبة المعمول
هو غير واقع في محله الخاص بالنظر الى فاعله لان رتبة المفعول بعد
رتبة الفاعل فيصدق عليه انه في نية التاخر عن الفاعل وقد استشعر
اي ابوحيان ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه فانه قال
اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تاخره عنه لعود الضمير فيلزم
من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل وهي انما تقتضي جملة الجزا
لا جملة دليل لانتفاء عملها فيها لان جملة الدليل مستانفة لا محل لها فدافع
حالها انها من حيث هي دليل لا تقتضيها جملة الشرط ومن حيث اشتمالها
على ضمير اسم الشرط تقتضيها وهذا بخلاف ضرب زيدا غلامه فانه جملة
واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فكل منهما يقتضي صاحبه
ولذلك جاز ضرب غلامها هندا عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها عبد
هند ولا يخفى ضعف ما اعتمده من الفرق واما الثاني يعني تجويز الرجوع
الى متاخر لفظا ورتبة فانه قال في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد
ما راوا الايات ليسجننه ان فاعل بدا عايد على السجن المفهوم من
ليسجننه وهو متاخر لفظا ورتبة شرح حال
الضمير المسمى فصلا وعمادا وهو صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا
يتوسط بينه وبين الخبر قبل دخول العوامل وبعدها والتسمية بالفصل
للبصريين وبالعماد للكوفيين والكلام فيه منحصر في اربع مسايل الاولى
في شروطه وهي ستة وذلك انه يشترط فيما قبله امران احدهما كونه
مبتدا في الحال اي باقيا على ابتدائيته او في الاصل بان زالت ابتدائيته
بدخول شي من النواسخ عليه نحو اولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون
الاية كنت انت الرقيب عليهم عند الله هو خيرا ان ترن انا اقل منك
مالا وانما امر في الاية الثانية لقراة بقيتها لاشتمالها على مثل ما مثل به
واجاز الاخفش وقوعه اي وقوع هذا بين الحال وصاحبها كجاء زيد
هو ضاحكا وفي اعراب السفاقسي ان المخبر هو الكسائي وعزاه في البحر
الى بعضهم وجعل منه هولاء بناتي هن اطهر فيمن نصب اطهر

وهي قراة الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن
مروان السدي ولحن ابو عمرو من قرا بذلك وكذا قال سيبويه انه
لحن حكاه ابوحيان عنه وقد خرجت على ان هولاء بناتي جملة اسمية
وهن اما توكيد لضمير مستتر في الخبر او مبتدا ولكم الخبر وعليهما اي على
وجهي التاكيد والابتدائية فاطهر المنصوب حال من لكم الخبر وفيهما
اي في الوجهين المذكورين نظر اما الاول فلان بناتي اسم جامد
غير مؤول بالمشتق فلا يحمل ضميرا عند البصريين قيد بذلك لان الكوفيين
على تحمل الجامد الضمير وان لم يؤول بالمشتق نقله البدر بن مالك وغيره
عنهم ونقله في شرح التسهيل عن الكسائي وقد قيل عليه لا نسلم ان بناتي
جامد محض اذ هو في معنى مولوداتي فيكون في معنى المشتق فتحمل ضميرا
وقد جزم ابن عصفور في شرح المقرب بذلك فقال توكيد للضمير المستكن
في بناتي على ان بناتي في معنى المشتق فيحمل الضمير قال ويدل عليه قولهم
مررت بنساء بنات لعمرو فوصفوا به واما الثاني فلان الحال لا تتقدم
على عاملها الظرفي عند اكثرهم اي خرج على تخريج قراة شاذة على قول
غير الاكثرين قلت كثرة القايلين موجبة لاطراح قول الاقلين بحيث
لا يعول عليه ولا يخرج تركيب عليه ولعل جحر واسعا من ذلك وفي اعراب
السفاقسي هن مبتدا ولكم خبره واطهر حال والعامل ما في هن من معنى
التوكيد بتكرير المعنى وقيل لكم لما فيه من معنى الاستقرار واجاز الزمخشري
ان ينصب هولاء بفعل اي خذ هولاء وهن فصل واطهر حال والعامل فيه
الفعل المضمر والثاني كونه اي كون ما قبله معرفة كما مثلنا من الايات
واجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت
احدا هو القايم وكان رجل هو القايم بنصب القايم فيهما وحملوا عليه
ان تكون امة هي اربى من امة فقدروا اربى منصوبا والضمير ضمير
فصل ولا يتعين الاية لذلك لجواز ان تكون هي مبتدا واربى خبرا والجملة
خبر يكون ويشترط فيما بعده اي فيما بعد ضمير الفصل ايضا امران
كونه خبر المبتدا في الحال او في الاصل قبل دخول شي من النواسخ على
الكلام وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا تقبل ال التعريفية كافعل التفضيل
مستعملا بمن كما تقدم في خيرا واقل اي في الايتين السابقتين وانما لم تقيد
افعل التفضيل بمن ال التعريفية لشبهه بذي اللام من جهة كون مخصصه
حرفا يقتضيه معنى فهو ملتبسه ويتحد معه كما ان مخصص ذي اللام حرف
متحد معه وهو اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل خير منك ان تفعل

كذا ولكونه من التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان فلا يقال الافضل من زيد
كما هو مقرر في بابه وقد اطلق المصنف المعرفة فشمل العلم نحو اني انا زيد
والمضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وحكى الرضى ان الجزولي اجاز
وقوعه بين افعل التفضيل نحو خير من زيد هو خير من عمرو وان بعضهم
اجاز وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك او هو غيرك
لكونهما في صورة المعرفة ولامتناع قبولهما لال ثم قال والحق ان كل هذه
دعاو لم تثبت صحتها ببينة من القران ولا كلام موثوق به ونحو قوله
اني انا اخوك ليس بنص لاحتمال كون انا مبتدا وما بعده خبره والجملة خبر ان
بلى لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خير منك وكان
خير من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك او غيرك بنصب
ما بعد صيغة الضمير في ذلك كله حكمنا بكون الضمير فصلا ولا يثبت ذلك
بمجرد القياس ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما ذات او بين معرفة ونكرة
هي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه وشرط الذي كمعرفة ان تكون اسما
كما مثلنا وخالف في ذلك الجرجاني فالحق المضارع بالاسم لتشابههما
وامتناع دخول ال عليه والرضى نقل ذلك عن المازني ولعله هو سلف الجرجاني
في ذلك وجعل منه نحو انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره الضمير
توكيد او مبتدا فهو منصوب او مرفوع وتبع الجرجاني ابو البقا فاجاز
الفصل اي اجاز كون الضمير ضمير الفصل في ومكر اولئك هو يبور
ولم يتعين لجواز كونه مبتدا وابن الخباز عطف على ابو البقا فقال في
شرح الايضاح لا فرق اي فيما هو كالمعرفة من جهة امتناع دخول
ال عليه بين كونه امتناع دخول ال على اللفظ وتمثيله بغلام زيد
مرد ود لانه معرفة ثم قد يقال انه يلزمه اجازة ذلك مع الماضي لعارض
كافعل من والمضاف كمثلك وغلام زيد والعارض استعمال افعل
بمن والاضافة اولانه كالفعل المضارع فان فعلية نفسها ابت
قبول دخول اللام عليه انتهى وتمثيله بغلام زيد مرد ود لانه معرفة
وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك مع الماضي وهو قول السهيلي ايضا
قال في وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيا وانه خلق الزوجين
انما اتى بضمير الفصل في الاولين دون الثالث لان بعض الجهال
قد يثبت هذه الافعال من الاضحاك والابكا والاماتة والاحيا لغير الله
تعالى كقول نمرود انا احيي واميت فكانت جديرة بان تثبت له تعالى
على وجه الاختصاص ردا على ذلك البعض واما الثالث يعني خلق الزوجين

فلم

فلم يدعه احد من الناس انتهى فمن ثم اتى به بغير فصل وقول من قال لا يجوز
زيد هو قال لان الرضي الماضي لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كانه اسم
امتنع دخول اللام عليه دعوى لا دليل عليها بل هي باطلة بما في سورة النجم
وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل
اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق الواقع خبرا
في الاصل واما الان فهو مفعول ثان ليرى بعد الفصل اي والمعطوف
على الخبر خبر فقد دخل الفصل على الفعل المضارع الواقع خبرا ولا يتعين
الا بتداء ان تكون من هذا القبيل لجواز ان لا يكون يهدي عطفا على الحق ولكن
لا نسلم ان وقوعه معطوفا على الخبر كوقوعه خبرا اذ يغتفر في التوالي
ما لا يغتفر في الاوايل وقد اجيز فيه ايضا ان يكون حالا اي وهو يهدي
مبتدا او ان يكون كلاما مستانفا اي يلزم ابن الخباز اجازة ايقاع الفصل
قبل الماضي لان امتناع لازمه ايضا لذاته قلنا ولا يلزمه ذلك فقد نطق
القران به وان لم يكن نصا فيه اللهم الا ان يكون من المصرحين بالمنع منه فيتاتى
عليه الالزام ويشترط اي لضمير الفصل في نفسه لا باعتبار ما قبله و لا
ما بعده ايضا امران احدهما ان يكون بصيغة المرفوع اي ان يكون
ضمير رفع وان يكون منفصلا لان الاصل فيه باب المبتدا فناسب
اختيار المرفوع او ليكون في صورة مبتدا بان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا
الاول فيتميز لهذا السبب ذو اللام عن النعت لان المضمر لا يوصف وليس
مبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في ظننت زيدا هو
القايم وكنت انت العالم قاله الرضي فيمتنع زيدا اياه الفاضل وانت
اياك العالم لفوات كونه ضمير رفع واما انك اياك الفاضل فجايز
لا على الفصل لما عرفت بل على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند
الكوفيين واعلم انك اذا اتيت بعد بالضمير البارز بضمير منفصل فان كان
موافقا في الاعراب وكانا مرفوعين نحو قمت انا وقمت انت جاز التاكيد و
البدل وان كانا منصوبين نحو ضربتك اياك والبصريون يجعلونه بدلا و
الكوفيون تاكيدا واختاره ابن مالك ولا يقع مثله في المجرور لانه لا يتاتى فيه
الانفصال وان كان غير موافق نحو ضربتك انت ومررت بك انت تعين
التاكيد ولا يقع هنا في المرفوع اذ لا يسع مخالف والثاني ان يطابق ما
قبله اي غيبة وخطابا وتكلما كما يطابقه افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا
وتانيثا فلا يجوز كنت هو الفاضل لعدم المطابقة واما قول جرير بن الخطفى
هو بالمعجمات وخا معجمة وطا مهملة بعدها فاء فالف مقصورة لقب لجده جرير الله

وانما يكون معمولا للمحذوف اي ويرونه يهدي ويكون من عطف الجملة ثانيا انه معطوف على الحق صح

جرير بن عطيه بن حذيفة فني القاموس في مادة حطف والحطفي لقب حذ
جد جرير الشاعر وفي الصحاح والحطفي ايضا لقب عوف وهو جد جرير بن عطيه
ابن عوف والصواب ما في القاموس لانه جرير بن عطيه بن حذيفة وهو
الحطفي بن بدر بن سلمه بن عوف بن كليب بن يربوع بن مالك بن زيد مناه
ابن تميم كذا نسبه محمد بن حبيب وفي الشرح الذي يثبت في النسخ التي وقفت
عليها من هذا الكتاب اثبات الف ابن اي بين جرير والعطفي وينبغي ان يكون
جرير منونا ولعل هذا من المص مبني على القول بان الالف انما تحذف من ابن اذا
وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجد بل الى الاب الاقرب وكذا
التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه الصورة على هذا القول وسياتي
الكلام فيه والحطفي ليس ابا اقرب لجرير لانه جرير بن عطيه بن حذيفة وحذيفة
هو الحطفي والذي وقفت عليه في نسختي وهي نسخة عليها خط العز الحاضري
احد محشي الكتاب وعليها خطه هو اسقاط الف قال المحشي يقع في بعض
النسخ حذف الالف من ابن وفي بعضها اثباتها انتهى وعلى حذفها فجرير غير
منون **وكاين بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا** هو من اول
الوافر من قصيدة يمتدح بها الحجاج بن يوسف مطلعها ه سمت من للواصل العتابا
وامسى الشيب قد ورث الشبابا ه وبعد هذا البيت اعني بيت الشاهد
ومسن وربا وبتنا اليه ه واخر لا يجيب لنا ايابا ه اذا استعر الخليفة نار حرب
راى الحجاج اثقبها شهابا ه سمت من السامه وهي الملل ومن للعله
اي مللت المعاتبة لاجل الوصال ومعنى وراثة الشيب الشباب
حلوله محله فان الوارث يحل محل المورث وكاين بهمزة مكسورة بعد
الف ثم نون ساكنة اداة تكثير ككم والاباطح جمع ابطح وهو مسيل واسع
فيه دقاق الحصى والاوبه الرجعه والاياب الرجوع وسعر النار والحرب
كمنع اوقدها كسعر واسعر ونار حرب على الاستعاره واثقبها شهابا
ماخوذ من قولهم شهاب ثاقب اي مضى كانه يثقب الجو بضوءه والشهاب
كلتاب مشعله من نار ساطعة وهو ما ترى كان كوكبا انقض وما قيل
انه بخار يصعد الى الاثير فيشتعل فيجب ان صح لم ينا في ذلك اذ ليس
ما يدل على انه ينقص من الفلك ولا في قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا
بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين فان كل نير يحصل في الجو العالي
فهو مصباح لاهل الارض وزينة للسماء من حيث انه يرى كانه
على سطحه ولا يبعد ان يصير الحادث كما ذكر في بعض الاوقات رجما
للشياطين تتصعد الى قرب الفلك للتسمع كذا قاله قاضي المفسرين

وكان

وكان قياسه ان يقول **يراني انا** ليطابق الفصل ما قبله من ضمير المتكلم وحده
مثل ان ترني انا اقل ففيل في تخريجه انه **ليس فصلا وانما هو تاكيد للفاعل**
في قوله تراني **وقيل هو فصل** فاشكل بعدم المطابقة **فقيل** في التقصي عنه
لما كان هو **عند صديقه بمنزلة نفسه** اي نفس الصديق **حتى كان**
بحيث **اذا اصيب كان صديقه قد اصيب** تحقيقا لدعوى الاتحاد
جعل ضمير الصديق يعني الغايب **بمنزلة ضميره** يعني ضمير المتكلم فاقام
هو مقام انا **لانه نفسه في المعنى** ولله در القايل انا من اهوى ومن اهوى انا
وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء اي يرى مصابي مما حذف هذا
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجي بنون الوقاية لينكسر ما قبل الياء
فالفصل مطابق للمحذوف لا للقايم مقامه **والمصاب حينئذ مصدر**
كذا هو في بعض النسخ بلفظ والمصاب بالصاد المهملة وبالموحدة ويقع
في بعضها والمضاف بالمعجمة وبالفاء **كقولهم في التعزية جبر الله مصابك**
اي مصيبتك اي يرى مصابي هو المصاب العظيم واستفيد
الوصف بالعظيم من حمل الجنس على فرد خاص منه **ومثله في حذف**
الصفة الان جيت بالحق اي الواضح والا لكفر بمفهوم الظرف
اذ يكون المعنى وقبل لم يجي بالحق فيكون انكارا لما جاء به اولا ولا يخفى
ما في قوله من الكفر من ادخال اللام في جواب ان الشرطيه وقد مرت
له نظاير ومثله ايضا في حذف الصفة **فلا نقيم لهم يوم القيامة**
وزنا اي نافعا وليس المراد نفي وزن اعمالهم مطلقا **لان اعمالهم توزن**
بدليل ومن خفت موازينه الايه وان حمل نفي اقامة الوزن على الازدرا
بهم وان لا يجعل لهم مقدارا ولا اعتبار لم يحتج الى تقدير الصفة
واجاز واسير بزيد سير على انابة المفعول المطلق مناب الفاعل
بتقدير الصفة اي واحد او شديد **والا لم يفد وزعم ابن الحاجب**
ان الاستشهاد لو اصيب باسناد الفعل المبني لما لم يسم فاعله **الى ضمير**
الصديق وان هو توكيد له اي للضمير المستتر العايد الى الصديق
او لضمير يرى هو عايد اليه ايضا **قال اذ لا يقول عاقل يراني** اي
الصديق **مصابا اذا اصابتني مصيبة انتهى** لانه ضرب من اللغو
وانما يحسن منه ان يقول يراه مصابا اي يراه الصديق نفسه
مصابا اذا اصابتني مصيبة جريا على مقتضى المضاف **وعلى ما قدمناه**
من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض قيل عليه ان الصفة التي اشار
الى تقديرها مبنية على جعل المصاب مصدرا وكلام ابن الحاجب مبني

على جعله اسم مفعول وكذا جعله مفعولا ثانيا لبرى والاولى البا بل نقول
ما اشار اليه ابن الحاجب من الاعتراض لا يتجه مع الاعراض عن تقدير
الصفة ايضا لان مبناه على كون مصابا اسم مفعول نكرة والواقع في البيت
معرف بال والحصر مفاد التركيب كقولك زيد الفاضل اي هو الفاضل لا غير
ومعنى البيت على هذا التقدير لو اصبت رالي المصاب اي لم ير المصاب
الا اياي دون غيري كانه لعظم مكانته وشدة صداقته لم ير مثلا شيء عنده
مصايب غيره فلا يرى غيره مصابا وانما يرى المصاب اياه مبالغة
فيه بر ويروى يراه بالغيبة اي يرى نفسه اي يرى ذاك الصديق
وتراه بالخطاب اي ويروى ايضا تراه اى انت ولا اشكال حينئذ
ولا تقدير لمضاف والمصاب حينئذ مفعول اي اسم مفعول لا مصدر
ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال لو انه قال يراه لكان
حسنا اي يرى الصديق لنفسه مصابا اذا اصبت المسئلة الثالثة
في فايدته اي فصل بين كون ما بعده خبرا وكونه نعتا وميز ما بينهما لانك
اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر
الخبر فيجي بالفصل لتعيين كونه خبرا وهذا التعليل متاخري البصريين
وقال الخليل وسيبويه يسمى فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده
بدلالته على انه ما بعده ليس من تمامه بل هو جزء قال نجم الائمة والمعنيان
ما لهما الى شيء واحد الا ان تقديرهما احسن من تقديرهم وسمي عمادا لانه
يعتمد عليه معنى الكلام اولانه حافظ لما بعده عن السقوط عن درجة
الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فان قلت اي
التسميتين اولى بالقبول قلت تسمية البصريين له بالفصل اولى لانها
اقرب الى الاصطلاح كما قرره ابن الحاجب في ايضاحه وبينه بان الشيء
يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ والمعنى في هذا اللفظ الفصل فكانت
تسميته فصلا احرى من تسمية الكوفيين عمادا نظرا الى ان المتكلم
او السامع او هما جميعا يعتمدان به على الفصل بين الصفة والخبر
فهي تسمية باسم ما يلازمه ويودي الى معناه وقال بعضهم الفصل
اخص بهذا المحل فالتسمية به اولى من التسمية بالعماد اذ كل ما وضع
للفصل كتاء التانيث والاعراب قد اعتمد به على ما يراد منه وليس كل ما
يعتمد به في شي يكون فصلا فان زيدا من زيد قايم معتمد عليه في
المراد منه ولم يفصل شيا عن شي واذا ثبت ان الفصل اخص من العماد
فالتسمية بالاخص اولى من الاعم لاشتمال الاخص على الاعم ضرورة عدم

تحقق

تحقق الاخص بدون الاعم فيكون اكثر فايدة فهو اولى والكثر النحويين
يقتصرون على ذكر هذه الفايدة يعني اللفظية ولا يتعرض للاخرتين
وانما يقع التعرض لهما غالبا في كتب المعاني والبيان وذكر التابع
كما ذكر المص اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت
الرقيب عليهم والضماير لا توصف فقد يقال مرادهم انه من اول الامر
يفصل بين كون ما بعده خبرا او صفة وان كان هناك ما يمنع من الوصفية
واورد عليه انه كما انتفت الصفة في الاية انتفى غيرها من التوابع اما
عطف النسق والتوكيد فظاهر واما البيان فلاشتقاق وشرط الجمود
ولان ما لا يوصف لا يبين على الصحيح واما البدل فلانه لا يبدل ظاهر من
ضمير حضور الا اذا كان بدل بعض او اشتمال او بدل كل افاد الاحاطة
والكل منتف هنا فالاسناد الى الاية في ان التعبير بالتابع اولى من التعبير
بالصفة لا وجه له واجيب بان له وجها بناء على ان المراد بالتابع
اللغوي لا الاصطلاحي وانا لا يظهر لي هذا الوجه فتامل فيه والثاني
معنوي وهو التوكيد ذكره جماعة اعترض ذلك ابن الحاجب في اماليه
بانه لو كان تاكيدا فاما ان يكون تاكيدا لفظيا او معنويا وكلاهما باطل
اما الاول فلان اللفظي هو اعادة اللفظ بعينه نحو قام زيد زيد او بمعناه
نحو قمت انت واما الثاني فلان المعنوي بالفاظ محصورة تحفظ ولا يقاس
عليها واجيب بان التاكيد المراد بين الامرين هو ما يذكره النحاة
في باب التوابع وليس الفصل بهذا المعنى وليت شعري ماذا يقول
في التاكيد بنحو ان واللام ولعل اعتراضه على من يقول ان الفصل ههنا
تاكيد للمسند اليه ولكن الذي صرح به بعض المحققين انه تاكيد للحكم
لما فيه من زيادة الربط وكانه يريد ببعض المحققين السعد التفتازاني
فانه ذكر في حاشية الكشاف ان الزمخشري ذكر لضمير الفصل ثلاث
فوايد الاولى الدلالة على ان ما بعده خبر لا نعت لانه انما يتوسط بين
المبتدا والخبر لا بين الموصوف والصفة وبهذا الاعتبار يسمى ضمير
الفصل الثانية تاكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وما قيل انه تاكيد
المسند اليه لانه بمنزلة زيد نفسه ليس بشيء الثالثة افادة قصر
المسند على المسند اليه بشهادة الاستعمال مثل ان الله هو الرزاق وكنت
انت الرقيب عليهم ونحو ذلك فان قلت فما بال صاحب التلخيص ذكر
الفصل من احوال المسند اليه وما وجه ذلك والمفهوم من تقريراتهم
ان فايدته ترجع الى المسند اليه والمسند جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا

ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه قلت انما جعله من احواله
لانه يقترن به اولا وهو فى المعنى عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له
وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد الاصطلاحي فلا يقال زيد نفسه
هو الفاضل وذلك لئلا يجتمع تاكيدان على شي واحد ولا يخفى ان هذا
مبني على انه تاكيد للمسند اليه والتحقيق خلافه وانه تاكيد لما اشتمل
عليه الكلام من الحكم وبتقدير تسليم ذلك فما المانع من اجتماع مع تاكيد اخر
وانت تقول جا زيد نفسه عينه وجا زيد زيد نفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين
بمعنى واحد فى استعمالهن الى سماعهما معا فى تركيب واحد ومن ثم تقول جاء
القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون وان لم يرد السماع بها
مجتمعة افاد ذلك الشارح وتعقب بمنع ان ليس ما نحن فيه نظير ما ذكر
وانما هو نظير زيد نفسه زيد الفاضل لان التاكيد بالفصل عند هولاء من باب
التاكيد اللفظي فانه عندهم تكرار معنى الموكد باعادة لفظه او تقويته بمرادفه
قال المحشي ويمكن ان يكون مراد الشارح من التنظير بما ذكر انما هو فى مجرد
اجتماع تاكيدين وعلى ذلك اي وعلى انه فائدته التاكيد سماه بعض الكوفيين
دعامة ايضا لانه يدعم به الكلام اي يقوى ويوكد والثالث معنوي ايضا
وهو الاختصاص اي هو لافادة قصر المسند على المسند اليه وتخصيصه
به لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه
الى عمرو مثلا ولهذا يقال فى تاكيده لا عمرو فان قلت اليس صاحب التلخيص
قال فى باب احوال المسند اليه واما الفصل فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند
والمفهوم من ذلك هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص
المسند اليه ولا يعم وغيره قلنا نعم لكن الاستعمال الاصطلاحي على ان الواقع بعد
البا هو المقصور على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون
غيره وجعلته مختصا بالذكر فكان المعنى جعل المسند من بين ما يصح اتصافه
بكونه مسندا اليه بثبوت هذا المسند له وهذا معنى قصر المسند عليه الا
ترى قولهم فى اياك نعبد ان معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك وكثير
من البيانيين يقتصر عليه اي على معنى الاختصاص فلا يذكر للفصل معنى
سواه وذكر الزمخشري الامور الثلاثة فى تفسير واولئك هم المفلحون فقال
فائدته الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتاكيد وايجاب ان
فائدة المسند ثابت للمسند اليه دون غيره وهذا الاخير هو المراد
بقصر المسند على المسند اليه وذلك بشهادة الاستعمال قال التفتازاني فى
حواشي الكشاف وهذا انما يتم اذا ثبت القصر فى مثل كان زيد هو افضل من عمرو مما

الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم
يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وقال فى المطول ثم
التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد
هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف فى قوله
تعالى اولم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتاكيد
وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون فى الكلام
ما يفيد قصر المسند على المسند اليه ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو
او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي
لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال وفى شرح المفتاح لسيد المحققين انه
اذا قيل زيد هو المنطلق فان اريد بالمنطلق الجنس كان التخصيص مستفادا
من اللام وافاد الفصل تاكيد ذلك التخصيص وان اريد بالمنطلق به المعهود
كان التخصيص مستفادا من الفصل وحده ولا استبعاد فى جريان التخصيص
قلبا او تعيينا فى المعهود فانك اذا قلت زيد هو المنطلق واردت المعهود
وخاطبت به من اعتقد ان عمرا هو المنطلق المعهود كان قصر قلب وان
خاطبت به المتردد كان قصر تعيين بل جوز بعضهم ان يكون قصر افراد
لان كان المخاطب يعتقد الشركة فى المعهود ويكون القصر مستفادا من
الفصل ايضا واما نحو قولك الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى
فقصر المسند اليه على المسند مستفاد من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد
وضمير الفصل قد تجرد ههنا عن معنى القصر وافاد تاكيد ثبوت المسند
للمسند اليه فان اللفظ الحامل لمعنيين قد يتجرد لاحدهما فاينوهم من ان
الفصل قد يفيد تخصيص المسند اليه بالمسند وتاكيد تخصيصه به
فليس بشيء وقد ذكر الشارح هنا شيئا احببنا عدم الاخلال به وهو انه
قال سالت مرة بعض الاصحاب عن الحكمة فى التفريق بين شان المومنين
والكافرين فى سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل فى حق الاولين فقيل
اولئك اصحاب الميمنة واتى به فى حق الاخرين فقيل والذين كفروا باياتنا
هم اصحاب المشامة تو لحه به لتمييز ما اريد به اكمل تمييز ليصح احضاره فى
ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا كما فى هذا ابو الصقر فردا وكلا
كذلك الضمير وان اسم الاشارة البعيد يجعل ذريعة الى تعظيم المشار اليه
القريب ذهابا الى بعد درجته ورفعة محله كما فى فذلكن الذي لمتنني فيه
حيث لم يقل فهذا وهو حاضر وفى تفسير قاضي المفسرين رمز الى هذا السوال
وجوابه فانه قال اولئك اصحاب الميمنة اليمين او اليمن والذين كفروا باياتنا

بما نصبناه دليلا على حق من كتاب او حجة او بالقران هم اصحاب المشامة
الشمال او الشوم ولتكثير ذكر المومنين باسم الاشارة والكفار بالضمير
شان لا يخفى **المسئلة الثالثة في محله** اي هل هو ذو محل من
الاعراب اولا **زعم البصريون انه لا محل له** من الاعراب **ثم قال اكثرهم انه
حرف** وضع ليدل من اول وهلة على ان ما بعده خبر لا تابع **فلا اشكال**
في انه لا محل له لانه حرف والحرف لا حظ له في الاعراب قال نجم الايمة لما كان
الغرض من الاتيان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف
وهذا معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه
لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع
وان يغير ما بعده من الرفع الى النصب لان الحروف عديمة التصرف وبقي
فيه تصرف واحد كان حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا
ومذكرا ومونثا ومتكلما ومخاطبا وغايبا بالعدم عراقته في الحرفية
ومثله في هذا التصرف كاف الخطاب فانه لما تجرد عن معنى الاسمية
ودخله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفايدة كون اسم
الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا ومثنى او مجموعا مذكرا ومونثا
ومتكلما ومخاطبا وغايبا العدم صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور
لبقاء شمة فيه من رايحة الاسم ولا يرد اسماء الاستفهام والشرط فان
فيهما معنى الحرفية مع بقاء اسميتها لان تلك الاسماء معنى الحرفية مدلولها
ضمنا لا مطابقة فانها لم توضع لمجرد الاستفهام والشرط بل للمعنى الاسمية
ثم حذفت حروف الاستفهام والشرط قبلها لكثرة الاستعمال وتضمنت
معانيها بخلاف الفصل وكاف الخطاب فان معنى الحرفية اي كون
ما بعد الفصل خبرا لا تابعا وكون المخاطب باسم الاشارة واحدا او غيره
مدلول للكلمتين مطابقة فهما موضوعتان له فافهم ترشد **وقال
الخليل اسم** فيشكل لان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب
ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف
ولما كان قول الخليل لما فيه من مستبعد اخذ المص في تقريبه بالتنظير
فقال **ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها** اي في قولها من
يراها **غير معمولة لشيء** وليس هذا دفعا للاشكال كما توهم الشارح
فقال ليس هذا برافع للاشكال بل هو توسيع لدايرته فان ما ورد على
الاول يرد على هذا واعلم انهم اختلفوا في اسماء الافعال الها محل ام لا
فذهب الاخفش الى انه لا محل لها وذهب سيبويه والمازني ومن تبعهما

منه

الى

الى ان لها محلا ثم اختلفوا فقيل محلها الرفع بالابتدا ولا خبر لها كما في
اقايم الزيدان وقيل النصب على المصدرية والاول منهما اظهر لانها اسماء
مجردة عن العوامل اللفظية فوجب الحكم عليها بالابتدا واختار الرضي
مذهب الاخفش ورد اول القولين بان في قايم معنى الاسم وان شابه
الفعل فصح كونه مبتدا بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا
اعتبار باللفظ فان سمع في قولك تسمع بالمعيدي مبتدا وان كان
لفظه فعلا لان معناه الاسم والثاني بانه يستلزم تقدير افعال قبلها
فلم تكن قايمة مقامها فلم يصح بناوها قال فاسم الفعل اذن ككاف ذلك
وكالفصل عند من قال انه حرف وقد كان لكل واحد منهما محل من الاعراب
لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف
لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما
انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له
ايضا محل من الاعراب **و** نظيره **ال الموصولة** وهذا عند من يراها
اسما وقد قيل عليه ان التنظير بهذا فيه شي فان ال الاسمية لما كانت في
صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا التي بمعنى
غير واجيب بان قول المص وال الموصول يعني به فيمن يراها غير
معمولة لشي وليس بشي لانه لو كان كذلك لاخر قوله فيمن يراها غير معمولة
لشي عنهما وكان حق العبارة ونظيره اسماء الافعال وال الموصولة فيمن
يراها غير معمولة لشي عنهما وانا الى الان لم اقف على قايل بان ال الموصول
اسم لا محل له من الاعراب لانه غير معمول لشي على انه لا يخفى انه يكفي في تنظير
المسئلة ثبوت اسم لا محل له من الاعراب كال الموصولة فان اعرابها
على ما بعدها ولو عاد به نعم قيد غير المعمولية لشي يحتاج اليه في ضرورة
اسماء الافعال نظيرا للمسئلة للخلاف المشهور فيها فتدبر **وقال الكوفيون
له محل من الاعراب ثم قال الكسائي محله محل ما بعده** عزا الرضي هذا
القول الى بعض النحاة بهذا اللفظ ومقابله الى الكوفيين ويحكيه عن
الفرا منهم وعلله بانه مع ما بعده كالشي الواحد ولذا تدخل عليه لام
الابتدا انك لانت الحليم قال وهو اضعف من قول الكوفيه لانا لم
نعهد اسما يتبع ما بعده في الاعراب وايضا لو كان تابعا لما بعده في الاعراب
لم يتقدم عليه لان الغرض انه كالنعت او كالبدل وهما لا يتقدمان **وقال
الفرا محله محل ما قبله** قال نجم الايمة والكوفيون يجعلون لها محلا من الاعراب
ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذر ودعن وقوع ضمير المرفوع تاكيد المنصوب

في انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يوكد به المنصوب والجر ورد
عليه وعليهم انه لا يوكد المظهر بالمضمر لا يقال جاني زيد هو والضمير
لزيد وان اللام الداخلة عليه في خبر ان تبقي كونه توكيدا بل كونه تابعا
لانها توذن بالاستقلال ولا استقلال لتابع واذا كان اعرابه محله
بحسب ما قبله او بحسب ما بعده فمحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولي
ظن نصب لاستواء ما قبل وما بعد فيهما وبين معمولي كان وهما مختلفا
الاعراب رفع عند الفرا لان ما قبل مرفوع ونصب عند الكساي لان ما
بعد منصوب وبين معمولي ان بالعكس في الاعراب فهو نصب عند الفرا
ورفع عند الكساي واعلم ان طايفة من العرب ذهبت الى جعل الفصل
مبتدا ما بعده خبره فلا ينصب ما بعده حيث كان عامل النصب وعليه
ما قرى في الشواذ ولكن كانوا هم الظالمون فان ترك انا اقل بالرفع ونسب
الجرمي هذه اللغة الى بني تميم المسئلة الرابعة فيما يحتمل اي ضمير
الفصل من الاوجه يحتمل في نحو كنت انت الرقيب عليهم ونحو ان
كنا نحن الغالبين اي في باب الافعال الناقصة وما جرى مجراها من
العوامل الفصلية فان قلت اذا فسر ضمير يحتمل الاول بضمير الفصل
تعين تفسير الثاني به ولا معنى لقولنا يحتمل ضمير الفصل للفصليه
اي لان يكون فصلا قلت ضمير الاول يرجع الى احد انواع الضمير المسمى
اصطلاحا بضمير الفصل كالواقع في نحو زيد هو المنطلق وهو مختلف
في اعرابه فبعضهم اعربه فصلا على ما فيه من الاحتمالات وبعضهم توكيدا
وبعضهم مبتدا ومعنى احتماله لان يكون فصلا ان يقال هو احد هذه
المحتملات وان جعلنا ضمير يحتمل الثاني عايدا الى مطلق الضمير سنت
المسئلة ان تصدر لهذه الترجمة كما يشهد به الذوق السليم والتوكيد
زاد بعضهم والبدل دون الابتدا اي دون ان يكون مبتدا فلا يحتمله
لانتصاب ما بعده اي فلا يصلح خبرا اذا كان هو مبتدا ويحتمل في
نحو وانا لنحن الصافون ونحو زيد هو العالم وان عمرا هو الفاضل
اي حيث كان ثاني الجزين مرفوعا الفصلية والابتدا دون التوكيد
فانه لا يحتمله لدخول اللام في الاولى واللام لا تدخل على التوكيد لا يقال
ان زيدا لزيدا كرم ولكون ما قبله ظاهرا اي اسما ظاهرا وهو ضمير
في الثانية والثالثة ولا يوكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر
قوي ولا يوكد الضعيف القوي والفصليه في صورتين احدهما اذا ولي
الضمير منصوب وقرن باللام اما انتفاء الابتدا فلنصبهما بعدهما واما

ويتعين هم

انتفاء

انتفاء الابتدا فلنصبها بعدها واما انتفاء التبعية فللام الثانية اذا
وقع بين منصوبين اولهما ظاهر اما انتفاء الابتدا فلما مر واما انتفا
التبعية فلنصب ما قبله وهو ضمير رفع ووهم ابو البقا فاجاز في
ان شانيك هو الابتر التوكيد اي كونه هو توكيد الاسم ان وقد
يريد انه توكيد لضمير مستتر في شانيك فانه اسم فاعل من شناء
كمنع وسمع شناء ابغض لا لنفس شانيك لانه منصوب كما عرفت قال
الشارح واذا كان ابو البقا لم يصرح بان الضمير توكيد لنفس شانيك
وانما اطلق القول بانه توكيد احتمل ان يريد ما ذكره المص من انه توكيد
لضميره المستتر فيه وهو محمل صحيح متجه فكيف يسجل بالوهم عليه ولا
ينبغي حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى حمله على الصحة ولا يخفاك
ان هذا الاحتمال لا يدافع التوهم بحسب ظاهر التقرير ولا ينافيه ويحتمل
الثلاثة الفصلية والابتدا والتوكيد في نحو انت انت الفاضل ونحو
انك انت علام الغيوب وعلى التوكيد فانت في انك انت علام الغيوب
يتحتم كونه مستعارا ابدل ضمير النصب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر
اجاز في نحو ان زيدا هو الفاضل البدلية ويجوز معها الفصليه
والابتدا وينتفي التوكيد ووهم ابو البقا ايضا فاجاز في نحو وتجدوه
عند الله هو خيرا كونه اي كون هو بدلا من الضمير المنصوب اي من مفعول
تجدوه الاول ووجه كون هذا الوجه وهما وغلطا انه لا يبدل ضمير رفع
من ضمير نصب ومن مسايل الكتاب اي ارادكتاب سيبويه
قد جربتك فكنت انت انت الضميران مبتدا وخبر والجملة خبر
كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا لاسم كان لقلت انت اياك
اي لكان حق القول نصب الضمير الثاني على انه خبر كان والضمير
في قوله تعالى ان تكون امة هي اربى من امة مبتدا وقوله هما اما مبتدا
ثان وخبره اللذان والجملة خبر ابواه وابواه مع خبره الجملة خبر يكون واما فصل
نسيا في فيه وجوهه واما بدل من ابواه اذا اجزنا ابدال الضمير
من الاسم الظاهر واللذان حينئذ خبر ابواه والجملة خبر يكون كما عرفت
وان قدر يكون خاليا من الضمير مسندا الى ما بعده فابواه اسم يكون وهما
مبتدا وما بعده خبره والجملة خبر يكون او فصل او بدل من اسم يكون على
حد ما سبق وعلى الاول من هذه الوجوه وهو كونه هما مبتدا فاللذان بالالف
لانه خبر عن المبتدا وعلى الاخيرين هو بالياء لانه خبر يكون او هو بالالف ايضا
على لغة من قرا ان هذان لساحران ويحتمل ان تكون تامة فابواه فاعل وهما

اللذان مبتدا وخبر والجملة حال ويحتمل ان تكون زايدة وابواه مبتدا اول وهما مبتدا ثان واللذان خبره وهما خبر الاول او هما فصل واللذان الخبر

روابط الجملة بما هي خبر عنه لما كان شان الجملة ان تكون مستقلة بنفسها احتيج في جعلها مع غيرها كلاما الى رابط يربطها بذلك الغير يصير بواسطة المجموع كلاما واحدا مستقلا بالافادة ولا يختص الربط بالجملة الواقعة خبرا بل الجملة الواقعة صفة والواقعة حالا تحتاج الى ذلك ايضا وانما المراد هنا بيان ما يربط الجملة المخبر بها وحدها ويشاركها في البعض منها اخواتها في الربط كما يتضح لك ان شا الله تعالى **وهي عشرة احدها الضمير وهو الاصل** في باب الربط **ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران** كما قدره الزجاج واستحسنه شيخه ابو العباس فرارا من دخول اللام في خبر المبتدا غير الجملة وقال ابو حيان الجمهور على المنع حذفه اذا كان مرفوعا مبتدا كان او غيره فلا يجوز في قولك الزيدان قاما بحذف ضمير التثنية ولعل المنع من الحذف في هذه الصورة لكون الضمير فاعلا لا لكونه ضمير رفع رابطا واجاز بعضهم حذفه اذا كان مبتدا كما في مثال المص ورد بانه لا ضرورة لهذا التقدير حتى يصير الخبر جملة ويدعى حذف رابطها لصلاحية ساحران نفسه لان يكون خبرا من غير تقدير **ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى** برفع كل على الابتدا لتخصيصه بالاضافة المقدرة والجملة بعده الخبر والرابط منها محذوف اي وكلهم وعده الله الحسنى وفي تمثيل المص بحذف الضمير المنصوب بهذه الاية رد على ابن مالك فيما حكاه في تسهيل من الاجماع على منع حذف الضمير العايد على كل اذا كان مبتدا ونقل غيره ان المنع مذهب البصريين ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن ابي الربيع فقال ان ذلك جا في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصغار جوازه عن الكساي والفرا والحق ان حذف هذا الضمير يحسن في الصلة نحو اهذا الذي بعث الله رسولا ويجوز في الصفة نحو وما شي حميت بمستباح ويقل في غيرهما وجعل بعضهم جملة وعد الله صفة لكل فهو مانع من تعريفه بالاضافة وقرا الباقون بالنصب على انه مفعول اول تقدم على فعله ولا موضع للجملة وفي شرح المحقق الجعبري على الشاطبية ان الرفع عليه رسم الشام ويكفيه ذلك حجة والنصب عليه بقية الرسوم **ولم يقرا بذلك في سورة النسا**

بل

بل قرئ بنصب كل كالجماعة فالاجماع على النصب ثمه **لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين** ولاجل ذلك هو في سورة الحديد فهو ابدا الفرق بين القرائتين **فتساوى بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله** وذلك بان تنصب كلا على المفعولية فكانت الجملة فعلية ولو رفع لكانت اسمية قطعا بين فعليتين فلم تتناسب الجمل **وهذا مما اغفلوه اعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو قام زيد وعمرا اكرمته للتناسب** وهذا ترجيح بعطف الجملة **ولم يذكروا مثل ذلك في نحو زيدا ضربته واكرمت عمرا** ليكون ترجيحا بالعطف على الجملة **ولا فرق بينهما** حيث كان الغرض المناسب في الفعلية بين الجملة المتعاطفة **وقول ابي النجم** بالجر عطفا على مدخول الكاف **كله لم اصنع** برفع كله وهو بعض بيت لابي النجم وقبله قد اصبحت ام تدعي على ذنبا كله لم اصنع وقد تقدم الكلام عليه في بحث كل من حرف الكاف فان الرواية فيه برفع كله على الابتدا والجملة بعده الخبر والرابط محذوف اي لم اصنعه **ولو نصب** كله **على التوكيد** والموكد ذنبا **لم يصح لان ذنبا نكرة** وكله معرفه ولا يوكد نكرة بمعرفة عند البصريين وغير محدودة فامتنع تاكيدها ايضا على راي الكوفيين فانهم يجيزون خصمت شهرا كله لكون شهرا نكرة محدودة **او نصب على المفعولية** اي على انه مفعول تقدم على عامله **كان فاسدا معنى** لان نصب كل يقتضي توجه النفي اليها لدخولها في حيزه فيستفاد نفي الشمول وسلب العموم خاصة ويفيد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض فيكون قايله معترفا ببعض الذنوب التي ادعتها ام الخيار عليه وليس ذلك الغرض وقد مر الكلام على ذلك في بحث كل كما اشار اليه بقوله **لما بينا في فصل كل** هكذا يقع في غالب النسخ بتصحيح من المحشي ويقع في بعضها لما بينا في فصل لو والصواب الاول لانه لم يبين في فصل لو من ذلك شيا وكان الشارح لم يقع له الا النسخة الثانية فجزم بكونها سهوا **وكان ضعيفا صناعة لان حق كل المتصلة بالضمير ان لا يستعمل** على الاستقرا **الا توكيدا او مبتدا نحو ان الامر كله قرئ بالنصب والرفع** فالنصب على التوكيد والرفع على الابتدا **وقراءة جماعة** هو بالجر ايضا على قراءة ابن عامر **افحكم الجاهلية يبغون بالرفع** اي يبغونه بحذف عائد المبتدا المنصوب وقرا الباقون بالنصب ولا حذف **ومجرورا** اي ومحذوفا مجرورا

نحو السمن منوان بدرهم اي منه ونحو قول امراة زوجي المس مس ارنب والريح ريح زرنب اذ لم يقل ان ال في قولها نابت عن الضمير فان التقدير حينئذ المس منه وان قلنا بنيابتها عنه فلا حاجة الى التقدير وهذه ثامنة النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن ازواجهن وكن احدى عشرة امراة وقصتهن مشهورة في الصحيحين ويعرف هذا الحديث بحديث ام زرع والارنب دابة معروفة وتطلق على الذكر والانثى ويقال انما تطلق على الانثى ويقال انما تطلق على الذكر خزز بمعجمات على زنة صرد وللانثى عكرشة والخزنق ولد الارنب زرنب كثعلب بتقديم الزاي على الراء طيب او شجر طيب الرائحة والزعفران كذا في القاموس تريد ان زوجها كالارنب في نعومة ولين ملمسه وكالزرنب في طيب رايحته او طيب ثناه في الناس وقوله تعالى هو مجرور ايضا عطفا على مدخول نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه لا بد من هذا التقدير سواء قدرنا اللام الداخلة على من صبر للابتدا ومن موصولة او شرطية او قدرنا اللام موطية لقسم مقدر ومن شرطية اما على الاول اي على تقدير موصوليتها واللام للابتدا فلان الجملة خبر اي فلان جملة ذلك لمن عزم الامور خبر عن من فلا بد له من ضمير رابط واما على الثاني اي تقدير شرطيتها واللام للابتدا فلانه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتدا وهو جملة من ان تشتمل على ضميره اي ضمير اسم الشرط المرفوع سواء قلنا انه اي الجواب الخبر ام قلنا ان الخبر فعل الشرط اي مع فاعله وهو الصحيح ويرد عليه ان من اذا كانت شرطية فليس في الكلام ما يصلح جوابا سوى جملة ذلك اي عزم الامور وهي اسمية غير مقترنة بالفا فلا تصلح له وسيرد على القايلين بجوابيتها للشرط بذلك فاهذا الترديد على ان اللام للابتدا وياتي القسمين غير متاتت لما عرفت وجوابه ان المص ردده ولم يجزم كما غيره ثم ابطل الجوابية بعدم الاقتران بالفا ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع ابتدائية اللام ومحصله انه ردد بين امرين ثانيهما غير متات توسيعا للدايرة واما على الثالث اي كونها شرطية مع القسم واللام موطية فلانها جواب القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى اي فلا بد فيها من الضمير الرابط واعلم ان لزوم تقديره منه على هذه الوجوه انما هو على تقدير ان الاشارة بذلك في قوله ان ذلك لمن عزم الامور الى المصدر المفهوم من صبر وغفر واما ان جعلت الى من فانه يصح وقوع الجملة الاسمية خبرا والرابط حينئذ اسم الاشارة ولا تقدير للضمير نعم يحتاج

حينئذ

حينئذ الى تقدير مضاف اي ان ذلك لمن عزم الامور جواب الشرط مردود لانها اسمية ولم تقترن بالفا فلا تصلح جوابا له وقولهما انها على اضمار الفا تصحيحا لجوابيتها مردود لاختصاص ذلك اي اضمار الفا في الجواب بالشعر وخبر علي قولهما بجوابية هذه الاسمية لاسم ان تكون اللام في ولمن صبر وغفر للابتدا لا للتوطية اذ لو كانت اللام للتوطية لصرفت الجواب الى القسم كما هو القاعدة وكان جواب الشرط محذوفا تنبيه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط به فتمتنع المسئلة لعدم الرابط وذلك في ثلاث مسايل احدها ان يكون اي ذلك الضمير معطوفا بغير الواو من احرف العطف نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو لان العطف بالفا او بثم يقتضي ان المعطوف متاخر عن المعطوف عليه فالضمير المعطوف متاخر عن المعطوف عليه فكانه خارج عن جملته فلم يتات به الربط فامتنعت المسئلة ولو كان العطف بالواو جازت وكان الضمير رابطا لان الواو لمطلق الجمع والاسمان معها او الاسماء بمنزلة اسم مثنى او مجموع وقولك زيد قام عمرو وهو في قوة قولك زيد قام هو وعمرو فالضمير بتقدير العطف بالواو في المعنى معطوف عليه فصح الربط والثانية ان يعاد العامل ويكون العطف بالواو نحو زيد قام عمرو وقام هو فتمتنع المسئلة لان الضمير حينئذ من جملة اخرى ولم ترتبط بما قبلها ارتباطا نصير به كالجملة الواحدة لان العطف بالواو وهي ليست للجمع في الجمل بل في المفردات ومن ثم منعوا الزيدان يقوم ويقعد واجازوا قايم وقاعد وسياتي نص المص وقال في حواشي التسهيل واما قول بعض المعربين قال الشارح واظنه ابا البقا في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لرجلين فمردود اي بما عرفت من ان الواو في الجمل ليست للجمع فلا ربط بين الجملتين فامتنع وصف رجلين بهما وعلى ما ياتي من المص عن هشام من اعتبار العطف بالواو رابطا ينبغي جواز هذه المسئلة اما لو كان العطف بغير الواو كالفا وافهمت معنى السببية جازت المسئلة اتفاقا والثالثة ان يكون ذلك الضمير بدلا نحو حسن الجارية اعجبتني هو فهو اي فهذا اللفظ او هو ضمير على ايه عايد على ما جعل بدلا في التركيب بدل اشتمال من الضمير المونث المستتر في اعجبتني هي العايد على الجارية واما هو فيعود على حسن وانت لو قلت اعجبتني الجارية حسنها فذكرت الظاهرين كان الثاني بدل اشتمال من الاول فكذا شانه ضميريهما

الجارية

وهو اي هذا الضمير بتقدير بدليته في التقدير كانه من جملة اخرى فتمتنع
المسئلة لفوات الربط فيها وهذا على ما عليه الجمهور من ان العامل في البدل
مقدر بلفظ الاول من جملة ثانية فلا ينوى بالاول الطرح وقياس قول
من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه كالمبرد ومن وافقه
واختاره ابن مالك والمبدل منه في نية الطرح ان تصح المسئلة لان
الرابط حينئذ ليس من جملة اخرى ونحو ذلك في الجواز بتقدير والامتناع
بتقدير مسئلة الاشتغال فيجوز النصب والرفع في نحو زيد ضربت
عمرا واباه اي حيث يكون العطف بالواو لانها في ذلك للجمع فيصير
المتعاطفان كانهما بلفظ واحد فلم تخل الجملة خبرا كانت
او تفسيرا عن رابط ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع التصريح
بالعامل نحو زيد ضربت عمرا فاباه او ثم اباه او وضربت اباه لان الضمير الذي به
يحصل الربط يكون من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها والمفسرة من رابط
واذا ابدلت اباه ونحوه من عمرو اي اذا اتيت به بدلا منه لم يجوزا
ايضا اي امتنع الرفع والنصب وقياس بعضهم الجواز على ما مر من الاختلاف
في عامل البدل هل هو الملفوظ او مقدر من جنسه وفي بناء عدم جوازهما
وهو قول واحد على ما مر من الاختلاف في عامل البدل وهو قولان احدهما
يصح البناء عليه نظر فان قدرته بيانا اي عطف بيان جاز اي الرفع
والنصب باتفاق قيل عليه ان دعوى الاتفاق لا يتم الا اذا ثبت الاتفاق
على ان العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه والى ثبت وقد صرحوا
بالخلاف في عامل التابع مطلقا من غير تفصيل بين البدل وغيره وبالجملة
لا اتفاق هنا مع التصريح بالخلاف هناك وبعد ففي المسئلة تفصيل فان
ابن قاسم اما النعت والتوكيد وعطف البيان فقيل العامل فيها هو العامل
في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو
مذهب الخليل والاخفش قيل وسيبويه واكثر المحققين وقال نجم الائمة
الرضي اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال
سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها
معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل
الثاني مقدر من جنس الاول واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي
واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول وسيبويه والمبرد
والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب على ان العامل في البدل هو العامل في
المبدل منه واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف

هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح وابن جني في سر الفصاحة
ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل بالنيابة فظهر
لك ان الاعتذار عن المص بانه انما حكى الاتفاق في عطف البيان لان القول
بان العامل في البيان مقدر من جنس الاول قول لا يعتد به ويجوز باتفاق
زيد ضربت رجلا يحبه رفعت زيدا او نصبته لان الصفة والموصوف
كالشيء الواحد فاكتفي في ربط جملة الموصوف بما في صفته من الضمير الثاني
من الروابط الاشارة المفهومة من اسمها نحو والذين كذبوا باياتنا واستكبروا
عنها اولئك اصحاب النار والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف
نفسا الا وسعها جملة معترضة بين المبتدا اعني الاسم الموصول وخبره
اعني اولئك اصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان
عنه مسؤلا فان اسم الاشارة كالضمير في اعتبار ما يفسره ويحتمل ولباس
التقوى ذلك خير لانه يمكن ان يكون مبتدا خبره خير والجملة خبر لباس ورابطها
الاشارة ويمكن ان يكون بدلا او بيانا من لباس والخبر خير فقط قال
الشارح وهذا الاحتمال الذي ابداه المص حق لكن ظاهر تخصيصه بهذه
الاية يقتضي ان الايتين السابقتين لا يتاتى فيهما هذا الاحتمال وليس كذلك
وخص ابن الحاج احد تلامذة الشلوبين المسئلة بكون المبتدا موصولا
كما في الايتين السابقتين او موصوفا نحو قولك زيد الكريم ذلك الممدوح
والاشارة بالجر اي وبكون الاشارة اشارة البعيد فيمتنع نحو زيد
قام هذا لمانعين هو كون المبتدا غير موصول او موصوف وكون الاشارة
للقريب وزيد قام ذلك لمانع والحجة عليه في الاية الثالثة وهو الاول
وكذا الذي قام ذا زيد لمانع هو الثاني ولا حجة له في الرابعة من
الايات لاحتمال كون ذلك فيها بدلا من لباس التقوى او بيانا له
كما انه لا حجة له في الاية الاولى والثانية لما بينا غير الاحتمال فيهما وانما
الحجة عليه في الاية الثالثة وجوز الفارسي كونه اي كون اسم الاشارة
في الاية صفة للباس التقوى فانه وان كان جامدا فهو في معنى
المشتق وتبعهم جماعة منهم ابو البقا ورده الحوفي بان الصفة
لا تكون اعرف من الموصوف لكن اسم الاشارة اعرف مما اضيف
الى ذي اللام والثالث من الروابط اعادة المبتدا في جملة الخبر
بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة
ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وكان الاصل ما هي وما هم
فجي بالظاهر مكان الضمير تهويلا لامرها وتفخيما لامرهم وفي العباب شرح اللباب

وضع الظاهر موضع الضمير في معرض التفخيم والتعظيم جايز اتفاقا سا وفي غيره
يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش
يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام ابو طاهر اذا كان
ابو طاهر كنية زيد **وقال لا ارى الموت يسبق الموت شي نغص الموت**
ذا الغنى والفقيرا البيت من الضرب الاول من الخفيف وهو لسوادة
ابن عدي وقيل لعدي بن زيد وقيل لسوادة بن زيد بن عدي ويروى
بدل يسبق يشبه من الشبه والتنغيص التكدير يقال نغص الله عيشه
اي كدره قال الزمخشري اي نغص الموت عيش الغني وعيش الفقير وكان
الاصل يسبقه شي ومحل الشاهد ما في المصراع الاول لان فيه وضع الظاهر
موضع الضمير الرابط والافقوله نغص الموت وان كان مستانفا من وضع
الظاهر موضع المضمر ايضا **والرابع** من الروابط **اعادته بمعناه** ان لم
يكن بلفظه **نحو زيد جاني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له اجازه**
ابو الحسن الاخفش وقد نقل عنه صاحب اللباب ونقلنا **انه استدلا**
بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع
اجر المصلحين فان المصلحين هم المتمسكون بالكتاب المقيمون للصلاة
واجيب بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين
يتقون اي والدار الاخرة خير لهولاء ولهولاء **ولين سلم انه مبتدا فالرابط**
العموم الشامل المبتدا وغيره **لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف**
من جملة الخبر **اي منهم** ورد عليه ان الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة
لا ينقسمون الى المصلحين وغير مصلحين حتى يقال لا نضيع اجر المصلحين
منهم وقد يقال ان من المحذوفة بيانية لا تبعيضية فلا اشكال وقد يورد
مثله على دعوى ان المصلحين اعم من المذكورين الذين هم المتمسكون والمقيمون
والا لكان من المصلحين من لا يتمسك بالكتاب ولا يقيم الصلاة وفيه ما فيه
وقال الحوفي الخبر محذوف اي ماجورون والجملة التي قلنا انها الخبر
دليله والخامس من الروابط **عموم** في جانب جملة الخبر **يشمل المبتدا** وغيره
نحو زيد نعم الرجل قيل الظاهر ان العموم حصل من ال التي في الرجل بناء على
انها للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط القطع بان قائل نعم العبد
صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح من يطابق
هذا الفاعل فجعله للعموم غلط وفي اللباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة
يشتمل على جنس يندرج هو فيه لم يحتج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل وعلله
شارحه في شرحه المسمى بالعباب بان اللام في الرجل لما كانت للجنس

كما

كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل
مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى المذكر اللفظي وهذا وجه اخر
لضعف هذا الخامس الاعتراض على المص لانه تبرا منه بقوله كذا قالوا **وقوله**
فاما الصبر عنها فلا صبرا هو بعض بيت من اول الضرب الطويل وتمامه
الا ليت شعري هل الى ام معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا كذا رواه المحشي
بلفظ ام معمر ورواه غيره بلفظ ام جحدر وفي الموفقيات للزبير بن بكار
ان ابن ميادة رماح بن ابرد كان يشبب بام جحدر بنت حسان المرية احد
نساء بني جذيمة فحلف ابوها ليخرجنها الى رجل من عشيرته ولا يزوجها
بنجد فقدم عليه رجل منهم بالشام فزوجه اياها ولقي ابن ميادة من ذلك
شدة ولما خرج بها زوجها نحو بلاده اندفع يقول وانشد البيت وابيات
اخر **كذا قالوا ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس**
يموتون وخالد لا رجل في الدار فان هذه الامثلة مثل ما اوردوه من المثال
والشعر ولعلهم يلتزمون ذلك اذ لم يرد عن العرب ان مثل هذا لا يقال كذا
رايته بخط بعض محشي هذا الكتاب **واما المثال** يعني به زيد نعم الرجل
فقيل الرابط فيه **اعادة المبتدا بمعناه بناء على قول ابي الحسن**
في صحة تلك المسئلة اي مسئلة اعادة المبتدا بمعناه وقد قيل عليه
ان اجازة هذا المثال لا يختص بها ابو الحسن حتى يخرج على مذهبه
والقايلون بصحة هذا التركيب وبان اعادة المبتدا بمعناه انما تكون خلفا
عن الضمير في الشعر كما يراه سيبويه كيف يتاتى تخريج هذا المثال الذي
يستعمل هو ونحوه في السعة استعمالا شايعا على مذهب الاخفش وهم
لا يرون صحته هذا المثال الذي يستعمل هو مما لا سبيل اليه **وعلى القول**
بان ال في فاعل نعم وبيس للعهد لا للجنس فانها اذا كانت للعهد
والمعهود هو المبتدا كان المبتدا كانه قد اعيد بمعناه **واما البيت**
فالرابط فيه اعادة المبتدا بلفظه لا يقال كيف ذلك والمبتدا محلى
باللام والمعاد خال منها لانا نقول عموم النكرة الواقعة في سياق النفي
اعطاها حكم المعرفة فان معنى لا صبر انتفى الصبر على ان البيانيين
في فن البديع في النوع المسمى بالجناس التام وهو ما اتفق فيه اللفظان
في انواع الحروف واعدادها وهياتها وترتيبها مثلوا له بقوله تعالى
ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة ولم يقدح في اتفاق
اللفظين وجود ال في احدهما وعدمها في الاخر **وليس العموم فيه مرادا**
حتى يعتد به ويكتفى به في الربط **اذ المراد انه لا صبر له عنها** اي المراد

نفي كل صبر يتاتى له عنها وهذا وان كان فيه عموم لكنه مساو للمبتدا
لان المبتدا كل صبر عنها ممكن له بشهادة الذوق لا انه لا صبر له عن شيء
من الاشيا التي من جملتها الصبر عنها ليتحقق عموم المبتدا وغيره كذا
والسادس من الروابط ان يعطف بفا السببية اي التي تفيد
سببية ما قبلها لما بعدها جملة ذات ضمير على جملة خالية منه
اي من الضمير او بالعكس متعلق بمقدر اي او يعطف ملتبسا بالعكس
وذلك بان يعطف بالفا جملة خالية من الضمير على جملة ذات ضمير
والعطف في قوله او بالعكس من عطف الجمل لا من عطف المفردات كما
يتوهم فتامل نحو الم تر ان الله انزل من السما ماء فتصبح الارض
مخضرة فان جملة انزل من السماء ماء خبر اسم ان وهي ذات ضمير وقد عطف عليها
بالفا جملة تصبح الارض مخضرة ولا ضمير فيها وحكم المعطوف حكم المعطوف
فهي تحتاج الى الضمير رابط كما في تلك لكنه استغنى عنه بعطفها عليها بالفا
التي للسبب فانها صيرت الجملتين كالجملة الواحدة فاكتفي في الربط بضمير
احدهما والتحقيق في هذه الصورة ان الجملتين معا خبر عن اسم ان لا احديهما
والاخرى عطفت عليها وانما قدر العطف اولا ثم جعل المجموع خبرا ثم
فالمحل للمجموع لا لكل واحدة لان جزء ما له محل لا محل له ولو كان العطف
بغير الفا لم يجز عند الجمهور وقوله وانسان عيني يحسر الما تارة فيبدو
وتارات يجم فيغرق هو من ثاني الطويل من قصيدة لذي الرمة وانسان
العين المثال الذي يرى في سوادها وجمعه اناسي ويحسر بالضم
والكسر مضارع حسر بالفتح حسورا انكشف فعل لازم ويقال حسره
بمعنى كشفه فيتعدى ومضارعه كالاول ضما وكسرا ومصدره الحسر
ويبدو يظهر ويجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم جموما اي كثر وارتفع
وقال ابن يسعون معنى يحسر يقل فلعله تفسير باللازم وبيان المراد
ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها وفي افراده النكرة اولا وجمعها
ثانيا اشارة الى ان غلبة البكا عليه هي غالب احواله وهذا البيت
مثال لما عطف فيه جملة ذات ضمير على اخرى لا ضمير فيها وقد بان لك
ان الاية السابقة مثال العكس فكان في كلام المص لف ونشر غير مرتب كذا
قالوا والعهدة عليهم في ذلك والبيت يحتمل لان يكون اصله يحسر
الماء عنه اي ينكشف عنه وحذف الضمير لدلالة المعنى عليه وقيل
الرابط الالف واللام في الما لنيابتهما عن الضمير والاصل يحسر ماؤه تارة
وقيل هو على تقدير اداة شرط اي ان يحسر الماء يبدو والجملة الشرطية

اذا وقعت خبرا لم يشترط كون الرابط في جملة الشرط بل في ايهما وجد
كفى وحكم الشارح بظهرية ما قالوه بالنسبة الى ما قاله المص وعلل ذلك
بان الحذف على خلاف ولا ضرورة تدعو اليه وما في البيت كما في قولهم
نطير الذباب فيغضب زيد وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه
يشير الى ما ذكره في الباب الثاني في الجملة السادسة من الجمل ذوات المحل
وتحقيقه المشار اليه هنا قوله هناك ان الفاء نزلت الجملتين منزلة
جملة واحدة فاكتفي فيهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي
الشرط والجزا الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع والسابع من الروابط
العطف بالواو واجازه هشام وحده فاذا عطف بالواو جملة
ذات ضمير على اخرى خالية منه او بالعكس كفى ذلك في الرابط نحو زيد
قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناه اي بنى
هشام جواز ذلك على ان الواو للجمع والجملتان كالجملة الواحدة كمسئلة
الفاء في العطف بها وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل رد على
هشام بمنع ان الواو فيما ذكر للجمع لعطفها جملة على اخرى وهي انما تفيد الجمع
في عطف المفردات بدليل جواز هذان قايم وقاعد فيخبر عن المثنى بمعطوفين
بالواو دون هذان يقوم ويقعد وان كان العطف فيه بالواو لما ذكرنا
والثامن من الروابط شرط يشتمل على ضمير مدلول بالمفتوح صفة بعد
صفة على جوابه بالخبر الخالي من الضمير نحو زيد يقوم عمرو ان قام
فيقوم عمرو جملة الخبر ولا ضمير فيها لكنها قد قرنت بشرط فيه عايد على
المبتدا وهو فاعل وهذه المسئلة اجازها ابن ولاد نظرا الى ان جملة الخبر
لكونها دليل جواب الشرط كانها جوابه والشرط مع الجواب كالشيء
الواحد والضمير في احدهما يغني عن الاخر واورد عليه ان الرابط في ذلك
هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو من صور القسم
الاول فلا نعد قسما مستقلا براسه واجيب بان القسم الاول
يكون الضمير فيه واقعا في الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا ضمير فيه وانما
دل على الجواب الذي شرطه اشتمل على الضمير ولك ان تقول نحن بصدد
بيان روابط الجملة بما هي خبر عنه فلا يصدق على هذا الضمير انه
منها وانما الرابط لما هو خبر الشرط المشتمل على الضمير ولو بواسطته
فلا يكون الثامن من صور القسم الاول فتامل والتاسع من الروابط
ال النايبة عن الضمير في الربط وهو قول الكوفيين وطايفة من
البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى

فان الجنة هي الماوى الاصل ماواه فنابت ال عن الضمير وقال المانعون من هذه النيابة التقدير هي الماوى له فليست ال نائبة وانما الضمير الرابط محذوف مع حرف الجر والعاشر من الروابط كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيرى ابي بكر لا اله الا الله الهجيرى بكسر الهاء والجيم المشددة مع القصر العادة قال في الصحاح والمختار مثال الفسيق الداب والعاده وكذلك الهجيرى والاهجيري يقال ما زال ذلك هجيراه واهجيراه اي دابه وعادته وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم تفسير الهجيرى بالقول في الهاجرة وقد يقال ان الجملة في هذا المثال ونحوه ليست مما الكلام فيه لانها في حكم المفرد اذ المراد بها لفظها فمن ثم استغنت عن رابط واجيب بمنع ذلك والجملة مما الكلام فيه نظرا الى ان المراد مطلق الجملة فان قيل البس عد العاشر من الروابط منافيا لقولهم ان الجملة اذا كانت نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج الى رابط قلت معنى قولهم ذلك انها لا تحتاج الى رابط غير نفسها بل ربطها من نفسها فالمنفي رابط مقيد لا مطلق ليس منافيا ومن هذا القسم اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا فان الرابط فيها كونها في المعنى نفس الشان والقصة

تنبيه الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم قراءة الجمهور بضم المثناه التحتية على البنا للمفعول وقرى بالبنا للفاعل على معنى يستوفون اجالهم ويذرون ازواجا يتربصن اما النون التي هي ضمير جميع الاناث على ان الاصل وازواج الذين ويكون الحذف من الاوايل واما كلمة هم هي التي ضمير جمع الذكور مخفوضة محذوفة هي وما اضيف اليه على التدريج بان حذف المضاف اولا واقيم المضاف اليه مقامه ثم حذف فالحذف من الاواخر وكان حق التعبير محذوفة هي وما اضيف اليها لكنه انث الضمير المستتر العايد الى هم لانها عبارة عن الكلمة وذكر الضمير المجرور بالى لانه عبارة عن لفظ هم وتقديرها اي تقدير هذا المضاف وما اضيف اما قبل تربص اي ازواجهم يتربصن بعدهم اي يتربصن ازواجهم بعد موتهم وهو قول الفرا وقال الكسايي وتبعه ابن مالك الاصل يتربصن ازواجهم ثم جي بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فان تقدم ذكر الشي يقتضي عود الضمير فامتنع ذكر الضمير الرابط العايد على المبتدا لان النون لا تضاف لكونها ضميرا ولو ذكر الضمير الرابط لوجبت اضافتها

اليه

وهو قول الاخفش عزاه في الهمع للمبرد وعزا القول الثاني للاخفش وما بعده اي يتربصن بعدهم

اليه فوجب حذفه وحصل الربط بالضمير القايم مقام الظاهر المضاف للضمير الرابط ومحصله ان الربط حصل بما اقام مقام المضاف الى الربط وقد نوقش ابن مالك حيث كان قايلا بما عليه الكساى بانه مناف لما قرره في باب التنازع من شرحه على التسهيل من ان نحو زيد منطلق ويسرع اخوه لا يجوز فيه تنازع والا اسندت احد العاملين الى السببي وهو الاخ والاخر الى ضميره فلزم عدم ارتباطه بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره فان سمع مثله حمل على ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه وان منه قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها فانه اراد وعزة غريمها ممطول فانت كما ترى مفيد لمنع ما جوزه في الاية لكن يرد على قوله لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره منع الثاني لان العامل في المثال يرفع الضمير الثاني العايد الى الاخ المضاف الى ضمير المبتدا فيكون لما التبس بضميره ولو بالواسطة وفي الاية قولان اخران ذكرهما صاحب البحر احدهما ذهب اليه الكساى والفرا وهو ان الذين مبتدا لا خبر له بل اخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لان الحديث معهن في الاعتداد بالاشهر فجاء الخبر عما هو المقصود والمعنى من مات عنها زوجها تربصت ثانيهما ان الخبر محذوف مقدر قبل المبتدا اي فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وجملة يتربصن بيان للحكم المتلو فلا محل لها يتلى وهذا قول سيبويه وما عزاه الهمع للكساى نقل نحوه ابو حيان في بحره عن الزجاج فقال وقال الزجاج الخبر يتربصن ولا حذف يصح معنى الخبر لانه ربط من جهة المعنى لان النون في يتربصن عايد على ازواج الذين يتوفون ولو صرح بذلك فقيل يتربصن ازواجهم لم يحتج الى حذف وكان اخبارا صحيحا فكذلك ما هو بمعناه الاشياء التي تحتاج الى الروابط وهي احد عشر احدها الجملة المخبر بها وقد مضت حيث ذكرت روابطها فانه يفهم منه احتياجها الى الرابط قطعا ومن ثم اي ومن اجل ان الجملة المخبر بها يحتاج الى الرابط كان مردودا قول ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك ان لاكرمتك هو الخبر لعدم اشتماله على رابط يربطه بمبتداه وقول ابن عطية في فالحق والحق اقول لاملان جهنم ان لاملان خبر الحق الاول فيمن قراه بالرفع على الابتدا وهي قراءة حمزه وعاصم والباقون بالنصب واتفقوا على نصب الثاني وقوله بالرفع استينافا لا عطفا على ما قبله ان التقدير ان املا مردود ولان ان تصير الجملة مفردا لما عرفت من انها حرف مصدري يجب

مطلب الاشياء التي تحتاج الى الرابط

تاويله مع ما بعده بالمصدر وجواب القسم لا يكون مفردا اي فتخرج الجملة عن
صلاحيتها الجوابية القسم بل الخبر فيها محذوف اي لولا زيد موجود والحق
قسمي وجعلت جملة الجواب قايمة مقام هذا الخبر فمن ثم وجب حذفه كما في
لعمرك لافعلن اي لعمرك قسمي وقال في الكشاف وقرى والحق اقول منصوبين
على ان الاول مقسم به كاسه في ان عليك الله ان لا تبايعا وجوابه لاملان
والحق اقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا اقول الا الحق والمراد
بالحق اما اسمه عز وجل الذي في قوله ان الله هو الحق واما نقيض الباطل عظمه
تعالى باقسامه به ومن رفعهن على ان الاول مبتدا محذوف الخبر كقوله لعمرك
اي فالحق قسمي لاملان والحق اقول اي اقوله كقوله كله لم اصنع ومجرورين
على ان الاول مقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جايز في
المرفوع والمنصوب ايضا وهو وجه حسن قال ابو حيان وملخصه انه اعمل القول
في لفظ القسمية على سبيل الحكاية الثاني الجملة الموصوف بها ولا رابطها
الا الضمير اما مذكورا نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه او مقدرا
اما مرفوعا كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل
عار اي هو عار والجملة الاسمية صفة قتل وقد مضى الكلام على هذا البيت
او منصوبا كقوله وما شيء حميت بمستباح اي حميته وهذا عجز بيت صدره
حميت حمى تهامة بعد نجد وهو من الضرب الاول من الوافر وقايله جرير والنجد
قال في القاموس ما ارتفع من الارض والطريق الواضح المرتفع وما خالف
اي تهامة وبضم جيم مذكرا اعلاه تهامة واليمن واسفله العراق والشام
واوله من جهة الحجاز ذات عرق والنجد ايضا ارض ببلاد مهره في اقصى
اليمن وفي الصحاح ونجد من بلاد العرب خلاف الغور والغور تهامة وكل
ما ارتفع من تهامة الى ارض العراق فهو نجد وتهامة بالكسر مكة شرفها
الله تعالى وارض معروفة لا بلد ووهم الجوهري قاله في القاموس وانما نعايت
حميت لان يكون صفة شيء وشيء مرفوع على انه اسم ما ولم يكن منصوبا على
انه مفعول تقدم اي وما حميت لانه يكون صفة شيء شيئا ولا تقدير لامرين
احدهما انه لا تزاد الباء في المفعول المنفي ولا في صفته بل حيث تزاد انما
تزاد في الموصوف دون الصفة فيقال ما انت برجل قايم لا ما انت رجلا
بقايم ولو كان شيئا مفعولا مقدما لزمت زيادة الباء في صفته والثاني
انك لو قدرت سقوط الباء انما حميت شيئا مستباحا فيلزم ان لا يكون
لما يتدا اثرا لانه انما حمى محميا وهو بيا في مقام المدح او مجرورا ويكون محذوفا
جيبنين مع جاره نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها

شفاعة ولا يوخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع
مرات مرة في الجملة الواقعة صفة المعطوف عليها وثلاث مرات في الجمل المعطوف
عليها وقرا الاعمش وقيل عكرمه فسبحان الله حينا تمسون وحينا تصبحون
على تنوين حينا فيهما فتعين كون الجملتين بعده صفة له على تقدير فيه مرتين
وهل حذف الجار والمجرور معا اي دفعة واحدة حتى كان هناك حذف
واحدا وحذف الجار وحده اولا فانتصب الضمير على نزع الخافض واتصل
بالفعل كما قال ويوما شهدناه سليما وعامرا صدر بيت لرجل من بني عامر
عجزه قليل سوى الطعن النهال نوافله وهو من ثاني الطويل والشهود الحضور
اي حضرنا فيه حرب هاتين القبيلتين سليم بضم السين وعامر وانتصاب
يوما على الاشتغال والكلام فيه كالكلام في الضمير قال السخاوي ويروى
ويوم بالجر بتقدير الواو واو رب فمن نصب يوما نصب قليلا ومن جره
جره لانه وصفه والنهال الجمع نهل مثل جبال وجمل ونهل جمع ناهل كطلب
جمع طالب والناهل الريان والعطشان فهو من الاضداد ووصف الطعن
بالنهال وهو جمع كما عرفت على منوال قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم
البيض جعل كل فرد من افراد الطعن ناهلا عطشان للدم بشدة الحنق
على العدو او ريان منه لكثرة ما وقع في نحورهم ويحتمل كونه صفة للرماح
بتقدير مضاف محذوف هو بدل من الطعن اي قليلا به النوافل سوى الطعن
طعن الرماح النهال والنوافل جمع نافلة وهي العطية المتطوع
بها التي لا يجب فعلها ومن ذلك نافلة العبادة وقليلا هنا بمعنى النفي
اي لا عطا في ذلك اليوم سوى الطعن المذكور اي شهدنا فيه فحذف
الجار وعدى الفعل بنفسه الى الضمير واتصل به فنصبه نصب المفعول به
توسعا ثم حذف ذلك الضمير من الاية بعد ان عاد منصوبا فيكون الحذف
تدريجيا وهنا قول ثالث ذكره ابو حيان في بحره فقال او عدي الفعل
الى الضمير اولا اي من غير توسط حذف حرف جر اتساعا وهو اختيار
ابي علي واباه اختار قال المحشي وكان المص ظن ان هذا هو الثاني بعينه
فلهذا لم يذكره قولان اي هما قولان الاول عن سيبويه والثاني عن
ابي الحسن وحكى الرضي الاول عن سيبويه والاخفش والثاني عن الكسائي
وفي امالي ابن الشجري قال الكسائي لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء
اي وحدها اي ان الجار حذف اولا وحده ثم حذف الضمير ثانيا
وقال اخر لا يكون المحذوف الا فيه اي مجموع الجار والمجرور وقال
اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندي الاول

اي ان المحذوف الها وحدها انتهى وهو اي ما نقله ابن الشجري مخالف
لما نقل غيره اعتراض على ابن الشجري فان غيره خالفه في هذا النقل
فنقل عن سيبويه انهما حذفا معا وعن الاخفش ان الجار حذف اولا لكن
نقل ابو حيان في بحره عن المهدوي ما يوافق نقل ابي السعادات فنسب
تجويز الوجهين الى سيبويه والاخفش والزجاج فزاد الزجاج ونسب القول
بان المحذوف الها وحدها الى الكسائي وزعم ابو حيان ان الاولى ان
لا يقدر في الاية الاولى ضمير بل يقدر ان الاصل يوما يوم لا يجزى
فابدل يوم الثاني من الاول ثم حذف المضاف قال ابو حيان ويجوز
على راي الكوفيين ان لا تكون الجملة صفة بل مضاف اليها يوم محذوف
لدلالة ما قبله عليه التقدير واتقوا يوما يوم لا تجزى فحذف يوم لدلالة
يوما فلا تحتاج الجملة الى رابط ويكون اعراب ذلك المحذوف بدلا
وهو بدل كل من كل وحكى الكسائي عن العرب اطعمونا لحما سمينا شاة ذبحها
اي لشاة ولم يجز البصريون حذف المضاف وترك المضاف اليه على
خفضه قال ولا يبعد ترجيح حذف يوم لدلالة ما قبله عليه لهذا
المسموع ويحسن هذا كون المضاف اليه جملة لا يظهر فيها اعراب ما قبله
فيتنافر مع اعرابه ما قبله واذا اجازوا ذلك في تنافرهم مع التنافر فلان يجوز
مع عدم التنافر فانظر كلامه هل يدل على ان الاولى ان لا يقدر الضمير
اولا ولا نعلم ان مضافا الى الجملة حذف لا سيما وهذا المضاف
بدل وحذف البدل فيه ما فيه وهذا شروع في الرد على ابي حيان ثم
ان ادعى بعد هذا الحذف ان الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ
اي بقاء المجرور على جره بعد حذف عامله شاذ لا يحسن تخريج الكتاب
العزيز عليه او انها لم تبق مجرورة لكونها انيبت عن المضاف المحذوف
فاكتست اعرابه فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع يعني ان
انابتها عن المضاف وهو مفعول لانه بدل من المفعول وبدل المفعول
مفعول يؤدي الى صيرورة الجملة مفعولا مع انها لا تقع في مثله مفعولا
لان الجملة انما تقع مفعولا في اماكن معينة تقدم بيانها في الباب الثاني
من الكتاب وليس هذا منها الثالث الجملة الموصول بها الاسماء
ولا يربطها غالبا الا الضمير ويسمى عايدا اما مذكور نحو الذين يؤمنون
ونحو وما عملته ايديهم وفيها ما تشتهيه الانفس هذه الاية في سورة
الزخرف وفيها قراءتان اثبات الهاء كما مثل المص وهي قراءة نافع وابن
عامر وحفص وحذفها وهي قراءة الباقين وياتي تمثيل المص ايضا واما

اية

اية فصلت ولكم فيها ما تشتهي انفسكم فهي باسقاط الها اتفاقا ونحو
ياكل مما تاكلون منه ونوع الايات لاجل انواع الضمير بحسب موقعه من الاعراب
واما مقدرا مرفوعا نحو ايهم اشد اي هو اشد ولا يشترط لحذفه في غير اي
طول الصلة او منصوبا واليه الاشارة بقوله ونحو وما عملت ايديهم اي
عملته وفيها ما تشتهي الانفس اي تشتهيه وهي قراءة ابن كثير وابي عمرو
والكوفيين وشعبة في اية الزخرف السابقة او مجرورا لحذف مع جاره وهو
المراد بقوله ونحو ويشرب مما تشربون اي منه وحذف هذا الضمير
هنا اقيس بالنسبة الى حذفه في واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا والحذف
من الصلة اقوى منه من الصفة وهو اي الحذف من الصفة اقوى منه
في الخبر علل ذلك ابن الحاجب في اماليه بما محصله ان الصلة مع الموصول لما
كانت كالجزء الواحد فاستغنى بالربط اللفظي عن التزام ذكر ضمير رابط وان
خبر المبتدا مع المبتدا لما كان مستقلا بالجزئية لم يكتف فيه بالربط اللفظي
فاحتيج الى الضمير رابط والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا في الاستقلال
فكانت بينهما فكان حكمها في الربط بينهما فيستوي فيها ذكر الضمير وحذفه
وقال الرضي جواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها
بالموصول اشد اذ لا غنى له عنها وهما بتقدير مفرد ثم الحذف في الصفة
احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى له عنها وهي
بتقدير مفرد ثم الحذف في الصفة احسن منه في خبر المبتدا لانها مع موصوفها
جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فكان التخفيف مما هما كالكلمة
الواحدة اولى وكان الحذف في الصفة دون الحذف في الصلة لان الصفة
ليست من ضروريات الموصول وههنا تفصيل لا باس بايراده فنقول اعلم
ان العايد اما مرفوع او منصوب او مجرور فان كان مرفوعا فلا يحذف الا
اذا كان مبتدا والخبر غير صالح صلة لان خبره اما خبر مبتدا وكونه ضميرا
اقل قليل واما فاعل فلا يجوز حذفه واما خبر ان وحكمه حكم خبر او حكمه
حكم خبر المبتدا واما اسم ما الحجازية فلا يحذف لضعف عملها ولا يحذف
مبتدا الا اذا طالت الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض
اله فان الصلة طالت بالعطف عليها الا اذا كانت صلة اي فيجوز نحو ايهم
اشد لكفاء بحصول الطول في نفس الموصول باضافته وان كان منصوبا
جاز حذفه اي لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاني الذي ما ضربت الا
اياه وان يكون متصلا نحو الذي ضربت زيد لانه فضلة بخلاف المنصوب
المتصل بالحرف فانه لا يحذف نحو الذي انه منطلق زيد وان كان مجرورا

فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له نقديرا نحو انا الذي انا
ضارب زيدا اي ضاربه في وجه او بحرف جر متعين وشرط التعين لئلا
يقع الالباس بعد حذف الحرف اذ لا يبقى جاره بدون مجروره نحو اسجد
لما تامرنا اي به فاصدع ما تؤمر اي به ويتعين اي حرف الجر قياسا
اذ اجر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان
نحو مررت بالذي مررت اي به ومررت بزيد الذي مررت اي به
وقد يحذف المجرور والحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به
وان احتمل معه اوله ونحوهما وقد عرفت الاقوال في كيفية حذف العائد
المجرور **وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير** تخصيص الصلة بذكر ربط
الظاهر لها بناء بتعين الضمير يشعر بان الصفة لا يربطها الظاهر وهو
الظاهر **كقوله فيا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة
الله اطمع** وقد تقدم الكلام عليه في بحث اللام من حرف اللام **وهو
قليل** غير مقيس بل في تذكرة الى علي ان من الناس من لا يجيزه وعن
بعضهم ان سيبويه منعه في خبر المبتدا فاحرى ان لا يجيزه في الصلة
وسيا تي من المص ان باب هذا الشعر لكن ما في التسهيل لا يقتضي
قلته وان قلته فانه قال في تعريف الموصول وهو من الاسما ما افتقر
الى عايد او خلفه وجملة صريحة او مؤولة غير طلبيه ولا انشائيه واشار
بقوله او خلفه الى نحو ما انشده المص من قوله سعاد التي اضناك حب
سعادا واعراضها عنك استمر وزادا اي سعاد التي اضناك حبها
قالوا وتقديره وانت الذي في رحمته اي انهم قدروه ضمير غيبه
وقد كان يمكنهم ان يقدروا في رحمتك اي ان يقدروه ضمير خطاب
فانهم جوزوا كما نقلناه في الكلام على هذا البيت في بحث اللام في نحو
التقديرين نظرا الى مطابقة المخبر عنه ومطابقة الاسم الموصول
لانه اسم ظاهر **كقوله وانت الذي اخلفتني ما وعدتني** هو من
الطويل ولم اقف له على تتمة ولا قايل فانه طابق بين ضمير الصلة
والمخبر عنه ولو طابق الموصول لقال وانت الذي اخلفني ما وعدني
وكانهم كرهوا بناء قليل على قليل اما القليل الاول فهو ربط صلة
الموصول بالظاهر واما الثاني فمطابقة الضمير الرابط المخبر عنه **اذ
الغالب انت الذي فعل وقولهم فعلت قليل** يعني ان الغالب
مطابقة ضمير الصلة موصوفها ومطابقة المخبر عنه قليلة لاستلزامها
خلو الموصول من عايد اليه في اللفظ **ومع هذا** اي ومع كونه قليلا

فهو

فهو قياس اذا كان المبتدا مقدما ضمير مخاطب او متكلم والخبر اسما
موصولا فانت في عايده بالخيار ان شئت طابقة المبتدا وان شئت طابقت
الموصول وهو الكثير اما لو كان مؤخرا فيتعين مطابقة الموصول فيقال
الذي قام انت وهذا مذهب الفرا ومقتضى اصول البصريين قال ابن قاسم
وهو الصحيح لانهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام واجاز الكسائي
ذلك مع التاخير فيجوز عنده الذي قمت انت **واما انت الذي قام
زيد فقليل غير مقيس** اي واما الرابط بالظاهر خلف الضمير مع قلته
هو غير مقيس **وعلى هذا** المذكور من ضعف خلف الظاهر الضمير
**فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض
وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز
كون العطف بثم على الجملة الفعلية** الواقعة صلة للموصول **ضعيف
لانه يلزمه** مع ما فيه من عطف الاسمية على الفعلية **ان يكون من هذا
القبيل** اي من وضع الظاهر موضع المضمر كما في قولهم ابو سعيد الذي رويت
عن الخدري **فيكون الاصل كفروا به لان المعطوف على الصلة صلة
ولا بد من رابط** له ولا رابط ههنا الا الاسم بطريق الخلف عن الضمير فكان
من قبيل القليل المذكور بل هو من الندور بحيث لا يقاس فانى يحمل عليه
الكتاب المجيد ولنا عنه محيد ويجاب بانه ربما يغتفر في التوابع
ما لا يغتفر في الاوايل وقد مر للمص في حرف اللام نحو تجويزكون ما في واذ
اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الايه في قراة حمزة
بكسر اللام موصولا اسميا وسال ما العايد في ثم جاءكم رسول واجاب
بان ما معكم نفس ما اتيتكم فكانه قيل مصدق له ثم ضعف بانه قليل
ورجح بان التوالي يتسامح فيها كثيرا فيتجه عليه انه اذا كان ما عليه
الزمخشري هنا ضعيفا فكيف ساغ له تخريج التنزيل على مثله هناك وان
كان ذلك الاعتذار صحيحا فلا وجه لرده عليه وقد اعترض صاحب الانتصاف
ما في الكشاف من جهة المعنى فقال في العطف على قوله خلق السموات
والارض نظر لان العطف على الصفة موجب للدخول في حكمها ولو قلت الحمد لله
الذي الذين كفروا به يعدلون لم يستقم واجاب عنه التفتازاني بان
هذا العطف على الصلة ليس على قصد انه صلة وجزء براسه ليتوجه
الاعتراض بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذي عدلوا به بل هو داخل تحت
الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذي كان منه
تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران **واما اقدار العطف على الحمد لله**

وما بعده فلا اشكال اي اما اذا اقدرانه من عطف جملة اسمية على
اسمية فلا اشكال ويكون قد اخبر تعالى انه حقيق بالحمد ونبه على العلة
المقتضية له من جميع الناس وهي خلق السموات والارض وجعل الظلمات
والنور لانه ما خلق ذلك الا نعمة يستحق الحمد عليها ثم اخبر بان الذين
كفروا به يعدلون فيكفرون نعمته ولا يحمدونه وعطف الاخبار الثاني
على الاول بثم استبعادا لما صدر منهم بعد وضوح ايات قدرته وتطول
الاية ونعمته **الرابع** من الاشياء التي تحتاج الى رابط الجملة **الواقعة
حالا ورابطها** اذا كانت اسمية **اما الواو والضمير** معا وهو الاكثر
نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني
ان فرقا بين قولنا جاء القوم سكارى وجاءوا وهم كذلك وقال الرضي
انما ربطوا الجملة الحالية بالواو اي مع الضمير دون التي هي خبر المبتدا
فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتاج
في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال واما
خبر المبتدا والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو لان بالخبر يتم الكلام
وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها لمعنى
فيه كانها من تمامه فاكتفى في ربطها بالضمير بلى قد تصدر الصفة والخبر
بالواو واذا حصل لهما ادنى انفصال بوقوعهما بعد الا نحو ما حبستك
الدوانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها
مثل هذه الحالة فلا ترى مصدرة بالواو **او الواو فقط نحو لئن
اكله الذئب ونحن عصبة ونحو جاء زيد والشمس طالعة** والربط
به وبهما متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط
او الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة
وضعفه ابن الحاجب وقال الرضي واما انفراد الضمير فقال الاندلسي
ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو زيد وهو راكب
ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في المعنى والمفرد سواء اذ المعنى
جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة
وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظرنا
فان كان الضمير فيما صدر به الجملة مبتدا كان نحو كلمته فوه الى في
او خبرا نحو خرجت مع البازي علي سواد فلا يحكم بضعفه تجرده عن
الواو لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو
اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر

الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته واذا كانت
جملة الحال فعلية فان كانت مصدرة بليس فحكمها حكم الاسمية في تفصيل
الرابط لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا تدل على الزمان فهو كحرف نفي دخل
الاسمية فهي باقية على حكمها او بالمضارع المثبت الحالي عن علم الاستقبال
ورابطها الضمير وحده لان المضارع على زنة اسم الفاعل لفظا او بتقديره
معنى فجاءني زيد يركب في معنى جاءني راكبا فهي في حكم المفرد وقولهم قمت
واصك وجهه على تقدير وانا اصك وما سواهما وهو المضارع المنفي
والماضي المثبت والماضي المنفي فلم يلزمه الواو وكان ضميرا ولم يكن والمنفي
بما لم يدخله الواو ولان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل
بظاهره على الحال وعلى هذا فيلزمه الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزم الضمير
كما يلزم المضارع المثبت ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو
كالمثبت فان معنى جاءني زيد لا يركب غير راكب فهو واقع موقع المفرد
ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها لكن
مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها
واما الماضي المثبت فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة هذا ما عليه الجمهور
والاخفش والكوفيون الا الفراء لم يوجبوها واذا وقع الماضي بعد الا
فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا وقد اكرمني
ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني ولم نسمع قد فيه من دون
الواو وفي غيرها هذا ابيطل ان كان معه ضمير فيتوب فيه معه اكثر من
تركها وقد جاء قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم فقالوا تقديره
قد حصرت ولاجتماع الواو وقد اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر
من انفراد الواو وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما نحو جاء
زيد وقد اقيمت الصلاة واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد على الماضي
المنفي بما نحو ما قد قام زيد وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا
لكون قد لتحقق وقوع الفعل وما لنفيه **وزعم ابو الفتح في الصورة الثانية**
في ثاني مثاليها **انه لا بد من تقدير الضمير اي طالعة وقت مجيئه**
وفي اولهما التقدير ونحن عصبة عنده الكله ولا يكفي انفراد الواو بالربط بل لا بد
من الضمير معها وما اوهم خلاف فالضمير فيه مقدر **وزعم الزمخشري في
الثالثة** اي فيما اذا كان الرابط في الاسمية الضمير وحده **انها شاذة
نادرة** فانه قال في المفصل فان كانت اسمية فالواو الا ما من قولهم كلمته
فوه الى في وما عسى ان يعثر عليه في الندرة **وليس كذلك** اي وليس كما زعم

لورودها في مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو بل هو قد
صرح في الكشاف بان هذه الجملة حال اي متعادين وقال في والله يحكم
لا معقب لحكمه ايضا انها حال كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاني
زيد لا عمامة على راسه ولا قلنسوة يريد حاسرا هذا كلامه ولعل المراد
ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير انما تكون في جملة يمكن ان ينتزع من طرفيها
هيئة تدل على معنى مفرد ولا كذلك جاني زيد وهو فارس قاله اليمني في
حواشيه واورد عليه انه حكم بالشذوذ في كلمته فوه الى في مع امكان
الانتزاع المذكور اذ المعنى كلمته مشافهة وفي البحر لابي حيان وليس مجي الجملة
الاسمية الواقعة حالا بالضمير دون الواو شاذا خلافا للفرا ومن وافقه
كالزمخشري واجاز مكي ان يكون جملة بعضكم لبعض عدو مستانفة اخبار
من الله تعالى بعداوة بعضهم لبعض وكانه فر من الحال لانه يتخيل انه يلزم
من القيد في الامر ان يكون مامورا به او كالمامور به وليس ذلك بلازم فنبذوه
وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون كذا هو فيما وقع لنا من النسخ وهو من باب
السهو في التلاوة لان التي فيها فنبذوه وراء ظهورهم ليس فيها كانهم لا يعلمون
وانما التلاوة فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبيس ما يشترون
والتي فيها كانهم لا يعلمون ليس فيها فنبذوه وراء ظهورهم وانما هي نبذ فريق
من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون والله يحكم
لا معقب لحكمه وقد مضى ما فيها عند صاحب الكشاف وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ويوم القيمة ترى الذين كذبوا
على الله وجوههم مسودة قيل يمكن ان تكون الروية في هذه الاية
علمية والجملة مفعول ثان لا حال والاية التي قبلها يمكن المنازعة فيها
بان يكون تقدير الكلام وما ارسلنا قبلك من المرسلين احدا والجملة صفة
لا حال وقد وقع التصريح فيها على ما عرفت من راي الزمخشري وقد تخلو
الجملة الواقعة حالا منهما اي من الواو والضمير لفظا فيقدر الضمير معها
نحو مررت بالبر قفيز بدرهم اي قفيز منه والقفيز مكيال ثمانية
مكاكيك قال في القاموس والمكوك مكيل يسع صاعا ونصفا او نصف
رطل الى ثمان اواقي او نصف الويبة او ثلث كيلجات والكيلجة منا
وسبعة اثمان من والمن رطلان والرطل اثنتا عشرة اوقية والاوقية
استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال
درهم وثلاثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان
والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء

من ثمانية واربعين جزا من درهم او مقدر الواو كقوله يصف غائصا
لطلب اللولو انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما له نصف
النهار الما غامره ورفيقه بالغيب لا يدري هو من الضرب الخامس من الكامل
من قصيدة للمسيب بن علس الضبعي خال الاعشى مطلعها اصرمت حبل
الود من قتيلة وجحدتها ورضيت بالهجر ونصف النهار معناه انتصف النهار
اي بلغ النصف وعلى ذلك اورده الجوهري شاهدا في صحاحه وجملة
الماء غامره حال بتقدير الواو ولا ضمير فيها فان ضمير غامره للغائص
وليس هو ذا الحال وقول الرضي وان كان الضمير في اخر الجملة كقوله نصف
النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه لمقتضى ان الربط بالضمير ولا تقدير
للواو وفيه ما قدمناه فان قيل الربط يحصل بالضمير وبالواو فحيث
لا واو ولا ضمير يقدر احدهما فلم قدرهنا الواو مع ان تقدير الضمير
ايضا ممكن بل هو اولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير الماء
غامره فيه اجيب بان في تقدير المذكور الواو دون الضمير حملا
على ما هو الكثير في الاسمية عند الانفراد واعلم انه قد روي بنصب
النهار فنصف من قولك نصفت الشي اذا بلغت نصفه وفاعل ضمير
مستتر فيه يعود الى الغائص وعليها فلا شاهد في البيت على حذف
الواو اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط
وبالغيب اما ظرف مستقر خبر رفيقه اي هو ملتبس بالامر الغيب عن
العيان ولا يدري خبر ثان واما لغو متعلق بيدري قدم عليه وفي الكلمات
الرواية ما يدري بدلا عن لا يدري كان توسعا على حد قوله ونحن
عن فضلك ما استغنينا الخامس ما يحتاج الى الرابط الجملة المفسرة
لعامل الاسم المشتغل عنه بضميره او بالملتبس بضميره نحو زيدا ضربته
او ضربت اخاه او عمرا اخاه اذا قدرت الاخيرة بيانا للمنصوب فان قدرته
بدلا منه لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتدا لانه
حينئذ يكون من جملة اخرى فيلزم خلو المفسرة بتقدير النصب على الاشتغال
او جملة الخبر بتقدير الرفع على الابتدا من رابط وكذا لو عطفت بغير الواو
لم يصح النصب ولا الرفع لما عرفت وقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم الذين
مبتدا وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر والتقدير تعسهم الله تعسا
ولذلك عطف عليه قوله واضل اعمالهم والتعس الهلاك والعثار والسقوط
والانحطاط والكل مستقيم الارادة والفعل منه كمنع وسمع واذا خاطبت
قلت تعست كمنع واذا حكيت قلت تعس كسمع وتعسه الله واتعسه

ورجل تاعس وتعس ونقيض تعسا قولهم لعا قال الاعشى فالتعس اولى لها من ان اقول لعا قال ابن عباس ريد في الدنيا القتل وفي الاخرة التردي وانما دخلت الفا في خبر المبتدا مع ان فعل الصلة ماض رعاية للمشابهة المصححة في مطلق كون المبتدا موصولا صلته فعلية نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم **ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول زيدا ضربا اباه** مقتضى بطلان هذا الوجه بكون اللام معلقة بمحذوف لا بالمصدر انها لو تعلقت بالمصدر جاز النصب على شروط التفسير وليس كذلك فان الفاء مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فلا تفسر عاملا **وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم ابو حيان** فانه قال في البحر في الاية ويجوز ان يكون الذين منصوبا على اضمار فعل يفسره قوله فتعسا لهم كما تقول زيدا جدعا له **لان اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر** يعني انها متعلقة بفعل غير فعل هذا المصدر وهذا ميل منه الى تقدير الزمخشري وهو قال لهم تعسا ورد لتقدير ابي حيان وهو تعسهم الله تعسا **لانه لا يتعدى بالحرف** بل بنفسه **وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة** قال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل ان اللام في سقيا لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وقول المص في الرد عليه انهم اذا قالوا اللام للتبيين فانما يريدون انها متعلقة بمحذوف استونف للتبيين قد لا يسلم له وادعاؤه انها لازمة معارض بقول ابن الحاجب في ايضاحه انها تسقط فيقال سقيا زيدا وجدعا اباه **وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ان قدرت من زائدة فكم مبتدا او مفعول لاتينا مقدرا بعده** وذلك لان كم استفهامية وهي كناية عن قوم او جماعة وتمييزها محذوف لفهم معنى وانه مفعول ثان زيدت فيه من لان الكلام استفهام ولو بغير هل والمعنى كم قوما او جماعة اتيناهم اية فكم مبتدا والجملة بعده خبره او مفعول لمحذوف تفسيره المذكور مقدر بعد الجملة لمكان الاستفهام **وان قدرتها بيانا لكم كما هي بيان لما في ننسخ من اية لم يجز واحد من الوجهين** الرفع على الابتدا والنصب على الاشتغال وكم على هذا كناية عن الايات وانه تمييز لها دخلت من عليه لبيان الجنس فلا يجوز جعلها مبتدا ولا مفعولا لمحذوف يفسره المذكور **لعدم الراجع حينئذ الى كم** وهو لا بد منه في جملتي الخبر والتفسير بخلاف التقدير الاول فان الضمير من اتيناهم راجع الى كم باعتبار المعنى فسقط قول بعض محشي الكتاب ان هذا ايضا لازم على القول بزيادة من ولم يذكره المص **وانما هي مفعول ثان مقدم مثله عشرين درهما اعطيتك**

وجوز

وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية اي ان تكون خبرية وان تكون استفهامية وصرح بان معنى الاستفهام فيها التقرير واعترضه ابو حيان في تجويز الخبرية بانه ليس بجيد لاقتضائه اقتطاع جملته من جملة السؤال ويصير المعنى سل بني اسرائيل ولم يذكر المسؤول عنه ثم قال كثيرا من الايات اتيناهم فيصير هذا الكلام مفلتا لا ارتباط له بما قبله لانه خبر صرف فلا يتعلق به سل وانت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة فتعين الاستفهام ويحتاج ايضا في جعلها خبرية الى تقدير مفعول ثان لسل اي سل بني اسرائيل عن الايات التي اتيناهم والتقدير خلاف الظاهر وفي حواشي السعد التفتازاني فان قيل على تقدير الخبرية ما معنى السؤال وعلى تقدير الاستفهامية كيف يكون السؤال للتقريع والاستفهام للتقرير ومعنى التقريع الاستنكار والاستبعاد ومعنى التقرير التحقيق والتثبيت قلنا على تقدير الخبرية فالسؤال عن حالهم وفعلهم في مباشرة اسباب التقريع ومن هنا يظهر لك الجواب عن اعتراض ابي حيان على الزمخشري وعلى تقدير الاستفهام فمعنى التقرير الحمل على الاقرار وهو لا ينافي التقريع وهذا السؤال المامور به للرسول صلى الله عليه وسلم او لكل احد لقصد تقريع بني اسرائيل لا لقصد ان يجيبهم فيعلم من جوابهم امر من الامور والايات يحتمل ان تكون معجزات انبيائهم عليهم السلام على ما هو المعنى اللغوي وان تكون ايات كتبهم على ما هو المتعارف من ايات القران ونحوه **ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل** اعتراض على الزمخشري بان جعلها خبرية تستلزم تعليق فعل السؤال عن العمل والخبرية لا تعلق قيل وفيه نظر اما اولا فقد قال المص في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم فحكى الخلاف بين النحويين واختار هناك ما ذكر هنا واما ثانيا فلئن سلم انها لا تعلق فلا نسلم ان سل عامل في الجملة التي فيها كم باعتبار المحل حتى يلزم التعليق بل عمله في محذوف اي سل بني اسرائيل عما اتيناهم من الايات كثيرا من الايات اتيناهم **وجوز بعضهم زيادة من كما قدمنا وانما تزاد بعد الاستفهام بهل خاصة** لا بعد اي استفهام كان **وقد يكون تجويزه ذلك** اي زيادة من **على قول من لا يشترط** لزيادتها كون الكلام غير موجب مطلقا اي سواء كان في غير باب التمييز او في بابه **او على قول من يشترطه في غير باب التمييز** واما في بابه فلا **ويرى انها في رطل من زيت وخاتم من حديد زائدة** والاصل رطل زيتا وخاتم حديدا **لا مبينة للجنس السادس والسابع بدلا البعض والاشتمال ولا بد لهما** من ضمير **يربطهما** بالمبدل منه **الا الضمير اما ملفوظا به**

نحو ثم عموا وصموا كثير منهم في بدل البعض يسالونك عن الشهر الحرام قتال
فيه في بدل الاشتمال او مقدر نحو من استطاع اي منهم بعد قوله تعالى
ولله على الناس حج البيت وهذا من بدل البعض ونحو قتل اصحاب الاخدود
النار اي فيه وهذا من بدل الاشتمال والاخدود الخد وهو الشق في
الارض وقيل ان ال في الاية الاخيرة خلف عن الضمير اي ناره فلا حاجة
الى تقديره وقال الاعشى هو ابو بصير ميمون بن قيس وكان اعمى لقد
كان في حول ثواء ثويته تقضي لبانات ويسام سايم البيت من ثاني
الطويل وقبله وهو مطلع القصيدة هريرة ودعها وان لام لايم غداة غدام
انت للبين واجم قال الدميري يروى بنصب هريرة ورفعها وهي اسم امراة
وام منقطعة والبين الفراق والواجم الحزين الكيب والحول السنة والثواء
الاقامة وثويته اقمته وهو يروي بفتح التاء على الخطاب وضمها على التكلم
وفي الاغاني عن يونس قال كان ابو عمرو بن العلا يضعف قول الاعشى
لقد كان في حول ثواء ثويته جدا ويقول ما اعرف له معنى ولا وجها
يصح وقال ابو عبيدة معناه في ثواء حول ثويته والتقضي كالانقضا
الفراغ انقضى الشي وتقضى اذا فرغ وتم واللبانات بضم اللام جمع لبانة
به وهي الحاجة كذا في الصحاح وقال في القاموس الحاجة من غير فاقة بل من
همة ويسام سايم من السامة بالمد وهي الملالة وهو منصوب بان مضمرة
جوازا وهي مع صلتها مؤولة بمصدر معطوف على المصدر المذكور
اي تقضي لبانات وسامة سايم اي ثويته فيه فحذف الضمير
المجرور الرابط للبدل فالهاء من ثويته مفعول مطلق فهي منصوب
المحل وهي ضمير الثواء حق العبارة ثواء بالتنكير بقرينة قوله لان
الجملة صفة وهي لا يوصف بها الا النكرة والهاء من ثويته رابط
الصفة والضمير المقدر المجرور رابط للبدل وهو ثواء بالمبدل
منه وهو حول وهنا البدل بدل اشتمال وزعم ابن سيده انه يجوز
كون الهاء من ثويته للحول لا للثواء على الاتساع في ضمير الظرف
بحذف كلمة في منه ووصل الضمير بالفعل والاصل ثويت فيه وليس
شي يخلو الصفة حينئذ عن ضمير الموصوف وهي لا تخلو منه قيل عليه
ان اراد الخلو من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع او لفظا فقط فمسلم
ولا يضر والحاصل ان في البيت مبدلا منه بدل اشتمال وموصوفا
وكل يحتاج الى رابط وليس ثم الا ضمير واحد فان قدر رابطا لاحدهما
احتاج الاخر الى رابط والمصنف راى تقديره رابطا للصفة وقدر

المبدل رابطا وابن سيده عكس فقدره رابطا للبدل فيلزمه تقدير رابط
للصفة اي ثويته اياه فالمتصل لحول والمنفصل للثواء لكن تقدير المصنف
اولى لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل هذا وان قلنا بحذف
الجار والمجرور معا وان قلنا بالتدريج استوى التقديران ولا اشتراط
الضمير الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلثة زيد
وعمرو القطع وامتنع الاتباع ولزم العدول الى الرفع على الابتدا بتقدير
منهم خبرا لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير قيل لا نسلم وجوب
القطع في ذلك مطلقا وانما يجب اذا لم ينو معطوف محذوف اذا ضم الى
المذكور حصل الوفا بالتفصيل واذا نوى جاز هو والاتباع نحو حديث
اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر روي برفعهما على القطع ونصبهما
على البدل وثمه معطوف اي واخواتهما المبينة في حديث اخر واقتصر منها
على هاتين تنبيها على انهما اولى بالاجتناب والحاصل ان المبدل منه اذا كان
متعددا وفصل بما يفي جاز الاتباع والقطع نحو رايت ثلاثة زيدا وعمرا
وبكرا على البدل وزيد وعمرو وبكر على القطع بتقدير مبتدا وان فصل
بما لا يفي وجب القطع وقد يجي ما ظاهره الاتباع فيا ول بحذف المعطوف
نحو حديث اجتنبوا السبع الموبقات الى اخره وقد جعل الشارح من الاقتصار
على بعض المفصل ما جوزه الزمخشري في قوله تعالى فيه ايات بينات مقام
ابرهيم ومن دخله كان امنا فانه جوز ان يذكر هاتان الايتان ونطوي
ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الايات كانه قيل فيه ايات بينات مقام ابرهيم
وامن من دخله وكثير سواهما قال الزمخشري ونحوه قول جرير كانت حنيفة
اثلاثا فثلثهم من العبيد وثلث من مواليها ومنه حديث حبب الي من
دنياكم ثلاث النسا والطيب وقرة عيني في الصلاة ثم اعترض بان ما جوزه
الزمخشري في الايتين يكون نظير ما نحن فيه وهو قد صرح بان مقام
ابرهيم عطف بيان للايات واجاب بما اعتذر عنه المصنف فيما سياتي من انه
قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما واذا كان مراده بعطف البيان
هنا البدل استقام ما ذكرناه فتامله على ان في ثبوت لفظ ثلاث
في الحديث كلاما للمحدثين وعامتهم على روايته بدونها بل جزم بعضهم
بانها زيادة مفسدة وذهب بعضهم الى انه لا يلزم في البدل ضمير لا ملفوظ
ولا مقدر ويحصل الربط من جهة المعنى ولو كان ثم ضمير ايضا تنبيه
انما لم يحتج بدل الكل الى رابط كما احتاج اليه اخواه لانه نفس المبدل
منه في المعنى ولذا سمي بدل كل كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا لا تحتاج

الى رابط لذلك اي لكونها نفس ما هي خبر عنه الثامن معمول الصفة
المشبهة ولا يربطه ايضا كالبدل الا الضمير اوحلفه اما ملفوظا
به نحو زيد حسن وجهه بالرفع على الفاعلية او وجها منه بالنصب
على التمييز او مقدرا نحو زيد حسن وجها اي منه واما في نحو زيد حسن
الوجه والحسن الوجه وحسن وجه باضافة الصفة الى معمولها فلا يجي
تقديره بل هو مستتر في الصفة لان الصفة انما تضاف الى معمولها
لطلب التخفيف لانها اضافة لفظية وهو حاصل هاهنا بحذف ضمير
الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة
او بحذف التنوين من الصفة نحو حسن وجهه او بهما معا كحسن الوجه واختلف
في نحو زيد حسن الوجه بالرفع اي برفع الوجه فقيل التقدير منه فالرابط
ملفوظ فالاصل وجهه وقال تعالى وان للمتقين لحسن مآب جنات
عدن مفتحة لهم الابواب قال ابو حيان في بحره وقرا الجمهور جنات
بالنصب وهو بدل فان كان عدن علما فبدل معرفة من نكرة واذا كان
نكرة فبدل نكرة من نكرة وقال الزمخشري جنات عدن معرفة لقوله
جنات عدن التي وعد المتقون وانتصابها على انها عطف بيان لحسن
مآب ومفتحة حال والعامل فيها ما في المتقين من معنى الفعل وفي مفتحة
ضمير الجنات والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الابواب كقولهم
ضرب زيد اليد والرجل وهو من باب بدل الاشتمال انتهى ولا يتعين
ان يكون جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي لجواز ان يكون
التي بدلا من جنات عدن لا صفة لها فان الذي والتي وجموعهما تستعمل
استعمال الاسماء فتلي العوامل واما انتصابها على انها بيان لحسن مآب
وهو نكرة ففيه ان البصريين على ان عطف البيان لا يكون الا في المعارف
واجازه الكوفيون في النكرات واما في قوله مفتحة ضمير الجنات الى
اخره فهو ما ذهب اليه ابو علي تبعا منه ان الابواب اذا اجريت مفعول
ما لم يسم فاعله لم يكن في مفتحة ضمير يعود على جنات عدن من الحال
ان اعرب مفتحة حالا او من النعت ان اعرب نعتا فتعين ان يكون في مفتحة
ضمير يعود على الجنات حتى يربط الحال بصاحبها والنعت بمنعوته
والابواب بدلا من ذلك الضمير والجمهور على ان الابواب مرفوع بمفتحة
والعايد محذوف تقديره الابواب منها والزم ابو علي بان البدل
في مثل هذا لا بد فيه من الضمير اما ملفوظا او مقدرا واذا كان الكلام
يحتاج الى تقدير واحد فهو اولى مما يحتاج الى تقديرين واما

الكوفيون

الكوفيون فالرابط عندهم ال لقيامه مقام الضمير فكانه قال مفتحة لهم ابوابها
والضمير من قوله وهو من بدل الاشتمال انه كان مراده اليد والرجل فهو
وهم لان ذلك بدل بعض من كل او الابواب فقد يصح لان ابواب الجنات
ليست بعضا من الجنات وسياتي تمام هذا الكلام واما تشبيهه ما قدره
من قوله مفتحة هي الابواب بقولهم ضرب زيد اليد والرجل فهو جرمه
ان الابواب بدل من ذلك الضمير المستكن كما ان اليد والرجل بدل
من الظاهر الذي هو زيد وقال ابو اسحق وتبعه ابن عطيه مفتحة
نعت لجنات عدن وقال الحي في مفتحة حال والعامل فيها محذوف
يدل عليه المعنى تقديره يدخلونها انتهى ما في البحر ملخصا وقد اخذ
المص في اعراب الاية على وجه تضمن تلخيص ما فيه ايضا فقال جنات
بدل اي من حسن مآب او بيان له والثاني يمنعه البصريون لانه لا يجوز
عندهم ان يقع عطف البيان في النكرات اي ان لا تتبع النكرة بعطف
البيان وان لم يكن هو نكرة بمعنى اقامة اي جنات اقامة فهو بدل
نكرة من نكرة وقول الزمخشري انه معرفة لان عدنا علم على الاقامة
بدليل جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب قال في كشافه
وعدن معرفة علم لمعنى العدن وهو الاقامة كما جعلوا فينه وسحر وامس
فيمن لم يصرفه اعلاما لمعاني الغيبة والسحر والامس فجرى مجرى العدن
لذلك او هو علم لارض الجنة لكونها مكان اقامة ولولا ذلك لما ساغ الابدال
لان النكرة لا تبدل من المعرفة الا موصوفة ولما ساغ وصفها بالتي انتهى
الجار بردي اللام في قوله لمعنى العدن لام الجنس لان عدن علم على ذلك
الجنس واما قوله فجرى مجرى العدن فاللام فيه للعهد لان المراد فرد
معين من افراد تلك الحقيقة فان عدنا العلم مثل العدن المعين المعهود
في التعريف وان اختلف مدلولاهما من حيث ان مدلول عدن العلم نفس
تلك الحقيقة ومدلول ذي اللام العهدية فرد معين من افرادها وقوله
لذلك اي لكونه علما لمعنى العدن وقوله فيمن لم يصرفه لانه جعله
معدولا عن لام التعريف وقوله او هو علم عطف على ما تقدم تعلق
الاول هو علم للمعنى لا للمكان وعلى الثاني علم للشخص وهو ارض الجنة
وقوله لكونها اشارة الى المناسبة المرعية في هذا الوضع وقد تلا قاضي
المفسرين الزمخشري في الحكم بان عدنا معرفة وزاد عليه اعتبار كون
علميته لانه المضاف اليه في العلم اي في العلم المركب تركيبا اضافيا فان
من تتبع امثال هذا العلم وجد الجزء الثاني منها من قبيل الاعلام

بدل

غالب نحو عبدالله وامرؤ القيس فتامل **لوضح** فيه اشارة الى ما اورد عليه
ابو حيان وقد نقلناه آنفا عن عدم **تعيين البدلية بالاتفاق** لجواز ابدال
المعرفة من النكرة عند الفريقين ولا يجوز مثل ذلك في البيان **اذ لا تبين النكرة
بالمعرفة ولكن قوله** بعلمية عدن **ممنوع وانما عدن مصدر عدن** لقولك
عدن الرجل بالبلد يعدن ويعدن عدنا وعدونا اقام قال في القاموس ومنه
جنات عدن وقال في عمدة الحفاظ العدن الاقامة والثبوت يقال عدن
بمكان كذا اي اقام به اقامة ثبوت واستقرار ومنه المعدن لثبوت الجواهر
واستقرارها فيه ثم قال وقيل عدن علم لمكان بعينه في الجنة وقال في
الصحاح عدنت البلد توطنته وعدنت الابل مكان كذا لزمته فلم تبرح
ومنه جنات عدن اي جنات اقامة **فهو نكرة والتي في الاية** اي واسم
الموصول الواقع في الاية **بدل** من جنات عدن **لا نعت** لان الموصولات
لتستعمل استعمال الاسماء في العوامل فلا يلزم ادعاء وصفيتها **ومفتحة
حال من جنات** وان كانت نكرة **لاختصاصها بالاضافة** الى عدن
او صفة لها اي الجنات **لصفة الحسن لانه مذكر** وهذا الوصف مؤنث
ولان البدل لا يتقدم على النعت لكن بتقدير كون مفتحة نعتا الحسن يلزم
تقديم البدل اعني جنات عدن عليه **والابواب مفعول ما لم يسم فاعله**
لمفتحة ولا ضمير فيها وبتقدير وصفيتها فهي صفة جرت على غير من هي له **او
بدل من ضمير مستتر** في مفتحة وعلى الوصفية فهي جارية على من هي له
والوجه **الاول اولى الضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه** بخفض
حسنة ورفع الوجه وانما كان ضعيفا لان حسنة رافع لضمير موصوفه
بدليل تانيثه وقد ابدل منه الوجه وابدال ذي اللام من الضمير فيما يشترط
فيه الضمير قبيح عند البصريين **وعليهما** اي وعلى وجهي الحالية والوصفية
فلا بد من تقدير ان الاصل الابواب منها او ابوابها او نابت ال عن الضمير
لان كلا من الحال ومعمول الصفة يحتاج الى رابط والتقدير الاول للبصريين
والثاني للكوفيين من الضمير المستتر في مفتحة **وهذا البدل بدل بعض
لا اشتمال خلافا للزمخشري** في قوله انه بدل اشتمال ووافقه ابو حيان
ومبنى هذا الخلاف على ان ابواب هل هي بعض منها او ليست بعضا وانما
هي مشتملة عليها فمن قال بالاول كالمصنف قال هو بدل بعض ومن قال بالثاني
كالزمخشري قال هو بدل اشتمال ونقل المحشي عن كتب الحنفية ان الدار
اسم لعرصة ادير عليها الحائط والبنا وصف فيها قال ويقوي قول
الزمخشري على انه لا يلزم من كون باب الدار جزءا من الدار ان يكون

باب

باب الجنة جزءا منها قال في الصحاح والجنة البستان والعرب تسمي النخيل
جنة وفي عمدة الحفاظ الاصل في البستان ذو الشجر الساتر باشجاره
الارض وقد يطلق على الاشجار نفسها جنة وقال الازهري كل شجر
متكاثف يستر بعضه بعضا فهو جنة مشتق من جننته اذا سترته
التاسع مما يحتاج الى رابط **جواب اسم الشرط المرفوع بالابتدا**
لكون جوابه خبره وهو جملة فيحتاج الى رابط **ولا بد بطه ايضا الا
الضمير اما مذكرا نحو فمن يكفر بعد منكم فاني اعذبه او مقدرا** عند البصريين
او منوبا عنه بال عند الكوفيين **نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا
فسوق ولا جدال في الحج اي منه** على التقدير **او الاصل في حجه** على الانابة
**واما قوله تعالى بلى من اوفى بعهده واتقى فان الله يحب المتقين ومن
يتول الله ورسوله والذين امنوا فان حزب الله هم الغالبون وقول الشا
فمن تكن الحضارة اعجبته فاي رجال بادية ترانا** هو من الضرب الاول
من الوافر من ابيات الحماسة وقائله القطامي وهو على ما في القاموس لقب
شاعر تغلبي اسمه الحصين بن جمال ابو الشرقي وتغلبي اسمه عمر بن سليم
والحضارة بكسر المهملة وفتحها خلاف البداوة بكسر الموحدة وفتحها وهي
الاقامة في الحضر وعن ابي زيد كان الاصمعي يقول الحضارة بالفتح خلاف
البداوة بكسر الموحدة وفتحها وانشد هذا البيت والمراد اهل الحضارة
بحذف المضاف بدليل قوله فاي رجال بادية ويروى فاي اناس بادية
قال المرزوقي لان التفضيل انما يصح بين الحضريين والبدويين تقول
من اعجبه رجال الحضر فاي رجال بدو نحن والمعنى اي اناس نحن وان
كنا من اهل البدو والمراد التمدح والتعجب **فقال الزمخشري في الاية
الاولى ان الرابط** فيها **عموم المتقين** نحو الربط فيما نحن فيه بغير الضمير
وتابعه قال الشارح سكران لا يكون هذا جوابا الا ما الواقعة في قوله واما
قوله تعالى بلى من اوفى الاية ومن يتول الله الاية وقول الشاعر فمن تكن
الحضارة البيت لان قول الزمخشري ليس جوابا عن جميع ما ساقه اولا وانما ينبغي
ان يكون الجواب محذوفا تقديره فليست مخالفة لما تقدم وما ذكره بعد
ذلك دليل عليه **والظاهر انه لا عموم فيها وان المتقين مساوون لمن
تقدم ذكره** من الموفين بعهدهم والمتقين وهذه مناقشة مع الزمخشري
ولعل الزمخشري حمل التقي الواقع في خبر الشرط على معنى التقي بايفاء العهد
فساغ له دعوى العموم في جانب المتقين **وانما الجواب في الايتين والبيت
محذوف** ومما ذكر ما يتوهم كونه جوابا دليل عليه **وتقديره في الاية**

الاولى يحبه الله وفي الثانية يغلب وفي البيت فلسنا على صفته
والربط فيهما جميعا بالضمير العاشر العاملان في باب التنازع ويسمى
باب الاعمال ايضا فلا بد من ارتباطهما قال السفاقسي في اعرابه لم ار
ذلك الا لابن عصفور وخالفه غيره وقد اجاز الفارسي في نحو هيهات
هيهات العقيق واهله وابن الربيع في قام قعد زيد ان يكون من باب
الاعمال وهذا الارتباط بين المتنازعين اما بعاطف كما في قاما وقعد
اخواك وعمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله
شططا وانهم ظنوا كما ظننتم اي ظنوا ظنا كظنكم ان لن يبعث الله
احدا وفي هذا الكلام تسامح فان كلا من كان وظن الاول لم يعمل في كل
من يقول وظن الثاني وانما كان عاملا في محل الجملة التي منها يقول وظن
الاول عامل في مقدر موصوف حذفت واقيمت صفته المشتملة على
ظن الثاني مقامه او كون ثانيهما اي او ارتباطهما بكون ثاني المتنازعين
جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله
ونحو اتوني افرغ عليه قطرا فان المعنى ان تاتوا يستغفر لكم وان
تاتوني افرغ او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم
في الكلالة فكل من تعالوا ويستغفر تنازعا في رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومن اتوني وافرغ تنازعا في قطرا ومن يستفتونك ويفتيكم قد تنازعا
في الكلالة وهي من لم يخلف ولدا ولا والدا ويطلق ايضا على من لم يكن
من النسب لحا ومن يكل نسبه بنسبك كابن العم وشبهه والكلالة ايضا
الاخوة للام وبنو الاباعد وما خلا الوالد والولد اوهي من العصبة من
ورث معه الاخوة للام وهي في الاصل مصدر بمعنى الكلال فاستعيرت
لقرابة ليست بالعصبة لانها كلالة بالاضافة اليها ثم وصف بها المورث
والوارث بمعنى ذي كلالة كقولك فلان من قرابتي او نحو ذلك مما
اوجب الارتباط ولا يجوز في هذا الباب قام قعد زيد على التنازع
لعدم الارتباط بين العاملين خلافا لابن ابي الربيع وقد اسلفنا النقل
عنه ولذلك اي ولاشتراط الارتباط بين العاملين خلافا لابن ابي
الربيع المتنازعين وحيث لا ارتباط لا تنازع بطل قول الكوفيين
ان من التنازع قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال
البيت هو عجز بيت صدره ولو انما اسعى لادنى معيشة وسيورد المص
هذا الصدر بعد اسطر وقد تقدم الكلام على هذا البيت وتاليه
في بحث لو من حرف اللام ولا يخفى ان قول الكوفيين انما يبطل لذلك

على تقدير استيناف ولم اطلب واثر جحد على رجحان اختيار اعمال
الاول كما هو مذهبهم في نحوه وذلك لان الشاعر فصيح وقد ارتكبه
اي ارتكب اعمال الاول مع لزوم حذف مفعول الثاني وفي حذفه
تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وهو محذور وترك اعمال الثاني هو
بصيغة الماضي عطفا على وقد ارتكب ولو كان بصيغة المصدر مجرورا
لكان احق التعبير وترك اعماله فتامل مع تمكنه منه اي من اعمال الثاني
وسلامته من الحذف المحذور والصواب انه ليس من التنازع في
شيء لاختلاف مطلوبي العاملين فيتحقق تنازعهما فلا يكون بينهما
ارتباط فان كفاني طالب للقليل اي للقليل من المال ان يكون فاعلا له
واطلب من ولم اطلب طالب للملك مفعولا له محذوفا في تاليه يعني
البيت الثاني وليس طالبا للقليل مفعولا له لئلا يلزم فساد المعنى بتقدير
تعاطف العاملين وتوجههما الى معمول واحد وذلك لان التنازع يوجب
تقدير قوله ولم اطلب معطوفا على كفاني ليحصل الارتباط بين العاملين
الذي هو شرطه وحينئذ يلزم كونه مثبتا اي ويلزم كونه مثبتا
لانه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو واذا امتنع
النفي جاء الاثبات لان امتناع النفي نفي له ونفي النفي اثبات فيكون
قد اثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله ولو انما اسعى لادنى
معيشة اذ معناه كما عرفت اني لا اسعى لادنى معيشة والسعي لادنى
معيشة في معنى طلب القليل فكانه قال اني لا اطلب القليل وانما لم
يجز ان يقدر قوله ولم اطلب مستانفا لانه لا ارتباط حينئذ بينه
وبين كفاني لعدم ارتباط العطف الرابط ولا تنازع بينهما اذ لا بد
فيه من الارتباط كما صرح به ويقع في بعض النسخ بدل هذه العبارة
وان قدرهمنا نفيا فلا ارتباط بينه وبين كفاني فلا تنازع بينهما فان
قلت انما يجوز التنازع على تقدير كون الواو للحال لا للعطف فانك
اذا قلت لو دعوتني لاجابني غير متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة
دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني فلا يلزم اثباته
وفي البيت انما افادت لو انتفاء السعي لادنى معيشة وكفاية قليل
المال دون انتفاء عدم طلب القليل حتى يلزم اثبات طلب القليل
قلت اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجه
به قول الفارسي والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول
وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة

لكفاني القليل في حالة اي غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل
المقيدة بعدم طلبه اي طلب القليل **موقوفا على طلبه له** اي للقليل **فيتوقف**
عدم الشي على وجوده وهو فاسد قال الشارح وهذا مشكل لان كلامه
يقتضي انه جعل المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط اي طلب القليل
المعبر عنه بالسعي المخصوص دون امتناعه وهو فاسد فلو حذف الانتفاء
فقال فيكون كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفة على طلبه بناء على
ان لو لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لاستقام لكن يصير
قوله بعد ذلك فيتوقف عدم الشي على وجوده غير مستقيم فتامله وقال
ابن خروف الحال هنا فاسدة لصيرورة المعنى بها الى انه لو سعى لادنى
معيشة كفاه القليل اذ لم يطلبه واما اذا طلبه فانه لا يكون والمراد
انه لو سعى لادنى معيشة كفاه القليل طلبه او لم يطلبه فلا وجه للتقييد
بعدم الطلب وقد اعترض بعبارة اخرى وهي ان الشيخ في دلايل الاعجاز
صرح بان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الى ذلك
التقييد وان يقع له خصوصا وذلك يقتضي ان يكون قوله ولم اطلب
مثبتا لكونه قيد الكفاني جواب لو المقتضية لانتفاء جوابها ويلزمه
ان يكون غير طالب للقليل وطالب له وذهب بعض البصريين الى ان البيت
من الاعمال مع ان ولم اطلب معطوف على كفاني والتقدير لو سعيت لادنى
معيشة لم اطلب قليلا من المال لان قليل المال لحاصل لي بدون طلب
فانا لا احتاج اليه قال ابو حيان وهذا معنى حسن **ولهذه القاعدة**
ايضا يعني بها قاعدة اعتبار الارتباط بين المتنازعين شرطا **بطل**
قول بعضهم فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شي قدير ان فاعل
تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين
واعلم قد تنازعاه اي تنازعا ذلك المصدر واعمل الثاني فيه والاول
في ضميره **كما في ضربني وضربت زيدا** فان الفعلين فيه تنازعا ذلك المصدر
زيدا وقد اعمل الثاني واضمر في الاول **اذ لا ارتباط بين تبين واعلم**
تعليل للبطلان وكانه اراد بالبعض الزمخشري فانه قال في كشافه فاعل
تبين مضمر تقديره فلما تبين له ان الله على كل شي قدير قال اعلم ان الله
على كل شي قدير فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه كما في قولهم
ضربني وضربت زيدا واراد بحذفه من الاول كما قال التفتازاني
في شرحه اسقاطه من اللفظ وجعل الضمير موضعه على قانون البصريين
في باب التنازع وقد اثبت الشارح الربط بين تبين واعلم وحكم بظهور

هذا القول وقرر الربط بان لا رابطة بين الجملتين بعدها وتبين جزء
من الاولى وقال جزء من الثانية واعلم من معمولات هذا الجزء فظهر الربط
بين تبين واعلم لهذا الاعتبار كما تحقق الربط في قوله وانهم ظنوا كما
ظننتم ان لن يبعث الله احدا **على انه لو صح** قوله ان ذلك من التنازع
لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب
التنازع حتى ان الكوفيين لا يجيزونه البتة قيل عليه هذا
ممنوع فقد ذكر ذلك في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم
تزعمون فيمن فتح بينا ان بعضهم قال ان بينا ظرف والفاعل ضمير
مستتر راجع الى مصدر الفعل اي لقد وقع التقطع بينكم او الى الوصل
لان قوله وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر المستلزم لعدم
التواصل او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه وعلى هذا
الاخير يكون الاضمار قبل الذكر فهو مثل هذا المحل ولم يستضعفه **وضعف**
حذف مفعول العامل الثاني هو بالجر عطف على ضعف الاول اي
ولضعف هذا الحذف **اذا اهمل** اي العامل الثاني واعمل الاول **كضربني**
وضربت زيد بالرفع لما ان فيه قطعا عن العمل مع تهيئته له **حتى**
ان البصريين لا يجيزونه الا في الضرورة وذلك لان المختار باتفاق
اهل البلدين فيما اذا اعمل الاول والثاني طالب للمفعول به اضمار المفعول
في الثاني فانه اقرب الطالبين فحيث لم يحذ مطلوبه مع امكانه
فلا اقل من ان يشغل بالضمير في مكانه ولما كان الاضمار المذكور
والحالة هذه هو المختار كان تخلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى هاؤم
اقرؤا كتابيه اتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصريين على ان المختار
في باب التنازع اعمال الثاني والا كان افصح الكلام واردا على خلاف
المختار اي حذف المفعول من الثاني واعمال الاول **والصواب في**
البيت ان مفعول اطلب الملك محذوف وفاقا كما قدمنا في صدر هذا
الفصل وليس من باب التنازع في شي **وفي الاية فان فاعل تبين ضمير**
مستتر عايد اما للمصدر اي مصدر تبين نفسه **اي فلما تبين له**
تبين كما قالوا في ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه او عايد
لشي دل عليه الكلام اي فلما تبين له الامر وما اشكل عليه ونظيره
اذا كان غدا فاتني اي اذا كان هو اي ما نحن عليه من سلامة فجعل
اسم كان ضميرا عايدا الى ما دل عليه الكلام بقرينة الحال **الحادي عشر**
من الامور المحتاجة الى الرابط **الفاظ التوكيد الاول** اي التي تقع التاكيد

بها اولا وانما يربطها بالموكد الضمير الملفوظ به فلا يربطها المقدر
وماينوب عن الضمير نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم
كلهم ومن ثم اي ومن اجل انه لا يربط هذه الالفاظ الا الضمير الملفوظ به
كان مردودا قول الهروي في الذخاير تقول جاء القوم جميعا بالنصب
على الحال وجميع بالرفع على التوكيد لجواز التوكيد من غير ضمير وكان
مردودا ايضا قول بعض من عاصرنا قيل هو السفاقسي وقال المحشي
هو قاضي القضاة بها الدين ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل
الطالبي البالسي الحلبي ثم المصري الشافعي ولد سنة سبع وتسعين وستمايه
وفي طبقات ابن شهبه ان مولده سنة اربع وتسعين وقيل سنة سبعمايه
ولازم الشيخ ابا حيان اثنتي عشرة سنة الى ان قال في حقه ما تحت اديم
السما انحى من ابن عقيل واخذ الفقه والاصول عن العلا القونوي والقاضي
جلال الدين القزويني وناب في الحكم عن الباقي ثم عن العز بن جماعة ثم
استقل به نحو ثمانين يوما وكان دينا قوي النفس يتيه على ارباب الدوله
ولا يتردد الى احد وعنده حشمة وكرم زايد وتوفي في سنة تسع وستين
وسبعمايه في قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ان جميعا
توكيد لما ولو كان كذلك لقيل جميعه بالضمير الرابط ثم التوكيد بجميع
قليل في كلامهم فلا يحمل عليه التنزيل مع امكان حمله على سواه والصواب
انه حال من ما وكان مردودا ايضا قول الفرا والزمخشري في قراة بعضهم
هو ابن السميقع وعيسى بن عمر انا كلا فيها بنصب كلا ان كلا توكيد لاسم
ان قال في الكشاف وقرى كلا على التاكيد لاسم ان وهي معرفة والتنوين
عوض من المضاف اليه يريد انا كلنا فيها فان قلت هل يجوز ان يكون كلا
حالا قد عمل فيها قلت لا لان الظرف لا يعمل في الحال مقدمة كما يعمل
في الظرف مقدما تقول كل يوم لك ثوب ولا تقول قايما في الدار زيد
انتهى وما حجتنا اليه نقله ابو حيان عن الكوفيين ورده ابن مالك في شرح
على التسهيل وما منعه الزمخشري من مسيلة الحال اجازه الاخفش اذا
توسطت نحو زيد قايما في الدار فيمكن تخريج الاية عليه على مذهبه نعم
ما مثل به ليس مطابقا لما في الاية لان الحال فيه غير متوسطة وقد ذكر
بعضهم ان المنع فيه اجماع من النحاة والصواب انها بدل من اسم ان
وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جايز اذا كان البدل مفيدا
للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وفي التنزيل تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا
وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير كما يحتاج اخواه ويجوز لكل ان يلي العوامل

اذا لم يتصل بالضمير اي حيث لا يكون على الهيئة التي يكون بها توكيدا نحو
جاني القوم فيجوز مجيئها بدلا هذا ان قلنا ان عامل المبدل مقدر واما
ان قلنا ان عامله هو عامل المبدل منه فلا ابدال بخلاف جاني كلهم فلا يجوز
لكونها على الهيئة التوكيدية لاتصالها بالضمير الا في الضرورة فهذا احسن
ما قيل في تخريج هذه القراة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال
فانه قال والقول المرضي ان كلا في القراة المذكورة منصوب على الحال من الضمير
المرفوع في فيها وفيها هو العامل وقد تقدمت الحال عليه مع عدم تصرفه كما تقدمت
في قراة من قرا والسموات مطويات بيمينه اي بنصب مطويات وفيه ضعفان
تنكير كل حتى ساغ وقوعها حالا بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو
نادر كقول بعضهم فيما حكاه الاخفش مررت بهم كلا اي جميعا والمختار
ان كلا وبعضا اذا قطعا عن الاضافة لفظا نوى معهما المضاف اليه فكانا
معرفتين بنية الاضافة ولهذا لا يدخلهما الى ويجي الحال منهما نحو قولهم مررت
بكل قايما وببعض جالسا وذهب الفارسي الى انهما نكرتان وان نويت اضافتهما
لان الاضافة معنى دون اللفظ لا تعرف عنده بدليل ان نحو ثلث وربع مما يلزم
الاضافة معنى وهو نكرة اتفاقا واجاب المص عن هذا الدليل بان نحو ثلث
وربع له معنى صحيح في نفسه بخلاف كلمة كل فان معناها بحسب ما تضاف
اليه ليس الا لانها وضعت لتعميم الشي فكان معناها في غيرها وفيه نظر
تامل وتقديم الحال على عاملها الظرفي لجوده وهذا ثاني الضعفين
وزعم ابن طاهر انهم لم يختلفوا في امتناع نحو قايما زيد في الدار وليس
بصحيح فان الاخفش اجازه واحترزت بذكر قيد الاول وهو بضم
الهمزة وفتح الاول جمع اولى عن اجمع واخواته اراد توابع اجمع من اكتع
وابصع وابتع حيث يوكد بها من غير ضمير فانها انما يوكد بها بعد كل نحو
فسجد الملايكة كلهم اجمعون فليست من الاول قيل عليه هذا سهو ظاهر
فقد قال تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود ابليس اجمعون
لاقطعن ايديكم وارجلكم من خلاف ولاصلبنكم اجمعين انا لمنجوهم اجمعين
لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين فانه قد اكد فيها باجمعين بدون
كل في حالات الاعراب الثلاث ومن العجب خفاء مثل هذا على المص واجيب
بان المراد لا يوكد بها مع الاجتماع الا بعد كل الا انه لا يوكد بها مطلقا الا بعد
كل قال الرضي اعلم انك اذا اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي قدمت
النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين وان لم
تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شيت ومن النفس

الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخر تابعا للمتقدم بل لك ان تذكر العين من دون
النفس والكل من دون العين واجمع واخواته من دون كل اما اخوات اجمع فالمشهور
انها لا تذكر دونه وانه حيث تراد يجب الابتدا باجمع ثم يجاء باخواته كذا
اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخر اجمع عن احدى اخواته وقال
ابن كيسان ببدا بايتهن شيت بعد اجمع وقيل يجوز حذف اجمع مع وجوب
رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية وقيل يجوز الحذف مع جواز
تقديم بعضها على بعض **الامور التي يكتسبها الاسم**
المضاف بالاضافة سواء كان الاكتساب من نفس المضاف اليه او بواسطته
وهي عشر احدها التعريف نحو غلام زيد الثاني التخصيص اي
تقليل الاشتراك وذلك فيما اذا كان المضاف اليه نكرة **نحو غلام امراة**
والمراد بالتخصيص التخصيص **الذي لم يبلغ درجة التعريف** قيل
فيه نظر لان مقتضاه انه لو لم يرد بالتخصيص ما ذكر لدخل فيه التعريف
وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة
نحو رجل صالح فهذا تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا
يقال له مخصص والحق ان المص اراد بيان معنى التخصيص العرفي لدفع توهم
ان المراد المفهوم الشامل لما لم يبلغ درجة التعريف ولما بلغها وقد يطلق التخصيص
في باب النعت في مقابلة التوضيح قال في المطول التخصيص عند النحاة عبارة
عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فان رجلا بحسب
الوضع محتمل لكل فرد من افراده فلما قيل عالم قل ذلك الاشتراك والاحتمال
وتخصص بفرد منها متصف بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف وفي حواشيه لسيد المحققين ان الظاهر انهم ارادوا
الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل فلا تكون
جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك
اذ رفعت مقتضى اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية
الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى **فان غلام رجل اخص**
من غلام لشموله غلام امراة ايضا **ولكنه لم يتميز بعينه** ليبلغ درجة
التعريف **كما تميز غلام زيد بعينه** بل هو محتمل لان تكون غلام زيد وان
تكون غلام عمرو مثلا **الثالث التخفيف** ويقال للاضافة التي تفيده
لفظيه لظهور اثرها في اللفظ دون المعنى كما يقال للاخرى معنويه كضارب
زيد سعى ان تقرى على الحكاية بالرفع بقرينة قوله **وضاربا عمرو وضاربوك**
اذا اردت باسم الفاعل **الحال او الاستقبال** اي ان يكون باقيا على

احد المعنيين **فان الاصل فيهن ان يعملن النصب** وينصبن مفعولاتهن
ولكن الخفض اخف منه فتعدل اليه **اذ لا تنوين معه ولا نون** نون
تثنية او جمع **ويدل على ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف قولك الضارب**
زيد والضاربو زيد بال والاضافه **ولا يجمع على الاسم تعريفان**
تعريف الاضافة وتعريف الموصولية الا ان هذا الموصول لما التزم فيه
دخول الاسم لكونه على صورة حرف التعريف وظهر اعرابه في مدخوله كانت
اضافته باضافة مدخوله وقد نقض باي الموصولة المضافه الى معرفة فان
تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنويه
قطعا فيفيد التعريف نحو جاءني ايهم اكرمته فيجتمع تعريفان وقال الرضي
وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمتنع اجتماع التعريفين
اذا اختلفا **وقوله تعالى هديا بالغ الكعبه** فوصف هديا النكرة ببالغ
الكعبه **ولا توصف النكرة بالمعرفه** وخالف بعض الكوفيين فاجاز وصفها
بها بشرط ان يكون النعت لمدح او ذم نحو ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا
ورد بان الموصول بدل او مقطوع عما قبله وذهب الاخفش الى جواز ذلك
اذا وصفت النكرة فتخصصت فقربت من المعرفة واستدل بقوله
فاخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهما الاوليان فانه زعم ان الاوليان
نائه مع تعريفه نعت لاخران النكرة المنعوت بجملة يقومان ورد بانه
يحتمل ان يكون بدلا من اخران او من الضمير في يقومان **وقوله ثاني**
عطفه حال من الضمير في يجادل اي متكبرا ومن العطف بكسر العين كناية
عن التكبر كلي الجيد او معرضا عن الحق استخفافا به وقرى بفتح العين اي مانع
تعطفه **وقول ابي بكر كثير** هو بالبا الموحده هذلي من شعر الحماسه **فانت**
به حوش الفواد مبطنا صدر بيت من اول الكامل عجزه سهدا اذا ما نام
ليل الهوجل وقد يقع في بعض النسخ تماما وحوش الفواد حديده و ذكيه وهو
بضم الحاء المهمله وبالشين المعجمه كقفل والمبطن الضامر البطن وصف
محمود في الذكور والسهد بضم السين المهمله والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق
وقيل الرجل الاهوج الطياش وقيل العظيم البطن واسناد النوم الى الليل
مجاز **ولا تنصب المعرفه على الحال وقول جرير يا رب غابطنا لو كان**
يطلبكم هو صدر بيت من ثاني البسيط عجزه لاقي مباعدة منكم وحرمانا
فيا حرف تنبيه او ندا والمنادى محذوف كما في الا يا اسجدوا والغابط
بالغين المعجمه والموحده من يتمنى مثل ما عندك من الخير دون ان يسلب
عنك والحرمان المانع قال الزمخشري اي رب انسان يغبطنا بمحبتك

ونظن انك تجازيني بها ولو كان مكاني للاقي ما لاقيته من المباعدة والحرمان
ولا تدخل رب على المعارف وفي التحفة ان ابن مالك رد على ابن الحاجب
في قوله ولا يفيد اي الاضافة اللفظية الا تخفيفا في المضاف بل يفيد
ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب وهذا سهو من ابن مالك
فان ضارب زيد بالاضافة اصله ضارب زيدا بالنصب والتنوين وليس
اصله ضاربا فقط من دون تقييد بالمعمول والتخصيص حاصل بالمعمول
قبل ان تاتي الاضافة فلما انك لم تفد الا تخفيفا لاستحالة تحصيل
الحاصل فان لم يكن الوصف بمعنى الحال او الاستقبال بل كان بمعنى
الماضي او الزمان المستمر فاضافته معنوية محضة تفيد التعريف ان كان
الى المعرفة والتخصيص ان كانت الى نكرة لانها ليست في تقدير الانفصال
وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بمالك يوم الدين لكون اضافته
محضة افادت التعريف فساغ وصفا لعلم الذات المقدسة قال
الزمخشري اريد باسم الفاعل هنا اما الماضي كقولك هو مالك عبده
امس اي ملك الامور يوم الدين فيه اشارة الى ان اضافة مالك الى يوم
الدين على منوال يا سارق الليلة اهل الدار اجراء للظرف مجرى المفعول
به على الاتساع ويكون على حد ونادى اصحاب تنزيلا لما هو محقق الوقوع
منزلة ما وقع ولهذا قرا ابو حنيفة ملك يوم الدين بلفظ الماضي واما
الزمان المستمر والمعنى له الملك في هذا اليوم على الاستمرار فهو كقولك
هو مالك العبيد فانه بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى ملخصا وهو حسن
ولكنه نقض هذا المعنى الثاني اي كون اضافته معنوية وهو بمعنى الزمان
المستمر عندما تكلم على قوله وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فقال
قري بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار جعل او عطفا
على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون بالنصب في
جواب النفي اي فليست اضافته حقيقية بل هو دال على جعل
مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق
الاصباح في قصد الدلالة على زمن مستمر لا على واحد من الازمنة كما تقول
زيد قادر عالم اي متصف بهذين الوصفين على الدوام والاستمرار
ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وحاصله ان اضافة الوصف
انما تكون حقيقية محضة اذا كان الوصف بمعنى الماضي فقط
وانه اذا كان لافادة حدث مستمر في الازمنة كانت اضافته
غير حقيقية وكان عاملا فيتناقض كلاماه ولبدر الدين تركي نكت

بل هو في الثانية كالاولى في ان اضافته حقيقية ثم قبلغ عليه ان الزمخشري
لم يصرح بانه اذا كان دالا على جعل مستمر كانت اضافته حقيقية ليتدافع
كلاماه قال في كشافه فان قلت كيف يكون الليل محل والاضافة حقيقية
لان اسم الفاعل المضاف في معنى المضي ولا يقال زيد ضارب عمرا امس قلت
ما هو في معنى المضي وانما هو دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة
فليس فيه تصريح بما نسبه اليه المصنف من انه اذا كان دالا على جعل مستمر
كانت اضافته غير حقيقية وانما منع ما ادعى السائل من ان اضافته
حقيقية بنا على انه في معنى المضي وقرر دلالته على الحدث المستمر
وحينئذ يقال اذا كان للاستمرار كان متناولا للماضي واخويه فبالنظر
الى حالة المضي يجعل اضافة حقيقية وبالنظر الى حال اخويه تجعل
لفظية وقد قدمنا في بحث اقسام العطف من الكلام على ذلك ما فيه كفاية
ان شا الله تعالى الرابع ازالة القبح من الكلام او التجوز فيه كمررت
بالرجل الحسن الوجه باضافة الحسن الى الوجه فان الوجه ان رفع قبح
الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف فاما تقديرا فلا لان الضمير
اما مقدر او ال خلف عنه وان نصب على التشبيه بالمفعول فقد حصل
التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المونث
اي اكتساب المضاف المونث التذكير من المضاف اليه المذكر كقوله
انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا
هو من ثاني البسيط ولم يسم قايله قال العيني ان قايله من المولدين وعليه
فليس من شرط الكتاب الا ان يحمل على التمثيل والعقل قال في القاموس
العلم بصفات الاشيا من حسنها وقبحها وكمالها ونقصانها او العلم بخير
الخيرين وشر الشرين او مطلق لامور او لقوة بها يكون التمييز بين القبيح
والحسن ولمعان مجتمعة في الذهن يكون بمقدمات تستتب بها الاغراض
والمصالح ولهيئة محمودة للانسان في حركاته وكلامه والحق انه روحاني
به تدرك النفوس العلوم الضرورية والنظرية وابتدا وجوده عند اجتنان
الولد ثم لا يزال ينمو الى ان يكمل عند البلوغ والمكسوف المحجوب يقال
كسف الشمس والقمر كسوفا احتجبا كانكسفا والله اياهما حجبهما والاحسن
استعمال الخسوف في القمر والكسوف في الشمس والخسوف عند الهيويين
حالة تحصل للقمر ليلة تمامه بحيلولة الارض بينه وبين الشمس لان
نورها مستفاد منها والكسوف حالة تحصل للشمس وقت التربيع اي وقت
حلولها بين عقدتي الراس والذنب بواسطة اعتراض كوكب بين الناظر

وبينها بريد الشاعر ان العاقل اذا اطاع هواه فقد كسف عقله واتحجب نوره
واذا اعصاه زاد نورا وازداد تنويرا قيل ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب
من المحسنين حيث لم يقل قريبة وقيل ان التذكير فيه على تاويل الرحمة بالرحم
او الترحم او هو صفة موصوف محذوف اي شئ قريب او على تشبيهه بفعيل الذي
بمعنى مفعول فانه يستوى فيه المذكر والمونث وبعده قوله تعالى وما يدريك
لعل الساعة قريب تذكر الوصف حيث لا اضافة الى مذكر وقال يبعده
دون برده لان ما قبل من قبيل ابداء مناسبة موضحة وهي لا يلزم اطرادها
ليكون تخلفها في موضع اخر قادحا فيها ولكن ذكر الفرا انهم التزموا التذكير
في قريب وان وصف به المونث او اخبر به عنه اذا لم يرد قريب النسب
قصدا للفرق بين ما اريد به القرب النسبي وما اريد به غيره واما قول
الجوهري ان التذكير لكون التانيث مجازيا فوهم وغلط منه قال في الصحاح
وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريبة لانه اراد بالرحمة الاحسان
ولان ما لا يكون تانيثه حقيقيا جاز تذكيره قال الشارح ولكن حمل كلامه على
ان المونث غير الحقيقي يذكر بالتاويل فيعود عليه ضمير المذكر كقوله فلا مزنه
ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها فاول الارض بالمكان فقال ابقل ولو
كان التانيث حقيقيا لم يجز ذلك لا يقال هند قام على تاويل هند بالشخص ويدل
عليه انه لو كان مراده ان التانيث المجازي يجوز التذكير مطلقا لم يحتج الى
تاويل الرحمة بالاحسان لكن عطفه العلة الثانية على الاولى قد ينبو عما ذكرناه
بعض نبو وانما كان قول الجوهري وهما لوجوب التانيث في نحو الشمس
طالعة والموعظة نافعة وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين
من المضمرين قال ابن الحاجب في كافيته وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
فان اسندت الفعل او الوصف الى الظاهر المونث الحقيقي وجب التانيث قطعا
او الى ظاهر غير الحقيقي جاز لك الامران التانيث والتذكير واذا اسندت
الى ضميرهما فليس الا التانيث وقد جزم التفتازاني فيما نقل عن الجوهري
بانه خارج عن قانون النحاة قال لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين
ان يكون المونث حقيقيا او غير حقيقي ولا بين ان يكون المسند فعلا او صفة
السادس تانيث المذكر عكس ما قبله كقولهم قطعت بعض اصابعه وقرى
يلتقطه بعض السيارة اي بالمثناة الفوقية ويحتمل ان يكون منه
فله عشر امثالها لان الامثال جمع مثل وهو مذكر فكان قياس العدد مع
جمعه ان يقال عشرة امثالها لكنه لما اضيف الى ضمير المونث اكتسب التانيث
فتركت التاء مع عدده وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها اي من

الشفا وهو مذكر لانه بمعنى الجانب لكنه اضيف الى الحفرة المونث فاكتسب التانيث
فاعيد اليه ضمير المونث ويحتمل ان الضمير من منها للنار وفيه بعد لانهم
لم يكونوا في النار نفسها حتى ينقذوا منها وبه . بعد وجه من قال الضمير
للحفرة ايضا وكون النار اقرب مذكور يعود اليه الضمير لا ينفع مع اشكال
المعنى وما ذكره المص من انه للشفا وانث لاكتساب التانيث من المضاف
اليه حكاه الطبري عن بعضهم قال ابن عطيه وليس الامر كما ذكر ولا يحتاج
في الاية الى ذلك الا اذا لم يكن مرجع الضمير الا الشفا اما ومعنا لفظ
مونث يعود اليه الضمير ويقصد بالمعنى المتكلم فيه فلا وقال ابو حيان
ولا يحسن عوده الا على الشفا لان الذين هم على الشفا احد جزئي الاسناد
وانما جئ بالحفرة على سبيل الاضافة اليها ولم يكن محدثا عنه وجئ بالنار
للتخصيص وايضا الانقاذ من الشفا ابلغ من الانقاذ من الحفرة ومن النار
لان الانقاذ منه يستلزم الانقاذ منهما من غير عكس فعود الضمير الى
الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى واستظهر ابن المنير
عوده الى الحفرة بان المنة في الانقاذ اتم والكون على شفا يستلزم الهوى
فيها غالبا فامتن عليهم غالبا بانقاذهم من الحفرة التي يتوقع الهوى فيها
وان الاصل فله عشر حسنات امثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف
المحذوف وهو مونث والقياس ترك التاء من عدده وقال طول
الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي هما بيتان من مشطور
الرجز وقايلهما عند العيني في كبراه الاغلب العجلي وهو كذلك في شرح
شواهد الكتاب وقال في الاغاني الاغلب العجلي هو الاغلب ابن جشم
احد المعمرين عمر دهرا في الجاهلية طويلا ثم ادرك الاسلام وحسن اسلامه
وهاجر الى الكوفة مع سعد ابن ابي وقاص فاستشهد في وقعة بها وقد
يقال انه اول من رجز الاراجيز وجعله قصايد ثم تبعه الناس وقيل
هما للعجاج والشاهد في قوله اسرعت حيث انث مع الضمير العايد الى طول
لاكتسابه التانيث من الليالي المضاف اليه وقال الاخر وما حب الديار
شغفن قلبي فقال شغفن فالقياس شغف لان الضمير للحب لكنه جمع الضمير
وانثه باعتبار الديار ديار ليلى اقبل ذا الجدار وذا الجدار وانشد
سيبويه وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة
من الدم هو من ثاني الطويل من قصيدة للاعشى يخاطب بها كما قال الزمخشري
عمر بن عبد الله بن المنذر بن عبدان من بني تغلب مطلعها الا قل لتيا قبل
ابنتها اسلمي تحية مشتاق اليها متيم وقبل البيت فلو كنت في جب ثمانين قامة

ورقيت اسباب السماء بسلم لمستدرجنك القول حتى تهره ونعلم انى عنك
لست بمجم بتا، بتشديد المثناه التحتية قبلها مثناة فوقية معنق حد والجب
بضم الجيم وتشديد الموحدة البير التى لم تطو كذا فى الصحاح زاد فى القاموس
اوما وجد لا مما حفره الناس ورقيت بالتشديد ارتقيت واسباب السماء
ابوابها والسلم بضم المهملة وتشديد اللام المرقاة سمى به على ما قيل لانه
يسلمك الى المرتقى اليه والاستدراج الخديعة والايقاع فى المكروه من غير
شعور واستدراج الله العبد انه كلما جدد خطيئة جدد له نعمة وانساه
الاستغفار وان ياخذه قليلا قليلا ولا يباغته وتهره بتشديد الرا تكرهه
وتبغضه والمجم اسم مفعول من قولك اجممت فلانا اذا لم يطق ان يجيبك
وفى رواية الزمخشرى لست عنك بمجم قال ومعناه لست امتنع من هجائك
كما يحل بمتنع الذى يدخل فى البلد الحرام او الشهر الحرام من القتال والا بذا
تقول لو كنت مثلا فى بير بعيدة القعر وصعدت الى السماء لم تتخلص منى و
يلحقك هجائى فانى استصعدك من البير واستنزلك من السماء بالقول الذى
يستدرجك حتى تستكرهه وتعلم انى لست متحاجزا عن جوابك ولا عاجزا عن
وصولى الى الغرض منك او لست ممتنعا من هجائك قال الجاربردى والواو
من قوله ورقيت بمعنى او لانه على وزان قوله تعالى فان استطعت ان
تبتغى نفقا فى الارض او سلما فى السماء، ويشرق منصوب عطفا على تهره يقال
شرق كعلم بريقه اذا غص به وغصصت باللقمة واذعته بالذال المعجمة
والعين المهملة افشيته يخاطب رجلا منذ يا عالا يكتم ما يسمعه والقناه
الرمح واستعمال الشرق فى صدر القناة استعارة من جمود الدم عليه بحيث
يكون بين الظهور يريد ان كلامه نقف فى حلقه كما تقف الدم على صدر القناة
ولا يذهب والى هذا القول يشير ابن حزم الظاهرى احد ائمة اهل الظاهر
وهو على ابن احمد بن سعيد بن حزم ابن غالب بن صالح ابن خلف بن معدان
ابن سفيان بن يزيد بن مولى يزيد بن ابى سفيان بن حرب بن امية الاموى
الفارسى الاصل ثم الاندلسى القرطبى الامام ابو محمد ولد بقرطبة سنة
اربع وثمانين وثلاثمائة وسمع من جماعة وروى عنه اخرى وكان اليه
المنتهى فى الذكا والحفظ وكثرة العلم وكان شافعى المذهب ثم انتقل
الى نفى القياس والقول بالظاهر وكان متفننا فى علوم جمة عاملا بعلمه
زاهدا بعد الرياسة التى كانت لابيه وله من الوزاره وتدبير الملك
وصنف كتبا كثيرة معينة مع ما كان عنده من التوسع فى علم اللسان
ووفور الحظ من البلاغة والشعر ومعرفة السير والاخبار وقد حط القاضى

ابو بكر

ابو بكر بن العربى فى كتابه القواصم والعواصم على الظاهرية فقال هى امة سخيفة
تسورت على مرتبة ليست لها وتكلمت بكلام لم نفهمه تلقفوه من اخوانهم
الخوارج حين حكم على على يوم صفين فقالوا لا حكم الا لله وبلا بهذا المذهب
المذهب سخيف كان من بادية اشبيلية تعرف بابن حزم نشا وتعلق بمذهب
الشافعى ثم انتسب الى داود ثم خلع الكل واستقل بنفسه وزعم انه امام
الامة الى اخر ما قال وقد ذكر له الذهبى ترجمة طال فيها فى تاريخ الاسلام
وكانت وفاته سنة ست وخمسين واربعمائة فى قوله تجنب صديقا مثل ما
واحذر الذى يكون كعمرو بين عرب واعجم ، فان صديق السوء يزرى
وشاهدى كما شرقت صدر القناة من الدم ، وانما كان هذا شاهدا
لما ادعاه من تعدى اذى صديق السوء الى صديقه لان لفظ صدر مذكر
وقد انث الفعل المسند اليه لاكتسابه التانيث مما اضيف اليه ومراده
بما الكناية عن الرجل الناقص لنقص ما الموصولة لانها لا تتم الا بصلة وعايد
وبعمرو الكناية عن المتزيد الاخذ ما ليس له ولا هو من حقه كاخذ عمرو
الواو فى الخط فرقا بينه وبين عمر وقيل ان عمرا اخذ الواو فى الخط من
داود حيث ينطق به بواوين ويرسم بواحدة وليس المراد الكناية المصطلح
عليها وانما المراد تشبيه الصديق المامور بتجنبه بما الموصولة فى الاتصاف
بالنقص والتحذير من الشخص الشبيه بعمرو فى التزيد واخذ ما ليس له وقد لهج
الشعراء بذكر واو عمرو فمن ذلك قول ابى نواس يهجو سجيح السلمى

قل لمن يدعى سليما شفاها … لست منها ولا قلامة ظفر
انما انت فى سليم كواو … لحقت فى الهجا ظلما بعمرو

وانشد الشارح للسراج الوراق

مالى ارى عمرا انى استجرت به … فصار عمرا بواو فيه وانصرفا
ونام عن حاجتى نبهته غلطا … لها فالقيت منه السهد والاسفا
والمستجير بعمرو قد عرفت به … فما ازيدك تعريفا بما عرفا
وتلك واو ولا والله ما عطفت … ولو اتت واو عطف ما اتت طرفا
ولو غدت واو حال لم تسر ولو … اتى بها قسما ما بر اذ حلفا
او واو رب لما جرت سوى اسف … وكثرته خلافا للذى الفا
او واو مع لم اجد خيرا الى معها … او واو جمع غدا من فرقه نتفا
وليت صدغا بها قد شبهوه غدا … يلوى بنارى وهذا فى السلو كفا
والله يطمسها واوا ذكرت بها … دال ابو سطى وكانت قبل ذا الفا

اشار بتنبيه عمرو لحاجته الى قول الشاعر اذا ايقظتك حروب العدى … فنبه لها عمرا ثم نم

وبالاستجارة بعمرو الى قول الاخر والمستجير بعمرو عند كربته كالمستجير
من الرمضا بالنار وشرط هذه المسئلة والتي قبلها صلاحية المضاف
للاستغنا عنه بالمضاف اليه واقامته مقامه ويتحقق ذلك في اربعة
انواع ان يكون المضاف بعضا للمونث المضاف اليه وهو مونث في المعنى
نحو قطعت بعض اصابعه لان بعض الاصابع اصبع وهي مونث الثاني ان
تكون بعضا لمونث وهو مذكر كبيت شرقت صدر القناة لان صدر القناة
بعض منها وهو مذكر ومن قرا بلفظ بعض السياره بالتاء الفوقيه يحتمل ان يكون
من الاول بان يلحظ البعض بعنوان الفرقة ومن الثاني بانه يلحظ بعنوان
القوم الثالث وصفا في المضاف اليه المونث جاريا مجرى البعض كالايمان
في قراة ابن العالية لا تنفع نفسا ايمانها فانه انث الفعل المسند الى الايمان
لكونه مضافا الى ضمير النفس والرابع ان يكون مضافا الى المونث وليس
واحدا مما تقدم لكن المونث صالح للاستغنا به نحو قولهم اجتمعت
اهل اليمامة لصحة ان يقال اجتمعت اليمامه يريد اهلها وهل هذا الحكم
اذا تحقق شرطه قياسي ظاهر كلام المص والزمخشري وابن مالك وغيرهم
انه كذلك وراى ابي علي في التعاليق انه من الضرورات لكن رايه في الايضاح
بخلافه اذا فقد ذلك فلا يجوز امة زيد جاء ولا غلام هند ذهبت
اذ المضاف اليه فيهما لا يستغنى به عن المضاف ولا يقوم مقامه ومن ثم
اي ومن اجل هذا الاشتراط رد ابن مالك في التوضيح قول ابي الفتح
في توجيه قراة ابي العاليه وابن عمر لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث
الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه بان المضاف عند ليس صالحا للاستغنا
عنه لان المضاف لو سقطت هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول
ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية
يعني ضمير النفس ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى الظاهره
نحو قولك زيدا ظلم يريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز في غير افعال
القلوب لانه يودي الى عمدية الفضله وقال ابو حيان يحتمل ان يكون
التانيث هنا على حمل الايمان على معنى المعرفة فلا يكون الاية مما نحن فيه
السابع الظرفيه اي اكتساب المضاف غير الظرف حكم الظرفيه
من المضاف اليه الظرف نحو تؤتي اكلها كل حين وقوله ابو المنهال
بعض الاحيان فان كلا وبعضا ليسا بظرفين لكنهما لما اضيفا الى اسم الزمان
اكتسبا الظرفيه فاعربا ظرفين وقد تقدم انشاد هذا البيت في اوايل
الباب الثالث وقال المتنبي اي يوم سررتني بوصال لم ترعني ثلاثة بصدود

تقدم الكلام عليه في بحث اي من حرف الالف وقد تواردت نسخ
نسخ الكتاب على انشاده بلفظ لم تسوني وفي نصل اي على امته انشاده
بلفظ ترعني وتقريره هنا يدل عليه واي في البيت استفهامية
يراد بها النفي لان استفهامها انكاري وقد نصبت نصب الظرف
لاضافتها الى اسم الزمان لا شرطية لانه لو قيل مكان ذلك ان سررتني
ان سررتني انعكس المعنى اذ يصير المعنى ان سررتني يوما بوصالك
لم تسوني ثلاثة بصدودك فيقتضي نفي الاساءة والمعنى على
على اثباتها اذ المراد انه ما سره يوما بوصاله الا ساءه ثلاثة بصدوده
بصدوده لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية
وهي قوله لم تسوني ان استونفت ولم ترتبط بالاولى فسد المعنى
المعنى واذا كانت شرطية ارتبطت بها فيل عليه انه قد استدل
اولا على انها ليست شرطية بانه لو اتى باداة الشرط وقيل وقيل ان
سررتني لم تسوني انعكس المعنى وفسد فبعد تقرير الفساد على تقدير
على تقدير الشرطية لا يتجه هذا السوال وكيف يدل هذا الاستنباف
للزوم الفساد عند ارتكابه على انها شرطية بعد تقرر ضنه لنفي انها شرطية
شرطية كلام غريب اذ لا حاجة الى الثاني بعد بيان الاول الاول
لانا نقول الربط حاصل وان لم تكن اي شرطية بتقديرها اي بتقدير
الجملة المنفية صفة لوصال والرابط لها بالموصوف محذوف اي لم
ترعني بعده ثم حذفا دفعة او على التدريج بان حذف المضاف اولا ثم
الضمير المضاف اليه او بتقديرها حالا من تاء الخطاب اي من ضمير الخطاب
في سررتني والرابط فاعلها اي فاعل تلك الجملة وهي حال مقدرة او بتقديرها
معطوفة بفاء محذوفة والتقدير ما سررتني يوما بوصال فرعني ثلاثة
بصدود فلا موضع لها لعطفها على الجملة الابتدائية اي ما سررتني
غير مقدر انك ترعني بيان لمعنى الكلام على تقدير جملة النفي حالا مقدرة
وكان حقه ان يقدم على قوله او معطوفه ومن روى ثلثة بالرفع فالحالية
ممتنعة لعدم الرابط وذلك لخلو الفعل من الضمير لكون الاسم الظاهر
اعني ثلثة فاعله وقد تقدم في بحث اي انه يمكن اعتبارها بتقدير ضمير
رابط اي بصدود منك الثامن مما يكتسبه المضاف من المضاف اليه
المصدريه نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول
مطلق لاضافته الى المصدر المبني الذي هو بمعنى الانقلاب ناصبه ينقلبون
ويعلم معلقه عن العمل بالاستفهام وقال ستعلم ليلى اي دين تداينت

واي غريم في التقاضي غريمها هو من ثاني الطويل وقد استشكل الشارح
انشاد هذا البيت والكلام عليه هنا لانه بصدد ذكر ما يكتسبه الاسم
بالاضافة وهنا لم يكتسب الاسم بها حالة لم تكن له قبل وكانه ذكر استطرادا
لمناسبة ما مثل به من اية وسيعلم الذين ظلموا بوشك الى ذلك قوله
اي الاولى واجبة النصب بما بعدها كما في الاية الا انها هنا مفعول
به كقولك تدابنت مثلا لا مفعول مطلق لانها لم تضف لمصدر
فتكتسب المصدرية فتعرب مفعولا مطلقا والثانية واجبة الرفع
بالابتدا مثلها في لنعلم اي الحزبين احصى ولنعلمن اينا اشد
عذابا ولذلك لتعليقها فعل العلم والتاسع وجوب التصدر فيما
اذا كانت الاضافة الى ما حقه التصدر ولهذا اوجب تقديم المبتدا
في نحو غلام من عندك والخبر في صبيحة اي يوم سفرك وتقديم
المفعول في نحو غلام ايهم اكرمت وتقديم من ومجرورها في نحو من
غلام ايهم انت افضل لاضافتها في الجميع الى ما حقه الصداره ووجب
الرفع ايضا في نحو علمت ابو من زيد فانه لولا اضافته الى من وجبت له
الصداره فلم يعمل علمت فيه ووقع به التعليق واذا قيل علمت زيدا ابو من
هو فقد ذهب سيبويه انه يجوز في زيدا النصب وهو الكثير والرفع وهو قليل
اما النصب فعلى انه مفعول اول وجملة ابو من هو في موضع المفعول الثاني
واما الرفع فلانه مستفهم عنه الا ترى ان المعنى علمت ابو من زيد ومذهب
ابن كيسان انه يجب فيه النصب والصحيح قول سيبويه وعليه قول قوله
ما ادري غريم لويته انشد ان قاضاكم بنصدع برفع غريم والى هذا
المعنى وهو اكتساب وجوب التصدر بالاضافة الى واجبه ليشير قول
بعض الفضلا وهو الشيخ امين الدين العروضي المحلي نسبة الى المحله وهي
القصبة الكبيره بالعربيه فيما بين الاسكندريه ومصر عليك بارباب
الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور تصدرا قولهم عليك
بكذا اغرا وارباب جمع رب بمعنى صاحب اي الزم المتصدرين فان من
لزمهم تصدر قوله واياك ان ترضى صحابة ناقص فتنحط من قدر من
علاك وتحقرا وهذا احذر من صحبة من لا يليق وصحابه بكسر الصاد مصدر
عن الصحبة فرفع ابو من ثم خفض مزمل بتبين قولي مغربا ومحذرا
فقوله مغربا راجع الى مضمون البيت الاول ومحذرا الى الثاني وقد اورد
ههنا ان قوله بتبين قولي الى اخره لا يصح ان يكون خبرا عن المبتداين المعطوف
احدهما على الاخر من قوله فرفع ابو من ثم خفض مزمل ولا عن احدهما اما الاول

فلعدم المطابقه اذ لم تعلم بسنان واما الثاني فلاشتماله الجملة على قيد لا يصح
تعلقه بكل منهما الا ان رفع ابو من لا يبين قوله مغربا ومحذرا بل مغربا فقط
وخفض مزمل لا يبينه مغربا ومحذرا بل محذرا فقط فما وجد التصحيح
واجيب بجعل قوله مغربا ومحذرا قيد المحذوف لا للمذكور وبيين قولي
من غير تقييد خبرا عن احدهما وخبر الاخر محذوفا والتقدير على ان الحذف
من الثاني فرفع ابو من يبين قولي وخفض مزمل كذلك هما يبينان قولي
مغربا ومحذرا والحق انه لا حاجة الى هذا التكليف بل قوله يبين قولي
خبر عن المبتداين وافراد الضمير باعتبار المذكور هذا واعلم انه اذا
وقع بعد المعطوف بالفاء وثم ضمير وكان ذلك الضمير فيما هو في مقام الخبر
عن المعطوف مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قيل يجب الحذف
من احدهما ولا يجوز المطابقه نحو زيد فعمرو او ثم عمرو قام ولا يقال قاما
لان تفاوتهما في الترتيب يمنع من اشتراكهما في الاضمار وقيل يجوز
المطابقه قال الرضي وهو الحق اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء
الترتيب حتى ينافي المفهوم من الفا وثم فقد يقال قام الرجلان مع ترتب
وكذا يقال الرجلان قاما معه وان لم يكن الضمير معه في الخبر وجبت
المطابقه نحو جاني زيد فعمرو فقلت لهما وجاني زيد ثم بكر وهما صديقان
والاشارة بقوله فرفع ابو من الى المسئلة الكتاب وبقوله ثم خفض مزمل
الى قول امرء القيس كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل
هو من معلقته المشهوره وقد تقدم الكلام على عدة من ابياتها ومر بان صنوها
وابان جبل بعينه قال لبيد درس المنى بمتالع فابان اي درس المنزل
المطلوب بهذا الجبل فهذا الجبل ويقال لهما ابانان على التغليب كالعمرين
وابان العلم كانه منقول منه وهو منصرف لاصالة نونه فقد قيل من لم
يصرف ابانا فهو اتان والمشهور في رواية البيت كان ثبيرا وهو جبل
بمكه والعرانين جمع عرنين بكسر اوله وسكون ثانيه وهو الانف وقال
الاكثر معظم الانف وقد يطلق على عظماء القوم وكرامهم كما في قوله ان
العرانين تلقاها محسده ولن ترى للئام الناس حسادا وفي القاموس العرنين
بالكسر الانف كله او ما صلب من عظمه ومن كل شي اوله قال الشارح
والمراد في البيت بالعرانين اوايل المطر على سبيل الاستعاره شبهت
بالانوف في التقدم اذ الانوف متقدم الوجوه واوايل المطر يتقدم ما ياتي
بعدها وانت اذا تاملت ما نقلناه لك من القاموس استغنيت عن دعوى
المجاز والاستعاره واورده المبرد في كامله بلفظ كان ابانا في افانين

وذقه بريد ضرو بامن وذقه والودق المطر كالوبل واضافة المصدر
الى ابان لادنى ملابسة والبجاد بكسر الموحدة وبالجيم كساء مخطط من
اكسية الاعراب قال في الصحاح وقال الجلال كساء غليظ والمزمل بفتح الميم
المشددة بحذف اي الملتف في الثياب قال في الكامل في صفة الغيث
فقال قوم اراد ان المطر قد خلق الجبل فصار كاللابس على الشيخ المتزمل
وقال اخرون انما اراد ما كساه المطر من خضرة النبت وكلاهما حسن وذكر
الودق لان تلك الخضرة من عمله انتهى وذلك لان مزملا صفة لكبير المرفوع
خبر لكان فكان حقه الرفع لمجاورته المخفوض العاشر من الامور
التي يكتسبها المضاف بالاضافة البنا وقد وقع في نسخة الشارح زيادة
على هذه النسخة زيادة على هذه النسخة التي شرحنا عليها وهي نسخة العز الحازمي
احد محشي الكتاب ولفظها العاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن اعربه
والاكثر البنا فقال الشارح لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الامور لان خمسة
عشر عند من يضيفه معرب مطلقا اضيف الى معرب او مبني تقول هذه
خمسة عشرك بضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبني ولعل
هذا هو الحامل على هذه الزيادة من بعض النسخ وافاد المحشي ان العدد المركب
غير اثني عشر واثنتي عشرة يجوز ان يضاف الى مستحق معدوده فيستغني
عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد وانه يجب عند البصريين بقاء البناء في الجزئين
وحكى سيبويه الاعراب في اخر الثاني كما في بعلبك وحكى الكوفيون اضافة
الاول الى الثاني كما في عبد الله وذلك اي اكتساب المضاف البنا من المضاف
اليه في ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون
وقد استدل على ذلك بامور منها قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون
ومنا دون ذلك قاله الاخفش والاخفش نايب الفاعل والمبتدا ان يكون
مرفوعا وخولف اي الاخفش فيما قاله واجيب عن الاول بان نايب
الفاعل ضمير المصدر اي ضمير مقدر في الفعل راجع الى المصدر المفهوم منه
اي وحيل هو اي الحول كما في قوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل
بسوء وان يكشف غرامك تدرب هو من الضرب الثاني من الطويل
وقايله امرء القيس على الصحيح ومن قال علقمة ابن عبدة فقد وهم وهما
فاحشا قاله العيني في شواهده ويبخل بالبنا للمفعول والجار والمجرور
نايب فاعله ويعتلل كذلك من الاعتلال وهو الاعتذار يقال اعتل
عليه بعلة اي اعتذر له عن فضاء عرضه وفي الصحاح اعتله اذا اعتل عليه
وهو مناسب للبيت لو كانت الرواية بعتلل بالمثناة الفوقية وبسوء

بحزنك تقول ساءه يسوءه مساءة اذا احزنه وتدرب بالدال المعجمة وفتح
الرا مضارع ذرب بكسرها احتد لسانه يعني انك متى يبخل عليك بالوصل
ويعتذر لك عن تركه اي متى تحير بحزنك ذلك فتخضع وتذل وان
يكشف غرامك بنيل مرامك اي متى تواصل تحتد لسانك وتقوى جنانك
اي ويعتلل هو اي الاعتلال بين بذلك اي نايب فاعل يعتلل ضمير
عايد على المصدر ولا بد عندي من تقدير عليك محذوفا لدلالة عليها بالمذكورة
ويكون حالا من المضمر اي الضمير النايب عن الفاعل ليتقيد بها فيفيد
ما لم يفده الفعل هنا ثلاثة افعال وقع بعدها مرفوع هو المفعول
الثاني منها وهو تقييد وتعيد بطلبانه فاعلا على التنازع واما الثالث
ففاعله ضمير مستتر يعود على المضمر وانما لم يعكس الامر فيجعل الفعل
فاعلا لبعده وفاعلهما ضمير مستتر يعود على المضمر لان المعروف قيد
لعاملها لا لصاحبها الا ان يراد التقييد الوصفي فان الحال وصف
لصاحبها في المعنى وقد ناقش الشارح بانه لا حاجة الى ما ذكر انه لا بد
منه عنده لان الضمير النايب راجع الى المصدر المعهود اي الاعتلال
وقد صرح به المصنف معرفا فقد افاد المصدر فايدة لم يفدها الفعل لانه
انما يدل على مصدر منكر والثابت هنا مصدر معرف معهود وقد المصنف
في توضيح المعنى ويعتلل الاعتلال المعهود واعتلال تم خصصه بعليك
اخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات فجوز الامرين ولم يجعل
احدهما متعينا لا بد منه قال الشارح وهذا الذي قاله في التوضيح هو
الحق وتعقبه بانه بعد تسليم ان اللام في الاعتلال الذي قدره المصنف للعهد
لا للجنس معهود اللام هو المصدر فهو لم يفده الفعل واما اللام في الاعتلال
الذي قدره المصنف في التوضيح فمعهودة الاعتلال المعهود بين المتكلم
والمخاطب وهو مفيد لما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين العهدين وان
احدهما يحتاج الى المتعلق ليفيد غير ما افاده الفعل بخلاف الاخر
واجيب عن الثاني بانه على حذف الموصوف اي وبنا فتح من
دون ذلك كقولهم منا ظعن ومنا اقام فانه على تقدير موصوف
قطعا اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام ومنها قوله تعالى لقد
تقطع بينكم فيمن فتح بينا قاله الاخفش ايضا والفاتحون نافع و
الكسائي وحفص عن عاصم ولو بدء قراءة الرفع وهي قراءة الباقين
لان الاصل توافق القراءتين وقيل بين ظرف وفتحة اعراب والفاعل
ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل اي لقد تقطع هو اي التقطع

اوالى الوصل المفهوم من سياق الكلام لان وما نرى معكم شفعاءكم بدل
على المهاجر وهو يستلزم عدم التواصل المعبر عنه بقطع الوصل اوالى
الوصل المفهوم من سياق ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه يعنى
ان تقطع وضل تنازعا ما فاعمل الثاني واضمر من الاول راجعا اليه والتخريج
على هذا الوجه لا يليق بالتنزيل سيما وقد صرح المص بضعفه فيما
وخرجه عليه ههنا فتدبر او اقيم هذا الظرف مقام موصوف محذوف
اي تقطع ما بينكم وقد قرئ به وبويد التاويل فى الاية قوله اهم بامر
الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان البيت من
ثالث الطويل وقايله صخر بن عمرو بن الشريد وفى الصحاح هممت بالشئ
اهم هما اذا اردته والحزم الضبط والاخذ بالاحتياط وحيل حجز يقال
حال بينى وبين كذا حايل اي حجز بينى وبينه حاجز يمنع من الوصول
اليه والعير بفتح العين المهملة وسكون اليا التحتيه الحمار الوحشي والاهلى
ايضا والنزوان بفتحات وبالنون والزاي الوثوب على الانثى للضراب
وهو مثل يضرب حيث يحال بين المرء وطلبته اتى بفتح بين مع اضافته
لمعرب يعنى ان هذا التاويل فى هذا البيت يتعين اذ لا سبيل الى ان
يقال فيه بان فتحه بنا لانه مضاف الى معرب فلا بد من تاويله دعاء ان
نايب الفاعل ضمير يعود الى المصدر معرف معهود والمعنى وقد حيل هو اي
الحول بين العير والنزوان ومنها قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون
فيمن فتح مثلا وهم من عدا قرا الرفع حمزه والكساى وابا بكر فمحله الرفع
على الوصفية وتتوافق القراتان وقراة بعض السلف هى قراة مجاهد
وابن ابى اسحاق ان يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقراة الجمهور بالرفع
يويد ذلك وقول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر هو قطعة من
بيت تقدم انشاده والكلام عليه فى اذ من حرف الالف وزعم ابن مالك
ان ذلك اي اكتساب البنا من المضاف اليه لا يكون فى مثل لمخالفتها
للمبهمات بانها تثنى وتجمع فيرد عليه ان هذه المخالفة لا تؤثر فان الزمان
المبهم كيوم وحين وساعة حكم جوازا لبنا اذا اضيف الى الجملة وهو يثنى
ويجمع ولعل هذا هو الحامل للمصنف على نصه بهذا القول بالزعم ولجيب
بان الكلام الان فيما بنى لكونه مبهما اضيف الى مبنى لا لكونه ظرفا اضيف
الى الجملة كقوله تعالى الا امم امثالكم وقول الشاعر والشر بالشر
عند الله مثلان وهذا عجز بيت تقدم الكلام عليه صدره من يفعل
الحسنات الله يشكرها وزعموا ان حقا اسم فاعل من حق يحق واصله

حاق فقصر كما قيل بر وسر وتم بالقصر في بار وسار وتام ففيه
ضمير مستتر كما فى ساير الصفات ومثل حال منه اي مماثلا لنطقكم
اي كما انه لا شك لكم فى نطقكم ينبغى ان لا يكون لكم شك فى حقيقة ذلك
او هو منصوب على انه صفة لمصدر محذوف اي انه لحق حقا مثل نطقكم
وزعموا ان فاعل يصيبكم ضميره تعالى اي ضمير راجع اليه تعالى لتقدمه
فى وما توفيقى الا بالله ومثل مصدر اي ان يصيبكم الله اصابة مثل
اصابة اولئك واما بيت الفرزدق ففيه اجوبة مشهورة اراد بيت
الفرزدق قوله قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر
بفتح مثل وقد مضى الكلام عليه فى ما من حرف الميم فقال سيبويه
هو شاذ وقيل غلط منه فانه لم يعرف شرط اعمال ما عند الحجازيين
لانه تميمى وقيل مثلهم حال والخبر محذوف اي ما فى الوجود مماثلا لهم
بشر ومنها قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة فى غصون
ذات اوقال وقد تقدم الكلام فى حرف الغين المعجمة فى غير عليه مفصلا
واستشكال بعضهم لعد هذا من قبيل الاضافة الى المبنى مع ان معناه
غير نطق حمامة لمكان الحرف المصدري قد اجيب عنه بان الاضافة
بحسب الظاهر الى جملة مصدرة بحرف مصدري كما صرح به الرضي وهي
مبنية غاية ما هناك انها فى تاويل مفرد معرب فغير فاعل ليمنع وقد
جاء مفتوحا فهو مبني محله الرفع ولا ياتى فيه بحث ابن مالك المتقدم
لان قولهم فى تثنيته وجمعه غيران واغيار مولد ليس بعربي فلا
مخالفة لها للمبهمات واعلم ان الفرا نقل عن بنى اسد وقضاعة جواز
بناء غير لتضمنها معنى الا سواء اضيفت الى مبنى او غيره وسواء كانت
فى كلام موجب ام غيره مفرغا كان عاملها ام غيره فتقول جاءني غيرك
وغير زيد وما جاءني احد غيرك وما جاءني غيرك بفتح غير فى الامثلة
كلها والذي عليه عامة النحاة جواز بنائها اذا اضيفت الى مبنى
صلح مكانها الا نحو بيت الشاهد اذ لم يصلح لقوله لذ بقيس حين
ياتى غيره تلقه بحرا مفيضا خيره فغيره فاعل ياتى وقد بنى على الفتح
لاضافته الى المبنى وهذا قليل بالنسبة الى الاول لعدم الصلاحية
المذكورة وانما لم يبن غير مطلقا لتضمنها معنى الا لان الشئ اذا اضمن
معنى شئ آخر لا يبنى الا اذا اكتسب من المضمن معنى لم يكن له قبل
التضمين وغير تعطى المغايرة كما ان الا كذلك ولو كان المضاف غير
مبهم لم يبن واما قول الجرجاني وموافقيه ان غلامي ونحوه اراد

بكل اسم مفرد صحيح او ملحق به اضيف الى ياء المتكلم مبني على الكسر فرد وده
اذ لا ابهام في المضاف ولا يكفي بناء المضاف اليه وحده ويلزمهم ان لو
اكتفوا ببناء المضاف اليه بناء غلامك وغلامه ولا قايل به وانما الكسر
في غلامي كسر المناسبه والاسم يعرب تقديرا وما عزاه المص الى الجرجاني
وموافقيه جعله الرضي مذهب النحاه فقال واعلم ان مذهب النحاة ان باب
غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص فعده من قسم المعرب
المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي
ومن اين لهم ان الاضافة الى المبني سبب البنا بل لها شرط كما يجي
في الظروف المبنية الباب الثاني ان يكون
المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو من خزي يومئذ ومن عذاب
يومئذ يقرآن بجر يوم على ما هو الاصل من الاعراب وفتحه على اكتساب
البنا من المضاف اليه الثالث ان يكون اي المضاف زمانا مبهما ايضا
والمضاف اليه فعل مبني بان الفعل المضاف اليه انما هو بالنظر الى وقوعه
موقعه المضاف اليه وانما المضاف اليه بحسب الظاهر الجملة وبالتحقيق
مصدرها قال الرضي اختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة
بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لان المعنى يوم قدم زيد يوم قدومه
ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى هذا اليوم
الجزا المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة
المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها
على الجملة اصليا كان البنا اي بناء ذلك كقوله على حين عاتبت المشيب
على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع هو من ثاني الطويل من
قصيدة للنابغة الذبياني وقبله واسبل عن عيني فرد دمعها على النحر منها
مستهل ودامع اسبل معناه امطر وهطل وفاعله غيره وهي بفتح العين
المهملة وسكون الموحده وتركت الدامع فعله لكان الفصل والنحر اعلى
الصدر والمستهل السايل المنصب والدامع من دمعت العين تدمع دمعا
وعاتبت لمت والصبا بكسر المهمله والقصر الميل الى الجهل والفتوه يقال
صبا يصبو صبوة وصبوا واصح بالجزم مضارع صحا صحوا افاق من سكره
والوازع بالزاي المانع يعني انه بكى اشتياقا الى من يهواه ثم رجع على
نفسه بالملامة على الانهماك في سكر الصبوة ووبخها على عدم الصحو منه
مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو المشيب الذي لا يليق بصاحبه التلطخ
بادناس الشهوات ان البياض قليل الحمل للدنس او عارضيا طاريا عليه

كقوله

كقوله لا جتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم هو من
ثالث الطويل ولم يسم قايله والاجتذاب السلب واللام لاجتذبن لام جواب
القسم ومن ثم اكد الفعل بالنون الخفيفة والتحلم تكلف الحلم بالكسر
وهو الاناه وانتصابه على الحال او المفعول له يعني لاستلبن قلبي من تلك
النسوه تكلفا مني لاظهار الحلم والرجوع عن الصبوه وعلى بمعنى في كما في
قوله ودخل المدينة على حين غفلة ومتعلقها في البيت الفعل او المصدر
ويستصبين بمعنى يصبين كما ستجيب واجبت ويقال استصبيت فلانا
اذا جعلته في عداد الصبيان واستصبيت طلبت الصبوة وانما كان
بناء الفعل المضارع عارضا مع ان الاصل في الافعال البنا لان المضارع
فيها معرب لمشابهته الاسم الا اذا باشر نون التاكيد او اتصلت به
نون ضمير الاناث فانه مبني فجعل ما يرده امرا طاريا عليه رويا
اي البيتان بالفتح اي بفتح حين فيهما وهو ارجح من الاعراب عند
ابن مالك طلب التشاكل لو كان سببا للبنا لكان بناء ما اضيف
الى اسم مبني اولى لان الاضافة الى المفرد اضافة في اللفظ والمعنى
بخلاف الاضافة الى الجملة فانها في التقدير الى المصدر فان كان المضاف
اليه ظاهر فعلا معربا او جملة اسمية سواء كان صدرها معربا ام
مبنيا فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البنا ونقله
الرضي عن بعض البصريين اعتبارا بالعلة الضعيفة وبجواز البنا صرح العرب
ظهر لك ان ليس سبب البنا مع المبني قصد التشاكل بل شبه الحرف
فان الظرف المضاف الى الجملة شبيه بحرف الجر في جعل ما بعده متعلق
اليه والى غيره فتدبر ومنه قراة نافع هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم بفتح يوم وقراة غير ابي عمرو وابن كثير يوم لا تملك نفس بالفتح
قال الرضي ولا حجة فيهما اما في الاولى فلاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا
المذكور في يوم ينفع واما في الثانيه فلاحتمال كونه بدلا من قوله قبل
يوم الدين وجوز الزمخشري في الاية الاولى ان يكون ظرفا لقال
وهذا اشارة الى المصدر او الى الخبر والقصص اي قال الله هذا
القول او هذا الخبر والقصص في يوم ينفع وقال اذا قلت هذا حين
اسلو يهيجني نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر هو من اول الطويل
وقايله ابو صخر الهذلي والسلو النسيان يقال سلاه وسلا عنه اذا
نسيه وتذكر ويهيجني بفتح المضارع يثير لي اي يحرك شوقي
يقال هاج الشي ثار وهاجه غيره اثاره يتعدى ولا يتعدى والصبا

ويح مهبها المستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار ويطلع بتشديد الطا
المهملة وقال الاخر المرتعلي يا عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل
واني لا اخزي اذا قيل مملق سخي واخزى ان يقال بخيل هما من ثاني
الطويل وقايلهما عند العيني مربال ابن جهم المذحجي وقيل هما للبشر ابن الهذيل
الفزاري وليس للبيت الثاني دخل في الاستشهاد وانما ذكر تكميلا وياهنا
تنبيهية وجملة عمرك الله اعتراض بين العلم ومتعلقه وعمرك قال الشارح
بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوايد و
الاصل تعميرك الله والاسم الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كما كان
منصوبا على ذلك مع فعله في عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر
قلبك ولا يخلو منه وحقيقة عمرت قلبك بتذكير الله ثم حذف القلب
والتذكير والبا وقيل عمرك الله واما مرفوع على ما حكاه المازني عن بعض
العرب ووجهه ان المصدر اضيف الى المفعول له فارتفع الاسم الشريف لانه
فاعل وفي شرح الشواهد للعيني ان عمرك منصوب نصب المصادر فاذا
دخلت يرفع بالابتدا ومعناه بتعميرك الله اي باقرارك له بالبقا وتاه
الجلال فقال عمرك الله من عمر الرجل بالكسر يعمر عمرا وعمرا بفتح العين وضمها اي عاش
زمانا طويلا استعمل في القسم احدهما وهو المفتوح فاذا دخل عليه اللام
رفع على الابتدا والخبر محذوف وان لم يدخل عليه نصب المصادر فيقال عمر الله
ما فعلت كذا وعمرك الله ومعنى لعمر الله وعمر الله احلف ببقاء الله ودوامه
ومعنى عمرك الله احلف بتعميرك الله اي باقرارك له بالبقا ويأتي بمعنى سالت الله
ان يطيل عمرك من غير ارادة القسم وهو المراد هنا واخزى بفتح الهمزة وسكون
الخاء المعجمة بعدها زاي اي مضارع خزي كرضي بمعنى ذل وهان ويجوز ضم الهمزة
على انه مضارع اخزى وقد بني للمجهول تقال اخزاه يخزيه والمملق الفقير
ثم نقل الشارح عن المصنف في بعض كتبه في الكلام على اسم الزمان اذا اضيف الى
الى الجملة انه يجوز بناؤه واعرابه وانشد شاهدا على البنا قول الشاعر
اذا قلت هذا البيت وقال بأثر انشاده هذا البيت وسال سايل عن ابي تهيب
الصبا فانشد المرتعلي يا عمرك البيتين ولم يزد على ذلك قال ووجه صلاحية
هذا الجواب انه اشتمل على بناء حين المضاف الى الجملة في قوله على حين الكرام
فاشار به الى البيت المشارك له في هذا الحكم يعني بيت اذا قلت هذا حين
اسلوا وهو ليشتمل على ذكر مهب الصبا حيث قال فيه نسيم الصبا من حيث
يطلع الفجر فظهر المقصود ولا يخفى غموض هذا الجواب ودقة هذه الاشارة
رويا بالفتح على عروض البنا بالجر على الاعراب ويحكى ان ابن الاخضر سيل

بحضرة

بحضرة ابن الابرش هما شيخان جليلان من نحاة الاندلس عن وجد النصب
في قول النابغة اتاني ابيت اللعن انك لمتني وتلك التي تستك منها المسامع
مقالة ان قد قلت سوف اناله وذلك من تلقاء مثلك رايع البيتان
من قصيدة النابغة الذبياني التي مر الاستشهاد ببيت منها وهو بيت على
حين عاتبت واللعن الطرد والابعاد من الخير وهذه الكلمة تستعملها العرب
دعاء للمخاطب بالشرف والعز وعلو المرتبة فان معناها جعلك اسا اللعن
ولكن يكون كذلك الامن كان شريف النفس عالي الهمة ولذا كانت تحية
للملوك في الجاهلية واستكاك المسامع وضيقها وفي الصحاح استكت
مسامعه صمت وضاقت وانشد البيت واناله اي اناله بما يكره اي يصيبه
منى ما يكره والتلقا بكسر المثناة الفوقية تفعال بمعنى الحذاء تقول جلست
تلقاه اي حذاه وفي مقابلته وقد يجي مصدرا بمعنى اللقا والاول هو المراد
هنا اي وذلك من ناحية مثلك وجهته رايع مفزع تقول راعه يروعه
اذا افزعه فقال في جوابه ولا تصحب الاردى فتردى مع الردي قال
الشارح هذا عجز بيت ثان من بيتين هما عن المرء لا تسال وسل عن قرينه
فكل قرين بالمقارن يقتدي اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم ولا تصحب
الاردى فتردى مع الردي وقد عزا الاول منهما صاحب كتاب الصدور و
الاعجاز لعدي ابن زيد ورايته في المعلقات في اخر قصيدة طرفة ابن العبد وهما من
ثاني الطويل وفي المعنى قول صالح بن عبد القدوس فارغب بنفسك لا تصاحب احمقا
ان الصديق على الصديق مصدق وقول محمد بن الشبل البغدادي توق صحبة
من تعديك خلطته بالخير شرا وبالاخلاق اخلاقا فالماء والبرد ناشي من طبيعته
بصحبة النار تعطي اللمس احراقا فقيل له الجواب اي اذكر او هات الجواب
فقال ابن الابرش قد اجاب اي اتى بالجواب واشار اليه بما انشده من المصراع
يريد انه لما اضيف الى المبني اكتسب منه البنا فهو مفتوح لا منصوب ليسال
عن وجه نصبه ومحله الرفع بدلا من انك لمتني فانه فاعل اتاني وقد روي
بالرفع على ما هو حق الكلام من الاعراب وهذا الجواب عندي غير جيد لعدم
ابهام المضاف فالى يكتسب البناء بالاضافة مع فوات شرطه ولو صح لصح
البنا في نحو غلامك وفرسه مما اضيف من الا ابهام فيه الى المبني ونحوهذا
اي ومثل هذا القول مما لا يليق به وقد مضى ان ابن مالك منع البنا في مثل مع
ابهامها لكونها تثنى وتجمع فخالفت المبهمات كما عرفت فما ظنك بهذا
فانه مع كونه يثنى ويجمع لا ابهام فيه اصلا وانما هو معرب منصوب على اسقاط
البا او باضمار اعني او على المصدرية والتقدير اتاني لومك اياي بهذه

المقالة او اعني هذه المقالة او انك قلت قولا فان اللوم نوع من القول وفي
البيت اشكال آخر لو سال السائل عنه لكان اولى وهو اضافة مقالة
الى ان قد قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه
قيل عليه لا اشكال فان ذلك من اضافة الاعم الى الاخص لان مقالة اعم
من المصدر المسبوك من ان وصلتها وهذه الاضافة هي المسماة بالاضافة البيانية
كشجر الاراك اي مقالة هي هذا القول وجوابه ان الاصل مقالة بالتنوين
من غير اضافة فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة فتوهم انه مضاف
وان وصلتها بدل من مقالة او من انك لمثني فهو على الاول منصوب وعلى الثاني
مرفوع او خبر لمحذوف اي هي قولك كذا او قد يكون الشاعر اعاد اب
مقالة ان باثبات التنوين في مقاله ونقل حركة الهمزة من ان اليه وحذفها
من اللفظ دون الخط فاستشنع الناس تحقيقها اي باثباتها واضطروا الى
حذف التنوين اقامة لوزن البيت قيل عليه هذا امر عجيب يلزم من فتح
بابه التطرق الى القدح في كل ما يستدل به فيقال اعاقال كذا او حرف وقيل
كذا او ارتكاب ذلك امر شنيع قيل ممنوع لزوم القدح المذكور من فتح هذا
الباب وانما يلزم فيما اورد على خلاف الاصل والقواعد وليس في ارتكاب مثله
تشنيع ثم انه قد يوجد في بعض النسخ في هذا المقام رسم مقالة ان بلفظ مقالتن
هكذا بنونين بعد الياء وهو جار على قواعد العروضيين من كتابة ما نطق به
من الحروف على حسب ما تلفظ به والصواب ان يكتب هكذا مقالة ان بفتحتين
على الياء اشارة الى التنوين وباشارة على الف ان بعلامة الوصل ايذانا
بان حركتها نقلت ويروى ملامة وهو مصدر للمثني المذكور او لاخزى
محذوفة الامور التي لا يكون الفعل منها الا قاصرا غير
متعد ولا طالب لمفعول وهي عشرون امرا منها ما هو راجع الى اللفظ
ومنها ما هو راجع الى المعنى ككونه خلقه اي دالا على امر خلقي نحو طال وقصر
واحمر او كونه من افعال النفس غير الملابسة نحو كرم وظرف اما الملابس منها
فمتعد نحو حب وعشق واشتهى او كونه حركة جسم غير مماسة نحو مشى وانطلق
واما المماسة فمتعدية كماشيته وضربته وقد يجتمع في الفعل الامران
اي الامارة اللفظية والامارة المعنوية وقد ينفرد كل منهما عن الاخر احدها
كونه اي كون ذلك الفعل اي ماضيه على فعل بالضم اي بضم العين بطريق
الاصالة فلا يرد عليه نحو قلته وظلته لان الاصل فيهما فعل بفتح العين
فلما سكن احدهما لاتصال الضمير ولزم حذف العين لالتقاء الساكنين
واريد الدلالة عليها حول البناء الى فعل بضم العين لتنتقل حركتها الى الفاء

فتدل على ان العين المحذوفة لالتقاء الساكنين ياء ولو بقي البناء على ما كان
عليه لم يبق في اللفظ دليل على المحذوف اصلا اذ لا دلالة للفتحة على شيء
من الحرفين فاستصحبوا في قال ونحوه للتعدي الثابت قبل التحويل هذا ما عليه
سيبويه واصحابه وذهب ابن الحاجب الى ان ضم الفاء في نحو ذلك لبيان بنات
الواو والكسر لبيان بنات الياء ابتداء لا للنقل بعد التحويل وعليه فلا ظاهر
كظرف وشرف لانه اي لان فعل بالضم اي هذا البناء وقف على افعال
السجايا والطبائع اي الافعال الصادرة عن القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور
لها بما يصدر عنها ويكون الصادر عنها امرا واحدا على نهج واحد كحسن وقبح
والمراد بالحسن كون الاعضاء مناسبة على ما ينبغي وهو امر لا يختلف وليس
المراد ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس فانه مما يختلف
فلا يكون مقتضى وما اشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه وذلك
ما جبل عليه الانسان وصار له ملكة بالتكرار كحفظ وفقه وما يجري مجرى ذلك
مما له لبث ما كطهر ومكث ولهذا اي ولاختصاص هذا البناء باللزوم يحول
المتعدي ويصير قاصرا اذا حول وزنا الى فعل مضموم العين لغرض المبالغة
والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وافهمه قال تعالى كبرت
كلمة تخرج من افواههم اي ما اكبرها ويكثر الحاق اللام به سواء استعمل بمعنى التعجب
او بمعنى المدح او الذم فيقول لقضو الرجل بمعنى ما اقضاه ولطرف الرجل يريد
بمعنى نعم الرجل يريد في الظرف وسمع رحبتكم الطاعة وان بشرا طلع
اليمن فجاء فعل مضموم العين فيهما متعديا والثاني من قول علي رضي الله عنه
ولا ثالث لهما ونقل بعضهم ثالثا وهو قولهم كثرتاهم ومن ثم حكم على ذلك
بالشذوذ ومن ثم حكم على ذلك بالشذوذ والجاربردي على ان يجوز رحبتكم
الدار مما حذف فيه الجار اختصارا لكثرة الاستعمال والفعل باق على لزومه
وان شذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدي وعن الازهري انه
كلام نصر بن سيار وليس بحجة ووجههما انهما ضمنا معنى وسع وبلغ والثالث
معنى غلب وعليه نجم الائمة الرضي الثاني والثالث كونه على فعل بالفتح
اي فتح العين او فعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوي لعتوهم
في الوصف منهما ذليل وقوي ولا بد من تقييد كون وصفهما على فعيل لقيد
فقط للاحتراز عن نحو رحم الرابع كونه على افعل بمعنى صار ذا كذا نحو
اغد البعير واحصد الزرع اذا صار ذا غدة وحصاد واعلم
ان صيرورة الشيء ذا كذا عبارة عن صيرورة فاعل افعل صاحب شيء وهي
نوعان لانه اما ان يصير صاحب ما اشتق منه الفعل نحو اعسر الرجل

واليسر اي صار صاحب عسر ويسر ومنه اغد البعير اي صار صاحب غدة او صاحب
ثم هو صاحب ما اشتق منه نحو اجرب الرجل اي صار صاحب ابل ذات جرب
واخبث اذا صار ذا اصحاب خباث وجعل المص احصد الزرع من اول نوعي
الصيرورة تبعا لابن الحاجب والزمخشري وجماعة ومنه احرم النخل وذهب
كثير منهم ابو حيان الى انهما بمعنى الحينونة وقالوا ان افعل بمعنى جاء وقت
يستحق فاعله ان يوقع عليه اصل فيهما بمعنى حان ان يحصد وان يصرم و
في القاموس واحصد حان ان يحصد وفي القاموس واحصد حان ان يحصد
كاستحصد واصرم النخل حان له ان يصرم ومن باب الصيرورة عند بعضهم
ما قيل انه لدخول الفاعل في اصل الفعل او في وقته نحو اصبح وامسى اي دخل
في الصباح وفي المساء واجنب واشمل اي دخل في وقت هبوب الجنوب وهبوب
الشمال وما قيل انه للدخول الفاعل في اصل الفعل في المكان الذي هو اصله
او الوصول اليه نحو اغد اي دخل نجدا ووصل اليها او انه للوصول الى العدد
الذي هو اصله نحو اتسع واعشر فانك اذا دققت النظر في جميع ذلك وجدته
بمعنى صار ذا كذا نص عليه الرضي **الخامس كونه على افعلل** بتشديد اللام
الاخيرة **كاقشعر واشماز** تقول اقشعر الرجل اذا اخذته القشعريرة بضم
الاول وفتح الثاني وسكون الثالث اي الرعدة واشماز اذا انقبض وفي كون
اشماز على وزن افعلل نظر لان افعلل من ابنية مزيد الرباعي واشماز
من ابنية مزيد الثلاثي ووزنه افعال وقد نص ابن الاعرابي وثعلب على
زيادة الهمزة فيه نقله صاحب عمدة الحفاظ نعم هو من ملحقات افعلل
وحكى صاحب القاموس فيه التعدي لا مثالا له قال الشموز نفرز الشمس
بما تكره وتشمز وجهه تمعر وتقبض واشماز انقبض واقشعر او ذعر والشي
كرهه وذكره في مادة الشمز دليل على انه من مزيد الثلاثي قطعا **والسادس
كونه على افوعل** بتشديد اللام وهو من مزيد الثلاثي من الملحق بافعلل ايضا
كاكوهد الفرخ اذا ارتعد واكوهد الشيخ ارعد كبرا والمكوهد الشيخ المرتعش
ووهم المرادي بجعل اكوهد على وزن افعلل وهذا كما وهم الجوهري بجعل اكوال
الرجل اي قصر على وزن افوعل لذكره في مادة ك ا ل ونبه على ذلك شيخنا
في حواشي شرح التفتازاني على التصريف الزنجاني والصواب ما عليه صاحب
القاموس من انه افعال لذكره اياه في مادة ك و ل **والسابع كونه على
افعنلل باصالة اللامين** فهو ذو نون من مزيد الرباعي **كاحرنجم** بمعنى
اجتمع قال سيبويه وليس في الكلام احرنجمته لانه نظير انفعلت في
بنات الثلاثة زادوا نونا والف وصل **والثامن كونه على افعنلل بزيادة**

احرى

احدى اللامين فيكون من مزيد الثلاثي **كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد**
واقعنسس الرجل اذا تاخر ورجع الى خلف من القعس بالتحريك وهو خروج
الصدر ودخول الظهر ضد الحدب نحو القصر وخروج **التاسع كونه على
افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش** واحرنبى الرجل نام بلا وساده
وشذ قوله **قد جعل النعاس يغرندينى اطرده عني ويسرندينى** هو بيت
مصرع من الرجز او بيتان من مشطوره قال الاندلسي في شرح المفصل
هذا البيت رواه ابو عبيدة في الغريب وقال السخاوي انشده بعض اهل
اللغة على تعدية افعنلى وقال بعض العلما هذا عندي محال واحسبه موضوعا
واراد بالمحال ما خالف القياس والاستعمال فامتنع صناعة ولم اقف على
تسمية قايل له **ولا ثالث لهما في التعدي ويغرنديني بالغين المعجمة يعلوني
ويغلبني ومعناه يسرنديني** بالسين المهملة قال في القاموس اغرنداه وعليه
علاه بالشتم والضرب والقهر وغلبه وقيد واسرنداه اعتلاه واغرنداه ه
العاشر كونه على استفعل وهو دال على التحول اي تحول الفاعل الى
اصل الفعل حقيقة **كاستحجر الطين** اي تحول الى الحجرية وصار حجرا او مجازا
اذا صار كالحجر في الصلابة وقولهم تحول الى حال الحجرية ان كانت اليا فيه
للنسبة فالمعنى تحول الى الطبيعة المنسوبة الى الحجر او للمصدرية اي الكون
حجرا اذ الاصل ذو بانية اي الحالة التي هي الحجرية او تحول من حال الى حال نحو
استنوق الجمل وليس هذا حقيقة وانما هو مثل يقال لمن كان في حديث فخلط
به غيره **وقولهم ان البغاث بارضنا تستنسر** اي تتحول الى الحالة النسرية
فتعود عزيزة بعد ما كانت ذليلة وقوية بعد ما كانت ضعيفة والبغاث
بضم الموحدة فغين معجمة ثم ثاء مثلثة وفي اوله التثليث طاير اغبر وشرار
الطير كذا في القاموس زاد في الصحاح اغبر دون الرخمة بطي الطيران ونقل
القول الثاني عن الفرا وزاد وما لا يصيد منها وقال في المثل ان البغاث
بارضنا تستنسر اي من جاورنا عز بنا واعلم ان هذا المثل يجوز ان يكون نظما
فيكون عجز بيت من اول الكامل وان يكون نثرا لانسجامه جاء موزونا
الحادي عشر كونه على وزن انفعل نحو انطلق وانكسر سواء كان لمعنى ه
المطاوعة ام لا ولا يبنى هذا الباب الا مما فيه علاج وتاثير فمن ثم كان قولهم
انعدم وانعلم خطا لانتفاد الاثر المحسوس فيهما وصح انقال لانه عمل اللسان
من عمل الجوارح **الثاني عشر كونه مطاوعا للمتعدي الى واحد نحو كسرته فانكسر
وازعجته فانزعج وغممته فانغم** وزعم ابو علي انه جاء مطاوعا للازم
في قوله باحرامه من قلة النيق منهوى ومن بعض فوائد هذه القصيدة منهوي

ايضا وهما كما ترى من انهوى وانغوى مطاوعي هوى وغوى اللازمين لكونهما
بمعنى سقط وضل وذهب ابن عصفور الى انهما مطاوعان لاهويته واغويته
كقولك ادخلته فادخل وهذه المفضلة لابن يزيد الثقفي وفيها يقول المبرد
في كامله انه لا يحتج بشيء منها فان فيها امورا خارجة عن قواعد العربية فان قلت
قد مضى عند انفعل من الامور التي لا يكون الفعل معها الا
قاصرا فكيف يحسن التمثيل به لمعنى المطاوعة ثانيا قلت نعم لكن تلك
العلامة لفظية وهذه معنوية فلا تكرار لاختلاف الجهة وايضا فالمطاوع
لا يلزم وزن انفعل بل يأتي منه ومن غيره بل يأتي من المجرد ايضا
وايضا فانفعل لا يلزم معنى المطاوعة لقولهم انقضى الامر وانطلق اذ لم
يكن مطاوع طلق فتقول ضاعفت الحساب فتضاعف وعلمته
فتعلم وثلمته فتثلم بكسر اللام واصله ان المطاوع بكسر الواو
ينقص عن المطاوع بفتحها درجة ابدا فان كان المطاوع بالفتح
متعديا الى اثنين جاء المطاوع بالكسر متعديا الى واحد وان كان متعديا
الى واحد جاء ذاك لازما كالبسته الثوب فلبسه واقمته فقام
وزعم ابن بري ان الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي
لاثنين فيتعدى كل منهما لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرني الخبر
واستفهمته الحديث فافهمني الحديث واستعطيته درهما فاعطاني
درهما ويتفقان في التعدي لواحد فيتعدى كل منهما لواحد نحو استفتيته
فافتاني واستنصحته فنصحني والصواب ما قدمته لك من لزوم
نقص المطاوع درجة وهو قول الخزبيني وما ذكره من الامثلة ليس
من باب المطاوعة لما ستعرفه بل من باب الطلب والاجابة فان استفعل
يكون للطلب والسؤال وما بعد الفاء للاجابة نعم هو مشابه للمطاوع
بحسب الصورة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين
وهو المطاوع بالفتح على تأثير ويدل الاخر وهو المطاوع بالكسر على قبول
فاعله اي فاعل ذلك الفعل الاخر لذلك التأثير قيل كان عليه ان يقيد
الفعلين بكونهما متلاقيين في الاشتقاق ليخرج نحو ضربته فتألم اذ الضرب
الايلام ثم بتصريح المص فيما يأتي في الباب الخامس ان شاء الله تعالى
واجيب بان تركه اعتماد على شهرة اعتباره على انه بصدد اخراج نحو
استخبرته فاخبر لخروجه عن المطاوعة وذلك حاصل بدون هذا القيد وقيده
بعضهم بحصول هذا الاثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله فانك اذا قلت
كسرته فالحاصل له التكسر وملخصه ان المطاوع ما دل على التأثر والفعل

والمطاوع ما دل على التأثر وقبول اثر الفعل فان قلت هل التأثر وقبول
الاثر او غيره قلت غيره لان التأثر من احدى المقولات العرضية
اعني مقولة الانفعال والقبول اي كون الشيء قابلا من الكيفيات الاستعدادية
التي هي احد اصناف مقولة الكيف المندرجة مع مقولتي الفعل والانفعال
تحت نوع العرض فان قلت كيف تقول التأثر هو الانفعال
وصاحب الهداية عرف الفعل بانه حالة تحصل للشيء بسبب تأثيره
في غيره والانفعال بانه حالة تحصل للشيء بسبب تأثره من غيره قلت
تلك السرقة ناقشه القاضي حسين الميبذي في شرحه بان الظاهر
ان الفعل والانفعال نفس التأثير والتأثر لا هيئة تعرض للشيء بسببهما
الثالث عشر ان يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم
واقشعر واطمأن عد اطمأن من مزيد الرباعي بناء فيه ذكر صاحب القاموس
له في مادة طمن لان ذلك يقتضي ان اطمأن مجرده ثلاثي ملحق بدحرج
وان وزنه فعال لا افعلل ومزيد هذا ملحق باقشعر فوزنه افعال لا افعلل
لكن يوافقه ما في عمدة الحفاظ من ذكره اياه في مادة طمان فان صنيعه
هذا يدل على ان همزته اصلية وهو المفهوم من الصحاح بل فتصحح صاحب
العين فعال ووزن اطمأن افعلل كاقشعر والاطمئنان افعلال والطمأنينة
فعليلة كالاقشعرار والقشعريرة ثم قال وقيل اصله طامن الهمزة قبل الميم
فقلبت الكلمة وقيل بل هما اصلان متقاربان لفظا ومعنى فان قلت
اليس في ذكر هذا الثالث عشر تكرارا لان تدحرج فيه معنى المطاوعة
واحرنجم واقشعر من قبيل ما بنيا على افعنلل وافعلل قلت لا بدع يجتمع
في الفعل سببان فتح ككونه من مزيد الرباعي ودالا على معنى المطاوعة
او كونه على بناء مخصوص منه وقد يتخلف الدلالة على المطاوعة عن كونه رباعيا
مزيدا فيه كما في اقشعر وبالعكس كما في المطاوع من الثلاثي والمزيد فيه فتعد
مثله من اسباب المقصور انما هو بالنظر الى جهة عمومه فلا يضر صدقه على
بعضها من جهة خصوص ذلك البعض الرابع عشر ان يضمن اي الفعل المتعدي
معنى فعل قاصر فاذا اريد تعديته عدي بالحرف الذي يتعدى به ذلك
الفعل القاصر والتضمين اشراب فعل معنى فعل اخر نحو قوله فلا تعد
عيناك عنهم فتعد مضارع بمعنى جاوز تقول عدا فلان طوره اي جاوزه
فهو متعد بنفسه وقد عدي في الاية بعن فليحذر الذين يخالفون عن امره
يقال خالف زيد امر فلان اي ارتكب خلاف امره فهو متعد بنفسه وقد
عدي في الاية بعن ايضا اذاعوا به فاذاع متعد بنفسه تقول اذعت

الحديث اذا افشيته وقد عدي بالبآء **واصلح لي في ذريتي** فاصلح متعد
بنفسه يقال اصلح الله حالك وقد عدي بفي **لا يسمعون الى الملا الاعلى**
وقولهم سمع الله لمن حمده فسمع متعد بنفسه قال تعالى حتى يسمع كلام الله
لكنه عدي في الاية بالى وفي قولهم باللام **وقوله يجرح في عراقيبها نصلي** هو
بعض بيت تمامه وان يعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح
في عراقيبها نصلي وهو من الضرب الاول من الطويل وقايله ذو الرمة قال
ابن يعيش والضمير في يعتذر للناقة عند الشارحين وللنوق عند ابن يعيش
وهو الاصح بقرينة السياق والمحل انقطاع المطر ويبس الارض من الكلا ومن
بمعنى عن والمراد بذي ضروعها لبنها والعراقيب جمع عرقوب بضم المهملة
وهو للدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها والمعنى انه ان يعتذر هذه
الناقة او النوق عن قلة لبنها بيبوسة الارض وقلة المرعى للضيف لنحرها
له ولا يخفى ان يجرح متعد بنفسه تقول جرحت فلانا وقد عدي في البيت بفي
فانها ضمنت شروع في شرح ما الف اولا من الامثلة على الترتيب اي ان تلك
الافعال اشربت **معنى ولا تنس** فانه يقال بناعنه اذا تجافى وتباعد
ويخرجون فان يخرج لازم يدخل عن في صلته **ويعدونا** بالباء في صلته
وبارك فانه امر من بارك وهو يتعدى بفي قال تعالى الذي باركنا فيه **ولا**
يصغون هو بضم المعجمة كيغزون ان كان من صغا يصغو اي مال يميل وهو
يتعدى بان قطعا او بفتحها كيرضون وان كان من صغي كرضي والمعنى واحد
واستجاب تقول استجبت لزيد فهو لازم يتعدى باللام **ويعث**
او يفسد هما بمعنى واحد ويعث مضارع عاث واصله يعيث الا ان
ياءه حذفت لالتقاء الساكنين يقال عاث الذيب في الغنم اذا افسدها واتى
به مجزوما لكونه تفسيرا للمجزوم وجوز المحشي فيه ان يكون يعث بسكون
العين المهملة وضم المثلثة واصله يعثو حذفت لامه للجزم والمعنى واحد
وقال ابو حيان في قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم ينبغي ان يقدر المفعول
محذوفا اي لا تصرف عيناك النظر عنهم الى ابناء الدنيا ثم قال وما ذكره
اي الزمخشري من التضمين لا ينقاس عند البصريين وانما يذهب اليه
عند الضرورة واما اذا امكن اجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فانه يكون
اولى ونقل عن الاخفش وابي عبيدة في قوله تعالى يخالفون عن امره ان عن
زايدة فالفعل باق على تعديته وجعل ابن الحاجب قوله تعالى واصلح لي في ذريتي
وبيت يجرح في عراقيبها نصلي من باب فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع
اي مما استعمل فيه المتعدي منزلا منزلة اللازم كما نزل فعل الاعطا

والمنع

والمنع والوصل والقطع واذا اقصد هذا المعنى ثم قصد المتكلم ذكر خصوصية متعلقه
اتى بالمتعلق مجرورا بفي كانه محل له فالمعنى في الاية والبيت اوقع الصلاح
في ذريتي واوجد نصلي في عراقيبها الجرح والى هذا جنح الطيبي في حواشي
الكشاف في بيان معنى البيت ثم قال جعل المتعدي منزلة اللازم ٥
لارادة الحقيقة ثم عداه كما يعدى اللازم مبالغة وفي الكشاف انه
يجوز ان يكون وهزي اليك بجذع النخلة على معنى افعلي الهز به وانشد
البيت **والسنة الباقية ان يدل على سجيه** اي خلق وطبيعة **كلؤم**
وجبن اي حالة غير قارة **كفرح وبطر واشر وحزن وكسل** وهذه
كلها مكسورة العين **او على نظافة كطهر ووضؤ** من الوضاءة بمعنى
النظافة لا بمعنى الحسن لانه من السجايا **او على دنس** حسي او معنوي
والدنس الوسخ قال في القاموس دنس الثوب والعرض والخلق كفرح دنسا
ودناسة فهو دنس اتسخ **كنجس** في الصحاح نجس الشي بالكسر ينجس
نجسا فهو نجس ونجس ايضا **ورجس** اصابه وهو القذر **واجنب**
او على لون كاحمر واخضر وادم واحمار واسواد او على **حلية**
كدعج وكحل وشنب من الدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها والكحل
وهو ان يعلو جفون العين سواد مثل الكحل والشنب قال في الصحاح
حدة في الاسنان ويقال برد وعذوبة وقال في القاموس والصيعة العقار
والارض المغلة والتصغير ضيعة ولا تقل ضويعة والجمع كعب ورجال
وضيعات وحرفة الرجل وصناعته وتجارته وفي عمدة الحفاظ وقيل
لبلدة الرجل الذي يأخذ غلتها ضيعة باعتبار انه اذا لم يتفقدها ضاعت
ثم قال فقال الهروي ضيعة الرجل ما يكون منه معاشه من صناعة او غلة
ونقل عن شمر انه يدخل في ذلك الحرفة والتجارة يقال له ما صنعتك فيقال كذا
قال ابن درستويه ولا يجوز عنده اي ثعلب ان يعبر بتعاهد لانه لا يكون
عند اصحابه الا من اثنين فصاعدا لان باب تفاعل موضوع للمشاركة
ولا يكون متعديا بخلاف باب المفاعلة فانه وان كان للمشاركة ايضا
لا يكون الا متعديا **وبرده قوله تجاوزت احراسا اليها ومعشرا** هو
صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه على حراصا لو يسرون مقتلي الخ وز
التعدي ووجه الرد ان تجاوزت تفاعل وهو لواحد وقد تعدى والاحراس
اما جمع حارس كصاحب واصحاب او جمع حرس جمع حارس فهو جمع الجمع قالوا
جمل واجمال وخادم وخدم والمعشر القوم والحراص جمع حريص ككرام
وكريم والفعل منه كضرب وعلم كذا في القاموس ولو لما مصدرية فالمصدر

ما ورقه ويرد وعذوبة في الاسنان
او نقط بيض فيها احدها الاولى نبه[illegible]
كالمنشار وسمن وهزل ونبه
في فصيح ثعلب في باب المشدد فلان
تعهد ضيعته هي بفتح المعجمة معناه
تفقدها يعيش من الانسان وان كان
حرفة كذا في شرح الفصيح وقال في القاموس مع

المقدر ومنها ومن صلتها في محل جر بدل اشتمال من ضمير على لسرار فتلى اوامتناعه والجواب محذوف اي لو يسرون قتلي لسرهم ويبرون من الاسرار وهو من الاضداد يطلق على الاظهار والاخفا وقد جوز في قوله تعالى واسروا الندامة وفي البيت وقال بعض شارحي المعلقات تحمله على معنى الاخفاء اولى لانه ملكا والملوك لا يقدر على قتلهم علانية وقال الشارح ورواية يشرون بالشين المعجمة وهي بمعنى يظهرون لاغير مرجح حمل الرواية الاولى على معنى الاظهار ولا يلزم من الحرص على الشي القدرة عليه بل الغالب ان كل حريص محروم والمقتل مصدر ميمي بمعنى القتل واجاز الخليل يتعاهد ضيعته وهو قليل فيكون من بابه ما توافق فيه تفاعل تفعل بتشديد العين وسال الحكم بن قنبر ابا زيد عنها اي عن استعمال يتعاهد موضع يتعهد فمنعها وسال يونس فاجازها فجمع بينهما اي بين ابي زيد ويونس وكان عنده ستة من فصحاء العرب فسئلوا فامتنعوا من يتعاهد ووافقوا ابا زيد فقال يونس يا ابا زيد كم من علم استفدناه كنت سببه فيه من الدلالة على انصاف يونس ما لا يخفى وقيل ان الرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل ونقل ابن عصفور عن ابن السيد انه قال في قول ابي ذويب من مرثية بنيه بينا تعانقه الكماة وروغه يوما اتيح له جري سلفع هو من اول الكامل ويروى برفع تعانقه وجره بالرفع على ان الف بينا كافة والجر على اضافة بين والالف اشباع وقد تقدم الكلام على بيان الفاظه في اخر الباب الاول في حرف الالف اللينة ان من رواه بجر التعانق مخطي لان تفاعل لا يتعدى فانك اذا اجريت التعانق نصبت الكماة على انه مفعول فكان متعديا ثم رد ابن عصفور عليه بانه ان كان اي تفاعل قبل دخول التاء متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها متعديا الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم وان كان متعديا الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو وتضاربا فتفاعل دائما ينقص عن فاعل بدرجة فسبيله في ذلك سبيل المطاوع بالنسبة الى مطاوعه ومن ذلك ان البابين وان اشتركا في افادة معنى الاشتراك الا ان وضع تفاعل لذلك مع قصد التعليق وبما كان لنسبة الفعل الى المشتركين فيه من غير قصد الى اعتبار تعلق له باحدهما ووضع فاعل لذلك مع قصد التعليق ولما كان بناء تفاعل من فاعل على ما يقتضيه صناعة الاشتقاق ويشهد له مواقع الاستعمال وكان التعلق ملاحظا في فاعل دون تفاعل

جاء فاعل زايدا على تفاعل بمفعول ابدا وان كان تفاعل من فاعل المتعدي الى اثنين تعدى الى واحد الا قليلا نحو جاوزت زيدا وتجاوزته وعانقته وتعانقته فان تفاعل فيه لم ينقص عن فاعل انتهى وانما ذكر ابن السيد ان تعانق لا يتعدى ولم يذكر ان تفاعل لا يكون متعديا يعني ان ابن السيد خص دعواه وابن عصفور نقل عمومها عنه فساغ له الرد بما ذكر وكان المص وقف على نص ابن السيد بغير ما نقل ابن عصفور عنه وايضا فلم يخص الرد برواية الجر ولا معنى لذلك مع ان الاشكال ثابت على رواية الرفع الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر اي التي بسببها يتعدى اللازم الى المفعول به صريحا بنصبه بنفسه سوا كانت تعديته مطلقة او مقيدة وليس المراد ما يصير به اللازم متعديا من جهة انتقال معناه مع تطلع كونه ناصبا لمتعلقه او محلا ولذا لم يذكر منها البا وهي سبعة احدها همزة افعل ويقال لها همزة الصيرورة وهمزة التعدية وهمزة النقل لتصير الفاعل مفعولا قبل دخولها في الفعل اللازم اي للفاعل وتعديتها الفعل اللازم ونقلها له من وصف اللزوم الى وصف التعدي او من التعدي الى واحد او اثنين الى التعدي الى اثنين او ثلاثة نحو اذهبتم طيباتكم في حياتكم ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين اي اماتتين فانه تعالى خلق اولا امواتا قبل نفخ الروح فيهم ثم اماتهم عند انقضاء اجالهم واحياتين الاولى هي الحياة الاولى التي في الدنيا والثانية الحياة الثانية التي تكون للبعث فما بعده فان قيل كيف يصح جعل خلقهم امواتا اماتة قلت كما صح ان يقال سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس ثم نقل من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر وانما المراد الانشا على تلك الصفة وهذا كما يقال للحفار صغر فم الركية ووسع اسفلها وانت تريد ان تحفرها على هذه الصفة وانما صح ذلك لان الامر من الجايزين على مصنوع واحد من غير ترجيح متى اختار الصانع احدهما على الاخر مع تمكنه منهما على السوا فقد صرف المصنوع على الجايز الاخر فكان كنقله منه الحق ومن فسر الاماتتين بما بعد الحيوة وما بعد حيوة القبر فقد لزمه تثليث الاحيا وهو خلاف ما في الكتاب الا ان يتمحل فلا يعتد باحدهما او يزعم ان الله تعالى يحييهم في القبر ويستمر حيوتهم هذه فلا يموتون بعدها ويعدو في المستثنين من الصعقة في قوله الا من شاء الله والله انبتكم من الارض نباتا اي انبتكم انباتا فنبتم نباتا فاختصر اكتفاء بالدلالة الالتزامية واستعير الانبات

للانشاء لانه ادل على الحدوث والتكون من الارض وقيل نباتا مصدر سماعي لهذا
الباب ثم يعيدكم معتبورين فيها ويخرجكم من قبوركم اخراجا بالحشر
واكده بالمصدر كما اكد به الاول دلالة على ان الاعادة محققة كالبداة
وانها تكون لا محالة وقد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى التعدي
الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا واعطيته دينارا تقول عطوت الشي
اي تناولته واعطيته الشي ناولته اياه يتعدى بلا همزة لواحد وبها
لاثنين ثانيهما غير الاول ويجوز حذفهما اختصارا وحذف احدهما اقتصارا
قال تعالى فاما من اعطى بحذفهما ولسوف يعطيك فذكر الاول واعطى قليلا
فذكر الثاني واولهما فاعل في المعنى ومن ثم اعطيت الدرهم صاحبه وامتنع
صاحبه الدرهم وغلب الاعطا في الصلة قال تعالى فان اعطوا منها رضوا
وان لم يعطوا ولم ينقل متعد الى اثنين سواء كان احدهما غير الاخر في المعنى
ام عينه بالهمزة صلة ينقل الى التعدي الى ثلاثة الا في راى وعلم
فتقول في رايت زيدا شاعرا وعلمت عمرا كاتبا اريت عمرا زيدا شاعرا
واعلمته عمرا كاتبا وقاسه الاخفش في اخواتهما الثلاثة القلبية
نحو ظن وحسب وزعم وزاد الاخفش خال وغيره وجد وضعف ابن
مالك ما ذهب اليه الاخفش بان المتعدي بالهمزة فرع المتعدي بالتجرد
وليس في المجرد ما يتعدى الى ثلاثة فيحمل عليه المزيد وكان مقتضى هذا ان
لا ينقل علم وراى الى ثلاثة لكن ورد السماع فقبل ووجب ان لا يقاس عليهما
ولو ساغ القياس عليهما لجاز ان يقال اكسيت زيدا عمرا جبة ولا يجوز هذا
باجماع وفي الايضاح التصريح بان الصحيح عدم جريان ذلك في بقية
افعال القلوب وعلله بان التعدي بالهمزة ليس بقياس في المتعدي الى
واحد فكيف في المتعدي الى اثنين ووجه ما ذهب اليه الاخفش ان هذه
الافعال شاركت اعلم واري في انهما من بابها وفي معناها قال في الاوضح
وهذا وجه القياس حسن واما قول ابن مالك ولو ساغ القياس عليهما الى
اخره فمدفوع بان هذا قياس بدون جامع او مع الفارق بخلاف ما قاسه
الاخفش ودعواه الاجماع على عدم جواز اكسيت زيدا عمرا جبة مردودة
بقول ابن الخباز ولا يبعد ان يقال اكسيت زيدا عمرا جبة وقيل النقل
بالهمزة كله سماعي وهو مذهب المبرد واختاره الرضي قال وليست
هذه الزيادة قياسا مطردا فليس لك ان تقول في طرق اطرق وفي نصر
انصر ولهذا رد على الاخفش في قياسه اظن واحسب واخال على اعلم
واري وكذا لا تقول انصر ودخل وكذا في غير ذلك من الابواب بل يحتاج

في كل باب الى استعمال اللفظ المعين فيه وكذا استعماله في المعنى المعين فكما
ان لفظ اذهب واخرج يحتاج فيه الى السماع فكذا معناه الذي هو النقل
مثلا وليس لك ان تستعمل اذهب بمعنى ازال الذهاب او عرض للذهاب او نحو
ذلك هذا كلامه وهو حسن جدا وقيل قياسي في القاصر والمتعدي
الى واحد سماعي في غيرهما وقيل كله قياسي وهو مذهب الاخفش والحق
انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه
وصريح قول ابن الحاجب في ايضاحه ثم قال المص في توضيحه بعد حكاية
قول ابن مالك ان اعلم المنقول من المتعدي الى واحد تتعدى الى اثنين
والنظر عليه بان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة
وقد يجاب بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا نحو البست
زيدا جبة لكنه قول صدر في معرض الجدل مع ما فيه كما ترى والثاني
الف المفاعلة وقد عرفت ان اقتضاها المتعدي من جهة ان وضع فاعل
لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق لغيره مع ان ذلك الغير تعلق به تقول
في جلس زيد ومشا وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته
وفيه اربعة مذاهب ايضا الاول للمبرد انه سماعي في الاول والمتعدي الى
الواحد الثاني للاخفش انه قياسي في كل فعل فيهما الثالث لسيبويه انه
قياسي في اللازم سماعي في المتعدي الى واحد الرابع انه قياسي في كل فعل الا
المتعدي الى اثنين والثالث صوغه على فعلت بالفتح اي فتح
العين افعل بالضم لافادة الغلبة في الفعل كرمت زيدا بالفتح اي
غلبته في الكرم اعلم ان باب فعل بالفتح لما كان اخف ابنية الافعال
كثر استعماله في معنى كل فعل واختص بعموم العين في المضارع منه باب
المغالبة بل رد واليه ما ليس منه عند قصد افادة فان هذا المعنى لانهم
راوا ان ما يفيد معنى الغلبة من الفعل جاء كثيرا من هذا الباب نحو الكثر
والقمر تقول كثرته بكثره وقمرته بقمره اذا غلبته في الكثرة والقمار وتقلوا عينه
ليدل على هذا المراد الا ما كان معتل الفاء او كان اجوف او ناقصا يائيين
فمن مكسور المضارع اصلا او نقلا اليه لئلا يلزم هدم قاعدة قاعدة والتي
بنات الواو وبنات الياء من المضموم تقول واعدني وياسرني فواعدته
اعده وياسرته ايسره وبايعني ورامانى فبعته ابيعه ورميته ارميته
قال الشاعر والشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا
اي غلبت الشمس في البكا عليك نجوم الليل والقمر قاله الجوهري وبالجملة
نحن بناء المغالبة بما يذكر بعد المفاعلة مسندا الى الغالب تصلا الى بيان

الغلبة في الفعل مثلا اذا قلت كارمني زيد مثلا فقد اقتضى ان يكون من زيد كرم اليك ومنك اليه فان غلبت في الكرم واردت بيانه بنيت فعل الكرم على فعل يفعل بالفتح فالضم فقلت كرمته اكرمه ويجوز ان تكون المفاعلة لافادة الاشتراك في فعل تعلق بالغير فاذا قلت كارمني زيد يكون المراد انه صدر من زيد كرم الى عمرو ومثلا ومنك اليه قلت فاذا اردت بيان الغلبة فيه عليه قلت فكرمته اكرمه اي غلبته في الكرم ونقل عن الكسائي انه استثنى من هذه القاعدة ما كان عينه او لامه حرفا حلقيا وقال انه بالفتح فيهما وانه يقال شاعرته فشعرته اشعره وما نعني فمنعته امنعه بالفتح فيهما والحق خلافه نقلا لثبوت الضم فقد حكى ابو زيد شاعرته وفاخرته فشعرته اشعره وفخرته افخره بالضم وعقلا لان النقل الى بالضم نقل الى اصل وحرف الحلق لا يصلح مانعا لوروده معه

الرابع صوغه على استفعل الطلب والسوال قال الجاربردي ومعناه نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق منه وذلك قد يكون صريحا نحو استكتبته اي طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديرا نحو استخرجت الوتد من الحائط فليس هنا طلب صريح بل المعنى لم ازل اتلطف واتحيل حتى خرج ونزل وذلك منزلة الطلب انتهى والاولى ان يعتبر هذا النوع طلبا حكميا لا تقديريا والاول تحقيقيا لا صريحا فتامل ونقل صاحب الاقليد عن الزمخشري ان السين والتاء اذا كانتا بمعنى السوال يجري مجرى همزة النقل تقول نطق زيد ون مفعول به لانه لازم فاذا قلت استنطقت زيدا فقد حصل به مفعول به واليه جنح السكاكي في مفتاحه حاكما بان النقل الى الاستفعال نظير النقل الى الافعال والتفعيل في الكون من اسباب التعدية **او النسبة الى الشي كاستخرجت المال** مثال ما للنسبة اي نسبت زيدا للحسن والظلم للقبح **وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى اثنين** بصوغه على استفعل **نحو استكتبته الكتاب و استغفرت الله الذنب وانما جاز استغفر الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت** وانت تقول استتبت الله من الذنب **ولو استعمل على اصله** غير مضمن معنى الاستتابة **لم يجز فيه ذلك** اذ يكون معناه حينئذ طلبت من الله ان يغفر الذنب فلا ترى موقعا مع فعل الغفران **وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور** وهو المختار **واما قول الاكثرين ان استغفر من باب اختار فمردود** اي من باب ما هو متعد بنفسه والى الثاني بحرف الجر دائما وان تعدى اليه بنفسه في بعض الحالات

فعلى سبيل التوسع وقال ابو حيان في بحره اختار افتعل من الخير وهو التخير والانتقا وهو من الافعال المتعدية الى اثنين احدهما بنفسه والثاني بحرف الجر وهي اختار واستغفر وامر وسمى وكنى ودعا وزوج وكلها مقصور على السماع وقد يحذف حرف الجر من الثاني فيتعدى الفعل اليه بنفسه ايضا قال تعالى واختار موسى سبعين رجلا ووجه الرد الذي ادعاه المصنف ان القول بذلك في استغفر مردود فان صوغ الفعل على استفعل مما يتعدى بالفعل واذا كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين وغفر لمحاله تعدى الى واحد قال تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله وقد صيغ على استفعل دالا على الطلب فكيف لا يتعدى الى اثنين فالقول مع ذلك بانه متعد الى الثاني بحرف الجر المحذوف توسعا لا يتسع له وصح ابن الحاجب في اماليه وغيره بانه اذا قيل استغفر الله من الذنب واستغفر الله الذنب فمن فيه ليست محذوفة وانما هي احدى التعدين **والخامس تضعيف العين** اي صوغه من باب التفعيل بل المواخي لباب الافعال في التعدية **تقول فرح زيد** اللازم **ومنه قد افلح من زكاها هو الذي يسيركم وزعم ابو علي ان التضعيف في هذا** اي في يسير **للمبالغة لا للتعدية لقولهم سرت زيدا وقوله فاول راض سنة من يسيرها** هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره فلا تجزعن من سنة انت سرتها من قصيدة لخالد بن زهير بن محرث ابن عم لابي ذويب الهذلي وكان ابو ذويب ارسله الى صديقة له تسمى ام عمرو فافسدها خالد عليه فعاتبه ابو ذويب بقصيدة وقد كانت ام عمرو هذه قبل ابي ذويب صديقة لعبد بن مالك وكان ابو ذويب رسوله اليها فافسدها على عبد فقال لخالد ما قال وفي المثل كما تدين تدان وسنة منصوب بنزع الخافض اي اول راض بسنة من يسيرها اي من سن تلك السنة **وفيه نظر** اي فيما زعمه الفارسي نظر **لان سرته قليل وسيرته كثير** فكيف يجعل الكثير فرع القليل **بل قيل انه لا يجوز سرته** في سعة الكلام **وانه في البيت على اسقاط الباء توسعا** والاصل من يسير بها فان ما علم فيه الاصل وكان خلافه قسمان ما اصله اللزوم وكان تعديه بنفسه فلا يجوز اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة نحو دخلت الدار وقال تعالى ادخلوا الارض المقدسة واما الى غيرها فنحو دخلت في الامر وفي التنزيل ادخلوا في السلم كافة فهو لازم وقد حذف منه الجار توسعا وما اصله التعدي واستعمل بحرف الجر قليلا نحو ردف لكم ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة فهو متعد

وحرف الجر زايد قطعا وقد اجتمعت التعدية بالباء وبالتضعيف قال المحشي
هكذا وقع في النسخ اي ذكر البا، وهو سبق قلم والصواب وقد اجتمعت
التعدية بالهمزة وبالتضعيف اما اولا فلانه المحتج في هذه الاية واما
ثانيا فلانه لم يذكر التعدية بالحرف الملفوظ واما ثالثا فلان بالحق في محل
نصب على الحال لا على المفعولية وصاحب الحال الكتاب ومصدقا اما حال
ثانية او بدل من موضع بالحق او حال من الضمير فيه واما رابعا فلان قوله وزعم
الزمخشري ان بين التعديتين فرقا الى اخره انما هو للتعدية بالهمزة والتعدية
بالتضعيف انتهى ويمكن ان يدعي ان المص اراد بالتعدية بالبا التعدية
بالهمزة لما تقرر انهما بمعنا ها تذكر الك بما بينهما من الترادف ولئلا يكون نحلا
تذكر التعدية بالبا مع انهما بما يصير بها اللازم متعديا وان كان الغرض هنا
ذكر ما يتعدى به اللازم الى المفعول بصريح في قوله تعالى نزل عليك الكتاب
بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التورية والانجيل من قبل هدى
للناس وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا اي التعدية بالتضعيف
والتعدية بالهمزة فقال لما نزل القران منجما اي موزعا حصصا في دفعات
من نجم الدية اداها حصصا ومنه نجوم الكتابة لحصصها المؤداة واصله
من النجم للكوكب الطالع اذ النجوم معالم الاوقات والكتابان جملة جي
بنزل بالتشديد في الاول وانزل في الثاني وما ذاك الا ان التعدية
اداها حصصا ومنه نجوم الكتابة بالتضعيف يدل على تكرار وتمهل
في الفعل والتعدية بالهمزة لا تدل على ذلك وانما قال هو في خطبة الكشاف
الحمد لله الذي انزل القران كلاما مؤلفا منظما ونزله بحسب المصالح منجما
فاستعمل الانزال مع القران ايضا فانه اراد بالاول انزاله من اللوح
المحفوظ الى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور في انا انزلناه في ليلة
القدر وفي قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران وهو لا محالة
انزال واحد بجملته لا تدريج فيه واما قول القفال ان المعنى الذي
انزل في وجوب صومه او الذي انزل في شانه فتكلف لا داعي اليه
لما فيه من تقدير مضاف على الثاني ومضافين على الاول وحمل القران على بعضه
وهو صرف عن ظاهره والثاني تنزيله من السما الدنيا الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم نجوما في ثلث وعشرين سنة هي مدة ما قبل الهجرة وما بعدها
وهي مدة رسالته عليه الصلاة والسلام فناسب التعبير بنزل المشدد المفيد
لمعنى التكرار والتمهل ويشكل على الزمخشري في فرقه هذا قوله تعالى وقال
الذين كفروا لولا نزل عليه القران جملة واحدة فقرن نزل المشدد بجملة

واحدة

واحدة فقرن نزل المشدد بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل عليكم
في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها وذلك اشارة الى قوله
تعالى واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا الاية وهي اية واحدة
اي ان اية النسا ورد فيها نزل المضعف بالبا للفاعل في قراة عاصم
وللمفعول في قراة غيره وان المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان
او المخاطبين وقد حذف اي انه الشان كذا او انكم اذا والشان ما افادته
الجملة الشرطية وان معمولها في محل نصب او رفع والمنزل عليهم في الكتاب
ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا الاية
لان سورة النسا تذكير للمومنين بما نزل بمكة وهو اية واحدة لم تنزل
الا مرة واحدة باجماع المفسرين وقد استعمل فيها نزل المشدد وهو مناف
لما عليه الزمخشري من اقتضاء التنزيل التدريجي ولا تدريج مع وحدة
الاية واجيب عن ذلك بان ذلك انما يشكل لو كان الزمخشري يدعي
ان نزل المشددة للتدريج دايما وانما مدعاه اهماله حيث لا قرينة تفيد
فقد قال في الاية نزل ههنا بمعنى انزل لا غير بمعنى اخبر والا كانت
متدافعا يعني لان نزل للتدريج وجملة واحدة تنافيه وقال في تفسير
كهيعص في الكلام على قوله تعالى وما نتنزل الا بامر ربك والتنزل على معنيين
يعني النزول على مهل ومعنى النزول على الاطلاق كقوله فلست لانسي
ولكن لملاك تنزل من جو السما يصوب لانه مطاوع نزل ونزل يكون
بمعنى انزل وبمعنى التدريج واللايق الاول بان المراد نزولنا في الاحايين
وقتا غب وقت بامر الله وهو صريح في ورود نزل بالمعنيين فيستعمل
في كل محل ما يليق به ولا اشكال على الزمخشري قال الشارح ولا ادري
لما سكت المص عن ايراد قوله تعالى في سورة الانعام وقالوا لولا نزل عليه
اية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل اية فاستعمل التنزيل مع وحدة
الاية في موضعين والجواب ما تقدم من ان الحمل على التدريج انما يكون عند
فقد المنافي وهو موجود هنا فيحمل ذو التضعيف على ذي الهمزة وقد نص
الزمخشري فيها على ان نزل بمعنى انزل والنقل بالتضعيف سماعي في
القاصر كما مثلنا وفي المتعدي لواحد فيتعدى به الى اثنين نحو
علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع في المتعدي لاثنين وزعم
الحريري انه يجوز في ظن المتعدي الى اثنين ان تنقل بالتضعيف
فتتعدى الى ثلاثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه
انه سماعي مطلقا اي ان النقل بالتضعيف في القاصر والمتعدي الى واحد

سماعي مطلقا وليس المراد انه سماعي مطلقا فيهما وفي المتعدي الى اثنين
لان هذا الثالث لم يسمع اصلا وكان حقه ان يذكر قول سيبويه اولا
عقيب قوله والنقل والتضعيف سماعي والقاصر كما مثلنا وفي المتعدي
الى واحد فنقول وهذا قول سيبويه واضطرب ابو حيان فيما نقل
عن سيبويه فنقل مرة عنه انه قياس في اللازم سماعي في المتعدي
ونقل في البحر عنه انه سماعي فيهما واسنده الى ابن ابي الربيع وقيل قياس
في القاصر المتعدي الى واحد واعلم ان التضعيف والهمزة وان توافقا
في تعدية القاصر وتواخيا فيها لا يخلو الحال بينهما عن حالتين الاولى تعاقبهما
على الفعل الواحد نحو انزلته ونزلته والثانية الاستغنا بكل منهما عن
الاخر فاستغني بالتضعيف عن الهمزة في نحو قوت الشي وهيأته وطهرته
وبالهمزة عنه فيما اذا كانت عين الفعل همزة على الاطراد وحيث لا تكون
همزة والاكثر التعدية بالهمزة السادس التضمين اي تضمين الفعل
القاصر معنى المتعدي والتضمين عبارة اشراب فعل معنى فعل اخر
واذا اردت بيان معنى المضمن فلك فيه على ما افاده سيد المحققين
طريقان ان تجعل معنى الفعل المضمن قيدا للفعل الاول او تجعل
معنى الاول قيدا للمضمن وذلك بان تصيغ من احدهما اسم فاعل فتورده
منصوبا على الاخر فتقول في نحو قولهم طلع زيد اليمن طالع زيد بالغا اليمن
والاول اقبل ولذلك عدي رحب وطلع اللازمان الى مفعول
واحد لما تضمنا معنى وسع وبلغ فقالوا رحبتك الدار والمعنى وسعتك
الدار وطلع زيد اليمن اي بلغه وقالوا فرقت زيدا وسفه زيد نفسه
مع ان فرق وسفه لازمان لتضمنهما معنى خاف غير مراد في فرق
وامتهن او اهلك فيه اشارة الى جواز كون المجرد القاصر متضمنا لمعنى
المزيد وكذا يجوز العكس ويختص التضمين عن غيره من المعديات
ويمتاز عنها بانه قد ينقل الفعل الى اكثر من درجة فيعديه الى مفعولين
فاكثر بحسب ما يقتضيه الفعل المضمن ولذلك عدي الوت بقصر
الهمزة من الالو بمعنى التقصير الى مفعولين بعدما كان قاصرا وذلك
في قولهم لا الوك نصحا ولا الوك جهدا فان المنع يتعدى الى مفعولين
لما ضمن معنى لا امنعك ومنه قوله تعالى لا يالونكم خبالا اي لا يمنعونكم
اي لا يقصرون لكم في الفساد وعدي اخبر وخبر وحدث وانبا
ونبا الى ثلاثة لما ضمنت معنى اعلم وارى المتعديين اليها ووافق
على ذلك ابو حيان ومذهب كثير من النحاة انها منقولة بالهمزة والتضعيف

من

من افعال غير مستعملة فاخبر وخبر وانبا ونبا بتخفيف الموحدة وحدث
من حدث بتخفيف الدال المهملة وهي وان كانت غير موجودة فهي
في حكم الموجود عندهم بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها
والى اخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم فلما انباهم باسمائهم نبئوني بعلم
وقال ابو حيان الا انبا الاخبار وبتعدى فعله لواحد بنفسه وللثاني بحرف
الجر ويجوز حذف ذلك الحرف وتضمن معنى اعلم فيتعدى الى ثلاثة بقي
شي وهو ان التضمين هل هو سماعي او قياسي فالراجح الاول السابع اسقاط
الجار الذي افضى الفعل القاصر بواسطته الى متعلقه توسعا في الكلام
وتنزيلا للازم منزلة المتعدي نحو ولكن لا تواعدوهن سرا اي على
سر اي نكاح او جماع عبر بالسر عن الوطي لانه يسر ثم عن العقد لانه
سبب فيه وهذا استدراك عن محذوف دل عليه قوله علم الله انكم ستذكرونهن
اي فاذكروهن ولكن لا تواعدوهن وقيل المحذوف في اي لا تواعدوهن
في سر على ان المعنى بالمواعدة في السر المواعدة بما يستهجن اعجلتم امر ربكم
اي عن امره واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقول الزجاج انه اي كل
مرصد ظرف فهو منصوب على انه مفعول فيه لا مفعول به رده الفارسي
بانه يختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس مبهما وظرف المكان انما
ينصب على الظرفية اذا كان مبهما وقوله هو بالجر عطفا على محصول نحو
كما عسل الطريق الثعلب اي في الطريق هذا بعض نص الكلام عليه بتمامه في
اول الكتاب وقول ابن الطراوة انه اي الطريق ظرف مردود ايضا بانه
غير مبهم فلا ينتصب على الظرفية وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق
فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق
بالفعل فيكون مختصا وبالجملة ما كان من ظرف المكان مبهما كالجهات
الست او مختصا معدودا كالفرسخ فانه كالمبهم ينتصب نصب المفعول به وان
كان غير مبهم او مختصا غير معدود كالدار والمسجد والبلد فانه يلزم الجر
بفي الا في دخلت ونقل الفرا عن العرب انها عدت دخل وذهب وانطلق الى
جميع الاماكن المختصة بغير حرف جر وحكى انهم يقولون انطلقت العراق
وذهبت اليمن ودخلت الكوفة ولا يحذف الجار قياسا الا من ان المشددة
وان الخفيفة المصدريتين واهمل النحويون هنا اي فيما يحذف منه
قياسا ذكر كي المصدرية مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون
كي مصدرية ناصبة للمضارع بعدها واللام المفيدة للتعليل مقدرة قبلها
والمعنى جئت لان تكرمني اي لاكرامك اياي واجازوا ايضا كونها

تعليلية وان مضمرة ناصبة للمضارع بعدها والحاصل ان كي اذا اعريت من دخول اللام عليها او من دخولها على اللام احتملت ان تكون مصدرية فتكون ناصبة واللام مقدرة قبلها وان تكون تعليلية فتكون جارة والفعل بعد منصوب بان مضمرة وجوبا وان لم تعر من اللام فان كانت قبلها نحو جيئت لكي تكرمني تعينت كي ان تكون ناصبة لان حرف الجر لا يدخل على مثله وان كانت بعدها نحو جيئت كي لتكرمني تعينت ان تكون جارة واللام بعدها تاكيد لها والفعل منصوب باضمار ان ولا يجوز ان يكون الناصبة المتصل بينها وبين الفعل ولا لفصل بين الفعل وناصبه ولا يحذف مع كي المصدرية الا لام العلة لانها اي لان كي لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيها في المصدرية فانهما صالحتان لاي حرف جر كان قال الله تعالى وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات شهد الله انه لا اله الا هو اي بان لهم وبانه قال تعالى وما شهدنا الا بما علمنا وترغبون ان تنكحوهن اي في ان او عن ان على خلاف في ذلك بين المفسرين قال المص في اوضح المسالك اشترط ابن مالك في الحذف مع ان وان امن اللبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لعدم وضوح المراد بعد الحذف واشكل عليه الاية مع اختلاف المفسرين في الحرف المحذوف اهو في ام عن ويجاب بما ذكره المص في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف من الباب الخامس من ان حذف الجار في هذه الاية للقرينة وانما اختلفوا في المقدر من الحرفين لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة وجوز الزمخشري الوجهين فقال في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن ومما يحتملهما اي يحتمل الحرفين في التقدير قوله ويرغب ان يبني المعالي خالد ويرغب ان يرضى صنيع الالايم هو من ثاني الطويل ولم نعلم قايله وقد بني المنصوب بان ضرورة حسنتها مشاكلة والمعالي جمع معلاة بفتح الميم وهي كسب الشرف والصنيع على وزن فعيل فعل القبيح تقول صنع به صنيعا اي فعل به قبيحا والصنع بالضم فالسكون مصدر صنع اليه معروفا والفتح والسكون مصدر صنع الشي عمله ويقال بالضم ايضا والالايم جمع الايم من قولك لوم الرجل فهو ليم اي دني الاصل شحيح النفس انشده ابن السيد فان قدر في اولا وعن ثانيا فمدح اي فالكلام مدح وان عكس فقدر عن اولا وفي ثانيا فذم اي فهو ذم ولا يجوز ان يقدرهما معا في او عن للتناقض وقيل يجوز ان يقدرهما في او عن ولا تناقض لان الانسان يرغب في الخير في وقت فيفعله وفي الشر في وقت اخر فيفعله ويرغب

عن الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيا منهما فلا يريد فعله واجيب بان المراد في البيت الاخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يتاتى الجمع بين استمرار الرغبتين لانه متى استمرت الرغبة في الخير لزم انتفا الرغبة في الشر لانها شر فلو فرض وجودها لم تستمر الرغبة في الخير وقد فرض استمرارها وكذا العكس وايضا استمرار الرغبة عن الخير وعن الشر معا غير متصور اذ الرغبة عن الخير رغبة في الشر والرغبة عن الشر رغبة في الخير فثبت التناقض على تقديري في او عن في الموضعين كما نص عليه ومحل ان وان وصلتيهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل واكثر النحويين حملا على الغالب فيما يظهر فيه الاعراب مما حذف منه الجار وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا ابقاء لاثر الجار وان حذف فقال بعدما حكى قول الخليل ان المحل بعد الحذف نصب ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظاير نحو قولهم لاه ابوك فان اصله لله در ابيك فحذف حرف الجر وبقي عمله ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واما نقل جماعة منهم ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب فسهو والصواب ما اسلفناه لك عنهما ومما يستشهد به لمدعي الجر المحل قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة فيمن قراهما بفتح الهمزة من ان والامة الملة وهذه اشارة الى ملة الاسلام اي ان ملة الاسلام هي ملتكم التي يجب ان تكونوا عليها لا تنحرفون عنها ونصب امة على الحال اي حال كونها ملة واحدة متفقة في العقايد واصول الشرايع او الجماعة اي جماعتكم جماعة واحدة متفقة على الايمان والتوحيد في العبادة وانا ربكم فاعبدون هكذا وقع في النسخ كلها والتلاوة انما هي فاتقون فان هذه اية المومنين والتي في الانبيا ان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون بكسر الهمزة ان وبدون واو وقبلها اصلهما لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله وفاعبدون لان هذه امتكم امة ليشكل عليه ان فيهما تقديم معمول ما بعد الفا عليها وقول الجاربردي ان ما بعد فاء السببية يجوز ان يعمل فيما قبلها بخلاف الجزائية اخذا له من هذا غير سديد وقال قاضي المفسرين ومن جعل اي مقدرة باللام علة للنهي الغى فايدة الفا وقد خرجت الايتان على حذف اما الشرطية والفا في جوابها وقد مر ان الرضي حكى اطراد حذفها اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر وضابط الاطراد المذكور مسايل لها في الايتين فيغتفر فيهما تقديم المعمول ومختار الزمخشري اي ان المساجد لله

من جملة الموحى اي اوحى الى ان المساجد اي البيوت المبنيه للصلوة فيها لله
اي مختصة به وعليها فلا شاهد في الاية ولا يجوز تقديم منصوب الفعل
عليه اذا كان ذلك المنصوب ان المفتوحة المشددة وصلتها للالتباس بان
التي بمعنى لعل كما سيصرح به المص في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب
الخامس لا تقول انك فاضل عرفت وهذا بيان لوجه الاستثنا دلم يعني
الجر ويقع في بعض النسخ اذ لا يجوز وقد علل بعضهم وجوب تقديم الخبر اذا كان
المبتدا ان وصلتها بخشية الالتباس بين ان المكسورة وان المفتوحة لو تقدمت
فقيل انك قايم عندي ولا تدفع الفتحة الخفيفة هذا اللبس فقد يغفل عنها
فيمكن اجرا هذه العلة في باب المفعول فان قيل نراهم اجازوا لوانك فاضل
اكرمتك على تقدير لانك مع ان اللبس حاصل اجيب بان الالتباس هنا
لا يوقع في محذور لان المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء
ظن السامع فتح همزة ان وتقدير اللام او ظن كسرها فان التعليل مع فتح
الهمزة مستفاد من اللام المقدرة ومع كسرها مستفاد من كون الجملة المصدرة
بان المكسورة تقع في مثل ذلك جوابا لسوال عن العلة مقدرا فاغتفر هذا
اللبس بما انه لا يوقع في خلاف المطلوب ولا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون
موقعا له في خلاف الغرض وقوله اي ومما يستشهد له على الجر قوله وما زرت
ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه هو من ثاني الطويل
من قصيدة للفرزدق يمدح بها المطلب بن عبد الله بن حطب المخزومي وقد
اورد الزمخشري البيت بلفظ وما زرت سلمى وقال سلمى احد جبلي طي نزل
الفرزدق بامراة من طي فقالت له الا ادلك على رجل يعطي ولا يبقي شيا
قال بلى فدلته على المطلب بن عبد الله المخزومي وكان مروان ابن الحكم
خاله وقد بعث به على صدقات طي ومروان عامل معوية يومئذ على المدينة
فقال هذه القصيدة روي بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ
اصله لان يكون والباء من بها تحتمل معنى على كما في ومن اهل الكتاب من ان تامنه
بقنطار يؤده اليك اي ولا دين عليها والجار والمجرور صفة دين وقيل
بمعنى من اي ولا دين انا طالبه منها والجملة صفة دين ويحتمل ان يكون
من باب القلب والاصل ولا دين انا طالبها به وقد يجاب بانه عطف
على توهم دخول اللام اذ الكلام ظاهر في التعليل وقد يعترض بان الحمل
على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم فان العطف
على المحل عطف على محقق السبب ولو تقديرا بخلاف العطف على التوهم ويجاب
بان القواعد لا تثبت بالمحتملات فلا تثبت قاعدة ان المحل بعد حذف

الجار فيما ذكر جر بدليل هذا مع هذا الاحتمال ثم اعلم ان عد المص حذف
الجار توسعا من اسباب التعدية هو ما اختاره الزمخشري حيث قال و
تحذف حروف الجر فيتعدى الفعل بنفسه وكلام ابن عصفور يعطيه لكن
مع ان وان خاصة فانه قال وينبغي ان ما كان من هذه الافعال متعديا بحرف
الجر فانه لا يجوز حذفه من مفعوله ووصول الفعل اليه بنفسه الا مع
ان وان وكلام ابن مالك في تسهيله يقتضي انه ليس منها وكذا التضمين
وان الفعل مع حذف الجار كهو مع الجار باق على لزومه الا انه جرى
مجرى التعدي لفظه وان علق اللازم بمفعول به معنى عدي بحرف جر
وقد يجري مجرى المتعدي شذوذا او لكثرة الاستعمال او لتضمين معنى
يوجب ذلك وهنا معد ثامن ذكره الكوفيون وهو تحويل حركة العين
من الكسر الى الفتحة يقال كسى زيد بوزن فرح فيكون قاصرا قال وان
يعرين ان كسي الجواري فتنبو العين عن كرم عجاف هو من اول الوافر
واختلف في قايله فالاكثر على انه لابي خالد السالمي من طايفة من الخوارج يقال
لهم القعدة قال المبرد من ظريف اخبار الخوارج قول قطري بن الفجاة المازني
لابي خالد ابا خالد انفر فلست بخالد ۰ وما جعل الرحمن عذرا لقاعد ۰
۰ اتزعم ان الخارجي على الهدى ۰ وانت مقيم بين لص وجاحد ۰
فكتب اليه ابو خالد لقد زاد الحياة الي حبا ۰ بناتي انهن من الضعاف
۰ احاذر ان يرين البوس بعدي ۰ وان يشربن رنقا غير صاف ۰
۰ وان يعرين ان كسي الجواري ۰ فتنبو العين عن كرم عجاف ۰
۰ فلولاهن قد سومت مهري ۰ وفي الرحمن للضعفا كاف ۰
۰ وزاد بعضهم ۰ ابانا من لنا ان غبت عنا ۰ وصار الحي بعدك في اختلاف ۰
قال المبرد وهذا خلاف ما قال عمران بن حطان وكان راس القعدة من الصفرية
لما قتل ابو بلال مرداس بن ادية لقد زاد الحياة الي بغضا ۰ وحبا للخروج ابو بلال ۰
۰ احاذر ان اموت على فراشي ۰ وارجو الموت تحت ذرى العوالي ۰
۰ فمن يك همه الدنيا فاني ۰ لها والله رب العرش قال ۰
واورد صاحب الحماسة البصرية بلفظ مخافة ان يرين البوس بعدي وبلفظ
فتزدرى العين عن انم عجاف وزاد بعد هذا البيت ۰
۰ وان يضطرهن الدهر بعدي ۰ الى خلق غليظ القلب جاف ۰
وقال هي لعمران بن حطان الشيباني ونسبها ابو رياش الى محمد بن عبد الله
الازدي ويروى لابن العرمس اليشكري وقال في الاغاني هي لعمران بن
حطان وذكر المدايني انها لعيسى الحبطي وعن الجوهري في صحاحه ست الكتاب

لمرداس بن اذنه والبوس بالهمزة الشدة وخلاف النعيم يقال يوم بوس ويوم
نعم والرنق قال المحشي بفتح النون مصدر رنق الماء بالكسر اذا تكدر وسكن
الشاعر النون للضرورة ولا ادري لما التزم انه مصدر فاضطر الى دعوى
الضرورة مع احتياجه الى التاويل ولم لا يكون وصفا ككعول في القاموس رنق
الماء كفرح ونصر رنقا ورنقا ورنوقا كدر كرنق فهو رنق ككعدل وكتف وجبل
وفي الصحاح ماء رنق بالتسكين اي كدر والرنق بالتحريك مصدر قولك
رنق الماء بالكسر وارنقته ترنيقا اي كدرته وعيش رنق اي كدر وتنبو
تتجافى وتتباعد والكرم قال الشارح بفتح الكاف وكسر الراء المراد به
هنا الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم وامراه كرم ونساء كرم يعني ولا
يختلف اللفظ في الصحاح الكرم نقيض اللوم وقد كرم بالضم فهو كريم وقوم
كرام وكرما ونسوه كرائم ويقال رجل كرم ايضا وامراة كرم ونسوة كرم والشد
البيت وضبط الناسخ الراء في ذلك بالفتح وفي القاموس ورجل كرم محركة
للواحد والجمع والعجاف جمع عجفا وهي المهزولة قال الجوهري على غير قياس
لان افعل وفعلا لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب قد تبني الشي
على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة وفعول اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله
الها وبشذوذ هذا الجمع صرح في القاموس ثم نقل كلام الصحاح الى اخره وسومت
مهري جعلت له وسامة اي علامة والايم بسكون المثناة التحتية بعد همزة
جمع ايم بتشديدها والمهر بضم الميم وسكون الهاء ولد الفرس واول ما ينتج
منه ومن غيره ويجمع على امهار ومهار ومهارة والانثى منه بالتاء تقول هذا
العمر انى حيي للحيوة وتخلي عن الحرب ليس للجبن عندي وخوف من الموت
بل لا بالي فاني اذ قتلت لم يبق لهن من يقوم بامرهن فيعرين ويجعن ويبنو
عين من يتزوجهن غيري ولولاهن اعلمت مهري للحرب **فاذا فتحت السين**
من كسي **صار بمعنى ستر وغطى وتعدى الى واحد كقوله واركب في الروع**
خيفانة كسا وجهها سعف منتشر هو من ثالث المتقارب وقد
زحفت عروضه بالحذف من قصيدة لامرء القيس وهذا البيت منه
في وصف فرس الروع الخوف والخيفانة واحدة الخيفان بفتح الخاء المعجمة
فسكون الياء التحتية بعد فاء الجراد اذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض
وصفرة او اذا انسلخ من جلده الاول الاسود او الاصفر وصار الى الحمرة
او مهار يلها الحمر التي من نتائج عام اول كذا في القاموس زاد في الصحاح
يشبه به الفرس في خفتها وضمورها وانشد البيت وقد عاب الاصمعي على
امرء القيس هذا الوصف وقال ان الناصية اذا اغطت وجه الفرس

لم

لم يكن كريما واذا اغطى الشعر وجه الفرس فذلك الغمم الذي يكره في الخيل كما ان
السفا بفتح المهملة وبالفاء مع القصر وهو قصر شعر الناصية مذموم فيها والجيد
الاعتدال وقال ابن حبيب وغيره اخطا الاصمعي فان امرء القيس تخلص
من العيب واتى بلفظه ازالت معنى الغمم وهي لفظ منتشر لان الغمم
القبيح هو تكاثف شعر الناصية واجتماعه على وجه الفرس حتى يغطي العين
فقول منتشر دفع ذلك لان انتشار الشعر تفرقه ومع التفرق لا يبقى
غمم وقضية هذا ان يكون السعف شعر ناصية الفرس وفي الصحاح وغيره
والاسعف من الخيل الاشيب الناصية ومقتضاه ان السعف شيب
الناصية واعترضه المحشي بانا لا نسلم ان السعف في البيت ماخوذ من
الاسعف الاشيب الناصية من الخيل وانما هو جمع سعفه بالتحريك وهو
غصن النخل والجمع سعف وكان الاولى تفسيرها هنا بورق النخل اذا يبست
على انه من باب الاستعارة ولكن وصف السعف بمنتشر يابى ان يكون جمعا
كما لا يخفى **او بمعنى اعطى كسوه وهو الغالب فيعدى لاثنين** يكون ثانيهما
غير الاول **نحو كسوت زيدا جبة قالوا وكذلك شترت عينه بكسر**
التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها وشتر الله عينه بفتحها اي بفتح التاء
متعد **بمعنى قلبها وهذا** كله **عندنا من باب المطاوعة** وقبول الاثر
يقال شتره بالفتح والتعدي **فشتر** بالكسر واللزوم **كما يقال ثرمه فثرم**
اي ضربه على فيه فسقطت ثنيته من الثرم بالتحريك وهو سقوط الثنيه
ورجل اثرم **وثلمه فتثلم** اي فانثلم والثلمة بضم المثلثة الخلل في الحائط
وغيره **ومنه كسوت الثوب فكسيه ومنه البيت** اي بيت ان كسي الجوازي
ولكن حذف فيه المفعول اي كسين الثياب والذي يظهر ان قوله كسي
الجوازي معناه اي صرن ذا كسوة بقرينة مقابلته بقوله وان يعرين ولا
حاجة الى تقدير المفعول فتامل وقال الشارح تقديره كسا وجهها جمالا
او نحو ذلك وهذا بناء على ان قوله ومنه البيت الاشارة فيه الى كسا
وجهها سعف منتشر وانما الحق ما قررناه وقد اقتصر المص من المعديات
على ثمانية فذكرها وزاد بعضهم تاسعا وهو اسقاط الهمزة على خلاف المهيع
المعروف نحو اكب الرجل وكببته انا وانزفت البئر ونزفتها انا وانسل
ريش الطاير ونسلته انا واخر عاشرا وهو البناء على افعوعل مرادا به
المبالغة نحو حلا الشي واحلوليته وحادي عشر وهو تكرير اللام كما قيل
صعرر خده وصعررته وثاني عشر وهو واو مع تقول قام القوم فيكون
قاصرا ثم تاتي بالواو فتقول قمت وزيدا فيتعدى وثالث عشر وهو الا في نحو

قام القوم الا زيدا قال الشارح وكل هذه الامور لا معول عليها عند الاكثرين

الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات

التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ليتوقاها وهي عشرة الجهة الاولى ان يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى فيلحظ جانب اللفظ ويخل بملاحظة جانب المعنى وكثيرا ما تزل الاقدام من المعربين بسبب ذلك واول واجب على المعرب اي من تصدى للاعراب ان يفهم معنى ما يعربه مفردا ومركبا لا يقال فهم المعنى التركيبي متوقف على الاعراب فلو توقف الاعراب عليه جاء الدور لانا نقول الاعراب متوقف على فهم المعاني المفردة تفصيلا والمعاني المركبة اجمالا واما فهم المعاني المركبة على التفصيل التي تتوقف على الاعراب ولهذا لا يجوز اعراب فواتح السور والحكم عليها بان محلها نصب او جر او رفع على القول بانها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه لما ان اعرابها فرع تصور معانيها نعم يجوز اعرابها على القول بانها من المحكم ولقد حكي ان بعض مشايخ الاقراء اعرب لتلميذ له بيت المفصل لا يبعد الله التلبب والغارات اذ قال الخميس نعم هو من الضرب الرابع من السريع وهو كعو وصنه مخبول مكشوف وزنه فعلن بالتحريك وقايله المرقش بقاف مشددة مكسورة الاكبر واسمه عمرو وقيل عوف بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة قال الامري واما المرقش الاصغر فهو ابن اخي المرقش الاكبر واسمه ربيعة بن سفيان ابن سعد بن مالك بن ضبيعة والمرقش الاصغر عم طرفة ابن العبد وهما المرقشان والبيت من قصيدة التي سمي مرقشا ببيت قاله منها وهو الدار قفر والرسوم كما رقش في ظهر الاديم قلم ومن ابياتها ما اورده العروضيون شاهدا على الضرب الرابع المخبول المكشوف كعو وصنه وعلماء البيان في باب التشبيه البليغ من قوله النشر مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف عنم وهذا البيت كبيت الكتاب مدرج اخر صدره الالف من دنانير واول عجزه النون المكسورة منه واخر صدره ذاك اللام من الغارات واول عجزه الغين منها والتلبب مصدر تلبب الرجل اذا تحزم وتشمر اي تهيا والغارات جمع غارة اسم للاغارة على العدو وقد يراد بها الخيل المغيرة والخميس بالخاء المعجمة الجيش لانه خمس فرق المقدمة والقلب والميمنة والميسرة والساقة فقال نعم حرف جواب ثم طلبا اي الشيخ والتلميذ محل الشاهد في البيت فلم يجداه فان الزمخشري اورده شاهدا على حذف المبتدا فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في نعم الجوابية وهي نعم بكسر العين لعدم الالتباس

وانما

وانما نعم هنا واحد الانعام وهو خبر لمحذوف اي هذه نعم وهو محل الشاهد اي هذه نعم فاغنموها او فاغيروا عليها وسالني ابو حيان وقد عرض اجتماعنا اي كان لا عن قصد علام اي على اي شيء عطف محتمل من قول زهير تقي تقي لم يكثر غنيمة بنهكة ذي قربى ولا بحقلد هو من ثاني الطويل والنهكة الغلبة تقول نهكه كمنعه نهاكة غلبه والثوب لبسه حتى خلق ومن الطعام بالغ في اكله وعرضه بالغ في شتمه والضرع نهكا استوفى ما فيها والحمى اضنته وهزلته وجهده كنهكته كفرح نهكا ونهكا ونهكة ونهاكة او النهاك المبالغة في كل شيء ونهكه السلطان كسمعه نهكا ونهكة بالغ في عقوبته كانهكه وكفتى دنف وضنى نهس نهوك ومنهوك الرجز ما حذف الثلثان منه والحقلد بحاء مهملة وقاف مفتوحتين ولام مفتوحة مشددة بعدها دال مهملة فقلت حتى اعرف ما الحقلد فنظرناه فاذا هو السيء الخلق قال الشارح الذي اتوهم ان المصنف رحمه الله وعفا عنه قصد التبكيت على ابي حيان لما كان بينهما من المناقشة والشنآن نكتة ادبية فاورد كلامه على وجه يحتمل عود الضمير من قوله فاذا هو السيء الخلق الى الحقلد او ابي حيان اشارة الى ما ينسب الى الكثير من المغاربة من سوء الخلق على ان الذي في الصحاح الحلقد الضيق الخلق البخيل وفي القاموس الحلقد كعملس الضيق البخيل والضعيف وكزبرج السيء الخلق الثقيل الروح فلم يجعل السيء الخلق الثقيل الروح فلم يجعل السيء مدلول الحقلد بفتحات مع تشديد اللام وانما جعله مدلوله بكسر الحاء واللام واسكان القاف بينهما ومثله الحلقد بتقديم اللام على القاف وليت شعري لم غفل الشارح بل والمحشي عما في القاموس ايضا من قوله وفي قول زهير الاثم او الحقد والعداوة فقلت هو معطوف على شيء متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة ولا بسيء خلق فاستعظم ذلك قال الشارح ويحتمل وجها اخر وهو ان يكون معطوفا على بنهكة ذي قربى ويكون ثم مضاف حذف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا بنهكة حقلد والمعنى ان هذا الممدوح لا يكثر غنيمته بنهكة قريب له ولا بنهكة شخص متصف بسوء الخلق اذ هي صفة نقص في صاحبها يقتضي ان لا يفتخر باسر المكان لنقصه وانما يكثر الغنيمة بالاشراف واهل الكمال ممن يليق له الفخر به هذا اذا كان الحقلد السيء الخلق كما قال واما ان كان المراد به الضعيف كما ذكر في القاموس اتجه المعنى اتجاها قويا وهذا ربما يظهر اولى من العطف على التوهم وتعقبه المحشي بان هذا التقدير يقتضي ان المراد بالنهكة الاسر والذي في الصحاح

ونهكه السلطان ينهكه نهكا ونهكه بالغ في عقوبته وفي الحديث انهكوا
الاعقاب اولتنهكها النار اي بالغوا في غسلها وتنظيفها في الوضوء
وكذلك يقال في الحث على القتال انهكوا وجوه القوم اي اجهدوهم اي
ابلغوا جهدهم قال ولا يخفى بعد ما في الشرح على تقدير ان الحقد هو
السي الخلق انتهى وفيه نظر لان تفسير النهك بالاسراع انما هو من باب
مناب ماصدق عليه المعنى الذي هو الغلبه لما عرفت من انه يقال
نهكه اي غلبه وفي الاسر غلبه اي اتى عليه ولا ينافيه ما في الصحاح
لان من استقرا استعمالات النهك وجدها ترجع الى معنى الغلبه او
المبالغه هذا وقد تقدم ان صاحب القاموس فسر في هذا البيت بالاثم او
الحقد والعداوه اي هو لم يكثر غنيمة بغلبة قريب ولا يأثم او حقد وعداوة
اي ولا ارتكاب ما فيه اثم او ما يوجبه حقد وعداوة ولذا اعاد حرف
النفي والجر مع العاطف لاختلاف مقتضى المتعاطفين وهذا المعنى
انسب بمعنى صدر المصراع الاول فتامل وقال الشلوبين حكى لي ان
نحويا من كبار طلبة الجزولي سيل عن اعراب كلالة من قوله تعالى
وان كان رجل يورث كلالة فقال اخبروني ما الكلالة فقالوا
الورثة اذا لم يكن فيهم اب فما علا ولا ابن فما سفل اي اذا لم يكن فيهم
اصل ولا فرع فقال هي اذن تمييز وتوجيه قوله اي قول هذا النحوي
ان يكون الاصل وان كان رجل يرثه كلالة ثم حذف الفاعل
الذي هو كلالة وبني الفعل للمفعول فارتفع الضمير بعدما كان منصوبا
على انه نايب الفاعل وهو العايد من يرثه واستتر في فعله ثم جي بكلالة
تمييزا ولقد اصاب هذا النحوي في سواله عن معنى ما طلب اعرابه
واخطا في جوابه فان التمييز بالفاعل بعد حذفه اي الاتيان بالفاعل
بعد حذفه تمييز نقض للغرض الذي حذف اي الذي وقع حذف
لاجله فان الفعل انما بني للمفعول لاغراض توجب حذف الفاعل وذلك
وذلك حيث لا غرض في ذكره بوجه وتراجع عما بنيت الجملة عليه من
طي ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يكاد يوجد في كلامهم مثل ضرب
اخوك رجلا والاصل ضرب رجل اخاك فحذف رجل وبني الفعل للمفعول
واقيم اخاك مقام الفاعل ثم جي برجل تمييزا فان قيل لا يتحتم ان يكون
الاصل في هذا المثال ضرب اخاك رجل حتى يكون ذكره بعد بنايه للمجهول
ناقضا لاول الكلام ولم لا يكون الاصل ضرب اخاك فلان المبهم ثم حذف
الفاعل المسوغ فوقع اللبس هل الفاعل عاقل ذكرا وغيره فميز بواحد

من

من جنسه وهذا لا ينقض الغرض المقصود بخلاف الفاعل حيث كان الغرض ابهام
عين الفاعل لا ابهام جنسه واذا لم يكن مناقضا لاول الكلام جازت
مجامعته له لارتفاع المانع اجيب بان التمييز عندهم لا يخرج عن كونه
تفسير الذات مبهمة وضعا او كونه تفسير النسبة في جملة او شبهها
ولا شي من ذلك يصلح اعتباره في المثال فامتنع التمييز واما قراءة من قرا
يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح البا من يسبح على انه
مسند الى احد الظروف الثلثه وهي قراءة ابن عامر وعاصم وقرا الباقون
بكسر البا على انه مبني للفاعل مسند الى رجال والغدو مصدر اطلق
للوقت ولذلك حسن اقترانه بالاصال وهو جمع اصيل فالذي سوغ
فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه انما ذكر في جملة اخرى غير التي
حذف فيها ويحصل ما ذكره ان ههنا سوالا يرد على ما تضمنه كلامه
اولا من انه لا يذكر الفاعل بعد طيه وجوابا منه اما تقرير السوال فهو
ان ذكر الفاعل بعد بناء الكلام على طيه جايز فان قراءة يسبح بفتح البا
طوي فيها ذكر الفاعل لبناء الفعل للمفعول ثم ذكر بعد واما تقرير الجواب
فهو ان الممتنع طي الفاعل من جملة واحدة ثم ذكره فيها اما طي ذكره في جملة
وذكره في جملة اخرى كالاية المذكورة فلا هذا وقد اورد بعضهم هنا
سوالا فقال هب ان الاية افترقت من المثال المحكوم بامتناعه بالوجه
الذي اعتبره المص اليس انهما اشتركا في تفسير القول على اطراحه وذلك
هو المقصود وكونه في جملة اخرى لا يوثر ولنجيب بان تفسير هذا
المطروح في الاية وقع في محله واصاب المخبر لما انه جواب عن سوال مقدر
فكان محلا لذكر ما طرح ومكانا يحسن فيه التفسير لقيام مقتضيه
وليس كذلك المثال وكاعراب هذا المعرب كلالة تمييزا قول بعضهم
في هذا البيت بسط للاضياف وجها رحبا بسط ذراعيه لعظم
كلبا هذا بيت مصرع من ثاني الرجز ويجوز كونه بيتين من مشطوره وحفا
بالقطع ولم يسم قايله والرحب كصعب المتسع وبالضم السعة ومعنى بسطه
للاضياف وجها متسعا تلقيه لهم بانشراح صدر ووجه لا تقطيب فيه
ان الاصل كما بسط كلب ذراعيه ثم جي بالمصدر لغرض التشبيه كانه
للمفعول بعد حذف الفاعل ورفع على النيابة عن الفاعل ثم اضيف
المصدر اليه اي الى ذلك المفعول النايب عن فاعله ثم جي بالفاعل تمييزا
وكلا الاعرابين خطا والصواب في الاية ان كلالة بتقدير مضاف اي ذا
كلالة لان الكلالة نفسها ليس نفس الضمير في يورث لانها عبارة خلو الميت

عن الوالد والولد وهي في الاصل مصدر بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من
الاعيا استعيرت لهذه القرابة المخصوصة وهو اما حال من ضمير يورث
وكان ناقصة ورجل اسمها ويورث خبر لها او تامه ورجل فاعلها
فيورث صفة له واما خبر لكان ورجل اسمها فيورث صفة له
ومن فسر الكلالة بالميت الذي لم يترك ولدا ولا والدا فهي ايضا حال
من ضمير يورث او خبر لكان ولكن لا يحتاج الى تقدير مضاف لانها
لنفس الضمير في يورث ولصحة الاخبار بها حينئذ عن اسم الذات ومن
فسرها بالقرابة فهي مفعول لاجله اي وان كان رجل موروثا لاجل قرابته
واما البيت فتخريجه على القلب اي هو وارد على قلب التركيب واصله
كما بسط ذراعاه كلبا بالقلب في الاعراب لقيام القرينه على المراد على
منوال قولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار ثم جيء
بالمصدر واضيف الفاعل المقلوب عن المفعول يعني ذراعيه
وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل وها انا مورد بعون
الله تعالى امثلة وقع نظير هذا التركيب في ديباجة الكتاب حيث قال
وها انا بائح بما اسررته ويأتي نظيره قريبا في اول الجهة الثانية وفيه
ادخال ها التنبيه على الضمير المرفوع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة
ولا بد فيه باستعمال ابن مالك لمثله فقد قال في ديباجة تسهيله وها انا
ساع فيما انتدبت اليه لان ذلك تركيبه لا نقله عن العرب اولا يمنع والثاني
حجته دون الاول ولو سلم فالمص قابل بخلافه حسب ما وقع له في هذا الكتاب
وصرح في حواشي التسهيل لشيخه وذو قول الشاعر انا حلوها انت تحم محاله
ليشير بذلك الى ان قول التسهيل واكثر استعماله مع ضمير رفع منفصل
او اسم اشارة معترض بان ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة
غير شرط وليس كذلك بل خلافه انما يقع شاذا متى بنى الاعراب فيها
على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى ولا التفت الى ما يقتضيه
حصل الفساد وبعض هذه الامثلة وقع للمعربين فيها الوهم اي وهموا
في اعرابه بهذا السبب الذي هو الغفلة عن ملاحظة جانب المعنى وسترى
ذلك معينا مبينا ان شاء الله تعالى فاحدها قوله تعالى اصلواتك تامرك
ان نترك ما يعبد اباونا جعلوا الصلاة آمرة له بذلك تهكما بها واستهزاء
به مع ما فيه من الاشعار بان مثله لا يدعو اليه داع عقلي وانما دعاه
اليه خطرات ووساوس من جنس ما يواظب عليه فانه يجب تكثير الصلوة
امره ولذلك جمعوها وخصوها بالذكر من بين انواع العبادة والمعنى

اصلواتك تامرك بتكليف ان نترك فحذف المضاف لان الانسان لا يؤمر بفعل
وقرا الكوفيان وحفص اصلواتك على الافراد او ان نفعل في اموالنا ما نشاء
فانه يتبادر الى الذهن في بادي النظر عطف ان نفعل على ان نترك وذلك
باطل لانه لم يامرهم ان يفعلوا في اموالهم ما يشاؤن وانما هو عطف
على ما فهو معمول للترك والمعنى اصلواتك تامرك بتكليفنا ان نترك ان
نفعل اي ان نترك فعلنا ما نشا في اموالنا ونفعل ما نشاؤه نعم من قرا
تفعل وتشا بالتاء المثناة الفوقية لا بالنون فالعطف على ان نترك
وهي قراءة ابن ابي عبله والمراد تفعله في اموالهم ما تشاء ما كان يامرهم من ترك
التطفيف والبخس والاقتناع بالحلال القليل من الحرام الكثير وقيل ما كان
ينهاهم عن حذف الدراهم والدنانير وتقطيعها قاله في الكشاف وما ذكره
المص هو ما في الانتصاف فانه قال وعلى قراءة ابن ابي عبلة بالخطاب
يكون ان نفعل بالنون وتشا بالخطاب والعطف في هذه القراءة ايضا على
ان نترك والظاهر على هذه القراءة وقراءة الخطاب فيما ان الذي يشاؤه
من اموالهم ايفاء المكيال والميزان وقال سفيان الثوري كان يامرهم
بالزكوة وموجب الوهم المذكور ان المعرب يرى ان والفعل مرتين وبينهما
حرف العطف فيتوهم عطف احدهما على الاخر ونظير هذا سواء ان يتوهم
في قوله لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا وقد تقدم
الكلام عليه في لما من حرف الملام ان الفعلين متعاطفان حيث يرى
فعلين مضارعين منصوبين وبينهما حرف العطف وقد بينت في فصل
لما ان ذلك خطا وان ادع منصوب بلن واشهد معطوف على القتال
بتقدير ان الثاني قوله تعالى واني خفت الموالي هم بنو العم والقرابة
التي تكون بالنسب قال الزمخشري كان مواليه وهم عصبة اخوته وبنو
عمه شرار بني اسرائيل فخافهم على الدين ان يغيروه ويبدلوه وان لا يحسنوا الخلافة
على امته فطلب عقبا من صلبه صالحا يقتدى به في احياء الدين من ورائي
اي بعد موتي وقرا ابن كثير من وراي بالقصر فان المتبادر تعلق من بخفت
وهو فاسد في المعنى لان وجود الخوف منه بعد موته غير متصور وانما
الخوف واقع في الحال لا فيما يستقبل والصواب تعلقه بالموالي لما فيه
من معنى الولاية اي خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم او تعلقه
بمحذوف هو حال من الموالي او مضاف اليهم اي كائنين من وراي او
فعل الموالي من وراي وفي الكشاف وهذا الظرف لا يتعلق بخفت لفساد
المعنى ولكن بمحذوف او بمعنى الولاية في الموالي اي خفت فعل الموالي وهو

بتديلهم وسوء خلافتهم من وراي او خفت الذي يكون الامر من وراي وهو ماخذ
كلام المص وانما زاد عليه اوجد الحال وقال بعضهم يجوز ان يريد بالتعلق
كونه حالا منه وقال ابن جني من وراي حال متوقعة محكية اي خفتهم متوقعا
متصورا كونهم بعدي **واما من قرا خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء و**
كسر التاء على انها تاء التانيث كسرت لالتقاء الساكنين فالفعل ماض من
بخفت لمن متعلقة بالفعل المذكور وقال الزمخشري وهذا على معنيين احدهما
ان يكون وراي بمعنى خلفي وبعدي فيتعلق الظرف بالموالي اي قلوا وعجزوا
عن اقامة امر الدين فسال ربه تقويتهم ومظاهرتهم بولي يرزقه والثاني
ان يكون بمعنى قدامي فيتعلق بخفت ويريد انهم خفوا قدامه ودرجوا
ولم يبق منهم من به تقو واعتضاد وهذا الفعل لم يتعرض له المص وانما
جزم بالوجه الثاني وهذه القراة عزاها في الكشاف الى عثمان بن عفان
ومحمد بن علي وعلي ابن الحسين وقال في البحر وقراها ايضا زيد بن ثابت وابن
عباس وسعيد بن العاص والوليد بن مسلم لابن عامر وزاد غيره يحيى بن يعمر
وابن جبير وزيد بن علي **الثالث ولا تساموا ان تكتبوه صغيرا**
او كبيرا الى اجله اي ولا تملوا من كثرة مداينتكم ان تكتبوا الدين او الحق
او الكتاب وقيل كنى بالسام عن الكسل لانه صفة المنافق ولاجل الدين وقت
حلوله الذي اقر به المديون **فان المتبادر تعلق الى بتكتبوه وهو فاسد**
لاقتضائه استمرار الكتابة الى اجل الدين والكتابة من الحدثات المنقضية
وانما هو حال اي مستقرا في الذمة الى اجله والاستقرار حدث ممتد
يجوز ان يعتبر الى غاية **ونظيره قوله تعالى فاماته الله مائة عام فان المتبادر**
الى الذهن **انتصاب مائة باماته** على انه ظرف له **وذلك ممتنع مع بقائه**
اي بقاء اماته **على معناه الوضعي لان الاماتة سلب الحياة وهي لا تمتد**
اذ ليست من الاعراض فلا معنى لمظروفيتها لهذه المدة المديدة **والصواب**
ان تضمن اماته معنى البثه فكانه قيل فالبثه الله بالموت مائة عام
وهذا ماخوذ من قول قاضي المفسرين في تفسير الاية فالبثه ميتا مائة عام
او اماته فلبث ميتا مائة عام وقال الشارح هذا اعتنا منه لا حاجة اليه
وذلك انه يمكن تعليق الظرف بما في اماته من معنى الموت لا بالاماتة نفسها
والموت اما عدم الحياة عما من شانه الحياة او وصف وجودي مضاد
للحياة على الخلاف المعروف اي من ان التقابل بينه وبين الحياة تقابل
العدم والملكة او تقابل التضاد ويويد الثاني قوله تعالى خلق الموت
والحياة اذ لم يحمل الخلق على معنى التقدير وعلى كل تقدير فامتداد الموت

ممكن ولا داعي الى ذلك التكلف وقد عرفت ان المصنف سلك في هذا
التقدير وقد قرر الداعي الى تضمين اماته معنى البثه انه موافقة قوله
تعالى قال كم لبثت قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام
فان الظرف في ذلك كله متعلق باللبث **وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه**
من المعنى العارض له بالتضمين اي معنى اللبث لا معنى الالباث
وان كان هو المضمن فان اللبث معنى عارض للاماتة بواسطة تضمينها
معنى الالباث لاشتمال الالباث على معناه اذ هو عبارة عن تصيير
الشي ذا لبث وانما لم يجعل المتعلق بالالباث نفسه **لانه كالاماتة**
في عدم الامتداد فلو صح ذلك اي التعلق به **لعلقناه بما فيه**
اي بما في اماته **من معناه الوضعي** ولم يحتج الى دعوى التضمين **ونظير**
هذا التعليق تعلق لبثت في قوله تعالى قال كم لبثت يوما او بعض يوم
قال بل لبثت مائة عام في تقييد اللبث فيه بالزمان المعين **وفائدة**
التضمين ان يدل بكلمة واحدة كاماته **على معنى كلمتين** اذ يقال
معناه البثه ميتا **يدل على ذلك اسماء الشرط والاستفهام** فان
كلا من اسما الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم وكلا من اسما
الاستفهام يدل على معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم وفي حاشية
الكشاف للتفتازاني وحقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي
مع فعل اخر يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو جمعت
تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قيل الفعل المذكور مستعملا
في معناه الحقيقي فلا دلالة له على الفعل الاخر او في معنى الفعل الاخر فلا
دلالة له على معناه الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
وما هو مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف ماخوذه من الفعل الاخر
بمعونة القرينة اللفظية فقولنا احمد اليك الله معناه احمده منهيا اليك
حمده وقد يعكس فيستعمل في معنى الفعل الاخر مع حاله ماخوذة من
معناه كما يقال في يومنون بالغيب يعترفون به مومنين قال المحشي
وهذا عند من لا يرى صحة الجمع بين الحقيقة والمجاز في الاطلاق واما من
يراه فله ان يختار انه مستعمل فيهما ولا محذور والمسيلة ذات خلاف
مشهور فان قيل الحال المحذوفة في هذه الاية من الفعل الذي ليس
بمذكور او من المذكور اجيب بان الظاهر انها من المذكور والتقدير
البثني الله مائة عام مماتا وكان حقه ان يقول البثه الله لان الضمير
المتصل بالفعل المضمن ضمير غيبة على انها لو جعلت من غير المذكور لكان

ظاهر ايضا وكان التقدير اما نداءه لابنائها بدعاء عام كما يرشد الى ذلك
صنيع قاضي المفسرين وقد نقلناه ذلك آنفا ونظيره ايضا قوله عليه الصلاة
والسلام كل مولود يولد على الفطرة اي ملة الاسلام فلو خلي ونفسه لم
يختر سواها قال تعالى فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس
عليها حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيقال لا يجوز
ان يتعلق حتى بيولد بان يكون ما بعدها غاية لان الولادة حالة تحدث
وتنقطع في حينها لا تستمر الى هذه الغاية بل الذي يستمر اليها كونه
على الفطرة والصواب تعليقها بما تعلقت به على وان على متعلقة
بكاين محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل
قيل عليه اذا كان التعلق بكاين الذي هو معنى يمتد الغاية فكيف يصح
كونه حالا ومضمون الحال يجب مقارنته لمضمون عاملها وليس الكون الممتد
الى تلك الغاية مقارنا وهل هو الا كقولك جاء زيد امس راكبا الى الغد واجيب
بالتزام ان الكون الممتد الى تلك الغاية مقارن للعامل غاية ما هناك
انه بعد هذه المقارنة استمر الى تلك الغاية وهذا لا يقدح في كونه مقارنا
ومحصله ان المقارنة حصلت في الاول ثم بقيت وهذا لا يقدح في كونه
مقارنا القدر كاف في تحقق المقارنة الرابع قول الشاعر تركت
بنا لوحا ولو شئت جادنا بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح هو من ثاني
الطويل من قصيدة لجرير يمدح بها عبد العزيز بن مروان الاموي اولها

ارتت بعينيك الدموع السوافح ۝ فلا العهد منسي ولا الربع نازح ۝

وقبل البيت الشاهد ۝ منعت شفاء النفس ممن تركته ۝ به كالجوى مما تجن الجوانح ۝
ومنها في المدح ۝ مددت يدا يا عبد العزيز وطالما ۝ مدحت فلم يبلغ فعالك مادح
نعد يديك بالآباء في كل موطن ۝ فتى وكهلا في الجحاجح ۝ ارتت بموضعه مشددة
لزمت من الارباب وهو الاقامة ولزوم الشيء وارتت السحابة والسوافح جمع
سافح من سفح الدمع والنازح البعيد ومنعت على خطاب المونث كتركته
والكاف من كالجوى اسم بمعنى مثل اي به مثل الجوى والجملة حال بالضمير وحده
من مفعول تركته والجوى بالقصر الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن كذا
في الصحاح والاول انسب هنا وقال في القاموس الجوى هوى باطن والحزن
والماء المنتن والسل وتطاول المرض وداء في الصدر فانظر ما يليق هنا
منها فاثبته وتجن بضم حرف المضارعة او فتحها مضارع جن او اجن قال
في القاموس جنه الليل وعليه جنا واجنه ستره والجوانح قال في الصحاح
والاضالع التي تحت الترايب وهي مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي

الظهر الواحدة جانحة انتهى وكذا تركت وشئت بتاء خطاب المونث وجادنا
اروانا من قولهم جيدت الارض فهي مجودة اذا اصابها الجود بفتح
الجيم وهو المطر الغزير وتقول جاد المطر جودا فهو جائد والجمع جود
مثل صاحب وصحب والكرى النعاس تقول منه كرى يكرى كرى فهو
كرو كريان وكرى وهي مخففة نعس وثلج صفة محذوف اي ريق ثلج
بمعنى بارد كالثلج وقال الجلال شبه ثغرها لبياضه بالثلج وكرمان
بكسر الكاف وقيل بفتحها وعليه اقتصر الجلال وانكر الشمس الكرماني شارح
البخاري وقال انما هو بالكسر ونحن اعلم بضبط بلدنا وفي القاموس وكرمان
وقد تكسر او لحن اقليم بين فارس وسجستان وناصح خالص كناصح ومدحت
على البناء للمفعول وقوله فلم يبلغ فعالك معناه لم يبلغ وصف فعالك
والجحاجح بحجيم وحائين كالجحاجحة والجحاجيح جمع جحجح وهو السيد كالجحجاح
فان المتبادر تعليق بعيد الكرى بجاد والصواب تعليقه بما في ثلج
من معنى بارد اذ المراد وصفها ان ريقها يوجد عقب الكرى باردا
فما الظن به في غير ذلك الوقت لا انه يتمنى ان يجود له به بعيد
الكرى دون ما عداه من الاوقات وهذا الكلام ماخوذ من كلام ابي
علي في الشيرازيات فانه قال فيها لا يتعلق الظرف وهو بعيد الكرى بالفعل
وهو جاد بالضعف في المعنى ولكن التاويل لو شئت جادنا ثلج بعيد
الكرى اي بارد بعيد الكرى لم يغيره النوم فالعامل في الظرف ثلج وان
تقدم عليه واللوم بفتح اللام وسكون الواو العطش كاللوح و اللواح
بضمها الخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق
مع ببلغ قال الزمخشري فلما بلغ ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه
وقال ابن عباس ومجاهد السعي هنا العمل والعبادة وقال قتادة السعي
على القدم اي سعيا ممكنا قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما بلغا
معا حد السعي اي ولم يبلغ اسماعيل عليه السلام حد السعي اذ ذاك
لان قوته لم تستحكم بعد وانما اقتضى هذا التعلق ذلك لان مع يدل
على معنى الصحبة واستحداثها تقول خرجت مع الامير تريد مصاحبا
له كما صرح به في الكشاف في تفسير ودخل معه السجن فتيان وعليه
فيلزم المحذور المذكور لان معنى المعية المصاحبة وهي مفاعلة وقد
قيد الفعل بها فيجب الاشتراك فيها ونوقش بانه لا يلزم من ذلك لان
المراد المعية الاتفاقية كما في قوله تعالى واسلمت مع سليمان وكان اسلامها
متاخرا قطعا ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه فيتقدر مثله

مفسرا بالمذكور كما قيل في وكانوا فيه من الزاهدين وانما لم يتقدم صلة
المصدر عليه قيل لانه عند العمل مأول بحرف مصدري مع الفعل وهو
موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الصلة ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول قال الرضي وانا لا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا
او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار وقال تعالى
ولا تأخذكم بهما رأفة وقال بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير وتقدير
الفعل في مثله تكلف وليس كل مأول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من
تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى ولا يلزمه احكامه بل لا يتقدم
عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف ونحوه يكفيهما رائحة الفعل
حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد عن العمل كحرف النفي في قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة ربك عنك الجنون وانما هي متعلقة
بمحذوف على شريطة التفسير وقد بيناه على ان يكون اي كلمة مع بيانا
كانه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي فمع من قيل
مع اعطف الناس عليه واشفقهم وهو ابوه اي انه لم يستحكم قوته
بحيث يسعى مع غير مشفق لما انه كان اذ ذاك ابن ثلاث عشرة سنة فلو سعى
مع غير المشفق جاز ان يكلفه ما لا يحتمله قال صاحب الفرائد اي انتفاء
الى ذلك والوجدان يقال التقدير فلما بلغ السعي كائنا معه فيكون حالا
من السعي مقدما عليه وقال الطيبي المعنى لا يساعد عليه وفيه نظر السادس
قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته فان المتبادر ان حيث ظرف
مكان لاعلم لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم
المكان المستحق للرسالة نفسه لا ان علمه في المكان فهو مفعول به
لا مفعول فيه وقد مضى الكلام في بحث حيث من حرف الحاء ما فيه غنية وما
جوزه الشارح من بقاء حيث على ظرفيتها بان يكون المراد يعلم الفضل الذي
في محل الرسالة والمعنى انه تعالى لن يؤتيكم مثل ما اوتي رسله من الايات
لانه يعلم ما فيهم من الزكاء والطهارة والفضل والصلاحية للرسالة ولستم
كذلك وما تعقبه المحشي من تبعيد هذا التجويز فراجع ذلك ان شئت
وحينئذ فلا ينتصب باعلم الا على قول بعضهم بشرط تاويله بعالم
وانما لم ينتصب بفعل التفضيل المفعول به لانه ضعيف في العمل لانه في الدرجة
الرابعة من العمل وجوز الكوفيون نصبه للمفعول والصواب انتصابه
بيعلم محذوفا دل عليه اعلم ووافقه ابن مالك على ذلك قال ابو حيان
ويلزم من ذلك خروج حيث عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تخرج

عن الظرفية البتة وخرج الاية على انها باقية على ظرفيتها وان العامل فيها اعلم
ولا يقال انه يلزم منه ان يكون في مكان اعلم منه في مكان اخر لانا نقول
مفهوم الظرف ضعيف ولا سيما هنا السابع قوله تعالى فخذ اربعة من
الطير فصرهن اليك وقرا حمزة ويعقوب فصرهن بكسر الصاد والباقون
بضمها وهما لغتان فان المتبادر تعلقه الى بصرهن وهذا لا يصح اذا
فسر صرهن بقطعهن لان الى ليست من صلة الفعل لهذا التفسير يقال
صرت الشيء بمعنى قطعته وفصلته وانما تعلقه بخذ اي على هذا
التفسير قاله في الصحاح في قال هذا جعل في الاية تقديما وتاخيرا
كانه قال تعالى خذ اليك اربعة من الطير وصرهن وان فسر باملهن
فالتعلق به قال في الصحاح صاره يصوره ويصيره اي اماله وقرئ
فصرهن اليك بضم الصاد وكسرها قال الاخفش يعني وجههن يقال صر
الي وصر وجهك الي اي اقبل علي فقول قاضي المفسرين فاملهن واضممهن
اليك لتتاملها وتعرف شانها لئلا يلتبس عليك بعد الاحياء بيان
لحاصل معنى املهن اليك وعلى الوجهين في التفسير يجب تقدير مضاف
في الكلام اي الى نفسك لانه لا يتعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره
المتصل الا في باب ظن اي وما حمل عليه والحق به من راى الحلمية وفقد
وعلم واما الحاق راى البصرية فشاذ وقد نبه المص على ذلك في على من
حرف العين فلذا اقتصر هنا على ظن اكتفاء بما ذكر ثمه ولعله اراد بباب
ظن ظن وما الحق بها وحمل نحو ان راه استغنى اي ان راى نفسه غنيا
فلا تحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء وقرا بالمثناة التحتية اول الفعل
واما من فتح الباء وقرا بالمثناة الفوقية في اوله فان الفاعل ضمير المخاطب
والمفعول غيره ويجب تقدير هذا المضاف في كل فعل ضمير متصل
عدي الى ضمير متصل نحو هزي اليك بجذع النخلة اي الى نفسك
واضمم اليك جناحك امسك عليك زوجك اي اضمم الى نفسك
امسك على نفسك وقوله هون عليك فان الامور بكف الاله مقادير
تقدم الكلام عليه من حرف العين وقوله دع عنك نهبا صيح في حجراته
هو صدر بيت عجزه ولكن حديثا ما حديث الرواحل وقد سبق الكلام
عليه في كلمة عن فالتقدير فيهما هون على نفسك ودع عن نفسك وحجراته
بفتحتين اي نواحيه وقول ابن عصفور ان عن وعلى في ذلك المتبادر
اشارة الى ما يجب تقدير هذا المضاف فيه اي انهما تين الكلمتين
اسمان كما في قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها صدر بيت عجزه

تضل وعن قبض ببيدل محمل وقد مضى الكلام عليه مستوفى في على ولقد
اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي وهذا ايضا مضى الكلام
عليه في عن فان على وعن فيهما اسمان لدخول الجار عليهما قال ذلك
دنحا الجحدر والمذكور يعني تعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل
وهم اي غلط لان معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية
جانب ولا يتاتيان هنا اذ لا معنى لقولك هون فوقك وامسك
فوقك ودع جانبك ولان ذلك اي الحمل على الاسمية لا يتاتى مع
الى لانها لا تكون اسما فلا يطرد تخريجه في هوى واضمم اليك وزعم
ابن الانباري انها تكون اسما لقولهم انصرفت من اليك اي من عندك
او من عندك وقد عرفت ذلك فيما مضى ورايت بخط المحشي هذا
الكتاب بعد نقل قول ابن الانباري ما نصه قال شيخنا ولا يبعد ان
يكون الى اسما اذ ادى جعلها حرفا الى تعدى فعل المضمر المتصل
الى ضميره المتصل والحق بعد ذلك اذا الجحدر والمذكور يندفع بتقديره
مضاف وتقديره اكثر من ان يحصر هنا وقد قال الشارح ان كلام
المص هنا كله كلام ابي حيان نقله ولم ينسبه اليه قال وفي النفس
من ذلك شي لانه حيثما يمر له ادنى غلط يصرح بالرد ويبالغ فيه
وقد عدله بكلام حسن فيورده غير منسوب اليه وليس ذلك بالانصاف
وما احق اباحيان ان يتمثل بقول القايل ان يسمعوا سيئة طاروا
بها فرحا عني وما سمعوا من صالح دفنوا الثامن قوله تعالى يحسبهم
الجاهل اغنياء من التعفف فان المتبادر تعلق من باغنياء لمجاورته
له ويفسده انهم متى ظنهم ظان قد استغنوا من تعففهم علم انهم
فقراء من المال فلا يكون جاهلا بحالهم فان قلت كيف ترتيب العلم
لعدمهم على ظن استغنائهم من التعفف والظن لا ينتج العلم قلت لا شك ان
اليقين لا ينتج الا اليقين لكن ليس المراد بالعلم هنا الا ما ينتفى به الجهل فلا
اشكال وانما هي متعلقة بيحسب وهي للتعليل والمعنى ان حالهم يخفى على
الجاهل بسبب تعففهم عن المسئلة انهم اغنياء من المال لان من عادة الغني بالمال
ان لا يسال وانما جر المفعول بحرف السبب لعدم اتحاد الفاعل واتحاده من
شروط النصب لان فاعل يحسب الجاهل وفاعل التعفف الفقراء ولانه معرف
للدلالة على ان التعفف لوقوعه منهم مرارا صار معهودا لهم والاكثر فيما كان
معرفا ان يجر وقيل من هنا لابتداء الغاية اي من تعففهم ابتدا حسبان الجاهل
لانه لا يحسبهم اغنياء عن تعفف بل عن مال التاسع قوله تعالى المر تر الى الملا

من

من بني اسرائيل قال ابو حيان الرؤية هنا علمية وقد ضمنت معنى ما يتعدى
بنفسه دون الجار لكنه لما استعمل قولهم المر تر لمعنى المر تنظر عدى تعديته
وقلما يستعمل ذلك في غير التقرير من بعد موسى اذ قالوا فان المتبادر
تعلق اذ بفعل الرؤية ويفسده انه لم ينتبه علمهم او نظرهم انما قال ذلك
بنا على ان الرؤية يحتمل ان تكون بصرية وان تكون بصرية الى بهم
في ذلك الوقت وانما العامل فيها مضاف محذوف اي المر تر الى قصتهم
او خبرهم في ذلك الوقت اذ التعجب انما هو من ذلك لا من ذواتهم فان
الذوات لا يتعجب منها بل من احوالها وهذا هو دليل التقدير العاشر
قوله تعالى فمن شرب منه فليس مني اي فليس من اتباعي ومن لم يطعمه اي ومن
لم يذقه فانه مني من طعم الشي اذا ذاقه ماكولا او مشروبا واختير هذا اللفظ
لانه ابلغ لان نفي الطعم يستلزم نفي الشرب ونفي الشرب لا يستلزم نفي
الطعم اذ لا يستلزم نفي الاخص نفي الاعم بخلاف العكس ولان التكليف
بالمنع من الشرب اذ قد يحصل باخذ الماء في الفم نوع ولحد وان لم يشربه
الا من اغترف ولم يكرع فان المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية
اي جملة ومن لم يطعمه فانه مني وذلك فاسد لاقتضائه ان من اغترف
غرفة بيده ليس منه لانه استثناء من مضمون فانه مني وليس كذلك لان
اعتبار الاستثناء منه يودي الى كون الاغتراف محظورا بل ذلك مباح
لهم وانما هو مستثنى من الاولى اي من جملة فمن شرب منه فليس مني نعم يقتضي
ان من اغترف فهو منه لقاعدة ان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات
نفي قال الشارح وهذا كما قيل هو الذي يقتضيه النظر الصايب في اساليب
الكلام للعارف بصناعاته وذلك انه ورد في معرض بيان مخالفة الاكثرين
للمامور به وارتكابهم المنهي عنه وقد اقتصر على ذكر الكارعين دون
المغترفين ليعلم ان الاغتراف ليس منهي عنه بل هو رخصة وهذا معنى قول
الزمخشري ومعناه الرخصة في اغتراف الغرفة باليد دون الكرع في الماء
وشرب الغم والدليل على انه معنى الاستثناء الرخصة في الاغتراف لا زيادة
المنع على ما هو مقتضى الاستثناء من الجملة الثانية قوله تعالى فشربوا منه
الا قليلا منهم وقال صاحب الانتصاف في هذه الاية دليل على ان الاستثناء
اذا تعقب جملا لا يتعين عوده الى الاخيرة واعترضه العراقي من وجهين
احدهما ان الاستثناء اما ان يعود الى الجملة الاخيرة او لجميع الجمل واختصاصه
بالاولى لم يقل به احد ولا حجة في الاية لقيام دليل من خارج على ارادة الاولى
الثاني ان عود الاستثناء الى الاخيرة او الى الكل حيث لم يقترن به ما يدل

على خلافه وقد حسن الشارح ثاني الوجهين وتعقب الاول بانه غير وارد على
صاحب الانتصاف لان عبارته ليس فيها ما يقتضي ان ثم قايلا باختصاص
الاستثنا بالاولى **ووهم ابو البقا في تجويزه كونه مستثنى من الثانية**
لما عرفت **وانما يسهل الفصل بالجملة الثانية** اي بين المستثنى والمستثنى
منه **لانها مفهومة من الاولى** المفصولة بها **لانه اذا ذكر ان**
الشارب ليس منه اقتضى مفهومه ان من لم يطعمه منه فكان الفصل
به كلا فصل وجعل قاضي المفسرين تقديم الثانية على الاستثنا من باب
العناية بالجملة الثانية كما قدم والصابيون من قوله تعالى ان الذين امنوا و
الذين هادوا والصابيون على الخبر يعني من امن منهم الابد دلالة على ان الصابئين
مع ظهور ضلالهم وميلهم عن الاديان كلها تاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل
الصالح فما الظن بغيرهم **الحادي عشر قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم**
وايديكم الى المرافق فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقدره
بعضهم هو كما في حواشي التلويح للفاضل الفناري العراقي **بان ما قبل الغاية**
لا بد ان يتكرر قبل الوصول اليها اي لا بد ان يكون من الاحداث السياله
تقول سرت الى الصباح فالسير حدث سيال من شانه ان يتكرر بوقوعه
في ايات متتالية فيصح فيه ان يغيا **ويمتنع قتلته الى الصباح** وانت تريد
بالقتل ازهاق الروح لان القتل بهذا المعنى ليس حدثا سيالا كما لا يخفى **وغسل**
اليد لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق وان كان الغسل في نفسه بدون
قيد اليد يتكرر **لان اليد شاملة لرؤوس الانامل والمناكب وما بينهما**
وقد اجاب عن ذلك الفاضل الفناري في حواشي التلويح بان المراد بما قبل الغاية
الحدث الواقع قبلها وبتكرره تكرره بنفسه بان يقع مرتين او اكثر في محل
واحد كضربت زيدا الى ان مات او تكرره بحسب اجزاء محله بان يقع مرة
واحدة في محل ذي اجزا متصلة كسرت من البصرة الى الكوفة لان في كل جزء من
المسافة سيرا وقوله الى المرافق من قبيل الثاني ولا يخفى ان هذا ذهول منه
عن كون المغيا هو غسل اليد لا الغسل واليد وان كانت ذات اجزا الا ان
غسلها انما وقع على الاجزا جملة وقياسه على سرت من البصرة الى الكوفة
قياس مع الفارق لان السير وان كان واحدا في نفسه الا انه واقع في مسافة
ذات اجزا كل جزء منها منفصل للاخر فبالضرورة يتجزى الحدث الواقع فيه
فتامل **قال والصواب تعلق الى باسقطوا** اي واسقطوا الغسل الى
المرافق والمراد بالاسقاط عدم الغسل **محذوفا** قال المولى سعد الدين في التلويح
وذهب بعضهم الى انه غاية للاسقاط وذكروا لهذا الكلام تفسيرين احدهما

ان صدر الكلام اذا كان متناولا للعام كاليد فانها اسم للمجموع الى الابط
كان ذكر الغاية لاسقاط ما وراها لا لمد الحكم اليها لان الامتداد حاصل
فيكون قوله الى المرافق متعلقا بقوله اغسلوا وغاية لاجل اسقاط ما ورا
المرفق عن حكم الغسل والثاني انه غاية للاسقاط ومتعلق به كانه قيل
اغسلوا ايديكم مسقطين الى المرافق فتخرج عن الاسقاط فتبقى داخلة تحت
الغسل والاول اوجه لظهور ان الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور
وللقاضي الامام ههنا بحث وهو انه اذا اقترن بالكلام غاية او استثنا او شرط
لا يعتبر بالمطلق ثم يخرج بالقيد عن الاطلاق بل يعتبر المطلق مع المقيد
جملة واحدة فالفعل مع الغاية كلام واحد للايجاب اليها لا للايجاب
والاسقاط لانهما ضدان ولا يثبتان الا بنصين والنص مع الغاية نص واحد
وقد اجيب عن هذا البحث بان مرادهم انه لو لم يذكر الى المرافق لافاد
غسل المجموع ومع ذكره افاد غسل البعض وهو من الكف الى المرافق فكانه
اسقط ما اوجب في الكلام وايجاب اسقاط لهذا الاعتبار لا ان فيه
ايجابا واسقاطا حقيقة واجاب عنه صاحب الترجيح بان المراد بقولهم
ان الغاية ههنا للاسقاط ليس انه للاسقاط عن الحكم بعد الانسحاب عليه
حتى يلزم ان لا يثبت بنص واحد وانما المراد اسقاطه من ينسحب عليه حكم
المصدر وذلك بمعنى توقف تناول الكلام على اجزاء اذا كان فيه ما يعز او له
حتى يثبت بالكلام حكم واحد وهو الحاصل من جميع الكلام مع المعين
وقال في فصول البدايع هذا تحقيق لما وضع له مجموع القيد وصفا
نوعيا باعتبار معان مقرونة لا باعتبار كل منهما منفردا فلا وجه لبحث
القاضي الامام **ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل لان الاسقاط**
تام بالاجماع على انه ليس من الانامل بل من المناكب وقد انتهى الى
المرافق والغالب ان ما بعد الى يكون غير داخل بخلاف حتى فان
الغالب ان ما بعدها يكون داخلا **واذا لم يدخل** اي المرفق **في الاسقاط**
بقي داخلا في المامور بغسله اذ لا واسطة بينهما **وقال بعضهم الايدي**
في عرف الشرع اسم للاكف فقط بدليل اية السرقة يعني قوله تعالى
والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما والصحيح ان الايدي فيها
باقية على معناها لغة والاقتصار على الاكف انما هو لامره صلى الله
عليه وسلم بذلك **وانه قد صح الخبر باقتصاره عليه السلام في التيمم**
على مسح الكفين كما في حديث عمار عند الشيخين وبه قال عطا ومكحول والاوزاعي
واحمد واسحاق وداود وحكاه الخطابي عن عامة اصحاب الحديث قال

ابن المنذر وبه اقول مع ان المامور بمسحه في اية التيمم هو الايدي وقد
عزا الامام في تفسيره هذا الوجه لكثير من المفسرين ومقابله لكثير
من الفقها وهو المذهب قال امامنا الشافعي انما منعنا ان ناخذ برواية
عمار في الوجه والكفين ثبوت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح
وجهه وذراعيه وان هذا اشبه بالقران والقياس ان البدل من الشي
يكون مثله فكان ذلك الاقتصار تفسيرا للمراد بالايدي في اية التيمم
كما كان الاقتصار على الاكف في اية السرقة تفسيرا والجواب ان ذلك انما يصلح
تفسيرا للمراد في التيمم لو سلم من المعارض كما في اية السرقة ولا سيما وهو مخالف
للظاهر والقياس فقد قال اصحابنا ان الله امر بغسل اليد الى المرفق في الوضو
وقال في اخر الاية فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم
وظاهره ان المراد الايدي الموصوفة اولا وهي الى المرفق وهذا المطلق محمول
على ذلك المقيد قال النووي في شرح المهذب وذكر الشافعي هذا الدليل
بعبارة اخرى فقال كلاما معناه ان الله تعالى اوجب طهارة الاعضاء
الاربعة في الوضو في اول الاية ثم اسقط منها عضوين في التيمم في اخر
الاية فبقي العضوان في التيمم على ما ذكرا في الوضو في اول الاية ثم اسقطهما
واذ لو اختلفا لبينهما وقد اجمع المسلمون على ان الوجه يستوعب في التيمم
كالوضو فكذا اليدان قال وعلى هذا فالى غاية للغسل لا للاسقاط
قلت وهذا اي جعل الى غاية الغسل دون الاسقاط على تقدير حمل الايدي
على الاكف في اية الوضو ان سلم فيه اشارة الى ما فيه فلا بد من تقدير محذوف
ايضا تعتبر الغاية له اي ومدوا الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل
ما وراء الكف غاية لغسل الكف قيل ولا بد من شي اخر وهو ان يكون
ايديكم مفعولا لفعل مضمر والتقدير واغسلوا اذ لو كانت متعلقة بالفعل
المذكور في الاية من قوله فاغسلوا وجوهكم لاستحال المعنى وانما هو على
التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف لا بالمذكور واورد
عليه انه لا حاجة الى هذا التقدير وما ذكر من استحالة المعنى بدونه
ليس بصحيح لان عطف الايدي على الوجوه بالواو لا يقتضي الا الجمع بينهما
في المغسولية لا في التعلق باغسلوا المقيد بالوجوه كما ظن وهذا هو الحق
فتدبر الثاني عشر قول ابن دريد في مقصورته ان امرأ القيس
جرى الى مدى فاعتاقه حمامه دون المدى امرأ القيس هو ابن حجر الكندي
الشاعر المعروف والمدى الغاية والعوق والاعتياق والتعويق الحبس والحمام
بكسر المهملة وقت الذي حم وقدر به قدر الموت فان المتبادر تعلق الى بجرى

ولو كان كذلك لكان الجري قد انتهى الى ذلك المدى الذي اعتبر غاية له
وذلك يناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى اي لو ابقي اللفظ
على ظاهره من تعلق الى بالجري لافضى الى مناقضة الاخر الكلام اوله وذلك
ممتنع فلا بد من التاويل وانما الى مدى متعلق بكون خاص منصوب
على الحال اي طالبا الى مدى قيل في هذا التقدير نظر اذ لا يقال طالب
الى كذا فالاولى تقدير قاصدا لقولك قصدت اليه وكما يقال قصدت اليه
وله كما يقال قصدته ويجوز ان يتعلق الى بجرى على تضمين معنى الارادة اي
اراد الجري او على ان جرى على معناه وفي الاخير مضاف مقدر اي دون
قطع المدى ونظيره قوله اي قول ابن دريد فيها يصف الحاج اي قاصد
الحج الى بيت الله الحرام سوى التي فضلها رب العلى لما دحا تربتها
على البنا سوى تقصد والموصول صفة الكعبة قال الشارحان ا ومكة
ويحتمل تقدير البلد والبنا بالقصر اما بضم الموحدة جمع بنية كغرفة وغرف
او بكسرها جمع بنية كقربة وقرب وهي البناء فان قوله على البنا متعلق
بابعد الفعلين وهو فضل لقربه في المعنى وصحته لا باقربهما وهو دحا
لمعنى بسط لفساد المعنى اذ لا معنى لبسط تربتها على الابنية بخلاف
تفضيلها عليها الثالث عشر ما حكاه بعضهم من انه سمع شيخا يعرب
لتلميذه هو بكسر المثناة الفوقية وبالذال المعجمة القارئ على الشيخ ولم اقف
عليه في شي من كتب اللغة المتداولة كالصحاح والقاموس وغيرهما قيما في قوله
تعالى ولم يجعل له عوجا قيما صفة لعوجا قال فقلت له يا هذا كيف
يكون العوج قيما وهما متضادان وانما المعنى انه تعالى انزل الكتاب ولم يجعل
له شيا من العوج باختلال في اللفظ وتناف في المعنى كالعوج في الاعيان
وانزله مستقيما معتدلا لا افراط فيه ولا تفريط او قيما بمصالح العباد
فيكون وصفا له بالتكميل بعد وصفه بالكمال او قيما على الكتب السابقة يشهد
بصحتها وترجحت على من وقف من القرا كحفص عن عاصم على الف التنوين
اضاف الالف الى التنوين لانها بدل عنه في عوجا وقفة لطيفة دفع
لهذا الوهم اي وهم انه صفة اذ لا يوقف على الموصوف بدون صفته
وانما قيما حال اما من اسم محذوف وفي نسخة الشارح اما من اسم حذف
هو وعامله اي انزله قيما واعتبر قاضي المفسرين انتصابه بفعل مضمر
تقديره وجعله وفايدة الجمع بين نفي العوج واثبات الاستقامة وفي
احدهما غنية عن الاخر التاكيد اذ رب مشهود له بالاستقامة لا يخلو من
ادنى عوج عند التفحص واما من الكتاب وجملة النفي معطوفة على الاول

فيكون من تتمة الصلة ومعترضة بين الحال وصاحبها بالواو على الثاني
وعليها فلا محل لها قالوا ولا تكون معطوفة على الثاني كما على الاول لئلا
يلزم العطف على الصلة اي عطف جملة النفي على صلة الذي قبل كما لها واما
من الضمير المجرور باللام اذا اعيد الى الكتاب لا اذا اعيد بالحال منها
المجرور على اي عبده لان سياق الاية يقتضي وصف الكتاب المنزل
على عبده وتعظيم والتنويه بشانه فى جعل الضمير له جري على المناسبة وان
كان المعنى مستقيما على جعل الضمير المجرور باللام لعبده بان يكون التقدير
ولم يجعل لعبده عوجا حال كونه قيما على الامة يرشدها الى مصالحها فياخذ
بحجزها عن اقتحام المهالك او جملة النفي وقيما حالان من الكتاب الاولى
جملة والثانية مفردة بناء على ان الحال يتعدد ولو اختلفت وقد جزم
الكرماني بانه الصحيح وقياس قول الفارسي فى الخبر انه لا يتعدد مختلفا
بالافراد والجملة ان يكون الحال كذلك فلا تتعدد مختلفة بالافراد والجملة
لا يقال قد صح ذلك اي التعدد كذلك فى النعت نحو وهذا ذكر مبارك
انزلناه والحال في المعنى نعت لصاحبها فما جاز فيه جاز فيها بل قد ثبت
هذا التعدد فى الحال نفسها نحو ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى
ثم قال سبحانه ولا جنبا فلا حاجة حينئذ فى جواز تعددها مختلفة
الى التعلق تشبيها للنعت لسماع ذلك فيها نفسها فان وانتم سكارى جملة
وقعت حالا وقوله ولا جنبا حال اخرى مفردة لان الحال بالخبر اشبه
من النعت تعليل لقوله لا يقال اي انتفى هذا القول لان الحال اشبه بالخبر
من النعت الا ترى انك لو حذفت العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم من
الحال وصاحبها مبتدا وخبر لا منعوت ونعت وكان الحمل على ما هي به اشبه
اليق فيحمل على الخبر لا النعت ومن ثم اختلف فى تعددها مختلفة واتفق على
تعدد النعت مختلفا واما جنبا فعطف على الحال لا حال جواب لقوله
بل ثبت وقد استشكل هذا بان المعطوف لو كان غير حال لم يصح عطفه
على الحال ضرورة وجواب اشتراك المتعاطفين فى الجهة التى ساغ العطف
لاجلها وحينئذ فجنبا حال قطعا لا غير حال واجيب بان المنفي كونه
حالا باعتبار الاصالة والاستقلال وبالعطف يثبت له الحالية بطريق
التبعية دون الاصالة وقيل الجملة المنفية حال وقيما بدل منها بدل
مفرد من جملة عكس عرفت زيدا ابو من هو فانه بدل جملة من مفرد السابع
عشر قول بعضهم فى احوى من قوله تعالى فجعله غثاء احوى انه صفة
لغثاء وهو بضم المعجمة بعدها مثلثة كغراب البالي من ورق الشجر المخالط زبد

السيل وقال فى الصحاح الغثاء بالضم والمد ما يحمله السيل من القماش وهو بضم
القاف ما على وجه الارض من فتات الاشياء حتى يقال لرذالة الناس قماش
كذا فى القاموس وفى عمدة الحفاظ الغثاء ما احتمله السيل من النبات بعد يبسه
فالقاه على الجوانب واحوى افعل من الحوة بضم المهملة وتشديد الواو وهي سواد
يضرب الى الخضرة والاحوى الظبي الذي على ظهره خطان من سواد وبياض
وقال فى القاموس الحوة بالضم سواد الى الخضرة او حمرة الى السواد ثم قال
وشفة حواء اي حمراء الى السواد والاحوى الاسود والنبات الضارب
الى السواد لشدة خضرته وقال فى الصحاح الحوة لون يخالط الكمتة مثل صداء
الحديد والحوة سمرة الشفة وهذا ليس بصحيح على الاطلاق بل هو صحيح اذا
فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس يعني انه تعالى جعل ما اخرج
من المرعى بعد خضرته ونضارته وتكامل يبسه حطاما تحتمله السيول
الجارفة على ما اقتضته حكمته البارعة من ان لا بقاء لحادث فى هذه
الدار الفانية واما اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر
مدهامتان فانه قيل في تفسيرهما خضراوان يضربان الى السواد من
شدة الخضرة فجعله صفة لغثاء وهو ما علمت فجعل فيما صفة لغثاء
وهو فاسد لما بينهما من التضاد فهذا فاسد ايضا وانما الواجب ان يكون
حالا من المرعى واخرت لتناسب الفواصل ورؤس الاي واصل الكلام الذي
اخرج المرعى احوى فجعله غثاء الخامس عشر قول بعضهم وهو الطبري فى
قوله تعالى فاخرجنا به نبات كل شئ اي فاخرجنا بذلك الماء نبت
كل صنف من النبات والمعنى اظهار القدرة فى انبات الانواع المختلفة
بماء واحد فاخرجنا منه من النبات او الماء خضرا شيئا اخضر وهو الخارج
من الحبة المتشعب نخرج منه حبا متراكبا وهو السنبل ومن النخل من
طلعها قنوان اي واخرجنا من النخل نخلا من طلعها قنوان او من النخل خبر
قنوان ومن طلعها بدل منه والمعنى وحاصله او محرج من طلع النخل
قنوان وهي الاعذاق جمع قنو كصنو وصنوان جمع صنو دانية قريبة
من المتناول او ملتفة قريب بعضها من بعض وجنات من اعناب
فيمن رفع جنات وهم محمد بن ابي ليلى والاعمش وابو بكر فى رواية عن
عاصم انه عطف على قنوان وهذا يقتضي ان جنات الاعناب تخرج
من طلع النخل وهو فاسد اذ العنب لا يخرج من النخل وقد انكر ابو عبيد
وابو حاتم هذه القراءة قال ابو حاتم هي محال لان الجنات من الاعناب
لا تكون من النخل والحق انه لا يسوغ انكارها حيثما كان لها وجه جيد

في العربية وقد اخذ في توجيهها فقال **وانما هو مبتدا بتقدير** خبر له
اي **وهناك جنات او ولهم جنات** وهذا التقدير الثاني هو ما ذهب
اليه النحاس وقدره ابو البقا ومن الكرم جنات وجوز الزمخشري في الرفع
وجهين احدهما ما ذكره المص والثاني ان يكون معطوفا على قنوان وحاصله
او مخرج من النخل قنوان وجنات من اعناب اي من نبات اعناب قال
التفتازاني واورد على الاول انه لا دلالة فيه على ان الاعناب والجنات
من اثار القدرة ولا خفاء انه لا يختص بالوجه الاول ولا بالجنات ولا
بالاعناب بل يجري في النخيل والقنوان ويندفع بان ذلك مفوض الى
شهادة العقل ودلالة المقام وعلى الثاني انه يوول الى ان المعنى ومن النخل
جنات من اعناب وفساده ظاهر والجواب انه اذا عطف جنات
على قنوان كان من اعناب عطفا على من النخل فتصير من عطف مفرد على
المبتدا واخر على خبره غايته ان المعطوف على المبتدا يكون نكرة غير مخصوصة
ولم يعرف منع ذلك وقد قال الشاعر عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي
وقد يجاب بان من اعناب صفة جنات وهي لما كانت معروشة تحت
اشجار النخل جاز وصفها بكونها مخرجة من النخل مجازا لكون جناتها مدركة
من خلالها وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز او المراد انه من عطف الجملة اي
وحاصله او مخرج من الكرم جنات من اعناب فمع قوله عطف على قنوان
تجوز وينبه لقوله اي من نبات اعناب على ان ثم مضافا محذوفا لان الجنات
لا تكون من الاعناب بل من النبات والاشجار **ونظيره قراءة من قرا وحور
عين بالرفع** وهم الجمهور وقرا السلمي والحسن وعمر بن عبيد وابو جعفر
وشيبة والاعمش وطلحة والمفضل وابان وعصمة عن عاصم والكوفيان حمزة
والكسائي بالجر عطفا على المجرور وعلى معنى منعمون بهذا ونحو رعاية وقال
الزمخشري على جنات النعيم كانه قيل هم في جنات وفاكهة وحور **بعد قوله
يطاف عليهم بكاس من معين** هكذا وقع في نسخ الكتاب وليست التلاوة
كذلك في الاية التي فيها وحور عين وانما التلاوة يطوف عليهم ولدان مخلدون
باكواب واباريق وكاس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما
يتخيرون ولحم طير مما يشتهون ووجه الرفع انه مبتدا حذف خبره **اي
ولهم حور** او وفيها حور او هو عطف على ولدان او على مبتدا محذوف هو
وخبره تقديره لهم هذا كله وحور عين **واما قراءة السبعة وجنات
بالنصب فبالعطف على نبات كل شيء** اي واخرجنا به جنات من اعناب
وهو من باب وملائكته ورسله وجبريل وميكال اي من باب عطف

الخاص على العام للدلالة على امتياز الخاص وكذلك عطف والزيتون
والرمان وقال الزمخشري في دين والاحسن ان ينتصبا على الاختصاص
لفضل هذين الصنفين **السادس عشر قول ابن السيد في قوله تعالى
من استطاع اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر** يعني حج البيت من قوله
ولله على الناس حج البيت **ورده ان المعنى حينئذ ولله على الناس ان
يحج** بيته **المستطيع فيلزم تاثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع
عن الحج** قيل هذا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع
لجواز كونهما للعهد الذكري والمراد من جرى ذكره وهم المستطيعون
وبيانه ان حج البيت مبتدا والخبر قوله ولله على الناس والمبتدا وان تاخر
لفظا فهو مقدم نية لان رتبته التقدم وانت اذا قدمت المبتدا مع
متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس
اي على هولاء الناس المذكورين وهم المستطيعون يرشدك الى ذلك انك
لو اتيت بالضمير في هذا التركيب بدل الظاهر فقلت حق ثابت لله عليهم لصح
فقد سد الضمير مسداله ومحواهما وهو علامة الاداة التي للعهد الذكري
بل قد صرح كثير ان الاداة متى دارت بين العهد وغيره حملت على العهد
نظرا للقرينة المرشدة الى ذلك وتعقب بان كون اللام للعهد الذكري في
هذا المقام بعيد جدا وما ذكره في بيانه انما يقتضي تقدم حج البيت في الرتبة
على قوله على الناس لا تقدم من استطاع الذي هو المعهود عليه وفيه نظر
لانه متى اقتضى تقديم حج البيت فقد اقتضى تقديم متعلقاته سيما الفاعل
منها قطعا لانه متى اعتبر للمصدر الواقع مبتدا الفاعل مثلا اذا قيل حسن
ضرب زيد عمرا فانت انما اخبرت عن الضرب الصادر من زيد الواقع على عمرو
بانه حسن لا عن الضرب الواقع على عمرو مع قطع النظر عن صدوره عن زيد
نعم هو لا يدفع الضعف الذي ذكره المص من جهة الصناعة بقوله **وفيه
مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة لان الاتيان بالفاعل
بعد اضافة المصدر الى المفعول شاذ حتى قيل انه ضرورة كقوله
افنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القوارير افواه الاباريق
بنصب افواه** البيت من ثاني البسيط وقايله الاقيشر ابن الاسود
الاسدي اقول والكاس في كفي اقلبها ٥ اخاطب الصيد ابنا العماليق ٥ لا
تشربن ابدا الا حامسرده ٥ الامع الشم ابنا البطاريق ٥ الصيد بكسر المهملة جمع
اصيد وهو الملك ومن يرفع راسه كبرا قاله في الصحاح واصله في البعير
يكون به داء في راسه فيرفعه ويقال انما قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت

يمينا ولا شمالا والعماليق والعمالقة قوم من ولد عمليق تفرقوا في البلاد من
ولد عمليق كقنديل او عملاق كقرطاس ابن لاود بن ارم بن سام بن نوح
عليه السلام كذا في القاموس ومنهم الجبابرة الذين كانوا بالشام على عهد
موسى عليه السلام ولا تشربن ينبغي ان يكون بضم الباء على انه خطاب
جمع حذفت منه واو الضمير لملاقاة الساكن الذي هو نون التوكيد
الخفيفة مع دلالة ضمة المناسبة عليها والراح الخمر والمرد به بتشديد
الراء بين حرفين مهملتين المتوالية المتتابعة والشم بتشديد الميم بعد
معجمة مضمومة جمع اسم السيد ذو الانفة وهو ماخوذ من شمم الانف وهو
ارتفاع قصبته وحسنها واستواء اعلاها ويروى بدله الغر بالغين المعجمة
وهو جمع اغر والبطاريق جمع بطريق ككبريت وهو القائد من قواد الروم
تحت يده عشرة الاف رجل ثم الطير خان على خمسة الاف ثم القومس على مائتين
والتلاد بكسر المثناة الفوقية كالتالد والتليد المال القديم الاصلي الذي
ولد عندك كذا في الصحاح واصل التاء فيه واو نقيض التالد التارق والتليد
الطريف والنشب بشين معجمة مفتوحة بين نون وموحدة المال والعقار
في الصحاح وفي القاموس والنشب والمنشبة محركتين والمنشبة المال
الاصيل من الناطق والصامت وقال المحشي المال الثابت وقيل المال مطلقا
والقواقيز بالزاي بعد قافين الاقداح جمع قاقوزة ويقال قاقوزة وقوازيز
قال في الصحاح والقاقوزة مشربة وهي قدح وكذلك القاقوزة ولا تقل
قاقزة قال ابن السكيت اما القاقزة فمولدة وانشد بيت الاقيشر وقال
في القاموس والقاقوزة والقاقوزة والقاقزة مشربة او قدح والصغير
من القوارير والطاس فاجاز ما منع الصحاح ويروى القوارير براءين والافواه
جمع فاه وهو الفم والاباريق جمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس الابريق
معرب ابري والحق جواز ذلك في النثر فلا يكون ضرورة الا انه
قليل ودليل جوازه حالة السعة هذا البيت فانه روي بالرفع
مع التمكن من النصب فلا يكون ضرورة لانها ما لا مندوحة للشاعر
عنه وهي الرواية الاخرى اي النصب الرواية الاخرى في البيت وتانيث
الضمير باعتبار الخبر وذلك ان القواقيز الفاعل والافواه مفعول
وقد اضيف المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وصح الوجهان لان
كلا منهما فارع للاخر ومقروع له ومن مجيئها اي مجيء الفعل في النثر
الحديث في الصحيح وهو حديث بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله
الا الله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم رمضان وحج البيت من

استطاع

استطاع اليه سبيلا ولا ياتي فيه ذلك الاشكال السابق يعني لزوم
تاثيم الكل بتخلف المستطيع لانه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس كما في
الاية وروي عن ابن عامر انه قرا ذكر رحمة ربك عبده زكريا برفع عبده
زكريا فهو من هذا القبيل والمشهور في من في الاية انها بدل من الناس
بدل بعض وحذف الرابط اي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين
البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدا وفي اعراب ابي البقاء وحج البيت
مبتدا وخبره على الناس ولله يتعلق معه بالاستقرار وعلى تقديره
استقر على الناس ويجوز ان يكون الخبر لله وعلى الناس متعلق به اما حالا
واما مفعولا ولا يجوز ان يكون لله حالا لان العامل في الحال على هذا يكون
معنويا والحال لا يتقدم على العامل المعنوي ويجوز ان يرتفع الحج بالحال
الاول او الثاني والحج مصدر اضيف الى المفعول ومن استطاع بدل من الناس
بدل بعض من كل وقيل هو في موضع رفع تقديره هم من استطاع او الواجب
عليه من استطاع والجملة ايضا وقيل مرفوع بالحج اي ولله ان يحج البيت
من استطاع فعلى هذا في الكلام حذف تقديره من استطاع منهم ليكون
في الجملة ضمير يرجع الى الاول وقيل من مبتدا شرط والجواب محذوف
تقديره من استطاع فليحج ودل ذلك على قوله ومن كفر وجوابها هذا ما فيه
والقول الثالث هو ما نسبه المص لابن السيد ونسبه ابو حيان لبعض
البصريين وعليه فلا حاجة الى تقدير منهم كما هو ظاهر ومن لم يذكر
المص تقديره فيه والقول الرابع هو ما عزاه المص للكسائي فقال
وجوز الكسائي كونها مبتدا فان كانت موصولة فخبرها محذوف
او شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما اي على الموصولية والشرطية
من استطاع فليحج فان ما يصح جوابا للشرطية حيث لا ظهور لاثر الجزم
يصح خبرا عنها موصولة وسكت عن وجه كونها خبر المبتدا المحذوف وعليهن
اي وعلى بدليته من الناس وابتدائيتها موصولة وشرطية فالعموم في ولله على
الناس مخصص اما بالبدل فيما اذا كانت من بدلا واما بالجملة فيما اذا كانت
مبتدا وكذا ان قدرت هو خبرا وقد جعل ابو البقاء الجملة حينئذ بدلا ايضا
فالتخصيص بالبدل اما مفردا او جملة السابع عشر قول الزمخشري في قوله
تعالى يا ويلتا اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فاواري سوءة
اخي ان انتصاب اواري في جواب الاستفهام وهو فاسد ووجه
فساده ان جواب الشيء مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز وقد
ابدى التفتازاني هاهنا احتمالا وهو ان يكون الاستفهام انكاريا ابطاليا

فيفيد النفي ويصح السببية اي ان لم اعجز واريت وقيل انكاره توبيخي وهو
من قبيل اتعصي ربك فيعفو عنك بالنصب وان التوبيخ منسحب على
الامرين مشعرا بانه في العصيان وتوقع العفو به مرتكب خلاف العقل
حيث يجعل سبب العقوبة سببا للعفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل وههنا
نزل نفسه منزلة من جعل العجز سببا للمواراة دلالة على التعكيس المولد للعجز
والقصور عما يهتدي اليه الغراب وانما انتصابه بالعطف على اكون
والمعنى اعجزت عن الكون فالمواراة ومن ههنا اي من اجل ان جواب النفي مسبب عنه
امتنع نصب تصبح بجعله جوابا للاستفهام في قوله تعالى الم تر ان الله
انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان اصباح الارض مخضرة
لا تتسبب عن روية انزال المطر بل عن الانزال نفسه وسر ذلك ان
جواب الاستفهام من شانه ان ينعقد منه ومن الاستفهام شرط وجزاء وهنا
لا يستقيم ان يقال ان رايت انزال المطر تصبح الارض مخضرة لان اصباح
اخضرارها ليس مرتبا على روية الانزال بل على انزال المطر وقيل انما لم
ينتصب لان الم تر في معنى قد رايت اي انه استفهام تقرير مثل
الم نشرح وتوضيحه ان النفي اذا دخل عليه الاستفهام فان كان للتقرير
عومل معاملة النفي في الجواب كما في قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى ولذا
صح الجواب ببلى دون نعم وانت احببت النفي بالفاء كان على معنيين في كل
منهما ينتفي الجواب كما في نحو ما تاتينا فتحدثنا فان الحديث منتف في الحالتين
والتقرير باداة الاستفهام كالنفي المحض في الجواب فينتفي الجواب وثبت
من حول الاداة فيلزم اثبات الرويه وانتفاء الاخضرار وهو خلاف
المقصود وقيل النصب جايز كما في قوله تعالى افلم يسيروا في الارض
فتكون لهم قلوب فان معناه الحث على السير في الارض ليروا مصارع
المهلكين فيعتبروا بذلك ولكن قصد هنا الى العطف على انزل على
تاويل تصبح باصبحت وانما عدل الى صيغة المضارع للدلالة على بقاء
اثر المطر زمانا بعد زمان والصواب القول الاول وهو امتناع النصب
في تصبح وليس الم تر مثل افلم يسيروا لما بينا من ان جواب الشي لتسبب
عنه واصباح الارض مخضرة لا تتسبب عن روية الانزال وزيادة العقل
وكمال البصيرة يتسبب عن السير في الارض الثامن عشر قول بعضهم
في فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهة ان الاصل
اتخذوهم قربانا فالمفعول الاول محذوف وهو عايد الموصول وان
الضمير المحذوف وقربانا مفعول ثان والهة بدل منه قربانا وقال

الزمخشري

الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب ان الهة هو المفعول
الثاني وان قربانا حال قيل فيه تقييد النهي عن اتخاذهم الهة من دون
الله بحالة كونها قربانا والمقصود النهي النهي عن اتخاذهم الهة من دون
الله مطلقا اللهم الا ان يقال ان هذه الحالة منتفية فان من شان الالهة
التي تتخذ من دون الله عند هولاء ان يكون قربانا فهي قال تعالى مخبرا
عنهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ولم يبين اي الزمخشري وجه
فساد المعنى ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله
كما يقتضيه جعل قربانا مفعولا ثانيا اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا
الله سبحانه قربانا كما انك اذا قلت اتتخذ فلانا معلما دوني كنت
مقتضى مفهوم هذا التوبيخ امرا له ان يتخذك معلما دونه والله يتقرب
اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره سبحانه هذا ما قاله ابن المنير في الانصاف
وبين اليمني في حواشيه فساد المعنى بوجه آخر فقال اذا كان الهة من
دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم الهة من دون الله حتى ينسب
ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهيته سبحانه بخلاف ما اذا كان قربانا حالا
فان المفهوم انهم اتخذوهم من دون الله الهة حال تقربهم بها اليه
تعالى وهذا لا يفهم منه نفي الهيته تعالى قال اليمني وهذا الموضع مظنة
تامل انتهى ولا يخفى ان مبنى ما ذكره على ان المبدل منه في حكم الطرح لفظا
ومعنى وليس كذلك ففي مفصل الزمخشري وقول ان البدل في حكم
تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته للتاكيد والصفة
في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنون اهدار الاول واطراحه
الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا ولو ذهبت تهدر الاول
لم يتقد كلامك التاسع عشر قول الجرمي في قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم اي ضاقت وانقبضت ان حصرت صدورهم جملة دعائية
ورده الفارسي انه لا يدعى عليهم بان تحصر صدورهم عن قتال قومهم
اي ان حصرت صدورهم لو كان دعاء لكان دعاء عليهم بان تحصر صدورهم
على قتالنا او قتال قومهم لكن حصر صدورهم عن قتال قومهم لا معنى له وبك
ان تجيب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا اهلية القتال حتى
لا يستطيعوا ان يقاتلوا احدا البتة لا قومنا ولا قومهم والجمهور على
ان حصرت صدورهم حال بتقدير قد او صفة محذوف اي جاؤكم قوما حصرت
صدورهم متمم العشرين قول ابي الحسن في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلاث
ماية سنين فيمن نون ماية وقطعها عن الاضافة وهو من عدا حمزة والكسائي

انه يجوز كون سنين منصوبا بدلا من ثلاث او مجرورا بدلا من مائة
والثاني مردود فانه اذا اقيم مقام مائة تفسد المعنى اذ تصير مدة
لبثهم ثلاث سنين وذلك فاسد وكذا ينبغي ان يكون الاول مردودا
ايضا لانه اذا اقيم مقام ثلاث فاته تعيين المدة المرادة وهذا كله مبني
على ما عرفت من كون المبدل منه في حكم الطرح راسا وليس كذلك واعلم
انتصاب سنين على التمييز على لغة من قال عندي خمسة اثوابا لنعم الغالب
في تمييز نحو مائة والف الافراد والجر بالاضافة قال صاحب الخلاصة ومائة
والالف للفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف وقرا الكوفيان بالاضافة
الى سنين على وضع الجمع موضع الواحد ويحسنه ههنا ان في علامة الجمع
جبر الماحذف من واحده وان الاصل في العدد من نحو ثلاث اضافته الى
الجمع الحادي والعشرون قول المبرد في لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
ان اسم الله بدل من الهة بناء على ان ما بعد لو غير موجب في المعنى والبدل
فيه احسن من الوصف ورده ان البدل في باب الاستثناء مستثنى
موجب له الحكم اذا كان في كلام غير موجب اما الاول اي انه مستثنى
فلان الاستثناء اخراج من الحكم السابق وما قام احد الا زيد مفيد
لاخراج زيد من الحكم السلبي فيكون مستثنى واما الثاني اي انه موجب
له الحكم اذا كان في كلام غير موجب فلانه كلما صدق ما قام احد الا زيد
صدق قام زيد اي صدق ايجاب الحكم له وثبت المطلوب واسم الله تعالى
هنا ليس بمستثنى ولا موجب له الحكم اما الاول فلان الجمع المنكر
لا عموم له فيستثنى منه والاستثناء يستدعي عموم المستثنى منه
بحيث لا عموم لا استثناء فلا مستثنى ولان المعنى حينئذ اي حين
اذ يحمل الكلام على الاستثناء لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا
وذلك يقتضي بمفهومه المخالف انه لو كان فيهما الهة فيهم الله لم تفسدا
وذلك غير مراد بل مفسد للمراد وانما المراد ان الفساد يترتب على تقدير التعدد
مطلقا اي المراد ترتب الفساد على تقدير تعدد الالهة سواء اعتبر فيهم الله
ولم يعتبر لما ان مساق الاية لاثبات التوحيد ونفي التعدد واما انه ليس
بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما الهة الله لفسدتا لم يستقم
اي الجواب وكان حقه لم تفسدا هذا وقد نقل الشارح ان بعض الفضلاء صرح
بان البدل في باب الاستثناء هو الا وما بعدها في نحو ما قام احد الا زيد
البدل الا زيد لا زيد كيف وهو لا يقوم مقام المبدل منه للزوم عكس
الواقع فانه موجب له القيام ولو اقمته مقام احد كان منفيا قال واذا

كان كذلك فكيف يتاتى ما ذكر في الاية وقال صاحب الكشف ومما يدل
على بطلان القول بالبدل هو ان قولك ما جاءني القوم الا زيد ونحوه
مما يكون ما بعد الا بدلا مما قبلها عائد الى الاثبات فمعنى ما جاءني القوم
الا زيد جاءني زيد فكذلك ههنا لو كان فيهما الهة الا الله لو كان بدلا
لكان معناه لو كان فيهما الله لفسدتا اي وذلك فاسد قال الشارح
وهو نظير ما ذكره قاله المص ولكن ملازمته هذه ممنوعة فتامل وهذا البحث
ياتي في مثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا لان رجلا
ليس بعام فيستثنى منه ولانه لو قيل لو كان معنا جماعة مستثنى
منهم زيد لغلبنا اقتضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم تغلبوا
وهذا وان كان معنى صحيحا الا ان المراد انما هو ان زيدا وحده
كاف في الغلبة فقوله تابيا هذا مبتدا والشرطيه حال والخبر محذوف
اي ليس مرادا بدليل الاستثناء الواقع بعده وهو منقطع فان قيل لا نسلم
ان الجمع في الاية والمفرد في المثال يعني الهة ورجلا غير عامين بل هما
عامان لانهما مع تنكيرهما واقعان في سياق لو وهي للامتناع والامتناع
انتفاء والنكرة الواقعة في سياق النفي تعم قطعا قلت لو صح ذلك
لصح ان يقال لو كان فيهما من احد ولو جاءني ديار ولو جاءني فاكرمه
بالنصب لكان كذا كما يصح ذلك بعد النفي واللازم ممتنع اذ لا يصح زيادة
من بعد لو ولا وقوع ديار في سياقه ولا نصب المضارع في جوابه وما ذاك
الا لكون الكلام مع حرف الامتناع ايجابا وهذه تقتضي سبق النفي
واذا بطل كون الا الله بدلا تعين كونه صفة اي الهة موصوفة بانهم غير
الله وتحقيق المقام ان هذه الاية سيقت لاثبات التوحيد ولو حملت
الا فيها على الاستثناء لم يكن التوحيد حاصلا لان ما بعد لو ثبتت فالاستثناء
منه نفي فيكون التقدير لو كان فيهما الهة ليس الله منهما لفسدتا لكنهما
لم تفسدا فليس فيهما الهة ليس الله منهما وهذا يحتمل لان يكون فيهما الهة
منهما الله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس الهة منهما الله وهو يحتمل
لان يكون فيهما الهة منهما الله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس الهة منهما
الله وهو يحتمل لان يكون فيهما الهة ليس منهما الله فلا يحصل التوحيد
فتحتم ان لا تكون الا استثنائية وان تحمل على معنى الصفة وهو معنى
معهود في لسانهم وظهر انه لا يشترط في كونها صفة صحة الاستثناء
والمعنى على الوصفية لو كان فيهما الهة متصفة بانها غير الله لفسدتا
لكنهما لم تفسدا فليس فيهما الهة غير الله فليس فيهما الا الله وثبت التوحيد

الثاني والعشرون قول ابي الحسن الاخفش في كلمة فاه الى في ان انتصاب فاه على اسقاط الخافض اي من فيه وقال ابو حيان فاه حال من التائي في كلمته بتاويل مشافها والجار والمجرور من الى في خرج مخرج البيان وقيل الحال محذوفة وفاه مفعول لتلك الحال اي جاعلا فاه ورد بانه لا دليل على هذا المحذوف ولا نظير لهذا التقدير وقيل فاه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ففاه وضع موضع شفاها الموضوع موضع مشافها ورد بان الاسم الموضوع موضع المصدر لا بد ان يكون له مصدر من لفظه كالعطا والدهن في عجبت من عطايك ودهنك بضم المهملة اي اعطايك ودهنك بفتحها وفاه الى في ليس كذلك وجوز ان يقال فوه على انه مبتدا وما بعده خبره والجملة في موضع الحال ورده المبرد فقال انما يتكلم الانسان من في نفسه لا من في غيره وبان حذف الجار من مثل هذا غير مقيس وقد يكون ابو الحسن حمله على القلب وان الاصل كلمته من في الى فيه وساغ القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سوال ابي العباس المبرد فلنعدل الى مثال غير هذا فنقول حكي عن اليزيدي انه قال في قول العرجي هو ابو عمر عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان والعرجي بفتح العين وسكون الراء نسبة الى العرج منزل بطريق مكة وكون هذا البيت للعرجي جزم الحريري في درة الغواص وقال العيني الصحيح انه للحرث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة بن عبد الله المخزومي قال الجلال وكذا هو في الاغاني اظلوم ان مصابكم رجلا رد السلام تحية ظلم البيت من خامس الكامل وظلوم علم امراة وهو منادى مبني على الضم ويروى اظليم بفتح الهمزة مرخم ظليمة قال الجلال وهو الصحيح ويروى اهدى السلام وتحية بعد قوله رد السلام او اهدى السلام من باب تعديت حلوسا الصواب في انشاده رجل بالرفع خبر لان ظنا منه ان مصابكم بمعنى اصبتموه وانه اسم ان ورد السلام تحية صفة لرجل الخبر وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة وذلك لبقاء ظلم منقطعا عما قبله كما عما بعده والبيت على تعدد كلامه كالمركب الذي لا يبيح المعنى المراد منه الا بان يكون لكل من اجزائه معنى يتحصل وقيل بل يتحصل له معنى يجعل ظلم الخبر مبتدا محذوف اي هذا ظلم والمعنى ان الذي اصبتموه بفعلكم به رجل اهدى سلاما اليكم تحية وتودد الخفته ان يكون منا بالاصابا وجدير ان لا يجد حظا منكم سرابا فانعكست اماله وضاعت اعماله ففعلكم هذا ظلم او مصدر بمعنى مظلوم كفتى لهم الدينا رضرب

الامير اي مضروبه ويكون صفة بعد صفة وله اي ولهذا البيت حكاية مشهورة بين اهل الادب روي عن ابي عثمان المازني ان بعض اهل الذمة بذل له اي لابي عثمان ما ية دينار على ان يقريه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج فلامه تلميذه المبرد على ذلك فاجابه بان الكتاب مشتمل على ثلاثماية حديث وكذا كذا اية من كتاب الله تعالى فلا ينبغي تمكين ذمي من قرايتها ولعله فهم من حاله الذمي انه كان معاندا والا فالمذهب ان الكافر يمنع من مس المصحف لا من سماعه وان كان معاندا لم يجز تعليمه ويمنع تعلمه في الاصح وغير المعاند ان رجي اسلامه جاز تعليمه في الاصح والا فلا ثم قدر ان غنت جارية بحضرة الواثق هو ابو جعفر هرون بن محمد المعتصم ابن هرون الرشيد الهاشمي احد الخلفا العباسيين ولد لعشر بقين من شعبان سنة ست وتسعين وماية وبويع بالخلافة لما مات ابوه في تاسع ربيع الاول سنة سبع وعشرين وما يتين بعهد منه قال الخطيب كان احمد بن ابي داود قد استولى على الواثق وحمله على تشديد المحنة ودعا الناس الى القول بخلق القران قال الذهبي قيل انه رجع عن ذلك قبل موته وترك المحنة لما احضر واليه رجلا مقيدا فقال اخبرني عن هذا الراي الذي دعوتم الامة اليه اعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع الناس اليه ام هو شي ما علمه فقال احمد بن داود بل علمه قال فكيف وسعه ان يترك الناس ولم يدعهم اليه وانتم لا يسعكم قال فبهتوا واستضحك الواثق وقام قابضا على فمه ودخل بيتا وتمدد وهو يقول وسع نبي الله صلى الله عليه وسلم ان يسكت ولا يسعنا ثم امر بفك اقياد الشيخ وان يعطى ثلاثماية دينار ويرد الى اهله وما قاله هذا الشيخ الزام صحيح للمعتزلة وكان الواثق وافر الادب فصيحا شجاعا صارما فيه جبروت وكان مسرفا في التمتع بالنسا بحيث انه اكل لذلك لحم الاسد فولد له امراضا مات منها ولما احتضر جعل يردد هذين البيتين

الموت فيه جميع الناس مشتركة ❁ لا سوقة منهم يبقى ولا ملك ❁

ما ضر اهل قليل في تفارقهم ❁ وليس يغني عن الاملاك ما ملكوا ❁

ثم امر بالبسط فطويت والصق خده بالتراب وذل واناب وافتقر الى الرحيم التواب وجعل يقول يا من لا يزول ملكه ارحم من قد زال ملكه توفي بسر من راى لست بقين من ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومايتين هذا البيت يعني بيت العرجي فاختلف الحاضرون

في نصب رجل ورفعه واصرت الجارية على النصب وزعمت انها قراته
على ابي عثمان يعني المازني كذلك فامر الواثق باشخاصه اي بازعاجه
واحضاره من البصرة فلما حضر قال له ممن الرجل قال من بني مازن قال
اي الموازن امازن بني تميم ام مازن قيس ام مازن ربيعه قال من مازن
ربيعه قال المازني فكلمني حينئذ بلغة قومي فقال ما اسمك
وهم يقلبون الميم باء والباء ميما فكرهت ان اواجهه بكر فقلت بكر
يا امير المومنين ففطن لها واعجبته ولما ساله عن البيت اوجب
النصب وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابتكم فهو مصدر ميمي مضاف
الى فاعله ورجلا مفعوله وظلم الخبر اي خبر ان ولهذا لا يتم المعنى
بدونه اي ان اصابتكم هذا الرجل ظلم منكم قال فاخذ اليزيدي في معارضتي
فقلت هو كقولك ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق ثم امر
له بالف دينار ورده مكرما فقال للمبرد ترك لله ما يد فعوضنا الفا
وقد ورد ان من ترك شيا لله عوضه خيرا منه الجهة الثانية
ان يراعي المعرب معنى صحيحا في نفسه ولا ينظر في صحته في الصناعة
اي ولا ينظر الصحيح هو صناعة ام لا وانما يهم المعرب ان ينظر فيما تصحح الصناعة
في اعيه وها انا مورد لك امثلة من ذلك فيه ما عرفت من ادخال ها
التنبيه على ضمير الرفع المنفصل وليس الخبر اسم اشارة احدها قول بعضهم
في وثمود افما ابقى ان ثمودا مفعول مقدم وهذا صحيح في نفسه ممتنع صناعة
لان ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يتقدم
معمولها في حيزها عليها قيل لهذا القائل ان يجعل اما محذوفة وهو من مظان
حذفها قياسا كما تقدم عن الرضي اي واما ثمود افما ابقى فلا يمتنع التقديم لغرض
الفصل بين اما والفا بما في حيزها وان كان عاملها مقترنا بماله الصدارة
على ما ذهب اليه جماعة واختاره ابن الحاجب وهنا مانع آخر من التقديم
صناعي وهو وجود الفا العاطفة فانها ايضا مانعة من عمل ما بعدها
فيما قبلها وهذا البعض وان لم يصرح بتقدير اما في كلامه يمكن حمله عليه
وانما هو معطوف على عادا من قوله تعالى وانه اهلك عادا الاولى وهو بتقدير
واهلك ثمودا هذا التقدير يودي الى جعل الاية من عطف الجمل وهو خلاف
الظاهر لما فيه من ارتكاب لا حاجة اليه لامكان كونه من عطف المفرد
من غير تقدير وانما جاء ونحن عن فضلك ما استغنينا تقدم الكلام
عليه مستوفى لانه ليتم يحتمل فيه الضرورة مع ان المعمول ظرف يغتفر
فيه ما لا يغتفر في غيره واما قراءة عمرو من قايد بالفاء وعزاها صاحب

مدارك التنزيل الى ابي حنيفة ومن شر ما خلق بتنوين شر كذا وقع فيما
وجدنا من نسخ هذا الكتاب بلفظ ومن شر بالواو ولا محل لهذه الواو
لا في التلاوة وذلك ظاهر ولا في عبارة الكتاب لان مدخولها بدل
من قراءة فهي سهو من الناسخ وقال المحشي ووقع في بعض نسخ ومن شر
ما خلق اي ومن شر ما خلق باثبات واو في الموضعين وفي بعضها
باثبات واو في الثاني والذي ينبغي حذفها منهما فما بدل من شر
وهي اسم موصول بتقدير مضاف اي ومن شر شر ما خلق فيه ان هذه
الواو لا محل كما نبهنا عليه وحذف شر الثاني لدلالة الاول
عليه وقال ابن عطيه وقرا عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة القائلين
بان الله تعالى لم يخلق الشر من شر بالتنوين ما خلق بالتنوين على النفي وهي
قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل فان الله خالق كل شي قال ابو حيان
في بحره ولهذه وجه غير النفي فلم يذكره المص وقيل يحتمل ان تكون
ما ابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شيوعا
لقولك اعطني كتابا ما وخلق صفة للشر والعايد محذوف واعترض عليه
بان الغرض من وصف النكرة وهو تخصيصها ينافي ابهامها وتقليل شيوعها مناف
للغرض من ابهامها فلا يكون خلق صفة لشر ولا صفة لما ايضا اما على القول
بالحرفيه كما هو مذهب الاكثرين واختاره صاحب المفصل فلان الحرف
لا يوصف ولا يوصف به واما على القول بالاسمية فلان وصفها مناف للغرض
من وضعها وهو زيادة الابهام الثاني في قول بعضهم في اذ من قوله
تعالى ان الذين كفروا ينادون اي تناديهم الزبانية في النار وقيل
يوم القيامة لمقت الله واللام فيه اما للابتدا او للقسم اكبر من مقتكم
انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انها ظرف للمقت الاول
او للثاني وكلاهما ممنوع اما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى
لانهم لم يمقتوا انفسهم ذلك الوقت وانما مقتوها في الاخرة اذ لا يخفى
ان هذه الاية انما تكون من امثلة هذه الجهة الثانية باعتبار تعليق
اذ بالاول ونظيره قول من زعم في يوم تجد انه ظرف ليحذركم حكاه مكي
عن بعضهم قال وفيه نظر والصواب الجزم بانه خطا لان التحذير
في الدنيا لا في الاخرة ويوم تجد كل نفس ما كسبت هو يوم الاخرة
ولا يكون مفعولا به ليحذركم ليكون المعنى على تحذير اليوم بعينه
لا التحذير فيه كما في وانذرهم يوم الازفة لظهور ان المراد انذار اليوم
لا الانذار فيه لانه يحذر قد استوفى مفعوليه الذا ان احدهما ضمير المخاطب

والاخر لنفسه **وانما هو منصوب** اي منصوب **بمحذوف تقديره اذكروا** ٢
او احذروا فهو مفعول به واورد عليه ان الاصل عدم التقدير وقيل
انتصابه بالمصدر ورد بلزوم الفصل بين المصدر ومعموله وقيل
تقديره ورجوا بان قدرته تعالى على كل شي لا تختص بيوم دون يوم وسياق
نص تحت المصمم بذلك وقال الزمخشري منصوب بيود اي تتمنى كل نفس صحايف
اعمالها وجزاء اعمالها من الخير والشر حاضرة لوان بينها وبين ذلك اليوم وهوله
امدا بعيدا وعلى القول بان الناصب اذكروا مضمرا فيود حال من الضمير
في عملت او خبر لما عملت من سوء وتجد مقصور على ما عملت من خير ولا تكون
من شرطية لارتفاع يود نحو من قراء ودت جازت الشرطية عنده والحمل على
الخبر اوقع معنى لانه حكاية كاين واوفق للقراءة المشهورة **واما امتناع
تعليقه بالاول** من المعنيين وقد ذكر ابن الحاجب في اماليه هذين الوجهين
واجاب عن الفساد فقال العامل في اذ تدعون على الوجه الاول و
المعنى لمقت الله اياكم في الاخرة اذ تدعون لتؤمنوا فتكفرون اكبر من مقتكم
انفسكم في الاخرة ودفعه من الاعتراض بالفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي
وهو اكبر للخبر وجوابه ان الظروف يتسع فيها وقيل مقتكم انفسكم اذ ٢
تدعون ومثل قوله تعالى اذ ظلمتم فان معناه اذ ثبت ظلمكم باقامة
الحجة فيكون اذ تدعون للاخرة ويكون المراد بانفسكم امثالكم من المؤمنين
فيكون اذ تدعون الى الدنيا قال الشارح ولا يخفى بعد هذا الوجه الثاني واما
الاول فليس ببعيد فانه لما صح عندهم في الدار الاخرة انهم كانوا يدعون في دار
الدنيا الى ما ينجيهم وهو الايمان فيعدلون الى ما يهلكهم وهو الكفر مقتوا انفسهم
في تلك الدار **وهو** اي التعليق بالاول **راي جماعة منهم الزمخشري فلا يلزم
الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي** وهو غير جايز وقد عرفت جواب
ابن الحاجب عنه وعرفت ان الاجنبي الفاصل هو الخبر وقد بين ابن الحاجب
المراد بالاجنبي في اماليه فقال الاجنبي هو المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة
كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبي ما كان له تعلق بذلك الجزء
في قولك ضربي في الدار احسن لم يفصل بين المصدر ومعموله باجنبي بل بمتعلق
به داخل في حيزه بخلاف قولك ضربك حسن زيدا فان الفصل فيه باجنبي
لا تعلق له بما قبله تعلق التتمة والخبرية ولو قيل في الاجنبي انه الجزء المستقل
بنفسه لاستغنى عن استثناء الجمل المعترضة وعن تكلف دعوى انها
اجريت مجرى التتمة مع انها جمل مستقلة بانفسها لان الفصل بها
بين الجزين انما عرض لغرض مع ظهور انها ليست تتمة لاحد الجزين

لما لهما من الاستقلال فلا لبس لهما بخلاف ما ذكرنا فانه يوهم انه الثاني وهو
الاول او للاول وهو الثاني **ولهذا** اي ولعدم جواز الفصل بين المصدر
ومعموله باجنبي **قالوا في قوله وهن وقوف ينتظرون قضاءه لضاحي
غداة امره وهو ضامر** هو من ثاني الطويل من قصيدة للشماخ معقل
او الهيثم بن ضرار بن سنان وقيل ابن حرملة الذبياني صحابي يكنى ابا سعيد
قال الخطيب في صفة ابلغوا الشماخ انه اشعر غطفان والبيت في وصف
حمار وحش وضميرهن للاتن والقضاء الحكم والغداة عند الشارح حين
بفتح الغين المعجمة واهمال الدال ما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس وضاحيها
وقت ضحاها وهو حين تشرق الشمس وعند الجلال وغيره بفتح العين
المهملة واعجام الذال الارض الطيبة البعيدة من الماء والرخم كالعذبة و
ضاحي الارض البارز منها للضحى وهي الشمس والضامر بضاد معجمة وزاي
الساكت كالمضمور **ان الباء** من بضاحي **متعلقة بقضاءه لا بوقوف
ولا بينتظرن لئلا يفصل بين قضاءه وامره** وهو معمول **بالاجنبي**
الذي هو متعلق وقوف او ينتظرن **ولا حاجة الى تقدير ابن الشجري
وغيره امره معمولا لقضى محذوفا** لئلا يلزم الفصل المحذور المذكور
لوجود ما يعمل فيه وانتفاء المانع **ونظير ما لزم الزمخشري هنا ما لزمه
اذا علق يوم تبلى السراير بالرجع من قوله انه على رجعه لقادر** بناء
على ان الضمير في رجعه للانسان اي ان الذي خلق الانسان ابتداء
من نطفة على رجعه واعادته خصوصا يوم تنفرد السراير لقادر بين
القدرة وان جعل الضمير للماء وفسر رجعه الى مخرجه من الصلب والترايب
او الاحليل او الى الحالة الاولى فنصب الظرف بمضمر **واذا علق اياما
بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
لعلكم تتقون اياما فان في الاول الفصل بخبر ان وهو لقادر**
بين المصدر ومعموله الظرف وقد نقلنا عن ابن الحاجب ان الظروف
يتسع فيها وقيل الظرف يتعلق بقادر وتخصيص هذا اليوم لانه الاهم
وقيل انتصابه بفعل مقدر يدل عليه المصدر اي يرجعه يوم تبلى
السراير **وفي الثاني الفصل بمعمول كتب** الاولى **وهو كما كتب** وهو
اجنبي كما عرفت والجواب ان الزمخشري بناه على تجويز عمل المصدر
في الظرف وان تخلل الفاصل لجوازه فيه دون غيره لما قررنا وفي حواشي
التفتازاني انتصاب اياما بالصيام بناء على تجويز عمل المصدر في الظرف
مع تخلل الفاصل وان لم يجز في غيره واما الاعتذار بان مبناه على كونه

كما كتب في موقع الحال من الصيام لا في موقع المصدر لكتب فليس معمولا لان
ما في كما كتب مصدرية والمعنى مثل كتابته على من قبلكم وظاهر انه لا يصح
حالا من الصيام الا بتكلف فلو سلم فالمراد بالاجنبي ما لم يكن من معمولات
ذلك العامل والحال ليس معمولا لذي الحال وان اكتفي بمجرد التعلق المعنوي
فالمصدر ايضا كذلك نظرا الى كونهما من ملابسات فعل واحد وكون المصدر
من صفات الفاعل كما ان الحال من صفات ذي الحال ولو سلم فقوله لعلكم
تتقون ليس من جملة الحال بل يتعلق بكتب عليكم على معنى لكي تتقوا على
طريق الاستعارة فيكون فصلا بالاجنبي فان قيل لعله يقدر كما كتب
صفة للصيام بناء على ان ال فيه لتعريف الجنس فتوصف بالنكرة فلا
يكون متعلقا بكتب ولا يكون اجنبيا عن المصدر قلنا يلزم محذور
اخر وهو اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله والمصدر لا يتبع حتى يستوفي
معموله والا امتنع الاعمال ونظير الذي لزمه اي الزمخشري على هذا التقدير
اي تقدير كما كتب صفة للصيام ما لزمه اذ قال في قوله تعالى وصد
عن سبيل الله وكفر به والمسجد ان المسجد بالجر عطف على سبيل الله
فانه حينئذ من جملة معمول المصدر الذي هو صد لكونه معطوفا على معموله
وقد عطف كفر به على المصدر قبل مجيئه اي قبل مجي هذا المعطوف
فلزم اتباع المصدر قبل كماله بمعموله في حواشي اليمني وتبعه التفتازاني
وزعم ان ههنا حاشية عن المص يعني الزمخشري وقد الحقت بالمتن اي
متن الكشاف حاصلها ان عطف كفر به على صد عن سبيل الله انما جاز قبل
تمامه بصلته التي من جملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين
الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل
بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف للكفر على الصد
قبل تمامه فهو بمنزلة ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني
ان هذا التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه بل كلا
الوجهين ضعيف كما جزم الشارح والصواب ان الظروف الثلاثة
يعني اذ واياما ويوم متعلقة بمحذوف اي مقتكم اذ تدعون
وصوموا اياما وارجعه يوم تبلى السرائر ولا ينتصب يوم بقادر
من قوله تعالى انه على رجعه لقادر لانه قدرته لا تتقيد بذلك ولا
بغيره وكذلك علمه تعالى لوجوب عموم قدرته وعلمه ونظيره في التعلق
بمحذوف يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين فانه منصوب
باذكر محذوفا او بفعل يدل عليه لا بشرى نحو يمنعون البشرى الا ترى

ان اليوم لو علق ببشرى لم يصح من وجهين انه مصدر وانه اسم
للا النافية للجنس وهي لا تعمل فيما بعدها فيما قبلها ايضا وكذا حكم العاملة
عمل ليس واما الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فعلى الخلاف في جواز
تقدم منصوب ليس عليها اختلف في تقدم خبر ليس عليها فقيل لا يجوز
لان ليس ان كانت حرفا فمعمول الحرف لا يتقدم عليه وان كانت فعلا
غير متصرف فما لا يتصرف لا يتقدم معموله عليه ايضا وقيل يجوز واستدل
بالاية فان يوم يأتيهم معمول للخبر والقاعدة ان لا يتقدم معمول شي حيث
لا يتقدم عامله ورد بانه ظرف فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره او يوم
يأتيهم مبتدا والفتحة بناء لاضافته الى الجملة او هو معمول فعل مقدر حرج
البا وتقديره اعني والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة حذفت
وبقي عملها لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور
عطف على به وقال التفتازاني في حاشيته قيل الجيد انه يتعلق بمحذوف
اي ويصدون عن المسجد الحرام وهو في غاية الرداءة قال الشارح لانه مثل
اشارت كليب بالاكف الاصابع اي من جهة ان فيه حذف الجار وابقاء
عمله وهذا بعينه وارد على ما قاله المص انه الصواب ولا يكون خفض
المسجد بالعطف على الهاء من وكفر به لانه لا يعطف على الضمير المخفوض
الا باعادة الخافض ومن امثلة ذلك اي الفصل بين المصدر ومعموله
بالاجنبي قول المتنبي وفاؤكما كالربع اشجاه طاسمه بان تسعدا
والدمع اشفاه ساجمه هو من ثاني الطويل واشجاه احزنه ويقال
شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه والطاسم الدارس قال الجوهري وطسم
الطريق مثل طمس على القلب فهو كجذب وجبذ والاسعاد الاعانة
وشفى الدمع اي اكثره شفاء النفس والساجم من سجم الدمع هطل وفاض
وسال من غير مانع له وقد سال ابو الفتح المتنبي عنه اي عن اعرابه
هذا البيت فاعرب وفاؤكما الربع مبتدا وخبره وعلق البا من قوله
بان تسعدا بوفاؤكما فلزمه الفصل المحذور فقال له كيف تخبر
عن اسم لم يتم فانشده قول الشاعر لسنا كمن جعلت اياد دارها تكريت
تمنع حبها ان يحصدا هو من اول الكامل ولم يسم قايله واياد ككتاب
حي من معد وتكريت بمثناه فوقيه مفتوحة فكاف ساكنة فرا مكسورة
فمثناه تحتيه ساكنة بعدها مثناه فوقيه بلد بالعراق سميت بتكريت
بنت وايل قاله في القاموس اي ان اياد بالخفض بدل من من قبل مجي
معمول جعلت وهو دارها وتكريت ايضا فكما ابدل من اسم الموصول قبل تمامه

بتمام صلته اخبرهنا عن المبتدا قبل تمامه بذكر منطقه والصواب تعلق دارها
وبان تسعدا بمحذوف اي جعلت ووقيتما وفيه نظر فان تعلق بان تسعدا
بهذا المقدر يخرجه عن ان يكون قيدا في جانب المبتدا فلا يتم التشبيه الملحوظ
وليس المراد تشبيه وفاوهما مطلقا بالربع وانما المراد تشبيه وفايهما باعانته
على شاق الهوى بالربع الدارس كما يرشدك الى ذلك تدقيق النظر في قوله
ومعنى البيت وفاوكما يا صاحبي بما وعدتماني به من الاسعاد بالبكا
عند ربع الاحبة انما يسليني اذا كان بدمع ساجم اي هامل كما ان الربع
يكون ابعث على الحزن اذا كان دارسا ولله دره حيث قال وقد يتزيا
بالهوى غير اهله ويستصحب الانسان من لا يلايمه الثالث تعليق جماعة
الظرف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم
ومن قوله عليه الصلاة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم
لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه
وذهب ابن كيسان الى ان الاسم المطول يجوز حذف تنوينه وبنيه كما بني الاسم
المفرد وذهب الزجاج وهو من البصريين الى ان الفتح فيه اعراب وان التنوين
حذف استخفافا لكثرة الاستعمال وبه قال ابن مالك فيمكن تخريج ما ذكر
على ذلك ولا يمنع منه في الاية الثانية لزوم الفصل بين التثريب وهو
مصدر وبين معموله الذي هو اليوم بخبر لا الذي هو عليكم ولا يخبر عن
المصدر قبل استكمال معمولاته لان مثله في الظروف مغتفر ولا سبيل الى
جعل عليكم صفة لاسم لا لئلا يلزم الفصل المحذور فانه فرارا من محذور الى
آخر وهو لزوم عمله بعد وصفه واجاز الزمخشري فيه ان يكون متعلقا بيغفر
ولا اشكال عليه وان يكون متعلقا بما في عليكم من معنى الاستقرار المقدر وفيه
ان بعضهم زعم انه لا يتخرج على مذهب سيبويه لانه يجعل الظرف وشبهه
اذا وقعا خبرا او حالا او صفة او صلة نايبين عن المحذوف فالعمل لهما
انفسهما للنيابة ومن ثم يمتنع اظهاره فاذا قيل زيد في الدار ابوه فالرافع
لابوه الجار والمجرور لنيابته عن استقر او مستقر لا لما فيهما من معنى الاستقرار
نعم يتمشى على مذهب الاخفش وقد تقدم الكلام على ذلك وانما التعلق
في ذلك بمحذوف الا عند البغداديين هم فرقة من الكوفيين فانهم
التزموا التعلق بالاسم وانه مع متعلقه اجري مجرى المضاف في ترك
التنوين وقد مضى ضميره يعود الى ما يفهم من الاستثنا وهو التعلق
المذكور لا الى البغداديين كما قال الشارح ولا الى التعلق بمحذوف فان
الماضي في الباب الثاني حيث تكلم على الحديث وبحث الجملة المعترضة

لم يجز فيه ذكر التعلق بمحذوف اصلا وانما خرجه على راي البغداديين
في اجازته لا طالع جبلا اجراء للاسم المطول في ذلك مجرى الموصول كما اجري
مجراه في الاعراب ثم قال واما عند البصريين فيجب تنوينه وهذا يستلزم
ان لا يتعلق بمحذوف عندهم وان الاسم مطول عامل فيما بعده واجب
التنوين الا ان الرواية ثبتت بغير تنوين الرابع وهو عكس ذلك
تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم بمحذوف
اي كاين عليكم على ان الظرف هو خبر المبتدا بعد لولا وذلك ممتنع
عند الجمهور وانما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل لان خبر المبتدا
بعد لولا واجب الحذف فان قلت اوليس كاين بتقدير تعلق الظرف
واجب الحذف قلت اوليس بنيابة الظرف منابه يكون كانه لم يحذف
وقد لحن ابو العلا المعري في قوله اذاب الرعب منه كل عضب فلولا
الغمد يمسكه لسالا وقد مضى عليه الكلام مستوفى في الباب الاول في
بحث لو من حرف اللام ووجه تلحينه ذكره خبر المبتدا بعد لولا الخامس قول
بعضهم في ومن ذريتنا امة مسلمة لك ان الظرف وهو من ذريتنا
وابو علي لا يجيزه بالظرف الذي يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره في النثر
ويجيزه في الشعر من غير ضرورة فما الظن بالحال التي هي شبيهة
بالمفعول به بجامع ان الفعل مسلط على نصبهما من غير واسطة لفظا
ولا تقديرا ونوقش بانه ان اراد بالحال المنصوبة المحل منعنا المشابهة
وان اراد المنصوبة المحل منعنا المشابهة وان اراد المنصوبة اللفظ فما
نحن فيه ليس من ذلك واما عند غير ابي علي فانه ان كان حرف العطف على اكثر
من حرف واحد جاز الفصل بينه وبين المعطوف بالقسم والظرف والجار
والمجرور نحو قام زيد وثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن في الدار عمرا
وان كان على حرف واحد لم يجز الفصل الا ضرورة وذلك لان العاطف
اذا كان على حرف كان كالممتزج بالمعطوف فيهما كالكلمة الواحدة وهي
لا تفصل بين اجزائها بخلاف ما اذا كان على حرفين فصاعدا فانه يكون
كالكلمة المستقلة نقله ابو حيان عن عامة نحاة الاندلس واما ابن مالك
فاجاز ذلك مطلقا وانما فصل في المعطوف فقال ان كان فعلا او اسما
مجرورا لم يجز والا جاز فلا يجوز عنده قام زيد وفي الدار قعد ولا مررت
بزيد والله عمرو واستند فيما اجاز الى قوله تعالى ربنا آتنا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة وقوله وجعلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم
سدا وقوله الله الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن وقوله ان الله

يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل الوقوع
الفصل فيها بين العاطف والمعطوف بالجار والمجرور في الايات الثلاث د
بالظرف في الرابعة والعاطف فيها على حرف واحد واجيب عن الاولى والثانية
باحتمال العاطف عطف الجار والمجرور والمفعول على المفعول فيكون من عطف
شيئين على شيئين ولا فصل وعن الثالثة باحتمال ان يكون من عطف جملة
على جملة اخرى بتقدير فعل بعد العاطف اي وخلق من الارض مثلهن وعن
الرابعة وجهين احدهما انها مثل الثالثة اي انها من عطف جملة على اخرى بتقدير
فعل بعد العاطف اي ويامركم اذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وثانيها
انها مثل الاوليين وذلك بتعلق بظرف محذوف مدلول عليه بالمعنى اي
ان الله يامركم اذا ائتمنتم ان تؤدوا واذا حكمتم ان تحكموا فيكون من عطف
الظرف على الظرف والمفعول على المفعول هذا كله في الفصل بين العاطف و
المعطوف واما الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فانه جايز الا ابن جني
فلو قلت زيد طعامك وعمرو الكلان لم يجز وكذا اذا كان المعطوف عليه
صفة لا يتم الا بالمعطوف فانه لا يجوز الفصل بينهما نحو قولك ان امرء
انتصح ولا يقبل خاسر فينتصح مبنيا للمجهول في موضع الصفة لامرء ولا يتم
الا بالمعطوف وصفته الا بالمعطوف اعني لا يقبل اذا وقيل لم يكن
خاسرا فلا يتم الصفة التي ترتب عليها كالحكم بالخسران الا بالنصح مع
عدم القبول فكانهما شيء واحد فلا يفصل بينهما **ومثله** في لزوم الفصل
بالحال بين العاطف والمعطوف **قول ابي حيان في فاذكروا الله كذكركم
اباكم او اشد ذكرا ان اشد حال كان في الاصل صفة لذكر** قال ابو حيان
في بحره جوزوا في اعراب اشد وجوها اضطروا اليها لاعتقادهم ان ذكرا
بعد اشد تمييز بعد افعل التفضيل ولا يمكن افراده تمييزا الا بهذه التقادير
التي قدروها ووجه اشكال كونه تمييزا ان افعل التفضيل اذا انتصب
ما بعده فانه يكون غير ما قبله تقول زيد احسن وجها لان الوجه ليس
زيدا فاذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو زيد افضل رجل وعليه فنحو
اضرب زيدا كضرب عمرو خالدا واشد ضرب بالجر لا بالنصب لان ما بعد
افعل التفضيل من جنس ما قبله فجوزوا اذ ذاك النصب على وجوه احدها
ان يكون معطوفا على موضع الكاف في كذكركم لانها عندهم نعت لمصدر
محذوف وجعل الذكر ذاكرا على المجاز قاله ابو علي وابن جني الثاني ان يكون
معطوفا على اباءكم الثالث انه منصوب باضمار فعل الكون والكلام محمول
على المعنى والتقدير او كونوا اشد ذكرا له منكم لابايكم ودل عليه ان معنى

فاذكروا

فاذكروا الله كونوا ذاكريه قاله ابو البقا قال وهذا اسهل من حمله على المجاز
يعني من ان يجعل الذكر ذاكرا كما قال ابو علي وابن جني وجوز الحوفي ان يكون
اشد معطوفا على ذكركم ونقله عن الزجاج وابن عطية وغيرهما فيكون التقدير
او كذكركم اشد فيكون قد جعل للذكر ذكرا وان يكون معطوفا
على الضمير المجرور بالمصدر في كذكركم فهذه وجوه خمسة في الاعراب
ثلاثة في وجه النصب واثنان في الجر والذي يتبادر الى الذهن في الاية
انهم امروا بان يذكروا الله ذكرا يماثل ذكر اباءهم او يكون اشد وقد ساغ
لنا حمل الاية على هذا بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون اشد حالا
وهو نعت لذكر لو تاخر كقوله لمية موحشا طلل والاصل او ذكرا اشد
اي من ذكركم اباءكم وهو عطف على محل الكاف من كذكركم ثم استشعر
ما اعترض به المصنف واجاب عنه فقال لا يلزم فيه الفصل بين حرف
العطف وبين المعطوف الذي هو ذكرا بالحال الذي هو اشد وقد نصوا
انه اذا جاء ذلك فشرطه ان يكون المفصول به قسما او ظرفا ومجرورا
وان يكون حرف العطف على زيد من حرف واحد وقد وجد هذا الشرط
الاخير وفقد الشرط الاول اذ المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور
بل هو حال لان الحال مفعول فيها في المعنى فهي شبيهة بالظرف فيجوز فيها
ما جاز في الظرف قال الشارح ولو قيل انه من عطف الجمل والتقدير واذكروا
اشد ذكرا لم يحتج السوال من اصله وكذا يقدر في الاية الاخرى التي تلاها
قبل فيقال التقدير واذكروا واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك وجوز
ابو حيان في الاية وجها اخر وهو ان يكون ذكرا مصدرا لقوله اذكروا
ويكون كذكركم اباكم في موضع النصب على الحال لانه في التقدير نعت
نكرة تقدم عليها فانتصب حالا ويكون اشد معطوفا على محل الكاف حالا
معطوفة على حال ويصير كقولك اضرب مثل ضرب فلان ضربا
التقدير ضربا مثل ضرب فلان فلما تقدم انتصب على الحال وحسن تاخيره
انه كالفاصلة في حسن المقطع ولو تقدم لكان فاذكروا الله ذكرا كذكركم
فكان اللفظ يتكرر وهم يجتنبون تكرار اللفظ فلهذا المعنى وحسن المقطع
تاخر وفي الكشاف او اشد ذكرا في موضع جر عطف على ما اضيف اليه
الذكر في قوله كذكركم كما تقول كذكر قريش اباءهم او قوم اشد منهم ذكرا
او موضع نصب عطف على اباءكم بمعنى او اشد ذكرا من ابايكم على ان
ذكرا من فعل المذكور قال التفتازاني يعني ان الافعال المتعدية
اضافات بين الفاعل والمفعول فالذكر من حيث الاضافة الى الفاعل

ذاكرية ومن حيث الاضافة الى المفعول مذكورية وتحقيقه ان المصدر
عبارة عن ان مع الفعل والفعل قد يوجد مبنيا للفاعل اي ان ذكرا
ويذكر وقد يوجد مبنيا للمفعول اي ان ذكرا ويذكر والمعنى على الاول
كذكر قوم اواشد ذاكرية لاباءهم وعلى الثاني كذكركم قوما اشد مذكورية
لكم واعترض ابن الحاجب بان افعل للمفعول شاذ لا يرجع اليه الا بثبت
قال الوجه ان هذا من عطف الجملة اي اذكروا الله ذكرا كذكركم اباءكم
او اذكروا الله حال كونكم اشد ذكرا من ذكركم اباءكم وليس من عطف المفرد
ليلزم المحذور في العامل واجيب بان افعل هو لفظ اشد وما
هو الا للفاعل ولا يلزم من جعل تمييزه مصدرا من المبني للمفعول محذور
كما اذا جعل من الالوان والعيوب نحو اشد بياضا واشد عورا ومن غير
الثلاثي نحو اشد دحرجة واستخراجا واذا اريد الدلالة على ان مضروبية
زيد اشد من مضروبية عمرو فهل طريق سوى ان يقال هو اشد مضروبية
فهذا مثله وما ذكره من الوجه بعيد جدا لظهور كونه من عطف المفرد
وعدم انسياق الذهن الى ما ذكر وههنا وجه ظاهر لم يذهبوا اليه
وهو ان يكون عطفا على كذكركم او جرا عطفا على كذكركم والمعنى ذكرا
اشد ذكرا على الاسناد المجازي وصفا للشيء بوصف صاحبه كما قالوا
شعر شاعر وقد ذكر في قوله تعالى شر مكانا واضل سبيلا
انه من الاسناد المجازي لان التمييز فاعل في المعنى هذا وقد مضى
النقل عن ابي حيان ان العطف على كذكركم قاله ابو علي وابن جني والعطف
على كذكركم قاله ابو علي وابن جني والعطف على ذكركم قاله الزجاج وابن
عطيه وغيرهما السادس قول الحوفي ان الباء من قوله تعالى
فناظرة بم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة ويرده ان الاستفهام
له الصدر فلا يعمل ما قبله فيه ومثله قول ابن عطيه في قاتلهم الله
انى يؤفكون ان انى ظرف لقاتلهم وايضا فيلزم كون يؤفكون
لا موقع لها حينئذ اي لا معنى لايرادها في هذا التركيب لصيرورتها
حينئذ كلاما منقطعا عما قبله ولتوضيحه ان ابن عطيه في قوله هذا يلزمه
ان ضرورة الاستفهام عن الصدارة وكون جملة يؤفكون كلاما مفلتا
فان قوله قاتلهم الله دعاء عليهم وطلب من ذاته المقدسة ان يلعنهم
وتعليم للمؤمنين كيف يدعون عليهم ومعنى يؤفكون يصرفون عن الحق
والصواب تعلقهما في الايتين اي تعلق الباء في الاولى وانى في الثانية
بما بعدهما وهو يرجع ويؤفكون ونظيرها قول المفسرين في ثم اذا

دعاكم

دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم تخرجون
من الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها حكى ذلك عنهم ابو حاتم
في كتاب الوقف والابتدا قيل عليه ليس في قولهم هذا دليل على ما ادعاه
اذ لا نسلم انهم قصدوا تعليق من الارض الملفوظ به وانما قدروا جارا
ومجرورا بعد الفعل يتعلق به والاصل في التقدير ثم اذا دعاكم دعوة من
الارض تخرجون منها غاية ما هناك انهم اظهروا مرجع الضمير فقالوا المعنى
اذا انتم تخرجون من الارض واي محذور فيه وهذا التاويل على ظهوره
انما يتم اذا كان قوله تعلقوا ما قبل اذا بما بعدها من قول المص او ابي حاتم
وهذا لا يصح في العربية لان اذا الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
وقول بعضهم في ملعونين اينما ثقفوا اخذوا ان ملعونين حال من
معمول ثقفوا او اخذوا فهو من حيز الشرط على الاول ومن حيز الجزا على الثاني
ويرده ان الشرط له الصدر فلا يعمل ما بعده من فعل شرط او جزاء فيما قبله
لكن الكسائي على جواز تقديم معمول فعل الشرط على كلمته نحو زيدا ان يضرب
اهنك فعليه يجوز حاليته ملعونين من معمول ثقفوا والصواب انه
منصوب على الذم والتقدير اذم ملعونين وقال المحشي اي على انه صفة
ذم لقليلا قال ابو حيان والصحيح ان ملعونين صفة لقليل اي الا قليلين
ملعونين ويكون قليلا مستثنى من الواو في ولا يجاورونك والجملة الراجعة
صفة ايضا اي ملعونين مقهورين واما قول ابي البقا انه اي ان ملعونين
حال من فاعل يجاورونك فرده ولان الصحيح انه لا يستثنى باداة
واحدة دون عطف شيئان وههنا قد استثنى قليلا اولا فامتنع
ان يكون ملعونين حالا مستثناة ايضا لعدم العاطف فان الحال مما
قبل الا اذا جاءت مكررة واقعة بعدها كان الاستثنا منصبا عليها وقد
منع جمهور البصريين ذلك بغير عطف ولعل ابا البقا حيث اعرب
ملعونين حالا من الضمير يعرب قليلا صفة ظرف محذوف اي لا يجاورونك
الا زمانا قليلا حال كونهم ملعونين وجوز ابن عطيه ان يكون ملعونين
بدلا من قليلا واعترض منه ابو حيان بان البدل بالمشتق قليل وقوله
اخر فكانوا فيه من الزاهدين ان في متعلقة بزاهدين المذكورة
وهذا ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لان الغالب في الداخلة
على الصفات وقال بعض الفضلا اطلق النحاة القول بان الالف
واللام الداخلة على المشتقات موصول وهو اطلاق غير صحيح لانها
انما تكون موصولا حيث يراد اذ معنى التجدد من صلتها اما اذا اريد

معنى الثبوت فلا كما في الصفة المشبهة وافعل التفضيل وفي بعض اسما الفاعلين والمفعولين وانما امتنع تعلق في بالزاهدين لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول قيل صرح ابن الحاجب في اماليه بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين الظاهر في لكما انه متعلق بالناصحين لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان المعنى اي الناصحين لكما فان اللام انما جي لها التخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما فسر الاكثرون لما فهموا ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تمنع التقدم فنفرق بينها وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل او مفعول لتكون مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم يوصل بجملة اسمية فيغدر ذلك وهذا واضح ولا حاجة الى التعسف وهذا كما لا يخفى بحث من ابن الحاجب واختيار له والاولى ليل امتناع تقديم معمول الصلة قائم في الالف واللام الموصولة وهو ان تقدمه كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه وانما الوصل باسم فاعل او مفعول لـ امر ثابت من العرب على خلاف القياس فاحتيج الى بيان المناسبة فيه بخلاف ما نحن فيه على ان الظرف والجار والمجرور يجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما قال في البحر ولكما متعلق بمحذوف اي ناصح لكما اعني او بالناصحين على ان الموصولة ويتوسع في الظرف والجار والمجرور بما لا يتسامح في غيره او على ان ال لتعريف الجنس فيجب حينئذ تعلقها باعني محذوفة او بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين قيل اما التعليق بزاهدين محذوفا فممكن واما الوجهان الاخران ففيهما نظر اما الاول فلان اعني متعد بنفسه لا بواسطة تقول عنيت زيدا لا عنيت فان قلت المعنى اعني الزاهدين فيه قلت فالجار اذن متعلق بالزاهدين لا باعني واما الاخير فلانه لا معنى للاخبار عنهم بانهم كائنون فيه ولقائل ان يقول كنت عنيت في هذا المقام كذا فالمعنى وكانوا اعني في شانه من الزاهدين كانه قيل في شان من وليس الاخبار بمجرد كونهم كائنين فيه بل بكونهم كائنين من الزاهدين اعني ليس الاخبار بكائنين المتعلق به فيه فقط بل به متعلقا به فيه ومن الزاهدين واما ان قدرت ال للتعريف اي ان قدرتها حرف تعريف لا اسما موصولا فواضح اي فالتعليق واضح
السابع في قول بعضهم في قول المتنبي يخاطب الشيب

ابعد بعدت بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم ابعد بفتح العين امر من بعد بكسرها اي اهلك وبعدت هلكت يقال بعد بعدا كفرح يفرح فرحا بمعنى هلك وبياضا تمييز عن النسبة محول عن الفاعلية اي هلك بياضك ولا بياض له اي لا حسن سار الدفان العرب تطلق البياض على الحسن السار للنفس ومنه لفلان يد بيضا وجملة لا بياض له صفة للتمييز المذكور والمعنى هلكت بياضا لا يسر والبيت من اول البسيط ان من متعلقة باسود وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع في الالوان والعيوب ولعل المتنبي يذهب مذهب اهل الكوفة في جواز افعل التفضيل من الوان مطلقا عند الكسائي وهشام ومن السواد والبياض خاصة عند جماعتهم كيف وانه كوفي وانما الامتناع مذهب البصريين والصحيح ان من الظلم صفة لاسود والذي صف اي اسود كائن من جملة الظلم فيه ان حمله على هذا المعنى مفوت لغرض الشاعر من كون بياض الشيب في نظره اشد من سواد الظلم مبالغة في كراهة الشيب وهو كوفي لا حرج عليه في ان سلك طريقة اصحابه وكذا قوله يلقاك مرتديا باحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى والاكبد هو من اول الكامل والارتدا لبس الردا وهو هنا استعارة عن تقلد السيف اي يلقاك متقلدا بسيف احمر والباء من ذهبت بخضرته للتعدية اي اذهبت والطلى بالضم الاعناق قال الاصمعي واحدتها طليه وقال ابو عمرو والفرا طلاة كذا في الصحاح والاكبد جمع كبد قال الشارح ولم اقف عليه وفي الصحاح ان جمعه اكباد زاد في القاموس وكبود والمعنى اذهبت خضرة ذلك السيف ورونقه الاعناق والاكباد بما كسته من دمها فقوله من دم حيث امتنع تعلقه باحمر لما عرفت اما تعليل اي احمر من اجل التباسه بالدم اي ان حمرته من اجل ملابسته الدم او صفة والتقدير بسيف احمر كائن من دم كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما حقيقة التعبير صار من جنس الدم كما لا يخفى الثامن قول بعضهم في سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذلك لقيل سقيا اياك فان سقى يتعدى بنفسه اي واللازم باطل قيل اللازم حق فقد صرح به ابن الحاجب في ايضاحه بجواز ان يقال سقيا زيدا ورعيا اياه فان قيل اللام للتقوية مثل مصدقا لما معهم فلام التقوية لا تلزم اي منعنا ذلك لان لام التقوية لا يلزم وهذه لازمة وهذا كما ترى على راي المصنف في تعلق اللام بالمصدر ولزومها ومن هنا اي ومن اجل ان هذه اللام لا تتعلق بالمصدر المذكور

امتنع في والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين نصبا على الاشتغال لان لهم ليس متعلقا بالمصدر فيلزم خلو الجملة المفسرة من ضمير رابط وهو ممتنع وقد مضى الكلام على هذا المحشو في حرف اللام التاسع قول الزمخشري في ومن اياته منامكم بالليل والنهار وابتغاوكم من فضله انه من اللف والنشر هو نوع من انواع البديع المعنوية وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاده من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه والتفصيلي منه ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول للاول والثاني وهكذا ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وهذا المرتب او على غير ترتيبه وهو غير المرتب ومنه الاية كما يعطي ذلك قوله وان المعنى منامكم وابتغاوكم من فضله بالليل والنهار وقال قاضي المفسرين منامكم في الزمانين لاستراحة القوى النفسانية وقوة القوى الطبيعية وطلب معاشكم فيهما او منامكم بالليل وابتغاوكم بالنهار وضم بين الزمانين والفعلان متعاطفان اشعارا بان كلا من الزمانين وان اختص باحدهما صلح للاخر ويؤيده سائر الايات الواردة فيه وهذا يقتضي ان يكون النهار معمولا للابتغا مع تقدمه عليه وهو مصدر لا يتقدم معموله عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل ولا يعطف معمول عامل على معمول عامل اخر وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في افصح الكلام لان فيه فصلا بين المعطوف وهو ابتغاوكم من فضله والمعطوف عليه وهو منامكم بمعمول ابتغاوكم وهو النهار وهو اجنبي عن المعطوف عليه قال الشارح وقد بالغ المص في التشنيع في غير محله وذلك انه ليس في قول الزمخشري ان ذلك من اللف والنشر ما يقتضي ان يكون قوله معمولا لمنامكم وان يكون بالنهار معمولا لابتغاوكم بل مقتضاه ان يكون بالليل راجعا للمنام والنهار راجعا لابتغاوكم الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من جهة المعنى فقط فان قلت فبماذا يتعلق الجار والمجرور حينئذ من جهة الصناعة قلت يكون قوله بالليل والنهار خبر مبتدا محذوف اي ذلك بالليل والنهار والاشارة ترجع الى ما ذكر من المنام وابتغاء الفضل والابتغا وان تاخر لفظا فهو متقدم تقديرا لانه من تتمة الاول والجملة معترضة وزعم عصري في تفسير له على سورة البقرة وال عمران هذا العصري هو قاضي القضاة بها الدين بن عقيل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت ان من متعلق بحذرا او بالموت وفيهما اي وفي التعلق بهما تقديم معمول

المصدر عليه لان كلا من حذر والموت مصدر وفي الثاني منهما وهو التعلق بالموت ايضا تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهما محذوران وحمله على ذلك انه لو علقه اي علق قوله من الصواعق بيجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف اذ كان حذر الموت مفعولا له ايضا وان اختلفا جرا ونصبا وقد اجيب بان الاول تعليل للجعل مطلقا اي ان جعلهم الاصابع في الاذان من اجل الصواعق كقولهم سقاهم من العيمة اي من اجلها وهي بفتح المهملة شهوة اللبن والثاني تعليل له للجعل مقيدا بالاول اي هو تعليل للجعل المعلل بانه من الصواعق والمطلق والمقيد غيران قيل عليه كان رحمه الله نسي ما قدمه في الباب الرابع في اواخر الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة من ان قولهم غيران واغيار ليس بعربي واعتذر عنه بانه لا يلزم من كونه غير عربي بمعنى ان العرب لم تتكلم به انه لا يتكلم به وانما يلزم ذلك عند من التزم ان لا يتكلم الا بما تكلم به العرب دون المولدين فالمعلل وهو الجعل متعدد في المعنى باعتبار الاطلاق والتقييد وان اتحد في اللفظ واعلم ان المفعول له اذا تعدد فلا يخلو من ان يكون بعاطف او لا فان كان بعاطف فهناك علتان او علل لذلك الفعل المتقدم كقوله تعالى مثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا من انفسهم فالابتغا والتثبيت علتان للانفاق وان بغير عاطف نحو ضربت زيدا ادبا نصحا فيحتمل ان يكون نصحا مفعولا له لادبا وهو مفعول له لضربت اذ يقال ضربته للادب وادبته للنصح ويحتمل ان يكونا مفعولين له والعامل فيهما ضربت ويكون على اسقاط حرف الجر والصواب ان يحمل على ان المنام في الزمانين والابتغا فيهما هذا ماخوذ من كلام ابي حيان فانه قال والظاهر ان بالليل وبالنهار متعلقان بمنامكم لان النهار قد ينام فيه خصوصا من كان مشتغلا بحوايجه في الليل وابتغاوكم من فضله اي فيهما اي في الليل والنهار لان بعض الناس قد يبتغي الفضل في الليل كالحراس والمسافرين ليلا العاشر قول بعضهم في فقليلا ما يومنون ان ما اسم موصول بمعنى من ولو كان كذلك لرفع قليل على الخبر واما انتصاب قليلا فالمشهور انه على النعتية لمصدر محذوف اي ايمانا قليلا ما يومنون وما اما مبهمة او موكدة وتعليل ايمانهم بحسب متعلقه وقال الزمخشري يجوز ان تكون القلة بمعنى العدم قال ابو حيان وهذا لا يتضح لان قليلا

انتصب بالفعل المثبت فصار نظير قمت قليلا والقليل الذي يراد به
النفي المحض مواضع ذكرها النحويون وهي قولهم اقل رجل يقول ذلك
وقل رجل يقول ذلك وقليل من الرجال يقول ذلك وقليلة من النسا
تقول ذلك وقلما يقوم زيد واذا تقرر هذا فحمل القلة هنا على النفي
المحض صحيح وقال ابن الانباري المعنى فما يؤمنون قليلا ولا كثيرا
الحادي عشر قول بعضهم وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر
ان هو ضمير الشان وان يعمر مبتدا و بمزحزحه خبر ذكر في الضمير بعد
ما وجوه اظهرها ان يعود على احدهم ويجوز ان يعود على المصدر المفهوم
مما قبله وهو لو يعمر وعليهما فهو اسم ما عند الحجازيين ومبتدا عند التميميين
وبمزحزحه خبر وان يعمر مرفوع بمزحزحه على الاول وبدل من هو
على الثاني وقيل هو كناية عن التعمير ولا يعود على شي قبله وان يعمر بدل
منه وكون البدل من الضمير مفسرا له محل خلاف واجاز الفارسي في الحلبيات
ان يكون ضمير الشان قال ابو حيان وهذا ميل منه الى مذهب الكوفيين
وهو ان مفسر ضمير الشان المسمى عندهم بالمجهول يجوز ان يكون غير
جملة اذا انتظم اسنادا معنويا نحو ما هو بقايم زيد فهو ضمير مجهول
اي ضمير شان مبتدا وبقايم خبره وزيد فاعل بقايم ولا يجوز في مذهب
البصريين ان يفسر ضمير الشان الا بجملة مصرح بجزئيها سالمة من حرف
الجر فالمصنف ان اراد بقول بعضهم ما في الحلبيات كان في كلامه ردا على
ابي حيان في جعله ما بعد ضمير الشان هنا غير جملة ولو كان كذلك
لم تدخل البا في الخبر لان البا انما تدخل في خبر ما الحجازية بالاتفاق
وخبر ما التميمية على الصحيح حيث لا يكون الخبر جملة وخبر ضمير الشان
لا يكون الا جملة ونظيره قول اخر اي قول بعض اخر في حديث بدء
الوحي ما انا بقاري ان ما استفهامية مفعولة لقاري اي اي شي
انا بقاري ودخول البا في الخبر يابى ذلك ويثبت كون ما نافية
فان تقديرها استفهامية يصير الكلام اثباتا وانما لا تزاد الا في خبر
النفي والثاني عشر قول الزمخشري في اينما تكونوا يدرككم الموت
فيمن رفع يدرك وهو طلحة ابن سليمان وخرجت قراته على حذف فا
الجواب اي فيدرككم وهي قراة ضعيفة وعبارة الزمخشري ويجوز ان
يقال حمل ما يقع موقع اينما تكونوا وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب في
قول الشاعر مشايم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها
على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين فرفع كما رفع زهير

تقول لا غايب مالي ولا حرم وهو قول سيبويه ويجوز ان يكون متصلا
بقوله ولا تظلمون فتيلا وهذا ما نقله المصنف فقال انه يجوز كون
الشرط متصلا بما قبله اي ولا تظلمون فتيلا اينما تكونوا اي لا ينقصون
شيا مما كتب في صحايف اجالكم اينما تكونوا في ملاحم حروب او غيرها يعني
يكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله ثم يبتدا يدرككم الموت
ولو كنتم في بروج مشيدة والوقف على هذا الوجه على اينما تكونوا وفي حواشي
التفتازاني الي بيت زهير عند سيبويه عنده محمول على التقديم والتاخير
اي يقول اني اتاه وعند البعض على اضمار الفا كما ذكره المبرد في هذه
الاية فان قيل لعل المراد هنا ايضا على نية التقديم فيكون على قول سيبويه
قلنا فحينئذ لا حاجة الى جعل اينما تكونوا في موضع اينما كنتم اللهم
الا ان يقال ان رفع المضارع عند نية التقديم انما يكون اذا كان
الشرط ماضيا وههنا بحث اخر وهو ان كون الشرط ماضيا والجزا مضارعا
انما يحسن مع ان لقلبها الماضي الى معنى الاستقبال فلا يحسن اينما كنتم
يدرككم الموت الا على حكاية الماضي وقصد الاستحضار وفتيلا على
الوجه الثاني معناه ولا تنقصون شيا من مدة الاجل لا من الاجور والبروج المشيدة
قصور وحصون مرتفعة والبروج في الاصل بيوت على اطراف القصر
من تبرجت المراة ظهرت وهذا مردود بان سيبويه وغيره من الايمة
نصوا على انه لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط ماض وذلك باستقرا
لغتهم ولان الشرط اذا كان ماضيا لا يظهر فيه اثر العامل فلا يقوى على
الغا الجواب تقول انت ظالم ان فعلت ولا تقول انت ظالم ان تفعل
الا في الشعر فانه لضيق مجاله يغتفر فيه ما لا يغتفر في السعة واما
قول ابي بكر في كتاب الاصول انه يقال اتيتك ان تاتني فنقله من
كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف اي حذف الجواب
بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطا عند اصحابنا لان الشرط له
الصدر فلا ينعقد مع شي مما في حيزه الثالث عشر قول بعضهم في
بالاخسرين اعمالا ان اعمالا مفعول به ورده ابن خروف بان خسر
لا يتعدى كنقص وربح قال تعالى فما ربحت تجارتهم فكيف ينصب
المشتق منه المفعول ومثل بمثالين احدهما مثل الممثل له في المعنى والاخر
نقيضه ووافقه الصفار مستدلا بقوله تعالى كرة خاسرة اذ لم يرد
انها خسرت شيا وثلاثتهم ساهون لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول
به ولو كان فعله متعديا ولان خسر متعد لا لازم ففي التنزيل الذين

خسروا النعيم خسروا الدنيا والاخرة واما خاسرة فكاتن على النسب اي ذات
خسر فان فاعلا قد يجي للنسب بمعنى ذو كذا وذات كذا كقولهم لابن وتامر
اي ذو لبن وتمر وربح ايضا يتعدى يقال ربح دينارا والحق ان كلا
من خسر وربح يستعمل لازما ومتعديا وذلك بحسب قصد التعلق بمتعلق
وقصد عدمه وقال سيبويه اعمل لا شبه بالمفعول به فهو نصب
على التشبيه ويرده ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل حتى
يقع المنصوب على التشبيه بالمفعول به بعده لانه لا يلحقه علامات
الفروع من حرف التانيث والتثنية والجمع الا بشرط اي ان اسم التفضيل
لا يلحقه هذه العلامات الا بشرط ان يكون خاليا عن معنى من واذا خلا
عنها فان كان معرفا باللام او مضافا اضافة لا يقصد منها التفضيل على
المضاف اليه بخصوصه لحقت العلامات حتما ووجبت مطابقته
لصاحبه وان كان مضافا اضافة يقصد منها التفضيل على المضاف اليه
لم يتحتم لحاقها وجازت المطابقة وعدمها والصواب انه تمييز وجمع
لانه من اسما الفاعلين او لتنوع اعمالهم

الجهة الثالثة

ان يخرج المعرب الكلام على ما لم يثبت في العربية وذلك انما يقع
عن جهل بالقواعد او غفلة عنها فلنذكر منه امثلة احدها قول ابي
عبيدة في كما اخرجك ربك من بيتك بالحق اي اخراجا ملتبسا بالحكمة
والصواب الذي لا محيد عنه ان الكاف حرف قسم وان المعنى الانفال
لله والرسول والذي اخرجك فالكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذي
واقعة على ذي العلم وجواب القسم يجادلونك وقد شنع ابن الشجري
على مكي في حكايته هذا القول وسكوته عنه فانه قد يشعر بانه مرضيه
قال ولو ان قايلا قال كالله لافعلن لاستحق ان يبصق في وجهه
ويبطل هذه المقالة اربعة امور احدها ان الكاف لم تجي بمعنى واو
القسم في كلامهم لا نظما ولا نثرا فكيف يحمل على ذلك التنزيل وثانيها
اطلاق ما على الله سبحانه ولنا عن ذلك مندوحة وثالثها ربط
الموصول بالظاهر اي بالاسم الظاهر دون الضمير وهو فاعل اخرج يعني
ربك وباب ذلك الشعر دون السعة كقوله وانت الذي في رحمة
الله اطمع هذا عجز بيت من ثاني الطويل صدره فيا رب ليلى انت في كل موطن
وقايله عند العيني على ما قيل مجنون بني عامر وقد مضى الكلام عليه في بحث
اللام ورابعها وصله باول السورة مع تباعد ما بينهما فان ذلك
يقتضي ان يكون المقسوم عليه كون الانفال لله والرسول فيطول الفصل

بين

بين القسم والمقسم عليه وقد يجاب عن الثاني اي عن اطلاق ما وهي لما لا يعقل
على الله سبحانه بانه قد جاء والسماء وما بناها اي وقد جاء هذا الاطلاق
في معرض القسم والتقدير ومن بناها واوثرت ما على من لارادة معنى الوصفية
كانه قيل اقسم بالقادر الذي بناها ودل على وجوده وكمال قدرته بناوها
وعنه اي وعن مكي انه قال الجواب يجادلونك فلا تكون موصولة
باول السورة وهذا جدال عن الرابع وجدالهم له صلى الله عليه وسلم المشار
اليه بيجادلونك وهو ما روي ان عير قريش لما اقبلت من الشام فيها
تجارة عظيمة ومعها اربعون راكبا منهم ابو سفيان وعمرو بن العاص
ومخرمة بن نوفل وعمرو بن هشام فاخبر جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاخبر المسلمين فاعجبهم تلقيها لكثرة المال وقلة الرجال فلما خرجوا بلغ
الخبر اهل مكة فنادى ابو جهل فوق الكعبة يا اهل مكة النجاء النجاء على كل صعب
وذلول عيركم اموالكم ان اصابها محمد لم تفلحوا بعدها ابدا فخرج ابو جهل
بجميع اهل مكة ومضى بهم الى بدر ماء كانت تجتمع العرب عليه لسوقهم يوما
في السنة وكان عليه الصلاة والسلام بوادي دفران فنزل عليه جبريل
بالوعد باحدى الطايفتين اما العير واما قريش فاستشار اصحابه فقال
بعضهم هلا ذكرت لنا القتال حتى نتاهب له انا خرجنا للعير فرد عليهم وقال
ان العير مضت على ساحل البحر وهذا ابو جهل قد اقبل فقالوا يا رسول الله
عليك بالعير ودع العدو فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام ابو بكر
وعمر فاحسنا ثم قام سعد بن عبادة فقال انظر امرك فامض فوالله لو
سرت الى عدن ابين ما تخلف عنك رجل من الانصار وقال المقداد امض لما
امرك الله فانا معك حيثما احببت لا نقول لك كما قالت بنو اسرايل لموسى
اذهب انت وربك فقاتلا انا ههنا قاعدون ولكن اذهب انت وربك
فقاتلا انا معكما مقاتلون فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اشيروا
علي ايها الناس وهو يريد الانصار لانهم كانوا عددهم وقد شرطوا حين
بايعوه بالعقبة انهم برآء من ذمامه حتى يصل الى ديارهم فتخوف ان
لا يرى نصرتهم الا على عدو دهمهم بالمدينة فقام سعد بن معاذ وقال
لكانك تريدنا يا رسول الله قال اجل قال قد امنا بك وصدقناك وشهدنا
ان ما جيت به هو الحق واعطيناك على ذلك عهودنا ومواثيقنا على السمع
والطاعة فامض يا رسول الله لما اردت فوالذي بعثك بالحق لو
استعرضت بنا هذا البحر فخضته لخضناه معك ما تخلف منا رجل
واحد وما نكره ان نلقى عدونا وانا لصبر عند الحرب صدق عند اللقا

ولعل الله يريكم منها ما تقر به عينك فسر بنا على بركة الله فنستنظر فقوله ثم قال سيروا على بركة الله تعالى وابشروا فان الله قد وعدني احدى الطائفتين والله لكأني انظر الى مصارع القوم والمعنى يجادلونك في ايثارك للجهاد اظهارا للحق لايثارهم تلقي العير عليه فالضمير في يجادلونك لذلك الفريق من المؤمنين الكارهين للخروج لعدم استعدادهم له ويرده عدم توكيده اي عدم توكيد يجادلونك مع انه مضارع مثبت فلو كان جواب قسم لاكد وفي الاية اقوال اخر ثانيها ان الكاف مبتدا وخبره فاتقوا الله في الشرح تامل قوله اخر مع قوله ثانيها فانه ان اعتبر القول المتقدم اولها حتى يكون هذا ثانيها لم يصح لان الاقوال تفيد كونها اخر لا يشتمل ذلك اصلا واجيب بان الضمير عايد على الاقوال لا بقيد كونها اخر والا لكان هذا اولها فتدبر ويفسده اي يفسد هذا القول اقترانه اي اقتران هذا الخبر بالفا وليس من مواطن الاقتران وخلوه من رابط وهو جملة وتباعد ما بينهما مع كونه لشيء ايضا وثالثها انها اي ان الكاف نعت مصدر محذوف اي يجادلونك في الحق الذي هو اخراجك من بيتك جدالا مثل جدال اخراجك وهذا فيه تشبيه الشي بنفسه اذ هو عبارة عن تشبيه الجدال في الاخراج بالجدال فيه وهو ظاهر البطلان ورابعها وهو اقرب مما قبله من القول الثالث او الاقوال الثلاثة وعزاه في البحر للزجاج انها نعت مصدر ايضا محذوف ولكن التقدير قل الانفال ثابتة لله والرسول مع كراهتهم ثبوتا مثل ثبوت اخراج ربك اياك من بيتك يعني مهاجره ومسكنه او بيته وهم كارهون اي في حال كراهتهم وهذا ثاني وجهي ما في الكشاف وخامسها وهو على ما في البحر للاخفش وهو اقرب من الرابع انها نعت لحقا اي اولئك هم المؤمنون حقا كما اخرجك اي مثل حقية اخراجك وحقا قد اعرب صفة مصدر محذوف اي ايمانا لانهم حققوا ايمانهم بما ضموا اليه من مكارم اعمال القلوب ومحاسن افعال الجوارح او مصدرا مؤكدا كقوله هو عند الله حقا والذي سهل هذا تقاربهما ووصف الاخراج بالحق في الاية في قوله يجادلونك في الحق اذ هو المراد به وسادسها وهو اقرب من الخامس وهو اول وجهي الكشاف انها خبر لمحذوف اي هذه الحال كحال اخراجك اي ان حالهم في كراهة ما رايت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك للحرب وفي الاية اقوال اخر منتشرة بلغ بها ابو حيان في نحو الى خمسة عشر

قوله

قوله ولم يذكر منها ما عد المصنف ثالثها ولم يرتضها ثم قال بعد كلام طويل والذي يظهر لي ان الكاف ليست لمحض التشبيه بل فيها معنى التعليل اي لاجل ان خرجت لاعزاز دين الله وقتل اعدائه نصرك الله وامدك بالملائكة فتكون الكاف متعلقة بمحذوف وهو نصرك دل عليه الكلام بعد وهو اذ تستغيثون ربكم الاية المثال الثاني قول ابن مهران في كتاب الشواذ هو بكسر الميم قال في القاموس ومهران بالكسر بالسند ومهران نزيل باصبهان وجد احمد بن الحسين المقرئ ولعله صاحب كتاب الشواذ فيمن قرا ان البقر تشابهت بتشديد التاء في اوله وبتاء التانيث في اخره ان العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في اول الماضي وانشد تقطعت بي دونك الاسباب ولا حقيقة لهذا البيت بل هو مصنوع مجهول ولا لهذه القاعدة وانما اصل القراءة ان البقر بتاء الوحدة ثم ادغمت في تاء تشابهت فهو ادغام من كلمتين لا من كلمة واحدة وفي مصدر ذلك تانيث الفعل ولو كان كما زعم لقيل تشابه بتشديد التاء اوله من غير الحاق تاء التانيث الثالث قول بعضهم في وما لنا ان لا نقاتل ان في الاصل وما لنا وان لا نقاتل بالواو اي وما لنا وترك القتال كما تقول ما لك وزيدا ويكون ما بعد الواو منصوبا على انه مفعول معه ثم حذفت الواو ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه الرابع قول محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع وهو كتاب خالف فيه اقوال النحويين في امور كثيرة ان الذي وان المصدرية يتقارضان في الوقوع فيقع كل منهما موقع الاخر فتقع الذي مصدرية موقع ان كقوله

لتفرح اكباد المحبين كالذي ارى كبدي من حب مية يقترح

هو من ثاني الطويل من قصيدة لجميل وقبله سلوا الواجد المخبرين عن الهوى وذو الثبت احيانا يبوح فيصرح الواجد المحب من وجد به وجدا والبث بتشديد المثلثة بعدها موحدة الحزن وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني الى الله وباح بالحب اظهره ويصرح من الاصراح وهو تبيين الامر وكشف الحق لانه متعد والنفر تلحق خلاف التعريض ويقترح يتجرح لفظا ومعنى والقرح عض السلاح ونحوه مما يجرح بالبدن او بالفتح الاثار وبالضم الالم والاكباد جمع كبد وهي مؤنثة فتقرح بالمثناة الفوقية ثم الذي ان كانت موصولا حرفيا كما زعم هذا القائل فصلتها الجملة الاسمية وهي كبدي من حب مية تقرح وارى جملة معترضة بين الموصول وصلته والمعنى اتقرح اكباد المحبين مثل قرح كبدي وان كانت

موصولا اسميا فصلته ارى وما بعده والعايد محذوف اي اراه وتفتح
الواقع قافيه بالمثناة الحتية مفعول ثان وكبدي مفعول به له قدم
عليه والذي صفة لمحذوف والمعنى الفرح تلك لا اكاد فرحا كالفرح
الذي اراه يفرح كبدي من حب مية ويقع ان المصدرية بمعنى الذي
كقولهم زيد اعقل من ان يكذب اي من الذي يكذب انتهى فاما وقوع
الذي مصدرية فقال به يونس والفرا والفارسي وارتضاه
ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله عباده
فانه لم يجعلوا ضميرا والتقدير عندهم ذلك تبشير الله عباده وقال
الجمهور العايد محذوف والاصل يبشر الله عباده ان كان ذلك عبارة
عن الثواب فحذف الجار ثم العايد محذوف او حذفا معا وفيه حذف
العايد المجرور مع ان الموصول لم يجر بما جر به العايد او يبشر الله عباده
ان كان عبارة عن التبشير والعايد المحذوف منصوب وخضتم كالذي
خاضوا فان الذي مفرد وضمير خاضوا جمع لا يعود عليه فالتقدير
وخضتم كخوضهم ورد بان التقدير كالخوض الذي خاضوه فالعايد محذوف
والذي صفة مصدر او على حذف النون من الذين لطول الكلمة بالصلة
التي هي كالجزء اي وخضتم كالذي خاضوا واما عكسه وهو وقوع ان
المصدرية موقع الذي فلم اعرف قايلا به سواه والذي جراه عليه
اي على القول به اشكال هذا الكلام يعني زيد اعقل من ان يكذب فان
ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له وفيه
اشكال من وجه اخر وهو انه اذا كانت اسما بمعنى الذي امتنع ان يكون
يكذب في مثل انت اعقل من تكذب بالتاء الفوقية للخطاب ووجب
ان يكون بالتاء التحتيه للغيبة ليكون متحملا لضمير يعود على ان التي
هي اسم بمعنى الذي لكن المسموع فيه انما هو الخطاب وكذا يرد الاشكال
نحو انا اعقل من ان اكذب اذ لا يستقيم من الذي اكذب وقد سكت
المص عن هذا الاشكال وقال في حواشي التسهيل في باب الاضافة ان
من امثلة سيبويه انت اكرم علي من ان اضربك وان الزجاج قال كانه
بلغه انه عزم على ضربه فقال ذلك والمعنى من صاحب اذ لا يفضل
شخص على الضرب واضاف الضرب الى المخاطب لانه هو قد اضاف الضرب
الى نفسه حتى توهم انه يضرب فقال له انت اكرم علي من صاحب الضرب
الذي تنسبه الى نفسك وليس لك فاضافه اليه لانه تلبس به عند
ما اعتقد انه يقع به فبهذا صح الكلام وقد يقال المراد بصاحب

ضربك

ضربك المتكلم الا انه لا يستعمل في هذا المعنى بل في معنى انت علي كريم
فلا اضربك ونظاير هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال
فلا يحمل على ما لا معنى له وقل من يتنبه لاشكالها وظهر لي فيها توجيهان
احدهما ان يكون في الكلام تاويل على تاويل فتاول ان والفعل
بالمصدر اولا وياول المصدر بالوصف كاسم الفاعل ههنا فيول الكلام
الى المعنى الذي اراده اذ يصير معناه حينئذ انت اعقل من الكاذب
وهو بمعنى الذي يكذب ولكن يوجد لقبله العلما وذكروا له نظاير
وامثالا الا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القران
ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء بتاويل ان والفعل بالمصدر
الذي هو الافترا ومعنى هذا ما كان مفترى بتاويل المصدر باسم
المفعول لان فعله مبني للمجهول ليصح الاخبار به عن القران وان صح
سلب الافترا نفسه عن القران الا ان سلب النفي وارد على اسلوب
الاثبات متفرع عليه فما لا يصح الاخبار به اثباتا لا يصح نفيا والافتراء
باقيا على معناه المصدري لا يصح الاخبار به اثباتا فلا يصح نفيا وقال
ابو الحسن في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون
للقول على ان ما مصدرية ماولة مع صلتها بالمصدر والقول في تاويل
المقول اي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار فهو عبارة عن [illegible]
وذلك هو الموافق لقول جمهور العلما ان العود الموجب للكفارة
اي كفارة الظهار العود الى المراة نفسها اي مجامعتها لا العود الى
القول نفسه كما يقول اهل الظاهر قال ابو حيان في نهره الظاهر
ان قوله تعالى يعودون لما قالوا ان يعودوا للفظ الذي سبق منهم
وهو قول الرجل ثانيا انت مني كظهر امي فلا يلزم الكفارة بالقول
الاول انما يلزم بالثاني وهذا ميل منه الى مذهب اهل الظاهر فانه
كان ظاهريا وان انتمى الى الشافعية حتى ذكره البدر بن قاضي شهبة
في طبقاتهم وفي الاشراف لابن المنذر قال الحسن العود الغشيان
في الفرج وقيل ان يجمع على اصابتها فاذا فعل ذلك وجبت عليه الكفارة
وهذا قول مالك وبه قال ابو حنيفة ايضا وقال احمد اذا اراد ان يغشى
كفر وقيل اذا اخرج الظهار من لسانه فقد وجبت عليه وهذا قول
الثوري وروي عن طاوس وقيل اذا عزم على امساكها ولم يطلقها
بعد الظهار فقد وجبت وهذا قول الشافعي وقال بعض اهل الكلام
اذا اعاد لفظ الظهار ثانيا وجبت عليه الكفارة وفي تفسير قاضي

المفسرين ثم يعودون لما قالوا اي الى قولهم بالتدارك ومنه المثل
عاد الغيث على ما افسد وهو ينقض ما يقتضيه وذلك عند الشافعي
بامساك المظاهر عنها في النكاح زمانا يمكنه مفارقته فيه اذ التشبيه
يتناول حرمته لصحة استثنائها عنه وهو اقل ما ينتقض به وعند ابي
حنيفة باستباحة استمتاعها ولو بنظرة شهوة وعند مالك بالعزم
على الجماع وعند الحسن بالجماع او بالظهار في الاسلام على ان قوله تظاهرون
بمعنى تعتادون الظهار اذ كانوا يظاهرون في الجاهلية وهو قول الثوري
او بتكراره لفظا وهو قول الظاهرية او معنى بان يحلف على ما قال وهو
قول ابي مسلم او الى القول فيها بامساكها او استباحة استمتاعها او وطئها

وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف اي واقول بعد ذكر هذا التوجيه
تنبيه فهذا الوجه عندي ضعيف وقد مر للمصنف نظير هذا التركيب
غير مامره لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه وفي المثال اذا اول
ان يكذب بالكذب ثم الكذب بالكاذب كان المعنى زيد اعقل من الكاذب
والكاذب ناقص فقد فضلت زيدا على الناقص ولا فضل لهذا التفضيل
اذا انت فضلت امرءا ذا براعة على ناقص كان المديح من النقص
في القاموس برع وثلث براعة وبروعا فاق اصحابه في العلم وغيره
او تم في كل فضيلة وجمال فهو بارع وهي بارعة وبرع صاحبه غلبه وهذا
ابرع منه اضخم وامرء بارع جميل والبريعة الفائقة الجمال والعقل
وتقول مدحه كمنعه مدحا ومدحة حسن الثناء عليه كمدحه وامتدحه
وتمدحه والمديح والمدحة والامدوحة ما يمدح به الجمع مدائح واماديح
ومن قبيل ما انشد المصنف قول بعضهم ٥ الم تر ان السيف ينقص قدره
اذا قيل ان السيف امضى من العصا ٥ التوجيه الثاني ان افعل
ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد الناس من الكذب لفضله
من غيره فمن المذكورة في المثال بعد اعقل ليست الجارة للمفضول لعدم
القصد الى معنى التفضيل حقيقة بل متعلقة بافعل لما ضمنه اي لما تضمنه
من معنى البعد فهو مشابه من في نحو قولك بعد زيد من كذا لا لما فيه
من المعنى الوضعي اي لا متعلقة به لما فيه من المعنى الموضوع له يعني
معنى التفضيل لعدم ما يصلح مجرورا بمن هنا والمفضل عليه متروك
ابدا مع افعل هذا اي المضمن معنى البعد لقصد التعميم اعترض عليه
الشارح بما حاصله ان الفعل المأول مع ان بالمصدر في المثال مسند
الى ضمير المفضل فينبغي اضافة ذلك المصدر اليه لانك اذا قلت اعجبني

ماصنعت

ماصنعت كان التقدير اعجبني صنعك ويجوز تركه ايضا ولا يقدح
ذلك في غرضنا في المثال يكون المعنى زيد ابعد الناس من كذبه زيد
مفضلا على الناس في البعد من كذب نفسه ويلزم مشاركة الناس له في ذلك
البعد لمكان التفضيل وهذا بمعزل عن مطلب التوجيه وبان في كلام المجيب
باب اضافة اسم التفضيل واستعماله بمن وهو ممتنع واجاب المحشي عن
الاول بان المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب اضافته الى فاعل
ذلك الفعل لان المصدر لا يضمر ولا يلزم ذكر فاعله وانت خبير بانه اذا لم
يجب ذكر الفاعل لم يمتنع وبتقدير ذكره يكون الاعتراض ودعواه ان الغرض
من سبكهما بيان المصدر الحاصل منهما ولا دخل للفاعل في ذلك دعوى
لا دليل وعن الثاني بان من الاولى في كلامه هي المتعلقة بافعل لما تضمن
من معنى البعد والثانية بمعنى على متعلقة بفضله وهي علة لكون زيدا
ابعد الناس من الكذب ثم قال الشارح وقد استبان لك ان التوجيهين
اللذين ظهر له لا معول عليهما والحق التعويل على ما افاده نجم الائمة الرضي فانه
قال واما نحو قولهم انا اكبر من ان اشعر وانت اعظم من ان تقول فليس المقصود
تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر
والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في
مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت تعلقت بافعل التفضيل
بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك انت
باين من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية
متعلقة بافعل التفضيل تقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد
افضل من عمرو فمعناه في الفضل عن رتبته فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية
انتهى كلامه ولا مزيد عليه في الحسن ولولا خشية الاسهاب هو مصدر
اسهب الرجل اذا اكثر من الكلام فهو مسهب بفتح الهاء كذا في الصحاح لاوردت
لك امثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب قال
صاحب عمدة الحفاظ العجب محركة والتعجب حالة تعرض للانسان عند الجهل
بسبب الشيء وقال بعضهم التعجب زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج
بها المتعجب منه عن نظايره وقال في القاموس العجب بما يرد عليك وفي التقريب
لابن خطيب الدهشة وعن ابن الاعرابي العجب النظر الى غير معتاد ولا مالوف
والعجاب ما جاوز حد العجب الجهة الرابعة ان يخرج على الامور
البعيدة من القواعد والاوجه الضعيفة في الصناعة ويترك الوجه القريب

والقوي فان كان لم يظهر له الا ذاك الامر البعيد والوجه الضعيف فله
في تخريجه عليه عذر فان ذلك مبلغه من العلم ولا يكلف الله نفسا الا
وسعها وان ذكر الجميع اي جميع الوجوه الممكنة من قوي وضعيف وقريب
وبعيد فان قصد بذلك بيان المحتمل اي بيان ما يحتمله اللفظ من الوجوه
توسيعا للدايرة او تدريب الطالب وتمرينه لترتاض نفسه في ميادين العربية
لحسن الا في الفاظ التنزيل فلا يجوز ان يخرج الا على ما يغلب على الظن
ارادته منها فان لم يغلب شي فليذكر الاوجه المحتملة من غير تعسف
وخروج عن الطريق السهلة وان اراد مجرد الاغراب على الناس اي الاتيان
بالغريب وتكثير الاوجه وصعب شديد وساضرب لك امثلة اوردها
لك مثال الامثلة لا وليس من ضرب المثل مما خرجوه على الامور المستبعدة
مع امكان التقريب لتجتنبها وامثالها احدها قول جماعة في وقيله
انه عطف على لفظ الساعة من قوله تعالى وعنده علم الساعة فيمن خفض
وهو عاصم وحمزة وغيرهما اي وعلم قيله وعلى محلها فيمن نصب وهم الحرميان
وابو عمرو وابن عامر والكسائي وغيرهم مع ما بينهما اي بين المعطوف والمعطوف
عليه من التباعد وابعد منه قول ابي عمرو هو ابن العلاء قاله في مجلس بلال
ابن برده لما سئل بلال عن هذا فقال لم احد لها مجادا فقال ابو عمرو انه
منك لقريب اوليك ينادون قال الحوفي وبرده كثرة الفصل وانه
ذكر هناك المشار اليهم وهو والذين لا يومنون في قوله تعالى ان الذين
كفروا بالذكر اي بالكتاب ان جزم اوليك ينادون من مكان بعيد
تمثيل لهم في عدم قبولهم واستماعهم بمن يصيح به من مسافة بعيدة وابعد
من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى ص والقران ذي الذكر
ان ذلك لحق تخاصم اهل النار وكم بينهما وقول بعضهم عطف على قول
الكوفيين ولو قال وابعد من هذا مشيرا الى قول الكوفيين والزجاج
لكان احسن لان التباعد بين المعطوفين هنا اشد من التباعد بين
القسم وجوابه بكثير في ثم اتينا موسى الكتاب انه عطف على ووهبنا له
اسحاق مع تباعد ما بينهما وفي عبارته تسامح لان العطف على ووهبنا لا على
ووهبنا وقول الزمخشري عطف على قول جماعة قاله المحشي وكل امر مستقر
بالكسر اي منته الى غاية في من جر مستقر على انه صفة امر انه عطف
على الساعة في اقتربت الساعة وانشق القمر ايضا وفي موسى اذ ارسلناه
انه عطف على وفي الارض ايات مع بعد ما بينهما وابعد من هذا في قوله

فاستفتهم

فاستفتهم الربك البنات انه عطف على فاستفتهم اهم اشد خلقا
قال هو معطوف على مثله في اول السورة وان تباعدت بينهما المسافة
وقرر هذا المقام بانه تعالى امر رسوله اولا باستفتاء قريش عن وجه انكارهم
البعث وساق الكلام في تقريره جار اليما يلايمه من القصص متصلة
ثم باستفتايهم عن وجه التسمية حيث جعلوا لله البنات ولانفسهم
البنين وهم قد زادوا على شركهم ضلالات اخر من التجسيم وتجويز
البنات على الله سبحانه فان الولادة مخصوصة بالاجسام الكاينة
الفاسدة وتفضيل انفسهم عليه حيث جعلوا اوضع الجنسين له وارفعها
لهم واستهانتهم بالملايكة حيث انثوهم ولذلك كرر تعالى انكار ذلك
وابطاله في كتابه مرارا وجعله مما تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق
الارض وتخر الجبال هدا هذا وقد ورد دعوى هذا العطف بانهم
عدوا الفصل بجملة واحدة مثل قولك كل لحما واضرب زيدا وخبزا
من اقبح التركيب فكيف اذا كان بجمل كثيرة والصواب في هذه الايات
كلها خلاف ذلك كله فاما وقيله فيمن خفض فقيل الواو للقسم
وما بعده الجواب وهو ان هولاء قوم لا يومنون وقيل الجواب محذوف
اي لينصرن واختاره الزمخشري فانه بعد ان ساق الاقوال والذي
قالوه ليس بقوي في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف
عليه بما لا يحسن اعتراضا ومع تنافر النظم واقوى من ذلك واوجه ان يكون
الجر والنصب على اضمار حرف القسم وحذفه ثم قال ويكون قوله ان هولاء
قوم لا يومنون جواب القسم فهو كما ترى جعل الجر بحرف القسم المقدر
لا بالواو الملفوظة بها كما قال المص واما من نصب فقيل عطف على
سرهم من قوله ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم وعزي هذا القول
الى الاخفش او على مفعول محذوف معمول ليكتبون اي ورسلنا
الحفظة ملازمون ذلك وقيله او معمول ليعلمون من قوله الا من شهد بالحق
وهم يعلمون اي يكتبون ذلك المذكور من السر والنجوى وقيله او يعلمون
الحق وقيله او انه مصدر لقال محذوفا قاله الاخفش ايضا او عطفه
الزجاج على محل الساعة كما تقول عجبت من ضرب زيد وعمرا كذا في
الكشاف وقيل منصوب بفعل محذوف اي ويعلم قيله ونصب
على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشري وقد نوقش بان حكاية
هذه الاقوال في توجيه النصب فيما هو الصواب غير صواب لوجود
التباعد الموجود في الوجه الذي ادعى انه غير صواب بل البعد فيما

حكاه هنا اشد وانت اذا نظرت رايت البعد فى هذه الاقوال لا فى كلها
فتامل وقيله هى قراة الاعرج وابي قلابة والحسن وغيرهم فقيل معطوف
على علم الساعة على حذف مضاف اى وعنده علم قيله ونسب الى الكسائى
وقيل قيله مبتدا وما بعده الخبر وقيل خبره محذوف تقديره مسموع
او متقبل وجملة النداء وما بعده مقول القول واما ان الذين كفروا
بالذكر فقيل الذين بدل من الذين فى ان الذين يلحدون والخبر
لا يخفون واختاره الزمخشرى واستحسنه حيث اقتصر عليه لكن اعتبر
مجموع ان الذين كفروا بدلا من ان الذين يلحدون والامر فى ذلك
سهل وقيل هو كلام مستانف وخبر ان محذوف مثل معذبون او هالكون
قاله قاضى المفسرين وقيل الذين مبتدا سمي اسم ان مبتدا باعتبار ما كان
عليه قبل دخول الناسخ خبره مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف
فى تعيينه فقيل هو ما يقال لك اي فى شانهم وقيل هو لما جاءهم
اي كفروا به فهى لما معنى الشرط والجملة الشرطية مع جوابها المقدر خبر
قيل وفيه نظر لان الخبر يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدا وقد تخلف
هنا فلا يستقيم الاخبار كما فى قولك ان الذي قام قايم وقد يجاب
بان الخبر اشتمل على تقييد خبر الكفر بحين المجي والمخبر عنه لم يشتمل
على ذلك فافاد الاخبار واستقام وقيل هو لا ياتيه الباطل اي لا ياتيه
منهم اي من الكافرين بالذكر اي لا ياتيه باطلهم اي متى راموا ابطاله
له بان لا يكون حقا ثابتا من عند الله لم يصلوا اليه وهو بعيد
لان الظاهر ان لا ياتيه من جملة خبر انه لانه صفة كتاب عزيز
شهرة لعزته واما ص والقران ذى الذكر فقيل الجواب محذوف
اي انه لمعجز بدليل الثناء عليه بقوله ذى الذكر اذ معناه صاحب
الثنا والشهرة من قولك فلان مذكور او صاحب الذكرى والموعظة
او ذكر ما يحتاج اليه فى الدين من الشرايع وغيرها او انك لمن المرسلين
بدليل وعجبوا ان جاءهم منذر منهم اي بشر منهم مثلهم فان الرسالة
تتضمن النذارة او ما الامر كما زعموا اي ما امر الرسول الذي جاءهم
كما زعموا بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب او ما كفر به
من كفر لخلل وجده فيه بدليل الذين كفروا فى عزة وشقاق اي فى
استكبار عن الحق وخلاف لله ولرسوله ولذلك كفروا به وقيل الجواب
المذكور فقال الاخفش هو ان كل الا كذب الرسل ولا يخفى ما
بينهما من البعد وقال الفرا وثعلب هو قوله تعالى ص لان معناه

صدق

صدق الله او صدق محمد صلى الله عليه وسلم ورده ان الجواب لا يتقدم اي ان
جواب القسم لا يتقدم عليه فان اريد انه دليل الجواب فقريب وقد جوز
الزمخشري ان يكون ص خبر مبتدا محذوف على انها اسم للسورة كانه قال هذه
صاد يعنى هذه السورة التى اعجزت العرب والقران ذى الذكر كما تقول
هذا حاتم والله تريد هذا هو المشهور بالسخا والله وقيل هو كم اهلكنا
الاية وحذفت اللام اي لام جواب القسم للطول والاصل لكم اهلكنا
كما حذفت من قوله قد افلح فى جواب والشمس وضحاها واما ثم اتينا فعطف
على ذلكم وصاكم به وثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الزمان اي ثم
اخبركم انا اتينا موسى فهى للترتيب بين الاخبارين والتراخى فى الاخبار
وان كان مضمون ما عطف بها سابقا فى الزمان او هى للتفاوت فى الرتبة
كانه قيل وصاكم به قديما وحديثا ثم اعظم من ذلك انا اتينا موسى الكتاب
واما وكل امر مستقر فمبتدا حذف خبره اي وكل امر مستقر عند الله ثابت
عنده واقع او ذكر وهو حكمة بالغة غايتها لا خلل فيها وما بينهما اعتراض
وقول بعضهم الخبر مستقر كما هو فى قراة وخفض على الجوار حمل على
ما لم يثبت فى الخبر لان الخفض على الجوار انما نقل فى بعض التوابع على الصحيح
ولم ينقل فى خبر المبتدا واما وفى موسى فعطف على فيها من وتركنا فيها
اي وتركنا فيها وفى قصة موسى الثانى قول بعضهم فى فلا جناح عليه
ان يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان ما بعده اغراء هو فى اصطلاحهم
وضع الظرف او الجار والمجرور موضع الفعل الطلبى وهذا احد انواع اسما
الافعال ويشترط فى مجروره هذا النوع ان يكون ضمير مخاطب والجمهور
على انه مقصور على السماع ومنه ما هو لازم ومنه ما هو متعد وعليك
من الفاظه قد يستعمل بالبا ففى الحديث عليك بذات الدين تربت يداك
وكثيرا بدونها قال تعالى عليكم انفسكم وجعل ما بعد الجناح اغرا ليفيد
صريحا مطلوبية التطوف بالصفا والمروة وهو المعنى بالسعي الذي
هو احد اركان الحج والعمرة عندنا والصفا والمروة علما جبلين بمكة وكان
اساف على الصفا ونائلة على المروة وكان اهل الجاهلية اذا سعوا مسحوهما
فلما جاء الاسلام وكرهت الاصنام تحرج المسلمون ان يطوفوا بينهما لذلك
فنزل قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعاير الله اي من اعلام مناسكه
جمع شعيرة وهى العلامة فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف
بهما والاجماع على مشروعية السعى فى الحج والعمرة وانما الخلاف فى الوجوب
نعم احمد انه سنة وبه قال انس وابن عباس لقوله فلا جناح فانه يفهم منه

التخيير وهو ضعيف لان نفي الجناح يدل على الجواز الداخل في معنى الوجوب فلا يدفعه وعن ابي حنيفة انه واجب يجبر بالدم وعن مالك والشافعي انه ركن لقوله صلى الله عليه وسلم اسعوا فان الله كتب عليكم السعي رواه الشافعي واحمد وغيرهما **ويرده** انه هذا اغواء الغايب **وان اغراء الغايب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه ان انسانا يتهدده عليه رجلا ليسني اي ليلزم رجلا غيري** وفي شرح التسهيل لابن قاسم ان اصل الاغراء ان يكون للمخاطب وما ورد منه للمتكلم او الغايب فشاذ **والذي فسرت به عايشه رضي الله عنها خلاف ذلك** عايشه هي ام المومنين ام عبد الله بنت خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ابي بكر الصديق رضي الله عنه فقيهة نساء الامة روى عنها جماعة من الصحابة وجماعة من كبار التابعين قال مسروق رايت مشيخة الصحابة يسالونها عن الفرايض وكان اذا احدث عنها قال حدثتني الصديقة بنت الصديق حبيبة حبيب الله المبراه من فوق سبع سموات وعن ابي موسى قال ما اشكل علينا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حديث قط فسالنا عنه عايشة الا وجدنا عندها منه علما وكان لها مع ذلك الحظ الوافر من الفصاحة والبلاغة مع ما لها من شريف المناقب ومن عجب ما نقل عن ابن حزم وكان اعلم اهل زمانه انه ذهب الى ان عايشة افضل من ابيها وهذا خرق للاجماع توفيت على الصحيح بالمدينة سنة سبع وخمسين ودفنت بالبقيع ليلا وصلى عليها ابو هريرة ولم ير ليلة اكثر ناسا منها **وقضيتها مع عروة ابن الزبير** وكان ابن اختها اسما بنت ابي بكر رضي الله عنه هو ابو عبد الله القرشي الاسدي المدني الامام الفقيه روى عن ابيه وعلي وسعيد بن زيد واسامة ابن زيد وعايشة وابي هريرة وابن عباس وعنه بنوه واجلهم هشام وابن المنكدر والزهري وابو الزناد وغيرهم وكان ثبتا حافظا فقيها عالما بالسير وهو اول من صنف المغازي ولد سنة ثلاث وعشرين قال ابو الزناد فقهاء المدينة اربعة ابن المسيب وعروه وقبيصه وعبد الملك بن مروان وعن الزهري قال رايت عروة بحرا لا تكدره الدلاء وتوفي في قول ابي نعيم سنة ثلاث وتسعين **في ذلك مسطوره في صحيح البخاري** فقد روينا بسندنا المتصل الى الحافظ ابي عبد الله محمد بن اسماعيل بسنده الى عروه بن الزبير انه قال سالت عايشة فقلت لها ارايت قول الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعاير الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فوالله ما على احد جناح ان لا يطوف بهما ولكنها انزلت في الانصار كانوا قبل ان يسلموا يهلون بمناة الطاغيه

التي

التي كانوا يعبدونها عند المشلل فكان من اهل يتحرج ان يطوف بالصفا والمروة فلما جاء الاسلام سالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فنزلت قالت عايشة وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لاحد ان يترك الطواف بينهما انتهى ما في البخاري فعروة حمل الاية على اباحة السعي لا على وجوبه ووجهه انه اقتصر في الاية على رفع الاثم في السعي ولو كان واجبا لما اكتفى بذلك بل كان يذكر ما هو اخص منه كاثبات الاجر فان الحقيقة اذا كان لها اعتبار ان احدهما عام شامل لها ولغيرها والاخر خاص بها فالبلاغة ان تعبر عنها بما هو خاص بها نقله الشارح عن جده ابن المنير قال واما جواب عايشة فمن بديع فقهها فان النص على عدم الوجوب ان يقال فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما لان هذا يتضمن سقوط الاثم عن من ترك الطواف بهما وحيث وردت الاية بخلافه لم يكن نصا على انتفاء الوجوب ثم بينت له ان الاقتصار على نفي الاثم له سبب خاص وهو انهم توقعوا الاثم فجاء الكلام منطبقا على سوالهم فقيل لا اثم ولم يكتف في اثبات الوجوب بما ذكرت وانما ارادت ان لا دليل في الاية على الاباحة واستدلت للوجوب بفعله المويد بامره ومن ثم قالت فليس لاحد ان يترك الطواف بينهما واساف ككتاب وسحاب ونايله صنمان وضعهما عمرو بن لحي على الصفا والمروه وكان يذبح عليهما تجاه الكعبة وقيل هما اساف ابن عمرو ونايله بنت سهيل فجرا في الكعبة فمسخا حجرين فعبدتهما قريش ومناه قال الشارح علم صنم كان نصبه عمرو بن لحي على المشلل مما يلي قديدا والطاغية صفة له والمشلل بميم مضمومة فمعجمة مفتوحة فلام مشددة مفتوحة فاخرى مخففه الجبل الذي يهبط منه الى قديد من ناحية البحر وقال البكري ثنيه مشرفة على قديد وقال ابن التين هي عند الجحفة وفي الكشاف في قوله تعالى ومناة الثالثة الاخرى ومناة صخرة كانت لهذيل وخزاعة وعن ابن عباس لثقيف فكانها سميت بمناة لان دما المناسك كانت تمنى عندها اي تراق **ثم الايجاب** للسعي بينهما المعبر عنه بالطواف بهما **لا يتوقف على كون عليه اغرا** ليتكلف التخريج على ما هو شاذ **بل كلمة على تقتضي ذلك** اي الايجاب وتفهمه قال تعالى ولله على الناس حج البيت ولفلان لزيد على الف درهم **مطلقا** اي سواء كانت اغرا ام غيره **واما قول بعضهم في قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم الا تشركوا به شيا ان الوقف قبل عليكم** اي على ربكم **وان عليكم اغرا فحسن** لحسن عليكم في الاغراء وحسن معنى الاية عليه لسلامته مما يرد على مقابله كما اشار اليه بقوله **وبه يتخلص من اشكال**

ظاهر في الاية يحوج للتاويل فالاشكال هو ان الظاهر ان ما من قوله ما حرم
اسم موصول وان لا تشركوا بدل منه او خبر مبتدا محذوف تقديره هو ان
لا تشركوا وهما مشكل فان المحرم الاشراك لا عدمه والتاويل هو حمل لا على
الهازايدة لا نافية ويحمل الكلام على الاغرا لا يرد الاشكال وفي تفسير
قاضي المفسرين الا تشركوا به اي لا تشركوا ليصح عطف الامر عليه ولا يمنعه
تعليق الفعل المفسر بما حرم فان التحريم باعتبار الاوامر يرجع الى اضدادها
ومن جعل ان ناصبة فمحلها النصب تعليكم على انه للاغرا وبالبدل من ما
او من عايده المحذوف على ان لا زايدة او الجر بتقدير اللام او الرفع على تقدير
المتلو او المحرم ان لا تشركوا الثالث قول بعضهم في انما يريد الله
ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ان اهل البيت منصوب على الاختصاص
اعلم ان المنصوب على الاختصاص هو الاسم الظاهر بعد ضمير متكلم مسند
اليه حكم على معنى التخصيص والتاكيد وذلك ان المتكلم اذ اقصد بعد
ضمير يخصه او يشارك فيه تاكيد الاختصاص اي الحكم المنسوب الى
ذلك الضمير اولاه كلمة اي معطيا ما لها في النداء الاحرف وهذا الاختصاص
اما ان يقع في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي اختص من
بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التضاعف نحو انا المسكين ايها
الرجل اي المختص بالمسكنة من بينهم او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير
نحو انا ادخل ايها الرجل وهذا كله كما ترى في صورة النداء وليس به وانما نقل
من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ
المنادى مختص بالخطاب من بين امثاله ونقوم مقام اي هذه اسم منصوب
باخص مقدرا او باعني عند سيبويه دال على مفهوم الضمير معرف
بال او بالاضافة وقد يكون علما وليس هذا المعرف باللام عند ابن الحاجب
منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام والمضاف يحتمل الامرين
ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا المقدر كما في ايها الرجل وان
ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح والنقل خلاف والاولى
انه ينتصب انتصاب نحن العرب وهذا ضعيف اي والقول بان اهل
البيت نصب على الاختصاص ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بك
الله نرجو الفضل والذي يشعر به عبارة التسهيل ان وقوعه بعد ضمير
الخطاب قليل وانما الاكثر ان يقع بعد ضمير المتكلم كالحديث نحن
معاشر الانبيا لا نورث وقس عليه ضمير الخطاب بجامع المصدر والصواب
انه منادى اي ان قوله اهل البيت منادى حقيقة او نصب على المدح

الرابع

الرابع قول الزمخشري في فلا تجعلوا لله اندادا انه يجوز كون
تجعلوا منصوبا في جواب الترجي اعني لعلكم تتقون ولا نافية الحاقا
للترجي بالاشيا التي ينتصب المضارع بعد الفا في جوابها والمعنى ان
تتقوا لا تجعلوا له اندادا والمشهور ان تجعلوا مجزوم ولا ناهية على
حد النصب في قراة حفص فاطلع فانه منصوب في جواب لعلي ابلغ الاسباب
وهذا لا يجيزه بصري ويتاولون قراة حفص اما على انه جواب الامر
وهو ابن لي صرحا او على العطف على الاسباب على حد قوله ولبس عباة
وتقر عيني بنصب تقر وقد تقدم الكلام عليه وكان عليه ان يقول على
حد قولها لا انه لبيسون زوج معاوية ابن ابي سفيان لكنه اراد على حد قوله
من مزق ل او على معنى ما يقع موقع لعلي ابلغ وهو ان ابلغ اي او هو
العطف على المعنى والتوهم على حد قوله ولا سابق شيا وهذا ايضا
بعض بيت تقدم الكلام على تمامه على انه مر الكلام في اواخر ترجمة اقسام
العطف من الباب الرابع على هذه الاية ان التاويل الاول لم يتقدم
ثم ان ثبت قول الفرا ان جواب الترجي منصوب كجواب التمني
قيل المعروف عن الفرا وغيره من الكوفيين انهم اجروا العل مجرى هل
في نصب الجواب وعلى التقدير به فهو قليل فكيف تخرج عليه القراة
المجمع عليها فانها انما تخرج على وجه سايغ الاستعمال ومن ذلك تخريج
الزمخشري ايضا قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله
فيمن قرا برفع الاسم الشريف على ان الاستثنا منقطع لعدم اندراج
الاسم الشريف في لفظ من حقيقة وانه جا على البدل الواقع في اللغة
التميمية فان من لغتهم صحة الابدال في المنقطع وقد مضى البحث
فيها اي في اواخر الباب الثالث مستوفى ونقل هنا كذا ابن مالك جعل
الظرف متعلقا بيذكر مقدرا والبدلية صحيحة على الاتصال وجوز
نبعا لما في الجران يعرب من مفعولا والغيب بدلا منه والا الله هو الفاعل
والاستثنا مفرغ اي لا يعلم الاشيا الغايبة التي تحدث في العالم الا الله
اي ان علمهم لا يتعلق علمه بذلك ونظير هذا على العكس قول الكرماني هو
العلامة شمس الدين ابو عبد الله محمد بن يوسف بن علي الكرماني ثم البغدادي
شارح صحيح البخاري مولده في جمادى الاخرة سنة تسع عشرة وسبع
ماية اخذ عن والده وجماعة بكرمان ثم ارتحل الى الشيخ عضد الدين الايجي
شارح مختصر ابن الحاجب ولازمه اثنتي عشرة سنة وقرا عليه تصانيفه
وطاف البلاد ودخل مصر والشام وحج واستوطن بغداد وصنف في علوم

شتى وشرحه على الصحيح مفيد الا ان فيه اوهاما فاحشة وتكرارا لاسيما
في ضبط اسماء الرواة توفي راجعا من الحج سنة ست وثمانين وثمانمايه
في ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه انه من النصب على الاستثنا
ونفسه توكيد لمن قال صاحب البحر من استفهام في موضع رفع على الابتدا
وهو استفهام معناه الانكار ومن سفه في موضع بدل من الضمير المستكن
في يرغب ويجوز ان يكون في موضع نصب على الاستثنا والرفع على البدل
اجود لانه استثنا من غير موجب وانتصاب نفسه على انه تمييز على
قول الفرا او شبيه بالمفعول على قول بعض الكوفيين او هو مفعول اما
لكون سفه يتعدي بنفسه المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى
كجهل وهو قول الزجاج وابن جني او اهلك وهو قول ابي عبيدة او على
اسقاط حرف الجر واصله في نفسه وهو قول بعض البصريين قال اما
التمييز فلا يجيزه البصريون لان شرط التمييز عندهم ان يكون نكرة
واما التشبيه بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل
تقول زيد حسن الوجه ولا يجوز حسن الوجه ولا يحسن الوجه واما اسقاط
حرف الجر فلا ينقاس وكذا النصب ايضا واما كون سفه يتعدى بنفسه
فهو الذي نختاره لان ثعلبا والمبرد حكيا ان سفه بكسر الفا يتعدى كسفه
بفتح الفاء وتشديدها وحكى عن ابي الخطاب انها لغة فحمل اي الكرماني
قراءة السبعة في هذه الاية على النصب في مثل ما قام احد الا زيد مع ان
المختار فيه هو البدل والنصب غير مختار فلزمه تخريج الاية على خلاف
المختار كما حمل الزمخشري قراتهم في تلك الاية على البدل في مثل ما فيها احد
الا حمار وانما الوجه فيه النصب على الاستثنا لكونه منقطعا والبدل فيه
كما تقدم لغة تميمية وانما في قراة الجماعة في الاثنين على افصح الوجهين
فيهما الا ترى الى اجماعهم على الرفع على البدلية في ولم يكن لهم شهدا
الا انفسهم حيث الكلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه وان اكثرهم
قراءة اي بالرفع في ما فعلوه الا قليل لان المختار في نحوه البدل
وانه لم يقرا احد بالبدل في وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء
وجه ربه لانه منقطع يتحتم نصبه على الاستثناء فان الاستثنا اذا كان
منقطعا لا يرجع الى الاتصال توجه حكم النصب ونوقش في قوله ان احدا
لم يقرا بالرفع في هذه الاية بان ابن وثاب قرا بالرفع على البدل من موضع
نعمة على اللغة التميمية وقد قيل ان بعضهم قراءة اي بالبدل فيما لهم
به من علم الا اتباع الظن برفع ما بعد الا على انه بدل من محل علم والجماع

الجماعة على خلافه واما ما بعد الا منصوب على الانقطاع ويسهل قراءة الرفع
هنا امكان رد الاستثنا الا الاتصال بوجه من التاويل فتامل ونظير
حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم
في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ان الباء زايدة وانفسهن
توكيد للنون اي لضمير الاناث من يتربصن وانما اللغة الاكثرين في توكيد
الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل
نحو قمتم انتم انفسكم كما في العطف عليه قال الشارح تقدم هذا في حرف البا
وتقدم ان توكيد المرفوع المتصل ليس حقه ان يكون بعد توكيده بالمنفصل
على التعيين بل حقه احد الامرين اما التوكيد بالمنفصل واما الفصل بغيره
ومرجعه انه لا يوكد بالنفس الا بعد فصله اما بضمير منفصل او بغيره وتقدم
ايضا ان البا الزايدة لا يعتد بها فاصله الخامس قول بعضهم هو ابن عطيه
في فلتفرحوا وانه على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب
انها لام العلة والفعل منصوب باضمار ان وهي متعلقة بقوله تعالى وجعل
لكم من الفلك والانعام ما تركبون وانما كان الصواب هذا دون ذلك
لضعف امر المخاطب باللام لان الكثير فيه ان يكون بالصيغة كقوله
لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقضي حوائج المسلمينا تقدم الكلام عليه
في حرف اللام من الباب الاول واقتصر في التمثيل عليه ليروج له دعوى
الضعف ولا يستنكر والا فقد ذكر في بحث ان جماعة منهم يعقوب قروا
فبذلك فلتفرحوا اعشاه صوقيه وقراة يعقوب ليست شاذه لان
الصحيح ان الشاذ ما وراء العشرة ويعقوب منهم وفي الحديث لتاخذوا
مصافكم السادس قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر تماما على
الذي احسن بالرفع ان اصله احسنوا بضمير الجمع بناء على ان الذي
بمعنى الذين كما قيل في وخضتم كالذي خاضوا فحذفت الواو اجتزاء
عنها بالضمة فانها دليلها كما قال اذا ما شاء ضروا من ارادوا ولا يالوا الى
احد ضرارا هو من اول الوافر ولم يسم قايله وشاء بهمزة مضمومة اصله
شاؤا بواو الجمع حذفت اكتفاء بالضمة قبلها ويالوا كيغزو ويستطيع
قال في الصحاح ويقال الا يالوه الوا استطاعه قال العرجي اذا قادة
الناس لا يملكونه وكان الذي يالون قولا له اهلا اي يستطيعون
قال ابن السكيت قولهم لا دريت ولا ائتليت هو افتعلت من قولك ما الوت
هذا اي ما استطعت انتهى والضرار بكسر المعجمة المضارة بالشد يقال
ضاره اذا شاركه في الضر اي اذا وقع كل بصاحبه الضرر وانما يريد

الشاعران احدا لايستطيع ان يضارهم ولايقاومهم في ذلك **واجتماع حذف**
الواو واطلاق الذين على الجماعة فان الاصل اذا كان احسنوا الزمان
يكون الذي بمعنى الذين اذ لايعود ضمير الجمع على مفرد من غير تاويل
كقوله **وان الذي حانت بفلج دماؤهم** هو صدر بيت عجزه هم القوم
كل القوم يا ام عامر وقد تقدم الكلام عليه **ليس بالسهل** فان ارتكاب
احدهما معتبر في وجه الفصاحة فكيف ارتكابهما **والاولى** بل الصواب
في تخريج القراءة **قول الجماعة انه بتقدير مبتدا** هو **اي هو احسن** وحذف
المبتدا كثير وان قل هنا لكن من حيث كونه رابطا **وقد جاءت منه** اي من حذفه
وتقديره مبتدا **مواضع حتى ان اهل الكوفة يقيسونه** والمختار جوازه
اذا طالت الصلة **والاتفاق على انه قياسي مع** **اي** من بين الموصولات **كقوله**
فسلم على ايهم افضل عجز بيت صدره اذا ما لقيت بني مالك وقد سبق
الكلام عليه **واما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن** قيل صوابه في قراءة مجاهد
واما ابن محيصن فانه قرا اتم الرضاعة بمثناة فوقية مفتوحة والرضاعة
بالرفع فاعله وان عامله **لمن اراد ان يتم الرضاعة** بضمة على الميم **ان الاصل**
ان يتموا بالجمع وحذفت واو الجمع لفظا لالتقاء الساكنين **فحسن** بالنسبة
الى تخريج التبريزي **لان الجمع على معنى من** وان كان لفظها مفردا **مثل**
ومنهم من يستمعون ولكن الاظهر منه قول الجماعة انه جاء على اهمال ان
الناصبة حملا على اختها ما المصدرية اورد عليه الناظر من وجهين احدهما
انا نمنع اظهرية هذا الوجه فان حمل ان على ما قليل لا سيما من غير خلاف
اعتبار بدمن فانه كثير مقتبس بل قد يدعى ان التخريج على هذا اظهر
من قولهم الثاني انه سياتي في اواخر هذا الباب ان حمل الرسم على خلاف
الاصل مع امكانه غير سديد وذلك ينافي لحسن القول بان ان يتم اصله
يتموا مع ما فيه من حمل الرسم على خلاف الاصل اذ الاصل في مثله ثبوت الواو
والالف خطا فان حسن القول يقتضي سداده واجيب عن الاول بان كونه
اظهر وجها وهو تبادره الى الذهن وكونه غير مقتبس لا ينافي ذلك
ولعل منشا تبادر هذا الوجه ان فيه توفيقا بين القراءتين في حمل من
على لفظها والجمع وحينئذ المنع وعن الثاني بان هذا المحل مما وقع في المصحف
على خلاف الاصطلاح عند اهل الخط ولا نسلم امكان الاصل فيه وهذا الجواب
الثاني مختلس من جواب الشارح عما اعترض به فانه قال بعد ايراد و
جهي النظر السابق فان قلت فما ذا تصنع انت حيث استظهرت الاول
وهو الحمل على معنى مع ان فيه حملا للرسم على خلاف الاصل قلت اجعل

هذا المحل مما وقع في المصحف على خلاف المصطلح الحادث عند اهل الخط وفيه
من ذلك اشياء ولا ادعي امكان الاصل هنا اذ هو ملزوم لاهمال ان الناصبة
وهو شاذ غير ممكن في الاستعمال الفصيح **السابع قول بعضهم في قوله**
تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا فيمن قرا بتشديد
الراء وضمها وهم ابن عامر والكوفيون وابو جعفر وقرا الباقون يضركم
بسكون الراء مع التخفيف من ضاره يضيره بمعنى ضره يضره مشددين
انه على حد قوله انك ان يصرع اخوك تصرع هو عجز بيت من تمام
الرجز صدره يا اقرع ابن حابس يا اقرع اوهما بيتان من مشطور
قال العيني قاله جرير بن عبد الله البجلي او قال الصاغاني قاله عمرو بن
خثارم البجلي واقرع الاول مبني على الفتح لان المنادى اذا كان علما
موصوفا بابن مضافا الى علم يختار فتحه وقيل يجب وانما اختير الفتح
بشروط ومنها انه لا يفصل بين المنادى والابن شيء لكثرة وقوع المنادى
جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك
كونه ما حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا ايضا
بحذف الف ابن ولذا حكم ابنة ولاستدعاء كثرة الاستعمال التخفيف
خفف العلم الجامع للشروط الاربعة في غير النداء بحذف تنوينه
وجوبا من اللفظ وحذف الف من الخط الا اذا وقع اول سطر **فخرج**
القراءة المتواترة على شيء لا يجوز الا في الشعر الذي يجوز فيه ما لا يجوز
في غيره واعلم ان فعل الشرط اذا كان مضارعا لفظا ومعنى نحو ان يقم
زيد يقم عمرو فليس في جوابه الا الجزم الا في الضرورة فيجوز فيه
عدم الجزم كما في البيت واختلف في تخريجه فذهب المبرد الى انه
على اضمار الفاء وذهب سيبويه الى انه ان كان قبل الجواب ما يطلبه
نحو هذا البيت فالاولى ان يكون على نية التقديم والجواب محذوف
والمذكور دليله اي تصرع ان تصرع اخوك تصرع ويجوز ان يكون على
تقدير الفاء وان لم يكن قبله ما يطلبه نحو ان تاتني اتيك لو جاء في الشعر
فالاولى ان يكون على اضمار الفاء ويجوز ان يكون على نية التقديم وحذف
الجواب وان كان فعل الشرط ماضيا ففي جوابه المضارع وجهان الجزم
والرفع على حد سواء فاما الجزم فظاهر واما الرفع فعلى التفصيل السابق
وقيل هو الجواب لا على تقدير اضمار ولا اعتبار تقديم **والصواب انه**
اي ان يضركم **مجزوم وان الضمة اتباع كالضمة في قولك لم يشد**
ولم يرد وذلك ان مجزوم المضاعف ان كان مكسور العين كسف او مفتوحها

كبعض فلك في ضمه الكسر والفتح اما الكسر فلانه الاصل في تحريك الساكن
واما الفتح فللخفة وقد يقال الكسر في مكسور العين لاتباع كسرة العين وفي
مفتوحها لاتباع فتحها وكذلك الادغام وهو لغة الحجازيين وان
كان مضموما جاز مع الوجوه الثلاث ضم اللام اتباعا لحركة العين وقوله
تعالى عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم اذا قدر لا يضركم
جوابا لاسم الفعل اي عليكم اذ معناه الزموا فانه يكون مجزوما والضمة
فيه اتباع كما عرفت فان قدر استينافا فالضمة اعراب بل قد امتنع
الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط
فكيف يسوغ لذلك البعض تخريج التنزيل على رفع الجواب مع جزم فعل
الشرط فقال في قوله تعالى وما عملت من سوء تود لا يجوز ان تكون
ما شرطيه لرفع تود ولو كانت شرطية لكان مجزوما وما هذا مع تصريحه
في المفصل بجواز الوجهين الرفع والجزم في نحو ان قام زيد اقوم ولكنه
لما راى الرفع مرجوحا لم يستعمل تخريج القراة المتفق عليها عليه اي على
الرفع المرجوح وانما حقها ان تخرج على اقوى الوجوه وارجحها ليوضح لك
هذا انه جوز ذلك اي رفع الجواب في قراءة شاذة لمكان شذوذها مع كون
فعل الشرط مضارعا وذلك على تاوله بالماضي فقال قرى اينما تكونوا
يدرككم الموت برفع يدرك فقيل هو على حذف الفا اي فيدرككم اي فهو
يدرككم ويجوز ان يقال انه محمول على ما يقع موقعه وهو اينما كنتم اي على
توهم ان فعل الشرط ماض كما حمل قوله ولا ناعب بالجر على ما يقع موقع
قوله ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين لكثرة مجي خبر ليس مقرونا
بالباء وهذا بعض بيت تمامه وقومي ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب
الا ببين غرابها وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه
المواضع متناقضا والصواب ما بينت لك ولا تناقض وحاصله
ان الزمخشري امتنع من جعل ما شرطيه لرفع تود حيث كانت قراءة
الجماعة وتساهل في تجويز ما اجاز في اينما تكونوا يدرككم الموت
برفع يدرك وان كان مثل ما منعه او اشد لكون القراة شاذه
فلم يبال بالتسامح فيها قيل وفيه نظر لان الزمخشري يرى ان القرآت
كلها احاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه تطلق عنان القول
في تخطية بعض القراء السبعه في بعض الاماكن ولا يبالي عا لقول
لظنه ان القراءه بالراى لا بالروايه الصحيحة المتصلة بالنبي
صلى الله عليه وسلم فالاعتذار بما ذكره المص غير ظ واجيب

بانه ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القراة كلها احاد
لكن لما كانت القراة الاولى قراة الجماعة لم يتسمح فيها لعلوها بكثرة
القاري بها وكانت الثانيه قراة البعض تسمح فيها لقلة القاري
بها قال اي الزمخشري ويجوز ان يتصل قوله اينما تكونوا بقوله
ولا تظلمون انتهى اي ويكون يدرككم مستانفا وقد مضى رده
من انه لا يحذف جواب الشرط الا اذا كان ماضيا وهو هنا
مضارع الثامن قول ابن حبيب رايت بخط محشي الكتاب يضبط
غير المنصرف ولعله ممن نسب الى امه فحبيب للعلميه والتانيث
ان بسم الله خبر والحمد مبتدا ولله حال والصواب ان الحمد لله
مبتدا وخبر وبسم الله على ما تقدم في اعرابها من ان الباء للاستعانه
والجار والمجرور في موضع نصب ان كان التقدير ابدات او نحو اقرا
والزمخشري على تقديره متاخرا او رفع والتقدير ابتداي ثابت
او مستقر وهو قول البصريين والتاسع قول بعضهم ان اصل
بسم كسر السين او ضمها على لغة من قال سم او سم بالكسر او الضم ثم سكنت
السين لئلا تتوالى الكسرات ثلاث كسرة البا وكسرة السين وكسرة
الميم اولئلا يخرجوا من كسر الى ضم وهذا بتقدير ان السين مضمومة
ففي الكلام لف ونشر مرتب والاولى قول الجماعة ان السكون اصل
وهي لغة الاكثر وهم الذين يبتدئون اسما بهمزة الوصل تعقبه
الشارح بان هذا المثال لا ينبغي ان يذكر في هذا الباب لانه موضوع
لذكر الامور التي تدخل على المعرب الخلل من جهتها والنظر في ذلك ليس من
الاعراب في شي وقد ذكرنا في ديباجة الكتاب انه يجتنب ذكر ما
لا تعلق له بالاعراب وكان حقه ان يجتنب ذكر ذلك في كتابه اصلا
راسا وضعف المحشي هذه المناقشه جريا على ما اولع به من الرد على
الشارح باي طريق كان والعاشر قول بعضهم في الرحيم من البسملة
انه وصل بنية الوقف عليه ووصل بصيغة المبني للمجهول فالتقى
ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقايهما وليست حركته
حركة اعراب وممن جوز ذلك ابن عطية قال ابو حيان اختلف
في وصل الرحيم بالحمد فقرا قوم من الكوفيين بسكون الميم يقفون عليها
ويبتدئون بهمزة مقطوعة والجمهور على جر الميم ووصل الالف من الحمد
وحكى الكسائي عن بعض العرب انه يقرا الرحيم الحمد بفتح الميم
وصله الالف كانه سكنت الميم وقطعت الالف ثم القيت حركتها

على الميم وحذفت ولم تنو وهذه القراءة عن احد اي من القراء ولم يحك قول
هذا البعض ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء اكبر من قول
المؤذن الله اكبر الله اكبر فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا
فقيل هي حركة الساكنين وانما لم يكسروا على ما هو الاصل في التحريك لدفع التقا
الساكنين حفظا لتفخيم اللام اي لام الاسم الشريف من ثاني كلمتي التكبير
كما في ميم الم الله فانها حركت بالفتح حفظا لذلك وقيل هي حركة الهمزة
نقلت الى الرا وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع قيل بل هو لداع
صحيح فان الاذان لم يسمع الا موقوفا قال النخعي الاذان جزم ففي نقل
الحركة ايذان بانه واقف حكما ولولا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا
على عدم الخروج بالكلية فقد بان ان ثم غرضا صحيحا وداعيا مقبولا الى ارتكاب
عن السنة في الاذان من ايراد كلماته موقوفا على اواخرها فهو وان لم يقف
حسا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر اخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف
ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمة
الاعرابية كما استصوبه المص كان غير واقف لا حسا ولا حكما فخرج عن
عن سنة الاذان بالكلية فقد بان ان ثم غرضا صحيحا وداعيا مقبولا
الى ارتكاب ما ارتكبه المؤذن من ذلك واحتجاج المص بان همزة الوصل
لا ثبوت لها في الدرج لا يفيده اذ قد فرضنا ان النا قل لحركتها الى الرا
واقف لا واصل فلهمزة الوصل ثبوت اذ الدرج مفقود حكما وهذا الكلام
كله مبني على ان كلمات الاذان كلها موقوفة حتى التكبير وليس كذلك
فان السنة ان تقف على كلمات الاذان الا التكبير فعلى كل تكبيرتين
بخفته فظهر ان لا وقف بين التكبيرتين وفي الروض وبعضهم اي المؤذن
الرا في الاولى ويسكن في الثانية قال القاضي زكريا وفتحها في الاولى
هو قول المبرد قال لان الاذان سمع موقوفا فكان الاصل اسكانها
لكن لما وقعت قبل فتحة همزة الله الثانية فتحت كقوله الم الله وقال
الهروي عوام الناس على رفعها وما قاله هو القياس وما علل به المبرد
ممنوع اذ ليس الوقف على اكبر الاول وليس هو مثل ميم من الم على ان
ما ذكره الشارح من اعتبار الداعي ان ثم في كلمات الاذان لا يتم في الرحيم
من البسملة اذ لا يصح ان يقال فيه انه لم يسمع الا موقوفا ووجدان اكبر
ليس مثل ميم ان ميم مبني على السكون فكان مقتضى القياس ان يبقى
سكونه ويأتي بعده همزة مفتوحة لكن اطبق القراء الا في رواية ابن يحيى
عن ابي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح الهمزة فذهب سيبويه

وكثير

وكثير من النحاة الى انه حركة لالتقاء الساكنين واوثرت الفتحة للخفة والمحافظة
على التفخيم واليه ذهب الزمخشري في مفصله اتباعا لما في الكتاب واختار
في كشافه انها حركة الهمزة نقلت الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا
فان قيل همزة الوصل تسقط في الدرج فالتخفيف حاصل وايضا نقل الحركة
ايضا انما يكون فيما له ثبوت على ان في ابقاء حركتها ابقاء وها قلت اذا
كان ميم مثلا في حكم الوقف لم تكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء فجاز
تخفيفا بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفها كما في واحد اثنان بكسر
الدال وحذف الهمزة والصواب في ذلك كله ان كسرة الميم اي في الرحيم
اعرابية لانه مجرور بالتبعية للاسم الشريف وان حركة الرا من اكبر
ضمة اعرابية لانه خبر مبتدا وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج
فتنقل حركتها والحق ان كلمات الاذان ان كانت كلها موقوفة اتجه كلام
المبرد وان كان الموقوف منها ما عدا التكبيرتين الاولى والثالثة اتجه
كلام المص الحادي عشر قول جماعة في قوله تعالى تبينت الجن ان لو
كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ان فيه حذف مضافين
في موضعين والمعنى علمت ضعفا الجن ان لو كان رؤساهم هذا معنى حسن
الا ان فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما اي لم يقم على حذفهما
دليل والكلام صحيح بدونهما والاولى ان تبين بمعنى وضح وان وصلتها
بدل اشتمال من الجن اي وضح للناس ان الجن لو كانوا الى اخره وهذا الكلام
كله ماخوذ من كلام ابي حيان فانه قال يحتمل ان يكون تبين بمعنى بان اي ظهر
والجن فاعل وان وما بعدها بدل من الجن كما تقول تبين زيد جهله اي ظهر
جهل زيد والمعنى ظهر للناس جهل الجن بعلم الغيب وان ما ادعوه
من ذلك ليس بصحيح ويحتمل ان يكون من تبين بمعنى علم وادرك والجن
هنا خدم الجن وضعفتهم اي لو كان رؤساؤهم وكبارهم يعلمون الغيب
قاله قتادة وتبين بمعنى بان وظهر لازم وبمعنى علم متعد كما في قوله
افاطم الى ميت فتنثني ولا اجزعي كل الانام يموت اي تبيني ذلك واعلميه
وانت اذا حققت النظر في الاحتمال الثاني الذي ذكره ابو حيان رايت
انه لا يحتمل الا تقدير مضاف واحد وذلك في ضمير يعلمون لظهور ان المراد
اطلاق لفظ الجن وارادة خدمهم مجاز العظيما لا على انه من مجاز النقصان
على انه لم يجوز الجمع بين معنيين مجازيين للفظ ان يرجع ضمير كانوا يعلمون
الى الجن مرادا بهم رؤساؤهم مجازا وتكون الاية من باب الاستخدام
الثاني عشر قول بعضهم في عينا فيها تسمى ان الوقف هنا اي عينا

سماه معروفه وان سلسبيلا لاجلة امريداي سل طريقا موصلا اليها
وهي الايمان والعمل الصالح ووجد بخطه ظاهر مع ابا الرسم ايضا ودون
هذا في البعد قول اخر انه علم مركب منقول من فعل وفاعل ومفعول
كتابط شرا والاظهر انه اسم مفرد مبالغة في السلسال كما ان السلسال
مبالغة في السلس كلنف وهو السهل اللين المنقاد وبفتح العين لله سم
واما السلسال كخلخال فهو الماء العذب او البارد كالسلاسل بالضم والسلسل
كجعفر ومن الخمر اللينه واعلم انه ان كان في السلسال مبالغة فهي بالنسبة
الى السلسل لا الى السلس لان الفعلال من مزيد الرباعي ولا يتمشى على مذهب
الزجاج لان ذلك فيما اذا كان الثالث صالحا للسقوط والصالح للسقوط
انما هو الرابع وتحقيق ذلك ان كل كلمة رباعية تماثل فيها حرفان فيهما
وحرفان نحو فيها اصلية سواء صلح الثالث منها للسقوط مع سلامة
المعنى كزلزل ولبلب من الافعال ام لم يصلح كسمسم قسم من الاسما وهذا
مذهب البصريين الا الزجاج ووجهه ان اصالة احد المكررين واجبة
لتكميل عدد الاصول وليست احدهما باولى من اصالة الاخر وذهب الكوفيون
الى ان الثالث ان صلح للسقوط مع سلامة المعنى نحو كبكب وكفكفه
وكفكف فالثالث زائد والا فلا غير ان الزجاج يجعل الثالث زائدا
ابتدا والكوفيون يجعلونه بدلا من تضعيف العين فيقولون اصل
كفكف كفف فاستثقل توالى الامثال فابدل من ثانيها حرف يماثل
الفا كلون باب سمسم نعم اختار ابن مالك في كتابه ايجاز التعريف
وارتضاه السهيلي في روض الانف في الضحضاح وهو من الماء ما يظهر منه
القعر ان اصله من الضح وهو حر الشمس كان الشمس تداخله لقلته فقلبت
فيه احدى الحائين ضادا كما قالوا في ثره ثرثاره وفي غلل غلغل وهو قول
الكوفيين من النحويين ولست اعرف اصلا يدفعه ولا دليلا يرده واذا كان
الاصل من الضح وهو ثلاثي مضاعف وابدلت احدى حائيه ضادا فمن اين
تاتي الحا الاخرى فتدبر ثم يحتمل انه اي سلسبيلا اسم نكرة وانه علم منقول
وقد عرفت معناه وصرف لانه اسم لها فليس فيه الا العلمية وتقدم
ذكر العين لا يوجب تانيثه لما عرفت انه اسم لها كما تقول هذه واسط
بالصرف باعتبار ان واسط علم البلد وبعد ان يقال صرفه للتناسب
وتوافق رؤس الآي كقوارير فيمن صرفه لاتفاقهم على صرفه فما الحاجة
الى اعتبار انه للتناسب الثالث عشر قوله عز وجل في قوله تعالى ولا
تمدن عينيك الى ما متعنا به اي لا تمد نظرها الى الذي متعنا به

استحسانا له وتمنيا ان يكون له مثله فانه مستحق بالاضافة اليهما او بتبعه
ازواجا منهم اصنافا من الكفرة ويجوز ان يكون حالا من الضمير والمفعول منهم
اي الذي متعنا به وهو اصناف بعضهم او ناسا منهم زهرة الحيوة الدنيا
ان زهرة حال من الها في به او من ما وان التنوين حذف منه للساكن
اي لالتقائهما مثل قوله ولا ذاكر الله الا قليلا الرواية بنصب الاسم الشريف
على انه مفعول ذاكرا والاصل ولا ذاكرا الله بتنوين ذاكرا وتحريكه بالكسر
لالتقا الساكنين لكنه حذف التنوين لملاقاة الساكن ولم يحرك بالكسر كما هو
حقه لضرورة الوزن وهذا عجز بيت من المتقارب وانه جر الحياة على
انه بدل من ما اي لا تمدن نظر عينيك الى الحيوة الدنيا التي متعناهم بها
حال كونها زهرة والصواب ان زهرة مفعول بتقدير جعلنا لهم
او اتيناهم ودليل ذلك والقرينة على حذفه ذكر التمتيع او بتقدير
اذم لان المقام يقتضيه ويكون نصبا على الذم والقرينة حالية
او بتقدير اعني بيانا لما او للضمير العائد اليها لما فيهما من الابهام او بدل
من الا زواج بتقدير ذوي زهرة او على انهم جعلوا نفس الزهرة
مجازا للمبالغة والمجاز على الاول مجاز النقصان وقال الفرا هو تمييز لما
او للها وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز اذ هو مضاف
الى الحيوة الدنيا وقيل بدل من ما اي على المحل ورد بان النصب من
صلة متعنا حتى التعيين من صلة ما وكانه اراد من صلة هي متعنا فلزم
الفصل بين ابعاض الصلة باجنبي عنها وهو بدل الموصول وبان
الموصول لا يتبع قبل كمال صلته فلا يبدل منه قبل كمالها وبانه لا يقال
مررت بزيد اخاك على البدل باعتبار محل المبدل منه لان العامل
في المبدل منه لا يتوجه اليه بنفسه ومن شرط البدل ان يصح حلوله
محل المبدل منه وقيل من الها اي بدل من الها على المحل المنصوب فيه
وفيه ما ذكر ظاهره ان فيه كل ما ذكر من الرد في البدل من ما لكن ثانيها
وهو لزوم اتباع الموصول قبل تمام صلته ليس ثابتا هنا وزيادة الابدال
من العائد ولعضهم يمنعه كالسيرافي بناء على ان المبدل منه في نية
الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير وقد صرح الزمخشري منع
في ان اعبدوا الله ان يكون بدلا من الها في امرتني به يعني لئلا يلزم
ما تقدم ورد هذا عليه بان وجود العائد حسا كاف في الربط ولا يقدح
فيه فقده حكما ولو لزم اعطاء منوي الطرح حكم الطرح لزم اعطاء
منوي التاخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيد غلامه لكنه لا يمتنع

فكما اتفقوا في رجوع الضمير الى زيدا بكونه متقدما لفظا ولم يضر كونه في نية
التاخير فيه نظرهم هو مقدم عن تاخير فتامل ويرد ذلك قوله تعالى
واذ ابتلى ابراهيم ربه والاجماع اي واما على صحة هذا المثال وعدم
امتناعه دليلان الكتاب الناطق باستعماله والاجماع على جواز مثله
تنبيـــه وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا
حرج حينئذ على مخرجه لان المراد اضاق اتسع كقراة ابن عامر وعاصم
وكذلك نجي المومنين بنون واحدة مضمومة وجيم مشددة مكسورة وياء
ساكنة فقال عليه هذا اعتراف من المص بان هذه القراة المتواترة غير
فصيحة لانها لا تتخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله وهم قد عابوا
على بعض النحاة في تشنيعهم على بعض القرا في حروف لهم وردت مخالفة للقياس
المعتبر عندهم مع ثبوتها متواترة والحق قبولها ويكفي رجوعها الى وجه من
العربية واجيب بمنع ان في كلامه اعترافا بعدم الفصاحة فان غايته
الاعتراف بمرجوحية وجهها وهي لا تستلزم عدم الفصاحة فتدبر
فقيل الفعل ماض مبني للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان اخر
الماضي من غير اتصال ضمير رفع مخاطب او متكلم وانابة ضمير المصدر
اي الضمير العايد الى المصدر مناب الفاعل مع انه مفهوم من الفعل
اي مع ان المصدر مفهوم من الفعل لا مصرح به فيكون المعنى نجي النجا كما تقول
ضرب الضرب ويكون المومنين منصوبا بالفعل مضمرا اي نجي المومنين وانابة
عن المفعول به مع وجوده عن الفاعل وقد اجاز ذلك الاخفش والكوفيون
وابو عبيد وقيل مضارع اصله ننجي بسكون ثانيه وهو نون كما هو القراة
المشهورة فادغمت في الجيم وفيه ضعف ايضا لان النون الساكنة
عند الجيم تخفى حتى تصير شبيهة بالغنة ولا تدغم الا في حروف يرملون
وليست الجيم منها وقد ذكر الفارسي وتلاه الزمخشري هذين الضعفين
قال اليمني في حواشي الكشاف واعلم ان ما ذكره المص وابو علي ضعيف لانه لا بعد
في تخفيف اليا بالاسكان ولا بعد ايضا في اقامة المصدر مقام الفاعل
لان اقتضاء الفعل للمصدر ابلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم
او متعد لا بد له من مصدر اما شذ فكان قيامه مقامه اولى من قيام المفعول
به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التنجية هنا واذا
اقيم المصدر مقام الفاعل نصب المومنين بالفعل لان المصدر قايم مقام
الفاعل فبقي المومنين مفعولا به صريحا وتقديره ونجي النجاء المومنين او تقول
نجي فعل مضارع ادغم نونه في الجيم واصله ننجي وتقول هذه القراة تدل على

جواز

جواز هذا الادغام فان العربية توخذ من القران المعجز بفصاحته وقول
من يقول مثله لم يجي عن العرب مشير الى انه احاط بجميع كلام العرب بحر
واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ باقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه
لجهله او لعدم عدالته او لجهالة علمه وعدالته وترك الاخذ والتمسك
بما ثبت عصمته من الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم افصح العرب مع
قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون فان قيل القراة السبع متواترة
فيما لم يكن من قبيل الاداء كالمد والامالة وتخفيف الهمزة والادغام واما
هي فغير متواترة كما ذكره ابن الحاجب في اصوله وذكره غيره قلت نعم
لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشيا اول من ناقل العربية والاشعار والاقوال
فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات بانه لم يجي مثله ومن اين عرف انه
لم يجي مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه فقبول هذا اولى
وقد ذكر المص يعني الزمخشري في سورة الجاثية انه قرى ليجزى قوما اي
بينا ليجزي للمفعول وقال معناه ليجزي الجزاء قوما فوضع المصدر موضع
الفاعل ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم في غير هذا الموضع ايضا هذا
كلامه وهو من الحسن بمكان وقد زعم قوم انها ادغمت فيها قليلا اي ان
النون ادغمت في الجيم وان منه اترج واجاصه واجانة بتشديد
الجيم في الكل اي واصلها اترنج وانجاصه وانجانه بنون ساكنة قبل الجيم
اما الاترج والاترنجه والترنجه والترنج معروف واما الاجاص ففيه ايضا
الاجاص بالكسر مشددة ثمر معروف دخيل لان الجيم والصاد لا يجتمعان
في كلمة الواحدة بها ولا تقل انجاص او لعنه وللشمس والكمثرى بلغة الشاميين
وقال في مادة الاجن الاجانة بالكسر مشددة والانجانة ولا تقل اجانة
وقيل مضارع واصله ننجي من النجية بفتح ثانيه وتشديد ثالثه
ثم حذف النون الثانية وبضعفه انه لا يجوز في مضارع تنبات
وتعنت وتنزلت ونحوهن اذا ابتدات بالنون ان تحذف النون
الثانية الا في نذور كقراة بعضهم ونزل الملايكة بالنصب اي وننزلهم
تنزيلا الجهـــة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ
من الاوجه الظاهرة وانما اللايق به استقصاؤها لانها ظاهرة فلنورد
مسايل من ذلك ليتمرن بها الطالب ويرتاض الراغب مرتبة على الابواب
ليسهل كشفها بابـــــــ المبتدا وما له حكمه مسيلة
يجوز في الضمير المنفصل من نحو انك انت السميع العليم ثلاثة اوجه
الفصل اي جعله ضمير فصل وهو ارجحها والابتدا وهو اضعفها قبل لفظ ظاهر

العبارة موافقة فان قوله وهو ارجحها يقتضي رجحان الوجهين الاخرين و
ارجحية الفصل وقوله وهو اضعفها يقتضي ضعف الوجهين واضعفية
الابتدا فيكون الفصل الذي يحكم بارجحيته يقتضي قوله ثانيا ضعيفا
والابتدا الذي حكم باضعفيته يقتضي قوله اولا ارجحا فيتناقض فينبغي ان
لايكون التفضيل مرادا على ان الابتدا انما يضعف حيث يكون الفصلية
متعينة وهنا ليس كذلك واجيب بان يكون الفصل ارجح الوجوه يكفي في
صدقه رجحان احد الباقيين ولا يستلزم رجحان كل منهما وكون الابتدا
اضعفها يكفي فيه ايضا ضعف احدها لا ضعف كل منهما ولا يلزم ما ذكر وان
ذلك كقولك زيد ازهد الناس وفيهم من هو زاهد ومن ليس بزاهد
ويختص بالفصل تميم قال ابو حيان ان طايفة من العرب يجعلون هذا الضمير
مبتدا وما بعده الخبر ويقرون ان ترني انا اقل برفع اقل وقرا عبد الله
وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وقال سيبويه بلغنا ان روبة
كان يقول اظن زيدا هو خير منك وحكى عن ابي زيد انه سمعهم يقرون
تجدوه عند الله هو خير واعظم اجرا وحكى الجرمي ان الرفع في لغة بني
تميم **والثالث التوكيد** ولكن باستعارة ضمير الرفع موضع ضمير النصب
مسئلة يجوز في الاسم المفتتح به من قولك هذا اكرمته وجهان
**الابتدا والمفعولية ومثله كم رجل لقيته ومثله كم رجل لقيته
ومن اكرمته** غير ان وجه المفعولية يحوج الى تقدير الناصب **لكن في هاتين**
الاخيرتين **تقدير الفعل موخرا** لصدارة المعمول **ومثلهما رب رجل
صالح لقيته** اي هو مثلهما في جواز الوجهين وتقدير الفعل موخرا وان
غايرهما من جهة ان المعمول الفعل هو المجرور وقد تقدم في رب انها
تختص باحكام منها ان المحل المجرورها **مسئلة يجوز في المرفوع
نحو افي الله شك وما في الدار زيد** اي في مرفوع الظرف المعتمد الابتدائية
على التقديم والتاخير **والفاعلية** بالظرف لقيامه مقام الفعل المحذوف
واستقرار ضميره فيه **وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير** وعلى
الاول فالجملة اسمية وعلى الثاني ظرفية **ومثله كلما غرف في سورة
الزمر لان الظرف الاول معتمد على المخبر عنه والثاني على الموصوف
اذ الغرف الاولى موصوفة بما بعدها وكذلك في قول الخنسا كانه علم
في راسه نار ومثله الاسم التالي للوصف في نحو زيد قايم ابوه
واقايم زيد** لاعتماد الوصف في الاولى على مبتدا به وفي الثانية على
الاستفهام **لما ذكرنا** من ان تقديره مبتدا يستدعي خلاف الاصل من التقديم

والتاخير **ولان الاب اذا قدر فاعلا** بالوصف **كان خبر زيد مفردا وهو
الاصل في الخبر** ولو قدر مبتدا لكان الخبر جملة **ومثله ظلمات من قوله تعالى
او كصيب من السماء فيه ظلمات** فان قوله فيه ظلمات صفة لصيب فان
قدرت المرفوع مبتدا كانت الصفة جملة وان قدرته فاعلا بالظرف لاعتماده
على موصوفه كانت مفردة وهو الارجح **لان الاصل في الصفة الافراد فان
قلت اقايم انت فكذلك عند البصريين** اي يجوز فيه ان يكون فاعلا
وهو الارجح وان يكون مبتدا والوصف المتقدم الخبر فان قيل متى وقع
التنازع في مثل هذا الضمير نحو اقايم وذاهب انت واعملت الثاني على
المختار فان حذفت من الاول خالفتهم وان اضمرت فيه لم يبق في مثله الا
وجه واحد وفاتت الفاعلية الراجحة لفوات شرط جعل الوصف مبتدا
وهو رفعه لغير المستتر قلنا ياتى به منفصلا كما هو القياس فيقال اقايم
انت وذاهب انت فقد قالوا حيث يقع التنازع والصفة جارية على غير
من هي له صاحبها نحو هند زيد ضاربته هو مستنده انك ان اضمرت في الاول
لزم استتار الضمير مع ان الصفة جارية على غير صاحبها فيتعين اخباره بارزا
ويجري هذا في التنازع في الظاهر ايضا نحو اقايم وذاهب زيد فيتعين ان
يقال اقايم هو وذاهب زيد ولا يشكل علينا قولهم متى اعمل الثاني اضمر
في الاول لان الفاعل عنه ليس مضمرا في عامله لان مرادهم بالاضمار فيه الاضمار
معه ليستتر فيه حيث لا مانع وبعد زعم المانع المانع لا يقال التنازع
انما يكون في ظاهر لان بعض المحققين نص على جريانه في الضمير المنفصل قال
الشارح والاعتراف بالكافيه ونحوها وقع في هذا السوال مع ان عبارتها
عند التامل لا تدفع ما ذكرناه **واوجب الكوفيون في الضمير** من اقايم انت
الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب والسهيلي والزمخشري فزعم قول ابن
الحاجب في كافيته رافعة لظاهر على ان الظاهر غير المستتر ليدخل نحو
اقايم انت فيقه حمله على ما لم يرده بتصريحه في اماليها بانه لا خلاف
في امتناعه فقال ولذلك وجب في التثنية اقايمان هما وفي الجمع اقايمون
هم ولا يجوز اقايم هما ولا هم ولذلك جاء في الحديث اومخرجي هم بتشديد
اليا دون اومخرجي هم بتخفيفها وانما لم يجر المضمر في ذلك مجرى المظهر
لما يودي اليه من جعل المنفصل منفصلا اذ لا بد من تقدم لهذا الضمير
لانه كان في اسم الفاعل مضمر غير هذا المنفصل فهو المقصود ووجبت
حرية المنفصل وان لم يكن فباطل اذ لا ينقلب للمتصل منفصلا مع امكان
اتصاله قال الشارح ولقايل ان يختار الشق الثاني ويجيب عنه بانه

بما ذكره المص في المتن وهم اذ نقل في اماليه الاجماع على ذلك مع شهرة
فيه لدعواه فيها انه لم يختلف في ان اقايم من اقايم هو خبر مبتدا مقدم
ويحتم ان المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوزه منفصلا عنه بل يجب اتصاله
به ان كان بارزا واستتاره فيه لا يقال قام انا على انا فاعل واجازه
الجرمي والمبرد على معنى الحصر اي على ان المعنى ما قام الا انا اي فكذا المرتفع
بالصفة لا يجاوزها والجواب محصله منع قياس الصفة على الفعل في
امتناع الانفصال بابداء الفارق وبيانه انه انما انفصل مع الوصف
لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه
يكون بارزا كقمت وقمت اي بخلافه مع الفعل في ضمير الحاضر فانه
لا يجهل معناه لعدم استتاره لان طلب الوصف وتقاضيه لمعموله
دون طلب الفعل لانه فرع عليه في العمل فلذلك احتمل معه الفصل
ولم يحتمل مع الفعل وان المرفوع اي ولان المرفوع بالوصف سد في
اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر فانفصل انفصاله بخلاف
فاعل الفعل ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن
الهتي وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما هو صدر بيت من
ثاني الطويل عجزه اذا لم تكونا لي على من اقاطع ولم يسم قايله يخاطب خليلين
له يقول لا وفاء لكما بعهدي حتى يكونا لي على من اعاديه واهجره فان
القول بان الضمير مبتدا كما زعم المزمخشري في الاية مود الى فصل
العامل من معموله بالاجنبي الذي هو المبتدا نعم على قول الكوفيين
لا يكون اجنبيا والقول بذلك في البيت مود الى الاخبار عن
الاثنين بالواحد اورد عليه ان هذا ليس مما يقطع بالبطلان اما الاية
فلاحتمال ان التقدير فيها براغب عن الهتي فلا فصل باجنبي واما
البيت فلاحتمال انهما مبتدا خبره الجملة الشرطيه بعده وقد حذف الجواب
منها المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي والمعنى ان عدم تبامكما معي
على من اقاطعه سبب لان يكون احد وافيا بعهدي لان من سوا كما ليس
عندي لتكا عندي فهو باسي بكما كما اذا لم تساعداني فلم يبق لي مساعد
وهذا معنى صحيح نقله نجم الدين سعيد في شرح الحاجبيه عن الجوهري واجيب
بحمل القطع على الظن الغالب فلا يقدح فيه الاحتمال ولا شك في ان غالب
الظن من الاية تعلق عن الهتي براغب وان معنى البيت لا وفاء لكما اذا لم
تكونا لي عونا على من اقاطعه ويجوز في نحو ما في الدار زيد وجه ثالث
عند ابن عصفور ونقله عن اكثر البصريين وهو ان يكون المرفوع اسما

لما الحجازية الرافعة الاسم الناصبة للخبر والظرف في موضع نصب على الخبرية
فالمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا فلا يكون
الظرف المتقدم في موضع نصب وقال ابو حيان في ارتشافه اجاز تقديم
الخبر ظرفا الجمهور وهو اختيار الاعلم فلا يبطل تقدمه العمل ونسب المنع
الى الاخفش وهو قول المرشابي مسئلة يجوز في نحو اخوه من
قولك زيد ضرب في الدار اخوه ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على
ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر يعني نايب فاعله فيكون الظرف مستقرا
حالا منه وان يكون نايبا عن فاعل ضرب على تقدير خاليا من الضمير
ويكون الظرف لغوا متعلقا به ويختلف معنى الكلام فانه على الاول الاخبار
بضرب زيد في حال كون اخيه في الدار وعلى الثاني بضرب اخيه
في الدار وان يكون مبتدا خبره الظرف المتقدم عليه والجملة منهما
حال والفرا والزمخشري يريان هذا الوجه شاذا رديا لخلو الجملة
الاسمية الحالية من الواو وانما يربط الاسمية اذا كانت حالا الواو والضمير
او الواو وحدها والضمير وحده على ضعف ولوجبان الفاعلية اي كون
فاعلا بالظرف في نحو جاني زيد عليه جبة وليس كما زعما بل يجوز
الابتدائيه وتقع الاسمية حالا بالضمير وحده قال تعالى اهبطوا منها
جميعا بعضكم لبعض عدو وفي شرح الحاجبيه لنجم الائمة الرضي ان
اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية الاسمية وانفراد الواو متقاربا
في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير
فقال الاندلسي ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو
ايضا نحو جاني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون هذه الجملة في معنى
المفرد فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان
لم يكن ضمير صاحب الحال فان كان الضمير فيما صدر به الجملة مبتدا
نحو كلمته فوه الى في او خبرا نحو خرجت مع البازي علي سواد فلا
يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في اول الجملة بل نقول
هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان في اخر الجملة
لقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله
بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا ان قولهم جاني زيد
عليه جبة وشي بمعنى مستقره عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة
بل هو مفرد تقديرا خلا عن الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ما قبله
جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون

فى تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقه بالهاويات ودونه جولها فى مره لم تزبل وقوله وان امرءا اسدى اليك ودونه من الارض مرماة وبيداء سملق ولو كان مفرد المرجح الوا وايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم تكن جملة لم تدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم والاوجه الثالثة اتيه فى قوله تعالى وكاين من نبي قتل معه ربيون فربيون اما فاعل بالظرف او نايب فاعل قتل او مبتدا خبره الظرف وذلك لان كاين مبتدا خبره قتل ومن نبي تمييز وتكثر زيادة من فيه وقيل لازمه ومعه ربيون فى موضع الحال فاذا كان المرفوع مبتدا فالحال جملة ويجوز ان يكون نايب فاعل قتل ومعه ظرف لقتل والربيون جمع ربي بكسر الراء وهم الربانيون بفتحها اي علما اتقيا او عابدون لربهم كان ربانيه الى الرب على خلاف القياس كما نسبوا الى امس بفتح الهمزة امسي بكسرها وقيل الربيون الجماعات واحدها ربي نسبة الى الربية بالكسر وهي الجماعة للمبالغة قيل واذا قرى بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل وامتنع الوجهان الاخران وهذا القايل هو ابن جني فانه قال لا يحسن هذه القراة الا ان يستند الفعل الى الربانيين لما فيه من معنى التكثير الذي لا يجوز ان يستعمل فى شخص واحد يعني ان التكثير لا ينصرف الى الواحد بل يتحتم ان يكون فاعله متكثرا وليس بشي لان النبي هنا متعدد لا واحد بدليل كاي وانما افرد الضمير العايد اليه من الفعل بحسب لفظها وهذا الكلام ماخوذ من كلام ابي حيان فانه بعد نقل ما اسلفناه من قول ابن جني قال وليس بظاهر لان كاين مثل كم وانت اذا قلت كم عان فككته فافردت راعيت لفظ كم ومعناه الجمع واذا قلت فككتهم راعيت معناها لا لفظها وليس معنى مراعاة اللفظ الا انك تفرد الضمير والمراد به الجمع فلا فرق من حيث المعنى بين قتل معهم ربيون وقتل معه ربيون وانما جاز فى نحوه مراعاة اللفظ تارة والمعنى اخرى لان مدلول كم وكاين كثير والمعنى جمع كثير والمعنى وانت اذا اخبرت عن جمع فتارة تفرد مراعاة للفظ وتارة تجمع مراعاة لمعناه قال تعالى ام يقولون نحن جميع منتصر سيهزم الجمع ويولون الدبر فقال منتصر مراعاة لافراد اللفظ وقال ويولون مراعاة لمعنا مسئلة زيد نعم الرجل يتعين فى زيد الابتدا وجها واحدا وجملة المدح الخبر ونعم الرجل زيد قيل كذلك اي يتعين فى زيد انه مبتدا وايضا عليها فالرابط العموم اي عموم الرجل للمبتدا او اعادة المبتدا

لمعناه

بمعناه ان لم يكن بلفظه على الخلاف فى الالف واللام فى الرجل للجنس هي ام للعهد فان كانت للجنس فالرابط العموم قال الشارح لانها للاستغراق وان كانت للعهد فالرابط الاعادة بحسب المعنى اذ المراد بالرجل هو زيد ولختار ابن الحاجب انها للعهد الذهني وقدمه عاملا له ان نعم وضع لمدح فاعله مدحا عاما ويستبعد تحققه فاقتضى التعبير بتركيب يوجب كونه اوقع فى النفس فابهم الفاعل اولا وفسر ثانيا والفاعل اذا كان معرفا باللام يكون مبهما فان التعريف فيه ليس لتعريف واحد معهود فى الخارج وانما هو لتعريف معهود فى الذهن وهو مبهم بحسب الخارج كقولك ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود فى الخارج فان معناه ادخل المكان المطابق للسوق المتصور فى ذهنك وهو وان كان معرفة بهذا الاعتبار فانه مبهم باعتبار الخارج لانه لم يعلم اي فرد من الافراد الخارجية قال وزانه فى الابهام والتعريف وزان اسامة فانه وان كان معرفة باعتبار الذهن فانه نكرة باعتبار الوجود ومن ثم توهم كثيرا انه للعموم لصلوح المعهود فى الذهن للبعد وليس كذلك اذ لا يفسر العام من حيث هو عام بواحد ولا يثنى ولا يجمع ولما فسر هذا المعرف بواحد وثنى وجمع دل على انه ليس للعموم وقيل يجوز ايضا فى نعم الرجل زيد ان يكون زيد خبر المحذوف وجوبا اي الممدوح زيد ويكون الكلام جملتين فعليه واسميه فان قيل يرد على هذا مثل ما يورد المص على ابن عصفور من انه اجاب لحذف شي من غير ساد مسده واجيب بان ذلك شرط فيما يحذف قياسا والمبتدا لا يحذف على الوجوب قياسا ولين سلم فقد يدعى ان جملة المدح سدت مسده وقال ابن عصفور يجوز فيه وجها ثالثا وهو ان يكون مبتدا حذف خبره وجوبا اي زيد الممدوح ورد بانه لم يسد شي مسده فلا يكون حذفه واجبا ولو كان جايزا الظهر حينا ما واللازم ممنوع وايضا لو كان هنا خبر محذوف لتوقف فهم الكلام عليه والكلام مستقل فى الافادة بدونه ويات هذا ايضا فى الوجه السابق مسئلة حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا اسم اشارة فاعل وهو قول الجمهور واختاره ابن مالك وجماعة واعترض عليه بانه لو كان كذلك لم يفرد فى الاحوال وكذا لم يذكر واجيب بانه لما جرى مجرى المثل لزم حالة واحدة وان يكون مبتدا مخبرا عنه بحبذا والمراد الاستارم ولا يشكل كونه مبتدا رابطا حيث يكون المبتدا مثنى او مجموعا

لما عرفت او مونثا مفردا او مثنى ومجموعا لما عرفت من الزامه صيغة
واحدة لا تختلف وان يكون خبر المحذوف اي المحبوب او الممدوح
زيد ويجوز قياسا على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدا
حذف خبره اي زيد المحبوب او الممدوح ولم يقل به هنا لانه يرى ان
حبذا اسم فليس الكلام عنده الجملة واحدة وقيل زيد بدل من ذا
ويرده انه لا يحل محل الاول اي ذا المبدل منه وانه لا يجوز الاستغنا
عنه وشان البدل ان يحل محل المبدل منه وان يستغنى عنه وقد
يجاب بانه انما امتنع فيه ذلك لان هذا التركيب استعمل استعمال
الامثال وقد اعترض بمنع الامرين اما الاول فلصحة قولك فتنت هند
حسنها والكلت الارغفة جزء منها والاول بدل اشتمال والثاني بدل
بعض مع عدم صحة حلول شي منهما محل المبدل منه واما الثاني فكقول
الشاعر وما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما
فانه لا يجوز الاستغنا بالمبدل عن المبدل فيه بل يمتنع بدونه ويصح
على انه لا يبعد التزام البدل في بعض الصور مع انه المقصود بالنسبة كما
التزم الوصف في مجرور رب والحق ان هذين الامتناعين لخصوص المادة
فلا يقدمان فيما هو شان البدل من حيث هو تابع وقيل عطف بيان
لذا ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية تاتيك من قبل الريان احيانا
هو من ثاني البسيط من قصيدة لجرير وقبله يا حبذا جبل الريان من جبل
وحبذا ساكن الريان من كانا والريان بكسر الراء اسم جبل ببلاد بني عامر
والنفحات بالتحريك جمع نفحة بالسكون يقال نفح الطيب ينفح اذا فاح
وله نفحة طيبة ويمانية بالتخفيف للمثناة التحتية بعد النون وهي صفة
محذوف اي من جهة او جهات يمانية واصلها يمنية بتشديد اليا
نسبة الى اليمن الاقليم المعروف حذفت احدى يائي النسب تخفيف
وعوض عنها الالف وبعضهم يقول هي عوض عن الاولى منها ولا يجعلها
عوضا عن مجموع ياء النسب كما فعله صاحب الصحاح لما يلزمه من الجمع
بين المعوض وبعض المعوض عنه في رايت يمانيا بسبب عود احدى اليائين
ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه ولا بينه وبين بعضه وقد مر منا في
بحث ال من الباب الاول مزيد بسط الكلام على ذلك فراجعه ان شئت
ووجه الرد بالبيت ان المرفوع بعد حبذا فيه نكرة وان تخصصت
وذا معرفة ولا تبين المعرفة بالنكرة وان قربت منها بالتخصيص
باتفاق واجيب بجواز ان صاحب هذا القول اطلق عطف على

البدل فقد اعتذر بذلك المص على الزمخشري المواضع وحينئذ لا يضر
التخالف بالتعريف والتنكير واذا قيل بان مجموع حبذا اسم
للمحبوب هو مذهب المبرد وابن السراج ومن وافقهما واختاره ابن
عصفور قالوا تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب وصير المجموع
اسما بمعنى المحبوب وضعف بانهم موافقون على فعلية حب واسمية
ذا قبل التركيب وهما بعده لم يتغير لفظا ولا معنى فنزيل ما ذكروه
واذا كان المجموع اسما واحدا فهو مبتدا وزيد خبره وبالعكس عند من
يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين وجاء التعريف لحبذا من جهة
انها في تاويل ذي الاداه فالمعرفة اذن ضرب من صحة التعريف وما ول
بص تحته كهذا واذا قيل بان حبذا كله فعل وان التركيب ازال اسمية
ذا وهو قول الاخفش وخطاب وجماعة قال ابن مالك وهذا في غاية
الضعف لانه مبني على دعوى تجرده عن الدليل مع ما فيه من تغليب اضعف
الجزين ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك ولا يخفى ان
مثل هذا الاحرات في دعوى اسمية المجموع فلا معنى للاقتصار عليه هنا
فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله
الا حبذا لولا الحياء وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب
والفاعل لا يحذف فلا يكون المخصوص فاعلا والبيت من ثاني الطويل
وقائله مرداس بن هماس الطائي ويقال مرداس بن هماس وقبله
هويتك حتى كاد يقتلني الهوى ۝ وزرتك حتى لامني كل صاحب
وحتى راى مني اعاديك رقة ۝ عليك ولولا انت ما لان جانبي
والا تنبيهية والمخصوص محذوف اي حبذا ذكر هذه الحسنا ولوما مرادفه
لولا اي لولا اني استحي ان اذكرها وقال الشارح يعني الا حبذا حبيب
لا اسميه فالمخصوص هو هذا اللفظ او نحوه وانما قلنا بذلك لان الكلام
دل على ان المراد ابهام المحبوب من جهة قوله لولا الحياء لسميته وهذا
دليل على ان غرضه تعلق بعدم التسمية ومعنى وربما منحت الى اخره ربما
منحت هواي من لا مطمع في دنوه مسئلة يجوز في نحو فصبر جميل
ومن باب ما حذف منه احد جزئي الاسناد ابتدائية كل من المذكور
فانه وان كان نكرة فقد تخصص بالوصف والمحذوف وخبرية الاخر
اي شاني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره وسياتي في الخاتمة
بيان الاولى منهما وقد وقع في نسخة الشارح لفظ المتن يجوز في نحو فصبر
جميل ابتدائية كل منهما وخبرية الاخر فاضطر الى بيان مفاد ضمير الاثنين

فقال لاشك انه لم يذكر فى قوله فصبر جميل غير احد ركنى الاسناد والركن الاخر
محذوف فالضمير من قوله منهما عايد الى المذكور والمحذوف

باب كان وما جرى مجراها

من افعال المقاربة وما ولا المشبهتان بليس
مسئلة يجوز فى كان من نحو ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب
ومن نحو زيد كان له مال وجوه ثلاثة نقصان كان وتمامها وزيادتها
وهو اضعفها فيه كما قال الشارح اعتراف بضعف النقصان والتمام
فيحتاج الى حمل افعل على غير معنى التفضيل ثم كيف يسوغ له التخريج
للاية على اضعف الوجوه عنده بل كيف يذكر هذا الوجه فى الجهة الموضوعة
لترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة فانه يستدعى ان لو ترك
هذا الوجه لكان ظاهرا بل كيف ذكر المص هذه الجهة بتمامها فى هذا الباب
وهو مفقود لبيان الجهات التى يدخل على المعرب الخلل منها واى خلل
فى ترك بعض الوجوه الظاهرة اللهم الا ان يدعى تعاين ما ذكر منها او
يكون فى كلامه ما يدل عليه فالخلل حينئذ ليس من الترك بل لامر اخص منه وقد اعتذر عنه بانه لم يخرج التنزيل على اضعف عنده
وانما ذكر انه يحتمل هذه الوجوه التى هو للضعف منها وفيه نظر
لان مدعاه جوازها فيه والضعيف فكيف لا يكون ذلك تخريجا عليه
وبان وضع هذه الجهة لترك بعض ما يحتمله اللفظ من الوجوه الظاهرة
واجتناب المعرب انما يحصل بمعرفتها وعزها مما ليس بظاهر فذكر
فى هذه الجهة من كل باب ما يحتمل وجوها بعضها ظاهر وبعضها غير
ظاهر ليجتنب المعرب فى اعرابه ترك الظاهر والاقتصار على ما ليس
بظاهر وفيه ايضا نظر فانه لا دخل لمعرفة ما ليس بظاهر من الوجوه
فى اجتناب ترك بعض الوجوه الظاهرة كما هو ظاهر ولا يخرج المعرب
عن العهدة بترك ما ليس بظاهر بل بذكر الوجوه الظاهرة كلها وبان
مراد المص بقوله الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ
من الاوجه الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهر ولا يخفى
ان هذا يتاتى منه خلل فى الاعراب ولقايل ان يقول من اين لك
ان مراده ذلك وانما الظاهر ان مراده ان اللفظ اذا كان محتملا
لوجوه ظاهرة من الاعراب فالاقتصار على بعضها يوهم ان ما عدا
المذكور ليس بظاهر فيدخل الخلل فى اعرابه من ذلك فليجتنب
المعرب ذلك قال ابن عصفور باب زيادتها الشعر سيان لوجه
ضعف بزيادتها وليس كذلك للاتفاق على زيادتها بعد ما التعجبيه

قياسا نحو ما كان احسن زيدا وفى الحديث او بنى كان ادم عليه السلام قال
ابن مالك فى تسهيله وتختص كان بمراد فة لم يره كثيرا وبجواز زيادتها
وسطا باتفاق واخرا على راى وهو راى الفرا فيقال عنده زيد قايم
كان والصحيح المنع من زيادتها اخرا لعدم ورود السماع والظرف
متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة اذ لا عمل
للزايد اذ الكان غير جار ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة
شانية اي الا ان قدرت اسمها ضمير الشان فالاستقرار مرفوع لانه
خبر المبتدا والمجموع خبر كان الشانية مسئلة فانظر كيف كان
عاقبة مكرهم قال ابو حيان الظاهر ان كيف خبر كان وعاقبة الاسم
والجملة فى موضع نصب بانظر وهي معلقة ويجوز ان تكون كان تامة
وعاقبة فاعل بها وان تكون زايدة وعاقبة مبتدا خبره كيف يحتمل
فيه كان الاوجه الثلاثة التى عرفت الا ان الناقصة لا تكون هنا
شانية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر فان الجملة المفسرة لضمير الشان
الواقعة خبرا عنه لا بد وان تكون خبرية متاخرة بجميع اجزايها عنه وكيف
حال على التمام وخبر لكان على النقصان ومحلهما عليهما النصب وخبر
للمبتدا على الزيادة ومحلها الرفع مسئلة وما كان لبشر ان يكلمه
الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا يحتمل كان الاوجه
الثلاثة السابقة فعلى الناقصة حق العبارة فعلى النقصان بقرينة
مقابلته لكنه اراد فعلى كونها ناقصة الخبر اما لبشر والاسم التكليم
ووحيا استثنا مفرغ من الاحوال والتفريغ فى الاحوال وحينيذ
فمعناه موحيا او موحى لانه مصدر اعني وحيا فان كان من فاعل يكلمه
فمعناه موحيا او من مفعوله وهو ضمير بشر فمعناه موحى اليه وانما
لم يذكر الصلة لان المقصود من بيان انه بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول
يحصل بدون ذكرها من وراء حجاب كذا هو فى غالب النسخ وفى بعضها
او من وراء حجاب وهو الظاهر لقوله بعد او يرسل وكذا يحتج
فى بعضها او من وراء حجاب بدون عاطف بتقديرا وموصلا ذلك
من وراء حجاب قيل عليه انما يتم اذا حصلت الحال من الفاعل فان
كونها من المفعول يحوج الى تقدير رابط لها بذي الحال فيقدر
اليه وحيث جوز فى المعطوف عليه ان يكون حالا منهما فالظاهر
ان المعطوف كذلك لكن ظاهر اللفظ لا يحتمل الحالية من المفعول
فلا بد من التقدير المذكور عند ارادة الحال ليلا يودى الى عطف

حال الفاعل على حال المفعول وقد يقال لما كانت صورة موصلا بحسب الخط
يحتمل الضبط بكسر الصاد فيكون اسم فاعل وبفتحها فيكون اسم مفعول
ترك الضبط ليصير الاحتمال قايما وهذا بخلاف المتقدم لاختلاف الصورة
فيه فلم يكن بد من ذكرهما معا لكن الاتيان بلفظ ذلك مع موصلا
اسم مفعول لا يخلو عن نبوة **واو يرسل بتقدير او ارسالا اي او ذا
ارسال** وفي تفسير قاضي المفسرين وما كان لبشر اي وما صح له ان يكلمه
الله الا وحيا كلاما خفيا يدرك بسرعة لانه تمثيل ليس في ذاته مركبا من حروف
مقطعة يتوقف على تموجات متعاقبة وهو ما يعم المشافهة به كما روي
في حديث المعراج وما وعد به في حديث الرؤية والمهتف به كما اتفق لموسى
عليه السلام في طوى والطور ولكن عطف او من وراء حجاب عليه يخصصه
بالاول فالاية دليل على جواز الرؤية لا على امتناعها وقيل المراد الالهام
والالقاء في الروع او الوحي المنزل به الملك الى الرسل فيكون المراد بقوله او
يرسل رسولا فيوحي باذنه ما يشاء او يرسل نبيا فيبلغ اليه وحيه كما امره
وعلى الاول المراد بالرسول الملك الموحي الى الرسول ووحيا مما عطف عليه
ينتصب بالمصدر لان من وراء حجاب صفة كلام محذوف والارسال نوع
من الكلام ويجوز ان يكون وحيا ويرسل مصدرين ومن وراء حجاب ظرفا
وقعت احوالا وقال صاحب الكشف على الكشاف من وراء حجاب متعلق
بمضمر والتقدير الا موحيا او مكلما من وراء حجاب فهو عطف على وحيا
ووحيا مصدر في موضع الحال ولا يتعلق من بقوله ان يكلمه الله لانه قبل
حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده وفي حواشي اليمني وقوله او يرسل رسولا
في تقدير او ان يرسل رسولا وهو عطف على وحيا ولا يكون عطفا على ان
يكلمه الله لانه فاسد قال مكي لانه يلزم منه نفي الرسل او نفي الرسل اليهم
لان المعنى وما كان لبشر ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا وقال في البحر
والجمهور او يرسل رسولا فيوحي بنصب الفعلين عطف على المضمر الذي
يتعلق به وراء حجاب وتقديره او يكلمه من وراء حجاب وهذا المضمر
معطوف على وحيا والمعنى الا وحيا او اسماعا من وراء حجاب او ارسال
رسول لكن يشكل على جعلهن احوالا لما في البحر ايضا من ان وقوع المصدر
موقع الحال لا ينقاس ولذلك لا يجوز جاء زيد ركضا اي راكضا ومنع سيبويه
ان يقع ان والفعل المقدر ان بالمصدر موقع الحال فلا يجوز جاء زيد
ان يضحك في معنى ضحكا الواقع موقع ضاحكا فالمجمل الكشاف وحيا
في موضع الحال مما لا ينقاس وجعله ان يرسل في معنى ارسالا الواقع موقع

رسلا ممنوع **واما وحيا والتفريع في الاخبار اي ما كان تكليمهم
الا ايحاء او ايصالا من وراء حجاب او ارسالا** اليهم اي ان تكليمه
تعالى للبشر منحصر في هذه الانواع الثلاث على سبيل منع الخلو لا يتجاوزها
الى غيرها **وجعل ذلك تكليما** اي جعل لان الارسال داخل في التكليم
بطريق اولى والايصال من وراء حجاب تكليم من غير احتياج الى تقدير
فالاشارة بذلك الى اقرب مذكور وهو الوحي فالكلام **على حذف مضاف**
اي تكليم وحي والمراد بالوحي هنا الالهام ففي الحديث ان روح القدس
نفث في روعي ان نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله
واجملوا في الطلب والرؤيا في المنام فقد ثبت ان رؤيا الانبياء عليهم
الصلاة والسلام وحي والتكليم من وراء حجاب ان يسمعه الله بيده من غير
ان يبصر السامع من يكلمه كما سمع موسى عليه الصلاة والسلام والحجاب
المذكور انما هو في حق المخلوق لا الخالق اذ لا يجوز عليه سبحانه ما يجوز
على الاجسام اذ الحجاب انما يحيط بمقدر محسوس ولكن المراد ان السامع
يحجب عن الرؤية في الدنيا **ولبشر على هذا الوجه يتبين** متعلق بمحذوف
تقديره ارادتي عند المص واعني عند ابن عصفور **وعلى وجهي التمام
والزيادة والتفريع في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في لبشر**
قال المحشي اراد بالاحوال المعاني القائمة بها فهي على بابها والاحوال
النحوية فهي بمعنى من ولبشر في محل نصب ان كانت كان ناقصة وفي محل
رفع على الخبرية لمبتدا مذكور ان كانت زايدة او محذوف ان كانت تامة
والجملة مستانفة اي ارادتي كاينة لبشر **مسئلة اين كان زيد
قايما يحتمل الاوجه الثلاث** الزيادة والنقصان والتمام **وعلى
النقصان فالخبر اما قايما واين ظرف له** قدم عليه لما فيه من معنى
الاستفهام **او اين فيتعلق بمحذوف وقايما حال** من ذلك المحذوف
وعلى الزيادة والتمام فقايما حال واين ظرف له اما على التمام فزيد
فاعل بكان وقايما حال منه واين ظرف لغو متعلق به واما على الزيادة
فزيد مبتدا واين خبره فهو ظرف مستقر قطعا ومتعلقه محذوف
وجوبا وقايما حال من الضمير المستكن فيه فكيف تاتي كونه ظرفا
لقايما على هذا التقدير **ويجوز كونه ظرفا لغوا لكان ان قدرت
تامة مسئلة يجوز في نحو زيد عسى ان يقوم نقصان عسى
فاسمها مستتر** فيها وان يقوم الخبر فهو منصوب المحل **وتمامها فان
والفعل مرفوع المحل بها** على الفاعلية ولانا ويل للمصدر بعد السبك

في هذا الوجه بخلاف ما قبله يجوز الوجهان في النقصان والتمام في عسى ان يقوم زيد فعلى النقصان زيد اسمها على التقديم والتاخير وفي يقوم ضميره لتقدمه تقديرا وحينئذ يتعين المطابقة افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا وعلى التمام لا اضمار في يقوم وكل شي في محله فان يقوم فاعل عسى وزيد فاعل يقوم ويتعين التمام في نحو عسى ان يقوم زيد في الدار وعسى ان يقوم زيد في الدار وعسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لئلا يلزم فصل صلة ان من معمولها وهو في الدار في المثال ومقاما في الاية بالاجنبي وهو اسم عسى بتقدير نقصانها وهو زيد في المثال وربك في الاية مسئلة وما ربك بغافل يحتمل ما الحجازية والتميمية واوجب الفارسي زاد في الارتشاف في احد قوليه والزمخشري كونها الحجازية ظنا منهما ان المقتضي لزيادة البا نصب الخبر ووافقهما ابن السراج قال الزمخشري في مفصله ودخول البا في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق واحتج بان الخبر لم يجي في التنزيل مجردا من البا الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا فيحمل المشكوك على المتيقن وبان البا لا تزاد في خبر المبتدا وبان زيادتها في خبر ما الحجازية لشبهها بليس وانما المقتضي لزيادتها نفيه وهو محقق مع ما التميمية لامتناع البا في كان زيد قايما اذ لا نفي فيه وجوازها اي البا اي جواز زيادتها في لم اكن باعجلهم وفي ما ان زيد بقايم مع ان ما فيه مكفوفة بان للنفي وبصحة جواز ذلك جزم ابو حيان في ارتشافه قال وهو كثير جدا في نثرهم ونظمهم وممن نص على ذلك سيبويه والفرا ونص الفرا على ان اهل نجد يجرون الخبر بالبا كثيرا فاذا اسقطوا البا رفعوا وقال النحاس اجمعوا على ان البا تدخل على المرفوع والمنصوب واختلفوا في فايدة المجي بالبا فقال البصريون يجوز ان لا يسمع المخاطب ما فيتوهم ان الكلام موجب فبالبا يفهم انه نفي وقال الكوفيون هذا نفي لقول لك ان زيدا لمنطلق فبالبا تقابل اللام وقوله لم اكن باعجلهم بعض بيت تقدم انشاده في حرف البا وتمامه وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل وهو من الضرب الثاني من الطويل وقايله الشنفري بالازدي بفتح الشين المعجمة على زنة فعللى وكان شاعرا عدا حتى ضرب به المثل فقيل اعدى من الشنفري وهو من قصيدة مطلعها

اقيموا بني امي صدور مطيكم ۝ فاني الى قوم سواكم لاميل ۝

فقد حمت الحاجات والليل مقمر ۝

ورمان لطيات مطايا وارحل ۝ وفي الارض منأى للكريم عن الاذى ۝ وفيها لمن خاف القلى متحول ۝ لعمرك ما بالارض ضيق على امرء ۝ سوى راغبا او راهبا وهو يعقل ۝ المطي كالمطايا جمع مطية وهي الدابة تمطو في سيرها اي تجد وتسرع والمراد من اقامة صدور المطي رحيلهم عنه اي ارحلوا عني فاني لمايل الى قوم سواكم وهو بكسر السين مع القصر ويأتي فيه الضم والفتح وان مددت فتحت ليس الا وانما قلنا اميل عنى مايل اذ ليس له غرض في التفضيل والا لكان ذا ميل اليهم في الجملة وانما مراده مقاطعتهم وايذانهم بانه راحل عنهم وحمت من الافعال التي لم يستعمل الا مبنية للمجهول اي وصلت وحم له قدر له وزمت بصيغة المجهول ايضا يقال زم فلان البعير اي خطمه وتقدم في السير والطيات جمع طية بكسر الطاء وهي النية كالطوية قال في الصحاح الطية النية قال الخليل الطية تكون منزلا ويكون شاء يقال مضى لطيته اي لنيته التي انتواها وبعدت عنا طيته وهو المنزل الذي انتواه وطية بعيدة اي شاسعة والارحل جمع رحل وهو ما يشد على البعير والمنأى مفعل من النأي وهو البعد وهل هو مصدر ميمي او اسم مكان الظاهر الاول لاحتياج الثاني الى تقدير متعلق لما بعده والقلى بكسر القاف والقصر البغض والعداوة والمتحول مكان التحول اي لا عذر لاحد في ترك الرحيل لان الحاجات قد قضيت والليل مقمر والركايب مهيأة والارض فيها بعد عن الاذى لمن كان كريما ومنتقل لمن خاف العداوة فاي داع الى المقام واحتمال الاذى ومعنى قوله لعمرك الى اخره ان الشخص اذا كان عاقلا فانه لا يعد بعده عن اهله ضيقا سواء فارقهم راغبا فيهم او راهبا لهم ثم اخذ يصف نفسه بالصبر وقلة الحرص والشره فقال وان مدت الايدي الى اخره اي ان اعجل قوم لشرههم وزيادة حرصهم وبادروا الى الاكل فلست كذلك والاجشع افعل من الجشع بتقديم الجيم على الشين وهو الحرص على الاكل والفعل منه جشع بالكسر مسئلة لا رجل ولا امراة في الدار ان رفعت الاسمين فهما مبتدان على الارجح من ان لا لا تعمل عمل ليس وهو مذهب الاخفش والمبرد او اسمان لما الحجازية على القول بعملها ولو على قلة وهو مذهب سيبويه ومن وافقه وقد نوزع ابن مالك في قوله في التسهيل ويلحق بها اي بما اخت ليس في العمل ان النافية قليلا ولا كثيرا قال الشارح في شرحه على التسهيل بل لو ذهب ذاهب الى ان لا لا تعمل عمل ليس لكان حسنا اذ لا يحفظ ذلك في نثر اصلا ولا في نظم

سوى قول الشاعر وانشد بيتين على ذلك فان قلت لا زيد ولا عمرو
فى الدار تعين الاول اي تعين انهما مبتدان لان لا انما تعمل فى النكرات
واجاز ابن جني عملها فى المعرفة ذكر ذلك فى كتاب التمام تعليه لا يتعين
الابتدائية فان قلت لا رجل فى الدار تعين الثانى لان لا اذا اسم
نكرة يجب ان تعمل انظر كيف يتجه الحكم بوجوب عمل لا فى هذه الصورة
والكثير انها لا تعمل ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج ان فتحت
الثلاثة وهى قراءة نافع وابن عامر والكوفيين فالظرف خبر الجميع
عند سيبويه لانه يرى ان لا المركبة مع الاسم لا تعمل فى الخبر وانما ينسى
الخبر معها مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل فلا مانع من جعل الخبر للجميع
كما لو قلت زيد وبكر وعمرو وفى الدار اي كاينون والتقدير فى الاية
كاينة فى الحج ولو احد عند غيره ويقدر للاخرين ظرفان يكون كل واحد
منهما خبرا عن واحد لان لا المركبة عند غيره عاملة فى الخبر كالاسم
ولا يتوارد عاملان على معمول واحد فكيف عوامل اي فلا يتوارد
ايضا وبيانه ان الخبر المذكور حينئذ لا محالة حينئذ يكون خبرا عن
احدها ويتعين ان يقدر لكل من الاخرين خبر من جنس الملفوظ اذ لا يكون
الملفوظ خبرا عن الجميع لئلا يلزم المحذور المذكور اعنى توارد عاملين
بل عوامل على معمول واحد وهو باطل وان رفعت الاولين فقط وابقيت
الثالث على الفتح وهى قراءة ابن كثير وابى عمرو فان قدرت لا معهما
حجازية تعين عند الجميع سيبويه وغيره اضمار خبرين للاسمين
المرفوعين ان قدرت لا الثانية حجازية كالاولى وكان ذلك من
عطف الجمل وخبرا واحدا منصوب بفعل محذوف اي واضمرت او و
قدرت وقيل الظاهر انه معطوف على خبرين باعتبار محله وهو النصب
لانه مفعول فى التقدير تقول عجبت من ضرب زيد وعمرا اي من ان
ضربت زيدا وعمرا وعلى عكس هذا جوزوا عجبت من ان ضربنا زيدا
وعمرو بالجر لانه فى معنى عجبت من ضرب زيد وعمرو كذا قاله التفتازانى
فى حاشية الكشاف ان قدرتها اي الثانية موكدة لها اي للاولى
وقدرت الرفع بالعطف ويكون عطف مفرد على مفرد قد يقال
اذا قدرت لا الثانية موكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت
زايدة لتاكيد النفي فلا يتاتى تفريعه على كون لا معهما جميعا حجازيه
وقد يجاب بان لا الاولى اذا كانت حجازيه والثانيه موكدة لها كانت
بهذا الاعتبار حجازيه وبعد نعم يحتمل ان يكون قوله واضمرت خبرا

معطوفا على قوله فان قدرت لا معهما حجازية فتكون تتمة له ولا يكون من
من التفريع فى شئ وانما وجب التقدير فى الوجهين اي وجهي كون لا فيهما
حجازية وكون الاولى فقط حجازية لاختلاف خبرى لا الحجازية و لا
التبرية بالنصب والرفع فان الحجازيه تقتضي خبرا منصوبا وتلك خبرا
مرفوعا فلا يكون خبر واحد لهما اذ لا يكون الشئ الواحد منصوبا ومرفوعا
معا وان قدرت الرفع بالابتدا فيهما على انهما مهملتان قدرت عند
غير سيبويه خبرا واحدا للاولين والملفوظ للثالث او الثالث و
الملفوظ للاولين اذ لا يصح جعل الظرف الملفوظ خبر الجميع لان الثالث
مركب مع لا وهى عندهم عاملة فى الخبر فيلزم ان تكون معمولا لعاملين
مختلفين الابتدا ولا بناء على الراجح من ان الابتدا عامل فى الخبر كالمبتدا
و بالتقدير يرتفع هذا المحذور كما يقدر فى زيد وعمرو وقايم خبرا
للاول او الثانى فان للنحاة فى مثله مذاهب الاول لسيبويه والمبرد
والمازنى ان الخبر للاول وضمير الثانى محذوف الثانى لابن السراج
انه للثانى وخبر الاول محذوف الثالث انت بالخيار والاولى ان
لا يفرد الخبر الا ان يعطى الجمع قال الفارسي انما يحسن الافراد حيث
يكون الحكم على احدهما يستلزم الحكم على الاخر كقوله تعالى والله ورسوله احق
ان يرضوه فان رضى الرسول يستلزم رضى الله وبالعكس ولم يحتج لذلك
عند سيبويه لانه كما عرفت لا يرى للا التبريه عملا فى الخبر فلا مانع عنده
من جعل الظرف خبر الجميع باب المنصوبات المتشابهة
ما تحتمل المصدرية والمفعولية اي ما يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا
ومفعولا من ذلك ولا تظلمون فتيلا ولا تظلمون نقيرا فى القاموس الفتيل
السحاة التى فى شق النواة وما فتلته بين اصابعك من الوسخ كالفتيلة
وما اغنى عنك فتيلا ولا فتيله وفيه والنقير النكتة فى ظهر النواة
كالنقرة والنقير بالكسر والانقور بالضم اى ظلما ما او خيرا اي لا ينقصون
مثل ولم تظلم منه شيئا وقوله قاضي قضاة المفسرين فى ولا يظلمون
نقيرا النقص شئ من الثواب ظاهر فى انه مصدر فان قلت ما وجه
كون المعنى على المفعولية لا ينقصون خيرا قلت لان القليل من الخير
خير ومن ذلك ثم لم ينقصوكم شيئا اي نقصا او خيرا وقال قاضي المفسرين
بتعا للزمخشري شيئا من شروط العهد ولم ينكثوا ولم يقتلوا ولم يضر وكم
قط وكل ذلك خير واما ولا تضروه شيئا فمصدر فقط لاستيفاء ضر
مفعوله فيل يحتمل ان يكون الضمير المنصوب عايدا الى المصدر

المفهوم من الفعل وشيئا مفعول به وتغيير المصدر بضرب غير مناسب لان المذكور
في الاية مضارع لا ماض **واما فمن عفى له من اخيه شيء فشيء قبل ارتفاعه**
مصدر ايضا لا مفعول لان عفى لا يتعدى قال في الكشاف معناه فمن
عفى له من جهة اخيه شيء من العفو على انه كقولك سير بزيد بعض السير
وطائفة من السير ولا يصح ان يكون شيء في معنى المفعول به لان عفى
لا يتعدى الى المفعول به الا بواسطة واخيه هو ولي المقتول وقيل له اخوه
لانه لابسه او ذكره بلفظ الاخوة ليعطف احدهما على صاحبه بذكر ما هو
ثابت بينهما من الجنسية والاسلام فان قلت ان عفا يتعدى بعن لا باللام
فما وجه قوله فمن عفى له قلت يتعدى بعن الى الجاني والى الذنب فيقال
عفوت عن فلان عما جنى وعن ذنبه قال عفا الله عنك وعفا الله عنها
فاذا تعدى الى الذنب قيل عفوت لفلان عما جنى كما تقول غفرت له
ذنبه وتجاوزت له عنه وعلى هذا ما في الاية كانه قيل فمن عفى له عن
جنايته فاستغنى عن ذكر الجناية في كلامه هذا تنبيه على ان شيء في موقع
المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب ضرب شديد لما في تنكير شيء
من الدلالة على ذلك وان له مفعولا به بالواسطة مساويا للمصدر
وغيره في جواز الاسناد اليه ومن اخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون
حالا من شيء وفيه اشعار بان بعض العفو سواء كان من بعض الورثة او عن
بعض الدم كالعفو التام في اسقاط القصاص وايجاب الدية وتصريح
بان عفا لازم يتعدى الى المفعول لكن تعديته قد تكون الى الجاني مثل
عفا الله عنك وقد تكون الى الجناية وحينئذ اذا اريد ذكر الجاني
ذكر باللام مثل عفى الله لزيد عن ذنبه فحيث اقتصر على ذكر الجاني باللام
علم انه لم يقصد التعدية الى الجناية وحيث ذكرا معا علم انه لم يلتفت
الى الاستغنا في دلالة الكلام وقصد التصريح لغرض ارتضاه قال
التفتازاني في حواشيه وعلى هذا لا يرد ما يقال انه لو كان ذكر العفو
مغنيا عن ذكر الجناية ففي كل موضع ذكر الجاني فقط يجب ان يكون
باللام وذلك لا ندرعا يكون القصد الى العفو عن الجاني من غير التفات
الى ذكر الجناية وقيل ان عفى في الاية بمعنى ترك وشيء مفعول به قاله
قاضي المفسرين وهو ضعيف اذ لم يثبت عفى الشيء بمعنى تركه بل اعفاه ومنه
اعفوا اللحى قال ابو حيان ولا يجوز ان يضمن عفا معنى ترك وان كان
العافي عن الذنب تاركا له اي لا يواخذ به لان التضمين لا ينقاس نعم
يجوز ان يفسر عفا بمعنى محا وتحمل الاية عليه ويكون اسناد

عفا

عفا المرفوع اسنادا حقيقيا لانه اذ ذاك مفعول به صريح واذا كان
لا يتعدى كان اسنادا مجازيا تشبيها للمصدر بالمفعول به انتهى
وقد شنع الزمخشري على هذا الوجه ولم يرتضه ورده بانه اذا كان
المعنى فمن محي له من اخيه شيء فهي عبارة قلقة في مكانها والعفو في باب
الجنايات عبارة متداولة مشهورة في الكتاب والسنة واستعمال الناس
فلا يعدل عنها الى اخرى قلقة نابية عن مكانها ثم قال وترى كثيرا ممن يتعاطى
هذا العلم يجترئ اذا اعضل عليه تخريج وجه للمشكل من كلام الله على
اختراع لغة وادعاء على العرب ما لا تعرفه وهذه جراءة يستعاذ بالله منها
والمراد من قلاقة هذه العبارة كما قال التفتازاني انها لا تستقر في هذا المقام
بل الشائع في الاستعمال المتبادر الى الافهام في هذا المقام هو العفو وترك
المواخذة لا مجرد الازالة وليس المراد ان استعمال عفا بمعنى محا وازال
غير موثوق به ولا يستشهد به في تفسير العبارة القرانية لانه استعمال
شائع فيما بين البلغا مذكور في كتب اللغة اقول وفي الصحاح عفت الريح
المنزل درست وعفا المنزل يعفو درس يتعدى ولا يتعدى وتعفت
الدار درست وعفتها الريح شدد للمبالغة وفي القاموس العفو عفو الله
عن خلقه والصفح وترك عقوبة المستحق عفا له ذنبه وعن ذنبه والمحو
والامحاء انتهى مل **ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية**
من ذلك سرت طويلا اي سيرا طويلا او زمنا طويلا فطويلا على
الاول صفة مصدر وعلى الثاني صفة ظرف فحذف الموصوف
منهما واقيمت الصفة مقامه **او سرته طويلا** والضمير المقدر للمصدر
المفهوم من الفعل وطويلا حال منه اي سرت السير حال كونه طويلا
ومنه وازلفت الجنة اي قربت **للمتقين غير بعيد اي ازلافا**
غير بعيد او زمنا او مكانا **غير بعيد او ازلفته الجنة اي الازلاف**
في حالة كونه غير بعيد والمعنى ان ازلاف الجنة للمتقين قريب غير
بعيد **الا ان هذه الحال موكدة** لصاحبها من جهة المعنى ولعاملها كذلك
لان الازلاف هو القرب وهو بمعنى عدم البعد قاله المحشي والحق انه
بمعنى التقريب المشتمل على القرب **وقد يجعل حالا من الجنة والاصل**
غير بعيدة وهي ايضا حال موكدة لكن لعاملها فقط من جهة المعنى
كما يقال هو قريب غير بعيد وعزيز غير ذليل **ويكون التذكير على هذا**
مثله في لعل الساعة قريب قال في الكشاف وتذكيره لانه على زنة المصدر

كالنونير والصليل والمصادر تستوى فى الوصف بها المذكر والمونث او على
حذف الموصوف اي شيئا غير بعيد زاد قاضي المفسرين او لان الجنة بمعنى
البستان وفى اعراب ابي البقا ويجوز ان يكون ذكر تريب على معنى الزمان
او على معنى النعت او على معنى النسب اي ذات ترب ما يحتمل
المصدرية والحالية فقط من ذلك جاء زيد ركضا اي يركض ركضا او
عامله جاء على حد قعدت جلوسا يشير الى الخلاف فيما اذا كان المصدر
الموكد غير ملاق للفعل المذكور في الاشتقاق فمذهب سيبويه انه منصوب
بفعله الملاقى والتقدير قعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد
والسيرافي انه منصوب بالفعل المذكور قال الرضي وهو اولى لان الاصل عدم
التقدير بلا ضرورة ملجية اليه واستدل لسيبويه بقوله ٥ لقد عجبت
وما في الدهر من عجب ٥ اني تثلت وانت الصارم البطل ٥ السالك الثغرة
اليقظان كالها ٥ مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل ٥ فان قوله مشي الهلوك
منصوب بمشى مقدر الموصف السالك باليقظان ولا يوصف الموصول
قبل استكماله ولوقش بانه لا يلزم من التقدير لمانع ارتكابه بحيث لا مانع
سيما وهو خلاف الاصل وللمستدل ان يقول اذ الزم ارتكاب التقدير لعام
المانع فالاولى ارتكابه ولا مانع طرد الباب المصدر الغير الملاقى وفى قوله
تثلت بلفظ الماضي دون اقتل من تهييج حمية الممدوح على نصرته
كانه يحثه على الاخذ بثاره ما لا يخفى والثغرة بمثلثة مضمومة فعين معجمة
الناحيه والطريقه السهله والثلمة والكالي الحافظ قال الشارح وهو
حال من ضمير اليقظان والظاهر انه مرفوع واليقظان كالها صفة جرت
على من غير من هى له فتامل والهلوك المراة الكثيرة التبين والخيعل
بخاء معجمة وعين مهملة قميص لاكم له والفضل ككتف قميص تلبسه
المراة فى بيتها او النقدير جاء راكضا على انه مصدر واقع موقع اسم
الفاعل الواقع حالا وهو قول سيبويه والمبرد ومن وافقهما وهل هو
قياس او سماع ذهب المبرد الى الاول وسيبويه الى الثاني ويوجد
قوله تعالى ايتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين فجاءت الحال
فى موضع المصدر السابق ذكره فاقتضى ذلك ان يكون المصدر حالا
بتاويله باسم الفاعل والتقدير ايتينا طايعين او مكرهتين وانما لم يقل
ايتنا طايعتين على اللفظ او طايعات على المعنى مع انها سموات
وارضون لانهن نزلن منزلة العقلا فجاءت مخاطبات ومجيبات

٣٨ س

دوصفن بالطوع والكره فعومل معاملة العقلا وانه جمع المذكور وهي مونثة
اذ ليس في جمع المونث ما يخص العقلا ما يحتمل المصدريه والحاليه
والمفعول لاجله من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا اى فتخافون خوفا
وتطمعون طمعا وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر الموكد لان حذفه
ينافي غرض تاكيده الا فيما استثنى مما حذف عامله جوازا كعوانت سيرا
ووجوبا كعوانت سيرا سيرا او سماعا كحمدا وسقيا او خائفين
وطامعين او لاجل الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد فا
على الفعل والمصدر المعلل وهو اختيار ابن خروف فواضح اذ الاية
لم يتحد فيها الفاعلان وقد وجد الفارسي قراة بعضهم هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم بنصب صدقهم على انه مفعول لاجله اي لصدقهم فى الدنيا فاجاز
عدم الاتحاد فى الفاعل وعدم المقارنة فى الزمان ايضا قال الرضي والذي
يقوى فى نفسي عدم اشتراط الاتحاد فى الفاعل وان قيل باشتراطه
توجيهه ان يريكم بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الروية
لا الاراة فيتحد فاعلا الفعل الذي هو الروية والمصدر الذي
هو الخوف والطمع او الاصل اخافة او اطماعا وحذفت الزوايد
والتعليل للاراة والفاعل متحد وقد زاد الزمخشري فى توجيه المفعول
لاجله وجها آخر فقال خوفا وطمعا لا يصح ان يكون مفعولا لانهما ليسا
بفعل فاعل الفعل الا على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوف او على
معنى اخافة واطماعا ويجوز ان يكونا منتصبين على الحال من البرق
كانه فى نفسه خوف وطمع او على ذا خوف وطمع او من المخاطبين
اي خائفين وطامعين ونقول جاء زيد رغبا اى يرغب رغبا فيكون
عامل المصدر الموكد محذوفا او مجيء رغبا فيكون مذكورا وهو على الاول
مفعول مطلق بالاصالة وعلى الثاني بالنيابة او راغبا او للرغبة
وابن مالك يمنع الاول اراد اول وجهي المصدريه لما مر من انه
يمنع حذف عامل المصدر الموكد وابن الحاجب يمنع الثاني اى ثاني
وجهيها وهو كونه مصدرا نوعيا لانه يودى الى اخراج الابواب
عن حقايقها لان تقديره كذلك يودى الى اخراج رغبا عن كونه مفعولا
مطلقا الى كونه مضافا اليه اذ يصح فى ضربته يوم الجمعه انه يقدر
ضرب يوم الجمعه باضافة ضرب المصدر الى يوم الجمعة ثم حذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيصير يوم الجمعة مفعولا مطلقا
بعد ان كان مفعولا فيه قلت وهو حذف بلا دليل اذ لم تدع

اليه ص ورة فلا بنسمتضح ليلا **وقال المتنبي ابلى الهوى اسفا يوم**
النوى بدني تمامه وفرق الهجر بين الجفن والوسن هو مطلع قصيدة
له وقد تقدم الكلام عليه في حرف البآء من الباب الاول في بحث البآء
المفردة حيث انشد المص منها بيت كفى بجسمي نحولا الى اخره فراجعه
ان شئت **والتقدير اسف** بمد الهمزة على صيغة المتكلم وحده **اسفا**
فهو مصدر موكد **ثم اعترض ذلك بين الفاعل والمفعول به** صوابه
بين الفعل والمفعول لان الاعتراض انما يكون بين المتطالبين فتامل
او ابلاه اسف فهو مصدر نوعي **او لاجل الاسف** ولم يذكر المصنف
وجه الحالية مع ان الترجمة لما تحتمل المصدرية والحالية والمفعول
لاجله لوضوحه قاله الشارح وعندي انه غير واضح بل قد يدعى عدم
صحته لان اسفا اذا كان حالا فهو بمعنى اسفا ولا يصح كونه حالا من
فاعل ابلى لان الهوى ليس باسف ولا من مفعوله لعدم صحة اسناد الاسف
الى البدن حقيقة بشهادة قول المص بعد اذ الاسف فعل النفس لا البدن
واعتبار المجازية يودي الى اعتبار معنى بارد كما يشهد به الذوق
وقد ذكر الشارح هنا وجها اخر وادعى انه اسهل من ذلك وهو ان يكون
اسفا تمييزا محولا عن الفاعل اي ابلى اسف الهوى اي الاسف الباعث
عليه الهوى فاضيف اليه لهذه الملابسة قال وهذا تاويل لا حذف
فيه ولا احتياج الى التاويل الذي يرتكب عند جعله مفعولا لاجله
والعجب من المحشي اذ ناقشه في هذا الوجه بانه لا يخفى ما فيه من البعد
وعدم الظهور وهو معنى حسن في نفسه مقبول عند من له ذوق سليم
وسلم له دعوى وضوح الحالية وفيها ما عرفت من انه مولع بالتعنت
عليه **فمن لم يشترط اتحاد الفاعل** اي فاعل الفعل والمصدر المعلل
في نصب المفعول لاجله **فلا اشكال** عليه والفاعل هنا مختلف
لان فاعل الابلاء الهوى وفاعل الاسف القائل **واما من اشترطه**
فهو على اسقاط لام العلة توسعا والنصب على نزع الخافض **كما في**
قوله يبغونها عوجا فانه على اسقاط اللام لذلك والاصل يبغون لها
عوجا قال الزجاج اي يطلبون لها اعوجاجا تقول العرب ابغي
لي كذا بوصل الالف اي اطلبه لي وابغني بقطع الالف اي اعني على
طلبه **او تقول الاتحاد** في الفاعل **موجود تقديرا اما على ان الفعل**
المعلل ليس هو ابلى المذكور بل هو **مطاوع ابلى المحذوف اي فبليت اسفا**
ولا يقدر فبلى بدني لان الاختلاف في الفاعل **حاصل** فيه ايضا

اذ

اذ الاسف فعل النفس لا البدن او لان الهوى لما حصل بسببه
نفسه **كان كانه قال ابليت بالهوى بدني** فيتحد فاعل الابلاء والاسف
مسـ ما يحتمل المفعول به والمفعول معه نحو اكرمتك وزيدا
يجوز كونه عطفا على المفعول به فيكون مفعولا به **وكونه مفعولا معه**
نحو اكرمته وهذا يحتملهما بجعل الواو عاطفة على الضمير المنصوب
او واو المفعول معه **وكونه معطوفا على الفاعل** فيكون مرفوع المحل
وسهل ذلك عدم ظهور الاعراب فيه وجاز عطفه عليه وان كان ضميرا
متصلا ولم يوكد **لحصول الفصل بالمفعول** وفي ذكر هذا الاحتمال في باب
المنصوبات المشتبهة لا يخلو عن شيء **وقد اجيز في حسبك وزيدا**
درهم كون زيد ولو حكاه منصوبا لكان اولى **مفعولا معه** وهذا
ما ذهب اليه الزجاج وابن عطيه والزمخشري بناء على ان حسبك اسم فعل
بمعنى يكفي فضمته بناء والكاف مفعول به وزيدا مفعول معه
ودرهم فاعل **وكونه مفعولا به باضمار يحسب** مضارع احسب قال في
القاموس واحسبه ارضاه وهذا ما ذهب اليه بعضهم فحسب اسم فاعل
بمعنى كاف وضمته اعرابيه وهو مبتدا والكاف مجرور بالاضافة اليه
ودرهم خبره وزيدا مفعول بتقدير يحسب اي يكفي وفاعله مستتر عائد
الى درهم لتقدمه رتبة والواو لعطف جملة على جملة اخرى **وهو** اي
كونه مفعولا به على الاضمار **الصحيح لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان**
من جنس ما يعمل في المفعول به من فعل او اسم جار مجرى الفعل وهذا
ما اختاره ابن مالك ونص عليه في تسهيله وليس حسبك مما جرى مجرى
الفعل والمراد بالفعل في قولنا من فعل ما هو اعم من اللازم والمتعدي فلا
يرد سرت والنيل واستوى الماء والخشبة مما الفعل فيه لازم لا يعمل في المفعول
وقد نصب المفعول معه وان اوهمته العبارة اذ المراد بجنس ما يعمل مطلق
الفعل وما جرى مجراه ولقائل ان يقول ان لاسم الفعل حكم ما هو افقه
في المعنى من تعد ولزوم قال في التوسل في اخر باب اسماء الافعال وحكمها
غالبا في التعدي واللزوم والاظهار والاضمار حكم الافعال الموافقة لها
معنى وحسب اسم فعل بمعنى يحسب اي يكفي وهو متعد وكذا ما هو بمعناه
فلم يعمل في المفعول معه الا ما هو من جنس ما يعمل في المفعول به لان
اسم الفعل مما جرى مجراه على ان ما حكم بصحته يستلزم اعتباره العطف
على الجملة قبل تمامها والاول خال عنه فهو اولى بالترجيح **ويجوز جره**
فقيل بالعطف اي بالعطف على الضمير المضاف اليه وهذا انما

يتمشى على قول يونس وجماعة بجواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة
الجار ولم يلزم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وقيل باضمار حسب
اخرى وهو الصواب وهذا قول اكثر البصريين ولا يخلو قوله وهو الصواب
عن مناقشة لاشعاره بان مقابله خطا وليس كذلك بل الخلاف قوي كما
عرفت و يجوز رفعه بتقدير حسب اخرى مرفوعة معطوفة على
الاولى ثم حذفت وخلفها المضاف اليه وهو زيد في المثال فاكتسى
اعرابها وردوا بالاوحد الشاهد تقول اذا كانت الهيجاء وانشقت
العصا فحسبك والضحاك سيف مهند هو من ثاني الطويل ولم اقف
على تسمية قايله وكان من قوله كانت تامة والهيجاء الحرب تمد كما في البيت
وتقصر وقد استشهد الفارسي بهذا البيت على مدها وانشقاق العصا
كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة قال ابن يسعون في شرح
شواهد الايضاح العصا هنا الجماعة ضرب انشقاق العصا مثلا في
اختلاف الاقوام لهول المقام وانما ضرب المثل بها لقلة جراها عند
افتراق اجزايها والسيف المهند المطبوع من حديد الهند وقد روي
لفظ الضحاك بالحركات والنصب على وجهين ان يكون مفعولا معه وان
يكون مفعولا به والجر على وجهين العطف على الضمير المجرور وتقدير
مضاف والرفع بالعطف على الاسم بتقدير مضاف اي فحسبك وحسب
الضحاك والحق ان المعنى في البيت لا يحسن الا على تقدير الواو والمفعول
معه لان القصد الاخبار بانه اذا التحم القتل وتضعضعت الابطال
فالكافي لك امران السيف والضحاك المويد وليس المراد بالاخبار
بان المخاطب يكفيه ويكفي الضحاك سيف وقد اذكرني المصراع الثاني
من البيت ما كان قد انشدنيه شيخنا رحمه الله تعالى من تضمينه
حتى حده الضحاك صمصام جنند ٭ كما صين بالتقدير خندمو زرد ٭
اخذ حبيبي لا تردد زرديه ٭ فحسبك والضحاك سيف مهند ٭

باب الاستثنا يجوز في نحو ما ضربت احدا الا زيدا
كونه بدلا من المستثنى منه وقد وقع في اكثر النسخ من المستثنى
بدون منه لظهور المراد وهو ارجحها لانه قد توفرت فيه شرايط
اختيار البدل وهي كما قال الرضي ان يكون المستثنى بعد الا ومتصلا
ومتاخرا عن المستثنى منه وقد اشتمل الكلام على استفهام مراد به النفي او
نفي صريح او ماول غير مردود به كلام تضمن الاستثنا وان لا يتراخى
المستثنى عن المستثنى منه وكونه منصوبا على الاستثنا وهو على

جواز

جواز غير مختار وكون الا وما بعدها نعتا وهو اضعفها اورد عليه
امور احدها ان في كلامه تدافعا مثل ما مر قريبا وتقريره ان في قوله
في البدلية وهو ارجحها يقتضي رجحان ما عدا البدل وارجحيته وقوله
في النعت اضعفها يقتضي ضعف ما عدا النعت واضعفيته فاستفاد
ان البدل ارجح وضعيف والنعت اضعف وراجح وتنافيه ظاهر
ويجاب عنه بان صيغة افعل فيهما ليست على ظاهرها وانما هي لمجرد
افادة الوصف دون تفضيل ثانيها ان القايل بمنع رجحان البدل
هنا على الاستثنا وذلك ان رجحانه في نحو ما قام القوم الا زيد لحصول
المشاكلة وهي في نحو ما ضربت احدا الا زيدا حاصلة على كلا التقديرين البدلية
والاستثنا هنا صالح فاستويا ولا ارجحية ثالثها ان دعوى اضعفية ذي
النعت ان كان السبب فيها ان الاستثنا هنا صالح فقد شرطه حمل
الا على الصفة وهو تعذر الاستثنا فهو اختيار منه لمذهب ابن الحاجب
وقد تقدم ان جماعة منهم ابن مالك ذهبوا الى انه لا يوصف بالا الا حيث
يصح الاستثنا ومنعوا الاخذ على الوصف لعدم جواز الاخذ على
الاستثنا ومثله ليس زيد شيا الا شيا لا يعبا به فانه يجوز فيه البدلية
الراجحة والاستثنا فان نصبت بما الحجازية مكان ليس بطل كونه بدلا
وتعين النصب ان يكون على الاستثنا لانها لا تعمل في الموجب قال ابو حيان
من شروط الحجازية ان لا يبدل من خبرها بدل قد دخلت عليه الا نحو ما زيد
شي الا شي لا يعبا به فلا يجوز هنا في الخبر النصب بلا خلاف بين الحجازيين
والتميميين ذكره سيبويه ووجه بطلان العمل ان شيا الاول قد ابدل منه
شي الثاني وهو واجب الرفع لايجابه فيجب ان يكون الاول كذلك لان
البدل والمبدل منه مستويان في الاعراب وذكر البطليوسي انه يجب نصب
الخبر الذي هو شي الاول ويجعل شي الثاني بدلا على الموضع لان خبر
ما موضعه رفع لانه خبر مبتدا محذوف في الاصل مسيلة يجوز
في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه كون الضمير منصوبا بناء على فعلية
حاشى وكونه مجرورا بناء على حرفيتها فان قلت حاشى تعين الجر لتعين
انها حرف لعدم نون الوقاية او حاشاني بالحاق نون الوقاية تعين
النصب لانها فعل حينئذ وكذا القول في خلا وعدا اذا قلت خلاك
وعداك وخلاه وعداه احتمل الوجهين الفعلية والحرفية واذا قلت
خلاي وعداي تعينت الحرفية واذا قلت خلاني وعداني تعينت
الفعلية مسيلة يجوز في نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد

بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره المستتر في تقول ووجه ذلك ان من شروط اعتبار الابدال كما تقدم بعد الا متصلا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نفي او نهي فبقيد الاشتمال المذكور دخل الضمير الراجع قبل الاستثنا بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتدا ولاحد نواسخه فالاول كهذا المثال فان الضمير في يقول راجع الى اسم صالح لان يبدل منه وهو احد المرفوع بالابتدا وجاز الابدال من هذا الضمير لاشتمال النفي عليه معنى فان معناه ما يقول ذلك احد الا زيد ومن ثم كان الابدال من صاحب الضمير اعني احدا هو المختار لانه الاصل ولا يحتاج الى هذا التاويل والثاني **وان ينصب على الاستثنا فارتفاع** على البدلية **من وجهين وانتصابه من وجه** فان قلت اولهذا التفريق ثمرة ولهذا الاختلاف نتيجة قلت نعم صناعة ومعنى اما الاول فلانك اذا جعلت المستثنى بدلا امتنع تقديمه على المستثنى منه لان البدل تابع لا متقدم على المبدل منه المتبوع واما الثاني فلان القصد في البدل الحكم على المستثنى منه فتدبر **فان قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد فبالعكس** اي انتصابه من وجهين البدلية من احدا والاستثنا ورفعه من وجه واحد وهو الابدال من ضمير يقول وهذا هو المثال الثاني الموعود بمجيئه وراى هنا هي البصرية التي هي احد النواسخ ولو كانت البصرية لم يجز البدل قال الرضي ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قبل فلا يقال ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء قال نجم الائمة وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتدا ايضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي على عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد **ومن مجيئه مرفوعا قوله في ليلة لا نرى بها احد يحكي علينا الا كواكبها** تقدم الكلام عليه مستوفى في على من حرف العين ثم ان بعد الا فيه جاء مرفوعا على انه بدل من الضمير في يحكي ولو كان من احد النصب قال الرضي ونرى من روية العين وفي جعله من روية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالابصار والحكاية منفيان معنى فمن ثم جاز الابدال من ضمير يحكي ولو قلت

لا اوذي احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط **وعلى هنا بمعنى عن** لانه انما يقال حكى عنه **او ضمن يحكي معنى ينم او يشنع** اي معنى ما يتعدى بعلى **ومما يحتمل الحالية والتمييز من ذلك كرم زيد ضيفا ان قدر ان الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل** والاصل كرم ضيف زيد ولفاعليته في الاصل **يمتنع ان يدخل عليه من** لانها لبيان الجنس فيقتضي مبنيا **وان قدر نفسه** اي ان قدر ان الضيف هو زيد **احتمل الحال** وهو ظاهر **والتمييز** الا انه يكون حينئذ من احد نوعي تمييز الجملة القليل وهو ما لا يكون مقدر الاسناد اليه قال ابن مالك ولا يلزم في تمييز الجملة تقدير الاسناد اليه في الاصل بل هو على قسمين غالب وهو ما يكون مقدر اسناد الفعل اليه نحو طاب زيد علما اي طاب علم وغير غالب وهو ما لا يكون كذلك نحو امتلا الكوز ماء فمن التزم في كل تمييز وقع عن النسبة ان يكون محولا ففي تكلف لانه غير متات في نحو طاب زيد ابا اذا كان زيد نفس الاب **وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من** لنزول احتمال الحال ففي ادخالها تنصيص على المعنى المقصود وتوضيح هذا المقام ان يقال اذا صح التمييز ان يكون خبرا لما انتصب عنه نحو كرم زيد ابا وحسن عمرو ضيفا فانك تقول زيد اب وعمرو ضيف فان اردت بالاب والضيف نفس زيد وعمرو جاز ان يعربا حالين بلحاظ الهيئة والتمييز احسن ولا يكون التمييز حينئذ محولا عن الفاعل وتدخله من بل يكون ادخالها احسن لدفع الحال وان اردت بها غيرهما اي اب وزيد وضيف عمرو تعين التمييز وكان محولا عن الفاعل وامتنع دخول من عليه لما قررنا **ومن جملة ذلك هذا خاتم حديدا** فانه يحتمل الحال والتمييز **والارجح فيه التمييز للسلامة به من جمود الحال ولزومها اي عدم انتقالها ووقوعها عن نكرة** وكل ذلك غير صالح في باب الحال لان الاصل فيها ان تكون مشتقة منتقلة واقعة عن معرفة وهذا ما عليه الزجاج وتبعه ابن عطية ورجح غيرها الحالية وقال يجوز ان تكون الحال جامدة اذا دلت على هيئة وهي مختار ابن الحاجب **وخير منهما** اي من النصب وادخال من اي من كونه حالا ومن نصبه على التمييز وما قلناه تبعا للشارح هو الحق **الخفض بالاضافة** لسلامته من المكروه وحصول التخفيف الناشئ عن الاضافة **من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا** قيل لصوابيتها اذا انتصرت الحال وتفرد صاحبها ان لا يحتمل لغير

الاقرب تعليلا للفصل فلم لا يكون هنا كذلك فيجعل للاقرب قولا واحدا السلامة منه
من الفصل وقد يفرق بان الفصل هنا يسير فيغتفر قال وفيه نظر وبين وجه النظر
بان في جعل الاولى للابعد وصلا يسيرا بقدر الفصل الذي هنا ولم يغتفر
واجيب بان الفصل هناك انما لم يغتفر مع كونه يسيرا مع كونه في موضعين
وعلى هذا كان ينبغي الفرق بان الفصل هنا في موضع واحد ونحو قاتلوا المشركين
كافة جميعا اي مجتمعين وتجويز الزمخشري الوجهين في ادخلوا في السلم
كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل اما كونه كافة حالا من الفاعل
في ادخلوا فظاهر والمعنى عليه اي ادخلوا جميعا في السلم واما كونها حالا
من المفعول اعني في السلم على ما جوزه الزمخشري فان السلم مؤنث كالحرب
وان المعنى ادخلوا في الطاعات اي لا يدخلون في طاعة دون طاعة
فقد رده المص بانه غلط لان كافة تختص بمن يعقل قال المحشي وكان
هذا الاختصاص مذهب البعض دون الجمهور ولذا لم يتعرض له التفتازاني
في حاشيته وفي جعل عدم تعرض التفتازاني دليلا على ان الاختصاص
مذهب البعض دون الجمهور نظر وانما الظاهر ان الجمهور على الاختصاص
دون البعض وما في الحاشية والسلم بالكسر والفتح وكذا بفتح السين
واللام الانقياد والطاعة فالخطاب للمؤمنين الخلص ولاهل الكتاب
المؤمنين بنبيهم وكتابهم او للمنافقين المؤمنين بالسنتهم او للكل وكافة حال
من ضمير ادخلوا او من السلم وقيل السلم الاسلام وحينئذ لا يكون الخطاب
للمؤمنين الخلص الا بتاويل الاسلام لشعبه وفروعه لان قولنا ادخلوا
صريح في الامر باحداث الاسلام لا الثبات عليه او الازدياد منه وكافة
في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع جعل اسما للجملة لانها تكف الاجزاء
من التفرق ووهمه اي الزمخشري في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة اشد
من وهمه هنا لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم
فيه من الحالية وانما قدر الزمخشري ذلك لئلا يتقدم الحال على صاحبها
المجرور بالحرف فان سيبويه واكثر البصريين على منعه ضميرا كان او اسما
ظاهرا لا اذا كان الجار زائدا لان الحال تابعة لصاحبها والمجرور لا
يتقدم على الجار فكذا تابعه ونقل ابو حيان في ارتشافه الجواز عن ابن
كيسان وابي علي وابن برهان استدلالا بالاية وبعضهم يجعل كافة حالا
من الكاف والتاء للمبالغة قال المحشي وهو تعسف ثم نقل حكاية عن شيخه
ابي الفضل محمد بن ابي اسحاق التلمساني عن شيخه ابي سعيد العقباني انه

اجتمع براكش بيهودي يشتغل بالعلوم فقال له ما دليلكم على عموم رسالة
قلت حديث بعثت الى الاحمر والاسود فقال هذا خبر احاد يفيد الظن
والمطلوب في المسئلة القطع فقلت قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
فقال وهذا لا يكون حجة الا عند من يصح تقديم الحال على صاحبها المجرور
بالحرف وانا لا اقول بصحته قال والجواب عن اعتراض اليهودي على الخبر
انه وان كان من قبيل الاحاد الا انه متواتر المعنى فسبيله سبيل جود
حاتم وشجاعة علي واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع
بحقيقة ذلك الخبر اذ الرسول معصوم وكل ما هو خبر معصوم فهو حق وعن
اعتراضه على الاية بالاستدلال على صحة مسئلة تقديم الحال على صاحبها
المجرور بالحرف ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب
اشد واشد اي اشد من الوهم الاول واشد من الوهم الثاني اخراجه اياه
عن النصب البتة قال الشارح ولقد استطال المص متنقلا في درجات
التشنيع اي على الزمخشري ويؤيد تشنيعه ما في القاموس وجاء الناس كافة
اي كلهم ولا يقال جاءت الكافة لانه لا يدخلها ال ووهم الجوهري ولا
تضاف وما في عمدة الحفاظ من ان كافة لا تثنى ولا تجمع ولا يكون الا حالا
ولذلك لحن من يقول على كافة المسلمين وما في التقريب لابن خطيب
الدهشة من ان كافة حال ولا تستعمل الا كذلك قال ابو اليمن الكندي
وتارة يرد في كثير من كلام العلماء مضافة منصرفة وهو سهو منهم وقال
الفرا تضعف لانها في مذهب المصدر ولذلك لم يدخل العرب عليها
الالف واللام فهي مثل قولك قاموا معا وقاموا جميعا وما في اللباب من ان
الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا ومثله كافة وقاطبة واستهجنت
اضافتهما وفي شرحه المسمى بالعباب للسيد عبد الله وقد وقع كافة
مضافا في كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر قد جعلت لال بني كاكلة على
كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه
عمر بن الخطاب حينئذ كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في ال
كاكلة الى الان فلا وجه للتخطئة والاستهجان قال الشارح ان اصح هذا
سقطت الاوجه الثلاثة باسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم
نصبه على الحال واخراجه عن النصب بالكلية ونوقش بان ثبوت هذا
وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ من الحال ما يحتمل باعتبار
عامله وجهين نحو وهذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله التنبيه المستفاد
من حرفه واختاره الكوفيون لبعده او معنى الاشارة المستفاد من اسمها

وهو الاولى عند البصريين لقربه نحو اما انبه او اشير فان قيل اليس قد
صرحوا بان العامل في العامل وفي صاحبها واحد وقد اختلف هنا
اذ عاملها ما ذكرت وعامله الابتدا قلت لما عاد تقديره هذا بعلي شيخا
الى انبه عليه شيخا او اشير اليه شيخا كان انتصابه بمعنى بعلي باعتبار انه
مفعول لاحدهما لا باعتبار انه خبر المبتدا فكان العامل في الحال وذيها
واحدا وما نقلناه من ان العامل معنى التنبيه عند الكوفيين ومعنى الاشارة
عند البصريين هو نص الشارح وفي كلام ابي حيان ما يخالفه فانه قال
اختلفوا في نصب قائما من هذا زيد قائما فذهب البصريون الى انه
منصوب على الحال واختلفوا في عامله فقيل ها التنبيه وقيل اسم الاشارة
وقيل مجموعهما وقال السهيلي العامل مقدر دل عليه السياق تقديره
انظر اليه قائما وذهب الكوفيون الى انه منصوب على انه خبر اسم الاشارة
لان اسم الاشارة عندهم يجي في بعض المواضع من اخوات كان وهو
مطرد عندهم في كل اسم لا ثاني له في الوجود ويقع بعد اسم الاشارة نحو
كيف اظلم وهذا الخليفة قادما وكيف اخاف البرد وهذه الشمس طالعة
فالشمس اسم هذه وطالعة الخبر وهذا المنصوب بعد هذا هو المسمى عندهم
بخبر التقريب ومرفوعه اسم التقريب وذلك حيث يراد باسم
الاشارة معنى التقريب على القول بانه خبر اسم الاشارة واما اذا قلنا
بانه حال عندهم فالعامل فيه الحديث والمحدث عنه انتهى ملخصا وعلى
الاول فيجوز ها قائما ذا زيد لان الحال لم يتقدم على عاملها فان الحال
اذا كان عاملها جامدا ضمن معنى مشتق وجب تاخيرها عنه كالها بينا
ذا صريح النصح فاصغ له هو صدر بيت عجزه وطع وطاعة مهد
نصحه رشد وهو من اول البسيط ولم يسم قايله وصريح النصح خالصه
وكل خالص صريح واصغ امر من صغا يصغو او من صغى يصغى بمعنى مال
وطع امر من طاع يطوع اذا انقاد والمهدى معطي الهدية والرشد
بفتحتين خلاف الغي وعلى الثاني يمتنع التقدم على عاملها المعنوي
واما التقديم عليهما معا فيمتنع على كل تقدير لما عرفت من الحال
ما يحتمل التعدد وهو المسمى بالترادف عندهم والتداخل قال
الرضي وجوز الجمهور وهو الحق ان يجي لشيء واحد احوال متخالفة متضادة
كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله
اخرج منها مذءوما مدحورا كما في خبر المبتدا فان الذام بالهمز الذم
والزجر الطرد ومنع بعضهم ذلك في الحال مطلقا قياسا على الزمان

والمكان فجعل مدحورا حالا من ضمير مذءوما اي جعلها متداخلة ولا حجة
للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال
نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس نعم لو عطفت جاز
لدلالة العطف على تكرار الفعل واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين
كما في مذءوما مدحورا او متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته
اسود ابيض او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به نحو
جاء زيد راكبا ضاحكا فالتعدد على ان يكون عاملها جاء وصاحبها
زيد فيتحد العامل وذو الحال والتداخل على ان الاولى من زيد
وعاملها جا والثانية من ضمير الحال الاولى العايد على زيد وهي العامل
فيتعدد العامل حقيقة وذو الحال لفظا وذلك اي التداخل واجب
عند من منع تعدد الحال وقد بينا شبهة المانع فيما نقلناه عن الرضي
والجواب عنها واما لقيته مصعدا منحدرا فمن التعدد لاتحاد العامل
لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل فيه التداخل لان الحال
الثانية اذا كانت حالا من ضمير الاولى كانت مقيدة لها مع التضاد بينهما
وهو مستحيل لامكان الجمع بينهما ويجب كون الاولى من المفعول
والثانية من الفاعل وان حصل الاختلاف بالعكس تقليلا للفصل
لان اللازم حينئذ فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله
بخلاف ما لو جعلت الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ
فصلان احدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله
بحال الفاعل واما تجويز علماء البيان في اللف والنشر جعل الاول
من اوصاف راجعا الى الاول من امور اللف والثاني للثاني وهكذا بل
عدوه احسن من جعلها غير مرتبة فقد اجاب المص عنه في حواشي
التسهيل بانه انما جاز للوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد ما لكل
واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطا في تعدد الحال
مع تعدد صاحبها فكان الحمل على الاقرب هو المتعين الا عند قيام
قرينة غيره والمفهوم من كلام الرضي ان ما منعه المص جايز على ضعف
حيث قال واما الحالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين
فالاولى الجمع بينهما اختصارا نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق
وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل
منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة
وان لم يكن فالاولى ان يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرة

زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتوخر حال
الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والصعد زيد وذلك لانه لما كانت
مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال
المفعول المفعول اذ لا اقل من ان يكون احد الحالين بجنب صاحبه
حيث لم يكن كل واحد بجنب صاحبه وهذا لا ينافي وجوبه بالقياس
الى عكسه ولا يحمل على العكس فتكون الاولى للفاعل والثانية للمفعول
الا بدليل كقوله خرجت بها امشي تجر ورانا فان امشي وتجر جملتان
حاليتان والاولى من الفاعل والثانية من المفعول لاشتمال كل منهما
على ضمير من هي له والمصراع صدر بيت من ثاني الطويل وتمامه على
اثرينا مرط ذيل مرحل وقايله امرء القيس من معلقته ويروى على اثرنا
اذيال مرط والاثر بفتحتين بكسر الهمزة وسكون المثلثة واحد والذيل
طرف الثوب والمرط بكسر الميم وسكون الراء بعدها مهملة كساء
من خز او صوف والمرحل بفتح الحاء المهملة مع التشديد المنقش بنقوش
تشبه رحال الابل تقول اخرجتها من الخدر حال كوني ماشيا وكونها
جارة على اثارنا اقدامنا ذيل مرطها لتنفي الاثر على القافة قصد الستر
ومن الاول قوله عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا
هواها هو من اول الوافر ولم يسم قايله فذات هوى معنى حالان
اولاهما من مفعول عهدت وثانيتهما من فاعله والمعنى بتشديد
النون المفتوحة اسم مفعول من عنيته تعنية اذا اعنيته وعني
بالكسر يعني تعب ونصب وعاد من الافعال الناقصة والسلوان نسيان
الشي وتركه قال في القاموس سلاه وعنه كدعاه ورضيه سلوا وسلوا
وسلوا وسلوانا نسيه وفي الصحاح السلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون
اذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا واسم ذلك الماء السلوان
يقول كنت انا وسعاد متحابين فاما انا فصرت الى ازدياد في المحبة
واما هي فصارت الى السلو وترك المحبة

باب اعراب الفعل

مسئلة ما تاتينا فتحدثنا لك فيه رفع تحدث
على العطف على الفعل المنفي فيكون شريكا في النفي لان المعطوف على
المنفي منفي او على الاستيناف بتقدير مبتدا محذوف في الكلام
فيكون مثبتا اي فانت تحدثنا الان ويختلف معنى التركيب
نفيا واثباتا ولك نصبه باضمار ان وله على النصب معنيان نفي
السبب الذي هو الاتيان فينتفي المسبب الذي هو التحديث

اي ما يكون منك اتيان فكيف تحدثنا فينتفي الاتيان والتحديث معا ونفي
الثاني فقط فيكون المعنى ما تاتينا محدثا بل غير محدث فان جيت
بلن مكان ما فقلت لن تاتينا فتحدثنا فللنصب وجهان اضماران
على معنييه والعطف وهو واضح وللرفع وجه واحد وهو القطع على
الاستيناف وان جيت بلم فقلت لم تاتنا فتحدثنا فللنصب وجه
واحد وهو اضماران ولا يكون التحديث ثابتا على المعنيين وللرفع
وجه واحد وهو الاستيناف فيكون التحديث ثابتا ولك الجزم
بالعطف فينتفي التحديث ايضا فان قلت ما انت آت اي فتحدثنا
فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل اي لعدم تقدم ما
يصلح ان يكون معطوفا عليه وانما هو على القطع والاستيناف فيتحتم
الرفع واما النصب فجايز باضماران وله المعنيان كما عرفت مسئلة
هل تاتيني فاكرمك الرفع على وجهان العطف والقطع على الاستيناف
والنصب على الاضمار اي على اضماران بعد الفاء في جواب الاستفهام
وهل زيد اخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستيناف
فللرفع وجه واحد وانما نفى العطف لانه عطف فعلية على اسمية
قال الشارح لا يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجملتين بالاسمية
والفعلية وليس بمانع على الصحيح واما من جهة المعنى فلا مانع من ان
يستفهم عن اخوة زيد وعن اكرامه له الواقع بعد ثبوتها وتحقيق
بان هنا مانعا ظاهرا غير التخالف وهو استدعا رفع الفعل بالعطف
تقدم فعل مرفوع ليشتركا في الرفع وجهته وسكت المص عن النصب
على اضماران لجوازه وهل لك التفات اليه فتكرمه الرفع على
الاستيناف وسكت عن الرفع على العطف لامتناعه عنده وقد ما عرفت
والنصب اما على الجواب او على العطف على التفات واضماران واجب
على الاول اي على الجوابية لان الحذف في هذا الموضع وامثاله مما
التزم فيه حذف ان انما هو لاجل ان الحرف الذي وليه في اللفظ
الفعل المنصوب للعطف في الاصل فلو ظهرت ان بعده لكان في صورة
عطف الاسم على الفعل وقال ابن الحاجب فيها لقيام القرينة الدالة
على المحذوف مع كونه اخصر قال الشارح وفي كل من القولين نظر
وكانه في الاول هو ان الاصل في الفاء ان تكون عاطفة فتصير فواء
ما بعدها من الرفع الى النصب للتنصيص على معنى السببية لان
المضارع المرفوع ظاهر في الحال فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن

ان الفا العطف جملة حالية الفعل على جملة قبلها فكان صرفه الى النصب منبها
في الظاهر على عدم عطفه لان المضارع المنصوب بان مفرد وما قبل الفاء
جملة والتزموا عدم ظهور ان لان ظهورها يودي الى ظهور كون فاء
السبب عاطفة وعطفها قليل ومع قلته فهي انما تعطف الجملة على
الجملة كما في الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الثاني ان قيام القرينة
على المحذوف انما يجوز الحذف ولا يوجبه وجايز على الثاني اي على العطف
لان الفاء تدخل على الاسم الصريح فجاز ان يكون معها ما يغلب الفعل وكالمثال
سواء بالنصب على الحالية قوله تعالى فلو ان لنا كرة فنكون ان سلم كون لو
للتمني قال ابو حيان الظاهر ان لو هنا اشربت معنى التمني ويكون فنكون الجواب
كانه قيل يا ليت لنا كرة فنكون وقيل هي الخالصة للدلالة لما كان ستقع لوقوع
غيره فيكون قوله معطوفا على كرة اي فكونا من المومنين وجواب لو محذوف
اي لكان لنا شفعا واصدقا تخلصا من العذاب والمثال هو هل لك النفقات
الى الحرم قال المحشي تكون لو للتمني لانها لو كانت شرطية لم تكن الاية مشابهة
للمثال في اعرابه لعدم تاتي النصب على الجواب فيها وتاتيه اي وان يا تي النصب
فيها بوجه آخر على ما عرفت من نقل ابي حيان فتدبر مسئلة ليتني
احدما لا فانفق منه فيه الرفع على وجهين العطف على احد والاستئناف
والنصب على وجه واحد اضمار ان وليت لي مالا فانفق منه يمتنع فيه
الرفع على العطف لعدم المشاكل اي ويجوز فيه الرفع على الاستئناف
والنصب على الاضمار ولظهور جوازهما سكت عنهما مسئلة ليقم
زيد فيكرمه بالرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار
عن العطف والاستئناف اي فنحن نكرمه ويمتنع العطف بالرفع لعدم
المشاكل له في اعرابه وهذا تحقيق ما قلناه في ان زيدا اخوك فنكرمه من
انما نع الرفع فيه ليس تخالف الجملتين بل عدم المشاكل في الاعراب
قال الشارح ضبط فنكرمه بالنون للمتكلم عظما او مشاركا ليكون الجزم
قياسا نحو ولنحمل خطاياكم اذ ضبطه بتاء الخطاب فيه جزم مضارع
المخاطب باللام وهو غير معتبر اللهم الا ان يعتذر بان الثواني يغتفر
فيها ما لا يغتفر في الاوائل وهذا اعتذار حسن لكن ليس مثل ذلك بكثير
حسن فان المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين مسئلة
نحو افلم يسيروا في الارض فينظروا يحتمل الجزم بالعطف وهو ظاهر
والنصب على الاضمار مثل افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب
فهذا نصب في جواب الاستفهام ونحو بالرفع عطفا على الاول وان تومنوا

وتنفقوا

وتنفقوا يوتكم اجوركم يحتمل تنفقوا الجزم بالعطف على تومنوا وهو الراجح
والنصب باضمار ان قال سيبويه سالت الخليل عن قوله ان تاتني وتحدثني
احدثك بالنصب فقال يجوز والجزم اوجه وكون النصب على حد
قوله ومن يقترب منا ويخضع نوه هو صدر بيت من اول الطويل عجزه
ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما ولم يسم قايله والاقتراب افتعال من القرب
ونوه مضارع مجزوم من اواه يو ويه ايوا والهضم فرده الجلال بالظلم قال العطف
تفسيري وقال قاضي المعتزلين في قوله تعالى ومن يعمل من الصالحات بعض الطاعات
وهو مومن اي الايمان شرط في صحة الطاعة وقبول الخيرات فلا يخاف ظلما
منع ثواب مستحق بالوعد ولا هضما ولا كسرا منه بنقصان او جزاء ظلم وهضم
فانه لم يظلم غيره ولم يهضم حقه وفي الصحاح هضمت الشي كسرته يقال هضمه
حقه واهتضمه اذا ظلمه وكسر عليه حقه فليس العطف بتفسيري واعلم انهم
اجروا الشرط والجزا مجرى النفي فنصبوا بعدهما وبعد الشرط قبل الجزا المضارع
الواقع بعد الفا والواو بان مضمرة وجوبا اما النصب بعدهما فنحو ان تبدوا
ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء على قراءة النصب وبعد
الواو ونحو قوله ومن يقترب من قومه لا يزل يرى مضارع مظلوم مجرى ومسحبا
ويدفن منه الصالحات وان يسي يكن ما اساء النار في راس كبكبا وكبكب
اسم جبل بعينه واما بعد وحدة بعدهما فنحو ان تاتني فتكرمني اتك والمراد
الذي انتم والتقدير ان يكن منك اتيان واكرام لي اتك ومن يكن منه اقتراب
منا وخضوع لنا نوه وانما فعلوا ذلك لمشابهة الشرط والجزا النفي من جهة
ان شرط وجود الجزا وجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير
موصوف بالوجود حقيقة فحمل المضارع الواقع بعد ذلك على الواقع
في جواب النفي فنصب هنا كما نصب ذلك باب الموصول
مسئلة يجوز في نحو ماذا صنعت وبماذا صنعته ما مضى شرحه
في الباب الثاني فيما يجب على المسول عند بابه ففصل فيه وقوله تعالى
ماذا اجبتم المرسلين ماذا مفعول مطلق والمعنى اي اجابة اجبتم
كما تقول ماذا تقول اي قول تقول لا مفعول به لان اجاب لا يتعدى الى
الثاني بنفسه بل بالبا وباسقاط الجار وتعدية الفعل توسعا ليس بقياس
انما هو مقصور على السماع ولا يكون ماذا مبتدا وخبرا بان يكون
ما الاستفهامية مبتدا وذا اسما موصولا بمعنى الذي خبرا لان التقدير
حينئذ ما الذي اجبتم به ثم حذف العايد المجرور من غير شرط
حذفه وهو كون الموصول مجرورا بما جر به ذلك العايد وهو غير جايز والاكثر

والاكثر في نحو من ذا البيت كون ذا للاشارة خبرا ومن الاستفهامية
مبتدا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلة والعايد
محذوف عليهما اي لقيته وبعضهم لا يجيزه ويقتصر على الاعراب الاول
ووجه اكثرية الاول ان الاصل في ذا ان تكون اسم اشارة لا موصولا الا
اذا قامت قرينة على ذلك ولا قرينة في المثال ووجه منع وقوع ذا موصولة
بعد من ان تخص من بعقل فليس فيها ابهام كما فيها بالرد الى الاستفهام صارت
في غاية الابهام فاخرجت ذا من التخصيص الى الابهام وجذبتها اليها ولم يقدر
من على ذلك لتخصصها كذا في شرح التسهيل لابن قاسم واختار الكوفيون وقوع
ذا موصولة وان لم يتقدمها استفهام بل يجوز عندهم استعمال اسما الاشارة
كلها موصولة وقد جزم المص في بحث من من حرف الميم بما ذكره هنا انه
قليل وسكت هناك عما ذكره هنا انه الاكثر ويجوز على القول الكوفي
بزيادة الاسما ان تكون ذا زايدة ومن الكثير من ذا الذي يشفع عنده
اي اي شي هذا يشفع فمن اسم استفهام مرفوع بالابتدا وهي في معنى
النفي ولذا دخلت الا في خبره وخبره ذا وهي اسم اشارة والذي نعت لذا
او بدل منه قال ابو حيان وفي ذلك لان ذا اذا كان اسم اشارة وكان خبرا
عن من استقلت بها الجملة وانت ترى احتياجها الى الموصول بعدها ثم قال
والذي يظهر ان من الاستفهامية ركبت مع ذا فيكون من ذا كله في موضع رفع
بالابتدا والموصول بعدهما هو الخبر اذ به يتم معنى الجملة الابتدائية والتقدير
اي شي الذي يشفع انتهى ولا تكون استفهاما مثل ذا موصولة اذ لا يدخل
موصول على موصول الا شاذا كقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح
الميم من من واللام من قبل مسألة فاصدع بما تؤمر ما مصدرية
موولة مع صلتها بالمصدر اي بالامر اي بالمامور من الشرايع او موصول
اسمي اي بالذي تؤمره فحذف العايد بعد اعتبار تعدي الفعل اليه بنفسه
على اسقاط الجار توسعا على حد قولهم امرتك الخير والاصل امرتك بالخير
فحذفت البا توسعا وعدي الفعل بنفسه واما من قال امرتك بكذا فيتعلق
معدى بالحرف وهو الاكثر فيشكل ذلك عليه لان شرط حذف العايد
المجرور بالحرف ان يكون الموصول مخفوضا بمثله اي بمثل ذلك الحرف
الذي جر به العايد معنى ومتعلقا نحو ويشرب مما تشربون اي منه
وههنا ان وجدت المثلية في المعنى لم توجد في التعلق لان اصدع بمعنى
اجهر من صدع بالحجة اذا تكلم بها جهارا او فرق به بين الحق والباطل
واصله الابانة والتمييز قال قاضي المفسرين وفي القاموس وقوله تعالى فاصدع

بما تؤمر اي شق جماعاتهم بالتوحيد ففات الرابط لفوات بعضه وقد
يقال ان اصدع بمعنى امر فحصلت المماثلة بحسب المعنى واما قوله
كالذي مروا بما كذبوا في الاعراف فيحتمل ان يكون الاصل بما كذبوه
فلا اشكال اذ العايد المحذوف منصوب لا مجرور او بما كذبوا في الاعراف
فيحتمل ان يكون الاصل بما كذبوه فلا اشكال ويؤيده التصريح
به اي التصريح باللفظ به في سورة يونس فان القران يفسر بعضه
بعضا وانما جاز الحذف على هذا الاحتمال مع الاختلاف في المتعلق لان
ما كانوا ليومنوا بمنزلة كذبوا في المعنى فاكتفي في المتعلق بالمماثلة المعنوية
ومنع ابو حيان ذلك فقال اذا اختلف العامل الذي يتعلق به الجار
ان لفظا واتفق معنى نحو فرحت بالذي سررت به وكذا اذا اتحد
الحرف معنى واختلف لفظا لم يجز الحذف نحو حللت في المكان الذي حللت
به واما ذلك الذي يبشر الله عباده قرا الجمهور بضم حرف المضارعة
وفتح الموحدة وكسر المعجمة من التبشير وقرا ابن كثير وابو عمرو والكوفيان
بفتح حرف المضارعة وسكون الموحدة وضم الشين مضارع بشر المتعدي
فتضعيفه للتكثير لتعديه بخفيفه نعم بشر بكسر الشين لازم يتعدى
بالهمزة وعليه قراة مجاهد وحميد بن قيس يبشر بضم حرف المضارعة
وكسر الشين فقيل الذي مصدرية اي ذلك تبشير الله وفي البحر
لابي حيان ومن النحويين من جعل الذي مصدرية حكاه ابن مالك عن يونس
وتاول عليه هذه الاية وليس بشي لانه اثبات للاشتراك بين مختلفي
الحد بغير دليل وقد ثبتت اسمية الذي فلا يعدل عن ذلك بشي لا يقوم
به دليل ولا شبهة وحكى الفارسي في الشيرازيات عن ابي الحسن عن
يونس وقوع الذي مصدرية غير محتاجة الى عايد وتاول عليه الاية
وهكذا كقوله وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم ولا يعود الى الذي
شي لانها في مثل هذا حرف وقيل الاصل يبشر به والذي اسم موصول
ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف ورد القولين بعقيل
لتضعيف الاول بانه دعوى لم تقم عليها دليل وما يتوهم دليلا من تاويل
فيه والثاني بانه فتح باب يودي الى حذف كل عايد مجرور بحرف
وهو معلوم البطلان والاولى ان يكون الذي في الاية اسما موصولا
صفة لمحذوف والاصل ذلك التبشير الذي يبشره الله عباده فحذف
الموصوف لقيام الدليل عليه والعايد المنصوب لانه حينئذ ضمير
مفعول مطلق على القياس كما قيل في توجيه ما استدلوا به على المصدرية

ايضا من قوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا ان الاصل كالخوض الذي خاضوه
ومما ذكره المصنف من ثاني القولين وذكرنا انه الاولى ذكرهما الزمخشري
فقال والاصل ذلك الثواب الذي يبشر الله به عباده فحذف الجار كقوله
واختار موسى قومه ثم حذف الراجع الى الموصول او ذلك التبشير الذي
يبشره الله عباده لكن اعترضه ابو حيان بان الاظهر رد هذا الوجه
اي وجه تقدير التبشير اذ لم يتقدم في هذه السورة لفظ البشرى ولا ما يدل
عليه من بشر او شبهه وقد يقال ان لم يتقدم ما يدل باللفظ فقد
تقدم ما يدل بالمعنى وهو ذلك المبشر به فتامل **مسئلة يجوز
في تماما على الذي احسن كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير
عايد اي زيادة على العلم الذي احسنه** هذا القول لابن قتيبة وفيه
الطلاق الذي على غير من يعقل وعليه فسر الزمخشري حيث قال الذي احسن
موسى من العلم والشرايع من احسن الشي اذا اجاد معرفته اي زيادة على علمه
على وجه التتميم وقيل على الذي احسنه من العبادة وهو قول الربيع و
قتادة وعليه فسر ابن عطية حيث قال على ما احسن من عبادة ربه
والاضطلاع بنبوته وقيل الذي على بابها من استعمالها في من يعقل لكن المراد
غير معين وهو قول مجاهد اي تماما للنعمة على من كان محسنا من خلقه وقيل المراد
معين فقيل ابراهيم عليه الصلاة والسلام لان موسى عليه السلام من ولده
والاحسان للابنا احسان للابا وقيل موسى عليه السلام اي تممنا
للكرامة على موسى الذي احسن الطاعة في التبليغ وفي كل ما امر به **وكونه
موصولا حرفيا فلا يحتاج لعايد** لحرفية الموصول **اي تماما على احسانه**
وضمير احسانه عايد الى موسى وهذا مذهب الفرا فانا ابن مالك
وهو صحيح اختاره ابن خروف اي تماما على احسان موسى بطاعتنا
وقيامه بامرنا ونهينا وقيل هو عايد الى الله تعالى وهذا قول ابي زيد
اي تماما على احسانه تعالى الى ابنيائه او الى موسى **وكونه نكرة موصوفة
فلا يحتاج الى صلة** بل الى صفة وكلام السهيلي يقتضي انه معرفة
لا نكرة حيث قال وقد تقع الذي خير منك ولا يقال مررت بالذي
قايم **ويكون احسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا** كما في الوجهين
السابقين **وفتحته اعراب لا بنا** كما هي فيهما **وهي علامة** لكون احسن غير
منصرف **وهذان الوجهان** اي الثاني والثالث **كوفيان وبعض البصريين**
كابي علي **يوافق على الثاني** منهما وصححه ابن مالك من المتاخرين **مسئلة
نحو اعجبني ما صنعت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي** اي اسما

موصولا **وهي كونها نكرة موصوفة** هي فيهما واقعة على المصدر والتقدير
اعجبني الصنع الذي صنعته وضع صنعته او الحاصل به والتقدير
المصنوع الذي صنعته ومصنوع صنعته **وعليهما فالعايد** الى
الصلة والصلة **محذوف وكونها مصدرية فلا عايد** لحرفيتها حينئذ
والمعنى اعجبني صنعك ويجوز حمله على معنى المصنوع فتساوى الاسميه
والحرفيه **ونحو حتى تنفقوا مما تحبون يحتمل** ما فيه **الموصول والموصوفة**
والعايد محذوف **دون المصدرية لان المعاني لا ينفق منها وكذا
ومما رزقناهم ينفقون** يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية
فان قيل ان رزق يتعدى الى مفعولين تقول رزقت زيدا مالا وفي الاية
تعدى الى واحد والاخر محذوف وهو عايد الموصول فان قدرناه منصلا
بان كان التقدير ومما رزقناهموه لزم اتحاد الضميرين المتحدين المرتبة
وذلك في ضمير الغايب قليل وفي غيره ممتنع ولا يحسن حمل التنزيل على
القليل وان قدرناه منفصلا اي ومما رزقناهم اياه كان من حذف العايد
المنفصل وهو غير جايز نحو جاء الذي اياه اكرمت او الذي ما اكرمت
الا اياه لان الضمير المنفصل قايم بنفسه فجرى مجرى الظاهر قلت
العايد المنفصل لا يمتنع حذفه مطلقا وانما يمتنع اذا فات الغرض بحذفه
كما في المثالين المذكورين اما الاول فلان فصل الضمير فيه بتقديمه
للاختصاص عند البياني او للاهتمام به عند النحوي وحذفه مفوت
لذلك لان المتبادر الى الذهن انه حذف متاخرا فيفوت الغرض الذي
لاجله فصل ذلك الضمير واما الثاني فلانه لو حذف لحذف مع الا ه
فيتوهم نفي الفعل عن المذكور والمراد نفيه عما عداه وحذفه في الاية
لا يستلزم شيا من ذلك فجاز **فان ذهبت الى تاويل ما تحبون وما
رزقناهم بالحب والرزق** بناء على مصدريته ما فيهما **وتاويلهذين
المصدرين بالمحبوب والمرزوق** حتى لا يكون الارفاق من المعاني بل من
الاعيان **فقد تعسفت** اي سلكت غير سواء الطريق **من غير محوج الى
ذلك وقال ابو حيان ولم يثبت مجي ما نكرة موصوفة ولا دليل في** قولهم
مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة اي لاحتمال كون ما زايدة **ولو
ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك انتهى** اي لثبت مجي ما نكرة
موصوفة لانتفاء احتمال الزيادة في نحوه ولقايل ان يقول المس قد مضى
فيها الزايد انها تقع بعد الرافع نحو سيان ما زيد وعمرو ولفظ ابي حيان
اثبات كون نكرة موصوفة يحتاج الى دليل ولا دليل قاطع في قولهم مررت

بما يعجب كان في ذلك تقوية لما ادعاه النحاة من ذلك ولو سمع لامكنت الزيادة لانهم زادها بين الفعل ومرفوعه والفعل ومنصوبه فالزيادة امر ثابت لها واذا امكن ذلك فينبغي ان يحمل عليه ولا يثبت لها معنى الا بدليل قاطع ولا اعلمهم زادوا ما بعد البا الا وضعناها السببية فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم فبما رحمة من الله لنت لهم والباء في مررت بما معجب لك ليس معناها السببيه بل هي للالصاق وهذا رد على ابي حيان في دعواه زيادة ما في المثال مع ان البا فيه ليست للسبب وفي كلام المصنف السابق اشعار بموافقة ابي حيان على انه لو سمع مررت بما معجب لثبت كون ما موصوفة قال الشارح والظاهر انه لا يثبت ولو سمع لاحتمال كونها موصولة حذف صدر صلتها واجيب بان الاصل عدم الحذف مسئلة اذا قلت اعجبني من جاءك احتمل كون من موصولة وموصوفة فما بعدها صلة او صفة وقد جوز في ومن الناس من يقول الضمير فجوز ارجاع الى الاحتمالين المذكورين وفي حواشي التفتازاني عند قول الكشاف ولام التعريف فيه اي في الناس للجنس قد يقال انه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فايده والجواب بانه للاخبار بالبعضية او التعجب واستعظام ان يختص بعض من الناس بمثل تلك الصفة فانها تنافي الانسانية بحيث كان ينبغي ان لا يعد المتصف بها من جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب سايغ دايغ في موضع لا يتاتى فيها هذه الاعتبارات ولا يقصد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طايفة تتصف بكذا فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا يعني وبعض الناس او بعض من الناس هو كذا او كذا فيكون مناط الفايدة تلك الاوصاف وفي قول الحماسي منهم ليوث لا ترام وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب تانيس لما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدا لا خبرا ولو بدا ما قاله قول المرزوقي في شرح هذا البيت وبعضهم مما قمشت تنوب فيه ذكر البعض عن قوله ومنهم لان للتبعيض فاستغنى به ومعنى البيت ان من الرجال رجالا كالاسود عزة وانفة لا يطلب اقتسارهم واهتضامهم ومنهم متقاربون كالغثاء والقمايش جمعوا على ما اتفق وقوله وضم حبل الحاطب كقول الاخر وكلهم يجمعهم بيت الادم قال الاصمعي لان بيت الادم يجمع الجيد والردي على تقارب بينهما ففيه من كل جلد رقعة وكذلك الحاطب يجمع في حبله الجيد والردي واليابس والرطب ثم قال السعد ووقوع الظرف موقع المبتدا بين مستبعد كقوله تعالى ومنا دون وما منا الا له

مقام معلوم والقوم يحذفون الموصوف في الظرف الثاني ويجعلونه مبتدا والظرف المقدم خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعا في جميع الموارد اي جمع منا دون ذلك وما احد منا الا له مقام معلوم لكن وقع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا شاهد لهم وفي اعراب ابن السمين وقد سال سايل وقال الخبر لا بد ان يفيد غير ما افاده المبتدا ومعلوم ان الذي يقول كذا هو من الناس لا من غيرهم فاجيب عن ذلك بان هذا تفصيل معنوي لانه قد ذكر المومنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب بذكر المنافقين فصار نظير التفصيلي اللفظي نحو ومن الناس من يعجبك ومن الناس من يشتري فهو في قوة تفصيل الناس الى مومن وكافر ومنافق واحسن من هذا ان يقال ان الخبر افاد التبعيض المقصود لان الناس كلهم لم يقولوا ذلك وهم غير مومنين فصار التقدير وبعض الناس يقول كيت وكيت واذا تاملت وجدت مودى الجوابين واحدا وضعف ابو البقا الموصوف لانها لتعريفها يتناول قوما باعيانهم اي يكون المراد بها اقواما معينين والمعنى على الابهام واجيب بانها نزلت في عبد الله بن ابي واصحابه ممن اظهر الاسلام وابطن الكفر وهم اناس باعيانهم واختار ابو حيان ما ضعفه ابو البقا قال لان الراجح من حيث المعنى والتركيب الفصيح لان جعلها نكرة موصوفة انما يكون اذا كان في مكان يختص بالنكرة في اكثر كلام العرب وهذا المكان ليس من المواضع التي تختص بالنكرة واما ان يقع في غير ذلك فهو قليل جدا حتى ان الكسايي انكره وعبد الله بن ابي المذكور هو عبد الله بن ابي بن مالك ابن الحرث بن عبيد بن مالك بن سالم بن غنم بن عوف بن الخزرج راس المنافقين ويقال له عبد الله ابن ابي بن سلول وهي امه فلذا يقال بن ابي بن سلول بتنوين ابي ورسم ابن سلول بالالف ويعرب اعراب عبد الله لانه صفة له نزل في ذمه ايات وتوفي في حيوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة سنة تسع وصلى عليه صلى الله عليه وسلم وكفنه في قميصه وذلك قبل نزول النهي عن الصلوة على المنافقين وانما صلى عليه اكراما لابنه عبد الله فانه كان من فضلاء الصحابة وساداتهم ممن شهد بدرا واحدا والمشاهد كلها وكان قد استاذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتل ابيه على نفاقه فنهاه واستشهد باليمامة في خلافة ابي بكر رضي الله عنه

باب التوابع مسئلة نحو امنا برب العالمين رب موسى وهرون يحتمل قوله رب موسى وهرون بدل الكل وعطف البيان ومثله في الاحتمالين نعبد الهك واله ابايك ابراهيم واسمعيل

واسحق فان ابراهيم وما عطف عليه بدل من ابائك او عطف بيان له **فانظر كيف**
كان عاقبة مكرهم انا دمرناهم فيمن فتح الهمزة من انا **ويحتمل هنا** اي وجه
فتح الهمزة ولو كانت الاشارة الى الاية لقال هذه **تقدير مبتدا ايضا** بكون ضميرا
عايدا الى العاقبة **اي هي انا دمرناهم** قال ابو حيان من قرا بفتح الهمزة فهي بدل
من عاقبة او خبر لكان وكيف في موضع الحال او خبر مبتدا محذوف اي هي
اي العاقبة تدميرا وتقديره لانا وحذف حرف الجر **مسيلة نحو**
سبح اسم ربك الاعلى قال قاضي المفسرين اي نزه اسمه عن الالحاد فيه
بالتاويلات الزايغة واطلاقه على غيره زاعما انهما فيه سواء وذكر الاعلى
وجه التعظم وفي هذا اشارة الجواب ما اورده ههنا من ان المقصود
بالتسبيح هو الرب سبحانه لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم
والجواب بدعوى زيادة الاسم غير سديد لان الاسماء لم يثبت زيادتها
وما ذكره القاضي ماخوذ من جواب الغزالي عن هذا الاشكال وقد اعترضه
السهيلي من وجهين انه لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم انه قال في تسبيحه
سبحان اسم ربي الاعلى على كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح
المسمى وذكر الاسم لحكمة اخرى الثاني انه يلزمه ان يطلق على الاسم التكبير
والتحميد والتنزيه وغير ذلك من المعاني المقصود بها الله تعالى فيقال
كبرت اسم الله وحمدت اسم ربي والاجماع على تركه قال السهيلي والجواب
السديد ان الذكر على الحقيقة محله القلب لانه ضد النسيان والتسبيح
نوع منه فلو اطلق الذكر والتسبيح لكان المفهوم ذاك دون النطق والله تعالى
قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يتقبل من الايمان الا ما كان قولا باللسان و
اعتقادا بالجنان فصار معنى الايتين قوله تعالى واذكر اسم ربك اذكر
ربك وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها على هذا
المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب
متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر باللسان متعلقه
اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم احد ان اللفظ
هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى فقد وضحت الحكمة التي من اجلها
اقحم ذكر الاسم وبه كملت الفايدة **يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم**
او صفة للرب اي يجوز ان تكون صفة للمضاف او صفة للمضاف
اليه وههنا فايدة لم ار الاخلال بها وهي انه قد اشتهر خلاف
بين القوم هل الاسم عين المسمى او غيره او لا عينه ولا غيره فهل هو جار
في اسم كما هو جار في افراده او هو مختص بافراده وهل هو في جميع افراده

حتى

حتى ما مدلوله معنى كلفظ العلم والجهل او مختص بما مدلوله الذات
فقط او الذات والوصف والكلام في هذا المقام في ثلاثة فصول
الاول اختلفوا في الاسم بمعنى ما صدق عليه مفهوم هذا اللفظ من
نحو زيد وعمرو هل هو عين المسمى او غيره فقيل عينه وقيل غيره ونسب
الى النحاة وهو للتحقيق نزاع لفظي لان القايل بالعينية ناظر الى ان نحو
قولهم رايت زيدا وزيد رجل صالح لم يرد بزيد فيه الا مسماه بقرينة
نسبة الروية اليه وحمل الرجل الصالح عليه وسماه عينا تجوزا فان عاقلا
لا يقول المراد بلفظ اسم مسماه ولا بد ال عين مدلوله ولذا ابعد انتقال
في رد هذا القول لو كان الاسم غير المسمى لاحترق لسان من قال نار كما نبه
عليه الطيبي لعدم قايل بالعينية حقيقة والقايل بالغيرية ناظر الى نحو
قولهم سميت ابني زيدا وزيد اسم حسن ضرورة ان التسمية ليست بمدلول
اللفظ وهذه المسئلة الخلافية ولو لفظا هي التي تنازع الناس فيها قديما
وحديثا حتى قيل فيها ذيلها طويل ونيلها قليل نقل ذلك الغرناطي في شرح
الفية ابن معطي ثم الظاهر ان هذا الخلاف في جميع افراد الاسم فاذا قيل
العلم زين والجهل شين اريد المسمى وكانت العينية مجازية كما علمت
واذا قيل علم وجهل اسمان ثلاثيان مثلا اريد الاسم وتحققت الغيرية
الثاني كما جرى الخلاف في الاسم بمعنى ما صدق عليه مفهوم هذا
اللفظ جرى في نفس هذا اللفظ وهو ايضا خلاف لفظي فقد قال صاحب
الانتصاف في قول الكشاف وعلم ادم الاسماء اي اسماء المسميات هو نص
من ان الاسم عين المسمى وقوله ثم عرضهم دليل عليه فان المعروض
المسميات اتفاقا وايضا فان معرفة الذوات وما اودع فيها من
الخواص والاسرار اهم من معرفة اسمايها وغايته ما في قوله باسماء
هولاء الاضافة المقتضية للمغايرة وهي عندنا مثل قولك نفس زيد
وحقيقته فالمراد انبئوني بحقيقة هولاء الى ان قال وعلى الجملة
الخلاف في هذه المسئلة لفظي وفي تفسير قاضي المفسرين الاسم ان اريد
به اللفظ فهو غير المسمى لانه يتالف من اصوات مقطعة غير
قارة ويختلف باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد
اخرى والمسمى لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشي فهو المسمى
لكنه لم يشتهر بهذا المعنى فرد في لفظ الاسم دون ما صدق عليه
مفهومه من الافراد واشار بذلك كما افاده شيخ بعض شيوخنا زكريا
الانصاري في حواشيه الى الجمع بين القولين وان الخلاف لفظي وبه

على ان من قال ان لفظ الاسم عين المسمى لم يرد ذا نه تعين الذات المخصوصة على ما قيل اذ من جعل الاسم عين المسمى جعل لفظ الاسم ايضا عينا لان عين العين بل ان تعين ذات الشيء مطلقا كما تقول ان زيدا عين الذات المخصوصة حتى يصح عنده كتبت اسم زيد بر فع اسم زيد ويفاد به ما يفاد بكتبت زيدا لان المراد باسم هنا الذات المفيدة بزيد لا لفظ زيد المراد به الذات المخصوصة فان قيل لعل مراده بالاسم ما صدق عليه مفهوم من اللفظ كزيد وشبهه وبارادة اللفظ بارادة اللفظ بذلك اللفظ وبالمسمى اللفظ قلنا يا باه امور احدها قوله فهو المسمى لان زيدا اذا اريد به لفظه عين زيد اذا اريد به مسماه بحسب الذات وان كان زيد بهذه الحيثية مسمى لزيد بتلك الحيثية فيكون غيره لاختلاف الحيثيتين قال الامام الرازي الاسم قد يكون غير المسمى كلفظ الجدار فانه مغاير لحقيقته وقد يكون عينه فانه مغاير لحقيقته وقد يكون عينه فان لفظ الاسم اسم للفظ الدال على المعنى المجرد عن الزمان ومن جملة لفظ الاسم فيكون اسما لنفسه فاتحد هنا الاسم والمسمى بل نقول لو اراد انه بالحيثية الاولى غيره بالثانية بحسب اختلاف المرادين كما تقول في الافعال والحروف زيد مرفوع بضرب ومجرور بمن فترى ضرب ومن هنا غيرهما اذا قلت ضرب زيد واخذت من زيد بحسب اختلاف ما اريد بهما في المقامات فلا نسلم انه بهذه الحيثية مسماة بتلك الحيثية فضلا عن ان يكون الاسم غير المسمى فني حواشي الكشاف للسيد المحققين ان دلالة الالفاظ على انفسها ليست مستندة الى وضع لوجودها في الالفاظ المهملة بلا تفاوت وان جعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسما لان الكلمات متساوية الاقدام في جواز الاخبار عن لفظها بل هو جار في المهملات وان دعوى كونها موضوعة بازاء انفسها مكابرة في قواعد اللغة وان ما وقع في عبارة بعضهم من ان ضرب ومن واخواتهما اسماء لالفاظها الدالة على معانيها واعلام لها فكلام تقريبي قالوا ذلك لعنتا مما مقام الاسماء الاعلام في تحصيل المرام على انا لو تنزلنا وقلنا هو مسماه لم تكن الغيرية الذاتية اولى بالاعتبار في كلامه واليق في قوله والمسمى لا يكون كذلك اما ظاهر عن ذلك ضرورة ان المسمى بالتقدير المذكور كالاسم في التالف من الاصوات والحروف فاذن هو لم يرد الا ان لفظ الاسم اذا اريد به اللفظ الصادق مفهومه عليه كان مراد ابه ذلك اللفظ غير مسمى ذلك اللفظ كما تقول زيد فتريد به الذات المعينة المغايرة

لذات

لذات عمرو ويسوغ لك ان تقول حينئذ زيد غير ذات عمرو وثانيها قوله فهو المسمى ضرورة ان زيدا اذا اريد به الذات المعينة فهو مراد ابه هذه غير المسمى على قياس ما قدمناه ثالثها قوله لكنه لم يشتهر بهذا المعنى فان اللفظ لم يشتهر به انما هو لفظ الاسم فان قيل اذا كان مراد القاضي لفظ الاسم لا يتم له ان يكون الاسم غير المسمى قطعا بتقدير ان يراد به اللفظ لما مر في الفصل الاول من ان نحو زيد بحسب ارادة لفظ او معناه يكون غيرا لا عينا قلنا في قطعه هذا اشارة الى تضعيف اعتبار ذلك التفصيل لا فتقار دعوى العينية في احد طرفيه الى التاويل الذي اشرنا الثالث وقع في مباحث الالهيات من علم الكلام في الكلام على اسمائه تعالى ان الاسم اما عين المسمى او غيره او ما ليس عينه ولا غيره وذلك على وجهين احدهما ان يراد بالاسم المذكور كما يراد بالتسمية عند هذا القائل على هذا التقدير نفس القول الدال وهذا مراد من قال من الاسماء ما هو عين المسمى كالموجود والذات ومنها ما هو غيره كالخالق فان المسمى ذات والاسم هو نفس الخلق وخلقه غير ذاته ومنها ما ليس عينا ولا غيرا كالعالم فان المسمى ذاته والاسم علمه الذي ليس عين ذاته ولا غيرها ومقتضى هذا القول ان المسمى في هذه المسئلة المتعلقة باسمائه تعالى هو ذاته المقدسة وان المدلول اعم من ان يكون ايا ها فقط كالذات او ماخوذة من معنى هو هي كالموجود بناء على قول الاشعري ان وجود كل شيء عينه او معنى ثابتا لها كالخالق او قائما بها كالعلم وعزي في شرح المواقف الى الاشعري ان الاسم اي مدلوله قد يكون عين المسمى اي ذاته من حيث هي فانه اسم علم للذات من غير اعتبار معنى فيه وقد يكون غير معنى كالخالق والرازق مما يدل على نسبته الى غيره ولا شك انها غيره وقد يكون لا هو ولا غيره كالعليم والقدير مما يدل على صفة حقيقية قائمة بذاته ثانيهما ان يراد به الصفة كما هو معزو الى الاشعري ايضا فينقسم انقسامها عنده الى هذه الثلاثة والمراد بها ما دل على الذات باعتبار معنى لا الصفة المشبهة وهو ظاهر ولا المفادها كالوجود والخلق والعلم وان انقسم عنده ايضا الى هذه الاقسام لان الكلام في انقسام عنده اليها وما يطلق عليه الاسم عنده ليس ذلك المعنى المفاد من الوجود ونحوه بل ما دلت عليه الصفة المشبهة من الذات والمعنى المنسوب اذ هي عنده تكون عينا وغيرا ولا عينا ولا غيرا كالموجود مما يرجع الى

الذات فان مفهومه لا يزيد على الذات ولا ينفك عنها فهو عين المسمى عنده وكالخالق مما يرجع الى
الافعال فان مفهومه يزيد على الذات وينفك عنها عنده وكالعليم مما
يرجع الى الصفات فان مفهومه يزيد على الذات ولا ينفك عنها فهو ليس
بعين ولا غير بناء على ان الغيرين موجودان يجوز الانفكاك بينهما
بوجه وهذا ملخص ما افاده شيخنا في رسالته المسماة بكشف الغير
عن ان الاسم غير او عين ولنكف عنان القلم فقد اوجب السآم
واما نحو جاءني غلام زيد الظريف فالصفة فيه للمضاف
لا المضاف اليه الا بدليل يكون المضاف اليه لان المضاف انما
جيء به لغرض التخصيص فهو قيد في الكلام ولم يؤت به لذاته
فلا يستحق الاتباع والفرق بين اية سبح اسم ربك الاعلى حيث جاز
ان يكون الاعلى صفة للاسم المضاف او لرب المضاف اليه والمثال
حيث تعين الوصف للغلام المضاف ان المضاف اليه في الاية مقصود
بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه
في المثال كذلك وعكسه وكل فتى يتقي فائز فالصفة للمضاف
اليه لا المضاف لان المضاف انما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه
فهو لم يؤت به لذاته بل لتعميم المضاف اليه المحكوم عليه حقيقة
ولذلك اي ولاجل ان الصفة في المثال المذكور للمضاف دون المضاف
ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان تقدم
الكلام عليه مستوفى في الا المشددة من حرف الهمزة والموصوف فيه
هو كل وصفته قوله الا الفرقدان فجعلت الصفة للمضاف مسئلة
نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ومررت بالرجل الذي
فعل يجوز في الموصول ان يكون تابعا فيكون مجرور المحل او باضمار
اعني وفي بعض النسخ او بتقدير اعني وفي شرح العمدة لابن مالك ان المنعوت
اذا كان متعينا وقطعت الى النصب لم تقدر اعني بل اذكر قال ابن
مالك وهو حسن او امدح فيكون منصوب المحل او هو او باضمار هو
فيكون مرفوعه وعلى التبعية فهو نعت مقيد لمنعوت او توضيح
له لا بدل قال الشارح ينبغي ان ينظر في وجه تعين النعت وامتناع
البدلية في الاية والمثال المذكور فقال المحشي وجهه ان كل موصول
فيه الالف واللام موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله
صرح بذلك الرضي في باب الصفة فهو اما صفة لموصوف مذكور
او مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح ان يكون نعتا له تعين جعله
نعتا ولذا لم يذكر الزمخشري وابو البقا كونه بدلا وان كان ذكره

ابن السمين فقال يحتمل الجر من ثلاثة اوجه اظهرها انه نعت
والثاني بدل والثالث عطف بيان ثم قال الشارح وقد استدل
ابن كيسان على ان ذا الاداة اعرف من الموصول بقوله تعالى قل من
انزل الكتاب الذي جاء به موسى وقرر الدليل بان المنعوت اخص من
النعت او مساوله ولا قائل بالمساواة فثبت ان الذي اقل تعريفا من
الكتاب واجاب ابن مالك في شرحه على التسهيل بمنع كون الذي في الاية
صفة بل هو بدل او مقطوع على اضمار ناصب او مبتدا او الكتاب علم
بالغلبة لان المعنيين بالخطاب بنو اسرائيل وقد غلب عندهم الكتاب
على التورية فالتحق بالاعلام وقد نص على خلاف ما ذكره المص وقد
اشتمل كلام ابن مالك على تسليم انه لا قائل بالمساواة بين الموصول
وذي الاداة مع انه صرح في اكثر نسخ التسهيل بانهما سواء في المرتبة
نعم ذو الاداة المساوي للموصول هو ذو الاداة العهدية لان
تعريف كل منهما بالعهد الا اذا تعذر النعت فيتعين البدلية او القطع
نحو ويل لكل همزة لمزة الذي جمع لان النكرة لا توصف بالمعرفة
فالموصوف بدل او مقطوع باب حروف الجر مسئلة
نحو زيد كعمرو ويحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فتتعلق
باستقرار ونحوه كما يتعلق سائر حروف الجر وهذا مذهب الجمهور
وما بعدها في محل نصب وقيل لا يتعلق وهو راي الاخفش وابن
عصفور وما بعدها في محل رفع والاسمية على معنى مثل فتكون
مرفوعة المحل وما بعدها جر بالاضافة ولا تقدير بالاتفاق
ونحو جاء الذي كزيد يتعين فيه الحرفية لان الوصل بالمتضايفين
اي بالمضاف والمضاف اليه ممتنع فلا تقع الصلة من مضاف ومضاف
اليه لانهما ليسا بجملة فلا يقال جاء الذي غلامك مسئلة زيد
على السطح يحتمل الوجهين اي حرفية على واسميتها وعليهما فهي
متعلقة باستقرار محذوف اما اذا كانت على حرفا فظاهر
واما اذا كانت اسما بمعنى فوق فهي ظرف والظرف لا بد له من متعلق
مسئلة في نحو والضحى والليل ان الواو الثانية تحتمل
العاطفة والقسمية واما الاولى فقسمية قطعا والصواب الاول
وقد مر الكلام على ذلك في اقسام العطف والا لاحتاج كل من القسمين
الاول والثاني الى جواب فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية تشبيها
لها بلو وقد تقدم له امثلة مرات ومما يوضحه اي يوضح ان الصواب

الاول نحو تجلى الفا في اوايل سورتي المرسلات والنازعات فانها
عاطفة لا تسمية باب في مسايل مفرده مسئلة
نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال فيمن فتح البا على صيغة المجهول
يحتمل كون النايب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى او الثاني
او الثالث اذ المفاعيل ما عدا المفعول به متساوية الاقدام في النيابة
عن الفاعل وانما كان الاول اولى لانه اذا جعل النايب فلا فصل البته
والثاني اولى من الثالث لقلة الفصل فيه اولان الاقرب الى المفعول
به من الطرفين واما هما فلا اولوية بينهما وهذا اشعر بمراد المص ولهذا
خير بين اقامة الثاني والثالث من غير ترجيح ونحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة
النايب فيه عن الفاعل الظرف او الوصف قال ابو حيان يحتمل
اخرى ان تكون في موضع نصب والمقام مقام الفاعل الجار والمجرور
كما اتم في الاول يعني في قوله تعالى ونفخ في الصور وان يكون في موضع
رفع مقام الفاعل كما صرح به في فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة
وفي هذا اي في كون النايب الوصف ضعف لضعف قولهم سير
عليه طويل اي انابة صفة المصدر عن الفاعل ضعيفة واعلم ان
المصدر انما تقام مقام الفاعل اذا سلب المصدرية ونصب نصب المفعول
به مجاز التحصل الفايدة ثم ان المصدر ان كان للتاكيد فنفي اقامته
مقام الفاعل خلاف وان كان مختصا نقول ضرب ضربتان او ضرب
شديد او ضرب ضرب الامير ثم اختلفوا انه اذا حذف المصدر
هل تقوم صفته مقامه اولا فاجاز الكوفيون ان يقال سير عليه
سريع او طويل ومنع سيبويه وقال لا يجوز في مثله الا النصب
مسئلة تجلى الشمس يحتمل كون تجلى ماضيا تركت التاء
من اخره اي تاء التانيث لما تانيث الشمس مجازا غير حقيقي اذ ليس بازايها
ذكر من الحيوان وكونه مضارعا اصله تتجلى بتاءين احدهما تاء المضارعة
والاخرى تاء التفعل ثم حذفت احدى التاءين على حد قوله تعالى
نارا تلظى والصحيح ان المحذوف منهما تاء التفعل لان تاء المضارعة
جي بها لغرض فلا تحذف ولا يجوز في هذا كونه ماضيا والا لقيل
تلظت لان التانيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا
كما يفهمه قول ابن الحاجب في كافيته وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول نعلم فساد قول من
استدل على جواز نحو قام هند بترك التاء من الفعل مع كون المسند اليه مونثا

حقيقيا في الشعر بقوله تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما هو صدر بيت من ثاني
الطويل عجزه وهل انا الا من ربيعة او مضر وقايله لبيد من ابيات قالها
قرب وفاته وبعده فان حان يوما ان يموت ابوكما فلا تخمشا وجها ولا
تحلقا شعرا وقولا هو المرء الذي لا صديقه اضاع ولا خان الخليل ولا غدر
الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وقد اورد
الجلال صدر البيت الثاني بلفظ فقوما وقولا بالذي تعلمانه والاستفهام
في قوله وهل انا انكاري في معنى النفي دليل الاستثنا بعده رد بهما يتمناه
من حياته وعدم موته وهو من قوم يموتون ولان المعنى على ذلك لم يشكل
عطف قوله مضر على ربيعة باو اذ ليس الكلام على الشك في النسب فتدبر
والبا من بالذي في رواية الجلال زايدة في المفعول او قولا مضمنا معنى
انديا ووقف على شعر المنصوب بغير الف على لغة قومه ربيعة والى الحول
متعلق بقولا والحول والسنة والعام واحد وقوله ثم اسم السلام عليكما
كناية عن الكف عما امرهما به من الندب والبكا واعتذر قام بالعذر والى
بما فيه مقنع ولفظة الاسم فيه مقحم وعلى ذلك استشهد به قاضي المغربين
في تفسيره وابن قاسم في شرحه لجواز ان يكون اصله تتمنى فيكون مضارعا
لا ماضيا وقد قيل عليه انما علم الفساد باحتمال كون الفعل مضارعا
حذفت احدى تائيه وهو الوجه الثاني واما الاول فلا مدخل له اصلا
لقول المص وبما ذكرنا من الوجهين يعلم الفساد لا يخلو عن شي ه
الجهة السادسة ان لا يراعي اي المعرب الشروط المختلفة
بحسب اختلاف الابواب فان العرب باستعمالهم المطرد يشترطون
في باب شيا ويشترطون في باب اخر نقيض ذلك الشي على ما اقتضته
حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتامل المعرب ما اشترطوه في
كل باب باب اختلطت عليه الابواب والشرايط فحكم على الشي بانه من باب
كذا مع فوات شرطه فلنورد انواعا من ذلك مشيرين الى بعض ما وقع
فيه الوهم للمعربين النوع الاول اشتراطهم الجمود لعطف
البيان والاشتقاق للنعت اشتراط الاشتقاق في النعت هو
مذهب الجمهور قالوا لان القصد في النعت الدلالة على معنى في المنعوت
وليس في كلام العرب ما يحصل ذلك الا المشتقات وذهب الفرا
وابن الحاجب الى عدم اشتراطه فلا يتكلف التاويل فيما ظاهره الجمود قال ابن
الحاجب في كافيته ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه
لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل

اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا وقال في شرحها يعني ان معنى النعت
ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح
وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره لكن لما كان الاكثر
في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان
الاشتقاق شرطه حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه
وقال نجم الائمة اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق و
لذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف
بزيد اسدا حالا فكانه شرط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق
نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والحق لا يشترط فيهما ويكفي
بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا وتكون
الحال هيئة للفاعل او المفعول ثم ان الموضوع للمعنى عموما هو ما وضع
للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذي المضاف
الى اسم الجنس فانهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا ومن
الجامد الموضوع الى اسم الجنس فانهما كذلك كل موصول فيه الالف
وذو الطائيين الذي قائم بمعنى القائم والموضوع خصوصا ما وضع
للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته كاسم الجنس الجامد
بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اي في
اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكر في باب اما لو جعلته صفة لغير
اسم الاشارة نحو زيد الرجل اي الكامل في الرجولية لم يكن للجنس
موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية
ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل
اسد ليس وضعيا ومن الوهم في الاول بالذهول عن شرط الجمود فيه
قول الزمخشري في ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان فان
الرب قد لا يكون له ملكا والملك قد لا يكون له الها والصواب انهما
نعتان له لاشتقاقهما وقد يجاب بانهما وان كانا مشتقين فقد
جريا مجرى الجوامد اذ يستعملان غير جاريين على موصوف
وتجري عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم ومن
جريانهما على غير موصوف قوله تعالى انما الحكم لله وقوله وكان وراءهم
ملك ياخذ كل سفينة غصبا ومن الخطا في الثاني بالذهول عن
شرط الاشتقاق فيه قول كثير من النحاة في نحو مررت بهذا الرجل
ان الرجل نعت لهذا مع جموده قال ابن مالك اكثر المتاخرين

يقلد

يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه اي على القول به توهمهم
ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه اي اعرف منه وذو اللام
ليس اعرف من اسم الاشارة وليس كذلك فانه اي عطف البيان في الجوامد
منزلة النعت في المشتق الانسب في التعبير بالمشتقات او ان يقال
فانه في الجامد ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت فنقول لا نسلم
ان هذا هو الحامل لهم بل الباعث لهم على ذلك ما راوه من صدق حد
النعت عليه لان النعت عندهم تابع يدل على معنى في متبوعه عرفا
وجدت فيه الدلالة صحت نعتيته مشتقا كان او غيره فالرجل في المثال
صفة عند المحققين وان كان قد يكون من اسماء الذات وانما استعمل صفة
لان اسم الاشارة دال على الذات فتعين ان يكون هو دالا على معنى فيها
والتزمت وصفيته به لان اسم الاشارة لا دلالة فيه على معنى حقيقة
المشار اليه فاتي باسم الجنس ليبينها وههنا فائدتان احدهما ان
النعت والمنعوت اما ان يكونا نكرتين او معرفتين لوجوب التوافق
بينهما تعريفا وتنكيرا فان كانا نكرتين جاز ان يكون النعت اعم من
المنعوت وان يكون اخص ومساويا نحو رجل طويل وفصيح وناطق وان
كانا معرفتين فقولان احدهما وعليه الجمهور ان يكون النعت مساويا
للمنعوت او دونه في التعريف ولا يكون اعرف والثاني ان يكون اعرف
من المنعوت ايضا وهو مذهب الفراء نقله عن الشلوبين ومثله بقولك
مررت بالرجل اخيك فجعل اخيك نعتا مع ان المضاف الى المضمر اعرف
من ذي اللام الثانية قال الرضي ينبغي ان تعلم ان ليس مرادهم بكون
الموصوف اخص او مساويا ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل
مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساوله فان ذلك لا يطرد لا في المعارف ولا في
النكرات اما في المعارف فانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت
الشيء العجيب واما في النكرات فتقول رايت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة
او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات
وذا اللام والمضاف الى احدها لا توصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف
به منها الا اذا كان الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف
فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول
اللفظ الا انه من جهة التعريف الطاري على مدلولهما الوصفين متساويا
وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان
يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه لكن التعريف الاشاري اقوى

من تعريف ذي اللام واذا اعرفت ذلك فلا بد من معرفة مراتبها فنقول
المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور ان اعرفها المضمر ثم العلم ثم اسم
الاشارة ثم المعرف باللام ثم الموصول وكون ضمير الاخر اعرف المعارف
ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى ما يفسره جعله بمنزلة وضح
اليد وكان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلوله ذات معينة كانت
وتخصيصه الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية وكثيرا
ما يقع بها اللبس فلذا وصف اكثر اسما الاشارة فى كلامهم ولم
يفصل بين اسم الاشارة ووضعه لشدة احتياجه اليه وكان
اسم الاشارة من ذي اللام واعرف لان مدلوله متعين بالعين
والقلب ومدلول ذي اللام متعين بالقلب فقط ولضعف تعريف
ذي اللام يستعمل استعمال النكرة واما المضاف الى احدها فتعريفه
تعريف ما اضيف اليه عند سيبويه ودونه عند المبرد ولذا يوصف
المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف فى قولك رايت
غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه صفة ومذهب
الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم
نظروا الى ان العلم فى وضعه لم يقصد به الا واحد معين وان اتفقت
مشاركته فبوضع ثان بخلاف ساير المعارف وعند ابن السراج
اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير
المتكلم ثم العلم الخاص الذي لا مشارك له وضمير المخاطب جعلهما
معا فى درجة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اي الذي لا يشبه
غيره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف
بحسب ما اضيف اليه وذهب بعض النحويين الى ان ضمير الغايب
اذا عاد على نكرة فهو نكرة لانه لا يخصص من عاد اليه من بين امته
والصحيح انه معرفة لان تخصصه من حيث هو مذكور اذا تقرر
ذلك فاذا وجدت الاخص فى مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل
عند صاحبه لا صفة فاسم الاشارة فى قولك مررت بزيد هذا بدل
عند ابن السراج صفة عند غيره وانما لم يجز ان يكون النعت اخص
من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى
به المخاطب فذاك ولم يحتج الى النعت والا زاد عليه من النعت ما
يزداد به المخاطب معرفة والله اعلم وقد هدى اي اهتدى ابن
السيد الى الحق فى المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذلك

ابن جني

ابن جني انتهى اي يجعله عطف بيان لا نعتا قلت وكذلك الزجاج
والسهيلي جعلاه عطفا قال السهيلي واما تسمية سيبويه له نعتا
فتسامح كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة تسامحا ايضا وذلك
حيث قال نحو انك انت الفاضل انت صفة ومن المعلوم قطعا انه توكيد
لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وزعم ابن عصفور ان النحويين
اجازوا فى ذلك الصفة والبيان ذكر المص قول ابن عصفور هنا فى
بحث ال من حرف الالف ولم يعترضه واعادة هنا للتنظير عليه
ثم استشكل بان البيان اعرف من المبين اذ هو من المشترط فيه
فى البيان ان يكون اعرف واخص من المبين وقد استنبط ابن مالك
من كلام سيبويه جواز ان يكون البيان دون مبينه فى التعريف
لانه اعرف ذا الجمة من قولهم يا هذا ذا الجمة عطف بيان ومعلوم
ان المضاف الى ذى اللام اقل تعريفا من اسم الاشارة وهو جامد و
النعت دون المنعوت فى رتبة التعريف او مساوله فهو لا يكون
اعرف من المنعوت وهو مشتق او فى تاويله فكيف يجتمع فى الشي الواحد
ان يكون بيانا ونعتا وهو يؤدي ان يكون الشي اعرف وغير اعرف وجامد
او غير جامد وذلك باطل واجاب بانه اي الرجل اذا قدر نعتا فاللام
فيه للعهد ولا دلالة فيه على الحضور والاسم اي اسم الاشارة لما ول
بقولك الحاضر او المشار اليه ففيه دلالة على الحضور فكان اعرف
واذا قدر بيانا فاللام فيه لتعريف الحضور فيدل عليه فيساوي
الاشارة الدالة على الحضور بذلك اي بدلالته على الحضور ويزيد
عليها بافادته الجنس المعين بذاته ولفظه فكان اخص وهذا معنى
قول سيبويه انتهى وفيما قاله نظر لان الذي يأوله النحويون بالحاضر
والمشار اليه انما هو اسم الاشارة لنفسه اذا وقع نعتا لغيره كمررت
بزيد هذا فيقولون معناه مررت بزيد الحاضر المشار اليه تصحيحا
لنعتيته واما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى
ما قبله اي معنى اسم الاشارة المنعوت فانه هو المأول بالحاضر مثلا
فكيف يجعل ما قبله تفسيرا له قيل انما احتاج النحويون الى تاويل
هذا بالمشار اليه او الحاضر لانهم يرون ان النعت لا بد ان يكون مشتقا
او ماولا به وهذا لا يقدح فى تاويل ابن عصفور ولا يدفعه لان الالف
الالف واللام متى سلم انها للحضور كما يراه هو وكان مدخولها الحاضر
لزم ان يكون الرجل بمعنى الحاضر لا من جهة كونه تفسيرا لهذا بل من

جهة دلالة الاول فيه على هذا المعنى **وقال الزمخشري في ذلكم الله ربكم**
يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة او بيانا وربكم الخبر الذي
في الكشاف في تفسير سورة فاطر ذلكم مبتدا والله ربكم له الملك اخبار
مترادفة او الله ربكم خبران وله الملك جملة مبتداة واقعة في قراة
قوله تعالى والذين يدعون من دون الله ما يملكون من قطمير ويجوز في
حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم
الخبر لولا ان المعنى يا باه فقال ابو حيان ولا يظهر ان المعنى يا باه
لانه يكون قد اخبر بان المشار اليه بتلك الصفات والافعال ربكم
ومالككم ومصلحكم وهذا معنى لا يق سايغ وحاول بعضهم تقرير
اباء المعنى بان ذلكم اشارة الى سبق ذكره وكونه ذا صفة او عطف
بيان يقتضي ان يكون فيه ضرب من الابهام وحقيقة ان اسم الاشارة
انما يوصف ليتعين فاذا كان متعينا لسبق ذكره كان الوصف عبثا
وعطف البيان انما يوتى به لايضاح متبوعه فاذا كان واضحا استغني
عنه وفي حواشي اليمني او نقول اسم الاشارة هنا وضع موضع الضمير
بسبب سبق الذكر قصد الى التعظيم فلو وصف لكان بمنزلة وصف الضمير
وهو غير جايز ورد هذا الشارح بانه لا يلزم من وضعه موضع الضمير
مساواته له في امتناع الوصف بدليل يا زيد الفاضل قال اليمني
وجعله عطف بيان محتمل للشركة الا ترى انك اذا قلت ذلك الرجل
زيد ففيه نوع شركة لان ذلك اسم مبهم قال ويحتمل انه انما لم يجز
كونه صفة او عطف بيان هنا لان من حق صفة المعرفة وعطف
بيانها ان يكونا معلومين للمخاطب ولما كان المخاطب هم الكفار وهم
لا يعلمون ذلك لم يجز اولان فحوى الكلام يدل على ان المقصود هو
الاخبار عن ذلكم المشار به الى مولج الليل في النهار ومولج النهار في
الليل ومسخر الشمس والقمر بانه الله بانه الرب بانه المنفرد بالملك
وقال الطيبي يمكن ان يقول المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق
ولو جعل موصوفا ومبينا لكان المشار اليه ما بعده فلا يبقى ذلك الترتيب
المعتبر وهو ان ما قبله جدير بما بعد لاجل اجراء تلك الصفات
عليه اذ المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة
هو المعبود المستحق للعبادة المالك المنفرد بالالهية والذين يدعون
من دونه ما يملكون من قطمير وفيه انه ليس كل ما يصح اعرابا كان وجها
لان الاعراب تابع للمعاني ولا ينعكس **تجويز اي الزمخشري في الشي**

الواحد

الواحد البيان والصفة مع تغايرهما بتنافي وصفيهما ويمكن ان يقال انما جوز ذلك
لاختلاف الجهة فيهما فان الاسم الجامد الذي يأول بالمشتق عطف بيان نظرا الى جموده
وصفة نظرا الى تاويله بالمشتق **وجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت** على
البنا للمفعول **ولا ينعت به** تبع في هذا الاعتراض ابا حيان والعلم ينعت لرفع
الاشتراك الحادث فيه نحو قام زيد العاقل ولا ينعت به لانه لم يقصد به الاشتقاق
وضعا ولا تاويلا فان قلت اجاز السيرافي النعت بالعلم فقال في يا زيد زيد
عمرا ان زيدا الثاني صفة للاول والجواب ان زيدا الثاني قد سلب العلمية لما نعت
وانما المراد منه صاحب عمرو ومخالط عمرو وقال الزمخشري في تفسير سورة ابراهيم
في قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله الذي عطف بيان للعزيز الحميد لانه
جرى مجرى الاسماء الاعلام لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة
كما غلب النجم في الثريا قال الشارح فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه وصفا
لا من جهة علميته بل من جهة ملاحظة الالوهية فيه باعتبار الاصل فقيل في تفسير
البيضاوي ما يشير الى انه لا يمكن فانه قال وقيل علم لذاته المخصوصة لانه يوصف
ولا يوصف به فجعل امتناع الوصف دليلا على علميته **وجوز نعت الاشارة
بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه** يندفع هذا ايضا
بما مر من اعتبار انه علم بالغلبة لان جعله نعتا لها ليس باعتبار علميته ليرد
ذلك بل بملاحظة اصله قبلها وهو الاله بمعنى المعبود واللام فيه على هذا
التقدير للجنس فهو عند قصد النعت بمثابة قولك ذلكم المعبود وهم
قد اجازوا تعلق الظرف به في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على معنى
وهو المعبود فيهما فلم جاز لهم تاويله بذلك المتعلق ولا يجوز له للوصف قيل
وقد يفرق بينهما بان هنا عن الوصف مندوحة ولا مندوحة هناك عن التعلق
وانما امتنع وصف اسم الاشارة الا باسم جنس محلى بالالف واللام لان المراد
تعريف حقيقة المشار اليه ولا يتعرف الابها داخله على اسم جنس ثم ما فيه
الالف واللام على قسمين جامد وهو الاكثر لجريانه على قاعدة تعريف الحقيقة
نحو مررت بهذا الرجل وهو اقل من الجامد وفيه ضعف لان الالف واللام
في المشتق لا تشعر بالحقيقة ولهذا ادعى ابن الحاجب ان اسم الجنس يقدر
فيما اذا قلت مررت بهذا العاقل فتقديره مررت بهذا الرجل العاقل
واذا اتبع اسم الاشارة بالمشتق كان نعتا بالاتفاق واذا اتبع بالجامد
فهو محل الخلاف **النوع الثاني اشتراطهم التعريف لعطف
البيان** فلا بيان بنكرة ولا لنكرة وكل المعارف سواء في ذلك الا المضمر
فانه لا يكون عطف بيان ولا يجري عليه عطف بيان **ولنعت المعرفة**

فلا ينعت المعرفة بنكرة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة فلا ينعت شيء منها بمعرفة ومن الوهم في الاول اي فيما اشترط فيه التعريف بالذهول عن هذا الشرط قول جماعة في صديد من ماء صديد وفي طعام مساكين فيمن نون كفارة وهم من عدا نافعا وابن عامر وهما بالاضافة وترك التنوين انهما عطفا بيان مع تنكيرهما وممن نص على ذلك فيهما البيضاوي في تفسيره والزمخشري في الاول وهذا انما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم فانهم المانعون من وقوع البيان في النكرات فيجب عندهم في ذلك ان يكون بدلا لان البدل لا يشترط فيه التعريف واما الكوفيون ووافقهم الفارسي من البصريين فيرون ان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف كما يكون النعت فيها والنكرات وقول بعضهم في ناقع من قول النابغة من الرقش في انيابها السم ناقع هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره فبت كاني ساورتني ضئيلة وساورتني من المساورة وهي المواثبة يقال ساورني فلان مساورة وسوار اذا واثبك والضئيلة بالضاد المعجمة الرقيقة وهي صفة لمحذوف اي حية رقيقة والرقش بضم الراء وسكون القاف جمع رقشا وهي من الحيات ما انقطت بسواد وبياض وهي من شرارها فلذا خصها بالبيان والسم مثلث السين مشدد الميم القاتل المعروف وناقع بالنون والقاف بالخ التاثير يشبه حالة ليلته بحاله وقد واثبته الحية الموصوفة انه نعت للسم لجواز نعت المعرفة بالنكرة ولا تنعت المعرفة الا بمعرفة والصواب انه خبر للسم والظرف يعني في انيابها متعلق به اي بناقع او خبر ثان قيل ان كونه صفة بخطا فان القايل بذلك جعل الاداة في السم جنسية كما في قوله تعالى واية لهم الليل نسلخ منه النهار كمثل الحمار يحمل اسفارا وقول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني وقد جوز واكون الجملة في ذلك كله صفة لذي الاداة مع انها لا تكون صفة الا للنكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد صرح المص على ذلك في قولهم ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا وسياتي لكن في شرح التسهيل لابن قاسم ما هو ظاهر في ان ذلك القايل لم يجعل الاداة جنسية فانه قال في اخبار بعض النحويين وصف المعرف بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بالموصوف كقول النابغة وانشد البيت ولا حجة لهم في ذلك لامكان تاويله نعم يمكن ان يكون ما في القيل تاويلا لحجتهم وهذا البعض هو ابن الطراوة فقد نقل الاستاذ ابو جعفر بن الزبير

للشيخ

للشيخ ابي حيان ان ابن الطراوة جوز وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بالموصوف واستدل لهذا البيت وليس من ذلك اي من الوهم في الاول وتحليل هذا النفي ما ياتي بعد من قوله لانه جعله قرينة عليه قول الزمخشري في شديد العقاب قال الزمخشري في تفسير قوله حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب فان قلت كيف اختلفت هذه الصفات تعريفا وتنكيرا والموصوف معرفة يقتضي ان يكون مثله معارف قلت اما غافر الذنب وقابل التوب فمعرفتان لانه لم يرد بهما حدوث الفعلين فانه يغفر الذنب ويقبل التوب الان او غدا حتى يكونا في تقدير الانفصال فتكون اضافتهما غير حقيقية وانما اريد ثبوت ذلك ودوامه فكان حكمهما حكم اله الخلق ورب العرش واما شديد العقاب فامره مشكل لانه في تقدير شديد عقابه لا ينفك من هذا التقدير وقد جعله الزجاج بدلا وفي كونه بدلا وحده بين الصفات نبو ظاهر والوجه ان يقال لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة الواحدة فقد اذنت بان كلها ابدال غير اوصاف ومثال ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها كلها على مستفعلن فهي محكوم عليها بانها من بحر الرجز فان وقع بها جزء واحد على متفاعلن كانت من الكامل ولقايل ان يقول هي صفات وانما حذف الالف واللام من شديد العقاب ليزاوج ما قبله وما بعده لفظا فقد غيروا كثيرا من كلامهم عن قوانينه لاجل الازدواج حتى قالوا ما يعرف سحادليه من عنادليه فثنوا ما هو وتر لاجل ما هو شفع على ان الخليل قال في قولهم ما يحسن بالرجل مثلك اي يفعل كذا او ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل انه على نية الالف واللام كما كان الجماء الغفير على نية طرح الالف واللام ومما سهل ذلك الامن من اللبس وجهالة الموصوف ويجوز ان يقال قد تعمد تنكيره وابهامه على فرط الشدة وعلى ما لا شيء وهي منه وامر لزيادة الانذار ويجوز ان يقال هذه الثلاثة هي الداعية الى اختيار البدل على الوصف اذا سلكت طريقة الابدال هذا كلامه برمته والسحادل بالمهملات على زنة علابط الذكر والعنادل بعين ودال مهملتين ونون بعد العين تثنية عنادل على تلك الزنة ايضا الانثيان قال الشارح وقد تحصل من كلام الزمخشري

في التوابع في الاية ثلاثة اقوال كلها ابدال كلها صفات الاشتر بين الفتا
بندل وهو قول الزجاج وقد قدح فيه الزمخشري بما علمت وناقش
ابو حيان الزمخشري بمناقشات اربع الاولى انه لا تسوغ في كلام الزجاج
لجريانه على القواعد فان موافقة النعت للحقيقي منعوته في التعريف
والتنكير لازمة بخلاف البدل فجعل المعرفة من الصفات نعتا والنكرة
التي اضافتها غير محضه بدلا واعترضه الشارح بانه ان كان نجاريا
على تلك القاعدة فهو غير جار على قاعدة تقديم النعت على البدل عند
الاجتماع فان النعت كالجزء من المنعوت وليس البدل كالجزء من المبدل
منه من حيث هو كالمستقل فلو جعل شديد العقاب بدلا بعد
الصفة المتقدمة وبعده صفة اخرى وهي ذي الطول صار بدلا بين
صفتين فكان كالاجنبي بين شيئين هما كالجزئين فجاء النبو وقيل
يجوز ان يكون سبب النبو ان النكرة المبدلة من المعرفة لا تجيء الا موصوفة
واعترضه اليمني بان وجه النبو لو كان ما ذكر لم يكن التقييد
بقوله بين الصفات فايدة لان النكرة لا تبدل من المعرفة الا موصوفة
سواء كانت بين الصفات ام لم تكن وايضا فقد ذكر الزمخشري نفسه
بعد ان الكل ابدال مع ان هذه النكرة لم توصف على ان ابا علي جوز ترك
وصف النكرة المبدلة من المعرفة في بدل الكل ثم قال اليمني وانا اقول
يحتمل ان يكون وجه النبو ان هذه النكرة لو كانت بدلا وكان
ما قبلها وما بعدها صفات كان المتبوع من حيث هو مبدل منه
في حكم المحي ومن حيث هو موصوف لا في حكمه وايضا لكونه مبدلا منه
لا يكون مقصودا بالنسبة ولكونه موصوفا يكون مقصودا بها انتهى
ملخصا المناقشة الثانية تلحين الزمخشري في قوله لما صودف بين
هذه المعارف هذه النكرة الواحدة فقد اذنت من جهة ان قول القايل
لما قام زيد فقد قام عمرو تركيب غير عربي قال الشارح وهي مناقشة
مندفعة بانا لا نسلم ان ذلك لحن فقد ذهب ابن مالك الى جواز
اقتران جواب لما بالفاء في الاسمية وهذا مثله او اولى منه سلمنا
انه لا يقترن لكن لم لا يكون الجواب محذوفا وهو دليله اي لما
صودفت هذه النكرة الواحدة بين هولاء المعارف بنا هذا القول عن
الصواب سلمنا ان الجواب مذكور لكن لا نسلم ان قوله فقد من
الجواب بل قد اسم بمعنى حسب والفاء وها كفاء فقط والجواب اذنت
لما صودفت هذه النكرة الواحدة فحسب اذنت هذه المصادقة

المناقشة الثالثة انه يلزم على اعراب هذه التوابع ابدالا الابدال من البدل
وهو ليس ببدل البدا قال ابو حيان ولا اعرف في جوازه او منعه نصا
عن احد من النحويين الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على المنع
ومثله لابن مضى ردا على الزمخشري وفي كلام ابن الحاجب ما يشعر بالجواز
الرابعة ان التفاعيل جمع تفعال او تفعيل او تفعول وليس شي منها
معدودا من اجزاء العروض فان اجزاءه محصورة وليس فيها شي من هذه
الاوزان فصوابه ان يقول اجزاوه كلها على مستفعلن قال الشارح
وهذه مناقشة واهية فان التفاعيل عند العروضي جمع لتفعيل
لا باعتبار انه لفظ يوزن به بل باعتبار انه اسم موضوع لما يوزن به مما يماثله
في مطلق الحركات والسكنات فالتفاعيل بمنزلة قولك الاجزاء فكما ان مفرد
الاجزاء جزء وهو اسم للفظ الموزون به كذلك مفرد التفاعيل تفعيل
وهو اسم لمفهوم الجزء عندهم وتسمية الجزء بالتفعيل ثابتة عن الخليل واضع
هذا الفن قال وانا اتعجب للشيخ ابي حيان كيف وقع في مثل هذا ولنرجع الى
شرح كلام المص فنقول قال الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز كونه
صفة لاسم الله تعالى كاينة في اوايل سورة المؤمن وان كان من باب
الصفة المشبهة واضافتها لا تكون الا في تقدير الانفصال لانها
من اضافة العامل الى معموله لغرض التخفيف ولهذا لم يؤثر فيها الاضافة
الى المعرفة ولم تبق على تنكيرها بل كانت بالاضافة اليها كلا اضافة ولذا
جامعتها اللام في نحو الضارب الرجل الا ترى ان شديد العقاب معناه
شديد عقابه فهو نكرة في المعنى ولهذا قالوا كل شي اضافته غير محضة
فهي اضافة لفظية فانه يجوز ان تصير اضافته محضه اي اضافة
معنوية تفيد تعريف المضاف او تخصيصه الا الصفة المشبهة
فان اضافتها لا تنقلب محضة اصلا لانه تعليل لنفي ليس كما نبهناك
عليه جعله اي جعل شديد العقاب صفة على تقدير ال فيه وان
اصله الشديد العقاب اي الشديد عقابه فهو نظير الجاء الغفير
اذا كان حالا على تقدير اسقاط ال وجعل سبب حذفها ارادة
الازدواج لتناسب الصفات وتكون على نمط واحد من كونها مضافة
الى المعرف باللام واجاز وصفيتها ايضا ابو البقا لكن على ان شديد
بالجر على الحكاية بمعنى مشدد كما ان الاذين بمعنى المؤذن فيكون من
باب ما جاء فعيل بمعنى اسم الفاعل من المزيد فاخرجه بالتاويل من باب
الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل فيعتبر فيه ما اعتبر في غافر

وقابل ويكون معرفة حينئذ كهما والذي قدمه الزمخشري في كشافه
حيث جعل الوجه دون غيره انه وجميع ما قبله بل وما بعده ابدال
اما انه بدل فلتنكيره والنكرة تبدل من المعرفة ولا تقع صفة لها وكذا
المضافات تليه وان كانا من باب اسم الفاعل فانهما نكرتان واضافتهما
لفظية لان المراد بهما المستقبل على معنى يغفر الذنب ويقبل التوب
فهما عاملان واضافتهما اضافة عامل الى المعمول واما البواقي فهي وان
كانت معارف فللتناسب ولتتفق التوابع على نسق واحد ورد الزمخشري
على الزجاج في جعله شديد العقاب وحده بدلا وما قبله صفات
وقال في رده في جعله بدلا وحده من بين الصفات نبو ظاهر
وقد نقلنا ما قيل في وجه النبو واورد عليه ان مقول الزمخشري
لم يقع فيه كلمة من داخلة على بين وانما قال في جعله بدلا وحده بين
الصفات ونبو ما بين العبارتين ووجه النبو اقتضاء من ان يكون
من جملة الصفات مع ان الوصفية فيه متعذرة ومن الوهم في الثاني
بالذهول عن شرط التنكير ويقع في كثير من النسخ ومن ذلك وهو خلاف
الصواب قول الجاحظ هو عمرو بن بحر بن ميمون ابو عثمان الجاحظ
البصري المتكلم المعتزلي صاحب التصانيف المشهورة اخذ عن ابي
اسحق النظام وغيره وحدث عن ابي يوسف القاضي وغيره وكان
واسع النقل كثير الاطلاع من اذكيا بني آدم قال ثعلب ليس بثقة ولا
مامون وقال المبرد ما رايت احرص على العلم من ثلاثة وذكر الجاحظ
وقد عمر حتى بقي يلجم على وضم ومات سنة خمسين ومايتين وقد جاوز
التسعين وقال الصواب سنة خمس وخمسين في بيت الاعشى ابي بصير
ميمون بن قيس يخاطب علقمة بن علاثة ولست بالاكثر منهم حصى فهو صدر
بيت من ثاني السريع عجزه وانما العزة للكاثر من قصيدة عيره بها
عامر بن الطفيل ويهجو ابن علاثة مطلعها ساقتك من قتله اطلالها
بالشط فالوتر الى حاجر قال شارح ديوان الاعشى هذه القصيدة
نذر علقمة دمه وجعل له على كل طريق رصدا فاتفق ان الاعشى خرج
يريد وجها ومعه دليل فاخطا به الطريق فالقاه في ديار بني عامر
ابن صعصعة فاخذه رهط علقمة بن علاثة فاتوه به فقال له علقمة
الحمد لله الذي امكن منك فقال الاعشى ✱ اعلقم قد صيرتني الامور ✱
اليك وما انت لي منقص ✱ فهب لي نفسي فدتك النفوس ✱ ولا زلت تنمى
ولا تنقص ✱ فقال علقمة اقتله واريحنا منه والعرب من شر لسانه

٤٠ س

فقال علقمة اذن يطلبوا بدمه ولا يغسل عني ما قاله ولا يعرف فضلي
عند القدرة فامر به فحل وثاقه والقى عليه حلة وحمله على ناقة
واحسن عطاه وقال امض حيث شئت واخرج معه من بني كلاب من يبلغه
مامنه فقال الاعشى بعد ذلك ✱ علقم يا خير بني عامر ✱
للضيف والصاحب والزائر ✱ والضاحك السن على همه ✱
والغافر الصفرة للعاثر ✱ وعلقمة ابن علاثة هذا صحابي
وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو شيخ فاسلم وتابع وروى
حديثا واحدا واستعمله عمر بن الخطاب على حوران فمات بها وفي الاستيعاب
لابن عبد البر علقمة بن علاثة بن عوف بن الاحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة
ابن عامر بن صعصعة الكلابي العامري من المولفة قلوبهم وكان سيدا في قومه
حليما عاقلا ولم يكن فيه ذلك الكرم وقد اخرج ابو نعيم والخطيب وابن عساكر
عن محمد بن سلمة قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده حسان فقال
يا حسان انشدنا من شعر الجاهلية ما عفا الله لنا فيه فانشده قصيدة
الاعشى في علقمة بن علاثة علقم ما انت الى عامر الناقض الاوتار والواتر
فقال صلى الله عليه وسلم يا حسان لا تنشدني مثل هذا بعد اليوم فقال
حسان يا رسول الله تمنعني من رجل مشرك هو عند قيصر ان اذكر هجاء
له فقال يا حسان اني ذكرت عند قيصر وعنده ابو سفيان بن حرب
وعلقمة ابن علاثة فاما ابو سفيان فلم يترك في واما علقمة فحسن القول
وانه لا يشكر الله من لا يشكر الناس وفي رواية لابن عساكر فان
ابا سفيان ذكرني عند رجل فشعث مني فرد عليه علقمة فقال حسان
يا رسول الله من نالتك يده وجب علينا شكره والحصى العدد اي
لست بالاكثر منهم عددا وانما عبروا بالحصى عن العدد لان العرب
كانت تعد بالحصى لكونها لا تعلم الحساب فاذا عدت واحدا جعلت
حصاة ثم وهكذا ونصبه على التمييز مثل قولك زيد الافضل من عمرو
ابا والعزة خلاف الذلة وهي ايضا القوة والغلبة ولهذا المعنى فسرها
الجوهري في البيت والكاثر الكثير كذا في الصحاح ويجوز ان يكون اسم
فاعل من قولك كثرتهم اذا غلبتهم في الكثرة وقال الجلال والكاثر بمعنى
الاكثر والكثير والغالب انه يبطل قول النحويين لا يجتمع ال ومن
الجارة للمفضول وقيدنا بذلك لاخراج نحو قولهم هم الاقربون من
كل خير والابعدون من كل شر فان من فيهما ليست داخلة على المفضول
بل هي المعدية في قولك قربت منه وبعدت منه في اسم التفضيل

لان افعل التفضيل لا يستعمل بمن الا اذا كان خاليا من الاضافة والالف واللام
فجعل كلا من ال ومن متعلقا به جاريا على ظاهره حتى ساغ له قوله
ابطال قول النحاة باجتماعهما والصواب ان تقدر ال زايدة لا معرفة
او معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور وقيل يلزم
عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وفيه ما فيه ولعل متعلق
النكرة هنا قام مقام وصفها كما قام مقامه في صحة الابتدا بها او متعلقة
بالمذكور لا على انها التفضيلية بل على انها عند لتها في قولك انت
منهم الفارس البطل اي انت الفارس البطل من بينهم قال ابو حيان
من متعلق بالاكثر لا على انها هي التي للتفضيل وانما هي للبيان والمفضل
عليه معلوم من العهد الذي في الالف واللام وبيان ذلك انك تقول
لمخاطبك زيد افضل من عمرو ومن تميم فتقول له بعد ذلك الافضل من تميم
فمن هنا للبيان اي ان زيدا الذي هو افضل من عمرو وهو من تميم ولك
ان تجمع بينهما فتقول زيد افضل من عمرو من تميم وقال بعضهم انها متعلقة
بليس قد يرد بانها اي ليس لا تدل على الحدث عند من قال في
اخواتها من الافعال الناقصة انها تدل عليه لاتفاق القايلين بدلالة
الافعال الناقصة على الحدث والقايلين بعدم دلالتها عليه على عدم
دلالة ليس منها على الحدث لجمودها فليس لهذا الظرف اعني عند من قال
مفهوم مخالفه حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم يقل
في اخواتها انها تدل عليه فانه قول لا وجود له وانما القولان فيما عدا
ليس وفايدة التقييد به المبني على انتفاء تعليق الظرف بليس عند من
لا يقول بان اخواتها تدل على الحدث من باب اولى فهو مفهوم موافقة
ولان فيه فصلا وجه ثان للرد فهو عطف على قوله بانها لا تدل بحسب
المعنى بين افعل وتمييزه وهو قوله حصى بالاجنبي اي منهم اذ الغرض
انه معمول لليس وقد يجاب عنهما بان الظرف متعلق بالوهم اي بما
يتوهم فيه رايحة الفعل فالوهم بمعنى الموهوم وفي ليس رايحة قولك
انتفى اذ هي من اعلام النفي فجاز التعلق بها من هذه الحيثية وبان
الفصل بالتمييز كذا هو في بعض النسخ وهو غير صواب ووقع في بعضها
وبان فصل التمييز وهو الصواب اي ان فصل التمييز عما هو عنه بالاجنبي
قد جاء في الضرورة في قوله على انني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولا
كميلا هو من الضرب الاول من المتقارب الا ان عروضه زحف بالحذف
وقايله العباس بن مرداس السلمي الصحابي وبعده تذكرنيك حنين العجول

ونوح الحمامة تدعو هديلا ففصل بين ثلاثون ومميزها شبهها بكم
للضرورة وكميلا بمعنى كاملا وتذكرنيك اي تذكرني اياك وهذه
من الصور التي يجوز فيها الاتصال والانفصال والحنين قال الجلال
من الصوت اشتياقا الى الف او وطن او ولد واصله في الابل وقال في
القاموس الحنين الشوق وشدة البكا والطرب او صوت الطرب عن حزن
او فرح والعجول بفتح العين المهملة وضم الجيم الناقة التي فقدت ولدها
وقيل التي القته قبل ان يتم شهرا او شهران كذا في شرح الجلال وفي
القاموس العجول الثكلى والوالهة من النسا والابل لعجلها في حركاتها
جزعا ونوح الحمامة سجعها والهديل بالمهملة صوت الحمام زاد في القاموس
او خاص بوحشيها يقال هدل القمري يهدل هديلا مثل هدر يهدر هديرا
وفرخها وذكرها او هو فرخ فيما تزعم الاعراب على عهد نوح عليه السلام
مات عطشا وضيعة او صاده جارح من الطير فما من حمامة الا وهي تبكي
عليه ونصب هديلا على الاول على المصدر والعامل فيه تدعو لانه بمعنى
تهدل وهو كقعدت جلوسا او مقدر دل عليه وعلى الاخيرين على
المفعول به وافعل اقوى في العمل من ثلاثون فاذا جاز الفصل مع العامل
الضعيف فمع القوي بالطريق الاولى ومن ذلك اي ومن الموهم في الثاني
قوله بكى كذا هو في بعض النسخ ووقع في بعضها ومن الوهم في الثاني وهي
النسخة التي وقع فيها ومن ذلك قول الجاحظ وبينهما ان الصواب
في قراءة ابن ابي عبلة فانه انكر قلبه بالنصب ان قلب تمييز مع انه
معرفة وهذا انما يأتي على قول البصريين ومن وافقهم واما الكوفيون
فانهم جوزوا وقوع التمييز معرفة في مثل ذلك فلعل بكيا قصد
التخريج على مذهبهم والصواب انه شبه بالمفعول به كحسن
وجهه يجوز ان يلحظ في اسم الفاعل ثبوت معناه فيعامل معاملة الصفة
المشبهة فيتجه المنصوب بعده على التشبيه بالمفعول به كقولك مررت
او اخي ثقة او عدو شاحط دارا ولا يجري ذلك الا فيما اشتق
من فعل لازم لكون المنصوب بعده لا يلتبس بالمفعول فاذا قلت مررت
برجل قايم الاب بنصب الاب علم ان نصبه على التشبيه بالمفعول
به لا على انه مفعول به وان كان مما يتعدى بحرف الجر نحو مررت
بزيد فذهب الاخفش الى جواز عمله عمل الصفة المشبهة
فتقول مررت برجل مار الاب ومنعه الجمهور او بدل من اسم ان
ويكون بدل بعض من كل ولا مبالاة بالفصل بين البدل والمبدل منه

بالخبر فهم قد فصلوا بالخبر بين الصفة والموصوف نحو زيد منطلق
العاقل نص عليه سيبويه مع ان اتصال النعت بالمنعوت اقوى من
اتصال البدل بالمبدل منه لوحدة العامل في الاول وتعدده في الثاني
لكن الاصح ان البدل على نية تكرير العامل ومن ذلك **قول الخليل والاخفش
والمازني في اياي واياك واياه ان ايا ضمير اضيف الى ضمير** مع يا
متكلم او كاف مخاطب او ها غائب وهو اختيار ابن مالك في تسهيله
واستند الى وجوه منها ما رواه الخليل اذا بلغ الرجل الستين فاياه
واياالشواب فخلف ذلك الضمير اسم مجرور وهذا محمول عند البصريين
على الشذوذ ومذهب سيبويه ومن وافقه ان ايا ضمير وما متصل
به حرف يدل على حال المقصود به من تكلم او خطاب او غيبة لان الضمير
لا يضاف وذهب الزجاج الى انه اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان
اياك بمعنى نفسك وزيف بوجوه منها انه لو كان ظاهرا لجاز تاخره
عن عامله بل رجح كغيره من الاسماء الظاهرة وهي انما لا تقع في موضع
رفع وما لا يقع في موضع فهو مضمر او مصدر او ظرف او حال او منادى
وصلاحيته لغير المضمر منتفية فتعين كونه مضمرا وقال قوم
من الكوفيين اياي واياك واياه اسما بكمالها وضعف بانه ليس
في الاسماء الظاهرة ما يختلف آخره ياء وكافا وهاء وقال بعض منهم
وابن كيسان من البصريين الضماير اللاحقة بايا وهي دعامة لها لتصير
لتشبها لمنفصلة كما قالوا في انت واخواته من مرفوع المنفصل قال
الرضي وليس هذا بعيدا من الصواب **فحكموا للضمير** وهو اعرف المعارف
بالحكم الذي لا يكون الا للنكرات وهو الاضافة وقد استشكل ابن
مالك على نفسه في هذا المقام بان هذا المذهب يعني مذهب الخليل
وموافقته مقتض لاضافة الضمير وهي ممتنعة لان الاضافة اما للتخفيف
وتلك تكون في اسم عامل عمل الفعل وايا ليس كذلك واما للتخصيص وايا
لكونها من الضماير التي هي اعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولان
ايا لو كان مضافا للزم اضافة الشيء الى نفسه وهي باطلة ثم اجاب
باختيار ان الاضافة للتخصيص وليست منافية لكون ايا ضميرا
لان التخصيص يصير المضاف معرفة ان كان قبلها نكرة والا ازداد
وضوحا ولا حاجة الى انتزاع تعريفه واما الزام اضافة الشيء الى نفسه
فنلتزمها معتذرين بما اعتذر به عنها في نحو جاء زيد نفسه وقد
قرر الشارح في شرح التسهيل ما اعتذر به عن تلك الاضافة

في قولهم نفس الشيء وعينه بان المضاف في مثلهما يدل على اعم مما يدل عليه
المضاف اليه فان المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لان يكون
المضاف اليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لان تكون الاضافة في ذلك
هي اضافة الشيء الى نفسه فكيف يلتزم المص يعني ابن مالك في اياك مثلا
انه من اضافة الشيء الى نفسه ويعتذر بهذا الاعتذار مع اشتماله على
منع الشيء بعد تسليمه فتامل والعجب من المص اذ عد هذا المذهب من الوهم
والخلاف فيه قوي وناقشه الشارح بان الظاهر ان هؤلاء لم يقولوا ذلك
وهما الذهولهم عن هذه القاعدة وكيف يظن بهؤلاء الايمة الاكابر مثل هذا
الوهم ولعل مذهبهم جواز اضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف
ولا يتحاشون من اجتماع تعريفين على الكلمة من جهتين مختلفتين تعريفا
يمكن ان يكون مذهبا لهم وان كان محل نظر **وقول بعضهم في لا اله الا الله
ان اسم الله سبحانه خبر لا التبرئه** خبر لقوله بعضهم **انها لا تعمل الا في
نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة** اي واقعة في سياق الايجاب
لانتقاض النفي بالا **نعم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانهما في موضع
رفع بالابتداء عند سيبويه** فقيل عليه كيف تحمل الكلمتان معا مبتدا
مع ان تعريف المبتدا غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية
غير الزايدة مسند اليه او صفة معتمدة على نفي او استفهام رافعة لظاهر
او ضمير منفصل وليس مجموع لا اله الا الله اسما مجردا ولا صفة معتمدة
واجيب بانا لا نسلم بان المجموع ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من
كلمتين تركيب خمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر **زعموا ان المركبة** اي
ان لا المركبة مع اسمها **لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب عن ان تعمل فيما
تباعد عنها وهو الخبر كذا قال ابن مالك** في توجيه ما عليه سيبويه
هنا قالوا والدليل على ذلك اجراء توابع اسم لا على الموضع قبل مجي الخبر
تقول لا رجل عاقل بالرفع افضل منك **والذي عندي ان سيبويه
يرى ان المركبة لا تعمل في الاسم ايضا** كما لا تعمل في الخبر **لان جزء
الشيء لا يعمل فيه** حق العبارة لان احد جزئي المركب لا يعمل في الاخر
فالاسم والخبر كلاهما مرفوعان عما كانا مرفوعين به قبل التركيب
واما لا رجل ظريفا بالنصب في الصفة **فانه عند سيبويه** محمول
على لفظ رجل **مثل يا زيد الفاضل بالرفع** اذا نعت المنادى المفرد
فللنحاة فيه مذاهب الاول لجواز الرفع والنصب فالرفع على اللفظ
والنصب على المحل والحمل على اللفظ افصح لحركة التابع فيه اعرابية

محمولة على لفظ المتبوع من جهة ان حركته اشبهت حركة المعرب من حيث
العروض فحكت حركة التابع وان كان معربا مماثلة لها في الصورة و
استشكل ذلك الشارح التبريزي في شرح الحاجبية بان الحركة الاعرابية
انما تحدث بعامل ولا عامل هنا على احداثها للرفع ضرورة ان المتبوع
وهو المنادى مفعول به وانما يتسلط عليه عامل النصب قال الشارح
وهو اشكال منقدح وفي كلام نجم الائمة الرضي ما يوخذ منه جواب
ذلك فانه قال انما اجازوا الرفع حملا على اللفظ لكن قياس توابع المنادى
المضموم النصب لان التوابع انما يتبع المعرب في اعرابه لا المبني في بنايه
ولذا الايفال جا في هولاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب
رفعها حملا على المحل ولما كانت الضمة البنائية تحدث في المنادى بحدوث
حرف الندا وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف الندا كالعامل لها
وكذلك فتحة لا رجل فلمشابهة تلك الحركة للرفع جاز ان ترفع التوابع
المفردة كانها توابع مرفوع وقلل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب
لحركة البنا التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد
لانه لو وقع منادى لتحرك بشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف
اذ المنادى المضاف واجب النصب المذهب الثاني انه لا يجوز فيه
الا النصب قاله الكوفيون وليس النصب عندهم على المحل وانما النعت
منادى في الاصل لكن لما لم يدخله حرف الندا بقي منصوبا ثم انهم اجازوا
فتح المنادى اتباعا لنصب الصفة فاجازوا يا زيد الكريم بفتح الاول
ونصب الثاني الثالث للاخفش وله قولان احدهما يجوز الرفع والنصب
كما عليه الجمهور الثاني ايجاب النصب كما عليه الكوفيون **وكذا البحث**
في لا اله الا هو للتعريف والايجاب ايضا اي ان المانع فيه شيئان
كما في كلمة التوحيد **وفي لا اله الا الله واحد للايجاب** فالمانع فيه شي
واحد لان الخبر المستثنى هنا نكرة **واذا قيل لا مستحقا للعبادة الا**
اله واحد او الا الله لم يتجه الاعتذار المتقدم يعني قوله نعم يصح
ان يقال الخ **لان لا في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب**
اي لكونه لا غير مركبة مع اسمها عند الجميع وينبغي ان يكون هذا الاتفاق
مخصوصا بالبصريين لان الكوفيين يقولون في ان التي لا هذه محمولة عليها
انها لا تعمل في الخبر مطلقا فافهم **وزعم الاكثرون ان المرتفع**
بعد الا في ذلك كله بدل من محل اسم لا كما في قولك ما جاني من احد الا
زيد والخبر مقدر قال المولى سعد الدين في تلويحه ثم لا يخفى ان الاستثنا

ههنا

ههنا بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف اي لا اله موجود او في الوجود
الا الله فان قلت هلا قدرت في الامكان ونفي الامكان يستلزم
نفي الوجود من غير عكس قلت ان هذا الرد خطا المشركين في اعتقاد
تعدد الالهة في الوجود لان القرينة وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود
ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي اله غيره لا بيان امكانه وعدم
امكان غيره ولا يجوز ان يكون استثنا مفرغا واقعا موقع الخبر
لان المعنى على نفي الوجود عن اله سوى الله لا على نفي مغايرة الله
عن كل اله وفي اعراب السفاقسي واعترض صاحب على النحويين
بتقدير الخبر فقال ان كان لنا فيكون معنى قوله لا اله لنا الا هو ومعنى قوله
والهكم واحد فيكون تكرارا محضا وان كان في الوجود كان نفيا للوجود
الالهة ومعلوم ان نفي الماهية اقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود
فكان اجرا الكلام على ظاهره والاستغنا عن هذا الاضمار اولى واجاب
عن ذلك ابو عبد الله محمد بن ابي الفضل المرسي في ري الظمآن فقال
هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان اله في موضع المبتدا على قول
سيبويه وعند غيره اسم لا وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتدا او للا
فما قاله من الاستغنا عن الاضمار فاسد واما قوله اذا لم يضمر كان نفيا
للماهية فليس بشي لان نفي الماهية هي نفي الوجود لان الماهية لا تتصور
عندنا الا مع الوجود فلا فرق بين لا ماهية ولا وجود وهذا هو مذهب
اهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود
وهو فاسد والا هو في موضع رفع بدلا من لا اله ولا يكون خبرا للا
لان لا لا تعمل في المعارف ولو قلنا ان الخبر للمبتدا لا للا لا يصلح ايضا
لما يلزم عليه من تنكير المبتدا وتعريف الخبر **ويشكل على ذلك ان**
البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول يعني المبدل منه لان الاول
منتف والثاني مثبت فيدل عليه انما يتم هذا الاشكال لو كان هذا
الحلول امرا لازما في كل صورة ونحن نراه يتخلف كما في سلب هند حسن
لها واجيب بان المانع من حلول البدل فيما ذكر لفظي صناعي وهو
وجوب تاء التانيث في فعل المبدل منه وامتناعها في فعل وهم
يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون واما فيما نحن فيه فهو معنوي
وفي حواشي التفتازاني على الكشاف ما يقتضي ان السنة في ذلك انما
وقعت للبدل بعد نقض النفي بالا والبدل هو المقصود بالنفي المعتبر
في المبدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات **وقد يجاب بانه**

بدل من الاسم مع لا فانهما لتركبهما صارا كالشي الواحد ويصح ان يخلفها
البدل ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود قيل لا يصلح هذا
الجواب لانهم انما اعتبروا المرفوع بدلا من محل اسم لا لا من المجموع ولئن سلم
انهم ارادوه وتجوزوا من حيث اطلاق الجزء وارادة الكل فاي بدل
هذا واجيب بانه بدل كل من كل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فتامل
وقيل هو بدل من مضمر الخبر المحذوف هو ما اختاره ابو حيان
بعد ان استشكل كون البدل من اله بانه لا يمكن فيه تكرير العامل
ولفظه واختار انه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العايد
على اسم لا قال ولولا تصريح النحويين بانه بدل على الموضع من اسم لا
لتاولنا كلامهم على انهم يريدون بقولهم بدل من اسم لا اي من الضمير
العايد على اسم لا ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسئلة الغفاء
تاليف مفرد له في الكلام عليها فيما زعم فيه ان الاصل الله اله
فالمبتدا هو ما بعد الا والخبر ما قبل لا فالمعرفة مبتدا والنكرة خبر
على القاعدة في باب المبتدا والخبر ثم قدم الخبر واخر المبتدا ثم ادخل
النفي على الخبر والايجاب على المبتدا يعني لا والا بمعنى الا ايجابا لان
الاستثنا من النفي ايجاب وركبت لا مع الخبر فيقال له اذا اسلم
لك ما قلت مع ظهور ما فيه من التكليف ومن دعوى تركب لا مع الخبر
وانما تركب مع المبتدا فما تقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب
خبر المبتدا وهو لا ينتصب اصلا فان قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك
ممتنع هنا لتقدم الخبر على زعمه ولانتقاض النفي بالا والتعريف
احد الجزئين وواحد منها مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعت المعرفة
والنكرة القريبة منها فاما قوله يجب كون المعرفة المبتدا فقد مر
ان الاخبار عن النكرة المحضة المقدمة بالمعرفة الموخرة جايز
والنكرة ههنا قد تخصصت بوقوعها في سياق النفي فليكن مبتدا ولا
تقديم ولا تاخير في الكلام نحو ان اول بيت وضع للناس للذي
ببكة ولشارح التسهيل القاضي محب الدين ناظر الجيش كلام حسن
على اعراب هذه الكلمة الشريفة اورده الشارح على طوله لما اشتمل
عليه من الفوايد ولا علينا ان نورده عنه ايضا اتباعا له ووفاء
بما التزمناه من عدم الاخلال لفوايد الشرحين فنقول قال المحب
في شرح التسهيل اعلم ان الاسم المعظم في هذا التركيب يرفع وهو
الكثير ولم يات في القران العزيز غيره وقد ينصب اما اذا رفع فالاقوال

فيه

فيه على اختلافهم خمسة منها قولان معتبران وثلاثة لا معول
على شي منها اما القولان المعتبران فان يكون على البدلية وان يكون
على الخبرية اما القول بالبدلية فهو المشهور الجاري على السنة المعربين
وهو راي ابن مالك فانه قال لما تكلم على حذف خبر لا العاملة عمل
ان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله وهذا الكلام
منه يدل على ان رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية وحينئذ يتعين كونه
على البدلية ثم الاقرب ان يكون على البدل من الضمير المستتر في
الخبر المقدر وقد قيل بانه بدل من اسم لا باعتبار محل الابتداء
يعني باعتبار محل الاسم قبل دخول لا وانما كان القول بالبدل
من الضمير المستتر اولى لان الابدال من الاقرب اولى من الابدال من الا
بعد ولانه لا داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان الاتباع باعتبار
اللفظ ثم البدل ان كان من الضمير المستكن في الحركات كان البدل
فيه نظير البدل في نحو ما قام احد الا زيد لان البدل في المسئلتين
باعتبار اللفظ وان كان من اسم لا كان البدل فيه نظير البدل في نحو
لا احد فيها الا زيد لان البدل في المسئلتين باعتبار المحل وقد
استشكل الناس البدل فيما ذكرنا اما في نحو ما قام احد الا زيد عن
وجهين احدهما انه بدل بعض وليس ثم ضمير يعود على المبدل
منه الثاني ان بينهما مخالفة فان المبدل موجب والمبدل منه
منفي وقد اجيب عن الاول بان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول
والا قرينة مفهمة ان الثاني قد كان يتناوله الاول فيعلم انه بعضه
فلا يحتاج الى رابط بخلاف قبضت المال بعضه وعن الثاني بان بدل
من الاول في عمل العامل فيه وتخالفهما بالنفي والايجاب لا يمنع البدلية
لان مذهب البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه
وقد قال ابن الصايغ اعلم ان البدل في الاستثنا انما المراعى فيه وقوعه
مكان المبدل منه فاذا قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل وهو
الذي يقع موقع احد فليس زيد وحده بدلا من احد والا زيد هو الاحد
الذي نفيت عنه القيام فالا زيد بيان للاحد الذي عينت ثم قال بعد
ذلك فعلى هذا البدل في الاستثنا اشبه ببدل الشي من الشي من بدل
البعض من الكل وقال في موضع اخر لو قيل ان البدل في الاستثناء
قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي تثبت في غير الاستثنا لكان
وجها وهو الحق انتهى واما في نحو لا احد فيها الا زيد فوجه الاشكال

فيه ان زيدا بدل من احد وانت لا يمكنك ان تحله محله وقد اجاب
الشلوبين عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم ما فيها احد الا زيد
اذ المعنى واحد وهذا يمكن فيه الاحلال بان تقول ما فيها الا زيد انتهى
وهو جواب حسن قال الشارح وعلى قول الشلوبين تكون كلمة الحق
على معنى لا يستحق العبادة احد الا الله وهذا يمكن فيه احلال
البدل محل المبدل منه بان تقول لا يستحق العبادة الا الله او يكون
المعنى ما في الوجود اله الا الله ويمكن الاحلال ايضا قال المحشي واما
القول بالخبرية فقد قال به الجماعة ويظهر لي انه ارجح من القول
بالبدلية وقد ضعف بثلاثة امور وهي انه يلزم من القول بذلك
كون خبر لا معرفة ولا لا تعمل في المعارف وان اسم لا عام والاسم المعظم
خاص والخاص لا يكون خبرا عن العام لا يقال الحيوان انسان والجواب
عن هذه الامور اما الاول فهو انك قد عرفت ان مذهب سيبويه
ان لا حال تركيب الاسم معها لا عمل لها في الخبر وانه حينئذ مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخول وقد علل ذلك بان شبهها بان
ضعيف حين ركبت وصارت كجزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى
هذا ان يبطل عملها في الاسم والخبر لكن ابقي عملها في اقرب المعمولين
وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدا والخبر على ما كان عليه مع التجرد
واذا كان كذلك لم يثبت عمل لا في المعرفة واما الثاني فلانا نسلم
ان اسم لا هو المستثنى منه وذلك اذا كان الاسم المعظم خبرا
كان الاستثناء مفرغا والمفرغ هو الذي لم يكن المستثنى منه
مذكورا ثم الاستثناء فيه انما هو من شي مقدر لصحة المعنى ولا اعتداد
بذلك المقدر لفظا والاختلاف بعلم في نحو ما زيد الا قايم ان قايم خبر
عن زيد ولا شك ان زيدا فاعل في قولنا ما قام الا زيد مع انه
مستثنى من مقدر فلا منافاة بين جعل الاسم المعظم خبرا عما قبله
وجعله مستثنى من مقدر اذ جعله في حكم منظور فيه الى جانب اللفظ
وجعله مستثنى منظور فيه الى جانب المعنى واما الثالث فهو
ان يقال قولكم ان الخاص لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن في لا اله
الا الله لم يخبر بخاص عن عام لان العموم منفي والكلام انما سيق لنفي
العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد من افراد ما دل عليه اللفظ
العام واما الاقوال الثلاثة الاخر فاحدها ان الا ليست اداة
استثنا وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار

المحل ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير على هذا
لا اله غير الله في الوجود ولا شك بان القول بان الا في هذا التركيب بمعنى غير
ليس له مانع يمنعه من جهة الصناعة وانما المنع من حيث المعنى وذلك
ان المقصود من هذا الكلام امران نفي الالهية عن غير الله تعالى واثباتها
له سبحانه وهذا انما يتم اذا كانت الا فيه للاستثنا لانا نستفيد النفي
والاثبات بالمنطوق واما اذا كانت الا بمعنى غير فلا يفيد الكلام بمنطوقه
الالهية عن غير الله تعالى واما اثباتها له فلا فان قيل يستفاد ذلك
بالمفهوم قلنا اين دلالة المفهوم من دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان
مفهوم لقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق وان كان مفهوم صفة
فقد عرفت في اصول الفقه انه غير مجمع على ثبوته فقد تبان ضعف
هذا القول والقول الثاني وينسب الى الزمخشري ان لا اله في موضع الخبر
والا الله في موضع المبتدا وقرر ذلك بتقرير النظر فيه مجال ولا يخفى ضعف
هذا القول ايضا وانه يلزم منه ان الخبر مبني مع لا وهي لا يبنى معها
الا المبتدا ثم لو كان الامر كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب
وقد جوزوه كما سياتي والقول الثالث ان الاسم المعظم مرفوع باله
كما يرتفع الاسم بالصفة في قولنا اقايم الزيدان فيكون المرفوع قد اغنى
عن الخبر وقد قرر ذلك بان اله بمعنى مالوه من اله اي عبد فيكون الاسم
المعظم مرفوعا على انه مفعول اقيم مقام الفاعل واستغنى به عن الخبر
كما في قولنا ما مضروب العمران وضعف هذا القول غير خفي لان اله ليس
وصفا فلا يستحق عملا ثم لو كان اله عاملا الرفع فيما يليه لوجب اعرابه
وتنوينه لانه مطول اذ ذاك وقد اجاب بعض الفضلاء عن هذا بان بعض
النحاة يجيز حذف التنوين من مثل ذلك وعليه يحمل لا غالب لكم اليوم من
الناس ولا تثريب عليكم اليوم وفي هذا الجواب نظر لان الذي يجيز
حذف التنوين في مثل ذلك يجيز اثباته ايضا ولا نعلم احدا اجاز التنوين
في لا اله الا الله واما النصب فقد ذكروا له توجيهين احدهما ان يكون
على الاستثنا من الضمير المستكن في الخبر المقدر والثاني ان يكون الا الله صفة
لاسم لا وهذا الاخير لا يتاتى الا ان يكون الا بمعنى غير وقد عرفت ان الامر
اذا كان كذلك لا يكون الكلام دالا بمنطوقه على اثبات الالهية لله تعالى
والمقصود اثباتها له ونفيها عن غيره منطوقا فالتوجيه الاول فما لو
اختير الاستثنا فيه ولم يرجح البدل فكان حقه الترجيح لان الكلام
غير موجب لان المقتضي لارجحية البدل في نحو ما قام القوم الا زيد

حصول المشاكلة حتى لو حصلت المشاكلة في الاتباع كان النصب على الاستثنا
في تركيب استويا نحو ما ضربت احدا الا زيدا قالوا واذا لم تحصل مشاكلة
في الاتباع كان النصب على الاستثنا اولى فيترجح النصب في هذا
التركيب في القياس لكن السماع والاكثر الرفع وقد نقل عن الابدي انك
اذا قلت لا رجل في الدار الا عمرو كان نصب عمرو على الاستثنا احسن من رفعه
على البدل هذا ما ذكروه والذي يقتضيه النظر ان النصب لا يجوز
بل ولا البدل ايضا وتقرير ذلك ان يقال ان الا في الكلام الموجب التام
نحو قام القوم الا زيدا معناه متمحضة للاستثنا فهي تخرج ما بعدها مما
افاده ما قبلها وذلك ان هذا الكلام انما قصد به الاخبار عن القوم بالقيام
ثم ان زيدا انهم لما لم يشاركهم فيما اسند اليهم وجب اخراجه وكذا حكم
الا في الكلام غير الموجب الذي هو تام ايضا نحو ما قام القوم الا زيد
في ان المقصود منها ذلك ومن ثم كان نحو هذا التركيب معنى الحصر
لان المذكور بعد الا لا بد ان يكون مخرجا بحيث لم يكن الكلام تاما
لعدم ذكر المستثنى منه يتعين تقدير شي قبل الا ليصح الاخراج
منه فالمخرج لهذا التقدير تصحيح المعنى فتبين مما قلناه ان المقصود
في الكلام الذي ليس بتام انما هو اثبات الحكم المنفي قبل الا لما بعدها
وان الاستثنا ليس بمقصود ولهذا اتفق النحاة على ان المذكور بعد
الا في نحو ما قام الا زيد معمول للعامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود
من هذا التركيب الشريف امران نفي الالهية عن كل شي واثباتها له
تعالى كما تقدم واذا كانت الا مسوقة لمحض الاستثناء لا يتم هذا المطلوب
سواء انصبنا على الاستثنا ام ابدلنا وذلك لانه لا ينصب ولا يبدل الا
اذا كان الكلام الذي قبل الا تاما ولا يكون تاما الا اذا قدر خبر محذوف
وحينئذ ليس الحكم بالنفي على ما بعدها في الكلام الموجب وبالاثبات عليه
في غير الموجب اذ لا يقول بذلك الا من مذهبه ان الاستثنا من الاثبات
نفي ومن النفي اثبات ومن ليس مذهبه ذلك يقول ما بعد الا مسكوت عنه
واذا كان مسكوتا عنه فكيف يكون قائل لا اله الا الله موحدا فتعين
ان تكون الا في هذا التركيب مسوقة لقصد اثبات ما نفي قبلها لما
بعدها ولا يتم ذلك الا ان يكون ما قبلها غير تام ولا يكون غير تام
الا بان لا يقدر خبر محذوف واذا لم يقدر خبر قبلها وجب ان يكون
ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذي تركن اليه النفس وقد تقدم تقرير
صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب خبرا الى هنا كلام ناظر الجيش مع

بعض

بعض اختصار وتلخيص ما قال الشارح لا يخلو بعضه من نظر فتامل
ومن ذلك اي ومن الوهم في الثاني قول الفارسي في مررت برجل ما شيت
من رجل ان ما مصدرية فتقدير ما شيت مشيتك وانها وصلتها
صفة لرجل اي مررت برجل مشيتك من رجل ولا يخفى ان ذلك لا يبقى
على ظاهره من غير حذف اذ لا معنى له فيقدر نحو مثل اي مثل مشيتك
اي برجل مماثل لمشيتك بمعنى انه على وفقها او يقدر برجل ذي مشيتك
اي صاحبها على حذف مضاف او يؤول المصدر باسم المفعول من غير
حذف نحو الدرهم ضرب الامير اي برجل مشيك والمعنى برجل هو الذي
تشاؤه وتريده وان اعتراض المص على ظاهر قول الفارسي فان ظاهره
تقدير المصدر الصفة من غير تقدير ولا تاويل ونبه على ذلك صاحب
التوشيح قال ومثله قوله تعالى في اي صورة ما شاء ركبك اي في اي
صورة مشيئة اي تشاؤها فجعل ما مصدرية ما ولا مع ما بعدها
بالمصدر واعتبر الحاصل مع تعريفه صفه لصورة النكرة وقول ابي
البقا في تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله ان ان
وصلتها يعني لا نعبد بدل من سواء وهو صفة للكلمة وبدل الصفة
صفة فتكون ان وصلتها صفة في التقدير اذ يشترط في البدل ان يصح
حلوله محل المبدل منه والحرف المصدري مطلقا وصلته في نحو ذلك
معرفة فلا يصح صفة للنكرة فلا تبدل من صفتها واراد بنحو ما ذكر
ان يكون الفعل مسندا الى معرفه كالمضمر حتى لو كان مسندا الى نكرة
لم يكن المصدر المقدر معرفة نحو لا يعجبني ان يكذب احد وقول
بعضهم في ويل لكل همزة لمزة الذي جمع ان الذي مع تعريفه
صفه لكل همزة مع تنكيره والصواب ان ما في المثال شرطية
فهي اسم لا حرف مصدري وانه حذف جوابها اي فهو كذلك والصفة
الجملتان معا اي جملتا الشرط والجواب وقد قيل عليه اذا كان هذا
التقدير محوجا الى تقدير الجواب فيماذا يترجح على التقدير الاول بل
ما الذي اقتضى كون هذا صوابا وذاك غير صواب واما الاية الاولى
فقال ابو البقا ما شرطية شرطها شاء وجوابها ركبك او زائدة
وفي تفسير قاضي المفسرين اي ركبك في اي صورة شاءها وما مزيدة
وقيل شرطية وركبك جوابها والظرف صلة عدلك وعليهما فالجملة
اي الشرطية او الفعلية صفة لصورة والعايد منها محذوف
اي عليها او في متعلقة بركبك انتهى وقد مضى ان القاضي علقها بعدلك

ولا يرد عليه قوله وكان حقه اذ علق في بركبك وقال الجملة صفة
لظهور ان المراد حينئذ بالجملة جملة الشرط وحدها ان يقطع بان ما زائدة
ولا تردد بين كونها شرطية وكونها زائدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم
بجوابه ليس على ما ينبغي بل لا يظهر للتعليل به وجه قال الشارح لم اتحقق
معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطيتها والذي ينبغي ان يعلل به
ان معمول الجزا لا يتقدم على اداة الشرط وهنا قد جعل ركبك جوابا للشرط
والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في حيز الجزا على الشرط وهو باطل
وتكلف المحشي فاجاب بان هذا من باب نفي الشي بنفي ملزومه اذ المراد
من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولا لجوابه وانما قيد
الشرط بالجازم لكونه الواقع في الاية ولاحتمال ان يقال ان غير
الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه وفيه
نظر فان نفي الملزوم لا يستلزم نفي اللازم حتى يراد به فان نفي الملزوم
اعم من نفي اللازم ولا دلالة للاعم على الاخص ولا تكون جملة الشرط
وحدها صفة اي بدون جملة الجواب لعدم استقلالها في نفسها وجملة
الصفة يجب استقلالها والصواب ان يقال قدرت ما زائدة فالصفة
جملة وحدها والعائد محذوف والتقدير شاها وفي متعلق بركبك
قال ابو حيان الظاهر ان قوله في اي صورة متعلق بركبك اي وضعك
في صورة اقتضتها مشيئته من حسن وطول وذكورة او مقابل ذلك
او باستقرار محذوف وهو حال من مفعوله اي مفعول ركبك
اي ركبك حال كونك حاصلا في صورة اي صورة او بعدلك اي وضعك
في صورة اي صورة او باستقرار محذوف هو حال من مفعوله وان
قدرت ايما شرطية فالصفة مجموع الجملتين جملة الشرط
وجملة الجواب والعائد محذوف ايضا وتقديره عليها وتكون
في حينئذ متعلقة بعدلك ليس الا اي عدلك في صورة اي صورة
ثم استونف ما بعده الظاهر انه اراد بما بعده مجموع الشرط
وجوابه فانظر كيف يصح الجزم باستينافه وقد جزم اولا بانه
صفة وهل هذا الا خلط بين قولين حكاهما ابو البقا في اعرابه
فانه قال بعدما نقله المص عنه وناقشه فيه وقيل لا موضع للجملة
لان في تتعلق باحد المفعولين والجميع كلام واحد واراد بالمفعولين
مفعولي سواك وعدلك وتعلقها باحدهما اعتبارها حالا منه والصواب
في الاية الثانية انها على تقدير مبتدا اي هي لا نعبد الا الله

وفي

وفي الثالثة ان الذي بدل او صفة مقطوعة بتقدير هو
فيكون مرفوعا على انه خبر لمبتدا محذوف او بتقدير اذم او اعني
او اخص فيكون منصوبا على الذم او الاختصاص هذا هو الصواب في
جميع ما ذكرناه خلافا لمن اجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا وصف
النكرة او لم توصف ولمن اجازه بشرط وصف النكرة اولا بنكرة وهو قول
الاخفش وهذا مثل قولهم تبدل النكرة من المعرفة بشرط وصف النكرة
بنكرة كما في قوله تعالى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة
فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان وهو معرفة صفة لآخران وهو نكرة
والاولى لوصفه وكذا قال بعضهم في قوله
تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور الذين يبخلون ومن ذلك ايضا قول
الزمخشري في انما اعظكم بواحدة ان تقوموا لله ان تقوموا وهو معرفة
عطف بيان على واحدة وهي نكرة وفي مقام ابراهيم
اذ تقديره قيامكم انه عطف على ايات بينات مع تنكير الايات فان وصف النكرة لا يخرجها
عن تنكيرها مع اتفاق النحويين على ان البيان والمبين لا يتخالفان
تعريفا وتنكيرا وقد يكون الزمخشري عبر عن البدل بعطف البيان
لتاخيهما اي لكونهما اخوين وتوبيخه اي توبيخ قصد ذلك قوله في اسكنوهن
من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث
سكنتم وتفسير له والوجد الطاقة والوسع قال ومن تبعيضية حذف
مبعضها اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقون انتهى قال
ابو حيان في بحره ولا يعرف عطف بيان يعاد فيه العامل وانما
يعرف ذلك في البدل لان العامل فيه لا يعاد مع شي من التوابع الا معه وقد
اعربه ابو البقا بدلا وهذا امام الصناعة يسمي به التوكيد
صفة وعطف البيان صفة التعريف شرطه كما مر فلو بدع اذا سمى
الزمخشري البدل عطف النوع الثالث اشتراطهم في بعض
ما التعريف شرطه تعريفا خاصا لا اي تعريف كان كمنع الصرف
فان موانع الصرف في الاسم التعريف وقد اشترطوا له تعريف العلمية
وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان وغير المنصرف
معرب واما ذو اللام والمضاف الى المعرفة فلا يتاتى منع الصرف عند
من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر بتعاله واذا لم يدخلهما
التنوين لم يحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه
الكسر والتنوين معا واما عند ابن الحاجب فبتاتى لان غير المنصرف

ليسمى صح

عدم ما فيه علتان من لسبع او واحدة تقوم مقامها لكنه لا يظهر فيها
عدم حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهته الفعل فلم
يبق من المعارف الا العلم **او شبهه كما في اجمع** انما كان في اجمع واخواته
شبه العلمية لان اجمع ونحوه معتبر فيه تعريف الاضافة فاذا قلت
قرات الكتاب اجمع فاصله اجمعه اي جميعه ثم حذف المضاف اليه
واعتبر عند حذفه التعريف الاضافي باقيا في المضاف فكان في الصورة
معرفا بغير اداة فاشبه العلم وكذا جمع جمع الاعلام بالواو والنون
اذا كان لمن يعقل واجرى تعريفه لهذا مجرى تعريف العلمية في اعتباره
في منع الصرف وقيل اجمع واخواته اعلام جنسية لمعان كلية فهي من
باب اسامة واليه ذهب ابو علي الفارسي وعليه فالشرط لمنع الصرف
تعريف العلمية فقط وقيل هو معرفة بالالف واللام المقدرة وقيل
منعه من الصرف لوزن الفعل والوصفية ونحو جمع للعدل والوصف
فلا يحتاج الى عد شبه العلمية **وكنعت اسم الاشارة واي في النداء
اشترطوا لهما** حق التعبير له ولعله قدر ان الكلام كنعت الاشارة
ونعت اي **تعريف اللام الجنسية** فلا ينعتان الا بمعرف بلام الجنس
اما اشتراطهم نعت اسم الاشارة بذي اللام فلان اسم الاشارة مبهم
الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به بالاشارة الحسية او بالصفة
فاذا قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم اخر لان المبهم مثله
لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما
وتعريف المضاف بالمضاف واللائق ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين
في نفسه كذا اللام لانما يكتسب التعريف من غيره ثم يكتسب المبهم منه
تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فان الذي ضرب بمعنى الضارب
وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة اولان اسم
الجنس هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت
اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فيحتمل نعتها من الصفات
المشتقة الا ما يخص بعض الماهيات واما اشتراطهم نعت اي في النداء
فلان ايا في الحقيقة وصلة الى ندائه وهو المنادى لكنهم استقبحوا
مباشرة حرف النداء لذي اللام لانه حينئذ اما ان يبنى معها وهو بعيد
لكون اللام معاقبة للتنوين فكان لها حكم ومن ثم قيل بناء الاسم كالخمسة
عشر واخواته والان فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني لان

التنوين فكان لها حكمه ومن ثم قيل بناء الاسم لا يجامعه واما ان يعرب وهو
ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى ذي اللام موقع الكاف
وكونه مثله في الافراد والتعريف فتعين الفصل بينهما بشيء فطلبوا لذلك
اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها
الى مخصص يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم وانما المطلوب مخصصه
ذو اللام فان من ضرورة المنادى ان يكون متميزا لماهية معلوم الذات
اذ لا معنى لنحو يا شيء ويا موجود الا ان يكنى بمثلهما عن ان المخاطب مما فيه
شيء مما يكون للعقلاء الا وقوع اسم الشيء والموجود عليه وهذا مجاز في
الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بذلك ايا مقطوعا عن الاضافة و و
صلوها بها لتكون في صورة المضاف **وكذا تعريف فاعل نعم وبئس
اشترطوا له** تعريف الجنس **لكنها** اي اللام الجنسية **تكون مباشرة
له** اي لهذا الفاعل نحو نعم العبد **او لما اضيف اليه** الفاعل بغير
واسطة نحو ولنعم دار المتقين او بواسطة كقوله فنعم ابن اخت القوم
غير مكذب **بخلاف ما تقدم فشرطها المباشرة له** نفسه واعلم
ان ما ذكره المص من اشتراط كون تعريف فاعل نعم جنسيا هو ما عليه
الجمهور ورجح الرضي بعد ما ساق خلافه ولم يرتضه وتفصيل المذاهب
ان من ذهب الى الجنسية فريقان فريق قال انها للجنس حقيقة فاذا
قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحته لانه
فرد من افراده ثم اختلفوا في تقرير ذلك فقيل لما كان الغرض
عموم المدح واستغراقه في الثبوت للممدوح المخصوص وكان الابلغ
في اثبات الشيء ان يجعل النوع الذي الممدوح حتى لا يكون طارئا عليه
ويحسب انه يزول ويرتفع عدلوا الى ممدوح الجنس فكانك قلت
زيد نعم جنسه وقومه اي ثبت لهم الوصف الجميل وما ثبت للجنس
ثبت لافراده فيثبت للممدوح تلك الفضيلة ولا يكون الا بالاستغراق
في واحد واحد وهذا تاويل سيبويه ولذلك قال لانك تريد ان
تجعله من امة كلهم صالح وعزاه الرضي الى الجعلي وابن اعد وهذا في الحقيقة
حمل اللام الحقيقة على الاستغراق ورده الرضي بان اللام في نحوه لو
كانت لاستغراق الافراد لصح وقوع كل موقعها كما في ان الانسان
لفي خسر ولا يصح نعم كل رجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قيل
لنقل ذلك على سبيل المبالغة والمجاز كما يقال انت الرجل كل الرجل
قلت امتناع التصريح في مثله بنحو نعم كل رجل يدل على انه لم يقصد

ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد ذلك المعنى الا مع التصريح
بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل رجل بل معنى انت الرجل
اذا قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وفي
الحواشي الشريفية انه يمكن ان يقال لم يجز نعم كل زيد لانه
يتبادر منه ان افراد الرجل متعددة حقيقة وانما عين زيد وذلك
محال ولذا لم يجز ايضا انت كل رجل وكما جاز ان يقال انت الرجل كل
الرجل جاز ايضا ان يقال نعم الرجل كل الرجل زيد اذ يتبادر من العبارة
قصد المبالغة وما ذكر من ان معنى انت الرجل اذا قصد المدح ان
من سواك ليس برجل بالنسبة اليك انما يتم اذا حمل الرجل على الجنس
وادعى اتحاده بزيد او حمل على استغراقه وادعى ان زيدا عين الجميع
وكل منهما مناف لما قرره فقد عاد بالنقض ثانيا على ما اثبت
اولا ورد هذا القول بوجهين اخرين احدهما انه يودي الى جعل
المقصود بالمدح تابعا لغيره من الافراد ولا يكون المدح له بخصوصه
لوقوع الشركة فيه والثاني انه يودي الى التناقض ان لو قيل نعم
الرجل زيد وبيس الرجل عمرو وقيل انهم لما ارادوا المبالغة في مدح
فرد عدوا المدح الى جنسه بسببه فكانه قيل زيد يمدح جنسه لاجله
ثم ترك هذا للعلم به ورد بانه لو كان المعنى على ذلك لصرح بهذا
السيد في بعض المواضع والفريق الثاني قالوا انها للجنس مجازا فاذا
قلت نعم الرجل زيد فقد جعلت زيدا الجنس مبالغة ولم تقصد سوى
كانك قلت نعم زيد الذي هو جنس الرجال ومن ذهب الى العهد
فريقان ايضا فريق قالوا هي للعهد الذهني كما تقول اشتر اللحم ولا تريد
الجنس ولا معهودا تقدم وهذا ما نص عليه ابن الحاجب ووجهه
بان نعم موضوع لمدح فاعله مبهما وكون الفاعل مبهما لكن لك
لاستبعاد تحققه ليقتضي ان يعبر عنه بتركيب يوجب
كونه اوقع في النفس فابهم اولا ثم فسر ثانيا واذا كان تعريف
الفاعل عهدا ذهنيا كان مبهما بحسب الخارج اذ لا يعلم اي فرد
هو من الافراد الخارجية وان كان معينا بحسب الذهن قال في شرح
المفصل ووزانه في الابهام والتعريف اسامة فانه وان كان معرفة
باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار الوجود ورد يعني الرضي كون
التعريف للعهد الذهني بان القول بمثله ليس بشيء لان الاشارة الى
ما في ذهن المخاطب يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام وقال ان التعريف

في نحو

في نحو اشرب الماء واشتر اللحم لفظي وفريق قالوا للعهد في الشخص الممدوح منهم ابو منصور
الجواليقي وابو اسحاق ابن ملكون قيل ومما ينزل منزلة على ان المقصود بالاسم
المعرف بال ذات المخصوص بالمدح او بالذم كونه يثنى تثنية ويجمع بجمعه
ويفرد لافراده ولو كان عبارة عن الجنس لم يستمع ذلك وهذا وارد على من
جعلها للاستغراق ولمن جعلها المجاز لجنس اذ يعتذر بان وجد التثنية
جعل كل واحد من الشخصين على حدته جنسا فمعنى نعم الرجل الزيدان نعم
اللذان كل واحد منهما جنس ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة
ابن ابي عبلة ان ذلك نحو تخاصم اهل النار بنصب التخاصم انه صفة
للاشارة مع انه غير معرف باللام ولا يكفي نسبة الاضافة الى المعرف بها
ولو بغير واسطة فكيف وهو منها قال في المفصل والمبهم يوصف بالمعرف
باللام اسم او صفة والمضافة باسم الجنس مما هو مستبد به عن ساير الاسماء
على ان في جعل تخاصم صفة للاشارة نظرا اخر وهو لزوم الفصل بين اسم
الاشارة ووصفه بالخبر وذلك غير جايز نبه عليه اليمني وقد مضى
تقريب اذ جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الاشارة ه
الاشتقاق كما اشترطوه في غيره من النعوت والتخاصم اسم جامد غير
مشتق ولا يكون التخاصم ايضا عطف بيان لاسم الاشارة لان البيان
يشبه الصفة فكما لا توصف الاشارة الا بما فيه ال كذلك ما يعطف
عليها عطف يكون معرفا بال ولهذا اي ولكون بيان الاشارة كوصفها
تتعين فيه اللام منع ابو الفتح في وهذا بعلي شيخ في قراءة ابن مسعود برفع
شيخ كون بعلي عطف بيان وان كان معرفة بالاضافة لعدم كونه معرفة
باللام فاوجب كونه خبرا عن هذا وشيخ اما خبر ثان او خبر لمحذوف
اي هو شيخ او بدل من بعلي او بعلي بدل من هذا وشيخ الخبر ونظير
منع ابي الفتح ما ذكرنا منع ابن السيد في كتاب المسايل والاجوبة
وابن مالك في التسهيل كون عطف البيان تابعا للمضمر لامتناع
ذلك في النعت اذ لا ينعت المضمر قطعا فكذا لا يعطف عليه عطف بيان
ولكن اجاز سيبويه في باب الندا يا هذان زيد وعمرو على عطف
البيان نحو بيان الاشارة بغير المعرف باللام وتبعه الزيادي فاجاز
في غير الندا مررت بهذين الطويل والقصير على البيان فاجازه على
البدل ايضا ولم يجزه على النعت مع ان التابع معرف باللام لان نعت
الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ قال المص في حواشيه على التسهيل
ذكر والنعت اسم الاشارة ستة شروط الاول ان يكون بال الثاني ان

يكون جنسا لا وصفا وهذا غالب لا لازم الثالث كونه مفردا اي غير مضاف
واستشكل بقولهم يا ذا الضامر العنس واجيب بان الالف واللام في الضامر
العنس موصول وهو في حكم المفرد او بانه صفة لمحذوف الرابع الاتصال فلا
يقال مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم
الخامس انه لا يقطع السادس انه لا يخالف متبوعه في افراده وغيره فلا
يجوز مررت بهذين الرجل والمراة فان كان المنعوت ان كان اكثر من
واحد وليس من اسماء الاشارة فنعته اما ان يتفق او يختلف فان اتفق جمع
فتقول مررت بزيد وعمرو وخالد العاقلين سواء كان المنعوت متعددا
لفظا كما مثلنا او معنى كما في مررت بقوم كرام وان اختلف المنعوتان تذكيرا
وتانيثا وعقلا وعدمه فان اريد بالنعت الشمول غلب التذكير والعقل
وجوبا فتقول مررت بزيد وهند العاقلين وبعتق وفرس سابقين وان
اريد به التفصيل كان تغليب ما ذكر اختيارا فتقول في تغليب التذكير
مع التفصيل وانت تريد رجلا وامراة مررت باثنين صالحين وهو المختار
وان شئت قلت صالح وصالحة وفي تغليب من يعقل اشتريت بعبيد
وافراس سابقين وان شئت سابقين وسابقات وان كان المنعوتان
معبرا عنهما بلفظ اسم الاشارة واختلف النعت فالمنصوص عن سيبويه
والمبرد والزجاج والزيادي انه لا يجمع بين المنعوتين ثم يوتى بالنعتين
مفرقين بالعطف فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير ويتعين
ان يقال مررت بهذا الطويل وبهذا القصير فيفرق في الاشارة كما يفرق
في النعت واجاز الزيادي ذلك على عطف البيان او البدل دون النعت
لان اسماء الاشارة انما تنعت بالجوامد وان نعتت بالمشتق فبتنزيله
منزلة الجامد والجامد لا يتحمل ضميرا فجعلت مشاكلتها للمنعوت في الافراد
وغيره بمثابة الضمير الرابط فتقول مررت بهذا الطويل وبهذين الطويلين
وبهؤلاء الطوال ولا تقل مررت بهذين الطويل والقصير **وممن نص على
منع النعت** في مررت بهذين الطويل والقصير **سيبويه والمبرد والزجاج**
وقد نقلنا ذلك عنهم في الفايدة التي قدمناها آنفا **وهو مقتضى القياس**
لفوات المطابقة التي هي مقتضاه **ومنع سيبويه فيها** اي في الاشارة **مخالف
لاجازته في النداء** فان قلت ان ما اجازه سيبويه في النداء عطف وما منع
في الاشارة النعت فاين المخالفة قلت المرتشيعهم يقولون النعت والبيان
اخوان فحيث جاز احدهما جاز الآخر وحيث امتنع فاذا جاز البيان في النداء
فقد كان حقه اجازة النعت **النوع الرابع بعض اشتراط**

الابهام في الالفاظ اي اشتراطهم في بعض الالفاظ ان يكون مبهما قال
المحشي ولم يقل في بعض المعمولات اذ لو قاله لكان الضمير من قوله والاختصاص في
بعضها عايدا على المعمولات وقد عد منه صاحب الحال لكنه من حيث هو
صاحبها ليس معمولا فيه نظر لانه اما فاعل او مفعول فهو معمول **كظروف
المكان** فان اسم المكان ما لم يكن مبهما لا يكون ظرفا يقبل النصب بتقدير
في واما ظروف الزمان فانها جميعا تقبل ذلك ما كان منها مبهما وما كان موقتا
ووجه التفريق ان الفعل انما نصب جميع انواع الزمان لان بعضها
وهو الازمنة الثلاثة تضمن مدلوله فطرد النصب في المدلول وغيره واما
المكان فلما لم يكن دالا على شي منه وضعا بل عقلا من حيث ان كل فعل
لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه مدلوله من الزمان وهو ما كان
منه غير محصور كالجهات الست وما كان معدودا كالفرسخ والميل
وبالجملة ما كان منه مبهما ووجه الشبه انه مبتدل متغير كالزمان
قال الرضي واما قول ابن الحاجب لما كان الظرف الزمان المعين مدلولي
الفعل تعدى اليه فمغالطة منشاوها الاشتراك في لفظ المعين وذلك
ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلاثة لا على المعنى الموقت
المراد به هنا المحصور الذي له نهاية كاليوم في الليلة والشهر والسنة
وكذا قوله لما كان الفعل يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او
مغالطة لان الفعل لا يدل على المبهم من المكان اصلا لان المقصود
من دلالة اللفظ على الشي الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل
على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان
لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره وهو ما ثبت له اسم بسبب امر
غير داخل في مسماه **والاختصاص في بعضها كالمبتدات واصحاب
الاحوال** اما المبتدا فلانه محكوم عليه والحكم على الشي فرع كونه مختصا
واما ذو الحال فلئلا يلتبس الحال بالصفة اذا كانت عن منصوب ولان
ذا الحال لو كان نكرة كان جعل ما يميزها ويخصصها من بين امثالها
صفة اولى من جعله حالا يقيد تقييد الحدث المنسوب لان الاولى
ان يعين الشي ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يقيد ذلك الحدث
ومن الوهم في الاول قول الزمخشري فاستبقوا الصراط هو والطريق
واحد وهو من ظروف المكان المختصة **وفي سنعيدها سيرتها
الاولى** اي طريقتها **وقول ابن الطراوة** هو سليمان بن عبد الله ابو
الحسين الشيباني المالقي النحوي اخذ عن ابن الحجاج الاعلم ولازمه والاديب

ابي بكر المرسالي وابي مروان سراج حمل عنه كتاب سيبويه وكان عالم الاندلس
في النحو وعنه اخذ العربية ايمة الاندلس توفي في رمضان سنة ثمان وعشرين
وخمسمايه في قوله كما عسل الطريق الثعلب هو بعض بيت تقدم انشاد
تمامه وهو لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب
في الكلام على ج بباحث الكتاب فمضى الكلام عليه وقول جماعة في دخلت
الدار والمسجد والسوق اختلف في نصب الاسم بعد دخلت فقيل
هو منصوب نصب الظرف المبهم تشبيها وكان الاصل ان يجر بفي وهو قول
الاكثرين ومنهم سيبويه وقيل نصب المفعول به اتساعا وقيل انه فعل
تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر فنصبه نصب المفعول به لانه
لا يعقل بدون متعلق قال الجرمي ورد بان مجي مصدره على فعول يابى كونه
متعديا لانه من مصادر الافعال اللازمة نحو قعدت قعودا وجلست جلوسا
ولان مقابله وهو خرجت لازم ولانه اذا استعمل في غير المكان فلا بد من
في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب اهل القوم فعلم انها حذفت في
المكنة لكثرة الاستعمال ان هذه المنصوبات ظروف هو مقول لهم
على التوزيع وانما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا
لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وامام وخلف واما
المختص فيجب معه في والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار
توسعا وان كان بعضها اكثر استعمالا من بعض وهذا مذهب ابن مالك قال
ولو انتصب البيت في دخلت البيت على الظرفيه لم يختص بدخلت لكنه
يختص به اذ لا يقال مكثت البيت ولجاز زيد البيت لان كل ظرف
مكان انتصب بعامل ظاهر انتصب بعامل مقدر وقع خبرا ويمكن الجواب
عن هذا بانهم جعلوا علة تقدير في فيه كثرة الاستعمال لدخلت فيختص
به ولا يجوز زيد البيت وقد قيل عليه ليس المصرح به يخرجه باولى من تخريجهم
فان نصب غير المبهم من المكان على الظرفية غير مقيس كاسقاط الجار توسعا
فلم كان هذا صوابا وذاك غير صواب واجيب بان وجود اسقاط
الجار توسعا في كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية اقتضى
ذلك والجار المقدر المحذوف توسعا هو الى في سنعيدها سيرتها
وسيرتها هيئتها وحالتها فعلة من السير تجوز بها عن الطريقة والهيئة
وانتصابها على نزع الخافض وعلى ان عاد منقول من عاده بمعنى عاد اليه
او على تقدير فعلها اي سنعيد العصا بعد ذهابها تسير سيرتها الاولى
فينتفع بها كما كنت تنتفع قبل وفي البيت اي كما عسل في الطريق

الثعلب وفي او الى في الباقي وذلك لتعدي دخلت بكل من الحرفين
الى الظروف المذكورة بعده وبعدي استبق بهما حيث يقال استبقت
الى المسجد واستبقوا في الميدان ويحتمل ان استبقوا ضمن معنى تبادروا
وقد اجيز الوجهان اسقاط الجار توسعا والتضمين في فاستبقوا
الخيرات اي اليها او ابتادروها ويحتمل سيرتها ان تكون بدلا من
ضمير المفعول بدل اشتمال اي سنعيد طريقتها وعلى هذا الوجه اقتصر ابو حيان
في نهره وقال اي سنعيد سيرتها الاولى وهي كونها عصى ومن ذلك قول الزجاج
في واقعدوا لهم كل مرصد انه كل ظرف لاضافته الى الظرف فهو منصوب بنفسه بر
في وتبعه الزمخشري فقال كل مرصد كل ممر ومجتاز برصد ونهم فيه وانتصابه
على الظرف كقوله لاقعدن لهم صراطك المستقيم ورده ابو علي في الاغفال
بما ذكرنا في انه لا ينصب على الظرفية الا ما كان مبهما من المكان والاغفال كتاب
لابي علي الفارسي وضعه فيما اغفله الزجاج قال فيه المرصد المكان الذي يرصد
العدو فيه فهو مكان مخصوص لا يحذف منه الاسماعا واجاب ابو حيان
بان اقعدوا ليس على حقيقته بل معناه ارصدوهم ويصح ارصدوهم
كل مرصد فكذا يصح تعدد به كل مرصد قال ويجوز قعدت مجلس زيد
كما يجوز قعدت مقعده انتهى وعبارته في النهر واقول يصح انتصابه على
الظرف لان قوله واقعدوا لهم ليس معناه حقيقة القعود بل المعنى ارصدوهم
في كل مكان يرصد فيه ولما كان هذا المعنى جاز قياسا ان يحذف منه
في كما قال وقد قعدوا انفاقها كل متعد فمتى كان العامل في الظرف
المختص عاملا من لفظه او من معناه جاز ان يصل اليه بغير وساطة في
فيجوز جلست مجلس زيد وقعدت مجلس زيد تريد في مجلس زيد فكما يتعدى
الفعل الى المصدر من غير لفظه اذا كان بمعناه فكذلك الى الظرف
وهذا مخالف لكلامهم اذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله
اي المختص كما صرح به ابو حيان فمتى كانت مادة الظرف من مادة
الفعل صح نصبه بتقدير في وان كان مختصا ولم يكتفوا بالتوافق
المعنوي فلا يصح قعدت مجلس زيد لعدم التوافق اللفظي كما اكتفوا به
في المصدر فهو تمثيل للمنفي لا للنفي والفرق ان انتصاب هذا النوع
على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا والقياس خرم بنفي فينبغي
ان لا يتجاوز به محل السماع وهو لم يسمع الا في موافق المادة فلا يقاس
عليه موافق المعنى واما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس
وقيل التقدير على كل مرصد فحذفت على وهذا قول الاخفش

وحذف على و وصول الفعل الى مجرورها ونصبه يخصه اصحابنا بالشعر
كما قال واخفى الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي وهذا
عجز بيت صدره تخن فتبدى ما بها من صبابة وقد اسلفنا الكلام عليه
في الباب الاول في على من حرف العين وقياس الزجاج ان يقول
في لاقعدن لهم صراطك مثل قولد واقعد والهم كل مرصد اي انه على
حذف على والصواب في الموضعين اي في صراطك وكل مرصد انهما
على تقدير على وحذفت وانتصب ما بعدها توسعا كقولهم ضرب
زيد الظهر والبطن فيمن نصبهما فان التقدير عليه ضرب زيد على
الظهر والبطن فحذفت على وانتصبا واما رفعهما فعلى البدل او ان
لاقعدن واقعد واضمنا معنى لالزمن والزموا قال ابو حيان
اسقاط حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا فالاولى ان يحكى لاقعدن
معنى ما يتعدى بنفسه فينتصب الصراط على انه مفعول به والتقدير
لالزمن بقعودي صراطك ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في ظلمات
بعضها فوق بعض ان بعضها فوق بعض جملة مخبر بها عن ظلمات و
ظلمات غير مختص فلا يصلح الابتدا به لان النكرة اذ الم تخصص لا تصلح
للاخبار عنها فالصواب قول الجماعة انه خبر لمحذوف اي تلك
او هذه ظلمات وبعضها فوق بعض جملة و نعت صفة له وفي النهر
ما يقتضي اعراب ظلمات بدلا من سحاب نعم ان قدر ان المعنى ظلمات
اي ظلمات بمعنى ظلمات عظام او متكاثفة وتركت الصفة
التي هي اي ظلمات لدلالة المقام عليها من سباق او سياق كما قال
له حاجب عن كل امر يشينه هو صدر بيت من ثاني الطويل
عجزه وليس له عن طالب العرف حاجب وقايله على ما في امالي القالي
مروان ابن ابي حفصة قال الشارح يعرف بابن ابي السمط وفيه
يصم عن الخنا حتى كانه اذا ذكرت في مجلس القوم غايب قال الشريف
المرتضى في كتاب الغرر والدرر كان مروان بن ابي حفصه متساوي
الكلام متشابه الالفاظ غير متصرف في المعاني ولا غواص عليها ولا مدقق
لها الى ان قال وكان اسحاق ابن ابرهيم الموصلي يقدمه على بشار
ومسلم ولذلك ابو عمرو الشيباني وكان الاصمعي يقول مروان
مولد وليس له علم باللغة وفي وفيات الاعيان مروان بن ابي حفصة
سليمان بن يحيى بن ابي حفصه يزيد الشاعر المشهور كان جده
ابو حفصه مولى مروان بن الحكم فابلى يوم الدار فاعتقه وقيل كان

لعثمان

لعثمان فوهبه لمروان ومروان الشاعر من اهل اليمامه وقدم بغداد
ومدح المهدي والرشيد ذكره ابن المعتز في طبقات الشعراء واثنى
عليه ومولده سنة خمس ومايه وتوفي ببغداد سنة احدى او اثنتين
وثمانين والصمم بالتحريك انسداد الاذن وثقل السمع يقال صم يصم
بفتحهما صما وصمما واصمه الله فهو اصم وتصام عن الحديث اي انه اصم
والحاجب المانع ويشينه يعيبه من الشين وهو العيب والعرف
بضم العين المهملة المعروف وهو الاحسان قال تعالى خذ العفو وامر
بالعرف وبفتحها الرايحة ولله در القايل المرء لولا عرفه فهو الدمى
والمسك لولا عرفه فهو الدم اي ان المرء لولا معروفه واحسانه
لكان من الصور كما ان المسك لولا رايحته لكان من الدما وقد اورد
علماء البلاغه هذا البيت مثالا لتنكير المسند اليه للتعظيم يعني ان
المسند اليه اعظم من ان يعرف ويعين وللتحقير بمعنى انحطاط
شانه الى حد لا يمكن ان يعرف فتنكير حاجب الاول للتعظيم والثاني
للتحقير اي له حاجب عظيم عن الامر المعيب فلا يصل اليه وليس له
حاجب حقير عن طالب الاحسان راسا وقيل يجوز ان يقال نفي الحاجب
الحقير فهم من عموم النكرة في سياق النفي وفيه ان جعل النفي
للحقير لينتفي غيره بالاولى انسب واولى وقول المحشي تبعا
للشارح وذكر في مع الحاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي
يشين يمكن المانع تمكن المظروف من الظرف مبني على ان الرواية
في في المصراع الاول وقوله صح جواب الشرط اي ان قدر ان
تنوين ظلمات للتعظيم صح القول بانه مبتدا لتخصيصه بالصفة
المقدرة وقول الفارسي في ورهبانية ابتدعوها انه من باب
زيدا ضربته وتبعه الزمخشري فقال وانتصابها بفعل مضمر
يفسره الظاهر تقديره وابتدعوا رهبانية ابتدعوها يعني
واحدثوها من عند انفسهم ونذروها وفي جعله المقدر ابتدعوها
بالضمير نظر واعترضه ابن الشجري بان المنصوب في هذا الباب
يعني باب الاشتغال شرطه ان يكون مختصا صالحا للابتدائية
ليصح رفعه بالابتدا ورهبانية نكرة غير مختصة فسبيلها سبيل
رجلا في قولك رجلا ضربته وهو لا يصح نصبه اذ لا يصح رفعه والمشهور
انه عطف على ما قبله على انها من المجعولات وابتدعوها صفة اي
ورهبانية مبتدعة ومعنى ابتدعوها سلكوا بها غير طريقها قال

كاف الهمزو خصت الرهبانية بالابتداع لان الرافة والرحمة من القلب لا تكسب للانسان فيهما بخلاف الرهبانية فانها افعال بدن مع شيء في القلب وفيها موضع للتكسب **ولا بد** على العطف **من تقدير مضاف اي وجبت رهبانية** ليستقيد بل الجعل في القلب على الجميع **وانما لم يحمل ابو علي** وكذا الزمخشري **الا بد على ذلك** اي على العطف **لاعتزالهما لان ما يبتدعونه** من افعالهم ويحدثونه **لا يخلقه الله عز وجل** فكيف يعطف على مخلوقه ومجعوله فان الرافة والرحمة من خلق الله تعالى ولما كان من مذهب المعتزلة ان العبد خالق لافعاله الاختيارية وما كان مخلوقا له لا يكون مخلوقا لله تعالى لئلا يلزم اجتماع موثرين على اثر واحد اضطروا الى ارتكاب هذا الاعراب وهو غير جيد صناعة كما ان اصلهم الذي بنوا عليه هذا الاعراب فاسد دليلا والرهبانية المبالغة في العبادة والرياضة والانقطاع عن الناس منسوبة الى الرهبان وهو المبالغ في الخوف فعلان من رهب كالخشيان من خشي وقرئ بضم الراء كانها منسوبة الى الرهبان جمع راهب كراكب وركبان ويظن **وقد يتخيل ورود اعتراض ابن الشجري** المذكور **على ابي البقاء في تجويزه في واخرى تحبونها كونه كزيدا ضربته** فيقال كيف جوز ذلك واخرى نكرة غير مخصصة **ويجاب بان الاصل وصفة** فالمنصوب على الاشتغال حقيقة هو الموصوف المقدر وهو وان كان نكرة فهو مخصص بصفته المذكورة **ويجوز كون تحبونها صفة** لاخرى وهي مبتدا **والخبر اما نصر واما محذوف اي ولكم نعمة** اي مثوبة **اخرى** محبوبة **ونصر بدل** من اخرى **او خبر لمحذوف** اي هي نصر وفي بعض النسخ وهي نسخة الشارحين **وقول بدر الدين ابن مالك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملجما** هذا صدر بيت من ثالث الرمل بجزء غير زبيل ولا نكس وكل وبعده بيت تقدم الاستشهاد به في لو من حرف اللام وقائله امراة من بني الحارث كما قدمنا وهو من ابيات الحماسة الرفع ولعل النصب رواية فيه وعلى الرفع فهو خبر مبتدا محذوف اي هو فارس وما زائدة لتفخيم امر المرثي وتعظيم شانه ويجوز ان يكون فارس مبتدا مخصصا بالصفة المقدرة المستفادة من تنكيره وقد تاكدت بزيادة ما وجملة غادروه اي تركوه الخبر وملجما اي طعمة لعوافي السباع والطير حال من منصوب غادروه اي تركوه وقال العيني في شواهده الكبرى ملحما بالمهملة اسم مفعول من الحم الرجل اذا انشب في الحرب فلم يجد له مخلصا والحمه غيره فيها والجم اذا اقتل قال

وقد ضبط بعضهم بالجيم والزميل بضم الزاي وفتح الميم المشددة وسكون المثناة التحتية بعدها لام الجبان الضعيف كالزمل في الحجر كما نزمل الرجل في الثوب ومثله الزمله والزمال والزمل بضم الزاي وتشديد الميم في الكل والنكس بكسر النون وسكون الكاف بعدها مهملة المقصر عن غاية النجدة والكرم واصله في السهام ما انكسر فجعل اسفله اعلاه فلا يزال ضعيفا والوكل بفتحتين العاجز والجبان الذي يتكل على غيره فيضيع امره **انه من باب الاشتغال كقول ابي علي في الابيات والظاهر انه نصب على المدح لما قدمنا** من ان المنصوب على الاشتغال شرطه ان يكون مختصا ليصح وقوعه مبتدا فهاهنا اذا كان منصوبا فهو اما على المدح او على الاشتغال والثاني باطل فتعين الاول **وما في البيت زائدة فلهذا امكن ان يدعى انه من باب الاشتغال** بريد انما اذا كانت زائدة تفيد التنبيه على وصف لائق بالمحل كما في لامر ما جدع قصير انفه ففارسا تخصص بالوصف الذي نبهت عليه ما فصح نصبه على الاشتغال لصحة رفعه على الابتداء فان قلت اليس هذا اعترافا لصحة النصب على الاشتغال فلم كان الظاهر النصب على المدح وكلا الوجهين لا يخلو عن تقدير قلنا لعل ذلك لاقتضاء المقام المدح اذ هو بصدد الرثاء وتعداد المحاسن وذكر الصفات المحمودة والاشتغال لا يفيد ذلك على ان التعبير بالظاهر دون والصواب كما هو شانه يدل على صحة مقابله لكن ينبغي شيء وهو ان قوله وقول البدر ابن مالك عطف على ما قبله فيقتضي ان يكون من الوهم ايضا لكنه على ما قررت لا يكون منه وكثير من لا يوجد فيه هذا القول والله اعلم **النوع الخامس اشتراط الاضمار في بعض المعمولات والاظهار في بعض** اي ان لا يكون ذلك البعض الا ضميرا والاخر الا ظاهرا **فمن الاول مجرور لولا** الذي يكون معه بمعنى منفردا **ومجرور وحده** اي عند سيبويه وقد مضى ذلك في بحث فان لولا انما تجر الضماير ووحده انما تضاف اليها ولا تجران الظاهر **ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره** بل تجرهما اي ضمير كان **تقول لولاي ولولاك ولولاه ووحدي ووحدك ووحده ومجرور لبي وسعدي وحنانى** فانه لن يكون الا ضميرا **ويشترط لهن ضمير الخطاب** فلا يضاف الى غيره وهذه من المواضع التي تحذف فيها المفعول المطلق وجوبا قال نجم الائمة الرضي ان وقوع المصدر مثنى فقط ليس من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله ولو

ولو ارتد بتثنيته التكثير بل الضابط لوجوب الحذف اضافته الى الفاعل او الى المفعول ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلذي عند يونس قلبت الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدي واصل لبيك الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال مامورك ولا ابرح عن مكاني و التثنية للتكثير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا امتثالا لياً فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذفت زوايده ورد الى الثلاثي ثم حذف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لسماع المامور به ليمسكه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد واما قولهم لبى يلبى فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك ولا يستعمل الا بعده كما ان معنى سبح وسلم قال سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك ولا يستعمل الا بعده ومعناه اسعدك اي اعينك اسعادا بعد اسعاد متعدى والب لازم وفي شرح الحاجبية للجرواني ان معنى سعديك سعدت سعادة بعد سعادة وهو قول انفرد به وعلى الاول هو محذوف الزوايد ايضا واما حنانيك فمعناه تحننا بعد تحنن قال طرفة يا منذر افنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر اهون من بعض وشذ نحو قولهم فيالبى اذا اهدرت لهم هو بعض بيت من اول الطويل تمامه دعوني فيالبى اذا اهدرت لهم شقاشق اقوام فاسكتها بدري وقايله مجهول هدر البعير يهدر هديرا اي ردد صوته في حنجرته والشقاشق جمع شقشقة بالكسر وهي شئ كالرية يخرجه البعير من فيه اذا هاج استعيرت للمسفه من الكلام واسكتها بدري اي مبادرتي في الامور اسكتت تلك الشقاشق ووجه الشذوذ فيه استعمال لبى من غير مضاف اليه وقول اخر لقلت لبيه لمن يدعوني هو من ثاني ضرب مشطور السريع وعروضه كضربه مشطورة مكشوفة وقبله انك لو دعوتني دوني زور اذات مترع نون ولم يسم قايلها الزور بفتح الزاي وسكون الواو والمراد هنا البير البعيدة القعر وهي الارض البعيدة ايضا ومترع قيل بالمثناة الفوقية والراء من قولهم حوض مترع بالتحريك اذا كان مملوا وقيل بالنون والزاي من قولهم بير نزوع اذا كانت قريبة القعر ينزع منها باليد والاول اصح واقرب وبون بفتح الموحدة فعول من البون وبالنون البير البعيدة القعر الواسعة والشذوذ في اضافتها الى الضمير

الغيبة كما شذت اضافتها الى الظاهر في قوله فلبى فلبى يدي مسور هو عجز بيت من ثالث المتقارب صدره دعوت لما نابني مسورا وقد زحفت عروضه بالحذف وقايله اعرابي من بني اسد نابني اصابني يقال نابه امر وانتابه اصابه والنايبة المصيبة واحده نوايب الدهر واللام من لما للتعليل وما موصول اسمي ومسور كمنبر اسم رجل كانه نقل من السور وهو المتكا من ادم والفا من فلبى عاطفة فيها معنى التعقيب ولبى فعل ماض من التلبية وكتابة الفه بالياء لوقوعها رابعة كاعطى وبعضهم يكتبه بالالف ههنا لغرض التمييز والثانية السبب ولبى بيا التثنية اسم وقد اضافه الى يدي مسور رشذوذ وخص يديه بالذكر لانهما العاطيتان وقيل لفظ يدي مقحم للتاكيد وحكى عن الزمخشري ومعنى البيت دعوت مسور المستمر لما نابني من الشدايد واجابني ولبانى فاجاب الله دعاه ونصره كما نصرني ورواية هذا البيت ايضا شاهد لسيبويه على ان لبى مثنى لا اسم مفرد على وزن فعلى كما هو عند يونس اذ لو كان مفردا لكان سبيله سبيل لدى والى تثبت منهما الالف مع الظاهر وتنقلب ياء مع الضمير لكن قلبت ياء مع الظاهر وقال الفارسي معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء قال ابو حيان وهذا الذي قاله الفارسي ممكن لو سمع من كلامهم لبا زيد ومن ذلك مرفوع خبر خبر كاد واخواتها الا عسى تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت ابوه ويجوز عسى زيد ان يقوم ابوه فيرفع السببي ولا يجوز رفعه الاجنبي نحو عسى زيد ان يقوم عمرو عنده ومن ذلك اي ومما يشترط فيه الاضمار مرفوع اسم التفضيل في غير مسيلة الكحل ونعني بها ما ورد من قولهم نثرا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد قال المصنف في شرحه على شذور الذهب وبهذا المثال لقبت المسيلة بمسيلة الكحل ونظما امراء احب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان كذا انشده المصنف وانشده الغرناطي بلفظ ما علمت امرا احب اليه القول في الناس منك يا ابن سنان وجعله من قبيل المثال المذكور والصواب انه من قبيل احدى العبارتين الاتي ذكر جوازهما في المثال وجاء في الحديث ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولم يقع هذا التركيب في التنزيل وتحرير المسيلة ان افعل التفضيل لضعف مشابهته للفعل معنى

وكذا الاسم الفاعل لايرفع الظاهر الابشروط كما يجي وحكى يونس عن ناس
من العرب رفعه له بغير شرط فيقولون مررت برجل افضل منه ابوه
قال الرضي وليس ذلك بمشهور ويرفع الضمير المستتر على انه فاعل
لان مثل هذا العمل لايحتاج الى قوة العامل وشرايط رفعه للظاهر ثلث
الاول ان يكون اسم التفضيل صفة جارية فى الاعراب على شي وهو في
المعنى صفة لمسبب ذلك الشي الثاني ان يكون ذلك المسبب مفضلا
ومفضلا عليه باعتبارين فان تفضيل الشي على نفسه انما يكون
باعتبارين لمحل به تعلق بان يكون حالين او ظرفين او نحو ذلك
الثالث ان يكون اسم التفضيل منفيا اي واقعا فى سياق
النفي وان لم تباشره اداته لانه باستجماع هذه الشروط يكون له
فعل بمعناه فى الزيادة فيقوى عمله فيعمل في الظاهر وزاد ابن مالك
على النفي ما فى معناه من نهي او استفهام نحو لايكن غيرك احب اليه
الخير منك اليك وهل احد فى الناس احد احق به الحمد منه بمحسن
لايمن قال ابو حيان هذه الزيادة تحتاج الى سماع من العرب لان
رفعه الظاهر غير جار على القياس ولم يسمع الابالنفي فلا يلحق به
ماهو فى معناه الابالسماع اذا عرفت ذلك فاحسن فى المثال صفة
لرجلا جارية عليه فى اعرابه وهو فى المعنى صفة لمسببه وهو الكحل
والمراد بالمسبب ههنا المتعلق كما صرح به فى اللب مع ان الاشهر
على اصطلاحهم ان يقال للمتعلق سبب لامسبب نص عليه الرضي
وانما كان الكحل متعلقا للرجل لانه مظروف عينه التي هي جزؤه
ومرتبطة به بسبب الضمير ولهذا ظهر ان مراد ابن الحاجب بالمسبب
فى قوله ولايعمل فى مظهر الا اذا كان الشي وهو في المعنى لمسبب مفضل
الى اخره هو مسبب ذلك الشي ونقل السيد عبد الله فى شرح اللب
عن بعضهم ان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل وحينئذ يكون
العين سببا للكحل في التفضيل والكحل مسببا قال شيخنا فى تاليف
له على هذه المسئلة وهذا القول غير صحيح لان التفضيل اذا كان
بالحقيقة للعين لا للكحل يكون تفضيلها سببا لتفضيله ولا يكون
المسبب ما ذكر وهل يكون العين نفسها سببا للكحل نفسه من
معنى ثم ان هذا المسبب وهو الكحل مفضل باعتبار ما جرى عليه
اسم التفضيل وهو الرجل ومفضل عليه باعتبار غيره وهو زيد كما
افهم ذلك حالته فى عينه من الكحل وحالته فى عين زيد من ضمير الكحل

فمنه

فمنه فهو اذن باعتبار الرجل مفضل وباعتبار زيد مفضل وهذا
التفضيل من قبيل تفضيل الشي على نفسه باعتبار محلين وهما عين كل
رجل وعين زيد وقد يكون باعتبار زمانين كما فى الحديث واجاز
الفاضل الهندي ان يكون فى عينه وفى عين زيد ظرفين لاحسن لكن
باعتبار التفضيل والتفضيل على شي فان قيل هذا التقدير يقتضي
ان الكحل في عين كل رجل اذ المراد به نفي الافضل والمساوي كما يقال
ليس فى البلد اعلم من فلان ويراد به فى العرف نفي الافضل فى العلم والمساوي
قلنا ذلك التقدير بالنظر الى صورة الاثبات وعدم ملاحظة النفي
والا فالنفي يقتضي ان يكون ما بعد من افضل مما قبلها على عكس مقتضى
الاثبات فى المثال لما وقع اسم التفضيل فى سياق النفي وتوجه اليه
مرادا به نفي الافضل والمساوي لمدخوله ثبت ان مدخولها هو
الافضل فكان الكحل في عين زيد احسن منه فى عين كل رجل وفهم العموم
من كون رجل نكرة وقعت فى سياق النفي فكان لاحسن حينئذ فعل
بمعناه فى الزيادة فعمل في الظاهر لقوته كانه قيل ما رايت رجلا
حسن فى عينه الكحل مثل حسنه فى عين زيد فان المفهوم منه والمفهوم
من المثال متلازمان فى الصدق طردا وعكسا وذلك لان معنى المثال
حقيقة واستعمالا كون الكحل في عين زيد افضل منه فى عين كل رجل
اذ ليس المراد نفي الافضل فقط على ما يفهم لغة بل والمساوي ايضا
طلبا للمبالغة فى المدح ومعنى الثاني هو ذلك المعنى بعينه حقيقة
واستعمالا لان المراد به المماثلة المحتمل لكون الاخر راجحا وكونه
مرجوحا غير ان العرف جار على نفي المماثلة ليعلم نفي الراجحية بالطريق
الاولى فتثبت المرجوحية لان الشي اذا لم يكن مثل الشي فبالحري
ان لا يكون راجحا عليه واذا ثبت المرجوحية لحسن الكحل في عين كل
رجل ثبتت الراجحية له فى عين فثبت كون الكحل في عين زيد افضل
فى الحسن منه فى عين كل رجل وهو المطلوب ثم ان لك فى المثال المذكور
عبارتين احدهما وهي اخصر من الاخرى ولى ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل من عين زيد بحذف الضمير من منه وفى من عين زيد اختصارا والمعنى
المعنى وذكر ابن مالك ان اصل من عين زيد من كحل عين زيد فحذف
المضاف لا غير وعلى ذلك مشى الهندي وجماعة من شراح الحاجبية
واعترضه الحديثي بانه لو كان كذلك لم يكن من تفضيل الشي على نفسه
اذ يتعدد الكحل والثانية وهي اخصر من اختيها ما رأيت كعين زيد

فيها الكل وهذه قليلة الاستعمال كثيرة التغيير بالحذف والزيادة
والتقديم والتاخير فعليك بالتامل انها التاقة البصير وهذا
اي مرفوع اسم التفضيل في غير هذه المسئلة شرطه مع الاضمار الاستتار
ايضا فلا يكون ضميرا بارزا وكذا مرفوع نحو قم واقوم ونقوم
وتقوم اي ان مرفوع الامر بالصيغة والفعل المضارع اذا كان للمتكلم
وحده او مع الغير او للمفرد المذكر المخاطب شرطه ايضا ان يكون ضميرا
مستترا فلا يكون اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا وفيما يجري مجرى ما ذكر
ولم يتعرض له المص كلمة سوا فقد نص بعض شراح التسهيل على انها
لا ترفع الا المضمر ولا ترفع الظاهر الا اذا كان معطوفا نحو
مررت برجل سواء هو والعدم فالعدم معطوف على الضمير في سواء المؤكد
بهو ومن الثاني اي مما اشترط فيه الاظهار وقول المحشي يريد بالثاني
اشتراط الاضمار في بعض المعمولات سهو ظاهر تاكيد الاسم المظهر فان
الظاهر لا يؤكد الا بظاهر فان قلت اليس قد اجازوا في مررت بزيد
به ان يكون به تاكيدا فيه قلت ليس التاكيد فيه بالضمير وحده بل
هو بمجموع الحرف والضمير ويجوز في الاجتماع ما لا يجوز في الانفراد والنعت
والمنعوت وعطف البيان والمبين فان شيئا منها لا يكون مضمرا ومن
الموهم في الاول بالذهول عما اشترط فيه من كونه مضمرا قول بعضهم في لولاي
وموسى ان موسى محتمل للجر اي لان يكون مجرورا بالعطف على ضمير المتكلم
وهذا خطاء من وجهين لانه لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة
الجار على الصحيح ولانه لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت مع العاطف لم تعمل
الجر لفوات المقابل وكيف تعمل الجر ولم تفد وهذه مسئلة تحاجى
بها اي يمتحن بها من الاحجية بضم الهمزة وسكون المهملة وكسر الجيم بعدها
ياء مشددة واحدة الاحاجي قال ابو البقاء في شرحه على المقامات الاحجية
المسئلة المشكلة يمتحن بها وحاجيته طلبت منه المحاجاة او حل
الاحجية ثم حكي تحاجى القوم اذا امتحن بعضهم بعضا بالالغاز
فجعلها من قبيل ما يعمى به وفي الصحاح وبينهما احجية يتحاجون بها
وحاجيته فحجوته اذا داعيته فغلبته والاسم الحجيا والاحجيه
يقال حجاك كذا وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي ويكتفي
بكون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وان اختلف المعنى فلا يجوز
زيد ضارب وعمرو اي ضارب وتريد بضارب المحذوف
معنى يخالف المذكور اي معناه فلا يتطابقان معنى وان تطابقا

فيه نقصها متنا وشرحا نحو حجزا وخبزين

لفظا

لفظا بان يقدر احدهما بمعنى السفر اي يقدر اسم فاعل من الضرب
بمعنى السفر من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض سافرتم فيها
والاخر بمعنى الايلام المعروف قيل هذا معناه المقصود منه
لا معناه الموضوع له فقد قال صاحب الكشف الضرب اسم لفعل
بصورة معقولة اي معلومة وهو استعماله بالة التاديب في محل صالح
للتاديب والمعنى المقصود منه الايلام فانه هو المقصود من هذا
الفعل لترتب الغرض عليه وكذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه
بعد موته لم يحنث لفوات الايلام المقصود ومن هنا اجمعوا على
جواز زيد قائم وعمرو وان زيدا قائم وعمرو لكون المحذوف
طبق المذكور معنى وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل
وكان لان الخبر المذكور متمني عنه كذا اتفق في بعض النسخ وفي بعضها
بدون عنه وهو الاصح وان وجدت لفظة عنه بخط المص او مترجى
او مشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدا قيل عليه
حكاية الاجماع على منع ذلك في ليت ولعل وكان امر غريب لا يحتمل
مثله من المص لان الخلاف في المسئلة مشهور ومذكور في التسهيل وغيره
وقد تبع المص ابن مالك في كتابه الاجماع على جواز العطف بالرفع على
اسم ان وفيه نظر لان المجمع عليه انما هو جواز هذا التركيب واما توجيهه
ففيه خلاف فقيل المعطوف مرفوع على محل الاسم وقيل على محل الحرف
والاسم وقيل ليس بمعطوف وانما هو مبتدا خبره محذوف والجملة معطوفة
على الجملة قيل وهو الصحيح فان قلت فكيف تصنع بقوله تعالى
ان الله وملائكته يصلون على النبي في قراءة من رفع ملائكته
وهي قراءة ابن عباس وعبد الوارث عن ابي عمرو وذلك محمول عند
البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه اي ان الله
وملائكته يصلون ويكون من عطف جملة على مثلها وليس عطفا على
الموضع ويصلون خبرهما كما هو كذلك على قراءة النصب بالعطف
على اللفظ لئلا يتوارد عاملان وهما ان والابتدا على معمول واحد
وهو يصلون والصلاة المذكورة المستندة الى ضمير الملائكة بمعنى
الاستغفار والصلوة المحذوفة المستندة الى ضميره تعالى بمعنى الرحمة
فكيف يتطابقا معنى وان تطابقا لفظا ونظيره قوله تعالى هو الذي
يصلي عليكم وملائكته قال الحسن يصلي عليكم يرحمكم الله وقال
سعيد بن جبير يغفر لكم وقال ابو العالية يثني عليكم وصلاة الملائكة

الاستغفار فيقال كيف يصح ارادة المعنيين معا من يصلي حيث اسند
الى الله اولا وعطف عليه الملايكه فمن جوز استعمال المشترك في كلا
معنييه فالامر لديه سهل ومن منع اشكل عليه ذلك فقيل في التفصي
منه ان الصلوة هنا استعملت في معنى مشترك وهو ارادة وصول الخير
الى العباد المومنين فانه سبحانه برحمته اياهم يريد ايصال الخير اليهم
والملايكه باستغفارهم لهم يريدون ذلك ايضا وقال الفرا في قوله
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ان نسوي بنانه
بلى نحسبنا على صيغة امر الغايب قادرين والحسبان المذكور بمعنى
الظن والمحذوف بمعنى العلم اذ التردد في الاعادة كفر لان حقيقة
المعاد الجسماني معلومة من الدين بالضرورة فلا يكون مامورا به
فقد تخالف المعنيان وقال بعض العلما في بيت الكتاب اي كتاب
سيبويه لن تراها ولو تاملت الا ولها في مفارق الراس طيبا هو من
من اول الخفيف من قصيدة لابن قيس الرقيات اولها ازجرت الفواد
منك الفواد الطروبا ام تصابيت اذ رايت المشيبا قال الزمخشري
زجره منعه ونهاه والتصابي اظهار الصبوة وهي جهلة الفتوة و
المفارق جمع مفرق كمجلس ومقعد وسط الراس وهو الذي يفرق فيه
الشعر قاله في القاموس وظاهر ان الراس لا يكون له سوى مفرق
واحد فمفارق الراس من باب استعمال الجمع موضع الواحد حيث
يومن الالتباس كما استعمل مع المثنى لذلك في قوله تعالى فقد صغت
قلوبكما وفي شرح المفصل لابن يعيش ذهب سيبويه الى انه منصوب
على المعنى لانه لما قال لن تراها الا ولها في مفارق الراس طيبا دل
على ان الطيب داخل في الروية فنصبه على هذا التاويل وقد رد هذا
المبرد وذكر ان مثل هذا لا يجوز لانه لا يحمل على المعنى الا بعد تمام الكلام
الاول لانه حمل على التاويل ولا يصح تاويل الكلام الا بعد تمامه
والتقدير لن تراها وان تاملت الا ترى لها في مفارق الراس طيبا
فهو منصوب باضمار فعل واليه ذهب الزمخشري وقال السخاوي
انكر المبرد هذا البيت وقال انه غير معروف وانه لم يوجد في قصيدة
ابن قيس الرقيات ثم قال وقد تزيد القصيدة ابياتا في بعض الروايات
وتنقص في بعض انه ترى المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية
لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الراس لرى طيب مفارقها
وانما يمدح النسا بالخفر وهو شدة الحياء والتصون لا بالتبذل مع

ان

ان راى المذكوره بصرية فهذا البعض لم يبال باختلاف المذكور
والمحذوف معنى واقتصر على المطابقة اللفظية قلت الصواب
عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف
بالنسبة الى الله سبحانه الرحمة والى الملايكه الاستغفار والى
الادميين دعا بعضهم لبعض ذكر السهيلي في كتابه نتايج الفكر
هذا الوجه واختاره قبل المص فقال الصلوة كلها وان توهم اختلاف
معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة
وانما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المص العطف
بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا ينافي على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة
رقة القلب والاعتذار عنه بان مراده من حمل العطف على الرحمة
في حقه تعالى حمله عليها بمعناها الذي يليق به تعالى وهو افاضة
الخير والاحسان لا ينفع في الحقيقة وقد مال بعض الاصوليين
القايلين بعدم اشتمال المشترك في معنييه او معانيه الى العموم ما ذكر
المص ففي التوضيح الاصولي لصدر الشريعة ان سياق الاية يجب
اقتدا المومنين بالله تعالى والملايكه في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبي
والملايكه يستغفرون له يا ايها الذين امنوا ادعوا له لكان هذا الكلام
في غاية الركاكه فعلم انه لا بد من اتحاد معنى الصلوة سواء كان معنى
حقيقيا او معنى مجازيا اما الحقيقي فهو الدعا فالمراد والله اعلم ان الله
يدعو ذاته المقدسة بايصال الخير الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم
من لوازم هذا الدعا الرحمة ومن قال ان الصلاة من الله الرحمة فقد اراد
هذا الا ان الصلوة وضعت للثلاثة كما ذكر في قوله تعالى يحبهم ويحبونه
ان المحبة من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد الطاعة وليس المراد
ان المحبة مشترك من حيث الوضع بل المراد انه اراد بالمحبة لازمها
واللازم من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا واما المجازي فكارادة
الخير له ونحوه مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل
اختلاف الموصوف فلا باس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك ولما
بينوا اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه فهم منه ان
معناه واحد ولكنه يختلف بحسب الموصوف لا ان معناه يختلف وضعا
وقد ناقشه صاحب التلويح في قوله لا بد من اتحاد معنى الصلوة في الجميع
اذ لو اختلف لادى الى ركاكة الكلام بان ركاكة الكلام وكذا عدم

وجوب الانتفا عند اختلاف معاني الافعال انما يلزم اذ لم يكن بينها
امر مشترك هو المقصود بالايجاب للقطع بانه لا ركاكة في مثل قولنا ان
السلطان قد اطلق زيدا والامير قد خلع عليه فاخدموه وعظموه ايها
الرعايا فكذا المراد هنا ان الله يرحم النبي ويوصل اليه من الخير ما يليق
بعظمته وكبريائه والملائكة يعظمونه بما في وسعهم فانتوا ايها المؤمنون بما
يليق بحالكم من الدعاء والثنا عليه وفي قوله تعالى اولئك عليهم صلوات
من ربهم ورحمة وفي الصلوة الحنو والتعطف فوضعت موضع الرافة
وجمع بينها وبين الرحمة كقوله تعالى رافة ورحمة رؤف رحيم قال
التفتازاني والصلوة لما انها في الاصل تحريك الصلوين ناسب ان يراد
بها الحنو والانعطاف ثم الرافة المناسبة لذلك وما يقال ان الصلوة
من الله رحمة فهو اخذ بالحاصل والرحمة ايضا ناشئ عن الرافة المنشا والانعطاف
ومنه الرحم واما قول الجماعة فبعيد من جهات احدها اقتضاؤه
الاشتراك والاصل عدمه لما فيه من الالباس حتى ان قوما
ومنهم ثعلب نفوه اي نفوا وقوعه في اللغة مطلقا قالوا وما نظن انه
مشترك فهو اما حقيقة ومجاز او متواطئ اي موضوع للقدر المشترك
وقوم نفوا وقوعه في القران والحديث وقيل بامتناعه والاصح وقوعه
لاطباق اهل اللغة على ان القرء للطهر والحيض معا على البدل من غير
ترجيح وهو معنى الاشتراك ثم المذهب ان المشترك يصح اطلاقه
لغة على معنييه مثلا معا بان يراد به من متكلم واحد في وقت واحد
نحو عندي عين ويريد الباصرة والجارية وملبوسي الجون ويريد
الابيض والاسود مجازا لانه لم يوضع لهما معا وانما وضع لكل منهما
على حياله وعن امامنا الشافعي والباقلاني والمعتزلة هو حقيقة
نظرا الى وضعه لكل منهما زاد الامام وظاهر فيهما عند التجرد عن القرائن
المعينة لاحدهما وعن القاضي انه يحمل ولكن يحمل عليهما احتياطا وقال
الغزالي يصح ان يراد به عقلا لا لغة لا حقيقة ولا مجازا وعليه البيانيون
وقيل يجوز لغة في النفي لا في الاثبات والاكثر على ان جمعه باعتبار
معنييه او معانيه ان ساغ وهو ما رجحه ابن مالك وخالفه ابو حيان
مبني على صحة اطلاقه على معنييه كما ان المنع مبني على المنع وفي الحقيقة
والمجاز خلاف المشترك خلافا للقاضي في قطعه بعدم صحة ذلك وعلى
الصحة يكون مجازا او حقيقة ومجازا باعتبارين وكذا المجازان
ايضا ثم انه لا يخفى ان محل الخلاف هو ما يمكن الجمع فيه بخلاف

ما لايمكن

ما لا يمكن كصيغة افعل على قصد الامر والتهديد او الوجوب والاباحة
مثلا ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف
الاصل كالمجاز قدم عليه لان المجاز اغلب من المشترك بالاستقراء والحمل
على الاغلب اولى الثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف
معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا
فان قلت ما الفرق بين الصواب الذي ادعاه المص وبين ما ذكره
هنا وهناك وقد تحقق فعل واحد اختلف باختلاف المسند اليه
قلت فيما قاله المص المعنى الواحد لم يختلف في نفسه بل هو موجود
مع كل مسند اليه حقيقة على ما يليق به وهنا يختلف في نفسه باختلاف
المسند اليه لان الرحمة تخالف في نفسها لمعنى الدعاء وتحقيقه ان
الاختلاف فيما ادعاه الصواب في افراد معنى الفعل وهنا في نفس
الفعل وقد ناقشه الشارح فيما ادعوا فيه غير معروف بانه يقال
ارض الرجل وارض الجذع والاسناد فيهما حقيقي والفعل واحد وقد
اختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه مسندا الى الرجل
ارعد او زكم ومسندا الى الجذع اكلته الارضة وهي دويبة تاكل الخشب
ومثله كثير مثلث وهمزه ان اسند الى اللبن كان معناه ارتفع فوق
الماء وصفاء الماء من تحته وان اسند الى النبت كان معناه طلع
او غلظ وطال والتف وان اسند الى القدر كان معناه ازبد
وان اسندته الى الرجل مثلا كان معناه ذل وصغر وان اسندته
الى شيء من الماشية كان معناه متمر قال ومن تتبع الافعال في
اللغة وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا واما جواب المحشي عن هذه
المناقشة بان مراد المص بقوله فعلا واحدا غير المشترك فلا ترد
عليه هذه الافعال لانها مشتركة فساقط لانه بصدد الرد على الجماعة
في قولهم صلى فعل اذا اسند الى الله سبحانه كان بمعنى واذا اسند
الى الملائكة كان بمعنى والاسناد حقيقي في كلها وهل هذا الا حقيقة
المشترك فهو نظير الافعال التي ذكرت فكيف لا ترد على ما ادعاه
من عدم المعرفة ثم ناقشه في قوله ومنه قموء الى اخره بان الذي في
الصحاح قمات الماشية وقموء الرجل وهما فعلان مختلفان بالبنية
اقول ولكن في القاموس كجمع وكرم ذل وصغر والماشية سمنت
كقمات والابل بالمكان اقامت لخصبه ولا غبار على الشارح
والثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلوة فعلها قاصر ولا

ومنه قموء ٤

ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي قلنا مسلم اذا كان المتعدي تفسيرا للقاصر نفسه اما اذا كان تفسيرا له وللمتعلق فلا **والرابعة انه لو قيل مكان يصلي عليه دعا عليه بعكس المعنى** فانه يصير دعا عليه بعد ما كان دعا له **وحق المترادف ان يصح حلول كل واحد منهما محل الاخر** هذا مختار ابن الحاجب في اصوله وهو وجوب اقامة كل واحد من المترادفين مقام الاخر وقيل هو غير واجب قال الامام وهو الحق والثالث ان كان من لغة واحدة وجب والا فلا واختاره القاضي البيضاوي والصفي الهندي **واما اية القيمة فالصواب فيها قول سيبويه ان قادرين حال من فعل مقدر اي بلى نجمعها قادرين لان فعل الجمع اقرب** الى هذا المعمول **من فعل الحسبان** فيكون اولى بالتقدير **ولان بلى ايجاب للمنفي وهو في الاية فعل الجمع ولو سلم قول الفرا فلا نسلم ان الحسبان في الاية ظني بل اعتقاد وجزم وذلك لافراط كفرهم** وفيه نظر لانه اذا كان اعتقادا جازما منهم كان جهلا لانه غير مطابق للواقع والحسبان المامور باعتقاد جازم مطابق للواقع فهو حكم فيتخالفان ايضا **واما قول العرب في البيت فمرد ود** وانما المقدر من الرؤية البصرية كالمذكور وما ادعاه من لزوم كون الموصوفة مكشوفة الراس تمنعه قول الشاعر ولو تاملت فانه واقع في الكلام موقع الحال فتامل **واحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة فحال اهل المدر** اي اهل القرى والعرب تسمي القرية مدرة كذا في الصحاح وفي القاموس المدر محركة المدن والحضر ثم قال وبنو مدرتك مدرتكا وقريتك وبنو مدراء اهل الحضر ويقع في بعض نسخ المتن بدل المدن جمع مدينة والاول هو الموجود بخط المص **يخالف حال اهل الوبر** وهم البادية والوبر بفتحتين صوف الابل والارانب ونحوها **وحال اهل الوبر ايضا يختلف وبهذا اجاب الزمخشري عن ارسال شعيب ابنتيه لتسقي الماشية فقال العادات في مثل ذلك متباينة واحوال العرب خلاف احوال العجم** ولفظه كيف ساغ لنبي الله الذي هو شعيب عليه الصلاة والسلام ان يرضى لابنته ان تسقي الماشية قلت الامر في نفسه ليس بمحظور فالدين لا ياباه والناس مختلفون في ذلك والعادات متباينة فيه واحوال العرب فيه خلاف احوال العجم ومذهب البدو فيه خلاف مذهب اهل الحضر خصوصا

اذا كانت الحالة حالة ضرورة **الشرط الثاني** من شروط الحذف **ان لا يكون ما يحذف كالجزء** من الباقي **فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه** وقد مضى بيانه **وقد مضى الرد على ابن مالك في مرفوع افعال الاستثنا** حيث قال بحذفه وذلك في النوع العاشر من الجهة السادسة **وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدا** اي فيما اذا اعمل ثاني المتنازعين واقتضى اولهما الفاعل **ان الفاعل محذوف لا مضمر** كما عليه البصريون وشبهتهم في ذلك قوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع وذلك انه ان اعمل الثاني وجب ان تقول يرجعن وان اعمل الاول وجب ان يقول يكشفن ولم نقل واحدا منهما فهو قد حذف الفاعل اما من الاول او من الثاني **وقال ابن عطيه في بيس مثل القوم الذين كذبوا ان التقدير بيس المثل مثل القوم فان اراد ان الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود** لان الفاعل لا يحذف **وان اراد تفسير المعنى وان في بيس ضمير المثل مستترا فاين تفسيره** وتمييزه اي فليس هذا مما يفسر الضمير وهم قد اوجبوا اذا كان فاعل نعم وبيس ضميرا مستترا ان يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام السوال عن مكان التفسير مقام خلو ذلك المكان عند اقامته للسبب مقام المسبب **وهذا** اشارة الى ما حكي عند المص بقوله فاين تفسيره وهو خلو فاعل بيس اذا كان ضميرا من مفسر **لازم للزمخشري فانه قال تقديره بيس مثلا** فخرجت على ان يكون التمييز محذوفا وان في بيس ضميرا يفسره هذا المحذوف **وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبيس لا يحذف** قيل مجرد نص سيبويه على ذلك لا ينتهض ردا على الزمخشري فان له ان يقول الحذف لا ينافي التمييز فقد اجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال تعالى ان يكن منكم عشرون وقال تعالى عليها تسعة عشر وقد سمع في نعم في الحديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة وادعاء شذوذه ممنوع وسيجي ان شاء الله تعالى واورد عليه انه ان اراد ان الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فمسلم ولا يضرنا لان الكلام فيما فات في محل مخصوص وهو باب نعم وان اراد انه لا ينافيه في باب نعم فممنوع وما اورد من ذلك شاذ لا يحمل عليه القران مع امكان

غيره مما هو كثير شايع ومنع شذوذه مكابرة لا تسمع والصواب ان مثل القوم فاعل ببئس وحذف المخصوص اي مثل هولاء او حذف مضاف اي مضاف للذين كذبوا من الكلام وهو المخصوص واقيم المضاف اليه مقامه اي مثل الذين كذبوا فالذين كذبوا في محل صفة للقوم على الاول وفي محل رفع على الثاني بعد ان كان في محل جر ايضا ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله فانه من قبيل حذف الجملة وهي تحذف كثيرا للقراين نحو قالوا خيرا اي انزل بدليل ماذا انزل ربكم ويا عبد الله فان اصله ادعو عبد الله وزيدا ضربته الثالث من الشروط ان لا يكون اي ما يحذف موكدا بصيغة اسم المفعول وهذا الشرط اول من ذكره الاخفش فانه منع في نحو الذي رايت زيدا ان يوكد العايد المحذوف بقولك نفسه فيقال رايت نفسه زيد على ان نفسه توكيد للمفعول رايت المحذوف العايد على الذي لان الموكد على صيغة اسم الفاعل يريد الطول والحاذف يريد الاختصار فيتنافيان وتبعه الفارسي فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير انه هذان لهما ساحران فقال في رده الحذف والتوكيد باللام متنافيان لتنافي الغرض بهما وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في الخصايص لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس مع انه اجتمع فيه مثلان والثاني متحرك لما فيهما جميعا من نقض الغرض اما في المثال فلما عرفت من ان عرض الموكد طول الكلام واختصاره بالحذف ينقض هذا الغرض واما في نحو اقعنسس فالغرض منه الحاقه وهو من مزيد الثلاثي باحرنجم مزيد الرباعي وجعله موازنا له وادغامه مخل بذلك والالحاق جعل مثال على زنة مثال ازيد ليعامل معاملته غالبا مساويا له في تجرده من غير ما حصل به الالحاق وتضمن زيادته ان كان مزيدا فيه جاريا عليه في جميع تصاريفه سيما وزن مصدره الشايع ان كان فعلا وفايدة الالحاق التوسع في اللغة فانه قد يحتاج الى مثل تركيب الاصل من مادة الفرع في نظم او نثر ثم انا لا نجزم بعدم تغير معنى الاصل بهذه الزيادة كيف وان معنى شملل مخالف لمعنى شمل وانما الواجب ان لا تكون هذه الزيادة في مثل ذلك مطردة في افادة معنى اطراد افادة الميم من نحو مفعل مصدرا او اسم مكان او زمان ومن ثم لا نقول ان مثل هذه الزيادة للالحاق وان توازنت الكلمات

بسببها اذ لا عدول الى غرض لفظي مع ظهور الغرض المعنوي وحيث انجر بنا الكلام الى البحث عن الالحاق فلا بد من ان يري اخلاؤكنا بنا هذا من فوايد تتعلق به وان كان محل الكلام عليه في اخر الا ان ذلك الفن سيما عند المنقدمين شعبة من فننا هذا فنقول ان ههنا امورا يتعين التنبيه عليها احدها انك تجد كثيرا من المحققين اطلقوا القول بان حرف الالحاق لا يقع اولا بل وسطا وصرح به من المتاخرين ابن يعيش في شرح المفصل والهاوي والفخر الجاربردي والسيد ركن الدين في شرحيهما على الشافية بل جزم الجاربردي بان الالحاق في تجلبب انما هو بالباء والتاء لمعنى المطاوعة والمفهوم من كلام ابن الحاجب في شافيته تبعا للزمخشري في مفصله انه يقع اولا لحكمها بان نحو تفاعل وتفعلل وافعنلل من الملحقات ويويد ذلك ما في الممتع لابن عصفور من الملحق بالرباعي المجرد نحو برناء وبالمزيد نحو تفعلى وتفعلت وتفعنل قال وهذه ملحقة بتدحرج ونحو افعنلل وافعنلى وهما ملحقان باحرنجم وذهب ابن مالك في تسهيله الى تجويز وقوع الهمزة اولا مع عدم سا الحاقا اما بدونه فلا ومختار نجم الايمة الرضي جواز الوقوع مطلقا فانه قال لا يكون حرف الالحاق في الاول ولا ارى منه مانعا فان الهمزة تقع مع اولا مع مساعد اتفاقا كما في الندد واد رون فما المانع ان تقع بدونه ثانيها اختلف في الالف هل تقع الحاقا اولا فذهب الزمخشري الى وقوعها له حشوا فانه نص في مفصله على ان تفاعل ملحق بتدحرج ووافقه ابن عصفور في الممتع وتبعهما ابن الحاجب الا انه منع ذلك في الاسم وذهب ابن مالك الى وقوعها اخرا مبدلة عن ياء وقال في التسهيل ولا تنفع الالف الاخرة مبدلة من يا نحو دفرى ملحق بدرهم وحبنطى ملحق بسفرجل واسلنقى ملحق باحرنجم لا حشوا الا انها لا تكون منقلبة الا منقلبة فان قابلت ساكنا لم يصح لان الالف في نحو هذا لا تكون منقلبة عن ساكن اذ لا موجب لاعلاله وان قابلت متحركا لزم تخالف الملحق والملحق به فان قيل هذا بعينه وارد فيما جوزتموه من الحاقها قلنا حركة الاخر لما لم تكن من السالم يعتد بها ولا يلزم من صحة الحاقها في محل لا يخل بمعنى الالحاق صحة الحاقها حيث يخل وايضا لو صح وقوعها حشوا لوقعت في الاسم كذلك ولانها فيدا التحريك في بعض المواضع قطعا في بعض المواضع قطعا ولا يجوز تحريك الف في موضع حرف اصلي اصلا فان قلت في اي موضع يلزم ذلك قلت في التصغير والتكسير ان كانت ثانية او ثالثة والمختار تبعا للرضي جواز وقوعها فيه اذ لا محذور في تحريك الف في مقابلة حرف اصلي

على ان الالف لا محالة معرضها التحريك فى التصغير بانقلابها ياء او واوا
نحو كتيب وكويتب تصغير كتاب وكاتب وفى غيره نحو صحرا وكونها
فى حكم الاصلى بوقوعها فى مقابلة ليس مانعا منه والا لامتنع تحريكها
بانقلابها ياء او واوا فى نحو باب وناب تصغيرا وتكسيرا لاصالتها
فلا مانع من ان يجعل نحو غانم وعالم ملحقا بجعفر ونحو علابط بقذعمل
واما ما ذهب اليه الزمخشرى وابن الحاجب فقد حكم الرضى بانه وهم
منهما لان الالف فى مثله غالبة فى افادة معنى فلا تكون للالحاق وقال
ابن مالك فى شرح منظومة الكافية الشافية وقد غلط الزمخشرى فى
جعل الف تفاعل مزيدة للالحاق بتفعلل لاعترافه بان الف فاعل
ليست له والف تفاعل هى الف فاعل انتهى ومما يقضى على قولهما بالبطلان
صحة الادغام فى تصام ولو كان ملحقا لامتنع ادغامه فى نحو تردد
مع ان حكم ابن الحاجب على ان الف تفاعل للالحاق يكر بالرد على قوله
انها لا تقع فى الاسم حشوا للوجوب كون الف مصدره واسمى فاعله
ومفعوله له ايضا ولذا لا وجه لجعل تفعل ملحقا لظهور معنى التضعيف
واما التزام ابن مالك كون الف الالحاق مبدلة فللاستقرا الحاكم
بان الالف لا تقع اصلا الا فى حرف او شبهه وكونها عن يا لا عن الواو
متى وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها قلبت يا وكان اختيار
الاصل الغريب اولى وخالف فى منظومته الكافية فقال والف لم تلحق
الا مبدلا من ياء اخرا وبيا موصلا وجزم فى شرحها بان اصل سلقى
اصله سلقى تحركت اليا وقبلها فتحة فقلبت الفا فاذا وصلت به
تاء الضمير سلمت اليا فقلت سلقيت ولو كانت الالف غير بدل
من اليا لقيل سلقات لان هذا موضع سكون والالف امكن فى السكون
من غيرها وبان عادة النحويين جرت ان ينسبوا الالحاق الى الف
حبنطى وشبهه ويريدون انها بدل من الف الالحاق كما نسبوا التانيث
الى همزة صحراء وشبهه وانما هى بدل من الف التانيث قال واشرت
بقولى وسا الى سعلاه فان الفه للالحاق وهى غير مبدلة ثالثها
ان الاكثرين على ان قياس الالحاق ان تكون زيادة حرف فى موضع الفا
او العين او اللام وان المطرد منه ما كان فى موضع اللام قال ابو
حيان فى ارتشافه قال المازنى والالحاق المطرد هو فى موضع اللام
نحو شملل وفى غير ذلك شاذ لا يقاس عليه وجعل ابن مالك فى تسهيله
ما يقارب الاطراد فقال ويقارب الاطراد الالحاق بتضعيف ما ضعفت

العرب مثله وذلك لكثرته فى كلامهم فلو قيل الحق ضرب بجعفر قلت
ضربب بالتضعيف ولو رمت الالحاق بحرف اخر تاتى به لم يجز رابعها
زعم بعضهم تفريعا على التزام ان الالحاق انما يكون زيادة حرف فى موضع
حرف اصلى ان الزائد للالحاق فى نحو اقعنسس انما هو احد سينيه
وفى اخرنبى الفه واما الهمزة والنون فليستا للالحاق لانهما فى مقابلة
الهمزة والنون الزائدتين فى الملحق به قال الرضى وانا لا ارى منعا من
ان يزاد للالحاق لا فى مقابلة الحرف الاصلى اذا كان الملحق به ذا زيادة
خامسها قد تلحق كلمة باخرى ثم تزاد على الثانية ما يزاد على الاولى
كما فى نحو جلبب وسلقى ملحق دحرج ثم الحقت الزيادة بهما فقيل تجلبب
واسلنقى كما قيل تدحرج واحرنجم فهذا فى التحقيق من مزيد الملحق لا ملحق
المزيد وتفطن لذلك الجاربردى فقال وينبغى ان تعلم تحقق الالحاق
فى تجلبب انما هو بتكرير الباء والتاء انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت
كذلك فى تدحرج ويوخذ من كلام الرضى التزام ان يكون ذات الزيادة
قد استعملت ملحقة فى كلامهم قبل ومن ثم نفى ان يكون اقعنسس من هذا
القبيل لعدم استعمالهم قعس وسقط ما فى بعض شروح من ان اقعنسس
من هذا القبيل ولذا كان ملحقا باحرنجم دون استخرج وان اتحد
مصدراهما لما ان زوائد استخرج لا تساوى زوائد احرنجم لان تلك
ثلاثة وهذه اثنان بخلاف اقعنسس فانه الحق اولا بدحرج فقيل قعسس
ثم زيد عليه حرفان قبل فايه وبعد عينه سادسها ليس المراد
بتماثل الكلمتين وتوازنهما فى باب الالحاق تماثلهما فى صورة الحركات
والسكنات مطلقا بل لا بد من مساواة الفرع الاصل فى عدد الاصول
وقدر الزائد ويتحتم ان يقع كل من الفا والعين واللام من الفرع
موقعه من الاصل الملحق به وان كان فى الاصل زيادة فلا بد من وقوع
مثلها فى الفرع موقعها فى الاصل فلا يقال ان استخرج ملحق باحرنجم
وان وازنه لاختلاف مواقع الاصول والزائد فيهما فان الحا من استخرج
فاء الكلمة وقد وقعت موقع النون الزائدة من احرنجم وهذه النون
الزائدة واقعة فى احرنجم بين العين واللام ولا كذلك استخرج
ولا يقال ان اعشوشب ملحق باحرنجم لان الواو فيه فى موضع نون
ذلك سابعها اختلف القوم هل الالحاق لا لغرض تدريب وامتحان
يجعل الملحق كلمة عربية معتدا بها فى اللغة من غير سماع فذهب الخليل
وقوم الى المنع مطلقا لاستلزامه وضع لغة لم تتكلم العرب بها وابو على

واخرون بين ما فعلت العرب مثله كثيرا فيجوز لنا احداث نظيره وما لا فلا ومال اليه المازني واما ما كان لغرض تدريب الطالب باعمال فكره وامتحان ما عنده من العلم بالقواعد كان يقال كيف تنطق اذا ابنيت مثل كذا من كذا فجايز قطعا لظهور ان ليس الغرض ابداء لغة ثم اختلف اهل الجواز هل الصحيح والمعتل باب واحد فقاس احدهما على الاخر فيما سمع منه او لا فقال سيبويه نعم وقال الجرمي لا واختاره المبرد و لمسك عنان القلم فقد اوجب السامه وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف المصدر المؤكد لعامله كضربت ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهذه المسئلة نص عليها ابن مالك في منظومته الكافيه الشافيه والخلاصه ولم يتعرض لها في تسهيله وهولاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ايضا فان سيبويه سال الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد مع ان المؤكد مختلف الاعراب فاجاب بانه يرفع بتقدير هما صاحباي انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما فقد جوز حذف ما قصد تاكيده ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وان مالا وان ولدا فحذفوا الخبر مع انه مؤكد بان وفيه نظر فان المؤكد فيما استدلوا به نسبة الخبر الى الاسم وهي ثابتة لا نفس الخبر المحذوف وقال الصفار انما فر الاخفش من حذف العايد في نحو الذي رايته نفسه زيد لان المقتضي لحذفه الطول اي طول الصلة ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قايم زيد لقصر الصلة فاذا فروا من الطول فكيف يؤكدون فتاكيدهم امارة انهم لم يفروا من الطول فمن ثم امتنع الحذف مع التاكيد لعدم مقتضيه واما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما فلا يمتنع تاكيد ما قام الدليل على حذفه لان المحذوف لدليل كالثابت ولبدر الدين بن مالك مع والده في شرح الفية ابيه المسماه بالخلاصة في المسئلة بحث اجاد فيه فانه قال على قول ابيه وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع يجوز حذف عامل المصدر اذا دل عليه دليل كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره ولا فرق في ذلك بين ان يكون المصدر مؤكدا او مبينا والذي ذكره الشيخ في هذا الكتاب وفي غيره ان المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكد يراد به

تقوية عامله وتقرير معناه فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر ذلك العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى ولو لم يكن معناه ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جايزا اذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير والحصر نحو انت سيرا وسيرا وحذفا واجبا في مواضع يانى ذكرها نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمن مثل هذا اما السهو عن وروده واما البنا على ان المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام وقال ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع الامثله التي ذكرها ليست من باب التوكيد لان المصدر فيها نايب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع ولا شي من المؤكدات يمنع الجمع بينها وبين المؤكد ويدل ايضا على ان ضربا زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله ان المصدر المؤكد لا خلاف في انه لا يعمل واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل بدلا انتهى ودعواه ان المصدر في جميع الامثلة التي ذكرها ابن المصنف نايب مناب العامل مردودة فان منها ما هو جايز الحذف كالواقع خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر ولو كان نايبا مناب عامله لكان من باب ما وجب فيه حذف العامل ولم يجز الجمع فيه لكنه جايز لصحة قولك انت تسير سيرا وتمر مرا الرابع ان لا يودي حذفه الى اختصار المختصر لانه اجحافا بالكلام فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل بدليل انه لا يختلف لفظه في جميع التصاريف قال ابو حيان اسم الفعل اخصر من الفعل فانه على لفظ واحد في الافراد والتثنية والجمع مع المذكر والمونث بخلاف الفعل فانه يختلف في ذلك صيغة واما قول سيبويه في زيدا فاقتله وفي شانك والحج وقوله يا ايها المايح دلوى دونكا هو بيت من مشطور الرجز اخرج

البيهقي في دلائل النبوة عن ابي اسحاق قال زعمت اسلم ان جارية من الانصار
اقبلت بدلوها عام الحديبية وناجية بن جندب الاسلمي صاحب بدن
على رسول الله صلى الله عليه وسلم في القليب يمتح على الناس فقالت يا ايها المائح
دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا يثنون خيرا ويمجدونكا المائح بالحاء
المهملة اسم فاعل من ماح يميح ميحا قال الجوهري المائح الذي ينزل البير فيملا
الدلو وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة وفي الحديث نزلنا ستة ماحة قال
الثاني المائح هنا بالياء الذي ينزل في البير اذا قل الماء فيملا الدلو ومنه
قولهم فلان يستميح فلانا واما الماتح بالتاء الفوقية فهو الذي يقوم على
راس البير فيجذب الدلو ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك
دلوي فان ظاهره انه من باب حذف اسم الفعل دون معموله وهو لا يحذف
دونه فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب اي باللفظ قالوا كالمتبري
منه لان ظاهر كلام سيبويه كما قدمنا انه تفسير صناعي وقد صرح ابن مالك
بجواز اعمال اسم الفعل مضمرا ونسبه الى سيبويه وانما التقدير خذ دلوي
والزم زيدا والزم الحج وانما لم يظهر الفعل هنا لان طول الكلام بالمعطوف
نابهنا بالفعل وهذا النوع يقدر فيه لكل معمول فعل كما قدروا ان
جعلت الواو بمعنى مع كفى تقدير واحد ويجوز في دلوي ان يكون مبتدا
ودونك خبره وسقط استدلال الكسائي بهذا البيت على جواز تقديم
معمول اسم الفعل عليه قال الرضي في باب اسماء الافعال من شرح الكافية
ولا يتقدم عند البصريين معمولاتها عليها نظرا الى الاصل لان الغالب
فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقديم معمولها عليها واما صوت جامد
في نفسه منقول الى المصدر ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف وجار
ومجرورهما ضعيفان قبل النقل فكيف عملها لتضمنهما معنى الفعل
جوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله وانشد البيت ودونك عند
البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اي دلوي قدامك
فخذها الخامس ان لا يكون اي المحذوف عاملا ضعيفا فلا يحذف
الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة
على ما حذف من ذلك وكثر فيها استعمال تلك العوامل فمنها حذف
من بعد كم الاستفهامية نحو بكم درهم اشتريت وحذف لام الطلب
مطردا عند بعضهم في نحو قل له يفعل وحذف ان الناصبة في مواضع
مخصوصة ولا يجوز القياس عليها اي فلا يقاس على تلك العوامل التي
كثر استعمالها وقربت الدلالة عليها غيرها فلا يقاس مثلا في الصورة

الاولى على من غيرها في باب كم ولا في غيره وكذا لا يقاس على حذف لام الامر غيرها
من الجوازم لا تجد الامر ولا تجد غيره السادس ان لا يكون المحذوف
عوضا عن شيء لئلا يلزم حذف العوض والمعوض عنه معا فلا يحذف ما
في اما انت منطلقا انطلقت لانها عوض عن كان المحذوفة ولا كلمة لا من
قولهم افعل هذا اما لا قد سبق من المص في الباب الاول في بحث اما من حرف الميم
ان ما يكون عوضا في موضعين احدهما في قولهم اما انت منطلقا انطلقت
والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص وحذف
الجار وكان للاختصار وانفصل الضمير وعوض بما وادغمت النون للتقارب
والثاني في قولهم افعل هذا اما لا والاصل ان كنت لا تفعل غيره فهنا
تصريح منه بان ما هي العوض في هذا المثال وهو مخالف لقوله هنا ان العوض
لا واجيب بان لا مخالفة لان ما اعتبرت لا هنا عوضا عنه غير ما اعتبرت
ما عوضا عنه هناك فان ما عوض عما وقعت موقعه وهو كنت ولا عوض
عن منفيها وهو تفعل وهذا مبني على ان ما يعوض عما حذف وفي التسمية مثل
هذا عوضا نظر ولا التا من عدة واقامه واستقامه اما عدة فان اصله
وعد على وزن فعلة بكسر الفاء فنقل كسرة الواو الى العين وحذف الواو
استثقالا للكسرة عليها ولان فعله قد اعل ايضا بحذفها من مضارعه المكسور
العين واعلال المصدر دائر على اعلال الفعل وجودا وعدما وجعل بدلها
التا كالعوض عن هذا المحذوف واما اثبات الواو في وجهة من قوله تعالى
ولكل وجهة على القول بانها مصدر بمعنى التوجه فلبيان الاصل ولانها
اسم لمكان التوجه واما اقامة واستقامة مصدر اقام واستقام من معتل
العين فاصلهما اقوام واستقوام نقلت حركتا الواو الى ما قبلهما ثم حذفت
لالتقاء الساكنين وعوضت التاء عن هذا المحذوف وهل المحذوف
الف الافعال والاستفعال او عين الكلمة ذهب الخليل وسيبويه
الى الاول والاخفش الى الثاني فاما قوله تعالى واقام الصلوة مما يجب
الوقف عنده فلا يتعدى ويجعل امرا يقاس عليه وفي تفسير سورة النور
في الكشاف التاء في اقامة عوض من العين الساقطة للاعلال والاصل
اقوام فلما اضيفت اقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت ونحوه
واخلفوك عد الامر الذي وعدوا وقال بعض شارحي الشاطبية الحكم بالتزامهم
التعويض في اجازه غير مسلم لانه لا يجوز ترك التعويض في مصدر افعل لقوله
الا استعدادا قال الله تعالى واقام الصلوة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ
فلا يقاس عليه قلت الحمل على السائغ اولى كيلا يلزم ورود القران على اللغة

النادرة وايضا نص النحاة على جواز تركه فلا يخالف النص وعلى هذا ذهب الفرا
الجواز ترك التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف ساد امسد التا
وعند سيبويه الجواز مطلقا ثابت وفق لهم اريتهم اراء كما ذكرنا بمعنى الاصح
قال الشارح فعلى هذا يكون ادعا المص ان التا لا تحذف من اقامة وان
اقام الصلوة لا يقاس عليه بعضا على ان الحكم بان التا في عدة واقامة و
استقامة للتعويض فلا تحذف ليس من وظيفة المعربين وانما هو وظيفة
اهل الصرف واعتذر عن هذا الاخير بان ذكر ذلك من باب الاستطراد
توسيعا لدايرة الافادة ومن هنا اي ومن اجل انه ما كان عوضا لا يحذف
لم يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها وذلك
لدلالة خبرها على الكون المخصوص ومن هنا سميت ناقصة حيث لم تتم بمرفوعها
كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع
دون المنصوب وتوضيح هذه الدلالة انك اذا قلت كان زيد قايما فكان
يدل على الكون الذي هو الحصول حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك
قلت حصل شي ثم قلت حصل القيام فالفايدة في ايراد مطلق الحصول اولا
ثم تخصيصه كالفايدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فايدة اخرى
ههنا وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قيل قام زيد
لم يحصل هاتان الفايدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق
تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده
في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعيه ودلالة
الخبر على الزمان المطلق عقليه ومن ثم لا يجتمعان اي ومن
اجل ان خبر كان عوض وكالعوض من مصدرها لا يجتمع الخبر
والمصدر فلا يقال كان زيد قايما كونا ومن هنا ايضا عطف على
مثله السابق قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا
من ادعوا وانادي لاجازتهم حذفها اي حذف احرف النداء والعوض
لا يحذف اذ لو حذف للزم حذف العوض والمعوض عنه جميعا السابع
والثامن ان لا يودي حذفه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه
عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوى
فمتى ادى الحذف الى احد الامرين لم يجز وللامر الاول وهو تهيئة
العامل وقطعه عنه منع البصريون حذف مفعول الثاني اي مفعول
الفعل الثاني ويقع في بعض النسخ حذف المفعول بتعريف المفعول
وجعل الثاني نعتا له لان مفعول الفعل الثاني في المثال الاتي مفعول

ثان فيه فمودى العبارتين واحد لكن النسخة الاولى اولى بالسياق الاتي
كما يظهر بالتامل ونحو ضربني وضربته زيد وذلك حيث اعمل الاول
من المتنازعين كما هو مختار الكوفيين لئلا يتسلط الفعل الثاني عنه
حذف مفعوله على زيد ثم تقطع عنه برفعه بالفعل الاول ولاجتماع
الامرين التهيئة المذكورة واعمال الضعيف مع اعمال امكان اعمال
القوى امتنع عند البصريين حذف المفعول في زيد ضربته مع ان
العايد المنصوب يحذف كثيرا لان في حذفه تسلط ضرب على العمل في زيد
وان كان مقدما عليه لان الفعل يعمل متقدما ومتاخرا على حد سواء
مع قطعه عنه برفعه بالابتدا واعمال الابتدا وهو عامل معنوي
ضعيف بالنسبة الى العامل اللفظي مع التمكن من اعمال الفعل وهو عامل
لفظي قوى ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته او هل ضربته فمنعوا
الحذف اي حذف الضمير المفعول فيهما وان لم يود الى ذلك المحذور
المذكور من الامرين معا وذلك لان ما وهل لصدريتهما لا تسلط ما بعدهما
على ما قبلهما في العمل لان ذلك يستلزم اخراجهما عن الصدرية ووقوعها
حشوا ولذلك ايضا اي ولاجتماع الامرين معا منعوا رفع راسها
في اكلت السمكة حتى راسها الا ان ذكر الخبر فتقول ماكول فيجوز الرفع
حينئذ ويقع في بعض النسخ وكذلك بالكاف بدل اللام فالاشارة عليه
لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل انهم اتفقوا في
مثال السمكة على جر راسها ونصبه على ان حتى جارة او عاطفة واما
الرفع على الابتدا فمنعه البصريون لما فيه من التهيئة والقطع واعمال
الضعيف مع وجود القوى لان حتى او الفعل قبلها مهيئ للعمل في ما بعدها
وهما عاملان قويان لكونهما لفظيين والابتدا لكونه معنويا ليس بالقوي
واجازه الكوفيون قال البصريون لم يسمع الرفع من العرب اما اذا ذكر
الخبر وتعين كونه خبرا فانه حينئذ يتعين الرفع واما لو لم يتعين كونه
خبرا كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها
فانه يجوز الرفع مع اخوته وقد روى البيت بالوجوه الثلاثة ولاجتماعهما
اي ولاجتماع الامرين المذكورين مع الالتباس منع الجميع تقدم الخبر
في زيد قام اراد بالجميع جميع البصريين لان الكوفيين يجوزون تقديم
الخبر في ذلك وبالالتباس التباس الفاعل بالمبتدا وتوضيح ذلك انك لو قدمت
الخبر في المثال المذكور فقلت قام زيد على ان زيد مبتدا وقام الخبر لزم اجتماع
الامرين المذكورين تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه واعمال الضعيف مع وجود

القوى اما الاول فلان فى تقديم قام على زيد تسليطا له على العمل وهو ظاهر
وقطعا له عنه باعماله فى ضميره واما الثانى فلاعمال الابتدا فى زيد
اذ الغرض انه مبتدا مع التمكن من اعمال الفعل فيه بجعله فاعلا له ولما حصل
الالباس فظاهر اذ لا ندرى على هذا التقدير هل زيد مبتدا والجملة اسمية
او فاعل والجملة فعلية ولانتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام
من الكوفيين تقديم معمول الخبر على المبتدا فى نحو زيد ضرب عمرا
اذ ليس فى تقديمه تهيئة العامل فى قطعه ولا اعمال الضعيف مع امكان
القوى وان لم يجز تقدم الخبر نفسه لما عرفت فاجاز وازيدا اجله
احرز اى اجل زيد احرز زيدا اى جعله فى حرز فهو ابهام باب الاقدام
ما بقى فالضمير من اجله المبتدا عائد على معمول خبره اعنى زيدا لتقدمه
لفظا وان كان متاخرا رتبة وقال البصريون فى نحو قوله بما كان
اياهم عطية عودا هو عجز بيت من ثانى الطويل صدره قنافذ هداجون
حول بيوتهم وقائله الفرزدق يهجو قوما ووصفهم بالفجور والخيانة
وشبههم بالقنافذ فى مشيهم بالليل فى طلبتهم والقنفذ يضرب به المثل
فى السرى يقال اسرى من قنفذ وهو بضم القاف والفاء وبفتح الفاء
وفى داله الاعجام والاهمال حيوان معروف وهو الشيهم بالمعجمة ايضا
او هو ذكر القنافذ او ما عظم شوكه من ذكرانها وقنافذ مرفوع على
انه خبر مبتدا محذوف اى هم قنافذ وهذا التشبيه البليغ كقولك
زيد من اسد ولا نقل كالمعنى انه استعارة بالكناية حيث شبههم
بالقنافذ وطوى ذكر المشبه مع اعترافه بانه مقدر على انه مبتدا اذ
لا يقال فى المقدر انه مطوى اذ المراد من طى المشبه فى باب الاستعارة
تناسيه مطلقا وليس المقدر كذلك وهداجون جمع هداج بتشديد
الدال المهملة وبالجيم من الهدجان وهى مشية الشيخ يقال هدج الظليم
اذا مشى فى ارتعاش والباء فى بما للسببية وقال المص فى شواهده هداجون
نعالون من الهدج بالاسكان والهداجون بالتحريك وفعله كضرب ويروى
كدراجون من درج الشيخ بالاسكان وفعله كدخل ومعناه تقارب
الخطو بمنزلة مشى الصبى ويروى وزابون بالزاى اى مشاون مشيا
متقاربا فى سرعة وفى القاموس فى مادة وزب بالزاى وكلتا بالسرعة
ويروى حول خبائهم قال المص وعطية والد جرير يقول ان رهط
جرير كالقنافذ لتشبههم فى الليل والسرقة والفجور وان ابا جرير هو الذى
عودهم ذلك ان عطية مبتدا واياهم معمول عود انفصل بالتقدم

والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان وبهذا الوجه رد البصريون
استدلال الكوفيين بهذا البيت على جواز الفصل بين كان واسمها
بمعمول الخبر وليس بظرف ولا مجرور وقد خفيت هذه النكتة على
ابن عصفور اراد بهذه النكتة علة جواز تقديم معمول الخبر الممتنع تقدمه
لمعنى مفقود فى تقديم معموله وذلك المعنى مجموع الامرين اللذين هما
التهيئة مع القطع واعمال الضعيف مع امكان القوى مع الباس المبتدا
بالفاعل فقال هو نادر من مجذور وهو ان يفصلوا بين كان واسمها
بمعمول خبرها وليس ظرفا والمجرورا فوقعوا فى محذور اخر وهو
تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم الخبر على المبتدا لان الخبر اذا
كان فعلا وجب تاخيره وقد بينا شروع فى بيان ما خفى على ابن عصفور
ان امتناع تقدم الخبر فى ذلك انما هو لمعنى مفقود فى تقديم
معموله فلم يمتنع تقديم مفعوله ولا علة فيه توجب هذا الامتناع
وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية فى نحو
ما ضربت زيدا فانه اى فان امتناع تقديم المفعول لنفس العلة
المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو حق التعبير وهى
ان العلة المقتضية للامرين لكنه ذكر الضمير نظرا الى قوله وتوقع
ما النافية حشوا وهى من ذوات الصدارة تنبيه ربما
خولف مقتضى هذين الشرطين لعنى عدم تادية الحذف الى تهيئة
العامل للعمل وقطعه عنه والى اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوى
وليس الشرطان التهيئة والاعمال كما قال المحشى او احدهما فى ضرورة او
قليل من الكلام فالاول وهو ما خولف فيه مقتضى الشرطين
كقوله وخالد يحمد ساداتنا هو صدر بيت من ثانى السريع عجزه
بالحق لا يحمد بالباطل ولم يسم قائله ومخالفة الشرطين فيه واضحة
فان الاصل وخالد يحمده ساداتنا فحذف هذا الضمير تودى الى
تسليط يحمد على العمل فى خالد النصب على المفعولية وقد قطع عن ذلك
ورفع بالابتدا وقد اجتمع الامران وتحققت مخالفة مقتضى الشرطين
قال ابو حيان بريد يحمد بحذف الضمير ضرورة ثم قال وقد جاء نظيره
فى قراءة افحكم الجاهلية يبغون اى يبغونه وقوله كله لم اصنع برفع
كل على الابتداء وحذف الضمير من اصنع فان تقديره اصنعه فقد
تطلع اصنع عن العمل فى كل مع تهيئته له فاعمل الابتدا مع ضعفه بالنسبة
الى الفعل القوى ففاته معنى الشرطين وهذا البعض بيت من مشطور

الرجز وتمامه مع ما قبله قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع وقد
مر الكلام عليه في الباب الاول في بحث كل من حرف الكاف قيل وهو في صيغ
العموم استعمل ومنه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى كما في بيت ابي
النجم وانما كان المعنى على العموم فيه لان مراده ان هذه المراة اصبحت
تدعي علي ذنبا وهو الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة
ولم يقل ذنوبا قال ذنبا لان المراد كبر السن المشتمل على كل عيب ولم اصنع
شيئا من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه لو نصبه مع تقدمه لافاد تخصيص
النفي بالكل ويعود دليلا على انه فعل بعض ذلك الذنب ومراده تنزيه
نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه ايذانا بانه لم يصنع شيئا منه
قط بل كله بجميع اجزائه غير مصنوع والحاصل ان النصب يفيد سلب
العموم والرفع يفيد عموم السلب فاغتفرت المخالفة المذكورة بالرفع
مع حذف الضمير لافادة معنى الشمول والثاني وهو ما خولف فيه احد
الشرطين كقوله بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه البيت
مسرح من الضرب السادس من الكامل وهو مجزو وكعوصنه مرفل وهو
لعاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
اختلف في اسلامها والجمهور على عدمه فانه لم يصح سوى اسلام
صفية ام الزبير رضي الله عنها من عماته وقبله • سائل بنا في قومنا
وليكف من شر سماعه • قيسا وما جمعوا لنا • من مجمع باق شناعه
فيه السنور والقنا • والكبش ملتمع قناعه • وبعده فيه قتلنا مالكا
قسرا واسلمنا رعاعه • ومجدلا غادرته • بالقاع تنهشه ضباعه
وعلى هذا فقوله كقوله على تاويل الشخص او البعض وسائل بنا اي عنا
والمعنى وليكف من شر سماعه انه يكفي من الشر ان يتحدث به وان لم
له حقيقة فعبر بسماعه عن التحدث به وقيسا قال الجلال نصب بفعل
دل عليه سائل ولم يجعله نصبا بسائل لئلا يلزم التضمين المعيب ولان
سائل اوقع مفعولين بالواسطة فلو اوقع على قيسا بلا واسطة كان
التقدير سائل عنا تلك القبيلة قومنا ولا معنى له والشناع بفتح
المعجمة القبح كالشنوع بضمها والشنيع القبيح والسنور بفتح المهملة
والنون والواو المشددة بعدها را قال في وكر ولبوس من عدد كالدرع
وحمله السلاح والقنا الرماح والكبش بموحدة ومعجمة هنا سيد
القوم وقائدهم وملتمع براق من لمع السحاب اذا برق وهو بروق
بالنصب على الحال والكبش عطف وبالرفع عطف على الخبرية

والمبتدا الكبش والواو للحال وعليهما فقناعه مرفوع بملتمع والقنا
بكسر القاف هنا السلاح وجمعه قنع كالقنع كعنب وجمعه اقناع
وبعكاظ متعلق بيجمع او بملتمع وهو اقرب وعكاظ بضم المهملة وبالمعجمة
المثالة اسم مكان قال في الصحاح اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا
يجتمعون بها كل سنة فيقيمون شهرا ويتبايعون ويتناشدون
الاشعار ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك وقولهم يوما
عكاظ لانه كانت بها وقعة بعد وقعة وفي القاموس وكغراب
سوق بصحراء بين نخلة والطايف كانت تقوم هلال ذي القعدة
وتستمر عشرين يوما يجتمع قبائل شتى من العرب فيتعاطون اي
يتفاخرون ويتناشدون الاشعار ويعشي الظاهر انه مضارع
عشيه الامر من النسيان بالعين المعجمة فهو بفتح حرف المضارعة
والناظرين مفعول لداي ابصارهم يجوز ان يكون يعشي من الاعشاء
بالمهملة وضم حرف المضارعة يقال اعشى الله عينه صيرها
عشواء من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل والمجرد منه كرضي
ودعا فهو عش واعشى وهي عشواء اي لتسؤ ابصار الناظرين
واللمح سرعة ابصار الشي وفسره في القاموس باختلاس النظر وشعاعه
بالضم ما يظهر من لمعانه وضميره للقناع لان اللمعان له قال الجلال
او لعكاظ لكون الشعاع به اي فالاضافة الى ضميره لادنى ملابسة
وفيه مع قلاقة معناه تذكير ما حقه التانيث فتامل وشعاع
الشمس وشبهها ما يراه كانه الحبال مقبلة عليك اذا نظرت اليها
او ما ينتشر من ضوءها او ما يراه ممتدا كالرماح بعيد الطلوع وما
اشبهه والعتر بالمهملة القهر والرعاع بضم الراء سفلة الناس
ومعنى اسلمنا رعاعه اضاعوه وما ذبوا عنه ومجدلا نصب بفعل
يفسره غادرته والقاع ارض سهلة مطمئنة قد انفرجت عنها
الجبال والاكام وتنهشه تاخذه بالاضراس ويكون النهش بمعنى
اللسع والعض والضباع بالكسر جمع ضبع بالفتح فالضم وياتي فيه
الاسكان حيوان معروف مونثه والذكر ضبعان بالكسر
والانثى ضبعانة وجملة تنهشه ضباعه حال من مفعول غادرته
والضمير للقاع فان فيه تهيئة لمحو العمل في شعاعه النصب
على المفعولية مع قطعه عن ذلك باعمال يعشي فيه اذ رفعه
على الفاعلية ولهذا استدل الكوفيون على اعمال الاول من المتنازعين

والجواب ان ذلك محمول على انه ضرورة او نادر ولبس فيه اعمال
ضعيف دون قوي اذ كل من الفعلين قوي لكونهما لفظيين
فهما متساويان في العمل وان ترجح استقهما عند الكوفيين واقواهما
عند البصريين وذكر ابن مالك في قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم
فكنت مالكا ذي غي وذي رشد من هو من اول البسيط وقد تقدم
الكلام عليه في الباب الاول في حتى من حرف الحا انه يروى غواتهم
اي ما بعد حتى في البيت بالاوجه الثلاث فالجر على ان حتى جاره
والنصب على انها عاطفة والرفع على انها ابتدائية وما بعدها مبتدا
خبره محذوف فان ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع
الاول اي ما خولف فيه مقتضى الشرطين وذلك لان الجر فيه غير
مذكور ففيه تهيئة العامل الذي هو حتى او الفعل للعمل وقطعه عنه
واعمال الضعيف وهو العامل المعنوي مع امكان العامل اللفظي وقد اورد
عليه بان الشك في رواية الرفع مع تصريح ابن مالك وهو الامام الثقة
بثبوتها غير مناسب وايضا هو قد جزم في فصل حتى بها فقال وقد
قرئ بالاوجه الثلاثة والنشد واجيب بان تصريح ابن مالك
برواية الرفع وجزم المص لا يقتضي ثبوتها بمعنى صحتها والتردد
في الصحة ثم الشذوذ اي في القليل من الكلام لا في الضرورة اذ
ضرورة تمنع في الجر والنصب وقد يرد وهذا مبني على ان الضرورة
ما لا مندوحة للشاعر عنه بيان انه قد يظن ان الشي من باب
الحذف وليس منه جرت عادة النحويين ان يقولوا بحذف
المفعول اختصارا تارة واقتصارا اخرى ويريدون بالاختصار
الحذف لدليل لان المحذوف لدليل ثابت معنى وانما انتقص من
اللفظ وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بكلوا واشربوا
اي اوقعوا هذين الفعلين تطوى ذكر الماكول والمشروب اذ
لا غرض يتعلق ببيانهما واقتصر على ايقاع الفعل وقول العرب فيما
يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي يكن منه خيله وظن ويخال
مما يتعدى الى اثنين ولما سمع فمن باب الاختصار والتحقيق ان
يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير
تعيين من اوقعه او من اوقع عليه وانما يكون المراد بيان وقوع
ذلك الحدث مطلقا على العقدين فيجا بمصدره مسندا الى فعل كون
عام في عبارته قلب والاصل فيجا بفعل كون عام مسند الى المصدر

ذلك الفعل فادخل البا على ما حقه ان يدخل عليه الى وبالعكس والشارح
نزل القلب في قوله مسندا الى فعل كون عام فقط والصواب ان يقال
فيجا بمصدره مسندا اليه فعل كون عام قبل التنزيل الاول اولى من الثاني
وتعبيره بالصواب ليس بصواب الاعلى راي من رد القلب في الكلام
مطلقا او على ان يريد بالصواب ما يقابل القلب فيقال حصل
حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفعل فيقتصر
عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى في الكلام اذ المنوي كالثابت
ولا يسمى هذا المفعول محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد
منزلة ما لا مفعول له وهذا معنى قولهم ينزل الفعل المتعدي
منزلة القاصر ومنه اي ومن باب الاقتصار قوله تعالى ربي الذي يحيي
ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا
ولا تسرفوا واذا رايت ثم رايت فالقصد في هذه الافعال كلها الى ايقاع
فاعلها اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحيا والاماتة وهل يستوي
من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب
وذروا الاسراف واذا حصلت منك رويتهناك ثم اذا كان المقام
خطابيا يكتفى فيه بالظن افاد الغرض المذكور مع التعميم في افراد الفعل
دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد نص عليه السكاكي وتحقيقه
ان معنى يعطي من قولنا فلان يعطي يفعل الاعطاء وتوخذ هذه الحقيقة
فالمصدر معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق
الاعطاآت ولا ينافي افادة التعميم في افراد الفعل كون الغرض ثبوته
لفاعله مطلقا اذ معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او
خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه لا انه يلزم من عدم كون الشي
معتبرا في الغرض عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم اعتبار
عدم العموم والفرق واضح وقد يقصد ايجاد حقيقة الفعل نفسها
بلا تعميم كما في قوله تعالى وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم ومنه
اي ومن باب الاقتصار على الاصح قال ذلك اشارة الى الخلاف
الواقع في هذه الاية كما سنبينه ولما ورد ماء مدين الاية
الا ترى انه عليه السلام انما رحمهما اذ كانتا على صفة الزياد
وقومهما على السقي لا لكون مذودهما غنما وسقيهم ابلا وكذلك
المقصود من لا نسقي الفعل الذي هو السقي لا المسقي ومن لم يتامل
جعل الاية من باب الاختصار وحينئذ قدر يسقون ابلهم وتذودان

غنمهما ولا نسقي غنمنا قال المولى السعد في مطوله واما قوله تعالى ولما ورد ماء
مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان
فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد
الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما
ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل توهم خلافه
اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم ويذودان غنمهما لتوهم ان الترحم
عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما
غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا
المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ ومذهب صاحب المفتاح
الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم ويذودان غنمهما وكذا
سائر الافعال المذكورة في هذه الاية قال التفتازاني وهذا اقرب الى
التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود منهما وصدور السقي
من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا
تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا
لم يصح الترحم فليتامل بنفسه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل
في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما وفي شرح المفتاح
للسيد المحقق ما نصه وتقدير المفاعيل في الافعال الاربعة اعني يسقون
واخواته ليس في تلك الغاية من الوضوح لاحتمالها القصد الى نفس الفعل
كما ذهب اليه الشيخان عبد القاهر وجار الله وذلك لانهما اعتبرا ان المفعول
هو الابل والغنم مثلا واحدهما مقابل الاخر فلو قدر المفعول وقيل يسقون
ابلهم ويذودان غنمهما لاوهم ان ترحم موسى عليه السلام كان من اجل
ان مسقيهم ابل ومذودهما غنم وليس كذلك فانهما لو كانتا مذودان
ابلا لهما وكانوا يسقون غنما لهم لكان الترحم باقيا على حاله والمصنف اعتبر
ان المفعول هو الغنم المضافة والمواشي المضافة اليهم والتقابل بينهما
باعتبار المضاف اليه فلو لم يقدر المفعول لفسد المعنى الا انهما لو كانتا
تذودان اي مواشيهم وكانوا يسقون غنمهما لم يكن هناك ترحم فلا يصح
ان يقال ان ترحمه كان لاجل انهما كانتا على الذود والناس على السقي وهذا
اوفى نظر اوضح معنى وتحقيق الكلام كما قال ايضا في حواشي المطول ان
الشيخين اعتبرا ان المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل
الاخر وجعلا ما يضاف اليه احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه
بل هو باق على حاله واحدة مع تعذر تقدير المفعول فلو قدر في الاية

المفعول لادى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما على سبيل
الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى ان مفعول
غير الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم وكل واحد منهما مقابل
للاخر فلو لم يقدر المفعول في الاية لفسد المعنى وتارة يقصد اسناد
الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعول فيذكران اي الفاعل والمفعول
نحو ولا تاكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما احسنت بي وهذا
النوع هو الذي اذا لم يذكر مفعول وقامت عليه قرينة قيل محذوف
نحو ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك بقرينة ودعك والحذف
لرعاية الفاصلة مع الاختصار وقد يكون مع اللفظ ما يستدعيه
اي يستدعي هذا المحذوف فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا
الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله لاستدعاء الموصول ضميرا
يعود عليه فان قلت ان فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى
فاعله وتعلقه بمفعوله فاذا لم يذكر جزمنا بتقديره وجوبا لانه مقتضى
القصد سواء وجد في الكلام ما يستدعيه كما في هذه الاية ام لا كما في نحو
ما ودعك ربك وما قلى قلت لما كان قصد الاسناد والتعليق
امرا قلبيا بالمتكلم غنيا عن السامع احتيج الى ما يستدعيه في اللفظ
عند ارادة جزم السامع به وكل وعد الله الحسنى اي وعده
لان المبتدا يستدعي من خبره الجملة ضميرا رابطا وما شيء حميت بمستباح
هو عجز بيت من اول الوافر صدره حميت حمى تهامة بعد نجد وفيه
تقدم الكلام عليه في الاشياء التي تحتاج الى الرابط اي وما شيء حميته
لان الموصوف بجملة يستدعي منها رابطا ايضا بيان مكان المقدر
القياس ان تقدر الشيء في مكانه الاصلي اي في موقعه الذي يستحقه
في الكلام لئلا يخالف الاصل من وجهي الحذف ووضع الشيء
في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رايته مقدما عليه اي على
تقديره مؤخرا لمعموله لان رتبة العامل التقدم على المعمول وجوز البيانيون
تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما
توهموا وانما يرتكب ذلك اي تقديره مؤخرا عند تعذر الاصل
لمانع يمنع من التقديم ككون المعمول ذا صدارة وعند اقتضاء امر
معنوي كالاختصاص الا عند وجود المقتضي لذلك وقد وافقهم
هو على ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند
اقتضاء امر معنوي لذلك فما وجه اعتراضه عليهم فقيل وجهه

ان كلامهم يقتضي جواز تقديره موخرا عند عدم ما يقتضي تاخره وعنده
فهو يجب تقديره موخرا مقدما ففي تلخيص المفتاح واما نحو زيدا عرفته
فتاكيد ان قدر المفسر قبل المنصوب والا فتخصيص قال التفتازاني في
شرحه المعروف بالمطول لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور
كما في اسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن
اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب في ابلغ في الاختصاص
من قولنا زيدا عرفته لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان
ليس العصر و التخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيقوى بازدياد التاكيد
لا محالة **فالاول** وهو ما تعذر فيه الاصل **ايهم رايته** فان تقديره
ايهم رايت رايته **اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله** لما له من الصدارة
فلا يقدر مقدما **ونحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب** اي في قراءة
من نصب ثمود فانه يقدر المفسر موخرا **اذ لا يلي اما فعل** لان الفعل
ليس مما يفصل بين اما والفا ومن هنا قيل ان التركيب لا يفيد الا الاختصاص
والذي يفهم من كلام السعد ان واما ثمود فهديناهم ليس من باب التفسير
ولا تقديم المفعول فيه للتخصيص فانه قال في مطوله وتحقيق هذا المقام
ان قولنا اما زيد فمنطلق جازم بوقوع قيام زيد ولزومه لان جعل الجزم
لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم
الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد
الفا الموذنة بان ما بعدها لازم لما قبلها لتحصيل الغرض الكلي اعني
لزوم القيام لزيد والاغلب هنا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء
لحصول التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام
الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام
الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيز ما التزم حذفه ينبغي ان يشغل
بشيء اخر وحصل ايضا بقاء الفا متوسطة في الكلام كما هو حقها
اذ لا تقع الفا السببية في ابتداء الكلام ولذا تقدم على الفا من اجزاء
الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم
ما بعد الفا له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير
هذا الموضع لان التقدير لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها
الفا المانع فقد ظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس
للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هديناهم ثمود دون غيرهم ردا على
من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل اثبات الهداية لهم

ثم

ثم الاخبار عن سوء صنيعهم على وجه التاكيد الا ترى انه اذا جاءك زيد
وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما فانك تقول اما زيدا فاكرمته واما
عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لان السائل لم يكن عارفا بثبوت
الاكرام والاهانة لهما او لاحدهما **وكذا قدمنا في نحو في الدار زيد** قدم
ذلك في اخر الباب الثالث **ان متعلق الظرف يقدر متوخرا عن زيد**
لانه في الحقيقة الخبر وتسمية الظرف خبرا على التجوز لانه متعلق الخبر
واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا ما يعارض هذا الاصل
وهو **انه يحتمل تقدمه مقدما لمعارضة اصل اخر وهو ان عامل**
في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول فيتساوى التقديران
اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي
لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا لئلا يلتبس المبتدا بالفاعل وقد يدعى
ترجيح الاصل الاول على الثاني بهذه الصورة فيسقط المعارضة **واذا**
قلت ان خلفك زيدا وجب تاخير المتعلق اي متعلق الظرف
فعلا كان او اسما لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها وتقديره مقدما
يودي الى ذلك **واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان** تقديره
موخرا وتقديره مقدما **ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه**
فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والمانع من تقديم
الخبر الفعلي انما هو حصول الالتباس بين الجملتين بتقدير التقديم فحيث
لا التباس بينهما يجوز التقديم ففي نحو زيد قام يمتنع التقديم اذ لو قدم
فقيل قام زيد لم يدر هل الجملة اسمية بتقدير زيد مبتدا او فعلية
بتقديره فاعلا وفي نحو كان زيد يقوم لا يمتنع التقديم اذ جملة الخبر
فيه فعلية قدمت الاسم او اخرته فلما انتفى المانع ثبت الجواز وقد
اورد على هذا ان لقائل ان يقول الالتباس حاصل بالنظر الى ما دخل
عليه الناسخ فانه مع تاخير زيد يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم
جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيها
ويحتمل ان يكون مبتدا موخرا الخبر عنه بالفعلية المقدمة عليه
وهي يقوم وليس ثم ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ
عليهما ثابت ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوي
الحكم وعدمه فيجوز التقديم موقع في الالتباس بعد دخول الناسخ ايضا
على ان ابن عصفور صحح منع التقديم في نحو كان زيد يقوم قال لان
الذي استقر في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى

المبتدا والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم زيد لم يرجعا الى ذلك واجيب
بان احتمال كون اسم كان هذا ضمير شان احتمال بعيد لا يعول عليه
فقد مضى في الباب الرابع فيما يعود الضمير فيه على متاخر لفظا ورتبة
انه لا ينبغي الحمل على ضمير الشان اذا امكن غيره وتفصيل القول في المسئلة
ان خبر كان اذا كان جملة ففي توسطه ثلاثة اقوال الاول للكوفيين
المنع مطلقا اسمية كانت الجملة او فعلية رافعة ضمير الاسم
او غيره رافعه الثاني لابن السراج وصحح ابن مالك الجواز مطلقا الثالث
ان تكون الجملة فعلية رافعه ضمير الاسم المستتر فيها فيمتنع التقديم
وبين ان لا يكون كذلك فيجوز والثاني وهو اقتضاء الامر المعنوي
التاخير نحو متعلق بالبسملة الشريفة فان الزمخشري قدره
موخرا عنها لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى اي وباسم
العزى كذا في الكشاف بفعل كذا فيوخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه
معبودا تفخيما لشانه بالتقديم فوجب على الموحد ان يعتقد
ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك دون تلك الجمادات التي
لا تملك نفعا ولا ضرا فنحن احق بذلك الصنع منهم ثم اعترض باقرا
باسم ربك لظهور تعلق الجار بلفظ اقرا المتقدم عليه فلو كان التقديم
مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يوخر الفعل ويقدم باسم
ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجاب بانها
اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراة فيها اهم معنى انه
اهم من الامر باختصاص القراة المتفرع على تقدير المتعلق متاخر
اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله اهم منه واجاب
السكاكي بتقديرها متعلقة باقرا الثاني والاول لا متعلق له
ومعناه اوجد القراة كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطا قال في
المطول على ان تعلق باسم ربك باقرا اي الثاني تعلق المفعولية ودخول
البا للدلالة على التكرير والدوام كحقوقك اخذت الخطام واخذت
بالخطام واعترضه بعض العصريين هو الشيخ شهاب الدين الحلبي
الشهير بالسمين صاحب التفسير المسمى بعمدة الحفاظ ذكره في اعرابه
وعبارته وفي هذا نظر لان الظاهر على هذا القول ان يكون اقرا الثاني
توكيدا للاول فيكون قد فصل بمعمول الموكد بينه وبين ما اكده مع
الفصل بكلام طويل باستلزام الفصل بين الموكد وتاكيده بمعمول
الموكد اي الفصل بين اقرا الاول واقرا الثاني بمعموله الذي هو الجار

والمجرور

والمجرور وهذا سهو منه اذ لا توكيد هنا لانه لو كان توكيدا لكان
لفظيا وهو عبارة عن تكرير الاول بعينه لكنهما مختلفان اطلاقا
وتقييدا كما نبه على ذلك بقوله بل امر اولا بايجاد القراة وهو امر
بمطلق وثانيا بقراة مقيدة وهو امر بمقيد فاختلفا ونظيره الذي
خلق خلق الانسان فان خلق الاول معناه اوجد الخلق وهو مطلق
والثاني واقع على مفعول فهو مقيد ومثل هذا لا يسميه احد توكيد
لما عرفت والاحسن كما قال السعد ان اقرا الاول والثاني منزلان
منزلة اللازم اي افعل القراة واوجدها او المفعول محذوف في كليهما
اي اقرا القران والبا للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك
او متبركا ومبتديا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية
من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق
الاول قوله باسم الله ثم هذا الاشكال يعني لزوم الفصل بين الموكد
وتوكيده لازم له اي لهذا المعنى على قوله ان البا متعلقة باقرا
الاول فانه اثبت ذلك في اعرابه ولم يعترض عليه وانما كان لازما له
لان تقييد الثاني اي اقرا الثاني بهذا الفاصل بينه وبين الاول
اذا امتنع من كونه توكيدا للاول لان تقييد الثاني اي اقرا الثاني
بهذا الفاصل بينه وبين الاول اذا امتنع من كونه توكيدا للاول
فكذا تقييد اقرا الاول يمنع من كون اقرا الثاني توكيدا
قال المحشي واما ما وقع في كثير من النسخ ورايته مصححا عليه
في هامش نسخة بخط المص لكن بغير خطه وهو لان تقييد الثاني
اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول فليس بظاهر ولو سلم
ان هذا الاشكال ليس ملازما له ففصل الموصوف من صفته
بمعمول الصفة جايز باتفاق كمررت برجل عمرا ضارب فكذا
في التوكيد يجوز الفصل بمعمول الموكد بينه وبين توكيده وقد
جاء الفصل بين الموكد والموكد في قوله تعالى ولا يحزن ويرضين
بما اتيتهن كلهن فيمن رفع كلهن على انه تاكيد لضمير يرضين
مع انهما مفردان وما نحن فيه جملتان والجمل احمل للفصل
من المفردات لان الاصل فيها الاستقلال وقال الراجز ٥ ٢
اذن ظللت الدهر ابكي اجمعا هو بيت من مشطور الرجز ٦
قال الجلال لا نعلم قايله واوله ٥
٦ يا ليتني كنت صبيا مرضعا ٦ تحملني الزلفاء اكتعا ٦

اذا بكيت قبلتني اربعا ۞ اذن ظللت الدهر ابكي اجمعا ۞

والزلفا بذال معجمة وفا اسم امراه والحول العام والسنة واربعا صفة محذوف اي قبلات اربعا وقد استشهد النحاة بالابيات على تاكيد النكرة وهو حولا وعلى التاكيد باكتع غير مسبوق باجمع وما جمع غير مسبوق بكل وعلى الفصل بين الموكد والموكد بقوله ابكى

تنبيه ذكروا انه اذا اعترض شرط على اخر نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه قال الرضي

ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزايه جزاء للاول فلا بد من الفا في الاداة الثانية نحو ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالت فان اعطيتك فعلى كذا لان الاعطا بعد السوال وان قصدت الفاء اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاوها معنى اعنى الشرط الاول مع الجزا الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء وهو بمنزلة والله ان اتيتني لاتينك فنا في بالشرطين لفظا اولهما معنى ومثله ان شئت ان تذنب ترحم فان شئت ترحم وكذا اذا كان اكثر من شرطين نحو ان سالت ان لقيتني ان دخلت الدار فان لقيتني فان سالتني اعطك فقوله فان سالتني مع الجزا وجواب فان لقيتني مع جزايه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان هذا كلامه وقال ابن عصفور اجتماع شرطين فصاعدا بمنزلة اجتماع القسم والشرط في انك تبني الجواب على المتقدم وتجعل الذي يليه محذوفا لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه ولا بد اذ ذاك ان يكون فعل الشرط المتاخر ماضيا لانه محذوف الجواب فتقول من اجابني ان دعوتني احسنت اليه فيكون احسنت اليه جواب من وجواب ان يغني عنه من وجوابها والتقدير من اجابني احسنت اليه ان دعوته فتقول من اجابني احسنت اليه هو جواب ان حتى كانك قلت ان دعوته فمن اجابني احسنت اليه فاذا وقع منه الدعا لشخص واجابة ذلك الشخص بعد دعايه اياه وجب عليه الاحسان له لان جواب الشرط في التقدير بعد الشرط وعلى هذا الذي ذكرته يجري الشروط وان كثرت فاذا قال الرجل ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فعبدي حر فليس يعتق العبد الا ان تبدا باخر الشروط فيكون مبدا بفعله فان سالته ثم وعده

ثم اعطاه لزم العتق وان وقعت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق وذلك انه قد تقدم على الجواب ثلاثة شروط فجعل الجواب للشرط الاول وجواب الشرط الثاني محذوف لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه واذا كان دالا عليه ومغنيا عنه فهو جوابه في المعنى ولما كان جواب كل شرط بعده ونوعا وان تقدم عليه لفظا جرى في المعنى على ان يتاخر بعده حتى كانه قال ان سالتني فان وعدتك فان اعطيتك فعبدي حر وقد سال الغرناطي عن هذه المسئلة عدة من الفقها فقال بعضهم كما قدمنا وقال بعضهم اذا وقع فعل الشرط الاول ثم فعل الثاني ثم فعل الثالث لزم العتق وقال بعضهم ايا ما فعل قدم او اخر لزم العتق انتهى ثم صحح هذا المذهب الاول وابطل المذهبين الاخرين وقول ابن مالك في تسهيله ان توالى شرطان او قسم وشرط استغنى بجواب سابقهما اي فيحصل الجواب المذكور من الشرطين المتواليين لا للثاني وهو وجوابه دليل لجواب الثاني وكذا الكلام في الشرط والقسم المتواليين وهذا يقتضي ان الشرط الثاني لا جواب له فانه قال اذا توالى شرطان دون عطف فالثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه والجواب المذكور او المدلول عليه الاول والثاني مستغن عن جوابه لقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال ففي المثال المذكور كانه قال ان اكلت شاربة فانت طالق فهو موافق لما ذكره المص من اشتراط الموخر وتاخر المقدم ولكن تخريجه يخالف لتخريجه وتخريج المص هو تخريج الجمهور وهو اولى من تخريجه لان لا يطرد الا حيث يمكن اجتماع الفعلين كالمثال السابق اما اذا قيل ان قمت ان قعدت فانت طالق فانه لا يمكن ان يقدر في ذلك ان قمت قاعدة فتدبر كما قالوا في الجواب المتاخر عن القسم والشرط انه للقسم السابق وهو مع جوابه جواب للشرط ولهذا قال محققو الفقها يعني بعضهم طايفة الشافعية لان الحكم في مذهبهم في المثال المذكور هو ما ذكر انها لا تطلق حتى تقدم الموخر وتوخر المقدم فلا تطلق حتى تشرب اولا ثم تاكل ثانيا وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان اكلت فانت طالق ذكر الشمس بن خلكان في تاريخه وفيات الاعيان في ترجمة العلامه ابن الحاجب انه دخل عليه مره لاداء شهادة فساله عن وجه قول الفقها فيما اذا قال ان شربت ان اكلت فانت طالق انها لا تطلق حتى تاكل وتشرب فاجاب بجواب ثم ذهب وارسل اليه

بجواب حسن كتبه قال الشارح وقد ظفرت مدمع بهذا الجواب وحاصله
على ما في ذكري انه قد وجد في هذه الصورة شرطان وليس فيهما ما يصلح
للجواب لشي واحد فلا يخلوا اما ان يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه
لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول وهو باطل واما ان يجعل جوابا
لواحد منهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الاتيان بما لا مدخل له في الكلام
وترك ماله مدخل فيه وهو عبث وان يجعل جوابا للثاني دون الاول
وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم حينئذ ان يكون الثاني وجوابه جوابا
للاول فيجب الاتيان بالفا الرابطه ولا نتعين القسم الرابع وهو ان يكون
جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب فالاصل
ان اكلت وان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق
حتى تاكل ثم تشرب هكذا اما هو بمعناه قال الشارح وانما قصد الشيخ
توجيه المسئلة على مذهب الشافعي والا فلا يخفى ان مذهبه هو وهو
مذهب مالك انها تطلق سواء اتت بالشرطين مرتبين كما هما في اللفظ
او عكست الترتيب وبعض اصحابنا لو وجد ذلك بانه على حذف واو
العطف كما في قول الشاعر كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود
في فواد اللبيب ثم قال ولا ادري وجه اشتراط اهل المذهبين فعلهما
لمجموع الامرين في وقوع الطلاق مع انه يمكن ان يكون جواب الاول
محذوفا مدلولا عليه بجواب الثاني اي ان اكلت فانت طالق ان
شربت فانت طالق وغاية ما في هذا حذف الجواب لقرينة ولا محذور
فيه بل هو اسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط
الاول وجوابه بالشرط الثاني انتهى وقد قرر المحشي وجه الاشتراط
المذكور في وقوع الطلاق بانهم لم يشترطوا ذلك فان اوقعوا الطلاق
باحدهما كان بناء على امكان كون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب
الثاني لزم وقوع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع وان
اوقعوه بالثاني فقط لزم الغا الاول وعدم الالغا ولو من وجه
اولى من الالغا بالكلية وما ذكرناه قول محقق الفقها قالته الحنفيه
ايضا ففي كتبهم انها لا تطلق حتى تقدم الموخر وتوخر المقدم الا اذا
نوى ابقاء الترتيب فتصح نيته وعن ابي يوسف ان ذلك اذا لم
يكن الترتيب معتادا نحو ان كلمتك ان دخلت فعبدي حر وان شربت
ان اكلت فانت طالق لان الكلام في العرف بعد الدخول والشرب
بعد الاكل وما نقله عن ابي يوسف عزي الى الفرا في الكوكب الدري

بجمال

للجمال الاسنوي بعد ما بين ان في مسئلة الاعتراض شرط على اخر مذهبين
احدهما وهو ما جزم به ابن مالك ان الشرط في موضع نصب على الحال والثاني
وهو ما صححه في الارتشاف ان المذكور ثانيا متقدم في المعنى على المذكور
اولا وان تاخر في اللفظ لان الشرط الثاني قد جعله شرطا بجميع ما قبله
ومن جملة ذلك الشرط الاول ما نصه ورايت في كلام بعضهم مذهبا
ثالثا عزاه الى الفرا انه كان بينهما ترتب في العادة كالاكل مع الشرب
قدم المعتاد تقديمه وان لم يكن فالمقدم هو الثاني ثم قال اذا علمت
ذلك فقد اختلف اصحابنا في المسئلة على ثلاثة اوجه وقد بسط
الرافعي الكلام على ذلك في تعليق الطلاق فقال الظاهر الذي ذكره
الجمهور انه لا بد من تقديم الثاني على الاول سواء كانا متقدمين او
متاخرين او متفرقين وسوا كانا متفقين او مختلفين كان واذا
لان التعليق يقبل التعليق فعلى هذا لو قدم الاول لم يحنث قال
في التتمه وينحل اليمين لانها انعقدت على المرة الاولى وفي فتاوى
القفال انه يشترط تقديم المذكور اولا وهو غريب وذكر الغزالي
في الوجيز نحوه وهو محمول على سبق القلم ويدل عليه انه في البسيط جزم
بالمعروف ومال الامام الى انه لا يشترط ترتيب اصلا انتهى وما صححه
هنا من وجوب تقديم الثاني قد خالفه في كتاب التدبير واجاب
بالعكس واما استغراب الوجه الثاني حتى انه نسب الغزالي في اختياره
الى سبق القلم فهو الغريب فان الامام في النهاية قد جزم به وزاد على ذلك
فنقله عن الاصحاب ثم ذكر البحث الذي نقله وهو الاكتفا بوقوعهما
كيف كان ونقله ايضا القاضي حسين في تعليقه ثم قال والعراقيون
قالوا بعكسه وملخص القول ان في هذه المسئلة ثلاث مذاهب
الاول ما ذكره المص وهو المختار والثاني ان الطلاق معلق على حصول
الشرطين سواء وقعا على ترتيبهما في اللفظ ام لا مجتمعين ام متفرقين
وهذا مذهب مردود لانا تاملنا كلام العرب في ذلك فوجدناهم
لا يستعملون مثل هذا التركيب الا والحكم معلق على مجموع الامرين
بشرط تقديم الموخر وتاخر المقدم فوجب الحمل على ما ثبت في كلامهم
كالبيت الذي ياتي وغيره الثالث ان الجواب للشرط الثاني
وهو وجوابه جواب للاول فيراعى حينئذ الترتيب اللفظي فاذا
اكلت ثم شربت يقع الطلاق والا فلا وهذا كله حسن ولكنهم جعلوا
منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله

يريد ان يغويكم وفيه نظر اذ لم يتوال اي في الاية شرطان وبعدهما جواب كما في المثال جعلهم الاية من مسئلة الاعتراض واقع في كتب المذهب ونص عليه في التفاسير وكذا قوله تعالى وامراة مومنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها وقال المحشي المراد في كتب الفقها الحنفية ان هذه الاية من توالي شرطين وبعدهما جواب بل من توالهما وقبلهما جواب وعبارة بعضهم ان ذكر الجزا مقدما على الشرطين كقوله انت طالق ان دخلت الدار ان كلمت فلانا يجعل الشرط الاخير مقدما في التقدير ويكون شرطا لانعقاد اليمين والشرط السابق شرط الحنث فاذا تحققت فلانا ينعقد اليمين ثم اذا دخلت الدار يقع الطلاق وان ذكر الجزا موخرا عن الشرطين يجعل الشرط الاول مع الجزا جزاء الشرط الثاني على التقديم والتاخير ان صلح لذلك وكما في قول الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم هو من اول البسيط قال العيني ولم يسم قايله والاستغاثة طلب الاغاثة يقال استغاثني فاغثته اغاثة ومغوثة والاسم الغياث بالكسر وغوث بغوث تغويثا قال واغوثاه والاسم الغوث وتذعروا بضم اوله مبني للمفعول من الذعر بضم المعجمة وسكون المهملة الخوف والمعاقل جمع معقل كمجلس وهو الملجا وزانها زينها من الزين خلاف الشين وقول ابن دريد في مقصورته فان عثرت بعدها ان والت نفسي من هاتا فقولا لا لها عثرت بالمثلثة زللت وفي عينه الحركات الثلاث وبعدها اي بعد هذه الواقعة ووالت بالهمز طلبت النجاه وهاتا اسم اشارة للمونث كهذه اي ان طلبت نفسي النجاه من هذه القضية فقولا لا لها اي لا انتعاش لك يقال للعاثر لعا لك وهو دعا له بان ينتعش اي يرتفع اذ الاية الكريمة لم يذكر فيها جواب بعد الشرطين وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي ان يقدر جوابه الى جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم ويكون مجموع الشرط الاول وجوابه المقدر المدلول عليه بالسابق جوابا للشرط الثاني وان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له ولعلهم لم يفرقوا بين المتقدم من الصالح للجوابية والمتاخر منه في ترتب الحكم المذكور قال قاضي القضاة

ولا

ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم شرط ودليل جواب والجملة دليل جواب قوله ان كان الله يريد ان يغويكم وتقدير الكلام ان كان الله يريد ان يغويكم فان اردت ان انصح لكم لا ينفعكم نصحي ولذلك تقول لو قال الرجل انت طالق ان دخلت الدار ان كلمت زيدا فدخلت ثم كلمت لم تطلق فلم يفرق بين ما تقدم من دليل الجواب بيان مقدار المقدر ينبغي تقليله اي تقليل المقدر ما امكن التقليل لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش في ضربي زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان او اذا كان قائما رد ديث الظرف نظرا الى ان الحصول تارة يكون في المستقبل وتارة يكون في الماضي لانه قدر اثنين وقدروا خمسة وهما المضاف والمضاف اليه وهي حاصل والمستتر فيه واذا او اذ وكان والمستتر فيها ومقتضى تقرير الرضي انهم يقدرون اذا في الجميع ويرد على مذهب الاخفش الاولى عند المصنف ان فيه حذف المصدر وبقاء معموله وهو ممتنع لانه ينتقد بان الموصول مع الفعل والموصوف لا يحذف الا اذا قامت قرينة قوية عليه كما قال سيبويه في مالك وزيدا ان التقدير وملابستك زيدا والقرينة عند البصريين على تعيين ان الخبر حاصل هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام ولا يمكن تقييد شي بقيد الا بعد حصوله فاللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرط وجوب الحذف والاصل ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا في هذا التقدير للاستقبال بل هي للاستمرار كما في واذا ما غضبوا هم يغفرون فحذف حاصل كما حذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك ثم اذا مع شرط العامل في الحال واقيمت الحال مقام الظرف لما فيه من معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قلنا مثل هذا المنصوب لم يجي الا نكرة ولو كان خبرا لجاز ان يكون معرفة قال الرضي هذا ما قيل وفيه تكلفات كثيرة حذف اذا من الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان مع العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى التامة لان معنى حاصل اذا كان قائما في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف لا نظير له والذي اوقعهم في هذا اوقع غيرهم فيما الزمهم التزامهم اتحاد الحال في العامل وصاحبها بلا دليل دلهم عليه

ولاضرورة لحاجتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب
اليه المالكي فتقول الاصل ضربي زيدا حاصل قايما والعامل في الحال حاصل
وفي صاحبها وهو اليا او زيد لا المصدر ثم حذف حاصل العامل في الحال
لكونه عاما كما حذف في زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال الظرف
والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل وذهب
ابن درستويه الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل فمعنى ضربي
زيدا قايما اضربه قايما وهو نحو اقايم الزيدان وذهب الكوفيون
الى ان قايما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والمصدر المذكور الذي
هو المبتدا عامل فيه والحق مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قايما
حاصل وكلاهما باطل بين الجمع ان معنى ضربي زيدا قايما ما اضرب زيدا
الا قايما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين
والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس الذي يقع على
القليل والكثير اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه
فالظاهر انه لاستغراق الجنس اخذ من استقرا كلامهم فالمبتدا الذي هو
مصدر اسم جنس غير مقيد عند البصريين بحال تخصصه بل الحال
عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على عمومه فيكون المعنى كل ضرب
واقع مني على زيد حاصل في حال قيامه وهذا المعنى مطابق للمعنى
المتفق عليه اعني ما اضرب الا زيدا واما عند الكوفيين فالجنس عندهم
مقيد بالحال المخصصة له والمعنى ضربي زيدا المختص بحال قيامه حاصل
وهو غير مطابق لذلك المعنى المتفق عليه اذ لا يمتنع حصول الضرب
المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود في وقت اخر فليس
في تقديرهم اذا معنى الحصر المراد اتفاقا وهذا ايضا يبطل مذهب ابن
درستويه لعدم الحصر في قولك اضرب زيدا قايما كذا قرره نجم الايمة
الرضي ولان التقدير من اللفظ اي من جنس اللفظ المذكور كما في
تقدير الاخفش اولى من تقديرهم من غيره وكان تقديره اي الاخفش
ايضا في انت مني فرسخان بعدك مني فرسخان وهو تقدير
مضاف لما حذف انفصل الضمير المضاف اليه اولى من تقدير
الفارسي انت مني ذو مسافة فرسخين لانه اي الاخفش قدر
مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء اخر يتعلق به الظرف
الذي هو مني والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير
ثالث يكون متعلقا لذلك الظرف وعورض بان الاخفش يحتاج

الى

الى تقدير ما يصح الاخبار اي مسافة بعدك مني فرسخان واجيب
بان البعد مصدر اريد به هنا محله فيصح الاخبار عنه بلا تقدير
وتعلق مني به لان الظرف تكفيه رايحة الفعل ولذلك ايضا
ضعف قول بعضهم واشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم ان التقدير
حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط تعليلا للمقدر
قبل تقدير حب العبادة ادخل في ذمهم الشنيع عليهم والتسجيل
بسوء صنيعهم فينبغي ان يكون هو المقدر ويدل عليه بكفرهم ولا
فليس المنقوم عليهم بمجرد حب العجل بدون عبادة له وضعف قول
الفارسي ومن وافقه في قوله واللاي لم يحضن بيس ان الاصل
واللاي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر فالاولى ان يكون الاصل
واللاي لم يحضن كذلك فانه يودي معنى ما قدره الفارسي
باختصار وكذلك ينبغي ان يقدر في نحو زيد صنع بعمرو جميلا
وخالد سوء وبكر اتى كذلك اي هذا اللفظ ولا يقدر عين
المذكور بان يقال وبكر صنع بعمرو جميلا وخالد سوء تعليلا للمحذوف
مع عنايته في افادة ذلك المعنى على طوله ولان الاصل في الخبر
الافراد فتقديره جملة على خلافه ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن
اعادة ذلك المتقدم بعينه ليقل التكرار بل كان يحسن العدول
الى ما يودي معناه وكذلك لا تقدر في الايتين البتة وذلك
ان تجعل الموصول الثاني معطوفا على الموصول الاول فيكون
الخبر المذكور وهو قوله فعدتهن ثلاثة اشهر لهما معا وكذا الصحيح
في نحو زيد في الدار وعمرو فتجعل الثاني عطفا على الاول والظرف
خبرا عنهما وفي شرح المفتاح لسيد المحققين ما يخالف ذلك فانه
قال اذا قلت زيد عندك ام عمرو كانت ام منقطعة قصد بها الاضراب
عن الاستفهام السابق لا متصلة اذ ليست هي والهمزة داخلة على عطف
مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قام
زيد وعمرو ولا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت
لان تقدير الكلام ازيد حاصل او حصل عندك وفي ذلك المقدر
مستتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو
بخلاف قام فيما ذكرت من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس
فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو
لم يجز اسناد قام اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد وقد بحث فيه

الشارح بان عمرا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين كما في قولك زيد او عمرو قايم وقياسه على زيد قام وعمر وليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو في العطف بام التي هي لاحد الشيئين او الاشيا وعلى هذا يشكل قول المص وكذا تصنع في نحو زيد في الدار وعمرو لان تقديره زيد حصل او حاصل في الدار والعطف فيه بالواو واما الاية فان العطف فيها وان كان بالواو الا انه ليس فيها ما يقتضي اختصاص الخبر بالموصول الاول لصلاحية ضميره فعمه للمجموع ولا يتاتى ذلك في المثال السابق يعني مثال زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوا، وبكر بان يعطف بكر على زيد ويجعل الجملة خبرا عنهما لان افراد فاعل الفعل باباه نعم لك ان تسلم فيه من الحذف اي حذف الخبر بان تقدر العطف اي عطف بكر على ضمير الفعل يعني ضمير صنع المستتر فيه لحصول الفصل بينهما وقد علم ان العطف على الضمير المرفوع المتصل مستترا كان او بارزا لا يصح عند الجمهور الا بعد توكيده بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم او بغير ضمير نحو قوله ذعرتم اجمعون ومن يليكم برويتنا وكنا الظافرين او بعد فصل بينه وبين المعطوف عليه نحو جنات عدن يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو الذي هو ضمير الفاعل في يدخلونها للفصل بالضمير المنصوب واجاز الكوفيون وابن مالك العطف من غير تاكيد ولا فصل فان قلت لو صح ما ذكرته في الاية والمثال السابق اراد به مثال زيد في الدار وعمرو ولانه هو الذي يتاتى فيه ما ذكره لا ذلك المثال الذي لا يتاتى فيه لصح زيد قايمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قايمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ اذ هو في صورة الاخبار عن الواحد بالاثنين وفي قوله ان سلم اشارة الى امكان جوازه قال في الايضاح لا يجوز زيد قايمان وعمرو قال ابو حيان واجاز ذلك بعض اصحابنا مستندا لا بقولهم انت اعلم وزيد كانك قلت انت وزيد اعلم اي مشتركان في العلم فيكون اعلم خبرا لهما متوسطا بينهما فعلى هذا يجوز زيد قايمان وعمرو والحق ان بينهما فرقا فانك اذا افردت اعلم خبرا عنهما لم يكن في اللفظ

مخالفة خبر لخبر عنه متقدم بخلاف ما يثنى ويجمع فانه يظهر فيه التخالف الا ترى انه يسوغ انت اعلم ولا يسوغ زيد قايمان وهو متنف فيما نحن بصدده اما في الاية فظاهر واما في المثال فلان لفظ الظرف صالح للخبرية عن المفرد والمثنى والجمع ولا تنس ما قدمناه ولكن يستشهد للجواز انما قال ذلك لان ما نحن بصدده هو الخبر والاكرمان في البيت الاتي صفة لا خبر قوله ولست مقر للرجال ظلامة ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا هو من ثاني الطويل قال العيني في الكبرى ولم اقف على اسم قايله والاكرمان صفة عمي وخالي وقد تقدمت على احد الموصوفين وعلى ذلك استشهد به وقد يجوز وافي انت اعلم وزيد كون زيد مبتدا حذف خبره والكلام من عطف جملة على جملة وكونه عطفا على انت فيكون اي اعلم المتوسط بينهما خبرا عنهما وقد عرفت وجهه بيان كيفية التقدير اذا استدعى الكلام تقديرا اسماء متضايفة اي متضاف بعضها الى البعض او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور مضمر عايد على ما يحتاج الى الرابط ولا يقدر ان ذلك حذف دفعة بل على التدريج اي شيا فشيا استنكافا من حذف كلمات متعددة دفعة واحدة فالاول نحو كالذي يغشى عليه اي كدوران عين الذي فنقول حذف اولا ثم المضاف الثالي ثانيا وانثالي وهو استدعا الكلام تقدير موصوف وصفة مضافة كقوله اذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل هو من ثاني الطويل من قصيدة امرء القيس ومعلقته المشهورة وضمير الاثنين من قامتا عايد الى ام الحويرث وام الرباب المذكورتين في البيت الذي قبل هذا وهو كدابك من ام الحويرث وجارتها ام الرباب بماسل والداب بسكون الهمزة العادة والماسل بميم مفتوحة وهمزة ساكنة ومهملة قال الزوزني في شرح المعلقات هو بفتح السين جبل بعينه وبكسرها ماء بعينه والرواية بالفتح وتضوع المسك انتشر رائحته والريا بتحتيته مشددة الرايحة الطيبة والقرنفل ويقال فيه القرنفول قال في القاموس ثمر شجرة بسفالة الهند افضل الافاويه الحارة ومنه زهر ويسمى الذكر ومنه ثمر ويسمى الانثى وزهره اذكى وكلاهما لطيف مصف للقلب والدماغ مقو لهما نافع للخفقان والصرع والغشاوة والنكهة هضوم وطارد

ومعتر فن مطيب نه اي تضوعا مثل تضوع لنسيم الصبا والثالث
وهو استدعاء الكلام جارا ومجرورا ومضمرا عايدا الى ما يحتاج الى رابط
كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه
ثم حذفت في حرفها بدون الضمير فصار لا تجزيه اي فاتصل بالفعل
منصوبا ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا هنا اي الحذف الذي هو
قول الاخفش وعن سيبويه انهما حذفا دفعة واحدة ونقل ابن
الشجري القول الاول المعزو الى الاخفش عن الكسائي واختاره قال
والثاني المعزو الى سيبويه قول نحوي اخر وقال اكثر اهل
اللغة منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران انتهى وهو نقل
غريب واما المشهور ما نقله اولا ينبغي ان يكون المحذوف مقدرا
من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر في ضربني زيد قايما ضربه
قايما فانه من لفظ المبتدا واقل تقديرا كما عرفت دون اذ كان
او اذا كان لعدم كونه من اللفظ وليس باقل ولتقدر اضرب دون
اهن في زيدا اضربه لانه تقدير من جنس اللفظ وان صح المعنى
بتقدير اهن فان منع من تقدير المذكور اي من تقدير ما هو من جنس
المذكور معنى او صناعة قدرنا لا مانع له منهما فالاول نحو
زيدا اضرب اخاه يقدر فيه اهن دون اضرب لان اللازم
من ضرب اخي الانسان اهانة الانسان والامر بضرب اخي زيد امر
باهانة زيد ولو ذهبت بتقدير اضرب فسد المعنى لان غرض
المتكلم الامر بضرب الاخ لا الامر بضرب زيد لكن وقع في حواشي المص
على التسهيل ان لو قدرت العامل في زيدا من قولك زيدا ضربت اخاه
لفظ ضربت لم يكن عندي بعيدا او يكون ذلك الضرب اي المقدر
كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا
مخالف لما قرره هنا من ان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف
يعني بحسب معناه كما مر قال الشارح وفي قوله والضرب المذكور
كناية عن الضرب الحقيقي نظر ويمكن دفع النظر بانه لم يرد بالكناية
معناها الاصطلاحي بل اراد انها عبارة عنه فان قلت زيدا
اهن اخاه قدرت اهن والثاني نحو زيدا امرر به يقدر فيه
جاوز دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه والمانع هنا مانع
كما ترى نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة
بالجار نحو نصح وشكر فانه اذا قيل نصحت له جاز ان يقدر

نصحت

نصحت زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ به لان التقدير من الملفوظ
هو الاصل فلا يعدل عنه ما امكن وكذا تقول في زيدا شكرت له التقدير
شكرت زيدا فانه اولى من تقدير حمدت زيدا مثلا ومما لا يقدر فيه
مثل المذكور لمانع صناعي قوله ايها المائح دلوي دونكا اذا قدر
دلوي منصوبا فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى البحث في ذلك
قريبا في الشرط الرابع لا الثالث لا الشارحان من شروط الحذف
وما انشده المص قد يتوهم انه نصف بيت من الرمل وليس كذلك وانما
هو بعض بيت من مشطور الرجز وتمامه يا ايها المائح دلوي دونكا
وقد مضى الكلام عليه مفصلا ثمه وانما قال اذا اقدر دلوي منصوبا
لانه اذا اقدر مرفوعا على انه مبتدا ودونك خبره لم يكن مما نحن فيه
والمانع الصناعي فيه ما يلزمه من اختصار المختصر وقوله واضرب
منا بالسيوف القوانسا هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره اكر وا
حمى للحقيقة منهم وقايله العباس ابن مرداس السلمي يصف قومه
وحيا اغاروا عليه فانصف الفتيين ومدح الفريقين ففي كتاب ايام
العرب لابن عبيدة غزت بنو سليم ورئيسهم عباس ابن مرداس مرادا
فالتقوا بسنك فاقتتلوا قتالا شديدا فقتل من بني زمراد ستة
وقتل من بني سليم رجلان وصبر الفريقان حتى كره كل واحد منهما
صاحبه فقال العباس قصيدة التي على السين وهي احدى المنصفات
وقبل البيت فلم ار مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
وبعده اذا ما شددنا شدة نصبوا لها صدور المذاكي والرماح المداعسا
اذ الخيل جالت عن صريع يكرها عليهم فما يرجعن الا عوابسا
اراد بالحي خصوم قومه واعداهم والمصبح بفتح الموحدة الذي يوتى
صبحا للغارة عليه وانتصاب حيا مصبحا وفوارسا على التمييز واكروا
اسمي تفضيل من الكر وهو الرجوع والحايد وهي المنع والحقيقة ما حق
على الرجل حمايته واضرب ايضا افعل تفضيل والقوانس جمع قونس
كجوهر ويقال قونوس اعلى البيضه من الحديد وعظم نابت بين اذني
الفرس تقول لم ار مغارا عليه كالحي الذي صبحناهم ولم ار اكثر منهم
ولا احمى للحقيقة ولم ار مغيرا مثلنا يوم لقيناهم ولم ار اضرب
منا القوانس بالسيوف والمذاكي من الخيل التي اتى عليها بعد قروحها سنة
او سنتان والمداعس جمع مدعس الرمح يدعس به اي يطعن و
المداعسة المطاعنة ورجل دعوس مقدام الناصب فيه للقوانس

فعل محذوف اي بضرب الفوانسا لا اسم تفضيل محذوف لانا قدرنا بالتقدير اي بتقدير الفعل من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول لانه لا ينصب المفعول كما تقدم تقريره فكيف يعمل فيه اسم التفضيل المقدر وقولك هذا معطى زيد امس درهما التقدير اعطاه ولا يقدر اي انت اسم فاعل لانك انما فررت بالتقدير اي فقدرت الفعل من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من ال فانه لا يعمل وقال بعضهم في قوله تعالى لن نؤثرك اي نختارك على ما جانا من البينات والذي فطرنا ان الواو للقسم والمختار انها للعطف على ما جانا فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة وهي جملة لن نؤثرك ولكن اذا قدر الجواب يجب ان يقدر والذي فطرنا لا نؤثرك لان القسم لا يجاب بلن الا في ضرورة وهذا كما يجب تقدير جواب لما في قوله تعالى ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا على ان لما وجودية ماضيا مجردا كحين من قدوان كان دليله مقترنا بها لما ان دليلها لا تقترن بها واما ان كانت لما ظرفا بمعنى حين فالعامل فيها اهلكنا ولا جواب مقدر كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا قوم انشاد هذا البيت في لو من حرف اللام والكلام عليه مستوفى ويقع في بعض النسخ فقال الفارسي ومتابعوه في واللاء لم يحضن التقدير فعدتهن ثلاثة اشهر وهذا الاحسن وان كان ممكنا لانه لو صح بدا اقتضت لاسيما الفصاحة فيما هو في اعلى درجاتها ان يقال كذلك ولا تعاد الجملة الثانية التي هي جملة الخبر قال المحشي هذا بجميعه يقع في بعض النسخ وقد رايته على هامش لنسخة بخط المص مصححا عليه لكنه بغير خطه اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فايهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفايدة فلا ينبغي حذفه وقال العبدي الاولى كونه خبرا حق المقابلة كونه الخبر بالتعريف لان التجوز في اخر الجملة اسهل منه في اولها لاغتفارهم في التوالي نقل القولين ابن اياز بكسر الهمزة والزاي الحلبي ولبعض الفضلا ههنا سوال وهو انه قد تقرر انه لا بد في الحذف من استحضار صورة المحذوف ضرورة انه لا حذف الا مع قيام القرينة واذا كان كذلك فكيف جاز في كلام واحد ان يقدر المسند اليه تارة والمسند اخرى والجواب انجواز ذلك

باعتبار تعارض القراين فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف ومثال المسئلة فصبر جميل اي شاني اوامري صبر جميل او صبر جميل امثل او اجمل من غيره ومن ثم قيل ان الحذف تكثير الفايدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف الذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح الاول بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل امثل لا بد له على حصوله وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا ومعناه حينئذ الاخبار بحصول الصبر لك واذا حمل على حذف المبتدا كنت مخبرا ايضا باتصافك بالصبر فيتفق المعنيان بخلاف قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اعني امثل او اجمل قرينة اصلا واعترض بان وجود القرينة شرط الحذف فحينئذ لا يجوز الحذف اصلا والقرينة هنا ان الانسان اذا اصابه مكروه فكثيرا ما نقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وبانه اوفق بقراة من قرا فصبرا جميلا بالنصب فان معناها اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى كذا قرره السعد في مطوله ومثله في احتمال الامرين قوله تعالى قل لا تقسموا طاعة معروفة اي الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يرتاب فيها الايمان وقول باللسان لا يواطيه القلب اي لا تضيق فيه فانه لا عبرة به او طاعتكم طاعة معروفة اي عرف انها بالقول دون الفعل وعليهما فالمحذوف هو المبتدا او طاعة معروفة امثل بكم من هذه الايمان الكاذبة فالمحذوف الخبر والايمان بفتح الهمزة جمع يمين ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به لان اهمال الدليل خير من اهماله كما في نعم الرجل زيد على انهما جملتان نعم ومرفوعها جملة ويتعين ان يكون مبتدا محذوفا وجوبا لا خبرا اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شي مسده ومثله في تعيين كون المحذوف مبتدا خبرا اذا حمل على الحذف وقيل التقدير هو زيد وجزم كثير من النحويين في نحو عمرك لا افعلن وايمن الله لافعلن بان المحذوف الخبر اي عمرك

القول صح

قسمی وایمن الله قسمی وجوز ابن عصفور کونه المبتدا والمحذوف الخبر ولذلک لم یعده فیما یجب فیه حذف الخبر کما عده منه ابن الحاجب وغیره لعدم تعینه عنده لذلک قال والتقدیر اما قسمی ایمن الله او ایمن الله قسم لی انتهی فجعله ما یحتمل الامرین ولو قدرنا ایمن الله قسمی لم یمتنع اذ المعرفة المتاخرة عن معرفة مثلها یجب کونها الخبر علی الصحیح مع ما فیه من تقلیل المقدر اذا دار الامر بین کون المحذوف فعلا والباقی فاعلا والجملة فعلیه وکونه مبتدا والباقی خبرا والجملة اسمیة فالثانی اولی لان المبتدا عین الخبر فالمحذوف عین الثابت فیکون هذا المحذوف حذفا کلا حذف وذلک نحو زید فی جواب من قام فان جعله خبر مبتدا محذوف تقدیره القایم زید اولی من جعله فاعل محذوف تقدیره قام زید مع ما فی جعل الجملة اسمیة من مطابقة الجواب للسوال فاما الفعل فانه غیر الفاعل فلا یتم فیه الاعتبار المذکور اللهم ان یستند الاول وهو کون المحذوف فعلا والثابت فاعلا بروایة اخری فی ذلک الموضع او بموضع اخر یشبهه او بموضع اتی علی طریقته فیترجح فیکون الحمل علیه اولی فالاولی مما یعتضد به الاول وهو الاعتضاد بروایة اخری فی ذلک الموضع کقراة شعبة وابی عمرو یسبح له فیها بفتح البا علی البنا للمفعول والقایم مقام الفاعل هنا علی ما فی مدارک التنزیل احد الظروف الثلاثة یعنی له فیها بالغدو وکقراة ابی جعفر بالمثناة الفوقیة وفتح الموحدة علی انه مسند الی اوقات الغدو والاصال علی زیادة البا وجعل الاوقات مسبحة والمراد بها کصید علیه یومان والمراد حیثما قاله الزمخشری وقال ابو حیان یجوز ان یکون المفعول الذی لم یسم فاعله ضمیر التسبیح الدال علیها یسبح ای یسبح له هی ای التسبیحة کما فی لیجزی قوما فی قراة من قرا مبنیا للمفعول مع نصب ای لیجزی هو ای الجزا وکقراة ابن کثیر وکذلک یوحی الیک الموجود فی نسخ الکتاب وکذلک بالواو والتلاوة بدونها والی الذین من قبلک الله العزیز الحکیم بفتح الحا من یوحی وکقراة بعضهم وهو السلمی والحسن وابو عبد الملک صاحب ابن عامر وکذلک زین لکثیر من المشرکین قتل اولادهم شرکاوهم بالبنا زین للمفعول ورفع القتل والشرکا فرفع القتل علی انه نایب فاعل زین والشرکا بفعل دل علیه زین وکقوله لیبک یزید ضارع لخصومة فیمن رواه مبنیا للمفعول

هو

هو صدر بیت من ثانی الطویل بعجزه ومختبط مما تطیح الطوایح وهو من ابیات الکتاب وقد اختلف فی قایله فی شرح الشواهد للمصنف انه لبید وفی شرح ابیات الایضاح انه نهشل بن حری ونسبه النیلی فی شرح الحاجبیه لضرار النهشلی وقیل للحرث بن ضرار النهشلی حکاه الزمخشری وقیل للحرث بن نهیک النهشلی وقیل لمزرد بن عمرو النهشلی حکاهما الشارح وهو من قصیدة فی مرثیة بن نهشل وقبله ٥

لعمری لین امسی یزید بن نهشل ۵ حشا جدث تسفی علیه الروایح ۵
لقد کان ممن یبسط الکف بالندی ۵ اذا اضن بالخیر الاکف الشحایح ۵
سقی جدثا امسی یزید ثاویا ۵ من الدلو والجوزاء غاد ورایح ۵

والضارع الذلیل الخاضع والخصومة متعلق به لما فیه من معنی الفعل ای یبکیه من یذل ویخضع لاجل الخصومة لانه کان ملجا للاذلا وتعلقه بیبکی المقدر لیس بقوی من جهة المعنی والمختبط الطالب المعروف من غیر وسیلة وقال شارح ابیات الایضاح المختبط الذی یسال من غیر معرفة ولا ید سلفت منک الیه وحکی بعضهم اختبط فلان فلانا معروفا ورزقا فیکون المفعول المحذوف ضمیر المرثی ای مختبط ایاه ومن تعلیلیة وما مصدریة قال الجلال او موصولة او نکرة موصولة وعلیهما فلابد من تقدیر ضمیر رابط ولا یخفی قلق المعنی علیه وتطیح تذهب وتهلک یقال اطاحته السنون اذا ذهبت به فی طلب الرزق واهلکته والتعبیر بالمضارع لاستحضار هذه الحالة والطوایح جمع مطیحة علی خلاف القیاس نحو فی الزواید کلواقح جمع والقیاس مطاوح او مطیحات ولا یکون جمع طایحة بمعنی هالکة او ساقطة لفساد المعنی وقد استشهد القوم بهذا البیت علی رفع ضارع بفعل دل علیه ما قبله فانه لما قال لیبک یزید علی البنا للمفعول علم ان ثم باکیا یبکیه لم یدر به فتتشوف نفس السامع الی معرفته فقدر ان سایلا قال من یبکیه فقیل مجیبا له ضارع ای یبکیه ضارع ومختبط لانه کان ملجا لهذین النوعین فهما یبکیانه وزعم بعضهم انه لا دلیل فی البیت لجواز کون یزید منادی وضارع نایب فاعل یبکی ای یا یزید یجب ان یبکی بعدک الذلیل والمحتاج فانهما فقدا ملجاهما بهلاکک قال المص والتوجیه الاول اولی لانه قد روی لیبک یزید ضارع بالبنا للفاعل ونصب یزید علی انه مفعول وضارع الفاعل فلما ظهرت فاعلیة ضارع فی هذه

بیتا

الرواية استحق ان يقدر فاعلا في المجزي ليستويا فان التقدير يسبحه رجال ويوحيه الله ويزينه شركاؤهم وزعم قطرب ان شركاؤهم فاعل بالمصدر كما يقال حبب الي ركوب الفرس زيد فعلى ذلك التقدير الشركاء مزينون لا قاتلون وعلى توجيه قطرب قاتلون مبتوت في القتل بالتزيين ويبكيه وقد رجحت هذه الرواية فيها على رواية البنا للفاعل بكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره بخلاف ما اذا بني الفاعل فانه مطمع في ذكره وبما فيها من تكرر الاسناد اجمالا وتفصيلا مع كون التفصيل بعد الاجمال اوقع في النفس بل الابعد ان يقال انه يحقق الاسناد ثلاث مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا فتامل ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدات حذفت اخبارها ادعى الشارح ان في هذه العبارة قلبا فان المرفوعات حذفت مبتداتها لا مبتدات حذفت اخبارها فقيل انما تكون من باب القلب لو كان المقصود بها نفي كون المحذوف مبتدات والبواقي اخبارا وليس كذلك وانما المقصود نفي وجه اخر محتمل فيها وهو كون هذه المرفوعات مبتدات حذفت اخبارها وقد نقله ابو البقا في الاية الاولى فقال وقيل التقدير فيها رجال الا ترى ان المص بين اولوية كون المحذوف مبتدا على كونه فعلا وقال انه لا يقدر فعلا الا اعتضد بواحدة مما ذكر وبعد هذا فاي حاجة الى نفي كون المحذوف مبتدا في امثلة ما ذكر ان المحذوف فعل اعتضد بما ذكر انه يعتضد به ثم ماذا يقول الشارح في قوله بعد فلا يقدر ليقولن الله خلقهم لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من الفعل فيهن للفاعل فلا نقدر مبتدات في رواية البنا للمفعول لان في تقديرها فواعل فيها توفيقا بين الروايتين ومن جوز كون يزيد منادى وليبك مسند الى ضمير سواء كان مبنيا للمفعول او للفاعل وقد ناقشه الشارح بانه يحتاج مع فتح اليا من ليبك الى ان تثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة ليكون منادى والا فالمعروف في ليبك يزيد على البنا للفاعل نصب يزيد على انه مفعول كما نقلناه عن المص والثاني كقوله ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا تقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله اي يقدر ان المحذوف فعل لا مبتدا لمجي ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم رح

تقدير الفعل في الاية بالحمل على النظير ولم يرجح ما قيل من ان السوال عن الفاعل وان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى لما اورد عليه من انه ان اريد ان السوال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له او عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدا يودي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السوال جملة اسمية لا فعلية واما ما قيل من ان الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية لتطابق السوال ولان السوال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤل عنه لهم فقد اجاب التفتازاني عنه في مطوله بان حمل الكلام على جملة واحدة اولى من جملة على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات الاية وناقشه سيد المحققين في حواشيه بان تلك الزيادة مشتملة على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسوال في كون كل منهما جملة اسمية خبرها والتطابق بينهما امر مهم عندهم كما صح جوابه في ماذا صنعت والحمل على جملتين اولى قال الشارح مرادهم بالجملتين الجملة ذات الوجهين فهي الاسمية الصدر الفعلية الخبر واما قول المجيب ان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية وهو الوجه الذي اقتصر عليه المص كما تقدم تصحيح لكن الكلام في الحكمة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق في الجواب كما قال سيد المحققين ان يقال ان السوال جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام قام عمرو ام خالد لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه مصحوبا يقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقديم ما يدل على الذات وهي فعلية في الحقيقة فنبه بايراد الجواب فعلية على اصل السوال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع كما في قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها فان قصد الاختصاص هنا اوجب تقديم

المسند اليه واما قوله تعالى قل من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها
الذي انشأها اول مرة وقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع
فيهما ونحو ذلك في مواضع اتية على طريقته وطرزه نحو قالت
من انبأك هذا قال نبأني العليم الخبير قال من يحيي العظام وهي
رميم قل يحييها الذي انشأها وهذا هو الثالث لكنه ادرجه
في ضمن الثاني كما ترى اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا
فكونه ثانيا اولى وفيه مسائل احدها نون الوقاية مع نون
الاعراب في نحو اتحاجوني وتأمروني فيمن قرأ بنون واحدة
فيهما وهو نافع وابن عامر في الاولى ونافع وحده في الثانية واما ابن
عامر فيها فاثبتهما غير مدغمة فالمحذوف فيها النون الثانية وهي
نون الوقاية وهو قول ابي العباس وابي سعيد وابي علي وابي الفتح
واكثر المتأخرين لان بها حصل الثقل الناشئ عن التكرار المقتضي
للتخفيف وهي تحذف كثيرا وقال سيبويه واختاره ابن مالك
ان المحذوف الاولى التي هي نون الاعراب فان من شأنها الحذف
الثانية نون الوقاية ايضا مع نون الاناث في نحو قوله
يسوء الفاليات اذا فليني هو عجز بيت من اول الوافر صدره
تراه كالثغام يعل مسكا وقائله عمرو بن معدي كرب الزبيدي وقبله
تقول خليلتي لما رأته شريجا بين مبيض وجون قال الزمخشري
الشريج الذي فيه لونان سواد وبياض وضمير رأته وتراه لشعر
راسه والجون الاسود هنا ويقال للابيض ايضا فهو من الاضداد
والثغام بضم المثلثة وبالغين المعجمة نبت يكون في الجبال يبيض
اذا يبس يشبه به الشيب والواحد ثغامة ويسمى هذا النبت
شيب العجوز ومعنى يعل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد مرة وهو
من العلل وهو من الشرب الثاني يقال عله يعله بالضم وبالكسر اذا
سقاه السقية الثانية والفاليات بالفاء جمع فالية من فليت
راسه من القمل استخرجت ما فيه منه ويقال ايضا فليت الشعر
نفليه اذا تدبرته واستخرجت معايبه وغريبه واصل فليني
فلينني بنونين الاولى نون ضمير الاناث والثانية نون الوقاية
فحذفت هذا هو الصحيح وبه قال المبرد واختاره ابو حيان وفي
البسيط انه يجمع عليه لان نون الفاعل التي هي الاولى لا يليق

بها الحذف لانها ضمير الفاعل ولكن في التسهيل ان المحذوف
الاولى وانه مذهب سيبويه ففي حكاية البسيط الاجماع على
انها الثانية نظر ويلزم سيبويه على هذا حذف الفاعل وهو خلاف
رايه وراي اصحابه واما ترجيح المص لما اختاره من ان الباقي في فليني
نون الوقاية بانها الباقية في نحو تأمروني على تقدير تسليمه فيه انه
قياس مع الفارق لان المحذوف في ما نحن فيه حرف وهو هنا ضمير وفاعل
الثالث تاء الماضي مع تاء المضارع نحو نارا تلظى واصله تتلظى
تباين وقال ابو البقا في قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين
يضعف كون تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا يحذف انتهى
وانما لم يجز حذف حرف المضارعة لانه جيء به لمعنى وما كان كذلك
امتنع حذفه وهذا فاسد لان المحذوف الثانية وهي التي كانت
في الماضي وهو قول الجمهور لا حرف المضارعة لان الثقل انما نشأ منها
والمخالف في ذلك هشام الكوفي قال ان المحذوف الاولى لان تخفيف
الثقل الناشئ عن اجتماع المثلين اما بالادغام او بالحذف وهم لو ادغموا
لسكنوا الاول فحيث حذفوا حذفوا الاول فكان الحذف لما كانوا يعنونه
واما التعليل بان الثانية في نحو تتفعل لمعنى المطاوعة وحذفها مخل به
فمعارض بان الاولى ايضا لمعنى المطاوعة وحذفها مخل به ثم ان
التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو نارا تلظى
ولقد كنتم تمنون اي ان القرآن مشتمل على آيات جاء فيها الفعل مضارعا
محذوف التاء نحو تلظى واصله تتلظى اذ لو كان ماضيا لوجب ان يقال
تلظت لاسناده الى الضمير المؤنث وان كان تأنيثه غير حقيقي لانك في
ظاهره بالخيار واما تمنون فمضارع قطعا للحوق علامته به وهي نون
الرفع واصله تتمنون الرابعة نحو مقول ومبيع اي اسم
المفعول من معتل العين واويا كان او يائيا المحذوف منهما واو
مفعول وهو الحرف الثاني والباقي عين الكلمة خلافا للاخفش
اصل مقول ومبيع مقوول ومبيوع على زنة مفعول نقلت حركة
الواو والياء الى القاف والباء فالتقى ساكنان احدهما عين الكلمة والاخر حرف
مد وهو واو مفعول فحذف احدهما وهو حرف المد عند الخليل وسيبويه
كما جزم به المص لانه زائد ولقربه من الطرف وعين الكلمة عند الاخفش
لئلا يفوت الغرض من زيادة حرف المد ولان المتعارف في الحذف
لالتقاء الساكنين حذف الاول منهما ويظهر ثمرة الخلاف في مسوا اسم مفعول

من ساه اذا حققته نعلى مذهب سيبويه تلقى حركة الهمزة على الواو لانه
حرف اصلي يقبل الحركة وتسقطها فتقول مسو بتخفيف الواو كما تقول
في خبء خب وعلى مذهب الاخفش تقلب الهمزة واوا ثم تدغم
واو مفعول فيها لانها لا تقبل الحركة فتقول مسو بتشديد الواو كما تقول
في مقروء مقرو **الخامسة نحو اقامه واستقامه المحذوف
منهما الف الافعال والاستفعال والباقي عين الكلمة خلافا
للاخفش ايضا** وذلك لان الاصل فيهما اقواما واستقواما نقلت
حركة الواو فيهما الى الساكن قبلها ثم قلبت الفا للين الساكن واستدعا
ما قبله فالتقى ساكنان الالف المنقلبة عن عين الكلمة والف المصدر
فحذفت احديهما على الخلاف السابق وقد ناقش الشارح المص في
ايرادها بين المسئلتين الرابعة والخامسة بان ايرادهما الزعناب
لكونهما ليستا من مسائل الاعراب وغفل عن الاعتراض بالثالثة مع
حرصه على التنقيب على المص وهي من قبيلهما والجواب بان ايراد مثل
ذلك على سبيل الاستطراد لقوة المناسبة سبيل المصنفين
والله يحب المنصفين **السادسة نحو يا زيد زيد اليعملات
بفتحهما** اي بفتح الاسمين وهذا بعض بيت من مشطور الرجز تمامه
يا زيد زيد اليعملات الذبل وقد تقدم الكلام عليه وعلى نظيره
يا تيم تيم عدي فيما افترق فيه عطف البيان والبدل **وبين ذراعي
وجبهة الاسد** الواو من لفظ المصنف العطف وما بعدها عجز بيت
من المنسرح صدره يا من راى عارضا اسر به وقايله الفرزدق
ورواه البطليوسي بلفظ ارقت له وقد قدر قوم المنادى محذوفا
اي يا قوم فمن اسم استفهام ويجوز ان يكون من المنادى على انها
اسم موصول والعارض السحاب المعترض في الافق واسر به مضارع
مبني للمفعول اي اجعل مسرورا فرحا به وذراعا الاسد كوكبان
نيران وجبهة الاسد اربعة انجم وهما من منازل القمر قال ابن يعيش
وصف سحابا اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من انواء
الاسد وانواوه احمد الانواء وذكر الذراعين والنوء الذراع
المقصود منهما لاشتراكهما في اعضاء الاسد والتسمية ونظيره
يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من احدهما ونقل الشارح
ان بعض شراح ابيات المفصل حكى عن مخدوم له وضعه باسناد
العالم ان مراد الشاعر وصف ممدوحه بالشجاعة فوصفه بالاسد

ووصف كفيه بالسماحة فوصفه بكونه سحابا عارضا بين ذراعي
الاسد وجبهته قال واسر به يحتمل تاويلين احدهما جعل
مسرورا وعليه تكون من موصولة بعض من راى عارضا بين ذراعي
الاسد وجبهته جعل مسرورا به لوثوقه بالمطر والاخر اسر اي
اخفي من السر وعليه تكون من استفهامية يعني يا من راى سحابا
مخفيا بين ذراعي الاسد وجبهته كانه يتعجب منه قال ومعنى
هذا البيت مما لم يخطر ببال احد من الشارحين قال الشارح
فظاهر كلامه انه جعل اسر في تاويله الاول ماضيا مبنيا للمفعول
من السرور وهذا لحن من استاذ العالم اذ الفعل بهذا المعنى ثلاثي
متعد بنفسه تقول سرني من الله اي جعلني مسرورا وقلت وكذا
تاويله الثاني يقتضي ان يكون اسر ماضيا مبنيا للمجهول من الاسرار
بمعنى الاخفا فلا يبقى لذكر الجار والمجرور معه وجه كما لا يخفى
خلافا للمبرد يعني ان الحذف في البيتين من الثاني فزيد الاول
في البيت الاول مضاف الى اليعملات الملفوظة وزيد الثاني مضاف
الى المحذوفة وذراعي في البيت الثاني مضاف الى الاسد المذكور
وجبهة مضافة الى مثله محذوفا وخالف المبرد فجعل الحذف
من الاول فيهما والثاني مضافا الى المذكور فيهما فرارا من التقديم والتاخير
والفصل بين المضاف والمضاف اليه وقد اجيب عنه بان القوم
انما ارتكبوا ذلك لاستقامة الكلام فلا يضر وبيانه انهم لما حذفوا
المضاف من الثاني في نحو الكلام يا زيد اليعملات زيد فبقي زيد الثاني
غير تام لان تمام الاسم اذا كان مجردا عن اللام اما بالتنوين او الاضافة
فاخر اليعملات ليكون عوضا في الصورة عن تمام زيد الثاني وكذا القول
في بين ذراعي وجبهة الاسد وحيث قلنا بحذف المضاف اليه من
الثاني فالتقدير في البيت الثاني بين ذراعي الاسد وجبهته
قال الشارح وبذلك ينحل الاشكال اشار اليه ابن الحاجب في مختصره
الفرعي فانه قال فيه ولو قال في نصف وربع طلقة طلقة وفي نصف
طلقة وربع طلقة طلقتان والظاهر عود الاشكال الى الفرع الاول
لجريان الثاني على قاعدة التكميل وتقديم فيه ان نصف مضاف
قطعا في النية والنية مع اللفظ كالملفوظ فيتساوى الفرعان فاشكل
افتراقهما في الحكم وجوابه كما افاده عبد الله ابن عرفه مبني على اصلين
فقهي ونحوي فالفقهي لو قال لها انت طالق نصف طلقة وربعها لزمته

طلقه واحده لاضافة الجزلى الى طلقة واحده لا يزيد مجموعهما عليها
كما في نصفي طلقه والنحوي قولهم ان المضاف اليه اذا حذف فلا بد
من تنوين المضاف الا ان يبقى على هيئته قيل نحو قطع الله يد ورجل
من قاله فان تقديره قطع الله يد من قاله ورجله فحذف المضاف
اليه من الثاني واقحم المعطوف بين المضاف والمضاف اليه وحذف
التنوين من يد لاضافته الى من ومن رجل لانه مضاف اليه ايضا
معنى وبمنزلة المضاف اليه لفظا فيجب على هذا الاصل ان يكون
تقدير تركيب المسئلة انت طالق نصف طلقه وربعها وقد عرفت
ان اللازم في مثله طلقه واحده فقط **السابعة** نحو زيد وعمرو
قايم ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان مذهبه
في يا زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني كما عرفت وقد
نقلنا في الكلام على يا تيم تيم عدي فيما افترقا فيه عطف البيان من
البدل ان الرضي نقل عن سيبويه انه قال فيه وفي نحوه ان الاسم الثاني
مقحم لتاكيد الاول ومقتضاه ان لا حذف فيه وهو مخالف لما هنا فتدبر
قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين
ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب اي عوضا
عن المضاف اليه المحذوف واما هنا فلو كان قايم خبرا عن الاول
لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره اذ كان الخبر يحذف
بلا عوض نحو زيد قايم وعمرو من غير قبح في ذلك انتهى فاذن الحذف
فيه من الاول والخبر المذكور خبر عن الثاني واقع في موقعه وكان هذا
اعتذار من ابن الحاجب عن سيبويه اذ جعل الحذف من نحو زيد وعمرو
قايم من الاول ومن نحو يا زيد زيد اليعملات من الثاني واعلم انه اذا
وقع في الكلام معطوفان وتعلق بهما خبر فان توسط بينهما فان ثنى
نحو زيد قايمان وعمرو امتنعت المسئلة كما عرفت خلافا لبعضهم
وان افرد نحو زيد قايم وعمرو جاز ان يكون خبرا عن الاول وخبر
الثاني محذوف لدلالة ما قبله عليه وان تاخر عنهما فان طابق
نحو زيد وعمرو قايمان فلا اشكال ايضا نحو زيد وهند قايم او قايمة
ويقدر للاخر خبر وان لم يكن ثم قرينة نحو زيد وعمرو قايم ففيه
ثلاثة مذاهب الاول لابن السراج وعزاه المص الى سيبويه انه للثاني
وخبر الاول محذوف الثالث للاستاذ ابي الحسين بن ابي الربيع انك
بالخيار في جعله لايهما شئت وقال الفارسي انما يحسن الافراد حيث

يكون

يكون الحكم على احدهما مستلزما للحكم على الاخر نحو والله ورسوله
احق ان يرضوه هذا اذا كان العطف بالواو وان كان بالفاء
او بثم جاز الافراد والمطابقة تقول زيد فعمرو او ثم عمرو منطلق
او منطلقا والافراد مع ثم احسن للتراخي الذي بين المعطوف
والمعطوف عليه **وقيل ايضا كل من المبتدأين عامل في الخبر فالاولى
اعمال الثاني لقربه** كان هذا القايل جعل ذلك من باب التنازع
فرجح اعمال الثاني لقربه ومنع ذلك الجماعة **ويلزم من هذا
التعليل ان يقال بذلك** اي بمثل ذلك **في مسئلة الاضافة**
فيجعل الاسم الثاني هو المضاف لقربه وذلك على القول الصحيح
ان العامل في المضاف اليه هو المضاف **تنبيه الخلاف**
المذكور في ان المحذوف هل هو الثاني او الاول **انما هو عند التردد**
وعدم ظهور قرينة التعيين **والا فلا تردد في ان الحذف من الاول
في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك**
لقيام القرينة المعينة
راض والراي مختلف هو من اول المنسرح لقيس بن الخطيم بالخاء
المعجمة بن عدي الظفري شاعر جاهلي يكنى ابا يزيد وقيل لعمرو
ابن امرئ القيس الانصاري من ابيات قالها قال ابن بري سبب
هذا الشعر انه كان لمالك بن العجلان مولى يقال له بجير جلس
مع نفر من الاوس من بني عمرو بن عوف فتفاخروا فذكر بجير
مالكا ففضله على قومه فاغضبهم وعدا عليه رجل من الاوس يقال
له سمير بن زيد فقتله فبعث مالك الى بني عمرو بن عوف ان ابعثوا
لي سميرا اقتله بمولاي والا جرّ ذلك الحرب بيننا فبعثوا اليه انما
نعطيك الرضى فخذ منا عقله فقال لا اخذ الا دية الصريح لضعف
دية المولى فقالوا ان الله امكنك استدلالا لنا وبغي علينا فابى مالك
ووقعت الحرب بينهم الى ان اتفقوا على الرضى بما يحكم به عمرو بن امرئ
القيس فحكم بان تعطى دية المولى فابى مالك فانشد عمرو قصيدته
التي يقول منها وهو اولها ٥

ابلغ بني جحجبي وقومهم	خطمة انا وراءهم انف
وانا دون ما يسومهم الاعداء	من ضيم خطة نكف
الحافظو عورة العشيرة لا	ياتيهم من ورائنا وكف
يا مال والسيد المعمم قد	يبطره بعض رايه السرف

نحن بما عندنا البيت وجحجبي بجيمين مفتوحتين بينهما مهملة

ساكنه وحده بعدها الف مقصوره بطن من الانصار وهو جحجبي
ابن كلفه بن عوف بن عمرو بن عوف ابن مالك ابن الاوس حظمه بفتح
المعجمه وسكون المهملة بطن منهم ايضا وهم بنو عبد الله بن مالك ابن
الاوس وانف بهمزه ونون مضمومتين جمع آنف اسم فاعل من انف
الرجل صار ذا انفه وحميه اي محامون لسومهم الاعدا سمو بهم
من سامه خسفا اذا اولاه ظلما واصل السوم الذهاب في طلب
الشي والضيم الظلم والخطه بضم المعجمه وتشديد الطا المهمله شبه
القصه والامر ونكف بضمتين جمع ناكف من نكف منه اذا انف
منه وامتنع والحافظوا عورة العشيره يروى بالاضافه فسقوط
نون الحافظون لها وبنصب عوره فسقوطها للتخفيف والعوره
قال في القاموس الخلل في الثغر وغيره وكل مكمن للستر والسوءة وقيل
عورة الرجل في الحرب ظهره وبذلك فسر البيت ويا بهم بوصل ميم
الجمع لتصحيح الوزن ومن ورائنا من غيبتنا والوكف بفتحتين العيب
والاثم والنقص اي منتزحهم بحفظ عورة قومهم لطهر لحيب وانهم
من ناحيتهم كل نقص وعيب وقيل المعنى من ورا حفظنا اياهم
وما لك ترخيم مالك والسيد المعمم ذكر العمامه لانها من مناقب
العرب وقد وصف ابو الاسود الدولي العمامة فقال جنة من الحرب
ومكنة من الحر ومدفاة من القر ووقار في الندى ووفا من الحدثات
وزيادة في القامة وعادة من عادات العرب ذكره الحافظ في البيان
والرضا في الراى الخطابه وقد عد نظرا بنفسه اما على اسقاط
الجار وهو على او على التضمين وبيت الشاهد اورده البيانيون
شاهدا على حذف المسند وههنا يتعين ان يكون الحذف من
الاول لعدم صلاحية الخبر المذكور للمبتدا الاول لجمعه وافراد
الخبر خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان
هو من ثالث الطويل وقد تقدم الكلام عليه في اقسام العطف
من الباب الرابع ويتعين فيه ان يكون من الاول لان الخبر
المذكور انما يطابق المبتدا الثاني ومن الثاني ولا تردد في ان
الحذف من الثاني في قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن
على ان ياتوا بمثل هذا القران لا ياتون بمثله فههنا قسم دلت
عليه اللام وشرط وكل منهما يستدعي جوابا وقد جعل الجواب للاول
دون الثاني في نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق ظاهر هذا

الكلام

الكلام كما قرره الشارح ان جعل الجواب للاول في هذا المثال لاجل الحمل على
ما ثبت فيه الموجب لذلك مع عدم تحققه فيه وليس كذلك بل مقتضى
جعله له متحقق ثابت وهو عدم الفاء داخلة على الشرط الثاني اذ لو كان
الجواب له وهو مع جوابه جواب الاول لاقترن بالفاء وليس فليس والحق
ان التفريع في محل كون الجواب للاول دون الثاني كما بيناه وان اختلف
الموجب فيهما وفي فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فان الجواب
فيه لاما وجواب الشرط مستغنى عنه ولولا رجال مؤمنون ثم قال
تعالى لو تزيلوا لعذبنا ضم هذه الاية الى ما قبلها يقتضي انها من صور
ما اجتمع فيه شرطان وكان الجواب للاول وليس كذلك بل الظاهر
انها ليست منها وانما قوله لعذبنا جواب لو وجواب لولا محذوف
والتقدير ولولا كراهة ان يهلكوا اناسا مؤمنين بين ظهراني المشركين
وانهم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف
ايديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه وقال الزمخشري
ويجوز ان يكون لو تزيلوا كالتكرير للولا رجال مؤمنون لمرجعهما الى معنى
واحد ويكون لعذبنا هو الجواب قال في الانتصاف انما كان مرجعهما
واحدا وان كانت لولا تدل على امتناع الشي لوجود غيره ولو تدل على
امتناع الشي لامتناع غيره لان لو دخلت هنا على وجود معناه
العدم اذ التنزيل معناه المفارقة فصار معناه ثبوتا وبذلك يندفع
مناقشة ابي حيان الزمخشري في زعمه بان قوله لمرجعهما الى معنى واحد
ليس بصحيح لان ما تعلق به لولا الاولى غير ما تعلق به لو الثانية فالمعنى
في الاولى ولولا وطء قوم مؤمنين والمعنى في الثانية لو تميزوا من الكفار
وهذا مغاير للاول مغايرة ظاهرة وابنى على ذلك في المثال انها لا تطلق
حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر فاذا شربت ثم اكلت تطلق اذ التقدير
ان اكلت فانت طالق ان شربت وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث
المعنى هو الشرط الاول وجوابه فيكون مجموعهما معلقا بالشرط الثاني
كما ان الجواب من حيث المعنى في انت ظالم ان فعلت ما تقدم على اسم
الشرط اي على اداته فالاسم ههنا بالمعنى اللغوي العام واما من حيث الصناعة
فهو دليل الجواب بل قال جماعة انه الجواب في الصناعة ايضا وهذا
القول معزو الى الكوفيين ومن ذلك اي ومما الحذف فيه من الثاني
بلا تردد قوله فاني وقيار بها لغريب هو عجز بيت من ثالث الطويل
صدره ومن يك امسى بالمدينة رحله وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الباب

الرابع فى اقسام العطف والحذف فيه من الثاني لان اللام لاتدخل فى خبر
المبتدا وقد تكلف بعضهم فى البيت الاول اي بيت نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض فزعم ان نحن للمعظم نفسه لا للمتكلم مع الغير
وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قايم قيل بل هو محفوظ بدليل
قوله والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر
واجيب بانه محمول على الحذف والاصل عامروه فحذفت الواو
اكتفاء عنها بالضمة كما فى قوله اذا ما شاء ضروا من سواهم ولا بالوهم احد
ضرارا اي اذا ما شاؤا بل يجب فى الخبر المطابقة نحو وانا لنحن الصافون
وانا لنحن المسبحون قيل ليس التمثيل بهذا حسنا لان الخبر هنا وجب
جمعه ليطابق ما قبله قال نحن للجماعة لا المعظم نفسه اذ المراد بهم الملائكة
واللايق التمثيل بقوله وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما
قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير المبتدا والخبر لايجب لهما
حق العباره له لانه راجع الى لفظ غير ولكنه اعتبر غير كل منهما اي غير
المبتدا وغير الخبر فثنى الضمير من التطابق ما يجب لهما اي للمبتدا والخبر
واورد عليه بان التطابق ليس مخصوصا بالمبتدا والخبر بل يجري فى الصفة
والحال ونحوهما نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين
وايتك اللذان اكرمتهما ووجه جمع الضمير فى ارجعون اما انه خاطبه
تعالى بخطاب الجمع تعظيما كما فى قوله الا فارحموني يا اله محمد واما انه
استغاث اولا بربه ثم خاطب الملايكة العذاب قاله ابن جريج
ذكر ما امكن من الحذف يتمون بها العرب حذف الاسم
المضاف هو فى كلام العرب كثير جدا وفى القران ايضا ومنه قوله تعالى
وجاء ربك فاتى الله بنيانهم اي امره لاستحالة الحقيقي اي المعنى
الحقيقي او الاسناد الحقيقي فان العقل جازم بامتناع المجي على الله تعالى
ودال على تعيين الامر او العذاب فاما ذهب الله بنورهم فالباء
للتعدية اي اذهب الله نورهم وهذا كما عرفت مما اسلفناه بنا على
مذهب الجمهور من ان با التعدية ترادف الهمزة وتعاقبها فاذا قلت
خرجت بزيد فالمعنى اخرجته وذهاب الله بنورهم اذهابه فلا يحتاج
الى تقدير ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي الى ذات لان الطلب
لا يتعلق الا بالافعال الاولى ان يقال لان الحكم ليشمل المباح لانه حكم
شرعي لا طلب فيه وما ادعاه المص من ان الطلب لا يتعلق الا بالافعال
دون الذوات والاعيان خالف فيه جماعة من الحنفية كفخر الاسلام

البزدوي وشمس الائمة السرخسي وصاحب الميزان منهم فزعموا ان الطلب يضاف
الى الاعيان بطريق الحقيقة كما يضاف الى الافعال فتوصف المحل اولا
بالحرمة مثلا ثم تثبت حرمة الفعل بناء عليه فتثبت التحريم عاما فمعنى
اتصاف العين بالحرمة خروجها عن ان تكون محلا للفعل شرعا كما ان
معنى اتصاف الفعل بها خروجه عن الاعتبار شرعا واذا امكن العمل
بالحقيقة فلا معنى للاضمار لانه ضرورة يصار اليها عند تعذر العمل
بظاهر اللفظ وتوضيح ذلك ان الحرمة عبارة عن المنع قال تعالى وحرمنا
عليه المراضع من قبل اي منعناه وتوصف بها الفعل على معنى ان العبد
منع من اكتسابه وتحصيله فيصير العبد ممنوعا والفعل ممنوعا عنه
ولو وصف العين بالحرمة على معنى ان العين منعت عن العبد متصرفا فيها
فتصير هى ممنوعة والعبد ممنوعا عنها قال صاحب الكشف واذا امكن
تحقق اضافة التحريم الى العين فاتصافها بالحرمة بالطريق المذكور كان
جعل ذلك مجازا خطاء فاحشا والحق ان التحريم نوع من الحكم الذي
هو خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين فلا تكون الذوات متعلقا
له فكيف يصح تعلق التحريم بها وما اتى به توضيحا ماله الى المعنى
اللغوى وليس محل النزاع نحو حرمت عليكم امهاتكم اي استمتاعهن
ليتناول القبلة والمس بشهوة ونحو ذلك حرمت عليكم الميتة اي اكلها
حرمنا عليهم طيبات اي تناولها لا اكلها اي قدر متعلق التحريم ههنا
التناول العام لا الاكل الخاص كما فى حرمت عليكم الميتة فيتناول
شرب البان الابل فانه كان محرما عليهم ايضا وهو من الطيبات
حرمت ظهورها اي منافعها فيتناول الركوب والتحميل ومثله
احلت لكم الانعام التلاوة بهيمة الانعام والمراد باحلالها احلال
منافعها ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع فانه على الحذف
ايضا اذ متعلق الطلب ما لم يحصل نحو اوفوا بالعهد فانهما قولان قد وقعا
فلا يتصور فيهما نقض ولا وفا وانما المراد الوفا بمقتضاها ولذا قيل
الوفاء هو القيام بمقتضى العهد وكذلك الايفا والعقد هو العهد الموثق
واصله الجمع بين الشيئين بحيث يعسر الانفصال ومنه فذلكن الذي
لمتنني فيه فان الفعل دل على ان فى هذا القول مضافا محذوفا اذ الذوات
لا يتعلق بها لوم فانه لا معنى للوم الانسان على ذاته وانما يلام الانسان
على فعل كسبه والتقدير فى حبه بدليل شغفها حبا او فى مراودته
بدليل تراودت فتاها وهو اولى لانه فعلها بخلاف الحب فانه ليس

نعلها لانه غير اختياري او في شانه وامره حتى يشمل الحب والمراوده لكن
العادة دلت على الثاني لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة
لقهره صاحبه وغلبته عليه فلا يقدر رفع حبه ولا في شانه لكونه شاملا
له ويتعين تقدير مراوده نظرا الى العادة كذا في المطول ومما حذف
منه المضاف واسال القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها
اي اهل القرية واهل العير فهو من مجاز الحذف وقيل عبر بالقرية
عن اهلها وبالعير عن اهله مجازا والتانيث في ضميرها على اللفظ ولا حذف
ومن انكر المجاز في القران قال القرية مجتمع الناس من قرات الناقة لبنها
اي جمعته ومنه القران قال ابن الحاجب وهذا غلط في المعنى والاشتقاق
لان مجتمع الناس غيرهم ولام قرية يا ولام قرا والقران همزة وقيل
المراد نسال القرية بمعنى الابنية المجتمعة فانها تجيبك بخلق الله تعالى
الجواب فيها على سبيل المعجزة وهذا ضعيف للقطع بانه ليس بمراد وان كان
ممكنا وانما يقع عند التحدي واظهار المعجزة وقيل القرية اسم مشترك
بين المكان واهله ومنه والى مدين اي الى اهل مدين بدليل اخاهم
شعيبا اي بدليل ارجاع ضمير اخاهم اليه اما على تقدير المضاف
او على تاويله بالاهل ويرجح الاول انه قد جاء صريحا اي مصرحا به
في قوله تعالى وما كنت ثاويا في اهل مدين واما وكم من قرية
اهلكناها فجاها باسنا فقدر الجمهور الاهل بعد من
واهلكنا وجا وخالفهم الزمخشري في الاولين فجمع التقدير
بعد من واهلكنا لان القرية تهلك اي يتعلق بها الاهلاك
ووافقهم في فجاها فقدر فجا اهلها لاجل او هم قايلون او ضمير
الجمع لابد له من مرجع ومنه قوله تعالى اذن لاذقناك ضعف
الحياة وضعف الممات اي ضعف عذاب الحيوة وضعف عذاب
الممات وقال في الكشاف اي لاذقناك عذاب الاخرة وعذاب القبر
مضاعفين فان قلت كيف حقيقة هذا الكلام قلت اصله
لاذقناك عذاب الحيوة وعذاب الممات لان العذاب عذابان
عذاب في الممات وهو عذاب القبر وعذاب في حيوة الاخرة والضعف
يوصف به نحو قوله فاتهم عذابا ضعفا من النار بمعنى مضاعفا
وكان اصل الكلام لاذقناك عذابا ضعفا في الحيوة وعذابا ضعفا في الممات
ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وهو الضعف ثم اضيفت
الصفة اضافة الموصوف فقيل ضعف الحيوة وضعف الممات كما لو

قيل

قيل لاذقناك اليم الحيوة واليم الممات ويجوز ان يراد بضعف الحيوة
عذاب الحيوة الدنيا وبضعف الممات ما يعقب الموت من عذاب
القبر وعذاب النار والمعنى لضاعفنا لك العذاب المعجل للعصاة في الحيوة
وما نوخره لبعد الموت ومنه لمن كان يرجو الله اي رحمته يخافون
ربهم اي عذابه بدليل ويرجون رحمته ويخافون عذابه ومنه
يضاهون قول الذين كفروا اي يضاهي قولهم قول الذين كفروا ولما
حذف المضاف انفصل الضمير لقيامه مقام الفاعل وقال الاعشى
الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا هو صدر بيت من ثاني الطويل عجزه
وبت كما بات السليم مسهدا وقد تقدم القول منا ان هذه القصيدة
امتدح بها الاعشى رسول الله صلى الله عليه وسلم السليم اللديغ كانهم
تفالوا له بالسلامة كذا في الصحاح ولله در قول الجمال بن نباتة المصري
ان السليم هو اللديغ كما رووا ٥ وبكم بغلبي اي لديغ كما من ٥
ولعاذلي طمع بصبري عنكم ٥ انا والعذول اذا سليما الثاني ٥
وهو مبني كما ترى على جواز تثنية المشترك باعتبار معنييه معا
والمسهد اسم مفعول من قولك سهدته اي جعلته قليل النوم اي
اغتماضا ليلة رجل ارمد فحذف المضاف الى ليله واقامه مقام
المضاف اليه الليله واقام صفته مقامه وعكسه في نيابة المصدر
عن الزمان جيتك طلوع الشمس اي وقت طلوعها فناب المصدر
عن الزمان وفي البيت حذف المصدر الذي هو الاغتماض نائبا عن الزمان
عنه فكان عكسه بهذا المعنى وليس منه ذلك اي من نيابة المصدر
عن الزمان جيتك مقدم الحاج خلافا للزمخشري اذ جعله منه
بناء على انه المصدر مقدم بمعنى القدوم بل المقدم اسم لزمن القدوم
تنبيه اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف بان توقفت
صحة الكلام على تقديره يمكن تقديره مع اول الجزءين ومع ثانيهما
ايضا فتقديره مع الثاني اولى من تقديره مع الاول نحو الحج اشهر
ونحو ولكن البر من امن فيكون التقدير الحج حج اشهر والبر بر من
امن وهذا اولى من ان يقدر اشهر الحج اشهر وذا البر من امن لانك
في الاول اي في التقدير الاول قدرت عند الحاجة الى التقدير
وذلك حيث وقع الاخبار عن اسم المعنى باسم العين ولان الحذف
من اخر الجملة اولى من اولها والتقدير انما هو للمحذوف حذف المضاف
اليه يكثر في ياء المتكلم مضافا اليها المنادى نحو رب اغفر لي رب

فدا تيتنى من الملك الكفاء عنها بالكسر وفي الغايات وهي الظروف
المقطوعة عن الاضافة لفظا نحو لله الامر من قبل ومن بعد مبنيين
على الضم اي من قبل الغلب ومن بعده وفي اي وكل وبعض تشبيها
لها بالغايات وجاء في غيرهن قليلا نحو فلا خوف عليهم بضم ولم
ينون وهي قراة ابن محيصن اي فلا خوف شئ عليهم فحذف المضاف
اليه وبنى المضاف على الضم وسمع سلام عليكم بالرفع من غير تنوين
فيحتمل ذلك اي حذف المضاف اي سلام الله او اضمار ال اي السلام
واجاز بعضهم هذا الوجه في لا خوف بالضم فيكون الاصل ولا الخوف
قال وهو اولى لحصول التعادل بكون لا دخلت على المعرفة في الجملتين
وهي اذا دخلت على المعرفة لم تجر مجرى ليس وقيل اعتبار الوجهين
في سلام له مساغ من جهة انه تقدير تعريف به يصح كونه مبتدا
وليس لا خوف كذلك اذ لا ضرورة الى اعتبار تعريفه حذف
اسمين مضافين فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها
من افعال ذوي تقوى القلوب كذا قدره الزمخشري ثم قال
فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لانه لا بد
من راجع من الجزاء الى من يرتبط به واعترضه ابو حيان بان تقديره
هذا عار من الراجع اذ ليس فيه ضمير يعود الى من يربط جملة الجزاء
بجملة الشرط فينبغي ان يكون التقدير فان تعظيمها منه فيكون
الضمير من منه هو الرابط وما قدره ابو حيان بان تقديره قدره ابو البقا
وجاز عود ضمير فانها الى العظمة او الحرمات او الخصلة وقال السفاقسي
الظاهر ان مراد الزمخشري بالراجع الرابط من حيث المعنى ولا تقدر
مضافا هو في المعنى من وهو دوي على مذهب من يرى الربط بالمعنى
واثبت الشارح في تقدير الزمخشري الرابط من جهة اخرى وهي ان
المصدر من قوله فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل
وان لم يلزم ذكره وليس الضمير يعود الى والتقدير فان تعظيمه
اياها فالربط على هذا بالضمير وهو اتفاق وغايته انه حذف لفهم
المعنى واضيف المصدر الى المفعول فلزم الاتيان به متصلا بتى شئ
وهو ان الظاهر ان من الجارة تحتمل التعليل اي ان تعظيمها لاجل
تقوى القلوب وعلى التقديرين فلا حاجة الى تقدير ذينك المضافين
لاستقامة المعنى بدونها والربط مستفاد من تقدير المضاف الاول
ومن حذف المضافين قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول

اي

اي من اثر حافر فرس الرسول وقوله تدور اعينهم كالذي يغشى عليه
اي كدوران عين الذي بل وهنا لتقدير موصوف ايضا اذ المعنى
تدور اعينهم دورانا كدوران اعين الذي وقال وقد جعلتني
خزيمة اصبعا كذا هو في غالب النسخ ووقع في نسخة الشارح وقال
روبه فاعترض بان نسبة هذا الى روبة سهو فانه من اهل الرجز
وهذا عجز بيت من ثاني الطويل صدره فادرك ابقاء العرادة ظلعها
وقايله من قصيدة الكلحبة وقيل جرير بن هبيرة بن عبد مناف
شاعر محسن احد فرسان بني تميم قال الرشاطي والكلحبة اسم امه
وغلط الاخفش في جعلها لقبا له وعزاه ابن يعيش تبعا للزمخشري
في مفصله للاسود بن يعفر وفي كتاب ايام العرب لابي عبيدة
ان بني تغلب اغارت على بني يربوع يوم ذي زرود ورئيسهم خزيمة
ابن طارق التغلبي فالتقوا فهزمهم بنو يربوع واسر انيف ابن جبلة
واسيد بن حياة خزيمة بن طارق فحكم بينهم الحارث ابن قراد ان ناصية
خزيمة لانيف ولاسيد على انيف مائة من الابل ففدى خزيمة نفسه
بمائتين من الابل وفرس وقال في ذلك هبيرة بن عبد الله بن كلحبة
وذكر ابياتا ومنها ٥ امرتهم امري بمنعرج اللوى ٥ ٢
ولا راي للمعصي الا مضيعا ٥ اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت
حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا ٥ الا انما الموجدة ما تتقيه الفرس
من عدوها اذ من عادة عتاق الخيل ان لا تعطى كل ما عندها من العدو
بل يبقى منه شيئا يظهر وقت الحاجة اليه قيل هو بالنون جمع نقو
بالكسر وهو كل عظم ذي مخ يعني ان الوجع الذي نشا منه غمزها
في مشيها المعبر عنه بظلعها بفتح الظاء المعجمة وسكون اللام ادرك
عظامها التي فيها المخ يشير بذلك الى شدة الوجع وتمكنه منها
ورواه الجلال بلفظ فادرك ارقاد العراوة وقال الارقال
بكسر الهمزة نوع من السير وهو سرعته والعرادة بفتح العين المهملة
وبالراء اسم فرس الشاعر منقول من اسم الجرادة وجريمة بفتح المهملة
وكسر الزاي اسم رجل وهو جريمة ابن طارق الشارحان على انه
اسم قبيلة من باهلة قال الحلاوي وهو غلط لقوله منها فان نجح
منها بأخزيم ابن طارق فقد تركت ما خلف ظهري بلقعا والمعنى
على الاول ان هذه الفرس ادركها الظلع وقد ادنتني من ذلك
الرجل وبقي بيني وبينه مقدار مسافة اصبع واللوى الرمل ومنعرجه

حيث انثنى منه وقوله الا مصبحا على تقدير الا رايا مصبحا
واوشكت قاربت والهوينا بضم الها الرفق والرعد حذف
ثلاثة متضايفات على الوصف دون الاضافة فكان قاب
قوسين اي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذفت ثلاثة
من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره الزمخشري فان قلت
فالمحذوف اذن اربعة مضافات فلا يلايم التمثيل للرحمن قلت
التمثيل لحذف المضافات الثلاث المتواليه في اسم كان وذكر الرابع
تكميل للفايدة وقال قاضي المفسرين فكان جبريل كقولك هو مني معقد
الازار او المسافة بينهما قاب قوسين مقدارهما فلم يحتج تقدير المضافات
الثلاث والمقصود من التشبيه في الاية تمثيل ملكة الاتصال وتحقيق
استماعه لما اوحي اليه بنفي البعد الملبس تنبيه القاب
معناه القدر وما بين مقبض القوس وطرفها وعلى تفسير الذي
اي القاب الذي في الاية بالثاني وهو ما بين المقبض والطرف
فقيل هي اي الايه على القلب لم يرد قلب الكلمات بتقديم المتاخر
منها وتاخر المتقدم منها وتاخير المتقدم بل احكامها كما يفيده قوله
والتقدير قابي قوسين فقلب وجعل افراد المضاف اليه للمضاف
وتثنية المضاف للمضاف اليه ولو اريد هذا لاغنى عنه اي عن
هذا التقدير ذكر القوس اذ القوس القابان والمقبض واعترض عليه
الشارح بانه كيف يصح الاعتنا بذكر القوس عن ذكر القابين والمراد
القرب باعتبار ان ما بين طرفي القابين هو مقبض القوس ولولا
ذلك لا لتقيا فهما في غاية القرب وهذا لا يفيده ذكر القوس مجردا
عن اضافة القابين اليه حذف الموصول الاسمي
وبقاء صلته ذهب الكوفيون والاخفش والبغداديون الى
اجازته وتبعهم ابن مالك فشرط في بعض كتبه كونه معطوفا
على موصول اخر ومن حججهم امنوا بالذي انزل الينا وانزل اليكم
كذا هو في النسخ وانما التلاوة وقولوا امنا بالذي انزل الينا وانزل
اليكم والهنا والهكم واحد ونحن له مسلمون والاية في العنكبوت
وقول حسان امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء
هو من اول الوافر وقول اخر ما الذي دابه احتياط وحزم وهواه
اطاع لستويان هو من اول الخفيف ولم اقف على تسمية قايله
والداب بفتح المهملة وسكون الهمزة وقد يفتح العادة والشان

والاحتياط

والاحتياط الاخذ بما فيه الثقة والحزم ضبط الامر اي والذي انزل
ومن يمدحه والذي اطاع هواه حذف الصلة اي
بدون موصولها يجوز قليلا لدلالة صلة اخرى عليها كقوله
وعند الذي واللات عدنك احنة عليك ولا يعزركيد العوايد
اي الذي عادك والبيت من ثاني الطويل ولم يسم قايله وقد يقع
في بعض النسخ وعندي باضافة عند الى ياء المتكلم وجزم المحشي بان
الصواب خلافها لان احنة مبتدا خبره الظرف ولا يكون كذلك الا اذا
كان مضافا الى الذي وعدنك من العيادة وهي زيارة المريض والاحنة
بالكسر الحقد والجمع احن بكسر الهمزة وفتح المهملة ثم ان في قوله العوايد
وهو جمع عايدة لا عايد تغليبا للمونث على المذكر فان المراد بهن جميع
من تقدم ذكره ومنه مذكر فدخوله فيه انما هو بطريق التغليب ويحتمل
ان يكون على حذف عاطف ومعطوف اي كيد العوايد والعايدين على منوال
سرابيل تقيكم الحر اي والبرد فلا تغليب المونث على المذكر وقع في مسلتين
فقط لبس ما نحن فيه منهما اودلالة غيرها اي غير الصلة اي ان حذف
الصلة قد يكون لدلالة غير صلة اخرى في الكلام عليها كقوله نحن الاولى
فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الاولى عرفوا فاجمع جموعك
ثم وجههم الينا اي عرفوا بالشدة والباس او نحن الاولى عرفت عدم
مبالاتهم باعدائهم وقد تقدم الكلام على هذا وبيان قايل هذا البيت
في بحث اذ من حرف الالف وانه من الضرب السادس للكامل وهو
مجزو مرفل والواو من جموعك اخر المصراع الاول والعين منه
اول الثاني ففيه تصحيف الادماج ويقع في بعض النسخ وهو نسخة
الشارح وقال بعد اللتيا والتي اذا علتها نفس تردت
بيتان من مشطور الرجز او واحد من تمامه واللتيا تصغير التي
وهي بفتح اللام وقد تضم قال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام
في اللتيا الا الاخفش فانه اجاز ضمها والضم فيها وان كان عن قياس
تصغير المبهمات لكنه جار على قياس تصغير المتمكن وقولهم
بعد اللتيا والتي اتوا فيه بموصولين من غير صلة اي بعد الامر
الذي من فظاعته شانه كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا ان
الامر بلغ من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه وتردت
سقطت فقيل تقدير مع اللتيا فيما نظير الجملة الشرطية
المذكورة فيكون من قبيل حذف الصلة لدلالة صلة اخرى في الكلام

عليها كنت وعند الذي واللات عن تك وقيل يقدر بعد اللتيا
دقت والتي ارتت لان التصغير يقتضي ذلك فيكون من
حذف الصلة لدلالة غيرها كما في نحن الالى فاجمع جموعك وصلة
التي الجملة الشرطية اي جملة اذا علتها نفس تردت وقيل يقدر
بعد اللتيا فيهما عظمت لا دقت فانه اي التصغير تصغير تعظيم
كقوله دويهية تصفر منها الانامل عجزه وكل اناس سوف تدخل
بينهم وقد مضى الكلام عليه مفصلا حذف الموصوف
واقامة الصفة مقامه وعندهم قاصرات الطرف اي حور قاصرات
والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات
اي واسعات فليضحكوا قليلا وليبكوا اي ضحكا قليلا وبكاء
كثيرا كذا قيل وفيه بحث سياتي يعني في الباب السادس
فانه حكى فيه عن بعضهم ان مذهب سيبويه والمحققين ان المنصوب
في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل والتقدير فليضحكوه اي
الضحك في حال كونه قليلا وليبكوه اي البكا في حال كونه كثيرا والكلام
ياتي عليه هناك وذلك دين القيمة اي دين الملة القيمة كذا هو
في غالب وهو تقدير الزمخشري وجماعة ومعنى القيمة على هذا المستقيمة
المعتدلة وفي بعضها وهي نسخة الشارح اي دين الملة القيمة وهو موافق
لما روي عن النضر ابن شميل قال سالت الخليل عنها فقال القيمة
جمع القيم والقايم ومعناه وذلك دين القايمين بالتوحيد ولدار
الاخرة خير اي ولدار الساعة الاخرة قاله المبرد وقال ابن
الشجري الحيوة الاخرة بدليل وما الحيوة الدنيا الا متاع الغرور
وقيل هو من اضافة الموصوف الى صفته والاصل وللدار الاخرة
ومنه حب الحصيد اي حب النبت الحصيد اي الزرع الذي
من شانه ان يحصد وقال سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا
هو صدر بيت من الوافر عجزه متى اضع العمامة تعرفوني وقد
تقدم الكلام عليه مستوفى في الباب الاول في غير من حرف الغين
المعجمة اي ابن رجل جلا الامور والصفة جملة فعلية حذف
مفعولها وقيل جلا علم محكي فلا موصوف مقدر على انه منقول
من نحو قولك زيد جلا فيكون جملة كتابط شرا على الاول من قولك
جلا زيد ليكون النقل من مفرد اذ لو كان كذلك لكان مفردا
منصرفا اذ النقل من هذا الوزن غير موثر في المنع من الصرف

لكونه

لكونه من الاوزان المشتركة وانما يمنع ما كان من وزن مختص بالفعل
وخالف عيسى بن عمر فراه مانعا وقد قال به في هذا البيت وعلى
جعله جملة فهل هو مبني او لا وقد صرح بعضهم بان نحو تابط شرا
من قبيل المبنيات المحكية الباقية على بنايها والحق ان الجملة من حيث هي
جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبني الاصل وان كانت
اجزاوها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا
لاجراء الاعراب على اخره كبعلبك لكن لما كان الاخر مشغولا بالاعراب
المحكي للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه
تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لكن المبنيات التي يكون اعرابها
محكيا ونظيره قوله نبيت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد
نسبه العيني الى رؤبة وهما بيتان في مشطور السريع المكشوف لا بيت
مصرع من تام الرجز ولا بيتان من مشطوره كما قيل ويتعين على ذلك كله
اشباع ضمة ميم لهم اذ لو كانت ساكنة لخرج البيت الثاني او النصف الثاني
الى وزن اخر اذ يصير من مخلع البسيط على حد قوله اصبحن والشيب
قد علاني يدعون جيبا الى الخضاب ومثل ذلك محذور عندهم ونبيت على
صيغة المجهول بمعنى اخبرت وهو مما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل والاول
منها هنا نايب الفاعل والثاني اخوالي والثالث جملة لهم فديد وبني
يزيد بدل من اخوالي ويزيد بالمثناة التحتية كما هو صريح كلام المصنف
وقال ابن يعيش في شرح المفصل صوابه بمثناتين من فوق وهو تزيد
ابن حلوان ابو قبيلة معروفة تنسب اليه البرود التزيدية وقال
الشاطبي يزيد في الانصار وهو تزيد بن جشم بن الخزرج وتزيد
في قضاعة هو تزيد ابن حلوان بن عمران ابن الحاف بن قضاعة ورد ذلك
ابن الحاجب في ايضاحه فقال وقول بعضهم انما هو تزيد بالتا يعني الفوقية
تنطع منه وتبجح بانه قد علم ان في العرب تزيد بالتاء واليه تنسب البرود
التزيدية وهو مردود من وجهين احدهما ان الرواية هنا بالياء يعني
المثناة التحتية والثاني ان تزيد بالتا في كلامهم مفرد لا جملة قال
يعثرن في حد الظبات كانما كسيت برود بني تزيد الاذرع فاستعماله
كالجملة خطاء وظلما مصدر في موضع الحال او مفعول له والعامل فيه محذوف
دل عليه لهم فديد والتقدير حملوا علينا او شدوا علينا ظلما ويجوز
ان يكون مفعولا ثالثا اي ذوي ظلم ويكون لهم فديد في موضع التفسير
لقوله ظلما وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع تقدمه عليه وان كان العامل

معنى كما قالوا كل يوم كث نوب ولا يعمل فيه فديد لانه مصدر كالنهيق فلا
يتقدم عليه معموله والفديد الصوت والجلبه يقال فد الرجل يفد فديدا
اذا صوت ورجل فداد شديد الصوت وجوز بعضهم ان يكون بني يزيد
مفعولا ثالثا قال المص وفيه نظر لانه حينئذ يكون فدبني اخواله بني
يزيد مفعولا ثالثا ومثل هذا لا يحتاج ان يخبر به غيره ومنع ايضا
حالية ظلما وكونه مفعولا له قال اما الحال فلان صاحبها اما ضمير لهم
فيودي الى تقدم الحال على عاملها المعنوى والاكثر يمنعونه واما احوالي
فيودى الى تقييد المبتدا من حيث هو مبتدا وذلك ممتنع لا يقال زيد
ضاحكا يقوم على ان ضاحكا حال من زيد بل على انه حال من ضمير يقوم واما
المفعول له فلانه اما تعليل لنبت وهو لم ينبا بذلك لا تحل ظلمهم او
للاستقرار فيلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوي وهذا ممتنع في الحال
مع شبهها للظرف فما الظن بالمفعول او الفديد فيلزم تقديم معمول المصدر
عليه والاكثرون يمنعونه في الظرف فالظن بغيره ولا يرد على تقدير
ناشيء من ذلك له عتبار ما العامل في ظلما حالا او مفعولا له محذوفا وقال
العيني يجوز ان يكون ظلما تمييزا اي يصيحون ظلما لا عدلا وعلينا يجوز
تعلقه بظلما على تضمنه معنى تجور قال العيني ويفديد اي لهم صياح
علينا على تضمن الصياح معنى الجور لعلهم صاح عليه وجلب عليه وصوت
عليه **ويزيد منقول من قولك المال يزيد** ولذلك بقيت دال يزيد
في البيت مضمومه لوجوب الحكاية في مثله لان النقل عما هو جمله **لا من**
قولك يزيد المال والا لاعرب غير منصرف لما فيه من العلمية ووزن
الفعل **فكان يفتح لانه** حينئذ مفرد **مضاف اليه حذف**
الصفة بدون موصوفها **كل سفينة اي صالحة** للاخذ **بدليل**
انه قرى كذلك وهي قراة ابى وعبد الله بن مسعود **وان تعييبها**
لا تخرجها عن كونها سفينه فلا فايدة فيه اي في تعييبها **حينئذ**
اي حين عدم تقدير الصفة بخلاف ما اذا كانت مقيدة بقيد صالحة
فان ارادة تعييبها يكون مفيدا قطعا لاخراجه اياها عن وصف
الصلاحية **تدمر كل شيء اي سلطت عليه بدليل ما تذر من شيء**
اتت عليه الا جعلته كالرميم ولظهور انها لم تدمر كل شيء في العالم **قالوا**
الآن جيت بالحق اي الواضح والا لكان مفهومه كفرا اذ مفهومه
بدون هذا القيد انك قبل لم تجي بالحق وهو كفر **وما نريهم من آية**
الا هي اكبر من اختها وقال فلم اعط شيا ولم امنع هو عجز بيت من

ثالث

ثالث المتقارب زوحفت عروضه بالحذف وصدره وقد كنت في الحرب
ذا تدرء وقايله العباس بن مرداس السلمي ويكنى ابا الهيثم وامه
الخنسا الشاعره على خلاف فيه وكان من قصته ان النبي صلى الله عليه وسلم
لما قسم غنايم حنين نفل من المولفة قلوبهم اعطى كل رجل منهم ماية من
الابل منهم عيينه بن حصن الفزاري والاقرع واعطى العباس دونهم
فاسخطه ذلك وقال ۞ اتجعل نهبي ونهب العبيد ۞ بين عيينه والاقرع ۞
وقد كنت في الحرب ذا تدرء ۞ فلم اعط شيا ولم امنع ۞ وما كان حصن ولا
حابس ۞ يفوقان مرداس في مجمع ۞ وما كنت دون امرء منهما ۞ ومن تضع
اليوم لا يرفع ۞ فقال صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه حتى
رضي والقصه اخرجها مسلم والبيهقي في دلايل النبوة واصحاب المغازي
وابن سعد في الطبقات وفي بعضها انه لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم دعاه
وقال انت القايل فاصبح نهبي ونهب العبيد بين الاقرع وعيينه
فقال ابو بكر بابي وامي يا رسول الله ليس هكذا قال فانشده ابو بكر
كما قال العباس فقال صلى الله عليه وسلم ما يضرك بايهما بدات بالاقرع
ام بعيينه والعبيد كزبير فرس للعباس والتدرء بمثناه فوقيه مضمومه
وذال مهمله ساكنه وراء مفتوحة بعدها همزة القوة والقدره وهو
من الدرء وواوه زايده ومرداس ابو الشاعر وقد اورد ابن مالك وغيره
قوله يفوقان مرداس شاهدا على حذف تنوين المنصرف اجراء له مجرى غير
المنصرف لضروره ورواه بعضهم بلفظ يفوقان شيخي **وقال وليست**
دارنا هاتا بدار هو عجز بيت من اول الوافر وليس لعيشنا هذا
مهاه وقايله عمران بن حطان السدوسي الخارجي احد بني عمرو بن شيبان
وكان راس الصفريه وخطيبهم وشاعرهم وبعده ۞

۞ لنا الا ايال فانيات ۞	وبلغتنا بايام قصار ۞
۞ وان قلنا لعل بها قرار ۞	فما فيها لحي من قرار ۞
۞ ارانا لا نمل العيش فيها ۞	ولا في الامر ناخذ بالخيار ۞
۞ وما اموالنا الا عوار ۞	سياخذها المعير من المعار ۞

ولنا في البيت الثاني متعلق بالبيت قبله وبهذا التعلق صح الاستثنا
اي ليست الدنيا بدار لنا الا ايال تفنى وتذهب والبلغه بمعنى
البلوغ اي الموصول الى الوقت الذي هو الاجل والمهاه بهايين
بينهما الف على وزن فعال الصفا وحسن الرونق وقيل معناه البقا
قاله ابو زيد في نوادره وقيل اللذه وقيل النضاره والحسن وعلى هذا

فهاوه الثانية اصلية ولهذا استدل صاحب الفصيح على اصالتهما وقال
الاصمعي مهاه بالتاء التي تبدل في الوقف هاء ووزنها فعله كحصاه
والمهاه البلوه والبقره الوحشيه وقيل انها ايضا بمعنى الصفا والرونق
وها هنا اشارة الى الدنيا والمعنى منه ذم الذم الدنيا وكدورة عيشها
واحوالها مع استحالتها وسرعة انتقالها وقد اورد المص هذا البيت
شاهدا على حذف الصفة كما ترى وابن مالك على الاشارة الى المونث
بهاهنا اي من اختها السابقة وبدار طايلة وام اعط شيا طايلا
دفعا للتناقض فيهن اي في الاية والبيتين اما التناقض في الاية فلان
افعل التفضيل يجب ان يكون فيه زيادة على المفضل عليه فيقتضي
ذلك ان يكون كل واحدة من الاي اكبر من الاخرى فتكون كل واحدة
من اكبر من الاخرى وغير اكبر منها واما دفعه فقال ابن الحاجب وتبعه
المص انه بتقدير الصفة اي اختها السابقة عليها او بان المراد الا هي
اكبر من اختها عند وقت حصولها لان للحاضر اثرا في النفس ليس للغائب
واما وجه التناقض في البيتين ودفعه فظاهر والشارح جعل التقدير
في بيت العباس لا لدفع التناقض بل لحمل الكلام على الصدق فقال يمكن
ان يكون التقدير في ولم اعط شيا انما هو لتحري الصدق فان الواقع
انه اعطي شيا لم يرضه فيحتاج الى تقدير صفه يكتسي الكلام بها
جلباب الصدق والا فعدم الاعطا لا يناقض عدم المنع وقد يقال هو
وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا قل يا اهل الكتاب لستم على
شي نافع والا فهم في الجملة على شي ولو ضارا ان نظن الا ظنا اي ضعيفا
ليكون الاستثناء مفيدا حذف المعطوف ويجب ان
يتبعه العاطف لعدم استقلاله لحرفيته نحو لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده اي من بعد الفتح وقاتل
دليل التقدير ان الاستوا انما يكون بين شيئين اي فصاعدا
ودليل المقدر بخصوصه اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا
من بعد وقاتلوا لا نفرق بين احد من رسله والذين امنوا بالله
ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم اي بين احد واحد اي من رسله
او منهم والذي يفهم من كلام ابي حيان في بحره ان هذا التقدير له فانه
قال وعندي ان يكون مما حذف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه
والتقدير لا نفرق بين احد من رسله فيكون احدهما هنا بمعنى واحد
والمعنى انهم ليسوا كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض

وقيل احد فيهما اي في الاثنين ليس بمعنى واحد مثله في قل هو الله احد
بل هو الموضوع للعموم المختص بسياق النفي وهمزته اصلية لا مبدلة
من الواو فلا تقدير للمعطوف للاستغنا عنه بكون بين داخلة
على متعدد من افراد والمراد نفي التفريق بالتصديق والتكذيب ورد
بانه يقتضي حينئذ ان المعرض بهم لهذا القول وهم الكافرون
فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد صلى الله عليه وسلم وبين
غيره في النبوة وفي لزوم هذا نظر بين وجه النظر بان نفي التفريق
بين كل الرسل تعريض بمن لم يفعل ذلك على من فرق بين بعض وبعض
ولا يلزم من ذلك كون المعرض بهم فرقوا بين الكل والذي يظهر
لي وجه التقدير اي تقدير المعطوف وان المقدر بين احد
اي بين احد من رسله وبين الله لا بين احد منهم واحد بدليل
ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله اورد عليه الشارح انه
ليس ما ذهب اليه ارجح مما ذهب اليه القايل بان احدا هو الموضوع
كان هذا تحصيل للمراد مع عدم الحذف وذلك لان التفريق بين الرسل
في الايمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله تعالى في ذلك فان من امن
ببعضهم وكفر بباقيهم لم يؤمن بالله سبحانه وتعقب المحشي فقال لا نسلم
انه يلزم من التفريق بين الرسل الايمان ببعض والكفر ببعض وان التفريق
بين الله ورسله الايمان بالله والكفر برسله ولو سلم فلا نسلم
ان ما ذهب اليه المص ليس بارجح بل هو ارجح مما نبه عليه ويريدون
ان يفرقوا بين الله ورسله لان القران يفسر بعضه بعضا ويستدل
على التقدير في بعضه من بعض وانت خبير ان قوله لا نسلم الى اخره
منع مجرد فهو طلب للدليل والمفسرون قاطبة على ان قوله تعالى لا نفرق
بين احد من رسله معناه نفي التصديق بينهم بالتصديق والتكذيب
اي لا نصدق بعضا ونكذب بعضا ولا ريب ان التفريق بذلك بين
الرسل مستلزم للتفريق بينهم وبينه سبحانه في الايمان والتصديق
لان من امن بالله امن برسله ومن كفر بهم او ببعضهم كفر بالله سبحانه
يرشدك الى ذلك تعاطف الجمل وتناسبها في قوله تعالى ان الذين
كفروا بالله ورسله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله بان
يؤمنوا بالله ويكفروا برسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض
ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا طريقا وسطا بين الايمان
والكفر ولا واسطه اذ الحق لا يختلف والايمان بالله انما يتم بالايمان

برسله وتصديقهم فيما بلغوا عنه تفصيلا واجمالا فالكافر ببعض ذلك
كالكافر بالكل في الضلال كما قال تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال
اوليك هم الكافرون الكاملون في الكفر لاعبرة بايمانهم هذا حقا
مصدر موكد لغيره او صفة لمصدر الكافرين بمعنى هم الذين كفروا
كفرا حقا اي يقينا محققا واعتدنا للكافرين عذابا مهينا **وجعل لكم سرابيل
تقيكم الحر والبرد** وخص الحر بالذكر لان وقايته اهم **وقد يكون
اكتفي عن هذا بقوله تعالى في اول السورة لكم فيها دفء** فانه
ما يوافي به فيتقي البرد **وله ما سكن اي وما تحرك** فاكتفي باحد
الضدين عن الاخر **واذا فسر سكن باستقر لم يحتج الى هذا** وكذا
اذا قيل المعنى وله ما اشتمل عليه **فان احصرتم فما استيسر
من الهدي اي فان احصرتم فحللتم** اي فان منعتم يقال حصر
العدو واحصره اذا حبسه ومنعه عن المضي مثل صده واصده فالمراد
حصر العدو وعند مالك والشافعي لقوله تعالى فاذا امنتم وكل منع من
عدو او مرض او غيرهما عند ابي حنيفه والمعنى ان احصر المحرم واراد ان
يتحلل تحلل بذبح هدي تيسر عليه من بدنة او بقرة او شاة حيث
احصر عند الاكثر **فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه ففدية
اي فحلق ففدية** لان الفدية انما تترتب على الحلق **لا ينفع نفسا
ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها** خيرا **اي ايمانها
وكسبها** اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها فالمحذوف مرفوع عطفا
على ايمانها المرفوع فيكون نفي نفع الايمان راجعا الى النفس التي لم تؤمن
قبل ذلك ونفي نفع الكسب راجعا الى النفس التي امنت لكنها لم تكن
كسبت في ذلك الايمان خيرا **والاية** بهذا التقدير **من اللف والنشر
وبهذا التقدير** ايضا **تندفع شبهة المعتزلة الزمخشري وغيره
اذ قالوا سوى الله تعالى بين عدم الايمان وبين الايمان الذي
لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به** قال الزمخشري
في كشافه لم تكن امنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله او كسبت
في ايمانها خيرا عطف على امنت والمعنى ان اشراط الساعة اذا
جاءت وهي ايات ملجئة مضطرة ذهب وان التكليف عندها فلم
ينفع الايمان نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الايات او مقدمة
ايمانها غير كاسبة خيرا في ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة
اذا امنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي امنت في وقتها

ولم تكسب خيرا قال التفتازاني في حواشيه وجه التمسك بالاية على ان
مجرد الايمان بدون ان يكون فيه كسب خير ليس بنافع ظاهر
من كلامه والاعتراض بان اولا حد الامرين في سياق النفي يفيد
العموم كالنكرة على ما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لعدم
النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا كسب الخير مدفوع بان
هذا لا يستقيم ههنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة
فيكون ذلك لغوا من الكلام ثم قال واجيب بان ذلك من قبيل اللف
التقديري اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها في الايمان لم تكن امنت
من قبل او كسبت فيه فتتوافق الايات والاحاديث الشاهدة بان مجرد
الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين هذا كلامه وتوضيح
هذا المقام ان هذه الاية محمولة عند اهل السنة على اللف والنشر الا انه
حذف منها احدى قرينتي اللف فالتقديري عندهم لا ينفع نفسا كافرة
امنت ايمانها بعد ظهور الايات ولا نفسا مومنة كسبت خيرا بعد ذلك
ما لم تكن الكافرة امنت قبل او المومنة كسبت الخير قبل فاللف شيان
ايمان الكافر وهو ملفوظ به وكسب المومن الخير وهو المحذوف المقدر
والنشر شيان قوله لم تكن امنت من قبل وهو راجع الى ايمان الكافر
الملفوظ به وقوله او كسبت في ايمانها خيرا وهو راجع الى كسب المومن
الخير المحذوف لدلالة ما في النشر عليه وانما ورد ذلك ليجري الاية
على مذهبهم الحق فان مقتضى الاية بهذا التقدير ان الذي لا ينفع هو
ايمان الكافر بعد ظهور الايات او كسب المومن الخير ذلك فيفهم منه ان
الايمان قبل ظهور الايات نافع سواء صحبه عمل ام لا فمن نوى الله وهو مومن من
قبل وان لم يعمل خيرا غير مجرد الايمان نفعه ايمانه هذا وكان في مشيئة
الله ان شاء عذبه ثم ادخله الجنه وان شاء ادخله الجنه من غير عذاب
واما المعتزلة فليست الاية عندهم على اللف والنشر لان مذهبهم لا يقتضي
تقدير المحذوف وانما يجعلون او كسبت معطوفا على امنت ويرون ان
الذي لا ينفع هو الايمان بعد ظهور الايات او قبله اذا لم يكن مع الايمان
كسب خير ويقولون مجرد الايمان لا ينفع من غير عمل **وهذا التاويل** الذي
ذكرناه في الاية **ذكره ابن عطيه وابن الحاجب** فان قال ان المعنى لا ينفع
نفسا ايمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن امنت قبل او لم تعمل
العمل الصالح قبل فاختصر للعلم به واجاب قاضي المفسرين بوجه اخر
فقال والمعتبر اي معتبر الايمان المجرد عن العمل تخصيص هذا الحكم بذلك

اليوم وحمل الترديد على اشتراط النفع باحد الامرين على معنى لا ينفع نفسا
خلا عنها ايمانها فالعطف على لم تكن بمعنى لا تنفع نفسا ايمانها الذي
احدثته وان كسبت فيه خيرا ومحصله الجواب عن دليل الخصم بثلاثة
اوجه احدها ان الحكم بعدم النفع مخصوص بذلك اليوم بالتخصيص
الذكري لانه المنصوص عليه دون غيره فلا ينفي نفعه قبل ذلك او بعده
وناقشه بعض محشيه من فضلاء الروم العصريين بان هذا الجواب جدلي
والا فلقائل ان يقول ان الايمان لما كان برهانيا لم يعتد بحصوله
ولا بحصول ما يتفرع عليه من العمل في وقت يصير الامر عيانا كوقت
نزول سلطان الموت او نزول بعض اشراط الساعة وذلك هو المراد بقوله
يوم ياتي بعض ايات ربك فلا معنى لكون الايمان باحدى الصفتين
نافعا قبل ذلك اليوم او بعده اصلا ويمكن الجواب بان التخصيص بذلك
اليوم مخصوص بالايمان الموصوف بالصفة الثانية لانه محل الاشكال
وعدم نفعه في ذلك اليوم هو عدم انجاء صاحبه من دخول النار واما
بعده فينفعه بانجائه عن الخلود فالمراد بذلك اليوم اوايل الحال ولو
حذف قيد التخصيص وقيل في الجواب يجوز ان يكون النفع المنفي بالنظر
الى النفس الموصوفة بالصفة الاولى عدم الخلود في النار وبالنظر الى
النفس الموصوفة بالصفة الثانية عدم الدخول راسا وذلك لا ينافي
الخروج ولو ازمنة متطاولة فلا يثبت مدعى الخصم لكان احسن الوجه
الثاني ان الترديد محمول على اشتراط النفع باحد الامرين على معنى لا ينفع
نفسا خلا عنهما ايمانها بناء على ان او لاحد الامرين في سياق النفي تفيد
العموم وذلك بان يلاحظ عطف او كسب على امنت وتسلط النفي عليه
فيفيد عموم السلب لا سلب العموم فانه مستفاد من اعتبار دخول النفي
على المعطوف عليه اولا ثم العطف على ذلك النفي لشيء والاعتراض بانه
اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير فيه بالضرورة فيكون ذكره لغوا وبان
اشتراط احد الامرين اذا تحقق بدون كل منهما بدون الاخر وههنا وان
امكن تحقق الايمان بدون الكسب لا يتحقق الكسب فيه بدونه مدفوع
بالتامل في كون المقصود الاشتراط باحد الامرين فانه ممكن بتحقق احدهما
فقط بدون الاخر بل ونفرض عدم امكان تحقق كل منهما بدون الاخر
وجه ذلك لان التلازم بين شيئين لا يوجب كون اشتراط احدهما
مغنيا عن اشتراط الاخر اما معا او بدلا لجواز ان يكون اشتراط الاخر
بخصوصه مقصودا وان كان لا يتحقق بدونه فان اشتراط شيء باخر

يكون لخصوصية وتعلق بينهما يستدعي ذلك التعلق سبق الثاني على الاول
ولو ذاتيا بحيث يكون احدهما موقوفا والاخر موقوفا عليه واما اندفاع
حديث اللغو فلانه بعد ما كان النفع مشترطا باحد الامرين سبق الايمان
او الكسب فيه وان كان تحقق الثاني مستلزما للاول يظهر وجه عدم
نفع الايمان لنفس خلت عنهما ولا يضر بالمقصود كون الخلو عن سبق الايمان
مستلزما للخلو عن الكسب لان غرضنا بيان عدم نفع ايمان نفس خلت
عنهما وهذا حق بسبب اشتراط النفع باحدهما الوجه الثالث ان او كسبت
عطف على لم تكن امنت لا على امنت والمعنى لا ينفع نفسا ايمانها الذي
احدثته حين ياتي بعض الايات وكسبها فيه اي في الايمان الحادث
خيرا وبل لم تكن حينئذ لكلمة الانفصال موقع لجواز الجمع والخلو جملة
على معنى الواو وهذا على ما صح في بعض النسخ من ان الهمزة من قوله وان
كسبت خيرا مفتوحة وفي بعضها بالكسر على الوصل اي لا ينفع الايمان
الحادث لنفس كاسبه فيه خيرا والوصل حاصل المعنى ومن القليل في
هذا الباب حذف ام ومعطوفها كقوله فما ادري ارشد طلابها
اي ام غي هو لبعض مخضرمي صدره مع تمامه دعاني اليها القلب اني لامره
سميع وقد تقدم الكلام عليه في بحث الهمزة من حروف الالف وقد مر
فيه بحث هناك وهو امكان ان لا حذف بجعل الهمزة بمعنى هل وهي
لا تستدعي معادلا وحذف المعطوف عليه وبقاء
المعطوف مع حرف العطف ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
اي فضرب فانفجرت وزعم ابن عصفور ان الفاء في فانفجرت هي فاء فضرب
ان المحذوف ضرب فقط وان فاء فانفجرت حذفت ليجوز حذف العاطف
وحده ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه وليس بشيء لان لفظ
الفائين واحد فكيف يحصل الدليل اي دلالته وجوز الزمخشري ومن
تبعه ان تكون هذه الفاء فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت قال
في الكشاف الفاء متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت
فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع الا
في كلام فصيح بليغ قال الشارح وقد يتوهم ان كون الفاء فصيحة مختص
بتقدير التعلق بالشرط سيما والمعلم في الفاء الفصيحة قول الشاعر
قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا وهي على
التقدير اي ان كان الامر كذلك فقد جئنا وفي المفتاح انها فصيحة
على كلا التقديرين فالاشارة في قول الزمخشري وهي على هذا ترجع الى التعلق

محذوف شرطا كان او معطوفا عليه ووجه فصاحتها ابنا وها عن ذلك
المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذ وفي
لا يمكن التعبير عنه لكن في حذف كلمة قد بعض نقصان كذا ذكره
التفتازاني وما قيل من ان وجه فصاحتها الدلالة على ان المامور
قد امتثل من غير توقف وظهر اثره وعلى ان المقصود بالامر هو ذلك
لا الضرب لنفسه والايما الى ان السبب الاصلي هو امره لا فعل موسى
عليه السلام فقد رده التفتازاني بان ذلك انما هو في مثل هذه الصورة
خاصة فهو وجه غير مطرد فلا يصلح وجها وقال ابو حيان ما ذهب
اليه الزمخشري غير جائز لان الجواب يجوز حذفه كثيرا للدلالة
عليه واما فعل الشرط وحده دون الاداة فيجوز حذفه اذا كان
منفيا بلا في فصيح الكلام كقوله فطلقها فلست لها بكفو والا يعل
مفرقك الحسام وان كان غير منفي بلا فلا يجوز الا في الضرورة وان
من خريف فلن يعدم وحذف الشرط والجواب بدون اداة لا يجوز
الا في الضرورة نحو قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان غنيا معدما
قالت وان واما حذف فعل الشرط واداته وابقا الجواب فلا يجوز
اذ لم يثبت في كلام العرب وفي كلامه ايضا اضمار قد وهو لا يكاد
يحفظ من لسانهم وهو انما يكون بعد فا وان دخلت الفاء فلا بد
من اظهار قد وما دخلت عليه قد يلزم ان يكون ماضيا لفظا
ومعنى نحو قوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك واذا
كان ماضيا لفظا ومعنى استحال ان يكون بنفسه جواب الشرط
واحتيج الى تاويل او اضمار جواب للشرط وهذا ما لحظه المص
بقوله ويرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب
لان الجزا المصدر بالفاء وقد ماض لفظا قطعا وفعل الشرط
الواقع بعد ان مستقبل معنى فلزم ان يكون الانفجار سابقا
على الضرب وهو باطل لفوات الدلالة على الاعجاز الذي هو ترتب
الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل فانه
صحيح في تعليق امر سابق على اخر لاحق الا ان قيل المراد فقد حكمنا
بترتب الانفجار على ضربك لان السابق حينئذ الحكم بترتب
الانفجار لا الانفجار وقد ورد عليه ان هذا الاستثنا لا يفيد شيئا
في دفع الاعتراض بان اقتران الماضي بقد محقق معنى فلا يصلح
جوابا للشرط المستقبل واجيب بان اعتراض المص على الزمخشري

ليس

ليس من هذه الجهة كيف وهو معترف بدليل تمثيله بان يسرق فقد
سرق بل من جهة بطلان تقدم الانفجار على الضرب ثمه وفي المطول
ان جملتي الشرط والجزا وان جعلتا ماضويتين اولاهما اسمية
او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال فمعنى ان اكرمتني
الان فقد اكرمتك امس ان يعتد باكرامك اياي الان فاعتد
باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه اي ينصره من نصره
قبل ذلك وعليه فقس وقيل في ام حسبتم ان تدخلوا الجنة
ان ام متصلة حذف معادلها والتقدير اعلمتم ان الجنة حفت
بالمكاره ام حسبتم حذف المبدل منه في المتبدل
منه وبقاء البدل قيل حذف المبدل منه ولا تقولوا لما تصف
السنتكم الكذب وفي كما ارسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب
بدل من مفعول يصف المحذوف اي لما تصفه بنا على ان ما في
لما موصول اسمي وقد اض على جوازه في الهمع وكذلك في رسولا
انه بدل من مفعول ارسلنا المحذوف اي ارسلناه بنا على ان ما
في كما موصول اسمي وحض البنا بما التي بينه مع ان الاولى كذلك
لان الرد الاتي انما يتجه فيها لا في ما الاولى ويرده ان فيه اطلاق
ما على الواحد من اولي العلم لانها حينئذ عبارة عن الرسول
والظاهر ان ما كافة واظهر منه انها مصدرية لابقاء الكاف
حينئذ على عمل الجر وقيل في الكذب انه مفعول اما لتقولوا والجملتان
بعده يعني هذا حلال وهذا حرام بدل منه اي لا تقولوا الكذب
لما تصفه السنتكم من البهايم بالحل والحرمة واما المحذوف اي
فتقولون الكذب والجملتان محكيتان بلا تقولوا واما لتصف
على ان ما مصدرية والجملتان محكيتان القول اي لا تقولوا
هذا حلال وهذا حرام لوصف السنتكم للكذب اي لا تحللوا
ولا تحرموا بمجرد قول تنطق به السنتكم من غير دليل ووصف
السنتهم الكذب مبالغة في وصف كلامهم بالكذب كان حقيقة
الكذب كانت مجهولة والسنتهم تصفها وتعرفها بكلامهم هذا
ولذلك عده من فصيح الكلام نحو وجهه يصف الحسن وعينه
يصف السحر وقرئ بالجر قيل هي قراءة [illegible] من التابعين بدلا
من ما على انها اسم وجوز الزمخشري كونه صفة وما مصدرية

كانه قيل لوصفها الكذب بمعنى الكاذب كقوله تعالى بدم كذب والمراد
بالوصف وصفها البهايم بالحل والحرمة قال في التمهيد هذا لا يجوز وذلك
لنصهم على ان المصدرية لا تنعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل
وحكم باقي الحروف المصدرية حكم ان بخلاف صريح المصدر فانه يجوز
ان ينعت ولبس المؤول لحكم الصريح وبالرفع وضم الكاف والدال
جمع الكذوب او كذاب صفة للفاعل اي فاعل يصف وهو الالسنة
وهي قراءة ابن ابي عبلة ومعاذ وبالنصب على الذم او بمعنى الكلم
الكواذب وقد مر انه قيل في لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل
من ضمير الخبر المحذوف مر ذلك في النوع الثاني من الجهة السادسة
حذف المؤكد وبقاء التوكيد قد مر ان سيبويه و
الخليل اجازاه وان ابا الحسن ومن تبعه منعوه وذلك في الشرط
الثالث من شروط الحذف الثمانية المذكورة في اول الخاتمة
حذف المبتدا يكثر ذلك في جواب الاستفهام
نحو وما ادريك ما الحطمة سميت النار حطمة لانها تحطم اكل ما القي
فيها نار الله اي هي نار الله وما ادريك ما هيه اي ما هي والهاء
للسكت نار حامية اي هي نار ذات حمى ما اصحاب اليمين في سدر
مخضود لا شوك له من خضد اذا قطعه او ثنى اغصانه من كثرة
حمله من خضد الغصن اذا ثناه وهو رطب اي هم في ذلك الايتان
اي اية اصحاب اليمين واية اصحاب الشمال وهي قوله تعالى ما اصحاب
الشمال في سموم وحميم اي هم فيه قل افانبئكم بشر من ذلكم النار
اي هو النار ووقع في كثير من النسخ هل انبئكم بشر من ذلكم وليس بصواب
لان الاية ليست الا في سورة الحج وهي بلفظ قل افانبئكم ويكثر حذفه
ايضا بعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها
اي فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم اي فهم
اخوانكم فان لم يصبها وابل فطل اي فالذي يصيبها او فما لمصيب
طل وان مسه الشر فيئوس اي فهو يؤوس فان لم يكونا رجلين
فرجل وامراتان اي فالشاهد قيل الانسب لقوله تعالى فاستشهدوا
شهيدين من رجالكم ان يكون هذا من حذف الفعل اي فليستشهد
برجل وامراتان من الاستشهاد وقدر الزمخشري فعلا من الشهادة
فقال فليشهد وما قدرناه اولى اذ المامورون هم المخاطبون
لا الشهداء او على تقدير ان يكون المحذوف مبتدا كما قال المصنف

فليقدر فالشاهدان لا فالشاهد وقدره قاضي العسكر المستشهد
ولعل افراد الشاهد او المستشهد لان المراد به الجنس وقراءة
ابن مسعود ان تعذبهم فعبادك اي فهم عبادك والقراءة المتواترة
فانهم عبادك ويكثر حذفه ايضا بعد القول نحو وقالوا اساطير
الاولين اكتتبها اي هذه اساطير الاولين ووافق المصنف على ذلك
جماعة ولا مانع من ان يكون اساطير الاولين مبتدا خبره اكتتبها
ولا حذف البتة وقال الزمخشري في قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل
ربكم قالوا اساطير الاولين ماذا منصوب بانزل اي اي شيء انزل ربكم
او مرفوع بالابتدا بمعنى اي شيء انزله ربكم فاذا انتصبت فمعنى اساطير
الاولين ما يدعون نزوله اساطير واذا رفعت فالمعنى المنزل
اساطير الاولين كقوله تعالى ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع
وفيه اشكال من جهة انه لا يظهر وجه لتخصيص ما يدعون نزوله
بصورة النصب والمنزل بصورة الرفع لان مؤدى هذين المقدرين
واحد معنى اذ ليس المراد بالمنزل ما انزل حقيقة لبداهة قبح الاخبار
عنه بانه اساطير وانما ذلك على سبيل التهكم من المشركين كما ذكره
هو بعد هذا اي المنزل على زعمكم اساطير الاولين وهو بعينه
معنى ما يدعون نزوله اساطير الاولين واذا استويا معنى
فكيف يقال ان احد المقدرين مختص بصورة النصب والاخر
بصورة الرفع وقد استشكل الشارح ذلك على قاضي القضاة
الجلال البلقيني فاجاب بانه انما خصصه به لان اساطير
الاولين مرفوعة في قراءة السبعة فقدر وجه الرفع بما يظهر فيه
الرفع ولا بيان لنصبه بالمعنى وذلك ان قوله ما يدعون نزوله
اساطير الاولين مرفوع اللفظ ظاهرا وهو في معنى يدعون
اساطير الاولين فهو منصوب بيدعون فيحصل مطابقة الجواب
السؤال من حيث المعنى لا من حيث اللفظ يدل عليه قوله فيمن رفع
قل العفو وهي قراءة ابي عمرو وجوزوا فيها وجهين احدهما وهو
الاولى ان يكون ما في موضع رفع بالابتدا وذا موصول بمعنى الذي
وهو خبره لاجل المطابقة ويكون العفو خبر مبتدا محذوف اي
قل المنفق العفو والثاني ان يكون ماذا كله استفهاما منصوبا
بينفقون وتكون المطابقة من حيث المعنى لا من جهة اللفظ
لكن ما هنا تكون مبتدا وذا موصولا بمعنى الذي والتقدير المنزل

المنزل اساطير الاولين ويجوز ان يكون ماذا كله استفهاما منصوبا
بانزل والتقدير الذي يدعون نزوله اساطير الاولين ويجوز ان يكون
ماذا كله استفهاما منصوبا بانزل والتقدير الذي يدعون نزوله
اساطير الاولين ويتاول يدعون اساطير الاولين قلت ما ملخ ذلك فانه
حسن ولم ار من ذكره ونعقب الشيخ ابو حيان على الزمخشري في قوله
او مرفوع بالابتدا فقال اجاز الزمخشري ان يكون ماذا مرفوعا بالابتدا
بمعنى اي شي انزل ربكم وهذا لا يجوز عند البصريين الا في ضرورة
الشعر هذا كلامه وقد تنبه صاحب التوضيح تنبيل استشكال الشارح
فقال في كلام الزمخشري نظر اذ لا مقتضى للتقدير في احدهما مما فيه
صورة فعل وهو ما يدعونه وفي الاخر بالمنزل وايضا لما خالف بين
لفظي الدعوى والانزال في التقدير مع انه حمل الانزال على السخرية
ثم قال ويمكن ان يجاب عن الاول بان الرفع ادل على ثبات الانزال
من النصب لانه من جملة اسمية فقال فيه المنزل اساطير وفي النصب
يدعون اساطير او ان انزل في النصب باق على فعليته فيقتضي في
الجواب فعلا ولم يمكن مطابقة الجواب السوال مطلقا لان اساطير
مرفوع فاتى بما فيه صورة فعل على الجملة وهو ما يدعونه وان لكن في
الرفع مقدر بمفرد لانه خبر اي شي المنزل فاتى في الجواب بالمجانسة
فقال المنزل اساطير الاولين هذا وقد سلك ابن الحاجب طريقا
اخر فقال في ايضاحه حيث ذكر في المفصل وجهي الرفع والنصب
في جواب ماذا وهذا كله انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسايل
في احد جزئيه فيحذفه ويستغني بدلالة كلام السايل عليه مثل
قولك ما كتبت وهو قد كتب فتقول مصحفا او شبهه فاما اذا لم يكن
موافقا له في الفعل فيتعين تقديره لاخلاله بالمعنى اذ يفهم منه
الاثبات وهو غير مريد له كما اذا قال له وقد سمع صوتا ظنه ضربا
منه من ضربت فتقول له هو صوت مناد والنصب ههنا لا يستقيم
لان المجيب قاصد نفيه في المعنى مثبت لغيره فهو يفسد المعنى
فحينئذ ليس قوله اساطير الاولين بعد قوله ماذا انزل ربكم بجواب
من هذا الباب فانه لم يرد ان الكفار قالوا ان الذي انزل ربنا
اساطير الاولين ولا انزل ربنا اساطير الاولين وانما قصدوا الى
كلام مستانف اي هذا اساطير الاولين ونحو ذلك هذا الا انه
الا قالوا ساحر او مجنون اي الرسول الذي اتانا ساحر او مجنون

سيقولون

سيقولون ثلاثة الايات اي هم خمسة هم سبعة بل قالوا
اضغاث احلام ويكثر الحذف ايضا بعد ما الخبر صفة له اي للمبتدا
في المعنى نحو التائبون العابدون اي هم التائبون ونحو صم بكم
عمي اي هم ووقع في غير ذلك ايضا نحو لا يغرنك تقلب الذين
كفروا في البلاد متاع قليل اي ذلك التقلب متاع قليل ولا تقولوا
ثلاثة اي الالهة او الله ثلاثة تعالى وتقدس لانهم يقولون هو
جوهر واحد ثلاثة اقانيم اقنوم الاب واقنوم الابن واقنوم روح
القدس يريدون باقنوم الاب الذات وباقنوم الابن العلم وباقنوم
روح الحيوة وجعل التفتازاني في مطوله هذه الاية مما يحتمل الامرين
اي تقدير المبتدا وتقدير الخبر اي لقولنا او الموجود الهة ثلاثة
او ثلاثة الهة فحذف الخبر مع الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله
والمسيح وامه ثلاثة اي مستوون في استحقاق العبادة والرتبة
كما يريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة فيقال هم ثلاثة فحذف
المبتدا وجعل الشارح ايراد هذه الاية هنا سهوا وان الكلام فيما
اذا كان حذف المبتدا واقعا غير القول والحذف فيها انما وقع بعده
لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ اي هذا بلاغ اي هذا الذي
وعظتم به او هذه السورة بلاغ اي كفاية او تبليغ من الرسول وقيل
مبتدا خبره لهم من قوله تعالى ولا تستعجل لهم وما بينهما اعتراض اي لهم
وقت يبلغون اليه كانهم اذا بلغوه وراوا ما فيه استقصروا مدة عمرهم
وقد صرح به اي بهذا المبتدا في هذا بلاغ للناس سورة انزلناها
اي هذه سورة انزلناها ومثل قولهم العلما باب كذا وسيبويه
يصرح به جعل الزمخشري هذه الاية مما يحتمل الامرين فقال سورة
خبر مبتدا محذوف وانزلناها صفة او هي مبتدا موصوف والخبر
محذوف اي فيما اوحينا اليك سورة انزلناها وقرئ بالنصب
على زيدا ضربته ولا محل لانزلناها لانها مفسرة للمضمر فكانت في حكمه
او على دونك سورة او اتل سورة وانزلناها واجازته النصب
بدونك محذوفا يأباه البصريون كما مر حذف الخبر
سواء كان خبر مبتدا ام غيره من النواسخ وطعام الذين اوتوا الكتاب
حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المومنات والمحصنات
من الذين اوتوا الكتاب اي حل لكم وصنيع صاحب النهر يقتضي
ان الاية من قبيل ما حذف منه الفعل فانه قال والمحصنات

من المومنات اي وحل لكم نكاح المحصنات اي العفايف الله لحي اسن
بزوان اكلها دايم وظلها اي دايم واما انتم اعلم ام الله فلا
حاجة الى دعوى حذف ما لا صل اي التقدير ام الله اعلم لصحة
كون اعلم خبراً عنهما اي عن المتعادلين واما انت اعلم ومالك
فمشكل لانه ان عطف على ان لزم كونه اعلم خبراً عنهما فلم ينسبه
العلم بل الاعلمية الى المال او على اعلم لزم كونه شريكه في
الخبرية ولا يصح كونه خبر العدم استقامة الحمل فيه او على ضمير
اعلم لزم ايضاً نسبة العلم بل الاعلمية اليه وهو لا يصلح لهذه
النسبة ولزم ايضاً العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير
توكيد ولا فصل واعمال المتصل في الظاهر في غير مسيلة الكحل
وكلاهما ممنوع عند صناعتكما ان الاول ممنوع على الحقيقة عقلا
وان قدر مبتدا حذف خبره لزم كون المحذوف اعلم لان المقدر
يكون من جنس الملفوظ وعادت الاشكالات بعينها وقد خرجناه
في بحث الواو من الباب الاول اخذا من الرضي على ان الاصل انت اعلم
بحالك ما لك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف
المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين والمعنى
انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه
فانت اعلم بما يصلحه والوجه فيه ان الاصل عمالك ثم انيبت الواو
مناب الباء قصداً للتشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي
اي قصد الى حمل الاسم الثاني على اعراب الاول كما قصد بالعطف
في وارجلكم فيمن خفض على القول بان الخفض للجوار فانه قصد
فيه ايضاً الى التشاكل اللفظي دون الاشتراك المعنوي لثبوت
حكم الغسل للارجل منصوبة كانت او مخفوضة ونظيره بعت
الشاء شاة ودرهما والاصل شاة بدرهم فانيبت الواو مناب
البا قصداً الى التشاكل اللفظي والمعنى على حاله وقالوا الناس
مجزيون باعمالهم ان خير فخير فيمن رفع الجزئين اي ان كان
في عملهم خير فجزاؤهم خير فحذفت كان وخبرها وقال لهفي
عليك للهفة من خايف يبغي جوارك حين ليس مجير اي ليس له
هو من ثالث الكامل وقايله الشمردل بن شريك بن عبد الله
ابن رويه بن سلمه الليثي شاعر اسلامي كان معاصر الجرير
والفرزدق من قصيدة يرثي بها منصور بن زياد وبعده

اما القبور فانهن اوانس ۝ بجوار قبرك والديار قبور ۝
عمت فواضله وعم مصابه ۝ فالناس فيه كلهم ماجور ۝
يثني عليك لسان من لم توله ۝ خيراً لانك بالثناء جدير ۝
ردت صنايعه عليه حياته ۝ فكانه من نشرها منشور ۝
والناس مأتمهم عليه واحد ۝ في كل دار رنة وزفير ۝
عجباً لاربع اذرع في خمسة ۝ في جوفها جبل اشم كبير ۝
اللهف بفتح الهاء الحزن والتحسر ولهف كحزن وزناً ومعنى وقولهم
بالهف فلان باسكان الهاء للتخفيف لكون العين حرفاً حلقياً كلمة
تحسر بها على ما فات وحرف النداء محذوف في البيت اي يا لهفي
عليك يتعلق باللهف وكذا اللهفة ايضاً اي اتلهف عليك لاجل
لهفة من خايف وقال الجلال لهفي مبتدا وعليك خبره وللهفة متعلق
بما دل عليه لهفي ويبغي يطلب والجوار بكسر الجيم ان تعطي الرجل ذمة
يكون بها جارك فتجيره وحين ظرف ليبغي ويبغي لاضافته الى الجملة
والمعنى لي حزن شديد ولي تحسر عظيم من اجل حسرة رجل نابه
من حوادث الدهر ما اخافه فهو يطلب جوارك وقت لا يجير له
فلا يجدك واراد بقوله والديار قبور انهن موحشات لفقدك
كايحاش القبور والصنايع جمع صنيعه وهي ما يسدى به الى انسان
من الاحسان واضافة نشرها من اضافة المصدر الى مفعوله اي من
نشر الناس لها وذكرها والمأتم بالمثناة الفوقية كمقعد كل مجتمع
في حزن او فرح او خاص بالنساء او بالشواب واطلقه هنا على المصيبة
نفسها والرنة نقلت من الرنين وترك التاء مع عدد الاذرع
لان الذراع يونث والحق بها في خمسة لا بذراع خمسة اشبار والشبر
مذكر والاشم الطويل الراس العالي المرتفع قال العيني وصحف
بعضهم البيت اي بيت الشاهد فقال لهفي عليك كلهفة
وهو خطأ واورده المصري في توضيحه بلفظ حين لات مجير مستشهد
به على اعمال لات لعدم دخولها على الزمان وقالوا من ثاني
اصاب اوكاد اي اوكاد يصيب ومن استعجل اخطأ اوكاد
اي اوكاد يخطي وقالوا ان مالا وان ولدا اي لنا مالا وان لنا
ولدا وقال الاعشى ان محلا وان مرتحلا صدر بيت عجزه
وان في السفر اذ مضوا مهلا وقد تقدم الكلام عليه في الباب
الاول في بحث اذ من الالف اي ان لنا حلولا في الدنيا وان لنا

ارتحالا عنها الى الاخرة وقد مر البحث فى ان الذين كفروا ويصدون عن
سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اما الاية الاولى وهي في
سورة الحج فقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد
الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد فيه
بالحاد بظلم نذقه من عذاب اليم وهذه الاية لم نر لها ذكرا ولا وقع للمص
عنها بحث لا مستوفى ولا غير مستوفى فقوله قد مر البحث فيها سهو وقد
جزم الزمخشري بان خبر ان فيها محذوف لدلالة جواب الشرط عليه
تقديره نذيقهم من عذاب اليم واما الاية الثانية فهي في سورة حم السجدة
وهذه قد مر فيه البحث فيها مستوفى في المثال الاول من امثلة الجهة الرابعة
فراجعه ان شئت وقال تعالى قالوا لا ضير اي علينا ولو ترى اذ فزعوا
فلا فوت اي لهم وقال الحماسي وهو سعد بن مالك من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح اي لي وقد تقدم الكلام على هذا البيت في الباب الاول
في بحث لا من حرف اللام وقد كثر حذف خبر لا هذه اي التي بمعنى ليس
حتى قيل انه لم يذكر قال ابن الحاجب وبنو تميم لا يثبتونه وقال اخر
اذا قيل سيروا ان ليلى لعلها جرى دون ليلى مائل القرن اعضب
اي لعلها قريبة هو من ثاني الطويل ولم يسم قائله ولعل مع اسمها
وخبرها المحذوف خبر ان وجرى جواب اذا اي اعترض دون ليلى وهو
من وضع الظاهر موضع المضمر والقرن بالقاف والنون كصعب واحد
قرون الثور مثلا ومن رواه سائل القرب بالباء فقد حرف والاعضب
بعين مهملة وضاد معجمة وموحدة المكسور القرن الداخل وهو الشاني
وهذه استعارة فانه شبه ما يحول بينهم وبين مرجوهم من قرب
ليلى لا و بين نصرهم في القبح وسوء الحال كما قال المحشي ولا ادري
من اين فهم ذلك بكبش مائل قرنه وعضب في القبح وسوء الحال
ونفور الناس منه وكراهة منظره ما يحتمل النوعين حذف
المبتدا وحذف الخبر يكثر بعد الفاء اي عقبها من غير فاصل نحو
فتحرير رقبة فعدة من ايام اخر فما استيسر من الهدي فنظرة
الى ميسرة اي فالواجب كذا اي تحرير رقبة او عدة من ايام اخر
او دم استيسره بسبب التمتع او انظار الى ميسرة في تقدير المبتدا
او فعليه او فعليكم كذا بافراد الضمير او جمعه بحسب ما يقتضيه
المقام في تقدير الخبر ويأتي في غيره اي في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى
الذي ذكرناه فلا يرد فصبر جميل لان احتماله للنوعين وان كان

بعد الفاء الا انه ليس بعدها بالمعنى المذكور نحو فصبر جميل اي امري او
امثل ومثله طاعة وقول معروف اي امرنا او امثل ويدل له ولـ
اي للتقدير الاول وهو تقدير المبتدا قوله فقالت على اسم الله امرك طاعة
هو صدر بيت من ثاني الطويل عجزه وان كنت قد كلفت ما لم اعود وقائله
عمر بن ابي ربيعه المخزومي وقد مضى في بحث الباء من الباب الاول
انشاد ما قبل هذا البيت وما بعده في الكلام على بيت شربن بماء البحر
بيد ما المخرج قصة سقناها هناك فهنا قد صرح بجنس الخبر
فالتقدير في نحوه من جنسه اولى قال الشارح وفيه نظر لانه لا يستلزم
من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدا مذكور هو لفظ الامر
ان يكون كذلك في كل تركيب واجيب بان المص لم يدع لزوم ذلك
عقلا وانما يريد انه لما وقع في كلامهم لفظ طاعة في تركيب خبرا عن
لفظ امر مبتدا ترجح به تقدير الامر مبتدا حيث يعرب طاعة خبر المحذوف
ولو وقع في كلامهم مبتدا الخبر مذكور لترجح بذلك انه عند الحذف خبر
لمثل ذلك المبتدا ثم قال الشارح ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد
والامر هو ضد النهي اي امرك ذو طاعة او مطاع ممتثل والامر
المقدر في الاية واحد الامور وهو بمعنى الشان فكيف يجعل الاول
دليلا على الثاني وقد مر نحو بزان عصفور الوجهين في لعمرك
لافعلن وايمن الله لافعلن مر ذلك في ما اذا دار الامر بين كون
المحذوف مبتدا وكونه خبرا فايهما اولى وغيره جزم بان ذلك
من حذف الخبر وجوبا لسد القسم مسده وفي نعم الرجل زيد
فالتقدير هو زيد او زيد الممدوح وغيره جزم بانه اذا جعل
على الحذف كان من حذف المبتدا واما اذا لم يجعل على الحذف
فهو على التقديم والتاخير حذف الفعل وحده بدون
مرفوع ولا منصوب او مع مضمر مرفوع او منصوب او معهما
مطرد حذفه مفسرا نحو وان احد من المشركين استجارك اذا
السماء انشقت قل لو انتم تملكون والاصل لو تملكون تملكون
فلما حذف الفعل انفصل الضمير لعدم ما يتصل به وانما حكمنا على
هذه المرفوعات بانها فواعل ولم نجعلها مبتدآت ولا حذف لاختصاص
ذوات الشرط بالدخول على الافعال قال الزمخشري وابو البقا واهل البيان
اي قالوا ذلك في لو انتم تملكون وعن البصريين انه لا يجوز لو زيد قام
الا في الشعر او لندور وفي غيره نحو لو ذات سوار لطمتني ونقل

الشارح عن ابن عصفور ان لولا يليها الا الفعل ظاهر واما المقدر فبلها
نادر ونقل ابن الصايغ تصريح البصريين بامتناعه فصيحا وجوازه
نادرا قال وهذا عجيب لمصادمته ما وقع في افصح الكلام قال الله تعالى
قل لو انتم تملكون وقد مضى الكلام في الباب الاول في فصل لو من حرف
اللام على هذا المثل وقيل الاصل لو كنتم فحذفت كان دون اسمها
وفيه نظر لان المعهود في مثله حذف كان ومرفوعها معا وقيل الاصل
لو كنتم انتم فحذفا اي فحذف كان واسمها على ما هو المعهود مثل
التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان اي هواي الملتمس ونفي التوكيد
وفيه ان فيه جمعا بين متنافيين الحذف والتوكيد ويكثر اي حذف
الفعل في جواب الاستفهام نحو ليقولن الله اي ليقولن خلقهن الله
وهذا من حذف الفعل ومنصوبه واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا
خيرا اي انزل خيرا وهو من حذف الفعل ومرفوعه المضمر واكثر
من ذلك كله حذف القول اي فعل القول نحو والملائكة يدخلون
عليهم من كل باب سلام عليكم اي يقولون سلام عليكم فحذف
فعل القول مع مرفوعه المضمر ويحتمل فيها ان يكون المحذوف اسم
فاعل من القول اي قايلين فلا يكون من امثلة ما نحن فيه وسياتي
عن المص ذلك في حذف الحال حتى قال ابو علي حذف القول
وتقديره من حديث البحر قل ولا حرج ويأتي حذف الفعل في غير
ذلك نحو انتهوا خيرا لكم اي وايتوا خيرا وهذا مذهب سيبويه ومنه
قولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك التقدير حسبك وائت خيرا لك
ووراءك وائت مكانا اسهل ومثله قولهم انته امرا قاصدا اي انته
عن هذا وائت امرا قاصدا والقرينة على تقدير هذا الفعل انك
اولا نهيت عن شيء ثم جئت بما لا ينهى عنه بل بما تومر به فوجب ان
يكون منصوبا بايت او اقصد او ما في معناهما كذا قاله الرضي قال
الشارح ولا يتاتى له ذلك اي كون القرينة على المقدر ما ذكر في
البيت المذكور في البيت المذكور فانه سابق في الامثلة التي
اوردناها وقال الكسائي التقدير يكن الانتهاء خيرا فحذف
كان واسمها وعلى التقديرين فالكلام جملتان وقال الفراء الكلام
جملة واحدة وخيرا نعت لمصدر محذوف اي انتهاء
خيرا والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم اي واعتقدوا
الايمان من قبل هجرتهم قاله ابو علي فيكون الايمان باقيا على حقيقته

او

او اثروا الايمان والعطف من قبيل عطف الجميل وجوز اليمني في
حواشيه على الكشاف ان يكون التجوز في الايمان على سبيل الاستعارة
بان يكون قد شبه من حيث ان المومنين من الانصار تمكنوا فيه تمكن
الملك المسلط في مكانه ومستقره بمدينة من المداين حصينة تتبوئها
ومرافقها ثم خيل ان الايمان مدينة بعينها تخييلا محضا فاطلق
على المتخيل اسم الايمان وجعل القرينة نسبة التبوء اللازم للمشبه
به اليه على سبيل الاستعارة التخييلية لتكون مانعة من ارادة
الحقيقه وقال علفتها تبنا وماء باردا هو صدر بيت من الرجز
حتى شتت همالة عيناها قال العيني في كبراه هذا رجز مشهور بين
القوم لم ار من عزاه الى راجزه وضمير علفتها عايد على دابة وشتت
بالسين المهملة اسرعت وعيناها فاعل همالة وهي صيغة مبالغة
من همل فاض ويروى بدت وروى غدت فقيل في توجيهه
التقدير وسقيتها فحذف الفعل ومرفوعه ومنصوبه الاول
لان الماء ليس مما يعلف وقيل لا حذف بل ضمن علفتها معنى انلتها
واعطيتها اي ضمن علفتها معنى فعل يتسلط على المفعولين وقدر ابن
عصفور المضمر اطعمتها لان الماء مطعوم قال تعالى ومن لم يطعمه
والزموا صحة علفتها ماء باردا وتبنا اي قيل يلزمكم صحة هذا
التركيب بناء على دعوى التضمين فالتزموه وقالوا بصحته محتجين
بقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر هو عجز بيت من ثاني
الطويل صدره اعمرو بن هند ما ترى رأي صرمة الصرمة
بكسر الصاد المهملة وسكون الراء قال في الصحاح القطعة من الابل نحو
الثلاثين وقال في القاموس القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين
او الى الخمسين والاربعين او ما بين العشر الى الاربعين او ما بين عشرة
الى بضع عشرة وقالوا الحمد لله اهل الحمد باضمار امدح وفي التنزيل
وامرأته حمالة الحطب باضمار اذم ونظاير كثيرة وهذا النوع
هو الوصف المقطوع للمدح او الذم وهذه القراءة قراءة عاصم
قال الزمخشري وانا استحب هذه القراءة وقد توسل الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بجميل من احب شتم ام جميل وقالوا اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا فحذف الفعل الذي هو كان
وحده فانفصل ضميره وعوض عنه ما وقالوا لا اكلمه ما ان حراء
مكانه وما ان في السماء نجما اي ما ثبت قال ابو حيان ما هنا

ظرفيه وقد وقع بعدها الجملة الاسمية المصدرة بان فمن يرى
وصلها بالاسمية بتركه على حاله ومن يابى ذلك يحمله على حذف
الفعل اي ما دام او ما كان ويروى في المثال الثاني نجم بالرفع
فان فحل بمعنى وغلط من جعله من الادين بل هو كما قال ابو حيان
بمعنى عرض واصله عن ابدلت عينه همزة وحذف
المفعول وحده يكثر بعد لو شيت ونحوه من فعل الارادة والاختيا
اي يكثر بعد حذفه بعد فعل المشية داخلا عليه لو وكذا غيرها
من ادوات الشرط نحو فلو شا لهديكم اي فلو شا هدايتكم فانه
لو شا علم السامع ان هناك شيا علقت المشية عليه لكنه
مبهم عنده فاذا جي بجواب الشرط صار مبينا وذلك اوقع في النفس
الا اذا تعلق فعل المشية به غريبا فانه لا يحذف كقوله ولو شيت
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق
فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليانس به
السامع ويتقرر في ذهنه كذا قرره علماء البيان وبعد نفي
العلم ونحوه نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون اي انهم
سفهاء ولا يخفى تنزيل الفعل المتعدى ههنا منزلة اللازم فلا يكون
حذف للمفعول لانه حكم عليهم بحكم بولغ في توكيده وعقب باستدراك
نفي عنهم فكان الظاهر ان المراد لا يعلمون ذلك كما يشهد به الذوق ونحن
اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون اي لا تبصرون ما جرى على المحتضر
اي لا تدركون كنهه وعايد اي فيكثر حذفه ضميرا عايدا على الموصول
نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله وحذف عايد الموصوف
مفعولا دون ذلك اي دون حذف عايد الموصول مفعولا في الكثرة
كقوله وما شي حميت بمستباح اي حميته وهذا عجز بيت من الوافر
صدره حميت حمى تهامة بعد نجد وقد مر الكلام عليه في بحث ما يحتاج
الى الرابط وحذف عايد المخبر عنه دونهما في الكثرة اي دون حذف
عايد الموصول وعايد الموصوف كقوله على ذنبا كله لم اصنع اي لم
اصنعه وهو من مشطور الرجز وقبله قد اصبحت ام الخيار تدعي وقد
سبق الكلام عليه ايضا وقوله فثوب نسيت وثوب اجر اي
نسيته واجره وهو عجز بيت من ثالث المتقارب واقبلت زحفا على
الركبتين وهو ايضا مما مر ومر الكلام عليه مستوفى في مسوغات الابتدا
بالنكرة وجاء حذف المفعول في غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام

شهرين

شهرين فمن لم يستطع فاطعام ستين اي فمن لم يجد الرقبة فمن لم
يستطع الصوم ومن غريبه اي غريب حذف المفعول حذف المقول
وبقا القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاكم اي هو سحر فالمحذوف
مقول قولهم بدليل اسحر هذا لانه انكار لمقولهم وجعل قاضي المفسرين
حذف المقول لدلالة ما قبله عليه ثم قال ولا يجوز ان يكون المحكي بالقول
اسحر هذا لانهم بتوا القول اي حيث قالوا ان هذا الشي مبين بل هو
استيناف بانكار ما قالوه اللهم الا ان يكون الاستفهام فيه للتقرير
والمحكي مفهوم ويجوز ان يكون معنى اتقولون للحق اي اتعيبونه
من قولهم فلان يخاف القالة كقوله سمعنا فتى يذكرهم فيستغنى عن
المفعول ويكثر حذفه في الفواصل ورؤس الاي نحو وما قلى بعد قوله
ما ودعك ربك اي وما قلاك ويجوز حذف مفعولي باب اعطى
معا قيد به لان مفعولي باب علمت وظننت لا يحذفان معا قال الرضي
اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت جايز بلا قرينة دالة على
تعيينهما فيحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد
من مثله فايدة دون المفعولين بخلاف مفعول باب علمت وظننت
فانك لا تحذفهما معا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفايدة لان
من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فايدة في
ذكرهما بدون المفعولين واما مع القرينة فلا باس بحذفهما نحو من
يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا فاما حذف احدهما دون الاخر
فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا
والخبر غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين ههنا بمنزلة
اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به على الحقيقة فلو حذفت
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد
ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى
ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله الى قوله هو خيرا لهم اي بخلهم
هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله لا تخلنا على
غرايك انا طالما قد وشى بنا الاعدا اي لا تخلنا ادلة على اغرايك
الملك بنا نحو فاما من اعطى قيل هذا مما نزل فيه الفعل المتعدي
منزلة اللازم ولا يقال لمثله حذف مفعولاه بنص المصنف مما مضى قريبا
وحذف ثانيهما فقط اي بدون الاول نحو ولسوف يعطيك
ربك فترضى اي يعطيك ما يرضيك واولهما فقط والاقتصار

على الثاني خلافا للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزيه اى يعطوكم وانما منع السهيلي حذف المفعول الاول لانه فاعل فى الاصل وترد عليه الاية وقوله فاتوا حقه يوم حصاده

حذف الحال اكثر

ما يرد ذلك اذا كان قولا اغنى عنه المقول نحو والملايكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي قايلين ذلك وقد تقدم ان المصنف عد هذه الاية من مثل ما حذف فيه فعل القول على انه ينقدر يكون المحذوف فعلا ومع ذلك فهو حال ايضا لكن الترجمة بحذف الحال المفردة كما هو الظاهر ومثله فى تقدير حال هو اسم فاعل من القول واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا وقال ابو حيان معطوف على ابرهيم فهما مشتركان فى الرفع قيل كان ابراهيم يبني واسمعيل يناوله الحجارة وقيل الواو للحال واسمعيل مبتدا واضمر الخبر التقدير واسمعيل يقول ربنا تقبل منا فيكون ابراهيم مختصا بالبنا واسمعيل مختصا بالدعا ومن ذهب الى ان الواو للعطف جعل ربنا تقبل منا محمولا لقول محذوف عايد على ابرهيم واسماعيل معا في موضع النصب على الحال تقديره واذ يرفعان القواعد قايلين ربنا تقبل منا ويويد هذا القول قراة ابى وعبد الله يقولان ربنا باظهار يقولان انتهى بل ويقتضى ان يكون المقدر فعلا فيحتمل الوجهين كما فى سلام عليكم كما ان القول حذف خبرا للموصول الواقع مبتدا فى والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا اي قالوا ذلك ويحتمل ان الخبر هنا اي فى هذه الاية ان الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب على الحال من فاعل اتخذوا او رفع خبرا اول عن المبتدا او لا موضع له لانه بدل من الصلة بدل اشتمال هذا كله ان كان الذين للكفار اي ان كان عبارة عنهم والعايد الواو اي واو الضمير من اتخذوا وكان التقدير والمتخذون على صيغة اسم الفاعل فان اي الذين للمعبودين عيسى والملايكة والاصنام اي ان كان عبارة عنهم والضمير للكفار حينئذ للكفار وان لم يتقدم لهم ذكر لدلالة السياق عليهم والعايد محذوف اي اتخذوهم وكان التقدير والمتخذون على صيغة اسم المفعول فالخبر ان الله يحكم وجملة القول المقدر حال من فاعل اتخذوا كما عرفت او بدل من الصلة

حذف التمييز

نحو كم صمت اى كم يوما صمت وقال تعالى عليها تسعة عشر اي ملكا او صنفا من الملايكة يلون امرها ان يكن منكم عشرون صابرون

اي عشرون رجلا وهو اي حذف التمييز شاذ فى باب نعم نحو من توضا فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصه ووقع فى صحيح مسلم حديث جابر ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساقه الى ان قال ثم يجي احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امراته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت وخرج على هذا وهو ان فاعل نعم ضمير مستتر فيها مميز بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اي نعم فاتنا او نعم شيطانا انت وانت هو المخصوص بالمدح

حذف الاستثنا

اي المستثنى يقال قبضت عشرة ليس الا اي ليس هو اي المقبوض العشرة فاسم ليس ضمير مستتر عايد على المقبوض المفهوم مما قبله وخبرها الواقع بعد الا محذوف وهو المستثنى وقول بعضهم ان اسمها وخبرها محذوفان فان شيت قدرت الاسم بعد الا محذوف وهو المستثنى وقول بعضهم ان اسمها وخبرها محذوفان فان شيت قدرت الاسم قبل الا والخبر بعدها وبالعكس ليس بمرضي لما فيه من الاجحاف بالكلام او ليس غير وقد تقدم اي الكلام على ليس غير فى بحث غير من حرف الغين المعجم

حذف حرف العطف

اجازه جماعة منهم الفارسي وابن عصفور وابن مالك ومنعه جماعة منهم ابن جني وابن الصايغ بابه الشعر كقول الحطيئة ان امرا رهطه بالشام منزله برمل يبرين جارا شد ما اغتربا هو من اول البسيط ويقع فى غالب النسخ منزله يبرين يبرون برمل وهو خطا الخروجه عن الوزن حينئذ والشام بالهمزة وتسهل الاقليم المعروف وقال الجوهري بلاد وتذكر وتونث وحدها فى المشهور من العريش الى الفرات طولا وقيل الى بالس والعرض نص له النووى فى تهذيبه وقال غيره من اجا وسلمى اي جبلي طى الى بحر الروم وما سامت ذلك ويبرين اسم موضع بحذاء الاحسا كذا فى القاموس ويقال رمل يبرين وهو مثناه تحتيه مفتوحة فى اوله وفى الصحاح ونصيبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاسما المفرده التي لا تنصرف فتقول هذه نصيبين ومنهم من يجري مجرى الجمع فتقول هذه نصيبون ومررت بنصيبين ورايت نصيبين وكذلك القول فى يبرين وفلسطين وسيلحين وياسمين وقنسرين والنسبة اليه على هذا القول نصيبيني ويبريني وكذلك اخواتها واعترض عليه بان ما قاله فى النسبه وان الامر بالعكس فان الذى ينبغي ان يقال فى النسبة على القول الثانى نصيبي وعلى الاول نصيبيني وقوله شد

ما اغترب معناه ما اشد غربته وذلك لبعده من رهطه و وطنه اي ومنزله بين كذا قالوا انه على حذف حرف العطف ولك ان تقول ان الجملة الثانية صفة ثانية لامعطوفة على الاولى اي هي صفة بعد صفة وحكى ابو زيد اكلت خبزا لحما تمرا فقيل على حذف الواو العاطفة وقيل على بدل الاضراب وهو ما قصد فيه الاول ولكن سبق اليه ولم يتبين فساد قصده واضرب عنه الى الثاني وجعل في حكم المتروك فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسيان وحكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار او دون الواو لظهور ان ليس الغرض اعطاء المجموع والا يقال اعطه ستة ابتداء ويحتمل البدل المذكور يعني بدل الاضراب وقد خرج على ذلك اي على حذف العاطف ايات احدها وجوه يومئذ ناعمة اي ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والذي يفهمه كلام صاحب النهر ان في قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة جملة مستقلة كالتي قبلها فانه قال صح الابتدا في هذا او في قوله وجوه يومئذ خاشعة بالنكرة لوجود مسوغ ذلك وهو التفصيل اي تفصيل حديث الغاشية وقيل وجوه الثاني بدل من الاول والثانية ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اي من ان وهو الكسائي وقرا الباقون بالكسر اي وان الدين عطفا على انه لا اله الا هو فيكون من جملة المشهود به ومن قرا بالكسر فالجملة عنده مستانفة موكدة للاولى وقرى انه بالكسر وان بالفتح على وقوع الفعل على الثاني واعتراض ما بينهما او اجراء شهد مجرى قال تارة وعلم اخرى لتضمنها معناهما وبعده اي العطف ان فيه فصلا بين المتعاطفين المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين وهما فاعل يشهد وما عطف عليه بالمعطوف المشهود به يعني قوله ان لا اله الا هو وبين المنصوبين وهما انه لا اله الا هو وان الدين عند الله الاسلام واعتبرهما منصوبين نظرا الى ما هما عليه بعد حذف الجار والا فالاصل شهد الله بكذا وكذا بالمرفوع وهو والملائكة واولوا العلم وقيل بدل من ان الاولى وصلتها وعليه اقتصر قاضي المفسرين ثم ان فسر الاسلام بالايمان او بما يتضمنه فهو بدل كل وان فسر بالشريعة فبدل اشتمال او بدل من القسط او معمول للحكم على ان اصله الحاكم ثم حول للمبالغة ولولا اعتبار هذا الاصل لم يصح العمل لان صيغ المبالغة لا تعمل

اذ لا افعال لها بمعنى المبالغة تشابهها وانما العمل لشبه الفعل وقال المحشي تبعه بذلك لانه لو لم يكن اسم فاعل لذلك بل كان صفة مشبهة لم يجز عمله في ان الدين عند الله الاسلام لكونه غير سببي وشرط معمول الصفة المشبهة ان يكون سببا اي متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه والثالثة ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد اي وقلت والجواب تولوا وقيل بل هو حال من كاف اتوك بتقدير قد وقيل بل هو الجواب للشرط بل قال ابو حيان هو الاولى لقربه وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك اي اذا جاءهم الرسول وقيل تولوا حال على اضمار قد واجاز الزمخشري ان يكون اي قلت لا اجد استينافا اي اذا ما اتوك لتحملهم تولوا ثم قدر انه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا اجد ما احملكم ثم وسط هذا الاستيناف بين الشرط والجزاء كالاعتراض وزعم ان ذلك يجوز ورده ابو حيان فقال في نهره ولا يجوز ولا يجيء في كلام العرب فكيف في كلام الله تعالى وهو فهم اعجمي ٥ حذف فاء الجواب هو مختص بالضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان اي فالله يشكرها وقد تكرر انشاد هذا البيت وتقدم الكلام عليه وفي هذا ان ابا الحسن خرج عليه ان ترك خيرا الوصية اي فالوصية وابو الحسن هو الاخفش والموضع الذي مر فيه ذلك هو الكلام على الفاء المفردة حذف واو الحال تقدم في بحث ما يحتاج الى الرابط في قوله نصف النهار الماء غامره اي انتصف النهار والحال ان الماء غامر هذا الغائص وقد اسلفنا ثمه ورقيقة بالغيب ما ندري وقد مضى الكلام عليه مستوفى هناك انه قد يروى بنصب النهار فيكون في نصف ضمير يعود على الغائص فلا حذف للواو ولا استعمال الجملة الاسمية حينئذ على ضمير ذي الحال حذف قد زعم البصريون الا الاخفش ان الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد ظاهرة نحو وما لكم ان لا تاكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم او مضمرة نحو انؤمن لك واتبعك الارذلون او جاؤكم حصرت صدورهم اي وقد اتبعك وقد حصرت وحكى ابن عصفور في الباب الاول في فصل قد وعلل ذلك بان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي فاذا دخلت عليه قد قربته من الحال وانتفى عند ذلك الاحتمال فصلح للحال وهو مشكل بما اسلفناه

هنا لكن من الاعتراض المشهور ومحصله ما ذكروه غلط نشا من اشتراك
الحال ما جواب سيد المحققين عنه فراجع ذلك ان لم يكن على ذكر
منك ثم ان المشترطين لدخول قد على الماضي فصلوا تفصيلا حسنا
فقالوا ان كان الماضي منفيا فلا تدخل عليه نحو جاء زيد وما طلعت
الشمس او مثبتا غير متصرف فلا يدخله ايضا نحو جاء زيد وليس يسرع
وجاء زيد ونعم الرجل غلامه او متصرفا وقد وقع في بعد الا او عطف
عليه باو على معنى الشرط فلا يدخل ايضا نحو ما تاتيني الا قلت حقا ولا
ضربتك ذهبت او مكثت وان كان مثبتا غير ذلك فلا من قد **وخالفهم
الكوفيون** والاخفش من البصريين نفى المصنف عليه في فصل قد واختاره
ابو حيان لكثرة ما ورد منه بغير قد وقال ابو حيان ذهب الكوفيون
وكثير من البصريين الى انه لا يلزم دخول قد وذهب جماعة من المتقدمين
وعليه المتاخرون الى انه لا بد من قد ظاهرة او مقدرة لان الماضي
بعيد من زمان الحال فاحتاجوا الى تقريبه بقد ورد بان هذا
التقريب لم يعتبره العرب بدليل ان الماضي معنى لا لفظا اذا وقع
حالا لم يدخله قد نحو جاء زيد ولم يتكلم **واشترطوا** اي واشترط
الكوفيون مع مخالفتهم هنا **ذلك** اي دخول قد ظاهرة او مضمرة
في الماضي الواقع خبرا لكان او احدى اخواتها فالظاهر **كقوله
عليه الصلاة والسلام لبعض اصحابه الستر قد صليت معنا** والمضمر
كما في **قول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة** هو صدر بيت
من ثاني الطويل عجزه عشية لاقينا جذام وحميرا وقايله زفر والحرث
ابن عبد بن عمرو بن معان بن يزيد بن عمرو بن الصعق ابو الهذيل
الكلابي قاله يوم مرج راهط وهو موضع بالشام شرقي دمشق كانت
فيه وقعة قتل فيه الضحاك بن قيس الفهري وكان زفر سيد قيس
في زمانه وهو معدود في الطبقة الاولى من التابعين من اهل الجزيره
سمع عايشة وشهد صفين مع معوية اميرا على اهل قنسرين ومات
في زمن عبد الملك بن مروان وبعده بيت الكتاب ٥
فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ٥ ببعض ابت عيدانه ان تكسرا
ولما لقينا عصبة تغلبية ٥ يقودون جردا للمنية ضمرا
سقيناهم كاسا سقونا بمثلها ٥ ولكنهم كانوا على الموت اصبرا
قوله وكنا حسبنا الى اخره اي كنا نطمع في امر فوجدناه على خلاف
ما كنا نظن وهو من قولهم في المثل ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمره

ويروى بدل عشية ليالي لاقينا جذام بجيم مضمومة ودال معجمة قبيلة
من اليمن تنزل بجبال حسمى بحاء مهملة مكسورة اسم ارض بالبادية فيها
جبال شواهق ملس الجوانب لا تكاد القتام يفارقها كذا في الصحاح
وحمير قبيلة مشهورة من قبايل اليمن والنبع شجر للقسي وللسهام نبت
في قلة الجبل والنابت منه في السفح الشريان في الحضيض الشوحط وقولهم
لو اقتدح بالسبع لادرى نارا مثل يضرب في جودة الراي لانه لا نار
فيه وقوله بعضه ببعض بدل من النبع بالنبع وقد رد به على الزجاج
في منعه من تعدد البدل ويقال في المثل ايضا النبع يقرع بعضه
بعضا فالشاعر ضرب ذلك مثلا لهم ولاعدايهم وشهد لهم بالصبر
في قوله ابت عيدانه ان تكسرا والتغلبية بالخيل المجمه بعد المثناة الفوقية
وبفتح اللام نسبة الى تغلب بكسر اللام ابن وايل بن قاسط ابن جني وقولهم
تغلب بنت وايل ذهاب الى معنى القبيلة كقولهم تميم بنت مرة والجرد
جمع اجرد قال في القاموس وفرس اجرد قصير الشعر رقيقه وللمنية متعلق
بيقودون او بضمر وهو جمع ضامر من ضمر الفرس ضمورا خف لحمه وفي قوله
كانوا على الموت اصبرا شهادة لاعاديه بالغلبة قال التبريزي وبعضهم
تاول البيت على ان المراد ان القتل كان فيهم اكثر وهو فاسد لان القصيدة
مشهورة وان قومه زفر هزموا وقال المصنف في شواهده هذه القصيدة من
المنصفات فانه جعل اعداءه شركاء في التجالد وفضلهم بالصبر **و**
خالفهم البصريون في اشتراط ذلك في خبر كان واخواتها واختاره ابن
مالك وابو حيان لوروده بدون قد نظما ونثرا **واجاز بعضهم** وهو
الكسائي وهشام **ان زيدا لقام على اضمار قد** ومنعه سيبويه والفرا
**وقال الجميع حق الماضي المثبت المجاب به القسم ان يقترن باللام نحو
تالله لقد اثرك الله علينا وقيل في قتل اصحاب الاخدود انه جواب
القسم على اضمار اللام وقد جميعا للطول** واختاره ابو حيان في نهره
لكنه قدر اللام فقط قيل والاظهر انه دليل الجواب وتقديره انهم
الملعونون يعني كفار مكة كما لعن اصحاب الاخدود فان السورة
وردت لتثبيت المومنين على اذاهم وتذكيرهم بما جرى على من
قبلهم والاخدود والخد الشق في الارض وقيل تقديره لتبعثن ونحوه
وقال حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال
هو من اول الطويل وقد مضى الكلام عليه في بحث قد **فاضمروا قد**
واما ولين ارسلنا ريحا فراوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون

فزعم قوم انه من ذلك اي مما حذف منه في جواب القسم وهو بمهولا اذ ظلوا مستقبل معنى لانه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه غاية ما فيه انه وضع فيه الماضي موضع المستقبل اتساعا فلا سبيل فيه الى قد وهي انما تكون مع الجواب الماضي حقيقة اذ المعنى ليظلن ولكن النون لا تدخل في الماضي وان كان معناه مستقبلا حذف لا التنزيه اي التي لنفي الجنس حكى لا حفص لا رجل وامراة بالفتح من غير تنوين واصله ولا امراة فحذفت لا وبقي البنا في الاسم للتركيب بحاله واذا لم تقدر لا تعين فيه النصب او الرفع حذف لا النافيه وغيرها اي غير لا التبرئة وفي بعض النسخ وغيرها بالواو فقيل المراد بغيرها لا الناهيه وليس بصواب لانه لم يذكر مثالا لحذف لا الناهية قال الشارح ولا اخاله جائزا بطريق الاستقلال لا يجوز ان تقول تقم على معنى لا تقم واما بطريق التبعية فقد يكون نحو لا تهن العالم وتكرم الجاهل اي ولا تكرم ومما ذكرنا ايضا سقط ما في البعض الاخر من الترجمة بجوز في لا الناهيه وغيرها بالعطف وان صح ان يكون المراد بغيرها النافيه يطرد ذلك في جواب القسم اذا كان المنفي مضارعا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا هو صدر بيت لامرء القيس من اول الطويل عجزه ولو قطعوا راسي لديك واوصالي وقبله فقالت سباك الله انك فاضحي الست ترى السمار والناس احوالي وجملة سباك الله دعاء عليه بالسبي وهو الاسر والسمار المتحدثون ليلا جمع سامر واحوالي بمعنى حولي اي بازائي يقال جلس حول كذا وحوليه واحواله وحواليه بمعنى والاوصال المفاصل او مجتمع العظام وجمع وصل بالكسر وبالضم لكل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره كذا في القاموس ويقل حذف لا النافيه مع الماضي كقوله فان شئت آليت بين المقام والركن والحجر الاسود نسيتك ما دام عقلي معي امد به السرمد البيت لامية وهما من ثالث المتقارب وعروضهما مزاحفه بالحذف وعليه فالاول مدرج اخر مصراعه الاول الف المقام وميمه اول ثانيه ويحتمل ان لا يكون مدرجا فيكون اخر صدره الميم واول عجزه واو والركن ويكون عروضه مزاحفه بالقبض وابتداوه مزاحفا بالثلم ووزنه فعلن بسكون العين ونسيته تقديره لا نسيتك وسهل الحذف منه كونه ماضيا لفظا مستقبلا معنى لعمله في ظرف مستقبل وهو ما دام عقلي بشهادة السياق والسرمد

الدايم والامد الغاية والمنتهى اي الى غاية الزمان الدايم ويسهله اي يسهل الحذف تقدم لا على القسم لقوله فلا والله نادى الحي ضيفي هو صدر بيت من الوافر عجزه هدوا بالمساة والعلاط وعزاه الشارح للمتخل وهو بفتح الخاء المعجمة مشدده ويروى بدل قومي ضيفي وانشد الحلال عجزه بلفظ طوال الدهر ما دعي الهذيل ثم قال والبيت من مقطوعه لابي اسامة الجشمي اولها وهادية تعدت لها سبيلا نجات وهي نافرة تحول وهد واكعدوا مصدر هدا بالهمز يهدا هدا وهدوا سكن قالوا والثانية من مصدره بدل من الهمزة كما في مغنو والمساة مصدر ساء فعل به ما يكرهه والبا الداخله عليه متعلقه بنادى والعلاط بمهملتين على زنة كتاب الخصومة والشر ويقال غلطه بشر اذا ذكره بسوء اقسم الشاعر بالله ان الحي لا ساد ون ضيف بما يكرهه من مساءة وخصومة بان يقولوا له اسكن ولا تتحرك عندنا يريد ان ضيفه عزيز كريم لا يقابل الا بما يرضيه وفي ذلك ايما الى شرف الشاعر وعزته قال الشارح وقد جعل المصنف وغيره التاء في المحذوف من هذا البيت كلمة لا وفيه بحث لان الفعل هنا ماض لفظا ومعنى لان الانسان انما يتمدح بما وقع لا بما يتوقع فلا ينبغي كون المقدر لا فانها لا تدخل على الماضي لفظا ومعنى الا مكررة ولا تكرير في البيت فينبغي ان يقدر ما وزعم الكوفيون ان لا تحذف في مثل هذا البيت وان المذكوره اولا هي باقي الجواب قدم اعتنا بالنفي وفيه تقديم باقي جملة على جملة اخرى مع انه لا يتاتى في نحو قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم وههنا تفصيل حسن وهو ان جواب القسم اذا كان فعلا مضارعا منفيا فان كان النافي لا ومعه نون التاكيد فلا تحذف لا منه نحو قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام وان فاق الورى حسبا وان لم تكن معه النون وهو الكثير نحو واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت فلك ان لا تحذف للعلم بها وان كان النافي ما وهو قليل لانها لا تنفي الا الحال الا انها استعيرت ثم للاستقبال كما استعيرت لا للحال في قولهم مرض فلان حتى لا يرجونه اي حتى هو الان لا يرجى فهل تحذف كما تحذف فيه خلاف ومن منع احتج بعدم السماع وبما في الحذف من الالباس لانه لا يعلم حينئذ هل النفي للحال او للاستقبال ويأتي من المصنف قريبا بيان تحكم ما وسمع لا النافيه بدون القسم كقوله وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم يلاقونه حتى يؤوب المنخل

هو من ثاني الطويل وقايله النمر بن تولب وتووب ترجع والمنخل بفتح المعجمة
اسم شاعر غاب ولم يعرف له خبر ولعله قايل البيت عند الشارح قال
في القاموس ومنه لا افعله حتى يووب المنخل واظنه احد القارظين
اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا اتيك او يووب القارظان
وانشد ابن مالك هذا البيت في شرح كافيته وادعى انه مثال لما جمع فيه
بين حذف القسم وحذف حرف النفي من جوابه فانه اراد والله لا تلاقونه
قال وهذا في غاية الغرابة انتهى وجماعة من النحاة تردية كما عليه المص
مما حذف منه لا النافيه بدون قسم قال الشارح والظاهر ان راى
ابن مالك اولى ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس وقد قيل به
في يبين الله لكم ان تضلوا فقيل هو على حذف لا النافيه ولا قسم اي
لئلا تضلوا وقيل المحذوف مضاف اي كراهة ان تضلوا او مخافة
ان تضلوا حذف ما النافيه ذكر ابن معط ذلك في جواب
القسم ابن معط هو الامام ابو الحسين زين الدين يحيى بن عبد المعطي ابن
عبد النور المغربي الزواوي الفقيه الحنفي النحوي ولد سنة اربع وستين
وخمسمائة واشتغل بالمغرب وهو اجل تلامذة الجزولي ثم رحل الى
المشرق واقرا بها العربية مدة ودخل دمشق ثم توطن مصر وتصدر بجامعها
العتيق وروى عن القاسم بن عساكر وتوفي بها في ذي القعدة سنة ثمان وعشرين
وستمائة فقال في الفيته وان اتى الجواب منفيا بلا او ما كقولي والسما
ما فعلا فانه يجوز حذف الحرف اذا امنوا الالباس حال الحذف ومقتضى
هذين البيتين جواز حذف النافي مطلقا في جواب القسم لكن حيث يومن الالباس
فيقال والله افعل والمراد لا او ما افعل وعلل ذلك ابو علي بانه لو كان ايجابا
لم يخل من اللام او من النون او منهما قال ابن الخباز في شرحها ومن الكلام الملغز
انك اذا قلت لصاحبك والله ابغضك كنت محبا واذا قلت لانسان
نعقته والله احبك كنت مبغضا قال ابن الخباز وما رايت في كتب النحو
الا حذف لا فقط ولم ار حذف ما وقال لي شيخنا هو ابن اياز لا يجوز
حذف ما لان التصرف في لا اكثر من التصرف في ما وقد اسلفنا ان حذف
ما قليل وان منهم من منعه لانه يودي الى الالباس وانشد ابن مالك فوالله
ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب هو من ثاني الطويل
وقايله عبد الله بن رواحة الانصاري الصحابي رضي الله عنه والوفق
الموافقة بين الشيئين كالالتحام يقال حلوبته وفق عياله اي لها لبن
كفايتهم لا فضل فيه كذا في الصحاح وقال اصله ما ما نلتم بما بين احدهما

نافيه والاخرى اسم موصول وحسن الحذف ثقل التكرار ثم في بعض كتبه
قدر المحذوف ما النافيه وفي بعضها قدره ما الموصوله والدليل على
ان ههنا نافيا هو ما دخول الباء في بمعتدل والعطف عليه بولا
ويحتمل عند الشارح ان يجعل بمعتدل مفعولا به والباء زايدة
وما المذكورة نافية في الموضعين والفعلان تنازعا وحذف المفعول
من احدهما فلا يحتاج الى تقدير ما الا نافيه ولا موصوله حذف
ما المصدريه قاله ابو الفتح في قوله باية تقدمون الخيل شعثا
هو صدر بيت عجزه كان على سنابكها المداما وقد تقدم الكلام عليه
في الباب الثاني في بحث الجملة المضاف اليها وانما التزم ابن جني ذلك
لقوله ان اية لا تضاف الا الى المفرد فيقال التقدير باية ما تقدمون
اي اقدامكم والصواب ان اية مضافة الى الجملة كما مر هناك ووافق
لسيبويه وعكسه قول سيبويه في قوله باية ما تحبون الطعاما
هو صدر بيت عجزه الا من مبلغ عني تميما وقد مضى الكلام عليه ثمة ايضا
ان ما زايدة ليتحقق اضافة اية الى الجملة والصواب انها مصدرية واية
تضاف الى المفرد والى الجملة حذف كي المصدريه اجازه
السيرافي في نحو جئتك لتكرمني ويقال لهذه اللام المقدر بعدها لام كي
لانها تعطي من السبب ما تعطيه كي لان كي مضمرة بعدها وزعم السيرافي
وابن كيسان انه يجوز اضمار كي بعدها كما يجوز اضمار ان ولذلك سميت لام كي
وحملها على ذلك ان العرب اظهرت بعدها كي فقالت لكي تقوم كما
قالت لان تقوم وانما يقدر الجمهور هنا ان بعينها خاصة وهو صحيح
لانها ام الباب ومن ثم تقدر حيث لا يصلح تقدير كي نحو للبس
عباءة وتقر عيني فهي اولى بالجواز اي جواز التقدير وجواز الحذف
من غيرها من الحروف المصدرية وفي نسخة المحشي فهي اولى بالتجوز
اي بالتجوز فيها بالحذف حذف اداة الاستثناء لا اعلم
ان احدا اجازه الا السهيلي شنع عليه الشارح في نفي هذا العلم مع ان
هذه المسئلة مسطورة في التسهيل وقد كتب منه نسخا وملا بحواشيه
نقيه في باب التنازع ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف على
التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا زيد وما قعد الا
زيد فهل هذا شي غير حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا
وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة ايضا واختار فيها ذلك وقول المحشي
في جواب ذلك انه غير وارد على المص لان مراده حذف الاداة وحدها

مردود بان الترجمة لو كانت كذلك لكانت اجازة السهيلي مقصورة على
حذف الاداة ولو لم يكن لقول المص بعد فتضمن كلامه حذف اداة
الاستثنا والمستثنى جميعا وجه فتامل قال في قوله تعالى ولا تقولن
لشى الاية لا يتعلق الاستثنا بفاعل اذ لم ينه عن ان يصل الا ان
يشا الله بقوله ذلك بل هو مامور شرعا بذلك ولا بالنهي لانك اذا
قلت انت منهي عن ان تقوم الا ان يشاء الله فلست بمنهي لان
النهي حينئذ يكون معلقا على المشيه وهي غير معلومة فلا يتحقق المعلق
لجهالة المعلق عليه فقد سلطته على ان يقوم ويقول شا الله ذلك
اي فقد سلطت مخاطبك على القيام وقول شا الله ذلك وتاويل ذلك
ان الاصل الا قايلا الا ان يشا الله اي الا قايلا مع ذلك القول الا ان
يشا الله وحذف القول كثير انتهى اي لحذف القول المستثنى
لكثرة حذف القول وتبعته الاداة ضرورة وقال المحشي لحذف قايلا
لذلك فبقي الا ان يشا الله لحذف اولى اداة الاستثنا فبقي الا ان يشا
الله فتكون الاية على هذا من حذف اداة الاستثنا فقط وحدها لكن
بعد حذف المستثنى الذي هو قول لا حرج في حذفه فتضمن كلامه حذف
اداة الاستثنى والمستثنى جميعا ولما ادعى المحشي حيث شنع الشارح
على المص في دعواه عدم العلم بان احدا اجاز حذف اداة الاستثنا
الا السهيلي بان ابن مالك حكى الجواز وان ابن الحاجب اختاره ان
المراد بالترجمة حذف اداة الاستثنا وحدها اي وفيما اخبر واختير
حذفهما معا زعم ان قوله فيضمن الى اخره اعتراض من المص على السهيلي
بانه قرر الاية من حذف الاداة وحدها بما تضمن حذفهما اي الاداة
والمستثنى معا وقد نقلنا عنه وجه تقريره لذلك ولم يظهر لي وجه
قوله والصواب ان الاستثنا مفرغ وان المستثنى مصدر
او حال اي الا قولا مصحوبا بان يشا الله ان قدر المستثنى مصدرا
او الا ملتبسا بان يشا الله ان قدر حالا وحذف هذا المستثنى لوجود
ما يدل عليه وهو ان يشا الله فتكون الاية من باب حذف اداة الاستثنا
وحدها وسها المحشي فجعلها من ذلك وقد علم انه لا يكون القول
مصحوبا بذلك اي بان يشا الله الا مع حرف الاستثنا او ما في معناه
فطوى ذكره لذلك اي للعلم بمصحوبيته للمشيئة وليس المراد بطي ذكره
حذفه من اللفظ لتكون الاية من حذف الاداة كما فهم فتامل وعليهما
فالبا للمصاحبة وقد من ان وهي بمعنى المصاحبة او الملابسة واعلم

ان ما ذكره المص من الصواب ماخوذ من كلام ابن الحاجب في اماليه فانه
قال في تقرير البحث في هذه الاية الوجه ان يكون الاستثنا مفرغا كقولك
لا تجي الا باذن زيد ولا تخرج الامشيته على ان يكون الاعم المحذوف اي
المستثنى منه حالا او مصدرا فتقدير الحال لا تخرج على حال الا مستصحبا
لذلك وتقدير المصدر لا تخرج خروجا مستصحبا لذلك كقولك ما كتبت
الا بالقلم وما خرجت الا بالقدوم وحذفت البا من ان يشا الله و
التقدير الا بان يشا الله اي بذكر المشيئة المذكورة بحرف الشرط
او ما في معناه كقولك لا افعلن ان شا الله او بمشيئة الله او الا ان يشاء
الله وما اشبه ذلك وما ذكرا انه استثناء منقطع او متصل على غير
ذلك فبعيد اما الانقطاع فلا يتجه لانه يودي الى نهي كل احد عن
ان يقول اني فاعل غدا كذا مطلقا قيده بشي او لم يقيده وهو خلاف
الاجماع فانه لا يختلف في جواز قول القايل لافعلن غدا كذا ان شاء
الله وجعله منقطعا يدرجه في النهي واما ما ذكر من انه متصل باعتبار
النهي فيودي الى ان يكون المعنى نهيتكم الا ان شا والنهي لا يتقيد بالمشية
لانه ان اريد تحقيق الاخبار عن نهي محقق فلا يصح تعليقه بالمشية وان
اريد نفس النهي الذي هو انشا فلا يقبل تعليقه على المشية وان اريد
دوامه الى ان ياتي نقيضه فذلك معلوم من كل امر ونهي وكل حكم ثم
يلزم ان يكون كل احد منهيا عن ان يقول اني فاعل بكل حال الا في حال
مشية الله فيصير منهيا عن ذلك وهو خلاف الاجماع اذ يصير المعنى
النهي عن ان يقول نحو اني فاعل ان شا الله واني فاعل الا ان يشا الله
وهذا لا يقول له احد واما ما ذكر ان بعض المتاخرين زعم ان الاهنا ليست
باستثنا اصلا ولا منقطع فان اراد انها ليست باستثنا اتصال فقد
تقدم الكلام عليه وان اراد انها ليست باستثنا اصلا لا منقطع ولا
متصل فلا يصدر ذلك الا عن جهل وغباوة والله اعلم بالصواب
وقال بعضهم وهو مذكور في الكشاف يجوز ان يكون ان يشا الله كلمة
تابيد كذا هو في النسخ والظاهر انه الا ان يشا الله اي لا تقولنه ابدا
كما قيل في وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشا الله لان عودهم
في ملتهم مما لا يشاوه الله سبحانه فيكون محيلا للمعنى الذي بين وجوز
الزمخشري ان يكون المعنى ولا تقولن ذلك الا ان يشا الله ان تقوله
بان ياذن لك فيه وهو معنى قول قاضي المفسرين لا تقولن ذلك
الا وقت ان يشا الله ولما قاله مبعد وهو ان ذلك معلوم في كل امر

وقد علم ان ذكر المشية
في الاخبار عن
المتصحة
الفعل المستقبل على المشية
صح صح
احمد

ونهي اي ان التقييد باذن الله معلوم في كل فعل مامورا ومنهي قال تعالى
وما تشاؤون الا ان يشاء الله ومبطل وهو انه يقتضي النهي عن قول
اني فاعل ذلك غدا مطلقا اي سواء قيد بالمشيئة ام لا لان الاستثناء
بالمشيئة انما عرض للنهي فبقي ذلك على اطلاقه ولا خلاف في جوازه
ولا سيما مقيدا بالاستثناء ولهذا الاقتضا المذكور يرد ايضا قول
من زعم ان الاستثنا منقطع وقول من زعم ان الا ان يشا الله كناية
عن التابيد لبقاء النهي فيهما على اطلاقه حذف لام
التوطية وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن وان اطعتموهم انكم
لمشركون وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين لعدم
صلاحية الجواب فيها للشرط اذ لا تدخل نون التاكيد في جوابه ولا يصدر
بان فدل ذلك على حذف لام التوطية قبل ان والجواب للقسم الذي
اذنت به اللام المقدر وقيل في انكم لمشركون على حذف فا الجزا ولا
حذف قبل الشرط بخلاف وان لا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين
فان الجواب فيه صالح للشرط فلا لام محذوفه حذف الجار
يكثر ويطرد مع ان خفيفة كانت او مخففه وان المشدده نحو
يمنون عليك ان اسلموا اي بان ومثله بل الله يمن عليكم ان هداكم
اي بان والذي اطمع ان يغفر لي ونطمع ان يدخلنا ربنا اي في ان
وان المساجد لله اي ولان ايعدكم انكم اذا متم اي بانكم وجاء حذفه
ايضا في غيرهما والاول قياسي بخلاف الثاني فانه مقصور على السماع
نحو قدرناه منازل اي قدرنا له ويبغونها عوجا اي يبغون لها انما
ذلكم الشيطان يخوف اولياءه اي يخوفكم باوليايه فالاوليا مخوف
بهم لا مخوفون وقد يحذف الجار مع بقاء الجر كقول روبه هو ابن
العجاج الراجز بن الراجز وقد قيل له كيف اصبحت خير عافاك الله
بجر خير والتقدير بخير وقولهم بكم درهم اشتريت فدرهم مخفوض
بمن مقدرة عند الجمهور والزجاج على انه مخفوض باضافة كم اليه حملا
على الخبرية ورد بان كم الاستفهامية لا تقبل الاضافة لانها بمنزلة
عشرين مثلا وهو لا يقبل الاضافة واعلم ان في جر تمييز كم الاستفهامية
بغير من ظاهرة ثلاثة مذاهب احدها الجواز مطلقا فنقول بغلام ملكت
على الاستفهام الثاني لا يجوز مطلقا الثالث جوازه بشروط ثلاثة
ان يجر كم بحرف جر وان يكون التمييز مفردا ولو كانت من ظاهرة جاز
الجمع والافراد وان لا يفصل بين التمييز وكم فمتى فات شرط منها لم يجز

ويقال في القسم الله لافعلن بجر الاسم الشريف وواو القسم محذوفه
وجزم بعض محشي الكتاب فيما وجد تد بخطه بان الاول سماعي والثاني
قياس وقد صرح ابن مالك ايضا بقياسية حذف الجار في مثل قولك زيد
بالجر لمن قال بمن مررت قال وهذا هو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم اقربهما
بابا بالجر في جواب قولها ان لي جارين فالى ايهما اهدي ولقول العرب
خير بالجر لمن قال كيف اصبحت فحذفت البا والتي عملها لان معنى
كيف باي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا عليه فلو لفظ به لكانت الدلالة
اقوى وجواز الحذف اولى قال ابو حيان وينبغي ان يثبت في القياس
على ذلك حذف ان الناصبه هو مطرد في اماكن معروفه
جوازا في بعض ووجوبا في بعض فالاول كبعد عاطف الفعل على اسم صريح
وبعد لام الجر غير الجحود ما لم يقترن الفعل بلا بعد اللام فيتعين الاظهار
وبعد كي الجارة والثاني بعد لام الجحود وحتى المرادفة لالى او كي الجاره
او الا والواقعة موقع الى وبعد فا السبب جوابا لامر او نهي او دعا
او استفهام لا يتضمن وقوع الفعل او لنفي محض او ما ول او عرض او
تحضيض او تمن او رجا وبعد واو الجمع واقعة في مواقع الفا وشاذ
في غيرها لا يقاس عليه نحو خذ اللص قبل ياخذك اي قبل ان ياخذك
فحذفت ان وبقي الفعل منصوبا ومرة يحفرها بنصب يحفر اي ان يحفرها
ولا بد من تبعها اي من ان يتبعها وقال به سيبويه في قوله ونهنهت
نفسي بعد ما كنت افعله هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره فلم ارمثلها
خباسة واحد الا ان اجزاء الثلاثة الاول مزاحفة بالقبض ولهذا انقل
انشاده والبيت قال العيني لعامر بن جوين الطاي وكذا هو في الاغاني
وفي شرح شواهد الكتاب للزمخشري انه من ابيات قالها في هند اخت امرء
القيس بن حجر لما هرب من النعمان ابن المنذر ونزل على عامر واراد عامر
الغدر به فتحول عنه والخناسة ضبطها العيني بخاء معجمة مضمومه وموحدة
وسين مهملة قال الجوهري الغنم وفي القاموس الغنيمة ووهم الجلال فجعلها
بالحاء المهملة ثم قال كالظلامة وزنا ومعنى ورجل خنوس اي ظلوم وانما
هو خنوس بالخاء المعجمة ففي القاموس خنس الشي بكفه اخذه وفلانا حقه
ظلمه وغشمه والخنوس الظلوم والخباسه والخباسا بضمهما الغنيمة ولم يحك
الخناسه بمعنى الظلامه والمراد ان كان من الروية البصرية كان مثلها
مفعولا ثانيا وخناسه واحد الاول وان كان من البصرية فمثلها اما مفعول
وخناسة واحد بدل منه او صفة تقدمت وصارت حالا والمفعول

خناسة واحد والضمير في مثلها عايد على اظعان هند او على هند فقد قال
في مطلع الابيات اظعان هند تلكم المتحمله ونهنهت معناه كففت
اي وكففت نفسي بعد ما قاربت ان افعل فافعل في البيت منصوب
بان محذوفة وقال المبرد افعلها بضم اللام ثم حذف الالف من ها
ونقل حركتها وهي الفتحة الى ما قبلها فصار يتخيل انه منصوب واثما الفتحة
الى ما قبلها فصار فتحة بناء وهي لغة محكية عن الطائيين وقيل الاصل افعلن
بنون التاكيد ثم حذفت قال المص في شواهده وهذا القول والاول وهو
حذف ان ضعيفان والترجيح الثاني لان ذلك علم من لغة قبيلة ولان
الضمير راجع الى الخماسة وهي مؤنث فاذ اقلنا اصله افعلها كان جاريا
على القياس واذا قلنا افعله كان مخالفا له ومهما امكن الجريان على القياس
والظاهر لا يعدل عنه وقال الزمخشري الضمير في افعله راجع الى المصدر
اي بعد ما كدت افعل ويجوز ان يرجع الى الغدر لانه اراد ان يغدر
وهذا اي ما قاله المبرد اولى من قول سيبويه لانه اضمر ان في موضع
حقها ان لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد فانه لا يكاد يقترن بها
واعتد لها مع ذلك بابقاء عملها وقد يعارض بما يوجد في بعض النسخ
بان تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه اولى واذا رفع الفعل
بعد اضمار ان سهل الامر اذ ليس يبقى اثر الحذف بعد حذفه فكانه لم يكن
ومع ذلك فلا ينقاس ايضا ومنه قل افغير الله تامروني اعبد
ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه فالفعل
المضارع المرفوع فيها كان منصوبا في الاصل فلما حذف ناصبه عاد
مرفوعا وهو اي رفع الفعل بعد اضمار ان الاشهر في رواية بيت طرفة
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت
مخلدي هو من ثاني الطويل وقد تقدم الكلام عليه وقرى اعبد بالنصب
على بقاء العمل بعد الحذف كما روي احضر كذلك اي بالنصب وذلك
على خلاف الاشهر وانتصاب غير في الاية على القراءتين قراءة الرفع وقراءة
النصب لا يكون باعبد لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول لان ان
المقدر موصول حرفي والمقدر له حكم الملفوظ بل بتامروني وان اعبد
بدل منه بدل الاشتمال اي اتامروني بغير الله عبادته فحصته او نصبته
اي اتامروني بعبادة غير الله حذف لام الطلب هو مطرد
عند بعضهم في نحو قل له ليفعل اي ان حذف لام الطلب يطرد في جواب
امر المخاطب وجعل منه قل لعبادي يقيموا او قل لعبادي يقولوا

الذين امنوا وقيل

وقيل هو جواب لشرط محذوف تقديره ان يقل لهم او جواب الطلب
اي قل لهم اقيموا او قولوا قاله ابو حيان معمول القول محذوف تقديره قولوا
التي هي احسن والجزم بيقولوا على انه جواب الامر الذي هو قل قاله الاخفش
وهو صحيح المعنى على تقدير ان يكون عبادي يراد بهم المومنون لمسارعتهم
لامتثال امر الله حتى انه بنفس ما يقال لهم ذلك يقولوا اي ان في ذلك
ايذانا بانهم لفرط مطاوعتهم الرسول بحيث لا ينفك فعلهم عن امره
وانه كالسبب الموجب وعن سيبويه انه انجزم على انه جواب لشرط محذوف
اي ان يقل لهم يقولوا فيكون المحذوف معمول القول والشرط الذي يقولوا
جوابه وقال المبرد انجزم جوابا للامر الذي هو معمول قل اي قل لهم قولوا
التي هي احسن يقولوا وقال الزجاج الجزم بلام الامر اي مقدرة ومقول القول
مذكور لا محذوف وقيل يقولوا مبني وان كان مضارعا لحلوله محل فعل
الامر المبني والحق ان حذفها مختص بالشعر فهو حذف ضرورة كقوله
محمد تفد نفسك كل نفس هو صدر بيت من الوافر عجزه اذا ما خفت من امر
تبالا والاصل لتفد فحذفت اللام ضرورة وقد تقدم الكلام على هذا البيت
في بحث اللام المفرده من حرف اللام حذف حرف الندا يحذف
باطراد جوازا نحو ايها الثقلان يوسف اعرض عن هذا ان ادوا
الي عباد الله وشذ اي الحذف في اسمي الجنس والاشارة قال الرضي
ما الجنس فالمراد منه هنا كل نكرة يصح تعريفها باللام سواء تعرف بالندا
نحو يا رجل بالضم او لم تتعرف نحو يا رجلا وسوا كان مفردا كما مر او مضافا
نحو يا غلام رجل يا حسن الوجه او مضارعا للمضاف نحو يا طالعا جبلا
قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه اولا والسر في امتناعهم من حذفه
اما من النكرة فلان حرف التنبيه انما يستغني عنه اذا كان المنادى
مقبلا عليك متنبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة واما من
المعرفة المتعرفة بحرف النداء فلان الحرف المذكور حينئذ حرف
تعريف وحرف التعريف لا يحذف فيما تعرف به لئلا يظن بقاؤه على
اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المعرف بها وحرف
التعريف اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه
والخطاب فان قيل جوز حذف حرف الندا من اي نحو ايها الثقلان
وهو جنس معرف بالندا فالجواب ان المقصود بالنداء هو وصف
اي وهو معرف قبل الندا باللام فجاز حذفه لذلك الا ترى انه لا يجوز
الحذف من يا ايهذا من غير ان نصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف

من هذا فثبت ان الاعتبار فى حذف حرف الندا من اي بوصفه نحو
ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايهذا الرجل واما اسم الاشارة
فانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شي وبين كون الاسم مشارا اليه
وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما احرج فى الندا عن ذلك الاصل
وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغير وجعله مخاطبا
وهي حرف الندا قال الشارح وتقييد المص شذوذ حذف حرف الندا
بما ذكر من اسمي الجنس والاشارة ظاهر فى ان حذفه من منادى غيرهما
ليس شاذا فيرد عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف الندا منها الا مع
تعويض الميم المشددة فى الاخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل
الى ندايه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة
لكثرة ندايها لم يحذف الحرف لىلا يكون اجحافا وناقشه المحشي
بانه لا وجه لايراد خصوصية كلمة الله فان حرف الندا لا يحذف
ايضا من المندوب نحو يا عمرا ولا من المستغاث نحو يا الله ولا المنادى
البعيد لان المراد فيه اطالة الصوت والحذف ايضا من المضمر كحاية
شاذ ولقايل ان يقول لا نسلم ان ظاهر قول المص وشذ فى اسمي
الجنس والاشارة يفهم تقييد حكم الشذوذ امرين من امور لا يستلزم
ان ما عداهما ليس بشاذ على ان الكلام فى حذف حرف الندا من المنادى
والمندوب والمستغاث ليسا بمنادى بين نحو اصبح ليل معناه يا ليل
ادخل فى الصباح وصر صبحا وهذا قالته ام جندب زوجة امرى
القيس تبرما به قال فى الصحاح وكان امرو القيس مفركا بالتشديد
وهو الذي تبغضه النسا ويقال انه سالها عن سبب تفريك النساء له
فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطي الافاقة
وقوله بمثلك هذا لوعة وغرام هو عجز بيت من ثالث الطويل
صدره اذا اهملت يوما لها قال صاحبي وقايله ذو الرمة ولوعة
الحب حرقته وقد لاعه الحب بلوعه والتاع فواده احترق ويروى
اذا هملت عيني وهذا اي يا هذا و لوعة مبتدا موخر وبمثلك خبره
ولحن بعضهم المتنبي اي نسبه الى اللحن وخطا الكلام فى قوله هذي
برزت لنا فهجت رسيسا وهذا صدر بيت من ثاني الكامل
عجزه ثم انصرفت وما شفيت نسيسا اي يا هذي والرسيس ابتدا
الحب والنسيس بنون فى اوله ومهملتين بينهما مثناة تحتية
بقية الروح وغاب بتجهد الانسان واجيب بان هذي مفعول

مطلق

مطلق لانه منادى حذف حرف ندايه اي برزت هذي البرزة
وقد يقال لا حاجة الى ذلك ويمنع التلحين المذكور لان المتنبي
كوفي يقول كاصحابه بجواز حذف حرف الندا من اسم الاشارة فما وجب
التمحل لتصحيح استعماله ورده اي رد هذا الجواب ابن مالك بانه
لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه نحو ضربته ذلك
الضرب ورده اي يرد هذا الرد ببيت انشده اي ابن مالك وهو قوله
يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتيك اخال ذاك قليل
هو من ثاني الطويل والملل السامة ومعنى البيت على ما ذكر المص
انك قد مللت صحبتي وصحبتي اياك قليله فلا تمل وقال الشارح
الذي ظهر لي ان ذاك اشارة الى الملل المفهوم من قوله مللت او الى
الامر الذي تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك اياي
وصحبتي اياك فيما اخاله واظنه وهذا الامر قليل فى الاصحاب فقوله
ذاك مبتدا اخبر عنه بقليل وقوله اخال جملة الغي فعلها والى بها
بعد الجملة السابقة لبيان الاخبار بما تقدم عليها ناشا عن ظن لا يقين
كما تقول زيد قايم اظن فليست الاشارة الى مفعول مطلق ولم يتضح
لي وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت وتكلف المحشي فقال وجهه ان
ذلك اشارة الى المصدر الذي هو صحابتيك ولم ينعت اسم الاشارة
بالمشار اليه بل اخبر عنه اما على التعلق بالام ابتدا حذفت ضرورة
كما قال سيبويه فى اني وجدت ملاك الشيمة الادب وفي وما اخال
لدينا منك تنويل ان الاصل لملاك وللدينا واما على الغا المتوسط لان
التوسط المبيح للالغا ليس التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل
فى الكلام مقتضى للالغاء ايضا نعم الالغا للتوسط بين المعمولين اقوى
والعامل هنا قد سبق بالمبتدا الذي هو صحابتي كما قيل فى البيتين
انهما من الغاء المتوسط لان العامل فى الاول سبق باو وفى الثاني
بما النافية ونظيره متى ظننت زيدا قايما فانه يجوز فيه الالغا
والحق ان التزام نعت اسم الاشارة الى المصدر اذا وقع مفعولا
مطلقا لا انه ملتزم مطلقا لا انه ملتزم مطلقا فلا يتجه الرد بالبيت
كما قال الشارح حذف همزة الاستفهام قد ذكر
اول الباب من الكتاب فان حيث بين هناك ما اختصت به
همزة الاستفهام من الاحكام ذكر منها حذفها واورد لها امثلة وقال
ابن مالك فى التوضيح وقد كثر حذف الهمزة اذا كان معنى ما حذفت

منه لا يستقيم الا بتقديرها كقوله تعالى وتلك نعمة تمنها علي قال ابو الفتح وغيره اراد او تلك ومن ذلك قراة ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم بهمزة واحدة وقراة ابي جعفر سواء عليهم استغفرت بهمزة وصل مكسورة ثم اورد امثلة من كلام العرب ومن الاحاديث النبوية صلى الله عليه وسلم على قايلها وقدمنا ثمه ان بعضهم ادعى ان الحذف ضرورة وان كلام سيبويه يدل عليه واسلفنا ان ابن قاسم قال المختار اطراد حذفها اذا كان بعدها ام المتصلة لكثرته نظما ونثرا **حذف نون التوكيد يجوز في نحو لا تفعلن** اي يجوز حذفها من جواب القسم المؤكد بها **في الضرورة كقوله فالوا لي لنا تيتها جميعا ولو كانت بها عرب وروم** هو من اول الوافر وقايله عبد الله بن رواحة الانصاري رضي الله عنه من قصيدة قالها في غزوة موتة وفيها استشهد والروم الجيل المعروف من ولد الروم ابن عيصو بن اسحاق عليه السلام يقال رومي وروم مثل زنجي وزنج فليس بين الواحد والجمع الا اليا المشددة كما قالوا تمرة وتمر فرقوا بين الواحد والجمع بالتا والاصل لتاتينها **ويجب حذف الخفيفة اذا لقيها ساكن** لامتناع تحريكها وانما حذفت عنده دون التنوين حطا عن مرتبته لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع من اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك من الفعل بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل **نحو اضرب الغلام بفتح البا والاصل اضربن** واذا وقفت على اضربن والحالة هذه قلت اضربا بقلب النون الخفيفة الفا **وقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه** واصله لا تهينن بنون ساكنة بعد لام الكلمة حذفت لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا وقد تقدم الكلام على هذا البيت مستوفى في عل من حرف العين من الباب الاول **واذا وقف عليها تالية ضمة او كسرة** اي ويجب حذف الخفيفة اذا وقف عليها وقبلها ضمة او كسرة **ويعاد حينئذ ما كان حذف لاجلها** اي لاجل النون من واو الضمير ويائه **فيقال في اضربن يا قوم بضم البا اضربوا** بحذف النون واعادة واو الواحد وقال يونس الواو واليا عوض من النون ويفهم من ذلك انه اذا وقف عليها تالية فتحة لا تحذف وانما تقلب الفا شبها لها بالتنوين **وحذفها في غير ذلك ضرورة كقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس**

هو من اول المنسرح وقايله طرفة بن العبد وقال ابن بري انه مصنوع عليه واضرب امر من الضرب وضبطه بعضهم بالصاد المهملة والفا على انه امر من الصرف قال العيني وليس بصحيح واصله اضربن بنون التاكيد الخفيفة فحذفها للضرورة وبقي اخر الفعل مفتوحا والهموم مفعوله وطارقها بدل منه وهو من طرق الرجل الى اهله ليلا وضربك مصدر نوعي مضاف الى الفاعل واصله كضربك والقونس مفعوله وهو بفتح القاف والنون بينهما واو ساكنة واخره سين مهملة العظم الناتي بين اذني الفرس وفي نوادر ابي زيد قال انشدني الاخفش بيتا مصنوعا لطرفه فذكره بلفظ اضرب وبلفظ بالسوط بدل بالسيف **وقيل ربما جاء في التنزيل وخرج بعضهم عليه قراة من قرا** وهو ابو جعفر المنصور **الم نشرح بالفتح** والاصل نشرحن **وقيل ان بعضهم** اي بعض العرب **ينصب بلم ويجزم بلن** فجاءت القراة المذكورة على لغة هذا البعض **ولعلك تقول** معترضا **لعل المحذوف فيهما** اي في البيت والاية على تلك القراة النون **الشديدة فيجاب بان تقليل الحذف** اي المحذوف **والحمل على ما ثبت حذفه** وهو الخفيفة **اولى حذف نوني التثنية والجمع** هذه الترجمة توجد في بعض النسخ دون بعض **يحذفان** لزوما **للاضافة** ولو لفظية **نحو تبت يدا ابي لهب وانا مرسلوا الناقة ولشبه الاضافة نحو لا غلامي لزيد ولا مكرمي لعمرو اذا لم تقدر اللام مقحمة وللتقصير الصلة نحو الضاربا زيدا او الضاربوا عمرا واللام الساكنة قليلا نحو لذائقوا العذاب فيمن قرا بالنصب وللضرورة نحو قوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر فيمن رواه برفع اسار ومنة** اي وما عطف عليه ولو برفع اسار ودم لكان اولى **واما من خفض فبالاضافة وفصل بين المتضايفين باما** هو اما بلفظ الماضي والجملة معطوفة او مستانفة بالواو واما نصبه المصدر عطفا على الاضافة **ولم ينفك البيت عن ضرورة** على الروايتين والبيت من ثاني الطويل وقايله تابط شرا وظاهر كلام ابن جني ان الفصل فيه باما بين المتضايفين غير ضرورة فانه قال وعلى هذا تقول هما غلاما اما زيد واما جعفر كذا في شرح مشكل الحماسة له والخطتان بضم الخاء المعجمة وبالطاء المهملة تثنية خطة وهي الامر والقصة والاسار بكسر الهمزة الاسر وجوز بعض شارحي الحماسة ان يكون رفع اسار ومنة ودم على الحكاية وان حذف النون مع ذلك للاضافة كانه قال هما خطتا قولكم الى اما كذا واما كذا وكانهم كانوا يريدونه على الخصلتين

فاخذ بنيهكم عليه ويحكي مقالتهم والمعنى لبس لي الا احد الخصلتين على زعمكم
للاسر والتزام منكم ان رايتم العفو والقتل وهو اولى بالحر لما فيه ذلة وقد
تلهما بخطة اخرى ذكرها فقال ٥ واخرى اصادى النفس عنها وانها ٥
لمورد حزم ان فعلت ومصدر ٥ فرشت لها صدري فزل عن الصفا ٥
به جؤجؤ عبل ومتن مخصر ٥ والمراد بهذه الثالثة الفرار بالحيلة
التي ذكرها والمصاداه ادارة الراي في تدبير الشي والاتيان به على
اتم وجه والصفا الصخر الاملس والجؤجؤ بجيمين وهمزتين كهدهد الصدر
وعبل ضخم ومتنا الظهر بالمثناة الفوقية مكتنفا الصلب عن يمين وشمال
ومخصر دقيق والحيلة التي اشار اليها هي ما حكاه صاحب الاغاني من ان تابط
شرا كان يشتار عسلا من جبل ليس غير طريق واحد فاخذت عليه لحيان
ذلك الموضع وخيروه بين النزول على حكمهم او القا نفسه من الموضع الذي
ظنوا انه لا يسلم فصب العسل الذي معه على الصفا وشد صدره على الزق
ثم لصق بالعسل فلم يبرح يزلق عليه حتى نزل سالما وجعل بكلهم وكان
بينهم وبين الموضع الذي استقر به على الطريق ثلاثة ايام والبيت من قصيدة مطلعها
اذا المرء لم يحتل وقد جد جده ٥ اضاع وقاسى امره وهو مدبر
ولكن اخو الحزم الذي ليس نازلا ٥ به الخطب الا وهو للقصد مبصر
فذاك قريع الدهر ما عاش حول ٥ اذا سد منه منخر جاش منخر
وجد جده اسناد مجازي معناه ازداد جده جدا واضاع صنع ومعناه
شق به وهو مدبر اى مول والحزم بالزاي الشدة والضبط واخو الحزم
صاحبه الذي يستعد للامر قبل نزوله وذلك اشارة اليه وقريع الدهر
يحتمل وجهين ان يكون بمعنى مختار الدهر من قرعته اخترعه بقرعي
وان يكون من قرعة الدهر بنوائبه حتى جرب وبصر وهو فيهما فعيل
بمعنى مفعول والحول بضم المهملة وتشديد الواو المتحول من حال وقوله
سد منه منخر مثل للمكروب المضيق عليه وجاش تحرك واضطرب اي
انه لا فتنانه بالحيل لا يوخذ عليه طريق الا اخذ في اخرى ومن ابيات
هذه القصيدة قوله فابت الى فهم وما كنت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي
تصفر واختلفوا في قوله لا يزالون ضاربين القباب بجر القباب
قدرواه المحشي بلفظ ربجي والحي القبيلة وهو وان كان مفرد اللفظ دال
على الجمع معنى فهو كالفريق لك رعاية لفظه ومعناه وقد راعى الشاعر
لفظه فقال عرندس ذي طلال ومعناه فقال لا يزالون ضاربين وهو
عجز بيت من الخفيف لم يسم قايله صدره كل حي عرندس ذي طلال

والعرندس

والعرندس من صفات الابل الشديد واستعمله هنا للعقلاء على جهة التشبيه
البليغ او الاستعارة على قول والطلال بفتح الطاء المهملة الحالة الحسنة
والهيئة الجميلة وجر القباب اما بلام محذوفة اي للقباب واما على ان
الاصل القبابي بياء النسب للمبالغة وهذا الاختلاف هو ما نبه عليه بقوله
واختلفوا فقيل الاصل ضاربين ضاربي القباب وقيل للقباب كقوله
اشارت كليب بالاكف الاصابع وقيل اعرب ضاربين اعراب
مساكين فنصبه بالفتحة لا بالياء وحذف النون يحذف
لزوما ان تحول ال نحو الرجل والاضافة نحو غلامك لان الاضافة وال لا
يجامعان التنوين بحال وتلمح هذا المعنى من قال كاني تنوين وانت اضافة
فحيث تراني لا تحل مكانيا ولو جعل اضافة ومخاطبه تنوينا لطابق المعنى
ولشبههما نحو لا مال لزيد اذا لم تقدر اللام مقحمة فان قدرت فهو
مضاف والمانع الصرف نحو فاطمة اذ التنوين من خصايص المتصرف
والقول بان التنوين محذوف في غير المنصرف مبني على ان الاصل في الاسم
المتمكن ان يكون منصرفا وللوقف في غير النصب اي في الرفع والجر
لان التنوين انما يلحق اخر الاسم اذا كان متحركا ولا حركة حالة الوقف واما
في النصب فلا يحذف لالتقاء الساكنين وانما تقلب الفا لخفة الالف
الا في ربيعة فيحذفونه وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه
غير مضاف واما على قول الاضافة فحذفه لها فاما قوله اسلمني الى
قومي شراحي فضرورة اي ان ثبوت هذه النون في اسلمني انما يكون
في ضرورة الشعر خلافا لهشام فانه قال يجوز ذلك في السعة فيقال زيد
ضاربني بنون قبل الياء والياء في محل نصب على المفعولية لا في محل خفض
على الاضافة وهذا المصراع عجز بيت من اول الوافر صدره وما ادري
وظني كل ظني وشراحي فاعل اسلمني لاعتماده على الاستفهام والياء
ضمير متصل مفعوله وهو مرخم شراحيل علم رجل لا ينصرف عند سيبويه
في تعريف ولا تنكير لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش في التنكير
كذا يفهم من الصحاح وفي البيت ضرورة اخرى وهي الترخيم في غير النداء ومثله
يسميه ارباب البديعيات اكتفاء ويعدونه من المحسنات وقيل
يمكن ان يكون شراحي منادى حذف حرفه ومسلمني خبر المحذوف
اانت مسلمني الى قومي يا شراحي ثم هو نون وقاية لا تنوين وهو
مختار ابن مالك كقوله وليس الموافيني ليرفد خايبا اذ لا يجتمع التنوين
مع ال هذا يتبع في بعض النسخ دون بعض وهو للرد على هشام في قوله ان

نون سلني نون تنوين لا وقاية والياء مضاف اليه مجرور لا مفعول منصوب فان دعواه هذه لا تتاتى في البيت لان المانع من كون النون تنوينا لم يبق الا انها نون وقاية لحقت الاسم شذوذا للضرورة والمولى اسم فاعل من والاه اياه وبرفد على البنا للمفعول اي لست من يا ابتي طالب الرفد والعطا خايبا **ولكون الاسم** اي ويحذف التنوين لزوما لكون الاسم **علما** اسما كان او كنية او لقبا **موصوفا بما اتصل به واضيف الى علم من ابن او ابنة** فلو فات الاتصال نحو زيد الفاضل ابن عمرو لم يحذف التنوين فالشروط اربعة احدها ان يكون علما فلو كان غير علم لم يحذف نحو رجل ابن زيد الثاني ان يكون موصوفا بابن او ابنة فلو وصف بغيرهما لم يحذف الثالث الاتصال كما قدمنا الرابع ان يكون الابن او الابنة مضافا الى علم فلو كان مضافا الى غير علم لم يحذف والظاهر من اطلاق العلم انه شامل لما كان اسما لابن الاول او جده وبعضهم يشترط ان يكون ابا لا جدا ووجهه ان الحذف منوط بالكثرة والاكثر نسبة الانسان الى ابيه لا الى جده قال الرضي ولكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا طلب تخفيفه لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولك هذا فلان بن فلان فانه كنا يدعن العلم اي فله حكمه وان لم يكن بين علمين نحو جاني كريم بن كريم او زيد بن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذلك اذا لم تقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة استعماله ايضا مع ان التنوين حذف من الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا وخبره وفي امالي ابن الحاجب وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان تكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتدا والوقف والدليل على ذلك كتابتهم في اسم باثبات اليا في وباثبات الالف في اسم وقياس ابن ان يكتب بالالف لانك لو ابتدات به لقلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرة الاستعمال ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الاول فللعلة التي حذفت العرب التنوين حذفت الكتاب الالف واشترط في رسمه بدون الف ان لا يكون في اول سطر لانه ان كان في اول سطر كان في محل يبدا به غالبا لان القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجب النطق به غالبا لان القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه

جرى مجرى الوصل الغالب فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه **او بنت عند قوم من العرب** ومن منع في بنت قال لم يكثر استعمالها **فاما قوله جارية من قيس ابن ثعلبه** هو صدر بيت من مشطور الرجز او مصراع من تامه وبعده كريمة اخوالها والعصبه وربما روي بعده كانها حلية سيف مذهبه ولم يسم القايل **فضرورة** اي فاثبات التنوين فيه ضرورة وهي من الضرورات التي ترد الشي الى اصله قال ابن جني والذي ارى انه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه ان يجري ابن وصفا على ما قبله ولو اريد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد ان يجريه على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشي الواحد فوجب لذلك ان ينوي انفصال ما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدا وعلى ذلك تقول كلمت زيد بن بكر كانك تقول كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدلة اذ هو في التقدير من جملة اخرى غير جملة المبدل منه قال بعض المتاخرين لو كان الامر كما قال ابن جني لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه وجه سايغ مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجه ان يحمل على انه ضرورة **ويحذف** التنوين **لالتقا الساكنين قليلا** لان الكثير فيه تحريكه حينئذ لانه حرف صحيح **كقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا** فان الرواية فيه بخفض ذاكر من غير تنوين ونصب الاسم الشريف والبيت من اول المتقارب الا ان عروضه زوحفت بالحذف وهو لابي الاسود الدولي فقد اخرج ابو الفرج في الاغاني عن عوانة قال كان ابو الاسود يجلس الى فناء امراة بالبصرة فيتحدث اليها وكانت جميلة فقالت له يا ابا الاسود هل لك في ان اتزوجك فاني صناع الكف حسنة التدبير قانعة بالميسور قال نعم فجمعت اهلها وتزوجته فوجد عندها خلاف ما قدره واسرعت في اتلاف ماله ومدت يدها الى خيانته وافشت سره فغدا على من كان حضر تزويجه اياها فسالهم ان يجتمعوا عنده ففعلوا فقال لهم

اريت امرا كنت لم ابله … اتاني فقال اتخذني خليلا
فخاللته ثم اكرمته … فلم استفد من لدنه فتيلا
والفيته حين جربته … كذوب الحديث سروقا بخيلا
فذكرته ثم عاتبته … عتابا رفيقا وقولا جميلا
فالفيته غير مستعتب … ولا ذاكر الله الا قليلا
الست حقيقا بتوديعه … واتباع ذلك صرما جميلا

فقالوا بلى والله يا ابا الاسود قال تلك صاحبتكم وقد طلقتها فانصرفت معهم
ومعنى البيت الشاهد وما قبله اني ذكرت هذا الخل ما كان بيننا من
العهود والمودات وعاتبته ادنى عتاب وقلت له قولا كريما لما وجدته
طالبا رضاي قال الشارح ولا يقال استعتبته فاعتبني اي استرضيته
فارضاني والشاهد فيه في ولا ذاكر الله حيث حذف التنوين من ذاكر
لالتقاء الساكنين فانه مجرور عطفا على مجرور وقد عمل النصب فيما بعده
لاعتماده على النفي او على المبتدا في التقدير تقول انت غير ضارب زيد
اي لا ضارب ووجهه الاعلم بانه اما على التشبيه بحذف النون الخفيفة
لالتقاء الساكنين نحو اضرب الرجل او للتشبيه بما حذف تنوينه من
الاعلام الموصوفة بابن مضافا الى علم قال والاحسن ان يكون حذف التنوين
للضرورة وانما اثر ذلك اي الحذف لالتقاء الساكنين على حذفه
للاضافة لارادة تماثل المتعاطفين في التنكير اللام الاولى لتعليل
الحذف والثانية للايثار واراد بالمتعاطفين المعطوف والمعطوف عليه
اي ان الشاعر اثر حذف التنوين في ذاكر الله لاجل التقاء الساكنين على
حذفه لاجل الاضافة فلم يضف ذاكرا الى الاسم الشريف ليتماثل المتعاطفان
في التنكير فان المعطوف عليه نكرة قطعا فاراد ان يكون المعطوف نكرة
ايضا فاعمله ولم يضفه فان قيل اليس لو اضيف كانت اضافته لفظية
لانها اضافة عامل الى معموله وهي لا تفيد التعريف اجيب بان اضافة
اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا كان بمعنى الحالية او الاستقبال وهو
ههنا بمعنى المضي بدليل ايقاع العتب عليه فان قلت فكيف عمل النصب
وهو اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل الا اذا كان صلة لال قلت عمل هنا
لاعتماده على النفي فتدبر وقرئ قل هو الله احد الله الصمد وهي قراءة
عبد الوارث ولا الليل سابق النهار وهي قراءة عمارة بن عقيل بترك تنوين
احد وسابق ونصب النهار واختلفوا في ترك تنوين غير في نحو
قبضت عشرة ليس غيرها فقيل لانه مبني كقبل وقيل لنية الاضافة
وان الضم اعراب وغير منصوبة لانها اسم ليس لا يحتمل الا النكرة وللتجريد
ويرده ان هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور
باطراد الا ان اشبه في اللفظ المضاف نحو قطع الله يد ورجل
من قالها فان الاول مضاف الى المذكور والثاني للمجاور ونزله منزلة
انه المضاف اليه في المعنى كانه مضاف اليه لفظا وحذف
ال تحذف للاضافة المعنوية اي تحذف ال من المضاف اضافة

معنوية لان الاضافة اما لتخصيص المضاف ان كانت الى نكرة او لتعريفه
ان كانت معرفة فلو لم تحذف منه ال لزم تخصيصه او تعريفه
وكل ذلك ممتنع لانه تحصيل للحاصل اما مع المعرفة فظاهر واما مع
النكرة فلان ذا اللام معرفة والتعريف تخصيص وزيادة اما الاضافة
اللفظية فلا تحذف ال معها لانها لا تفيد تاثيرا في المعنى بل تخفيفا
في اللفظ فلم يمتنع معها والندا نحو يا رحمن لئلا يجتمع على الاسم تعريفان
الا من اسم الله تعالى اي من لفظ الجلالة الشريفة فانهم قالوا يا الله
خاصة وذلك لاجتماع امرين في هذه اللام لزومها الكلمة فلا يقال
لاه الا نادرا وكونها بدلا من همزة اله ولذا لا يجمع بينهما الا قليلا وقطعت
همزته في الندا ايذانا من اول الامر بان الالف واللام صار لهما حكم
الحرية حتى لا يستنكر اجتماعهما مع يا والجمل المحكية لعدم جواز
التصرف في المحكي قيل والاسم المشبه به نحو يا الخليفة هيبة لان
تقديره يا مثل الخليفة هيبة فيا داخلة في الحقيقة على غير ذي الالف
واللام وسمع سلام عليكم بغير تنوين فقيل هو محمول على اضمار ال فيكون
مما نحن فيه ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف اليه والاصل
سلام الله فيكون مما حذف فيه التنوين للاضافة وهو اولى لان حذف
المضاف اليه اكثر من حذف ال وقال الخليل في ما يحسن بالرجل خير
منك بالجر صفة الرجل ان يجعل كما هو على نية ال في خير اذ لا توصف
المعرفة بالنكرة ويرده انها لا تجامع من الجارة للمفضول
وليس من ذلك كقول الكميت فهم الاقربون من كل خير وهم الابعدون
من كل ضر لان من هذه صلة لما اشتق افعل منه وليست الجارة للمفضول
ويجوز ان تجامع من هذه متقدمة او متاخرة تلك نحو زيد اقرب من عمرو
من كل خير وقال الاخفش اللام في الرجل زائدة والنكرة صفة نكرة
وليس هذا اي القول بزيادة اللام بقياسي اي ما مر مقيس والتركيب
الذي كلامنا فيه قياسي وقال ابن مالك خير بدل وابدال المشتق
ضعيف فان الاغلب في البدل ان يكون جامدا بحيث لو حذف الاول
لاستقل الثاني ولم يحتج الى المتبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا
قدر الموصوف كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل
اي وابيك رجل خير منك قاله الرضي فالاولى عندي ان يخرج على
قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وهو ان يجعل ال فيه لتعريف الجنس
فيكون مدخولها كالنكرة فيصح نعته بالنكرة وما هو في حكمها

حذف لام الجواب وذلك ثلاثة لان المحذوف ثلاثة حذف لام جواب لو نحو لو نشاء جعلناه اجاجا الغالب على جواب لو اذا كان ماضيا مثبتا دخول اللام عليه فالحكم في الاية بعدها فيها مبني عليه حذف لام لقد جوابا للقسم يحسن مع طول الكلام نحو قد افلح من زكاها قال ابو حيان اذا كان جواب القسم ماضيا مثبتا فانه يكون باللام وقد ويجوز تعاقبهما حكى سيبويه والله لكذب وقال تعالى قد افلح من زكاها حذف لام لافعلن جوابا للقسم ايضا يختص بالضرورة كقول عامر ابن الطفيل وقتيل مرة اثارن فانه فرغ وان اخاهم لم يثار هو من اول الكامل وفي انشده ابن الشجري في اماليه لابن الطفيل ايضا وانشد شارح ابيات الايضاح على روي الدال فقال عامر ابن الطفيل

فلابغينكم قنا وعوارضا ، ولاقبلن الخيل لابة ضرغد
والخيل تردي بالكماة كانها ، خذ سايع في الطريق لا قصد
في بالني من عامر ومجرب ، ماض اذا انفلت العنان من اليد
فلاثارن بمالك وبمالك ، واخي المروات الذي لم يسند
وقتيل مرة اثارت فانه ، فرغ وان اخاهم لم يقصد

وهكذا انشده شراح المفصل يقال بغيته اذا طلبته باجتهاد وقنا اسم جبل وعوارض من ارض بني اسد اي لاطلبنكم في هذين الموضعين فحذف الجار اتساعا كما حذفه من قوله في المصراع الثاني ولاقبلن الخيل لابة اي بالخيل الى الابة فحذف الجارين وعدى الفعل الى المفعولين وعلى ذلك انشده ابو علي في ايضاحه فصرح بان اقبل غير متعد قال تقول اقبلت بوجهي عليه وقال شارح ابياته فيه نظر حكى ابو زيد في نوادره قبلت الماشية الوادي واقبلتها اياه اذا اقبلت بها نحوه فاذا ثبت ذلك كان متعديا بنفسه الى المفعولين وضرغد كسبهلل جبل بين ارض في ناحية غطفان والابة بتشديد الراء وهي ارض ذات حجارة سود وامثار مضارع ثار بالمثلثة فالهمز ثارا وثوره اذا طلبت دمه وقتلت قاتله ومرة بضم الميم وبها تاتيث ابو قبيلة من قريش وابو قبيلة من قيس عيلان والفرغ بكسر الفاء وفتحها وبالغين المعجمة الهدر يقال ذهب دمه فرغا اي هدرا لم يطلب وقتيل مرة لاثارن وانما قلنا ذلك لان الغالب في المضارع المثبت الواقع جوابا للقسم ان يوكد بالواو والنون واختلف في تخلفهما عليه فقال البصريون لا يجوز في السعة وقال الكوفيون والفارسي وابن مالك يجوز فيها مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم

ليرد على اقوام اعرفهم ويعرفوني وقيل انه على حذف مبتدا اي لانا نرد وشاهد الاتيان بالنون دون اللام في الشعر ما انشده المصنف ومثال الاتيان باللام دون النون قوله لين بك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع والاصل ليعلمن حذف جملة القسم هو كثير جدا وهو اي هذا الحذف لازم مع غير الباء الموحدة من حروف القسم اذ لا يجامع فعل القسم من حروفه الا هي وحيث قيل لافعلن او لقد فعل او لئن فعل ولم يتقدم جملة قسم ملفوظة فثم جملة قسم مقدرة لشهادة اللام فيهما او اللام ونون التوكيد وهما شاهدا عدل في الاولى وكان الجواب له دون الشرط في الاخرة نحو لاعذبنه عذابا شديدا الاية ولقد صدقكم وعده لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولهذا لم يجزم الجواب واختلف في نحو لزيد قايم ونحو ان زيدا لقايم اولقايم هل يجب كونه جوابا لقسم فيجب تقديره اولا فلا ووقفت على كلام لبعض محشي الكتاب ومن خطه نقلت محصله نقل الخلاف في نحو ان زيدا لقايم فقط فانه قال اختلف في حقيقة هذه اللام فقال البصريون هي لام الابتدا التي في قولك لزيد قايم واخرت لئلا يجتمع حرفان لمعنى واحد وقال الكسائي انها التي في قولك لزيد قايم واخرت لتاكيد الخبر وان لتاكيد الاسم وقال الفراء هي الفارقة بين ما يكون جوابا لكلام تقدمه وما لا يكون لذلك وقال شيخه معاذ بن مسلم الهراء هي للفرق بين ما هو جواب النفي موكدا وما هو جواب لنفي غير موكد بها وقال هشام هي جواب لقسم محذوف قبل ان ورد بانها لو كانت جوابا للقسم للزمها النون في قوله تعالى ان ربك ليحكم بينهم فان النون لا تفارق القسم في نحو هذا الا ضرورة او نادرا ثم قال وهذا الخلاف كله في ان زيدا لقايم واما ان زيدا قايم ولزيد قايم فلا اعرف انهما جواب القسم اولا فلم ينظر هذا كلامه واعلم ان جواب القسم اذا كان اسمية فلا بد من رابط بينها وبين القسم وهو ان واللام نحو ان الانسان لفي خسر ان سعيكم لشتى وقد ياتي بان وحدها نحو قوله احلف بالمروة يوما والصفا انكم خير من يفارق العصا وباللام وحدها نحو لنحن اعلم وقد يستغنى عنهما اذا طال ما بين القسم وجوابه كقول ابن مسعود والله الذي لا اله الا هو هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة وقول الشاعر

ورب السموات العلى وبروجها ، والارض وما فيها المقدر كاين

وبدون استطالة في قليل من الكلام كقول الصديق رضي الله عنه انا كنت

الظلم اي لا ما حذف جواب القسم يجب اذا تقدم عليه
اي على القسم او اكتنفه بان توسط في اثنائه ما يغني عن الجواب
فالاول نحو زيد قايم والله ومنه ان جاءني زيد والله اكرمته قيل عليه
ان هذا المثال الثاني من القسم الاول قطعا فلا وجه لقوله ومنه فتدبر
بل من الثاني وسياتي تحقيقه بذلك في بحث جملة جواب الشرط والظاهر
ان ما هنا سهو واجيب بانه لا سهو فان الشرط والقسم اذا اجتمعا استغني
بجواب السابق منهما عن جواب المتاخر والاصل في الجواب ان يلي فالجواب
فيكون اكرمته في المثال مقدما في الرتبة على القسم ويكون مما حذف منه
جواب القسم لتقدم ما يغني عنه لكن في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال
ومنه وبما حمل عليه هذا المجيب لمقتضى رد الثاني الى الاول اذ يقال
في نحو زيد والله قايم ان الاصل في الخبر ان يلي مبتداه فيكون قايم
في المثال مقدما في الرتبة على القسم ويكون مما حذف جواب القسم
لتقدم ما يغني عنه لكن في الرتبة دون اللفظ والثاني نحو زيد والله
قايم وان قلت زيد والله انه قايم او لقايم احتمل كون المتاخر
خبرا عن المتقدم عليه وجملة القسم اعتراض بينهما وجوابها محذوف
واحتمل كونه اي كون المتاخر عنه جوابا للقسم وجملة القسم
وجوابه الخبر ويجوز اي حذف جواب القسم في غير ذلك نحو والنازعات
غرقا الايات اي لتبعثن بدليل ما بعده وهذا الجواب المقدر
هو العامل في يوم ترجف او عامله محذوف تقديره اذكر وقيل
الجواب ان في ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده وتخلل قصة موسى
عليه الصلاة والسلام بينهما ومثله في تقدير الجواب ق والقران
المجيد اي لتهلكن بدليل كم اهلكنا هذا سهو من المص المتنزع عليها ما بعد
والقران المجيد بما بعد ص والقران ذي الذكر او انك لمنذر بدليل
بل عجبوا ان جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال الاخفش
هو قد علمنا وحذفت اللام للطول مثل قد افلح من زكاها
وقال ابن كيسان هو ما يلفظ من قول الاية وقال الكوفيون
الجواب بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا قال ذلك لان بل لا يصدر
بها جملة جواب القسم وقال بعضهم ان في ذلك لذكرى ومثله
ص والقران ذي الذكر في ان جوابه محذوف دل عليه ما في ص
من الدلالة على التحدي اي انه لمعجز او انك لمن المرسلين او ما
الامر كما تزعمون بدليل بل الذين كفروا في عزة وشقاق وفي تفسير

ابن

ابن عطية وقتادة والطبري ان الجواب مقدر قبل بل وانه الصحيح
وقدر بما الامر كما يزعمون وقدره الزمخشري بانه لمعجز وفي البحر
ينبغي ان يقدر ما ثبت انه جواب للقران حين اقسم به كما في قوله تعالى
يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين وتقويه ذكر النذارة هنا في قوله
وعجبوا ان جاءهم منذر منهم كما ذكرت هناك في قوله لتنذر قوما فان
الرسالة تتضمن النذارة والبشارة وقيل مذكور فقال الكوفيون
والزجاج الجواب ان ذلك لحق وفيه بعد لا بعد بينهما وكثرة
الفاصل قال الفراء لا نجد هذا القول الا مستقبحا في العربية لتاخيره
جدا عن قوله والقران وقال الاخفش ان كل الا كذب الرسل وقال
الفراء وثعلب هو ص لان معناه صدق الله ويرده بعد تسليم ذلك
على ما ذكر ان الجواب لا يتقدم وانما يكون دليل الجواب لا الجواب
بعينه وقيل كم اهلكنا وحذفت اللام للطول حذف
جملة الشرط هو مطرد بعد الطلب ولو دعاء نحو فاتبعوني يحببكم
الله اي فان تتبعوني يحببكم الله فاتبعني اهدك اي ان تتبعني
ربنا اخرنا الى اجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل اي ان
تاخرنا واعلم ان في هذه المسئلة ثلاثة اقوال الاول لابن مالك وعزاه
الى سيبويه والخليل ان الفعل المضارع اذا وقع جوابا للامر فهو
مجزوم بما تضمنه ذلك الامر من معنى ان الشرطية فاذا قلت قم
احسن اليك فاحسن مجزوم بقم لتضمنه معنى ورد
بان الشي لا يتضمن شيا اخر الا اذا كان لا يدل عليه والامر يدل
على الشرط بالالتزام فلا يتضمنه وبانه يلزم ان يكون العامل جملة
ولا يوجد لنا عامل هو جملة اصلا الثاني انه مجزوم بان مقدرة وهو
مقتضى ما قاله المص والتقدير في المثال قم ان تقم احسن اليك الثالث
انه مجزوم بفعل الامر لنيابته مناب الشرط وجاء بدونه اي وجاء
حذف جملة الشرط بدون كونه بعد الطلب نحو ان ارضي واسعة
فاياي فاعبدون اي فان لم يتات اخلاص العبادة لي في هذه
البلدة فاياي فاعبدون في غيرها ومثله فاياي فارهبون اي ان لم
يكونوا راهبين شيا فاياي فارهبون قال التفتازاني في حواشي الكشاف
ونقل عن المص يعني الزمخشري انه قال في هذه الاية وجوه من التاكيد
تقديم الضمير المنفصل وتاخير المتصل والفاء الموجبة معطوفا عليه
ومعطوفا تقديره اياي ارهبوا فارهبون واحد مضمر والثاني

ولا مطهر وما في ذلك من تكرر الرهبة وما فيه من معنى الشرط المقدر
ما يقتضيه الاستفهام التوبيخي المستفاد من ام المنقطعة او تقولوا
لو انا انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم بينة من
ربكم وهدى ورحمة فمن اظلم ممن كذب بايات الله اي ان صدقتم
فيما كنتم تعدون به من انفسكم هكذا وجدته في نسختي وهي معتمد
ولعله من سهو من قلم الناسخ فانه لا محل لها فقد جاءكم بينة فهذه
جملة جزاء حذفت جملة شرطها وان كذبتم فلا احد اكذب منكم
فمن اظلم فهذه ايضا جملة شرطية قد حذفت وانما جعلت هذه
الاية من حذف جملة الشرط فقط وهي من حذفهما وحذف جملة
الجواب اي والحال انها من حذف جملتي الشرط والجواب كما يفصح عن ذلك
تقديره ان كذبتم فلا احد اكذب منكم لانه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة
مقام الجواب يعني جملة فمن اظلم وذلك يسمى جوابا تجوزا كما ستاتي
فمن ثم قيل ان المحذوف هنا جملة الشرط وحدها وجعل منه اي مما
حذف منه جملة الشرط الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين
فلم تقتلوهم اي ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم اي فلا ينبغي لكم
الافتخار بما ليس من فعلكم ويرده ان الجواب المنفي بلم لا يدخل عليه
الفا وكذا اذا كان منفيا بلا اما اذا كان منفيا بما او بلن فانه
يدخل عليه الفا نحو ان قام زيد فما يقوم عمرو او فلن يقوم قيل عليه
ليس الجواب هنا فعلية فعلها منفي بلم حتى يتوجه هذا الرد وانما هو جملة
اسمية حذف مبتداوها اي فانتم لم تقتلوهم وقد صرح الزمخشري بذلك
حيث قال والفا جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم
فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم هذا كلامه فالفا على هذا واجبة
لوقوع الجواب جملة اسمية وهذا نظير ما قالوه في ومن عاد فينتقم
الله منه انه على تقدير مبتدا محذوف اي فهو ينتقم الله منه والا
فالمضارع بدون تقدير لا تدخل عليه الفاء قال الشارح ويا عجبا
من المصنف كيف يقع منه مثل هذا وقال ابو حيان في نهره ليست الفاء
جواب شرط محذوف كما زعم الزمخشري وانما هي للربط بين الجمل لانه تعالى
لما قال فاضربوا فوق الاعناق واضربوا منهم كل بنان كان امتثال
ما امروا به سببا للقتل فقيل فلم تقتلوهم اي لستم مستبدين
بالقتل لان الاقدار عليه والخالق له هو الله تعالى ليس للقاتل فيها
شيء لكنه اجرى على يده فنفي عنهم ايجاد القتل واثبته لله تعالى

وجعل منه ابو البقا فذلك الذي يدع اليتيم اي ان اردت
معرفة اي معرفة الذي يكذب بالدين فذلك وهو حسن دلالة
ارايت عليه وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير اذا كان
فعلها منفيا بلا لقوله فطلقها فلست لها بكفؤ وان لا يعل
مفرقك الحسام اي ان لا تطلقها فحذف فعل الشرط وحده والبيت
من اول الوافر من قصيدة للاحوص وضمير تطلقها المرفوع عايد على
مطر زوج ام حفص اخت زوج الاحوص والمنصوب عايد على ام
حفص المذكورة وتحرير المسئلة ان الاكثرين على ان حذف جملة الشرط
مع بقاء الاداة جايز وذهب بعضهم الى انه لا يحذف الفعل الا مع بقاء
لا النافية كما في البيت وهو ما ذكره ابو حيان في تفسير قوله تعالى
فتاب عليكم وان كان اختار في شرح التسهيل الجواز مطلقا قال الشارح
لا ادري كيف وقع الخالف في اشتراط كون فعل الشرط المحذوف
منفيا بلا وبقائها وهو يسمع مثل قوله وان احد من المشركين استجارك
ونحوه الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ونحو المرء
مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر اللهم الا ان يكون
مراده ان اشتراط بقاء لا النافية انما هو حيث يكون الشرط منفيا
بها وليس المعنى ان فعل الشرط لا يحذف اذا كان منفيا بها فسهل الامر
حذف جملة جواب الشرط وذلك واجب ان تقدم
عليه او اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل
والثاني نحو هو ان فعل ظالم وانا ان شا الله لمهتدون ومنه
اي ومن الثاني وهو ما اكتنفه دليل الجواب ان جاءني زيد والله
اكرمته كيف يكون هذا منه ولم يكتنف الشرط شي بل ولا تقدم عليه
فلا ينبغي ان يجعل مما حذف منه جواب الشرط لما تقدم عليه او
اكتنفه ما يدل على الجواب اصلا وقد تقدم هذا المثال فيما حذف
فيه جواب القسم وجعل اكرمته جواب الشرط محذوفة مدلولا عليها
بجواب القسم ليكون مما حذف منه جملة جواب الشرط لدليل متاخر
فهو انما يستقيم على تجويز وقوع الماضي المثبت جوابا للقسم
بدون اللام او قد او بدون احدهما والصواب انه لا بد من اقترانه
بهما او باحدهما فلا يكون هذا المثال من هذا الباب وقول ابن
معط في الفية اللفظ ان يفد هو الكلام نحو مضى القوم وهم
كرام اما من ذلك اي مما حذف فيه جملة جواب الشرط لما اكتنفه

من دليله ففيه ضرورة وهي حذف الجواب مع كون الشرط
مضارعا مع انه لا يحذف جواب الشرط الا اذا كان فعل الشرط
ماضي اللفظ او المعنى بان كان مضارعا مقرونا بلم واما الجواب الجملة
الاسمية وجملتا الشرط والجواب خبر ففيه ضرورة ايضا وهي حذف
الفاء من الجواب فالضرورة على الاول حذف الجواب وعلى الثاني الحذف
منه كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها صدر بيت والخير بالخير
عند الله مثلان وقد تقدم الكلام عليه مرارا وان فيه حذف
فالجواب ضرورة ووهم ابن الخباز في شرحه اذ قطع بهذا الوجه
المتبادر ان الاشارة بهذا الى الوجه الثاني وهو كون الضرورة حذف
الفا من الجواب ولا ارى المتبادر الى المشارة عبارته تفهم الدا فانه
الاول فانه قال وفي البيت ضرورة وهو انه جزم بان الشرطية
فعلا واحدا ولم يات بجواب صريح اذ الماتي به على الاول دليل الجواب
فلا يكون جوابا صريحا واما على الثاني فالماتي به جواب صريح الا انه
حذفت منه الفا ولعل وجه التوهم كونه قطع باحد الوجهين في
محل احدهما ويجوز حذف الجواب في غير ذلك لقيام قرينة عليه
نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فافعل
ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي لما امنوا به بدليل وهم
يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القران اي لكان
هذا القران المسير به الجبال الى اخره هذا القران وما قدرته
اظهر فتبل ظاهره يشعر بانه مخترع هذا التقدير وليس كذلك
فقد ذكر الزمخشري في بيان معنى الاية وقال المعنى ولو ان
قرانا سيرت به الجبال عن مقارها وزعزعت عن مضاجعها
او قطعت به الارض حتى تتصدع وتتزايل قطعا او كلم به الموتى
حتى تسمع وتجيب لكان هذا القران لكونه غاية في التذكير
ونهاية في الانذار والتخويف ونقل مقابله عن بعضهم فهو
قد ذكر الوجهين صريحا ولكل وجه فاين ما انفرد بتقديره فضلا
عن ان يكون اظهر مما قدروه لو تعلمون علم اليقين اي لو تعلمون
ما بين ايديكم علم الامر اليقين اي لعلمكم ما تستيقنونه اي
لارتدعتم وما الهاكم التكاثر واشغلكم عن غيره ولعلمتم ما لا يوصف
ولا يكتنه فحذف الجواب للتفخيم ولا يجوز ان يكون قوله لترون
الجحيم جوابا لانه محقق الوقوع بل هو جواب قسم محذوف اكد به

الوعيد واوضح به ما انذرهم منه بعد ابهامه تفخيما ولو افتدى اي
ما تفتدى منه ولو كنتم في بروج مشيدة اي لادرككم فلا تفوتونه
واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي
اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من اية من ايات
ربهم الا كانوا عنها معرضين ائن ذكرتم اي ان تطيرتم ولو جينا
بمثله مددا اي لنفد ولو ترى الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم
او لكل من تصح منه الرؤية اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم اي لرايت
امرا فظيعا ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم
اي لهلكتم قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري
تقديره الستم ظالمين فقدر الجواب جملة استفهامية بدليل
ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام
لا تكون جوابا للشرط الا بالفاء مؤخرة عن الهمزة لا لها من وجوب
التصدير نحو ان جيتك افما تحسن الي ومقدمة على غيرها من
ادوات الاستفهام نحو فهل تحسن الي قال الشارح لم يقع في الكتاب
هذا الكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان جملة الاستفهام
جواب ونص ما فيه والمعنى قل اخبروني ان اجتمع كون القران
من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة اعلم بني اسرائيل على
نزول مثله فايمانه به مع استكباركم عنه وعن الايمان به الستم
اضل الناس واظلمهم الى هنا كلامه فان قلت فهذه الجملة المقدرة
اذ لم تجعل جوابا للشرط فما موقعها قلت موقعها ان تكون
مفعولا لاخبروني والعامل متعلق كما هي كذلك في قوله تعالى
قل ارايتم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم
الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط قلت هو محذوف
يدل عليه الجملتان المكتنفتان له والتقدير في اية الاحقاف
ان كان من عند الله الى اخره فاخبروني هل يهلك الا القوم الظالمون
تنبيه التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو
لقاء الله فان اجل الله لات لعدم صلاحيته فان اجل الله لات
للجواب لان الجواب مسبب عن الشرط الذي هو سببه وان اجل
الله ات سواء اوجد الرجاء ام لم يوجد فلا يصح جعله مسببا
عنه وانما الاصل فليبادر العمل وان اجل الله لات ومثله وان
تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك

فتصبر فقد كذبت رسل من قبلك ان يمسسكم قرح اي فاصبروا
فقد مس القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان اي يفعل
الفواحش والمنكرات فانه يامر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله
ورسوله والذين امنوا اي يغلب فان حزب الله هم الغالبون
ولا اشكال على هذا التحقيق ان هذه الايات قد وقع فعل الشرط فيها
مضارعا فلا يحذف جوابه لنصهم على ان حذف الجواب في السعة انما يكون
اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا حتى عدوا من الضرورة قوله اعزنك فتى
ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع لان مرادهم انه لا يحذف الجواب
من غير شي يسد مسده الا اذا كان فعل الشرط ماضيا وهذه المواضع التي
وقع فعل الشرط فيها مضارعا قد سد فيها شي مسد الجواب وان عزموا الطلاق
اي فلا يوذوهن بقول ولا فعل فان الله سميع ذلك ويعلمه بيان
لمضمون قوله تعالى فان الله سميع عليم فان تولوا فلا لوم علي فقد ابلغتكم
حذف الكلام بجملته يقع ذلك باطراد في مواضع احدها
بعد حرف الجواب اي بعد هذا النوع من الحرف يقال اقام زيد
فتقول نعم اي نعم قام زيد فحذفت الجملة في الجواب للعلم بها من
السوال ايجازا و يقال الم يقم زيد فتقول نعم ان صدقت النفي واردت
اعلامه بمضمونه اي نعم لم يقم زيد و تقول بلى ان ابطلته حتى يكون
المعنى بل قام ولذلك نقل عن ابن عباس في قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى
انهم لو قالوا نعم لكفروا ومن ذلك قوله قالوا اخفت فقلت ان وخيفتي
ما ان تزال منوطة برجائي هو من الضرب الثاني من الكامل ولم يسم
قايله والخيفة بالكسر فعلة من الخوف والمنوطة المعلقة اسم مفعول
من قولك نطت الشي انوطه اذا علقته والرجا توقع امر محبوب وهو
ضد الياس فان هنا بمعنى نعم وليست الناسخة لئلا يكون قد حذف
اسمها وخبرها جميعا وهو ممتنع واما قوله ويقلن شيب قد علاك وقد
كبرت فقلت انه تقدم الكلام على هذا البيت في ان من حرف الالف
فلا يلزم كونه من ذلك اي مما فيه حرف بمعنى نعم وحذفت الاسم
الجملة بعدها خلافا لاكثرهم فانه مما نحن فيه عندهم لجواز ان لا تكون
ان هنا للسكت من ان حرفا بل اسما لان على انها المؤكدة والخبر محذوف
اي انه كذلك الثاني بعد نعم وبئس اذا حذف المخصوص اذ بحذفه
يتحقق حذف الجملة باسرها لانه مقدر بجمله وقيل ان الكلام جملتان
اما اذا قيل هو جملة واحدة والمخصوص مبتدا او خبر فحذفه من باب

حذف المفردات نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب الثالث
بعد حرف النداء في مثل يا ليت قومي يعلمون اذا قيل انه على حذف
المنادى اي يا هولاء قيد بذلك لان حرف النداء اذا وليه ما ليس بمنادى
كان لمجرد التنبيه ولا حذف في الكلام وانما كان بتقدير المنادى من حذف
الكلام بجملته اي بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان المنادى عند
سيبويه وجمهور البصريين مفعول به لادعو مقدرا واصل يا زيد ادعو
زيدا حذف ادعو لزوما لكثرة استعماله ودلالة النداء عليه فجزا الجملة
الفعل والفاعل محذوف فاذا حذف المنادى كان الكلام برمته محذوفا
الرابع بعد ان الشرطية كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان
كان عييا معدما قالت وان هما بيتان من مشطور الرجز لروبة
ابن العجاج وقبله قالت سليمى ليس لي بعلا من يغسل جلدي وينسيني الحزن
وحاجة ما ان لها عندي ثمن مستورة قضاوها منه ومن وسليمى وسلمى
واحد وبعل المراة حليلها ومن بتخفيف النون لانه من المنة بالتشديد
وهو صفة بعلا والتقدير من على وجملة تغسل الى اخره مفسرة له وحاجة
بالنصب عطف على بعلا واردت بها قضاء الشهوة وما نافيه وان بعدها
زايده ومستورة صفة حاجة منه ومن اصله منه ومنى فحذف اليا
وخفف للضرورة ويروى بنات الحي بدل بنات العم والعيي خلاف
الفصيح فعيل من العي بمهمله ومثناه تحتيه مشددة وهو خلاف
البيان وهو على حذف جزاء الشرط اي ان ضيت به وليس محل الشاهد
وان كان كذلك رضيته ايضا فحذف جملتي الشرط والجزا الخامس
في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره قال الشارح لا يخفى
انك اذا قلت ان جاء زيد اكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب
الشرطيه وجملتها وليس شي من الجملتين دالة بتعلق ان به وارتباطه
بها كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا
كان كذلك فالمحذوف في هذين الموضعين الذين ذكرهما المص بعض
الكلام لا الكلام بجملته ولجيب بان مراد المص من حذف الكلام
بجملته حذفه بحيث لا يبقى منه عمدة ولا فضله والمحذوف فيهما
كذلك وان بقي اداة شرط او نفي حذف اكثر من جمله
في غير ما ذكر انشد ابو الحسن ان يكن طبك الدلال فلو في سالف
الدهر والسنين الخوالي هو من اول الخفيف لعبيد بن الابرص الطب
بكسر الطاء المهملة وتشديد البا الموحدة العادة والدلال بفتح المهمله

التمنع على المحب والفعل منه دل يدل من باب يضرب والنحو الى المواضي
جمع خاليه اي ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى
لاحتملناه منك قبل هذا المحذوف لم يخرج من جملة شرط لو ٣
وجوابها وهو وان كان اكثر من جملة الا انه لا يخرج عما ذكره اولا من
حذف الشرط وحذف الجزا فى كونه مثالا لما حذف منه اكثر من
جملة الجواب فى غير ما ذكر نظر ولجيب بان المراد فى غير ما ذكر حذف
جملة الشرط وحذف جملة الجواب وحدها احترازا عن حذف اكثر
من شرط وحذف اكثر من جواب فان ذلك لا يجوز ويكون مجموع ٣
الشرط والجواب مثالا لحذف اكثر من جملة فى غير ما ذكر وقالوا فى
قوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ان
تقديره فضربوه فحيى فقلنا كذلك فحذفت هذه الجمل المتعاطفه
وفى قوله تعالى انا انبئكم بتاويله فارسلون الايات تقديره فارسلوني
الى يوسف لاستعبره الرويا فارسلوه فاتاه فقال له يا يوسف
فحذفت منه هذه الجمل كلها فقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا
باياتنا فدمرناهم ان تقديره فاتياهم فابلغا الرسالة فكذبوهما
فدمرناهم فطوى ذكر هذه الجمل ايجازا واختصارا

تنبيه

الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه اي فى احكامه جوازا ووجوبا
وامتناعا هو ما اقتضته الصناعه وذلك كان يجد جزا بدون
مبتدا ولا بد للخبر من مبتدا او بالعكس اي مبتدا بدون خبر اوشرطا
بدون جزاء او بالعكس اي جزاء دون شرط او معطوفا بدون
معطوف عليه او معمولا بدون عامل نحو ليقولن الله ونحو قالوا خيرا
ونحو خير عافاك الله نحو خير فاذا وجد شيا من ذلك قدر لكل ما
يقتضيه واما فى نحو قولهم سرابيل تقيكم الحر ان البرد ولم يتعرض لى
فضول فى علم النحو فانه ليس من مقتضى صناعته وانما ذلك وظيفة
للمفسر وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارته والمفعول
لصونه عن ان يجري على لسانك او بالعكس اي لحقارته وعظمة
المفعول لتصون لسانك او للجهل به او للخوف عليه او منه فانت
لا تستطيع ان تذكره ونحو ذلك فانه تطفل منهم على صناعة البيان
اي علم البلاغة المعروف بفن المعانى والبيان فان بيان النكات
من شان البياني ومن شان النحوي ولم اذكر بعض ذلك فى كتابي جريا
على عادتهم فى التطفل على ما ليس من فنهم وانشد هو اما بالنصب

باضمار

باضمار ان بعد الواو والعطف على المصدر المتقدم على حد للبس عباءة وتقر
عيني او بالرفع على الاستيناف وهل انا الا من غزية ان غوت
غويت وان ترشد غزية ارشد هو من ثانى الطويل والبيت لدريد بن الصمة
الجشمي يرثي اخاه عبدالله وقد قتل يوم اللوى واسم دريد معويه
ابن الحرث بن بكر بن علقمة الجشمي ابو قره شجاع شاعر فحل عاش مائتى سنة
حتى سقط حاجباه على عينيه جعله الجمحي اول شعرا الفرسان وقد ادرك
الاسلام ولم يسلم وحضر يوم حنين مظاهرا المشركين وقتل على جاهليته
وشركه وذكره فى الاغانى وابنه سلمة شاعر وهو شاعر ايضا وهو الذي
رمى اباعامر الاشعري بسهم فاصاب ركبته وغزيه بغين معجمه مفتوحه
وزاي مكسوره بعدها مثناة تحتيه مشدده قبيلة ويقال رشد
يرشد كنصر ينصر وفرح يفرح والرشد خلاف الغي وغرضه انه لم يذكر
بعض ما اورده فى كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقتفاء اثر غيره
من فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى ان ينشد هذا البيت اعتذارا
عن ذلك وانما فعل لاغراض وهو انه وضع كتابه لافادة من تعاطى العلمين
التفسير والعربيه جميعا فلا حاجة الى اقامة ذلك العذر كما هو
صريح قوله بل لانى وضعت الكتاب لافادة متعاطى التفسير والعربية
جميعا واما قولهم فى راكب طلحات انه على حذف عاطف ومعطوف
اي والناقة فلانه لم ليطابق الخبر المخبر عنه فى التعدد وانما
قدروا ذلك ولم يقدروا الناقه وراكب الناقة لان حق الدليل ان
يتقدم ولانه يحوج الى ادعاء ان الاصل الناقة وراكبها ثم لما حذف
المعطوف عليه عدل عن الضمير الى الظاهر ولان المعطوف عليه
اذا حذف لزم بقا العاطف والطا لاحد قال فى المحكم الاعيا
من السير وقيل هو على حذف مضاف اي احد طلحتين وهذا
لا يتاتى فى نحو غلام زيد ضربتهما للزوم ان يكون المعنى غلام
زيد وزيد ضربتهما ولا يستقيم تقديرا لاحد فانه لا بد فع اشكال
عود ضمير التثنية الى المفرد بخلاف اشكال الاخبار بالمعنى عن المفرد

الباب السادس من الكتاب

فى التحذير من امور اشتهرت بين المعربين وتداولتهم ايديهم ٣ و
السنتهم والصواب خلافها وهى كثيرة والذي يحضرني الان منها
عشرون موضعا احدها قولهم فى لو انها حرف امتناع لامتناع
وقد بينا الصواب فى ذلك فى فصل لو وبسطنا القول فيه بما لم

حذف م

الناقة م

ليسبق اليه وهو انها حرف تفيد امتناع الشرط خاصة واستلزامه
للجواب والثاني قولهم في اذا غير الفجائية انها ظرف لما يستقبل
من الزمان وفيه معنى الشرط غالبا وذلك معيب من جهات
احدها انهم يذكرونه في كل موضع وانما ذلك تفسير للاداة من
حيث هي اي مع قطع النظر عن مواقع استعمالها وعلى المعرب ان
يبين في كل موضع هل هي متضمنة لمعنى الشرط ام لا لست ام منفصلة
ليقال كيف انى لهل بمعادل ولا معادل لهل وانما هي منقطعة واحسن
مما قالوه ان يقال اذا اريد تفسيرها من حيث هي هي وقد يقع
في بعض النسخ من حيث الجملة والمراد واحد ظرف مستقبل خافض
لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك والثانية ان العبارة
التي تلقى للمتدربين اي الاخذين في تعلم هذه الصناعة يطلب
فيها الايجاز ما امكن ليخف على الالسنة اذ الحاجة داعية الى
تكريرها وكان اخصر من قولهم لما يستقبل من الزمان ان يقولوا
مستقبل فان اسم الزمان يوصف بالاستقبال كما يوصف الزمان
والثالثة ان المراد انها ظرف موضوع للمستقبل على ان اللام في
قولهم ظرف لما يستقبل صلة للوضع والعبارة الشايعة لهم موهمة
انها محل للمستقبل وظرف له كما تقول اليوم ظرف للسفر ومحل
له لان السفر وقع فيه وان الزمان قد يجعل ظرفا للزمان
مجازا لانه ليس حدثا لتكون ظرفية الزمان له حقيقة تقول
كتبته في يوم الخميس في عام كذا فان في الثاني حال من الاول
فهو ظرف له على الاتساع لان حلول الجزء في الكل ليس حلول ظرف
في مظروف حقيقة ولا يكون بدلا منه اذ لا يبدل الاكثر من الاقل
على الاصح وقيل يجوز كما في قوله كان غداة البين حين تحملوا فان
يوم بدل من غداة واجيب بان تقدير غداة يوم تحملوا ولو قالوا
ظرف مستقبل لسلم اي قولهم هذا من الاسهاب اي التطويل
لا لفايدة والايهام المذكورين والرابعة ان قولهم غالبا
راجع الى قولهم فيه معنى الشرط كذا يفسرونه فيقتضي انه
قيد فيه خاصة مستفاد انه متخالف وذلك يقتضي ان كونه
ظرفا وكونه للزمان وكونه لما يستقبل لا يتخلف ليس كون اذا للزمان
حالة مغايرة لكونه ظرفا وان لوحظ عموم كونه للزمان لعموم كونه
ظرفا فذلك معنى لا يتخلف عن اذا قطعا فيشكل قوله وقد بينا

في بحث اذا ان الامر بخلاف ذلك وانها قد تخرج عن كل من الظرفية
ومعنى الاستقبال والشرطية الثالث قولهم النعت يتبع المنعوت
في اربعة من عشرة وهي واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وواحد
من التعريف والتنكير وواحد من الافراد وضديه وواحد من
التذكير وضده وهذا القول على اطلاقه غير جيد وانما ذلك
في النعت الحقيقي وهو ما كان وصفا للشيء بحال نفسه ومتحملا
لضميره واما السببي وهو ما كان وصفا للشيء بحال متعلقه سواء
كان جزاء له او لا كان خارجا عنه واعلم ان النعت السببي لا يرفع
الا الظاهر الذي هو من سبب المنعوت مضافا الى ضميره والحقيقي لا يرفع
الا ضمير المنعوت ثم الصفة السببية لا يجوز ان تسند الى ضمير المنعوت
حتى يمكن ان يقع منه حقيقة نحو مررت برجل كاتب الغلام لان
الكتابة يصح اسنادها اليه حقيقة ولو قلت مررت برجل حايض
البنت لم يصح لان الحيض لا يصح اسناده حقيقة اليه فالصفة
هنا لا يصح اسنادها الا الى الظاهر فانما يتبع في اثنين من خمسة
فقط واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير
واما الافراد والتذكير واضدادهما من التثنية والجمع والتانيث
فهو فيها كالفعل اعلم ان النعت يجري في المطابقة وعدمها مجرى
الفعل الواقع موقعه فان كان جاريا على من هو له رافعا لضميره
طابقه في الافراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتانيث تقول
مررت برجل حسن وامراة حسنة كما تقول مررت برجل حسن
وامراة حسنة ومررت برجلين حسنين ورجال حسنين كما تقول
مررت برجلين حسنا ورجال حسنوا وامراتين حسنتين ونسوة
حسان كما تقول امراتين حسنتا ونسوة حسن وان كان جاريا
على غير من هو له فان لم يرفع السببي فهو كالحقيقي في رفعه
الضمير المنعوت نحو مررت برجل حسن الوجه وامراة حسنة
الوجه ورجلين حسني الوجه وامراتين حسنتي الوجه ورجال
حسان الوجوه ونساء حسان الشعور وان رفع السببي فهو
كالفعل فتعود النعت على الافصح ويكون حاله في التذكير والتانيث
باعتبار ذلك السببي وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله في
التثنية والجمع الا ان ضعف مررت برجل قايمين ابواهما وقايمين
اباؤهما دون ضعف يقومان ابواهما ويقومون اباوهما لان

الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب وتجريدهما لكونهما علامتين
للتثنية والجمع ضعيف بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه
فانهما حرفان وصفا علامة للتثنية والجمع ولذا انقلبا حالتي النصب
والجر ياء واذا لم يكن النعت جمعا غير جار مجرى مفرده في الحركات
والسكنات فان كان جمعا جاريا لذلك بان كان جمعا مكسرا فالمطابقة
حينئذ لا تضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه لخروجه عن زنة
الفعل لفظا وعن مناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه
الذي اجتمع فيه فاعلان في الصورة الظاهرة الآن تخرج الواو عن
الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من الضمير او تجعل الجملة الفعلية
خبرا مقدما تقول مررت برجلين قايم ابوهما كما تقول قام ابوهما وبرجال
قايم اباوهم كما تقول قام اباوهم وبرجل قايمة امه كما تقول قامت
امه وبامراة قايمة ابوها كما تقول قام ابوهما فتراعي حال من اسندت
اليه الوصف وانما تقول قاعين ابواهما وقايمين اباوهم بالمطابقة
مع الاسناد الى الظاهر من يقول اكلوني البراغيث اي من لا يبالي
بالمطابقة في الفعل مع كون الاسناد معه الى الظاهر وقد حكي ضعف
هذه اللغة وان تفاوت الضعف في الفعل والوصف على ما عرفت
وفي التنزيل ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها فجاءت
الاية على اللغة الفصحى وهي مراعاة حال ما استندت اليه الصفة
غير ان الصفة الواقعة لجمع يجوز فيها في الفصيح ان تفرد
فيقال مررت برجل قاعد غلمانه وان يكسر اي وان يجمع جمع تكسير
وقد عرفت وجهه فيقال قعود غلمانه وهو ارجح على الاصح وليس الحكم
كذلك في الفعل وهو باق على ضعفه في ذلك كقوله بكرت عليه
بكرة فوجدته قعودا لديه بالصريم عواذله هو من ثاني الطويل
من قصيدة لزهير ابن ابي سلمى اولها ٥ صحا القلب عن سلمى واقصر باطله
وعرى افراس الصبى ورواحله ٥ وقبل بيت الشاهد

٥ وابيض فياض يداه غمامة ٥ على معتفيه ما تغب نوافله ٥ وبعده

٥ اخي ثقة لا تهلك الخمر ماله ٥ ولكنه قد يهلك المال نائله ٥

٥ تراه اذا ما جئته متهللا ٥ كانك تعطيه الذي انت سائله ٥

٥ ترى الجند والاعراب يغشون بابه ٥ كما وردت ماء الكلاب هوامله ٥

٥ اذا ما اتوا ابوابه قال مرحبا ٥ لجوا الباب حتى ياتي الجوع قاتله ٥

٥ فلو لم يكن في كفه غير نفسه ٥ لجاد بها فليتق الله سائله ٥

قوله

قوله صحا القلب اي زال عنه وانكشف ما كان به من سكر الهوى
واقصر باطله اي كف عنه باطل الغرام والجوى يقال اقصر عن
باطله اي كف عنه ومن قال انه على القلب اي اقصر عن باطله القلب
فقد قصر لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وترك بحاله وقوله
وعرى افراس الصبى ورواحله هو من باب الاستعارة المكنية
وقرينتها التخييلية وقد اورد علماء البيان هذا البيت من امثلتها
فقال صاحب التلخيص اراد ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه
زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت الاته
فشبه الصبي بجهة من جهات السير كالحج والتجارة قضى منها
الوطر فاهملت الاتها فاثبت له الافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها
والصبى من الصبو بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ويحتمل انه اراد بالافراس
والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات
او الاسباب التي قلما يتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبي فيكون تحقيقية
فافاد اولا ان ههنا تشبيها مضمرا في النفس اعني تشبيه الصبي بتلك
الجهة بجامع الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير
مبال المهلكة ولا محترز عن معركة وان اثبات الافراس والرواحله وهي
مما يختص بتلك الجهة استعارة تخييلية وثانيا ان الافراس والرواحل
يجوز ان يكون المراد بهما الدواعي الشهوانية وقواها او الاسباب الحاملة
على ذلك على انها استعارة تخييلية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي
وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي والابيض السيد والفياض السخي
والمعتفون جمع معتف وهو كل طالب لخير او رزق والنوافل الاعطيه
وما تغب معناه انها دائمة لا تنقطع والبكرة بضم الموحدة كالغدوة وزنا
ومعنى يقال بكرت على الشي واليه وفيه بكورا وبكرت بالتشديد وابتكرت
وابكرت وباكرت كل ذلك بمعنى اتيته بكرة وكل من بادر الى شي فقد ابكر
اليه اي وقت كان ومنه بكروا بصلوة المغرب اي صلوها عند سقوط
القرص كذا في الصحاح والصريم الظاهر انه الصبح لانه منقطع من الليل
وقيل الليل وهو من الاضداد واراد بقيته منه وقيل الارض المحصود
زرعها ومنه فاصبحت كالصريم والعواذل جمع عاذلة اراد من يعذله
في اتلافه ماله وانفاقه واخو الثقة من يوثق به في المهمات ومعنى لا يذهب
الخمر ماله انه لا يفني ماله في اللذات وحظ الشهوات بل في المكارم
ودفع الفاقات وقد في قوله قد يهلك المال نائله اي نواله وعطاؤه

للتحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه وانما كانت مع المضارع للتقليل
لاباء المقام عن ذلك والمتهلل الضاحك المستبشر والجند الفرسان
والاعراب الرجالة والمراد بغشيان الباب كثرة التردد اليه والكلاب
بضم الكاف ما لبني عامر والهوامل الابل بلا راع وحوادث خلوا وقاتل
الجوع هو القوى وصح الاستشهاد بالبيت وان لم يكن قعودا فيه نعتا
لان هذا الحكم من التزام المطابقة وعدمها ثابت ايضا الخبر والحال جميعا
وان الخبر يكون حقيقيا ويسمى فعليا وسببيا والحال حقيقية وسببية
والرابع قولهم في نحو فكلا منها رغدا نعت لمصدر محذوف
ومثله واذكر ربك كثيرا وقول ابن دريد من مقصورته واشتعل
المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضا اشتعال المبيض
في المسود عبارة عن فشو بياض الشيب في سواد الشعر والضمير في مسوده
راجع الى الراس واشتعال النار توقدها والجزل ما غلظ من الحطب والغضا
ضرب من شجر البادية يقال ان جمرته تبقى اربعين يوما اي اكلا رغدا وذكرا
كثيرا واشتعالا مثل اشتعال النار وقيل ومذهب سيبويه والمحققين
خلاف ذلك قيل لا ينبغي عد هذا فيما اشتهر بينهم والصواب خلافه
لان سنده كون مذهب سيبويه والمحققين على خلافه وهو لم يجزم بذلك
بل عزاه بلفظ قيل تبريا من نسبته اليهم على التحقيق وما اكتفى بذلك
حتى انه رد احتجاجهم له فكان الصواب ما اشتهر واجيب بان
الجعل الاول مبني على ما قيل من انه مذهب سيبويه والمحققين وفي المنصوب
حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكله واشتعله اي فكلا الاكل
واشتعل الاشتعال واذكره اي واذكر الذكر ودليل ذلك قولهم
سير عليه طويلا بانابة الظرف مناب الفاعل ولا يقولون طويل
بالرفع ولو كان نعتا للمصدر لجاز ان يكون هو النائب بدليل انه
لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه لتكون دالة عليه
تقول رايت كاتبا ولا يحذف الموصوف ولا تقول رايت طويلا
لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول فانه عام
لجنس الانسان وغيره وعندي فيما احتجوا به نظر من وجهين
اما الاول فلجواز ان المانع من الرفع اي رفع طويل على النيابة
كراهية اجتماع مجازين اورد عليه ان اجتماع مجازين امر مستكره
ولا انه مانع مما ذكر فانه لا نزاع في نحو قولهم احيا الارض شباب الزمان
من مستحسن الكلام واجيب بان المراد اجتماع مجازين مما يبحث النحوي

عنه

عنه وما اورده من المثال ليس من ذلك وقد بان المجازين المستكره
اجتماعهما بقوله حذف الموصوف وتصيير الصفة
مفعولا على السعة اي على التوسع في الكلام ولهذا يقولون دخلت
الدار بحذف في توسعا وجعل المفعول فيه مفعولا به مجازا ومفعولا
دخلت الامر بالنصب لان تعلق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط
الخافض مجاز فيجتمع مجازان وهو مستكره عندهم ويوضحه انهم
يفعلون ذلك في صفة الاعيان فيقولون سير عليه زمن طويل
بالرفع على انه نائب الفاعل فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب
على الحالية واقامة الظرف مقام الفاعل لما ذكرنا واما الثاني فلان
التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل
لا على الاختصاص اي هو متوقف على وجود دليل عليه لا على كون
الصفة مختصة به بدليل والنا له الحديد ان اعمل سابغات
اي دروعا سابغات فحذف الموصوف مع ان الصفة ليست مختصه
به ولا تقدح في قولهم ان المنصوب في نحو ما ذكر حال مجي نحو قولهم
اشتمل الصما اي الشملة الصما والحالية متعذرة لتعريفه اي ان دعوى
الحالية فيه متعذر لكونه معرفه ووجوب تنكير الحال وقيل تعذر
الحالية في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند
عدم المانع والشملة بكسر الشين المعجمة هيئة الاشتمال واشتمل بالثوب
اداره على جسده كله حتى لا يخرج منه يده قال في القاموس واشتمال
ان يرد الكسا من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرد
باقيه من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا او هو
الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه
فيبدو منه فرجه والخامس قولهم الفاء جواب الشرط والصواب
ان يقال رابطة لجواب الشرط او يقال فا جواب الشرط وانما
جواب الشرط الجملة وهي رابطة لها بالشرط والسادس قولهم
العطف على عاملين والصواب ان يقال العطف على معمولي عاملين
قيل غاية فعلهم في هذين الامرين مضاف للقرينة ولا يقال في مثله
الصواب خلافه ففي كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
وفي كلام العرب من ذلك ما لا يحصى والسابع قولهم بل حرف
اضراب وصوابه حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والنهي
بمنزلة لكن سواء وذلك انك اذا قلت ما قام زيد بل عمرو

فقدررت نفي القيام عن زيد واثبت القيام لعمرو وكذا اذا قلت لا تضرب
زيدا بل عمروا فقد قررت النهي عن ضرب زيد واثبت الامر بضرب
عمرو وكذا المعنى مع لكن والثامن قولهم في نحو ائتني اكرمك
ان الفعل مجزوم في جواب الامر والصحيح انه جواب الشرط
محذوف فهو مجزوم باداة الشرط المقدرة وقد يكونون انما ارادوا
بقولهم تقريب المسافة على المتعلمين والتاسع قولهم
في المضارع في مثل يقوم زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من
الناصب والجازم وهو اختيار الفراء وابن مالك وفيه انه تعليل
بامر عدمي والعدم لا يصلح علة للوجود واجيب بانا لا نسلم ان
التجرد من الناصب والناصب عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع
على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به
على صفة ما ليس بامر عدمي والصواب ان يقال انه مرفوع لحلوله
محل الاسم وهو قول البصريين اورد عليه انا وجدناه مرفوعا في مواضع
لا يقع فيها الاسم نحو سوف يقوم زيد وكاد يقوم عمرو وقال البدر
ابن مالك والصحيح قول الكوفيين لان البصريين ان ارادوا ان رافع
المضارع وقوعه موقعا هو للاسم بالاصالة تسوى جاز وقوع الاسم
فيه كما في يقوم زيد او منع منه الاستعمال كما في كاد زيد يقوم فهو
باطل لرفع المضارع بعد لو وحروف التحضيض وان ارادوا ان رافعه
وقوعه موقع الاسم مطلقا فباطل ايضا والا لكان مرفوعا بعد
ان الشرطيه اذ هو موضع صالح للاسم في الجملة قال تعالى وان احد
من المشركين استجارك واللازم منتف فالملزوم كذلك وقال الكسائي
هو مرفوع بحروف المضارعة لانها لما دخلت اول الكلمة حدث الرفع
بعد وثبها فاحالته عليها اولى من احالته على امر معنوي حقق قاله في
في الكشاف وهو المشهور بين المعربين وانما عرض لها عامل النصب والجزم
لضعفها او صيرورتها جزء الكلمة ولقائل ان يقول اذا صارت
هذه الحروف بمثابة الجزء من الكلمة فكيف يسند اليها العمل فيها
والجزء لا يعمل في الكل الا ترى ان حروف التنفيس لما تنزلت من المضارع
منزلة الجزء منه لم تعمل فيه مع اختصاصها به وتاثيرها في معناه فتدبر
فكان حاملهم على ما فعلوا من هذا القول ارادة التقريب لفهم المتعلمين
والا اي وان لا يكن الحامل لهم ذلك فما بالهم يحثون على تصحيح
قول البصريين في ذلك ثم اذا اعربوا هم بانفسهم اوعربوا

اي

اي حملوا الطالب على ان يعرب قالوا خلاف ذلك والعاشر
قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة اي زيادة
الالف والنون ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا مذهب
الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة
لالفي التانيث ففي شرح الرضي على الحاجبية الالف والنون انما
يؤثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول
تاء التانيث عليهما معا ولفوات هذه الجهة لسقط الالف والنون
عن التاثير ثم قال وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل
همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعا وبهرا
وليس بوجه اذ لا مناسبه بين الهمزه والنون حتى يبدل منها
وانما القياس ان يقال صنعائي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون
من الواو شاذا وذلك للمناسبه التي بينها الا ترى الى ادغام
النون في الواو ولهذا قال الجرجاني لعله الشيخ عبد القاهر ينبغي
ان تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة لسقوط حكم هذه الزيادة
عن الاستقلال في المنع وبعد المانع التانيث الشامل للالفين وما
بمثابتهما وانما اشترطت العلمية او الصفة مع الزيادة المذكورة
لتحقق المانع من الصرف لان الشبه بالفي التانيث لا يتقوم الا
باحدهما اذ لا يمتنع دخول تاء التانيث معهما الا اذا تحقق احدهما
ويلزم الكوفيون ان يمنعوا صرف عفريت علما لزيادة حرفان
فيه التاء والياء وكذا احمدون لزيادة الواو والنون وهما مصروفان
اتفاقا فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما
كزيادتي الالف والنون سالناهم عن علة الاختصاص
بهاتين الزيادتين فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة
الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون فيكون
هو اولى بالاعتبار ابتدا والحادي عشر قولهم في نحو قوله
تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النسا مثنى وثلاث ورباع
ان الواو نائبة عن او والمراد الامر بنكاح اثنتين منهن او ثلاثة
او اربعة ولا يعرف ذلك في اللغة وانما يقوله بعض ضعفا
المعربين والمفسرين واما الاية فقال ابو طاهر حمزة ابن الحسين
الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب
القول بان الواو فيها بمعنى او عجز عن درك الحق الدرك

بفتح الدال وسكون الراء الادراك والحق هو الحكم المطابق للواقع
تطلق على الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها
على ذلك ويقابله فيها الباطل واما الصدق فى الحق من جانب الواقع
وفى الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته للواقع ومعنى
حقيته مطابقة الواقع فاعلموا ان الاعداد التى تجمع اي التى شانها
ذلك قسمان قسم يؤتى به ليضم بعضه الى بعض لتعلق الغرض بحصول عدد
ثالث هو مجموعهما وهو الاعداد الاصول اي ليست بمعدولة نحو
ثلاثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم ولذا قال تعالى تلك عشرة
كاملة ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة
وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه الى بعض لعدم تعلق الغرض بالمجموع وانما
يراد الانفراد لا الاجتماع لان الغرض يتعلق بكل عدد ممنوعة من
الصرف لما فيها من العدل لانها عدل بها عن صيغتها وعدل بها عن تكررها قاله
الزمخشري بل بانها خرجت عن وزنها الاصلي الى وزن اخر وعن تكرارها
الى التوحيد وذهب الاكثرون الى ان منعها من الصرف للعدل والصفة
الاصلية لان المعدول عنها لا تكون الا صفة ومنع الزمخشري اعتبار
الوصفية فيها بناء على عدم اعتبارها فى المعدول عنها الا ترى انهم مررت
بنسوة اربع بالتنوين ورده ابن الحاجب بان عدم اعتبار الوصفية
فى اسماء العدد لانها لم توضع كذلك وانما طرات الوصفية عليها بعد
الوضع فلم تؤثر فى المنع اما هذه الاسماء فانما عدلت عنها بعد استعمال
تلك صفات فاستقام اعتبار وصفيتها مانعة وان لم تكن تلك مانعة
فتامل واية سورة فاطر وهي قوله تعالى جاعل اولي اجنحة مثنى
وثلاث ورباع وقال اي منهم جماعة ذو جناحين جناحين
وجماعة ذو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذو اربعة فلكل جنس وصنف
منهم مفرد بعدد وقال الشاعر ولكنما اهلي بواد انيسه ذئاب
تبغى الناس مثنى وموحد هو من ثاني الطويل من قصيدة لساعدة بن جوية
وهو من ابيات الكتاب ووقع انشاده فى الصحاح بلفظ سباع بدل
ذئاب والانيس من يونس به وتبغي بتشديد الغين واصله تتبغى بتاءين
فى اوله بعدهما موحدة حذفت احديهما كما فى قوله تعالى نارا تلظى يقال
بغيته اي تطلبته وبغيته طلبته ومثنى وموحد صفتان لذئاب
اي سباع وكذا جعلهما خبرين لمحذوف اي بعضها مثنى وبعضها
موحد وقيل بدلان ورده ابو حيان بعلة ولا يليها العوامل والبدل

انما يكون بالاسماء التى يليها ان تلى العوامل ولم يقولوا ثلاث وخماس
وهم يريدون ثمانية كما قال تعالى ثلاثة ايام فى الحج وسبعة
اذا رجعتم لان هذا المعنى اذا اريد فانما تستعمل فيه الاعداد الاصول
كما فى الاية ولحهلهم بموقع هذه الالفاظ المعدولة استعملها المتنبي
فى غير موضع التقسيم فقال احاد ام سداس فى احاد لييلتنا المنوطة
بالتناد انتهى وقد تقدم الكلام على هذا البيت فى فصل ام من حرف
الالف وبينا ما فيه مفصلا فراجع ذلك ان شئت وقال الزمخشري
فان قلت الذي اطلق للناكح واتيح له ولم يمنع منه فى الجمع ان يجمع
بين اثنين حقه ان يقول بين اثنين او ثلاث او اربع فما معنى
التكرير حينئذ فى مثنى وثلاث ورباع قلت الخطاب للجميع
لا للواحد منهم فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع بين اكثر
من واحد ما اراد من العدد الذي اطلق له واذن له فيه كما تقول
للجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة واربعة
اربعة اي كونوا فى اقسامه فرقا فرقة تاخذ درهمين درهمين
وفرقة ثلاثة ثلاثة وفرقة اربعة اربعة ولو افردت ولم تكرر
لم يكن له معنى اي لو افردت وقلت اقتسموا هذا المال درهمين
وثلاثة واربعة لم يكن له معنى اذ لا يصح جعل درهمين مثلا حالا من
المال الذي هو الف درهم مثلا بخلاف ما اذا كررت فان القصد فيه
الى الوصف والتفصيل فى حكم الانقسام وكذا الطيبات فى حكم النكاح
فان قلت فلم جاء العطف فى الاية بالواو دون او قلت كما جاء
بها فى المثال المذكور ولو جئت فيه باو وعلمت انه لا يسوغ لهم
ان يقتسموه الا على احد انواع هذه القسمة وليس لهم ان يجمعوا بينها
فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع
وذهب معنى تجويز الجمع بين انواع القسمة الذي دلت عليه الواو
عطف على جواب لو اي ان الاتيان باو هنا يقتضي امرين غير مرادين
احدهما عدم جواز الانقسام الا على احد هذه الانواع والثاني عدم
جواز الاختلاف فى العدد وتجويزه ان الواو دلت على ان ياخذ
الناكحون من ارادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ان شاؤا
مختلفين فى تلك الاعداد بان ينكح بعض اثنين وبعض ثلاثا وبعض
اربعة وان شاؤا متفقين فيها بان ينكح بعض اثنين وبعض
ثلاثا وبعض ربعا اربعا محظورا عليهم ما وراء ذلك ووجد ذلك كله كما

افاده التفتازاني في حواشيه ان او لاحد الامرين او الامور لا غير واما
الاباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن وابن سيرين فانه يكون من دليل
خارج مثل ان مجالستهما خير وزيادة في الفضيلة وتعلم العلم فيكون
اولى بالجواز وحاصله ان او لاحد الامر والحال بيان لكيفية الفعل في العقد
في الكلام يكون نفيا لما يقابله بمعنى او ان يكون الاقتسام على احد هذه
الانواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو ان تكون على هذه الانواع
غير متجاوزة اياها الى ما فوقها وهذا معنى قولهم محظور اعليهم ما وراء
ذلك وفيه اشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز التسع متمسكا
بان الواو للجمع فيجوز الثنتان والثلاث والربع وهي تسع وذلك لان
من نكح الخمس فما فوقها لم يحافظ على القيد اعني كيفية النكاح وهي كونه
على هذا التعديد والتفصيل بل جاوز الى خماس وسداس وابلغ من هذه
المقاله اي مقالة ان الواو بمعنى او في الفساد قول من اثبت واو
الثمانيه وتحصل منها الواو في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقد
مضى في باب الواو ان ذلك لا حقيقة له واختلف فيها هنا
اي في الواو من قوله تعالى وثامنهم كلبهم فقيل عاطفة خبرا هو جملة
على خبر مفرد والاصل هم سبعه وثامنهم كلبهم وقيل للاستيناف
والوقف على سبعة وان في الكلام المستانف تقريرا لكونهم سبعة
وكانهم لما قيل سبعة قيل نعم وثامنهم كلبهم واتصل الكلامان بمعنى
وان انقطع الثاني عن الاول لفظا ونظيره ان الملوك اذا دخلوا
قرية الاية فان قوله وكذلك يفعلون ليس من كلامها وانما هو كلام
مستانف اتصل به تصديقا من الله سبحانه وتعالى لما اخبرت به من
حال الملوك وهذا احد القولين في الاية والاخر انه من كلامها على ما قرره
الزمخشري فانه قال ثم قال قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه
عادتهم الثابته المستمره التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك القديم
فسمعت ذلك ورايت ويوضحه اي ويويد انه استيناف التصديق
انه قد جاء في المقالتين الاولتين رجما بالغيب اي ويوضحه
انه استيناف التصديق انه قد جاء ان تينك المقالتين قد قيدتا
بذلك ولم يجي مثله في هذه المقالة بل اطلقت عنه فدل على خلافهما
لهما فتكون صدقا لا تخمينا وظنا وايضا القايلون بانهم سبعة
اخبروا اولا بانهم سبعه ثم اخبروا ثانيا بان ثامنهم كلبهم وهو اخبار
يستلزم ان تكون عدتهم سبعه فاشتمل قولهم هذا على اخبارين

بان عدتهم سبعة بخلاف القولين السابقين فان كلا منهما ليس الا
اخبارا واحدا وبعبارة اخرى يستلزم ان تكون القولان السابقان
كل منهما جملة واحدة والثالث جملتان اكدت احديهما الاخرى فكان
ذلك موذنا بالتثبت في الاخبار ولا يرد ذلك لقوله تعالى ما يعلمهم
الا قليل فان مقتضاه ظاهر ان من اخبر بعددهم لم يات بالغرض
لانه يمكن ان يكون المراد ما يعلم عدتهم او قصتهم قبل ان نتلوها
الا قليل من اهل الذين عرفوه من الكتب وفي تفسير قاضي المفسرين
ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم انما قاله المسلمون باخبار الرسول صلى
الله عليه وسلم لهم عن جبريل وايما الله تعالى اليه بان اتبعه قوله قل ربي
اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل واتبع الاولين قوله رجما بالغيب وبان
اثبت العلم بهم لطايفة بعد ما حصر اقوال الطوايف في الثلاثة
المذكوره فان عدم ايراد رابع في هذا المحل دليل العدم مع ان الاصل
نفيه ثم رد الاولين بان اتبعهما قوله رجما بالغيب ليبقى الثالث
وقال ابو حيان لما اخبر تعالى عن مقالتهم واضطرابهم في عددهم امره
ان يقول ربي اعلم بعدتهم اي لا غير بعددهم الا من يعلمهم حقيقه
وهو الله تعالى ولا يعارض بينه وبين قوله ما يعلمهم الا قليل لان المثبت
في حق الله تعالى الاعلمية وفي حق القليل العالمية على ان علم القليل
لا يكون الا باعلام منه تعالى وكلام الزمخشري يقتضي ان القليل
هم الذين قالوا سبعه فيتوجه الاشكال ايضا ولكنه خلاف
الظاهر وعبارة الكشاف وقيل الا قليل من اهل الكتاب والضمير
في سيقولون على هذا لاهل الكتاب خاصة اي سيقول اهل الكتاب
فيهم كذا وكذا ولا علم بذلك الا في قليل منهم واكثرهم على ظن وتخمين
ووجه انه فاع الاشكال ظاهر اذ هولاء القليل العالمون هم
اوليك القايلون لكن الظاهر وقيل هي واو الحال او الواو الداخلة
على الجملة الموصوف بها لتاكيد لصوق الموصوف بالصفة والدلالة
على ان اتصافه بها امر ثابت كانهم قصدوا بادخال الواو على الجملة
الواقعه صفة للنكرة تشبيها بالواقعة بعد المعرفة حالا منها كمررت
برجل ومعه سيف فاما الواو الاولى وهي الواو المسماة بواو
الثمانية ولا حقيقة لها وقد مر قريبا بيان ذلك واما واو الحال
فاين عامل الحال ان قدرت هم ثلاثة او هولاء ثلاثه اذ ليس
في هذا التقدير ماله صلاحية العمل في الحال وكان حق التعبير ان يقول

ان قدرت هم سبعة او هولاء سبعة لكنه ذكر اول مواقع التقدير
اعتمادا على فهم المراد فان قيل على التقدير الثالث الذي هو من باب وهذا
بعلي شيخا قلت العامل المعنوي لا يحذف قيل الظاهر انه لا يمتنع
الحذف في مثل قولك زيد قايما جوابا لمن قال من في الدار اي زيد فيها
قايما لقوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها جوازا
لحصول معناه او تقدم ذكره في استفهام او غيره فقيل بل يحتمل
على غير المعنوي لقول المص في بحث الواو بعد قوله ان حذف عامل
الحال اذا كان معنويا ممتنع وبهذا ردوا على المبرد قوله في بيت
الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف
اي واذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم وههنا بحث وهو انه اذا جعل
التقدير هولاء لم يكن عامل الحال معنويا لان العامل هو الذي لا ينفهم
من لفظ خاص به كالا بتدا واما التشبيه والاشارة والنداء والظرف
فليس شي منها من المعنوي لان كل واحد منها مفهوم من لفظ خاص به
اللهم الا ان يراد بالمعنوي ما لا يكون عاملا لفظيا اي من قبيل الالفاظ
اعم من ان يكون معنويا بالمعنى الاول بتقدير كون المعنوي بهذا
المعنى كيف يتاتى دعوى الحذف فتامل واما الواو المؤكدة للصوق
الصفة بالموصوف فقد رده ابو حيان بان ذلك شي لا يعرفه النحويون
الثاني عشر المونث المجازي وهو ما لا يكون بازائه ذكر من
الحيوان يجوز معه التذكير والتانيث وهذا يتداوله الفقهاء
في مجاوراتهم وخطا باتهم وليس على اطلاقه والصواب تقييده
بالمسند الى المونث المجازي ويكون فعلا او شبهه ويكون المونث
المجازي المسند اليه اسما ظاهرا اي جواز الامرين انما هو في اسناد
الفعل وما اشتق منه الى ظاهر مونث مجازي وهذا معنى قول ابن
الحاجب في كافيته وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وذلك
نحو طلع الشمس ويطلع الشمس بمثناة تحتية في اوله واطالع
الشمس بترك تانيث المسند فيها وتقول طلعت وتطلع الشمس بمثناه
فوقية في اوله واطالعة الشمس على التانيث ولا يجوز هذا الشمس
ولا هو الشمس ولا الشمس هذا او هو اما الاولان فلكون المونث
المجازي مسندا اليه واما الاخران فلكون المسند فيهما الى المونث
المجازي ليس فعلا ولا شبهه ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع
بترك التانيث لان الاسناد فيه ليس الى ظاهر المونث بل الى ضميره

قوله مع

خلافا

خلافا لابن كيسان في تجويزه ذلك واعلم ان المشهور في لفظ الشمس انها
مونثة لظهور التا في تصغيرها وقيل تذكر وتونث قال تعالى فلما راى
الشمس بازغة قال على اللغة الشهيرة وقوله هذا ربي ذكرها على
اللغة القليلة مراعاة ومناسبة للخبر فرجحت لغة التذكير التي هي
اقل على لغة التانيث واحتج ابن كيسان على التذكير مع الضمير بقوله
ولا ارض ابقل ابقالها هو عجز بيت من ثالث المتقارب صدره فلا مزنة
ودقت ودقها والبيت على ما في شواهد المص لرجل طاي يقال له عامر
ابن حوين بالتصغير والمزنة واحدة المزن وهو السحاب الابيض ويقال
المطر حب المزن قال المص ووهم ابن لسعون فقال انه المطر نفسه
ويرده قوله تعالى اانتم انزلتموه من المزن ومزنة بالرفع اما مبتدا
او اسم لا على الغايها او اعمالها عمل ليس وودقت امطرت والودق
بسكون المهملة المطر والجملة خبرا ونعت لمزنة والخبر محذوف اي
موجوده وضمير ودقها عايد الى السحابة المشبه بها الجنس في بيت
قبل هذا وودقها وابقالها مصدران تشبيهيان وارض اسم لا مبني
معها على الفتح وابقل خبرها او نعت لاسمها ومرفوع والخبر مقدر
ويقال للمكان اول ما ينبت فيه البقل ابقل وقد يقال بقل بقلا
وبقولا ولوجه الغلام اول ما ينبت فيه الشعر بقل لا غير وانكر جماعة
منهم الاصمعي بقل المكان وادعوا انه باقل من الشواذ كاعشب فهو عاشب
وقد استشهد بقوله ولا ارض ابقل على ترك تاء التانيث مع الفعل
المسند الى ضمير المونث المجازي ضرورة قال المص وكانما اضطر لحمل
الارض على المكان والموضع قال ابن كيسان ولا ضرورة فيه بل ذلك
جايز في النثر ايضا لتمكنه من ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل
اي بنقل حركة الهمزة من ابقالها الى التا الساكنة وحذف الهمزة
ورد بانا لا نسلم ان هذا الشاعر من لغته تخفيف الهمزة
بنقل الهمزة او غيره وهذا الرد للسيرافي ولكن ذكر ابن لسعون
ان بعضهم رواه بالتاء وبالنقل قال المص فان صحت الرواية
وصح ان قايل ذلك هو الذي قال ولا ارض ابقل بالتذكير صح لابن
كيسان مدعاه والا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض
وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ومن هنا تكثر الروايات
في بعض الابيات وذكر ابن القواس في شرح الفية ابن معط انه روى
ابقالها بالرفع فلا شاهد فيه حينئذ وزعم بعضهم انه لا شاهد

فيه على رواية النصب ايضا وان التقدير ولاامكان ارض فحذف
المضاف وقال ابقل على اعتبار المحذوف وقال ابقالها على اعتبار
المذكور وجزم الزمخشري ان رواية التانيث والنقل من اصلاح
بعض الرواة الثالث عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض
وهذا ايضا مما يتداولونه اي الفقها ويستدلون به وتصحيحه
اي تصحيح هذا القول بادخال قد على قولهم ينوب ليستفاد تقليل
هذا الحكم وحينئذ فيتعذر استدلالهم به لعدم كليته وتطرق
المنع اليه اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم
ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم على الاطلاق لجاز ان يقال
مررت في زيد بانابة في باء الالصاق ودخلت من عمرو بانابة من عن على
وكتبت الى القلم بانابة الى عن باء الاستعانة على ان البصريين ومن
تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النيابة ومنها قوله تعالى
عينا يشرب بها عباد الله اي منها ان الحرف باق على معناه من غير
نيابة وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز
في الفعل اسهل منه في الحرف لاستدلال الفعل بعمومية المعنى وعدم
استقلال الحرف بها ففي الاية السابقة ضمن يشرب معنى يروى فتعدى بمن
واما قوله تعالى لاصلبنكم في جذوع في جذوع النخل فقد قيل انه ليس
على نيابة في عن على وانما الوجه فيه ان يقال شبه تمكن المصلوب
في المصلوب في الجذع بتمكن المظروف في ظرفه فاستعمل معه في
فتكون استعارة تبعية الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا
اعيدت نكرة كانت المعادة غير الاولى واذا اعيدت معرفة
او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني المعاد عين الاول
اعلم ان المذكور اولا يكون معرفة او نكرة فهو مغاير للاول والا
لكان المناسب التعريف فاما ان يعاد معرفة او نكرة فالاقسام
اربعة وحكمها ان تنظر الى الثاني فان كان نكرة فهو مغاير للاول
والا لكان المناسب التعريف بناء على كونه معهودا سابقا في الذكر
وان كان معرفة فهو الاول حملا له على المعهود الذي هو الاصل في
اللام والاضافة كذا في التلويح ومقتضاه ان المعرفة اذا اعيدت
نكرة كانت غيرا وكلام المص صريح في انها عين وهذا الاختلاف
مبني على قولين حكاهما الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص
فيما اذا كان الاسم الاول معرفة والثاني نكرة قال وقال ابن الشجري

في اماليه يكون الاول غير الثاني لا نفسه وفي امالي ابن الحاجب
في قوله تعالى غدوها شهر ورواحها شهر الفائدة في اعادة لفظ
الشهر الاعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح والالفاظ التي
تاتي مبنية المقادير لا يحسن فيها الاضمار ولو اضمر فالضمير انما يكون
لما تقدم باعتبار خصوصية فاذا لم يكن له وجب العدول عن المضمر
الى الظاهر الا ترى انك لو اكرمت رجلا وكسوته كانت العبارة
عنه اكرمت رجلا وكسوته واذا اكرمت رجلا وكسوت غيره كانت العبارة
اكرمت رجلا وكسوت رجلا فتبين ان هذا ليس من جعل الظاهر موضع
لو اتى بالمضمر لم يستقم وشرط الطيبي في هذه القاعدة ان لا يقصد
التكرار والا فهو عين كما في قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي
الارض اله ويدل عليه ما قيل من تكرير ذكر الرب في قوله تعالى
سبحان رب السموات ورب الارض رب العالمين والذي استدعى
التكرير مقام تنزيهه سبحانه عن نسبة الولد اليه قاله المذكور
في شرحه والظاهر ان هذه القاعدة ليست محرره والتحقيق انه
ان كان الاسم عاما في الموضعين فالثاني هو الاول لان من ضرورة
العموم ان لا يكون الثاني غير الاول ضرورة استيفاء عموم الاول
للافراد وسواء كانا عامين معرفتين عامتين ام نكرتين عامتين
لوقوعهما في حيز النفي اما اذا كانا عامين وهما معرفة ونكرة فسيأتي
وان كان الثاني فقط عاما فالاول داخل فيه ضرورة شمول العام
لذلك المفرد سواء كان معرفا ام منكرا وسواء كان الاول معرفا
بالالف واللام العهدية ام منكرا ويلتحق بهذا القسم في دخول
الاول في الثاني اذا كانا عامين والاول نكرة كقوله تعالى لا يملكون
لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق اي لا يملكون شيئا من الرزق فابتغوا
عند الله كل رزق وكذا عكسه وان كانا خاصين بان يكونا معرفين
باداة عهدية فذلك بحسب القرينة الصارفة الى المعهود فان
صرفتهما اليه انصرف وان صرفت الاول منهما فالظاهر ان الثاني مثله
وان كانا مشتملين على الالف واللام الجنسية فالاول هو الثاني
لان الجنس لا يقبل التعدد قال التنوخي في قوله تعالى ان مع العسر
يسرا انما كان العسر واحدا لان اللام طبيعية والطبيعية لا ثاني
لها يعني ان الجنس كلي والكلي لا يوصف بوحدة ولا تعدد وان كانا
نكرتين فالظاهر ان الاول غير الثاني لانه لو كان اياه لكان اعادة

النكرة وصفا للظاهر موضع المضمر وهو خلاف الاصل ويحتمل خلا
ولاجل الاحتمالين ورد في حديث الاستيفاء ثم جاء رجل من ذلك
فاعاد ذكر الرجل منكرا كما بدا به منكرا مع تردده في انه الاول
او غيره كما ورد مصرحا به في الرواية الاخرى حيث قال ثم جاء
رجل لا ادري الاول ام غيره وان كانا معرفتين باداة جنسية فالثاني
هو الاول لان الجنس غير متعدد وان كان الثاني خاصا والاول
عاما فهو داخل في الاول لضرورة اشتمال العام على الخاص كما يشتمل
الاعم على الاخص هذا كلامه وحملوا على ذلك لن يغلب عسر يسرين
روي ذلك موقوفا على ابن عباس وابن مسعود ومرفوعا الى النبي صلى
الله عليه وسلم وفي تفسير البغوي عن ابي علي الجرجاني قال تكلموا
في قوله لن يغلب عسر يسرين فلم يحصل منه غير قولهم ان العسر
معرفة واليسر نكرة فوجب ان يكون عسر واحد ويسران وهذا قول
مدخول فان قول القائل ان مع الفارس سيفا ان مع الفارس سيفا
لا يوجب ان يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه لن يغلب
عسر الدنيا اليسر الذي وعد الله المومنين فيها واليسر الذي وعدهم
في الاخرة وانما يغلب احدهما وهو يسر الدنيا فاما يسر الاخرة فدائم
غير زايل اي لا يجتمعان في الغلبة لقوله صلى الله عليه وسلم
شهرا عيد لا ينقصان اي لا يجتمعان في النقص قال الزجاج
ذكر العسر مع اللام اي ذكره معرفة ثم ثنى ذكره فاعاده معرفة
فالمعرفة اذا اعيدت كانت عينا فصار المعنى ان مع العسر
اي الواحد يسرين انتهى ويشهد للصورتين الاوليين
وهما اعادة النكرة نكرة واعادة النكرة معرفة انك تقول اشتريت
فرسا ثم بعت فرسا فيكون الثاني غير الاول ولو قلت ثم بعت
الفرس كان الثاني عين الاول واعترض بان في الاستدلال بهذا
نظرا لانه ليس من كلام العرب حتى يكون حجة قلت هو وان لم يكن
من كلامهم فهو حجة من جهة انه جار على قاعدة محاوراتهم ونهج التعارف
من خطابهم وللرابع وهو اعادة المعرفة نكرة وكان مقتضى
السياق ان يقول وللرابعة لكنه ذكر بتاويل القسم ولم يتعرض
للثالث وهو اعادة المعرفة لانه قد ذكر ما يشهد لها من قول
الزجاج اي ويشهد للصورة الرابعة قول الحماسي صفحنا عن
بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا

البينان

البيتان من الهزج وقايلهما من قصيدة الفند بكسر الفاء وسكون
النون واسمه شهل بفتح المعجمة وليس في العرب بالمعجمة غيره بن شيبان
ابن ربيعة الزماني من شعر الجاهلية قال الدريدي ولقب به
لعظم شخصه قال وهو احد الفرسان وقال غيره لقب به لان بكر
ابن وايل بعثوا الى بني حنيفة في حرب البسوس يستنصرونهم فامدوهم
به فلما اتى بكرا وهو مسن جدا قالوا وما يغني هذا العشبة عنا قال
اوما ترضون ان اكون لكم فندا تاوون اليه تقول صفحت عنه كانك
اضربت عنه ويقال ابدى لي صفحته اذا امكنك من صفحته فتقول
عفونا عن جرم هولاء القوم ورجعنا من الاحوال المتراخية بيننا
وبينهم ما حملنا على الاغضاء على قبيح نفق منهم والتجاوز عن
هفوة تحصل من جهتهم وقلنا ان ما بيننا وبينهم الاخوة تقتضي
الابقاء على الحال معهم وانتظار الفيئة منهم وحقيقة صفحنا عن بني
ذهل اعرضنا عنهم وولينا صفحة اعناقنا ووجوهنا وهي
جانبها فلم نواخذهم بما كان منهم ويقال في هذا المعنى ضربنا عنهم
صفحا وفي القران افنضرب عنكم الذكر صفحا قال الامام المرزوقي
وانما نكر قوما في البيت الثاني لانه فايدته مثل فايدة المعارف
الا ترى انه لا فصل بين ان تقول عفوت عن زيد ولعل الايام
ترد رجلا مثل الذي كان وبين ان تقول فلعل الايام ترد
الرجل كالذي كان لانك في الموضعين تريد به رجلا او الرجل
والمعنى فعلنا ذلك رجاء ان تردهم الايام الى احسن ما كانوا
عليه من قبل وعسى من افعال المقاربة وان يرجعن في موضع
الخبر ومعنى يرجعن قوما يردد ن وهو من باب فعل وفعلته
يقال رجع فلان رجوعا ومرجعا ورجعته قال تعالى فان رجعك
الله وخبر كانوا محذوف اي كالذي كانوه اي كانوا عليه
قبل من الايتلاف والتواد والاتفاق ويجوز ان يكون اصله
كالذين كانوا فحذف النون تخفيفا كما في قوله وان الذي حانت
بفلج دماوهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويشكل على ذلك
امور ثلاثة احدها ان الظاهر في اية الم نشرح ان الجملة
الثانية احدها تكرار الجملة الاولى كما تقول ان لزيد دارا وعلى
هذا فالثانية عين الاولى اي فالمعرفة عين المعرفة والنكرة
عين النكرة فلا غلبة ليسرين على عسر والثاني ابن مسعود قال لو كان

فيها

العسر في حجر طلبه اليسر حتى يدخل عليه ثانيهما انه لن يغلب عسر
يسرين مع ان الاية في قرائته وفي مصحفه مرة واحدة من غير تكرير ومع
ذلك فقد اثبت يسرين غالبين للعسر الواحد فدل على ما ادعيناه
من التوكيد اي من التكرير للتوكيد وعلى انه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره
في اللفظ اذ هو لم يتكرر في قرائته لسقوط احد الجملتين من مصحفه بل من
غير ذلك كان يكون فهمه مما في التنكير اي تنكير يسرا من التفخيم فتاوله
بيسر الدارين او انه فهم من هذه الاية ان مع العسر يسرا مقارنا له
لما في مع من معنى المعية وفهم من قوله تعالى في الطلاق سيجعل الله بعد
عسر يسرا ان بعد العسر يسرا اخر لان الواقع بعد الشيء غير المقارن
له ضرورة فحصل من الايتين يسران ونص على التاكيد ان يكونا مغلوبين
للعسر والثالث ان في التنزيل ايات ترد هذه الاحكام الاربعة
قال والثالث في التلويح اعلم ان المراد هنا هو الاصل عند الاطلاق وخلو
المقام عن القراين والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله
تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقالوا لولا انزل عليه
اية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل اية الله الذي خلقكم من ضعف
ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة
ومنه باب التاكيد اللفظي وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة
نحو قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه اليك الى قوله ان تقولوا انما
انزل الكتاب على طايفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة
كقوله تعالى هو الذي انزل عليكم الكتاب مصدقا لما بين يديه
من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى
انما الهكم اله واحد ومثله كثير في الكلام ومنه بيت الحماسة فيشكل
على الاول وهو ان النكرة المعادة غير قوله تعالى الله الذي خلقكم
من ضعف الاية فان النكرة اعيدت فيه وهي عين وفي تفسير قاضي
المفسرين اي هو الذي ابتداكم ضعفا وجعل الضعف اساس امركم
لقوله وخلق الانسان ضعيفا او خلقكم من اصل ضعيف هو النطفه
ثم جعل من بعد ضعف قوة وذلك اذا بلغتم الحلم او تعلق بابدانكم
الروح ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة اذا اخذ منكم السن
ثم قال والتنكير مع التكرير لان المتاخر ليس عين المتقدم وعليه
فلا يشكل الاية وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله والاله واحد
سبحانه فاعيدت النكرة ههنا وليست غيرا وعلى الثاني وهو ان النكرة

المعادة معرفة عين قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصالحا بينهما صلحا
والصلح خير فان الصلح الاول وهو صلحا النكرة خاص بين الزوجين
والثاني وهو الصلح المعرف عام فلا يكون الثاني عين الاول لاختلاف
المراد بهما والعينيه انما تقتضي اتحاد المراد ولهذا اي ولعموم الثاني
يستدل بها اي بالاية على استحباب العذاب والشيء لا يكون فوق
نفسه فتعينت مغايرة الثاني للاول وعلى الثالث وهو ان المعرفة
المعادة عين قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشا فان الملك
الاول عام والثاني خاص والخاص غير العام هل جزاء الاحسان الا
الاحسان فان الاول العمل والثاني الثواب فهما غيران لتباينهما
وتفسير قاضي المفسرين الاول بالاحسان في العمل والثاني بالاحسان
في الثواب لا يابى مغايرة الثاني للاول وكتبنا عليهم فيها ان النفس
بالنفس فان الاولى القاتله والثانيه المقتوله وكذا بقية الاية
فان العين الاولى عين النفس الجانية والثانية عين المجني عليها وعلى
ذلك فقس وعلى الرابع وهو ان المعرفة المعادة نكرة عين ايضا
يسالك اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا من السماء فان الثاني المنكر
المسؤل غير الاول قطعا وقوله اذ الناس ناس والزمان زمان
هو عجز بيت من ثالث الطويل قال الجلال وقد انشده صاحب الحماسة البصرية هكذا

الا هل الى اجبال سلمى بذي اللوى ... لوى الرمل من قبل المعاد معاد
بلاد بها كنا ونحن نحبها ... اذ الناس ناس والبلاد بلاد

ولم يسم قايله فان الثاني لو ساوى الاول في مفهومه لم يكن في الاخبار
به فايدة فلا بد من ان يغاير فيه ليفيد الاخبار به وانما هذا من
قوله انا ابو النجم وشعري شعري هو من مشطور الرجز وقد اخرج ابو
الفرج في الاغاني عن الاصمعي قال قال ابو النجم للعديل بن الفرخ ارايت
قولك فان يكن من شيبان امي فانني لابيض عجلي عريض المفارق
الست شاكا في نسبك حتى قلت هذا فقال له العديل انشككت
في نفسك حتى قلت انا ابو النجم وشعري شعري فامسك ابو النجم
واستحيا اي وشعري لم يتغير عن حالته او شعري المعروف المشهور
فان ادعى ان القاعدة فهي مستمرة في عدم القرينة فاما ان وجدت
قرينة فالتعويل عليها سهل الامر وهذا مما لا ارتياب في انه مقصودهم
ولا يجوز حمل كلامهم على غيره وكيف يتوهم انه يحمل الثاني على انه
عين الاول مع قيام القرينة على الغيرية او غيره والقرينة صارفة

الى الجنبيه وقد نقلنا انفاعن التلويح ما يلوح بذلك بل يصرح به وفي الكشاف فان قلت ما معنى لن يغلب عسر يسرين قلت هذا عمل على الظاهر وبناء على قوة الرجا وان وعد الله لا يحمل الا على ابلغ ما يحتمله اللفظ وهو ان لا يكون من باب التاكيد والقول فيه ان الجملة الثانية يحتمل ان تكون تكريرا للاولى وتاكيدا لها كتكرير ويل يومئذ للمكذبين في سورة المرسلات فانه للتاكيد على القول بان فيه تكريرا لتقرير معناها اي معنى الاول وهذا هو التاكيد اللفظي وان تكون الاولى عدة بان العسر مردوف بيسر لا محالة يتصل به اتصال المتقاربين والثانية عدة مستانفة بان العسر متبوع بيسر اخر قطعا فهما يسران متغايران بان على تقدير الاستيناف وانما كان العسر واحدا وقد تكرر لان اللام ان كانت فيه للعهدية وهو العسر الذي كانوا فيه قبل من الفتوحات وهو حصة معينة من مطلق العسر معهودة بين المتكلم والمخاطب فهو هو اي فالعسر الثاني هو الاول لان معهودهما واحد وانما اتحد العسر لان حكمه حكم زيد في قولك ان مع زيد مالا ان مع زيد مالا وحكمه انه واحد لوحدة معهود اللفظ وان كانت للجنس الذي يعلمه كل احد لانه من الكليات المركوزة في الاذهان فهو هو ايضا لان الجنس لا يتعدد واما اليسر فمنكر متناول ان يراد باحد لفظيه ما لم يرد بالاخر وهو لا محالة في الكلام الاول متناول لبعض الجنس اذ لا صلاحية له لتناول كل الجنس مغايرا للاول فاذا كان الكلام الثاني مستانفا منقطعا عما قبله فقد تناول بعضا اخر من الجنس مغايرا للاول حذرا من اللغو اذ الغرض انه لا تاكيد ايضا ويكون اليسر الاول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه صلى الله عليه وسلم كفتح خيبر ومكة والطايف وغيرها واليسر الثاني ما تيسر في ايام الخلفا الراشدين من فتح الشام ومصر والعراق الى ما وراء النهر ويحتمل ان المراد بهما اي باليسرين يسر الدنيا ويسر الاخرة مثل هل تربصون بنا الا احدى الحسنيين وهما الظفر والثواب انتهى ملخصا وقال بعضهم الحق ان في تعريف الاول ما يوجب الاتحاد وقد تقدم من الكشاف بيان وجهه وفي التنكير يحتمل الاختلاف اي ومع التنكير يحتمل الاتحاد والاختلاف والقرينة تعين المراد وقد قامت هنا على الاختلاف وبيانها هنا انه عليه الصلاة والسلام

كان

كان هو واصحابه في عسر في الدنيا فوسع الله عليهم بالفتوح والغنايم التي التي وقعت في زمنه صلى الله عليه وسلم وزمن الخلفا الراشدين بعده ثم وعد عليه الصلاة والسلام بان الاخرة خير له من الاولى فشفع بيسر اخر هو خير من الاول فالتقدير ان مع العسر في الدنيا يسرا في الدنيا وان مع العسر في الدنيا يسرا في الاخرة للقطع بان لا عسر عليه في الاخرة وجزمنا بان العسر الواحد لا يغلب اليسرين ابدا الخامس عشر يجب قولهم ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها عدهذا ما نحن فيه بمقتضيات الصواب قول سيبويه بعدم اللزوم ويرده بقوله وذلك ان تقول الى اخره يقتضي خلافه اذ لا يعد من قبيل الخطا وقيل ان الرد المذكور انما هو على ما سنستشهد به لمذهب سيبويه ولا يلزم منه رده وهذا مشهور في كتبهم وعلى السنتهم وليس بلازم عند سيبويه وحكاه الرضي عن المالكي اي ابن مالك واختاره فقال والتزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولحصر درج الحاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي ويستشهد لذلك بامور احدها قولك اعجبني وجه زيد متبسما وصوته قاريا فان صاحب الحال فيهما معمول للمضاف او للجار مقدر على الخلاف في عامل المضاف اليه ففي شرح نجم الايمة الرضي اعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه لان الاصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قايم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ننكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا لقوة الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او مبين به ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد لمعناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد انها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل وقال في باب الاضافة

وانما نسب العمل الى ما يقوم به المقتضي لا الى المقتضي فقيل الرافع هو الفعل
ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما يقوم به
المقتضي امرا ظاهرا جليا في الاغلب والحال منصوبة بالفعل
فاختلف العاملان الثاني قوله لمية موحشا طلل هو صدر بيت
من مجزو الوافر عجزه يلوح كانه خلل وقد انشد المصراع الاول تاما
بلفظ لمية موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم فصاحب
الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتدا وجوز وقوع
الحال من النكرة تقدمها عليها وليس فاعلا بالظرف كما يقول
الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق
به الظرف ولا يجوز ان يكون النصب بالابتدا لانه عامل معنوي فلا يعمل
في الحال والثالث وان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال من
معمول ان اي من خبرها وهو امتكم وناصب الحال حرف التنبيه او اسم
الاشارة بما فيهما من معنى انبه واشير ومثله وان هذا صراطي مستقيما
فان مستقيما حال من صراطي وهو خبر ان والعامل فيه معنى التنبيه او
الاشارة وقال ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له هو صدر بيت من اول
البسيط عجزه فطح وطاعة مهد نصحه رشد وقد تقدم الكلام عليه في
الجهة الخامسة من الباب الخامس فيما يحتمل وجهين باعتبار عاملين
العامل حرف التنبيه فقط لتقدم الحال على اسم الاشارة وهو
عامل ضعيف ولك ان تقول لا اسلم ان صاحب الحال طلل بل
ضميره المستتر في الظرف لان الحال حينئذ من المعرفة لان الضمير
معرفة وان عاد الى نكرة بخلاف ما اذا جعل حالا من طلل فانه يكون
من نكرة وان تقدمت لكن قد يقال ان جعلهم موحشا من قبيل
الصفة التي تقدمت على موصوفها فانقلبت حالا يقتضي ان صاحب
الحال طلل الذي كان موصوفا لا ضميره واما جواب ابن خروف
على تجويز كون موحشا في البيت حالا من الضمير المستتر في الظرف
بان الظرف ههنا غير متحمل الضمير لانه انما يتحمل الضمير اذا تاخر
عن المبتدا واما اذا تقدم عليه فلا فمخالف لاطلاقهم القول بتحمل
الضمير مطلقا ولقول ابي الفتح في عليك ورحمة الله وبركاته السلام
هو عجز بيت من الوافر صدره الا يا نخلة من ذات عرق كنى بالنخلة
عن امراة وذات عرق موضع بالبادية وهو ميقات اهل العراق الذي
وقته لهم امير المومنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان الاولى

حمله

حمله اي حمل هذا التركيب على العطف على ضمير الظرف المستتر
فيه لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه اذ جزم في الظرف ضميرا
يعطف عليه مع انه متقدم وقد اعترض بانه تخلص من ضرورة
وهي تقدم المعطوف على المعطوف عليه باخرى اي بضرورة اخرى
وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفصل ولم يعترض
بعدم الضمير اي ولم يعترض على ابي الفتح بانه ليس في عليك ضمير لتقدمه
على المبتدا وعدم اعتراضهم بذلك يدل على ان الظرف فيه ضمير مستتر
مع تقدمه على المبتدا وجوابه اي وجواب ما اعترض به على ابي الفتح
من انه تخلص بضرورة عن ضرورة ان عدم الفصل اسهل اي العطف
بدون فصل اسهل من تقديم المعطوف لوروده في النثر كمررت برجل
سواء والعدم اي مستو هو والعدم حتى قيل انه قياس فهو لم يتخلص
من ضرورة الى ضرورة مثلها وانما تخلص من ضرورة الى اسهل منها
وذلك ليس بممتنع واما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل بجعله
صاحب الحال اولى لانه ظاهر فانما يصح لو ساوى الظاهر المضمر
في التعريف يريد ان ابن مالك اجاب عن منع ان يكون طلل صاحب
الحال وانما هو ضميره المستتر في الظرف بان جعل طلل صاحب الحال
اولى من جعله الضمير لان الاسم الظاهر اولى بذلك من ضميره فدفعه
المصنف بان هذه الاولوية انما تثبت لو كان الاسم الظاهر معرفة
كالمضمر لكنه نكرة فيكون جعل ضميره صاحب الحال اولى من جعله
اذ فيه جري على الاصل من كون صاحب الحال معرفة واما البواقي
من الامور المستشهد بها فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا
اذ المعنى اشير الى امتكم والى صراطي او انبه لهما وتنبه لصريح
النصح بينا واما مسلتنا المضاف اليه فصلاحية المضاف
فيها للسقوط جعل المضاف اليه كانه معمول للفعل فكانه لم
يختلف عامل الحال وصاحبها وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد
العامل تحقيقا او تقديرا وفي حواشي التفتازاني على الكشاف
في قوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق
على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه للاطباق
على جواز ذلك او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا
ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت وجهها بخلاف
رايت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل مثل هذه فقيل معنى

الاضافة لما فيه من معنى الفعل المستعمر بحرف الجر كانه قيل مله لسبت لابراهيم والصحيح ان عاملها عامل المضاف لما بينهما من الاتحاد بالوجه واما مثل اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه قال الشارح ويرد على الاول اذا كان العامل معنى الاضافة بتلك الطريق فلا معنى لتخصيص ذلك بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء ويلزم تجويز وقوع الحال حينئذ من كل مضاف اليه وهو باطل والحاصل ان الحال لا تقع من المضاف اليه الا في الصور الثلاث وهي التي ذكرها ابن مالك في الفيته حيث يقول ٥ ولا تجز حالا من المضاف له ٥ الا اذا اقتضى المضاف عمله ٥ او كان جزء ماله اضيفا ٥ او مثل جزئه فلا تحيفا ٥ السادس عشر قولهم يغلب المونث على المذكر في مسئلتين احدهما قولهم ضبعان في تثنية ضبع بضم الموحدة للمونث وضبعان بكسر المعجمة وسكون الموحدة للمذكر اذ قالوا ذلك ضبعانات والقاعدة في مثل ذلك ان يغلب المذكر على المونث وكذا في الجمع قالوا ضبع وضبعان ضباع وكان القياس ضباعين كما يقال في جمع ضبعان حيث لا انثى معه وانما فعلوا ذلك لخفة لفظ المونث ولما كان ذو الزيادة هنا للمذكر وما لا زيادة فيه للمونث اشبه الاول المونث لان الاصل في ذي الزيادة ان يكون للمونث والثاني المذكر لان الاصل في المذكر لا يكون ذا زيادة فكان ما لا زيادة فيه احرى بالتغليب ولانهم لو غلبوا ذا الزيادة في التثنية لاشبه تثنية المثنى وفيها من الثقل ما لا يخفى وحكى ابن الانباري انهم قالوا للمذكر ضبع ايضا فلا تغليب هنا وفي الصحاح الضبع معروفة ولا تقل ضبعة لان المذكر ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين والانثى ضبعانة والجمع ضبعانات وضباع والثانية التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة وهو سهو من قائله والسهو ذهاب الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل عما من شانه ان يلاحظ بحيث يتمكن من ملاحظتها بغير تجشم كسب جديد وان كان بحيث لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد تجشم كسب جديد فهو النسيان فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان فيجري حكم احدهما على الآخر ولا يجتمع الليل والنهار قيل عليه ان اراد انهما لا يجتمعان في الوجود فمسلم لكنه غير مفيد لان المراد من اجتماع شيئين اجتماعهما في حكم من الاحكام وان اراد

انما لا يجتمعان في حكم فممنوع ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخ العرب بالليالي دون الايام لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا بخلاف الاشهر الشمسية فان مدارها على انتقال الشمس من برج الى برج وانما المسئلة الصحيحة في هذا الباب قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطها ان يكون معنا عدد مميز بمذكر ومونث كلاهما مما لا يعقل وفصلاه من العدد بكلمة بين فغنيه يغلب المونث على المذكر قال فطافت ثلثا بين يوم وليلة نصف بيت من الطويل لم اقف على تتمته ولا تسمية قايل هذا وقد قيل انه لا اختصاص لهذه المسئلة بالتاريخ لقولهم في عرة اشتريت عشرا بين جمل وناقة بل قد قيل انه بدون هذا الضابط ايضا في التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا اذ المراد عشرة ايام بلياليهن فانث لتغليب الليالي وقوله تعالى ان لبثتم الا يوما بعد قوله ان لبثتم الا عشرا ظاهر في ان المراد بالعشر الايام فانث تغليبا لليالي وزعم بعضهم انه عليه الصلاة والسلام في قوله حبب الي من دنياكم ثلاث النسا والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة اهتماما بالنساء والصحيح ان لفظ ثلاث لم يقع في الحديث ولا ورد من طريق صحيح وقد رواه النسائي عن انس بدونها وساق الزمخشري الحديث في كشافه بلفظ حبب الي من دنياكم ثلاث الطيب والنسا وقرة عيني في الصلاة ثم قال وطوى ذكر الثالث واما قرة عيني فقد قال التفتازاني انه كلام مبتدا قصد به الاعراض عن ذكر الدنيا وما يحبب منها وليس عطفا على ما قبله كما قد يسبق الى الفهم لانها ليست من الدنيا السابع عشر قولهم في نحو خلق الله السموات ان السموات مفعول به والصواب انه مفعول مطلق فلو كان من اسماء الاعيان لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد حتى كان معنى كونه مطلقا اطلاقه من التقييد كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك اي اسم المفعول الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا فان قلت كيف هذا وهم قد قالوا الاقرب في تعريف المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله قلت نعم ولكن فرق بين ما يطلق عليه اسم المفعول بقيد وما يطلق عليه اسم مفعول بلا قيد فزيد بالاعتبار الاول مفعول به بقيد به وبالاعتبار الثاني بلا قيد اذ يقال فيه زيد مضروب وانت لو قلت في السموات مفعولة

كما تقول فالضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت فالسموات مفعول به
كما تقول زيد مفعول به لم يصح قيل هذه دعوى لا دليل عليها وهي مبنية
على ان السموات في خلق السموات مفعول مطلق وهو ممنوع اليس يقال في
زيد من ضربت زيدا انه مفعول وليس مفعولا مطلقا قلت هو اذا اطلق
عليه انه مفعول فهو على معنى مفعول به على الحذف والايصال
كما يقال هذا الاسم مشترك والمراد مشترك فيه وقد يعارض هذا بانه
يصاغ لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام فيقال فالسموات
مخلوقة وذلك مختص بالمفعول ايضاح اخر
لهذا المدعى المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه
اي قبل الفعل الناصب له ثم اوقع الفاعل به فعلا من الافعال
ولذا تسمعهم يقولون المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل قال
الشارح وهذا من نمط الاول واي دليل على ذلك والمفعول المطلق
ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده اي ما كان ايجاده بذلك
الفعل فلا يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه حدثا كان او غيره
والذي غر اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول
المطلق بافعال العباد التي هي من قبيل الحدثان وهم اي العباد انما
يجري على ايديهم انشاء الافعال لا ايجاد الذوات بل انما يجري
على ايديهم انشاء الافعال كسبا لا خلقا لان المختار ان العبد ليس خالقا
لافعاله هل من خالق غير الله فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون
الا حدثا لان كسب العبد انما يتعلق بنحو ذلك ولو مثلوا بافعال الله
عز وجل لظهر لهم انه لا يختص بذلك اي لظهر لهم عدم اختصاص
المفعول المطلق بما يكون حدثا لان الله تعالى موجد للافعال
والذوات جميعا بعد ان كانت معدومة لا موجود لهما في الحقيقة
سواه فنعل العبد مستند الى الله سبحانه ايجادا والى العبد كسبا وتحقيقه
ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله ذلك
الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين
لكن بجهتين مختلفتين لان فعل العبد مقدور الله تعالى ايجادا
وخلقا ومقدور العبد كسبا وتحصيلا وممن قال بهذا الذي
ذكرته للشيخ عبد القاهر الجرجاني وابن الحاجب في اماليه
وكذا البحث في انشات كتابا وعمل فلان خيرا وامنوا وعملوا
الصالحات اي ان الصواب ان المنصوب فيها من قبيل المفعول المطلق

دون المفعول به لان كلا من الانشاء والعمل لم يتعلق بموجود على
وجه اوقع فيه فعلا وانما بهما كان متعلقهما موجودا ومنه ايضا
خلق الله العالم لان العالم كان عدما محضا والله تعالى اوجده فهو
مفعول مطلق ولو كان مفعولا به لكان موجودا قبل تعلق الخلق به
واجيب بان المفعول به بالنسبة الى غير فعل الايجاد وما بمعناه
يقتضي ان يكون موجودا ثم ان الفاعل يوجد به شيئا واما بالنسبة
الى فعل الايجاد فلا يقتضي ذلك والا كان تحصيلا للحاصل وهو
محال وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره ان المفعول
المطلق يكون جملة كما يكون المفعول به جملة وجعل من ذلك نحو
قال زيد عمرو منطلق وقد مضى رده في الباب الثاني في الجملة
الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب وزعم ايضا في اعلمت
زيدا عمرا فاضلا ان المفعول الاول مفعول به والثاني والثالث
مفعول مطلق لانهما نفس العلم اذ هما المعنى قال بخلاف الثاني
والثالث في اعلمت زيدا عمرا فاضلا فانهما متعلقا العلم فهما مفعول
به كالاول لا نفسه حتى تاتي دعوى المفعولية المطلقة
وهذا خطا بل هما ايضا متعلقا بهما لا نفس العلم واستوى المثالان
وهذا الذي قاله لم يقله احد ليتابع بالموافقة عليه ولا يقتضيه
النظر الصحيح ليثبت بالدليل الثاني عشر قولهم ان كاد التي هي
من افعال المقاربة اثباتها نفي ونفيها اثبات قال الرضي قال
بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي بخلاف ساير الافعال
اما كون اثباته نفيا فان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم
واثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف
يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب
بلا ريب وان ارادوا ان اثبات كاد يدل على نفي مضمون خبره فهو
صحيح وحق لان قولك قرب من الفعل لا يكون الا بعد انتفاء الفعل
منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت اخذا فيه لا قريبا منه واما
كون نفيه اثباتا فنقول فيه ايضا ان قصدوا ان نفي الكود
اي القرب فيما كدت اقوم اثبات لذلك القرب فهو من الفحش
الغلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب
من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو الفحش لان نفي القرب
من الفعل ابلغ في انتفائه من نفي الفعل نفسه لان ما قربت من

الضرب اكد في نفي الضرب من ماضربت نعم قد يجي مع قولك ماكاد
زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وانتفائه
القرب منه فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد
في وقته بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا
تنافي بين انتفاء الشي في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا
لثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت
قرينة تثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها
وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يذبحونه قبل ذبحهم وما قربوا
منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا
ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها فان هذا
التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل انفا وان لم تثبت قرينة
هكذا نحو ما ت زيد وما كاد يسافر قلنا نفي مضمون خبر كاد
على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها
وقوله اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
اذ ليس ههنا ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة
شبهة من قال ان نفي كاد اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه
انه لم يفعله وانما قارب ان يفعل واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه
انه فعله دليل الاول وان كادوا ليفتنونك اذ الواقع ان الله
سبحانه عصمه منهم فلم يفتنوه وقوله كادت النفس ان تفيض
عليه يقال فاضت نفسه اذا خرجت روحه ومات وفاظت
بالظاء المشالة او بالظاء جائز عند الجميع الا الاصمعي فانه لا يجمع
بين الظاء والنفس بل يقول بالظاء وفاضت نفسه بالضاد قال ابن
بري والذي يجوز فاضت نفسه بالظاء يحتج بهذا البيت ومقتضاه
رواية البيت بالحرفين وضمير عليه للميت والربطه بفتح الراء
وسكون المثناة التحتية وفتح الطاء المهملة الملاءة اذا كانت قطعة
واحدة وفي القاموس الربطه كل ملاءة غير ذات لفقين كلها
نسج واحد وقطعة واحدة او كل ثوب لين رقيق كالرائطه والبرود
جمع برد وقد استشهد به المص في موضعه على دخول ان في خبر
كاد ودليل الثاني فما كادوا يفعلون فانهم فعلوا الذبح وقد
اشتهر ذلك بينهم حتى جعله ابو علي المعري لغزا هو بضم اللام
وسكون الغين المعجمة وبضمتين وكصرد وكالجبرا وكالشهي والا

لغورم ما يعمى به ويجمع الثلاثة الاول على الغاز والغز كلامه وقال
٥ اعزى هذا العصر ما هي لفظة ٥ جرت في لساني جرهم وثمود
٥ اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت ٥ وان اثبتت قامت مقام جحود ٥
جرهم بضم الجيم والهاء حي من اليمن تزوج فيهم اسماعيل عليه السلام
وثمود القبيلة التي بعث الله فيهم صالحا النبي صلى الله عليه وسلم والجحد
النفي واصله المنع والانكار مع العلم والصواب ان حكمها حكم سائر
الافعال اي باقيها في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معنى
المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد
يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دايما مثبتة كانت هي او منفية اما
اذا كانت منفية فواضح اي فانتفاء خبرها واضح لانه اذا انتفت مقاربة
الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل فيستفاد انتفاء الفعل حينئذ بوجه
ابلغ ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها اي لم يرها اصلا ولهذا كان
ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية بخلاف من لم
يقارب الرؤية فانه لم ير بالطريق الاولى واما اذا كانت المقاربة مثبتة
فلان الاخبار بقرب الشي يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان وانه لا
يقتضي ذلك كان اقتضى الحصول كان الاخبار حينئذ بحصوله لا بقرب
حصوله ولا يخفى ما في عبارة المص من ادخال اللام في جواب ان الشرطيه
وكم من له مثله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلوة وان
كان ما صلى حتى قارب الصلوة اذ من البين ان الاتيان بالفعل يستلزم
قربه ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد وانما الحكم فيهما واحد فان
اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم فعلوا اذ المراد بالفعل
الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب انه اي ان الاخبار بانهم
ما قاربوا فعل الذبح اخبار عن حالهم في اول الامر قال ابن مالك هذا
كلام يتضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الاخر
فانهم كانوا اولا بعداء من ذبحها بدليل ما تلي علينا من تعنتهم وتكرر
سوالهم فان ذلك يدل على عدم قربهم من فعل الذبح اذ العرف يقتضي
بانهم لو كانوا قريبين من الفعل لبادروا الى الامتثال من غير تعنت
وتكرير سوال وانما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عند مقاربة
الفعل اولا ثم فعل بعد ذلك توهم من توهم ان هذا الفعل بعينه
يعني نفي المقاربة هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك بل الفعل
على ما هو عليه من افادة نفي المقاربة وانما فهم حصول الفعل من دليل

اخر كما فهم فى الاية من قوله فذبحوها قال ابن مالك وقد يكون نفي
كاد اعلاما بسطؤ الوقوع والثبوت حاصل كقوله فما لهؤلاء القوم
لا يكادون يفقهون حديثا اي يفقهون ببطء وعسر وكلام محققي
المفسرين على ان المراد نفي الفقه مطلقا التاسع عشر قولهم
فى السين وسوف حرف تنفيس والاحسن ان يقال حرف استقبال
قيل قصدهم لان يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسنا وكل حسن صواب
نعم فى هذا الباب وقد عرفت موضوعه غير صواب وانما كان التعبير
الثاني احسن لانه اوضح ومعنى التنفيس التوسيع فان هذا الحرف
ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال لانه زمن محصور بين زمنين
بل التحقيق انه مجموع اجزاء الماضي واول المستقبل يحكم بها الحرف الى
الزمن الواسع وهو المستقبل وههنا تنبيهان احدهما ان الزمخشري
قال فى اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي
موكدة للوعد فان الفعل المضارع يفيد الوعد والسين يوكده وقد
تقدم فى حرف السين حكاية قول الزمخشري هذا بتمامه وزاد عليه هنا
الايراد وجوابه واعترض بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد
من الفعل لا من السين وهو اعتبره مفادا منها وبان الوجوب المشار
اليه لقوله لا محالة لا اشعار للسين به فان ما افادته السين من
تاكيد الوعد واجيب بان السين موضوعة للدلالة على الوقوع
مع التاخر فاذا كان المقام ليس مقام تاخر لكونه بشارة اي لكونه
مقام بشارة من شانها التعجيل وان كان المبشر به متاخرا تمحضت
لافادة الوقوع ولم يكن فيها دلالة على التاخر والفعل يدل على الوقوع
كما عرفت فقد حصل تاكيد الوقوع وتحقيقه وبتحقيق الوقوع يصل
الفعل الى درجة الوجوب الثاني قال بعضهم فى ستجدون اخرين
هم اسد وغطفان كان صنيعهم المخادعة يريدون الاقامة فى مواضعهم
من اهليهم فيقولون لهم نحن معكم وعلى دينكم ويقولون للمسلمين كذلك
اذا ارتدوا عليهم وهذا التنبيه برمته تقدم فى الباب الاول فى حرف
السين ولم يتجدد باعادته هنا فائدة فكان محض تكرير السين للاستمرار
لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء فان السين فيه للاستمرار
لا للاستقبال فهي مثال للمنفي دون المنفي وانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم
عن قبلتهم فهي اي اية سيقول السفهاء متقدمة فى التلاوة متاخرة
فى النزول ولكن ادخلت السين اشعارا بالاستمرار وان هولاء

السفها

السفها يقولون ذلك قولا مستمرا والحق انها للاستقبال كما هو معناها
وان يقول بمعنى يستمر على القول اي ان الاستمرار انما هو مفاد
الفعل المضارع كما في فلان يقري الضيف وهذا هو الاستمرار التجددي
وذلك اي استمرار القول مستقبل فالسين افادت استقبال
استمرار القول فهذا فى المضارع نظير يا ايها الذين امنوا امنوا
فى الامر حيث يقال معناه الامر بالاستمرار على الايمان لانه خطاب
من اتصف بالايمان هذا اي الحكم هذا اي ما عرفت ان سلم ان
قولهم سابق على النزول وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري
بل وعامة المفسرين فانه سال ما الحكمة فى الاعلام بذلك قبل وقوعه
اي قبل ان يومروا باستقبال الكعبة الذي نشا عنه هذا القول
فتكون الاية متقدمة النزول على الاية المتضمنة للامر باستقبال
الكعبة فيكون من باب الاخبار بالشيء قبل وقوعه والحكمة فيه الاعجاز
لانه اخبار بالغيب وتوطين النفس على ما يرد من قدح الاعداء و
الاستعداد للجواب بقوله قل لله المشرق والمغرب تمام العشرين قولهم
فى نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب
ان يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل للخفض لخصوصية
كون المضاف ظرفا قيل هذا تمام فيه نقص لان الصحيح ان العامل
فى المضاف اليه هو المضاف وامام من قولنا امام زيد مضاف
فيكون خافضا لزيد المضاف اليه وهم لم يريدوا بقولهم مخفوض
بالظرف ان لخصوصيته كونه ظرفا دخلا فى الخفض بل ان الظرف
خافض من حيث هو مضاف غاية ما هناك انهم تركوا التصريح
بهذه الحيثية لظهور المراد ثم ان ما ادعاه من ان الصواب القول
بانه مخفوض بالاضافة غير صحيح فان هذا قول مرجوح عندهم
فالبنا عليه فى تخطئة الجماعة واه وانت اذا تذكرت ما مر من المصنف
فى الخامس عشر من ان العامل فى المضاف اليه المضاف او الجار المقدر
ولم يتعرض للاضافة دعاك الى حمله الاضافة على المضاف لا على المعنى
المصدري وليشهد لذلك قوله فانه لا يدخل لخصوصية كون المضاف
ظرفا فى الخفض كما يشهد به الذوق السليم خاتمة ينبغي
للمعرب اي هو بصدد الاعراب ان يتخير من العبارات اوجزها
لفظا واجمعها للمعنى المراد اللائق بهذه الخاتمة ان يكون للباب
السابع كما لا يخفى اذ ليس فيها تحذير من امور اشتهرت بين المعربين

والصواب خلافهما اللهم الا ان يلاحظ التعريض بمن لا يجري ذلك في
اعرابه فيكون فيها نوع مناسبة والله نسأله حسن الخاتمة فتقول
في نحو ضرب بضم اوله وكسر ما قبل اخره فعل ماض لم يسم فاعله ولا تقول
مبني لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفايه اما الطول فظاهر واما
خفاؤه فلاحتياجه الى بيان ان ما فيه عبارة عن مفعول وان
تقول في المرفوع به اي بما لم يسم فاعله نايب عن الفاعل ولا تقول
مفعول ما لم يسم فاعله لذلك اي لطوله وخفايه ووجه الاشارة
باعتبار المذكور ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو اعطي
زيد دينارا الا ترى انه مفعول لاعطي واعطي لم يسم فاعله
وقد اختلف في هذا المفعول الذي تركت اقامته مقام فاعله
فذهب سيبويه والحذاق انه منصوب بهذا الفعل الذي لم يسم
فاعله وعبارة المص تنطبق عليه وقال الزمخشري هو منصوب
بالفعل قبل ان يبني للمفعول وعبارة المص لا تنافيه واختلفوا ايضا
هل صيغة المبني للمفعول فرع عن صيغة المبني للفاعل ام هي
اصل برأسها الجمهور على الاول والمبرد على الثاني فان قلت وما
ثمرة هذا الخلاف قلت يظهر في نحو اعطي زيد درهما فمن قال
بالفرعية نصب درهما باعطي الا انه في نيابة للفاعل منصوب به
فاستمر الحكم ومن قال بالاصالة زعم انه منصوب بفعل مضمر دل عليه
الكلام كاخذ واما النايب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع
وان تقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وهذا معنى ما يقال
انها لتقريب الماضي من الحال وحرف الاتي اي الزمان الاتي
يعني المستقبل وللتحقيق جميعهما وفي اما مشددة الميم
حرف شرط وتفصيل وتوكيد وقد مضى بيان ذلك كله في تحتها
في حرف الالف من الباب الاول وان تقول في لم حرف جزم
لنفي المضارع وقلبه ماضيا وتزيد في لما الجازمة على هذا القول
فانها تشارك لم فيه وتزيد عليها بانها مع كونها نافية تقلب المضارع
ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته بعد النفي وفي الواو حرف
عطف لمجرد الجمع اي للمعية من غير مراعاة ترتيب مطلقا او لمطلق
الجمع من غير مراعاة تقدم او تاخر او معية ولا تقول للجمع المطلق
لان التحقيق ان معناه الجمع مطلقا من غير تقييد بشي ولو بالاطلاق
فلا تنافي معنى اختها الفا وفي حتى العاطفة بشهادة السياق

والسباق حرف عطف للجمع والغاية وفي ثم حرف عطف للترتيب
والمهلة وان شئت قلت والتراخي وفي الفا حرف عطف للترتيب
والتعقيب وان شئت قلت من غير مهلة واذا اعربت نحو .
قلت عاطف ومعطوف وجازم ومجزوم وناصب ومنصوب
فان قلت هو لم يسبق منه ذكر شي من عوامل النصب فما وجه ناصب
ومنصوب قلت اليس قد تعرض لمنصوب اعطي على وجه فهم ان
ثم ناصبا لهذا المفعول فحق اختصر القول فيهما فقيل ناصب ومنصوب
ولما لم يستطرد القول منه الى ذكر جار ومجرور اورده تنظيرا فقال
كما تقول جار ومجرور الباب السابع
من الكتاب في كيفية الاعراب يطلق الاعراب على ما يقابل البنا
وهو عند ابن الحاجب ما اختلف اخر المعرب به ليدل على المعاني
المعتورة عليه من حركة او حرف قاله وهو مختار عبد القاهر وعند
غيره نفس الاختلاف وقولهم علم الاعراب بهذا المعنى تسمية بما هو
الاشرف ويطلق على استعمال القواعد في مفردات الكلام وهذا الباب
معقود لبيان كيفية هذا الاستعمال وهي المخاطب بمعظم
هذا الباب المبتدئون فان احتياجهم اليه اشد لتقوى تمرنهم
على الفن اعلم ان اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا بان
كان موضوعا على حرف واحد عبر عنه باسمه الخاص به او المشترك
اراد به الاعم كما يفهم من قوله فيقال في الضمير المتصل بالفعل
من نحو ضربت التاء فاعل وهذا مثال التعبير بالاسم الخاص والضمير
فاعل وهذا مثال التعبير بالاسم المشترك لان الضمير يطلق عليه
وعلى غيره ولا يقال ت فاعل اي لا يعبر عنه بلفظه كما بلغني
عن بعض المعلمين انه كان يقول ذلك اذ لا يكون اسم هكذا
هكذا في بعض النسخ وفي بعضها اسم ظاهر ولا بد منه لان الضماير
المتصلة اسماء ومنها ما هو على حرف واحد بمعنى انه في هذه
الحالة يكون معبرا به عن نفسه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم
ظاهر على حرف واحد ثم اعلم انه متى قصد بكلمة لفظها دون
معناها كقولك ليت حرف تمن فهي علم لذلك اللفظ لان مثل هذا
موضوع لشي بعينه غير متناول لغيره فيكون علما وكل علم فهو اسم
ظاهر وليس في الاسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد فمن ثم امتنع
ان يعبر عن تا ضربت بقولك ت فاعل لانه خروج عن النهج المستقيم

للاسم الظاهر وانهم قالوا اذا سمى بحرف واحد متحرك ولم يكن بحضنه
كلمه فانه يكمل بتضعيف مجانس حركته فنقول فى التسمية بتا المتكلم
توو وفى التسميه بتاء المخاطب تاء بالف ممدودة لانقلاب الثانية
همزة كما فى حمراء وفى التسمية بتاء المخاطبة تى ولم نرهم اجروا ذلك
فى اعلام الالفاظ ولعلنا نبحث منه فاما الكاف الاسمية فانها لما لزمت
للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه جواب عما يرد على قوله اذ
لا يكون اسم هكذا من ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهى على حرف
واحد وتقريره انها لما لازمت الاضافة واعتمدت على المضاف اليه
صارت كانها على اكثر من حرف واحد ولهذا اي ولهذا الاعتماد
اذا تكلمت على اعرابها جيت باسمها لا بمسماها لان فى التعبير
عنها بلفظها قطعها عن عمادها وهى لا تستطيع فقلت فى نحو قوله
وما هداك الى ارض كعالمها هو صدر بيت من البسيط لم اقف على
تتمته ولا على تسمية قايله الكاف فاعل لهداك ولا تقول كـ
فاعل لزوال ما تعتمد عليه والكاف الاسميه هى المرادفة لمثل
والحرفيه كاف التشبيه ويجوز فى نحو ثم الله وق نفسك وش
الثوب ول هذا الامر ان تنطق بلفظها لانها وان كانت على حرف
واحد الا انها لم توضع كذلك فتقول م مبتدا وذلك على القول بانها
بعض ايمن وتقول ق فعل امر لان الحذف فيهن اي فى هذه الكلمات
وهو تعليل للجواز عارض فاعتبر فيهن الاصل وهو النطق بالمسمى و
تقول الباء حرف جر والواو حرف عطف فتنطق باسميهما ولا تنطق
بلفظهما لان وضعهما على حرف واحد وان كان اللفظ موضوعا على
حرفين نطق به فتقول قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام وقال
فاعل كما فى ضربنا بسكون اخر الفعل او مفعول كما فى ضربنا بتحريكه
لان اللفظ لنفسه لانهم يحتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا
له لفظا اخر لكان الوضع ضايعا اذ نفس اللفظ كان فى التعبير
عنه تلك النفتازانى ولا خفاء ان هذا ليس بوضع قصدى لكن
هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه
يطلق اللفظ ويراد به نفسه الظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب
فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل او حرف ودلالته
عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه
وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان

جميع الالفاظ مشتركة ولا قايل به وظاهر كلام المص اذا كان اللفظ على حرفين
انه لا فرق بين ان يكون ثانيهما حرف لين اولا لكنهم قد صرحوا بان الثاني
اذا كان لينا ضعف اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ اولغيره نحو وفى
وان كان صحيحا بقى على حاله ان لم يقتض الاعراب واما ان تصده فيضعف
تقول من ترد موصولة وشرطيه ولم يجى استفهاميه وخبرية بالتشديد
فيهما لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه
بتضعيف ثانيه ليبقى على اقل اوزان المعربات وهذا بخلاف ما اذا
جعلت مثل ذلك علما لغير اللفظ تقول جاء من ورايت كما بالتخفيف
فيهما لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى جميعا قال الرضى كانهم جعلوه
من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة ولذا اذا صغروه قالوا كمى
كبديه وذلك لان العرب لم تضع على اقل من ثلاثه وانما جعل المحذوف
حرف علة لكثرة حذفه بالنسبة الى غيره وجعل من باب يد لا من باب عصى
لانه لم يكن لها لام فى الوضع فكان جعلها من باب يد اي مما جعل
لامه بالحذف كانه لم يوضع الا على حرفين اولى والاحسن ان يعبر
عنه بقولك الضمير اي باسمه المشترك لئلا ينطق بالمتصل مستقلا
ولا يجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك اي مما هو على حرفين بان يقال
قد القاف والدال وفى هل الهاء واللام كراهية الاطالة وعلى هذا فقولهم
ال افيس من قولهم الالف واللام وقد استعمل التعبير بها الخليل
وسيبويه وانما جاز التعبير بهما عن ال فكان حقه ان لا يجوز للاختلاف
فى الهمزة هل هى زايدة وقد اعتد بها فى الوضع كهمزة استمع اذ لو لم
يعتد بها لوجب ضم اول المضارع لكونه على اربعة احرف وهذا ما عليه
سيبويه او هى همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وهو ما عليه الخليل
فكان حرف التعريف انما وضع على حرف واحد والهمزة للتوصل الى
النطق به نعم بنا افيسية التعبير بال بالنسبة الى التعبير بالالف واللام
على عدم الجواز لا يخلو عن شئ وان كان اي اللفظ اكثر من ذلك نطق
به ايضا فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب
هذه اسم ولهذا اخبرعنها بقولك فعل ماض لانه اذا قصد بكلمة
لفظها دون معناها كما فى المثالين المذكورين فهى علم لانها لفظ موضوع
لشئ بعينه غير متناول غيره ومنقول لانه نقل عن مدلول هو المعنى الى
مدلول هو اللفظ وسوف فى المثال اسم ايضا ولذا اخبر عنها بانها حرف
استقبال ولم يتعرض المص لذلك العلم به بالمقايسة وانما نحتج على الحكاية

فان الكلمة المبنية اذا جعلت علما على اللفظ سوا كان ذلك اللفظ اسما ام فعلا
ام حرفا فالاكثر فيها الحكاية فنقول من اسم استفهام وضرب فعل ماض وسوف
حرف استقبال ولك الاعراب فنقول مثلا ليت حرف تمن بالرفع قال ليت
شعري واين مني ليت ان ليتا وان لوا عناء ان اولته مذكرا كاللفظ
كان منصرفا قطعا وان اولته بلفظة او كلمة فان كان ثلاثيا ساكن الوسط
كسوف وليت فحكمه حكم هند في الصرف وعدمه والا كان غير منصرف قطعا
يدلك على ما ذكرنا من اسمية ضرب هذه ان الفعل ما دل على حدث
وزمان محصل اي معين من احد الازمنة الثلاث وان الفعل لا يخلو
عن الفاعل في حالة التركيب لان اسناده الى فاعل ما جزء مدلوله على
التحقيق وضرب هذا لا يصح ان يكون له فاعل وذلك ظاهر ومما
يوضح لك ذلك انك تقول في زيد من قام زيد انه مرفوع بقام
او فاعل بقام فيدخل الجار عليه والجار لا يدخل الا على الاسما وقال لي بعضهم
لا دليل في ذلك على اسميته بدخول الجار لان المعنى والمقصود بقولك
فاعل بقام مثلا انه فاعل بكلمة قام فالباء داخلة في التقدير على كلمة
وهي اسم فقلت فكيف وقع قام مضافا اليه للفظ كلمة مع انه ليس
باسم في زعمك اي وحق المضاف اليه ان يكون اسما فان قلت واذا
كان اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل والاسم والفعل متباينان
لا يحمل احدهما على الاخر حمل مواطاة قلت هذا نظير الاخبار في قولك
زيد قائم الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه الذي هو
الذات المشخص لا باعتبار اللفظ وذلك لان القيام انما هو ثابت
للذات لا لاسم الذات وكذلك اخبرت عن ضرب بانه فعل ماض باعتبار
مسماه وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان فهذا في انه
لفظ مسماه لفظ ايضا كاسماء السور واسماء حروف المعجم فانها
الفاظ مسماها الفاظ فال عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة
المؤلفة من الكلمات وجيم مثلا اسم مسماه الحرف المخصوص قال سيبويه
وسال اصحابه كيف تنطقون بالكاف من لك والباء من ضرب فقيل
نقول كاف باء فقال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالحرف ولكن اقول
كه به وقد جزم الزمخشري في كشافه بانه اذا قيل مثلا الف باء جيم
في تعداد اسماء الحروف فهي اسماء معربة سكنت اواخرها سكون اواخر
نحو زيد وعمرو وبكر من الاسما التي لم يمسها الاعراب لفقد مقتضيه
والدليل على ان سكون اواخرها وقف لا بنا انها لو كانت مبنية لحذي

بها

بها حذو كيف واين وهؤلا ولم يقل صاد قاف نون مجموعا فيها بين الساكنين
ومن هنا اي ومن اجل استعمال هذه الالفاظ اسما قلت حرف التعريف
ال فقطعت الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ من الحرفية الى
الاسمية اجريت عليه قياس همزات الاسما الصرفة التي لم تجر
مجرى الفعل وقياس همزاتها القطع لان همزة الوصل لا تقع في الاسم
الصرف الا اذا كان من الاسما العشرة المحفوظة وال ليس منها فوجب قطع
همزته بناء على اسميته واحترز بقيد الصرفة بالتفسير المذكور عن
نحو الانطلاق والاقتدار من المصادر المبدوة بهمزة الوصل لان المصدر
جار مجرى الفعل كما انك اذا سميت باضرب قطعت همزته لانه
حينئذ اسم صرف وليس من احد الاسماء العشرة فوجب ان لا يكون مبدوا
بهمزة وصل فان قيل فما بالهم لم يقطعوا همزة نحو الانطلاق اذا سمي
به مع انه بعد التسمية غير مصدر ومن البين انه ليس من الاسماء
العشرة قلنا ابقيت همزته على اصلها من وصلها لانه لم ينتقل من قبيل
كال واضرب اسمين فاستصحب ما كان ثابتا قبل التسمية واما قول
ابن مالك ان الاسناد اللفظي يكون في الاسماء والافعال والحروف
بل وفي الجمل ايضا نحو لا اله الا الله كلمة التوحيد ولا حول ولا قوة الا
بالله كنز من كنوز الجنة وان الذي يختص به الاسم هو الاسناد
المعنوي ويقال له الوصفي ايضا فلا تحقيق فيه اي فهو قول صدر
عن غير تحقيق واراد بالاسناد اللفظي ما كان اسنادا الى الشي بحسب لفظه
وهو اسناد ما هو ثابت للفظ الكلمة اليه كما ان الاسناد المعنوي
ما كان بحسب المعنى وهو اسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة الى لفظها
والتحقيق ان الاسناد الى الشي مطلقا من خواص الاسم وان الاسناد الى
لفظ الفعل او الى لفظ الحرف اسناد الى الاسم لصيرورة ذلك اللفظ اسما
مسماه فعل او حرف وقال لي بعضهم كيف يتوهم ان ابن مالك اشتبه
عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فاثبت لها اسنادا عاما وسماه
لفظيا واخر خاصا بالاسم وسماه معنويا فقلت فكيف توهم ابن مالك
ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل مخبر به ولا مخبر عنه
وان الحرف لا يخبر به ولا عنه قد يقال ان ابن مالك لم يقتض تغليط
القوم وانما اقتضى تخصيص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي اي
الاسناد الذي يكون نحو المسند اليه فيه لفظا سوا عبر عنه بلفظه
وحده نحو ضرب فعل ماض ام مع غيره نحو لفظة ضرب كلمة ام بلفظ

اخر نحو الفعل الماضي مبني لاخر ومن قلد ابن مالك في هذا الوهم ابو حيان
هذا وقد اعترض الحمار على قولهم الفعل لا يخبر عنه والحرف لا يخبر به
ولا عنه بان المخبر عنه في هذا الكلام ليس حرفا اتفاقا فهو اما اسم او فعل
وكل منهما كاذب اما اذا كان اسما فلان كل اسم يخبر عنه وقد قيل لا يخبر
عنه واما اذا كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل
يخبر عنه ويلزم التناقض واجيب بان الاخبار اما عن اللفظ وذلك
جائز في الكلمات كلها سواء ذكرت الفاظها وحدها او مع غيرها او عبر
عنها بالفاظ اخر واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده او مع غيره
او معبرا عنه بلفظ اخر فالاول من خواص الاسم والاخيران مشترك ان
بينه وبين اخوان فاذا اريد الاخبار عن معناهما بامتناع الاخبار
عنه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه او به مع غيره فيخبر عنه حينئذ
معبرا باحد هذين الوجهين بانه يمتنع ان يخبر عنه معبرا بوجه
ثالث فلا تناقض ولا بد للمتكلم على الاسم ان يذكر ما يقتضي وجه
اعرابه كقوله مبتدا اخبر فاعل مضاف اليه فان كل واحد من المذكورات
يشعر باعراب خاص فالثلاثة تشعر بالرفع والرابع بالجر واما قول كثير
من المعربين مضاف وموصول او اسم اشارة فليس بشئ لان هذه الاشيا
لا تستحق اعرابا مخصوصا فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر
لا يعلم به موقعها من الاعراب فلا يكون مفيدا حتى يضاف اليه فيقال
مثلا موصول مبتدا او فاعل او مفعول وان كان المبحوث فيه مفعولا عين
نوعه فقيل مفعول مطلق او مفعول به او لاجله او معه او فيه فان
الاقتصار على ذكر المفعولية وان كان كافيا في بيان وجه الاعراب الا
ان لكل نوع من المفاعيل تخصه فيترتب عليه وجرى اصطلاحهم
على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد به الا المفعول به وذلك
لانه لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه بان حذفوا
معه قيد به لان كثرة الاستعمال تستدعي التخفيف وانما كان حق
ذلك اي لفظ مفعول العاري عن القيد ان لا يصدق الا على المفعول
المطلق لاطلاقه ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا
بقيد الاطلاق فقد صار المطلق مقيدا والمقيد مطلقا وان عين المفعول
فيه فقيل ظرف زمان او ظرف مكان فحسن لما ترتب على تعيينه من
فائدة البحث عن كونه مختصا بتقدير كونه ظرف مكان ومع الاختصاص
ينظر هل من الالفاظ التي تسامحوا في نصبها على الظرفية المكانية مع

اختصاصها

اختصاصها اولا وان كان غير مختص اي مبهما فلا كلام واذا كان ظرف
زمان فلا يحتاج الى هذا البحث لانه ينتصب من غير شرط ولا بد من
بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق فانه ايضا
لا بد من بيانه واما ما لا يتعلق فلا يحتاج وان كان المفعول به
متعددا بان كان الفعل يتعدى الى اكثر من مفعول عينت كل
واحد فقلت مفعول اول وثان وثالث لان احكامها مختلفة
وينبغي ان يعين المبتدي نوع الفعل فتقول فعل ماض او فعل
مضارع او فعل امر ونقول في نحو تلظى فعل مضارع اصله تتلظى
اي نقول ذلك في تلظى من نحو قوله تعالى نارا تلظى واما في نحو تلظى
النار فيحتمل ان يكون ماضيا حذفت منه علامة التانيث لان
الفعل مسند الى ظاهر مؤنث غير حقيقي ويحتمل ان يكون مضارعا
حذفت احدى تائيه وعلى التقدير فعلامة محذوفة منه اما من اوله
او من اخره ونقول في الماضي مبني على الفتح هذا اذا لم يتصل
به واو جماعة الذكور او ضمير الحاضر او نون الاناث والا فهو مبني
على الضم في الاول وعلى السكون في الاخرين وفي الامر مبني على ما يجزم
به مضارعه فيما يجزم فيه المضارع بحذف الحركة يكون مبنيا على
السكون وفيما يجزم بحذف الحرف يكون مبنيا كذلك وفي المضارع
من نحو يتربصن مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وفي
المضارع من نحو لينبذن مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد
ولا يبنى المضارع في غيرهاتين الصورتين ونقول في المضارع المعرب
لخلوه له محل الاسم وذلك اذا عري عن النونين وتجرد عن عامل النصب
والجزم او نقول فيما اذا كان منصوبا منصوب بكذا او باضمار ان
بعد الحرف التي تنصب المضارع بعدها باضمار ان او مجزوم بكذا
وبين علامة الجزم والرفع والنصب وانها حركة او حذفها او حذف
او حذفه وان كان الفعل ناقصا نص عليه اي على نقصانه وبين
عمله فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب
الخبر وان كان المعرب حالا في غير محله بان كان مقدما عن تاخر
او مؤخرا عن تقدم عين ذلك فقيل في قايم مثلا من نحو قايم
زيد خبر مقدم ليعلم انه فارق موضعه الاصلي وليتطلب مبتدأه
اذ لا يكون خبر عن غير مبتدا ولو في الاصل وقيل في نحو ولو ترى
اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين مفعول مقدم ليتطلب

فاعله اذ لا بد لكل مفعول من فاعل وان كان الخبر مثلا غير مقصود
لذاته بل كان وصلة الى غيره فقل خبر موطئ ليعلم ان المقصود بالخبرية
ما بعده كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فقوم خبر موطئ لكون
تجهلون الذي هو صفته هو الخبر في المعنى وقوله كفى بجسمي
نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني وقد تقدم الكلام مستوفى
على هذا البيت في الباء المفردة من حرف الباء الموحدة وقد اورده
شالا او شاهدا على ان قوله رجل خبر موطئ يؤذن ان صفته هي الخبر
ولهذا اعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما لكونهما
غير مقصودين لذاتهما ومثله الحال الموطئة في انا انزلناه قرآنا
عربيا فيقال فيها حال موطئة تؤذن بان المقصود بالحالية ما بعدها
وان كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه اي بين من اي نوع من انواع
الحرف هو ومعناه وعمله ان كان عاملا وان كان غير عامل اقتصر
على بيان نوعه ومعناه لا يقال ان بيان الحرف بنوعه محصل في بيانه
بمعناه او عمله وكلام المص يقتضي انه شيء آخر لانا نقول لسنا
نقصد بيان نوعية الحرف بل بيان نوعية المبحوث عنه اذا كان
حرفا وفرق بينهما على ان من الحرف ما يكون بيان نوعيته بغير معناه
وعمله كالحروف الزايدة فيقال مثلا ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع
الخبر لن حرف نفي ونصب واستقبال ان حرف مصدري ينصب الفعل
المضارع ويخصصه بالاستقبال لم حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه
اي يقلب معناه ماضيا ثم يعد الكلام على المفردات واستيفائه على
ما هو حقه تكلم على الجمل انها محل من الاعراب ام لا محل لها وكما يبين
محل الجملة يبين نوعها من كونها اسمية او فعلية او ظرفية صغرى
او كبرى او ذات وجهين فصل واول ما يحترز منه
المبتدى في صناعة الاعراب ويتوقاه ثلاثة امور احدها
ان يلتبس عليه الاصلي بالزايد حرفا كان الاصلي والزايد او هيئة
للكلمة ومثاله انه اذا اسمع ان ال من علامات الاسم وان احرف
نايت من علامات المضارع فتى بدئ فعل بحرف منها كان
مضارعا وان تاء الخطاب من علامات الماضي فاذا اتصلت بفعل
كان ماضيا فان الواو والفاء من احرف العطف فما وقع بعدهما
فهو معطوف وان الباء واللام من احرف الجر فما دخلا عليه فهو مجرور
وان فعل ما لم يسم فاعله مضموم الاول كان عليه ان يقول مضموم الاول

مكسور

مكسور ما قبل الآخر اذ العلامة مجموع الامرين سبق وهمه اي وهم ذلك المبتدي
الى ان الغيث والهيت اسمان لمكان ال فيهما وان اكرمت وتعلمت مضارعان
لابتداء الاول بالهمزة والثاني بالتاء الفوقية وان وعظ وفتح عاطفات
ومعطوفان لوجود الواو والفاء فيهما وان نحو بنت وبين ولهو وكعب
كل منهما جار ومجرور لمكان الباء واللام فيهما وان نحو دحرج مبني
لما لم يسم فاعله بضم اوله وكسر ما قبل آخره وكان حقه بناء على ما تقدم
منه ان يقول فعل ما لم يسم فاعله اي وليس شيء مما كذلك وقد سمعت
من يعرب الهاكم التكاثر مبتدأ وخبرا اظنهما مثل قولك المنطلق زيد
في كون ذا اللام مبتدأ وما بعده الخبر ولهذا ظهر ان تعجيب المص على
القائل المذكور انما هو من جهة تعجيبه الهاكم للمبتدائية والا فمع
الاطلاق لا يحسن ذلك لجواز حمل الكلام حينئذ على ان التكاثر مبتدأ
موخر والهاكم خبر مقدم بناء على المذهب الكوفي في تجويز تقديم مثل
هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية قال الشارح
وقد سالني بعض المتصدرين بالاسكندرية وقد عرض اجتماعنا
بضريح الشيخ ابي العباس المرسي نفع الله ببركاته والقراء يتلون هذه
السورة فقال اي شيء يظهر في الهاكم هل الالف واللام فيه للعهد
او للجنس ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام نارا حامية الهاكم
بحذف الالف من الهاكم يتوهم انها وصل كما تحذف في اول السورة
في الوصل اذا كانت الفه وصل فيقال الخبير القارعة باسقاط
الف القارعة وكسر التنوين من خبير لالتقاء الساكنين ومن هنا يفهم
ان الوهم في قراءتهم تلك انما يتحقق اذا حذفت الف الهاكم وكسر تنوين
حامية واما اذا حذفت الالف وفتح التنوين على قاعدة النقل فلا
وهم ولا لحن وذكر لي رجل عن كثير من الفقهاء ممن يقرئ علم العربية
هكذا هو في كثير من النسخ وفي بعضها وذكر لي عن رجل كبير انه استشكل
قول الشريف المرتضى اتبيت ريان الجفون من الكرى وابيت منك
بليلة الملسوع هو من ثاني الكامل الا انه مزاحف بالاضمار والريان
ضد العطشان وقول المحشي مثل الظمآن ان اراد انه مثله في الوزن
فظاهر ولا كبير امر تحته او في المعنى فممنوع لانه خلافه والكرى
النعاس والمراد هنا النوم والملسوع من اصابه ذو سم بابرته كالعقرب
وفي البيت استعارة تبعية وذلك انه شبه امتلاء جفون محبوبه
من النوم بالامتلاء من الماء المطفئ لحرارة العطش في حصول الراحة بمجرد

الاستعارة في الري اولا واصالة ثم في الريان ثانيا وتبعا وكناية فانه
كنى بليلة الملسوع عن ليلة السهر لان السهر والارق من لوازم ذلك
وطباق بين النوم المستفاد من صدر البيت صريحا والسهر المستفاد من عجزه
كناية وقال كيف ضم التا من تبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم اي وتاء
الخطاب مفتوحة و فتحها من ابيت وهو للمتكلم لا للمخاطب اي مع
تاء المتكلم مضمومة فبينت للحاكي ان الفعلين مضارعان لا ماضيان
ليتصل بهما تاء الخطاب والتكلم وان التاء فيهما لام الكلمة فهي حرف اصلي
لا اسم هو ضمير وان الخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة فانها
علامة المخاطب في المضارع والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة لانها
علامة المتكلم وحده فيه والفعل الاول مرفوع لحلوله محل الاسم
فضمته اعرابية والثاني منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبة
فالفتحة فيه اعراب على حد قول الحطيه من قصيدة يخاطب بها
الزبرقان وكان جارهم ثم انتقل الى بني قنوع الم اك جاركم و
يكون بيني وبينكم المودة والاخاء هو من اول الوافر ومعنى الفاظه
ظاهرة وفيه شواهد ورود الهمزة للتقرير وحذف نون يكن لاجتماع
الشروط ونصب المضارع بعد الواو وبعد الاستفهام وعليه اورده
المص كابن مالك وحكى العسكري في كتاب التصحيف انه قيل لبعضهم
ما فعل ابوك بحماره فقال باعه بكسر العين فقيل لم قلت باعه فقال
ولم قلت انت بحماره اي بكسر الراء فقال انا جررته بالباء فقال
باوك تجر وبائي لا تجر ومثله من القياس الفاسد ما حكاه ابو بكر
التاريخي في اخبار النحويين ان رجلا قال لسماك بالبصرة بكم هذه
السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل اذ لم يقل بدرهمين كما هو صواب
القول فقال السماك انت احمق سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان
وقلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو رابطة في فصيح الكلام
اي فيكون بالضمير وحده خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيمة
ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فجملة وجوههم مسودة اسمية
وقعت حالا من الموصول ورابطها الضمير فقط فقال بعض من حضر هذه
الواو في اولها مشيرا الى الواو من وجوههم وقلت يوما لبعض الفقهاء
المجتهدين في قولهم البايع بغير همز فقال قايل فقد قال الله تعالى
فبايعهن ولم يفرق بين بايع الامر وبايع الذي صوابه الهمز ووجه كون
البايع بالياء لحنا ان الواو والياء يبدلان همزة في كل اسم فاعل على وزن

٥٠ س

فاعل او فاعلة جار على فعل معتل العين بالالف نحو قايم وقايمة وبايع
وبايعة والاصل قاوم وبايع ابدلت الواو والياء همزة على وجه اللزوم
حملا لهما على فعليهما في الاعلال وقيل بل قلبت الواو والياء فيهما الفا لتحركهما
وانفتاح ما قبلهما ولم يعتد بالفاصل لانه مع كونه زايدا الف فاجتمع
الفان فابدل من الثانية همزة وحركت بالكسر على اصل التقاء الساكنين
فقولنا على وزن فاعل لاخراج نحو مقيم ومبيل اسمي فاعل من اقال واقام
وقولنا جار على فعل معتل العين احترازا مما يكون فعله معتل الفاء
واللام فان له حكما اخر وقولنا بالالف احترازا عما اعتلال عينه
بغيرها نحو عور وصيد فان الواو والياء من اسمي فاعليهما لا تنقلب
همزة بل يبقيان فيقال عاور وصايد وقال الطبري في قوله تعالى
اثم اذا ما وقع ان ثم بمعنى هنالك مع ان التي بمعنى هنالك ثم بفتح
المثلثة والتي في الاية بضمها وهي الحرف العاطف فسبحان من لا يعزب به
غفله ولا ذهول وقال جماعة من المعربين في وكذلك نجي المومنين
في قراءة ابن عامر وابي بكر عن عاصم بنون واحدة وضم مشددة مع سكون
اخره وقد اسلف المص في اخر الجهة الرابعة من الكتاب الخامس الكلام
على هذه القراءة وصدره بقوله مسئلة قد يكون الموضع لا يتخرج الا على
وجه ضعيف فلا حرج على مخرجه وذكر هناك التخريج الذي ذكره
هنا مع زيادة عليه وتكلمت عليه بما لا مزيد عليه وعبر بالاقوام
عن بعيد ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان اخره مفتوحا
كما هو شان كل ماض لم يتصل باخره ضمير رفع والمومنين مرفوعا
لكونه نايب الفاعل فان قيل سكنت الياء للتخفيف كقوله هي الخليفة
فارضوا ما رضي لكم وهو صدر بيت من البسيط لم اقف على تتمته ولا
قايله ورضي فعل ماض سكن اخره تخفيفا واقيم ضمير المصدر مقام
الفاعل ويكون نصب المومنين بفعل مقدر كما اسلفنا ذلك قلت
الاسكان ضرورة فلا يحمل التنزيل عليه واقامة غير المفعول به
مع وجوده اي المفعول به نحو ضرب الضرب الشديد زيدا تقام
والا فلا بل اقامة ضمير المصدر مقام الفاعل ممتنعة ولو كان
وحده لانه مبهم لا يتعين الا بمراجعة وهم قد قرروا في المصدرية
انه ان كان للتاكيد فلا يقام وان كان مختصا بان كان للنوع
او للمرة اقيم والشارح حمل على المصدر ضميره فقال وضمير المصدر
انما يمتنع اقامته مقام الفاعل اذا كان معاده مصدرا مؤكدا

واما اذا كان مختصا فلا يمتنع فيقدر في الاية عوده على مصدر نوعي
ويصح فالتقدير نحي هوا اي النجا المعروف كما قالوا في قوله وقالوا متى
تحل عليك وتحتلل ببيوتك وان يكشف عزامك تدرب اي وتحتلل
هوا اي الاحتلال المعهود وقد حكم المص في الباب الرابع في العاشر
من الامور التي تحتاج الى رابط ان فاعل يبين من قوله تعالى فلما تبين
له تبين بل وصوبه هناك فما بال امتنع من اتباعه بما به هنا ومما يشتبه
نحو تولوا بعد الجازم والناصب لبس قوله بعد الجازم والناصب فيه
للاشتباه بل المشتبه والقراين تبين المراد فلا يبقى اشتباه فهو في نحو
فان تولوا فقل حسبي الله ماض والقرينة عليه ان سوق الاية
لتسلية الرسول صلى الله عليه وسلم عن عدم الايمان به بعد وصفه بما وصف
ومنه الحرص على ايمانهم والمعنى فان اعرضوا عن الايمان بك فقل حسبي
الله فانه يكفيك مضرتهم ويعينك عليهم وفي وان تولوا فاني اخاف
عليكم فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم مضارع الا انه
حذفت احدى تائيه والقرينة عليه كون الكلام خطابا ولو كان ماضيا
لقيل وان توليتم وفي قوله تعالى هو بالرفع ابتداء كلام وتعاونوا
على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان الاول امر والثاني
مضارع لان النهي لا يدخل على الامر وهذا المضارع من قبيل ما حذفت
احدى تائيه ايضا وقد حذفت نونه للجزم فبقي على صورة الامر
وتلظى في فانذرتكم نارا تلظى مضارع حذفت احدى تائيه والا
لقيل تلظت اعترضه الشارح بان فيه ادخال اللام في جواب ان
الشرطيه ويأتي مثله قال وقد اكثر اي المص رحمه الله من ذلك في هذا
الكتاب وهو فاش في عبارة غيره من المصنفين وهي مناقشة في اللفظ
وكذا اتمنى من قوله تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما صدر بيت
من ثاني الطويل عجزه وهل انا الا من ربيعة او مضر اي وهل انا الا من
قوم يستحيل عليهم البقا وعن فعل مضارع اصله يتمنى حذفت
احدى تائيه ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب ولا ارض
ابقل ابقالها وقدر اي جعله مما ترك منه التاء مع انه مسند
الى الضمير وهذا الجعل حمل على الضرورة من غير ضرورة فان حذف
تاء التانيث من الماضي المسند الى المونث الحقيقي مطلقا او الى
ضمير غير الحقيقي لضرورة الشعر ولا ضرورة تدعو الى الجعل من في
البيت لذلك لجواز جعله مضارعا حذفت احدى تائيه ومما

يلتبس

يلتبس على المبتدي ان يقول في نحو مررت بقاض ان الكسرة
علامة الجر الملتبس على المبتدي انما هو كسرة قاض في نحو مررت
بقاض فيتوهم انها علامة الجر لا القول المذكور حتى ان بعضهم
يستشكل قوله تعالى لا ينكحها الا زان او مشرك فيقول كيف يقول
زان والفاعل مرفوع وقد سالني عن ذلك بعضهم فقال كيف
عطف المرفوع على المجرور والعطف يقتضي التشريك في الاعراب
فلا تخالف معطوف ومعطوف عليه وهما مختلفان هنا فقلت
له فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا فان زان فاعل
ينكحها وفي اخره كسرة وفي هذا الكلام تعريض لغباوة السايل
وتلويح بانه لعدم فطنته بحيث لا يعرف الفاعل في الكلام بالقراين
العقلية وانما يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرور المدركين
بحاسة السمع وبينت له ان الاصل زاني بياء مضمومة ثم حذفت
الضمة للاستثقال فحذفت اليا لالتقائها ساكنة هي والتنوين
فيقال فيه هو فاعل والفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة
على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الاستثقال ايضا
و يقال في نحو والفجر وليال عشر والفجار ومجرور لان واوه
للقسم وليال عاطف ومعطوف وهذا المعطوف مجرور وعلامة
جره فتحة لانه غير منصرف لجوار وتنوينه للعوض عن المحذوف
لا للتمكن وتلك الفتحة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت
الفتحة مع خفتها وكان حقها ان لا تقدر ولذا ظهرت حالة
النصب في نحو قاض لنيابتها عن الكسرة الثقيلة ونايب الثقيل
ثقيل ولهذا اي ولان نايب الثقيل ثقيل وحكمه حكم ما ناب عنه
حذفت الواو في يهب مع وقوعها بين ياء وفتحة لكون فتحته
نايبة عن الكسر كما حذفت في يعد لاستثقالها لوقوعها بين ياء
وكسرة اصلية ولم تحذف في يوجل لان فتحته ليست نايبة
عن الكسرة ليسري الثقل اليها لان ماضيه وجل بالكسر اي كسر
العين فقياس مضارعهما الكسر في العين ليتحقق مع المخالفة
في المعنى مخالفة اللفظ واما يهب فان الفتحة فيه عارضة
لحرف الحلق لان عين الفعل في المضارع تفتح كما في الماضي اذا كانت
العين او اللام حرف حلق ومن هنا عطف على قوله ولهذا اي ومن
ان نايب الثقيل ثقيل قال ابو الحسن في يا غلاما يا غلام بحذف

الالف اكتفا عنها بالفتحة وان كانت اخف الحروف في نفسها
لان اصلها اليا اي اصل الالف التي في يا غلاما لان يا غلامي يجوز
في باية الفتح فاذا فتحت جاز قلب الكسرة فتحة فتنقلب اليا الفا
وهم يقولون في يا غلامي يا غلام بحذف الفا عنها بالكسرة لثقلها فكذا
فعلوا فيما ناب منابها ومن ذلك ان بادر في المصطفين والاعلين
الى الحكم بانه مثنى اذ يجد في بادي الراي تاو نونا قبلهما فتحة وهو قد
سمع ان ما قبل العلامة نصبا وجرا مفتوح في المثنى مكسور في الجمع
واعلم انك تقول مصطفى مصطفيان مصطفون رفعا واصله مصطفيون
قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لملاقاتها علامة الجمع
الساكنة وتقول حالة النصب والجر مصطفيين ومصطفين للجمع
وانما جامعت التثنية لام الكلمة في صيغتها دون الجمع لثقل علامة
الجمع لانها واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها وعلامة التثنية
الف او يا مفتوح ما قبلهما ولثقل حركة الضمة والكسرة في الجمع وخفة
الفتحة عليها في التثنية وكذا حكم اعلين جمع اعلى ووجه التباس الحال
على المبتدى في بادي الراي انه يرى ياء قبل نون ويجد فتحة فيظن الاسم
مثنى لان ما قبل ياء التثنية مفتوح في الصحيح والصواب ان ينظر
اولا في نونه فان وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى وانهم عندنا
لمن المصطفين بانه جمع لان نون الجمع مفتوحة ونون التثنية
مكسورة على اللغة الشهيرة وفي الاية دليل ثان على الجمعية
وهو وصفه بالجمع فان الخيار جمع خير بالتشديد او خير كاموات
جمع ميت او ميت وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه
بعد وانهم اي بعد التعبير عنهم بانهم وهو ضمير جمع ومحال ان يكون
الجمع من اثنين فان اقل الجمع ثلاثة نعم الجماعة تكون اثنين وعندنا
ظرف لمحذوف يدل عليه المذكور اي وانهم مصطفون عندنا او
للمصطفين وان كان بال لتسامحهم في الظروف ولا يجوز ان يكون
خبرا ولمن المصطفين خبرا ثانيا لوجود اللام فانه لا يقال ان زيدا
قايم لمنطلق لنحو شي وهو ان المصنف كيف ساغ له الحكم بمحالية كون
الجمع من اثنين والخلاف في اقل مسمى الجمع مشهور عند الاصوليين
وان كان الاصح انه ثلاثة لا اثنان وقال الاحنف ابن قيس تحلم
عن الادنين واستبق ودهم فلن يستطيع الحلم حتى تحلما
البيت من ثاني الطويل وعزاه الجلال لحاتم الطائي الجواد من قصيدة منها

والغفر

واغفر عوراء الكريم ادخاره ۝ واعرض عن شتم اللئيم تكرما ۝
ولا اخذل المولى وان كان خاذلا ۝ ولا اشتم ابن العم ان كان مفحما ۝
ولا زادني عنه غناي تباعدا ۝ وان كان ذا نقص من المال معدما ۝
قال ابن يسعون هذه الابيات احسن ما قيل في مداراة الاقارب وتحلم
فعل امر من تحلم تكلف الحلم حتى حصل والادنين جمع ادنى وهو القريب
والنسيب والعوراء اراد بها الكلمة القبيحة او الزلة وادخاره منصوب
على انه مفعول له اي الادخار كما تدخر الذخاير والاعلاق النفيسة
ليوم الحاجة اليها وقد استشهد بهذا البيت على مجي المفعول له معرفا
بالاضافة واللئيم الذي جمع الشح ومهانة النفس ودناءة الاباء ولا
اخذل المولى اي لا اترك نصرة والمولى الحليف والمفحم الذي لا يطيق
الجواب او الذي لا يقول الشعر ومن ذلك ان يجرب الياء والكاف
والهاء في غلامي اكرمني وغلامك اكرمك وغلامه اكرمه اعرابا
واحدا سواء كانت هذه الضماير مع الاسم ام مع الفعل او يعكس الصواب
في اعرابها فيجعل اعرابها مع الاسم لا مع الفعل واعرابها مع الفعل
لا مع الاسم اذا اعرف ذلك فليعلم انهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات
وكان محلهن النصب وان اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن وكان محلهن
الخفض ويستثنى من الاول اي مما يتصل بالفعل نحو ارايتك زيدا ما
صنع وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف في الكاف المفردة وانصرك
زيد افان الكاف فيهما حرف خطاب هكذا هو في كثير من النسخ بضمير
التثنية عايدا على المثالين وفي بعضها هو الموجود بخط المصنف فيه بافراد
الضمير وتذكيره فهو عايد على نحو ومن الثاني وهو ما يتصل بالاسم
نوعان نوع لا محل فيه لهذه الالفاظ وان اتصلت بالاسم لحرفيتها
وذلك نحو قولهم ذلك وتلك واياي واياك واياه فانهن احرف
تكلم وخطاب وغيبة فالياء للمتكلم والكاف للخطاب والها للغيبة
اتفاقا في اسمي الاشارة وعلى الاصح في اسماء الضمير ونوع هي فيه في محل
نصب وذلك نحو الضاربك والضاربه والضاربي على قول سيبويه
انها ضماير نصب متصلة لا ضماير جر كما قال الرماني والمبرد ولا يحتمل
الوجهين كما قال الفرا لانه لا يضاف الوصف الذي بال الى عار منهما
ونحو قولهم عطف على نحو الضاربك لا عهد لي بالام قفا منه ولا اوضعه
بنفخ العين من اوضع والام افعل تفضيل من لوم الرجل لوما كفعل
وملامة كحمدة ولامة ككرامة ورجل ملامان خلاف كمكرمان وواضع

افعل تفضيل ايضا من وضح الرجل ككرم صفة وبكر ووضاعة كان في حسنه
اعطاط ولوم وخسة فالها اي اوضحه في موضع نصب كالهاء
في الضاربه الا ان ذلك مفعول وهذا بالمفعول لان اسم التفضيل
لا ينصب المفعول اجماعا كالصفة المشبهة فاذا جاء بعدها منصوب
كان نصبه على الشبه بالمفعول وليست اي الها مضافا اليها
والا لخفض او ضع بالكسرة لان غير المنصرف اذا اضيف او دخلته
لام التعريف انجر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج هو بعد ذلك
منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء اليه مما تغير به نفس مدلوله
ولضعف شبهه بالفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومفعولا ودخول
عليه حرف الجر فان ذلك بالعامل والعامل لا تغيره عن مدلوله وقال
الاكثر امتناع الكسر من غير المنصرف انما هو بالتبعية لامتناع التنوين
منه للعلتين فاذا امتنع التنوين بغيرهما كدخول او والاضافه زال
موجب المنع من الكسر اذ ليس هناك تنوين يحذف للسببين حتى يتبعه
الكسر فلم يسقط وعلى هذا مما لم ينجر احد لسببه بال او بالاضافة باق
على المنع من الصرف كالمساجد والحبلى والاحمر والسكران وينصرف
غيره وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا احمره فان
فتحت الراء على انه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل ولم يضعف
ولا دخله لام تعريف فالهاء منصوبة المحل على التشبيه بالمفعول
لما عرفت وان كسرتها بناء على ان غير المنصرف اذا اضيف انجر بالكسرة
فهي مجرورة اي مجرورة المحل على الاضافة ومن ذلك فان نكاحها
مطر حرام فيمن رواه بجر مطر وهذا عجز بيت للاحوص من اول الوافر
صدره لئن كان النكاح اجل شي فالضمير منصوب على المفعولية وهو
فاصل بين المتضايفين وذلك لان النكاح مصدر اضيف الى فاعله
وهو مطر وفصل بينهما بالمفعول وهو ها وكان الاصل فان نكاح مطر
اياها حرام فكان الضمير منفصلا فاتصل بعامله فاصلا ويروى
ايضا برفع مطر ونصبه فاما الرفع فعلى انه فاعل بالمصدر وهو مضاف
الى مفعوله واما النصب فعلى انه مفعول له للمصدر وهو انه مضاف
الى الفاعل فان النكاح يسند الى الزوجين حقيقة تنبيه
اذا قلت رويدك زيدا فان قدرت رويدا اسم فعل معناه امهل
فالكاف حرف خطاب اي حرف معناه الخطاب فلا موضع له لانك ان قدرتها
في محل جر لم تجر لان اسم الفعل لا يضاف وان قدرتها في محل نصب

لم

لم تجز لاستيفاء اسم الفعل مفعوله وهو زيدا او في محل رفع لم تجز ايضا لان
الكاف لم يثبت فيها انها من ضماير الرفع وان قدرته مصدرا بمعنى امهال
فهو اي الكاف اسم مضاف اليه ومحله الرفع لانه فاعل فان قلت
اذا كان الكاف اسما مضافا اليه فكيف يكون محله الرفع والمضاف اليه
مجرور وان كان فاعلا قلنا اراد بيان محله باعتبار الاسناد اليه والشي
قد يكون ذا محلين باعتبارين واعلم ان رويدا اذا قدرته اسم فعل
فهو مبني على الفتح وان قدرته مصدرا فهو معرب ويأتي على ثلاثة اوجه
احدها ان يكون في معنى الحال نحو ساروا رويدا الثاني ان يكون
مصدرا نائبا عن فعله نحو رويد زيدا ورويدك زيدا الثالث ان يكون
نعتا لمصدر مذكور نحو ساروا سيرا رويدا او مقدر نحو ساروا رويدا
اذا لم يجعله بمعنى الحال الثاني من الامور التي يتوقاها المبتدي في صناعة
الاعراب ان يجري لسانه الى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها
لالفه بها كان يقول في كنت وكانوا في الناقصة فعل وفاعل لما
الفه من قول ذلك في نحو فعلت وفعلوا وانما حق التعبير كان واسمها
اما الثاني منه فلا كلام في صحة التعبير بالفعل والفاعل فيها واما التسمية
الاقدمين ومنهم المبرد الاسم فاعلا والخبر مفعولا فانه اصطلاح
غير مالوف بل لا يعرف المتاخرون غير الاسم والخبر نعم بعضهم كالزمخشري
ادرج اسم كان في تعريف الفاعل فهو لا يستنكف من تسميته فاعلا
ومع ذلك هو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دمية فانه من
مجاز الشبه وفي الصحاح الدمية الصنم والجمع الدمى وهي الصورة
من العاج ونحوه ولله در القايل المرء لولا عرفه فهو الدمى
المسك لولا عرفه فهو الدم والمبتدي انما يقوله على سبيل الغلط
ولا يلحظ علاقة في الاطلاق فلذلك يعاب عليه ولا يعاب عليهم
والثالث من تلك الامور ان يعرب شيا طالبا لشي ويهمل النظر
في ذلك المطلوب ولا يبين حاله كان يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله
او بالعكس او مبتدا ولا يتعرض لخبره او بالعكس بل ربما به مطلوبه
فيما اعرب اولا فاعربه بما لا يستحقه من وجه الاعراب وينسى
ما تقدم من الاعراب المستحق فان قلت فهل من ذلك قول
الزمخشري في قوله تعالى وطايفة قد اهمتهم انفسهم الاية قد اهمتهم
صفة لطايفه ويظنون صفة اخرى او حال بمعنى قد اهمتهم
انفسهم ظانين او استيناف على وجه البيان للجملة قبلها

ويقولون بدل من يظنون فكانه نسي المبتدا الذي هو طايفة
الموصوفه فلم يجعل شيا من هذه الجمل خبرا قلت لعله راى
ان خبره محذوف اي ومعكم طايفه صفتهم كيت وكيت
تعقب الشارح المص في ايراده هذا السوال على الزمخشري بان فيه
من الازرا بالزمخشري ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذي يليق بالمص
والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر ورسوخ قدم
الزمخشري في علوم اللسان وعلو شانه فيها مما لا ينكره منصف
ويظهر لي ان في هذا الكلام من الشارح تحاملا على المص لانه لم يجزم
بان قول المص هذا من قبل ما ينبغي للمبتدي الاحتراز منه على انه
وان كان جليلا في هذا الفن فهو غير مامون من الخطا والنسيان
وكيف يتوهم من المص الازراء عليه وهو قد اجاب عنه بما ترى
والظاهر ان الجملة الاولى خبر عن المبتدا الذي هو طايفة وان
الذي سوغ الابتدا بالنكرة صفة مقدرة اي وطايفة من غيركم
مثل قولهم السمن منوان بدرهم اي منوان منه فمنوان مبتدا ثان
وهو نكرة مخصصة بالصفة المقدرة او اعتماده على واو الحال
كما عرفت في مسوغات الابتدا بالنكرة فان منها ان تقع النكرة
في جملة حالية كما جا في الحديث دخل وبرمة على النار وفي حاشية
التفتازاني على الكشاف ولم يجعل اي الزمخشري شيا من الجمل
اي الجمل الخمس الاخبارية التي اشتملت عليها هذه الاية في موقع الخبر
لطايفة قصدا الى ان مضمونها معلوم الثبوت للمنافقين لا حاجة
الى الاخبار عنه والخبر محذوف اي وثم طايفة او وفيكم على ان
الخطاب للجميع من المومنين والمنافقين او وطايفة اخرى لم
يغشهم النعاس وذهب الزجاج الى ان قد اهمتهم صفة ويظنون
خبر ولا يبعد ان يكون قد اهمتهم خبرا لان النكرة موصوفة
في التقدير اي وطايفة اخرى وسالت كثيرا من الطلبة عن
اعراب احق ما سال العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول
اي لسال فيبقى لهم المبتدا اي احق بلا خبر والصواب انه اي
ان مولاه الخبر عن احق والمفعول الثاني المحذوف اي ساله
وعلى هذا فيقال احق ما سال العبد ربه بالرفع وعكسه وهو
توهم المفعول خبرا ان مصابك المولى قبيح يذهب الوهم فيه
الى ان المولى خبر بنا على ان المصاب اسم مفعول وانه مبتدا

وانما

وانما هو مفعول والمصاب مصدر ميمي بمعنى الاصابه وهو العامل
فيه بدليل مجي الخبر بعده وهو قبيح وجوز الشارح ان يكون
المصاب اسم مفعول لا مصدر والمولى هو الخبر وقبيح خبر مبتدا
محذوف اي انا الذي اصبته هو مولاك هذا قبيح قال وهذا معنى
صحيح ينطبق عليه التركيب بهذه الطريقه السابقه فلا سبيل الى
انكاره ومن هنا اخطا من قال في مجلس الواثق بالله احد الخلفاء
العباسيين في قوله اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام
تحية ظلم انه يرفع رجلا وقد مضت الحكاية في اخر الجهة
الاولى من الباب الخامس واسلفنا هناك من الكلام على البيت وعلى
وجهي النصب والرفع في رجلا ما فيه غنيه تنبيه قد يكون
للشي اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شي اخر تغير اعرابه
فينبغي التحرز في ذلك باعطا كل مقام ما هو حقه من ذلك ما انت
وشانك مثلا هما لين لانه اذا اتى بعدهما نحو فوقك وزيدا فاحدهما
يتعين معه النصب وهو ما شانك زيدا لان الخفض بالعطف
على الكاف غير جايز اذ لا يعطف على الضمير المجرور الا بعد اعادة
الجار والفصل والتاكيد والمفهوم بتقدير الرفع غير مراد وثانيهما
يترجح معه العطف وهو ما انت وزيد فانهما مبتدا وخبر اذا لم
يات بعدهما نحو قولك وزيدا فان جيت به فانت مرفوع بفعل
محذوف تام والاصل ما تصنع او ناقص والاصل ما تكون فلما
حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية على
التمام او على انه اسم لكان على النقصان وشانك بتقدير ما يكون
فقط فهو مرفوع على الاسمية وما فيهما في موضع نصب خبر لكان
ان كانت هي المقدرة او مفعولا لتصنع ونص الفارسي على ان كان المقدرة
في ذلك تامه واختاره الاستاذ ابو علي وعليه فما مبتدا والتقدير
اي شي يكون مع زيد ومثل ذلك كيف انت وزيدا في ان تقديره
كيف تصنع او كيف تكون وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كانت
كيف حالا اذ لا يقع مفعولا به اعلم ان كيف عند سيبويه
ظرفا لانها تقدر بحرف الجر من جهة المعنى وليست بظرف حقيقة
لانها لا تدل على زمان ولا مكان فهي عنده في محل نصب مطلقا وذهب
الاخفش الى انها اسم صريح وهو الصحيح وعليه يختلف محلها
من الاعراب فنقول الكلام ان لم يستقل بعدها فهي في موضع الجر

سواء كان خبرا الآن ام في الاصل وان استقبل فهي في موضع الحال
نحو كيف جا زيد قالوا وقد ياتي والمراد بها المصدر نحو الم تر كيف
فعل ربك اي الم تر اي فعل ربك وقد مضى تفصيل القول فيها
في باب بها من حرف الكاف وكذلك يختلف اعراب الشي باعتبار
المكان الذي يحل فيه كما يظهر لك ذلك في كان في المثال الثاني
وسالت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت في قولك ما احسن
زيدا فقال زايدة بنا منه على ان المثال المسول عنه ما كان احسن
زيدا وليس في السوال تعيين ذلك قيل في السوال ما يشعر بذلك
لان ذكرها في المثال المذكور لا يكون الا بتقدير ما زايدة فلا اعتراض
على السايل اذ له ان يقول متى وقعت كان بعد احسن وجب الاتيان
بما المصدرية ورفع زيد فلم يكن السوال عن كان المذكوره في المثال
الخاص وخرج اللفظ بذلك الى تركيب اخر والصواب الاستفصال فانها
في هذا الموضع زايدة كما ذكر هذا الطالب وليس لها اسم ولا خبر
لانها قد جرت مجرى الحروف وخرجت عن الفعلية فكانت لمجرد الربط
وتاكيد النسبة كما ان قل في قلما يقوم زيد لما استعملت استعمال
ما النافية لم يحتج الى فاعل هذا قول الفارسي والمحققين
في كان هذه وعند ابي سعيد السيرافي وجماعة هي تامه فهي
فعل وفاعلها ضمير الكون المفهوم منها وعند بعضهم هي ناقصة و
اسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت اي كان بعد فعل
التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقيل ما احسن ما كان
زيد وكانت تامه وزيد بالرفع فاعلها واجاز بعضهم نقصانها
على تقدير ما اسما موصولا وان تنصب زيدا على انه الخبر ويكون
اسمها ضميرا مستترا فيها عايدا على ما اي ما احسن الذي كان زيدا
ورد بان ما احسن زيدا مغن عنه ومغن مفاده مع الايجاز
فما الحاجة الى زيادة ما كان

الباب الثامن

من الكتاب في ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور
الجزئية وهي احد عشر قاعدة والقاعدة حكم كلي ينطبق على
جزئياته لتعرف احكامها منه وفي معناها الضابط القاعدة
الاولى قد يعطى الشي حكم ما اشبهه في معناه بجامع ما بينهما
من الشبه المعنوي وهو اقوى الشبهين او لفظه وهو الشبه
اللفظي او فيهما وهو اقواها فاما الاول فله صور كثيرة احدها

دخول

دخول الباء في خبر ان واقعة في حيز النفي كما في قوله تعالى اولم
يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن
بقادر لانه في معنى اوليس الله بقادر والباء تدخل في خبر
ليس دخولا شايعا فكذا في خبر ما بمعناها والذي سهل ذلك
التقدير تباعد ما بينهما اي ما بين ان وخبرها ولهذا لم تدخل
في او لم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض قادر على
ان يخلق مثلهم لقرب ما بينهما ومثله في اعتبار الشبه المعنوي
ادخال الباء في كفى بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتف بالله
شهيدا اي لاجل ما دخل من هذا المعنى فاللام من لما مكسوره وما
بتخفيف الميم ومن بيان لها بخلاف قوله قليل منك يكفيني هو
بعض بيت من الوافر تمامه ولكن قليلك لا يقال له قليل فان
يكفيني فيه ليس مضارع كفى التي دخلها ذلك المعنى وفي قوله عطف
على قوله في كفى بالله اي ومثله ايضا ادخال الباء في قوله سود
المحاجر لا يقران بالسور هو عجز بيت من اول البسيط صدره هن
الحراير لا ربات اخمرة وقد تقدم الكلام عليه في حرف الباء الموحدة
في بحث الباء المفردة لما دخله معنى لا يتقربن بالسور اي حين
دخله هذا المعنى ولما هذه مشددة الميم مفتوحة اللام ولهذا
اي ولاجل ادخال الباء بعد يقران لشبه معناه بمعنى يتقربن
لتضمنه اياه وقال السهيلي لا يجوز ان يقول وصل الى كتابك
فقرات به اي بزيادة الباء في مفعول قرات على حد الزيادة في
قوله لا يقران بالسور لانه اي لان هذا القول عار عن معنى
التقريب والثاني جواز حذف خبر المبتدا في نحو ان زيدا
قايم وعمرو اي قايم اكتفاء عنه بخبر ان لمكان ان زيدا
قايم في معنى زيد قايم وعمرو لكون الخبر غاية ما هناك انه يزيد
عليه بما في ان من معنى التاكيد ففيه زيادة على المعنى لا تغير له
ولهذا لم يجز ليت زيدا قايم وعمرو لكون الخبر المذكور متضمن
خبر المبتدا المحذوف ليس كذلك فلم يكن الخبر المذكور موديا معنى
المحذوف والثالث جواز انا زيدا غير ضارب اي جواز تقديم
معمول المضاف اليه على المضاف الذي هو غير وبه قال
السيرافي والزمخشري وابن مالك مطلقا وقال ابن السراج لا يجوز
مطلقا واختاره ابو حيان وقيل يجوز في الظرف ويمتنع في غيره

لما كان في معنى انا زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم
المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله عليه بالطريق الاولى
لا تقول انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب هذا هو الصحيح
فيهما وحكى ثعلب عن الكسائي جواز التقديم في الاول وابن الحاج عن
بعضهم جواز التقديم في الثاني فان المضاف كلمة حق نقل عن بعضهم
انه يجوز التقديم بقوله وان لا اكن كل الشجاع فانني بضرب الطلى والهام
حق عليم قال ابو حيان والصحيح المنع وشبهة المجوز ان هذا وهو كلمة
حق لما كان لا يفيد شيئا سوى التاكيد من جهة المعنى لم يعتد به
وحمل الكلام على المعنى لا على اللفظ فكانه قال انني اضرب الطلى والهام
عليم جدا ودليل المسئلة اي مسئلة التقديم اذا كان المضاف
كلمة غير نحو قوله تعالى وهو في الخصام غير مبين لا يقال هذا المعمول
ظرف يتسامح فيه لانا نقول المسئلة مفروضة في تقديم المعمول مطلقا
ظرفا كان او غيره وقال الشاعر فتى هو حقا غير ملغ قوله ولا تتخذ
يوما سواه خليلا هو من ثالث الطويل ولم يسم قائله وفتى منصوب
بمحذوف على شريطة التفسير اي نول فتى هو غير ملغ حقا فحقا
مفعول به لملغ وقد تقدم عليه ففيه تقديم معمول ما اضيف اليه
غير وليس ظرفا وجملة النهي معطوفة على جملة الامر المحذوف وقد تلا المذكورة
لان تلك هي المقصودة بالاصالة والمذكورة انما سيقت لغرض التفسير
والمعنى اتخذ صديقا عارفا بحق الصداقة ولا تعدل عنه الى غيره وقوله
ان امرا خصني يوما مودته على التنائي لعندي غير مكفور
هو من ثاني البسيط من قصيدة لابي زبيد الطائي يمدح بها الوليد بن
عقبة بن ابي معيط قال الشارح وكان اخاه لامه وكان عامل عثمان
على الكوفة وكانت بنو تغلب اخوال ابي زبيد قد اخذت ابلا له فاخذ
بحقه منهم وارتجع ابله وبعد هذا البيت ادعى واروى واد نا لي
واظهرني على العدو بنصر غير تعذير خصني بكذا افردني بحيث
لا مشارك لي فيه ونصب مودته تماما تخصني على التوسع باسقاط
الجار الذي هو الباء او على تضمينه معنى منح واعطى ويروى عمدا
بدل يوما والتنائي التباعد وعلى فيه للمصاحبة كما في قوله تعالى
وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي خصني بمودته من غير
سبب بيننا يوجب ذلك وعندي يتعلق بمكفور من غير مكفور
وقد تقدم عليه وهو محل الشاهد والمكفور المجحود والكفر جحد النعمة

ويقابله

ويقابله الشكر وقال ابن الدهان في الغرة التقدير في البيت لعندي
مشكور غير مكفور لان ما بعد المضاف لا يعمل فيما قبله وان كان قد اجيز
في غير وقال ابن يعيش فيه دخول اللام على الظرف الذي هو عندي
وهو متعلق بمكفور لكنه لما قدم عليه تعين دخول اللام عليه وادعى
معناه جعل ابلي يرعى الكلا واروى اسقاها فذهب عطشها واظهرني
على العدو وجعلني ظاهرا عليه غالبا والتعذير التقصير ويروى غير
تقصير اي جعلني غالبا على العدو بنصر لا تقصير فيه ويحتمل ان يكون
منه فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير اي عسير ذلك
اليوم بكونه غير يسير على الكافرين ليمنع كونه عسيرا من وجه دون
وجه فليؤذن بانه يسير على المؤمنين او استفاد انه عسير لا يرجى
ان يرجع يسيرا كما يرجى تيسير العسير من امور الدنيا ويحتمل تعلق
على بعسير فلا يكون مما نحن فيه او بمحذوف هو نعت له او حال من ضميره
والتقدير كائن او كائنا ولو قلت جاءني غير ضارب زيدا لم يجز التقديم
لان النافي لا يحل هنا مكان غير الموجود في اكثر النسخ قال المحشي وهو
الذي رايناه بخط المص لم يجز التقدير بالراء اي تقدير غير ضارب زيدا
بلا اضرب زيدا وفي الشرح حكم المص بجواز انا زيدا غير ضارب لانه عنده
في معنى انا زيدا لا اضرب وجعل لا الداخلة على المضارع ليكون تكرارها
غير واجب فلذلك قال لان النافي لا يحل هنا محل غير اذ لو قلت جاءني
لا اضرب زيدا لم يجز لكن قال الزمخشري وتقول انا زيدا غير ضارب مع
امتناع قولك انا زيدا مثل ضارب لانه بمنزلة قولك انا زيدا لا ضارب
هذا كلامه فجعل لا داخلة على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال
التفتازاني في حواشيه فان قلت هب انه يصح التقديم في مثل انا
زيدا لا اضرب لما ذكرتم وكان ينبغي ان يمتنع في مثل انا زيدا لا ضارب لانه
اسم بمعنى غير على ما صرح به السخاوي غايته انه جعل اعرابه فيما بعده
لكونه على صورة الحرف تقول جاء بلا شيء ورايت لا فارسيا وفي التنزيل لا فارض
ولا بكر لا شرقية ولا غربية لا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية
يجوز التقديم نظرا الى الصورة الحرفية والرابعة جواز غير قائم الزيدان
لما كان في معنى ما قائم الزيدان فكان الصفة في المعنى واقعة
بعد حرف النفي فصح اغناء مرفوعها عن خبرها ولولا ذلك لم تجز عند الجمهور
من البصريين لان المبتدا اما ان يكون ذا خبر وذا مرفوع يغني عن الخبر
ودليل المسئلة قوله غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم

البيت من اول الخفيف وهو مدرج اخر صدره ها اللهو واول عجزه واو ه
ولاه اسم فاعل من لها يلهو والعدى بكسر العين الاعدا قال في الصحاح
وهو جمع لا نظير له واطرح بتشديد المهملة امر من اطراح وهو افتعال
من الطرح والاغترار الانخداع والطمع يقال غرته الدنيا اي خدعته
واطمعته بالباطل فاغتر والعارض ما يبدوا ويظهر بغير سان والسلم
بفتح السين وكسرها الصلح والمعنى ان اعداك غير لاهين عن الحرب والاعتداد
لها فاعتد ايضا انت لها ولا تله ولا تنخدع بما عرض من صلح لا ثبات له
ووجه الاستدلال على المسئلة بالبيت ان عداك اما مبتدا مؤخر ما قبله
خبره او فاعل بالوصف لانه في قوة ما لاه عداك والاول ممتنع اذ لا
سبيل الى الاخبار عن الجمع بالواحد لا يقال الزيدون غير قايم فتعين
الثاني واعترض بانا لا نسلم ان لاه مفرد لفظا ومعنى لجواز ان يكون
صفة لفريق ونحوه مما هو مفرد لفظا مجموع معنى ويكون التقدير غير فريق
لاه فلا يتم به الاستدلال **وهو احسن ما قيل في بيت ابي نواس**
غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن هو من الضرب الخامس من المديد
وقد اعترض عليه في هذا البيت انه غير مستقيم لان الصفة لم تقع فيه
مبتدا بل المبتدا هو المضاف اليها فلا يسد مرفوعها مسد الخبر والجواب
ان الكلام اذا كان محمولا على المعنى اطرحت صورة اللفظ وهو هنا كذلك
اذ المراد ما سوف على زمن فهو كقولك ما مضروب غلام زيد وخرجه
ابن الخشاب على ان غير ما سوف خبر مبتدا محذوف وما سوف مصدر
كالمعسور والميسور وهو بمعنى اسم الفاعل اي انا غير اسف **والخامسة**
اعطاوهم ضارب زيد الان او غدا حكم ضارب زيدا في التنكير لانه
في معناه وقد عرفت ان اضافة الصفة الى معمولها لفظية لا تفيد المضاف
تعريفا ولا تخصيصا فهو باق على حكمه **ولهذا وصفوا به النكرة** فقالوا
مررت برجل ضارب زيد الان **ونصبوه على الحال** نحو جاء الفتى ضارب
زيد **وخفضوه برب وادخلوا عليه ال** فقالوا رب ضارب زيد لقيته
ومررت بالرجل الضارب زيد فلو لم يكن باقيا على تنكيره ما جاز شي
من ذلك هذا ظاهر كلام المص وهو ان النحاة او العرب اجازوا ادخال ال
على اسم الفاعل من قولك ضارب زيد الان او غدا فيقال الضارب زيد
بالاضافة والحق ان الجمهور على منعه قال ابن الحاجب اجاز الفراء نحو
الضارب زيدا لانه توهم ان لام التعريف دخلت على الصفة بعد
اضافتها فحصل التخفيف بحذف النون بالاضافة ثم عرف باللام واما

لانه قاسه على الضارب الرجل فانه جازت الاضافة فيه مع عدم التخفيف
فليجز هذا وكلاهما غير مستقيم اما الاول فلانه رجم بالغيب ومن اين له
ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر ولا يخفى ان اللام سابقة في الحس على الاضافة
والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام
فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر
مرجح واما الثاني فليس بوجه لان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه
تخفيف بالاضافة محمول على ما حصل فيه تخفيف بها للشبهة به وذلك
هو الحسن الوجه بالجر على ما هو مقرر في بابه **واجاز بعضهم تقديم حال**
مجرور عليه اي تقديم الحال التي تكون صاحبها مجرورا به **نحو هذا**
ملتوتا شارب السويق مع ان الحال من المضاف اليه لا يتقدم عليه
لكن هذه الاضافة لما كانت في حكم الانفصال جاز ذلك **كما تتقدم عليه**
حال منصوبه ولا يجوز شي من ذلك اذا اريد بالصفة **المضي لانه**
حينئذ ليس في معنى الناصب واضافته معنوية لا لفظية في حكم
الانفصال **السادسة وقوع الاستثنا المفرغ في الايجاب** كونه
في معنى النفي والتفريغ لا يكون في كلام موجب لفظا ومعنى **نحو وانها**
لكبيرة الا على الخاشعين ويابى الله الا ان يتم نوره لما كان المعنى وانها
لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره قال ابو
حيان اجرت العرب الى مجرى الفعل المنفي فاو نحوا التفريغ بعده قال
الى الله الا عدله ووفائه فلا النكر معروف ولا العرف ضايع قال ومنهم
من يجري الفعل الذي معناه النفي مجرى النفي فيفرغ بعده والصحيح انه
لا يجري مجراه فلا يرى تغنيت الاخيام زيد ولا تغنيت قيام القوم الا زيد
بالجر على البدل **السابعة العطف بلا بعد الايجاب في نحو قوله**
ابى الله ان اسمو بام ولا اب هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره
فما سودتني عامر عن وراثة وهو من قصيدة لابي الحراز بزايين ويقال
ابو الحرير بالتصغير عامر ابن الطفيل العامري وفد على رسول الله صلى
الله عليه وسلم ومات على جاهليته وكان قد توعد النبي صلى الله عليه وسلم
فقال فيه اللهم اكفنيه بما شئت فاخذه الطاعون فمات وهو القايل
عند موته اغدة كغدة البعير وموت في بيت سلوليه وكان له بضع
وثمانون سنة لما قدم وكان اعور وقبله واني وان كنت ابن سيد عامر
وفارسها المشهور في كل موكب وبعده ولكنني احمي حماها واتقي اذاها
وارمي من رماها بمنكب قال الصولي حدثني الحسن ابن اسمعيل قال سمعت

المعتضد يقول لا فخر الفخر من قول عامر ابن الطفيل وانشد الابيات الثلاث
ثم قال هذا والله السودد ان شرف بنفسه يريد بذلك شرف ابايه فانه
ان نقص عنهم كان ذلك لاحقا له لا لهم وعامر قتيله مشهوره وضمير
فارسها يعود اليها والمضاف اليه مجرور بالعطف على سيد عامر والموكب
الجماعه ركبانا او مشاة او ركاب الابل المزينه وان وصلته والجملة حالية
وخبر الى محذوف اي لا افتخر بنسبي وان كان من الرفعه بهذه المثابه
وسودتني جعلتني سيدا يعني انه ساد بنفسه لا بنسبه والفا من فما
نصيحه واذا كان الامر كذلك فما سودتني عامر واسمو من السمو وهو العلو
والارتفاع وقد سكن اخره للضرورة والمنكب بفتح الميم وكسر الكاف عريف
القوم او عونهم من النكابه وهي العرافه والمعنى ارمي من رماها بجماعة
هم روسا الفوارس فعطف قوله ولا اب على ابى الله ان اسمو بام لما كان
معناه قال الله لي لا تسم بام ولا اب الثامنه زيادة لا في قوله
تعالى ما منعك ان لا تسجد وانما حكم بزيادة لا لانه انما امتنع من السجود
لا عن عدم السجود بدليل قوله تعالى في اخرى ما منعك ان تسجد لما خلقت
بيدي وانما زيدت لا تاكيدا لمعنى الفعل الذي دخلت عليه وتنبيها
على ان الموبخ عليه ترك السجود قال ابن السيد المانع من الشي امر للممنوع
ان لا يفعل فكانه قيل ما الذي قال لك ان لا تسجد والاقرب عندي
ان يقدر في الاول اي في بيت ابى الله لم يرد الله لي وفي الثاني اي في
الاية ما الذي امرك توضحه في هذا اي توضح الاقرب في الثاني ان لا
الناهيه لا تصاحب الناصب بخلاف لا النافيه فانها تصاحبه
اي وعلى ذلك القول تكون لا هي الناهيه وقيل الممنوع عن الشي مضطر
الى خلافه فكانه قيل ما اضطرك الى ان لا تسجد التاسعه تعدي
رضي بعلى وانما حقه التعدي بعن في قوله اذا رضيت علي بنو قشير
هو صدر بيت من الوافر عجزه لعمر الله اعجبني رضاها وقد تقدم
الكلام عليه في الباب الاول في بحث عن من حرف العين المهمله لما كان
رضي عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وده وعطف عليه وقال الكساي
انما جاز هنا حملا على نقيضه وهو سخط كقولهم فيه سخط عليه
العاشره رفع المستثنى على ابداله من الموجب وانما حقه
النصب على الاستثنا وذلك في قراة بعضهم فشربوا منه الا قليل
بالرفع على الابدال من ضمير الجمع لما كان معناه فلم يكونوا منه
بدليل فمن شرب منه فليس مني اي فليس من اشياعي اولان المعنى فلم

يطيعوه وقيل الا وما بعده صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا
الباب وان كان من شانه ان لا يوصف وقيل مرادهم بالصفة
عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازما لان عطف
البيان كالنعت فلا يتبع الضمير اي فكما ان الضمير لا ينعت لا يعطف
عليه عطف بيان وقيل قليل مبتدا حذف خبره اي لم يشرب وانه
والجملة مستثناة والاستثنا منقطع وقال ابو حيان لا حاجة الى هذا
كله بل اذا تقدم موجب جاز فيما بعد الا وجهان النصب على الاستثنا
وهو الافصح والتبعيه سوا كان ما قبل الا مظهرا ام مضمرا واختلفوا
فمنهم من قال ينعت بما بعد الا الظاهر والمضمر ومنهم من قال لا ينعت به
الا النكره او المعرف بلام الجنس واما المعرف بالاضافة او بال العهديه
او بغير ذلك من وجوه التعاريف فيتعين فيه النصب على الاستثنا
الحاديه عشره تذكير اسم الاشارة في قوله تعالى فذانك
برهانان مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مونثان ولكن
المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر فتذكير المبتدا باعتبار
تذكير الخبر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فيمن نصب الفتنه وانث
الفعل الا ان في هذه الصورة انث الفعل المسند الى الاسم المذكر لتانيث
الخبر وهذا مبني على ان المصدر المأول به هو القول او المقال ولذلك
يتعين الجواز ان يأول بالمقالة وهي مصدر ايضا لقول قلت قولا
ومقالا ومقالة فيجوز ان يكون التانيث بهذا الاعتبار وما قيل من
المصدر الذي ليس مرتبا اصل المصدر المريي فعند الحاجة للتاويل
بالمصدر ينبغي ان يكون بغير المزيد بمحله اذا لم يكن في الكلام ما يقتضي
ذلك المزيد الثانية عشره قولهم علمت زيدا من هو برفع زيد
جوازا على انه من الاستفهامية علقت فعل العلم عن العمل فيما بعده لانه
نفس من في المعنى لكونه مرجعه فهو عبارة عنه وهذا مذهب سيبويه
وقال ابن كيسان لا يجوز الا النصب ويشهد لسيبويه قوله فو الله
ما ادري غريم لويته اشتد ان فاصاكم ام يتصدع فان الرواية برفع
غريم الثالثة عشره قولهم ان احد الا يقول ذلك فاوقع احدا
في الاثبات وهو مما يختص بسياق النفي لانه نفس الضمير المستتر في يقول
والضمير واقع في سياق النفي فكان احدا كذلك اي واقع في سياق
النفي وقال في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها
فقتضي انشاده هذا البيت في الجهة الخامسة من الباب الخامس في بابه

الاستثنا والكلام عليه مستوفى فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكي لانه راجع
الى احد وهو واقع في سياق غير الايجاب اي في سياق النفي فكان
الضمير كذلك اي واقع في سياقه وهذا الباب واسع وفي
ذكر هذا القدر منه كفاية ولقد حكى ابو عمرو بن العلا فيما روى
الاصمعي عنه سمع شخصا من اهالي اليمن يقول فلان لغوب بفتح
اللام اي احمق وفي الصحاح ان اباعمرو سايل قايل ذلك ما اللغوب
فقال الاحمق وقال في القاموس الضعيف الاحمق اتته كتابي فاحتقرها
فقال له كيف قلت اتته كتابي بتانيث الفعل فقال اليس الكتاب
في معنى الصحيفة فانث باعتبار المعنى وقال ابو عبيده لرؤبة
ابن العجاج لما انشد فيها خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع
البهق هما بيتان من مشطور الرجز وقبلهما قود ثلاث مثل امراس الابق
الابق القود بفتح القاف وسكون الواو الخيل والامراس جمع مرس
جمع مرسه الحبال والابق بفتح الموحدة القنب اي افراس طوال الظهور
والاعناق مثل حبال القنب وفي اساس البلاغة شي مولع ملمع وفرس
مولع وفي لونه توليع وهو استطالة البلق وقال الاصمعي اذا كان في
الدابه ضروب من الالوان من غير بلق فذلك التوليع والمراد جعله
مخططا ان اردت الخطوط فقل كانها فقال اردت كان ذلك وتلك
كذا هو في نسخ الكتاب ذلك بلام قبل الكاف ووقع في الكشاف وغيره
ذلك بدون لام قال التفتازاني في حواشي الكشاف يجوز ان يكون
باسم الاشارة الموضوع الواحد عن اشيا كثيرة سابقة بلفظ فعلى
لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر لك افعالا كثيرة
وقصة طويلة كما تقول ما احسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا
انه في اسم الاشارة اكثر ولهذا قال رؤبة اردت كان ذاك وما اردفه
بلفظ وتلك على عادة العرب تحقيرا وتبيينها وقالوا مررت برجل
ابي عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله برفع التوكيد
فهم قد رفعوا الفاعل الذي دل عليه تاكيده المرفوع يعني فاعل الولادة
والفصاحة والخشونة بالاسما الجامدة التي هي الاب فالعرب والعرفج
لما انها بمعنى الوالد والفصحا والخشن وكل من هذه لو جي به هنا الرفع
مستترا فيه فاعلا له واكدوه بلفظ كل ونبه على ما بيناه بقوله لما
لحظوا فيها المعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحا والعرفج بمعنى الخشن
والاب بمعنى الوالد ومحصله ان هذه الجوامد لما كانت في معنى

المستثنيات صح ان ترفع الفاعل فقد رفعوا فيها ضمايرمستترة ورفعوا
توكيدها تنبيهان الاول انه وقع في كلامهم ما هو ابلغ
مما ذكرنا من تنزيلهم بيان لما مر مما ذكرنا لفظا موجودا منزلة لفظ
اخر لكونه بمعناه وهو اي هذا الواقع الابلغ تنزيلهم اللفظ المعدوم
الصالح للوجود منزلة الموجود كما في قوله بدا لي اني لست مدرك
ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جاييا في من روى سابق بالجر على توهم
وجود البا المزيدة في خبر ليس وقد مضى ذلك في اقسام العطف
من الباب الرابع فراجعه ان شيت ومضى الكلام على هذا البيت والثاني
انه ليس بلازم ان يعطى الشي حكم ما هو بمعناه اي ان اعطاء الشي
حكم ما هو في معناه ليس امرا مطردا الا ترى ان المصدر قد لا يعطى
حكم ان المفتوحه المشدده وان وصلتهما وبالعكس اي ولا يعطى ان
وان وصلتهما حكم المصدر مع ان كلا في حكم الاخر دليل الاول انهم لم
يعطوه حكمهما في جواز حذف الجار معه كما يحذف الجار معهما ولا
في سدهما مسد جزئي الاسناد فان ان وان وصلتهما يسدان مسد
الجزئين ولا يسد المصدر وذلك في باب ظننت واخواته وسدهما هذا
المسد هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى انهما يسدان مسد الجزء
الاول فقط وان الثاني محذوف والتقدير في ظننت ان زيدا قايم
ظننت قيام زيد كاينا ورد هذا القول بانه لو كان محذوفا لظهر حينا
ما وعدم ظهوره دليل على عدم حذفه ثم انهم شركوا بين ان المشدده
وان الخفيفه في هذه المسيلة في باب ظن فقالوا علمت ان زيدا
منطلق وان زيد منطلق وخصوا ان الخفيفة وصلتها بسدها
مسدهما في باب عسى دون المشدده وصلتها وهذا انما يمشي على
القول بنقصان عسى مسند الى ان وصلتها كما هو مختار ابن مالك واما
على القول بانها تامه وان وصلتها فاعل فلا وخصوا المشدده بذلك
اي بسدها مع صلتها مسد الجزئين في باب لو التي لمعنى التمني وغيره
دون الحقيقة وصلتها ودليل الثاني وهو ان ان وان وصلتهما
لا يعطيان حكم المصدر انهما لا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف
الزمان ثم انه شرع في امثلة التنبيه الثاني على ترتيبها فقال
تقول عجبت من قيامك وعجبت ان تقوم وانك قايم بحذف من كما
تقول عجبت من ان تقوم ومن انك قايم ولا يجوز عجبت قيامك بحذف من
وشذ قوله فاياك اياك المرا فانه الى الشر دعاء وللشر جالب

والبيت من ثاني الطويل وهو من ابيات الكتاب ولم يسم قايله واياك منصوب على التحذير واياك الثاني تاكيد والمرا بكسر الميم مع المد مصدر بمعنى المجادلة وهو منصوب واصله من المراء لانه المحذر منه فحذفت من وانتصب المصدر شذوذا وقال ابن مالك بعيش اراد والمراء فحذف حرف العطف والفا من فانه للتعليل ودعاء بتشديد العين المهملة صفة مبالغة وترك المبالغة في جالب وهي مطلوبة للضرورة فاجرى المصدر مجرى ان تفعل اي مجرى ان وصلتها حيث يقال اياك ان تفعل فحذف الجار وهذا مبني على ان التقدير في مثله اتق نفسك من المرا وبعضهم يقول التقدير احذرك المراء قال تعالى ويحذركم الله نفسه فلا تقدير وتقول حسبت انه قايم او ان قام ولا تقول حسبت قيامه حتى تذكر الخبر فتقول مثلا حسبت قيامه قريبا ويسمى ثاني مفعولي حسبت خبرا باعتبار ما كان عليه في الاصل وانما لا يقال ذلك ليلا يلزم الاقتصار على احد مفعولي هذا الباب وتقول عسى ان تقوم ويمتنع عسى انك قايم ومثلها في ذلك لعل يعني ان لعل مثل عسى في سد ان الخفيفه وصلتها مسد جزيها وفي امتناع سد المشددة وصلتها مسدهما وتقول لو انك تقوم ولا تقول لو ان تقوم وتقول جيتك صلاة العصر اي وقت صلاة العصر فتنيب المصدر عن ظرف الزمان ولا يجوز جيتك ان تصلي العصر على نيابة ان وصلتها مناب الظرف خلافا لابن جني والزمخشري في تجويزهما ذلك والثاني وهو ما اعطي على حكم الشي المشبه له في لفظ دون معناه له صور كثيره ايضا احدها زيادة ان بكسر الهمزة وسكون النون بعد ما المصدريه الظرفيه وهي المسماة بما الوقتيه وبعد ما التي بمعنى الذي لانهما بلفظ ما النافيه اي زيدت ان بعدها لشبههما بما النافية التي تزاد ان بعدها في اللفظ كقوله

ورج الفتى للخير ما ان رايته ❊ على السن خيرا لا يزال يزيد

وقوله ❊ يرجي المرء ما ان لا يراه ❊ وتعرض دون ادناه الخطوب

وهذان البيتان قد تقدم الكلام عليهما في الباب الاول في بحث ان من حرف الالف مستوفى فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رايت ولا سمعت بمثله اي محمولان على الزيادة بعد ما النافيه وهذا صدر بيت عجزه يوما سمعنا من انيق جرب وفي رواية الشارح كاليوم هاني اينق واعلم ان هذه الرواية التي اتفق عليها المصنف والشارحان يقتضي ان يكون البيت من الضرب الثالث من الكامل ووزنه فعلن

بسكون

بسكون العين فهو احذ مضمر والاحذ محذوف بحاء مهملة وذال معجمة مشدده بعدها مهمله اسقاط زنة وتد مجموع من متفاعلن والاضمار اسكان الحرف الثاني لكن البيت المذكور من قصيدة سايرابياتها من ضربه الخامس وهو وان ساوى الثالث في زنة الضرب لكنه يخالفه بزنة العروض اذ الضرب الثالث عروضة سالمة ووزنها متفاعلن والخامس عروضه حذاء ووزنها فعلن بالتحريك فيات الحيب المسمى بالاقعاد وهو تنويع العروض ويتبعه التحريك بالحا المهمله وهو خلط بعض ضروب البحر ببعض لكن الجلال اورده بلفظ ما ان رايت ولا سمعت به على ما هو الوجه والبيت من قصيدة لدريد بن الصمة الجشمي في امالي القالي عن ابي عبيده قال خرجت تماضر بنت عمرو بن الحرث ابن الشريد وهي الخنساء فهبات ذود الهاجر باتم نضت ثيابها واغتسلت ودريد يراها ولا تراه فقال

حيوا تماضر واربعوا صحبي ❊ وقفوا فان وقوفكم حسبي

ما ان رايت ولا سمعت به ❊ كاليوم هاني اينق جرب

متبذلا تبدو محاسنه ❊ يضع الهناء مواضع النقب

اخناس قد هام الفواد بكم ❊ واعتاده داء من الحب

فسليهم عني خناس اذا ❊ عض الجميع هناك ما خطبي

واخرج ابو الفرج في الاغاني عن ابي عبيده ايضا وابن الاعرابي وابن الكلبي مثل هذه وزاد فلما اصبح غدا على ابيها يخطبها فدخل عليها ابوها فقال يا خنسا اتاك فارس هوازن وسيد جشم دريد بن الصمه يخطبك فقالت انظرني حتى اشاور نفسي ثم بعثت وليدة فقالت لها انظري دريدا اذا بال فان وجدت بوله قد خرق الارض ففيه بقيه وان وجدته قد ساح على وجه الارض فلا فيه فوجدته قد ساح على وجه الارض فعاودها ابوها فقالت يا ابه اتراني تاركة بني عمي مثل عوالي الرماح وناكحة شيخ بني جشم هامة اليوم او غد فانصرف دريد وتماضر بضم المعجمة علم للخنسا وحيوا من التحية واربعوا من الربع كمنع وقف وتحبس فعطف قفوا عليه تفسيري والصحب جمع صاحب وضمير به اما عاد على تماضر فالتذكير باعتبار الشخص وبهذا الاعتبار فان هاني اينق ومتبذلا والهاني بالهمز اسم فاعل من هنا الابل يهنا وها مثلثة النون طلاها بالهنا وهو ككتاب القطران والاسم الهنا بالكسر كذا في القاموس والاينق بتقديم المثناه التحتيه على النون جمع ناقه واصله انوق بدليل قولهم نوق ابدلوا

عينه الواو يا ، قال الشارح لكن هذا الابدال صحبه قلبان احدهما قلب
العين سالمة الى موضع اللام فصار انقوا ثم فعلوا فيه ما فعلوا في ادا ، ر
فصار نفيا ثم لما صارت الواو المتطرفه يا ، قلبوها على حالها الى موضع
الفا وهذا هو القلب الثاني فصار انيقا وعادت بنية الجمع الى اصلها
لخروج حرف العلة عن التطرف بنقله الى موضع الفا فقد صار هذا الابدال
مرتبطا بالقلب الاول الذي هو الى اخر الكلمة وبالقلب الثاني الذي هو
الى اولها وهذا القول للمازني وحذاق اهل التصرف نص عليه ابو القاسم
الزجاجي في نوادره والجرب جمع جربا وهي التي اصابها الجرب بفتحتين
وهو دا ، معروف وقوله كاليوم في موضع نصب على الحالية وكان
في الاصل صفة لها اي انيق ثم قدم عليه فصار حالا منه والتقدير
بحسب الاصل ما رايت هانى ، انيق كهانى اليوم فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه وحصل التقديم والمتبذل بذال معجمة بعد
الموحدة عن المصون وجملة تبدي محاسنه صفة كاشفة له والهنا ،
القطران كما عرفت والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبه
اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقه وخناس هي الخنسا الشاعرة
المشهورة وغض قال الجلال من الغض اما منه واللين ولعله من غض
الطرف اي سلهم اذا غضوا طرفهم عنك فلم ينظروا اليك ما شاني
حيث لم اغضض الثانيه دخول لام الابتدا على ما النافيه
حملا لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدا فتكافا في الحمل
حيث حمل كل منهما على الاخر كقوله لما اغفلت شكرك فاصطنعني
فكيف ومن عطائك جل مالي هو من اول الوافر ولم يسم قايله والاصطناع
افتعال من الصنيعة وهي الاحسان وجل الشيء بالضم معظمه فهذا محمول
في اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن اي الذي تصنع حسن
الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا النافيه حملا لها في اللفظ
على لا الناهية نحو ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده
ونحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فهذا محمول
في اللفظ على نحو ولا تحسبن الله غافلا والمفهوم من كلام ابي حيان
ان تاكيد المضارع بالنون بعد لا النافية ليس بالحمل وانما هو بالاصالة
ولكنه قليل واذا اوقع جوابا للقسم لم تجز معه حذف لا نحو قوله تالله
لا يحمدن المرء مجتنبا ، فعل الكرام وان فاق الورى حسبا ، ومن اولهما
اي اول الابيتين المذكورتين وحملا فيهما على النهي لم يحتج الى هذا

الحمل وقد قيل في الاولى انما نهي لهم عن الحطم والمراد نهيها عن التوقف
بحيث يحطمو نها كقولك لا اربنك ههنا وفي الثانية انما النهي عن
التعرض للفتنة بالنهي عن الاصابة ا وانه على اضمار القول وقد تقدم
كل ذلك في بحث لا من حرف اللام من الباب الاول الرابعه حذف
الفاعل في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر اي بهم فحذف وهو فاعل
عند سيبويه على زيادة والاية التي في سورة الكهف انما هي ابصر به
واسمع والضمير في به لله سبحانه والاصل على هذا القول ابصر الله اي صار
ذا بصر ثم نقل الى صيغة الامر بمعنى الانشا فبرز الضمير لعدم لياقة
الصيغة له او لزيادة البا فيه وانما حذف الفاعل مع ان حق الفاعل
ان لا يحذف لما كان احسن بزيد مشبها في اللفظ بقولك امرر
بزيد وقال الاخفش الجار والمجرور في محل نصب على المفعولية والفاعل
ضمير المامور وهو كل احد والبا مزيدة ان كانت الهمزة للتعدية ومعدية
ان كانت للصيرورة فالحذف للمفعول لا للفاعل على هذا وما ذهب
اليه الاخفش وحكي عن الزجاج ايضا مبني على ان احسن امر حقيقة
لا خبر لفظه لفظ الامر ومعناه التعجب فان قلت اذا كان امرا
حقيقة والامر للمخاطب ففاعله ضمير المخاطب فما وجه ما نقله المحشي
عن الزجاج انه ضمير المتكلم قلت وجهه ان الخطاب ثمه لنفس
المتكلم والمعنى اوقع بزيد حسنا فان قلت وما وجه ما نقله عن
الاخفش من الفاعل ضمير المامور وهو كل احد قلت الاشارة الى ان
المخاطب بصيغة الامر ليس المراد مخاطبا بعينه بل هو على العموم كالخطاب
في قوله تعالى ولو ترى على ما في محله الخامسه دخول لام الابتدا
بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم
في قراءة من قرا ان هذان لساحران وقد مضى البحث فيها
في الباب الاول في بحث ان المكسورة المشددة من حرف الالف
واسلفنا هناك ما فيه السادسه قولهم من مثل الاختصاص
اللهم اغفر لنا ايتها العصابة بضم ايه ورفع صفتها كما يقال
في الندا يا ايتها العصابه وانما كان حقهما اي حق ايه وصفتها
وجوب النصب على الاختصاص كقولهم نحن العرب بنصب العرب
اقرى الناس للضيف ولكنها اي ايه من ايتها لما كانت في اللفظ
بمنزلة المستعملة في الندا اعطيت حكمها في البنا على الضم ورفع
الصفة وان انتفى موجب البنا فيها وهو الوقوع موقع حرف

الخطاب كما تحقق في تلك واعلم ان التحقيق ان لفظ ايها في باب
الاختصاص معقول من صيغ النداء وقد ترك على حاله من البنا على الضم
والوصف باسم الجنس والحكم على موضعه بالنصب على المختار وليس بمنادى
حقيقة ولذا لا يجوز دخول حرف الندا عليه ونصبه بفعل مضمر وجوبا
يعطي معنى الاختصاص فاذا قلت ايها الرجل افعل كذا فهي في محل
نصب بتقدير اخص والجملة في موضع الحال اي انا افعل حال كوني مخصوصا
بذلك الفعل من بين الرجال وامّا نحن العرب في المثال هكذا هو في بعض
النسخ بلفظ نحو بالواو ومنه نسختي وهي نسخة العلامة العز الحاضري
الحلبي احد محشي الكتاب قاله قال المحشي وهو الذي رايناه بخط المص
ووقع في بعضها واما العرب في المثال قال المحشي وهو اظهر هنا لان
الذي في المثال العرب لا نحو ولان نحن العرب نفس المثال لا فيه
فانه لا يكون منادى لكونه بال وامتناع ندايه بدونها فاعطى
الحكم الذي يستحقه في نفسه من الاعراب وهو النصب على المفعولية
واما نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث فواجب النصب سواء
اعتبر حاله في نفسه وقد عرفت انها المفعولية او حال ما هو شبيه
به وهو المنادى لانه مضاف والمنادى المضاف يجب نصبه السابع
بناء باب حذام في لغة اهل الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال
ودراك للمساواة في الوزن والعدل والتعريف والتانيث واراد
بباب حذام ما كان على وزن فعال من اعلام الاعيان المونثة سواء
كان في اخره را كحضار ام لم يكن كقطام وحذام بمهملتين علم على
امراة قال الشاعر اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
وقال لغة الحجاز لان اكثر تميم على ان ذوات منها مبنية على الكسر للوزن
والعدل المقدر وغيرها معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية واقلهم
على ان الجميع غير منصرف وعلة بناء الحجازيين له على ما قال الربعي تضمنه
معنى هاء التانيث وهذا بناء على قول الاكثر بان نزال اسم للمنازلة
لا نزل كما قال البعض وذهب المبرد الى بنائها لتوالي العلل لانها
كانت ممنوعة الصرف للعلمية والتانيث فلما زاد والعدل بنوا
اذ ليس بعد منع الصرف الا البنا وذلك مشهور في المعارف من هذا
الباب كما بينا وربما جاء في غيرها وعليه وجد قوله يا ليت حظي
من جداك الصافي والفضل ان تتركني كفاف هما من مشطور السريع
ومن سماها رجزا فقد اسرع في النظر وقايلهما الراجز ابن الراجز

ابو

ابو النجاف بجيم فخاء معجمة ثم فاء رؤبة ابن العجاج يخاطب اباه العجاج
وقد سرق اعني اباه قصيدة منه وانشدها لسليمان بن عبد الملك
فاجازه عليها بعشرة آلاف درهم فطلب منه ابنه نصيبا منها لكونه
المجيز لشعره فابى ذلك عليه اخرجه ابن عساكر في تاريخه من طريق
ابي سعيد السيرافي عن ابي بكر بن السراج عن ابي العباس المبرد عن الرياشي
عن الاصمعي والجدا بفتح الجيم والدال المهملة وبالقصر العطية
والصافي السالم من الكدر وهذا كما قال الشارح على سبيل التهكم
يا ليت حظي من احسانك وعطائك الذي تزعم انه لا شيء يكدره من
من وغيره ان تتركني كافا عن اسائتك الى اوان تتركني بترك كفاف
فلا لي ولا علي ومنه عند ابن حاتم قوله جادت لتصرعني فقلت
لها اقصري اني امرؤ قتلي عليك حرام هو من ثاني الكامل وقايله
امرؤ القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور وصدر هذا البيت في كثير
من نسخ المتن بلفظ جادت من المجي واقصري بالراء وضم المهملة من قصر
عن الامر يقصر قصورا انتهى عنه وفي الصحاح اقصرت عنه كففت
ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف
قال المحشي ويقع في بعض نسخ المغني حالت من الحولان وهو الذي
رايناه في نسخة المص قال الشارح والذي رايته في نسخة صحيحة
من شعر امرئ القيس معزوه على الامام ابي زكريا الخطيب التبريزي
وعليها خطه انها قريت عليه قراة تصحيح وضبط حالت من الحولان
ونت فيها اقصدي بكسر الصاد والدال من القصد وهو الرفق قال
الله تعالى واقصد في مشيك وصف الشاعر فرسا جمحت به
لترميه فامرها بان ترفق بنفسها اذ لا ينال الغرض من رميه لقوته
وثباته وليس كذلك اي وليس مما جاء على وزن فعال مبنيا في غير
المعارف اذ ليس لفعله وهو حرم فاعل وفاعله اذ لم يسمع حازم
وحارمه حتى يكون حرام معدولا عن احدهما فالاولى في توجيهه
قول الفارسي ان اصله حرامي بياء المبالغة كقوله والدهر بالانسان
دواري فبنله اطربا وانت قنسري وقد تقدم الكلام عليه وبيان
قايله في الكلام على الالف المفردة من حرف الالف من الباب الاول
ثم خفف بحذف اليا الثقيله ولو اقوى لكان اولى اي ولو اتى به
مرفوعا على ان في البيت اقواء لكان اولى والاقوا عندهم اختلاف
المجرى وهو حركة الروي بالضم والكسر وقيل اختلاف الوصل وهو

ان

حرف ساكن بالى الروى وصلتها بيا، منها بلا فصل بالواو والياء والقصيدة
التي منها هذا البيت مكسورة الروي وصلتها يا، منها عوجا على الطلل
المحيل لاننا نبكى الديار كما بكى ابن حزام عوجا ميلا واعطفا والطلل
الشاخص من رسم الدار والمحيل من احال اي اتى عليه حول واراد بالمتغير
ولانا بفتح اللام والهمزة لغة فى لعلنا وقد استشهد به على ذلك
وابن حزام بالمعجمتين اول من بكى الديار من شعراء العرب بغير شئ وهو
ان معنى قول المص ولو اقوى لكان اولى من المحافظة على القافية فيها
لما انه يحوج الى ارتكاب التخريج على الوجوه الضعيفة فان الاقوا
وان عد من عيوب القافية كثير من الفصحا استعماله بل قد وقع لامرء
القيس نفسه فى قوله قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم
عفت اثاره منذ ازمان فان قافيته مطلقة مكسورة النون
ثم قال منها بنات بنى عوف طهارى نقية واوجههم بيض المسافر
غران فرفع فالامر فيه خفيف بالنسبة الى ما ذكر من التخريج ثم ان
قوله ولو اقوى يقتضى ان الشاعر لم يرتكب الاقوا وقد نقل عن
الشارح انه راى ضبطها بضم الميم فى نسخة من الديوان معتمدة
وهى النسخة التي تقدمت الاشارة **واما قوله طلبوا صلحنا ولات**
اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء هو من اول الخفيف وقد تقدم
الكلام عليه فى لات من حرف اللام من الباب الاول **فقد بنا به**
اي بناء اوان **قطعه عن الاضافه** لان الاصل اوان صلح **ولكن**
علة كسره وكونه لم يسلك به فى البناء على **الضم مسلك قبل وبعد**
شبهه بنزال لكنه نون للضرورة **الثامنه بناء حاشى**
التنزيهيه **فى وقلن حاش لله لشبهها فى اللفظ بحاشى الحرفيه**
الحق ان مجرد الشبه اللفظي ضعيف لا يتحقق به البنا لا بد معه
من الشبه المعنوي وهو متحقق ايضا فى الاسمية على ما قررناه فى
بحث حاشى من حرف الحاء من الباب الاول على انا نقول لو كفى
الشبه اللفظي فقط لبنى الى بمعنى النعم لشبهه لفظا بالى الحرفيه
واللازم منتف **والدليل على اسميتها** اى على كون التنزيهية اسما
قراة بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها كما تقول تنزيها لله
قال ابن مالك حاشى اذا كانت للتنزيه فالصحيح انها اسم منتصب
انتصاب المصدر الواقع بدلا من الفعل فى قال حاش لله فكانه
قال تنزيها لله ويويده قراة ابن السماك حاشا لله بالتنوين وقراة

مسعود
ابن السماك حاشا الله بالاضافة مثل سبحان الله واما القراة المشهوره
فالوجه فيها ان تكون مبنية لشبهها بحاشى الحرفيه لفظا ومعنى
وانما قلنا انها ليست حرفا لدخولها على الحرف والحرف لا يدخل
على مثله **ولا فعلا اذ ليس بعدها اسم منصوب بها** كما فى حاشى زيدا
وزعم بعضهم انها فعل حذف مفعوله اي جانب يوسف المعصيه
لاجل الله وهذا التاويل ان تاتي فى هذه الاية **فهو لا يتاتى**
فى كل موضع فانه **يقال لمن اتفعل كذا او فعلت كذا فتقول**
حاشى لله ولا يصح ان تقول معناه جانبت الفعل لاجل الله والا كان
حق القول حاشيت لله **وانما هذه بمعنى تبرات لله براة من هذا**
الفعل ومن نونها اي نون حاشى هذه **اعربها على الغا هذا الشبه**
كما ان بنى تميم اعربوا باب حذام كذلك اي لالغا شبهه بنزال
التاسعه قول بعض الصحابه رضى الله عنهم قصرنا الصلوة
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط وامنه اي وامن ما كنا
فاوقع قط بعد ما المصدريه كما تقع بعد ما النافيه لما بينهما
من الشبه اللفظى **العاشره اعطاء الحرف حكم مقاربه**
فى المخرج حتى ادغم فيه وهذا هو الادغام المعروف عندهم بادغام
المتقاربين **نحو خلق كل شئ ولك قصورا** اورد عليه ان هذا لا يدخل
له فى الاعراب فماله قد ذكره وهو قد التزم تجنب مثله واجيب
بانه التزم تجنبه قصد الاستطراد وهذا معدود من الاستطراد
وحتى اجتمعا دويين فى شعر واحد والروي الحرف الذي تبنى عليه
القافيه وتنسب اليه ولا تقل بعضهم الحرف الاخير من القافية لان الاخير
منها قد يكون وصلا **كقوله بنى ان البر شئ هين المنطق الطيب**
والطعيم هما بيتان من مشطور الرجز قال ابو زيد فى نوادره قالته
امراة لابنها واورده بلفظ المنطق اللين فتذكير الضمير من قوله على
ارادة الشخص **وقول ابي جهل ما تنقم الحرب العوان منى بازل**
عامين حديث سنى لمثل هذا ولدتنى امي وقد تقدم الكلام على
هذه الابيات فى بحث ام من حرف الالف من الباب الاول بما لا مزيد
عليه وذكرنا ان اعتراض الشارح يمنع ان يكون فيها عيب الاكفا لجواز
كون يا المتكلم رويا بنا على تجويز وقوع الياء الساكنة التي لم ينفتح
ما قبلها رويا سواء كانت للمتكلم ام غيره وان كان قليلا انما يتوجه
على رواية حديث سنى بتنوين حديث واضافة سن الى ياء المتكلم

واما ان كانت الروية حديث سن باضافة حديث الى سن فلا بل الروي
النون وما اتصل بحركتها لحرف اطلاق وقول اخر اذا ركبت فاجعلوني
وسطا انى كبير لا اطيق العندا هما بيتان من مشطور الرجز لم يسم قايله
والعند كركع جمع عاند وهو البعير الذي يخرج عن الطريق ويعدل
عن القصد ورواية الصحاح عن ابي عبيدة فاجعلاني بالف التثنية
ويسمى ذلك اي هذا الاجتماع عند علماء القافية اكفا قال بعضهم سمي
اجتماع الحرفين المتقاربين المخرج في روي شعر واحد من الانكفا وهو
الانقلاب لان الشاعر ينقلب بالروي عن طريقه ورد بان اخذ
الافعال من الانفعال غير سديد وقد سمع في كلامهم اكفات بمعنى قلبت
صرح به في القاموس وبمعنى املت كما فيه وفي الصحاح ومناسبة ذلك
التسمية ظاهرة لانه قلب للروي واحاله عن طريقه والثالث وهو
ما اعطي حكم الشي لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل في
التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل في
التعجب وزنا وهو ظاهر واصلا فان افعل التفضيل لا يبنى الا مما يبنى
منه فعل التعجب وافادة للمبالغة وان اختلفت جهتها واللام في
المبالغة للتقوية واجازوا تصغير افعل في التعجب مع انه فعل وحقه
ان لا يصغر لشبهه بافعل التفضيل الذي هو اسم فيما ذكرنا من الوزن
والاصل وافادة المبالغة فقد تكافا البابان قال يا ما اميلح غزلانا
شدن لنا هو صدر بيت من اول البسيط عجزه من هاولياكن الضال
والسمر من ابيات نسبها العيني في كبراه للعرجي والباخرزي في الدمية
الكاملي الثقفي وهي ◦ حوراء لو نظرت يوما الى حجر ◦ لاثرت سقما في ذلك الحجر ◦

◦ يزداد توريد خديها اذا نظرت ◦ كما يزيد بنات الارض بالمطر ◦

◦ فالورد وجنتها والخمر ريقتها ◦ وضوء بهجتها اضوا من القمر ◦

◦ يا من راى الخمر في غير الكروم ومن ◦ هذا راى بنت ورد في سوى الشجر ◦

◦ كادت ترف عليها الطير من طرب ◦ لما تغنت بنغريد على وتر ◦

◦ بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ◦ ليلاي منكن ام ليلى من البشر ◦

وبعده بيت الشاهد وقوله ومن هذا راى فيه شاهد على استعمال
اسم الاشارة موصولا بمعنى الذي مع ها التنبيه وقوله بالله يا ظبيات
القاع البيت استشهد به المص في توضيحه على تحريك يا ظبية في
ظبية في الجمع مع سكونها في المفرد لاجتماع شروط التحريك وعلماء
البديع على النوع المسمى بتجاهل العارف وعلما المعاني على وضع الظاهر

موضع

موضع الضمير للتلذذ بذكر المحبوب والقاع المستوي من الارض
واميلح تصغير املح من ملح الشي بالضم ملاحة وشدن بنون مشددة
يقال شدن الغزال بالدال المهملة بعدها المعجمة يشدن شدونا اذا اقوي
وطلع قرناه واستغنى عن امه فهو شادن وانشده الجوهري بلفظ
عطون لنا والعطو التناول ورفع الراس والظاهر ان الثاني هو المراد
هنا وها اوليا تكن تصغير هولا تكن فان هولا تصغير عليها وليا
بضم الهمزة بعدها لام مفتوحة فيا مشددة فالف ممدودة وقد لحق
بها علامة خطاب جمع الاناث وفي هذا البيت ايضا شاهد على تصغير
اسم الاشارة واقترانها بها والضال بمعجمة ولام خفيفة السدر البري
والسمر بفتح المهملة وضم الميم ضرب من شجر الطلح الواحد سمرة وهو
شجر عظيم ذو شوك ولم يسمع ذلك اي هذا التصغير في شي من التعجب
الا في احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا اي مع كونه
لم يسمع الا في هذين المثالين قاسوه في غيرهما فاجازوا ما افيعل
زيدا ونحوه ولم يحك ابن مالك اقتباسه الا عن ابن كيسان خاصة
وليس كذلك قال ابن مالك في تسهيله وشذ تصغير افعل مقصورا على
السماع خلافا لابن كيسان في اطراده وقياس فعل عليه فزاد على ما حكاه
المص مسئلة اخرى وهي قياس افعل على ما افعله في التصغير فيقال الحسن
بزيد كما يقال ما احسن زيدا قال ابو حيان وكلام ابن مالك كلام من لم
يطلع على كلام النحويين في المسئلة اذ لم يحك اقتباس ذلك الا عن ابن
كيسان وما حكاه في ذلك عنه فهو نص كلام البصريين والكوفيين اما
الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية افعل فهو عندهم مقتس فيه واما
البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس قال
ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه ولا يقال للكبير
ما احسنه كانهم راعوا المناسبة بين التصغير والصغير والله اعلم
القاعدة الثانية ان الشي يعطى حكم الشي اذا جاوره
كقول بعضهم هذا حجر ضب خرب بالجر والاكثر الرفع لانه
صفة لجحر وهذا هو الخفض على الجوار ولا يكون الا عند امن اللبس بحيث
يتبين المنعوت من جهة المعنى فنعلم ان النعت جار في اللفظ على مجاورة
وهو من جهة المعنى لشي آخر الا ترى ان خربا في المثال يعلم من جهة
المعنى انه للجحر لا للضب فلو قلت هذا جحر ضب كبير لم تخفض على
الجوار لان كبيرا يصلح صفة للضب كما يصلح صفة للجحر فلا يتعين قال

كبير اناس في بجاد مزمل هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره كان ابانا
في عرانين وبله وقد مر الكلام عليه في الباب الرابع في تاسع الامور
التي يكتسبها الاسم بالاضافة فان قيل ما عامل هذه الحركة التي في مزمل
ان قلتم العامل في مجاورة لم يصح لان هذا العامل لم يقتض هذا المعنى
ليظهر اثره فيه لانه ليس في المعنى وانما هو لغيره وان قلتم عامل غيره
فليس ثم ما يقتضي خفضته فالجواب ان هذه الحركة ليست اعرابية
حتى يستدعي عاملا وانما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين
المتجاورين وليست اعرابيه ولا بنائيه فلا يحتاج الى عامل لان الاتيان
بها انما هو لمجرد امر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى فمزمل في البيت
وان كان مخفوضا لفظا فهو مرفوع تقديرا وللعامل ان يسلط على الحركة
المقدرة لانه يقتضيها من حيث المعنى واما الحركة اللفظية فانما اقتضاها
طلب المشاكلة اللفظية وذلك كما في قولك الحمد لله بكسر الدال اتباعا
لكسرة اللام فانه مرفوع تقديرا مخفوض لفظا واثر العامل هو الحركة المقدرة
لا الملفوظة وبالجملة الخفض على الجوار من جملة صور الاتباع وفي قولهم
على الجوار ما يشير اليه وقيل به في حور عين فيمن جرهما اي في قراءة حمزة
والكسائي فان العطف على ولدان مخلدون اي ويطوف عليهم
حور فهما مرفوعان كما في القراءة الاخرى لا على اكواب واباريق لتكونا
مجرورين بالبا اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل
العطف على جنات فكانه قيل المقربون في جنات وفاكهة
ولحم طير وحور وقيل عطف عليها بتقدير مضاف اي هم في جنات
ومصاحبة حور وهو احكم من جهة المعنى وقيل العطف على اكواب
ولكن باعتبار المعنى اذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون
باكواب ينعمون باكواب فالتقدير ينعمون بها وبحور عين وقيل
في وارجلكم بالخفض وهي قراءة ابن كثير وابي عمرو وابن عباس
عن عاصم وحمزة وابي جعفر وخلف انه عطف على ايديكم بل على وجوهكم
لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة يشهد بذلك السنة
الشايعة وعمل الصحابة وقول الامة والتحديد اذ المسح لم يحد
ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم فهو منصوب تقديرا مخفوض
لفظا ولا عبرة بما ذهبت اليه الشيعة الشنيعة من كون الارجل
ممسوحة تمسكا بظاهر هذه القراءة لما انه ظاهر غير مراد فافهم
والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا

كما مثلنا في هذا جحر ضب خرب وفي التوكيد نادرا كقوله
يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت
عرى الذنب البيت من البسيط وسيبي المصنف قايله وصاح منادي
شذ ترخيمه لانه نكرة مقصودة عارية من الهاء التانيث واصله
يا صاحب وزعم ابن خروف ان اصله يا صاحبي بالاضافة فدوانه
اجري مجرى المركب المزجي فرخم بحذف هذه الكلمة الثانية منه
وادركت الاولى ترخيم احمر اعني حذف الياء وهذا تعسف عنه
مندوحة بما قلنا وفي قوله عرى الذنب استعارة مكنية وقرينتها
التخييلية وذلك انه شبه ذلك الشي المعبر عنه بالذنب في الشدة
والتمسك بحبل يشتد متما سك بعراه المستمسك في شي اخر ثم اثبت
له ما هو من لوازم المشبه به وهو العرى واغلت ترشيح وذلك
كناية عن الضعف وعدم القدرة على الوطى والمعنى ان الرجل اذا افتر
عن الجماع ولم يستطعه هجره النسا وتركن مواصلته لانقطاع الرغبة
فيه قال الفرا انشدنيه ابو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا
قلت كلهم يعني بالنصب لانه تاكيد المضاف المنصوب على المفعولية
فقال هو خير من الذي قلته انا ثم استنشدته اياه فانشدنيه
ثانيا بالخفض ايضا وفيه دليل على ان العرب لا تستطيع العدول
عما في سليقتها ولا تنطق بما نطقت به اولا ولا يكون اي خفض الجوار
في النسق اي العطف بالحرف لان العاطف يمنع من التجاور وفي
شرح ابن مالك لعمدته تنفرد الواو بجواز العطف على الجوار في الجر
خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم في قراءة ابن كثير وابي
عمرو وحمزة وابي بكر وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس
في قراءة ابي عمرو وابن كثير وابي عمرو وحكى الشارح عن صاحب له
من العدول الثقات يدعى بابن السارق انه كان بيده كراسة
من بعض التفاسير فيها ان ارجلكم في اية الوضوء مخفوض على الجوار
قال فجيئت الى الشيخ جمال الدين بن هشام يعني المصنف وهو جالس
بجامع عمرو بن العاص بمصر فاديته الكلام المذكور في الاية فنظر
في الكراسة ثم القاها الي وقال لي بحدة خذ فاسا واكشط به
هذا الكلام وارم به في وجه صاحبه وقال الزمخشري لما كانت الارجل
بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت
مظنة للاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح لان

واجبها الغسل ولكن لينبه على وجوه الاقتصاد في صب الماء عليهما وقيل
الى الكعبين فجي بالغاية اماطة ودفعا لظن من يظن انهما ممسوحة
لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة انتهى الظاهر ان المص لم يورد
كلام الزمخشري على ان فيه دلالة على ان الخفض في الاية بالجوار اذ لو كان
غرضه ذلك لاورده قبل ذكر ما عليه المحققون وفي حواشي التفتازاني
فان قيل العطف على الممسوح لا للمسح يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث
اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه حقيقة وبالنسبة الى المعطوف
الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا الكلام في قوة الاشكال
ولا محيص سوى الحمل على تقدير اعادة في المعطوف مراد ابه المعنى المجازي
فيكون الارجل معطوفة على الرؤس في الظاهر من عطف الجملة على التحقيق
اي وامسحوا بارجلكم اي اغسلوها غسلا شبيها بالمسح لكن لا يخفى ان هذا
يقضي الى اضمار الجار وهو ضعيف وقيل مراده بالعطف على الممسوح الجر بالجوار
كما في عذاب يوم محيط وجحر ضب خرب وهو في المعنى منصوب معطوف
على المغسول والتنبيه على الاقتصاد يستفاد من صورة العطف ولما ورد
عليه ان الجر بالجوار لم يجيء مع الالباس وههنا ملبس اجاب بانه لا الباس
لان المسح لم يضرب له غاية في الشرع وههنا قد ذكر غايته بقوله الى الكعبين
فدل على ان ليس جره وعطفه في الممسوح لقصد تعلق المسح به لئلا يفضي
الى ما ليس في الشرع وهذا لا يتوقف على ان كل غسل في الشرع له غاية
غاية كما فهمه البعض ليرد الاعتراض بغسل الوجه بل على ان كل مسح فهو لم
يضرب له غاية في الشرع والنقض بمسح الخف وهم لانه لم يذكر له في الكتاب
او السنة غاية لا يصح هو بدونها واستخير بانه لا دلالة لكلام المص
يعني الزمخشري بل المراد توجيه من الوجوه وقد يقال ان العطف على
الممسوح من قبيل علفتها تبنا وماء باردا وهو مع انه ليس من كلام المص
مفتقر الى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان من عطف المفرد
والى بيان كيفية تعلق الغسل بالمجرور ان كان من عطف الجملة على
معنى واغسلوا ارجلكم واقرب ما قيل في ايجاب غسل الارجل ان
قراءة النصب توجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجار لانتفاء
الالباس بضرب الغاية او بتقدير وامسحوا بارجلكم مرادا به الغسل
الشبيه بالمسح تنبيها على وجوب الاقتصاد او بالتزام الجمع بين
الحقيقة والمجاز دفعا لاختلاف القراءتين ولو سلم تساويهما وجواز
حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على المحل بقرينة ان في العطف

على

على المنصوب تخلل الفاصل بالاجنبي فغايته ان تصير الاية بمنزلة
المجمل او تدل على جواز الامرين وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب
الغسل والوعيد على الترك فكان هذا اوفق بما عليه الاكثرون واوفى
بتحصيل الطهارة المقصودة من الوضوء واقرب الى الاحتياط لما في
الغسل من المسح اذ لا اسالة بدون الاصابة فتعين الرجوع اليه
انتهى قال الشارح وانما كان الاشكال على الزمخشري بالجمع بين الحقيقة
والمجاز قويا لانه منعه قال في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض
كما يقول المتكلمون الله في كل شيء فان تمكان على معنى ان علمه في الاماكن
كلها فكان ذاته فيها حتى لا يحمل على مذهب بني تميم قلت بان ذلك
ان كونه في السموات والارض مجاز وكونهم فيهن حقيقة وارادة المتكلم
بعبارة واحدة حقيقة ومجازا غير صحيحة تنبيه انكر
السيرافي وابن جني الخفض على الجوار ولو في النعت والتاكيد وتاولا
قولهم خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل خرب
الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير وجاره اي مجموع
منه وحول الاسناد اي الاسناد الذي كان الى الجحر الى ضمير الضب
وخفض الجحر باضافة خرب اليه كما تقول مررت برجل حسن الوجه
بالاضافة والاصل حسن الوجه منه بتنوين الصفة ورفع الوجه ثم اتى
بضمير الجحر مكانه اي مكان الجحر لتقدم ذكره فاستتر في الصفة
فالصفة على هذا جارية على الضب وفيها ضمير يعود على الجحر فهي جارية
على غير من هي له وقال ابن جني الاصل خرب جحره ثم انيب المضاف
اليه عن المضاف بعد حذفه فارتفع واستتر وتحرير القولين اما
الاول فالاصل عليه هذا جحر ضب خرب الجحر منه كما تقول مررت برجل
حسن الوجه منه فحذف منه للعلم به ثم الجحر فصار هذا جحر ضب خرب
بالجر ولم يبرز الضمير كما لم يبرز في مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين
فقاعدين غير جار على رجل ولم يبرز بعد الضمير ولو برز لقيل لا قاعدها
واما الثاني فالاصل عليه هذا جحر ضب خرب جحره نحو مررت برجل
حسن وجهه ثم حول الضمير اي نقل الى الصفة فصار خرب الجحر ثم حذف
الجحر وعليهما فالجر صحيح وهو نعت للضب لكنه نعت سببي لا حقيقي
ورد مذهبهما بان خربا لو كان جاريا على الضب لكان صفة جارية
على غير من هي له ولزم ابراز الضمير لامن اللبس فكان يقال هذا جحر ضب
خرب هو وبان الصفة السببية لا يصح نقل الضمير اليها الا اذا صح

وقوعها من الموصوف حقيقة فلا يجوز مررت برجل حائض وانت تريد
حائض البنت مثلا لان الحيض لا يقع من الرجل وكذلك هنا لا يقال
هذا جحر ضب خرب وانت تريد خرب الجحر لان الخرب لا يصح ان يكون
من صفات الضب والى اول هذين الردين اشار المص بقوله ويلزمهما
استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز
عند البصريين وان امن لبس وقول الس‍‍ في ان هذا المثال على
تاويله المذكور مثل مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين مردود لانه
ذاك انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول لما انه يغتفر في الثواني
ما لا يغتفر في الاوائل لكن ما نحن فيه من قبيل الاول فيمتنع مررت
برجل قاعدين لا قاعد ابواه على اعمال الثاني وربط الاول بالمعنى على
ما سياتي في اخر القاعدة الثامنة ومن ذلك اي ومن اعطاء الشيء حكم
مجاوره قولهم هناني ومراني والاصل امراني قال في القاموس الهنيء
والهني ما اتاك بلا مشقة وقد هني وهنؤ هناءة وهنأني ولي الطعام
يهناء ويهنيء ويهنؤ هناءة وهنأته العافية وهو هني سائغ
وما كان هنيا ولقد هنؤ هناءة وهنأ كسحاته وعجله وضرب وهناه
بالامر وهناه قال له يهنيك وهناه يهناه ويهنيه اطعمه واعطاه
كاهناه والطعام هنا وهناه اصلحه وقال مرؤ الطعام مثلثة الراء
مراءة فهو مري حمد المغبة المراءة كتمرة وهناني ومراني فان
افرد قالوا امراني ان اسقاط همزة امراني في المثال المذكور لمشاكلة هناني
فمن ثم خففت حيث كانت وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون
الجيم والاصل نجس بفتح فكسر كذا قالوا اي قالوا ذلك للمشاكلة فانه
بالكسر فالسكون وانما يتم هذا اي قول المشاكلة ان لو كانوا لا يقولون
هنا نجس الا بفتح فكسر على ما هو الاصل وحينئذ يكون محل
الاستشهاد انما هو لالتزام المناسب اي التزام هذا التخفيف
واما اذا لم يلتزم فهذا جايز بدون تقدم رجس اذ يقال فعل
بكسر فسكون في كل فعل بفتح فكسر نحو كتف ولبن ونبق سواء كانت
عينه حرف حلق كنحو ام لم كما ذكر من الامثلة وهذا التخفيف بالنقل
والاسكان ولهم في تخفيف ذلك وجه وهو الاسكان فقط فتبقى
الفا على الفتح فيقال فخذ وكتف بالفتح فالسكون وكذا فيما عينه حرف
حلق فقط اتباع حركة الفاء بحركة العين هذا حكم مكسور العين من
واما فعل بكسر العين من الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم

الاسم الذي عينه كذلك فيكون لك في نحو شهد اربعة اوجه ثلاثة
فرعية فتح الفا وسكون العين وكسر الفاء وسكونها وكسرها وواحد
اصلي وهو فتح الفا وكسر العين وان لم يكن حرف حلق نحو علم فليس فيه
من الفرعية الا وجه واحد وهو سكون العين مع فتح الفاء قال فان
اهجر فضجر كما ضجره بازل من الادم دبرت صفحتاه وغارب له والشاهد
منه في موضعين ضجر ودبرت باسكان العين منهما واصله بالكسر
قال الشارح وعلى هذا يتخرج اللغز المشهور وهو قوله خليلي العين حربا
ثوى العليا فانه يقال كيف نصبت الرمح مع انه في الظاهر مبتدا ورفع
العين مع انها مضاف اليها ويجاب بان دفع فعل ماض لا اسم وهو من
باب علم مكسور العين وقد سكنت تخفيفا والعين فاعل به ولم يؤنث
الفعل لانه مسند الى ظاهر غير الحقيقي وحربا مفعول لاجله وثوى الفلب
اي اقام به صفة له وقالوا اخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث
لمشاكلة دال قدم والا فهي مفتوحة في الاصل وقراءة جماعة هم نافع
والكسائي وابو بكر سلاسلا واغلالا بصرف سلاسل مع انه على
صيغة منتهى الجموع لمناسبة اغلالا وفي الحديث ارجعن مازورات
غير ماجورات والاصل موزورات بالواو لانه اسم مفعول من الوزر
بالكسر فالسكون وهو الاثم فبدل بالهمز لمناسبة ماجورات وقراءة الى حبه
هو بحاء مهملة مفتوحة فموحدة مشددة ورايت من صححها حبته
بمثناه تحتيه وقوله قراءة مبتدا خبره قوله بعد على اعطا الواو الى اخره
يوقنون بالهمزة اي بابدال الواو همزة وقوله احب المؤقدين الى
موسى وجعدة اذا اضاهما الوقود هو من اول الوافر قايله جرير
يمتدح بها هشام بن عبد الملك وهكذا وقفت على هذا البيت بلفظ
احب المؤقدين الي اي بلفظ افعل التفضيل في نسختي من المتن وهي
نسخة احد شراحه الشيخ عز الدين الحاضري الحلبي وبخطه عليها التصحيح
واورده شارح ابياته الجلال بلفظ حب الموقدان وقال اللام فيه
للقسم وحب فعل ماض بضم الحاء وفتحها والمعنى حبب الله الي وقت
اضاءة وقودهما اياهما وموسى ابن الممدوح وجعدة ابنته وهما على
الرواية الاولى خبر عن احب والمؤقدين بصيغة الجمع وعلى الرواية
الثانية عطف بيان للموقدين وهي بصيغة التثنية واذا اضاهما
بدل اشتمال منهما على التقديرين بهمز المؤقدين وموسى على اعطاء
الواو المجاورة للضم حكم الواو المضمومة في جواز قلبها همزة

فهمزت كما قيل في وجوه أجوه و في وقتت اقتت بقلب الواو
المضمومة فيهما همزة ومن ذلك قولهم في صوم جمع صايم صيم جعلا
على قولهم في عصو عصي هربا من ثقل النطق بواو مشددة بعد
ضمتين فقلبوا الضمة التي قبل الواو كسرة فانقلبت الواو ياء وتبعت
الفا للعين في الحركة وكان ابو علي ينشد في مثل ذلك قد يوجعني
الحار بجرم الجار هو والله اعلم بيت من مشطور الرجز ولم اقف
على تسمية قايله والجرم بضم الجيم وسكون الراء الذنب واعلم ان من
قول للتصم ومن ذلك قولهم هنا لي ومر الي الى اخر القاعدة الثانية
كلام لا تعلق له بالاعراب ولا هو من مسايل علمه وكان حقه ان لا يورد
ذلك كيف وهو قد امر باجتناب مثله وانما قصد الاستطراد دعاه
الى ذلك وهو باب واسع يزيد السامع نشاطا القاعدة
الثالثة قد يشربون لفظا معنى لفظ اخر فيعطونه حكمه
ويسمى ذلك تضمينا كانهم جعلوا معنى الثاني تضمن لفظ الاول
ومختار البصريين انه سماعي لا يصار اليه الا عند الضرورة وفايدته
ان تودي كلمة مودى كلمتين فتفيد معنيين المعنى الاصلي والمضمن
والظاهر ان ذلك مبني على جواز استعمال الكلمة في حقيقتها
ومجازها وهي فرع استعمال المشترك في معنييه فمن اجاز اجاز ومن
منع منع ومصداق ذلك ان يولون من قوله تعالى للذين يولون
من نسايهم ضمن معنى يمتنعون منهن بالحلف وحقيقة الايلاء الحلف
فاستعماله في الامتناع من وطي النسا مجاز اطلاقا للسبب على المسبب فقد
اطلق فعل الايلاء الحلف مرادا به العينان معا فهذا جمع بين الحقيقة والمجاز
قطعا وفي حاشية الكشاف للمولى سعد الدين وحقيقة التضمين ان يقصد
بالفعل معناه الحقيقي من فعل اخر يناسبه وهو كثير في كلامهم فان قيل
الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة له الا عليه وان كان فيهما
لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال
ماخوذة من الفعل الاخر بمعونته القرينة اللفظية فقولنا احمد اليك
فلانا معناه احمده منهيا اليك حمده ويقلب كفيه على كذا اي نادما
على كذا وقد يعكس اي يستعمل في المعنى الاخر مع حال ماخوذة من معناه
الحقيقي على ما يشعر به قوله اي تعترفون به يعني قول الزمخشري في
الايمان واما تعديته بالبا فلتضمنه معنى اقر واعترف اي يعترفون
به وتوضيح ذلك انه يجعل المعنى الحقيقي اصلا والفرعي المضمن قيدا له

وقد يجعل المعنى الفرعي المضمن اصلا والاصلي المتضمن قيدا كما يرشد الى ذلك
قول التفتازاني في تقرير كلام الكشاف ولا بد من اعتبار الحال اي يعترفون
به مومنين والا كان مجازا محضا لا تضمينا وربما يقال ان اصله المتروك
تدل على زيادة القصد اليه فجعله اصلا والمذكور حالا وتبعا اولى ويجاب
بان ذكر صلته تدل على اعتباره في الجملة لا على زيادة القصد اذ لا دلالة
بدونه فتعين جعل الاصل اصلا والتبع حالا قال الزمخشري الا ترى
كيف رجع معنى ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحمهم عيناك
مجاوزتين الى غيرهم ورجع ايضا معنى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
اي ولا تضموها اليها اكلين انتهى والعجب من الزمخشري انه يجنح في تفسير
الى التضمين كثيرا وهو من القايلين للجمع بين الحقيقة والمجاز وقد عرفت
ان التضمين مبني عندهم عليه وقال ابو حيان في ولا تعد عيناك عنهم اي
لا تصرف عيناك النظر الى ابنا الدنيا وعدا متعد تقول عدا فلان طوره وجا
القوم عدا زيدا فلذلك قدرنا المفعول محذوفا وليبقى الفعل على اصله من
التعديه ثم نقل قول الزمخشري بالتضمين ورده بان التضمين غير منقيس
عند البصريين وانما يذهب عند الضرورة واذا امكن اجراء اللفظ على
مدلوله الوضعي فهو اولى ومن مثل ذلك ايضا قوله تعالى الرفث الى نسايكم
ضمن الرفث معنى الافضا فعدى بالى مثل وقد افضى بعضكم الى بعض
وانما اصل الرفث ان يتعدى بالبا، يقال ارفث فلان بامراته
قال في القاموس الرفث محركة الجماع والفحش اراد به الكلام الفاحش
كالرفوث وكلام النسا في الجماع او ما وجهن به من الفحش وقد رفث كنصر
وفرح وكرم وارفث ومقتضى قوله كنصر ان يكون متعديا للغلبة
تعدى هذا الباب وبالجملة هو لا يتعدى بالى وقوله وما تفعلوا من
خير فلن تكفروه اي ولن تحرموه اي فلن تحرموا ثوابه ولهذا عدي
الى اثنين لا الى واحد والا فالاصل في كفر ان يتعدى بالى قال تعالى
فمن يكفر بالطاغوت وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح اي ولا
تنووا ولهذا عدي بنفسه لا بعلى وحق العزم ان يتعدى بعلى
كقوله عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود وقوله تعالى
لا يسمعون الى الملا الاعلى اي لا يصغون فضمن السمع معنى الاصغا
ولهذا فرق الكشاف بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت اليه يتحدث
وسمعت حديثه والى حديثه فقال ان المعدى بنفسه يفيد الادراك
والمعدى بالى يفيد الاصغا مع الادراك وقولهم سمع الله لمن حمده

اي استجاب تعدى سمع في الاولى لتضمنه معنى اصغى وهم يقولون اصغى
اليه وفي الثاني باللام لتضمنه معنى استجاب وانما اصله ان يتعدى
بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة وقوله تعالى والله يعلم المفسد
من المصلح اي يميز احدهما من الآخر فلهذا اعدي بنفسه مع ان فعل
العلم يتعدى بنفسه وقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم اي يمتنعون
من وطي نسائهم بالحلف فلهذا اعدي بمن وقال الزمخشري المعدون
من نسائهم وقال ابو حيان من يتعلق بيولون والى لا يتعدى بمن فقيل
من بمعنى على وقيل بمعنى في وذلك على حذف مضاف اي على ترك وفي
ترك وطي نسائهم وقيل من زائده ويولون بمعنى يعتزلون وقيل
يتعلق بمحذوف يعني ما تعلق به للذين يولون اي لهم من نسائهم
تربص اربعة اشهر كما تقول لي منك كذا قاله الزمخشري ايضا والكل
ضعيف وانما يتعلق بيولون على احد وجهين اما ان تكون من للسبب
اي يحلفون بسبب نسائهم واما ان يضمن الايلا معنى الامتناع
فيتعدى بمن فكانه قيل للذين يمتنعون بالايلا من نسائهم ولما خفي
التضمين على بعضهم في الآية ولم يهتد اليه وراى انه لا يقال
حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقه بمعنى للذين اي بما تعلق
به للذين وهذا اما نقله ابو حيان ونقلنا عنه آنفا كما تقول
لي منك مبرة قال واما قول الفقها آلى من امراته فغلط اوقعهم
فيه عدم فهم التعلق في الآية بل اوقعهم فيه فهم تعلق من بيولون
وانما هي متعلقه بمعنى للذين يولون على ما عرفت وقال ابو كبير
الهذلي قد تقدم القول بانه بالباء الموحدة وهو من شعراء الحماسة
يصف تابط شرا حملت به في ليلة مزؤوده كرها وعقد نطاقها
لم يحلل وقال قبله ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب
غير مهبل البيتان من اول الكامل من قصيدة اولها ولقد سريت
على الظلام بمغشم جلد من الفتيان غير مثقل وبعده ممن حملن به
البيت وثلاثة ومبرا من كل غبر حيضة وفساد مرضعة وداء معضل
وبعده حملت به البيت وتلثه فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا
اذا ما نام ليل الهوجل وقد انشد المص صدر هذا البيت في ما يكتبه
الاسم بالحصا فذ من الباب الرابع ومضى الكلام منا عليه وعلى قوله
ولقد سريت على الظلام اما بمعنى في فيتعلق بسريت او لاستعلا
فيتعلق بمحذوف هو حال من فاعل سريت على الظلام اي كا بنا

بمن لا بعلي

على الظلام بتشبيهه بالمركوب لتمكنه منه ففيها استعارة بتبعية والمغشم
بكسر الميم وسكون الغين المعجمة بعدها شين معجمة مفتوحة من يركب راسه
فلا يثنيه عن مراده قاله في القاموس والجلد الصلب والمثقل بالتثقيل البطي
الحركات الكسل ويجوز ان يكون قوله غير مثقل بمعنى انه حسن القبول
محبب الى القلوب وضمير حملن للنسا وان لم يجر لهن ذكر لفهم المراد وعواقد
جمع عاقد من حكاية الحال الماضية ولذا اعمله كقوله تعالى باسط
ذراعيه والحبك بضمتين جمع حباك جمع حبيكه وهي الطريقه وقال في
القاموس وحبك الرمل بضمتين حروفه الواحد ككتاب ومن الما والشعر
الجعد المتكسر منهما ومن السماء طرائق النجوم والحبكه واحدها والطريقة
من حصل الشعر والبيضه الجمع حبيك وحبايك وحبك والنطاق
بكسر النون شقة تلبسها المراة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل
الى الركبه والاسفل يجر على الارض وقوله لم يحلل بالفك على اللغة التميمية
وقوله فشب اي كان في زمن الشباب غير مهبل اي مدعو عليه بالهبل
او غير كثير اللحم من قولك هبلة اللحم اذا اثقله وفي حديث الافك والنسا
يومئذ لم يهبلن اللحم والمعنى ان هذا الفتى من الفتيان الذين حملت
بهم الامهات غير مستعدات للفراش فنشا محمودا مرضيا ومبرا
بالنصب عطفا على المضاف من قوله غير مهبل او بالجر عطفا على جلد
وغير مثقل وغبر الحيضه باقيها والمعضل الشديد والمعنى ان
الام حملت به طاهرا ليس بها بقية حيض ووضعته سليما ليس به
دا ولم ترضعه على وجه يحصل به فساد وهي ان ترضعه وهي حبلى
مزؤودة اي مذعوره ويروى بالجر صفة لليلة مثل والليل
اذا يسري يعني ان الليلة وصفت بالذعر واسند اليها مجازا كما
وصف الليل بالسري واسند اليه مجازا وقيل الجر على الجوار وبالنصب
حالا من المراة وليس بقوي مع انه الحقيقه لان وصف الليلة
بكونها مذعوره من وصف الشي بوصف صاحبه وانما المذعورة
ذات الليلة لان ذكر الليل حينئذ لا كبير فايدة فيه تعليل لكون
النصب على الحال غير قوي اي ان ذكر الليل حينئذ لا يكون ذا
فايدة معتد بها بخلاف ما اذا جعل صفة لليله والعرب تزعم
ان من اسباب نجابة الولد ان تواقع امه مكرهة وكان الرشيد ان
المراه اذا غضبت في تلك الحالة تنكسر سورة شهوتها فلا يكون لها
في الولد حظ كامل ويكون كمال الشهوه للاب ليكتسب بذلك تمام خصال

الرجولية والله تعالى اعلم والشاهد فيهما انه من حمل معنى علق فعداه
بالبا، ولولا ذلك لعدي بنفسه مثل حملته امه كرها وقال الفرزدق
كيف تراني قالبا مجني قد قتل الله زيادا عني هما بيتان من مشطور
السريع والمجن بكسر الميم ونونه مشدده الترس وجمعه مجان بفتحها اخذا
من الجنة بضم الجيم وهي السترة لان صاحبه يستتر به عما يقصد به من
مكروه وزياد هو ابن عبيد امير العراق وكان يدعي بابن ابيه الضمير
لمعوية ابن ابي سفيان لانه استلحقه بابيه ابي سفيان وابن سمية وهي امه
وكانت من بقايا العرب ولدت زيادا هذا على فراش عبيد بن ابي سيد
مولى الحرث بن كلدة الثقفي وكان مولده عام الفتح واسلم في خلافة ابي بكر
وكان كاتبا لعتبة بن غزوان ثم للمغيرة بن شعبه ثم لابي موسى الاشعري
وولي لعلي ثم لمعاوية ومات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدي سراهل
العراق والزهاد والعلما يمونه وقالوا مات طاغية العراق وقال الاصمعي كان
زياد يقعد وشريح القاضي الى جانبه ويقول له ان حكمت بغير الحق فلا تمكني
وان حكمت بشي وغيره اقرب الى الحق فاعلمنيه وكان زياد يحكم ولا يرد عليه
شريح شيا اي صرفه عني بالقتل وهو اي التضمين في كلامهم كثير قال
ابو الفتح هو ابن جني في كتاب التمام احسب لو جمع ما جاء منه في لغتهم
لجاء منه كتاب يكون مئين اوراقا وفي حاشية التفتازاني على الكشاف
قال ابن جني لو اجتمعت تضمينات العرب لجات مجلدات القاعدة
الرابعة انهم يغلبون على الشي ما لغيره لتناسب ما بينهما او اختلاط
فلهذا قالوا الابوين في الاب والام واعلم ان التغليب باب واسع
يجري في فنون كثيرة من الكلام سيرد عليك بعض منها مفصلا ويكون
بالتثنية والجمع وباجراء وصف احد الشيئين على الاخر وينبغي فيه
تغليب الاخف الا ان يكون احدهما مذكرا وجميع هذا الباب من المجاز لان
اللفظ لم يستعمل فيما وضع له كما ترى قال التفتازاني واما بيان مجازيته
والعلاقة فيه وانه من اي انواعه فلم ار احدا حام حوله فاما الابوان
للاب والام فمن تغليب احد المتناسبين بان اطلق اسمه على الاخر وبني بهذا
الاعتبار قصدا اليه والى الاخر معا حتى يكون معنى الابوين المسميان
بالاب والاب ولا يشترط اتفاق اللفظ والمعنى الا في التثنية الحقيقية
وكذا تاولوا نحو الزيدين بالمسميين بزيد واذا قيل قران فيهما اما طهران
او حيضان ان كانت التثنية حقيقية وان كان احدهما طهرا والاخر
حيضا جاز على الاصح وكانت مجازية ومنه ولابويه لكل واحد منهما

السدس

السدس اي ولابوي الميت بقرينة السياق ولكل واحد منهما بدل تفصيل
للتنصيص على ان استحقاق كل منهما السدس ولولاه لاشتركا في السدس
وهو اكد من لكل واحد من ابويه السدس لتكرر ذكرهما ولا حاجة الى جعل
لابويه خبر مبتدا محذوف اي لابويه الثلث ثم بين تعالى قسمة الثلث
عليهما بقوله لكل واحد منهما السدس دفعا لتوهم ان يكون للاب ضعف
ما للام لان الحكم المعلق بالمثنى او المجموع قد يقصد تعلقه بالمجموع وقد
يقصد تعلقه بكل فرد فتبين بالبدل ان القصد الى الثاني وبهذا يندفع ما يقال
ينبغي ان يكون بحيث لو سقط استقام الكلام معنى وههنا لو قال لابويه
السدس لم يستقم وقد استشكل ابو حيان في بحره قول الزمخشري والسدس
مبتدا وخبره لابويه والبدل يتوسط بينهما بما محصله انه اذا اخبر
عن مبدل منه فان الخبر يكون من البدل لا من المبدل منه نحو قولك
ابواك كل منهما يصنع كذا اذا اعرب كلا بدلا وقولك ان زيدا عينه حسنة
فكذا ينبغي اذا وقع الخبر مبدلا منه ان لا يكون الخبر للبدل لا المبدل منه
فيستغني عن جعل الاول بالثاني وقد لحظ ابو البقا ذلك فقال في
اعرابه السدس رفع بالابتدا ولكل واحد منهما الخبر وقالوا الابوين ايضا
في الاب والخالة ومنه ورفع ابويه على العرش فكذا قوله اوى اليه ابويه
وهذا على قول غير ابي اسحاق انه ان ام يوسف عليه السلام كانت ماتت
فتزوج يعقوب عليه السلام اختها وتسمية الخالة اما لتنزيلها منزلة
الام تنزيل العم منزلة الاب في قوله واله ابايك ابراهيم واسمعيل واسحق
او لان الرابة تدعى اما وقال ابن اسحاق كانت امه باقية وعليه فهذا
من الاول والعرش السرير وقالوا المشرقين والمغربين وانما هما مشرق
واحد ومغرب واحد وقال مجاهد اراد مشرق الصيف والشتا ومغربهما
وقيل مشرقي الشمس والقمر ومغربيهما وعن ابن عباس للشمس مشرق في الصيف
مصعد ومشرق في الشتا منحدر وقيل المشرقان مطلع الفجر ومطلع الشمس
والمغربان مغرب الشمس ومغرب الشفق وعلى كل من هذه الاقاويل فلا تغليب
ومثله الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم انما
سمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه وهذا من المجاز العقلي الواقع
في الاسناد كقولهم نهر جار وانما الما جار في النهر فالجريان حقيقة
للما لكنه اسند الى ملابس له وهو المكان الذي يجري فيه وكذا الخفوق
الذي هو الغيبوبة انما هو حقيقة للنجم لكنه اسند الى المغرب الذي هو
مكانه ومنهم من جعل الخافق المشرق لانه يخفق منه الكواكب اي يلمع

وقال ابن السكيت الخافقان انفا المشرق والمغرب لان الليل والنهار
يخفقان فيهما اي يضطربان وعليها فلا تغليب وقالوا القمرين
في الشمس والقمر وغلب القمر وان كان لفظ الشمس اخف لتذكيره
وتانيثها وقال ابن الحاجب شرطه تغليب الادنى على الاعلى
لان القمر دون الشمس وابا بكر افضل من عمر في العمرين رضي الله عنهما
واورد عليه البهاء السبكي البحرين للمالح والعذب غلب فيه البحر
المالح وهو اعظم من العذب ونظر فيه الشارح اما اولا فلان كون
البحر حقيقة في الملح دون العذب ليس امرا متفقا عليه فقد ذهب
جماعة من اهل اللغة الى ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا
واما ثانيا فلان العذب اعلى باعتبار انه مما تلذ النفوس وتقوم به
البنية بالشرب وغير ذلك وان كان الملح اعظم جرما ونقل الطيبي
في ان بعضهم عكس شرط تغليب الاعلى على الادنى وما ذكره لا يتاتى
في كثير من امثلة التغليب وحكى ابن رشيق في العمدة ان الكسائي
قال ان التغليب في العمرين انما هو لكثرة الاستعمال فان ايام عمر اطول
من ايام ابي بكر رضي الله عنهما وكذلك ذكره السبكي قال المتنبي
، واستقبلت قمر السماء بوجهها ، فارتني القمرين في وقت معا ،
وقبله نشرت ثلاث ذوائب من شعرها في ليلة فارت ليالي اربعا
وهما من الضرب الاول من الكامل والذوائب جمع ذؤابة بضم
الذال المعجمة وفتح الهمزة الخصلة من الشعر وفي جعل الذوائب
الثلاث ليالي ثلاثا اشارة الى شدة سوادها مع ملاحظة ما فيها
من الاستدلال اي الشمس وهو وجهها يعني ان المراد بالقمرين الشمس
والقمر على التغليب لكن على ان المراد باحد القمرين الشمس المجازية التي هي وجهها
قال الشارح والذي اراده المتنبي بكونه راى القمرين معا في وقت
واحد لما استقبلت قمر السماء ان وجهها لصفائه وشدة صقاله انطبقت
صورة القمر فيه كما تنطبع الصورة في المراة فراى برؤية وجهها
الشمس والقمر في وقت واحد وعلى هذا فالقمر المغلب مجازي ايضا
وكان الحامل له على جعله المجازي دون الحقيقي ان القمر الحقيقي
مرئي له استقبلته او لم تستقبله فلا يحسن اراءته على الاستقبال ولا
حاجة الى جعل القمرين في البيت من باب التغليب وتكلف توجيهه
بما ذكر لجواز ان يكون المراد باحد القمرين وجهها على تشبيهه
بالقمر فان وجه المحبوبة كما يشبه بالشمس يشبه بالقمر ايضا وبالاخر

القمر الحقيقي والى ذلك اشار بقوله وقال التبريزي يجوز انه اراد
قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران اي حقيقيان في ليلة كما لا يجتمع
الشمس والقمر فيها انتهى وانت خبير ان هذا ادعاء من الشاعر ومبالغة
بجعل وجه هذه المحبوبة قمرا او شمسا فلا يقدح فيه كونه مستلزما
لخلاف الواقع وهو اجتماع قمرين او اجتماع شمس وقمر في ليلة
قال الصفدي في كتابه رشف الزلال في وصف الهلال وليس معنى
البيت كما ظنه بعض الناس من انه يريد بذلك انه راى في وقت
واحد القمر ووجهها وانما التحقيق انها لما استقبلت قمر السماء
ارته خياله في وجهها فراهما في وقت واحد كما تقابل الاشكال
المراة فتنطبع الصورة فيها فترى المراة والاشكال المنطبعة فيها
في وقت واحد وعندي ان هذا المعنى ابلغ من ان يكون المراد باحد
القمرين وجهها على انه شمس او قمر مجازا او بالاخذ قمر السماء اذ يقع
بالعاشق اذا برا له محيا الحبيب شيا سواه فتامل ثم قال المحشي
يا اخي هذا التحقيق جعل وجهها قمرا اذ ليس في ذلك الا لاصاته واشراقه
والاجرام المضيئة المشرقة لا تنطبع فيها الصورة وما ذكرناه امدح
مما ذكره التبريزي لان فيه جعل وجهها شمسا وهو ابلغ من
جعله قمرا وهذا ما جزم به ابن الشجري والقمران في العرف للشمس
والقمر لانهما بمعنى قمر السما وقمر الارض وابلغ من المبالغة التي
في بيت المتنبي المبالغة التي ادعاها بعضهم في قوله

رات قمر السماء فاذكرتني	ليالي وصلنا بالرقمتين
كلانا ناظر قمرا ولكن	رايت بعينها ورات بعيني

وذلك حيث ادعى ان القمر الحقيقي هو وجهها وان قمر السماء
ليس قمرا حقيقيا وانما اطلق عليه ذلك مجاز المشابهته لوجهها
وقوله رايت بعينها ورات بعيني ترشيد اليه وقد ذكر هذا المعنى
الصلاح الصفدي في رشف الزلال وملخص ما قال ان معنى قمرين
قمرا حقيقيا وهو قمر السماء وقمرا مجازيا وهو وجه المحبوبة وهذا
هو ما في نفس الامر وفي زعم اهل الهوى ان الامر بالعكس وان قمر
السما هو المجازي ووجه المحبوب هو الحقيقي فهو يقول هي رات القمر
المجازي وهو نظر الى وجهها فصح انه راى بعينها وهي رات بعينه
وهذه مبالغة وافراط في الوصف فان عادة الشعراء ان يجعلوا
المحبوب القمر الحقيقي والذي في السماء القمر المجازي وقد وقفت لشيخنا

رحمه الله تعالى على كتابة على هذين البيتين ومن خطه نقلت وهي
اراد الشاعر ان محبوبته رات قمر السماء فاذكرته ليالي الوصل التي
راى فيها وجهها لانها ذكرتها برويتها القمر السما رويته لقمر وجهها
ولما تذكر روية قمر وجهها تذكرتها ليالي الوصل التي وقعت فيها
تلك الروية فكانت رويتها القمر السماء مذكرة له بليالي الوصل
بتلك الواسطه ثم لما كان الكلام السابق محتملا للتغاير بين
وجهها وقمر السما باعتبار ان الاول يشبه بالثاني وبين المشبه
والمشبه به بون بعيد ومحتملا لكونهما شيا واحدا ادعاء وانها
برويتها الذ تلك الشي الواحد اذكرته ليالي الوصل التي راى فيها
ذلك الشي بعينه وكان مراده الاحتمال الثاني لكونه ابلغ من الاول
اردف البيت الاول بقوله كلانا ناظر قمرا يريد بذلك ان كليهما
ناظر قمرا واحدا لا قمرين لان الذي راته عين الذي راه ليلة الوصل
وبالعكس وعلى هذا يكون التنوين في قوله قمرا للافراد على اسلوب
قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء في احد الوجهين ثم لما توهم
من هذا الكلام انها لما رات قمر السماء بعينها فقد رات وجهها بعينها
من غير واسطة مراة ينطبع فيها وجهها وهو غير متصور عقلا
ذلك التوهم بانها رات وجهها بعينه لا بعينها ورفع ايضا توهم
انه لما راى وجهها بعينه فقد راى قمر السماء بعينه التي وجهها
دون جهة السماء وهو غير معقول اصلا بانه راى قمر السماء بعينها
التي وجهتها الى قمر السماء لا بعينه التي وجهها الى قبلة وجهها
وفي المعنى اقول ﴿ فالواو قد نظرت الى قمر السما ﴾ ماذا الذي نظرت بعين العين
﴿ قلت الذي نظرت لطلعة وجهها ﴾ لكن بعين العاشق المسكين
فان قلت وهل جرت العادة بان يرى الشخص الشي بعين غيره
قلت لم تجر العادة بذلك ولكن الشاعر اعتبر ذلك تحصيلا
للمبالغة كما قال المتنبي ﴿ واخفت اهل الشرك حتى انه ﴾ لتخافك
النطف التي لم تخلق ﴿ فان خوف النطف المعدومة بل الموجودة
اياه امر يأباه العقل كما ان العادة تأباه ويجوز ان يقال لما كان
البيت الاول ظاهرا في ان مرئيها قمر السماء ومرئيه قمر وجهها اعرض
الشاعر عن ذلك الى ما هو ابلغ على سبيل الترقي فاخبر ان كليهما ناظر
الى ما يطلق عليه اسم القمر ولكن ليس مرئيها قمر السماء ومرئيه
قمر وجهها بل الامر بالعكس لانه راى بعينها فكانت رويته لقمر

مع توجيه الى قبلة وجهها

السما

السما الذي راته بعينها ورات بعينه فكانت رويتها لقمر وجهها الذي
راه بعينه في ليلة الوصل وعلى هذا يكون في البيت الثاني اشارة الى ان
وجهها عين قمر السما وان قمر السماء عين وجهها ولا يبعد اعتبار الاتحاد
اذا كان ادعائيا الا ترى الى قول الشاعر نشرت ثلث ذوايب البيتين
حيث كان منه ايماء الى دعوى الاتحاد بين وجهها والشمس مع انها
اعظم من نور القمر نورا بل هي الممدة له بنورها على ما تقرر من ان نور
القمر مستفاد من نور الشمس واراد بالقمرين الشمس والقمر على سبيل
التغليب كما لا يخفى هذا كلامه وقرر الشيخ ابو عبد الله محمد بن احمد
ابن عبد المومن اللبان الصوفي معنى هذين البيتين في بعض تصانيفه
بوجه اخر فقال يشير هذا الشاعر الى ان قمر السماء من عشاق محبوبته
وان محبوبته راته ذات ليلة فكسته برويتها له نورا جمالها ومحاسن
صفاتها والقت عليه شبهها واعارته اسمها فاذكرت هذا العاشق
تلك الليالي التي واصلته بالرقمتين وانها بوصالها افنته عن صفاته
وغلبت عليه بصفاتها حتى صارت معه كالقمر الواحد وكلاهما ينظره
ولهذا قال كلانا ناظر قمرا اي واحدا تعدد مظهره لكنها تنظره بعينه
وهي عين المحبة لان المحب صار محبوبا وهو ينظر لانها اعارته عينا راها
بها فكلتا العينين لها نفسها **وقيل انه منه** اي من التغليب في مادة
القمرين **قول الفرزدق اخذنا بافاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم
الطوالع** هو من ثاني الطويل وافاق السما نواحيها جمع افق قال في
القاموس الافق بالضم وبضمتين الناحيه الجمع افاق او ما ظهر من نواحي
الفلك او مهب الجنوب والشمال والدبور والصبا انتهى ومعناه الثاني
ناظر الى ان المراد منه عند علماء الهيئة فانه يطلق عندهم على ثلاث
دواير احدها عظيمة بانه تقوم الخط الواصل بين سمتي الراس والقدم
عمودا عليها وتسمى الافق الحقيقي الثانيه صغيرة تماس الارض من فوق
موازنة للحقيقي تسمى الافق الحسي الثالثه ثابته ترتسم محيطها
من طرف خط يخرج من البصر الى سطح المعدل مماسا للارض اذا اديرت ذلك
الخط مع ثبات طرفه الذي في البصر ومماسته للارض وتسمى الحسي ايضا
وهي الفاصلة بين ما يرى من الفلك وما لا يرى منه حقيقة ويختلف
باختلاف المناظر والسماء معلوم مونثه وتذكر وكل ما علاك فاظلك
سماء ويطلق على السحاب والمطر **وقيل انما اراد بقمريها محمدا والخليل
عليهما الصلاة والسلام لانه نسبه** اي نسب هذا القايل **راجع اليهما**

بوجه اما وجه رجوع النسب الى الخليل عليه الصلاة والسلام فواضح لانه
اب اسمعيل وهو اب العرب واما وجه رجوعه الى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
فبملاحظة مجامعته له في عمود النسب وهذا القدر غير كاف في دعوى
الرجوع الى النسب فتامل وان المراد بالنجوم الصحابة فليس من التغليب
ويمكن جعله على هذا المراد وان لزم المجاز بان يكون قد تخيل ان محمدا
صلى الله عليه وسلم لكمال نوره شمس وان ابراهيم قمر لان نوره ونور
سائر الانبيا عليهم السلام مقتبس من نور محمد صلى الله عليه وسلم كما ان
نور القمر مستفاد من نور الشمس وقالوا العمرين في تثنية ابي بكر
وعمر وهذا ايضا من باب تغليب احد المتشابهين على الاخر وقيل المراد
عمر ابن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل
لعثمان نسالك سيرة العمرين فان المراد بهما في هذا القول قطعا ابو
بكر وعمر رضي الله عنهما نعم قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من
الخلفا امهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر اي عمر بن الخطاب وعمر
ابن عبد العزيز لقرينة السياق فلا تغليب وقالوا العجاجين في روبة
والعجاج والمروتين في الصفا والمروة وغلبت المروة وان كانت
اسما مونثا لانها اسم صحيح الاخر بخلاف الصفا ولاجل الاختلاط اطلقت
من وهي للعاقل على ما لا يعقل لاختلاطه بمن يعقل تغليبا نحو فمنهم
من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع
فان الاختلاط بين العقلاء وغيرهم حاصل في العموم السابق في قوله
تعالى كل دابة لشمول الدابة لغة العاقل وغيره وفي من يمشي على رجلين
اختلاط اخر في عبارة التفصيل فانه يعم الانسان والطائر
واسم المخاطبين على الغائبين اي ولاجل الاختلاط اطلق اسم المخاطبين
على الغائبين بطريق التغليب في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم
والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم الواقع
على المخاطبين والغائبين الذين من قبلهم فهو يشمل الجميع لا باعبدوا
ليختص بالمخاطبين وتوضيح ذلك ان للعل ارتباطا وتعلقا بخلقكم
والخلق واقع على المخاطبين وعلى الغائبين وهم المعبر عنهم بالموصول
المعطوف وحاصل المعنى خلقكم والذين من قبلكم لاجل التقوى
وكان مقتضى الظاهر ان يقال لعلكم تتقون ولعلهم يتقون لكن
غلب المخاطبون على الغائبين فقيل لعلكم تتقون والمراد الجميع وليست
لعل متعلقة باعبدوا لينتفي التغليب لظهور ان ليس المراد اعبدوا

دبكم

ربكم لاجل التقوى لما يفضي اليه من تحليل الشي بنفسه والمذكرين
عطف على المخاطبين اي ولاجل الاختلاط اطلق اسم المذكرين على
المونث حتى عدت منهم وكانت من القانتين وهذا من تغليب المذكر
على المونث في صفة مشتركة بينهما منطلق على كل منهما بصيغة خاصة
تجري على القبيلين بالصيغة الخاصة بالمذكر كقوله تعالى وكانت اي
مريم من القانتين نعدت منهم واريدت من صيغتهم الخاصة بهم
وضعا والقنوت مما يوصف به الذكور والاناث وكان القياس
لولا التغليب ان وكانت من القانتات ويحتمل انه لا يكون من للتبعيض
بل لابتدا الغاية اي كانت ناشية من هولا لانها من اعقاب هرون
اخي موسى عليه السلام والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها
صدقت بشرايع ربها وكتبه وكانت من المطيعين والملائكة على
ابليس حتى استثني منهم في فسجدوا الا ابليس اي ولاجل الاختلاط
ايضا اطلق اسم الملائكة متنا ولا لابليس حتى استثني منهم وهذا
في تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غيره مغمور فيما بينهم قال
الزمخشري الاستثنا متصل لانه واحد بين اظهر الالوف من الملائكة
فغلبوا عليه في فسجدوا ثم استثني منهم استثنا واحد منهم ثم قال
ويجوز ان يكون منقطعا بنا على انه ليس علك فلا يتناوله اسم الملائكة
لكن ذكر الابا والاستكبار يدل على انه مامور بالسجود وان لم يتناوله
لفظ الملائكة ويعضده القول في المسئلة ان الاستثنا متصل عند الجمهور
وان ابليس كان ملكا ثم ابلس وغضب عليه ولعن فصار شيطانا وقيل
هو منقطع وابليس لم يكن ملكا قط وانه ابو الجن كما ان ادم عليه السلام
ابو البشر وعن ابن مسعود وابن عباس انه كان من الجن الذين كانوا في
الارض وقاتلتهم الملائكة فسبوه صغيرا وتعبد مع الملائكة وخوطب
معهم لان الملائكة لا يجوز عليهم الكفر والفسق كما لا يجوز على الانبيا
عليهم السلام قال تعالى لا يعصون الله ما امرهم ولقوله تعالى كان من الجن
ولان له قبيلا ولا كذلك الملائكة والظاهر الاتصال لان الامر متوجه
الى الملائكة فلو لم يكن منهم لم يتوجه الامر اليه فلم يتجه عليه ذم اذ لا ذم
على ترك على ما لم يومر به واما قوله تعالى جاعل الملائكة رسلا ولا يعصون
الله ما امرهم فهو عام مخصوص اذ عصمتهم ليست لذاتهم وانما هي بجعل الله
لهم فابليس سلبه الله الصفات الملكية والبسه الصفات الشيطانية
واما قوله تعالى كان من الجن فقد قال قتادة هم صنف من الملائكة يقال لهم

الجنة وقال سعيد بن جبير سبط من الملائكة خلقوا من نار وابليس منهم
وفي تفسير قاضي المفسرين ان الجن كانوا مامورين مع الملائكة لكنه
استغنى بذكر الملائكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان الاكابر مامورون
بالتذلل علم ايضا ان الاصاغر ايضا مامورون به والضمير في فسجدوا
راجع الى القبيلين كانه قال فسجد المامورون بالسجود الا ابليس
فيستفاد ان من الملائكة من ليس بمعصوم وان كان الغالب فيهم العصمة
كما ان من الانس معصومين والغالب فيهم عدم العصمة ولعل ضربا من
الملائكة لا تخالف الشياطين بالذات وانما تخالفهم بالعوارض والصفات
كالبررة والفسقة من الانس والجن يشملهما وكان ابليس من هذا الصنف
كما قاله ابن عباس فلذلك صح عليه التغير عن حاله والهبوط عن محله
كما يشير اليه قوله تعالى الا ابليس كان من الجن ففسق عن امر ربه
واما قوله تعالى وكان من الكافرين فقيل كان بمعنى صار لانه لا خلاف
انه كان عالما بالله قبل كفره وقيل هي على بابها والمعنى انه علم الله سيكون
من الكافرين وقال ابو العالية من العاصين وابليس اول من كفر مطلقا
ان لم يصح انه كان كفار قبله وان صح فهو اول من كفر بعد ايمان واختلف
هل كفره كفر جهل بان سلبه الله ما وهبه من العلم فخالف الامر وكفر
عنادا ولم يسلب العلم وانما الكفر منعه من السجود ككفر فرعون
فانه كان عالما بوحدانية الله تعالى ومع ذلك حمله حب الرياسة
والاعجاب عما اوتي من الملك فادعى الالوهية وقد استدلت الخوارج
بقصة ابليس على ان المعصية توجب الكفر واجيب بان كفره انما
كان لاستكباره واعتقاده كونه محقا في ذلك التمرد حيث استدل
بقوله انا خير منه ونسبته تعالى الى الظلم وبعد الاتفاق على ان سجود
الملائكة لادم عليه السلام لم تكن عبادة اختلفوا في كيفيته فالجمهور
على انهم امروا بالسجود الشرعي وهو وضع الجبهة على الارض قصدا
لعبادة والمسجود له بالحقيقة هو الله تعالى وجعل ادم قبلة سجودهم
تفخيما لشانه وقيل هي ذم التذلل التواضع لادم تحية وتعظيما
له كسجود اخوة يوسف له او لتذلل والانقياد بالسعي في تحصيل
ما ينوط به المعاش ويتم به الكمال **ومن التغليب او لتعودن
في ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا فانه
عليه لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين امنوا معه** فانهم كانوا فيها فيثبت
في حقهم العود دونه وهذا من تغليب الاكثر من جنس على الاقل بان ينسب

الى

الى الجميع وصف مختص بالاكثر فان شعيبا عليه السلام ادخل بحكم التغليب
مع من امن من قومه في العود الى ملتهم مع انه لم يكن فيها قط حتى يعود
وانما كان في ملتهم من امن به قال الشارح وفي الاية تغليب ثان وهو
تغليب شعيب عليه السلام في الخطاب عليهم وقد يكون في المتن
اشارة اليه لمن تامل **ومثله جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام
ازواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام**
المذكور بلفظ الغيبة **فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين
والانعام** حيث خاطب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففيه تغليبان
ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف
والمفتاح وغيرهما وقال بعضهم لتغليب المخاطبين على الغيب جيء بالكاف
لا بالهاء ولتغليب العقلاء جيء بالميم لا بالنون ولقائل ان يقول جعل
الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار
القدرة وبيان الالطاف في حق الناس بالخطاب يختص بهم **ومعنى
يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم في هذا التدبير وهو ان جعل للناس
والانعام ازواجا حتى حصل بينهم التوالد** وكثر التناسل **فجعل
هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فلذا جيء بفي دون
الباء** مع ان التدبير سبب للبث والتكثير **ونظيره ولكم في القصاص
حيوة** اذ جعلت مشروعية القصاص منبعا ومعدنا للحيوة لما كانت
سببا لها فان العلم بالقصاص يردع القاتل عن فعله فيكون سبب
حيوة نفسين ولانهم كانوا يقتلون غير القاتل والجماعة بالواحد
فتثور الفتنة فاذا اقتص من القاتل سلم الباقون ويصير ذلك سببا
لحياتهم **وزعم جماعة ان منه** اي من التغليب **يا ايها الذين امنوا
ونحو بل انتم قوم تجهلون** ففي الاول تغليب الغائبين على المخاطبين
والا لقيل امنتم وفي الثاني بالعكس والا لقيل يجهلون بالغيبة
وليس منه **وانما هذا** اي الثاني **من مراعاة المعنى** اي مما روعي
فيه جانب المعنى دون اللفظ وذلك لان يجهلون صفة
لقوم ومقتضى الظاهر ان يكون الضمير العائد عليه ضمير غيبة اذ هو
اسم ظاهر فطريقه الغيبة لكن لما كان المعني به ههنا المخاطبين
لقوله انتم روعي معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وتركت رعاية
لفظه فلم يجعل ضميره ضمير غيبة كذا قال الشارح ثم صاحب
التلخيص على ان الاية من التغليب واعتبره التفتازاني من تغليب

جانب المعنى على جانب اللفظ ووجهه بما قلنا من ان القياس يا ايها الغيبة لانه ضمير اسم ظاهر ولفظه لفظ الغايب وهو في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة قال المحشي دقول المص وانما هذا من مراعاة المعنى لا بد فيه التغليب اذ لا منافاة بين مراعاة المعنى وبين تغليب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق تغليب المعنى والتحقيق ان نحو بل انتم قوم تجهلون ليس من تغليب الخطاب على الغيبة اذ ليس ثم فريق مخاطبون وفريق غايبون قصد اليهم الجميع بلفظ الخطاب بل هو غلبة المعنى على اللفظ لا قتضاء اللفظ الغيبة وقد عبر بالخطاب نظرا الى المعنى والاول من مراعاة اللفظ اي مما روعي فيه اللفظ دون المعنى لان الذين اسم ظاهر طريقة الغيبة وهو منادى مخاطب فلفظه غيبة وهو في المعنى مخاطب وقد روعي جانب اللفظ فقيل امنوا ولم يراع جانب المعنى والا لقيل امنتم القاعدة الخامسة انهم يعبرون بالفعل الذي هو الحدث عن امور كثيرة احدها وقوعه وهو الاصل اي الغالب والثاني مشارفته والدنو منه نحو واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضاء العدة ولا يكون البلوغ على الحقيقة لان الامساك اذ ذاك لا يكون له لانها لم تتزوجه الا انقضاء عدتها فلا سبيل له عليها وفي تفسير قاضي المفسرين والبلوغ هو الوصول الى الشيء ويقال للدنو منه على الامتناع وهو المراد في الاية ليصح ترتب فامسكوهن الاية عليه اذ لا امساك بعد انقضاء الاجل والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم اي والذين يشارفون الموت وترك الازواج يوصون وصية هذا كما يرى على قراءة وصية بالنصب وهي قراءة ابي عمرو وابن عامر وحمزة وحفص وقرا الباقون بالرفع على تقدير ووصية الذين يتوفون او وكلهم وصية او كتب عليهم وصية وليخش الذين لو تركوا من خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا وقد مضت في فصل لو من هذه الاية ونظايرها وقدرت المشارفة لان الامر للاوصياء انما يتوجه اليهم قبل الترك والا فهم بعده اموات ومما لم يتقدم ذكره الى ملك كاد الجبال لفقده تزول وزوال الراسيات من الصعب هو من اول الطويل ولم يسم قايله والفعل الذي عبر به عن المشارفة فيه قوله وزوال الراسيات شارفت الزوال لا ان زوالها قد وقع وانفصل والثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك اي التعبير بالفعل عن ارادته بعد اداة

الشرط نحو فاذا قرات القران فاستعذ اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له كن وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به اذا تناجيتم فلا تتناجوا بالاثم والعدوان اذا ناجيتم الرسول فقدموا اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفي الصحيح اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل فان الفعل في هذه الامثلة كلها قد عبر به عن الارادة فصح ترتب الجزاء عليه ومنه في غيرها اي ومن التعبير بالفعل عن ارادته في غير الوقوع بعد اداة الشرط فاخرجنا من كان فيها من المومنين فما وجدنا فيها غير بيت اي غير اهل بيت من المسلمين اي فاردنا الاخراج ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا والان ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر لتقدم قول اسجدوا للملائكة على خلقنا وتصويرنا وان كان متاخرا عن خلق ادم وتصويره فاذا احمل خلقنا وصورنا على ارادة الخلق والتصوير اتجه معنى الترتيب وقيل هما على حذف مضافين اي خلقنا اباكم ادم طينا غير مصور ثم صورنا اباكم وقد يكون نزل خلق ادم وتصويره منزلة خلق الكل وتصويرهم لكونهما مبدا لهما والمعنى ابتدانا خلقكم ثم تصويركم بان خلقنا ادم ثم صورناه ومثله في تقدير فعل الارادة في غير الشرط وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اي اردنا اهلاكها ثم دنا فتدلى اي اراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتعلق اي به في الهوى فالضمير في الفعلين لجبريل عليه السلام وهذا تمثيل لعروجه بالرسول صلى الله عليه وسلم فيكون اشعارا بانه عرج به غير منفصل عن محله وتقرير الشرع قوته فان التدلي استرسال مع تعلق كتدلي الثمرة يقال دلى رجله من السرير وادلى دلوه والدوالي للثمر المعلق وقلت فارقنا قبل ان تفارقه لما قضى من جماعنا وطرا اي اراد فراقنا والبيت من اول المنسرح ولم يسم قايله والجماع بمعنى الاجتماع والوطر الحاجة والجمع اوطار ولا يبنى منه فعل ولا يحمل الجماع على معناه المتبادر منه قال الشارح وقد وقع في حماسة ابي تمام قول الربيع بن مالك قبل صوابه ابن زياد يرثي مالك بن زهير العبسي من كان مسرورا بمقتل مالك فليات نسوتنا بوجه نهار يجد النساء حواسرا يندبنه بالصبح قبل تبلج الاسحار قال الامام المرزوقي اني لاتعجب من ابي تمام مع تكلفه رم جوانب ما اختاره من الابيات كيف ترك قوله فليات نسوتنا وهي لفظة شنيعة جدا واصلح المرزوقي بقوله فليات

جاءها بأسنا بياتا

ساحتنا قال التفتازاني وانا اتعجب من جار الله كيف لم يورده على هذا النحو
وحافظ على لفظ الشاعر وروايته في القران ان القراء يفترون ندبرا بهم قال
الشارح وانا اتعجب من انشاد المصنف لمثل البيت الذي اورده هنا مع انه
اشنع من بيت الحماسة والحشو ولقد كان في غنية بما اورده من الكتاب
والسنة وفي قوله الحماسي بالصبح قبل تبلج الاسحار سوال لطيف اورده
الجمال بن نباتة في كتابه مطلع الفوائد ومجمع الفوائد وهو ان الصبح لا يكون
الا بعد تبلج الاسحار فكيف قال قبله والجواب ان معنى قوله ينير سنه
بالصبح انهن يصفنه بالجلال المضيء والمناقب الواضحة التي هي كالصبح
فالباصلة تنويه وليست ظرفية وفي كلامهم عكس هذا وهو التعبير
بارادة الفعل عن ايجاده والتلبس به نحو يريدون ان يفرقوا بين
الله ورسله بدليل انه قوبل بقوله سبحانه ولم يفرقوا بين احد منهم
دون ولم يريدوا ان يفرقوا والرابع القدرة عليه نحو وعدا
علينا انا كنا فاعلين اي قادرين على الاعادة واصل ذلك اي ما ذكر
من التعبير بالفعل عن ارادته تارة والقدرة عليه اخرى ان الفعل
الاختياري يتسبب عن الارادة والقدرة معا وهم يقيمون السبب
مقام المسبب وبالعكس اي ويقيمون المسبب مقام السبب فالاول
نحو ونبلو اخباركم اي ونعلم لان الابتلاء الاختبار وبالاختبار يحصل
العلم فالعلم مسبب عن الاختبار المسبب عن الابتلاء وقد اقيم الابتلاء مقامه
وقوله تعالى هل يستطيع ربك الاية في قراءة غير الكسائي يستطيع بالغيبة
وربك بالرفع فقوله مرفوع على الابتداء والخبر معناه هل
يفعل ربك فعبر عن الاستطاعة لانها شرط ولذا وجب ان
لا يكلف العبد بالمحال اي هل ينزل علينا ربك مائدة من
السماء ان دعوته وقيل ان هذا القول لم يكن منهم بعد عن تحقيق
واستحكام معرفة وقيل المعنى هل يطيع ربك اي هل يجيبك و
استطاع بمعنى اطاع كاستجاب واجاب وقيل هذه الاستطاعة
على ما تقتضيه الحكمة والارادة لا على ما تقتضيه القدرة ومثله
فيه ان هذا من قبيل العكس لان فيه تعبيرا عن الفعل بالقدرة
عليه فكان حق التعبير وعكسه او ونظيره فتامل فظن ان لن
نقدر عليه اي لن نؤاخذه فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة
عليها او المعنى لن نضيق او لن نقضي عليه العقوبة من القدر باسكان
الدال ويعضده انه قرئ مثقلا وقيل هو تمثيل لحاله بحاله من يظن

ان لن نقدر عليه في مراغمته قومه من غير انتظار لامرنا واما قراءة الكسائي
وهي تستطيع بناء الخطاب وربك بالنصب فتقديرها هل
تستطيع سوال ربك فحذف المضاف والمعنى هل تساله ذلك
من غير صارف او هل تطلب طاعة ربك في انزال المائدة اي
استجابته لك ومن الثاني وهو اقامة المسبب مقام السبب
فاتقوا النار اي فاتقوا النار اي فاتقوا العناد الموجب للنار
الفائدة السادسة انهم يعبرون عن الماضي والاتي
كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لاحضاره في الذهن اي ذهن
السامع حتى كانه مشاهد حالة الاخبار استحضارا للصورته
العجيبة وحالته الغريبة او لغير ذلك وهذا الذي يعنونه بحكاية
الحال الماضية وحكاية الحال المستقبلة نحو وان ربك ليحكم بينهم
يوم القيمة لان لام الابتداء للحال فدخولها حال مع انه مقيد بظرف
مستقبل ونحو هذا من شيعته اي من بايعه وتابعه على دينه فانه كان
اسرائيليا وهذا من عدوه ومخالفيه فانه كان قبطيا اذ ليس المراد
تقريب الرجلين من الرسول عليه الصلاة والسلام كما تقول هذا
كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما في ذلك الوقت
فهكذا حكيت على ما كانت عليه لانهما كانا حاضرين حال وجدان موسى
عليه السلام لان الاشارة تستدعي حاضرا قال جرير هذا ابن عمي
خليفه في دمشق لو شئت ساقكم الي قطينا ومثله والله الذي ارسل
الرياح فتثير سحابا اقتصر بقوله فتثير اي قصد بالتعبير المضارع الراجح
عند خلوه من قراين الاستقبال في الحال مع ان الظاهر التعبير
بالماضي الراجح عند خلوه من قراين الاستقبال في الحال مع ان الظاهر
التعبير بالماضي لعطفه بالفاء على ارسل احضار تلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب بعد ان لم
يكن فانه بارسال الرياح تبدو اولا قطعا متفرقة ثم تنضام
متقلبة بين اطوار حتى تصير ركاما ومنه ثم قال له كن
فيكون اي فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السماء لسقوطه
من اوج الايمان الى حضيض الكفر فتخطفه الطير لان الاهواء الردية
توزع افكاره ولم يكن على حالة واحدة او تهوي به الريح في مكان
سحيق بعيد فان الشيطان طوح به في الضلال او للتخيير او للتنويع
فان من المشركين من لا خلاص له اصلا ومنهم من يمكن خلاصه بالتوبة

لكن على بعد والمراد ان من يشرك بالله فقد هلكت نفسه هلاكا ٢
يشبه احد الهالكين ونريد ان نمن على الذين استضعفوا الى قوله
ونري فرعون وهامان فان قوله تعالى ونريد عطف على قوله
ان فرعون لانهما تفسير للنبا ومنه اي ومن باب حكاية الحال
الماضية عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه اي يبسط ذراعيه
ولذا عملت الصفة النصب بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم
وبهذا التقرير من التقدير يندفع قول الكسائي وهشام ان اسم
الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ايضا لما بينا من انه بمعنى يبسط
ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون الان هذا على حكاية حال
كانت مستقبلة وقت التدارء اي التخاصم قال ابو حيان جاء
باسم الفاعل معملا ولم يضف وان كان من حيث المعنى ماضيا لانه تعالى
حكى ما كان مستقبلا وقت التدارء وهل كان التدارئ حقيقة
بان كان يدفع بعضهم بالايدي لشدة الاختصام او مجازا بان كان
بعضهم يطرح قتله على بعض فيدفع المطروح عليه ذلك يطرح قتله
على الطارح عليه احتمالان وفي الاية الاولى حكيت الحال الماضية
ومثلها اي مثل الاولى في حكاية الحال الماضية قوله جارية في رمضان
الماضي تقطع الحديث بالايماض هما بيتان من مشطور الرجز المزاحف
بالقطع او بيت مصرع من ضربه الثاني ولم اقف على تسمية القائل
وجارية يجوز فيها الرفع على انها خبر مبتدا محذوف هو ضمير راجع
الى ما تقدم ان كان او التقدير نحو بتجارية او ما اشبه ذلك والجر
برب محذوفه والنصب بنحو اذكر محذوفا ورمضان الشهر المذكور
وفيه دليل على عدم لزوم ذكر الشهر معه وقد قيل ان ما كان مبدوا
بحرف الراء من اسما الشهور يتعين ذكر الشهر معه قال تعالى شهر رمضان
الذي انزل فيه القران وتقطع اي هي والايماض مصدر ومضت
المراه اذا اشارت النظر وفي الصحاح ومض البرق يمض ومضا
ووميضا وومضانا لمع لمعا خفيفا ولم يتعرض في نواحي الغيم
وكذلك اومض فاما اذا لمع واعترض في نواحي الغيم فهو الخفيق
فان استطال في وسط السماء وشق الغيم من غير ان يعترض يمينا
وشمالا فهو العقيقة ويقال اومضت المراة اذا سارقت بالنظر
زاد في القاموس واومض فلان اشار اشارة خفية فلولا حكاية
الحال في قول حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم هو صدر بيت

من اول الكامل عجزه لا يسالون عن السواد المقبل وقد مر في حتى من حرف الحا
في الباب الاول انشاد هذا البيت والكلام عليه مفصلا لم يصح الرفع اي
رفع الفعل بعد حتى لانه لا يرفع الا وهو الحال لان النواصب تخلص
المضارع للاستقبال واجاز الكسائي النصب مع معنى الحال ورد عليه بان
هذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس ومنه اي ومن هذا ايضا قوله تعالى
حتى يقول الرسول في قراءة الرفع القاعدة السابعة ان
اللفظ قد يكون على تقدير اي يكون اللفظ مقدرا بشيء وذلك المقدر
على تقدير اخر اي مقدر بشي اخر نحو وما كان هذا القران ان يفترى
من دون الله فان يفترى مؤولة بالافترا والافترا مؤول بمفترى
والمعنى وما كان هذا القران مفترى وقد تقدم في الباب الاول
في ان من حرف الالف الكلام على هذه الاية مستوفى فراجعه ان شئت
وقال لعمرك ما الفتيان ان تنبت اللحى ولكنما الفتيان كل فتى ندي
هو من ثاني الطويل ولم يسم قايله وان تنبت اللحى فتى تاويل نبات اللحى وهذا
المصدر في تاويل اسم الفاعل اي ما الفتيان نابتي اللحى وهي بكسر اللام او ضمها
جمع لحية كقرية وقرى او ذروة وذرى ويحتمل تقدير مضاف في الاول
اي ما فتوة الفتيان فلا تاويل لكنه لا يناسب عجز البيت والندي الجود
يقال ندي الرجل اذا جاد فهو ند وقالوا عسى زيد ان يقوم فقيل هو على
ذلك اي على ان والفعل بالمصدر وتاويل المصدر باسم المصدر باسم
الفاعل وقيل هو على حذف مضاف في جانب الاسم او في جانب الخبر
اي عسى امر زيد ان يقوم اي القيام او عسى زيد صاحب القيام
وقيل ان زايدة ويرده عدم صلاحيتها اي صلاحية ان بعد عسى
للسقوط في الاكثر والحرف الزايد ما كان صالحا للسقوط اذ لم يعهد
لزوم الزايد بحيث يندر تركه وفي التقييد بالاكثر اشارة الى ان سقوط
ان بعد عسى قليلا وانها قد عملت النصب والزايدة لا تعمل خلافا
لابي الحسن في تجويزه عملها زايدة قياسا على حرف الجار الزايد واما قول
ابي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين
جميعا وهو مختار هو من ثاني البسيط وقايله عند صاحب الحماسة يزيد
ابن حمار السكوني من قصيدة قالها يوم ذي قار وفي امالي القالي انشدني
ابو بكر ابن دريد لبعض العرب

انى حمدت بني شيبان اذ خمدت ۝ نيران قومي وفيهم شبت النار
ومن تكرمهم في المحل انهم ۝ لا يعرف الجار فيهم انه جار

حتى يكون البيت كانه صدع في راس شاهقة مرد وند لحناق الطير او كاد
قال التبريزي قوله حدث يجوز ان يريد به ان الحرب سكنت فيما
بين قومي وتنشب في بني شيبان وان يريد الترقي وهو الوجه سيما د ة
البيت الثاني ومن تكرمهم اي ومن تكلفهم الكرم زمن القحط وايام
المجاعة كانهم لا يرضون في ذلك الوقت بما جبلوا عليه من الكرم حتى
يتكلفوا فوقه انهم يحلون جارهم من الحماية محلا بحيث تردد في
انه جارهم او منهم وعليه فتعلق حتى يكون ما دل عليه قوله لا يعرف
الجار اي يعاملونه بهذه المعاملة الى ان يكون عزيزا غاية واحد
من انفسهم او يختار مفارقتهم وقيل يجوز ان يكون قوله حتى يكون الخ
متعلقا بقوله لا يعرف الجار الخ اي لا يحس الجار بمجاورتهم حتى يحلوه هذا
المحل قال الشارح والاول اظهر ومعنى او ان يبين جميعا او ان يفارق
وهو مجتمع الحال غير منتشرها مختارا لذلك غير مضطر وشبه محله
عندهم بالصدع يتحصن وهو الوعل بين الوعلين في راس قلت مرتفعه
لا تصل عناق الطير اليه اي جوارحها يجوز كون ان زائدة هنا مثل
ابي الفتح اي وقد نصبت ما بعدها فلان النصب هنا يكون بالعطف
لا بان فلا يكون هنا قولا من ابي الفتح بعمل ان الزائدة وقال غيره
الناصبة زائدة وقد ظهرت في المعطوف على المنصوب بعد حتى فان
لزم اضمار ان بعدها انما هو في الاول والتوالي يغتفر فيها وحينئذ
فالبيت من امثلة القاعدة الثامنة الاتية وذكر الشارح وجها ثالثا
وهو ان تكون مصدرية كقول الجمهور لكن العطف على عزيزا حتى يكون
على تاويل المصدر باسم الفاعل ويكون البيت من مثل هذه القاعدة وقيل
في ما يجوز لما قالوا ان ما قالوا بمعنى المقول لان ما مصدرية والقول
بتاويل المقول والمقول بمعنى المقول فهو ذلك على الحذف والايصال
اي يجوزون للمقول فهو لفظ الظهار وهو الزجاج وقال
ابو البقاء في حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عند ابي علي كون ما مصدرية
والمصدر في تاويل اسم المفعول انتهى وهذا يقتضي ان غير ابي علي
لا يجوز ذلك ويترجح ما اسما موصولا واقعا على الاعيان والعائد محذوف
وقال السيرافي اذا قيل قاموا ما خلا زيدا او ما عدا زيدا فما مصدرية
وهي وصلتها حال وفيه معنى الاستثناء فالمصدر الماول لانه واقع
موقع الحال فهو ماول باسم الفاعل قال ابن مالك فوقعت الحال
معرفة لانها المصدر الماول من ان وصلتها وهو خلوهم مثلا لتاويلها

بالنكرة انتهى يعني اسم الفاعل كما قال والتاويل خالين عن زيد ومتجاوزين
زيدا واما قول ابن خروف والشلوبين ان ما وصلتها نصب على
الاستثناء انتصاب غير في قولك جاني القوم غير زيد لان ما وصلتها
في تقدير اسم فيه معنى الا كما ان غيرا كذلك فغلط لان معنى الاستثناء
قايم بما بعدها اي بما بعد ما وصلتها لا بها والمنصوب على معنى الاستثناء
لا يليق ذلك المعنى بغيره اي ان يكون قايما بغيره فاذا كان زيد في
ما عدا زيدا هو القايم به معنى الاستثناء لم يلق ان يكون غيره منصوبا
على بل يكون هو المنصوب عليه وقياس ما عدا على غير قياس مع الفارق
لان ما عدا لا يفرغ لها الفعل كما يفرغ لغير

القاعدة

الثامنة كثيرا ما يغتفر في التوالي ما لا يغتفر في الاوايل اي فيجوز
في التوالي ما لا يجوز في الاول فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم
السخلة بفتح المهملة وسكون المعجمة اسم للذكر والانثى من ولد الضان
والمعز ساعة وضعه قاله الجوهري وقال في القاموس السخلة ولد الشاة
ما كان واي فتى هيجاء انت وجارها هو مصراع من الطويل لم اقف له
على تتمة وقايل وفتى مضاف الى الهيجاء وهي بالمد هنا غير منصرفة
ومعناه الحرب وجارها بالجر عطفا على فتى ورب رجل واخيه وان
نشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت ولا يجوز ابتداء كل سخلتها
ولا رب اخيه ولا اي جارها ولا يجوز ان يقع زيد قام عمرو في الاصح
الا في ضرورة الشعر كقوله ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا مني
وما يسمعوا من صالح دفنوا هو من اول البسيط وقايله قعنب بن ام
صاحب من شعراء الحماسة وبعده صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به وان
ذكرت بشر عندهم اذنوا جهلا علينا وجبنا من عدوهم فبئست
الخلتان الجهل والجبن قال في الصحاح يقال صار عليه هذا الامر
سبة اي بالضم اي عارا يسب به ورجل سبة اي يسبه الناس وسببة
اي يسب الناس ومعنى طاروا بها كثروها في الناس واذاعوها وفرحا
مفعول لاجله ومني اي من جهتي نعت لسبة ويروى بدل مني عني وصم
خبر مبتدا مقدر اي هم صم واذنوا بكسر المعجمة معناه استمعوا وجهلا
وجبنا عن الاعدا وقيل الجلال الجمعون جهلا وجبنا ولا دليل على
تقدير الاستفهام فتامل والجبن ضد الشجاعة بضم الموحدة وسكونها
وقد فتحا في البيت وفيه من انواع البديع التوشيع وهو ختم الكلام
بمثنى يفسر بمفردين وما ذكره المص من عدم الجواز في الاصح وهو ما عليه

الجمهور وذهب الفرا الى عدم اختصاصه بالشعر وجريانه في النثر
واختاره ابن مالك مستدلا عليه بحديث من يقم ليلة القدر ايمانا
واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه **اذ لا تضاف كل واي الى معرفة
مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك** لا يضاف الى مفرد معرفة وقد استشكل
ذلك بانه قد تقدم في بحث كل انها اذا اضيفت الى النكرة كانت لعموم
الافراد واذا اضيفت الى المعرفة كانت لعموم اجزاء فرد واحد وهو ما
اضيفت اليه نحو اكلت كل رغيف وكل الرغيف اي كل جزء جزء منه
فما هذا القول هذه الغنم كل سخلتها بدرهم ممتنع انتهى لاضافته الى خلاف
المراد اذ المقصود افادة ان كل سخلة وفرد من سخال الشاة بدرهم لا ان
مجموع اجزاء السخلة الواحدة بدرهم لكنهم اغتفروا ذلك في حال
التبعية حيث قالوا كل شاة وسخلتها لظهور ان المراد كل شاة وسخلة
من سخالها بدرهم **ولا تجزم اذا النكرات ولا تكون في النثر فعل
الشرط مضارعا والجواب ماضيا** وقد عرفت ان الجمهور على ذلك قال
الشارح واي فائدة لهذا القول بعد تصريحه بانه لا يجوز ان تقم زيد
قام عمرو الا في الشعر وقوله والجواب مرفوع بالعطف على المضاف
ولا يجوز خفضه بالعطف على المضاف اليه لادائه الى العطف على
معمولي عاملين مختلفين وهو في مثله ممتنع على الصحيح **وقال الشاعر
ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل** هو من
اول البسيط من قصيدة للاعشى ميمون مشهورة والحقها بعضهم بالسبع
المعلقات مطلعها ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا
ايها الرجل وقد استشهد النحاة والبيانيون ببعض من ابيات هذه
القصيدة والنزل بضم النون والزاي جمع نازل كبازل وبزل
بالموحدة والزاي المضمومتين نص عليه في القاموس وههنا نادرة
حكى العدوي في شرح ديوان الاعشى قال وجدت على ظهر كتاب
المجاز لابي عبيدة بخط ابي غسان رفيع بن سلمة المعروف بزياد صاحب
ابي عبيدة حدثنا به السكري يرفعه الى الاعشى قال خرجت اريد
قيس بن معدي كرب بحضرموت فضللت في اوائل ارض اليمن لاني
لم اكن سلكت ذلك الطريق واصابني مطر فرميت ببصري كل مرمى اريد
مكانا الجا اليه فوقعت عيني على خباء من شعر فقصدت نحوه فاذا
انا بشيخ على باب الخباء فسلمت فرد علي السلام وادخل ناقتي الى بيت
الى جانب الذي كان جالسا على بابه وقال احطط رحلك واسترح

اخرج ابو الفرج في الاغاني عن الشعبي قال الاعشى اغزل الناس في بيت ... مصقول عوارضها ... الوحل ... قالت هريرة لما جئت زائرها ويلي عليك وويلي منك يا رجل ... قالوا الطراد فقلنا تلك عادتنا ...

خططت

خططت رحلي وجاءني بشيء فجلست عليه ثم قال لي من تكون واين تقصد
قلت انا الاعشى قال حياك الله اين تريد قلت اريد قيس بن معدي كرب
قال اظنك قد مدحته بشعر قلت نعم قال انشدنيه فابتدأت انشد
قولي رحلت سمية غدوة اجمالها غضبى عليك فما تقول بدا لها فقال
حسبك لهذه القصيدة لك قلت نعم وما كنت انشدت الابيات واحدا
منها فقال من سمية التي تشبب بها فقلت لا اعرفها ولكنه اسم القي في
روعي فنادى يا سمية اخرجي فاذا جارية خماسية قد خرجت فقالت
ما تشاء يا ابت فقال انشدي عمك قصيدتي التي مدحت بها قيس بن معدي
كرب وشببت بك في اولها فاندفعت فانشدتها من اولها الى اخرها
ما خرمت منها حرفا واحدا فلما اتمتها قال انصرفي فانصرفت ثم قال
هل قلت شيئا غير هذه قلت نعم كان بيني وبين ابن عم لي يقال له يزيد
ابن مسهر ويكنى ابا ثابت لحاء كما يكون بين بني العم فهجاني وهجوته
فافحمته قال فما قلت فيه قلت قصيدة اولها ودع هريرة ان الركب
مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل فانشدته بيتا فقال حسبك
ثم قال من هريرة التي تشبب بها فقلت لا اعرفها وسبيلها سبيل
التي قبلها فنادى يا هريرة فاذا بجارية قريبة السن من الاولى فقال
انشدي عمك قصيدتي التي هجوت بها ابا ثابت يزيد بن مسهر فانشدتها
من اولها الى اخرها ما خرمت منها حرفا واحدا فسقط في يدي وتحيرت
فلما رأى ما نزل بي قال ليفرخ روعك يا ابا بصير انا هاجسك مسحل بن
اثاثة الذي القى على لسانك الشعر فسكنت نفسي ورجعت الي فقلت
له دلني على الطريق فدلني عليه واراني سمت مقصدي وقال لا تعج
يمينا ولا شمالا حتى تقع ببلاد قيس وقد روى مثل ذلك او قريبا
منه وكيع في غرره بسنده الى جرير بن عبد الله البجلي قال سافرت
في الجاهلية فاقبلت ليلة على بعيري اريد ان اسقيه ماء فجعلت اريده
ان يتقدم فلم يفعل فدنوت من الماء فعقلته ثم اتيت الماء فاذا
قوم مشوهون عند الماء فقعدت فبينا انا عندهم اذ اتاهم رجل
اشد تشوها منهم فقالوا هذا شاعر ثم قالوا يا ابا فلان انشد
هذا فانه ضيف فانشد ودع هريرة ان الركب مرتحل فوالله
ما خرم منها بيتا فقلت من يقول هذه قال انا اقولها قلت لولا ما
تقول لاخبرتك ان اعشى بني قيس بن ثعلبة انشدنيها عام اول
بنجران قال انك صادق انا الذي القيتها على لسانه وانا مسحل ما ضاع

شعري شاعر وضعه عند ميمون قيس والله اعلم فقال يونس اراد او انتم
نتزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط مع ان جملة الشرط
لا تكون الا فعلية فعطف الاسمية عليها لقاعدة انه يغتفر في الثواني
ما لا يغتفر في الاوايل وينبغي جواز مثل ذلك بلا اعتذار عند الكوفيين
والاخفش لتجويزهم وقوع الاسمية بعد اداة الشرط وقد تقدم
الكلام على ذلك في الباب الخامس في النوع السابع من الجهة السادسة
وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم قال وكانه قال اتركبون
فذلك عادتنا او تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون مررت
برجل قايم ابواه لا قاعدين بالاضمار والوصف سببي جار على من هو له
لسهولة الامر في الثاني ويمتنع قايمين لا قاعد ابواه على اعمال الثاني
وربط الاول بالمعنى اذ لا يكفي الربط المعنوي في مثله وقد تقدم
القول فيه القاعدة التاسعة انهم يتوسعون في الظرف
والجار والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما حيث
لا يجوز الفصل بغيرها وذلك انهم فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله
نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا ففصل بين كان ومعموليها
بالظرف والجار والمجرور وهذا هو مذهب جمهور البصريين والحاجب
السراج وابو علي ومن تبعهما يقولون بجواز ان يلي كان واخواتها غير
الظرف وشبهه مع اتصال العامل نحو كان زيد طعامك ياكل زيد
ولا يجيزونه مع انفصال العامل عن معموله نحو طعامك زيد ياكل
واجاز الكوفيون ذلك مطلقا تمسكا بقول الشاعر فاصبحوا والنوى
عالي معرسهم وليس كل النوى يلقي المساكين وقول الراجز قنافذ هداجون
حول بيوتهم بما كان اياهم عطيه عودا والمانعون يقدرون
ضمير الشان في الفعل الناقص فلا يكون معمول الخبر قد وليه وانما
المقدم معمول خبر المبتدا وهي ايضا مسالة خلاف قال الشارح وانا
اقول استدلال الكوفيين بالبيت غير متات لعدم صلاحية المساكين
ان يكون اسم ليس اذ لو كان كذلك لوجب ان يقال يلقون وانما هو
فاعل يلقي وكل مفعوله واسم ليس ضمير شان والفعلية خبرها وفصلوا
بهما ايضا فعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن في الهيجاء لقاء
زيد وما اثبت عند الحرب زيدا و فصلوا بهما بين الحرف الناسخ
ومنسوخه نحو قوله فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب
جم بلابله هو من ثاني الطويل من ابيات الكتاب ولم يسم قايله ولا

تلحني

تلحني لا تلمني يقال لحاه يلحاه اذا لامه وعذله وضمير فيها للمحبوبة
والجم بفتح الجيم وتشديد الميم الكثير اي عظيم كثير بلابله اي
وساوسه جمع بلبلة بضم الموحدتين وهي الوسوسة وبحبها متعلق
بمصاب فهو معمول لخبر ان قدم على اسمها وبين الاستفهام والقول
الجاري مجرى الظن في نصبه للجزئين ونوقش فيه بان هذا الفصل
ليس منوطا بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما
فقد جوز الفصل باحد المفعولين ايضا نص عليه في التسهيل كقوله
اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا كقوله ابعد بعد تقول
الدار جامعة هو صدر بيت من ثاني البسيط عجزه شملي بهم امرد وام البعد
محتوما ولم يسم قايله والشمل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم قال في الصحاح
جمع الله شمله اي ما تشتت من امره وفرق الله شمله اي ما اجتمع من امره
والمحتوم نحاء مهمله المقضي الموجب وهذا حتم اي امر لازم ولا يخفى
ما بين بعد وبعد من الجناس المحرف والقول هنا ظن لاجتماع شروطه
وما بعده منصوبا وقد فصل بينه وبين الاستفهام بالظرف توسعا
وبين المضاف وحرف الجر ومجرورها وبين اذا الجزايية ولن و
منصوبهما نحو هذا غلام والله زيد واشتريته بوالله درهم
بالجر في زيد ودرهم وفصل القسم بين الجار والمجرور وقوله اذن
والله نرميهم بحرب هو صدر بيت من اول الوافر عجزه يشيب
الطفل من قبل المشيب قيل انه لحسان ابن ثابت شاعر رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقد فصل بين اذن والفعل المنصوب بالقسم وقوله
لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء تقدم
الكلام على هذا البيت وبحث لما من حرف اللام من الباب الاول وقد
فصل بين لن والفعل ومنصوبها بما الزمانية وصلتها ولها حكم
الظرف وقدموهما اي الظرف والمجرور حال كونهما خبرين على الاسم
في باب ان مع ان خبر هذا الباب لا يتقدم على اسمه نحو ان في ذلك
لعبرة ان لدينا انكالا وجحيما وقدموهما معمولين للخبر في باب ما
العاملة عمل ليس مع بقا عملها مع ما في الدار زيد جالسا وقوله فما كل
حين من توالي مواليا هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره باهبة حزم
لذو ان كنت امنا ويروى من تولى مواليا ولم اقف على تسمية قايله
والموالي الموافق والموالي الناصر والعاضد فان كان المعمول غيرهما
اي غير الظرف والمجرور وقدم بطل عملها خلافا لابن كيسان كقوله

وما كل من وافى منى انا عارف هو عجز بيت من ثاني الطويل وصدره وقالوا تعرفها المنازل من منى وقايله مزاحم بن الحرث العقيلي شاعر اسلامي قال في الاغاني كان في زمن جرير والفرزدق وكان جرير يصفه ويقرظه ويقدمه وتعرفها امر من التعرف وهو تطلب المعرفة يقال تعرفت ما عند فلان اي تطلبته حتى عرفته يريد انه اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسال عنها فقالوا له اطلبها وسل عنها في المنازل من منى وهي بيوت اهل الموسم ومواطن الحاج فقال انا لا اعرف كل من اتى منى ووافاها يريد بذلك التعجب على وشاته ويروى كل بالنصب وبالرفع على نية الهاء كانه قال انا عارفه والمنازل منصوب على اسقاط الجار توسعا اي في المنازل وليس منازل لانه مختص فلا ينتصب على الظرفية فتوهموها ايضا ومعمولات لصلة ال والاصل ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول نحو وكانوا فيه من الزاهدين في قول قال ابن مالك وقد كثر ذلك فيما جرى مجرى نحو الاية المذكوره وقوله اني لكما لمن الناصحين اني لعملكم من القالين وانا على ذلكم من الشاهدين وقيل في غيرها وقد مضت هذه المسئلة والكلام عليها مستوفى في المثال السادس من الجهة الثانية في الباب الخامس وتوهموها ايضا على الفعل المتوسط في نحو قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا وقد تقدم الكلام عليه ايضا في فصل اذا من حرف الالف من الباب الاول قبل وتوهموها على ان المشددة نفسها معمولة اي حال كون المقدم ظرفا كان [illegible] معمولا لخبرها في نحو اما بعد فاني افعل كذا وكذا لالتزامهم الفصل [illegible] اما والفاء بشي مما في حيز الفاء وان لها الصدر فتوسع في الظرف فتقدم وقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع وقد مر انشاد هذا البيت مرتين في حرف الالف المفرده من باب الالف مرة في فصل ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون ومرة في فصل اما بالفتح والتشديد ومر الكلام عليه بما ان شيت فراجعه وتوهموها على العامل المعنوي وهو لضعفه لا يتقدم معموله عليه في قولهم اكل يوم لك ثوب وقوله اما مسئلة اما فاعلم انه اذا تلاها ظرف ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو اما في الدار او عندك فزيد جالس جاز كونه اي كونه ذلك الظرف التالي معمولا لاما او لما يليه الفاء فان تلا الفاء ما لا يتقدم عليه معموله نحو اما زيدا او اليوم فاني ضارب فان معمول ان هذه لا يتقدم عليها فضلا عن معمول معمولها فالعامل عند المازني اما فتصح مسئلة الظرف فقط ولا يصح مسئلة

زيدا

زيدا لان الحروف لا تنصب المفعول به وعند المبرد تجوز مسئلة الظرف من وجهين احدهما اعمال الحرف والاخر اعمال ما بعد الفاء لتجويزه ذلك ومسئلة المفعول به من جهة اعمال ما بعد الفاء دون جهة اعمال الحرف لانها محل وفاق واحتج على تجويز اعمال ما بعد الفاء بان اما وضعت على ان ما بعد فائها يتقدم بعضه فاصلا بينها وبين اما وقد تقدم تحرير القول في ذلك كله في الباب الاول في بحث اما من حرف الالف وجوزه بعضهم في الظرف للتوسع فيه دون المفعول به واما قوله اما انت ذا نفر فليس المعنى فيه على تعلقه بما بعد الفاء بل هو متعلق تعلق المفعول لاجله بفعل محذوف والتقدير فخرت على اي لاجل كونك ذا نفر فخرت علي فلا يكون البيت من مثل هذه القاعدة واما المسئلة الاخيرة وهي مسئلة تقدم الظرف على عامله المعنوي فمن اجاز زيد جالسا في الدار لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف لتجويزه ذلك في الحال وهذا اشارة الى الاعتراض على من قال بان تقديم الظرف وشبهه على العامل المعنوي للاتساع فيهما فاغتفر ونظيره انهم قالوا زيد جالسا في الدار فقدموا الحال على العامل المعنوي والحال معمول غير ظرف ولا شبيه به فان اختصاص ذلك بالظرف لم قد يقال كون الحال في الشبيه بالظرف سهل الحال فيها شيئا ما وفيه كما قال الشارح نظر من وجهين احدهما ان مدعي الاختصاص بنى قوله هذا على ما هو الراجح من امتناع تقديم الحال على عاملها المعنوي والثاني انه اذا سلم ورود هذا فهو مورد بعينه على المصنف بان الفصل بين الناقص ومعموله بالظرف والمجرور من باب الاتساع فيقال قد اجاز قوم الفصل بغيرهما فالمجيزون يختص عندهم الفصل بالظرف وشبهه وتحقيق مسئلة الحال ان العامل ان كان معنى لم يفهم من لفظ خاص به كالابتداء فالاصح انه لا يعمل في الحال فيمتنع نحو زيد جالسا في الدار لان الابتداء لا يعمل في الحال وان كان معنى فهم من لفظ خاص به كالتنبيه والنداء والاشارة والاستقرار المفهوم من ها التنبيه وحرف النداء واسم الاشارة والجار والمجرور والظرف جاز ان يعمل وتسمية النحوي لها بالعوامل المعنوية لكونها نابت مناب الفعل فهي في معناه القاعدة العاشرة من فنون الكلام وضربه القلب وهو جعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان الاول ان يكون الداعي

الى اعتباره من جهة اللفظ بان كانت صحة اللفظ متوقفة عليه فى افا
المعنى فيكون المعنى تابعا للفظ كما اذا وقعت النكرة موقع ما هو
مبتدا والمعرفة موقع ما هو خبر نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا
والمراد لا تك موقف الوداع موتقا منك والثانى ان يكون الداعى الى
اعتباره من جهة المعنى ليتوقف صحة المعنى عليه ويكون اللفظ تابعا له نحو
عرضت الناقة على الحوض والمراد عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه
ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه لكنه لما كانت العادة
الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية
لهذا الاعتبار والقلب بنوعيه قبله السكاكى مطلقا وقال انه
مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالباس
وما اتى فى المحاورات وفى الاشعار وفى التنزيل ورده غيره مطلقا
قال صاحب التلخيص والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا يعنى غير
القلب الذى جعله السكاكى من اللطايف قبل كقوله ومهمه مغبره
ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه اى لونها فالمصراع الاخير من باب
القلب والمعنى كان سماءه لون ارضه فغلب للمبالغة لاشعاره
بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض
فى الغبرة ولا يخفى ما فى عكس التشبيه من المبالغة وان لم يتضمن ذلك
رد لان النزول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة خروج عن تطبيق
الكلام لمقتضى الحال كقوله يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما
طينت بالفدن السياعا وسياتى الكلام عليه كقول حسان رضى الله عنه
كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء هو من اول الوافر
من قصيدة يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرد بها على بعض شعراء
الجاهلية والسبيئة بالهمز الخمرة المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد
فهى سبية بالياء لا غير على ما صرح به الجوهرى وتبعه التفتازانى فى شرح
المفتاح ويروى سلافة بدل سبيئة والسلافة والسلاف بضم المهملة
فيهما ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة وسلافا
وبيت راس قرية بالشام اشتهرت بجودة الخمر وخبر كان فى البيت
بعده على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء والغض بمعجمتين
ثانيهما مشددة الطرى وهصرت الغصن وبالغصن وهصرته مثل ثنيته اذا
اخذت راسه فاملته اليك شبه ريقها بخمر مزجت بعسل او بطعم
تفاح طرى كسره اجتناؤه من الشجر لكمال تمجده ولطافته فمن نصب

المزاج ومعلوم ان قوله عسل وماء مرفوعان فجعل المعرفة الخبر والنكرة
الاسم فقلت ما هو حق هذا الباب وهذا مبنى على انه لا يجوز
بالمعرفة عن النكرة فى باب كان واجاز ذلك بعضهم بشرط ان تكون النكرة
صفة محضة فيجوز كان رجل اخاك ويمتنع كان قائم اخاك وتاوله
الفارسى على ان انتصاب المزاج ليس على خبرية كان بل على الظرفية
المجازية اي يكون عسل وماء عند مزاجها وتكون تامة والاولى
رفع المجاز ونصب العسل وقدير وى كذلك ايضا اي برفع
مزاجها ونصب عسلا فارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء فيكون
فاعلا لفعل محذوف تعين بنية المقام ويروى برفعهن اي برفع الثلاثة
على اضمار الشان اي على ان تكون شانية والجملة الاسمية الخبر واما قول
ابن اسعد ان كان زايدا ولا اضمار لضمير الشان فخطا اذ لا يزاد بلفظ
المضارع بقياس ولا ضرورة الى دعوى ذلك ههنا وقد قيل بزيادتها
بلفظ المضارع فى قول فاطمة بنت اسد بن هاشم ام على بن ابى طالب
ترقص ابنها عقيل بن ابى طالب انت تكون ماجد نبيل وحمل على
الشذوذ وانما تزاد بلفظ المضارع لان حال المضارع نيا فى
الزيادة لا نتجى فى اوله هذه الحروف ليدل على مقصوده فى القول
بزيادته نقض لهذا الغرض وقول روبة ومهمه مغبرة ارجاؤه
كان لون ارضه سماؤه اى كان لون سمايه لغبرتها لون ارضه
فعكس التشبيه مبالغة اي مبالغة فى وصف لون السماء
بالغبرة حتى كانها اصل فيها وحذف المضاف من الخبر لان التقدير
لون سمائه وهذان بيتان من مشطور الرجز او بيت واحد مصرع
والمهمه المفازة والمغبرة المتلونة بلون الغبار والارجاء بالمد
النواحي والاطراف جمع رجا بالقصر وارتفاع ارجاؤه بمغبرة وقال
فان انت لم تنت فى نجدة فلا تتهيبك ان تقدما هو من ثالث المتقارب
من قصيدة للنمر بن تولب وقد تقدم الكلام فى اوائل الكتاب على بعض
ابياتها والنجدة تطلق على الشدة وعلى القتال وعلى الهول والفزع كذا فى
القاموس وكلها مناسب فى البيت والتهيب الخوف والفعل بالمثناة التحتية
مسند الى ان تقدم اي لا يخفك الاقدام والمراد لا تخف انت الاقدام
على ملاقاة العدو والدخول فى الحرب اي فلا تتهيبا يعنى ان اصل
التركيب فلا تتهيب انت اي لا تخف تلك النجدة فقلب الكلام واسند الفعل
اليها معبرا عنها بالاقدام واوقعه على المخاطب وقال ابن مقبل فلا

تهبني الموماة اركبها اذا تجاوبت الاصداء بالسحر هو من اول البسيط وتهبيني تفعل مضارع محذوف من اوله احدى تائيه والاصل تتهيبني والموماه بضم اوله المفازه والاصداء جمع صدى وهو هنا ذكر البوم او طائر صغير يصر بالليل ويقفز قفزا اي يثب في الناس بروية الجندب وانما هو الصدى واما الجندب فاصغر من الصدى والسحر الزمن قبيل الصبح بيسير اي ولا اتهيبها فقلب وجعل المفعول فاعلا والفاعل مفعولا وقال كعب هو ابن زهير الصحابي من قصيدة بانت سعاد التي امتدح النبي صلى الله عليه وسلم وقد تلفع بالقور العساقيل عجز بيت من ثاني البسيط صدره كان اوب ذراعيها اذا عرقت الاوب الرجع وزنا ومعنى ومثله في المعنى الاياب ويجوز ان يكون بمعنى سرعة تقليب اليدين والرجلين في السير يقال منه ناقة اؤوب على فعول وعينه واو وهو في الصحاح بهمزتين قال المص في شرح بانت وهو سهو والاوب مصدر مضاف الى فاعله واذا عرقت كناية عن وقت الهاجرة اي كان رجع يديها او سرعة تقليب يديها وقت اشتداد الحر والمشبه به مذكور في البيت من هذا البيت وهو قوله دراعا عيطل نصف اي اوب ذراعي عيطل وهي الطويله وفي القاموس الطويلة العنق في حسن جسم والنصف التي بين الشابه والكهله ففي البيت العيب المعروف بالتضمين وهو افتقار البيت الى ما يليه افتقارا لازما وتلفع اشتمل من اللفاع كتلحف من اللحاف وتنقب من النقاب واللفاع ما يتلفع به اي يلتحف به القور جمع قاره وهو الجبل الصغير والعساقيل اسم لاوائل السراب بالمهملة وقال المص في شرح بانت سعاد السراب ولا واحد له قال الجوهري والتلفع الاشتمال وجملة قد تلفع حاليه بالواو وفي البيت القلب كما ترى لان المعنى ان السراب صار للاكم بمنزلة اللفاع وكان حق التركيب وقد تلفعت القور بالعساقيل فقلب وقول عروة ابن الورد فديت بنفسه نفسي ومالي وما الوك الا ما اطيق هو من اول الوافر والقلب فيه واضح اذ المراد فديت نفسه بنفسي ومالي تم البيت قايلا وما الوك الا ما اطيق يقال الوت الشي الوا والوا بضمتين ويتعدى بالواو اي ما تركته لكنه ضمن معنى المنع والاعطا فعدي الى اثنين والمعنى ما امنحك الا ما اطيق واقدر عليه وقال الجلال الالو التقصير يقال آلى في الامر بالو ثم ضمن معنى منع فعدي تعديته تقول افديك بنفسي ومالي وما امنعك

الا

الا ما اطيق منعه اي لا افتر ان امنعك فداء نفسي ومالي لاني مجبول عليه وقول القطامي هو بضم القاف فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا هو من اول الوافر ايضا والبيت في وصف ناقة بالسمن بدليل قوله فلما ان مضت سنتان عنها وصارت حقه تعلو الجذاعا عرفنا ما يرى البصراء فيها فالينا عليها ان تباعا اي ان لا تباع فحذف لا وجواب لما قوله بعد امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا والسمن كعنب ضد الهزال وصحفه بعضهم بالسمن بفتح السين وسكون الميم فاضطر الى ان قال شبه ثريدا كثيرا عليه سمن بالقصر الذي طين بالسياع فاعجب والفدن بفتحتين القصر والسياع بكسر المهمله الطين والقلب واضح لان القصر تطين بالسياع دون العكس وقد عرفت ان صاحب التلخيص مثل به للقلب الخالي عن نكته واعترض بانا لا نسلم خلوه من نكتة فانه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن ويروى كما بطنت بالفدن السياعا قال البهاء السبكي كذا رايته في الصحاح للجوهري وحلية المحاضره للحاتمي والتوسعه لابن السكيت وكذا اورده جار الله في اساس البلاغه وقال شيخ الجار طلاه بالسياع وهو الطين والجص وحكم بانه على هذه الروايه من القلب ايضا لان مراده تشبيه جريان السمن في اعضا هذه الناقة على السوية واخذ كل عضو منها حقه بتطيين الفدن بالسياع من حيث انه تراعى فيه تسوية سطحه او بتبطين الفدن بالسياع وجعل السياع له كالبطانه للثوب وفي هذا التشبيه اشارة الى ضخامة هذه الناقه وعلوها وقد نوقش في الوجه الثاني بانه يجوز ان يريد انه جعل القصر بطانه للطين لانه داخله فلا وكل ما كان ظهاره لغيره كان الغير بطانة له وذكر الشارح انه وقف على بيت القطامي هذا في نسخة صحيحة بلفظ فلما ان جرى عسى عليها ونقل عن الصحاح انه بالضم الشحم القديم ومنه في الكلام ادخلت القلنسوه في راسي والخاتم في الاصبع لان القلنسوة والخاتم ظرفان والراس والاصبع مظروفان لكنه لما كان المناسب ان يتحرك المظروف نحو الظرف والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام لهذا الاعتبار

وعرضت الناقة على الحوض وعرضتها على الما قاله الجوهري وجماعة
منهم السكاكي والزمخشري وجعل منه ذلك ويوم يعرض الذين كفروا
على النار اي من القلب ما ذكر والاصل عرضت الحوض او الماء على الناقة
ويوم يعرض النار على الذين كفروا والسر في ادعاء القلب فيها ان المعروض
لابد وان يكون ممن يدرك وقد عرفت انه لما كان شان المعروض
ان يوتى به عند المعروض عليه وكان الامر هنا بالعكس قلبوا رعاية
لهذا الاعتبار وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحاق السكيت ان
عرضت الحوض على الناقة مقلوب عكس ما عليه الجمهور والحق انه كما يقال
عرضت الضيف على الري لا يقال عرضت الناقة على الحوض الا على القلب
وقال اخر لا قلب في واحد منهما لان العرض امر نسبي يصح اسناده
لكل من الناقة والحوض واختاره ابو حيان ورد على قول الزمخشري
في الاية اراد قوله تعالى ويوم يعرض الذين كفروا على النار فانه قال
بعد نقل كلام الزمخشري لا ينبغي حمل القران على القلب اذ الصحيح
انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحامل عليه وليس في قولهم
عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على
الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحان وناقشه تلميذه الشيخ السبكي
بان الزمخشري لم ينفرد بجعل عرضت الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره
الجوهري وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما
هو للمعروض عليه فانه قد يقبل وقد يرد فعرض الحوض على الناقة
لا قلب فيه لانها قد تقبله وقد ترده وعرضها عليه مقلوب
لفظا وعرض الكفار على النار ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذي اشرنا
اليه وهوان الكفار مقهورون فكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفة
فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت
الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والجاني على السوط
والنار لما كانت هي المتصرفة في العود قيل عرضت العود على النار
قال وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا وغير ما قاله الزمخشري وحاصله
ان الذي في الاية قلب معنوي ولا شذوذ فيه والذي في عرضت
الناقة قلب لفظي وفيه شذوذ والحق ما قلنا هذا كلامه وهو
حسن وزعم بعضهم في قول المتنبي وعذلت اهل العشق حتى
ذقته فعجبت كيف يموت من لا يعشق العذل بالجمع الملامة
كالتعذيل والاسم العذل بالتحريك واشتهر عرفا في الملامة على المحبة

ومنه العاذل والعذول ان اصله كيف لا يموت من يعشق اي هو
متعجب من حياة العاشق اذ لا معنى للتعجب من مات غير العاشق
فان الموت تتعدد اسبابه كما لخ ذلك من قال ومن لم يمت بالسيف
مات بغيره تعددت الاسباب والداء واحد والصواب خلافه
ولا وان لا قلب وان المراد انه صار يرى ان لا سبب للموت سوى
العشق فهو يتعجب من مات من لا يعشق ويقال في كلامهم اذا طلعت
الجوزاء وانتصب العود في الحربا اي انتصب الحربا في العود الجوزا
في برج السماء كذا في القاموس قال الشارح واذا احلت الشمس لهذا
البرج قصر الليل وطال النهار وذلك بعكس حلولها برج القوس وليس
المراد من قصر الليل وطول النهار اذ احلت الشمس هذا البرج ابتدا قصر
الليل وطول النهار ليشكل بان ابتداء قصر الليل وطول النهار انما هو
اذا احلت الشمس برج الحمل اي بعد الاعتدال الربيعي بل تناهي قصر الليل
وطول ووضوح ذلك لكل احد والى هذا المعنى جنح من قال
۵ وصل الحبيب جنان الخلد اسكنها ۵ وهجره النار يصليني به النار ۵
فالشمس بالقوس امست وهي نازلة ۵ ان لم يزرني وبالجوزاء ان زارا
اي ان لم يزره كان الليل طويلا وان زاره كان قصيرا ولمحمد الاخرم فقال
ليلي وليلى نفى نومي اختلافهما ۵ بالطول والطول يا طوبى لو اعتدلا
يجود بالطول ليلي كلما بخلت ۵ بالطول ليلى وان جادت به بخلا
والمفهوم من كلام ابن القاص في كتاب دلائل القبلة ان الجوزاء عدة
كواكب وان العرب تسميها الجبار وتشبهها بالملك لانها في صورة انسان
على كرسيه وعلى راسه تاج والهقعة منها راسها وفوق الراس كواكب
كثيرة مستديرة واسعة كالعقد من الطاق يسمى تاج الجوزاء ثم
ثلاثة كواكب بيض متناسقة في صدر الجوزاء عرضا وتسمى نطاق
الجوزاء وتسميها العامة الميزان وتحتها ثلاث كواكب طوالا تسمى
الجواري وبين الجوزاء كوكبان ازهران احدهما احمر وهو مرزم الجوزا
اذ ورجلا الجوزا الحائل بينهما كوكبان يران نورهما مع نور الذين
وجها الشعرى العبور وهما شعريات احدهما هذه التي في الجوزا وهي
التي ذكرها الله في كتابه فقال وانه هو رب الشعرى لان قوما في الجاهلية
عبدوها يقال ان اول من عبدها من قريش ابو كبشة قال انها قطعت
السماء عرضا ولم يقطعها نجم غيرها كذلك فعبدها وخالف قريشا
في تركا وثانهم ولهذا انسبوا النبي صلى الله عليه وسلم اليه فكانوا يقولون

له ابن ابي كبشه لشبهه به في ترك الاوثان والشعرى الاخرى هي العميصا وهي اقل نورا منها تقابلها وبينهما المجره وليست من نجوم الجوزا بل من نجوم الاسد والعبور ويسمى كلب الجبار ويعنون بالجوز ثم كرسي الجوزاء وهو اربعه كواكب غير مستوية التربيع اسفل الجوزا ثم عرش الجوزاء وهي خمسة كواكب بيض اسفل من العبور في المجرة يقال لها العذاري ثم المراد بطلوع الجوزاء طلوعها بالفجر وهو زمان شدة الحر والحرباء بكسر الحاء المهملة وسكون الراء بعدها موحده فالف ممدوده دابه اكبر من القطا وتستقبل الشمس وتدور معها كيف دارت وتتلون الوانا بحر الشمس وهو ذكر ام حبين والجمع حرابا والانثى حرباة قال الجوهري في العظاة هي دويبة اكبر من الوزغه وانما كان انتصابها في ذلك الوقت لانها دويبه ضعيفه لا عظم لها فيحصل بقوة الحر اشتدادها وقال ثعلب في قوله ثم في سلسلة ذرعها اي طولها سبعون ذراعا بذراع الملك قاله ابن جريج وقيل لا يعرف قدره الا الله تعالى فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسله فقلب الكلام وقيل ان منه اي من القلب وكم من قرية اهلكناها فجاها اي جاها باسنا فاهلكناها ثم دنى فتدلى اي ثم تدلى الرسول صلى الله عليه وسلم فدنا وقيل مضى تاويلهما بتقدير فعل الارادة ونقل الجوهري في فكان قاب قوسين ان اصله قابي قوس فقلب التثنيه والافراد في المضاف والمضاف اليه فجعل افراد المضاف اليه للمضاف وتثنية المضاف للمضاف اليه وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيته اي طرفه وله طرفان وله قابان الا اذا فسر بالقدر وقد مضى الكلام في ذلك ونظير هذا في قلب التثنية والافراد في المضافين انشاد ابن الاعرابي اذا احسن ابن العم بعد اساه فلست لشري فعله بحمول اي فلست لشر فعليه وهو من ثالث الطويل ولم اقف على تسمية قايله وقيل ومن القلب اذهب بكتابي هذا الايه وتمامها فالقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون والتولي هو الرجوع الى سليمان فيكون تقدير الكلام اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم فانظر ماذا يرجعون من القول ثم تول عنهم واجيب بان المعنى ثم تول عنهم الى مكان تقرب منهم ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون وليس من القلب في شي وقيل في فعميت عليكم ان المعنى فعميتم عنها والحق ان لا قلب وعميت مضمن معنى خفيت بدليل على وفي حقيق

على انه لا اقول الايه فيمن جر بعلى ان وصلتها وهم من عدا نافعا على ان المعنى حقيق على باد خالها اي بادخال على ياء المتكلم كما قراه نافع لتتوافق القراتان فلا علي قلب على قراته وانما القلب على قراتهم وتوجيه ذلك ان المعنى واجب على قول الحق فان وصلتها في قراءة نافع في محل الرفع بالابتدا وحقيق خبره والجار والمجرور صلته هذا هو الاصل ثم صار في قراءة الجماعة ضمير المتكلم مرفوعا صار مجرورا بعلى وما كان مجرورا بعلى صار مرفوعا وجاز لامن اللبس ولان ما لزمك فقد لزمته او للاغراق في الوصف والمعنى انه حق واجب على القول ان اكون انا قايله لا يرضى الا بمثلي ناطقا به وقيل ضمن حقيق معنى حريص فعدى بعلى او وضع على مكان البا لافادة التمكن كحق لهم رميت عن القوس وجيت على حالة حسنة ويويده قراءة ابي بالبا وفي ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء العصبة بها اي لتنهض بها متثاقله فقلب واسند النهوض الى المفاتح وجر العصبة بالباء وقيل البا للتعدية فهي بمعنى الهمزة والفعل المجرد بمعنى المزيد اي لتنيء العصبة اي تجعلها تنهض متثاقله واختار هذا الوجه ابو حيان وقال انه الصحيح وان الخليل وسيبويه والفرا قالوا به وان معناه مروي عن ابن عباس وابي صالح والسدي ونص عليه صاحب مدارك التنزيل القاعدة الحادية عشر من ملح كلامهم تقارض اللفظين ملح الكلام الاحاديث التي تستملح منه وتستظرف اي تعد مليحة ظريفة واحدها ملحة كغرفة وغرف والتقارض بالقاف تفاعل من القرض استعير هنا لاخذ كل واحد من اللفظين حكم الاخر ولذلك امثلة غير حكم الا في الاستثنا بها وانما حكمها ان تكون طبقه نحو لا يستوي القاعدون من المومنين غير اولي الضرر فيمن نصب غيرا وهو نافع وابن عامر والكسائي فان نصبه على الاستثنا وقيل على الحال واما الرفع وهو قراءة الباقين على انه صفة للقاعدين وقرى بالجر صفة للمومنين او بدلا منه واعطا الا حكم غير في الوصف بها نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي غير الله فما بعد الا صفة لما قبلها وحكمها ان تكون للاستثناء الثاني اعطا ان المصدريه حكم ما المصدريه في الاهمال كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا تقدم الكلام على هذا البيت في فصل

ان المفتوحة الساكنة النون الشاهد فى ان الاولى فانها الناصبة
وقد وقع الفعل بعدها مرفوعا وليست مخففة من المثقلة
واسمها ضمير الشان بدليل ان الثانية المعطوفة عليها فانها
الناصبة قطعا فتيل لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على
ان المخففه وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر ولا يمنعه
احد كما تقول عندي ان لا تسئ الى احد وان تحسن الى غيرك
برفع تسئ على ان ان المخففه ونصب تحسن على انها الخفيفة
مع انه لا يخفى ما فى جعل ان معطوفه من التسامح واعتذر عنه
بان المراد بالدليل ما يفيد الظن والرجحان وليس المراد ان ذلك
دليل من جهة امتناع عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة
وصلتها ومن جهة ان الظاهر ان الثانية من نوع الاولى والثانية
ليست مخففة فكذا الاولى واعمالها حملا على ان كما روي من قوله
عليه الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب
والمعروف فى الرواية كما تكونون قيل عليه لا حاجة الى جعل ما
ناصبة حملا على اختها ان هنا فان فيه اثبات حكم لها لم يثبت
فى غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع
ذلك نظما ونثرا قال الشاعر ابيت اسرى وتبيتي تدلكي
وجهك بالعنبر والمسك الزكي اي وتبيتين تدلكين وخرج على
ذلك ما روي عن ابي عمرو قالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء
اي انتما ساحران تتظاهران بحذف المبتدا وادغمت التاء فى
الظاء وحذفت نون الرفع وفى الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا
ولا تؤمنوا حتى تحابوا بحذف النون من الفعلين المنفيين فعليه
يخرج كما تكونوا اذ ثبت ولا حاجة الى ارتكاب امر لم يثبت والثالث
اعطاء ان الشرطية حكم لو فى الاهمال كما روي فى الحديث
فان لا تراه فانه يراك وقد سبق فى فصل لم من حرف اللام من
الباب الاول ان بعضهم خرج قوله كان لم ترتقى اسيرا مما بينا
على انه جاء على لغة رأى براء فلما دخل الجازم سكنت الهمزة للجزم
ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم ابدلت الهمزة الساكنة
الفا لاندراج ما قبلها ومثله آت فى الحديث لكن يشكل عليه انه لو كان
براه فى الحديث من هذه اللغة لكن يقتضي الظاهر ان يقال فانه
براك بهمزة بعد الالف وكون احد الفعلين من لغة والاخر من اخرى

بعيد واعطاء لو حكم ان الشرطية فى الجزم كقوله لو يشاء طار به
ذو ميعة هو صدر بيت من ثالث الرمل عجزه لاحق الاطال نهد
ذو خصل وقد تقدم الكلام عليه فى لو من حرف اللام ذكر الثاني
يعني الجزم بلو فى البيت ابن الشجري وقد مضى ان بعضهم عد الجزم
بها لغة وخرجه غيره على انه جاء على لغة من يقول شا يشا
بالالف من غير همزة ثم ابدلت الالف همزة على حد قول بعضهم
العالم والخاتم بالهمز ويؤيده انه لا يجوز مجي ان الشرطية فى هذا
الموضع لا نتفاء الغا فضي وانما تكون اذا كان الموضع اخبارا
عما يستقبل فالمعنى لو يشا بهذا اي ويا بندله يدو من جواز مجي الحرف
المتروك مكان الحرف المذكور ليقدح ايضا بالبناء للمجهول فى تخريج
الحديث السابق يعني حديث فان لا تراه فانه يراك على ما ذكر
من هذا التقرير وهو تخريج ابن مالك اي يقع القدح فى تخريج
ابن مالك الحديث على اعطاء ان حكم لو فى الاهمال اذ لا يصح حلول لو
محل ان فيه لفساد قولنا لو لا تراه فانه يراك اما معنى فلانعكاس
المعنى المراد له لدلالة لو لا حينئذ على امتناع جوابها لوجود ما
يليها واما لفظا فلان لو لا هذه لا يقع بعدها الا المبتدا والظاهر
انه اي ان هذا الحديث السابق يخرج على اجراء المعتل مجرى
الصحيح فى جعل علامة جزمه فى فعل الواحد حذف الحركة
كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله باثبات ياء يتقي
وجزم يصبر وقد ذكر المص فى الباب الرابع فى اقسام العطف
هذه القراءة وما يتخرج عليه الرابع اعطاء اذا حكم متى
فى الجزم بها كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل هو عجز بيت
صدره استغن ما اغناك ربك بالغنى وقد تقدم الكلام عليه
فى اذا واهمال متى حملا على اذا كقول عائشة رضي الله عنها
وقد قال صلى الله عليه وسلم مروا ابا بكر فليصل بالناس ان ابا
بكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس فانه
برفع الفعلين والخامس اعطاء لم حكم لن فى عمل النصب ذكره
بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم هو ابو جعفر المنصور الم نشرح
بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا يحل لن هنا محل وانما يصح ان
يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا وانما لم يصح حلول
لن هنا لان المراد تقرير صلى الله عليه وسلم بما وقع من اكرامه

بشرح الصدر وهذا المعنى لا يناسبه لن لانها لنفي المستقبل
وكذا انعم نقل اللحياني في نوادره ان بعض العرب ينصب بلم ويجزم
بلن وقيل اصله لم يرجحن بنون التوكيد الخفيفه ثم حذفت
النون للخفيفة وابقي الفتح دليلا عليها فتخرج الجابناه الا اعراب
وفي هذا شذوذ اذ ان توكيد المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي
في المعنى لان من شان لم قلب المضارع ماضيا والفعل الماضي
لا يوكد وايضا التاكيد انما يحسن مع الطلب واما بدونه فلا
وحذف النون لغير مقتض اذ لا ساكن بعدها يحذف لاجله
مع ان المؤكد لا يليق به الحذف لانه يقتضي العمل يودي الى
صير ورة التاكيد عبثا واعطا لن حكم لم في الجزم كقوله لن يخب
الان في رجايك من حرك دون بابك الحلقه بكسر البا، من تخب
وقد مضى انشاده هذا البيت في بحث لن من حرف اللام والكلام
منا عليه قال الشارح تامل هذا مع قوله قبل بخو سطرين وانما
يصح او يحسن حمل الشي على ما يحل محله فان فيه تنافيا وذلك
انه اتى المتكلم بلن علم ان غرضه النفي في المستقبل لا الماضي فليس المحل
للم فكيف صح او حسن حمل لن عليها والحق ان لن ههنا للنفي مجردا
عن كونه في المستقبل او في الماضي لقرينة قوله وقد حملت على لم
في الجزم والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال
وهو لغة اهل الحجاز التي نطق بها القران الكريم نحو ما هذا
بشرا واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا كقوله
ليس الطيب الا المسك برفع ما بعد الا وهي لغة بني تميم والسابع
اعطاء عسى حكم لعل في العمل فتنصب الاسم وترفع الخبر عكس عملها
كقوله يا ابتا علك او عساكا قد تقدم الكلام عليه في عسى من حرف
العين المهملة من الباب الاول واعطاء لعل حكم عسى في اقتران
خبرها بان كما تقترن خبر عسى بها ومنه الحديث فلعل بعضكم ان
لكن يكون الحن بحجته من بعض وقد مضى ذلك والثامن اعطاء الفاعل اعراب
المفعول وعكسه وهو اعطاء المفعول اعراب الفاعل وهذا من قلب
الاعراب وهو نوع من القلب اللفظي وذلك عند امن اللبس لوجود
قرينة مخبية للفاعل من المفعول كقولهم خرق الثوب المسمار
وكسر الزجاج الحجر برفع الثوب والزجاج ونصب المسمار والحجر و
القرينة فيهما صحة الاسناد وقال قد بلغت نجران او بلغت

سواتهم هجر فان الرواية بنصب سواتهم ورفع هجر وهذا بعض بيت
تمامه مثل القنا فدهاجون وهو من اول البسيط وقائله الاخطل
من قصيدة يهجو بها جريرا وقبله

اما كليب بن يربوع فليس لها ... عند التفاخر ايراد ولا اصدر
مخلفون ويقضي الناس امرهم ... وهم بغيب وفي عميا ما شعروا

وكليب قبيلة جرير وقد ضرب الايراد والاصدار مثلا لعقد
الامور وحلها واصلها الذهاب الى الماء والرجوع عنه والصدر
بالتحريك اسم الاصدار ومخلفون متروكون والعميا الجهالة وجملة
وهم بغيب وفي عميا حالية بالواو اي وهم غايبون جاهلون لا شعور
لهم والمراد ذمهم بانهم من قبيل من لا يعبا به ولا يعول على رايه والقنافد
بالذال المعجمة جمع قنفذ كسر فن حيوان معروف كثير الشوك
وهداجون جمع هداج بالتشديد قال البطليوسي شبههم
بالقنافد لمشيهم بالليل للسرقة والفجور قال الدميري الهداجون
فعالون من الهدجان وهو المشي في ارتعاش يقال هدج الظليم اذا مشى
من ارتعاش وقيل المشي السريع ونجران كسكران بلد باليمن والسوات
الافعال القبيحه وهجر قال في الصحاح اسم بلد مذكر مصروف وقال
في القاموس وهجر محركة بلد باليمن بينه وبين عثر بالمثلثة يوم
وليله مذكر مصروف وقد يونث ويمنع والنسبة هجري وهاجري
واسم لجميع ارض البحرين ومنه المثل كمبضع تمر الى هجر وقول عمر
رضي الله عنه عجبت لتاجر هجر كانه اراد لكثرة وبايها او لركوب
البحر وقرية كانت قرب المدينة اليها تنسب القلال او تنسب الى هجر
اليمن واراد بالقلال المنسوبة اليها جمع قلة بالضم واحدة
القلتين المذكورتان في حديث اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث
وفي بعض طرقه اذا بلغ الماء قلتين بقلال هجر لم ينجسه شي وقد
قدرها بخمسماية رطل بالبغدادي وهو ماية وثمانية وعشرون
درهما واربعة اسباع درهم على الاصح عند النووي وهما اول حد
كثرة الماء عند ايمتنا قال البطليوسي وكان الوجه ان يرفع السوات
لانها تاتي البلاد والبلاد لا تاتي اليها فقلب اضطرارا احدهم
وسمع ايضا نصبهما اي نصب الفاعل والمفعول معا كقوله قد سالم
الحيات منه القدما في رواية من نصب الحيات هو بيت من ارجوزة
لابي حيان الفقعسي وقيل لمساور بن هند العبسي وبه جزم الدميري

والبطليوسي وقيل للعجاج وقال السيرافي قايله الدبيري وقال
الصاغاني عبد بني عبس وبعده الافعوان والشجاع الشجعما وذات
قرنين ضموزا ضرزما قال البطليوسي يصف رجلا بغلظ القدمين و
صلابتهما لطول الحفا فهو يطأ الحيات والعقارب فلا تؤذيه و
البيت قد استشهد به على نصب الفاعل وحقه الرفع وهو القدم
والحيات منصوب على المفعولية بالاصالة والمشهور في الرواية
رفع الحيات ونصب القدم وعليه فقوله الافعوان بالنصب
لا يصح كونه بدلا كما في رواية نصب الحيات لمخالفته في الاعراب
فنصبه بمقدر اي وسالمت القدم الافعوان لان القدم وان كانت
مفعولا في اللفظ فهي من جهة المعنى فاعل والحيات مفعول لان من
سالمك فقد سالمته والافعوان بضم الهمزة ذكر الافاعي والشجاع
الحية وكذا الشجعم والميم فيه زائدة وقال التدمري الشجاع ذكر
الحيات والشجعم الجري المسلط وقيل الطويل واراد بذات
القرنين العقرب والضموز بالضاد المعجمة والزاي التي لا صوت لها
والضرزم بهما ايضا كزبرج المسنة وهي اخبث واكثر سما ومن ابيات
هذه الارجوزة ما اورده المص في التوضيح شاهدا على تاكيد النفي
بلم بنون التاكيد شذوذا وهو قوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا
على كرسيه معمما قال الاعلم يصف جبلا قد خص بالخصب والنبات
وقال ابو هاشم اللخمي ليس كذلك وانما شبه اللبن في القعب لما علاه
من الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمم فوق كرسي ونقل ابن خلف
عن بعضهم انه شبه وطبا وهو زق اللبن وانه لعظمه كشيخ جالس
على كرسيه وشبه القمع اعلاه بالعمامة وقيل القدما تثنية
اي اسم مثنى حذفت نونها للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار
ومنه اي هما خطتان بحذف نون التثنية واما من رواه
بجرهما فحذف النون للاضافة واما معترضة وهذا صدر بيت
عجزه واما دم والقتل بالحر اجدر وتقدم انشاده والكلام عليه
في حذف نون التثنية في اواخر الباب الخامس وسمع ايضا
رفعهما اي رفع الفاعل والمفعول كقوله ان من صاد عقعقا
لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم هو اول الخفيف ولم اقف
على تسمية قايله والعقعق طاير ابلق بسواد وبياض يشبه صوته
العين والقاف كذا في القاموس وفيه ايضا البوم والبومة ايضا

وضمها

وضمها طاير كلاهما للذكر والانثى قال الشارح ولا دليل في البيت على
رفع المفعول ايضا لجواز ان يكون الشاعر استعمل عقعقان على
لغة من يلزم المثنى الالف في الحالات الثلاث ويكون قوله وبوم مرفوع
على انه مبتدا حذف خبره اي ومعهما بوم التاسع اعطاء الحسن
الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب حكم
الحسن الوجه في الجر بجامع ان المضاف في كل منهما صفة محلاة بالالف
واللام والمضاف اليه معمول معرف بهما وكان حق اسم الفاعل بالالف
واللام ان لا يضاف الى ما عرف بهما لعدم اضافته التخفيف وحق
الصفة المشبهة المعرفة بال ان لا تنصب لانها انما تشتق من الفعل
اللازم لكنهما لما تشابها من الحيثية التي ذكرناها حمل الحسن الوجه
على الضارب الرجل في النصب وحمل الضارب الرجل على الحسن الوجه
في الجر بالاضافة والاضافة فيهما وان كانت لفظية الا انها في الحسن الوجه
على وجهها من التخفيف اذ الاصل الحسن وجهه بالرفع على انه فاعل
الصفة فقصدوا تخفيفه بالاضافة واضافته الى فاعله على خلاف
الاصل لانه هو في المعنى فشبهوا مرفوعه بالمفعول فنصبوه لتصح
الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا فيه الضمير
المتصل بالوجه وعوضوا عن الضمير اللام لئلا يزول تعريفه ثم
اضافوا الصفة اليه فحصل التخفيف بحذف الضمير واستتاره
في الصفة العاشر اعطاء افعل في التعجب حكم افعل التفضيل
في جواز التصغير لان افعل في التعجب من حقه ان لا يصغر بخلاف
افعل التفضيل فانه اسم من حقه ان يصغر واعطاء افعل التفضيل
حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر كما ان ذلك لا يرفعه
وقد مر ذلك في اخر القاعدة الاولى ولو ذكرت احرف الجر
ودخول بعضها على بعض في معناه اي واستعمال بعضها في معنى بعض
لجاء من ذلك امثلة كثيرة ولكن فيما ذكرناه كفاية لمن وفقه الله
سبحانه قال المص تغمده الله برحمته وهذا اخر
ما تيسر ايراده في هذا التاليف فاسال الله الذي من علي
بانشائه واتمامه في البلد الحرام يعني مكة شرفها الله تعالى في
شهر ذي القعدة الحرام فانه اول الاشهر الاربعة الحرم وييسر
على اتمام ما الحقت به من الزوايد في شهر رجب الحرام هو اخر
الاشهر الحرم ويقال له رجب الفرد لانفراده بالحرمة بين حلالين

وتوالي الثلاثة الباقية ورجب الاصم لانه كان لا تسمع فيه قعقعة
سلاح والاصب لانصباب الرحمة فيه ولتعظيمه يقال فيه شهر الله
وقد وقعت عبارة المص فيما وجدته من اصل هذا الكتاب وهي نسخة
معتمدة بلفظ شهر في الموضعين مع انه قد وقع في شرح مسلم للامام
النووي ان لفظة الشهر لا تضاف الا الى ما في اوله راء كربيع الاول
والاخر ورمضان لا رجبا فلا تضاف اليه ان يحرم وجهي على النار
هو وما عطف عليه مفعول اسال واراد بتحريم وجهه ان لا يجعله
من اهلها ولو حينا ما وان يتجاوز عما تحملته من الاوزار جمع
وزر بالكسر وهو الاثم وان يوقظني من رقدة الغفلة بالتوفيق
للاعمال الصالحة وتدارك الخلل بالتوبة الناصحة قبل الفوت
اي قبل فوات وقت الايقاظ وان يلطف بي فيقدر ما هو الاصلح
لي عند معالجة سكرات الموت انه على ما يشاء قدير وهو
باجابة الدعاء جدير قال الشارح المولف والامام المص
العلامة بقية المحققين خلف السلف الصالحين والذي
شهاب الدنيا والدين ثم ليكن هذا اخر ما من الله به على
هذا العبد الضعيف وقدر اتمامه على يديه فضلا منه
انه هو البر اللطيف من شرح كتاب مغني اللبيب الذي
في النحو بكل معنى بديع وامر عجيب وانا اسال الله فيه حسن
الاخلاص وان يتقبله مني كما انه ذو الاختصاص
وان يثيبني عليه كرما منه جزيل الثواب وان ينفع به
كما نفع بمتنه عامة الطلاب وصلى الله على سيدنا ومولانا
محمد خاتم النبيين وعلى اله واصحابه الطيبين الطاهرين
وسلم تسليما كثيرا وقد وافق الفراغ من هذا الشرح اخر
يوم الاثنين ثاني عشر ربيع الاول سنة خمس وتسعين
وتسعمائة كذا قال رحمه الله تعالى ومن خطه نقلت وانا
اقول احمد الله تعالى الذي وفقني الى ان بيضت هذا
الشرح واخرجته من مسودته بعد ان ضرب كل من
اهل العلم عنه الصفح فاوجده الله تعالى ببركة مولفه
بعد ان كان معدوما واظهر شانه بعد ان كان كنزا
مخفيا وسرا مكتوما واساله ان يجعل لي من ثوابه واجره
حظا مقسوما ووعدا بالاثابة عليه محتوما قال ذلك

وكتب

وكتب فقير عفو الله الصمد ابرهيم بن احمد الشهير بابن الملا
تولاه بلطفه واحسانه فيمن تولاه وكان الفراغ من الفراغ
من تبييضه صبيحة نهار الاربعا ثالث عشر شعبان سنة
احد عشر والف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل التحية
وكان الفراغ من كتابته من حرف الميم على يد العبد الفقير
المعترف بالذنب والتقصير الراجي عفو ربه الصمد عبد المنعم
ابن محمد بن شقير غفر الله له ولوالديه وذلك في نهار الخميس
ثالث عشر شهر المحرم الحرام من شهور
سنة اربع ومايه والف غفر الله
لمن قرا فيها وطالع ودعا لمولفها
وكاتبها ولجميع المسلمين بالمغفرة
وصلى الله على سيدنا محمد
واله وصحبه اجمعين
والحمد لله رب
العالمين
امين